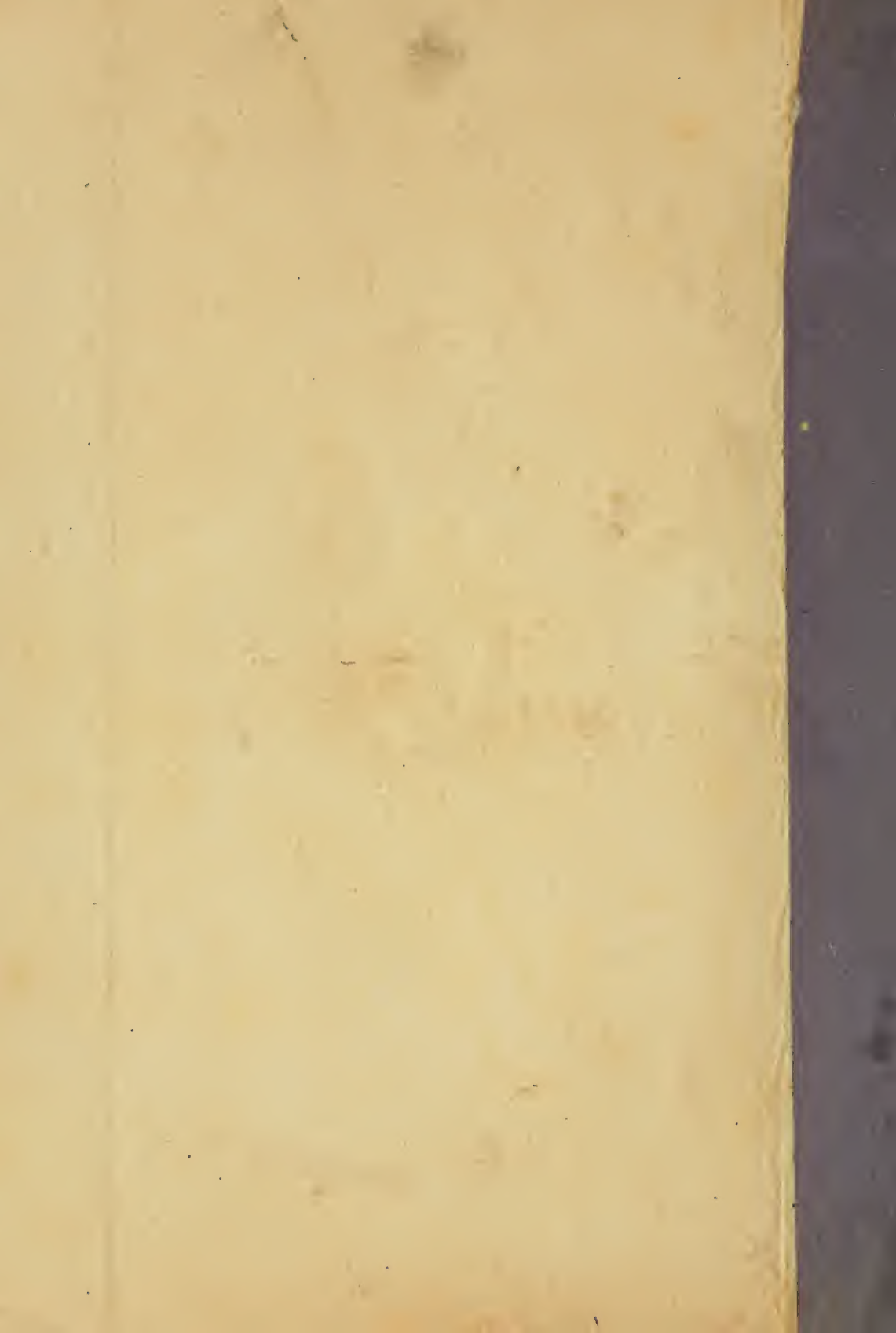
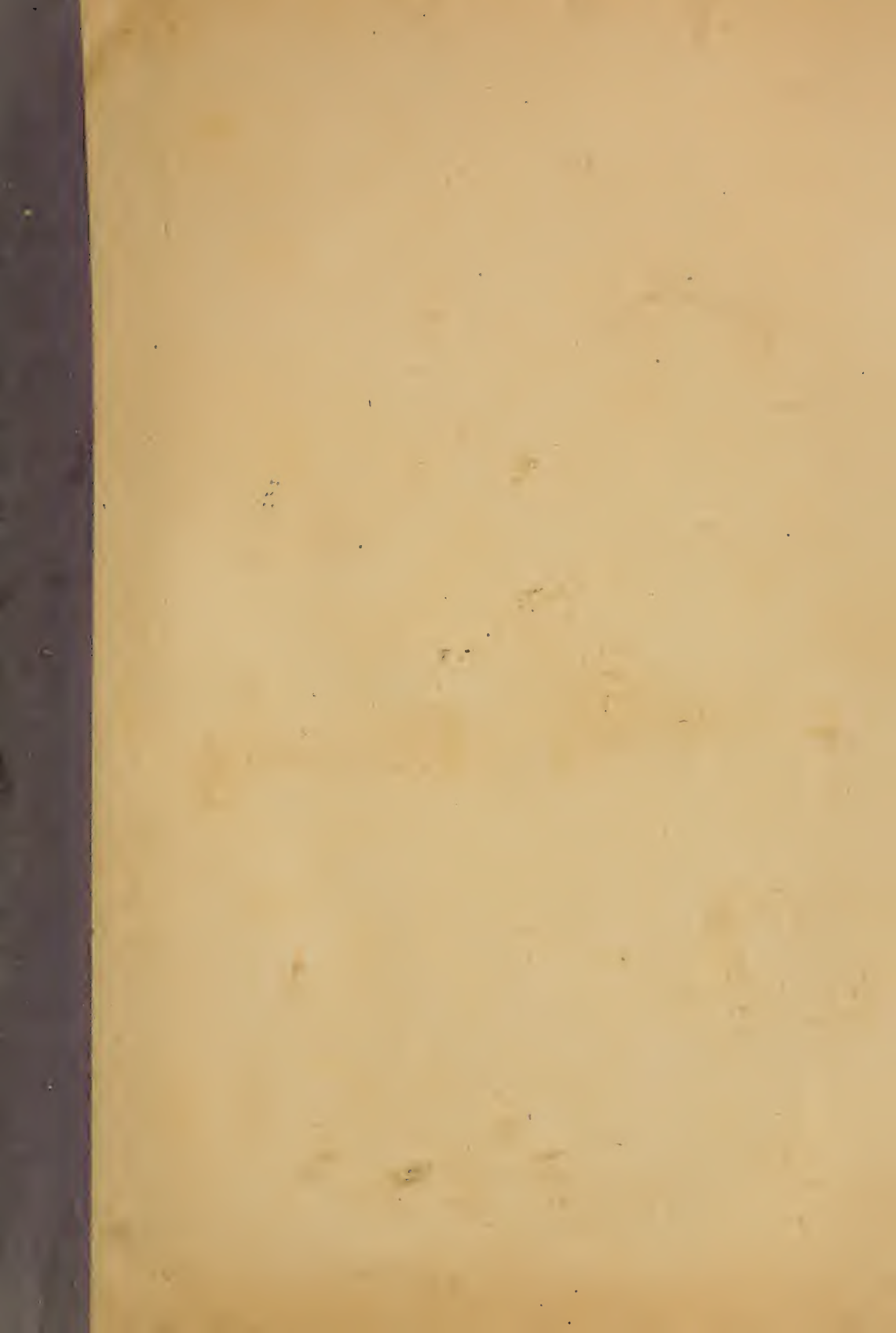
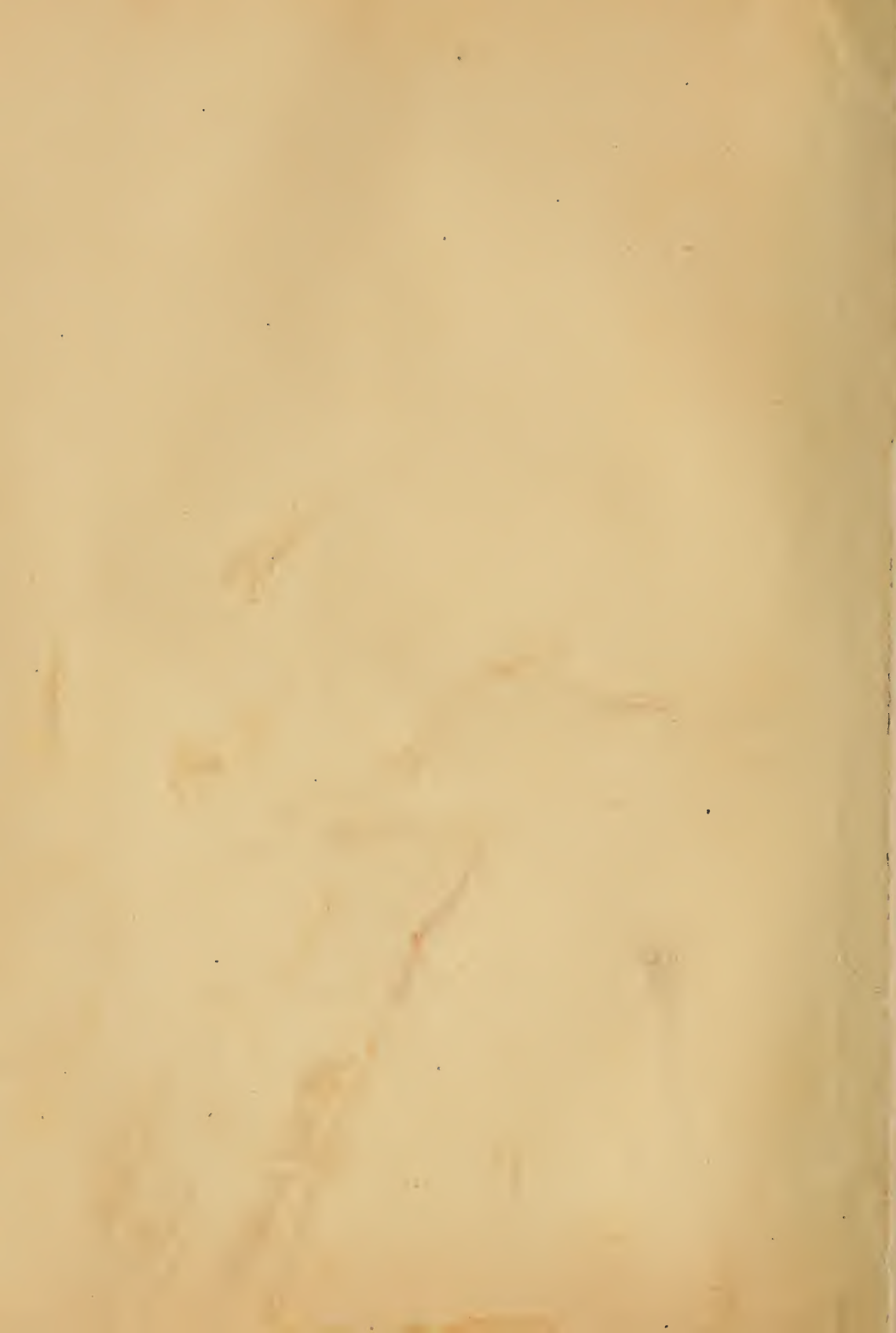


3 1761 03528 1179









جميع المبرة وفي ٣٨٩ كل شيء تم ومن يبعه بلاسته فاع يصح فيه على الاطلاق اذا وصف
المصنوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لا - هذه الرجوع اذا كان على
الارصاف المطلوبة وادخاله يكون المشتري مخيرا او اما ما لا يتعامل استصناعه اذا بين فيه
المدة صار استصناعه غير فيه - حيث تدرأط الم واذا لم يبين فيه لمدة كان من قبيل الاستصناع

أيضا وفي ٣٩٨ اذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قديم من منافع المبيع

للمشتري صح ويلزم لو فاء بالشرط وفي ٤٤٠ الاجارة المضافة

صححة لازمة قبل حلول وقتها وقد صدق - در الامر

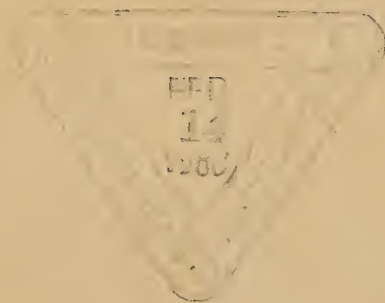
الشر يف السلطان بالعمل بعتة حتى ذلك كله

فاحفظه واللام والله تعالى

أعلم وأستغفر الله

العظيم

• (تم الجزء الاول و يليه الجزء الثاني قوله باب دعوى الرجاءين) •



قاموا مع الموصى له بالمال ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع * التناقض
 اذا كان ظاهرا والتوفيق خفيا لا يمكن امكان التوفيق بل لابد من بيان والابن في الامكان
 * بحمد الامين الامانة ثم اعترف وادعى الرد لا يقبل الابينة * التصديق اقرار الا في الحدود * اذا
 ثبت استحقاقه فطامه على من تناول الف - له لا على الناظر * لا تصح دعوى التملك ما لم يبين انه
 بعوض أو بلا عوض * اذا ادعى المأذون بالاتفاق أو المدفع فصدق ان كان المال امانة وان كان
 دينافى ذمته فلا * الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد ما لم يكن في اعادتها
 فائدة بان أتى بها مع دفع اقام عليه البينة فانها تسمع * غلط الاسم لا يضر بل وان يكون له
 اسمان * لا يلزم الابن وفاء دين أبيه من استحقاقه المنقل اليه عنه في وقف أهلى * ادعى بعد
 ما أقر بالمال ان بعضه قرض وبعضه ربا يسمع * مات لادن وارث وعليه دين لزيد أثبت زيدا في
 وجه وصى نصبه القاضي له أخذه من التركة * لا يكاف الاب احضار ابنه المبالغ لاجل دعوى
 عليه * لا تصح الدعوى على جميع الضار بين بالمدق اذا أصابت واحدا بندقه فقتلته اذ لم يعلم
 الضارب * العبد اذا ادعى حرية الاصل ثم العتق العارض تسمع والتناقض لا يمنع الصحة وفي
 حرية الاصل لا تشترط الدعوى وفي الاعناق المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وعندهما
 ليست بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليست بشرط لانهم اشهاد بحجزة الفرج فهي حسبة
 الكل من التمتع سيدي والدرجة الله تعالى * كفل بعتن أو مهر ثم برهن الكفيل على فساد
 البيع أو الفساح لا يقبل لان اقدامه على التزام المال اقرار منه بصحة سبب وجود المال فلا
 يسمع منه بعده دعوى الفساد ولو برهن على ايقاف الاصل أو على ابرائه لا يقبل لانه تقرير
 للوجوب السابق * ادعى دارا فأنكر ذوا اليد فاصلح على أنف على أن يسلم الدار لذي اليد ثم
 برهن ذوا اليد على صلح قبل هذا الصلح صلح الاول وبطل الثاني * وقال كل صلح بعد صلح
 فالثاني باطل ولو شرأ ثم شرأه بطل الاول ونفذ الثاني * ولو صلح ثم شرى جاز الشرأ وبطل
 الصلح أى في الصلح الذى هو بمعنى البيع ينبغي أن يبطل الاول لا الثاني كما في الشرأ وأصله ان
 الشرأ الثاني فسخ الاول اقتضاء ويعرف به ذماما سائل كثيرة (يقول الحقير) يؤيده ما في خلاصة
 الفتاوى قال القاضي الامام ان ما في المنتقى من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح
 الذى هو اسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اصطلم على عوض آخر فالثاني هو الجائز
 وانفسخ الاول كما يبيع * يقبل عذر الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل * الاقرار المتأخر
 يرفع الانكار المتقدم والقرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر * ادعى مالا فاصلح ثم ظهر انه لا نبي
 عليه بطل الصلح * من دفع شيئا على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه الرجوع بمادفع * دعوى
 الدفع من المدعى عليه ليس بتعديل للشهود - حق لو طعن في الشاهد أو في الدعوى يصح من
 نور العيز ومن أراد استيفاء المقصود من مسائل المدفوع فليرجع اليه في الفصل الثامن عشر
 وذ كفى المجلة في مادة ١٨٨ البيع بشرط متعارف بين الناس في البلدة صحيح والشرط معتبر
 وان كان فيه تنقح لا - حد المتعاقدين أوله - ما وان كان لا يلائم العقد وفي ١٩٢ الاقالة
 بالتماطى القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفي ٢٢٠ بيع الصبرة كل مد بقرص يصح في

دعوى المدعى * وفي نوو العين ادعى ارثاله ولاخيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان اخي باعه
منك وسلم وهذا اقرار بانه ملك الاخ فلا يصح منك دعوى الارث قبل لا ينفذ لانك لم يقر ان اخي
باع به اجازة لكن اقر بالبيع فقط ومن اقران فلا يباع به ثم ادعى انه ملكه يبيع الا اذا اقر
انه باع به صح اجازة لا يبيع دعواه به - دمه وقيل لو باع والدار يده وقت البيع او
قال باع وسلم فهذا يكفي لانه ما يدل على الملك * وفيه لو برهن ذواليد على اقرار الوصي بانه باعه
بوصاية قالوا لا قبل الا ان يشهدوا انه وصى من جهة المورث او القاضي اذ الوصاية لا تثبت
باقراره اه * الا براء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى * ابراهم عن الدعاوى ثم ادعى
مالا بالوكالة او الوصاية يقبل * لا تسمع دعواه في شئ من الاشجار بعد ماسا في عايم * التناقض
يمنع الدعوى اذ غيره كما يمنعه لنفسه * من اقر بعين غيره فكلما لا يملك ان يدعيه لنفسه لا يملك ان
يدعيه لغيره بوكالة او وصاية * لا ينفذ اقصاء بالدفع قبل عين الاس - نظهار * الدعوى على بعض
الورثة صحيحة * لا تسمع دعوى الموقوف عايم الا باذن القاضي او كون المدعى ناظرا * الخصم
في اثبات النسب - دة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت او على الميت كما تقدم
* دعوى الملك لا تصح على غيره ذي اليد * ادعى انه عم الميت لا بد ان يفسر انه لايه او لامه وان
يقول هو وارثه ولا وارث له غيره به - دة ان ينسب الشهود للميت والمدعى لبنوة العم - دة مومة حتى
يلتقي الى اب واحد به - دة دعوى المال * العبد اذا انقاد للبيع لا تسمع دعواه حرة الاصل
بدون يئمة * الابن اذا كان في عيال الاب يكون معينه فيما يصنع * ما اكتسبه به الابن يكون
لايه اذا اتحدت منه ثم ما لم يكن مال سابق له - دة ما كان الابن في عيال ابيه - لان مدار الحكم
كونه معينه لايه * القول للدافع لانه اعلم بجهة الدفع * دفع الى ابنه مالا فاداد اخذه صدق في
انه دفعه قرضا * يصح اثبات الشراء في وجهه مدعى دين في التركة المستغرقة * التناقض لا يمنع
دعوى الحرية سواء كانت اصلية او عارضة * لا تسمع الدعوى بالعين انها له به - دة ماسا ومه
عايم * لا تسمع الدعوى بعد ابراء العام الا ضمان الدرل والا اذا ظهر شئ للقاصر بعد ابرائه
وصيه به به - دة بلوغه ولم يكن يعلم * يدخل في قوله لاحق الى قبله كل عين ودين وكفالة وجناية
واجارة وحبس * لا تسمع دعوى الكفالة به - دة الا براء العام * ادعى زكاح امرأته ازوج
يشترط - حضرة الزوج الظاهر * السجاء لا يقتص خصم المدعى الارض ملكا او وقفا
* الاستبعاد يمنع دعوى الملك * لاحد الورثة حتى الاستخلاص من التركة المستغرقة باداة
قيمه الى الغرماء اذا امتنع الباقيون * ليس له الدعوى على وكيله بتقبض الرسومات بما اخذ من
الرسومات بل الدعوى اهم عليه * اذ برهن على مديون مديونة لا يقبل وليس له اخذ منه
بدون وكالة او حواله * لا يجوز الا براء عن الاعيان ويجوز عن دعواه * الارث جبري لا يسقط
بالاسقاط * هل يشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى الرهن قولان * هل يشترط حضرة
المودع في اثبات الوديعة فيه اختلاف المشايخ * ادعى الشراء ثم ادعى الارث تقبل وبعبارة
* كل ما كان مبنيا على الخلاف يعني فيه التناقض فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن
والخاتمة بعد ادعاءه يدل لخلاف لو برهن على طلاق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا

وتسامه في البرازية) وعبارتها كافي الجروان ادعى ذوال اليد الودية - لم يبرهن عليها وأراد
 أن يخاف أن الغائب أودعه عنده بخلاف الحاكم المدعى عليه بالله تعالى لقد أودعهما إليه على
 البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير ليكنه تمامه به وهو القبول وان طالب المدعى عليه
 يمين المدعى فعلى العلم بالله تعالى ما يعلم ايداع فلان عنده لانه فعل الغير ولا تعلق قلبه اه (قوله
 ابن مالك) ذ ك ذلك في جواب سؤال ورد على دفع الدعوى باحد الامور المقدمة ونصه فان
 قيل ذوال اليد خصم ظاهر او دفع الخصومة عن نفسه تابع اثبوت الملك للغائب وهذه البيعة لم
 تنبذ فكيف يثبت التابع بلا ثبوت الاصل قلنا هذه البيعة تقتضي امرين أحدهما الملك
 للغائب وهو ليس بخصم فيه - اذ لا ولاية له في ادخال شيء في ملك غيره بلا رضاه وثانيه - ما دفع
 الخصومة عنه - وهو خصم فيه - فمكات مقبولة كن وكل وكيل لا يقبل أمته فاقامت بيعة انه
 اعتقه ما تقبل في قصر يد الوكيل عنهم ولا تنبل في وقوع العتاق ما لم يحضر الغائب والله تعالى
 أعلم اه (أقول) وكذا اذا وكل - بنقل امر أنه فاقامت البيعة انه طلقها ثلاثا تقبل في قصر يد
 الوكيل عنهم ولا تقبل في وقوع الطلاق ما لم يحضر الغائب كافي الكافي * (فروع) * في يديه
 ودفعه لرجل جارجل وادعى انه وكيل المودع بقبضها وأقام على ذلك بيعة وأقام الذي
 في يديه الودية بيعة ان المودع قد أخرج هذا من الوكالة بقيات يمينته وكذا اذا أقام بيعة
 انهم ود الوكيل عبيد كذا في المحيط * ادعى على آخر دار فقال ذوال يدها الودية من فلان في
 يدي وأقام البيعة عليه حتى ان دفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وسلمها ذوال اليد اليه وأعاد
 المدعى الدعوى في الدار فاجاب ان الودية في يدي من فلان وأقام البيعة عليه قال تندفع
 الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى على ذي اليد فعل الم
 نته أحكامه بان ادعى الشراء منه ياف ولم يذكر انه نقد الثمن ولا قبض منه فاقام الذي في يديه
 البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه لا تندفع عنه الخصومة في قوالهم وان ادعى
 عليه عقد انتهت أحكامه بان ادعى انه اشترى منه هذه الدار أو هذا العبد ونقده الثمن وقبض
 منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البيعة انه ان لان الغائب أودعه أو غصبته منه فاقام الذي في يديه
 تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان في دعوى الدور والاراضي * عباد
 أقام البيعة ان فلانا اعتقه وأقام صاحب اليد البيعة ان فلانا ذلك أودعه تقبل وتبطل بيعة
 العبد ولا يحال بينه وبين العبد قياسا ويحال استحسانا وبؤخذ من العبد كقيل بنفسه
 استينافا حتى لا يهرب فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة عتق والا فهو عبيد كذا في محيط
 السرخسي وكذا لو أقام ذوال اليد البيعة ان فلانا آخر أودعه اياه كذا في الخلاصة لو ادعى
 العبد انه حر الاصل فان أقام ذوال اليد البيعة على الملك وايداعه تقبل وان أقام على ايداعه
 فحسب لا تقبل بخلاف الدار وان برهن على الملك والايداع وبرهن العبد على حرية الاصل
 قيل بينهما بكتفيل كذا في الكافي * عباد في يد رجل ادعى رجل انه قتل وليا له خطأ وأقام ذوال
 البيعة ان العبد ان لان أودعه اندفعت عنه الخصومة كذا في الخلاصة * رجل ادعى على آخر
 انه باعه جارية فقال لم أبعها منك قط فاقام المشتري البيعة على الشراء فوجب له المصبر عازلة

وتسامه في البرازية * وكل
 يقبل أمته فبرهن انه
 اعتقه ما قبل للمدفع لا لاعتق
 ما لم يحضر المولى ابن مالك

منه ولم ينقد الثمن قبل أن يشترى ثم اذواليد يقضى به المدعى في الوجوه كاه الماني الاعارة
 فعدم اللزوم وأما في الاجارة فلانه عذر في الفسخ لانه يريد ان التماعن ملكه وأما في الشراء
 فلان له حق الاستمرار لانه قد ادى الثمن فان دفع المالك له الدار الى المدعى فان كان أبرها ولم
 يقبض الابرة أخذ منه كفيه لابلانفس الى انقضاء المدة وان كان قبض الابرة أو كان
 ادعى وهذا لا تندفع للمدعى وتوضع على يد مدعى وفي القنية فلو ادعى ذواليد ان المدعى باع
 العين للغائب وبرهن ذلك في اجناس النساط في انها تقبل وتندفع الخصومة (قوله يهل الى
 المجلس الثاني) أي مجلس القاضي وظاهر الاطلاق يتم ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال
 عنه وعلمه بأنه دفع صحيح كناية - لم يبيّن التحكيم (قوله للمدعى تخالف مدعى الايداع على
 البينات) يعني اذا ادعى شراشي من زيد وادعى ذواليد ايداعه منه فانما تندفع الخصومة من
 غير برهان لانفاقه ما على ان أصل المال للغائب لكن المدعى الشراء تخالف ذى المدعى على
 الايداع على البينات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول وفي الذخيرة
 لا يخالف ذواليد على الايداع لانه مدعى الايداع ولا خلاف على المدعى ولو حلف أيضا لا تندفع
 ولكن له أن يخالف المدعى على عدم العلم اه فاقايد كعبارة الذخيرة ان مانعة له أو لا مانعة
 ان حقه ولو حلف يخالف على البينات واسكنه بحالقه لا تندفع الدعوى كما هو ظاهر ولذا قال في
 الدرر الظاهر ان التخالف يقع على التوكيل لا على الايداع فان طلب مدعى الايداع بين مدعى
 التوكيل بناء على ما ادعى من الايداع ويجوز عن إقامة البرهان عليه حلف على البينات يعني
 على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه بتوكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعله اليقين على
 مدعى التوكيل وانما هي على المدعى عليه أي مدعى الايداع كما هو ظاهر من قول الكافي فان
 طالب المدعى أي مدعى الشراء يمينته أي يمين مدعى الايداع كذا في الشرح بلالية وحاصله
 انه لو ادعى الشراء من المالك وأنه وكاه بقبضه فذكر ذواليد كالة ويجزى المدعى عن اثباتها
 للمدعى أن يخالف ذاليد على انه لم يوكاه بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على
 البينات واسكن في تخالفه حجة تدعى البينات تأمل لانه تخالف على فعل الغير فلذا اضطربت
 عباراتهم في هذه المسئلة * وحاصل كلام الشارح للمدعى أي مدعى الشراء من الغائب
 وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدعى الايداع توكيله اياه ويجزى عن البرهان ان يخالف مدعى
 الايداع بالله ما وكاه الغائب بقبض ما باعه اياه على البينات لا على العلم لكن يتظر هل هذا
 موافق لعبارة الدرر فيصح عزوه اليه او يمكن حمل كلام الدرر على ما اذا ادعى الشراء والتوكيل
 بالقبض فان برهن قبل برهانه وله أخذه فان يجزى عن البرهان وطلب بين مدعى الايداع على
 ما ادعى من الايداع حلف على البينات قال عزى وهو صريح عبارة التمهيد حيث قال وحلف
 ذواليد على الايداع بطلب مدعى البيع اذ لم يكن له يمينه على التوكيل اه وعليه فكان على
 الشارح أن يذكره هذا القرع في محله كما فعله صاحب الدرر فتأمل وحاصله انه لو ادعى
 الشراء من المالك وأنه وكاه بقبضه فانه يكر ذواليد كالة ويجزى المدعى عن اثباته المدعى أن
 يخالف ذاليد على انه لم يوكاه بقبض ما باعه اياه مما هو تحت يد المدعى عليه على البينات (قوله

يهل الى المجلس الثاني
 صغرى * المدعى تخالف
 مدعى الايداع على البينات
 دور ولا تخالف المدعى على
 العلم

الديون تقضى باسمها فكان اقرارا على نفسه لا على الغائب ويمكن أن يقال في وجه العجب
 ان في كل من المسئلتين قضاء على الغائب وقد أمر بالتسليم في الاولى دون الثانية ولانا نلزمه
 بالتسليم بالبرهان لا بالأقرار تامل (قوله ولو ادعى انه له) قلت وكذا لو ادعى انه اعاره فلان
 كما يظهر من العلة (قوله اندفعت) أي بلاينة نور العين (قوله ولو كان مكان الغصب
 سرقة لا تدفع) أي دعوى سرقة الغائب وفيه انه ما توافقا ان اليد لذلك الرجل قال صاحب
 البحر وقد سئل به ما تالف هذا المحل يوم عن رجل أخذ مئاع أخته من بيتها ورهنه وغاب
 فادعت الاخت به على ذي اليد فاجاب بالرهن فاجبت ان ادعت الاخت غضب أخيها برهن
 ذواليد على الرهن اندفعت وان ادعت السرقة لا والله تعالى أعلم أي لا تدفع وظاهره انها
 ادعت سرقة أخيها مع انافذ منعائه ان تقيمه دعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه
 على غيره فانه لو دفعه ذواليد بواحد مما ذكره برهن تدفع كدعوى المالك المطابق فيجب أن
 يحمل كلامه هنا على انها ادعت انه سرق منها مبنيا على الجور لانه يكون الدعوى على ذي اليد
 وان أبقى على ظاهره يكون جريا على مقابل الاستحسان الا في قريبا لکن يثنى في المحل المذكور
 قولها ان أخيها أخذ من بيتنا تامل وقيد بقوله غصبه منه أو سرقة للاحتراز عن قوله انه قوبى
 سرقة مني زيد وقال ذواليد أدعني زيد ذلك لا تدفع الخصومة استحسنانا (يقول الحقير)
 أهل وجه الاستحسان هو ان الغصب ازالة اليد المحقة باثبات اليد المبطلة كما ذكر في كتب
 الفقه فاليده للغاصب في مسئلة الغصب بخلاف مسئلة السرقة اذ اليد فيه الذي اليد اذ لا يد
 للسارق شرعا ثم عاين ان في عبارة لا يد للسارق نكتة لا يخفى حسنها على ذوي النظم نور العين وهذا
 أولى مما قاله السامعاني يجب حله على ما اذا قال سرق مني أما لو قال سرقة الغائب مني فانما
 تدفع لتوافقه ما ان اليد للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غيره ذي اليد وهي تدفع
 كما في البحر امكن ذكر بعده هذه المسئلة وأقارنا انهم انفية للفعل وصرح بذلك في
 الفصولين فالحل في المسئلة قولين قياسا واستحسانا انتهى (قوله استحسنانا) قدمنا
 وجهه قريبا عن نور العين وأهل وجهه أيضا دفع افساد المراق لان الضرورة في السرقة
 أعظم من غيرها لانها تكون خفية ولذا شرع فيها الحد (قوله لم يكن الثاني خصما للادول)
 أي ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك بمنزلة المسئلة تعير لانه لا يدعى ملك العين فلا يكون
 خصما للادول اه عبه البر ولا يحتاج في دفع هذه الى اليقينة لاتفاقهم ما على ملك زيد وانه
 صاحب اليد (قوله ولا المدعى رهن أو شراء) لما ذكرنا من العلة (قوله أما المشتري فخصم
 لكل) وكذلك الموهوب له أي من يدعى الشراء أو الهبة مع القبض اذ برهن يكون خصما
 للمشتري وأجر الرهن والمدعى الشراء قال في البرازية يبيده دار زعم شراءه من فلان
 الغائب أو صدقة مقبوضة أو هبة من شهر أو أمس وبرهن أو لا وبرهن آخر ان ذلك الغائب
 رهنه منه من شهر وأجرها أو أعارها وقبضها بيمينهم بالله مستعير والمستهـ تأجر والمرتمن
 ثم ذواليد بان خيارا شاسلم المدعى وترتبص الى انقضاء المدة أو فك الرهن وان شاء نقض البيع
 وان كان المدعى برهن ان الدار له أعارها أو أجرها أو رهنها من الغائب أو اشتراها الغائب

(ولو ادعى انه له غصبه
 منه فلان الغائب وبرهن
 عليه وزعم ذواليد ان
 هذا الغائب أو دعه عنده
 اندفعت) اتوافقه ما ان
 اليد لذلك الرجل (ولو
 كان مكان دعوى الغصب
 دعوى سرقة لا) تدفع بزعم
 ذي اليد اذ ادعى ذلك الغائب
 استحسنانا برأية وفي شرح
 الوهبانية للسمر بل لا ولو
 اتفقا على المالك لزيد وكل
 يدعى الاجارة منه لم يكن
 الثاني خصما للادول على
 الصحيح ولا المدعى رهن
 أو شراء أما المشتري فخصم
 لكل (فروع) قال
 المدعى عليه لم يدفع

الفعل أى فانه صار خصمه يدعى الفعل عليه لا يبدى بخلاف دعوى المالك المطابق لانه خصمه
 فيه باعتباره يريده كفى الجبر وأما قوله ما اذا كان له انكار فلم يشتر اليه او هو انه يدعى الدين ومحملة
 الذمة فالمدعى عليه ينتصب خصمه بالذمة وبالبينة انه كافيه ودية لا يتبين ان ما فى ذمته
 الغيره لا تندفع كفى المعراج وكذا علمه ما اذا قال الشهود وأودعه من لانه رفقه وهى انهم
 ما حلوا المدعى على رجل غنم مخاضته كذا قيل (قوله قال) أى ذواليد (قوله ثم قال فى
 مجلسه) أى مجلس المحكم (قوله ولو برهن المدعى) قال الطحطاوى تطويل من غير فائدة
 والاخصر لا يوضح أن يقول الا اذا برهن المدعى على ذلك الاقرار ومحصله ان ادعى المدعى
 اقراره فى غير مجلس المحكم لا يقبل الا اذا برهن عليه (قوله يجعله الخ) أى يجعل الحاكم ذواليد
 خصمه فيحكم عليه بانثابته للمدعى (قوله لسبق اقوار) باضافة سبق الى اقراره وينعفعه
 مضارع والدفع منه قوله ولا يخفى ما فيه من التعمد (قوله يمنع الدفع) أى دفع ذى اليد بانه
 عارية مثلاً من فلان (قوله ذلك) أى المذكور فى كلام المدعى الذى يدعى الشراء منه وقيد
 به للاحتراز على المدعى الشراء من فلان الغائب المالك وبرهن ذواليد على ايداع غائب آخر
 منه لا تندفع ذكره فى الجبر (قوله أى بنفسه) تقييداً لقوله وأودعني لا تفسير لقوله ذلك
 (قوله لم تندفع) أى الخصومة بلا بينة لانه لم يثبت تافى اليد عن الشترى هو ومنه لا يكرزى
 اليد ولا من جهة وكيله لانكار المشتري يحرم ولان الوكالة لا تثبت بقوله معراج (قوله
 دفعت الخصومة) جواب ان (قوله وان لم يبرهن) لم يذكري عن ذى اليد فى البناية ولو لم يطالب
 المدعى عينه على الايداع يملك على البتات انتهى بحر (قوله لتوافقهما أن أصل المالك
 للغائب) فيكون وصولها الى يده من جهته فلم تكن يده خصومة (قوله الا اذا قال) أى
 المدعى (قوله اشترى به) أى من الغائب (قوله ووكافى بقضه) أى من ذلك أعنى واضع اليد
 فيما خذله لكونه أحق بالحفظ عيني (قوله وبرهن) أى تخلفه يضح دعواه والحاصل انه
 يدعى الودعة يندفع المدعى الا اذا ادعى انه اشتراه من الغائب وان البائع أمره باقبض
 (قوله باقراره) أى باقرار ذى اليد والافرار حجة قاصرة لانه شترى على المالك وحاصل هذه
 المسئلة ان المدعى ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذواليد بان يده من الغائب فقد
 اتفقا على ان المالك فيه للغائب فيكون وصولها الى ذى اليد من جهته فلم تكن يده خصومة
 الآن يقيم المدعى بينة ان فلان وكاله بقضه لانه أثبت بينته كونه أحق باسمه كاهل وصدق
 ذواليد فى شرائه منه لا بأمره القاضى بالتاسيم اليه حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره
 (قوله وهى عجيبة) سبقه على التعجب الزايع ولا يجب أصلاً لان اقراره على الغير غير مقبول
 لان الاقرار حجة قاصرة لا تعتمد على غير المأثور وقد اتفقا على ان المدعى به ملك الغائب فلا ينفذ
 اقراره مودعه عليه وانما انظار كثيرة كمتولى الوقف وناظر اليتيم فانه يلزمه بالبرهان لا بالاقرار
 وتقدمت هذه به ينهى كلاب الوكالة ان المودع لو أقر له ان المودع وكاله بقض الودعة لا يؤمر
 بالدفع اليه لانه قد اقرار المودع على المودع فى ابطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه
 بخلاف ما لو كان مديون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة باقبض وصدقه فانه يدفع اليه لان

(قال فى غير مجلس المحكم
 انه ما كفى ثم قال فى
 مجلسه انه ودية عندى)
 أو رهن (من فلان تندفع
 مع البرهان على ما ذكره
 برهن المدعى على مقالته
 الاولى يجعله خصماً
 ويحكم عليه) لسبق اقرار
 يمنع الدفع بزازية (وان
 قال المدعى اشترى به من
 فلان) الغائب (وقال
 ذواليد وأودعني فلان
 ذلك) أى بنفسه فلو بوكيله
 لم تندفع بلا بينة (دفع
 الخصومة وان لم يبرهن)
 لتوافقهما أن أصل المالك
 للغائب الا اذا قال اشترى به
 ووكافى بقضه وبرهن ولو
 صدقه فى الشراء لم يؤمر
 بالتاسيم لانه لا يكون قضاء
 على الغائب باقراره وهى
 عجيبة ثم اقتصر الدور
 وغيره ما على دعوى الشراء
 فبدا اتفاق فلذا قال

الغائب ط (قوله أول يدع المالك المطلق) الضمير في يدعي يرجع الى المدعي لا الى ذي اليد
والاوضح اظهاره لدفع التثبت وقد سبق بيانه (قوله بل ادعى عليه) أى على ذي اليد
الفعل وقيد به للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكره برهن فانه اتدفع
كدعوى المالك المطلق كما في البرازية بجر وأشار الشارح الى هذا أيضا بقوله بخلاف
قوله غصب متى الخ ~~كان~~ قوله وبرهن يتأقبه ما سنقله عن نور العين من انه لا يحتاج الى
البيينة وكذا ما سنقله الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسئلة المتون بان قال المدعي غصبته
منى أو سرق منى ذكر الغصب والسرقة تمثيل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدعي أو دعيتك
أباه أو اشتريته منك وبرهن ذو اليد كما ذكرنا على وجهه لا يقيده ملك الرقبة لانه لا يتدفع كذا
في البرازية بجر فكان الاولى أن يقول كأن قال سرق منى (قوله وبناء للمفعول لا ستر
عليه) والاولى لدفعه لانه لا يحتاج اليه كل من السارق والغاصب لان فعلهما
معصية لكن الغصب لاحد فيه والسرقة فيها الخدوع ولم بالاولى حكم ما ذكرنا لانه لا يفاعل
فقد نص على الموهوم وموضع الخلاف فان محمد يجمعها كالغصب فلو بناء للفاعل فهو محل
اتفاق على عدم صحة الدفع (قوله فكانت كالسرقة منى) فانه لا تدفع الخصومة اتفاقا لانه
يدعى عليه الفعل وأما سرق منى فهو عند الامام الاول والثاني ومحمد يقول تدفع الخصومة
لانه لم يدع عليه الفعل فهو كقوله غصب منى وقولهما استحسن لانه في معنى سرقة منى وانما
بناء للمفعول لما قدمناه لدفع الخ (قوله بخلاف غصب منى) أى بالبناء للمفعول فان
الخصومة تدفع فيه لاحتمال ان الغاصب غير ذي اليد قال في الهندية وكذا أخذ منى ام
ومفاده ان الاخذ كالغصب كما تقدم (قوله أو غصب به منى فلان الخ) قال في البحر وقيد
يدعوى الفعل على ذي اليد للاحتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد بواحد مما ذكرناه
وبرهن فانه اتدفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية (قوله وهل تدفع) أى خصومة
المدعي بالمصدر بان قال المدعي هذا ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذو اليد على
الابداع ونحوه قبل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع اما في السرقة
فيجب أن لا تدفع كما في بناء للمفعول خير الدين على المخ ومنال السرقة أن يقول هذا
ملك في يدي سرقة (قوله الصحيح لا) أى لا تدفع بل تنوجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل
تدفع لعدم دعوى الفعل عليه (قوله برازية) قال ادعى انه ملكه وفي يده غصب فبرهن
ذو اليد على الابداع قيل تدفع لعدم دعوى الفعل عليه والصحيح انها لا تدفع بجر (قوله
أو دعنيه) ظاهر البرازية ان الوديعه مضمالة وعبارتهم الو برهن المدعي انها لم يبرق منه
لا تدفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذه الاسباب (قوله وبرهن عليه)
أراد بالبرهان اقامة البيينة فخرج الاقرار لما في البرازية بمعزى الى الذخيرة من ما رخصها
لدعوى الفعل عليه برهن على اقرار المدعي بايداع الغائب منه تدفع وان لم تدفع باقامة
الابداع بثبوت اقرار المدعي ان يده ليست بخصومة بجر (قوله لا تدفع في الكل) أى
فيقضى ببرهان المدعي (قوله لما قلنا) أى من انه أقرب ذو اليد ببدء الخصومة اما في مسئلتنا
التي فاشار الى اولها بقوله أو أقرب ذو اليد ببدء الخصومة والى علل الثانية بقوله ادعى عليه

أو لم يدع المالك المطلق
بل ادعى عليه الفعل بان
(قال المدعي غصبته) منى
(أو) قال (سرق منى)
وبناء للمفعول لا ستر عليه
في مكانه قال سرقة منى
بخلاف غصب منى أو غصبه
منى فلان الغائب كما
يجب حيث تدفع وهل
تدفع بالمصدر الصحيح
للازلية (وقال ذو اليد)
في الدفع (أو دعنيه فلان
وبرهن عليه لا) تدفع
في الكل لما قلنا

بقوله ولو حكا فادخل فيه الاربعه الباقية ولا يخفى انه مقرر احسن مما هنا فانه اذا ارسل
 الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة فلو هم خروج ما عداها عما ذكره مع انه داخل
 فيه كاعتات فانهم وحاصل ما يقال ٢ انه اذا حضر الغائب وصدقه في الابداع والاجارة
 والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعي لانه هو الذي اوقعه في هذه المسائل لانه عامل له اما في
 الابداع فظاهر واما في الاجارة فلانه لما اخذ البديل صار كانه هو المستوفى للمنفعة باستيفائه
 بده افسار المستاجر عاملا له وكذا الرهن فانه موقوف لديه بالرهن والمترحم مستوفى بدينه
 فاشبهه عقد الماوضة فان منفعة الرهن له ليحصل به غرضه من وصوله الى الدين اما لو كان غصبيا
 فلان ضمان المصوب عليه وقد اداء فلا يرجع به على غيره لكن ظاهر كلام المخ انه ليس
 للمقر له رجوع عليه بالقيمة بهد استيفاء المدعي لانه صار مكدبا بشرعاني اقراره للغائب وكذا
 العارية لا يرجع فيها على المغير لان المستعير عامل لنفسه والمغير محسن وما على المحسنين من
 سبيل فلا رجوع له على مغيره وينبغي أن يرجع على الموكل لانه عامل له والمسروق منه
 كالمغصوب منه وينظر في القطة هل يرجع عليه لانه عامل له يتأمل في ذلك والمزارعة كالاجارة
 (قوله وان كان هالكا) محتمزة قوله والعين قائمة وقد سبق انه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك
 وابداع الدين لا يمكن وكذا اخوات الابداع (قوله او قال الشهود ادرعه من لانعرفه) لانهم
 ما احوال المدعي على رجل تمكن شخصته واهل المدعي هو ذلك الرجل ولو انه قد لبطل حقه
 كما امر ان قد يقال ان مقتضى البيئة لشبهتين ثبوت الملك للغائب ولا خصم فيه فلم يثبت ودفع
 خصومة المدعي وهو خصم فيثبت وكذلك ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول
 وتدفع خصومة المدعي تأمل (قوله او اقر ذوا اليد بيد الخصومة) كيد الملك فان القاضي
 يقضي ببرهان المدعي لان ذوا اليد لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما قال في البرازية
 ولو برهن بعده على الوديعة لم تسمع (قوله قال ذوا اليد اشتريته) ولو فاسد مع القبض كما
 في البحر وأطاق في الشراء فم الفاسد كما في ادب القاضي وأشار الى ان المراد من الشراء الملك
 المطلق ولو هبة كما يذكروا حاصل هذه ان المدعي ادعى في العين ملكا مطلقا فانه يكره المدعي عليه
 فبرهن المدعي على الملك فدفعه ذوا اليد بانه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تدفع عنه
 الخصومة يعني قيمة قضى القاضي ببرهان المدعي لانه لما زعم ان يده يملك اعترف بكونه خصما
 بحر وفيه عن الزباني واذ لم تدفع في هذه المسئلة واقام الخارج البيئة نقض له نعم جاء
 المقر له الغائب وبرهن تقبل بيئته لان الغائب لم يصرفه مضيا عليه وانما قضى على ذى اليد
 خاصة اهـ لكن فيه ان القضاء على ذى اليد قضاء على من تلقى ذوا اليد الملك منه أيضا فلا
 تسمع دعواه أيضا الا اذا ادعى النتائج ونحوه كما تقدم في باب الاستحقاق تأمل وحينئذ فيجب
 تصورها فيما اذا قال المدعي عليه هذا الشيء لك فلان الغائب ولم يرد على ذلك فانه لا تدفع
 الدعوى عنه بذلك فاذا جاء المقر له الخ فيها أوها على ما قبلها غير صحيح وهو خاطئ مسئلة
 تأمل (قوله او اتهمته من الغائب) أى وقبضته وهما الصلابة كما في البحر وهذا كما ترى
 ليس فيه الادعى ما ذكر من غير أن يدعى ذوا اليد ان المدعي باعها من الغائب فلو ادعى ذلك
 أى وبرهن تقبل وتدفع الخصومة وكذلك اذا ادعى ذوا اليد ذلك وان لم يدع ثاقى الملك من

٢ مطلب
 اذا حضر الغائب وصدق
 المدعي عليه في الابداع
 والاجارة والرهن رجع
 عليه بما ضمن للمدعي

(وان) كان هالكا أو قال
 الشهود ادرعه من لانعرفه
 أو اقر ذوا اليد بيد الخصومة
 كان (قال) ذوا اليد
 (اشتريته) أو اتهمته (من)
 الغائب

(قوله أولان صورها خمس) هي المذكورة في المثنى (قوله عيني) لم يقتصر العيني على هذا الوجه وإنما ذكر الاحتمالين (قوله وفيه نظر الخ) فيه نظر لان وكفى يرجع الى أودع فيه وأسكن في الأعران منه وسرقته منه الى غصبته منه وضل منه فوجدته الى أودع فيه وهي في يدي من اربعة الى الاجارة أو الودبعة فلا يزداد على الخمس بحسب أصولها والاف بحسب الفروع أحد عشر كما ذكره الشارح وبه يدفع التنظير ويندفع ما أورده صاحب البحر على البرازي ونسبة الذهول اليه كما في المتن (قوله وأسكن في فيما زيد الغائب الخ) هي وما قبلها ألحقه - كما في البحر بالامانة أي الودبعة والعارية وفي السك في ادعى دارا انما اداره فغير من ذواليد ان فلانا أسكنه بها هذا على أربعة أوجه ان شهد باسكان فلان ونسليمه أو باسكانه وكانت في يدنا كن يومئذ ولا في يد السالكين - فندفع وان قالوا كانت يومئذ في يد ثالث لا تقبل أما الاول فلانهم ما شهدوا على اسكار صحيح لان الصحيح يكون فيه تسليم وفيه - ولم وكذا الثاني لان القبض الموجود عقب العقد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم المال لمعرفة المقدار أصل مقدر والرابع فاسد (قوله أو سرقته منه) هي والتي بعدها ألحقه ما في البحر بالغصب (قوله أو انتزعت منه) عبر في البحر بدله بقوله أو أخذته منه والمحكم واحد ط (قوله بحر) ذكر فيه بعدها ما مناهه والاولان راجعان الى الامانة والثلاثة الاخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الاخيرة والا فالى الامانة فالصور عشرون وبه علم ان الصور لم تقتصر في الخمس ٥١ وقد علمت ان عدم انحصارها بحسب فروعها والاف على ما قرر من رجوع الخمسة المزيادة الى الخمسة الاصول فهي مختصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى انه بعد رجوع ما زاده الى ما ذكر لا يحل للاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله أو هي في يدي مزارعة) مقتضى كلامه ان هذه ليست في البحر مع انها والتي بعدها فيه ح (قوله الحق) بصيغة الماضي المعلوم (قوله المزارعة بالاجارة) من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر الها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر والعامل للآخر فانه يجعل كانه اجاره أرضه بما شترطه من الخارج (قوله أو الودبعة) من حيث عدم الضمان انصيب ما حبه اذا ضاع منه من غير تعدد كما اذا كان العمل لواحد والباقي للآخر أو العمل والبقر فانه يجعل كانه استأجره واستأجره مع بقره يعمل له في أرضه يبذر ما يحب الارض وما رت الارض والبذر في يد العامل بمنزلة الودبعة (قوله قال) أي في البرازية (قوله فلا يزداد على الخمس) أي لا تزداد مسئلة المزارعة التي زادها البرازي وقد علمت مما في البحر انه لا يزداد الباقية أيضا لكن في البرازي لم يبين الا الحاق المزارعة وما في البحر من رجوع الاولين الى الامانة والثلاثة الباقية الى الضمان ليس فيه بيان الحاق لان الامانة والضمان ليستا من المسائل الخمس غاية انه بين ان بعضهما راجع الى الامانة والامانة أنواع وكذا الضمان نعم قوله أسكن في فيما راجع الى العارية وهي من الصور الخمس وانتزعت منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالحق انهما ثمان صور أو تسع لان المزارعة وان رجعت الى غيرها لكنها امتزجت باسم على حدة وكذا باحكام فان الاجارة بالمجهول واعطاء الاجير من عمله مشروط لذلك لا يصح وفيه ايصح (قوله وقد سرقته في شرح الماتني) حيث عم قوله غصبته منه بقوله ولو حكم فادخل فيه قوله أو سرقته منه أو انتزعت منه وكذا عم قوله أودع فيه

ولان صورها خمس عيني
وغیره قلت وفيه نظر
اذ الحكم كذلك لو قال
وكفى صاحب به بحفظه
أو أسكن في فيما زيد الغائب
أو سرقته منه أو انتزعت منه
منه أو ضل منه فوجدته
بحر أو هي في يدي مزارعة
برازية فالصور واحد
عشرة قلت لكن الحق في
البرازية المزارعة بالاجارة
أو الودبعة قال فلا يزداد على
الخمس وقد سرقته في شرح
الماتني

فلان تندفع الخصومة ولو برهن والا فلا فـش لا تندفع الخصومة اذا صدقه (أقول) فعلى
 اطلاقه يقتضى أن لا تندفع ولو برهن على الابداع وفيه نظر اهـ (قوله للملك المطلق) أى
 من غير زيادة عليه واحترز به عما اذا ادعى عبدا انه ملكه وأعتقه فدفعه المدعى عليه بما ذكر
 وبرهن فانه لا تندفع الخصومة ويقضى بالعق على ذى اليد فان جاء الغائب وادعى وبرهن
 انه عبده أو انه أعتقه يقضى به فلو ادعى على آخر انه عبده لم يسمع وكذلك فى الاستيلاء
 والتدبير ولو أقام العبد بينة ان فلانا أعتقه وهو عا. كدفع برهن ذوا اليد على ابداع فلان الغائب
 بعينه يقبل وبطاعت بينة العبد فاذا حضر الغائب قبل للعبد أعتد البيعة عليه فان أقامها
 قضيتا بعته والارد عليه ولو قال العبد أنا حر الاصل قبل قوله ولو برهن ذوا اليد على الابداع
 ولا ينافيه دعوى حرية الاصل فان الحر قد يودع وكذا الاجارة والاعارة وأما فى الرهن قال
 بعضهم الحر قد يرهن وقال بعضهم لا يرهن فتعتبر العادة كذا فى خزانة الاكمل اهـ لكن قال
 الرملى قالوا الحر لا يجوز رهنه لانه غير مملوك (وأقول) فلورهن رجل قرابته كائنه أو أخيه
 على ما جرت به عادة السلاطين فلا حكم له بقوله تعالى فرهان مقبوضة والحر لا تثبت عليه اليد
 قال بعضهم ورأيت فى مصنف ابن أبى شيبة عن ابراهيم وهو النخعي قال اذا رهن الرجل الحر قافر
 بذلك كان رهنا حتى يفكه ذلك الذى رهنه أو يفل نفسه وجهه كلام النخعي المؤخذة بقاره اهـ
 ومن المالك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال فى البحر لو ادعى وقفه ما فى يد آخر وبرهن
 فدفعه ذوا اليد بانه مودع فلان ونحوه فبرهن فانها تندفع خصومة المدعى كفى الاسعاف (قوله
 وقال أبو يوسف ان عرف ذوا اليد بالحيلى) بان يأخذ مال انسان غصبه ان يدفعه مبر الى مريد
 سفره ويودعه بشهادة الشهود حتى اذا جاء المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذوا اليد بينة
 على أن فلانا أودعه فيه بطل حقه أفاده الحلبي (قوله به يؤخذ ملتقى) واختاره فى المختار قال
 فى التبيين فيجب على القاضى ان يتظرف فى أحوال الناس ويعمل بقتضى حاله لم فقد رجح أبو
 يوسف الى هذا القول بعد ماولى القضاء وابتلى بأحوال الناس وليس الخبير كالإيمان اهـ ومثله
 فى معراج الدرابة (قوله لان فيها أقوال خمسة علماء) الاول ما فى الكتاب الثانى قول أبى
 يوسف ان كان المدعى عليه صالحا فكما قال الامام وان كان مهورا بالحيلى لم تندفع عنه الثالث
 قول محمد انه لا يدمن معرفة الاسم والنسب والوجه الرابع قول ابن شبرمة انه لا تندفع عنه
 مطلقا لانه تعذر اثبات المالك للغائب اهـ عدم الخصم عنه ودفع الخصومة بناء عليه الخامس
 قول ابن أبى ليلى لا تندفع بدون بينة لا قراره بالمالك للغائب وقد علم مما ذكر من قول محمد
 ان الخلاف لم يتوارد على مورد واحد وشبرمة بضم الشين المعجمة وسكون الباء الواحدة وضم
 الراء واسمه عبد الله بن صبيبة بفتح الصاد ونشد يد الباء الواحدة ابن الطفيل أحد فقهاء الكوفة
 ونظمها بعضهم فقال

اذا قال انى مودع كان دافعا * لمن يدعى له كالدلى ابن أبى ليلى
 كذا عندنا ان جاء فيه بهجة * ولم تندفع عند ابن شبرمة الدعوى
 ويكنى لدى النعمان قول شهوده * باننا عرفنا ذلك المسره بالمراى
 كذا لدى الثانى اذا كان مصطفا * وآخرهم بانى اذا لم يكن

للمالك المطلق لان يدعواه
 ليست بدفع خصومة وقال
 أبو يوسف ان عرف ذوا اليد
 بالحيلى لا تندفع به يؤخذ
 ملتقى واختاره فى المختار
 وهذه خمسة كتاب الدعوى
 لان فيها أقوال خمسة علماء
 كما بسط فى الدرر

أى الغائب المودع باسمه ونسبه قال فى البحر لأبد من تعيين الغائب فى الدفع والشهادة فلا
 ادعاء من مجهول وشهادة معين أو ~~ك~~ لم تندفع (قوله أو بوجهه) فمعرفة وجهه
 فقط كافية عند الامام كفى البرازية (قوله بشرط معرفة وجهه أيضا) صواب العبارة
 بشرط معرفة وجهه واسمه ونسبه أيضا أو يقول ولم يكتب محمد معرفة الوجه فقط
 قال فى المنع فمعرفة لأبد من معرفة بالوجه والاسم والنسب اه وحمل الاختلاف فيها إذا
 ادعاء الخاص من معين بالاسم والنسب فشهدا بمجهول لكن قالوا نعرفه بوجهه أم لو ادعاء من
 مجهول لم تقبل الشهادة أجماعا كذا فى شرح أدب القاضى للخصاف (قوله فلا خلاف لا يعرف
 فلانا) لا يخفى أن التعرّيع غير ظاهر فكان الأولى أن يقول ولم يكتب محمد معرفة الوجه فقط
 يدل عليه قول الزياهى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة لا ترى إلى قوله عليه السلام
 لرجل أتعرف فلانا قال نعم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا فقال إذا لا تعرفه وكذا لو حلف
 لا يعرف فلانا وهو لا يعرفه إلا بوجهه لا يحنث (قوله ذكر الزياهى) عبارة وهذا كله فيما إذا
 قال الشهود ونعرف صاحب المال وهو المودع أو المعير باسمه ونسبه ووجهه لأن المدعى يمكنه
 أن يقبضه وإن قالوا لا تعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضى شهادتهم ولا تندفع الخصومة عن
 ذى اليد بالأجماع لأنهم ما أحالوا المدعى على رجل معروف فمكن خصمته وأهل المدعى هو
 ذلك الرجل ولو اندفعت أبطل حقه ولأنه لو كان المدعى هو المودع لا يبطل وإن كان غيره يبطل
 فلا يبطل بالشك والاحتمال دفع الضرر عنه إلا إذا أحاله على معروف يمكن الوصول إليه كى لا
 يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخ والحاصل على ما يؤخذ من كلامهم
 إذا قالوا نعرفه باسمه ونسبه ووجهه تندفع اتفاقا وإن قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه
 ونسبه تندفع عند أبى حنيفة ولا تندفع عند محمد وأبى يوسف فانهم ما يشترط أن نعرفه باسمه
 ووجهه وأما معرفة باسمه دون وجهه فلا تنكفى كفى الشتر نبلاية (قوله وفى الشتر نبلاية)
 وفى الملح تبعا للبحر وتقول الأئمة على قول محمد (قوله دفع خصومة المدعى) أى حكم
 القاضى بدفعها لأنه أثبت بيمينته أن يده ليست بدخ خصومة بخلاف ما إذا ادعى القفل عليه
 كالفصب وغيره لأن ذا اليد صار خصما للمدعى باعتبار دعوى الفعل عليه فلا تندفع
 الخصومة بأقامة البيينة أن العين ليس للمدعى زياهى وأقاده أنه لو أعاد المدعى الدعوى عند
 قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضى الأول كما صرحوا به
 وظاهر قوله دفع أنه لا يحلف للمدعى أنه لا يلزمه نسبه إليه ولم أره إلا أن يجر وفيه نظر
 فانه بعد البرهان كيف يتوهم وجوب الحلف أمّا قبله فقد نقل عن البرازية أنه يحلف على
 البينات أقدا ودعها إليه على العلم ثم نقل عن الذخيرة أنه لا يحلف لأنه مدع الإيداع ولو حلف
 لا تندفع بل يحلف المدعى على عدم العلم اللهم إلا أن يقال إن صاحب البحر لا حظ أنه يمكن
 قياسه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق فى اندفاعها فشمع ما ذاصدقه ذواليد على
 دعوى المالك ثم دفعه بما ذكر فانه تندفع كفى البرازية ولم يشترط أحد من أئمتنا القبول الدفع
 إقامة المدعى البيينة فقول صاحب البحر ولأبد من البرهان من المدعى غير مسلم لأنه لم يستند فيه
 إلى نقل أبو السعود اه قال فى جامع الفصولين نصح قال ذواليد أنه لا مدعى إلا أنه أودعى

أو بوجهه وبشرط محمد
 معرفة وجهه أيضا
 فلا خلاف لا يعرف فلانا
 وهو لا يعرفه إلا بوجهه
 لا يحنث ذكر الزياهى
 وفى الشتر نبلاية عن خط
 العلامة المقدسى عن
 البرازية أن تعرفه
 على قول محمد اه فليحفظ
 (دفع خصومة المدعى)

العدالة ذ ويصح الدفع قبل إقامة البيينة وبه دها وقبل الحكم وبه دفع الدفع وان
 كثر صحيح في المختار حتى لو برهن على مال وحكم له فبرهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه
 ايس عليه شئ بطل الحكم قال صاحب جامع النصولين اقول فيبقي أن لا يبطل الحكم لو أمكن
 التوفيق بعد وثبه بعد اقراره على ما سيأتي فربما في نفس انه لم يبطل الحكم المختار بشك (يقول
 الحقيق) قوله فيبقي محل نظر لان ما في ذ بناء على اختيار اشتراط التوفيق وعدم الاكتفاء
 بمجرد امكان التوفيق كما مر مرارا فقط متقدما وما يحتاج جواز دفع الدفع وبعض
 متأخر بهم على انه لا يصح وقيل يصح ما لم يظهر احتمال وتاميس نفس حكم له بمال ثم رفعه الى
 قاض آخر وبان المدعى عليه بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في
 بعض المواضع لا يقبل نحو ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار
 لا يبطل الحكم بل واز التوفيق بانه امره بخيار فلم يملك في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم
 فلا يمكنه الا حق هذا لم يبطل الحكم المختار بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك
 يدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الحقيق) الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيمالم يكن التوفيق
 خفيا فيبقي أن لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكان التوفيق كافيا اذا شك حينئذ لان
 امكانه كتحريمه عدمه والله نه الى أعلم انتهى ثم نقل عن البرازية المقتضى عليه لا تسمع
 دعواه بعده فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دازا بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى
 المقتضى عليه الشراء من مورث المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه
 على شرائه من فلان أو من المدعى قبله أو يقضى عليه بالدية فبرهن على ساجها عنه اه
 ٢ وصراده بالبرهان وجود حجة على ما قال سواء كانت بيينة أو اقرار المدعى كافي البصر وقدمنا
 ما يدل عليه مقرر بيال يمكن لا تشتط المطابقة لعين ما دعاهما في البصر أيضا عن خزنة الا كل قال
 شهدوا ان فلانا دفعه اليه ولا ندري ان هو فلا خصومة بينهم ما ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب
 عين المدعى استحقاقه القاضي فان حلف على العلم كان خصمه ما وان نكل فلا خصومة اه وفي
 المختارة ولولم يبرهن المدعى عليه وطلب عين المدعى استحقاقه القاضي فان حلف على العلم كان
 خصمه ما وان نكل فلا خصومة اه وان ادعى ان الغائب أو دعه عنده يحلفه الحاكيم بالله لقد
 أو دعهما اليه على البتات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكن تمامه به وهو القبول بزانية
 قال البدر العيني والشروط اثبات هذه الاشياء دون المالك حتى لو شهدوا بالمال للغائب دون
 هذه الاشياء لم تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين قائمة) مفهومه ان لا تندفع
 لو كان المدعى هالكا وسواء أتى وبصر ح في العتابة أخذ من خزنة الا كل فقال عـ بـ دهـ لان
 في يد رجل أقام رجل البيينة انه عبده وأقام الذي مات في يده انه أو دعه فلان أو غصبه أو أجره لم
 يقبل وهو خصم فانه يدعي القيمة عليه وابداع الدين لا يمكن ثم اذا حضر الغائب وصـ دقه في
 الابداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى اما لو كان غصب بالبرجع وكذا في العارية
 والابقا مثل الهلاك ههنا فان عاد العبد يوما يكون عبدا من استقر عليه الضمان اه وكان
 الشارح أخذ التقييده من الاشارة بقوله المار به هذا الشيء لان الاشارة الحسية لا تكون
 الا الى موجود في الخارج كما افاده في البحر وأمرنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهد ودعرفه)

والعين قائمة لاهالكته
 وقال الشهد ودعرفه بانه
 ونسبه

٢ مطلب
 أراد بالبرهان الحجة سواء
 كانت بيينة أو اقرار المدعى

الفائب بما ضمن ولا يرجع المستعير والغاصب والسارق كافي العمدية والى انه اعم من
 أن يكون منقولاً أو عقاراً كما صرح به الشارح أيضاً كافي المبسوط وظاهر هذا القول
 على أن ذا اليد ادعى ابتداءً المكل أو عاريقته أو رهنه الخ ١ ولو ادعى أن نصه ونفوه له
 ونصفه الآخر وديعة في يده لفلان الغائب قيل لا تبطل دعوى المدعى إلا في النصف واليه
 الإشارة في بيوع الجامع الكبير كافي الذخيرة وقيل تبطل في الكل انما عذر التميز عليه كلام
 المحيط والخاتمة والبحر واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمدية في هذا القول
 انظر فيظهر منه ان المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع الفصولين هذا
 النظر من غير تعرض وكذا صاحب نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكره لا احترام
 عما اذا زاد وقال كانت دارى بهنمان فلان وقبض انهم أو دعيها أو ذكركه وقبض ما تدفع
 إلا أن يقر المدعى بذلك ولو أجاب المدعى عليه بأنه ليست لى أو هي لفلان ولم يزد لا يكون
 دفعها سوى ملخصاً قال في البحر وأشار بقوله وبرهن عليه أى على ما قال الى انه لو برهن
 على اقرار المدعى انه لفلان ولم يزد واقتضى صومته بينه ما فاقعة كافي خزنة الاكل اه لكن
 يخالفه ما ذكره بعد عن البرازية انهم اتدفع في هذه الصورة وكذا مخالف لما قدمه قبل أسطر
 عن خزنة الاكل لكن ما قدمه فيه الشهادة على اقرار المدعى ان رجلاً دفعه اليه وما هنا
 على ان اراد به ان يقر ان فلان بدون التصريح بالدفع فتأمل (قوله أو رهنه) ٢ هذه مما تصلح
 حيلة لاثبات الرهن في غيبة الراهن كافي حيل الوالدية (قوله زيد الغائب) أى
 باسم العلم لانه لو قال أو دعيه رجل لا أعرفه لم تدفع ٣ فلا بد من تعيين الغائب في الدفع وكذا في
 الشهادة كما يذكروه الشارح فلما ادعاه من مجهول وشهدا بعين أو عكسه لم تدفع بهر وفيه
 عن خزنة الاكل والخاتمة لو أقر المدعى ان رجلاً دفعه اليه أو شهدوا على اقراره بذلك فلا
 خصومة بينهم ما ع وأطلق في الغائب فشمس ما اذا كان به يدعاه وعرفه عذر الوصول اليه
 أو قرىبا (قوله أو غيبته منه) المراد ان المدعى ادعى ملكاً طلقا في العين ولم يدع فعلاً وحاصل
 جواب المدعى عليه انه ادعى ان يده يدامنة أو مضمونة والمالك اقره (قوله وبرهن عليه) مراده
 بالبرهان أى بعد اقامة المدعى البرهان على مدعاه لانه لما ادعى المالك أنه كره المدعى عليه
 فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعى عليه بما ذكرنا وبرهن على الدفع
 ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعى لم يسمع برهان ذى اليد كافي البحر لكن قد مضى عن نور العين
 معزى بالذخيرة ان المختار خلافه وهو انه كما يصح الدفع قبيل الحكم يصح بعده أيضاً فلا
 تنسبه وقد يجب اب بانه اذا لم يدع الادعاء أو ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر ان يده ليست بخصومة
 فتوجهت عليه دعوى الخارج وصح الحكم به بعد اقامة البينة على المالك لانها اقامت على
 خصم ثم اذا اراد المدعى عليه أن يثبت الادعاء لا يمكنه لانه صار اجنبياً بربا اثبات المالك
 للغائب وايداعه فلم تتضمن دعواه ابطال القضاء السابق والدفع انما يصح اذا كان فيه برهان
 على ابطال القضاء ولما لم يقبل برهانه ولا دعواه ما قلنا لم يظهر بطلان القضاء وعلى هذا لا ترد
 المسئلة على القول المختار فلم تأمل قال في نور العين ادعى ملكاً طلقاً نقل المدعى عليه اثريته
 منك فقال المدعى قد أفتت البيوع ولو قال الاخر انك أقررت انى ما اثريته يسمع اذا ثبتت

١ أو مطلب
 قال النصف لى والنصف
 وديعة لفلان هل تبطل
 الدعوى في الكل وفي
 النصف

أو رهنه زيد الغائب أو
 غيبته منه من الغائب
 (وبرهن عليه) على
 كاذر

٢ مطلب
 حيلة لاثبات الرهن على
 الغائب

٣ مطلب
 لا بد من تعيين الغائب في
 الدفع والشهادة

٤ مطلب
 أطلق في الغائب فشمس
 اليه يد القريب

بل يهزروا المدعى ويحجزوه عن التعرض لاثل ذلك الغم المخذع وبغله أفتى صاحب تنوير
 الابصار لا تشار ذلك في غالب القري والامصار ويؤيد ذلك فروع ذ كرت في باب الدعوى
 تتعلق باختلاف حال المدعى وحال المدعى عليه ويؤيد ذلك بعد انما هادة من بعشامة شى
 وبغداية تغدى فلا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ان الله وانا اليه راجعون ماشاء الله
 كان وما لم يشأ لم يكن والله تعالى أعلم فتاوى النخبة وعبدارة المصنف في فتاويه بهد كره
 فتوى أبى السعود وأنا أقول ان كان الرجل مهر وفا الفسق وحب الفلانة والتخيل لا نسمع
 دعواه ولا يلتفت القاضى لها وان كان مهر وفا بالصلاح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم
 وأسئفقر الله العظيم

*** (فصل في دفع الدعوى) ***

٢ قال في الاشياء دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عابه يصح هو المختار وكما يصح
 الدفع قبل اقامة البيينة يصح بعد ما وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما
 كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحاكم الاول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده
 هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو ثبت له ان
 قال بينى غائبة عن البلد لم تقبل الثالثة لو بين دفعها فسادا ولو كان الدفع صحيحا وقال بينى
 حاضرة في المصر يهمل الى المجلس الثاني كذا في جامع القسوين والامهال هو المقتضى به كفاي
 البرازيق وعلى هذا لو أقر بالدين قاضي ايقاه أو الابرأ فان قال بينى في المصر لا يقضى عليه
 بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرناه في الشرح
 ٣ الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أى فانه يسمع دفعه وان
 ادعى على غيره اقيام بعضهم مقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة فغيره الوارث
 الآخر ان المدعى أقر بكونه مطلقا في الدعوى نسمع كفاي البهر لان أحد الورثة ينتصب خصما
 عن الباقيين فيما لهم وعليهم (قوله ذ كرم لا يكون خصما) لان معرفة للملكات قبل معرفة
 الاعداد فان قيل الفصل مشتمل على ذ كرم لا يكون خصما أيضا قلت نعم من حيث الفرق
 لان من حيث القصد الاصلى غناية (قوله هذا الشئ اودعني الخ) أطلق قوله هذا فشمع
 انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعى في ان الملك له اربعة تصديقه كفاي التخصيص
 الجامع أو انه كره كونه مأكلا فطلب من المدعى البرهان فاقامه ولم يقض القاضي حتى دفعه
 المدعى باحد هذه الاشياء كفاي الشبروح فظهر ان قوله في التصوير زيد الغائب ينال في الشروح
 فيحمل على التمثيل لكن في نور العين برهن ففسد ادعى ذوال اليد وديعة ولم يكن اثباته احق
 حكم للمدعى ونقد حكمه ثم لو برهن على الابداع لا يقبل فلو قدم الغائب فهو على حجة (يقول
 الحقيق) فيه اشكال لما سأل في أو اخر هذا الفصل نقلا عن الذخيرة انه كما يصح الدفع قبل الحكم
 يصح بعده أيضا راعله ينال على ان الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف اقول المختار كما سألني
 أيضا ذوال الله تعالى أعلم اه وأشار بقوله هذا الشئ الى ان المدعى به قائم كاصرح به الشارح
 ٤ اذ لو كان هالكا لاتدفع له دومة فيقضى بالقيمة على ذى اليد للمدعى ثم ان حضر الغائب
 فصدقه فيما قال ففي الوديعة والرهن والاجارة والمضاربة والشر كتر جمع المدعى عليه على

٢ مطاب
 دفع الدعوى صحيح وكذا
 دفع الدفع وما زاد عابه قبل
 الحكم وبه على الصحيح
 الا في الخمسة

٣ مطاب
 لا يصح الدفع من غير
 المدعى عليه الا اذا كان
 أحد الورثة

٤ مطاب
 لا تندفع الدعوى لو كان
 المدعى به هالكا

(فصل في دفع الدعوى)
 لما قدم من يكون خصما
 ذ كرم لا يكون خصما (قال
 ذوال يد هذا الشئ) المدعى
 به منقولا كان او عقارا
 (اودعني او اعانني او اعانني
 آجرني

المدعى عليه مدة تزيد على خمس عشر سنة والمستاجر يدعى التصرف ويذكر الاستئجار وانبت
المدعى الاستئجار ومواصله الاجرة في كل سنة وكان ذلك معروفا بين الناس فانهم اتسمع الدعوى
حينئذ وليس للمدعى عليه حق في دعوى التصرف المدة الممنوع من سماع الدعوى بها
وايضاً فان أول ابتداء مدة المنع من حين زوال العذر كان قد قدم ودعوى المرافعة لها المؤجل
اذا تركت دعواه والوقف المرتب يتم اذا كان المدعى محجوباً بالطبقه اذا استحق بزوالها
وترك دعواه فانه يعتبر مدة الترتب من حين الوفاة أو الطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشر
سنة لا تسع * ودعوى الدين على معسر أيسر اذا تركها المدة الممنوع كورثة من حين اليسار * ومدة
عدم سماع الدعوى في لوقف ست وثلاثون سنة اذا كان بدون عذر شرعى وكل للوقف متول
* واماد دعوى الاراضى الاميرية فن بعد ممر ورع عشر سنين لا تسمع الدعوى بها ولا بشئ من
حقوقها * واما الدعوى في المنافع العامة كالطريق العام والنهر العام والمرعى واما مال ذلك
اذا تصرف بها أحد اى مدة كانت فانهم اتسمع الدعوى عليه بها * وان القاصر اذا ادعى عقارا
رثاعاً والدمه مثلاً بهد بلوغه واثبته بالبيينة الشريعية فلا يسرى سماع الدعوى لبيينة الورثة
الباقين البالغين التاركين للدعوى مدة المنع ومنه من كان مسافراً * وانه اذا ترك شخص
لدعوى عشر سنين مثلاً بلا عذر شرعى ومات وترك دعواه او ارثه أيضاً البالغ عشر سنين او
خمس سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لان مجموع الدتين مدة المنع وايضاً المالك والمشتري
منه اذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما له من حقوق المبيع اذا كان مجموع
المدتين خمس عشر سنة كما في الباب الثانى من كتاب الدعوى من المجلد وفيها من المادة
(١٨٣٠) لو اقر المدعى عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الاقرار لدى القاضى فله ان يحكم عليه
في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبيينة الشرعية وغاب قبل التزكية والحكم فلها ان يترك
الشهود ويحكم عليه في غيبته وفيها من المادة (١٨٣٤) لو اقيمت البيينة على وكيل المدعى عليه
ثم حضر المدعى عليه بالذات فلها ان يحكم عليه وكذلك بالعكس يحكم على الوكيل وكذلك لو
اقيمت البيينة على أحد الورثة بحق ثم غاب فلها ان يحضر وارثاً آخر يحكم عليه وفيها من
المادة المذكورة اذا اطالب الحاكم الشرعى الخصم بطلب المدعى وامتنع عن الحضور بلا عذر
فلها ان يحضره جبراً او اذا لم يمكن احضاره فبعدم طلبه بورقة الا حضار ثلاث مرات في ثلاثة
ايام ولم يمكن احضاره فلها ان ينصب عنه وكيلاً لتمام عليه الدعوى والبيينة ويحكم عليه
١ (فرع) سئل في شباب امرد كره خدمته من هو في خدمته لمعنى هو علم بشأنه وحقه فتمت خروجه
من عنده فاتهم به انه عد الى سبته وكبره في حال غيبته وأخذ منه كذا المبلغ فقامت
امارة عليه بان غرضه من ذلك استبقاؤه واستقراره في يده على ما يتوخاه هل يسمع القاضى
والحال هذه عليه دعواه ويقبل شهادة من هو متعبد بخدمته وأكله وشربه من طعامه
وصرفته والحال انه معروف بحب العلمان الجواب وانكم فسح الجنان الجواب قد سبق
شيخ الاسلام أبى السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بانه يحرم على القاضى
في سماع مثل هذه الدعوى مع الالبان مثل هذه الحب لانه هو دفيما بين الفجرة واخذ لا فاتهم
بما بين الناس مشتهرة وفيها من انظره رحمه الله تعالى لا بد الحكم أن لا يصفو المثل هذه الدعوى

١ مطلب
في امر ذكره خدمة سيده
لقد سقه فادعى السيد
عليه مبلغاً فقامت
الامارات على السيد بان
غرضه استبقاؤه لا تسمع
دعواه

مطاع على التصرف في الصور الثلاث مشاهد في بلدة واحدة ولم يدع ولم يمنعه من الدعوى
 مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه اما الاول فلاطلاع على تصرفه هـ ما و بناء وسكونه وهو مانع
 من الدعوى كما عرفت وأما الثاني فلتكره الدعوى المدة المزبورة وسكونه وهو دليل على عدم
 الحق لولان صحة الدعوى بشرط صحة القضاء والمنع منه حكم اجتهادي كالعات واما الثالث
 فلا يمنع من السلطان نصرة الرجن قضائه في سائر عا لكة عن سماعها بعد خمس عشرة سنة اذا
 كان تركها انما بعد شرعي في الملك لا لكون التقادم يبطل الحق بدليل ان الحق باق ويلزمه
 لو اقر به في مجلس القاضي فلو قال لاسلمها لمضي هـ هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها
 لا يلتفت الى تعلقه وتنزع من يده فلو ادعى ان المسمى عليه اقر لي بما في أثناء هـ هذه المدة وهو
 ينكره ينبغي ان لا تسمع ايضا لانه لما كان المنع من سماع أصل الدعوى ففقرعها وهو الاقرار
 أولى بالمنع لما ان التمسى مطلق فيشملها الا اذا كان الاقرار عند القاضي كما عرفت فتزعم من يده
 لابطاله ملكه ولا لزامه الحجة على نفسه وهي الاقرار به عدم صحة تصرفه لكن يعارض ذلك
 اطلاق عبارة الامعاءلية ا حيث قال فيما اذا كانت دار بين زيد وهذا فوضع زيد يده على الدار
 المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطابت هـ هذه منه في أثناء المدة ان يقسمها حصصا
 واجباها بذلك ومات ولم يقسمها فطالبت اولاده بخصمتها في الدار فذكروا بان والدهم تصرف
 أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليه هـ ولم يمنعه من الدعوى مانع شرعي فلا تسمع
 دعواه بذلك فهل تسمع دعواه ا حيث ~~تكون~~ كان معترفان لها في الدار حصصة ا جاب تسمع
 دعواه ا حيث كان معترفان لها حصصة اه الى غير ذلك من الاجوبة الا انه لم يعز ذلك لاحد
 كما هو عادته في فتاواه لكن يؤيد اطلاق التنقيح أيضا فتأمل وراجع بظهر لك الحق اما عدم
 ترك الدعوى في مدة الخمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فان ادعى عند
 القاضي مرارا في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة الا ان الدعوى لم تفصل فان دعواه تسمع
 ولا يمنع مرور الزمان اما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائبا مسافة السفر ثم حضر مرارا
 في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعي بعد ذلك فلا تسمع دعواه كذا
 في فتاوى على انفسدى واذا كان المانع شوكه المدعى عليه و زالت فلا يمنع الدعوى الا اذا
 استدام زوال شوكه خمس عشرة سنة فلوزالت شوكته أقل من خمس عشرة سنة ثم صار
 ذا شوكه لا يمنع بعد ذلك من الدعوى لانه لم يصدمه فان ترك الدعوى في مدة زوال الشوكه
 خمس عشرة سنة وانما قبلت بقولي عند القاضي فلو ترك المدة المزبورة الا انه في أثناء ذلك
 ادعى مرارا عند غير القاضي لا تسمع دعواه كافي تنقيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هـ هذا
 ما ظهر لي تنقيحها أخذ من مفهوم عبارات السادة الاعلام بواهم الله تعالى دار السلام
 (وأقول) لكن المعتبر الا ان ما نقر في الجملة الشرعية في الاحكام العدلية وصدور الامر
 الشريف الساطن بالعمل بوجوبه ان دعوى الاقرار بعد مضي مدة المنع من سماع الدعوى
 لا تسمع اذا ادعى انه اقر له من جمعة او سنة مثلا الا اذا كان الاقرار عند القاضي او تحريره
 سنة شرعي بامضاء المقر وختمه المعروفين وكان بحضور من الشهود وشهدوا بذلك فان تسمع
 حينئذ الميعض على الاقرار خمس عشرة سنة او كان دعوى الاقرار على عقار وكان يستأجره

امطلب
 لو ترك دعواه المدة ثم اقام
 بقعة على ان المدعى عليه
 اقر له بان تسمع

١ مطلب

باع عقارا او غيره وزوجته
او قويه حاضرا كانت
يعلم البيع لا تسمع دعواه

٢ مطلب

لا يرد سكوت الجار
رضانا بالبيع الا اذا سكنت
عند القليم والتصرف

٣ مطلب

ما يمنع حصة دعوى المورث
يمنع حصة دعوى وارثه

مع الاطلاع على التصرف لما ذكره المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ١ باع عقارا
او حيوانا او ثوبا وابنه وامر أنه او غيره ما من اقرار به حاضر يعلم ثم ادعى الابن مثلا انه ملكه
لا تسمع دعواه كذا المطلق في الكنز والمتقى وجهل سكوتة كالافصاح قطعا للتزوير والحييل
٢ بخلاف الاجنبي فان سكوتة ولو جار الا يكون رضا الا اذا سكنت الجار وقت البيع
والسلم والتصرف المنة ترى فيه زرعوا بناء فحينئذ لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعا
للاطلاع الفاسدة اه وقوله لا تسمع دعواه أى دعوى الاجنبي ولو جارا كفى حاشية الخبير
الرملى على المنع وأطال في تحقيقه في فتاويه الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعلوا في هذه المسئلة
مجرد السكوت عند البيع ما من دعوى القريب ونحوه كالزوجة بلا تقييد بالسكوت على
التصرف المشتري كما أطلقه في الكنز والمتقى وامداد دعوى الاجنبي ولو جارا فلا يمنعها مجرد
السكوت عند البيع بل لا بد من الاطلاع على تصرف المشتري ولم يقيده بمدة ولا بهوت كإثري
٣ لان ما يمنع حصة دعوى المورث يمنع حصة دعوى الوارث اقبامه مقامه كفى الحادى الزاهدى
وغیره فقامل ثم ان ما في التلاصقة والو لوالجبية يدل على ان البيع غير قيد بالنسبة الى الاجنبي
ولو جارا بل مجرد الاطلاع على التصرف ما منع من الدعوى وانما فائدة التقييد بالبيع هي
الفرق بين القريب والاجنبي فان القريب لا يمنع لا تسمع دعواه اذا سكنت عند البيع بخلاف
الاجنبي فانه لا تسمع اذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فلما منع لدعواه هو السكوت عند
الاطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلاجل الفرق بينهما ما صوروا المسئلة بالبيع
ووجه الفرق بينهما مع غام بيان هذه المسئلة محرر في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم
رأيت في دارية كنهه منة تزيد على ثلاث سنوات وله جار بهجته والرجل المذكور يتصرف في
البيت المزبور وهذا مع عبارة مع اطلع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل اذا ادعى
البيت أو بهضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذكور في البيت هذا وما يشاء في المدة المذكورة
تسمع دعواه أم لا اجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اه فانظر كيف أنتى بمنع دعواها
من غير القريب مجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم
اعلم ان عدم سماع الدعوى بهدم مضي ثلاثين سنة أو بعد الاطلاع على التصرف ايسر جنبا على
بطلان الحق في ذلك وانما هو مجرد منع للقضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق اصابه حتى لو أقر
به الخصم يلزمه ولو كان ذلك حكما يطلانه لم يلزمه ويدل على ما قلناه انه يلزمهم بالمنع بقطع التزوير
والحييل كما مر فلا يرد ما في قضاء الاشياء من ان الحق لا يقطع بتقادم الزمان ثم رأيت
التصريح بما قلناه في البهريه بل فصل دفع الدعوى وايسر أيضا جنبا على المنع السلطاني
حيث منع السلطان عز نصره قضائه من سماع الدعوى بهدم خمس عشرة سنة في الاملاك
والثلاثين سنة في الاوقاف بل هو حكم اجتماعى نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعلم تحريره
المسئلة فانه من مقررات هذا الكتاب والحمد لله المنعم الوهاب اه (أقول) وعلى هذا
لو ادعى على آخر دار امثلا وكان المدعى عليه منه صرفا فيها هذا وما يشاء أو مدة ثلاثين سنة وسواء
فيه الوقف والملاك ولو بالانحى سلطانى أو خمس عشرة سنة ولو بلاهم وبنا فيه ما والمدعى

الذي هي على عنقه (هي لى)

وإدعاه صاحب المنزل

فهى لصاحب المنزل * رجلان

فى سقينة بهما دقيقتى فادعى

كل واحد السقينة وما فيها

واحدهما يعرف ببيع

الدقيق والآخر يعرف

بأنه ملاح فالدقيق للذى

يعرف ببيعة والسقينة

لمن يعرف بأنه ملاح) عملا

بالتظاهر ولو فيها راكب

وآخره مك وآخر يجذب

وآخر يدها وكلهم يدعونها

فهى بين الثلاثة اثلاثا ولا

شئ للامداد * رجل يقول قطار

ابل وآخر راكب ان على

السكل متاع الراكب فكها

له والقائد اجيره وان لاشئ

عليها فلرا كباهاورا كبه

والباقي القائد بخلاف البقر

والغنم وتعامه فى خزنة

الاى

١ تترك على كلام الشارح

٢ مطلبه

لا تسمع الدعوى به

مضى المدة

٣ مطلبه

انتهى السلطان عن مماع

حادثة لها خمس عشرة سنة

٤ مطلبه

لا تسمع الدعوى به مضى

ثلاثين سنة اذا كان التركة

بلا عذر شرعى من كون المدعى غائبا او مريضا او مجنونا

او ليس له مال او ارض وقف ليس له انظار

(قوله الذى هي) هكذا فى نسخة التى بيدهى وهى الصحيحة وفى بعض النسخ كنسفة الطحاوى
الذى هو بضم الميم المذكر وكتب عليه الاولى هى بضم الميم المربعة وكذا يقال فى ادعاء (قوله وآخر
مك) الظاهر انه ماسك الدفة التى هى للسقينة بمنزلة اللجام للذابة (قوله وآخر يجذب) بجملها
على البر (قوله وآخر يدها) أى يجير بها يدها (قوله ولا نى للامداد) لانه لا يذله فيها أو
اجيرهم على العمل بخلاف السابقين لانهم المتصرفون فيها المتصرف المعتاد (قوله وآخر
راكب) أى بعير امنا (قوله ان على السكل متاع الراكب) أى ان كان على جميع الابل متاع
الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شئ من الحمل فلرا كباهاورا كبه الذى هو
راكب عليه مع ماعليه وباقى الابل لائقه لانه قاله أبو الطيب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان
على السكل متاع القائد فان اختلفا فى المتاع كيف يكون ويراجع (قوله بخلاف البقر
والغنم) أى اذا كان عليهما رجلان أحدهما قائد والآخر سائق فهى للسائق الا ان بقودشة
معه فتكون له تلك الشاة وحدها يجر عن نوادر المولى أى الا ان يكون السائق للبقرة أو الغنم
معه شاة يقودها أى أو بقرة فيكون له تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق
ويكون الباقي اقائد ها وعليه فكلام الشارح غير تام (قوله وتعامه فى خزنة لا تكمل)
وباقى تمام تقارب مع هذه المسائل فى الفصل الا ترى فى النسخ مسائل من هذا القبيل فقال
دخل رجل فى منزل يعرف الداخلى انه ينادى ببيع الذهب والفضة أو المتاع ومعه شئ من
ذلك فادعيها فهو لمن يعرف ببيعة ولا يصدق رب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل
* رجل خرج من دار انسان وعلى عنقه متاع رآه قوم وهو معروف ببيع مثله من المتاع فقال
صاحب الدار ذلك المتاع متاعى والحامل يدعيه فهو للذى يعرف به وان لم يعرف به فهو
لصاحب الدار اه ٢ قال فى البحر عن ابن القرمص رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة
ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن بدل على عدم
الحق ظاهرا وقد منعهم ان من القضاء الباطل القضاء بسقوط الحق بعضى سنين لكن ما فى
المبسوط لايخالفه فانه ليس فيه قضاء بسقوط وانما فيه عدم ماعها وقد كثر السؤال
بالتقاهر عن ذلك مع ورود انتهى من السلطان أيدى الله تعالى ٣ بعدم مماع حادثة لها خمس
عشرة سنة وقد أفتيت بعدم مماعها لعلابته به اعتمادا على ما فى خزنة المفتين والله سبحانه
وتعالى أعلم اه وفى الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمانا فى أرض ورجل آخر رأى
الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولله فترك على يد المتصرف
لان الحال شاهد اه قال بيدهى الوالد رحمه الله تعالى فى عقوده الدرية به كلام أقول
٤ والحاصل من هذه الفتوى ان الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين
لا تسمع اذا كان التركة بلا عذر من كون المدعى غائبا او مريضا او مجنونا وليس له مال او
المدعى عليه أمير الجائر يخاف منه أو أرض وقف ليس له انظار لان تركها هذه المدة مع التمكن
يدل على عدم الحق ظاهرا كما مر عن المبسوط واذا كان المدعى ناظرا ومطلعا على تصرف
المدعى عليه الى ان مات المدعى عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذلك لو مات
المدعى لم تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر ان المدة ليس بقيد وان لا تقدير بمدة
بلا عذر شرعى من كون المدعى غائبا او مريضا او مجنونا وليس له مال او أرض وقف ليس له انظار

لأنها صارت أجنبية لا بد
لها ولما ذكرنا أن المشكل
للزواج في الطلاق فكذلك
لوارثه أموال ومات وهي في
العدة فالمشكل لها فكأنه
لم يطلقها بدليل أرثها ولو
اختلف المؤجر والمستأجر
في متاع البيت فالقول
للمستأجر بيمينه وليس
للمؤجر إلا ما عليه من ثياب
بدنه ولو اختلفت أسكاف
وعطاري في آلات الأسا كفة
وآلات العطارين وهي في
أيديهم فهي بينهم ما يلا
نظر لما يصلح لكل منهم ما
ونماه في السراج (رجل
معروف بالفقر والحاجة
صار يده غلام وعلى عنقه
بدرة وذلك بداره فادعاه
رجل عرف باليسار وادعاه
صاحب الدار فهو لهما معروف
باليأس وكذا ككاس في منزل
رجل وعلى عنقه قطيفة
(يقول)

١. مطلب
قولك على عبارة الشارح

٢. مطلب
قولك على كلام الشارح

٣. مطلب
استنبط صاحب البحر
أن من شرط صحة الدعوى
أن يكذب المدعى ظاهر حاله
وقد تقدم بحقيقة أول الدعوى

القول لوارثه ط (قوله لأنها صارت أجنبية) تعميل القول ولورثته بعده يعنى انما قلنا ان
القول للحى لومات وهي في نكاحه ما بعد انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فلم يبق لها بد على
الصالح اهما فكان القول فيه ولورثته الزوج لان المتاع في يدهم بعد موثرهم وفيه نأمل اوهو
محمول على ما اذا انتقلت وترك المتاع بالبيت اما لو بقيت ساكنة بعد انقضاء العدة فالظاهر
ان المتاع باقى في يدها فيكون القول قولها في الصالح اهما فليحرق قال سمدى الوالد رحمه الله
نعمالى ويستفاد من التعميل انه لو ماتا فكذا ذلك (قوله ولما ذكرنا الخ) الاولى اسقاطه لعلمه
من قوله ولورثته بعده ولذا لم يذكره في البحر (قوله أموال ومات الخ) لعلمه محمول على ما اذا كان
الطلاق في مرض الموت بدليل تعمله بقوله بدليل أرثها قال في المنخ قيد بكونهم مازوجين
لاحتراز عما اذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكل لوارث الزوج
لأنها صارت أجنبية لم يبق لها يدوان مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أبي
حنيفة لأنها تارث فلم تكن أجنبية فكان هذا بمنزلة أموال مات الزوج قبل الطلاق كذا في الخاتمة
١ وهذه العبارة هي التي نقلها الشارح هنا الا انه أدخل بقوله طلقها في المرض ثم نقل المصنف
بعد ما عن البحر وان علم انه طلقها اثلا ثانيا في صحته أو في مرضه وقدمت بعد انقضاء عدتها فما
كان من متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وان مات في عدة المرأة فهو للمرأة كأنه لم يطلق
اه فيمكن ان يرجع قوله وان مات في عدة المرأة الخ الى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الخاتمة
واظهر وجهه حينئذ نأمل (قوله فالقول للمستأجر بيمينه) لان البيت مضاف اليه
بالسكنى وقد سبق ذلك في المحررات (قوله في آلات الأسا كفة وآلات العطارين) لعلم
الواو يعنى أى اى اختلفت في آلات الأسا كفة منفردة وآلات العطارين منفردة لان ما اختلفا
فيه في أيديهم ما يقيم بينهم كما اختلفا في سنية في أيديهم ما وفى دقيق في أيديهم ما وكان
أحدهما مالا سا والآخر بائع الدقيق فار كلا من السنية والدقيق يقيم بينهم ما لم يذكرنا
بخلاف ما اذا اختلفا فيه ما يثبت من فانه يعطى لكل منهم ما ياسبه كما لو اختلفا في سنية
ودقيق وهي التي تاتي في المتن اما لو لم يثبت حمل الواو على معنى أو تروك العبارة على ظاهرها ٢
وأعطينا الأسكاف نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الأسكاف فكذا يكون تركنا
الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع ما قبله وما بعده ويعكر علمنا
ذلك لان تلك الفرع تقتضى ان لكل ما عرف به فمامل وراجع (قوله فهي بينهم ما الخ) لانه
قد يتخذ لنفسه أو البيع فلا يصلح من يحا تامل ونفطن (قوله وعلى عنقه بدرة) هي كبس فيه
ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر ان المراتب المال
الكثير (قوله وذلك بداره) يفهم مفهومه بالاوى (قوله فهو لهما معروف باليسار) وهذا كالذى
بعده مما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في البحر وقد استنبطت من فرع القلام ان من شرط
سماع الدعوى ان لا يكذب المدعى ظاهر حاله كما هو مصرح به في كتب الشافعية فلما دعى
فصير ظاهره الفقير على رجل أموال عظيمة فرضا أوغن بمبيع لا نسمع فلا جواب لها وقد مننا
تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله وعلى عنقه قطيفة) القطيفة دنار مجمل والجمع قطائف
وقطف مثل مصيفة وصف كأنه ما جمع قطيف وصف ومنه القطائف التي تؤكل صحاح

وهو قول الامام وعندهما المأذون والمكاتب كالحرة كما في الداماد شرح المتن (قوله هما كالحرة) لان اهما ايدام معتبرة وله ان يدخر أقوى واكثر نصرفا فتقدمت (قوله فاقول للحرة) قال القهستاني وقوله الكل مشير الى وقوع الاختلاف في نطاق المتاع على ما ذكره في السفر الاسلام كما في المتن ~~الكل~~ في الحقائق فبعدمهما اذا كان الاختلاف في الامتعة المشككة اه بتصرف ذكره أبو السعد (قوله وللعلى في الموت) حرا كان أو رقيقا اذ لا يلد للميت فبقيت يد الحرة بلا معارض هكذا ذكره في الهمدانية والجامع الصغير للصدر الشهد وصدرا الاسلام وشمس الائمة الحلواني وقاضيان وفي رواية محمد بن الزعفراني للحرة من حبا لراه اه (قوله لان يد الحرة أقوى) على للمسئلة الاولى وقوله ولا يلد للميت على للمسئلة الثانية وهي كون القول للعلى فيها اذا مات أحدهما سواء كان الحرة أو العبد لانها انما تظهر بقوة يد الحرة اذا كانا حيين اما للميت فلا يلد حرا كان أو عبدا اذا كان القول للعلى منهما وفيه انفسه ونشر مرتب وبحث فيه صاحب الميعونية فليراجع (قوله واختارت نفسها) أي لم ترض بغيرها في نكاحها فاختارت نفسها (قوله فهو للرجل) لتحققه عنده وهي رقيقة والرقيق لا ملك له (قوله قبل ان تختار نفسها) الظاهر انه قيد اتفاق بل الحكم كذلك ولو بهد الاختيار لانه لا يشترط قيام النكاح كتمامه وعليه فلا فرق وان وقع الاختلاف بعد الفرق أو بعده انقضاء المدة أو لم ط بزيادة (قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق) يعني المشكك للزوج ولها ما صلح لها لانها وقتها حرة كما هو معلوم من السياق والادق ويؤيده قول السراج ولو كان الزوج حرا والمرأة مكاتبية أو أمة أو مدبرة أو أم ولد وقد اعتقت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فباعا أحدهما قبل العتق فهو للرجل وما أحدهما بعد فمها فيه كالحرين اه قال في البصر ثم اعلم ان هذا أي جميع ما مر اذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعدمه فان وقع قال في الخاتمة ولو كانت الدار في يد رجل والمرأة فاقامت المرأة البيعة ان الدار لها وان الرجل عدها أو أقام الرجل البيعة ان الدار له والمرأة امرأته تزوجها بانفس دورهم ودفع اليها ولم يقيم البيعة انه حرة يقضى بالدار والرجل للمرأة ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم البيعة على الحرية فيقضى بالرق واذا قضى بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضروري وان كان الرجل أقام بيعة انه حر الاصل والمسئلة بها لا يقضى بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار للمرأة لانها لم تقض بالنكاح حر الرجل في الدار صاحب يد المرأة خارجة فيقضى بالدار لها كالأختلاف الزوجان في دار في أيديهما كانت الدار للزوج في قولهما ولو اختلفا في المتاع والنكاح فاقامت البيعة ان المتاع لها وان عدها وأقام ان المتاع له وان تزوجها بالرق وقتها فانه يقضى به عدها وبالمتاع أيضا لها وان برهن على انه حر الاصل قضى له بالحرية وبالمرأة والمتاع ان كان متاع النساء وان كان متاعا كالا قضى بحريته وبالمرأة وبالمتاع لها اه (قوله طاعة وامضت العدة فالمشكك للزوج) قد استنفذ هذان التعميم السابق في قوله أقام النكاح أو لا وصاحب البحر انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء العدة وجعل المشكك لو ارث الزوج ولا اعتبار للزوجة وان كانت حرة لانها اصارت أجنبية الى آخر ما يأتي عن المنعقر وما لم ينظر طيبة والجواب فكذلك يكون

هما كالحرة (قال قول للحرة في الحياة وللعلى في الموت) لان يد الحرة أقوى ولا يلد للميت (اعتقت الامنة) او المكاتبية او المدبرة (واختارت نفسها فباني البيت قبل العتق فهو للرجل وما بعده قبل ان تختار نفسها فهو على ما وصفناه في الطلاق) بغير وفيه طاعة وامضت العدة فالمشكك للزوج ولو برهنه بعده

لا يتكرر كانت المينة لذى اليد في نبي ان يجرى هذاهما (قوله والبيت للزوج) أى لو اختلفا
 في البيت فهو له لانه من الصالح لهما وقيد حتى لو برهننا قضى ببرهاننا لانما اخرجت خاتمة وفيها
 ان كان غير الزوج في عيال أحد كائن في عيلة أب أو قلب كان المناع عند الاستبام للذى يعول
 (قوله الا ان يكون له مينة) أى فيكون البيت له وكذا لو برهننت على كل ما صلح لهما أو له والبيت
 المسكن وبيت الشعر معروف مصباح والبيت اسم اسقف واحد مقرب ولم يذكر الداروان
 كان دخلا في العقار فاعاظر ان حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالدرجه الله تعالى
 في باب الدخول والخروج وكذا صاحب البحر عن المكافى ان العرف الا ان الدار والبيت
 واحد فيجوز ان يدخل صحن الدار وعليه الفتوى اه الا ان يفرق بين هذا وبين العيّن (أقول)
 والذي نقله الشارح هنا عن البحر انما للزوج على قولهما وبؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في
 البحر اذا اختلف الزوجان في غير متاع البيت وكان في أيديهما فأنهما كالاجنبيين يقسم بينهما
 اه وبه علم ان العقار اذا لم يكونا كثنين فيه لم يدخل في مسمى متاع البيت لان الكلام في
 متاع البيت فقط وقد عرفت تقسيم متاع البيت مما قدمناه من ان الاولى في تقسيمه بالبيت
 وبما كان فيه لما ذكرناه من الاختلاف في تقسيم البيت كذلك فعلم ان قول البحر واذا اختلف
 الزوجان في غير متاع البيت المراد به ما كان خارجا عن حكمهما فيقسم بينهما ما فيه غير تقييد
 العقار بما كانا كثنين فيه فليمتثل (قوله وهذا) أى ما تقدم لوحيين (قوله في المشكل)
 والجواب في غير المشكل على ما مر حموى أى ان القول لكل منهما فيما يخص به ط (قوله
 الصالح لهما) بيان لامر ادب المشكل على حذف أى التقديرية (قوله فالقول فيه للحي) أى بيمينه
 اذ لا بد للبيت درمنتي واما ما يصلح لاحدهما ولا يصلح للاخر فهو على ما كان قبل الموت
 ويقوم وورثته مقامه فيه عيني وأفاد قوله يعول وورثته مقامه أنه يعمل بينة وراث الزوج
 في الصالح لهما (قوله ولو رقية) لان الرقيق له يد وهذا لا يناسب المقام لان الكلام فيما اذا كانا
 حرين واما اذا كان أحدهما مملوكا فهي المسئلة الآتية وعليه فلو حذفه واستغنى بما ياتي في
 المتن لمكان أولى (قوله وهي المبيعة) أى التي فيها سبعة أقوال لا راياب الاجتهاد (قوله تسعة
 أقوال) الاول ما في الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف للامراء انجهان مثلها والباقي
 لارجل يعني في المشكل في الحياة والموت الثالث قول ابن أبي ليلى المتاع كله وله ما عليها
 فقط الرابع قول ابن معين وشريك هو بينهما الخامس قول الحسن البصري كله لاهوله ما عليه
 السادس قول شريح البيت المرأة السابع قول محمد ان المشكل للزوج في الطلاق والموت
 ووافق الامام فيما لا يشك كل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضى الله
 تعالى عنه المكل بينهما ما هكذا حكى الاقوال في خزنة الاكل ولا يخفى ان التاسع هو الرابع
 حاجي عن البحر قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصري ان كان البيت بيت المرأة فالمتاع
 كله لاهل الاما على الزوج من ثياب بدنه وان كان البيت للزوج فالمتاع كله اه (قوله ولو
 أحدهما مملوكا) كفاية قول للحر في الحياة وللعي في الموت) كما في عامة نصوص الجامع وذكر
 السرخسي انه مملوك والصواب انه للحر مطلقا وفي المعنى ذكره كنفه الاسلام ان القول هنا في
 المشكل لافي خصوص المشكل لكن اختار في الهمدانية قول العامة فاقتضى أصحاب المتن أثره

والبيت للزوج الا ان يكون
 له مينة بغير وهذا لوحيين
 (وان مات أحدهما
 واختلاف وارثه مع الحي
 في المشكل) الصالح لهما
 (فالقول) فيه (للحي) ولو
 رقية وقال الشافعي ومالك
 الكل بينهما وقال ابن أبي
 ليلى الكل له وقال الحسن
 البصري الكل لهما وهي
 المسبعة وعند الخاتمة
 تسعة أقوال (ولو أحدهما
 مملوكا) ولو ما ذروا ومكتوبا
 وقالوا والشافعي

ان ظاهرها فيما يختص بها أظهر وأقوى من ظاهره مع انه له يد عليه (قوله درر وغيرها)
 عبارة الدرر الا اذا كان كل منهما ما يقبل أو يبيع ما يصلح للاتجار اه أي الا ان يكون الرجل
 صائفا وله أساور وخواتيم النساء والحلي والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة
 دلالة ببيع ثياب الرجال أو تاجرة تبصر في ثياب الرجال أو النساء أو ثياب لرجال وحدها كذا في
 شروح الهداية قال سمدى الوالدرجته الله تعالى قول الدرر وكذا اذا كانت المرأة دلالة الخ
 معناه ان القول فيه لا زوج أيضا الا انه خرج منه ملوك كانت ببيع ثياب النساء بقوله قبله
 قال القول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضا بما يحمل الضمير في
 قوله قال القول لرجالهما الى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح له سواء حمل الكلام على
 ظاهره أو على هذا المعنى اما الاول فلانه اذا كان الزوج يبيع بشبهه ظاهره ان اليد والبيع
 لا ظاهر واحد فلا تعارض الا اذا كانت هي ببيع فلا يرجح ملكها ما ذكره الشرح بل لا اذا
 كان مما يصلح لها على ان التعارض لا يقتضي الترجيح بل التماثل أو اما الثاني فلانه اذا كان الزوج
 يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا كانت ببيع هي فكذلك ما صرح أيضا فتنبه (أقول) وما ذكره
 في الشرح بل لا يسه عن العناية صرح به في النهاية السكت في المكفاية ما يقتضي ان القول للمرأة
 حيث قال الا اذا كانت المرأة ببيع ثياب الرجال وما يصلح للنساء كالخمار والدرع والخففة
 والحلي فهو للمرأة أي القول قولها فيما الشهادة الظاهرة اه ومثله في الزياحي قال وكذا اذا
 كانت المرأة ببيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه فالظاهر ان في المسئلة فواين
 فايصر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يختص به وفي المتساوية سواء كانت المرأة
 دلالة أو لا وإذا كان يصنع أو يبيع ثياب النساء ملين قال القول له في الاجتناس كله في
 المشهور (قوله والقول له في الصالح لهما) أي القول له في متاع يصلح للرجل والمرأة (قوله)
 لانهم أو ما في يدها في يد الزوج) أي والقول في الدعاوى اما صاحب اليد وتعمل كلامه ما اذا كان
 في يده الزفاف فيكون القول له لكن قال الاكمل في الخزانة لومات المرأة في يده زفافها
 في يده لا يستحسن ان يجهد مل متاع البيت من الفرش وحلي النساء وما يليق بهن للزوج
 والطنافس والقماقم والاباريق والفرش والخدم والليف للنساء وكذا ما يجوز مثلها الا ان
 يكون الرجل معروفا بتجارة جنس منها فهو له واستغنى أبو يوسف من كون ما يصلح لهما له ما اذا
 كان موثقا له الزفاف فكذا اذا اخذتة حال حياتهم ما فيما يصلح لهما ما قال القول له وإذا كان
 الاختلاف في يده الزفاف قال القول لها في الفرش ونحوها الجربان العرف غالباً من الفرش
 والصناديق والخدم تأتي به المرأة وينبغي اعتماده للفقوى الآن يوجد نص في حكمه ليله
 الزفاف عن الامام بخلافه فينبع بحر لكن قال العلامة المقدسي بعده قوله عبارة الاكمل
 فينبغي ان يتأمل فيه اه (قوله بخلاف ما يختص بها الخ) جواب سؤال ورد على الكلام
 السابق تقريره اذا كان القول في الدعاوى الذي اليد والمرأة وما في يدها في يد الزوج يكون
 القول للزوج أيضا في المختص بها لانه في يده ط (قوله وهو) أي ظاهرها (قوله لانها خارجة)
 أي عن اعتبار الظاهر اذا الظاهر انه لانه في يده ويؤيده الخارج مقدمة على يده الذي اليد لكن
 تقدم ان هذا قبيح بما اذا كانت البيعة على الملك المطلق فان كانت على النكاح وسبب ملات

درر وغيرها) والقول له في
 الصالح لهما) لانهم أو ما في
 يدها في يده والقول لذي اليد
 بخلاف ما يختص بها لان
 ظاهرها أظهر من ظاهره
 وهو يد الاستعمال (ولو
 اقام بيعة يقضى ببيتها)
 لانها خارجة خفية

الشارح ان الميث للزوج الا ان يكون لها بينة اى لكونه ذائدا وهو تباع له في السكوت وهي خارجة عن كماله في الخيانة والمتاع افة كل ما يتفق به كالطعام والجز وأثاث البيت وأصله ما يتفق به من الزاد وهو اسم من متعة به بالتعقل اذا أعطيته ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح بجر قال الرملى أقول الذى يظهر ان المراد بقوله في متاع هو ههنا ما كان في البيت أى ما ثبت وضع أيديهما عليه أو تصرفهما فيه بان كانت أيديهما متعة اقرب عليه وتختلف بالتصرف يدل عليه التعامل في مسائل هـ هذا الباب بالمد وعدمه فى الاخذ بقول المدعى وعدمه تأمل اهـ (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الشارح في الدر المنثور في النقود ما يصلح لها أو مثله في القهستانى (قوله فيما يصلح له) أى لكل منهما مع غيره فالصالح له العمارة والقبايا والقلنسوة والطبايان والسلاح والمنطقة والكتب والقرس والدرع الحديد والصالح لها الخمار والدرع والاساور وخواتيم النساء والحلى والخيل والتمويه وهـ هذا كله اذا لم تقرر المرأة ان هذا المتاع اشتراها فان أقرت بذلك سقط قولها لانها أقرت بان المال للزوج ثم ادعت الانتقال اليها لانها ثبت الانتقال الابالينة ولا شك انه لو برهن على ثمراته كان كافرا رها به فلا بد من بينة على انتقالها لها اهـ بدائع وكذا اذا ادعت انها اشتريته منه فلا فلا بد من بينة على الانتقال اليها منه بهـ ة أو نحو ذلك ولا يكون اسقاطها بجسريه يورثها بذلك دلـ لاعلى انه ما كذا ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا بجر (أقول) وظاهر قوله وهذا كله اذا لم تقرر المرأة الخ شامل لما يختص بالنساء تأمل و ينبغي تقييده بما لم يكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي الجرح عن القنية من باب ما يعلقو بتجهيز البنات افتقرنا وفي بيته اجارية نقلت معها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاهما فاقول له لان يده كانت فانية ولم يوجد المزيل اهـ وبه علم ان سكوت الزوج عنه دلتها ما يصلح له ما لا يبطل دعواه اهـ (أقول) قوله لا يبطل دعواه أى ولادعواها لان الجارية صالحة لهما (قوله فيما يصلح له) أى لكل منهما ما مع غيره هـ وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فاقول له) أى للذى يفعل أو يبيع من الزوجين قال الشرنبلالى ليس هـ لما على ظاهره لان المرأة وما في يدها في يد الزوج والقول في الدعاوى لصاحب اليد بخلاف ما يختص بها لانه عارض يد الزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كما في العناية لكنه خلاف ما عليه الشروح فقبـ صرح العمى بخلافه (قوله تعارض الظاهرين) أى ظاهر وصالحيته اهـ وما وظاهر اصطفاه أو يبيعه له فاقطعوا وجهنا الى اعتبار اليد وهي وما في يدها في يده وبهذا الحل ظهر انه لا وجه لتوقف سميدي أبي السقود فانه قال واعلم أن في التعميل به تعارض الظاهرين تأملا لانه حيث استويا في القوة لا يصلح ان يكون تعارضهما مرجحا لاحدهما هـ كذا توقف برهة ثم راجعت عبارة الدرر فلم اجد فيها التعميل المذكور اهـ فانه لم يجعل التعارض مرجحا لى بل هو مسقط والمرجح اليد فلي تأمل والحاصل ان ما عمل به الشارح لا يصلح لانه لو جهين الاول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له بشبهه لظاهر ان اليد والبيع لا ظاهر واحد فلا تعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجح ما ليكها الا اذا كان مما يصلح لهما على ان التعارض لا يقتضى الترجيح بل التماثل الثاني انه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان كانت هي تبيع فكذلك وحينئذ لا وجه في التعامل أن يقال لان ظاهر الذى يفعل ويبيع أظهر وأقوى كما

ولو ذهبا أو فضة (قال قول
الكل واحد منهم ما
فيما يصلح له مع غيره هـ)
الا اذا كان كل منهم ما
يفعل أو يبيع ما يصلح
لآخر قال قول له تعارض
الظاهرين

٣ قول المشي قوله فيما يصلح
لهـ هذه المقولة يغني عنها
المقولة قبلها اهـ معصمه

(قوله لانهما ساعة فساعة) أى على حسب حدوث المنفعة المفقودة عليهم فى الاجارة (قوله)
 فى كل جزء كعقد أى فى صير كل جزء من المنفعة كالمفقود عليه ابتداء (قوله بخلاف البيع)
 أى بخلاف ما إذا ذلك بعض المبيع لأن كل جزء ليس بمفقود عليه عقداً مبتدأ بل الجملة مفقودة
 به وقد واحد فإذا انعقد العدة فى بعضها بالهلاك فعذر فى كله ضرورة (قوله وان اختلاف الزوجان
 الخ) قيد باختلافهم للاعتراز عن اختلاف النساء الزوج دونه فان متاع النساء بينهما على السواء
 ان كن فى بيت واحد وان كانت كل واحدة متمن فى بيت على حدتها فى بيت كل امرأة بينهما
 وبين زوجها على ما ذكر بعد ولا يترك بعضهن مع بعض كذا فى خزانة الاكل والخامسة
 وللاعتراز عن اختلاف الاب والابن فيما فى البيت قال فى خزانة الاكل قال أبو يوسف اذا
 كان الاب فى عيال الابن فى يته فالتماخ كاه للابن كالوكان الابن فى بيت الاب وعياله فتمتع البيت
 للاب اه وانظر هل يأتى التفصيل هنا كما ذكره فى الزوجين بان يكون أحدهما عالماً بالمتعة لا
 والاخر جاهلاً وفى البيت كتب ونحوهما ما يصلح لاحدهما فقط وكذا لو كانت البنت فى عيال
 أبيها فهل لها ثياب النساء ويقع كثير ان البنت يكون لها جهاز فبطاقتها زوجها فتمسكن فى
 بيت أبيها فهل تكون كمثلة الزوجين أو كمثلة الاسكاف والطاراة تيمم لم أره فراجع ه قال
 فى البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهى وختمته فى دار وعياله ثم اختلوا فى متاع البيت فهو
 للاب لانه فى بيته وفى يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسى وهو مخالف
 لما مر عن خزانة الاكل من عدم اعتبار البيت بل اليد هى المعتبرة كما سيذكره الشارح عنها
 (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهى لو طاعت البنت ولها جهاز وسكنت
 عند أبيها فتمتلك وللاعتراز عن اسكاف وطاراة فى آلة الاسكاف أو آلة الطارين وهى
 فى أيديهم ما قاله بتضى بهم ايديهم ما ولا ينظر الى ما يصلح لاحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو للمبيع فلا
 يصلح مرجحاً ولا الاعتراز عما اذا اختلف المؤجر والمستهتر فى متاع البيت فان القول فيه
 للمستهتر لا يكون البيت مضافاً اليه بالاسكاف وللاعتراز عن اختلاف الزوجين فى غير متاع
 البيت وكان فى أيديهم ما فانهم كالأجنبيين يقسم بينهم ما وقد ذكر المواقف بعد بعض ما ذكر
 (قوله ولو علموا كين) أى أوسرين أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين وأما اذا كان أحدهما حراً
 والاخر مملوكاً فسيأتى وأشار باختلافهم انهم ما حيوان ولذا فى فرع ما به بعد حكم موت
 أحدهما (قوله والصغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله فى الصالح له ما لان المرأة
 لا تكون مع ما يفيد الزوج الابتدائى بخلاف الصغير الذى لم يباغ حد الجماع فانه لا يبدله
 على زوجته ما فى الصالح له فالقول لوليه فيه سواء كان يجامع أو لا ثم معنى كون القول للصغير
 ان القول لوليه لان عبارته غير مبررة (قوله أو ذميمة) لان أهم ما له أو عليهم ما علينا فى المعاملات
 (قوله قام النكاح أولاً) بان طاعتها أملاً ويستثنى ما اذا مات بعد عتبتها كما سيأتى قال الرملى
 أى سواء وقع الاختلاف بينهما ما حال قيام النكاح أو بعده وما هنا هو الذى مشى عليه الشراح
 وان كان فى أساس الحكم ما يخصه من ذلك (قوله فى متاع) متعلق باختلاف (قوله هو هنا
 ما كان فى البيت) الاولى أن يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره فى البحر عن خزانة الاكل
 مهزلاً لا مقام الاعظم من ان المنزل والعقار والمواشى والنقود مما يصلح لهم ما تامل وسيذكر

لانهما ساعة فساعة
 فى كل جزء كعقد بخلاف
 البيع (وان اختلاف
 الزوجان) ولو علموا كين أو
 مكاتبين أو صغيرين
 والصغير يجامع أو ذميمة مع
 مسلم قام النكاح أولاً فى
 بيت لهما أو واحدهما خزانة
 الاكل لان العبرة للبيد
 لالهلاك (فى متاع) هو هنا
 ما كان فى البيت

ثابت بيقين بخازان يكون - كما يختلف القيمة فانهم لم بالحزرو الظن فلا تنبه - مد المعرفة فلا
 تجعل - كما عناية (قوله ولو اختلفا الخ) وجه التحالف ان الاجارة قبل قبض المنفعة كالبيع
 قبل قبض المبيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر وهو منكر وكون كل من
 المتعاقدين - ما وضاة يجرى فيها - الفسخ فالتحقيق به واعتراض بان قيام العقد وعلية شرط لصحة
 التحالف والمنفعة معدومة وأجيب بان الدارمة - لا أقيمت مقام المنفعة في حق ايراد العقد
 عليهم فان كانا فاعلة - قد - مدبرا درر (قوله في بدل الاجارة) أي في قدرها بان ادعى المؤجر انه
 أجر شهر اربعة وادعى المستأجر انه أجر خمسة (قوله أو في قدر المدة) بان ادعى المؤجر
 انه أجر شهرين والمستأجر شهرين (قوله قبل الاستيفاء للمنفعة) لان التحالف في البيع قبل
 القبض على وفق القياس والاجارة قبل الاستيفاء نظيره يجوز وفيه المراد بالاستيفاء التمكن
 منه في المدة وبعدمه عدمه لما عرف انه قائم مقامه في وجوب الاجارة انتهى فلما بدل المصنف
 قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشار في الجري بقوله في وجوب
 الاجارة الى الاحتمال من اجارة الفاسدة فان أجر المثل انما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد
 التمكن على ما سبأ في (قوله تحالفا) وأيهما نكل لزمه دعوى صاحبه وأيهما برهن قبل (قوله
 وبدئ بهين المستأجر) لانه هو المنكر لزيادة فان قيل كان الواجب أن يبدأ بهين الاجر
 اتجهيل فائدة النكول فان تسليم العقد وعلية واجب وأجيب بان الاجارة ان كانت مشروطة
 التجهيل فهو السابق انكارا فيبدأ به وان لم يشترط لا يمنع الاجر من تسليم العين المستأجرة
 لان تسليمه لا يتوقف على قبض الاجرة أبو السعود (قوله والمؤجر لو في المدة) وان كان
 الاختلاف فيه ما قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل فحو أن يدعى هذا شهر اربعة
 والمستأجر شهرين بخمسة في قبض بشهرين بشرة يجوز (قوله وان برهننا فالقيمة للمؤجر في
 المدة) نظر الى اثبات الزيادة ولو اختلفا فيه - مائة - مدحمة كل في زائد يدعيه (قوله
 والمستأجر في المدة) نظرا الى اثبات الزيادة (قوله وبه) أي به - مد الاستيفاء لالتحالف
 والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم (قوله والقول للمستأجر) أي اذا كان الاختلاف في
 الاجرة فلو كان الاختلاف في المدة كأن ادعى المستأجر به - مد الاستيفاء مدة أكثر مما ادعاه
 المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر بكونهم تركوا التنبية على ذلك لظهوره أبو
 السعود (قوله وفتح العقد في الباقي) لانه من الاختلاف في العقد في (قوله والقول في
 الماضي للمستأجر) لانه من الاختلاف في الدين وهذا بالاجماع قالو يوسف مر على أص - مد في
 هلاك بعض المبيع فان التحالف فيه يمتد بقدور الباقي عند فسادها واما خالفنا اصلهما
 في المبيع والفرق للمحكمة ما يراه في استيفاء الكل من أن المنافع لائمة تقوم الا بالعقد فلو خالفنا
 لا يبقى العقد فلم يمكن ايجاب شيء والفرق لا ي - حنيفة أن العقد في الاجارة ينفقه ساعة فساعة
 على حسب حدوث المنافع فيصير كل جز من المنافع كالعقد وعلية عقد - مد مبدء أعلى حدة
 فلا يلزم من تعدد التحالف في الماضي التعذر فيها في اذهما في حكم عقدين مختلفين في التحالف فان
 بخلاف ما اذا هلك بعض المبيع حيث يمنع التحالف فيه - مد لانه عقد واحد فاذا امتنع
 في البعض امتنع في الكل ضرورة كي لا يؤدي الى تفرق الصفقة على البائع زيلبي

(ولو اختلفا) أي المؤجر
 والمستأجر (في) بدل
 (الاجارة) أو في قدر المدة
 (قبل الاستيفاء) للمنفعة
 (تحالفا) وترادو بدئ بهين
 المستأجر ولو اختلفا في
 المدة والمؤجر لو في المدة
 ولو برهننا فالقيمة للمؤجر
 في المدة والمستأجر في
 المدة (وبه) لا والقول
 للمستأجر) لانه منكر
 للزيادة (ولو) اختلفا (به)
 التمكن من (استيفاء
 البعض) من المنفعة (تحالفا)
 وفتح العقد في الباقي
 والقول في الماضي للمستأجر

له مهر المثل (قوله وان كان غير شاهد كل منهما بان كان بينهما) ليس المراد انه متوسط بينهما بل
المراد انه أقل مما ادعته وأكثر مما ادعاه وبه في الدرر (قوله فالتأثر) أي التقاط أي
فالمعكم حيث نذرت من الهت بكسر الهاء وهو السقط من الكلام أو الخطأ فيه عناية
(قوله للاستواء) أي في الاثبات لان بينهما ثبت الزيادة وبينه ثبت الخط وليس أحدهما
باولى من الآخر درر (قوله ويجب مهر المثل على الصحيح) فيه دلالة تأثر في الجبر والصحيح
التأثر ويجب مهر المثل (قوله تحالفاً) أي عند أبي حنيفة وأهم ما نكل لزمه دعوى الاختلاف
صادقة بما يدعيه خصمه أو بالذلا درر وعند أبي يوسف لا يتحالفان والقول قول الزوج
مع يمينه لأن يأتى بشئ مستفكر لا يعترف مهر الهاء فيه ل هو ان يدعى مادون عشرة دراهم
كافي الجوهره وقال الامام خواجه زاده هو ان يدعى مهر لا يتزوج مثله عليه عادة كالأدعي
النكاح على مائة درهم ومهر مثله ألف وقال بعضهم المستفكر مادون نصف المهر فاذا جاوز
نصف المهر لم يكن مستفكراً عيني (قوله ولم يفسخ النكاح اتبعية المهر) لان أثر التحالف
في انعدام التسمية ولا يخل بفسخ النكاح أي لان عين كل منهما ما يبطل ما يدعيه صاحبه
من التسمية وهو لا يفسد النكاح اذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسميته الثمن
يفسده كالمهر وفسخه القاضي قطعا للنازعة بينهما (قوله ويدأ بيمينه) نقل الرمي
عن مهر البصر عن غاية البيان انه يقرع بينهما ما استحب بالانه لا يرجح لاحدهما على الآخر
واختار في الظاهرية وكثيرون انه يبدأ بيمينه لان أول التمسكين عليه فيكون أول اليمينين
عليه كقديم المشتري على البائع والخلاف في الاولوية (قوله لان أول التمسكين) التمسكين
هو التمسك الزوج المهر وتسلم المرأة نفسها والسابق فيها تسليم مجمل المهر وما ذكره يخرج
الكفرخي فيقدم التحالف عند العجز عن البرهان في الوجوه كلها يعني فيما اذا كان مهر المثل
مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثر منه وكان بينهما ما هي خمسة
أوجه وأما على تخريج الرازي فلا تحالف الا في وجه واحد وهو ما اذا لم يكن مهر المثل شاهداً
لاحدهما وفيما عداه فالدول توله بيمينه اذا كان مهر المثل مثل ما يقول أو أقل وقولها مع يمينها
اذا كان مثل ما ادعته أو أكثر أو السعد عن العناية وحاصله ان التحالف فيما اذا خالف قولها
اما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذكور في الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي
يتحالفان في الصور الثلاثة ثم يحكم مهر المثل وصححه في المبسوط والهيوط وبه جزم في الكفر
قال في البحر ولم أر من رجح الاول وتعبه في التأثر بان تقديم الزبلي وغيره له تبعاً للهداية يؤذن
بترجيحه وصححه في النهاية وقال قاضيان انه الاول ولم يذ كر في شرح الجامع الصغير غيره
والاولى البداهة بتدليل الزوج وقيل يقرع بينهما (قوله ويحكم بالتسديد) وهذا عني
التحالف أو لا ثم التمسك قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له مع وجود التسمية وسقوط
اعتبارها بالتحالف فلماذا يقدم في الوجوه كلها وأما على تخريج الرازي فالتحكيم قبل التحالف
وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف الصحيح وخلاف أبي يوسف بغير قال الله - لا مئة أبو
السعد ولاقائل أن يقول ما بالهم لا يحكمون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة
من يشهد له الظاهر كافي النكاح فانه لا محذور فيه ويمكن أن يجاب عنه بان مهر المثل أمر معلوم

(وان كان غـ يرشاهـ
ايكل منهمـ) بان كان
بينهما (فالتأثر) للاستواء
(ويجب مهر المثل)
على الصحيح (وان عجزا)
عن البرهان (تحالفوا ولم
يفسخ النكاح) لتبعية
المهر بخلاف البيع
(ويبدأ بيمينه) لان أول
التمسكين عليه فيكون أول
اليمينين عليه ظهرياً
(ويحكم) بالتسديد أي يجعل
(مهر مثله) كالمسقوط
اعتبار التسمية بالتحالف
(فيقفى بقوله لو كان
كقالتة أو أقل وبقولها
لو كقالتة أو أكثر وبه لو
بينهما) أي بين ما يدعيه
ويدعيه

القوائد (قوله وان اختلفا في مقدار الثمن الخ) بان اشترى أمة بالف درهم وقبضهم ان
تقايلا البيع حال قيام الامة ثم اختلفا في مقدار الثمن بعد الاقالة قبل ان يقبض البائع الامة
بحكم الاقالة فخالفا ويعد البيع الاول (قوله ولاينة) أما اذا وجدت لاحدهما عمل به اله
وان برهنا فبينة مثبتة الزيادة مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط (قوله وعاد البيع) حتى
يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الاقالة لان الخالف قبل
القبض موافق للقياس لما أن كل واحد منهما مادمع ومنه كرفية عدى الى الاقالة ولا بد من
الفسخ منهما ما أم من القاضي أبو السعود (قوله لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا) فلو لم يكونا
مقبوضين أو أحدهما فلا يعد البيع والقول قول منه كذا الزيادة مع عينه هذا ما ظهر ط
وفي مسكين والقول للمعكر (قوله خلافا لعمد) لانه يرى النص معلولا بعد القبض أيضا
وهما قال كان ينبغي أن لا تخالف مطلقا لانه انما ثبت في البيع المطلق بالنسبة والاقالة فسخ في
حقهما الا انه قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كإفساد الاجارة على البيع
قبل القبض والورث على العاقدة والقيمة على العين فيما إذا استهلك في بدل البائع غير المشتري
بحر (قوله وان اختلفا في قدر المهر) كاف والثمن هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكر في باب
المهر وتبع فيه صاحب الهداية والكنز ولذا لم يذكرها هذا صاحب الوقاية لان محلها الانسب
ثم الا ان المصنف ذكر هذه المسئلة على تخريج الكرخي هنا وعلى تخريج الرازي ثمة وهكذا في
الكنز وقد صدمه من كنهة تخرجها عن حد التكرار على ما تفت عليه الان ارشاد الله تعالى وقيد
بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر المثل لما سبق في باب الاختلاف في جنسه
كالاختلاف في قدر الا في فصل واحد وهو انه اذا كان مهر مثلها كقيمة ما عينته المرأة مهرها
أو أكثرها اقيمة لا عينه كما يأتي ذكره في الهداية وغيرها (قوله أو جنسه) كما اذا ادعى
أن مهرها هذا العبد وادعت انه هذا الجارية فحكم القدر والجنس واحد الا في صورة وهو انه
اذا كان مهر مثلها مثل قيمة الجارية أو أكثرها اقيمة الجارية لا عينها بحر وفيه ولم يذكر
حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كافي الظهيرية أن لها نصف ما دعاه الزوج وفي
مسئلة العبد والجارية لها الماتعة الا أن يرضى على أن تأخذ نصف الجارية اه (قوله قضى
لمن أقام البرهان) لانه لا توردها بها أما قبول يئنة المرأة فظاهر لانها تدعى الاقين ولا اشكال
وانما يرد على قبول يئنة الزوج لانه منه كذا الزيادة فكان عليه اليقين لا البينة فكيف تقبل يئنته
فلما هو مدع صورة لانه يدعى على المرأة تسليم نفسها ابادا أقربه من المهر وهي تنسكرو والدعوى
كافية لقبول البينة كافي الدعوى المودع رد الودعة مهر اج (قوله بان كان كماله أو أقل)
لانها تثبت الزيادة ويئنة الزوج تنفي ذلك والمثبت أولى ولان الظاهر يشهد له ويئنة المرأة تثبت
خلاف الظاهر وهذا هو المعبر في البينات (قوله فيئنته أولى) هذا ما قاله بعض المشايخ
وجزم به في الماتق وكذا الزباني هنا وفي باب المهر وقال بعضهم قد دم بينهما أيضا لانها أظهرت
شيانا يمكن ظاهرا بتصادقهما كافي البحر قال سيدي والدرج الله تعالى قلت بقي ما اذا لم يعلم
مهر المثل كيف يفعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منه كذا الزيادة كانه قد دم فيما اذا لم
يوجد من يعلمها انا مل (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) انه لا يثبت أي والظاهر مع من شهد

(وان اختلفا) أي
المتعاقدان (في مقدار
الثمن بعد الاقالة) ولا يئنة
(تخالف) وعاد البيع (لو)
كان كل من المبيع والثمن
مقبوضا ولم يرد المشتري
الحائض (بحكم الاقالة
فان رده اليه بحكم الاقالة
لا) تخالف خلافا لعمد
(وان اختلفا) أي الزوجان
(في قدر المهر) أو جنسه
(قضى لمن أقام البرهان
وان برهنا فلا مرد اذا كان
صهر المثل شاهد للزوج)
فان كان كماله أو أقل (وان
كان شاهد الها) بان كان
كفالتا أو أكثر (فيئنته
أولى) لا يثبت خلاف
الظاهر

الكلام لان المعنى ولا يتخالف به ذلك بعضه بل المعنى على المشتري الا ان يرضى الخ اي في نفسه
لا يعين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يتخالف المشتري ويكون القول
قوله بلا يعين وهو هذا انما يظهر ان لو كان الثمن مقصداً او كانت قيمة العبد من سواه او متفاوتة
معه - لومة أما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازع في القدر المتروك لها فلم أره والظاهر ان
القول قول المشتري في تعيين القدر ويحرم ط والحاصل انه اذا اهلك بعض المبيع أو
أخرجه المشتري عن ملكه لا يتخالف والقول للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته
الهالك فيتحالفان فيحالف البائع انه ما باعه بما يقول المشتري ويخالف المشتري بانه ما اشتراه بما
يقوله البائع وينسخ العقد بينهما ما بدأ به - هذا البائع القائم فقط ولا شيء له سواه لانه رضى باسقاط
حصته الهالك - هذا ما تقدمه عبارة المبسوط وجعله الشارح نه بالزيلي في تزج الجهور
والذي تفهمه عبارة الجامع الصغير واختاره مشايخ بلخ عدم التحالف مطابقة وان القول
للمشتري بيمينه الا ان يرضى البائع بترك حصته الهالك وأخذ القائم صلحا عما يدعيه من جلة
الثمن ولا شيء له سواه لرضاه به والله تعالى أعلم (قوله ولا في قدر بدل كتابة) أي اذا اخذ المولى
والمكاتب فلا يتخالف عند الامام لان التحالف في المعروضات اللازمة وبطل الكتابة غير لازم على
المكاتب مطابقة بل يمكن في معنى البيع ولان فائدة التحويل لا يقتضي عليه والمكاتب لا يقتضي
عليه ولان البطل في الكتابة مقابل بطل الحجر وهو ملك التصرف والمقدمة للعالم وقد سلم ذلك
له ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التحالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يتخالفان
فيكون القول قول العبد بل لكونه منكرا وانما يصير مقابلا بالاعتق عند الاداء وقبله لا يقابله
أصلاته بل الشارح تبع فيه المصنف حيث علل للامام القائل بعدم التحالف في الكتابة
بان التحالف في المعروضات اللازمة وبطل الكتابة غير لازم على المكاتب مطابقة بل يمكن في معنى
البيع وقال لا يتخالفان وتفسخ الكتابة كالبيع وان أقام أحداهما يمينه قبلت وان أقامها
فيمينه المولى أولى لأثباتها الزيادة لكن يعتق باءا قدر ما تخرج عليه ولا يمنع وجوب بدل الكتابة
بعد عتقه كالمالك كاتبه على ألف على انه اذا أدى خصمائه عتق وكما لو استحق البطل بعد الاداء كافي
التبيين (قوله وقدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم) أي بان اختلاف رب السلم والمسلم اليه
في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة
لم يتخالفان التحالف وجبه ورفع الاقالة وعود السلم أي مع انه دين وقد سقط والساقط لا يعود
ولانه اليست ببيع بل هي ابطال من وجه فان رب السلم لم يملك السلم فيه بالاقالة بل بسقط فلم
يكن فيه ما هو في البيع حتى يتخالفوا واعتبر حقيقة الدعوى والانسكار والمسلم اليه هو المنكر
في مكان القول قوله وقيد بالاختلاف به - هذا لانهم لو اختلفوا قبله في قدره تخالفوا كالاختلاف
في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجوه الاربعة على ما قدمناه (قوله بل
القول للعبد والمسلم اليه) مع عيّنهما بما يحرم (قوله ولا يعود السلم) لان الاقالة في باب السلم
لا تتحمل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كما يأتي وينبغي أخذ من تعالاهم انه لو
اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بهما فالحكم كذلك ولم أره صريحا بغير وفيه وقد علم
من تقريرهم ان الاقالة تقبل الاقالة الا في اقالة السلم وأن الابراء لا يقبلها وقد كتبنا في

(ولا في) قدر (بدل كتابة)
له - دم لزومها (و) قدر
(رأس مال بعد اقالة) عقد
(السلم) بل القول للعبد
والمسلم اليه ولا يعود السلم

وان ادعى البائع أنه كان عينا وادعى المشتري أنه كان ديناً لا يتجانسان والقول قول المشتري
 كفاية (قوله لان المبيع كل منهما) أي في مكان العقد قائماً في الباقي منهما (قوله ويرد
 مثل الهالك) ان كان مثله او قيمته ان كان قيمياً (قوله كمالواختلاف في جنس الثمن الخ) كالف درهم
 والف دينار وهذا تشبيه بالمقايضة فانهما يتجانسان بالاختلاف وانما كان كذلك لانهم لم يتفقا
 على غن فالبدل من التخالف لا يفسخ كافي الجور وبهم - هذا تعلم ان الاختلاف في جنس الثمن
 كالاختلاف في قدره الا في مسئلة وهي ما اذا كان المبيع مالاً والحاصل انه اذا هلك المبيع
 لا يتخالف عندهما اختلافهما اذا كان الثمن ديناً واختلاف في قدره أو وصفه أما اذا اختلفا
 في جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف في التخالف (قوله ولا يتخالف بعد هلاك بعضه) أي هلاك
 بعد القبض كما سيذكره فيما لان التخالف بعد القبض ثبت بالنص على خلاف القياس وورد
 الشرع به في حال قيام السعة والسعة اسم للجملة فلا تبقى بعد فوات جزء منها ولا يمكن التخالف
 في القاسم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمته - ما هو القيمة تعرف بالظن
 والحزب فيؤدي الى التخليف مع الجهل وذلك لا يجوز (قوله عند المشتري) أي قبل نقد الثمن
 (قوله بعد قبضهما) فلو قبله يتجانسان في موتهم او موت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانتكار
 من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض تخالف على القاسم عندهم (قوله لم يتخالف عند
 أبي حنيفة) أي والقول قول المشتري بيمينه لان التخالف مشروط بعد القبض بقيام السعة
 وهي اسم للجمع المبيع كما تقدم فاذا هلك بعضه انعدم الشرط وقال أبو يوسف يتخالفان في
 الحى ويقضى العقد فيه ولا يتجانسان في الهالك ويكون القول في غنمه قول المشتري وقال محمد
 يتخالفان عليه - ما يفسخ العقد فيه - ما ويرد الحى وقيمة الهالك كافي العيب - (قوله الآن
 يرضى البائع بترك حصة الهالك أصلاً) أي لا يأخذ من غن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك
 كان لم يكن وكان العقد لم يكن الاعلى الحى القاسم فينتد يتجانسان في غنمه ويكون الثمن كله في
 مقابلة الحى ويشكول أيهم الزم دعوى الآخر كافي غرر الافكار (قوله يتخالفان) أي على
 غن الحى فان حاقا فسخ العقد فيه وأخذه ولا يؤخذ من غن الهالك ولا من قيمته شيء وأيهما
 نكل لزمه دعوى الآخر كافي التبيين (قوله هذا على تخريج الجهور) أي صرف الاستثناء
 الى التخالف ولفظ المتوسط يدل على هذا لان المستثنى منه عدم التخالف حيث قال لم يتخالف
 الا ان يرضى الخ (قوله وصرف من خارج الاستثناء) أي المقدر في الكلام لان المعنى ولا
 يتخالف بعد هلاك بعضه بل يمين على المشتري قال في غرر الافكار بعد ذكره ما قدمناه وقبل
 الاستثناء ينصرف الى حلف المشتري المفهوم من السابق بقى يأخذ من غن الهالك قدر ما أقر
 به المشتري وحلف لا الزائد الا ان يرضى البائع ان يأخذ القاسم ولا يخصه في الهالك فينتد
 لا يتخالف المشتري اذ البائع أخذ القاسم صلها عن جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى
 تخليف المشتري وعن أبي حنيفة انه يأخذ من غن الهالك ما أقرب المشتري لزيادة قيمته فان
 وبتزاد في القاسم اه (قوله الى عين المشتري) اعلم ان المشايخ اختلفوا في هذا الاستثناء
 فاعامة على انه منصرف الى التخالف لانه المذكور في كلام القدوري فتقدير الكلام لم يتخالف
 الا اذا ترك البائع حصة الهالك فيمتجانسان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدر في

لان المبيع كل منهما -
 ويرد مثل الهالك أو قيمته
 كمالواختلاف في جنس الثمن
 بعد هلاك السعة بان قال
 أحدهما دراهم والآخر
 دنانيرهما فالوزن المشتري
 رد القيمة سراج (ولا
 يتخالف) بعد هلاك بعضه
 أو نحو وجهه عن ما يملكه
 كعبد بن مات أحدهما
 عند المشتري بعد قبضهما
 ثم اختلفا في قدر الثمن لم
 يتخالف عند أبي حنيفة
 بوجه الله تعالى (الا أن يرضى
 البائع بترك حصة الهالك)
 أصلاً فينتد يتخالفان هذا
 على تخريج الجهور وصرف
 من خارج الاستثناء الى عين
 المشتري

ولا بهد موت المتاع قبلين أو أحدهما مع شدة الحاجة الى ذلك وقد ذكر ذلك مفصلا في
التارخانية فارجع اليه ان شئت ثم بحثت في الكتب فرأيت ابن ملاح قال في شرح المجموع اعلم
ان مسألة التغير مذكورة في المنظومة وقد اهلها المصنف ثم تغيره الى زيادة ان كان من حيث
الذات بعد القبض متصلة كانت او منفصلة متولدة من عينها كالولد او بدل العين كالارض
والعقر يتحالفان عند محمد بخلافهما واذا تحالفنا بترادف القيمة عنده الا ان شاء المشتري أن
يرد العين مع الزيادة وقيل بترادف ان رضى المشتري اولا قيدنا الزيادة بقولنا من حيث الذات
لانهم لو كانت من حيث السعر يتحالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيدنا بقولنا متولدة
من عينها لانهم لو لم تكن كذلك يتحالفان اتفاقا ويكون الكتاب لا يشتري عندهم جميعا وفي
التارخانية وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين ورثتهما أو بين ورثة أحدهما وبين الحى فان
كان قبل قبض الساعية يتحالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوى الا ان الميراث على الورثة على
العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد وعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف يتحالفان وفي
شرح الطحاوى والقول قول المشتري او قول ورثته بعد وفاته وفيه اولى في الخلاصة من رجل اشترى
شيئا من البائع او المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الحى وورثة الميت ان مات البائع
فان كانت الساعية في يد الورثة يتحالفان وان كانت الساعية في يد الحى لا يتحالفان عندهما وقال
محمد يتحالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والساعية في يد البائع يتحالفان عند الكل
وان كانت الساعية في يد ورثة المشتري عندهما لا يتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان وهذا
العاقد بمنزلة الماعود وعليه ومن ذكر مسألة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والمنهاج والتغير
بالعيب الدرر والفرور والله تعالى اعلمه (واقعة حال) * اختلاف المشتري مع الوكيل بقبض
الثمن هل يجرى التحالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجرى اذا الوكيل بالقبض لا يحلف
وان ملك الخصومة عند الامام فيدفع الثمن الذي اقر به له واذا حضر الموكل المباشر لا يقد
وطلبه بالزيادة يتحالفان حينئذ اه ثم ان الشارح تبع الدرر ولا يخفى ان ما قاله اولى لما
علمت من شهوة العيب وغيره تأمل (قوله وحالف المشتري) لانه يتكرر زيادة الثمن فلماذا
البائع ان مادفه اليه بعض منه هو المبيع والباقي ودبعة ينبغي ان يكون القول وقوله لانه
منهكر اقبالك الباقي وليراجع (قوله الا اذا استهلك البائع الخ) أى فانما يتحالفان اقبام
القيمة مقام العين بخلاف ما اذا كان المسمى تلك المشتري فانه يجعل قابضا باسمه لا كدو يلزمه
المبيع ومصار كالموالات في يده فلا تحالف والقول له في انكار الزيادة بينه ولو استهلك البائع
كان نسجا للمبيع كالموالات بنفسه فلا حاجة الى التحالف ولذا قال قاضي زاده في قوله بعد هلاك
المبيع لو عفا المشتري وأراد بغير المشتري الاجنبى فانما يتحالفان على قيمة المبيع كما في
التميين والهر (قوله وقال محمد والشافعي يتحالفان ويضخ على قيمة الهالك) وهل تغير قيمة
يوم التناقص أو القبض أو اقلها ما يرجع (قوله وهذا) أى الاقتصار على عين المشتري (قوله
لو الثمن دينارا) بان كان دراهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا وان كان عينا بان كان العدة مقايضة
فاختلافاهم ههنا لا أحد البديلين يتحالفان بالاتفاق كما صرح به الشارح (قوله فلو لم يقايضة
تحالفا) وان اختلفا في كون البديل دينارا أو عينا ان ادعى المشتري انه كان عينا يتحالفان عندهما

(و- ان المشتري) الا اذا
استهلكه في يد البائع غير
المشتري وقال محمد والشافعي
يتحالفان ويضخ على
قيمة الهالك وهذا هو الثمن
دينار لو لم يقايضة تحالفا
اجماعا

أصل شرط الخيار وقدره عند علمائنا الثلاثة ويتحققان عند زفر والشافعي ومالك كما في البناية
 (قوله أَوْضَحَان) أي ضهان الثمن بأن قال بهنك بهنك بشرط أن يتكفل لي بالثمن فلان وأنكر
 المشتري ومنه له ضمان العهدة حموى قال قول قول المنكر (قوله وقبض بعض ثمن)
 أو حط البعض أو إبراء الكل وقيدنا البعض مع أن كل الثمن كذلك لدفع وهم وهو أن الاختلاف
 في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم إلى أن الاختلاف في قبض بعضه
 يوجب التحالف أيضا فصرح بذلك دفعه له كما في البرجندى فظهر أن القيمة ليس للاحتراز
 بل لدفع الوهم وأرادنا قبض الاستيفاء فيشمل الاختلاف والخط والإبراء ولو كلاً كما في معراج
 الدراية (قوله والقول للثمن ~~بمجهن~~) لانه اختلاف في غير المقدود عليه وبه فاشبه
 الاختلاف في الخط والإبراء وهذا لأن بانه عدمه لا يمتثل ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في
 وصف الثمن أو جهة فانه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف لأن ذلك يرجع إلى
 نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الأجل فانه ليس بوصف الا ترى أن
 الثمن موجود بهد مضيه فالقول لمنكر الخيار والأجل مع عينه لانه ما يشترطان بعارض
 الشرط والقول لمنكر العوارض بجم قال العلامة المقدسي ولأن أصل الثمن حق البائع
 والأجل حق المشتري ولو كان وصفه لاتباع الأصل وكان حق البائع ولقائل أن يقول هذا
 خلاف المعقول لانه استدلال ببقاء الموصوف على بقاء الصفة والصفة قد تزول مع بقاء
 الموصوف بان تنزل صفاته فعدم البيع يقع بغير تميز أو ينقص مع بقاءه اهـ تأمل
 (قوله وقال زفر والشافعي يتحققان) أي في المسائل الثلاثة وهي الأجل والشرط وقبض
 بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وإن اختلفا في الأجل أو شرط خيار أو قبض الثمن
 لم يتحققا عنه ~~لنا~~ واكتفيا بين المنكر حيث أشار بعينه ~~لنا~~ إلى خلاف مالك والشافعي
 وباكتفيا إلى خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيد ما لا رجوع إليه في الخلاف فاصرا
 على الأجل حيث قال وعند زفر والشافعي ومالك يتحققان في الأجل إذا اختلفا في أصله وقدره
 (قوله ولاتحالف إذا اختلفا) أي في مقداره ~~لنا~~ معراج ومنه له في متن الجمع (قوله
 بعد هلاك المبيع) أي عنه المشتري أما إذا هلك عنه البائع قبل قبضه انفسخ البيع ط
 ومعراج وأفادته في الأجل وما بعده لا فرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله (قوله
 أو تعيبة بما لا يرد به) هذا إذا اختلف في الهلاك لانه منه تأمل ثم ان عباراتهم هكذا أو صار بحال
 لاية ~~لنا~~ على رده بالعيب قال في الكفاية بان زادة متصلة أو منفصلة اهـ أي زيادة من
 الذات كسمن وولد وقر قال في غرر الأفتكار أو تفسير إلى زيادة منشؤها الذات بعد القبض
 متصلة كانت أو منفصلة كولد وارث وعقر وإذا اختلفا عنه ~~لنا~~ في دفعه على القيمة إلا إذا
 اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره
 كانت قبل القبض أو بعده يتحققان اتفاقا ويكون العيب لامتشترى اتفاقا اهـ قال
 الرملي وقد صرحوا بان الزيادة المتصلة بالمبيع التي تنوّل من الأصل مانعة من رد كالفرس
 والبناء وطحن الحنطة ونحوي اللحم ونحوه الدقيق فإذا وجد شيء من ذلك لاتحالف عندهم أخلاقا
 حمدا والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب الشارحين واحصاها الفتاوى اختلافها ما بعد الزيادة

أَوْضَحَان (وقبض بعض
 ثمن والقول للمنكر)
 بمجهن وقال زفر والشافعي
 يتحققان (ولا تحالف إذا
 اختلفا) بعد هلاك المبيع
 أو نحوه عن مالك أو
 تعيبة بما لا يرد به

ثمانية لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافه - ما في الرق وهو في البحر من البيع الفاسد
 ولو رد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيرة وهو خمسة أرطال فاقول قول
 المشتري مع عينه لانه ان اعتبر اختلافه في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضمينا
 كان أو أمينا وان اعتبر اختلافه في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه (قوله)
 كما لو اختلفا في وصف المبيع) محتمر قوله سابقا أو وصفيه أي الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا
 في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفا وان كان وصف المبيع فاقول للبائع ولا تحالفا
 (قوله فاقول للبائع ولا تحالفا) لان اختلافهما ليس في البديل لكن المشتري يدعي اشتراط
 أمر زائد والبائع ينكره والقول للمشتري بيمينه (قوله لكونه لا يحتل به قوام العقد) لانه
 اختلاف في غير العقد وعليه وبه فاشبهه بالاختلاف في الخط والبراء (قوله فهو أجل)
 أطلقه فشمع الاختلاف في أصله وقدره فالقول للمشتري الزائد بخلاف ما لو اختلفا في الاجل في
 السلم فانهما يتحالفان كما قدمنا في بابيه وخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه للمشتري
 لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية بصر * قال في البدائع وقوله ولا أجل أي في
 أصله أو في قدره أو في مضيه أو في قدره ومضيه في الاولين القول قول البائع مع عينه وفي
 الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في القدر
 وباقي التفصيل فيها في غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشروط كونه كاتباً أو خبازاً
 فلا حاجة الى تقديمه وفي البحر أيضاً ويستتفى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلفا في الاجل
 في السلم بان ادعاه أحدهما ونفاه الآخر فان القول فيه ادعى عليه عند الامام لانه فيه شرط وتركه
 فيه مفسد فلا عقد واقدامهما عليه يدل على الصحة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق بالصحة
 والفساد فيه فكان القول الثاني اه وفيه عن الظهيرية قال محمد بن الحسن في رجلين
 تبايعا شياً واختلفا في الثمن فقال المشتري اشتريت هذا الشيء بخمسين درهماً الى عشرة
 شهور اعلى ان تؤدى اليك كل شهر درهمين ونصفا وقال البائع به كعبانة درهم الى عشرة
 أشهر على أن تؤدى الى كل شهر عشرة دراهم وأقاما البيعة قال محمد تقبل منهما درهمين وأخذ
 البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم يأخذ بذلك كل
 شهر درهمين ونصفا الى أن يتم له مائة لان المشتري أقبله بخمسين درهماً اعلى أن يؤدى اليه كل
 شهر درهمين ونصفا وبرهن دعوا بالبيعة وأقام البائع البيعة بزيادة خمسين على أن يأخذ من
 هذه الخمسين مع ما أقبله المشتري في كل شهر عشرة قال زيادة التي يدعيها البائع في كل شهر سبعة
 ونصف وما أقبله المشتري في كل شهر درهمان ونصف فاذا أخذ في كل شهر عشرة فقد أخذ في
 كل ستة أشهر مائة ادعاه خمسة وأربعين ومائة أقبله المشتري خمسة عشر بقي الى تمام ما دعيه
 من الخمسين خمسة فيأخذها البائع مع ما يقبله المشتري في كل شهر وذلك سبعة ونصف ثم يأخذ
 بعد ذلك في كل شهر درهمين ونصفا الى عشرين شهراً حتى يتم المائة وهذه مسئلة بجميمة يقف
 عليها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله وشرط رهن) أي بالثمن من المشتري (قوله)
 أو خيار) فالقول للمشتري على المذهب وقد ذكرنا القوانين في باب خيار الشرط والمذهب
 ما ذكرناه من الاثبات - ما يثبتان بعرض الشرط والقول للمشتري العوارض بجر ولا فرق بين

كما لو اختلفا في وصف
 المبيع كقوله اشترى به على
 أنه كاتب أو خباز وقال
 البائع لم اشترط فاقول
 للبائع ولا تحالفا فظهر
 (و) قبلها بخلافهما في ثمن
 ومبعض لانه لا يحالفا في
 غيرهما لكونه لا يحتل به
 قوام العقد فهو (أجل)
 وشرط رهن أو خيار

بان الخلاف وجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم ما مضى (قوله في
 الاصح) اشارة الى تصنيف ما في الزيادات بضم الانيات الى النبي تا كيدا وعبارته يصح البائع
 بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالدين ويحلف المشتري بالله ما اشتراه بالدين ولقد اشتراه بالف قال في
 المنع والاصح الاقتصار على النبي لان الايمان على ذلك وضعت (قوله بطاب أحدهما) وهو
 الصحيح لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى كل منهما ما فبقى بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وقرع عليه في الميسر بقوله فلو وطئ المشتري الجارية المبيعة بعد الحالف وقبل
 الفسخ يحل لانهم لم يخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي درر وفسخ القاضي ايس بشرط حق
 لو فسخته انفسخ لان الحق له ما وظهر ان فسح أحدهما لا يكفي وان اكنى بطلانه بحر
 وحوى وقوله في الدرر لو وطئ المشتري الجارية الخ بغيره لانه وطأ لا ينفع من ردها به
 الفسخ للحالف بخلاف ما لو ظهر به اعيب قدريم به دلوط حيث لا يملك ردها وانما يرجع
 بالنقصان الا اذا وطئ لاختبار بكارته افوجدتها نيبا ونزع من ساعته ولم يلبث ا فيفرق
 بين هذا واللعان وهو ان الزوجين اذا تلاعنا فالقاضي يفرق بينهما ما طلبه التعريق أو لم يطلبه
 لان حرمة المحل قد ثبت شرعا لعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان أبدا وهذه
 الحرمة حق الشريعة وأما العقد وفسخه فلهما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام فاقاوترادا
 (قوله او طابهما) لا حاجة اليه لعانه بالاولى (قوله ولا يفسخ بالتخالف) في الصحيح أي بدون
 فسخ القاضي لانهم لما حلفا لم يثبت مدعى ما فبقى بينهما من مجهول فيفسخه القاضي قطعا
 للمنازعة وانما لم يثبت بدل يبقى بينهما بل بدل وهو فاسد في رواية ولا بد من الفسخ في الفاسد
 حوى (قوله ولا يفسخ أحدهما) ابقاء حق الآخر ولا ولاية له احببه عليه بخلاف القاضي
 فانه بالولاية العامة (قوله بل يفسخهما) أي بالتوقف على القاضي لان لهما الفسخ
 بدون اختلاف فكذلكه فكذلكه فيكفي في عقد البيع بتراضيه ما يفسخ به ولا يحتاج الى قضاء قال في
 البحر وظاهر ما ذكره الشارحون انه ما لو فسخته بالتوقف على القاضي وأنفسخ
 أحدهما لا يكفي وان اكنى بطاب أحدهما (قوله لزمه دعوى الآخر) لانه جعل بالذلا
 فلم يبق دعواه معارضة لدعوى الآخر فلهذا لم يزم القول بثبوته منج أي بثبوت مدعى الآخر
 (قوله بالقضاء) متعلق بقوله لزم أي لا يجوز الدنك قول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين
 لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا معالي اعتبار البذل فظاهر واما على اعتبار انه اقرار
 فلانه اقرار فيه شبهة البذل فلا يكون موجبا بانفراده ا (قوله والسلمة فائقة) احترازها
 اذا هلكت وسبأ في متنا (قوله وهـ ذاكاه) أي من التحالف والفسخ (قوله كاختلافهما في
 الرق) أي الظرف بان باعه القر في رق ووزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فارغ اليد على صاحبه ووزنه
 عشرون فقال البائع ليس هـ لانه في وقال المشتري هو وزن قال قول المشتري سواء سمى
 بكل رطل ثمننا أو لم يسم فجعل هذا الاختلاف في المقبوض وفيه القول قول القابض وان كان في
 ضمنه اختلاف في الثمن لم يمتنع به في ايجاب التحالف لان الاختلاف فيه وقع مقتضى
 اختلافهما في الرق (قوله فائقة قول للمشتري) لان القول قول القابض أمينا كان أو ضعيفا
 (قوله ولا تحالف) وان لزم في ضمنه ما الاختلاف في الثمن فالبايع يجبه له منه وبين والمشتري

في الاصح (وفسخ القاضي
 البيع بطاب أحدهما
 أو بطابهما ولا يفسخ
 بالتخالف ولا يفسخ أحدهما
 بل يفسخهما ما بحر
 ومن نكل) منهما (لزمه
 دعوى الآخر) بالقضاء
 واصله قوله صلى الله عليه
 وسلم اذا تحلف المتبايعان
 والسلمة فائقة بهيئنا
 فاقاوترادا وهـ ذاكاه
 لو الاختلاف في البذل
 مقصودا فلو في ضمن شيء
 كاختلافهما في الرق
 فالقول للمشتري في انه
 الرق ولا تحالف

ان ترضى بدعوى صاحبك والافضل ان لا يبيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك برضا
 احدهما بما يدعيه الاخر فيجب ان لا يجل القاضى بالفسخ حتى يسأل كلا منهما بما يختاره كما
 في الدرر وهذا قياسى ان كان قبل القبض لان كلا منهما منكر واستصحبني بعده لان المشتري
 لا يدعى شيئا لان المبيع لم يبق دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فكان يكفى
 حلفه لكن عرفناه بحديث اذا اختلف المتبايعان والامة قائمة بهنما اتخاذا فترادا قال في
 الاشباه ويستثنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا اختلف كل بهتقه على صدق دعواه فلا
 تصالف ولا يفسخ ويلزم المبيع ولا يثبت واليمين على المشتري كما في الواقعات اه ويلزم من
 الثمن ما اقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان البائع قد اقر ان العبد قد عتق (قوله تحالفا) اى
 اشتراكا في الحلف فهستاقى وظاهر كلامهم وماسياق انه يقع ابضاعا على الحلف منهما (قوله
 ما لم يكن فيه خيار) اى لاحدهما قال الجوى وشاربهم زعموا الى ان البيع ليس فيه خيار
 لاحدهما اول هذا قال في الخلاصة اذا كان للمشتري خيار روية او خيار عيب او خيار شرط
 لا يتحالفان اه والبائع كالمشتري وظاهره انه يتعين عليه الفسخ ولو ابي يبيع ويحرم
 والمقصود ان من له الخيار مفعول من الفسخ فلا حاجة الى التحالف ولكن ينبغي ان البائع اذا
 كان يدعى زيادة الثمن وانكرها المشتري فان خيار المشتري ينفع التحالف وما خيار
 البائع فلا ولو كان المشتري يدعى زيادة المبيع والبائع ينكرها فان خيار البائع ينفعه
 لانه من الفسخ وما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر لي تخريج الانقلا بجر وحاصله ان من
 له الخيار لا يتمكن من الفسخ دائما فينبغي تخصيص الاطلاق (قوله فيفسخ) لانه يستغنى عن
 التحالف حينئذ (قوله وبدا) اى القاضى يبين المشتري أى في الصور الثلاث كما في شرح ابن
 السكال وكذا في صورتى الاختلاف في الوصف والجنس (قوله لانه البادئ بالانكار) لانه
 يطالب أولا بالثمن وهو ينكره ولا حجة له ان ينكر كل فتعجل فائدة نكوله بالزامه الثمن ولو بدأ
 بيمين البائع فتعجل فأنكرت مطالبته بتسليم المبيع حتى يستوفى الثمن وهذا ظاهر في التحالف
 في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فظاهر البداهة به
 ويشهد له ماسياق انه اذا اختلف المؤجر والمستاجر في قدر المدقة بدئ بيمين المؤجر والى ذلك أو ما
 القهستاني وبحث مثل هذا العلامة الرمل (قوله وهذا) اى البدئ بيمين المشتري (قوله
 مقايضة) وهى بيع سلعة بسلعة (قوله أو صرفا) هو بيع غن بغن (قوله فهو مخير) لان كلا
 منهما فافهم ما مشتق من وجه فاستويا فيخير القاضى ولانهم ما يسلمان معا فلم يكن احدهما سابقا
 (قوله وقيل يقرع ابن مالك) هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المقايضة والصرف لانهم لم يحك
 فيه ما خلافا قال العيني وبدأ بيمين المشتري عنه محمد وأبى يوسف وزفر وهورواينة عن أبى
 حنيفة وعليه الفتوى وعن أبى يوسف انه يبدأ بيمين البائع وهورواينة عن أبى حنيفة وقيل
 يقرع بينهما فى البداهة اه (قوله يقتصر على النبي) بان يقول البائع والله ما باعته بالف
 ويقول المشتري والله ما اشتتره بالفين ولا يزيد الاول ولا قد بعت به بالفين ولا يزيد الثاني ولقد
 باعني بالف لان الايمان على ذلك وضعت الا ترى انه اقتصر عليه في القسامة بقولهم ما قلنا
 ولا هاننا له فالتلا والمعنى ان اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على هبة النبي اشعارا

تحالفا) ما لم يكن
 فيه خيار فيفسخ من له
 الخيار (وبدا) بيمين
 (المشتري) لانه البادئ
 بالانكار وهذا (لو) كان
 (بيع بين يدين والا) بان
 كان مقايضة أو صرفا (فهو
 مخير) وقيل يقرع ابن مالك
 ويقتصر على النبي

ولم يتعرض للاختلاف في رصفه أو جنسه لأنه لا يوجب التحالف بل القول فيه لا ينافي مع عينه
صرح بالاول في الظهيرية على ما سئذ كره ان شاء الله تعالى عند ذكر الشارح له ولم اومن صرح
بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في اصل المبيع تدبر (قوله لأنه نوردعوا بالحنة) وبقي
في الآخر محمود الدعوى والبيئة أقوى لانهم اتلزم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر
عن المصباح البرهان الحجة وايضا هو اقبل النون زائدة وقيل أصلية - وحكي الازهرى
القولين فقال في باب الثلاثي النون زائدة وقوله برهن فلان مولد والصواب أن يقال أبرهنا
جاء بالبرهان كما قال ابن الاعرابي وقال في باب الرباعي برهن اذا أتى بحجة اه (قوله وان
برهنا فثبت الزيادة) باتعنا كان أو مشتريا سوى اذلاء معارضة أى في الزيادة أى ان برهن
كل منهما في الصورتين - حكم ان أثبت الزيادة وهو البائع ان اختلافه في قدر الثمن والمشتري ان
اختلافه في قدر المبيع - وهذا مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلفا في وصف الثمن أو جنسه
وبرهن كل على ما ادعاه حكم لمثبت رصف أو جنس اقتضى زيادة وهذا مقتضى سياق كلامه
وساقيه ايضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بان التحالف يجري في الاختلاف في وصف
الثمن أو جنسه تدبر (قوله اذ البيّنات للاثبات) ومثبت الاقل لا يعارض مثبت الاكثر
ولان الثاني منه كرويكف - به الامين فلا حاجة لبيّنه بخلاف مدعى الزيادة لأنه مدع حقيقة
ولا يعطى يدعوا بالبرهان وفي الرباعي قال البائع بعثك هذه الجارية بعينك هذا وقال
المشتري اشترى بغيرك بمانته ديناراً فأما البيّنة فيمنه البائع أولى لانها تثبت الحق له فيه
والاخرى تنفيه والبيئة للاثبات دون النفي (قوله وان اختلفا فيهما) أى الثمن والمبيع جميعا
بان ادعى البائع أكثر مما يدعيه المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يدعيه البائع من
المبيع في حالة واحدة فيمنه البائع أولى في الثمن وفيمنه المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع
في الثمن أكثر اثباتا وحجة المشتري في المبيع أكثر اثباتا درر وصوره في العناية بما اذا قال
البائع بعثك هذه الجارية بمانته ديناراً وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بخمسين ديناراً وأقاما
البيّنة فيمنه البائع أولى في الثمن وفيمنه المشتري أولى في المبيع انظر الى اثبات الزيادة فهو ما
جميعه لا المشتري بمانته ديناراً بل هذا قول ابي حنيفة آخر او كان يقول اولاً وهو قول زفر يقتضى
بهم لا المشتري بمانته وخمسة وعشرين ديناراً (قوله لو في الثمن) يجب اسقاط لو هنا وفي قوله لو في
المبيع ح لان في زيادة لو هنا في الموضعين خلافاً وعبرة الهداية ولو كان الاختلاف في الثمن
والمبيع جميعا فيمنه البائع في الثمن أولى وفيمنه المشتري في المبيع أولى انظر الى زيادة الاثبات
مدنى (قوله في الصور الثلاث) فيهما وفي احدهما (قوله فان رضى كل بقالة الآخر فيها) بان
رضى البائع بالثمن الذي ذكره المشتري عنه - د الاختلاف فيه - او رضى المشتري بالمبيع الذي
ذكره البائع ان كان الاختلاف فيه او رضى كل بقول الآخر ان كان الاختلاف فيه او الاول في
التعقيب - ير أن يقول فان تراص - ما على شيء بان رضى البائع بالثمن الذي ادعاه المشتري او رضى
المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في احدهما او رضى كل بقول الآخر عند
الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارح لا ينهل الا صورة الاختلاف فيهما انما لم (قوله وان لم
يرض واحد منهم ابدعوى الآخر فالحق) قيده للاشارة الى ان القاضي يقول لكل منهما ما

لأنه نوردعوا بالحنة (وان
برهنا فثبت الزيادة)
اذ البيّنات للاثبات (وان
اختلفا فيهما) أى الثمن
والمبيع جميعا (قدم برهان
البائع لو) الاختلاف (في
الثمن وبرهان المشتري
او في المبيع) نظر الاثبات
الزيادة (وان عجزا) في
الصورتين الثلاث عن
البيئة فان رضى كل بقالة
الاخر فيها (و) ان لم يرض
واحد منهم - ما بدعوى
الآخر

وعبارة الدرر ولولم يكن له بينة واستخلفه أى أراد تخليف المدعى جازاته وتوبه علم ما في عبارة
 الشارح من الإيهام فتنبه أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى * ونقل أيضا عن البصر عن البرازية
 ولوقال المدعى عليه حين أراد القاضي تخليفه أنه حلف على هذا المال عنه مدقاض آخر
 أو برأتى منه أن برهن قبل وانذفع عنه الدعوى والاقال الامام البرزوى انقلب المدعى مدعى
 عليه فان كل اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الابراهمن المال اقرار
 بوجود المال عليه بخلاف دعوى الابراهمن دعوى المال اه وظاهره هذا ان قول
 الشارح والافله تخليفه أى والا يبرهن فله تخليفه أى تخليف المدعى الاول فامل (قوله)
 قلت ولم أر الخ قال سيدي الوالدرجه الله تعالى وجدت في هامش نسخة شيخنا يخط بعض
 العلماء ما نصه قد رأيت في أواخر القضا قبيل كتاب الشهادة من فتاوى السكر بنشى معزى بالاول
 قضا جواهر الفتاوى وعبارته رجل ادعى على آخر دعوى وتوجهت عليه اليمين فلما عرض
 القاضي اليمين عليه فقال انى حلفت بالطلاق أن لا احلف أبدا ولا أن لا احلف حتى لا يقع على
 الطلاق فان القاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالسكوت ولا يسطع عنه اليمين
 بهذا اليمين اه (قوله فبحرر) هو محرولا لأنه نا كل عن اليمين فيبقى عليه به لان الذى تقدم
 ان الآفة انما هي قيد في السكوت لافى قوله لا احلف لو فرض ان هذا من الآفة وسبق عن
 العناية ان القاضي لا يجهد بدامن الحاق الضرر بما دهمه فى الاستخلاف على الحاصل أو على
 السبب فرأى ان الجانب المدعى أولى فعلى هذا لا يبرر بدعواه بالخلف بالطلاق ويقضى عليه
 بالسكوت على ان ذلك يكون بالاولى لانه هو الذى الحق الضرر بنفسه باقدا منه على الحلف
 بالطلاق كما أفاده أبو السهود (واقول) لو كان ذلك حجة صحيحة أهمل به كل من توجهت عليه يمين
 فبأنهم ضياع حق المدعى ومخالفة نص الحديث واليمين على من انكر فتدبر والله تعالى اعلم
 وأسئغفر الله العظيم

(باب التحالف) *

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم واما الحلف بالكسر
 فهو العهد وفي البحر عن القاموس تحالفوا تعاهدوا وفي المصدر باح الحليف التعاهد يقال
 منه تحالفوا تعاهدوا تعاقدوا على ان يكون امرهما واحدا في التصيرة والحماية واما
 هنا وانما المراد حلف المتعاقدين عنه الاختلاف يريد به ان كلا منهما الميز كرا التحالف به في
 التقاسم وهذا اصطلاح جديد من اللغة ولا يذهب عليك ان هذا غفلة عن دأب اهل اللغة
 فانهم يذكرون اصل المادة في كل كلمة ثم يفرعون عليها المزيدات فارة ولا يفرعون اخرى وهما
 كذلك حيث فرعوا بالمزيد على الحلف بالكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدرب كما لا يخفى
 (قوله ذكر بين الاثنين) ليناسب الوضع الطبيعي (قوله في قدر غن) دخل فيه راس المال في
 السلم كما دخل السلم فيه في البيع بحر (قوله او وصفه) بان ادعى البائع انه يدرهم وانجبة
 وادعى المشتري انه يدرهم كسدة (قوله او جفنه) بان ادعى البائع انه يدرهم والمشتري
 بالدرهم وكذا الاختلاف في جنس العقد كالبهية والبيع على المختار فيهما (قوله او في قدر مبيع)

قلت ولم اره لوقال انى
 قد حلفت بالطلاق انى
 لا احلف فبحرر
 * (باب التحالف) *

لم أقدم بين الواحد ذكر
 بين الاثنين (اختلفا) اى
 المتبايعان (فى قدر غن)
 او وصفه او جفنه (او فى)
 قدر (مبيع) كبيع لمن
 برهن

مبطل لا يجوز اه بجز (قوله الحديث ذبوا عن اعراضكم باموالكم) قال الهوى لما روى
عن حذيفة رضى الله تعالى عنه انه افتدى بيمينه بماله وكذا عثمان رضى الله تعالى عنه افتدى
بيمينه حين ادعى عليه اربعمون درهما فقبل الاتخاف وانت صادق فقال اخاف ان يوافق قد ر
يعنى فيقال هذا بينه الكاذبة ولان فيه صون عرضه وهو مستحسن علة لا وشرعاً ولانه لو حلف
يقع في القيل والقال فان الناس بين صادق ومكذب فاذا افتدى بيمينه فقد صان عرضه وهو
حسن قال عليه الصلاة والسلام ذبوا عن اعراضكم باموالكم (قوله اى ثابت) الاولى ان
يقال اى لازم من جهة الحزم والمروءة وصيانة العرض اى متأكد الفعل بعزلة الواجب العرفي
لا التمرى كما هو المتبادر من العبارة نعم هو غير واجب شرعاً لما عمل به (قوله بدايل جواز
الحلف صادقاً) وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يهايم او نشر يها (قوله ولا يحلف)
بالتسديد من التحليف اى ليس للمدعى ان يحلفه بعد (قوله لانه) اى لان المدعى اسقط حقه
في اليمين باخذ الفداء او الصلح عنه (قوله اسقط) الذى في البهر لانه اسقط خصوصته باخذ
المال منه (قوله حقه) اى حق خصوصته باخذ المال منه (قوله لو اسقطه اى اليمين) ذكر
باعتبار كون اليمين قسمه ما لا يفي مؤثقة (قوله اوتر كنه عليه) الاوضح اوتر كنه لان المناسب
الخطاب قبله ولا يظهر التعبير بهلى (قوله بخلاف البراءة عن المال) اى فانه لا يستقل بالبراءة
منه وكذا عن الدعوى اى فيصح لانه حقه (قوله لان التحليف للمالك) اى هو حق الحاكم
حتى لو حلفه المدعى ولو عند الحاكم لا يعتبر كما تقدم فلا يصح الا براءة عن حق غيره وانما يصح
في الفداء او الصلح استخفافاً على خلاف القياس بالحديث الذى ذكره ولان بالفداء او الصلح
ياخذ المدعى على انه هو ما يدعيه على زعمه او صلحا عنه فتسقط دعواه فيسقط اليمين ضمناً
لا قصداً (قوله اعدم ركن البيع) وهو مبادلة المال بالمال فلم يجوز ليكن لا يظهر فطيل الشارح
فيما ذكر لان الذى سبق له في اول البيع بان المال محل البيع على ان عبارة الدرر وخباية عن
ذلك حيث قال لان الشبهة قد غلبت المال بالمال واليمين ليست علة وحيدة فعبارة الدرر
أظهر فتأمل ولانه اسقاط اليمين قصداً او المدعى لا يملك لانه ليس حقه بل للقاضى كما مر بخلاف
الاول فان الفداء او الصلح وقع عن المدعى وهو حق المدعى على زعمه (قوله والا) اى وان لم
يكن عندنا كم او محكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا اذا كان عند أحد هـ ما لكن بتخليف المدعى
لا الحاكم ولم يبرهن اعدم ثبوت التحليف (قوله فله تخليفه) اى تخليف المدعى لما سبق من
أن التحليف للمالك فاذا وقع عنه بغيره لا يبنى عليه حكم ذبوى قال في نور العين اريد تخليفه
فبرهن أن المدعى حلف على هذه الدعوى عند قاضى كذا قبل ولو لا بينة له فله تخليف المدعى
لانه يدعى بقام حقه في اليمين ولو ادعى أن المدعى أبرأني عن هـ هذه الدعوى ليس له تخليفه ان لم
يبرهن اذ المدعى يدعواه استحق الجواب على المدعى عليه والجواب اما اقرار أو انكار وقوله
أبرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يجمع ويقال له أحب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا بخلاف
ماله قال أبرأني عن هـ هذا لان فانه يحلف اذ دعوى البراءة عن المال اقرار بوجوبه والاقرار
جواب ودعوى البراءة مسقط فيترتب عليه اليمين ومتمم من قال الصواب أن يحلف على
دعوى البراءة كما يحلف على دعوى التحليف واليه مال مع وعليه أكثر قضاة زماننا اه
دبر

لم يثبت ذبوا عن
اعراضكم باموالكم وقال
الشهيد الاحقر عن
اليمين الصادقة واجب
قال في البحر اى ثابت
بدليل جواز الحلف صادقاً
(ولا يحلف) المنكر (بعده)
ابدالاً لانه اسقط حقه
(و) قيد بالفداء او الصلح لان
المدعى (لو اسقطه) اى
اليمين (قصداً) بان قال برب
من الحلف او تركه عليه
او وهبه لا يصح وله
التخليف بخلاف البراءة
عن المال لان التحليف
للمالك بزيادة وكذا اذا
اشترى بيمينه لم يجوز له
وكن البيع در
(فـ ر ع) * استخفاف
نقصه فقال حلفه متى مرة
ان عندنا كم او محكم
وبرهن قبل والا فله تخليفه
دبر

كون المدعى عليه شافيا الغاير بقول المدعى ولو تنازعا فالظاهر من كلامه -م انه لا اعتبار
 بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذه المسألة فله فقط حتى لو كان
 حذفا الحلف على السبب لاحتمال أن يقصد بدفع الشافعي في هذه المسألة فله عند الحلف لان
 الشافعي يحلف على الحاصل لم يعتقد انه انما لا يستحق نفقة ولا نفقة مثلا فيضيع النفع
 فاذا حلف انه ما أبانهم او ما اشترى ظهر النفع ورعاية جانب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت ثبت
 الحق واحتمال سقوطه بعارض موهرم والاصل عدمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج
 الشريعة -حكي عن القاضي أبي علي التستري انه قال خرجت حاجا فدخلت على القاضي أبي عاصم
 فانه كان يدرس وخليفته يحكم فوافق جلوسى ان امرأته ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر
 الزوج خلفه بالله ما عليك تسليم النفقة من الوجه الذي تدعى فاستبأ الزجل يحلف نظرت
 الى القاضي فعلم اني اذا نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محله هو حتى ان كان
 من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معدة من ذلك لان الشافعي لا يرى النفقة للمبتونة وان
 كان من أصحابنا حلفه بالله ما لها عليك تسليم النفقة اليها من الوجه الذي تدعى نظرها
 (قوله فيتم ضرر المدعى) فان قلت التحليف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظره فيه
 للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة باريها المدعى أو يسكت عن
 الطلب والجواب أن القاضي لا يجب بدوام الحاق الضرر بأحد ورعاية جانب المدعى أولى
 لان سبب وجوب الحق له وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له وثبوتها بما يكون باب عارضة
 فصح التمسك بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كما قدمناه قريبا (قوله وأما مذهب المدعى
 فقهه خلاف) فقيل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتبار لمذهب القاضي فالودعى شافعي شفعة
 الجوار عنه -دعني سمعها وقيل لا (قوله والاوجه ان يسأله) أى المدعى (قوله هل تقصد
 وجوب شفعة الجوار أو لا) فان قال اعترض بها يحلف على الحاصل وان كان لا يعتد بها يحلف
 على السبب (قوله واعتده المصنف) أى تبعه للبحر والذي يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب
 المدعى عليه بل لمذهب القاضي كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافعي شفعة الجوار
 عنه -دعني سمعها لا يرى ان أهل الذمة اذا انحكروا اليها يحكم عليهم -م يعتقد نافه -هذا أولى
 فليتأمل على ان قضاء ما تسام أمورون بالحكم بمذهب سيدنا أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 من السلطان عز نصره (قوله لعدم تكرره) لان المرد لا يستترق وان لحق بدار الحرب
 لانه لو ظهر به فوجبه القتل فقط ان لم يسلم كما مر في بابها واطاهر انه يمكن بالسلامة حال الدعوى
 عملا باستصحاب الحاصل كافي -له الطائون (قوله على الحاصل) فيحلف السيد على أنه
 ما بينه كجاعت قائم الآن لا ما اعتقه لجواز أنه اعتقه فحق ثم عاد الى رقه فيتم ضرر بصورة هذا
 المين وكذا في الامه ط (قوله وصح فداء المين) أى مثل المدعى أو أقل حتى مناله
 اذا توجه حلف على المدعى عليه فاعطى المدعى مثل المدعى أو أقل صح (قوله والصلح منه) أى
 على نبي أقل من المدعى لان معنى الصلح على الخطيئة حتى فيكون الفداء أعظم من الصلح
 وحينئذ يحتاج الى نكته وظاهر ما قرره الشارح ان أخذ المال في الفداء والصلح عن المين
 انما يحل اذا كان المدعى محقا ليكون المأخوذ في حقه بدلا كافي الصلح عن انكار فان كان

فيمضى المدعى ذات
 ومفاده انه لا اعتبار
 بمذهب المدعى عليه وأما
 مذهب المدعى فقهه
 خلاف والاوجه ان يسأله
 القاضي هل تقصد وجوب
 شفعة الجوار أو لا واعتده
 المصنف (وكذا) أى يحلف
 على السبب اجماعا (في
 سبب لا يرتفع) برفع بعد
 ثبوت (كعبه -لم يدعى)
 على مولاه (هتفه) اهدم
 تكرره (و) أما (في)
 الامه (ولو ساء) أو اهدم
 الكافر (فانه تكرره ما
 بالحق حلف مولاهما
 على الحاصل) والحاصل
 اعتبار الحاصل الاضرار
 مدعى سبب فغير متكرره
 (وصح فداء المين والصلح
 منه)

وجهه لذلك في التحليف **هـ** وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بجواز ان الميت أبرأ ولم يعلم المدينون انه لا يتوقف على قبوله **هـ** (أقول) وأجاب عنه أيضا في نور العين حيث قال قوله لا حاجة اليه بحمل نظر لان المدعى هو ايضا مجموع الدين فلو أريد تسوية بالخلف عليه لاكتفى في الخلف بالفظ ما تعاون ان أبأكم قبضه فزيادة اللفظ ولا شيء منه تدل قطعا على ان المراد انما هو دفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظرا للغريم وشدة حاجة عليه ويجوز ان يكون وجهه زيادة ولا يرى اليه احتمال ان الغريم يتجوز فاراد بالبقاء الا براء نظرا الى اتحاد ما هما وهو خلاص الذمة **هـ** وفي البحر أيضا ومنها في دعوى الاتلاف قال في الخزانة ادعى على آخر انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه الى القاضي لا يحلفه ما خرق لاحتمال انه خرقه وأداه ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان بسبب ارض من النقصان يحلف ماله عليه **هـ** هذا القدر من الدراهم التي تدعى ولا أقل منه وان لم يكن الثوب حاضرا كافة القاضي يبين قيمته ومقدار النقصان ثم تترتب عليه اليقين وكذلك **هـ** هذا في هدم الحائط أو ساد متاع أو دمج شاة أو نحو **هـ** * ثم اعلم انه تكرر منهم في بعض صور التحليف تكرار اللفظ اليقين خصوصا في تحليف مدعى دين على الميت فان اتصل الى حصة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان اليقين تكرر بتكرار حرف العطف مع قوله لا كقوله لا آكل طعاما ولا شرابا مع قولهم همتاني تغليظ اليقين يجب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذا عطف صارت ايمانا ولم أبر عنه جوابا بل ولا من تعرض له **هـ** قال الرمي اذا نامل المتأمل وجد المتكبر وان تكرار المدعى فليتأمل **هـ** يعني ان المدعى وان ادعى شيئا واحدا في اللفظ لكنه مدع لاشياء متعددة فلهذا فيحلف انهم عليه احتياطا (قوله خلافا للثاني) فقال اليقين نسبه وفي الحق المدعى فيجب مطابقة الدعواه والمدعى هو السبب الا اذا عرض المدعى عليه بما ذكرنا بان يقول الماطلوب عنه طاب عينه قديديع الشخص شيئا ثم يقابل فيحلف فينفذ على الحاصل ط وقدمنا الكلام عليه مستوفي (قوله نظر للمدعى عليه) أي كما هو نظر للمدعى وهذا لتعليل لقول الامام والثالث وهو ما شئ عليه في المتن من التحليف على الحاصل يعني انما يحلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقالته بعد البيع أي وادائه أو براءته بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة القليظة فلو حلف على السبب لكان حائما ولو ادعى الواقع بعد السبب لكف اثباته فمتضرر بذلك فيمكن في التحليف على الحاصل نظر للمدعى عليه (قوله لاحتمال طلاقه) أي في دعوى النكاح (قوله واقالته) أي في البيع وادائه أو براءته بعد الغصب وتزوجه بعد الابانة والحاصل ان اليقين كاتمة قدم شرعت لرجاء النكاح فاذا حلف على السبب الذي يرتفع برفع فنكح وأقر بالسبب ثم ادعى الرافع لا يقبل منه فمتضرر بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا اليها (قوله على السبب) بان يحلته بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطابقة لما بان في العدة وقدم تفصيله موضعا فارجع اليه (قوله كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة) يقدمه الان في الشفعة بالشر كدعوى شفعة الرجعي يستخلف على الحاصل عندهما وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عرض كما سبق أبو السعد (قوله لكونه شافعا) ظاهر كلام المصنف والصادر الشهدان معرفة

== خلافا لما في البحر للمدعى عليه أيضا لاحتمال طلاقه واقالته (الاذا لزم) من الخلف على الحاصل (ترك) النظر للمدعى فيحلف بالاجماع (على السبب) أي على صورة دعوى المدعى (كدعوى شفعة بالحوار ونفقة مبتوتة والنقصان لبراهما) لكونه شافعا اصدق حلفه على الحاصل في معتقده

أوجدنا لكاح بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف المواق رحمة الله تعالى المال المقررة
على هذا الاصل فتم الامانة والدين وقد ذكرناهما في منية المتني المدعى عليه الالف يحلف
بالله ماله قبل ما يدعى ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الالف الادره ما فيكون صادقا اه وفيما
ذكره الاسيحياني في التحليف على الوديعة اذا أنكرها المدعى عليه يحلف على صورة انكاره
بالله ليس له عندك شيء ولا عليه دين وعند أبي يوسف بالله ما أودعه ولا باعه ولا أقرضه
قصورا والصواب ما في الخزانة * وفي دعوى الوديعة اذا لم تكن حاضرة يحلف بالله ماله هذا المال
الذي ادعاه في يديك وديعة ولا شيء منه ولا له قبلك حق منه لانه متى استمالكها أو دل انسانا
عليه الا يكون في يديه ويكون عليه قيمتها فلا يكتفي بقوله في يديك بل يضم اليه ولا له قبلك حق
منه احتياطا اه * ومنها دعوى الملك المطلق فان كان في ملك منقول حاضرة في المجلس يحلف
بالله ما هذا العين المدعى من الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائبا عن المجلس ان
أقر المدعى عليه أنه في يده وأنكر كونه ملك المارعي كاف احضاره ليشير اليه وان أنكر كونه
في يده فانه يستحلف بعد صحة الدعوى ماله هذا في يديك كذا ولا شيء منه ولا شيء عليك ولا قبلك
ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة * ومنها دعوى اجارة الضيعة أو الدار أو الحانوت
أو العبد أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في نخل بالله ما يملك وبين هذا المدعى اجارة قائمة
تامة لازمة اليوم في هذا العين المدعى ولا له قبلك حق بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة * ومنها
مالو ادعت امرأته على زوجها انه جعل امرأته يدها وانما اختارت نفسها أو أنكر الزوج
فالمسألة على ثلاثة أوجه اما أن ينكر الزوج الامر والاختيار جميعا وفيه لا يحلف على
الحاصل بخلاف لانه لو اذاع ما هي بائن منك الساعة ربما تاول قول بعض العلماء ان الواقع
بالامر باليد رجعي فيحلف على السبب ولكنه يحتاط فيه للزوج بالله ما قلت له امنا آخر تزوج
تزوجتم امرأتي بيدك وما نعلم انما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر وان أقر بالامر وأنكر
اختيارها يحلف بالله ما علم انما اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الامر يحلف بالله
ما جعلت امرأته أنك هذه يدها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت ان
الزوج حلف بطلاقها ثلاثا أن لا يقبل كذا او قد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة * ومنها ان
ما ذكره في حلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد قدمناه قريبا * ومنها في دعوى الكفالة
اذا كانت صحيحة بان ذكر انهم منخبة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت باذنه أو اجازها
في المجلس واذا حلفه بخلقه بالله ماله قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى
لا يتأوله كذالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة تعرض بالله ماله قبلك هذا النوع بسبب هذه
الكفالة وفي النفس بالله ماله قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في
الخزانة * ومنها تحليف المستحق قال في الخزانة رجل أعاد دابة أو أجرة أو أودعها لغيره مدع
وأقام بينة انهم لا يقض له بشيء حتى يحلف بالله ما بعته ولا وهبت ولا أذنت فيه ما ولا هي
خارجة عن ملكك للعالم * ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاؤا الدين له وأنكر الوارث يحلف ما نعلم
انه قبضه ولا شيء منه ولا برئ اليه منه كذا في الخزانة وقد مناص كيفية تحليف مدعيه على
الميت * وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا برئ الخ لا حاجة اليه لانه يدعي الايقاع لا البراءة فلا

قوله قصوره ومبدا
خبره قوله فيما تقدم وفيما
ذكره الاسيحياني اه منه

على الحاصل صرح و ذكر شمس الأئمة الحلواني رواية أخرى عن أبي يوسف أن المدعى عليه
لو أنكر السبب يحلف على السبب ولو قال ما على ما يدعيه يحلف على الحاصل قاضيان وهذا
أحسن الأقاويل عندى وعليه **أ** كثر القضاة (يقول الحقير) وكذا في مختارات النوازل
أصاحب الهداية انتهى وقال نضر الاسلام البرزدوى الألاتق أن يفوض الأمر إلى القاضي
فيحلف على الحاصل أو السبب أيهما مآراء مصلحة كفى الكافي ومافي المتن ظاهر الرواية كفى
الشروح واعترض على رواية عن أبي يوسف بأن الألاتق التحليف على السبب دائماً ولا اعتبار
للتعريض لأنه لو وقع فعل المدعى المينة وان يحجز فعل المدعى عليه المين وأجيب بأنه قد لا يقدر
عليه والخصم من يقدم على المين الفاجرة فالألاتق التحليف على الحاصل كى لا يبطل الحق قال
البرجسدى ما ذكره المعتض اعتراض على قول أبي يوسف بأنه لا فرق في ذلك بين التعريض
وعدمه ولا يندفع بهذا الجواب (قوله أي بالله ما يمينه كيانكاح قائم) ادخال **الف** كاح
في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عنده ما غفلة من صاحب الهداية والشارحين
لأن أبا حنيفة لا يقول بالتحليف بالنكاح إلا أن يقال إن الإمام فرع على قوله ما كثر به
في المزارعة على قوله ما بصر أو يقال أنه محمول على ما إذا كان مع النكاح دعوى المال كما
نقل عن المقدسي ولكن ذكره في اليعقوبية أيضاً قائم قال وهذا بعيد لأن الظاهر أنه يحلف
عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لا على عدم النكاح فليتمام **هـ** (قوله وما
بينكم يبيع قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المتن تقرأ إذا ادعى
الشرا فان ذكر نقد الثمن فالمدعى عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعى ولا شيء منه بالسبب
الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعتهم وأر لم يذ **ك** والمشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن فإذا
أضره استخافه بالله ما يملك قبض هذا الثمن ولا تسلم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وإن شاء
حلفه بالله ما يملك وبين هذا شرا قائم الساعة والحاصل أن دعوى الشرا مع نقد الثمن دعوى
المبيع ما كماله مطلقاً وليست بدعوى العقد وهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع
ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن مع في وليست بدعوى العقد وله هذا تصح مع
جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رده الآن) المواب ما في الخلاصة
ما يجب عليك رده ولا مثله ولا يبدله ولا شيء من ذلك انتهى وإلى بعض ذلك أشار الشارح بقوله
أو يبدله لأن المغصوب لو كان هالكا لا يجب على الغاصب رده منه لانه قد ذلك بل يجب عليه رد
مثله لومثله أو قيمته لو قيمته فلو حلفه بالله ما يجب عليك رده وكان ذلك به دهاك وحلف على
ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رده ولا يبدله ليم حالة قيام
المغصوب وهلاكه فلو ادعى عليه قيام المغصوب حلفه بالله ما يجب عليك رده وإن ادعى عليه
أن المغصوب قد هلك في يده ويريد تضمينه حلف بالله ما يجب عليك بده وأغاصير بالبدل ليم
المثل لومثله أو القيمة لو قيمتها (قوله وما هي بأش منك الآن) هذا في البائن الواحد وما إذا
كان بأكثر من ثلاث يحلف بالله ما طلقته فلا ما في النكاح الذي يمينك وفي الرجعي يحلف بالله تعالى
ما هي طالق في النكاح الذي يمينك وهو مسمى قوله الآن قال الاسيحياني يحلف بالله ما طلقتهما
بلا تأني النكاح الذي يمينك (قوله وما بعت) أي أو ما غصبت أو ما طلق لا احتمال أنه رده

(أي بالله ما يمينك كيانكاح قائم)
(و) ما يمينك (بيع قائم وما
لوقائما
يجب عليك رده) لو طلقها
أو بدله لو طلقها (وما هي
بأش منك) وقوله (الآن)
منعاق بالجميع
(في دعوى نكاح وبيع
وغصب وطلاق) فيه ألف
ونشر لا على السبب أي
بالله ما نكحت وما بعت =

يتم لانه يصير كانه قال احاف وذلك لا يكون عينة افاده الاتقاني قال في الشرح الحاشية ولا يقول له
 بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرار الاعيينا اه (قوله فاذا اومأ برأسه أي نعم صار
 حافا) وان أشار بالانكار صار نكولا ولا يقضى عليه قنينة (قوله ان عرفه) أي الخط (قوله
 والافباء اشارته) ويعامل معاملة الاخرس عبد البر (قوله ولو اعمى أيضا) أي وهو أصم آخرس
 (قوله قابوه الخ) مراده به ما يم الجدة كان المراد بوضويعه ما يشمل وصي الجدة افاده عبد البر
 وظاهره انه يستهدف عنه فان كان كذلك فانه يكون مخصوصا لما تقدم من قوله ان الغيبة لا تجرى
 في الحاف كذا افاده بعض الفضلاء لا يمكن صرح العلامة أبو السعود بانه مستثنى من قوله هم
 الحاف لا تجرى فيه الغيبة وهو ظاهر في انه يحاف أبوه أو وصيه تأمل (قوله أو من نصبه
 القاضي) الصواب نعم من نصبه القاضي لانه انما ينصب عنه اذا قدم من سبق ذكره عبد
 البر وهل يختلفون على العلم كونه حماية لعاق به حق الغير أو على البت يحرق ط (قوله
 بحر) قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو ممنوع عن ذلك كذا في الهداية ولو قال المسلم
 لا يحضر هابل كان أولى ما في التمهيد خالية بذكره للمسلم الدخول في البيعة والكنيسة من حيث
 انه مجمع الشياطين والظواهر انهم تحرر عينة لانها المرادة عند الاطلاق وقد أفتيت بتميز مسلم
 لازم الكنيسة مع اليهود اه (قوله في دعوى سبب يرتفع) أي سبب ملك ولو حكم ما أو سبب
 ضمان وقبده لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا انه ملك فالبين عني
 الحكم بالاخلاف فيقال قل بالله ما هذا العبد اقلان هـ ذوالاثنى منه كافي العمادية (قوله
 يرتفع) أي يرتفع كالأقالة والاطلاق والرد (قوله أي على صورة انكار المنكر) وهو صورة
 دعوى المدعى بحر هـ ذامعناه الاصطلاحى امام معناه اللغوى فال حاصل من كل شئ ما بقى
 وثبت وذبح ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فانه يحاف على الثابت والمستقر
 الآن ويكون قوله أي على صورة الخ نفسه مراد وانما كان على صورته لان المنكر
 يقول لم يكن بيننا بيع ولا طلاق ولا غصب والحاصل ان التحليف على الحاصل نوع آخر
 من كيفية العيين وهو الحاف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك ان السبب اما ان يكون
 مما يرتفع برافع أو لا فان كان الاثنى فالتحليف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان
 نضر المرادى بالتحليف على الحاصل عند الطرفين وعلى السبب عنه ذابني يوسف كما ياتي
 مفصلا قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتحليف على السبب
 جغ ثم المسئلة على وجوه اما ان يدعى المدعى دينا أو ما كافي عين أو حقة كافي عين وكل منها على
 وجهين اما ان يدعيه مطلقا أو بناء على سبب فلو ادعى دينا ولم يذ كر سببه يحلف على الحاصل
 ما قبله ك ما ادعاه ولاثنى منه وكذا لو ادعى ملكا كافي عين حاضر أو حقة كافي عين حاضر ادعاه مطلقا
 ولم يذ كر له سبب يحلف على الحاصل ما هذا اقلان ولاثنى منه ولو ادعاه بناء على سبب بان ادعى دينا
 سبب قرض أو شراء أو ادعى ملكا بسبب بيع أو هبة أو ادعى غصبا أو ودعة أو عارية يحلف
 على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصب ما استقرض ما أو دعت ما من يبت منه
 كافي وعن أبي يوسف يحلف على السبب في هـ هذه الصور المذكرة الا عنه لا يرض
 المدعى عليه فحو أن يقول أيها القاضي قد يبيع الانسان شيا ثم يقبل فيه فيحلف القاضي

فاذا اومأ برأسه أي نعم صار
 حافا ولو أصم أيضا كتب
 له ليحجب بخطه ان عرفه
 والافباء اشارته ولو اعمى أيضا
 قابوه أو وصيه أو من نصبه
 القاضي شرح بهائية
 ولا يخافون في بيوت
 عباداتهم (م) الكراهة
 دخولها بحر (ويحلف
 القاضي) في دعوى سبب
 يرتفع (على الحاصل) أي
 على صورة انكار المنكر
 وفسره بقوله

تجاسيا عن تشريك الغير معه في التعظيم وذ كر الخصاص انه لا يخلف غير اليهودي والنصراني
 الابالله واختاره بعض مشايخنا لما في ذكر الارض تعظيمها ولا ينبغي ذلك بخلاف الكتابين
 لانهم امن كتبه تعالى وظاهر ما في المحيط ان ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الخصاص قواهما
 فان قلت اذا حان الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره هل يكفيه أم لا قلت لم أره صريحا وظاهر
 قواهم انه يغفل به أنه ليس بشرط وانه من باب التعليل فيمكن بالله ولا يقضى عليه بالنعكول عن
 الوصف المذكور اه (قوله اختيار) قال فيه بعد قول المتن ويستحاف اليهودي الخ ولو اقتصر
 في الكل على قوله بالله فهو كاف لان الزيادة لا تكيد كما قلنا في المسلم وانما يغفل ليكون أعظم
 في قلوبهم - فلا يتجاسرون على اليقين الكتابية اه (قوله والوثني) الوثني الصنم سواء كان
 من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن مثل أسد وأسود وأوثان وينسب اليهم من يتدين به بعبادته
 على انظاره فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنما أو وثنا أو غيره اه (قوله)
 لانه يقربه وان عبد غيره) أي بعبدة ان الله تعالى خالقه لكنه يشرك معه غيره قال تعالى واتن
 سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله (قوله وجزم ابن الكمال بان الدهرية) بفتح
 الدال أي الطائفة الذين يقولون بعدم الدهر وينكرون الصانع ويقولون ان هي الارحام
 تدفع وأرض تباع وما هي الا الدهر قال في القاموس الدهر قديعة في الاسماء الحسنى والزمن
 الطويل والامد الممدود وألف سنة والدهر ويضم القائل ببقاء الدهر (قوله لا يعبده) لا يعبده
 تعالى وان قالوا بقدومه لان قدمه عندهم بانه قديم بالزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء
 خمسة الرب والدهر والفلک والعناصر والفرغ أي الاملا ورء العالم فالزهر الخالق اها ٣ وهي
 قديعة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعلمه فيما ذا يخلقون) قلت يخلقون
 بالله تعالى ما في معراج الدراية عن البسوط الحر والمملوك والرجل والمرأة والفاسق والصالح
 والكافر والمسلم في الامين سواء لان المقصود هو القضاء بالنعكول وهو لا في اعتقاد الحرمة في
 الامين الكتابية سواء اه (أقول) والزنديق والمباحي داخلون تحت المشركين اذ قد سبق في
 صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الاعصار على اظهار نحلهم سوى كفرهم
 فلما لم يبقوا بالواجب الوجود لله تعالى تقدس عما يقول الظالمون ولا ينبغي من الانبياء ولم يقدروا
 على اظهار ملهم الحق وبالمنكرين فيعدون منهم - حكما على انه قد صرح في بعض الكتب انهم
 يقرون به تعالى ولكن ينفون القدرة عنه تعالى فظهر ان الكفرة بآمرهم بعبدة دون الله تعالى
 وتوهمهم الآية الكريمة المتقدمة فيستخلفون بالله تعالى سواء كان المستحاف عن بعبدة الله
 تعالى أولا فانه وان لم يعلم الله تعالى فان الله تعالى يعلمه فاذا حان به كان اذا قاله تعالى يقطع
 دابرهم ويجعل دياره بلا قع أي خالية وحيث تدفلا معنى لقول الشارح قلت الخ تامل (أقول)
 وهذا كله بخلاف الكتابين كما صرح منهم - يخلفون بالله الذي أنزل التوراة أو الانجيل وفي
 المقدس لانهم امن كتبه تعالى قال في شرح الاقطع أما الصابغة ان كانوا يؤمنون بأدريس
 عليه السلام استخلفوا بالذي أنزل الصحف على ادريس عليه السلام وان كانوا يعبدون
 الكواكب استخلفوا بالذي خلق الكواكب اه انقاني ولا تنس ما قدرته (قوله أن يقول
 له القاضي عليك عهد الله) ولا يقول له تخلف بالله ما هذا عليك حق فانه لا يكون يميناً ولو أشار

اخبروا (والوثني بالله تعالى)
 لانه يقربه وان عبد غيره
 وجزم ابن الكمال بان
 الدهرية لا يعبدهونه تعالى
 قلت وعلمه فيما ذا يخلقون
 وبقي تخليف الاخرص أن
 يقول له القاضي عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كذا
 وكذا

٣ قوله فالزهر الخالق اها
 هكذا بالاصل وتحرره هذه
 العبارة

وظاهر ما في الهداية ان المتني وجوب التغليظ به - ما فيه ~~كون مشروعا~~ وظاهر ما في المحيط
 في موضع ان المتني كونه سنة وفي موضع بعد عدم مشروعيته حيث قال لا يجوز التغليظ
 بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان ان للعا كم فعله عندنا ان رأى ذلك وانما الخلاف في
 كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التغليظ بالمكان قال في الكافي قيل لا يجب وقيل
 لا يشرع لان في التغليظ بالزمان تأخير - في المدعى الى ذلك الزمان قال العلامة المقدسي وكذا في
 المكان لان فيه التأخير الى الوصول الى ذلك المكان المقلظ به فلا يشرع ~~كذا في النيين~~
 والكافي اه قلت وهذ لا يظهر اذا كان على وفق مطلوبه ولوعا لظلالته المنشوع لكان
 اولى وعندنا انما في استحباب هذ التغليظ في قول ويجب في قول به قال مالك كافي البناية
 وغيره (أقول) الظاهر ان المذهب عندنا عدم جواز هذ التغليظ وعليه دلائل مشايخنا
 المذكورة في الشروح وأما سلب حسن هذ التغليظ تارة وسلب الوجوب أخرى في عباراتهم
 فبقي على نفي مذهب الخصم تدبر (قوله بزمان) من يوم الجمعة (قوله ولا يمكن) مثل الجامع
 عند المنبر أو ما بين الركن والمقام وعنه - مدبره عليه الصلاة والسلام وعند حضرة بيت المقدس
 (قوله وظاهره أنه مباح) فيه ان المباح ما لا يتولى طرفاه فكان يقول فهو خلاف الاولى
 (وأقول) كيف ~~يكون مباحا~~ وفيه زيادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم اليمن على
 من أنكره وهو مطابق عن التقييد بزمان أو مكان والتخصيص به ما زيادة على النص وهو نسخ
 كما فاده المصنف وفي شرح المتني للامداد وعنه - الاثنتا عشرة يجوز ان تغليظ به - ما أيضا ان
 كانت اليمن في قسامة وإعلان ومال عظيم قال الله - تعالى وعن أبي يوسف انه يوضع المصحف في
 حجره ويقرأ الآية المذكورة وهي ان الذين يشكرون بهدايته وأيمانهم - ثم تناقلوا الآية ثم
 يحلف في مكان منها كما في المصنفات (قوله ويستحب اليهودي) قال في المصباح اليهودي
 نسبة الى هود وهو اسم نبي عربي وسمى بالجمع والمضارع من هدى اذا رجع ويقال هم يهود
 وهو غير مصنف للعلمية ووزن الفعل وجازتونه وقيل نسبة الى يهودا بن يعقوب (قوله
 بالله الذي أنزل التوراة على موسى) أقوله عليه السلام لابن موريا الا عورأ نشدك بالله الذي
 أنزل التوراة على موسى ان ~~كم الزناني~~ كتابكم هذا كافي البحر قال في المبدائع ولا يحلف
 على الاشارة الى مصنف معين أى من التوراة بان يقول بالله الذي أنزل هذ التوراة أو هذ
 الانجيل لانه ثبت تحريف بعضهم فلا يؤمن ان تقع الاشارة الى الحرف المحرف فيكون التحليف
 تعظيما لما ليس كلام الله تعالى من بلاية أو من حيث ان المجموع ليس كلام الله تعالى ط
 (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وامرأة نصرانية ورجل قيسل
 نصران ونصرانية ويقال هو نسبة الى قرية يقال لها نصره ولهذا قيل في الواحد - نصرى
 على القياس والنصارى جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد به ذا
 الدين اه (قوله والجوسى) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تمجس اذا دخل في دين
 الجوس كما يقال تمردا ونصر اذا دخل في دين اليهود والنصارى (قوله فيحلف على كل
 بهتة قدده) انه يكون ردعاه عن اليمن الكاذبة قال في البحر وما ذكره من صورة تحليف الجوسى
 مذكورة في الاصل وبروى عن أبي حنيفة أنه لا يحلف أحد - مدأى من أهل الكفر الا بالله خالصا

(بزمان ولا يمكن) وكذا في
 الحاشي وظاهره أنه مباح
 (ويستحب اليهودي بالله
 الذي أنزل التوراة على
 موسى والنصراني بالله
 الذي أنزل الانجيل على
 عيسى والجوسى بالله الذي
 خلق النار) فيحلف على
 كل بهتة قدده فلو اكتفى بالله
 كالم - لم كفى

قوله قال في المصباح - جاح الخ
 براجعة عبارة المصباح
 يظهر لك ما في هذه العبارة
 اه مصححه

حاشية الزباجي ونذ كرنبذامن مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب الحبل ان قال كل امرأ على طالق من لا ونوى كل امرأ أن تزوجه باليمن أو بالهتد أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وإن ابتدأ اليمين بيمينه يقول هو الله ويدغم ذلك حتى لا يفهم المستخفاف فان قال المستخفاف انما حلفت بما أريد وقل أنت نعم ويريد أن يستخلفه بالله والطلاق والعناق والمنى ومصدق ما يملك يقول نعم وينوي نعمان الانعام وكذا الوكيل له نساؤك طوالت ونوى نساءه العور أو العيمان أو العرجان أو المماليك أو الهوديات فيكون له نيته وإن أراء أن يخاف أنه لم يفعل كذا أو حضر المملوك ليحلف بعتقه قال يضع يده على رأس المملوك أو يظهره ويقول هو هذا سر به في ظهره إن كان فعل فلا يعتق المملوك وإن حلف بعتق المملوك أنه لم يفعل كذا ونوى بيمينه أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يحنث إن كان فعله في غير ذلك الموضع وإن حلف بطلاق امرأته ويقول امرأتي طالق ثلاثا وينوي عملا من الاعمال كالخبز والغسل أو طالق من وثاق وينوي بقوله ثلاثا ثلاثة أيام أو أشهر أو جمع فلا حنث ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فاراد السلطان أن يخافه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغني عني فإذا قال بلغني عنك كذا وكذا فإن شاء حلف له بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي تكلم به هذا ولا يسمع به إلا هذه الساعة فلا تنعم عليه وإن شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرهناه وإن شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكوفة مثلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو ينوي عدم التكلم مطلقا أو تكلمه من أراء أو عكسه أو ينوي زنا غير الذي تكلم فيه أه مطلقا (أقول) الظاهر في ذلك أن الحالف فظلوما أمالو كان ظاهرا فلا ينوي بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به لأن الأيمان منسية على اللفظ لا على الأغراض كما علم ذلك من كتاب الأيمان فراجعه بقوله ويقاط بذكر أو صافه تعالى) أي يؤكده اليمين بذكر أو صاف الله تعالى وذلك من قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما افلان هذا عليك ولا قبله هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لأن أحوال الناس شتى فتم من يمنع عن اليمين بالتقليظ وينجس عند عدمه فيقلظ عليه اهله يمنع بذلك ولو لم يقلظ جاز وقيل لا تقليظ على المعروف بالصلاح ويقط على غيره وقيل يقلظ على الخطيئة من المال دون الحقير عيني (قوله وقيله) أي قبل بعضهم التقليظ (قوله بناسق) أي إذا كان المدعي عليه فاسقا (قوله ومال خطير) أي كاذكرنا كما بينه في خزائن المقتزين وتبيين الحقائق (قوله والاختيار فيه) أي في التقليظ ما علمت من أنه جائز ويجوز راجع الضمير إلى أصل اليمين أي الاختيار في اليمين بان بقوله قل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقد صرحوا أن التحلف حق القاضي أي الاختيار في صفة التقليظ إلى القضاء يزيدون فيه ما شاؤوا وينقصون ما شاؤوا ولا يقلظون لو شاؤوا كما في البحر عن الخلاصة (قوله وفي صفة) أي التقليظ التي ينطق بها (قوله إلى القاضي) أي تقوى يرضه إلى القاضي (قوله ويجتنب العطف) أي في اليمين فلا يذكر بحرف العطف ويحترز عن عطف بعض الأسماء على بعض والالتعداد اليمين ولو أمره بالعطف فاقى بواحدة ونسكل عن الباقي لا يقضى عليه بالانكول لأن المستحق يمين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزباجي وقد مناه قريبا فلا تنس (قوله لا يستحب) وقيل لا يجب وقيل لا يشرع

(ويفلظ بذكر أو صافه تعالى) وقيله بعضهم بناسق ومال خطير (والاختيار فيه) وفي صفة إلى القاضي (ويجتنب العطف) لا يذكر اليمين (فلو حلفه بالله) ونسكل عن التقليظ لا يقضى عليه به (أي بالنكول لأن المقصود الحلف بالله وقد حصل زباجي (لا) يستحب التقليظ على المسلم

المصنف حيث نقله وأقره عليه وكذا الشارح (قوله لا بطلاق وعناق وان الخ المصنف) أي
 داوم على طلب العين به - ما ومثل الطلاق والعناق الحجج كافي العناية وقد قصد بهم هذا مخالفة
 المصنف في الدرر حيث قال الا اذا الخ المصنف - وكما في الكافي بقيل وكذا في الهداية فان
 ما مشى عليه الشارح هو ظاهر الرواية (قوله لان التحليف به - محرم) بل في الفقه - متاني
 عن المضمرات اختلفوا في كونه اذا قال حلفه بالطلاق وقد مناه الكلام قريباً على مالو - حلف
 بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال وسبب في كلام الشارح (قوله وقيل ان
 مست الضرورة فوض الى القاضي) قال في المنية وان مست الضرورة بقى ان الرأى فيه
 للقاضي (قوله وظاهره انه مفرع على قول الاكثر) تبع فيه المصنف وصاحب البحر
 وهو عجب فان صاحب المنية صرح بان ذلك على قول الاكثر فهو صريح لظاهر (قوله
 والافلا فائدة) قال العلامة المقدسي قد تكون فائدة اطمنان خاطر المدعي اذا حلف فربما
 كان مشتبهاً عليه الامر ان - بار ونحوه فاذا حلف لهم ما صدقه اه وفي شرح الملتقى عن
 البناء في الاقرار بالمدعي اذا حلف زعمه اه أي تظهر فائدة فيما اذا كان جاهلاً به - دم
 اعتباراً - نكوله فاذا طالب حلفه به بما يمنع ويقر بالمدعي (قوله واعقده المصنف) حيث
 قال وهذا كلام ظاهر يجب قبوله والتعويل عليه لان التحليف انما يقصد اتيه به واذالم
 يقض بالنكول عنه فلا يفتي الاشغال به وكلام العقلاء فضلاً عن العلماء العظام يصان عن
 الاقرار والله تعالى أعلم بالصواب اه لكن عبارة ابن السكال فان الخ المصنف قيل يصح - ما
 في زماننا - لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهي عنه ثم عاود فقصى عليه
 بالنكول لا ينفذاتهت واستشكل في الهداية بانه اذا امتنع عما هو منهي عنه ثم عاود كيف
 يجوز للقاضي تكليف الايمان بما هو منهي عنه ثم عاود ذلك البعض يقول انتهى تنزيه
 ومثل ما في ابن السكال في الزياحي وشرح درر البحار وظاهره ان القائل بالتحليف به ما يقول انه
 غير مشروع - ولكن يعرض عليه اعله يمنع فان من له ادنى ديانة لا يحلف به ما كاذباً فانه يؤدي
 الى طلاق الزوجة وعقوبة الامة او امساكهما بالحرمان بخلاف اليمين بالله تعالى فانه يتساهل به
 في زماننا كثيراً تامل (قوله لا يفرق) أي بين الزوج والزوجة (قوله لان السبب لا يستلزم
 قيام الدين) لاحتمال وفائه او ابرائه أو هيبته منه وهذا التفصيل هو المفتى به كافي شرح عبد البر
 ط (قوله وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا يحتمل صدقه) * أقول تقدم قريباً
 قوله ويظهر كذبه باقامته الوادعاه أي المال بلا سبب خفاف وان ادعاه بسبب خفاف ان
 لا دين عليه ثم أقامها لا يظهر كذبه بل وازنه وجد القرض ثم وجد الابراء أو الايقاع وعليه
 الفتوى اه وقد ذكرنا هناك الكلام وبحث المقدسي فيه والجواب عنه فراجع ان شئت
 (قوله وقد تقدم) أي في كلام المصنف حيث قال ويظهر كذبه باقامته الوادعاه بلا سبب خفاف
 الخ وانما أعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها زيادة فائدة كذا كذا الخلاف
 بين محمد وأبي يوسف وهو كالشريح للعبارة المقدمة فقد بين بان اطلاق الدرر على قول أحد
 الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة الفاصلة كما قالوا في عطف العام
 على الخاص لا يحتاج الى نكتة ما فيه من زيادة الفائدة تامل ٢ قال العلامة الشافعي في

(لا بطلاق وعناق) وان
 الخ المصنف وعليه الفتوى
 تنافي خاتمة لان التحليف
 به - محرم خاتمة (وقيل
 ان مست الضرورة فوض
 الى القاضي) اتبعه البعض
 (فلا حلفه) القاضي (به)
 فتبطل فقتضى عليه (بالمال
 لم ينفذ) قضاؤه (على) قول
 (الاكثر) كذا في خزنة
 المفتين وظاهره انه مفرع
 على قول الاكثر ما على
 اقول بالتحليف به ما فيه عتب
 نكوله ويقضى به والا فلا
 فائدة بحر واعقده المصنف
 قلت ولو حلف بالطلاق أنه
 لا مال عليه ثم برهن المدعي
 على المال ان شهدوا على
 السبب كالاقرار
 لا يفرق وان شهدوا على
 قيام الدين يفرق لان السبب
 لا يستلزم قيام الدين وقال
 محمد في الشهادة على قيام
 المال لا يحتمل لاحتمال
 صدقه خلافاً لابي يوسف
 كذا في شرح الوهبانية
 للشرنبلاني وقد تقدم

٢٠ مطالب
 مسائل ذكرها المصنف في
 آخر كتاب الخليل

تعالى المراد بالعلم الصلح ومعناه كذب الصلح باليمين ثم استخلفني أو المراد احضار نفس
 الحق في شيء محتوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتاوى الانقرو به يعني أحضر حتى
 ثم استخلفني ومنه في الحامدية (قوله الحديث من كان حائفا) صدره كما في الجوى لاختلافوا
 بآياتكم ولا بالطواغيت فمن كان حائفا لمخ والمأوى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه
 السلام مع عري يحلف بآبائه فقال ان الله ينمنا كم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حائفا فليحلف بالله
 أو أيمعت ورواه البخاري ومسلم وأحمد وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه
 وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون ورواه النسائي عني (قوله وظاهره) أي ظاهر
 قول الخزانة من قوله وهو قوله والله انه لو حلفه بغيره من أسماء الله أو صفة تعورف الحلف به الم
 يكن عينا يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه ان افظ الحلالا لجامع لجميع الاسماء
 والصفات حتى يصح بعضهم انه الامم الاعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيقتصر عليه
 ويحتمل أنه ذكره على سبيل التمثيل لاسماء لم في كتاب الايمان انه ينعقد الحلف بكل اسم من
 أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف به او قد صرحوا انها بائد على ذلك قال في خزنة
 المفتين متى حلفه بالله الرحمن الرحيم كان عينا واحدا اذا حلفه بالله والرحمن والرحيم يكون
 ثلاثة أيمان اه فهذا صريح بان الرحمن الرحيم عين تامل ومنه في التبيين فانه قال ويحترز
 عن عطف بعض الاسماء على بعض كي لا يتكرر عليه اليمين ولو أمره بالعطف فاقبوا واحدة
 ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لان المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها اه
 وبصرح الشارح به في قوله ويحذف العطف كي لا يتكرر اليمين وفي كتاب الايمان والقسم
 بالله تعالى أو باسم من أسمائه كالرحمن والرحيم والحق أو بصفة يحلف بها من صفاته تعالى كعزة
 الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه عينا وكذا ما ثبت في الحديث ورب
 الكعبة ونحوه يقتضي ان الحلف بالرحمن والرحيم وغيره من أسمائه تعالى يكون عينا على انه
 صرح في روضة القضاة بان اليمين يكون بالرحمن والرحيم وسائر اسمائه تعالى وأما المصنف في
 الحديث الشرع بالنسبة الى الحبب والطاغوت ونحوهما (قوله بغيره) كالرحمن والرحيم
 بحر (قوله لم يكن عينا) قد علمت ان الحق انه عين ولا يشك كل عليه ما يفهم من ظاهر عبارة الدرر
 من قوله والحلف بالله تعالى دون غيره وان كان ظاهرا ان هذا التركيب للعصر كما في الحديث الله
 لان المراد ان لا يكون الحلف الا بذاته تعالى أي باسم من أسمائه لذاتية أو الصانعة فقد انتفى
 الاشكال على انه هو المصريح به في عمدة الكتب بل عامتهم ولا يمكن ان يقال ان ما ذكره في كتاب
 الايمان فرق من هنا أي الدعوى لانه لم يصرح احد بفرق أصلا (قوله ولم أره صريحا بحر) حيث
 قال بعد نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا تحلف بغيره هذا الاسم فلو حلف به بالرحمن والرحيم
 لا يكون عينا ولم أره صريحا اه قال العلامة المقدسي فيه قصور لوجود النص على خلافه فقد
 ذكر في كتاب الايمان انه لو قال والرحمن أو الرحيم أو القادر فكل ذلك عين وبديل عليه قواهم فيما
 اذا غلط بذلك الصفة فيحترز عن الاتيان بالاول والثاني تكرار اليمين ونصه هنا في تحليف الاخرس
 ان يقال له عهد الله عليك ولا فرق بينه وبين الصحيح بل صرح به في الصحيح وصرح في روضة
 القضاة بان الرحمن الرحيم وسائر اسماء الله تعالى تكون عينا اه (أقول) والمحب من

الحديث من كان حائفا فليحلف
 بالله تعالى أو بذكر وهو قول
 واقه خزنة وظاهره انه لو
 حلفه بغيره لم يكن عينا ولم
 أره صريحا بحر

الشهود وغيره اه وفي الجرح من الزيادة ان المطلوب اذا اراد ان يدخل بيته فاما ان ياذن
 للمدعى في الدخول معه او يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده فربما
 يهرب من جانب آخر فبوت ما هو المقصود منها ٢ وفي تعاقب استاذنا لو كان المدعى عليه امرأه
 فان الطالب لا يلزمها بئس به بل يستاجر امرأته فلازمها وفي اول كراهية الواقعة رجل
 له على امرأته حق فله ان يلزمها ويحاسب معها ولا يقبض على ثيابها لان هذا ليس بحرام فان
 هربت ودخات خربة لا يباح بذلك اذا كان الرجل بأمن على نفسه ويكون بعيداً منها يحفظها
 بعينه لان في هذه الخلوة ضرورة واشارة لازمة الى ملازمة المدعى لما في خزنة المفتين اذا
 كان المدعى عليه متلافاً واى اعطاه الكفيل بالماء ٣ فلمدعى ان يلزم ذلك الشيء ان يعطيه
 كفيلاً وان كان المدعى ضعيفاً عن ملازمته يضع ذلك الشيء على يده عدل اه وظاهر
 ما في السراج الوهاج انه لا يلزمه الا باذن القاضي وكيفية ان منها ان يسكن حيث سكن
 وفي المصباح دار حول البيت بدور دورا ودوراناً في به ودوران القلح تواتر حو كانه بعضها
 اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قولهم دارت المسئلة أى كلما تعلقت بهل توقف
 ثبوت الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم توقف على الاول وهكذا اه (قوله مدة دار مدة
 التكفيل) فان لم يأت ببينة امره ان يحل سبيله ولا يقبل دعوته الا بحضار البينة كما لا يخفى
 (قوله الا ان يكون الخصم غريباً الى مسافراً) وأى نفسه يرميها واشارته الى أن حكم المقيم
 مر يد السفر كالغريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله الى انتم المجلس القاضي)
 اطاق في مدة دار مجلس القاضي فعمل ما اذا كان يجلس في كل خمسة عشر يوماً مرة كذا
 في البرازية (قوله دفعا للضرر) باخذ الكفيل وبالملازمة أزيد من ذلك كذا اعلاه في الهداية
 لان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك اضرار به ينفعه عن السفر ولا ضرر في هذا المتدار
 ظاهراً (قوله حتى لو علم وقت سفره) بان قال أخرج غداً متلافاً لو علم أن السفر قبل انتم المجلس
 القاضي يكون التكفيل الى وقت السفر دفعا للضرر (قوله اليه) أى الى وقت سفره (قوله
 او يستخبره فقامه) بان يبعث اليهم أمينا فان قالوا أعدوا للخروج معناه يذهب له الى وقت الخروج
 بحو (قوله لا بينة الى الخ) هذه المسئلة من تمة قوله وتقبل البينة لو أقامها بعدعين كما اشار اليه
 الشارح هناك بقوله وان قال قبل البين لا بينة الى فيسكن المنادى أن يذكرها هناك ح
 (قوله قبل ذلك البرهان) لان البين الفاجرة أحق بالرد من البينة العادية كما مر (قوله فهمي
 شهود وزور) لان الشهادة تفتق بالشهود ويجب عليهم أدائها وان كتمها وهذا القول منه
 لا يثبت زورا عدل لانه قبل الشهادة ولانه في غير معلوم ولا يجوز مجرد ط (قوله أو قال) أى
 المدعى (قوله حلفت) ببناء الخطاب (قوله كما مر) عند قول المصنف اصطلاحاً على ان يحلف عند
 غير قاض الخ اسكن هناك البين من المدعى وقدم ما الكلام عليه هناك (قوله فانكر المدعى)
 أى مدعى الدين (قوله ولا بينة له) أى مدعى الاصل (قوله طاب عينه) أى عين الدائن (قوله
 وقال المدعى) أى مدعى الدين (قوله اجعل حق في الختم) المراد به والله تعالى أعلم المتدفقانه
 قال في القاموس ان الختم كخبر آلة يتقدم بها فراجع ط (أقول) ولعله المهد الذي يعد عليه
 الصبارقة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقصود اضرار الحق قال سيدي الوالد رحمه الله

٣ مطلبه ملازمة المدعى

مدة دارا (مدة التكفيل)
 لا لا يغيب (الا أن يكون)
 الخصم (غريباً) أى
 مسافراً (ف) يلزم
 أو يكفل (الى انتم المجلس)
 القاضي (دفعا للضرر حتى
 لو علم وقت سفره يكفله
 اليه وينظر في زيه أو
 يستخبره فقامه) لو أنكر المدعى
 بزيته (قال لا بينة الى
 وطالب بعينه خفاه القاضي
 ثم برهن) على دعواه بعد
 البين (قبل ذلك) البرهان
 عنه (الامام منه) وكذا
 لو قال المدعى **ك**ل
 بينة آتى بها فهمي شهود وزور
 أو قال اذا حلفت فانت
 برى من المال خائف ثم برهن
 على الحق قبل خاتمة وبه
 جزم في السراج كما مر (وقيل
 لا) يقبل قائله محمداً كافي
 العمادية وعكسه ابن ملك
 وكذا الخلاف لو قال لا دفع
 الى ثم أتى بدفع أو قال الشاهد
 لا شهادة الى ثم شهد والاصح
 القبول لجواز التمسك
 التذكر كافي الدرر وأقره
 المصنف (ادعى المدينون
 الا بصل فانكر المدعى) ذلك
 (ولا بينة له) على مدعاه

(فطلب بعينه فقال المدعى اجعل حق في الختم ثم استخافني لذلك) فنية (والبينة بالله تعالى)

لثقة قال في البحر وقسمه في الصغرى بان لا يخفى نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار
 معزوفة وحانوت معزوف لا يسكن في بيت بكر او يتركه ويهرب منه وهذا شئ يحفظ جدا
 وينبغي ان يكون القضية ثقة بوظائفه بالوقوف وان لم يكن له ملك في دار او حانوت لانه
 لا يتركها ويهرب انتهى وقسمه في شرح المفهوم بان يكون معزوف الدار والتجارة ولا
 يكون لحوانت معزوف بالخوصصة وان يكون من أهل المصرا لا غريبا اه قال المحوى وكذا
 العسكري فانه لا يهرب ويترك علوفته من الديوان والحاصل ان المدعى على الامن من الهروب
 اه وفي البحر ايضا عن كفاية الصغرى القاضي اورد سرله اذا اخذ كفيل من المدعى عليه بثقه
 بأمر المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفاية الى المدعى بان قال اعط كفيل لا بثقه ولم يقل
 لا طالب ترجع الحقوق الى القاضي ورسوله حتى لو سلم اليه الكفيل بغيره ولو سلم الى المدعى فلا
 وان اضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عن طالب المدعى من القاضي
 وضع المنة قول على بدع ل ولم يكتف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه
 القاضي ولو فاسد لا يجيبه وفي العقار لا يجيبه لافي الشجر الذي عليه الثمر لان الثمرة في اه قال
 في البحر وظاهره ان الشجر من العقار وقد ما خلاقه وفي أبي السعود عن المحوى عن المقدسي
 التصریح بجهلانه من العقار اه (أقول) وقد منا الصحيح من ذلك فلا تنس وفي الخزانة اذا أقام
 مينة ولم ترك في جارية يضعها القاضي على يد امرأه ثقة حتى يسأل عن الشهود ولا يتركها في يد
 المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سأل المدعى من القاضي وضعها اه وانما اخذ الكفيل
 بمجرد الدعوى استقصا لان فيه نظر الامدعى وائس فيه كثير ضرر بالمدعى عليه وهذا لان
 الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصح التكفيل باحضاره أى من غير جبر كما قدمنا (قوله
 ولو وجبها) ضد ان السائل والوجه من له حفظ ورتبة والخامل من خسر الرجل خولا من باب
 قد ساقط النباهة لا ظله مصباح (قوله في ظاهر المذهب) أى المنة ودون محمد ان الخصم
 اذا كان معزوفاً والمال حقيقياً والظاهر من حاله انه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال
 لا يجبر على اعطاء الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر ثم ناقبت الكفاية بثلاثة ايام وقهوها
 ليس لاجل ان يبرأ الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يبرأ بعده لكن التكفيل
 الى شهر للتوسعة على الكفيل فلا يطالب الابد بمضيه لكن لو جعل يصح وهذا للتوسعة على
 المدعى فلا يبرأ الكفيل بالتسليم للمال اذ قد يجهز المدعى عن اقامته وانما يسلم الى المدعى بعد
 وجود ذلك الوقت حتى لو حضر المينة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله الى مجلسه) أى
 القاضي (قوله لازمه بنفسه) أى داره حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في
 المسجد لانه ينفى لذكريه يقتضى بحر وفيه ويبحث معه أمينة يدور معه ورأيت في الزيارات ان
 الطالب لو أمر غيرة بالازمة مديونة فللمديون ان لا يرضى بالامينة عدلاني حقيقة خلافا لها
 بناء على التوكيد بالارضا الخصم لكنه لا يجبره في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه
 بنفس الدعوى ولا يشقه عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى يدور معه واذا انتهى المطلوب
 الى داره فان الطالب لا ينفقه من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يحبس على باب داره اه
 وفي الذخيرة ومن القضاة المتأخرين من اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب

ولو وجبها او المال حقيقياً
 ظاهر المذهب عيني
 (ثقة - ثلاثة ايام) في
 الصحيح ومن الثاني الى
 مجلسه الذي وضع (فان
 امتنع من) اعطاه (ذلك)
 الكفيل (لازمه) بنفسه
 أو أمينه

٢. طالب هل للطالب ان ينفقه
 من دخول داره ان لم ياذن له
 بالدخول معه

محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان ثبوت الحق في اليمين
 مرتب على العجز عن إقامة البيئة فلا تكون حقه دون عيني أي فلا تكون اليمين حقه دون
 العجز (قوله خلافا لهما) لان اليمين حقه بالحديث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا
 يمينه حين سأل المدعي فقال ألاك يمينة فقال لا فقال عليه الصلاة والسلام لاك يمينه فقال يحلف
 ولا يبالى فقال صلى الله عليه وسلم ليس لك الاله إذ شاهدك أو عيینه فصار اليمين حقه لا لضافته
 اليه بلام التملك فاذا طالبه به يجيبه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى الله عليه وسلم إنما
 جعل له اليمين عند فقد البيئة قال في البحر اخفاف النقل عن محمد بن سفيان عن أبي
 يوسف كذا يلحق والخصاف ومنهم من ذكره مع الامام كالطحاوي (قوله وقد روي في المجتبى الغيبة
 بعدة السقر) قال فيه بينتي غائبة عن المصر حلف عند أبي حنيفة وقبل قدر الغيبة بمسيرة سفر اه
 فقد ساق ما نقله المصنف عن ابن مالك من ان في الغائبة عن المصر يحلف اتفاقا (قوله وبأخذ
 القاضي) أي بطالب المدعي كما في الخاتمة وفي الصغرى هذا اذا كان المدعي عالما بذلك أما اذا
 كان جاهلا فاقاضي بطالب واه ابن جماعة عن محمد بن بحر والمرا دباخذ القاضي كقول لا
 من عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس انه لو اعطى كفيلا
 بنفسه برضاه جاز اتفاقا ولا يجبر عليه عند الامام خلافا لهما فعندهما لا يجبر بالمالزمة فحينئذ
 لا حاجة للتقديم هنا وليس مذكور في الدرر ولا في شرح الكنتز تأمل (قوله في مسئلة المتن)
 وهي قال المدعي لي يمينه فحضر الخ وقيل بديم لانه لو قال لا يمينة لي أو شهودي غيب لا يكفل
 لعدم الفائدة كذا في الهداية (قوله فيما لا يسقط بشبهة) اما فيما يسقط به كالحل ودوا القصاص
 فلا يجبر على دفع الكفيل كما تقدم قال في البحر ادعى القاتل ان له يمينه فحضره على العفو اجل
 ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت باليمينه وقال لي يمينه فحضره على العفو اجل
 الاسبوعين يؤجل استيفاء ما لا مردم انتهى قال الرمي وصقضى الاطلاق ان دعوى
 الطلاق كدعوى الاموال وان احتملوا في القروج لا تباع استيفاء امر الدماء ولذلك يثبت
 برجل وامرأتين اه (قوله كفيلا ثقة يؤمن هروبه) وله ان يطالب وكفيلا لا يخصصه قال في
 الكافي وله ان يطالب وكفيلا لا يخصصه حتى لو غاب الاصل يقيم البيئة على الوكيل فيقضى عليه
 وان أعطاء وكيله ان يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل واذا أعطاء كفيلا بنفس الوكيل له ان
 يطالبه بالكفيل بنفس الاصيل لو كان المدعي دينيا لان الدين يستوفي من ذمة الاصيل دون
 الوكيل فلو أخذ كفيلا بالمال له ان يطالب كفيلا بنفس الاصيل لان الاستيفاء من
 الاصيل قد يكون ايسر وان كان المدعي منقولا له ان يطالب منه مع ذلك كفيلا بالعين
 ايضها ولا يفييه المدعي عليه وان كان عاقرا لا يحتاج الى ذلك لانه لا يقبل التقييب
 وضع ان يكون الواحد كفيلا بنفسه وكفيلا بالخصومة لان الواحد يوم به ما فلو اقروا غاب
 قضى لانه قضاء اعانة انتهى وفيه ولو اقيمت البيئة فلم ترك فغاب المشهود عليه فزكيت لا يقضى
 عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لان له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف انه يقضى انتهى
 واعلم انه ينبغي ان يشترط في الوكيل ما سبق في الكفيل من كونه ثقة معروف الدار وفي
 البحر عن الصغرى لو أبي اعطاء الوكيل بالخصومة لم يجبر ان انتهى (قوله يؤمن هروبه) نفسه

لم يحلف خلافا لهما ولو
 حاضرة في مجلس المحكم
 لم يحلف اتفاقا ولو غائبة
 عن المصر حلف اتفاقا
 ابن مالك وقد روي في المجتبى
 الغيبة بعدة السقر
 (وبأخذ القاضي) في مسئلة
 المتن فيما لا يسقط بشبهة
 (كفيلا ثقة) يؤمن هروبه
 بحر في حفظ (من حصه)

البنات فاذا امتنع عما أطلق له يكون باذلا اما الوارث فلانه لا اختيار له في الملك ولا يدعى ما فعل
المورث فلو وجد ما يطابق له العين على البنات ولان الوارث خاف عن المورث والعين لا تجري
فيها النيابة فلا يخلف على البنات والمشتري والموهوب له اصل بنفسه فيخلف عليه انتهى
(قوله) ويخلف باحد القود أي من ذكر القصاص بان ادعى رجل عليه قصاصا عيني أي
سواء كان في النفس أو لأطراف بالاتفاق دامادا (قوله حبس) أي ولا يقتص أماعنده فلان
النسكول بذل ولا يجري في النفس الا ترى انه لو قتله بامره يجب عليه القصاص في رواية وفي
أخرى الدية ولو قطع يده بامره لا يجب عليه شيء الا أنه لا يساح اعدم القائدة أما ما فيه فائدة
كاقطع لالا كامة وقمع السن للوجع لا يثبت له وأما عنده ما فانه وان كان اقرارا الا ان فيه شبهة
ولا يثبت فيه القود لانه كالحمد ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فيقتص منه (قوله ويخلف) أي
عنه الامام فبرأ من الدعوى وفي الشاي عن الاتفاق أي ويموت جوعا لان النفس لا يسلك بها
مالا الاموال فلا يجري فيها اليه بذل الذي هو مودى الانكار واذا امتنع القصاص والعين
حق مستحق يحبس به كافي القسامة فانهم اذا نسكوا عن العين يحبسون حتى يقر أو يخافوا
وفي الخاتمة في كيفية التعليف بالقتل روايتان في رواية يستخاف على الحاصل بالله ما عليك دم
ابنه فلان منه الا ولا قبلك حتى بسبب هذا الدم الذي يدعى وفي رواية يخلف على السبب بالله
ما قامت فلان بن فلان ولي هذا عمدا وفيما سوى القتل من القطع والشجعة ونحو ذلك يخلف على
الحاصل بالله ما له عليك قطع هذا العبد ولا له عليك حتى يسميها وكذلك في الشجاج والجراحات
التي يجب فيها القصاص اه (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الاطراف (قوله يقتص)
منه أي عنه أي حنيفة رحمه الله تعالى كاعلم مما مر (قوله فيجبر في الابدال) أي فتثبت
بالنسكول كما ان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض النسخ (قوله خلافهما) فانهما قالوا
يجب عليه الارش فيهما ولا يرضى بالقصاص لان القصاص فيما دون النفس عقوبة تدرأ
بالنسبها ولا تثبت بالنسكول كالقصاص في النفس ولان النسكول وان كان اقرارا عندهما
ففيه شبهة اعدم فلا يثبت به القصاص ويجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص
لمعنى من جهة من عليه خاصة كما اذا أقر بالخطا والولى يدعى العمد واذا امتنع القود تجب
الدية وعنده الثلاثة يقتص فيهما بعد حذف المدعى كما في العيني واما اذا كان الامتناع
من جانب من له كما اذا أقام على ما ادعى وهو القصاص رجلا أو اثنين أو النساء على
الشهادة فانه لا يرضى بشي لان الحججة قامت بالقصاص لكن تعذر استيفاءه ولم يشبهه الخطا
فلا يجب شيء ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كما في الغناية (قوله قال المدعى لي
بينه الخ) أطلق حضورها فتمثل حضورها في المصير بمسفة المرض وظاهر ما في خزائن القدير
خلافه فانه قال الاستخلاف يجري في الدعوى الصحيحة اذا انكر المدعى عليه ويقول المدعى
لا شهودي أو شهودي غيب أو في المصير اه بحر (قوله في المصير) أراد به حضورهما فيه أو محل
بينه وبين المدعى دون مسافة القصر كما يفهمه الكلام الآتي وقيد في المصير وان كان اطلاق
كلام المصنف متساويا لالمالو كانت حاضرة في المجلس لانه يختلف فيه قال في البحر أطلق في
حضورها فسهل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف انه لا يخلف وحضورها في المصير وهو

(و) يخلف (باحد القود)
اجام (فان تبطل فان كان
في النفس حبس حتى يقر
أو يخلف وفيما دونه
يقتص) لان الاطراف
سقطت وقاية النفس كالمال
فيجبر فيها الابدال خلافا
لها (قال المدعى لي بينه
حاضرة) في المصير (وطالب
عيني خصمه

على الميت والا يبرهن المدعى وطاب عين المدعى عليه استحلفه على العلم أي بالله ما تعلم ان فلان ابن فلان هذا على أيك هذا المال الذي ادعاه وهو ألف درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفي من نصيبه ان اقرب وصول نصيبه من الميراث اليه والا يقرب وصوله اليه فان صدقه المدعى فلا شيء عليه والاستحلف على البتات ما وصل اليه قدر المال المدعى ولا يعضه فان نكل لزمه القضاء والا هذا اذا حلفه على الدين أولا فان حلفه على الوصول أو لا تخاف فله تحليفه على الدين ثانيا أي على العلم لاحتمال ظهور ماله فكان فيه فائدة منتظرة وان لم يصل المال اليه فانه متى استحلفه وأقر أو نكل ونبت الدين فاذا ظهر للاب مال من الوديعة أو البضاعة عند انسان لا يحتاج الى الالبات فهذه الفائدة المنتظرة ولو اراد المدعى استحلفه على الدين والوصول معا فيل لذلك وعامم - م انه يحلف مرتين ولا يجمع وان أنكر موته حلفه على العلم فان نكل حلف على الدين أي على العلم أيضا ودعوى الوصية ٣ على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعى الدين على الميت اذا ادعى على واحد من الورثة وحلفه فله ان يحلف الباقي لان الناس يتفاوتون في العيز وبما لا يعلم الاول به ويدعم الثاني ولو ادعى أحد الورثة ديناً على رجل للميت وحلفه ليس للباقي تحليفه لان الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه الا مرة انتهى ملخصاً بزيادة (قوله أوعبنا على وارث) صورته أن يقول ان هذا العبد الذي ورثته عن فلان ملكي ويملك بغير حق ولا يئذنه فله فان الوارث يحلف على العلم درر (قوله اذا علم القاضي كونه) أي العين ميراثا فالاحلف على البت وينبغي ان يخصص التقييد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية فان جريان ذلك في الدين مشكل عزمي وهذا بناء على ان القاضي يقضى بعلمه والمفتي به لافيه كون علمه كعدمه قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جريان ذلك في الدين مشكل نظرا لما قال في نور العين نقله عن المحيط البرهاني انما يحلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث أو أقر به المدعى أو برهن عليه والايحاف بتساو كذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم اهـ (قوله أو أقر به المدعى) هو كما سبق في التصوير (قوله أو برهن الخصم) وهو المدعى عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم فان لم يعلم القاضي حقيقة الحال ولا أقر المدعى بذلك ولا أقام المدعى عليه بينة يحلف على البتات بالله ما علم ان تسليم هذا العين الى المدعى عمادية قال ط يمكن تصويره بان ادعى مدعى على شخص ان هذه العين له ويجز عن اقامة البينة فطلب عينه على البت فقال انما ارث وأراد العين على العلم فانكر المدعى ذلك فاقام الوارث بينة على مدعاه فانه يحلف على العلم أي فالشرط في تحليفه الوارث على العلم في دعوى العين أحد هذه الثلاثة (قوله والعين) الواو بمعنى أو (قوله الوارث) أي انما حاق موروث وانكر الخصم (قوله يحلف المدعى عليه على البتات) أي انهم اليه سابق مورثه (قوله كوهوب وشرا درر) يعني لو وهب رجل لرجل عبداً فقبضه أو اشتري رجل من رجل عبداً فجاء رجل وزعم ان العبد عبده ولا يئذنه فادار استخلاف المدعى عليه يحلف على البتات حاجي عن الدرر أي انه ليس بعبده والاولى كوهوب ومثـ تسمى أو كهبة وشرا للموافقة لفظا وعالما الزبايحي بان الهبة والشرا سبب موضوع لاهلك باختيار المالك ومباشرته ولو لم يعلم انه ملك لاهلك له لمباشر السبب ظاهرا فيحلف على

أو عبداً على وارث اذا علم
القاضي كونه ميراثاً أو
أقر به المدعى أو برهن
الخصم عليه) فيحلف على
العلم (ولو ادعاهما) أي الدين
والعين (الوارث) على غيره
(بحلف) المدعى عليه (على
البتات) كوهوب وشرا درر

٣ مطلب دعوى الوصية على
الوارث كدعوى الدين اذا
أنكرها يحلف على العلم

الحلف عنه بخلاف عكسه واهذا يحلف فيه ثانيا لعدم سقوط الحلف عنه به اذ كوله عنه لعدم
 اعتباره والاجتزائه فلا يقضى عليه به بسببه تأمل اه (أقول) بشكل قول الرمي بأنه يزول
 الاشكال الخ مع أنه لا يزول بذلك به - قد قول البحر ولا يقضى بشكوله عالين واجبا عليه -
 تأمل واستشكل في المعية الفرع الاول بأنه انيس كما في بل الا لا نق ان يقضى بالنكول فانه
 اذا نكل عن الحلف على العلم في البتات أولى (وأجاب) عنه بالمنع لانه يجوز ان يكون نكوله
 له بعد عدم فائدة اليمين على العلم فلا يحلف - ذكر راعن التكرار وهو بمعنى ما ذكره الرمي
 واستشكل الثاني أيضا بأنه محل تأمل فانه اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب
 عنه بجواب واستشكله الخ ادعى أيضا بان البتات أعم تحققا من العلم ويعتبر في اليمين انتفاء وهما
 وانتفاء الاعم اخص من انتفاء الاخص فكيف يقضى بالنكول من البتات في موضع مع يجب
 عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحتمل ان يحلف على العلم اه قال الفاضل به قوب
 باشا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو ان الظاهر عدم الحكم بالنكول لعدم وجوب اليمين على
 البتات كما لا يخفى فتأمل اه قال عزمي زاده وفي هذا المقام كلام اه فليراجع (فرع) *
 ما يحلف فيه على العلم ما اذا قال في حال مرضه ائتمس لي شيء في الدنيا ستمات عز زوجة و بنت
 وورثة فلورثة ان يحلف وازوجه وابنته على انهما لا يعلمان بشيء من تركه المتوفي بطريقه اه
 بحر عن القضية (قوله عنه) أي عن الزباني (قوله هذا اذا قال المنكول الخ) حكى هذا
 التمس - اني بقيل (قوله كودع الخ) صورته قال رب الوديعة أو دعتك كذا اقرده على فقال
 المودع سلمته اليك فالقول للمودع لانه ينفي الضمان عن نفسه ويعينه على البتات بان يقول
 واقه سلمته اليك اذ معناه النفي وهو انك لا تستحق عندى شيئا - مثله وكيل البيع اذا ادعى قبض
 الموكل الثمن وكما لو قال ان لم يدخل فلان اليوم الدار فمرأته طالق ثم قال انه دخل يحلف على
 البتات بالله انه دخل اليوم مع انه فعل الغير لكونه ادعى علمه بذلك افاده في البحر (قوله سبق
 الشراء) أي من عمر وملا (قوله وهو بكر) صوابه وهو زيد لان بكر هو المدعى والذي يحلف
 زيد المدعى عليه و كانه جعله نفسيرا للهاء في خصمه فيكون المعنى وهو خصم بكر وخصم بكر هو
 زيد والاولى ان يقول أي خصم بكر وهو زيد قال سبدي الوالد رحمه الله تعالى تتبع
 الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا ما رواه زيد لانه هو المنكول والمكر والمكر
 عليه ويمكن ان يقال ان يحلف باليمين للفاعل لا للمفعول ومعناه ان يطلب من القاضي تحليفه
 لان ولاية التحليف فيكون قوله وهو بكر تفسير الاخير في خصمه لكن فيه رككة اه (قوله
 لما صر) أي من أنه يحلف في فعل الغير على العلم ولا حاجة اليه لعله من التفرع (قوله كذا اذا
 ادعى دينا) بان يقول رجل لا تخبر ان لي على مورثك الف درهم فسات وعليه الدين ولا يمينه له
 فيحلف الوارث على العلم - درر أي لا على البتات وهذا الوجه في الدين على ما اختاره الفقيه
 وقاضي خان خلافا للخصاف فهم - اتاني وفي البحر وحاصل ما ذكره الصدوق في دعوى الدين على
 الوارث ان القاضي يسأله أولا عن موت أبيه ليمكن خصما فان أقر بوجهه سأل عن الدين فان أقر
 به يستوفيه المدعى من نصيبه فقط لانه لا يصح اقرارا على الميت فيبقى اقرارا في حق نفسه وان
 أنكر فبهرن المدعى استوفاه من التركة لان أحد الورثة يمتصب خصما عن الباقيين فيما يذبح

عنه هذا اذا قال المنكول
 لا - لم يلى بذلك ولو ادعى
 العلم - حلف على البتات
 كودع ادعى قبض ربحا
 وفرع على قوله وفعل غيره
 على العلم بقوله (واذا ادعى)
 بكر (سبق الشراء) له
 على شرا زيد ولا يمينه
 (بحلف خصمه) وهو
 بكر (على العلم) أي أنه
 لا يعلم انه اشتراه قبله لما صر
 (كذا اذا ادعى دينا)

البصائر واخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل لا وردتها كلها)
 هذه ونظائرهما تقتضي انه لم يقدمها واخوانهم قبيل البيوع مع ان ذكرها هناك لامتناسية به
 وهو مدفوع في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح رحمه الله في ذلك المجل بعد تقيم الكتاب وبلغت
 هناك احدى وستين مسألة مسائل الحاشية احدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث
 ومسائل البحر ستة وزيادة فتدوير البصائر بأربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر ستة
 وزاد عليها احدى والاربعون الله تعالى ثمان مسائل من جامع النصولين فصارت تسعة
 وستين فراجعها ثمانية ان شئت في آخر كتاب الوقف قبيل البيوع (قوله أى القطع)
 في بعض كتب الفقه البتة بدل البتات وهو أولى وقد ذكر في القاموس ان البت القطع
 وان البتات الزاد والجهاز ومنع البيت والجمع بفتح ط (قوله بانه ليس كذلك) هذا في النفي
 وانه كذلك في الانبات (قوله على العلم) أى على نفيه (قوله لعمد علمه بما فعل غيره ظاهرا)
 فلو حلف على البتات لامتنع عن اليمين مع كونه صادقا فيضرب به فطوبى بالعلم فاذا لم يقبل
 مع الامكان صار باذلا او مقرا وهذا اصله مقرر عندنا ثانيا دور (قوله يتصل به) أى
 يتهاق حكمه به بحيث يعود الى فعله (قوله أو اباقه) ليس المراد بالاباق الذي يدعيه المشتري
 الاباق الكائن عنه لانه اذ لو أقبره البائع لا يلزمه نفي لان الاباق من العيوب التي لا بد فيها من
 المعاودة بان يثبت وجوده رالبائع ثم عند المشتري كلاهما في صفه أو كبره على ما سبق
 في محله أبو السعود وفي الحواشي السعدية قوله يحلف على البتات بالله ما بق أقول الظاهر
 انه يحلف على الحاصل بالله ما عليك حق الرد فان في الحلف على السبب يتضرر البائع أو قد يبرأ
 المشتري من العيب (قوله واثبت ذلك) أى على ما سبق في محله من وجوده عند البائع ثم عند
 المشتري الخ (قوله يحلف البائع على البتات) يعنى ان المشتري العبد اذا ادعى انه سارق أو آبق
 واثبت اباؤه أو سرقته في يده نفسه وادعى انه آبق أو سرق في يد البائع واراد التحليف يحلف
 البائع بالله ما بق بالله ما سرق في يدك وهذا التحليف على فعل انه يرد (قوله فرجع الى فعل
 نفسه) وهو تسليمه سايما (قوله لانها آكد) أى لان يمين البتات آكد من يمين العلم حيث يحزم
 في الاولى ولم يحزم في الثانية مع ان في الاولى انما حلف على علمه أيضا اذ غلبة الظن ترجح له
 الحلف لكنه اذا حزم بها كانت آكد صورة (قوله ولذا ثمة بمرطفا) أى في فعل نفسه وفعل
 غيره فلو حلف على البتات في فعله لغيره اجزاء بالاولى لانه قد اتى بالاكد (قوله بخلاف
 العكس) يعنى ان يمين العلم لا تكفى في فعل نفسه ح قال في البحر ثم في كل موضع وجبت
 فيه اليمين على العلم حلف على البتات كنى وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بنكوله عماليس
 واجبا عليه اه قال في الدرر واعلم ان في كل موضع اليمين فيه على البتات حلف على العلم
 لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالنكول ولا يسقط اليمين عنه وفي كل موضع وجب
 اليمين فيه على العلم حلف على البتات باعتبار اليمين حتى يسقط اليمين عنه ويقضى عليه اذا نكل
 لان الحلف على البتات آكد فيه بمرطفا بخلاف العكس ذكره الزيلعي اه واستشبه بكل الثاني
 العمادى قال الرمل وجه الاشكال انه كيف يقضى عليه مع انه غير مكاف الى البتة ويترول
 الاشكال بانه مسقط ليمين الواجبة عليه فاعه برفيكون فضاء به نكول عن يمينه مسقطه

ولولا خشية التطويل
 لا وردتها كلها (التحليف
 على فعل نفسه يكون على
 البتات) أى القطع بانه ليس
 كذلك (و) التحليف (على
 فعل غيره) يكون (على
 العلم) أى انه لا يعلم انه كذلك
 لعمد علمه بما فعل غيره
 ظاهرا اللهم (الا اذا كان)
 فعل الغير (شيا يتصل
 به) أى بالحالف وفرع عليه
 بقوله (فان ادعى) مشتري
 العبد (سرقه العبد أو اباقه)
 واثبت ذلك (يحلف) البائع
 (على البتات) مع انه فعل
 الغير وانما يصح باعتبار
 وجوب تسليمه سايما فرجع
 الى فعل نفسه (فحلف)
 على البتات لانها آكد ولذا
 ثمة بمرطفا بخلاف
 العكس ذكره الزيلعي
 وفي شرح الجمع

اختلاف كما في العمادية (قوله لا الحلف) يعني لا يجوز ان يكون شخص نائباً عن شخص توجه
عليه اليمين ليحلف من قبله ويخالفه ما يأتي من شرح الوهبانية من ان الانصرص الاصم الاعمى
يحلف وليمه عنه وهو المستثنى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة ابو السعد (قوله
وفرع على الاول) الاولى اسقاطه وان يقول وفرع عليه ما باعتبار المعطوف والمعطوف عليه
فعلى الاول قوله فالوكيل الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف احد منهم (قوله فله طاب) اى ظاهرها
والاثنى الحقيقة خصه بالاصيل (قوله ولا يحلف) لو قال وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف
الخ لكان اسبغ (قوله احد منهم) اشار بذلك الى جواب ما يراد على قوله تلك الاستخلاف حيث
وقع خبرا عن قوله فالوكيل الخ حيث وقع خبرا عن المبتدا وما عطف عليه وهو وجه له فيجب
استعماله على ضمير مطابق فيقال لا يكون ولا يحلفون فاجاب بانه موقوف اى تلك كل واحد منهم
الاستخلاف ولا يحلف وكما يصح التناول في الخبر يصح في المبتدا والسير في أنه تلك الاستخلاف
ولا يحلف احد منهم وذلك ان الوكيل وما عطف عليه لما كان له الطاب وقد عجز عن البيعة فيحلف
خضعه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليه ثم فان الحلف بقصد به ان كول اية قضى به
والتم كولو اقرار او بذل كماله لم ولا تلك واحد منهم الاقرار على الاصيل ولا بذل ماله وهو نائب
في الدعوى قديم لم - حقيقة وقد لا يصح لم فكيف يحلف على ما علم له به تأمل (قوله الا اذا
ادعى عليه العقد) اى عقديع أو شراء أو اجارة لانه يكون - يثبت اموال في الحقوق فيكون
اليمين متجهة عليه لا على الاصيل فلا يثبت في الحلف بالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعه
والمراد بالعهدة قدما ذكر اما عقد التمكاح فغير مراد هنا لان الشاorch قدم انه لا تحلف في تزويج
البيت مغيرة أو كبيرة وعندهما يستخلف الاب الصغيرة تأمل افاده الخبر الرملى (قوله اوصح
اقراره) مختص بالوكيل فقط كما اشار اليه بقوله كالوكيل الخ (قوله فيستخلف) الاولى في المقابلة
فيحلف (قوله حينئذ) لاحاجة اليه (قوله كالوكيل بالبيع) هو داخل تحت قوله اذا ادعى
عليه العقد فكان الاول مغنيا عنه تأمل نعم كان الاولى بهذا الوكيل بالتمسوة فانه يصح
اقراره على الموكل فيمكن ان يستخلف على مقتضى قوله اوصح اقراره وليس كذلك بقى هل
يستخلف على العلم أو على البتات ذكر في الفصل السادس والعشرين من نورا العين ان الوصى اذا
باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف
على عدم العلم اه فتأمل والحاصل ان كل من يصح اقراره كالوكيل يصح استخلافه بخلاف
من لا يصح اقراره كالوصى (قوله فان اقراره صحيح) لم يبين اقراره بى شىء ولا يحلرط اقول
الظاهر ان اقراره فيما هو من - حقوق العقد كالاقراء بعيب أو اجل أو خيار للمشتري (قوله
الافى ثلاث ذكرها) هى الوكيل بالشرء اذا وجد بالمشتري عيبا فاراد ان يردّه بالعيب واراد البائع
ان يحلفه باقته ما تعلم ان الموكل رضى بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد
الثانية لو ادعى على الآخر رضاه لا يحلف وان اقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى
المدينون ان الموكل أبرأه عن الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر به لزمه اه
منح (قوله والى جواب في اربع وثلاثين) اى يضم الثلاثة الى ما في الخاتمة لكن الاولى منها
مذكورة في الخاتمة (قوله لابن المصنف) وهو الشيخ شرف الدين عبد القادر وهو صاحب تنوير

لا الحلف) وفرع على
الاول بقوله (فالوكيل
والوصى والتمولى وابو
الصغير تلك الاستخلاف)
فله طاب عين خضعه (ولا
يحلف) احد منهم (الا اذا)
ادعى عليه العقد او (صح
اقراره) على الاصيل
فيستخلف حينئذ كالوكيل
بالبيع فان اقراره صحيح
على الموكل فيكذ ان كوله
وفي الخلاصة كل موضع
لو اقر لزمه فاذا كره
يستخلف الا فى ثلاث
ذكرها والصواب في اربع
وثلاثين امر عن الخاتمة
وزاد ستة أخرى في البحر
وزاد اربعة عشر في تنوير
البصائر حاشية الاشباه
والنظائر لابن المصنف

هذه الاشياء لا تخلف فيها عند الامام لم يدع معها ما لا فاته بخلاف وفاقا (قوله لاجل المال) اي
 بطلب المسروق منه فلو لم يطلب المال لا يخلف لان العبد لا يلزم الا بطلب الخصم (قوله فان
 نكل ضمن ولم يقطع) اعترض بانه ينبغي ان يصح قطعه عند ان حقيقته لانه يدل كافي فود الطرف
 والحاصل ان النكول في قطع الطرف والنكول في المسرفة ينبغي ان يتحد في ايجاب القطع
 وعدمه ويمكن الجواب بان فود الطرف - حق العبد فيثبت بالشبهة كالاعمال بخلاف القطع
 في المسرفة فانه خالص - حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر الفرق فليتأمل يعقوبية
 (قوله) وقالوا يستخاف في التعزير) لانه محض حق العبد واهذا يملك العبد اسقاطه بالعفو
 وحق العباد مبنية على المشاحة لانسقاط بالشبهة فلو كان التعزير لمحض حق الله تعالى كمالو
 ادعى عليه انه قبل امره برضاها فانه اذا ثبت عليه ذلك باليمين يعززان واذا انكروا ينبغي
 ان لا يستخافا (قوله كما بسطه في الدرر) ونصه ويخلف في التعزير به - في اذا ادعى على آخر
 ما يوجب التعزير واراد تخليفه اذا انكروا فالقاضي يحلفه لان التعزير محض حق العبد واهذا
 يملك العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوبه ومن عليه التعزير اذا مكن صاحب الحق
 منه اقامه ولو كان حق الله تعالى امكن هذه الاحكام على عكس هذا والاستخلاف يجري في
 حقوق العباد سواء كانت عقوبة أو مالا اه وتعلم هذا بان التعزير محض حق العبد بخلاف
 لما سبق له في فصل التعزير ان حق العبد يغالب فيه واهذا قال عزى زاده بين كلامه ثدافع اه
 قلت لا يخلو حق العبد من حق الله تعالى فلا يسهل نقله بحق لان الذي جعله حقه هو الحق
 تعالى الامر الناهي فكلامه الثاني مؤول بالاول (قوله وفي النصول) قدمنا هذه المسئلة
 قرية ابابوضع مما هنا مع فروع آخر (قوله خيلة دفع عينا) اي على قولها (قوله ان تزوج)
 اي بانخر (قوله فلا تخلف) لان المون كانت لا يحكم عليهما ولو اقررت بعد ما تزوجت لم يجوز اقرارها
 وكذا الواقف بتمكاح غائب فانه يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يعل بالتكذيب وتندفع
 عنها اليقين قال بهض الا فضل هذه الخيلة ظاهرة لتزوجهما لمالو تزوجت غيره فافظا اهر عدم
 صحة العقد الا اذا حلفت نعم لو تزوجت قبل الرنح الى القاضي ربما يظهر اه تامل (قوله في
 احدى وثلاثين مسئلة) تقدمت في الوقت وذكرها في البحر هنا (قوله في الاستخلاف) يعني
 يجوز ان يكون شخص نائب عن آخر له - حق على غيره في طاب اليمين على المدعى عليه اذا عجز عن
 اقامة البينة فالسبب والذات في قوله الاستخلاف لا طلب كما يفيد كلامه بعد وهذا الذي ذكره
 المصنف ضابط كلي افاده عماد الدين في نصوله في مواضع اجمالا تارة وتفصيلا أخرى في الفصل
 السادس عشر والمصنف نفسه كما ترى وابن قاضي - ما وانه ملخصه في جامع الفصولين ان خصمه منه كما
 هو دأبه وهذا من المسائل التي اوردها المصنف في كتابه ولم يوثق به في المتون المشهورة وسوى
 الغرر وليس في كلامه ما يخالف الاصل الا في نعميم الشارح ضمير اقراره فقيه نوع حوازة لان كالا
 من الوصي ومن بعده ليسوا كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وتعددها اخرى وايضا ليس الوكيل
 مطلقا كذلك كما افاده التقيي - مدفوف قال الا اذا كان الوكيل وكيل بالبيع أو الخصومة في الرد
 بالعيب لصحة اقراره بدل قوله اوضح اقراره الخ امكن سالما ثم انه لا يلزم من عدم التحليف عدم
 سماع الدعوى بل يجعل كل منهم خصما في حق سماع الدعوى واقامة البينة عليه من غير

لاجل المال (فان نكل
 ضمن ولم يقطع) وان اقر
 بها قطع وقالوا يستخاف
 في التعزير كما بسطه في الدرر
 وفي النصول ادعى تمكاحها
 فخله دفع عينا ان تزوج
 فلا تخلف وفي الثانية
 لا استخلاف في احدى
 وثلاثين مسئلة (الغاية
 تجري في الاستخلاف

اقرارها فلا يندفع عنها العيب اه وفي الولو الجلية وجعل تزوج امرأة بشهادة شاهدين ثم
انكرت وتزوجت باخر وماتت شهود الاول ليس للزوج الاول ان يخصها لانهم التحليف
والمقصود منه التمسك بالاول ولو اقرت صريحها لم يجز اقرارها لئلا يخصص الزوج الثاني ويحافظه
فان ما لم يبرئ وان نكل فله ان يخصها ويحافظها فان نكلت بقضييهم المسمى وهذا الجواب
على قولهما المقتضى به اه (قوله بالنسب) نظر الى دعوى الامة (قوله اوراق) نظر الى انكار
المولى (قوله صدق ولما ان) بان ادعت المرأة على زوجها انه قد فها بالزنا واعلمك الالمان
وهو منكر وفي الحد بان ادعى على آخر بانك قد قدفتني بالزنا وعليك الحد وهو منكر وهاتان
الصورتان مما لا يمكن تصويرهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في النكل) لأن هذه حقوق
ثبتت بالشبهات فيجوز فيها الاستخلاف كالاموال واختار المتأخرون انه ان كان المنكر مكره معناه
يستخلف اخ ذابقوا له ما وان كان مظلوما لا يستخلف اخ ذابقوا له الامام زبلي صورة
الاستخلاف على قولهما كما تقدم ما هي بزوجتي وان كانت زوجة في نفسها طالق بائن الى آخر
ما قدمناه وقال بعضهم لم يستخلف على النكاح فان حلف يقول القاضي فرقت بينكما كما في
البدائع (قوله فلا عيبين اجماعا) يرد عليه ما في البدائع من قوله وما في دعوى القذف اذا حلف
على ظاهر الرواية فنكح كل يرضى بالحلف في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند ابي
حنيفة وعندهما بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود لا يقضي فيه بشئ ولا يحلف
وقيل يحلف ويقضي فيه بالتميز بزوجات الحد كما في السرقة يحلف ويقضي بالمال دون القطع
شبهة لالية (قوله الا اذا تضمن) اي دعوى الحد عاى - ق عبد (قوله بان علق) كأن قال
ان زنيتم فعبدي حر فادعى العبد زناه وانكر (قوله فلا بعد تحليفه) اي على السبب بالله
ما زنيتم به ما حلفت بعنق عبدك هذا بجر قال العلامة سعدى وبني ان يقول العبد انه
قد اتى بماعلى عليه عتي ولا يقول زني كيلا يكون قاذفا اه قال الرسختي ولا حد على العبد
لانه غير قاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه (قوله وكذا يستخلف السارق لاجل المال) يعنى
كمان مولى العبد يستخلف على الزنا لاجل عتي العبد لا لقامة الحد كذا يستخلف السارق
لاجل المال لا لقطع قال ط هون جملة المستثنى قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يستخلف
في شئ من الحدود ولا في الزنا ولا في السرقة ولا القذف ولا شرب الخمر ولا السر كذا قال طاب
المسروق منه بضمه بضمه المال استخلفه فان نكل عن الامين ضمنه المال ولم يقطع له وذلك لان
الدعوى تتضمن امرين الضمان والقطع والضمان لا يسهل توفي بالنكاح قول فوجب اثبات
احدهما واسقاط الاخر اه وكذا يحلف في النكاح ان ادعت المال اي ان ادعت المرأة
النكاح وغرضها المال كالمهر والنفقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل
عنده لان المال يثبت بالبذل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا مالا كان كالارث والنفقة او غير
مال كحق الحضنة في الامة والعتق بسبب الملك وامتناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت
الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالافرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا
منكر القود الخ ابن كمال وانكار القود سيد كره المصنف وفي صدر الشريعة في اغراض امراة
تأخذ نفقة غير معدة ولا حاضرة ولا بقضاء ولا يحل وطؤها وفيه بلغز الغز المتقدم والحاصل ان

بالنسب اوراق والحاصل
ان المقتضى به التحليف في
النكل الا في الحدود ومنها
صدق ولما ان لا عيبين
اجماعا الا اذا تضمن حقا
بان علق عتي عبده بزنا
نفسه فلا بعد تحليفه فان
نكل ثبت العتي لا الزنا
(و) كذا (يستخلف السارق)

ولدت منه ولدا حيا أو ميتا كما في قاضيان وإن كان في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تصور
لأن النسب يثبت باقراره ولا عبرة لانكاره بعده ويمكن أن يقال أنه يجب سب الظاهر لم يدع
النسب كما يدل عليه تصويرهم اه أبو الوالد قال البرجندي ويمكن تصوير العكس فيه
أيضا بان حبلى من المولى فاعتقه قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت الولد وأدعى المولى
دبة الولد عليه ما ولا بد من ثبوت الولد فانكرت لامة ذلك اه وفيه تأمل (قوله ونسب)
قال في المنظومة وولد قال في الحقائق لم يقل ونسب لانه انما يستخلف في النسب المجرى
عندهما اذا كان يثبت باقراره كالاب والابن في حق الرجل والاب في حق المرأة ابن كمال (قوله
وبالعكس) بان ادعى مجهول الحال على رجل انه مولاه وأنكر المولى وأدعى مجهول الحال
عليه انه أبوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال أما اذا ادعى ما لا بدعى النسب بان ادعى
رجل على رجل انه أخوه وقدمات الاب وترك ما لا في يده هذا وطالب الميراث أو ادعى على رجل
أنه أخوه لايه وطالب من القاضي ان يرض له النفقة وأنكر المدعى عليه ذلك فالقاضي
يخلفه اتفاقا فان كل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان مما لا يثبت بالاقرار وان كان منه
فعل الخلاف المذكور وجهه في غير أي شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبته ط عن الجوى
بزيادة وفيه عن الاتفاقية ثبت الاستخلاف عند أبي يوسف ومحمد في النسب المجرى بدون دعوى
حتى آخر وإن لم يشترط ان يثبت النسب باقرار المقر أي يكون النسب بحيث يثبت بالاقرار أما
اذا كان بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يجزى الاستخلاف في النسب المجرى عندهما
أيضا يانه ان اقرار الرجل يصح بخمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يلزمه
وليس فيه تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواه م وبصح اقرار المرأة بربعة
بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح بالولد ومن سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا
اذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد أو شهد بولادة الولد قابله (قوله ولا يعتاقه) أي بان ادعى
على معروف الرق انه معتقه أو مولاه (قوله أو مولاه) أي ادعى عليه انه مولاه (قوله ادعاه
الاعلى أو الاسفل) بان ادعى على رجل معروف انه مولاه أو ادعى المعروف ذلك وأنكر
الآخر قال أبو الوالد وأشار الى عدم الفرق في دعوى الولاء بين المعروف والمجهول بخلاف
دعوى الرق والنسب فان مجهولية نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت
ولهذا قال الشافعي في جانب دعوى الولاء بان ادعى رجل على آخر بان له عليه ولادة عتاقه
أو مولاه أو العكس اه ولم يقيده بالمجهول (قوله وحدولمان) هذان مما لا يخاف فيهما
اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قولهما فان النكول وان كان اقرارا عندهما لكنه
اقرار فيه شبهة والحدود تندرب بالشبهات والاعان في معنى الحد ط (قوله والقنوى الخ) هو
قول صاحب بين قال الزبائي وهو قوله ما والاول قول الامام قال الرمسلي ويقضى عليه
بالتكول عندهما (قوله في الاشياء السبعة) أي السبعة الاولى من التسعة وجميعها في جامع
الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى نكاحها فحيلة دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج فلا
تخلف لانهم لو نكحت فلا يحكم عليهما الا انهما لو اقرتا بهما تزوجت لم يجز اقرارها وكذا لو اقرت
بنكاح غائب قيل يصح اقرارها المكن يطل بالنكاح كذبي ويُدفع عنها اليمين وقبل لا يصح

ونسب) بان ادعى على
مجهول انه فنه أو ابنه
وبالعكس (وولاه) عتاقه
أو مولاه ادعاه الاعلى
أو الاسفل (وحدولمان
والقنوى على انه يخاف)
المنكر (في الاشياء السبعة)
ومن عددها ستة الحق
أوموية الولد

فهى طالق باتن لانهم ان كانت صادقة لا يبطل النكاح بجهوده فاذا حلف تبقي معطلة ان لم
يقبل ما ذكره ولا يلزمه مهر فان أبى الحلف على هذه الصورة اجبره القاضي بجمع البدائع
وسبأى انه بالغ كقول عن الحلف يثبت ما ادعته من الصداق أو النفقة دون النكاح فان
كان مدعى النكاح هو الزوج لم يجزله تزوج اخنما أو اربع سواهما مالم يطاقها وان كانت
الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواها والمخاصم لها ما ذكرناه ان كانت زوجة الى الخ
وفي القية يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في البحر وظاهره أنه باتفاق اه (أقول)
وهذا اذا لم يجعل الاقرار سببا لدعوى النكاح بان ادعى انه ازوجته لانها اقربت بالزوجة الى
أملوا دعوى نكاحها وانما اقربت له فانها تسمع قال في الهندية وكلا تصح دعوى المال بسبب
الاقرار لانصح دعوى النكاح أيضا (قوله أنكره هو أو هي) قال في البحر ثم الدعوى في هذه
الاشياء باتت صور من أحد الخصمين أيهما كان الا في الحدود واللعان والاستيلاء ودقده عوا فروعا
على قول الامام في هذه المسائل محل بيان المطولات (قوله بعد عدة) قيد لثاني كافي الدرر اما
قبل مضى المدة يثبت بقوله وان كذبت له لأنه أصري بك استنفاء للعالم ولو ادعت هي فيم انه هي
من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضى ارضه فثبت بصادقهما بحر ولو كذبت ولا يثبت
فعلى قولها يحلف لا على قوله وهي مسئلة المتن وكذا لو ادعت انه راجعها او كذبها (قوله وفي
ايلاء) زاد الشارح لفظه ايلاءه توضيح المسئلة والا فاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في
في الايلاء فهو بمنزلة الحقيقة العرفية (قوله بعد المدة) ولو فيها ثبت بقوله لأنه يملك الاستئناف
لو كان المدعى الزوج ولو كانت هي فهي من مواضع الخلاف وصورة المسئلة لو حلف لا بقرها
أربعة أشهر ثم قال ثبت وأنكرت لو ادعاه في مدة الايلاء ثبت بقوله لان من ملك الانشاء
ملك الاقرار ولو بعد مضى ارضه فثبت بصادقته والا لا أملوا لو ادعت انه فاه اليه أو أنكر الزوج فلا
يثبت سواها كانت في المدة أو بعدها * والحاصل أن القية يديه لا يظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة
فانكرت لأنه اذا ادعى في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هي الرجعة فانكرت فلا لان
دعواها في العدة وبعد ما سواها (قوله تدعيه الامة) بانها اولدت منه ولدا وقدمات أو أسقطت
سقطا مسنتين الخلق وصارت أم ولد أو أنكره المولى فهو على هذا الخلاف ابن كمال (قوله اشبوت
بأقراره) ولا يعتبر أنكارها وكذا الحدود واللعان بخلاف سائر الاشياء المذكرة اذ يتأتى فيها
الدعوى من الجانبين شيخنا عن الدرر وعزمي زاده وقوله وكذا الحدود واللعان لا يتصور
أن يكون المدعى الا المقتدوف والامة أي المقتدوف بالنسبة للعدو واللعان والامة بالنسبة
للاستيلاء في الزيلعي من قوله والمولى سبق قلم والصواب والامة تبقي ان يقال ظاهر كلام
الشارح كغيره انه ادعت الاستيلاء بمجرد ادعى اعترافه والذي في صدر النبر بعة
ادعت انه اولدت منه هذا الولد وادعاه أي ادعت انه ادعاه فهو من قية كلامها كما ذكره أخى
جاي والذي يظهر ان القية يديه ليس احد ترازيل يثبت على ما هو المشهور ومن أنه يشترط
ان يثبت نسب ولدا لامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم
نفيه هو كذا ظاهر كلامهم ادعت أمة يفيد الاحتراز عن دعوى الزوجة ويخالفه قول
القهاء متاني بعد قول المتن واستيلاء باني ادعى أحد من الامة والمولى والزوجة والزواج انها

انكره هو أو هي
(ورجعة) جمع لها هو
أو هي بعد عدة (وفي) ايلاء
انكره احداهما بعد المدة
(واستيلاء) تدعيه الامة
ولا يتأتى عكسه اشبوت
بأقراره (ورق)

لأنه يأمى بل هو الذى عن اطلاق الخاتمة كما يفيد سياق المخ ويستغنى به بآيته عن قوله اولا
وعليه الفتوى بطلاق الخاتمة ط (قوله قصواين) قال فى البحر وفى الجامع والفتوى فى مسألة
الدين انه لو ادعاه بالاسباب خلف ثمر بن ظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لادين عليه ثم
برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو اذنه وجد القرص ثم وجد الابراء والايفاء اه فان قلت
هل يقضى بالنكول عن اليمين انفى التهمة كالامين اذا ادعى الرد او الهلاك خلف ونكل وعن
اليمين التى لا حية اطلاق مال الميت كما قدمناه قلت اما الاول فنعم كفى القينة وأما الثانى فلم اره
اه عبارة البحر قال الرملى والوجه به يقتضى القضاء بالنكول فيه ايضا فائدة الاستحلاف
القضاء بالنكول كما هو ظاهر نامل قال فى نور العين حلف ان لادين عليه ثم برهن عليه المدعى
فقد حلف لا يظهر كذبه فيعينه اذا اليمين حجة من حيث الظاهر وعنده أبى يوسف يظهر كذبه
فيبحث والفتوى فى مسألة الدين انه لو ادعاه بالاسباب خلف ثمر بن ظهر عليه يظهر كذبه
ولو ادعاه بسبب وحلف أن لادين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه بل هو اذنه وجد
القرص ثم وجد الايفاء أو الابراء فحلف بطلاق او عتق ماله عليه شئ فشهدا عليه بدين
له والزعمه القاضى وهو ينكر قال أبو يوسف يبحث وقال محمد لا يبحث لانه لا يدري له له صادق
واليمين حجة من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه فيعينه * ذكر محمد فى ح قال امر أنه طالق ان
كان اقلان عليه شئ فشهدا أن فلانا اقترضه كذا فقبل عيته وحكم بالمال لم يبحث ولو شهدا ان
اقلان عليه شيئا وحكم به حنث لانه جعل شرط حنثه وجوب شئ من المال عليه وقت اليمين
وحين شهدا بالاقترض لم يظهر كون المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا ان المال عليه
(يقول الحنفية) قوله بخلاف ما لو شهدا محل فظرا ذ كيف يظهر كون المال عليه اذا شهدا بان
المال عليه بعد ان مرآ نفا ان اليمين حجة ظاهر فلا يظهر كذبه فيعينه وايضاً رد عليه ان
يقال فعلى ما ذكر ثم ينبغى ان يبحث فى مسألة الحلف بطلاق او عتق ايضا اذا لاشك ان الحلف
عليه حالاً يكون الا بطريق الشرط ايضا والحاصل انه ينبغى ان يهدى حكم المثلين نقياً وانما اتانا
والفرق تحكم كما يجب كل العجب من التناقض بين كلامى محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى
الادب والارب الا ان تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اه ما قاله فى أواخر الخوامس
عشر (قوله ولا تحليف فى نكاح) اى بمجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بان ادعى رجل
على امرأة او هى عليه نكاحا والاخر ينكر اما اذا ادعت المرأة تزوجها على كذا وادعت
النفقة وانكر الزوج يستحلف انفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام وصاحبيه والخلاف
بينهم مبني على تفسير الانكار فالا ان النكول اقرار لانه يدل على كونه كاذبا فى الانكار فكان
اقرار او بدلا عنه والاقرار يجرى فى هذه الاشياء وقال الامام انه يذل والبذل لا يجرى فى هذه
الاشياء لانه انما يجرى فى الاعيان وقائمة الاستحلاف القضاء بالنكول فلا يستحلف وانما قلنا
ان البذل لا يجرى فى هذه المسائل لانها لو قالت المرأة لا نكاح بينى وبينك ولكن بذات نفسى
لأنك لم يصح ولو قال فى دعوى الولاء عليه است انام ولا بل انا حرا ومعتق فلان آخر ولكن أعجبت
له ولا فى لا يكون له عليه ولا وكذا سائر الامثلة وسبب ما يأتى به قريبا باوضح من هذا وصورة
الاستحلاف فى النكاح على قوله اه ان يقول فى عيته ما هى بوجه على وان كانت زوجة لى

فصوابين وسراج وشئى
وغيرهم (ولا تحليف فى
نكاح)

تأمل (قوله عند العامة وهو الصحيح) راجع الى القضاء باليمين بعد اليمين بدليل تعليله بقول
 سيدنا شيخنا اذ لا يمين فاجرة مع النكول وبدليل قوله ولان اليمين الخ والمراد بالعامة الكفاية
 لا مقابل الخاصة (قوله ويظهر كذبه) فيعاقب معاقبة شاهد الزور ولو ألحق بيمينه يمين طلاق
 او عناق يقع عليه (قوله بلاسبب) تقدم انه لا يصح دعوى الابعذ كسببه والخلف لا بد ان
 يكون بعد صحة الدعوى تأمل فكيف يقال لو ادعاه بلاسبب اللهم الا ان يقال ان هذا في
 دعوى عين لادين (قوله حتى يحنث في يمينه) اى لو كان بطلاق او عناق لانه هو الذى يدخل
 تحت القضاء (قوله وعليه الفتوى) وهو قول ابي يوسف (قوله طلاق الخائنة) وعبارتها ادعى
 عليه الفاقم قال المدعى عليه ان كان ثلث على الفاقم ارقى طالق وقال المدعى ان لم يكن لى عليك
 الفاقم ارقى طالق فاقام المدعى يمينه على حقه وقضى القاضي به وقرق بين المدعى عليه وبين
 امرأته وهذا قول ابي يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان اقام المدعى
 عليه البينة بعد ذلك انه كان اوفاه الف درهم لم تقبل دعواه ويبطل تفريق القاضي بين المدعى
 عليه وبين امرأته وتطابق امرأته المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا ألف درهم
 وان اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالف قالوا لم يفرق القاضي بين المدعى عليه
 وبين امرأته (اقول) ظاهر ذلك مما قلناه ومن عبارة الشارح ان عبارة الشارح غير محررة لان الذى
 نقله فى البحر عن طلاق الخائنة والولو الجارية من الحنث مطلق عن التقييد بالسبب وعدمه وما فى
 الدرر من عدم الحنث مطلقا بهما واحدى الروايتين عن محمد والذى جمعا الفتوى عليه هو
 الرواية الثانية عنده وهو قول ابي يوسف والتفصيل المذكور فى المتن ذكره فى جامع الفصولين
 وسنذكره قريباً ان شاء الله تعالى (قوله خلافا لطلاق الدرر) تبعاً للابن وعبارة امرأته
 يظهر كذب المذكور باقامة البينة والصواب انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور
 هـ ومنه فى العيني تبعاً للزبائى وقيل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر لجواز ان
 يكون له يمينه أو شهادته فذهب اليها ثم ذكرها أو كان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق وفاقا ذكره
 فى المتقط وكذا اذا قال لا دفع لى ثم أتى بدفع فتيه روايتان وقيل لا يصح دفعه اتنا قال انه معناه
 ليس لى دعوى الدفع ومن قال لا دعوى لى قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسع كذا ههنا وبعضهم
 قال يصح وهو الاصح لان الدفع يخص باليمين على دعوى الدفع لا بد دعوى الدفع فيه يكون قوله
 لا دفع لى بمنزلة قوله لا يمين لى كذا فى العماد به (قوله وان ادعاه بسبب) كقرض (قوله انه لادين
 عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه يحنث وهو ظاهر ط (قوله ثم اقامها المدعى) سيد
 الشارح المسئلة فى أثناء هذا الباب (قوله ثم وجد الابراء والايقام) بحث فيه العلامة المقدسى
 بان الاصل فى الثابت ان يبنى على ثبوته وقد حكمه ثم ان شهد به شئ أنه كان له ان الاصل بقاؤه
 واذا وجد السبب ثبت الاصل بقاؤه انتهى واجاب عنه سيدى الوالد رحمه الله تعالى بان
 اثبات كون الشئ له يفيد ملكيته له فى الزمن السابق واستصحاب هـ اذا الثابت يصلح لدفع من
 يعارضه فى الملكية بعد ثبوته له وقد قالوا الاستصحاب يصلح للدفع للاثبات واذا ثبتنا
 الحنث بكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات بالاستصحاب وهو لا يجوز فافرق ظاهر
 فتأمل (قوله وعليه الفتوى) اى على التفصيل الذى فى المصنف ومقابل اطلاق الدرر تبعاً

(عند العامة) وهو الصحيح
 اقول شيخنا اذ لا يمين الفاجرة
 احق ان ترد من البينة
 العادلة ولان اليمين كالخلف
 عن البينة فاذا جاء الاصل
 انتهى حكم الخلف كأنه لم
 يوجد اصلاً بحر (ويظهر
 كذبه باقامتها) اى البينة
 (لو ادعاه) اى المال (بلا
 سبب) خلاف اى المدعى
 عليه ثم اقامها حتى يحنث فى
 يمينه وعليه الفتوى طلاق
 الخائنة خلافا لطلاق
 الدرر (وان ادعاه) بسبب
 خلاف انه لادين عليه
 (ثم اقامها) المدعى على
 السبب (لا) يظهر كذبه
 بنحو ان وجد القرض
 ثم وجد الابراء والايقام
 وعليه الفتوى

شهد فيه روايتان في رواية لا تقبل اظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القول وحديثه فلا
 منافاة بين ما ذكره وبين ما في المجموع بل - حتى قولين - تأمل - امكن الآن قدم صدر امر السلطان
 نصره الرحمن بالعمل بموجب الجلالة من أنه اذا قال المدعى لا يثبت له ابدان ثم أحضر بيعة لا تقبل أو
 قال ليس لي بيعة سوى فلان وفلان وأنى غيرهما لا تقبل كما هو مصرح به في الجملة في مادة ١٧٥٣
 (قوله به - يدعى المدعى عليه) لان حكم اليمين انقطاع الخصومة للعالم مؤقتا الى غاية احضار
 البيعة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط - وقوله بعد اليمين معناه بتقبل اى
 لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور البيعة من المدعى سواء قال لا يثبت له ابدان ثم أحضر بيعة لا تقبل
 (قوله كما تقبل بعد القضاء بالانكول) اى لو نكحل المدعى عليه عن اليمين وقضى عليه بالنكول ثم
 جاء المدعى بالبيعة يقضى به الى كفاية قضى به سامع الاقرار في مسائل وقد مررت فان قيل ما فائدة
 قبولها بعده وقد لزمت - حق المدعى بالقضاء - قلت فائدتها التعمد الى غيره في الرد بالعيب لان
 النكول قرار وهو حجة قاصرة بخلاف البيعة (قوله ثانية) قال في البحر ثم اعلم ان القضاء
 بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة البيعة بما يبطله لما في الثانية من باب ما يبطل دعوى
 المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجد به عيبا فخاصم البائع فأنكر البائع ان يكون العيب
 عنده فاستخلف فنهى كل فقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع بعد ذلك قد كنت تبرأ
 اليه من هذا العيب واقام البيعة قبلت يمينته اه (اقول) ان كان معنى ما ذكره من القاعدة هو
 ما نقله عن الثانية فيه نظر فان نكوله عن الحلف بذل او اقرار بان العيب عنده فاقامته البيعة
 بعده على انه تبرأ اليه من هذا العيب وذكر لما اقر به في ضمن نكوله اما لو ادعى عليه مالا ونكحل
 عن اليمين فقضى عليه به يكون اقرارا به وحكمه فاذا برهن على انه كان قضاء اياه يكون تناقضا
 ونقض الحكم فبين المسائلتين فرق فكيف تصح قاعدة كفاية ثم لا يخفى ان كلام البحر في اقامة
 المقضى عليه البيعة وظاهر كلام الشارح ان المدعى هو الذى اقام البيعة كما يدل عليه السياق
 فلا يدل عليه ما في الثانية من هذا الوجه ايضا وعبارة صاحب البحر في الاشباه وتسمع الدعوى
 بعد القضاء بالنكول كما في الثانية قال محشم البحر في الثانية في باب ما يبطل دعوى المدعى
 ما يخالف ما ذكره وعبارته ادعى عبدا في يد رجل انه له فجحد المدعى عليه فاستخلفه فنهى وقضى
 عليه بالنكول ثم ان المقضى عليه اقام البيعة انه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه
 لا تقبل هذه البيعة الا ان يشهد انه كان اشتراه منه بعد القضاء وذكر في موضع آخر ان المدعى
 عليه لو قال كنت اشتريته منه قبل الخصومة واقام البيعة قبلت يمينته ويقضى له انتهى قلت
 وذكر في البحر في فصل رفع الدعوى عن البرازية وكما يصح الدفع قبل البرهان يصح بعدها اقامته
 أيضا وكذلك يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع الدفع ودفعه وان كثر صحيح في المختار وسنذكر
 تمامه هناك ان شاء الله تعالى اكن ذكر في البحر في أول فصل دعوى الخارجين عن النهاية مانصه
 ولو لم يبرهن صاحب اليمين فان حلف له - ما ترك في يده قضاء ترك القضاء استحقاق حتى
 لو أقام البيعة به - وذلك يقضى به وان نكحل اياه بما يقضى به بينهما نصين ثم بعده اذا اقام
 صاحب اليد البيعة انه ما له لا يقبل وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه واقام بيعة انها
 ما له لا تقبل لكونه صار مقضيا عليه اه - ولعله مبني على القول الآخر المقابل للقول المختار

(بعد عين) المدعى عليه
 كما تقبل البيعة بعد القضاء
 بالنكول ثانية

ظاهر باعتبار ان القضاء يقطع النزاع وهو ذاية قطعه لان الاتيان بالمينة بعد الهجر عنهم نادراً
 (قوله ونكول عنه) الفرق بين النكول والاقرار ان الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف
 على قضاء القاضي فحين الاقرار يثبت الحق كذا ذكرنا واما النكول فليس باقرار صريح
 ولا دلالة يمكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بانزاله مقرا وعليه يظهر كونه رابعاً ما لو ارجعناه
 الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعاً كما في المحيط (قوله وقسامة) قال المصنف وسيأتي ان القسامة
 من طرق القضاء بالمدينة (قوله وعلم قاض على المرجوح) وظاهر ما في جامع الفصولين ان
 القنوى انه لا يقضى به له لنفسه اذ قضاة الزمان يحرم (قوله والسابع قرية) ذكر ذلك ابن القرمس
 قال في البحر ولم أره الى الآن غيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن القرمس فقد قالوا
 انه منقول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم رؤيته صاحب البحر لا يقتضي عدم وجوده
 في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الظهير الرمل ولا شك ان ما زاده ابن القرمس غريب خارج
 عن الجادة فلا ينبغي التعميل عليه ما لم يعضده نقل من كتاب معتد فلا تغتر به والله تعالى اعلم
 اه والحق ان هذا محل تامل ولا يظن ان في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع ان الانسان قد
 يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويقر وقد يكون ارادة قتل الخارج فاخذ السكين واصاب نفسه
 فاخذها الخارج وفر منه وخروج مذعور او قد يكون اتفق دخوله فوجدته مفتولاً لا تخاف من
 ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فاراد قتل الخارج ولم يخلص منه الا بالقتل فصار دفع
 الصائل فليتأمل النظر التحقيق في هذه المسئلة والحاصل ان القضاء في الاقرار مجاز والقسامة داخله
 في الامين وعلم القاضي مرجوح والقرينة مما انفرد به ابن القرمس فرجعت الى ثلاث فتأمل
 لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قد اعتبر القرينة القاطعة بالغاغة حد الباقين وصدر الامر
 السلطاني بالعمل بموجبها (قوله ينبغي) أي تورعنا بدليل قوله فقهرنا لان انقضاء الشبهات
 مندوب لا واجب وهو عند من يرضى بدينه منزلة الواجب خوفاً من امين الفاجرة التي تدع الديار
 بلا قبح أي خالية عن أهلها وخوفاً من كل مال الغير لكن قد يقال ان التحريم واجب
 لا مندوب تامل (قوله وان أبي خصمه) هذه غير مسئلة الشك وقوله بان غلب على ظنه أنه محق
 تقدم ان الشك نظيره (قوله حاف) لجواز انشاء الاحكام والخلف على غلب الظن والاسلم أن
 لا يفعل بذلك لادني الحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدعى الاولى في حقه ان يذلل له ما يدعيه ولا
 يحاف كما فعله السالف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه (قوله بان غلب على ظنه)
 ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضي انه اذا استوى عنده الطرفان انه يحاف وانس كذلك بل
 لا يجوز له الخلف الا اذا غلب على ظنه انه محق والشايع هنا تباع المصنف في هذه العبارة والذي
 نقله في البحر عن البرازية ان اكبر رأيه ان المدعى محق لا يحاف وان مبطل ساع له الخلف وهو في
 غاية الحسن (قوله وتقبل المينة الخ) لامكان التوفيق بالنسبة ان شرباً بالتد كبحلاف ما لو قال
 ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تمنع للتناقض (قوله خلافاً لما في شرح الجمع) عبارة ابن مالك فيه
 وفي المحيط اذا قال ليس لي مينة على هذا ثم أقام المينة عليه لا تقبل عند أبي حنيفة لانه كذب
 مينة وتقبل عند محمد لانه يحتمل انه كان له مينة وانسها انتمى فتد كبحلاف في المسئلة لكنه
 لم يتعرض للبين ورجح في الصراحيمة قول محمد وفي الدرر حال لا يمتنع في شربهن أو لاشهادتهن

ونكول عنه وقسامة وعلم
 قاض على المرجوح والسابع
 قرية قاطعة كأن ظهر
 من دار خالية انسان خائف
 يسكن متلون يدم قد خلوها
 قورا فمأوا مذبحاً لحيته
 اخذته اذ لا يعثر احد أنه
 قاتله (شك فيما يدعى عليه
 ينبغي ان يرضى خصمه ولا
 يحاف) بحر زاعن الوقوع
 في الحرام (وان أبي خصمه
 الاحكام ان اكبر رأيه ان
 المدعى مبطل حاف والا)
 بان غلب على ظنه أنه محق
 (لا) يحاف برأية
 (وتقبل المينة لو أقامها)
 المدعى وان قال قبل المينة
 لا يمتنع في سراج خلافاً لما
 في شرح الجمع من المحيط

واذا كان يسمع يقول له القاضي عليه السلام - والله وميثاقه ان كان كذا فان اومأ برأسه ان نعم
 فانه يصير حائفا في هذا الوجه ولا يقول له يالله ان كان كذا لانه ان اشار برأسه ان نعم لا يصير
 حائفا في هذا الوجه بل مقرا كفي شرح الوهابية (قوله وعرض) مبتدأ خبره قوله ثم القضاء
 (قوله احوط) اي على وجه التنبه وانما لم يخرج عليه المصنف لانه غير ظاهر الرواية قال في
 السكافي ينبغي للقاضي ان يقول اني اعرض عليك اليمين ثلاث مرات فان حلفت والاقضيت
 عليك بما ادعى وهذا الانذار لا على الامام بل على الحكم اذ هو مجتهد وفيه فكاكته مظنة الخفاء اه
 وعن ابي يوسف رحمه الله ان المتكبر ارجح حتى لو قضى القاضي بالنكول مرة لا ينفذ والصحيح
 انه ينفذ وهو نظير مهمل المرتد كافي التبيين * قال الفهستاني لو كان مع الخصم يمين ولم يذكرها
 وطالب عين المتكبر يحل له ان ظن انه ينكحل أما اذا ظن انه يخلف كاذبا لم يعذر في التحليف ثم على
 الاحوط ذكر في الخاتمة ولو ان القاضي عرض عليه اليمين فاني ثم قال قبل القاضي انا احلف
 يحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا الاحوط جعله مدر الشريعة متنافية لكن جعله ابن ملك
 مستحبيا في موضع الخفاء ويرجع ما في الخاتمة يكون الماتن منع الحلف بعد القضاء فانهم انه قبله
 لا يمنع منه (قوله وهل يشترط) الاولى وهل يفترض (قوله على فور النكول خلاف) اي
 فيه خلاف ولم يبين الفور بماذا يكون جوى قال ط قلت هو ظاهر وهو ان يقضى عقبه
 من غير تراخ قبل تكراره او بعده على القولين (قوله قلت قد منا) اي في كتاب القضاء اي
 وجزمهم هناك به مطلقا حيث شمل كلامهم هناك ما به من اليمين والاقراء والنكول ترجيح
 لزوم الفور الذي هو احد القوار وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم ارفيه ترجيح الان
 الجوى في حاشية الاشباه قال اعلم انه يجب على القاضي الحكم بقضية الدعوى عند قيام
 اليمين على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصولين وقد خصه باليمين كما ترى فلا يفتد ترجيح احد
 القولين في لزوم القضاء قورا به بالنكول وحينئذ فما ذكر من الاستدراك فله بعد اليمين
 او اليمين قد بمر (قوله الا في ثلاث) قد منا ان يرتاب القاضي في طريق القضاء كالبينة وأن
 يستعمل الخصم اي المدعى وان يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وظاهره انه لا خلاف (قوله
 لا ياتفت اليه) لانه ابطال حقه بالنكول فلا ينقض به القضاء قبله بالقضاء لانه قبله اذا اراد ان
 يحلف يجوز له بعد العرض كما في الدرر اما لو اقام اليمين بعد النكول فانما اتقرب لكما في قريبا
 (قوله فبلغت طرق القضاء ثلاثا) بينه واقراء والنكول وهو تفرع على قوله فان اقر او انكر
 الخ (قوله سبعا) فيه ان القضاء بالاقراء مجاز كما تقدم والقسامة داخلة في اليمين وعلم القاضي
 مرجوح والقريضة مما انفرد بذكرها ابن القريش فرجعت الى ثلاث فتأمل ط (قوله يمينه)
 لاشك ان اليمين طرية للقضاء وان الحكم لا يثبت باليمين حتى يقضى بها كما تقدم (قوله
 واقراء) تقدم ان الحق يثبت به بدون حكم وانما يامر القاضي بدفع مال زعمه باقراره وليس لزوم
 الحق بالقضاء كما لو ثبت باليمين فجعل الاقرار طريقا للقضاء انما هو ظاهرا والا فالحق ثبت به
 لا بالقضاء (قوله وعين) اي اليمين طرية للقضاء لان المتكبر اذا حلف وعجز المدعى عن اليمين
 يترك المدعى في يده لعدم قدرة المدعى على اثباته لا قضاء له بيمينه كما صرحوا به ولذا الوجه المدعى
 بعد ذلك باليمين يقضى له بما ادعى لو ترك المال في يده قضاء له لم ينقض فجعله طرية للقضاء انما هو

وعرض اليمين ثلاثا ثم
 القضاء احوط (وهل يشترط
 القضاء على فور النكول
 خلاف) درر ولم ارفيه
 ترجيحاً قال المصنف قلت
 قد منا أنه يفترض القضاء
 فوراً الا في ثلاث (قضى
 عليه بالنكول ثم اراد ان
 يحلف لا ياتفت اليه
 والقضاء على طاله) ماض
 درر فبلغت طرق القضاء
 ثلاثا وعدها في الاشياء
 سبعة يمين واقراء وعين

وتاريخ الخارج مساو أو أسبق اما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق فانه يقضى له كما سياتي بخلاف
 ما اذا ادعى الخارج الملك المطلق وذو اليد الثمن من فلان وبرهنا أو رهن تاريخ ذي اليد
 أسبق فانه يقضى للخارج كافي الظهيرة وهذا بخلاف المقيد لان البيعة قامت على ما لا يدل
 عليه اليد فاستوى أو ترجحت بيعة ذي اليد باليد فبيعة ذي اليد هو الصحيح بحر (قوله وهو
 الذي لم يذ كر له سبب) السبب كشرع أو اثر فاما طلق ما ينعرض للذات دون الصفات لا يبنى
 ولا اثبات ط (قوله أحق من بيعة ذي اليد) أى أولى بالقبول منه لان الخارج أكثر اثباتا
 واطهارا لان ملك ذي اليد ظاهر فلا حاجة الى البيعة يعنى لو ادعى خارج دارا أو منقولا ملكا
 مطلقا وذو اليد ادعى ذلك وبرهنا ولم يبرهن أو رهن تاريخا واحدا لا تقبل بيعة ذي اليد
 ويقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق يقضى لذى اليد ثم يستوى الجواب بين ان
 يكون الخارج مساو أو ذم أو ممة - مائة أو عيدا وحر أو امرأة أو رجلا وبقولنا في هذه
 المسئلة قال الامام أحمد وقال الامام مالك والشافعي وزفر بيعة ذي اليد أولى ط باختصار
 (قوله لانه المدعى) أى وذو اليد مدعى عليه لان طابق تعريف المدعى والمدعى عليه عليه
 (قوله بخلاف المقيد بسبب) أى لا يتكرر (قوله كنتاج) صورته أقام كل منهما بيعة على
 انها اولدت عنده فذو اليد أولى لان بيعة قد دلت على مادات عليه بيعة الخارج أى على نظيره
 ومنه ترجيح اليد فكان أولى عني (قوله ونكاح) صورته أقام كل منهما بيعة انه
 نسكها فذو اليد أولى فالمراد بالملك ما يعم الحكمى (قوله فالبيعة لذى اليد) أى فى صورتين
 (قوله اجاعا) أى لأن بيعة قامت على أولوية ما كره فلا يثبت للخارج الا بالثاني منه كما سياتي
 بيانه مفصلا (قوله كما سيجي) أى فيما يذم عليه الرجلان والاولى ذ كرهه المسئلة فى مقامها
 (قوله وقضى القاضى الخ) أى قضى عليه بما ادعاه المدعى وأقاد أن النكول لا يوجب شيئا
 الا اذا انصهر له القضاء وبذنه لا يوجب شيئا وهو بذل على مذهب الامام واقرار على مذهب
 صاحبيه - وحيث لم يقدم على اليه يندل على انه بذل الحق أو أقر واذا بذل أو أقر وجب على
 القاضى الحكم به فكذا اذا نكل (قوله حقيقة) الاول ذ كره به مد قوله مرة لان المتصف
 بكونه حقيقة - وكما أصر يحاود لالة انما هو النكول كافي العيني (قوله أو كما كان سكت)
 (أقول) تقدم انه ينزل منكر على قوله ما وعلى قول أبي يوسف يحبس الى ان يجيب واحد كن
 الاول فيما اذ لزم السكوت ابتداء ولم يجب عن الدعوى بجواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار
 ثم لزم السكوت تامل كذا افاده الظاهر الرملى ومقادير المصنف للحكمى بالسكوت تصحيح
 اقوله - ما ايضا منقول عن السيراج - كما تقدم افتاء تصحيحه عن الصريح - ان فى
 بخلافه (قوله من غير آفة) أما اذا كان به انه وعد كفى الاختيار وياتى قريبا بيانه (قوله
 كخرس) هو آفة باللسان تمنع الكلام أصلا (قوله وطرش) يقال طرش طرش طرشا من باب
 علم أى صار أطرس وشاوه هو الأصم (قوله فى الصحيح) أى على قول الثانى الذى عليه الفتوى كما
 تقدم وقيل اذا سكت يحبس حتى يجيب واما اذا كان به آفة الخرس فانه اما ان يحسن الكتابة
 أو يسمع أو لا يحسن شيئا فاذا لم يسمع وله اشارة معروفة فاشارته - كما البيان وان كان مع ذلك
 اعنى نصب القاضى له وصيه أو يامر المدعى بالخصوص معة - ان لم يكن له أب أو جد أو وصيهما

وهو الذى لم يذ كر له سبب
 (أحق من بيعة ذي اليد)
 لانه المدعى والبيعة له
 بالمدى بخلاف المقيد
 بسبب كنتاج ونكاح
 فالبيعة لذى اليد اجاعا كما
 سيجي (وقضى القاضى
 عليه به نكوله مرة) لو
 نكوله (فى مجلس القاضى)
 حقيقة (بقوله لا حلف
 أو - كما كان سكت)
 وعلم انه (من غير آفة)
 كخرس وطرش فى الصحيح
 سراج

حالف عند القاضي باستخلاف المدعى لا القاضي ح أي وكأنه لا يصح التحالف الا عند القاضي
لا يصح التحالف القاضي حتى لو ان الخصم حالف خصمه في مجلس القاضي لا يعتبر لان التحالف
حق القاضي لاحق بالخصم (قوله وكذا الواسطه الخ) في الواقعات الحسامية قبيل الرهن وعن
محمد قال لا تخفى عليك ألف درهم فقال له الا تخش أن حلفت انك ادبتك بالدين تخلف فادها
اليه المدعى عليه ان كان أداها اليه على الشرط الذي شرط فهو باطل والموثدي ان يرجع بما
أدى لان ذلك الشرط باطل لانه على خلاف حكم الشرع لان حكم الشرع أن العين على من
أنكر دون المدعى اه بجر (قوله لم يضمن) ولو أدى له على هذا الشرط يرجع بما أدى لان
هذا الشرط باطل كما علمت (قوله حديث البيئنة على المدعى) تنه واليمين على من أنكر
والدليل منه من وجهين ٣ الاول انه عليه العاقبة والسلام قسم بينهما والقسمه تنافي الشرعة
وجعل جنس الايمان على المنكرين وايس وراه الجنس في الثاني ان أل في اليمين للاستغراق
لان لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة اذ لم يكن هناك معهود
فيكون المعنى ان جميع الايمان على المنكرين فلوردا اليمين على المدعى لزم المخالفة لهذا النص
الثالث ان قوله البيئنة على المدعى يفيد الخصم فيقتضي ان لا يثنى عليه سواء قال القسطلاني
واطه كمة في كون البيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه ان جانب المدعى ضعيف لان
دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوية عليه وهي البيئنة لانها لا تجلب لنفسها نفعا ولا تدفع
عنها ضررا فبقية قوى به اضف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الاصل فراغ ذمته فاكتفى
فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان الخالف يحجب لنفسه النفع ويدفع عنها الضرر فكان ذلك في
غاية الحكمة انتهى وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف اليمين والافاليمين اذا كانت
غوساهما كذا ما احبها فتأمل (قوله وحديث الشاهد واليمين) هو ما روى انه عليه الصلاة
والسلام قضى بشاهد ويمين حابي عن التبيين (قوله عيني) عبارته ولانه يرويه عنه عن
سهل بن أبي صالح وانكره سهل فلا يبقى حجة بعده ما أنكره الراوى فضلا عن ان يكون معارضا
لصحيح المشاهير اه (قوله وطلب من القاضي) يعني المدعى عليه (قوله ان يحالف المدعى)
المناسب أو الشهود وبأن يضمنهم بعد بدل الاسم الظاهر ط (قوله أو على ان الشهود) أي
أو طالب المدعى عليه من القاضي ان يحلف الشهود على انهم صادقون كيدل عليه اللذان ح
(قوله لا يجيبه القاضي) كما لا يجيب ذا اليد اذا طلب منه استحلاف المدعى ما نعلم اني بنيت
بناه هذه الدار قيمة أي لانه خلاف الشرع (قوله الى طلبته) بكسر اللام ما طلبه والطلبه
بالضم السفرة البعيدة والطلاب انهم مصدر طالب كالطلبه بالكسر قاموس (قوله لان
الخصم) فيه ان لم يتقدم منه حالف فالاولى ان يعمل بقوله لانه خلاف الشرع ويجعل هذا
الدليل لثانيته وهو تحلف الشهود على الصدق أو انهم محققون لا يجيبه لان الخصم لا يحلف
مرتين فكيف الشاهد (قوله لان لفظ أشهد عندنا يمين) وان لم يقل بالله فاذا طلب منه
الشهادة في مجلس القضاء وقال أشهد فقد حلف (قوله لانا أمرنا بكرام الشهود) أي وفي
التحالف تعطيل هذا الحق (قوله لانه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله وبينه الخاروج) أي الذي
ليس ذابذ (قوله في الملك المطلق) قيده بمسابق وأطلقه وهو مقدم بما اذ لم يورثا وأرنا

(وكذا الواسطه ان المدعى
لو حلف فأنهم ضامن)
للمال (وحلف) أي المدعى
(لم يضمن) الخصم لان فيه
تغير الشرع (واليمين لا ترد
على مدع) لحديث البيئنة
على المدعى وحديث
الشاهد واليمين ضعيف بل
رده ابن معين بل أنكره
الراوى عني (برهن)
المدعى (على دعواه وطلب
من القاضي ان يحلف
المدعى انه محقق في الدعوى
أو على ان الشهود صادقون
أو محققون في الشهادة لا
يجيبه) القاضي الى طلبته
لان الخصم لا يحلف مرتين
فكيف الشاهد لان لفظ
أشهد عندنا يمين ولا يكره
اليمين لانا أمرنا بكرام
الشهود ولذا الو (علم الشاهد
ان القاضي يحلفه) ويعمل
بالمسوخ (له الامتناع
عن اداء الشهادة) لانه
لا يلزمه برازية (ويئنة
الخارج في الملك المطلق)

٣ قوله من وجهين هكذا
بالاصل ولعله من وجوه
بدليل المحدثين ليجوز اه
صححه

يكون به آفة في إسناده أو نحوه فان أخبروا أنه لا آفة به بحضور مجلس الحكم فان سكوت ولم يجب
 ينزله منكر أي فيخالف من غير حبس ط (قوله لما ان الفتوى على قول الثاني) * أقول ظاهرهما
 هنا ومما تقدم أنه قد اختلف التصحيح والرجح ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه
 وعليه الفتوى وقد مر غير مرة يأتي (قوله ثم نقل عن البدائع الخ) راجع الى قول المتن وإذا
 قال الخ قال في البحر وفي المحج مع ولو قال لا أقول ولا أنكر فاقضى لا يستحلفه قال الشارح بل
 يحبس عند أبي حنيفة حتى يقرأ أو ينكر وقال يستحلف وفي البدائع الأشبه أنه انكار اه وهو
 تصحيح أقوله ما فان الأشبه من ألفاظ التصحيح كافي البرازية فحاصل ما في البحر اختيار قول
 الثاني ولو لم السكوت بلا آفة فانه يحبس حتى يقرأ أو ينكر واختيار قوله اه فيما اذا قال لا أقول
 ولا أنكر يقتضي اختيار جملة انكار في مسألة السكوت بالاولى فكان نقل صاحب البحر
 تصحيح الثاني رجوعا عما أفنى به أولا في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ ليعتبر ان
 تصحيح ما في البدائع يقتضي تصحيح قول الامام في الاول ولا يشكل ما تقدمناه عن روضة
 الفقهاء من ان السكوت ليس بانكار بالاختلاف لان الكلام هنا فيما اذا الرزم السكوت وما
 هناك لا يعتد بنكر ولا بمجرد سكوتة فيقتضي عليه وشهتان ما بينهما (قوله اصطلاحا على ان يخالف
 الخ) سيد كر الشارح لو قال اذا حلفت فانت بري من المال تخلف ثم برهن على الحق قبل ان يكن
 هذا اليمين من المدعى وسيأتي الكلام عليه غنة (قوله لان اليمين حق القاضي مع طلب الخصم)
 الاولى كما في البحر عن القنية لان التحليف حق القاضي اه حتى لو أبرأه الخصم عنه لا يصح
 برازية وكان التحليف عنه مدعى غير القاضي لا يعتبر فكذلك النكول عنه غيره لاوجب الحق
 لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة واليمين عن غير القاضي غير قاطعة درر وكذلك لا عبرة لها
 عنه به بالتحليف كما قبله بقوله مع طلب الخصم لكن لذي يشير اليه كلام الدرر والعمري ان
 اليمين حق المدعى واستدل في الدور بقوله والهاذا أضيف اليه بصرف اللام في الحديث وهو
 قوله عليه السلام لك يمينه قال ووجه كونه حقا له ان المنكر قصد اوقام حقه الخ وكان الاولى له
 ان يعلل المسألة بقوله لان الاعتبار بين قاطعة الخصومة الخ ثم يدرك بما نقله المصنف عن
 القنية التي ذكره فلو فعل ذلك اسلم من التكرار (قوله ولا عبرة الخ) أي ولا يعتبر ابرأؤه
 المعلق به في الشرط لان الابرا من الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم (قوله فلو برهن عليه
 أي على حقه بقبول) هذا لا يصلح تقوية على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم برهن المدعى بقبول كما
 سيأتي ح الان يقال انما فرعه عليه باعتباره قوله والايحاف ثانيا عنه مدعى أي حيث لم
 يعتبر حلفه عنه مدعى غير القاضي له تعليقه عنه القاضي عند عدم البينة بخلاف ما لو حلفه عنه
 قاض فانه لا يخالف ثانيا لان الحلف الاول معتبر وهذا معنى قوله الا اذا كان حلفه الخ (قوله
 الا اذا كان حلفه الاول عنه) أي عند قاض فيمكن أي لا يحتاج الى التحليف ثانيا وهذا ولا
 موقع للاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لان فرض المسئلة في ان الحلف الاول
 عند غير قاض الهم الآن يكون المراد عنه قبل نقله القضاء فامل وراجع (قوله درر)
 عبارتها بخلافه القاضي لولم يكن حلفه الاول حين الصلح عنه (قوله ونقل المصنف عن القنية)
 هذه المسألة تغاير المتمددة في المتن فان تلك فيما اذا حلف عنه مدعى غير قاض وهذا فيما اذا

لما ان الفتوى على قول
 الثاني فيما يتعلق بالقضاء
 اه ثم نقل عن البدائع
 الأشبه أنه انكار فيسجد
 قد لنا بتحليف الحاكم
 لانهم لو اصطالحوا على ان
 يخالف عنه مدعى غير قاض
 ويكون برياً فهو باطل
 لان اليمين حق القاضي مع
 طلب الخصم ولا عبرة ليمين
 ولا نكول عنه مدعى غير القاضي
 (فلو برهن عليه) أي على
 حقه (بقبول والايحاف
 ثانيا عنه قاض) برازية
 الا اذا كان حلفه الاول
 عنه فيمكن درر ونقل
 المصنف عن القنية ان
 التحليف حق القاضي فيما
 لم يكن باستخلافه لم يعتبر

خصم بل وان أبي الخصم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت انه ما استوفى حقه وهو مثل
 حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الولوالجية انتهى وقيد بانجانبه باليمين لانه لو
 اقرب الوارث او نكل عن اليمين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مثله اقرار الورثة بالدين
 ومما قدمناه من كون الاقرار حجة بنفسه بخلاف اليمين تامل يمكن ذكر في خزائن ابي الليث
 خمسة نفر جائز للقاضي تحليمهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظيم
 جل ذكره ما قبضته انتهى فهاهنا مطلق وما ههنا قيد بما اذا اثبت به باليمين وتعلمهاهم بانه حق
 الميت ربما يكره على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم جميعاً وصاعداً لعدم دين على الميت وقد
 صادف اقرارهم ملكهم فاني ارد بوجه خلاف اليمين فانه حجة قائمة من غيرهم عليهم فيصطاط فيها
 واما الاقرار فهو حجة منهم على انفسهم فلا يتوقف على شيء آخر (واقول) ينبغي ان يحلفه
 القاضي مع الاقرار فيها اذا كان في التركة دين مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذه
 فيحلفه القاضي بطلب اقراره اذا اقام يمينه وبغير طابهم لكن اذا صدقوه مشاركتهم لانهم اقروا
 بان هذا الشيء الذي هو بينهم خاص بهم لهذا فيه شركة مع ما بقدر دينه تامل * قال في البحر ولم ار
 حكم من ادعى انه دفع للميت دينه وبرهن هل يحلف وينبغي ان يحلف احتياطاً اه قال الرمي
 ينبغي ان لا يتردد في التحليف اخذ من قواهم الديون تقضي بانه الهال باعياهم واذا كان
 كذلك فهو قد ادعى حقاً للميت اه ذكره الغزي (واقول) ينبغي ان يقال بدل اللام على كما هو
 ظاهر (واقول) قد يقال انما يحلف في مثله مدعى الدين على الميت احتياطاً لا حقاً لانهم
 شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر واماني في مثله دفع الدين فقد شهدوا
 على حقيقة الدفع فانتفي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي ان لا يتردد في التحليف تامل
 وسما في ذلك في اواخر دعوى النسب (قوله بل يحبس) اي يحبس القاضي لانه ظالم فجزاؤه
 الحبس (قوله ايقروا وينكر) هذا عند ابي حنيفة وقال لا يحلفه بكافي المجموع وجه قواهما
 ان كلامه تعارضاً وقد اسقطا فاكثانه لم يتكلم بشيء في مكانهما كما والسكوت بلا آفة نكول
 فيستلحقه القاضي ويقضى بالنكول بكافي المنبع وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا لو لم
 السكوت بلا آفة عند الثاني) اي فانه يحبس لانه نكول حكاه هو قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى وعند ابي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس الى ان يجيب صرح به في امر حسي
 وقواهما هو الاشبه بكافي البدائع وهو الصحيح بكافي المنبع وصرح في روضة النقاها ان
 السكوت ليس بانكار بخلاف وفي القنية والبرازية الفتوى على قول ابي يوسف فلو سكت
 الخصم بلا آفة وقضى صح وكذا لو نكل كل مرة لان اليمين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
 اليمين على المدعى واليمين على من انكر تركه هذا الواجب بالنكول دايماً على انه باذل ومقرر
 والاقدم على اليمين تقصياً عن مهمة الواجب ودفعاً للضرر عن نفسه ببذل المدعى والاقرار به
 والشرع الزمه التورع عن اليمين الكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فترجى هذا الجانب
 اي جانب كون التماكل باذلاً ومقرراً على جانب التورع في نكوله كذا في الدرر وسما في غمامه
 (قوله عند الثاني) وعند هذه الاذلال السكوت يؤخذ منه كقيل ثم يسئل جبرانه عسى أن

بل يحبس ايقروا وينكر
 دور وكذا لو لم السكوت
 بلا آفة عند الثالث خلاصة
 قال في البحر وبه اقيمت

في مجاس القضاء لان المتبرعين قاطع للفصومة ولا عبرة لليمين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير
 طابع ثم طاب المدعى التحليف فله ان يحلفه ثانية كافي العمد ادية ولو حلف بطلب المدعى بدون
 تحليف القاضي لم يعتبر وان كان يزيديه لان التحليف حق القاضي بطاب المدعى كافي القنية
 وباقي غامه في كلام المصنف واطلاق الخلاف فيشمل المسلم والكافر ولو مشركا لا ينكر احد
 منهم الصانع في عظمون اسم الله تعالى وبعده قد دون حرمته الا الدهرية والزنادقة واهل الاباحه
 وهؤلاء اقوام لم يتجاسروا على اظهار تحلفهم في عصر من الاعصار الى يومنا هذا ذاون جومن
 فضل الله تعالى على امه حبيبته ان لا يقدرهم على اظهار ما اتصلوا به الى انقضائه الدنيا كما في
 البدائع ثم اذا حلف لا يبطل حقه بيمينه امكنه ليس له ان يخاضع ما لم يقم البيعة على وفق دعواه
 فان وجدها اقامها وقضى له بها دور قال الزيلعي وهل يظهر كذب المدعي باقامة البيعة
 والصواب انه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور اه وفيه ايضا انه لا يحنث لو كان
 حلفه بالطلاق ونحوه وقبل عند ابي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الثانية وفي
 رواية عن محمد لا يظهر ايضا والفتوى على انه يحنث وهو كذا في الولوالجية وتذكر في المنبع
 والفتوى في مسئلة الدين انه لو ادعاه بلا سبب خفاف ثم برهن ظهر كذبه وان ادعاه بسبب خفاف
 انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض مثلا ثم وجد الابراء
 او الايفاء اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر ان ما اختاره الزيلعي وتبعه في الدرر من
 اصواب خلاف ما يقتضيه سواء وقع في امر الدين تدبر (قوله اذ لا بد من طلب اليمين في جميع
 الدعاوى) قال في الاشباه الاصح انه لا تحليف في الدين المؤجل قيل لا لانه لا غلبة
 المطالبة حتى يترتب على انكاره التحليف اه واذا اراد تحليفه ينبغي للمدعى عليه ان يسأل
 القاضي ان المدعى يدعي حلة ام نسيئة فان قال لا يحلف بالله ماله على هذه الدراهم التي
 يدعيها وبسبب ذلك كافي البحر (قوله الا عند الثاني في اربع) قال في البحر ثم اعلم انه لا تحليف الا
 بعد طلب عندهما في جميع الدعاوى وعند ابي يوسف يستحلف بلاطاب في اربعة مواضع
 في الرد بالاعيب يستحلف المشتري على عدم الرضا به والشفعيع على عدم ابطاله الشفعة والمرأة
 اذا طلبت فرض النفقة على زوجها الغائب تستحلف انهم لم يطلوها اذ زوجها لم يترك لها شيئا ولا
 اعطاها النفقة والرابع المستحق يحلف بالله تعالى ما بهت وهذا بناء على جواز لقين الشاهد
 انتهى والاولى ان يحلف على انه لم يستوفه كلا او بهضبا لذات أو بالواسطة ولم يبرئ منه ولم
 يكن عنده به رهن او بشئ منه وقوله بالله ما بهت فيه قصور والاولى ان يحلف بالله ما خرج عن
 ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكك بالبيع وغيره وانظر للمدعى عليه وكذا يحلف القاضي البكر
 الطالبة للفرق بين انما اختارت الفرقة حين بلغت وان لم يطلبه الزوج كافي جامع الفصولين
 قال في التمهيد ولو ادعى دعوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شيء منها بل يحلفه
 بعمدة واحدة على كلها اذا برهن فانه يحلف بكاوصة فهاهنا في الخلاصة (قوله قال) اي البرازي
 (قوله واجهوا على التحليف) اي وان اقر به المريض في مرض موته كافي الاشباه عن
 التمارينية وقدمه الشارح قبيل باب الحكمين من القضاء (قوله في دعوى الدين) قال في البحر
 ولا خصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقا في التركة وان ثبته بالبيعة فانه يحلف من غير

اذ لا بد من طلبه اليمين في
 جميع الدعاوى الا عند
 الثاني في اربع على ما في
 البرازية قال واجهوا على
 التحليف بلاطاب في دعوى
 الدين على الميت (واذا
 قال المدعى عليه لا اقر
 ولا انكر لا يستحلف

مطاب
 يحلف بلاطاب في
 اربعة مواضع

عليه باليمين ولزمه الحق بالقضاء وثبت حكم اليمين به أما بدون القضاء فلا يثبت باليمين حكم
 وكذا لا تعتبر في غير محاسن القاضى قال في الاشياء لا يجوز للمدعى عليه الانكار اذا كان
 عالما بالحق الا في دعوى الغيب فان للبائع انكاره ليقوم المشتري باليمين عليه ايمه يمكن
 من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين كذا في بيوع النوازل قال في البحر وظاهر ما في
 الكتاب ان القاضى لا يجهل المدعى عليه اذا اسقاه ولا يس كذا في الغزاية ويجهل ثلاثا ايام
 ان قال المطلوب لى دفع وانما يجهل هذه المدة لانهم كانوا يجملون وفي كل ثلاثة ايام اوجعة فان
 كان يجلس كل يوم ومع هذا أمه لا ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكم اه
 (قوله أو انكر فبرهن) ظاهره ان اليمين لا تقام على مقر قال في البحر وظاهر ما في الكتاب ان
 اليمين لا تقام الا على منكر فلا تقام على مقر وكذا في فوائد كتاب القضاء أنها تقام على المقر في
 وارث مقر يدين على الميت فتقام عليه للمعدى وفي مدعى عليه اقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي
 مدعى عليه اقر بالوكالة فيثبتها الوكيل ثم زدت الا ان رابعهم جامع الفصولين من فصل
 الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك يبرهن الرجوع على
 الاستحقاق كان له ان يرجع على بائعه اذ الحكم وقع بيمينه لا باقراره لانه محتاج الى ان يثبت عليه
 الاستحقاق ليمكنه الرجوع على بائعه وفيه لو برهن المدعى ثم اقر المدعى عليه بالثلاث ليقضى له
 بالاقرار لا بيمينه اذ اليمين انما تقبل على المنكر لا على المقر وفيه من موضع آخر هذا يدل على
 جواز قامة تمام الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا اصلا اه
 (قوله بل طالب المدعى) واعلامه المدعى عليه انه يريد القضاء عليه ادب غير لازم وتقدم في
 القضاء انه متى قامت اليمين العادلة وجب على القاضى الحكم بالاثاخير ٢ قال في الاشياء
 لا يجوز للقاضى تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث مواضع ٣ الاولى رجاء الصلح بين الاقارب
 الثانية اذا استعمل المدعى الثالثة اذا كان عنده ربيعة اه (قوله والا حلقه الحاكم)
 لانه لا بد ولا من سؤال القاضى المدعى بعد انكار الخصم عن اليمين ليمتكن من الاستحلاف
 لان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال للمدعى اليمين فقال لا فقال لليمينه سال ورتب اليمين
 على عدم اليمين وانما تعتبرا قامة به بعد الانكار والاستشهاد من المدعى حتى لو شهدوا به
 الدعوى والانكار بدون طلب المدعى الشهادة لاتسمع عند الطحاوى وعند غيره تسمع
 كافي العمادية وفيه ان بعد صحة الدعوى انما يستحلف فيما سوى القصاص بالنفس في
 موضع يجوز القضاء بالنكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالنكول لا يجوز الاستحلاف
 وتختلف الاخرس ان يقول له عليه السلام والله وميثاقه انه كان كذا فيشعر بنهم بحر وانما
 يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الاخرس الذي لا يسمع ولا يستحلف الاب في مال الصبي ولا
 الوصى في مال اليتيم ولا المتولى في مال الوقف رسيا في كلام المصنف ويذكر مقامه ان شاء الله
 تعالى (قوله بعد طلبه) قيد به لان الخلاف حقه وهذا الضيف اليه بحرف اللام في الحديث وهي
 للتأنيك وانما صار حقه لان المنكر قد ادواته حقيقة على زعمه بالانكار كما يمكنه الشارع من اتواء
 نفسه باليمين الكاذبة وهي الغفوس ان كان كاذبا كما يزعم وهو اعظم من اتواء المال والا
 يحصل لصالح الثواب بذكر الله تعالى وهو صادق على وجه التعظيم ولا بد ان يكون الفكول

أوانكر فبرهن المدعى
 قضى عليه بلا طلب
 المدعى (والا) يبرهن
 حلقه الحاكم (بعد)
 طلبه

مطلب
 لا يجوز للقاضى تاخير
 الحكم بعد شرائطه الا
 في ثلاث

٣ قوله مواضع
 واحدة مسائل بدلي قوله
 ثلاث وقوله الاولى الخ
 اه مصنفه

الى وقت الفسخ كذا في الذخيرة وفي دعوى مال الاجارة المفسوخة لا يشترط تحديد المستاجر
وكذا غن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع أو محدودا ولم يحدد وهو الاصح ولو ادعى على آخر أنه
استاجر المدعى لحفظ عين معين - ماء ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه
اداء الاجرة المذمومة ولم يحضر ذلك العين في مجالس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى أم
* واختلفوا في اشتراط حضرة المستعير مع المغير في دعوى الاستعارة وحضرة المودع مع المودع
في دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور المزارع مع رب الارض في دعوى الارض برزاقية قال
في الهندية تشترط حضرة الراهن والمرتهن في دعوى عين رهن والعارية والاجارة كالرهن
وأما حضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع فهو كالمتاجر
يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان نبت الزرع فكذلك وان لم ينبت لا يشترط هذا
في دعوى الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصب ضيعة وانها في يد المزارع فلا يشترط حضرة
المزارع لانه يدعى عليه الفل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فخامه مستحق واستحقها
لا يقضى بالدار له الا بحضرة البائع والمشتري كذا في الخلاصة ولو ادعى مسيل ما في دار الاخر
لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر أو ماء الرضوخ وينبغي ان يبين موضع المسيل أنه في مقدم البيت
أو وخره ولو ادعى طريقا في دار الاخر ينبغي ان يبين طول وعرضه وموضعه من الدار جامع
القصورين وفيه وفي دعوى الاكرام على بيع وتسلم ينبغي ان يقول بعته مكرها وسلمته مكرها
وليحق فسخه فافسخه ولوقبض غنمه يذكرو قبضت غنمه مكرها ويبرهن على كل ذلك أمالو ادعى
عليه انه ملكي وفيه بغير حق لانه سمع اذ يبيع المكره ينفذ الملك بقبضه فالاستعداد بسبب
فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيه الوادعي فساد البيع يستقر عن سبب فساد بطوار
ان يظن الصحيح فاسدا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كمالو ادعى السهاية
فلا حاجة الى تعيين العوان (قوله ويسأل القاضي) أي بطلب المدعى وقيل ان كان المدعى
جاهلا يسأل القاضي المدعى عليه بدون طلبه اه سر اجبة وفيه اذا حضر خصمه ان لا بأس
ان يقول ما لكما وان شاء سكت حتى ينفذاه بالكلام واذ اتاكم المدعى فسكت الا تروى بسمع
مقالته فاذا فرغ يقول للمدعى عليه بطلب المدعى ماذا تقول وقيل ان المدعى اذا كان جاهلا
فان القاضي يسأل المدعى عليه بدون طلب المدعى اه وفي شهادات الخرافة يجوز للقاضي
ان يامر رجلا يعلم المدعى الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليهم ولا يحسنها اه (قوله
بعد صحتها) أي اذا جازت وقامت دعوى المدعى برعاية ما سبق من شروط صحتها (قوله اهدم
وجوب جوابه) الاولى ان يعمل بعدم الباعث على الـ وال تمامل ط (قوله فيها) انما قدره
فوارا من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقة ومجازه لان الاقرار جهة ملزمة
بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الاقرار بالخروج مما لزمه
بالاقرار كما صرح به في التبيين اه ح بخلاف البيضة فان الشهادتها في محتمل وبالقضاء
نصير جهة وسقط احتمال الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي ببال قضية
المطالبة بوجهه الى المقصود ولزمه الحق سواء قضى به القاضي أولا وبالقضاء لا يثبت أمر
زائد الا يرى انه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو ان يكره الخصم فبرهن المدعى قضى

(ويسأل القاضي المدعى عليه) من الدعوى فيقول انه ادعى عليك كذا فكذا
يقول (بعد صحتها) والا
نصير جهة (لا) يسأل
اهدم وجوب جوابه (فان
أقر) نعم الان دعوى الذم
كما نصح على ذي البه نصح
على غيره

من ذكر الجنس والنوع
والصفة والقدر وسبب
الوجوب) فلو ادعى كبر
دينه عليه وليد كرسيا
لم تسمع واذا ذكر في السلم
انما له المطالبة في مكان
عينه وفي نحو قرض
وغصب واستلاك في مكان
القرض ونحوه بغير ما يحفظ

مطلب
فيما يجب ذكره في دعوى
العقد

النصر يحل به جميع كل بن القولين أو عدم النصر يحل أصلا ما لو ذكر مسئلة في المتون ولم
يصرح بواجب تصحيحها بل صرح بواجب تصحيح مقابها فقد أفاد العلم لامة فامم ترجيح الثاني لانه
تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التزاع والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الاتزامي
اي التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كما تقدم في رسم المقتي أول الكتاب قال ط ولو
استغنى عن ذكر الدين وأدخله في جملة المثليات التي ذكر حكمها بعد ذلك كان أخصر (قوله
من ذكر الجنس) كخطة والنوع كبلدية أو حورانية والصفة كجدة والقدر كعشرة افقرة ان كان
كبلدية وعشرة اطلال ان كان وزنيا (قوله وسبب الوجوب) بان يقول بسبب بيع صحیح جرى
بينهما (قوله لم تسمع) وكذا لو ادعى مالا بسبب له كحساب جرى يتم ما لا يصح لان الحساب
لا يصلح سببا للوجوب المال كافي مشتمل الاحكام والهندية عن الخلاصة وفي الاشياء لا يلزم
المدعى بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجا فانها لو ادعى
مكبلية مثلا فلا بد من بيان سبب الوجوب لاختلاف الاحكام باختلاف الاسباب حتى من أسلم
يحتاج الى بيان مكان الايفاء فخر زاعن النزاع وكذا لو ادعت المرأة على تركه الزوج لم تسمع مالم
تبين السبب بل لو ان يكون دين النفقة وهي تسقط بموته جملة ١٥ وفي الظهيرية وان وقعت
الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة الا بالاستملاك بخلاف دعوى
الاملاك والاعيان فلا يحتاج (قوله في مكان عينه) هذا عند الامام وعندهما في مكان العقد
وهذا انما له حل وموثة وما لا حل له كسك لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء اتفاقا وبقي حيث شاء
كما تقدم في السلم وينبغي على قوالها ان يذكر في الدعوى مكان العقد فيما له حل وموثة لان
عندهما يجب تسليمه فيه راجع وقد منافي هذا الباب انه يذكر في السلم بشرائطه من اعلام
جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنيا وانما يداد بالجناس حتى يصح
الخ فراجع (قوله وفي نحو قرض الخ) أي وفي دعوى نحو القرض الخ ولا بد ان يذكر انه أقرضه
كذا من ماله انما يكون وكذا لا بالقراض والوكيل بالقراض سفير ومعه لا يطالب
بالاداء يذكر أيضا انه صرف ذلك الى حاجة نفسه ليصير ذلك دينه عليه اجماعا لان القرض عند
أبي يوسف لا يصير ديناً في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه ١٥ فلو كان باقيا عند
المستقرض لا يصير ديناً عنده ونحو القرض عن المبيع فانه يتعين مكان العقد للابقاء ط قال
صدر الاسلام لا يشترط بيان مكان الايفاء في القرض وتعيين مكان العقد هندية عن الوجيز
للكردوي (قوله وغصب واستلاك في مكان القرض) وهذا فيما له حل وموثة والا فلا كما تقدم
قريبا (قوله ونحوه) أي من الغصب والاستملاك في تعيين مكانه ما للتسليم وقد مثل ذلك في البحر
بالخطة لما أن محل ذلك فيما له حل وموثة قال في البحر ثم اعلم ان في كلام اصحاب المتون
والشروح في الدعوى قصور فانهم لم يبينوا بقيمة شرائط دعوى الدين ولم يذكر دعوى
العقد * أما الاول ففي دعوى البضاعة والوديعة بسبب موته مجعلا لا بد أن يبين قيمته يوم موته
اذ هو يوم الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجعلا لا بد من ذكر ان مال المضارب يوم موته نقد
أو عرض لان العرض يدعى قيمته وفي مال الشركة لا بد من ذكر ان مات مجعلا لمال الشركة
أو لانه شترى بها اذ مالها يضمن بمثلها والمشتري بماله يضمن بالقيمة * ولو ادعى مالا بكفالة بدلا

مطلب
في كلام المتون والشروح
في الدعوى قصور اذ لم يبينوا
بقية الشروط

وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في البحر فظهر بما ذكرناه وأطلقه أصحاب
 المتون أنه يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية ان صحة
 دعوى الملك المطلق في العقار في البلاد لم يقدم بناؤها أما في بلاد قدم بناؤها فلا تسمع فيه دعوى الملك
 المطلق لوجوب بينهما فيه وظاهره اعتقاد الاول هذا خلاصة كلامه وقيد بالدعوى لان الشاهد
 اذا ثبت منه ملكه ولاية في يده بغير حق اخذ له واقفه والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
 في حق القضاء بالملك لافي حق المطالبة بالتسليم حتى لو سال القاضي الشاهد أهو في يد المدعي
 عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك نص عليه في الهيئ كما في شهادة البرازية فظهر ان
 المدعي لو ادعى انه في يد المدعي عليه بغير حق وطالبه ونهه شاهداه أنه ملك المدعي وأنه في يد
 المدعي عليه عن معانة بقضي القاضي بالملك والتسليم اذا فرق في ذلك بين ان يثبت كذا
 المحكمين بشهادة فريق واحد أو فريقين كما في غاية البيان مفصلا (قوله لان دعوى الفعل)
 اشار به الى الفرق بين دعوى الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله ان دعوى الفعل كما تصح
 على ذي اليد تصح على غيره أيضا فانه يدعي عليه التملك وهو كما يتحقق من ذي اليد
 يتحقق من غيره أيضا فمقدم ثبوت اليد لا يمنع صحة الدعوى أما دعوى الملك المطلق فدعوى تزل
 التعرض بازالة اليد وطالب اذا التزم الا يتصور الا من صاحب اليد وباتقارده لا يثبت كونه ذاب
 لاحتمال المواضعة أفاده في البحر (قوله وذكر انه يطالبه به) أي سواء كان عينه أو دينه مة قولا
 أو عقار أو لوقال في عليه غيره دراهم ولم يزد على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه
 وقيل تصح وهو الصحيح فهمتافي قال العلامة أبو السعد وليس المراد لفظ وأطالبه به بل هو
 أو ما يقبله من قوله مره له عطيتي حتى وأما أصحاب الفتاوى كالخلاصة جعلوا اشتراطه قولا
 ضعيفا فالصحيح على ما في الفتاوى عدم اشتراط المطالبة أصلا كذا ينحط شيخنا اهـ ومنه
 في العمدة وسياق في دعوى الدين قريبا (قوله لتوقفه) أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير
 وان كان المرجع مؤثلا لا كتابة التذكير من المضاف اليه (قوله ولا احتمال رهنه أو حبه
 بالثمن) أولدفع المناجيل في نحو الدين وكل ذلك ينزل بالمطالبة (قوله وبه) أي بذكرانه بطالبه لانه
 لا مطالبة له اذا كان محبوسا بحق (قوله استغنى عن زيادة بغير حق) فراجع الكلام الى موافقة
 صدر الشريعة في التسوية بين المنقول والعقار (قوله فانهم) أشار به الى ان ذكر كونه بغير
 حق غير لازم في العقار والمنقول لان المطالبة تنفي عنه (قوله ولو كان ما يدعيه دينيا) أي
 في الذمة (قوله مكبلا أو موزونا) انما قيد به لانه هو الذي يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به
 المذروع اذا استوفى شرط السلم وكذا العمدى المتقارب كالجوزو والبض واللبن الذي
 سمي فيه ما بيناه معلوما ونحو ذلك مما يمكن ثبوته في الذمة (قوله نقدا أو غيره) تعميم في الموزون
 (قوله ذكر وصفه) انه جمد أو ردي لانه لا يعرف الابوه وانما يحتاج الى ذكر وصفه اذا كان
 في البلد نقود مختلفة أما اذا كان في البلد نقودا واحدة فلا حوى زاد في الكتروانه يطالبه به
 قال في البحر ~~كذا~~ جرم به في المتون والشروح وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولا
 ضعيفا كما في العمدة انتهى ولا يخفى انه كان ينبغي للمصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كما ذكره
 في دعوى العقار لما قالوا ان ما في المتون والشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا قد

أيضا برازية (وذكر انه)
 بطالبه به) لتوقفه على
 طالبه ولا احتمال رهنه أو
 حبه بالثمن وبه استغنى
 عن زيادة بغير حق فانهم
 (ولو كان) ما يدعيه (دينا)
 مكبلا أو موزونا نقدا أو
 غيره (ذكر وصفه) لانه
 لا يعرف الابوه (ولا بد في
 دعوى المثليات

في العقار عنه - بعض المشايخ كما في قاضينان وهو المختار عند كثير من أهل الشروح ومثله في الميزانية (قوله ولا تثبت يده) أي يد المدعي عليه بتصادقهما لأن اليد فيه غير مشاهدة وأعله في يد غيره ما أتواضعه فيه ليكون لهم أذريعة إلى أخذه بحكم الحاكم عيني وسيشير إليه الشارح لكن اعترض على تعليل العيني بأنه لا يشمل ما لا يمكن حضوره إلى مجلس الحكم كصغير وبر ورحى كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يلحق بالعقار لما شابهتم له (أقول) هذا الاعتراض في غاية السقوط لما سبق وسيجيء أن مائة ذرة قل من المنقول يحضره القاضي أو يبعث أميناً أو نائبه فيسمع ويقضي ثم يعرض القاضي في صورة الحضوره شاهد - أيضاً وفي صورة بعث القاضي كما شاهد ولذلك أمضى قضاؤه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهده القاضي وإن حضر عنه - ولذلك صرحوا بأن ثبوت يده عليه بالبيئة لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيراً ويغفل عنه كثير من قضاة زماننا حيث يكتب في الصكوك فاقرب بوضع يده على العقار المذکور فلا بد أن يقول المدعي أنه واضح يده على العقار ويظهر له شاهدان ولذا انظم سيدى الوالد رحمه الله تعالى ذلك بقوله

واليد لا تثبت في العقار * مع التصديق فلا تمارى
بل يلزم البرهان أن لم يدع * عليه غضباً أو شراً مدعى

(قوله بل لا بد من بيئة) أي من المدعي تشهد بانتمائه في يده أي لصحة القضاة بالملك ولا يشترط ذلك لصحة الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل بيئة المدعي على الملك ما لم يقم البيئة أنتم في يد المدعي ومنه في القه - ناني بأوضح بيان ثم قال وإذا ثبت مدوا أنه في يده يسألهم القاضي انتم شهدوا عن سماع أو معاينة لأنهم رعاياه وأقراره أنه في يده وهذا لا يختص به فأنتم لو شهدوا على البيع مثلاً يسألهم عن ذلك لأنهم أشهادة بالملك للبائع والملك لا يثبت بالأقرار (قوله أو علم قاض) هذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه وكثيراً ما يذکرونه في المسائل والمفتي به أنه لا يقضي بعلمه فلهذا لا بد من البيئة (قوله لاحتمال تزويرهما) هو الصحيح اعترضه صدر الشرع بانتماء المواضع ثابتة مع إقامة البيئة أيضاً فإن الدار مثلاً إذا كانت آمنة في يد المدعي عليه فتموضعها على أن لا يقرب بالآمنة فيقيم البيئة على اليد ثم انهم أكدوا في قضائه وأجيب بأن تمهيد المواضع في صورة الأقرار ظاهرة وثيقة بل أكثر وفي صورة إقامة البيئة خفية وبعيدة بل نادرة وأبعد لأن مبنى ذلك على مواضع الخصمين وشاهدى زور وارتكاب ضرر فإن المدعي عليه إذا حكم عليه وأخرجت من يده يتضرر فلهذا وعنده البعض يكفي تصديق المدعي عليه أنتم في يده ولا يحتاج إلى إقامة البيئة لأنه إن كان في يده وأقر بذلك فالمدعي يأخذ منه أن ثبت ملكيته بالبيئة أو بأقرار ذي اليد أو بركونه وإن لم يكن في يده لا يكون للمدعي ولاية الأخذ من ذي اليد لأن البيئة قامت على غيره خصم فالضرر لا يلحق إلا بذي اليد المدعي أن التزوير لو جحد لو كانت في يده آمنة ولم يذکر إلا مجرد انتم في يده كما علمت (قوله لمعاينة يده) قد مناقريه الاعتراض على هذا التعليل وإن الاعتراض المذکور في غاية السقوط فلا تنس (قوله ثم هذا) أي عدم ثبوت اليد بالتصادق (قوله كما مطلقاً) أي بلا بيان سبب الملك (قوله فلا يفتقر لبيئة) أي أنه في يده بغير حق كافي للمادية وغيرها

(ولا تثبت يده في العقار)
بمتصادقهما بل لا بد من بيئة
أو علم قاض لا احتمال
تزويرهما بخلاف المنقول
لمعاينة يده ثم هذا ليس
على إطلاقه بل (إذا
ادعى) العقار (ملكاً
مطلقاً) ما في دعوى الغصب
(و) دعوى (الشراء) فمن دى
اليد (فلا) يفتقر لبيئة

في الهندية عن الخلاصة وفيما رلوا أنه قال لأعرف الحد ونذكر الحدود بعد ذلك ثم قال عنيت
 بقولي لأعرف الحد ولا أعرف أسماء أصحاب الحدود قبل ذلك منه وتسمع دعواه كذا
 في الأخيرة رجل ادعى محدودة وذكروها وقال في نهروا وفيها أشجار وكانت المحدودة
 بتلك الحدود ولا يمكن الخالية عن الأشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار المحيطان
 ولو كان المدعى قال في نهروا فيها شجر ولا حائط فاذا فيه أشجار عظيمة لا يتصور
 حدودها المدعى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه ولو ادعى أرضا ذكر
 حدودها وقال هي عشر دبرات أرض أو عشر جرب فكانت أكثر من ذلك لا تبطل دعواه وكذا لو
 قال هي أرض يزيد فيها عشر مكابيل فاذا هي أكثر من ذلك أو أقل إلا أن الحدود وافقت دعوى
 المدعى لا تبطل دعوى المدعى لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في
 فتاوى قاضيان وفي الهندية رجل ادعى على رجل أنه وضع على حائط له خشبا أو أجرى على
 سطحه ماء أو في داره ميزابا أو ادعى أنه فزع في حائط له بابا أو بنى على حائط له بناء أو ادعى أنه رعى
 التراب أو الزبل في أرضه أو دابة مبيتة في أرضه أو غرس شجرة أو ما فيه فساد الأرض وصاحب
 الأرض يحتاج إلى رفعه ونقده لو صح دعواه بأن بين طول الحائط وعرضه وموضعه وبين
 الأرضين كذا الحدود وموضعه فاذا أصبحت دعواه وإنكر المدعى عليه يستخلفه على السبب
 ولو كان صاحب الخشب أو المدعى فقدم صاحب الحائط إلى القاضي وقال كان لي على حائط
 هذا الرجل خشب فوقه أو قاعته لا عيده وإن صاحب الحائط يمنعني عن ذلك لا تسمع دعواه
 ما لم يصح ونصح الدعوى بأن بين موضع الخشب وإن له حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما
 أشبه ذلك وبين غلط الخشبة وخفها فاذا أصبحت الدعوى وإنكر المدعى عليه يحلفه القاضي
 على الحاصل بالله ما هذا في هذا الحائط وضع الخشب الذي يدعى وهو كذا وكذا في موضع كذا
 من الحائط في مقدم البيت أو مؤخره حق واجب له فاذا نكل ألزمه القاضي حقه اه (قوله)
 وذكر أنه أي العقار في يده الخ) أي لأن المدعى عليه لا يكون خصما إذا كان العقار في يده فلا
 يدمن ذكره وإنما خصصه في الفقه لأن الكلام فيه والافالمنقول كذلك ولذا جعل صاحب
 الجرح الضمير راجعا إلى المدعى الشامل للمنفقول والعقار قال ولم أخصه بالعقار كما فعل
 الشارح ليكون شرطه ما اه وفي كلامه إشارة إلى أن ذلك في الدعوى أما إذا شهدوا بمنقول
 أنه في ملك المدعى تقبل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لأنهم شهدوا بالملك له
 ذلك الإنسان لا يكون في يده بغيره إلا بعرض واليمين تكون على مدعى العارض ولا تكون
 على صاحب الأصل وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعى عليه بغير حق لا تقطع يد المدعى
 عليه والأول أصح وفيما سوى العقار لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعى عليه لأن القاضي
 يراه في يده فلا حاجة إلى البيان كذا في الخاتمة بمر (قوله) أن كان منقولا هذا تكرار لا حاجة
 إليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكر أنه في يده بغير حق إلا أن يقال إنما ذكره مع ما تقدم
 ليشير أن في العقار لا يتأتى ذلك لأن اليد لا تستقر عليه ولذا لا يثبت فيه الغصب تأمل (قوله)
 (أقول) أي من احتمال كونه مرهونا في يده أو محبوسا باليمن في يده أي يصير خصما (أقول)
 هذا يشمل العقار فانه قيد لا يشهد وهذا قال صدر الشرية وفي القهستاني وبزيد أيضا

(و) ذكر (أنه) أي العقار
 (في يده) أي يصير خصما
 (وبزيد) هاهنا (بغير حق) أن
 كان المدعى (منقولا) الماصر

الدورات قطعة من الارض
تزرع قاموس

نسمع لو بين المصير والحلة والموضع ادعى عشر دبروات أرض وحد التسع لا الواحدة لو كانت
هذه الواحدة في وسط التسع وقبل ويقضى بالجهة لالو على طرف جف ادعى سكنى دار ونحوه
وبين حدوده لا يصح اذ السكنى تقضى فلا يجحد بشئ * فاش وان كان السكنى نقلياً المكن لما اتصل
بالأرض اتصالاً تاماً كان تعريضه بما به تعرف الأرض اذ في سائر النقليات انما يعرف
بالحد ودلا مكان احضاره فيستغنى بالاشارة اليه عن الحد اما السكنى فنقله لا يمكن لانه مركب
في البناء تركيب قراراً فالتحق بما لا يمكن نقله له أصلاً انتهى (أقول) والمراد بالسكنى ما ركب
في الأرض كما ظهر من كلامه أى لانه منقول تعريضه احضاره فلا يمكن تحديده ولا بد من الاشارة
اليه عند الدعوى والشهادة والحد الحكم عليه وقوله وان كان السكنى نقلياً الخ هذا قول آخر نقله
عن فتوى رشيد الدين أى فيمكن تحديده وان كان نقلياً لانه التحق بالعقار لانه بالارض
اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة القنوى وهى مالو أراد متولى أرض وقف
معلومة انتزاعها من يده متأجرها به مدعى مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها
المستأجر باذن متولى الحق القرار فثبت بناء واستجاره الموضوع في الأرض على الوجه
المدكور لدى الحاكم الشرعى بذلك - ورد الأرض فقط من غير اشارة الى البناء والاشجار
وحكم له الحاكم الشرعى بحق القرار فيها فانه يصح على هذا القول الثاني سيما وقد اتصل بحكم
الحاكم (وأقول) أيضا قد تأيد ذلك بامر السلطان نصره الرجن كما سمعته في المنقول الذى يحتاج
نقله الى مصرف وقد تأيد ذلك عندى بعده بفتوى من مفتى الانام بواهم الله دار السلام أفتوا
فيها بصحة حجج الاحترام طبق هذا المرام هذا ما ظهر لى في هذا المقام فقام له منصفاً بكمال
الاسام * وفيه برهض ظه نرى علويت ليس لاسفل يحسد السفل لا العلو اذ السفل مبيع من
وجه من حيث ان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وتحديد يفتى عن تحديد العلو اذ العلو
عرف بتحديد السفل ولان السفل أصل والعلو تبع فتحديد الأصل أولى قال طى هذا اذالم
يكن حول العلو بحجرة فلو كانت ينبغي أن يحسد العلو لانه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو بحدوده
وقد أمكن (قوله وأسماء أناسهم) جمع نسب بمعنى منسوب اليه قال في البحر المقصود الاعلام
اه وفي المائة قطرباً لا يحسد الايد كراجله واذا لم يعرف جده لا يتنزع عن غيره الايد كرمو اليه أو
ذ كعرفته أو وطنه أو دكانه أو حليته فانما التميز هو المقصود فيحصل بما قل أو كثر اه ولو
ذ كرمولى العبد وأبامولاه يكنى على المقابلة ط (قوله والا كنى باسمه) لمصول المقصود
قال في الفصولين أما الدار فلا بد من تحديده ولو مشهوراً عند أبي حنيفة وعامة حنيفة كرجد
صاحب الحدود عندهما التحديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة
فعلى هذا لو ذ كرل بن دار فلان ولم يذ كر اسمه ونسبه وهو معروف بكنية اذ الحاجة اليها
لاعلام ذلك الرجل وهذا مما يحفظ جداً انتهى * وفيه ولو جعل أحد الحدود أرض المملوكة
يصح وان لم يذ كرانه في يد من لانه ساقى السلطان بواسطة يد نائبه انتهى وهذا اذا كان الامير
واحد اقلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الامير ونسبه كفى خلاصة رجل ادعى داراً في يد رجل
فقال له القاضى هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاها وبين الحدود لا تسمع اما اذا قال لا
أعرف أسامى أصحاب الحدود ثم ذ كر في المرة الثانية فتسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا

(وذ كر أسماء أصحابها)
أى الحدود (وأسماء أناسهم)
ولا بد من ذكر الجدل لكل
منهم (ان لم يكن) الرجل
(مشهوراً) والا كنى باسمه
لمصول المقصود

مطلب
المقصود التمييز معرفة الحد

احط بزيادة لكن قال سيدي عبد الفتى النابلسي في شرحه على المحبية بعد كلام طويل فاذا
 كانت الحدود الثلاثة كاتبة عند الائمة الثلاثة كان الفتوى على ذلك فقوله زفر لانه لا بد من
 الحدود الاربعة غير مفتي به اه (أقول) وكون الفتوى على قول زفر لم أجده في كتب المذهب ولا
 في نظم سيدي الوالدرجه الله تعالى المسائل العشر من التي يفتي بها على قول زفر (قوله فلوزك)
 أي المدعي أو الشاهد الرابع صح حكمه في الترك والغلط واحد (قوله وان ذكره) أي الحد الرابع
 وغلط فيه لا أي لا يصح وهو المقتضى به ط لانه يخالف المدعي ولا كذلك بتركه وتظيره اذا ادعى
 ثم انني بين منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن ولو ذكره واختافوا
 فيه لم تقبل كذا في الزباني (قوله باقرار الشاهد) كذا في البحر وفي الجوى والغلط انما يثبت
 باقرار المدعي انه غلط الشاهد والظاهر ان الغلط يثبت بهما أما لو ادعى المدعي عليه الغلط
 لاسمع هذه الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل وبيانه في البحر وغيره (قوله فصولين) وعبارته وانما
 يثبت الغلط باقرار الشاهد اني غلطت فيه أما لو ادعى المدعي عليه لاسمع ولا تقبل بيته لان
 دعوى غلط الشاهد من المدعي عليه انما تكون بعد دعوى المدعي وجواب المدعي عليه حين
 أجاب المدعي فقد صدقه ان المدعي به هذه الحدود فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعده أو تقول
 نفسه بدعوى الغلط أن يقول المدعي عليه أحد الحدود ليس ما ذكره الشاهد أو يقول
 صاحب الحد ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال العلامة
 الرملي في عبارة الفصولين اسقاط من أصل النسخة ولا بد منه وهو بعد قوله بدعوى الغلط
 بعده مناقضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن ان يغلط لمخالفته لتحديد المدعي فالمتناقض ثم قال
 أو تقول الخ وقد كتبت على نسختي جامع الفصولين في هذا المجل كناية حسنة فراجعه فانها
 مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول لو قال بعض حدوده كذا لا ما ذكره الشاهد والمدعي
 فيبني ان تقبل ليلتمه عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فيبني ما ذكره المدعي ضمنا
 فيكون شهادة على الاثبات لا على النفي ويدل عليه مسئلة ذكر في فصل التناقض انه ادعى
 دارا محدودا فاجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم
 يسمع لان جوابه اقرار بانه بهذه الحدود وهذا اذا أجاب بانه ملكي أما لو أجاب بقوله ليس هذا
 ملكك ولم يرد عليه يمكن الدفع بعده بخط الحدود كذا حكى عن ط انه لقن المدعي عليه الدفع
 بخط الحدود أقول دل على هذا ان المدعي عليه لو برهن على الغلط بقبول فدل على ضعف
 الجوابين المذكورين فالحق ما قلت من انه ينبغي أن يكون على هذا التفصيل والله تعالى أعلم
 انتهي قال في نور الهين جميع ما ذكره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل
 وتدبر انني (أقول) والمخلص كذا كرهه السامعاني أن يقول المدعي عليه هذا المحدود ليس
 في يدي فيلزم أن يقول الخصم بل في يدك ويمكن حصل غلط فيمنع به ولو تدارك الشاهد الغلط
 في المجلس قبل أو في غيره اذا وافق قال في البرازية ولو غلطوا في حد واحد او حدين ثم تداركوا
 في المجلس أو غيره يقبل عند امكان التوفيق بان يقول كان اسمه فلانا ثم صار اسمه فلانا أو باع
 فلان واشتراه المذكور اه وفيه مسائل أحبيت ذكرها هنا نتيمة الفائدة * وفي اذ بين
 حدوده ولم يبين انه كرم أو ارض أو دار أو شهدا كذلك قيل لاسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل

ولوترن الرابع صح وان
 ذكره وغلط فيه لا
 ملتي لان المدعي يختلف
 به ثم انما يثبت الغلط باقرار
 الشاهد فصولين

حدوده أو بالاشارة اليه في محله (قوله كما لو ادعى غن العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي
جامع الفصولين لو ادعى غن مبيع لم يقبض لابد من احضار المبيع بحسب الحكم حتى يثبت البيع
عند القاضي بخلاف ما لو ادعى غن مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى المدين حقيقة
١٥ ومقتضاه ان يفصل في العقار وذكر حدوده تمام مقام احضار (قوله ولا بد من ذكر بلدة
بها الدار) ذكر شيخ الاسلام الفقيه أحمد أبو النصر بن محمد السموقي في شروطه وفي دعوى
العقار لابد ان يذكر بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً بالبلدة كوالسكة ثم المحلة اختصاراً
لقول محمد فان مذهبه ان يبدأ بالاعم ثم بالخص وتيل يبدأ بالخص ثم بالاعم فيقول دار في سكة
كذا في محله كذا وقاسه ٢ على النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذكر الجدي بما هو
أقرب فيترقى الى الابد وقول محمد احسن اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب
حجة عليه ٣ اذا اعم اسمه فان أحده في الدنيا كثير فان عرف والاترقى الى الجدة كذا في جامع
الفصولين برضى ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعى وعلى الشهود الاعلام
باقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار
لان أنصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط
والذي يظهر الاول ١٥ تأمل وذكر بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذكر
بلدة في الدار الخ وقال بعضهم لا يلزم وذكر المرغيناني انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى ٤
وقال القهستاني ويشترط تحديد الدار بما لا يتغير كالدير والاراضي والصور والطريق فخرج
النهر لانه يزيد وينقص ويعمر ولولم تحدد ونقض بصحة ذلك نفذ انتهى (أقول) لكن قد عات
عما قدمناه قريبا عن الفصولين انه لا عبرة ان قال ان النهر يزيد وينقص الخ فلا نفسه (وأقول)
لكن المشاهد في ديار ناد مشرق الشام وبعض انهارها في بعض المحلات كنهري بردي فانه كثيرا
ما يترك أرضه ويمشي في أرض أخرى ملوكة بغير وجهه على ذلك أعوام كثيرة بسبب انحدار
الماء الى تلك الارض ويسفلها ويجعلها بطريقا آخر فتغير الحدود وتغير معالمها وعلمه
فالنهر لا يصلح أن يكون حدا اذا كان جريانه في أرض لا يمكن للماء تغيرها وتغيير محله بان كانت
حافته مبنية بالآجر والاحجار والمؤنة أو كان جريانه في أرض مثقوبة من صخر أو نحو ذلك
والله تعالى أعلم (قوله كما في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه جمع فمشتلا فان عرف
والاترقى الى الانص فيقول ابن محمد فان عرف والاترقى الى الجدة (قوله ويكتفي بذكر ثلاثة)
لان لا أكثر حكم الكل زيلعي فيجعل الرابع بازاء الثالث حتى ينتهي الى مبدأ الجدة الاول
فصولين هو في الحدود وقال زفر لابد من ذكر الحدود الاربعة لان التعريف لا يتم الا بها وانما ان
لا أكثر حكم الكل على ان الطول يعرف بذكر الحدين والعرض باحدهما وقد يكون بثلاثة
روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر ولذا لو قال غلظت
في الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي بقيت بما قول زفر كما نبرت الى
ذلك في منظومتي فيما بقيت به من أقوال زفر بقولي
دعوى العقار اربع اربعة * من الحدود وهذا بين وجلي

٢ أي هذا القائل اه منه

٣ أي على ذلك القائل اه منه

٤ قوله لو سمع قاض الخ هكذا بالاصل ولا يجوز اه صحه

كما في النسب (ويكتفي بذكر ثلاثة)

والا فلا أي بان كانت تلا * ط لوذ كرفي الحد لزيق أرض الوقف لا يكتفي وينبغي أن
يذكر انهم اوقف على القفراء أو على مسجد كذا ونحوه أو في يد من أود كروا وقف (أقول) ينبغي
أن يكون هذا وما تلاه من جنسه على تقدير عدم المعرفة الابيه والافه وتضييق بالضرورة
* جف ذ كرا سم جـ د المالك للحد بشرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفا الا اذا كان
مشهورا مع روافا لا يلتبس به غيره * طذ لوذ كرل زيق ملك ورثة فلان لا يكتفي اذ الورثة
بجه ولون منهم ذو فرض وعصبة وذو رحم بجهات جهات فاحشة الا يرى ان الشهادة بان
هذا وارث فلان لا تقبل بل جهات في الوارث * ففس لوذ كرل زيق دار ورثة فلان لا يحصل
التعريف بذ كرا اسم والنسب وقيل يصح ذكره جدا لانه من أسباب التعريف عدة
* لو كتب لزيق أرض ورثة فلان قبل القسمة قبل يصح وقبل لا يش كنب لزيق دار من تركه
فلان يصح جدا كنب لزيق أرض مبان وهي لا تكتفي كذا ذ كره الشارح وقال لان أرض
مبان وهي قد تكون للغائب وقد تكون أرضا تركها مالكة على أهل القرية بالخراج وقد
تكون أرضا تركت لرعي دواب القرية من وقف الفسخ فهي مبان فهذا القدر لا يحصل
التعريف (أقول) فيه نظر لان أرض مبان وهو لو كان معروفا في نفسه ينبغي أن يحصل به
التعريف والجهالة في مالكة وفي جهة تركه لا يضر التعريف * ط لوجه الحد طريق العامة
لا يشترط فيه ذكرانه طريق القرية أو البلدة لان ذكر الحد لا اعلام ما ينتهي اليه المحدود وقد
حصل العلم حيث انتهى الى الطريق * ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله
وعرضه الا على قول صحيح فانه قال تبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا
السور وهو رواية عن ح وظاهر المذهب انه يصلح حدا والحد ينفق كنهرفانه يصلح حدا
عندهما واخبار عن قولهم اولاء عمة ان قال ان النهر يزيد وينقص وان السور يحترق وان
الطريق يترك السلوك فيه لان تبدل دار فلان أسرع من تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون
ذلك أولى اي بصلاحيته احدا * ذ ولو حد بانه لزيق أرض فلان واقفان في هذه القرية التي
فيها المدعاة أراض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى وشهادة اهل بزيادة وبعض تغيير
(قوله كما يشترط في الشهادة عليه) لانه ما يصير معلوما عند القاضي (قوله ولو كان العقار
مشهورا) لانه يعرف به مع تعدد الاشارة اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح
كذا في الهندية عن السراج الوهاج لان قدره لا يصير معلوما الا بالتحديد درر (قوله خلافا
لهما) أي فان عندهما اذا كان العقار مشهورا شهرة الرجل فلا يحتاج الى تحديده (قوله الا اذا
عرف) بقصد يد الراي المشهور الدار بينهما أي بان اشاروا اليه الحاضرة وقالوا ان هذا دار
افلان فانهم (قوله فلا يحتاج الى ذكر حدودها) قال شمس الأئمة السرخسي يشترط في
شراء القرية الخاصة أن يذكر حدود المستفيبات من المساجد والمقابر والحيض للعامة
ونحوها وان يذكر مقاديرها طول وعرضها وكان يرد الحاضر والسهلات والصكوك التي فيها
استثناء هذه الاشياء مطلقا بالتحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في البحر وما
يكتبون في زما تها وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاطا به علمه قد استعمل به بعض متاخرنا
وهو الخنار اذا البيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه أي بذ كر

كما يشترط في الشهادة
عليه ولو كان العقار
مشهورا خلافا لهما (الا
إذا عرف المشهور الدار
بغيرها فلا يحتاج الى ذكر
حدودها) كما لو ادعى غنم
العقار لانه دعوى الدين
حقبة بغير (ولا بد من
ذكر بلدتيه الدار ثم المحلة
ثم السكة) فيبدأ بالأعم
ثم الأخص فالأخص

وفي حاشية أبي السعود وقوله لاشفعة فيم الخ يحمل على ما إذا لم تكن الأرض محتكرة والا
فإنها بالارض المحتكرة ثبت فيه الشفعة لأنه لا من حق القرار التحق بالعقار كما به في
الشفعة اه (أقول) لكن الذي اعتمد به الشارح في باب ساعد لم يثبت الشفعة فيه بقوله
وأما ما جزم به ابن الكمال من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق بالبيع قرار فردد شفعة
الرملي وأنتى بعدمها تبعاً للبرزبة وغيرها فليحفظ اه وأقره سيدي الوالد رحمه الله تعالى
وبالغ في الرد على استدلال أبي السعود براجعته ثمة * قال في جامع الفصولين قال جماعة
من أهل الشروط ينبغي أن يذكر في الحدود دار فلان ولا يذ كر لزيق دار فلان وعندهما كلاهما
سواء طعم يكتب في الحد فيتمى الى كذا وبلاصق كذا أول زيق كذا ولا يكتب أحد حدوده
كذا وقد قال ح لو كتب أحد حدوده دجلة أو الطريق أو المسجد فاليبيع جائز ولا تدخل
الحدود في البيع اذ قصده الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن س قال البيهقي فاسد
اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا ينتمى أول زيق أو بلاصق تحزر عن الخلاف ولان
الدار على قول من يقول يدخل الحد في البيع في الموضع الذي ينتمى اليه فاما ذلك الموضع
المنتهى اليه فقد جعل حداد هو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في
البيع فالمنتهى الى الدار لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذكر قولنا بحدوده يدخل في البيع
وفاطما قالوا والصحيح من الجواب أن يقال لو ذكر في الحد لزيق أو ينتمى أو نحوه نصح
الشهادة ولو ذكر دار فلان أو طريق أو مسجد لا نصح الشهادة ط والشهادة كاللغو فيما
ممن الاحكام * فحسب كذب في الحد لزيق الزققة أو الزقاق وانها المدخل أو الباب لا يكتفى
بالكثرة الا زققة فلا بد أن ينسبها الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء يقول زققة به أى
بالحلة أو القرية أو الناحية ليقع به نوع معرفة (أقول) دل هذا على انه لا يكتفى ذكر الثلاثة
ويحتمل أن يكون غرضه من قوله لا يكتفى فلا بد الخ انه في بيان الرابع لا بد منه كذا وهذا لا يدل
على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قولنا الرابع لا يكتفى
فريقين فلا دلالة لحيثما دل الله أعلم بغرضه (وأقول) أيضاً بالحدود الثلاثة تعتبر الزققة من
سائر الزققة فلا تضر الكثرة وأيضاً في قولهم أى بالحلة الخ نظر اذ المعرفة الحاصلة بذ كر الحلة
أو القرية تحصل بدون ذكرها اذ من المعلوم ان الزققة لا تكون الا بالحلة أو القرية فذكرها
وعدمه سواء لكن ينبغي ان الزققة لا تكون الا بالحلة أو القرية بل وان يكون مقابلها أو
يقربها أو نحو ذلك فقط * لو كان الحد الرابع ملائرجاً من اكل منه ما أرض على حدة
فذكر في الحد الرابع لزيق ملائرج فلان ولم يذكر الاخر يصح وكذلك لو كان الرابع لزيق أرض
أو مسجد فذكر الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح الفصلان اذا جعل الحد الرابع
كذلك فلا بد ان لا يمكن كلاً من فلان فدعوا لم تتناول هذا الحد ودفع لا يصح كلاً لغط
في أحد الاربع بخلاف سكونه عن الرابع * فحسب لو كان المدعى أرضاً ذكرها وان الفاصل
شجرة لا يكتفى اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعى به والفاصل يجب أن يكون محيطاً بكل المدعى به
حتى يصير معلوماً * فحسب الشجرة والمسافة تصلح فاصلاً والحاصل ان الشجرة تصلح فاصلاً اذا
أحاطت والا (أقول) ومثل الشجرة البتروعين الماء عدة * المقبرة لو كانت ربوة تصلح حداً

يحضره لا قيم عليه البيعة على انه ما لي ان كان منكر او ان كان مقرا فامره بالتخليه حتى ارفع
 ولا يقول فامر بالرد كذا في الفصول العمادية (قوله من بيانه) أي بيان موضع الغصب
 لانه يلزم تسليم ما غصبه منه غير انه اذا كان له حل وموثة لا يلزم بقوله لانه لا يكلف فوق جنايته
 فيشترط حينئذ بيان محل الغصب (قوله والاحل له لا) أي وان لم يكن له حل وموثة لا يلزم
 بيان المكان وما قسمناه هو الموافق لقواه هـ قال المصنف في الغصب ويجب رد عين
 الغصوب في مكان غصبه هـ قال المؤلفان تفاوت القيم باختلاف الاماكن هـ ومقتضاه ان
 يجب بيان المكان مطلقا الا ان هذا في الهالك وكلام المصنف في القام هـ قال في نور العين وفي
 غصب غير المثل واحد لا ينفك عن قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك
 اخذ قيمة يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد من بيان انتم اقيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعي
 به هالك لا تنص الدعوى الا ببيان جنسه وسمه وصفته وحالته وقيمه لانه لا يصير معلوما الا
 بذلك كرهه الاشياء وشرط الخصاص ببيان القيمة وبعض القضاة لا يشترطون ببيان القيمة كذا
 في محيط السرخسي هـ هـ والحاصل انه يجب بيان مكان الايداع مطلقا لان الرد غير واجب
 على المودع وليس موثقه عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له في عدم المنع فلو لم
 يبين المالك ربح المودع ضرره وهو مرفوع بخلاف الغصب فان رد العين المقصودة في
 مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من بيانه ان كان للمغصوب حل وموثة لا تخلف
 القيمة باختلاف الاماكن بخلاف ما لا حل له ولا موثة (قوله يوم غصبه على الظاهر) بصيغة
 الفعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وسيله في الغصب مانصه وتجب القيمة في القيمة يوم
 غصبه اجماعا هـ ط وفي رواية بخير كما قرى ببيان نور العين * (تمه) هـ قال في الهندية
 ودعوى الجمد حال انقطاعه لا تنصح وان كان من ذوات الامثال اهدم وجوب رد منه له
 لانقطاعه فله ان يطالبه بقيمته يوم الخصومة كذا في الوجيز لا يكره في وفي دعوى الرهن
 وأشبهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى الاحضار للاشارة اليه وان كانت بسبب
 الاستهلاك أو بسبب القرض أو بسبب التهمة لا يحتاج الى الاحضار كذا في خزائن المفتين
 انتهى (قوله وبشترط التحديد في دعوى العقار) لانه تمهذرا للتعريف بالاشارة له مذهب
 النقل فصر الى التحديد في الدعوى والشهادة بوجهه عقارات قال في المغرب العقار الضيعة
 وقبل كل ماله أصل كالدار والضيعة هـ وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء
 والنخل من المنقولات وانه لا شفعة فيها اذا يباع بالعرضة فان يباعها وجبت تبعه وقد غلط
 بعض العصر بين فجعل النخل من العقار وبشترطه فلم يرجع كما دلت به ذكر بعده على قول
 الكثر وقيل لخصه اعطه كقبلا الخ عن الفقهاء الصغرى لو طاب المدعي من القاضي وضع
 المنقول على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجيبه وان فاسقا أجابه وفي العقار لا يجيبه
 الا في الشجر الذي عليه الثمر لان الثمر نقل الى هـ قال المؤلفان هناك وظاهره ان الشجر من
 العقار وقد مناخلافه وفي حاشية أبي السعد ودهناك أقول نقل الجوى عن المقة انتهى
 التصريح بان الشجر عقار هـ قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل انه عقار بيتي عليه
 وجوب التحديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بسنن بين اشجار كشمرة

(من بيانه والا) حل له (لا)
 وفي غصب غير المثل يبين
 قيمته يوم غصبه به على
 الظاهر عمادية (وبشترط
 التحديد في دعوى العقار)

ما موربا حضارها وقدمنا عن ابن الكمال ان العين اذا تعدت اضرارها بهلاك ونحوه وقد كرر
 القيمة مغن عن التوضيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر القيمة
 فقوله هنا اشترط بيان جنسه ونوعه مشكك وان قلنا انه لا بد مع ذكر القيمة من بيان التوضيف
 لم يظهر فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكه فغاص في قوله تبعه البحر فيما تقدم
 وهذا كله في دعوى العين لا الدين فليتأمل وفي البحر عن السراجية ادعى غن محمدا ولم يشترط
 بيان حدوده اه قال في الهندية اذا ادعى على آخر غن مبيع مقبوض ولم يبين المبيع
 أو حدوده ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط تحديد
 المدة تاجر اه (قوله) واختلف في بيان الذكورة والانوثة في الدابة (أى المستهلكة) أما
 القائمة فهي حاضرة في المجلس مشار اليها اذا كان هذا في الدابة في الرقيق أولى (قوله) فنشرطه
 أبو الليث أيضا (أى كما شرط بيان القيمة) (قوله) وشرط الشهيدان السن أيضا (أى كما يشترط
 بيان القيمة والذكورة والانوثة) قال في المنح وذكر الصدر الشهيد اذا ادعى قيمة دابة مستهلكة
 لا بد من ذكر الذكورة والانوثة ولا بد من بيان السن وهذا على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 مستقيم لان عنده القضاء بقيمة المستهلك بناء على القضاء بملاك المستهلك لان حق المالك عنده
 باقى العين المستهلكة فانه قال يصح الصلح عن العين المفصوب المستهلك على أكثر من قيمته
 فلم يلزم العين المستهلكة بملاك لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون الواجب
 في ذمة المستهلك قيمة المفصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته
 لا يجوز واذا كان القضاء بالقيمة بناء على القضاء بملاك المستهلك لا بد من بيان المستهلك في
 الدعوى والشهادة ليهلم القاضي بماذا يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة
 لا بد من ذكر النوع بان يقول فرس أو جارا وما أشبه ذلك ولا يكتفى في بذكراهم الدابة لانها
 مجهولة اه قال في القصول اعمادية ولا يشترط ذكر اللون والشية في دعوى الدابة حتى لو
 ادعى انه غصب منه جارا وذكركه شقيقه وأطام البيعة على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه جارا
 فقال المدعى هذا الذى ادعيتيه وزعم الشهود كذلك أيضا فظنوا فاذا بعض شياته على خلاف
 ما قالوا بان ذكر النعم ودبانه مشقوق الاذن وهذا الجمار غير مشقوق الاذن قالوا لا يجمع هذا
 القضاء للمدعى ولا يكون هذا خلافا في نهادتهم اه * قال في الهندية ادعى على آخر ألف
 دينار بسبب الاستهلاك أعيانا لا بد وان يبين قيمته في موضع الاستهلاك وكذا لا بد وان يبين
 الاعيان فان منها ما يكون منليا ومنها ما يكون من ذوات القيم اه * وفيه ارفق في دعوى خرق
 الثوب وجرح الدابة لا يشترط اضرار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة الجزء النائي
 من الثوب والدابة كذا في الخلاصة اه اذا ادعى جواهر لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائبا وكان
 المدعى عليه منسكرا كون ذلك في يده كذا في السراجية وفي اللوايز كدوره وضوؤه ووزنه
 كذا في خزائن المفتين اه (قوله) سواء كان له حمل أولا لان المودع عليه أن يخلى بينه وبين
 الودعة وليس عليه أن ينقلها اليه مطلقا لانه محبوس وما على المحبوس من سبيل فلا بد من بيان
 مكان الابداع حتى يلزم تسليمها فيه دفعا لا ضرر عنه لا فرق بين ماله حمل أولا وفي فتاوى
 رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الودعة ان لا ينعقد كذا فاحضر

(واختلف في بيان
 الذكورة والانوثة في
 الدابة) فنشرطه أبو الليث
 أيضا واختلف في الاختيار
 وشرط الشهيدان السن
 أيضا وغاص في الدابة
 (وفي دعوى الابداع لا بد
 من بيان مكانه) أى مكان
 الابداع (سواء كان له حمل
 أولا وفي الغصب ان له حمل
 ومقنة فلا بد) لصفة المدعى

بالجهول وتصح دعوى الابراء الجهول بالاخلاف اه فهي خمسة (قوله واهذا) أى اسماع
 الدعوى فى الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفة الجنس والنوع) كشياب ودواب فان تهما
 أنواعا (قوله كفى ذلك الاجمال) أى ولا يشترط التخصيص هندية (قوله على الصحيح)
 كافى خزانة المفتين وقاضى خان هندية (قوله وتقبل بينتة) أى على القيمة (قوله أو يحلف) أى
 عند عدم البرهان (قوله على الكل مرة) أى ولا يحتاج أن يحلفه على كل واحد بخصوصه
 خلافاً لما اختار ذلك راجع ما هو الصواب فى ذلك (قوله لانه) هل له لالة (قوله وقيل فى
 دعوى السرقة) كما يقبل لان ثبوت حق الادعاء أو نفيها لا يتوقف على ذلك بل
 يتوقف عليه لزوم القطع مع البينة من المدعى أو الأفراد من السارق وهذا مقابل لقول
 المصنف فيما تقدم وذكر قيمته ان تضر قال فى الجبر وانما يشترط ذكر القيمة فى الدعوى اذا
 كانت دعوى سرقة لانه لم انما انصاب أولاً فاما فيما سوى ذلك فلا حاجة الى بيانها اه وعليه
 فكل الاول وذكروا هناك قال فى التمرين يفتى أن يكون المعنى انه اذا كانت العين حاضرة
 لا يشترط ذكر قيمتها الا فى دعوى السرقة سوى والتقويم يكون من اهـ لانه مرة فيما
 يظهر لا بقول المدعى (قوله فاما فى غيرها) أى السرقة فلا يشترط أى ذكر القيمة (قوله
 وهذا كله) أى المذكور من الشروط المذكورة من الاكتفاء بذكر القيمة (قوله فى دعوى
 العين) أى الشيء المتعين المهر وس المملوك للمدعى على زعمه كالمغصوب والوديعه (قوله
 لا الدين) أى الحق الثابت فى الذمة وسأتى دعوى الدين فى المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تقبل
 للدين لان القيمة لازمة ذمة المدعى عليه فى زعم المدعى اه رضى امكن قال بعض الافاضل
 هو تفرع على كون الشروط المارة انما هى فى دعوى العين واما الدين فسيأتى باقسامه نامل
 (قوله بيان جنسه) أى جنس القيمة وكذا كل دين يدعى وجفسه كذهب مثلاً أو النضة أو
 التماس وكذا كل مكبل أو موزون يمكن ثبوته فى الذمة يبين جنسه ما هو فلا يكتفى ذكر الفرس
 والحرف فى المدينة لانه كانه انما هو الام اسم مجهول الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففى
 الذم يبين انه من نوع كذا وكذا فى الفضة وكذا فى البرهان بقول حورانية او بالدية او جديورية
 أو سونية قال ط فيه انه عند دعواه العين لا يكتفى ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها
 ونوعها ثم يذ كر القيمة فالقيمة انما اغتفت عن الحضور فحينئذ لابد من ذكر الجنس والنوع فى كل
 فليتأمل ولذا قالوا فى التمهيد لذكر القيمة لان الاعيان تتفاوت والشروط أن يكون فى معلوم
 وقد تضرر مشاهدته لانها خلف عنه وفى لذهيرة ان كان العين غائبة وادعى انه فى يد المدعى
 عليه فانه كمران بين المدعى قيمته وصفته تصح دعواه وتقبل بينته اه (قوله ليعلم القاضى
 بماذا يقضى) قال فى الذخيرة مثلاً لو كان المدعى مكبلاً لابد من بيان جنسه بانه حنطة أو شعير
 ونوعه بانها ساقية أو برية وصفته بانها جديدة أو رديئة وقد مر بان يقول كذا قفيزا وسبب
 وجوبه اذ كره ابن ملك (أقول) لى شبهة فى هذا المثل وهى انه لو ادعى اهـ بانها مختلفة فقد مر
 انه يكتفى بذكر القيمة لا بكل جملة وذكروا فى الفصول ان لو ادعى ان الاعيان قائمة بيده يؤمر
 باحضارها فتقبل البينة بحضوره ولو قال انها اهـ المكة وبين قيمة الكل جملة لم تصح دعواه فظهر
 ان ما قدمه المصنف فى دعوى الاعيان انما هو اذا كانت هالمكة والالم يمتحج الى ذكر القيمة لانه

واهذا هو (ادعى اعيانا مختلفة
 الجنس والنوع والصفة
 وذكر قيمة الكل جملة
 كفى ذلك) الاجمال على
 الصحيح وتقبل بينته أو
 يحلف خصمه على الكل
 مرة (وان لم يذ كر قيمة كل
 عين على حدة) لانه لما صح
 دعوى الغصب بالبيان
 فلا ينبغ اذ بين قيمة
 الكل جملة بالاولى وقيل
 فى دعوى السرقة يشترط
 ذكر القيمة ليعلم كونه
 نصا باقيا ما فى غيرها فلا يشترط
 العين لا الدين فـ لو
 ادعى قيمة شيء مستهلك
 اشترط بيان جنسه ونوعه
 فى الدعوى والشهادة ليعلم
 القاضى بماذا يقضى

ان أمكن احضار عينه ولم يكن له أجل ومؤنة كاتب المدعى عليه احضاره وان لم يمكن بان تعذر
 اهلاك العين أو غيبتها أو تعسر بان كان في نقلها مؤنة ذكر المدعى القيمة وان لم تكن هالكه
 ولا غائبة ولا يمكن احضارها الى مجلس القاضى لتعذر كسبه ان ورعى أو تعسر كسبه وقطيع
 غنم خبر الحالكين ان شاء حضر بنفسه لانه الاصل اولى بغيره أمينة ولا تنس ما قدمناه قريبا عن
 الجله من أنه اذا لم يمكن احضار المفقول الا بصرف يكفى تعريقه وذكر قيمته (قوله بذكر القيمة)
 لان عين المدعى تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بيان القيمة لانها متى
 تعرف العين الهالكه به غاية البيان وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك للتعريف لانه لا يجدى
 بدون ذكر القيمة وعدم ذكرها لا حاجة اليه أشير الى ذلك في الهداية اه وفي قوله وذكر قيمته
 ان تعذر اشارة الى انه لا يشترط ذكر اللون في الذكورة والائونة والسن في الدابة وفيه خلاف
 كما في العمادية وقال السبكي ما أبو القاسم ان هذه التهم بقات للمدعى لازمة اذا أراد اخذ قيمته
 أو منتهى في المثلي أما اذا أراد اخذ قيمته في القيمي فيجب أن يكتب بذكر القيمة كما في محاضر
 الخزانة اه * (فرع) * وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف في البعض ان ترك الدعوى
 الاولى وادعى الحاضر تسمع لانها دعوى مبتدأة والا فلا بحر عن البرازية (قوله وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه عين كذا الخ) قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر
 واستثنوا منه دعوى الغصب والرهن ففي جامع الفصولين لو ادعى عيناً غائبة لا يعرف مكانه
 بان ادعى انه غصب منه ثوباً أو قميصاً لا يدري قيامه وهلاكه فلو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل
 دعواه وان لم يبين قيمته أشار في عامة الكتب الى انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن لو ادعى انه
 رهن عنده ثوباً وهو يشكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب ادعى انه غصب منه أمة وبرهن
 تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تاويل ماذكر في الكتاب ان
 التهم ودشم دعوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فيثبت غصب الفتن باقراره في حق الحبس
 والحكم جميعاً وعامة المشايخ على ان هذه لدعوى والقيمة تقبل ولا يمكن في حق الحبس
 واطلاق محمدي في الكتاب يدل عليه ومعنى الحبس أن يجبره حتى يحضره له عليه والقيمة على
 عينه فلو قال لا اقدر عليه حبس قدر ماله وقدر احضره ثم قضى عليه بقيمته اه ولم يبين
 الحكم فيما اذا لم يدرك قيمتها أيضاً قال في الدرر قال في الكافي وان لم يبين القيمة وقال غصب
 متى عين كذا ولا أدري أهو هالك أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمة ماله فلو كاف بيان القيمة لتضرربه (أقول) فائدة مهمة
 الدعوى مع هذه الجاهالة الفاحشة توجيه اليمين على الخصم اذا أنهك والجبر على البيان اذا
 أقر أو نسك عن اليمين فليتأمل فان كلام الكافي لا يكون كافياً الا بهذا التحقيق اه وقوله
 فاندته اتوجه اليه أي حيث لا يئنه والافقائته الحبس كما عات وقوله ذكر في عامة الكتب انه
 تسمع دعواه وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والقيمة تقبل ولا يمكن في حق الحبس لا الحكم
 وقدر الحبس بشهرين كما في الخبائية ه والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط
 بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة ويكون القول في القيمة للأغصاب والمرتمن بحر
 أي مع اليمين كما هو الظاهر قلت وزاد في المعراج دعوى الوصية والاقرار قال فان فيه ما يصحان

(بذكر القيمة) وقالوا
 لو ادعى انه غصب منه
 عين كذا ولم يذكر
 قيمتها تسمع فيحذف
 خصمه أو يجبر على البيان
 ذكر ابن ذلك

ايستبرأ اليها كما ينبغي قريبا و ذكر القيمة انما هو في المنة - نذرا - حضارة - حقيقة بان يكون هالكا
 او مكابا بان يكون غائبا وان لم يكن به هذه المثابة بان كان متعسرا - حضارة - مع بقائه كالرحى وصبرة
 الطعام وقطيع الغنم ارسل القاضي امينه او اضره بنقه - فكان عليه ان يذ كر هالكا - بقوله
 فيسبأني وان نذر احضارها وكان الاولى لامتن ان يقول وان نذر - نذر - نذر لان الرحى
 وصبرة الطعام من قبيل المتعسر كما هو المصريح به في غير كتاب فامل لكن الذي عليه الجملة
 بموجب الامر الشريف السلطاني ان المنقول في احتياج - حضارة - لمصرف ولا يمكن الا بذلك
 فيكتفي فيه التعريف وذكر القيمة كفي مادة ١٦٢٠ ومادة ١٦٢١ (قوله او غيبتهما) أي
 بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي بنفسه أو امينه لمعه - مسانعة أو مانع آخر فيكون
 ذلك بمنزلة الهلاك فقد نذر احضارها - حقيقة في الهلاك وحكم في القيمة فيكتفي بذكر قيمتها
 ولذا قال قاضي بخان بان لا يدرى مكانها (قوله لانه) أي المذكو ر وهو القيمة وهما ما يزيد
 العبارة غموضا لاحتياجها الى التأويل وكأنه يخبر عن النسيخ والاولى أن يقال لانها أي
 القيمة مثلها أي مثل العين كما في شرحه على المتقي (قوله مثله) أي مثل ما يدعيه وهو علمه لقوله
 وذكر قيمته عنه - نذر - احضار العين - فكانت له قال لان ذكر القيمة - مثل - احضار العين لان
 المقصود من المدعى ماليتها والقيمة مماثل في المسالبة فصحت ذكرها الضميرين وقد قالوا قيمة انقيبي
 كعينه (قوله وان نذر) المراد باله نذر - المتعسر (قوله مع بقائه) أي والحال ان القاضي
 يكتنه أن يحضر هالكا بنفسه أو امينه لانه متروك عما قدمه من قوله او غيبتهما (قوله بعث القاضي
 الخ) لان امينه يقوم مقام نفسه فلوزب بنفسه لكان هو الاصل فلا شبهة في صحته ومثله
 ما ذكره ابن السكال حيث قال - نذر - الى الغريم احضاره الا اذا عسر بان كان في نفعه - مؤنة وان
 قلت - كره في المنزلة - حضر القاضي عنه - نذر - او بعث امينا اه وهي التي قدمها الشارح
 وقد معنا انه ذكرها في غير محله لانه جعلها من الامانة - نذر - نفعه وانه يكتفي فيه - بذكر القيمة
 والحال انه عساه عسر لامانة - نذر - وان الحاكم فيه ان الحاكم يحضر عنه - نذر - او بعث امينا
 ولا يكتفي فيه - بذكر القيمة كما تفيد عبارة ابن السكال التي نقل الشارح عنه فامل * قال شمس
 الأئمة الخواري من المنة ولات مالا يمكن احضاره عنه - نذر - القاضي كالصبرة من الطعام والقطيع
 من الغنم فان القاضي فيه بالخيار ان شاء حضر ذلك الموضع لو تيسر له ذلك وان لم يتيسر له الحضور
 وكان ما ذونا بالاختلاف بعث خليفته الى ذلك وهو نطقه ما اذا كان القاضي يجلس في داره
 ووقع الدعوى في جمل لا يسع باب داره فانه يخرج الى باب داره أو يامر نائبه - حتى يخرج
 ايستبرأ اليه الش - هو بحضوره وتوكله في الدرر قال في البحر وفي الدابة يخبر القاضي ان شاء
 خرج اليها وان يشاء بعث اليها من يسمع الدعوى والشهادة بحضورهما كما في جامع الفصولين
 اه - كن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصر القاضي عليه ولا يأتى الاشارة من
 الش - هو ود المدعي وهو على باب المسجد يامر بادخاله فانه جائز - نذر - الحاجة ألا ترى انه عليه
 الصلاة والسلام طاف بالبيت على ناقته مع ان حرمة المسجد الحرام فوق حرمة سائر المساجد
 وان كان يقع بصر القاضي عليه فلا بدخلها لانه لا يأمن ما يكون منها والحاجة منه - نذر - اه
 (قوله والاتكن باقية الخ) هذا ذكر ارمع قوله وذكر قيمته ان نذر * والحاصل ان المدعى به

وان قلت ابن كمال - نذر -
 للخرانة (بملا) كها أو
 غيبتهما) لانه مثله معني
 (وان نذر) احضارها
 (مع بقائه) كرحى وصبرة
 طعام وقطيع غنم (بعث
 القاضي امينه) لبشار اليها
 (والا) تكن باقية (اكتفي)
 في الدعوى

مودعا فان ادعى عين وديعة لا يكف احضارها بل يكلف التخلية كما تقدم فرياد ونقله في البحر عن
 جامع القسوين قال في غاية البيان ثم اذا حضر ذلك الشيء الى مجلس القاضى فشهدوا بانتهاد ولم
 يشهدوا بانتهاد ما كفى يجوز لان اللام للتأكيد وكذلك ان شهدوا ان هذا مال الله او شهدوا على
 اقرار المدعى عليه بانتهاد مدعى ذلك لا الله كمال فيه انما الله كمال في الوادعى انه اقرب بهذا
 الشيء ولم يدع بانتهادى واقام الشهود على ذلك هل يقبل وهل يقضى بالمال منهم من يقول
 نعم فقد ذكرنا ان الشهود ولو شهدوا بان هذا اقرب بهذا الشيء له تقبل وان لم يشهدوا بانتهاد ما كفى
 وكذلك المدعى واكثرهم على انه لا تصح الدعوى ما لم يقبل اقربه وهو ما يحكى لان الاقرار خبير
 والخبر يحتمل الصدق والكذب فاذا كان كذبا لا يوجب والمدعى يقول اقربه لي يصير مدعى
 للمالك والاقوار غير موجب له فلم توجد دعوى المالك فلهذا شرط قوله وهو ملكى بخلاف الشهادة
 لان الثابت بها كالثابت باليمين اه مخلصا (قوله ان امكن) المراد بالامكن ما لا مؤنة
 في نقله لا ما يمكن مطلقا لا يلزم تكليفه الاضمار مع الامكان ولو فيما له حمل ومؤنة مع انه
 لا يلزمه أبو السعود وقيل في كلام المتون مساهلة لان في دعوى عين وديعة لا يكف
 احضارها وانما يكف التخلية (أقول) سوق الكلام على ان المدعى الواجب احضارها ما يكون
 في يد الخصم بغير حق والوديعة ان كنت كذلك فلا يشمله اضرار الكلام حتى يحتاج الى تدارك
 اخر اجها هذا كما لا يخفى اللهم الآن يقال بالانكارها اضرارها نصبا نيكاف احضارها كما قدمناه
 عند قوله فلو كان ما يدعيه منقولاً لا فمدير (قوله فعلى الغريم احضاره) قدره ليقيد وجوبه وهذا
 اذا لم يكن هالكاً ولا غائباً ولا ممتنع الوصول اليه بسبب من الاستجاب ولا يحتاج الى حمل
 ومؤنة كما ياتي قريباً (قوله ايشار اليه في الدعوى) بان يقول هو ذا قولي مثلاً لان الاعلام
 باقضى ما يمكن بشرط وذلك بالاشارة في المنقول لان النقل يمكن والاشارة بأبلغ من التعريف
 (قوله والشهادة) بان يقول الشاهد شاهدان هذا الثوب له هذا المدعى مثلاً (قوله
 والاستخلاف) بالله العظيم هذا الثوب لي وهو في يدك بغير حق (قوله بان كان في نقله مؤنة)
 فيه ان هذا من قبيل الرحي والصبرة فذكره مناسم وقال في ايضاح الاصلاح الا اذا تعسر
 بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة والاولى في الترتيب ان يقول ان تعسر
 احضار العينين لهما او غيبهما أرتهنسر بان كان في نقله مؤنة او يقول وهو مقيد بما لا اجل
 له ولا مؤنة كما في البحر وهذا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في
 الحقيقة كما في جامع الفتاوى قال في البحر ونفسه الحمل والمؤنة كونه بحال لا يحتمل الى
 مجلس القاضى الا بالجرة لا بحانا وقيل ما لا يمكن حمله سيد واحدة وقيل ما يحتاج في نقله الى مؤنة
 كبروشه لا ما لا يحتاج في نقله الى مؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في البلدان
 فهو وما له حمل ومؤنة لا ما اتفق اتفق وبعبارة ابن الكمال مقتا وشرحا وهي انما تصح في
 الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أى الذى يحتمل النقل بالاشارة اليه فعلى الغريم
 احضاره مجلس القاضى الا اذا تعسر بان كان في نقله مؤنة وان قلت ذكره في الخزانة حضر
 الحاكم عنده او بعث أميناً اه فتأمل وتأمل هذا الشارح فانه ظاهر في أنه اذا كان في النقل
 مؤنة يكتفى بذكر القيمة مع ان المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم او يبعث أمينه

ان امكن) فعلى الغريم
 احضاره (ايشار اليه
 في الدعوى والشهادة)
 والاستخلاف (وذكر)
 المدعى (قيمة ان تعذر)
 احضار العينين بان كان في
 نقله مؤنة

اذالم يثبت خروجه من يده فبقى ولا تزول بشك وأقر في البحر وجزم به الفقه - فافق ورد في نور العين بان هذا الاستصحاب وهو حجة في الدفع لافي الاثبات ولا شك ان ما ذكر من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الحجج القاسمة مدة الاستصحاب وهو حجة عند الشافعي في كل ما يثبت وجوده بدليل ثم يقع الشك في بقاءه وعندنا حجة للدفع لالاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر اه (قوله بغير حق لاحتمال كونه مرهونا الخ) فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحق كالرهن في يد المارتن والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشريعة هذه علمة تشمل العقار ايضا فواجه تخصيص المنقول بهذا الحكم (أقول) دراية وجهه - موقوفة على مقدمتين مسلمتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الاعلى ذى اليد كما قال في الهداية انما يثبت خصما اذا كان في يده والنسائية ان الشبهة معتبرة يجب دفعها الاشبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الرنا بالحقيقة لاشبهة الشبهة اذا عرفت ما فاعلم ان في ثبوت اليد على العقار شبهة - كونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى العقار بانثباته بالبيعة لتصح الدعوى وبعدم ثبوته يكون احتمال كون اليد لغير المالك شبهة الشبهة فلا يعتبر وامافي اليد في المنقول فلا كونه مشاهدا لا يحتاج الى اثباته لكن فيه شبهة كون اليد لغير المالك فوجب دفعها لتصح الدعوى اه قال المولى عبد السلام قدس شأمن كلام صدر الشريعة - هذا كليات لافضلاء المتأخرين وعد كل منهم ما طولوا بتحقيقا ومخلصا واثبتة وقد وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحمد لله على كونهم مهتمين بدينهم ما مضوا (أقول) ومن الله التوفيق ويبدأ بأزمة التحقيق والتدقيق انه لا خفاء في انه لا اختصاص بقوله بغير حق بالمنقول لان مفاد دفع احتمال كون المدعي مرهونا ومحجوسا بانثبات في يده في المنقول كما احتاج الى هذا الدفع احتاج في العقار ايضا ومن ذلك ان المشايخ صرحوا في هذا الدفع بانه وجب ان يقول في المنقول بغير حق وان يذكري العقار انه بطالبه لان ظاهر حال الطالب ان لا يطالبه الا اذا كان له الطالب وهذا لا يكون اذا كان في يد غيره بحق فخطا ائتمه بالعقار تتضمن قوله بغير حق ولذلك دفعت هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال ظهر مير الدين المرعشي اني انه لا بد في دعوى العقار من معرفة القاضي كونه في يد المدعي عليه فيذكر المدعي انه في يده اليوم بغير حق كافي العمادية وايضا الاختصاص في المطالبة بالعقار الا ان وجوبه المالك بعد احضار المنقول ونقصنا مطلب الاحضار في الجمله لم يحتاجوا الى التصرح بها والله درهم في التحقيق والتدقيق اذا عرفت هذا اظهر ان اشكال صدر الشريعة ساقط عن أصله وانه لا فرق بينهم في الاحتياج الى هذا الدفع نعم وجد الفرق بينهم - ما هو ان المنقول لما غاب فيه - الاعارة والرهن بل البيع وجرى الغصب عليه - بالاتفاق دون العقار او وجبوا في المنقول التصرح بانه في يده بغير حق واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى وايضا ما ذكره المصنف هنا يصلح ان يكون علمة ايضا لازوم التصرح في المنقول بغير حق وللاكتفاء بتضمن كلامه ذلك في العقار هذا خير الكلام ما قل ودل ولا تعجب من تبديل كلمات جم غفيرة فانه غيرة الانتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشار كهافيه كلمات من سواه يورثه من يشاء الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله وطالب المدعي احضاره) هذا اذ لم يكن المدعي عليه

بغير حق لاحتمال كونه مرهونا في يده أو محجوسا بالثمن في يده (وطالب المدعي) احضاره

ان ادعى نفسه أمالو ادعى وكالة عن غنى فيصح كما صرح به ابن الغرس لأنه غير مستحيل عادة
 (قوله أنه أقرضه إياها) نقدا منح (قوله دفعة واحدة) ظاهر التقييد بما ذكرناه إذا ادعاها
 عن عتار كان له أو ادعاها قرضا دفعات أن تسمع دعواه (قوله وبه يجزم ابن الغرس في القواعد
 البدرية) في القضايا الحكيمة حيث قال ومن شرط صحة الدعوى أن يكون المدعى به مما
 يحتمل الثبوت بأن لا يكون مستحيلا عقلا أو عادة فإن الدعوى والحال ما ذكر ظاهر الكذب
 في المستحيل المادى يقينية الكذب في المستحيل العقلي مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى
 من هو معروف بالفقر والحاجة وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء على آخره أنه أقرضه مائة ألف
 دينار ذهبا نقدا دفعة واحدة وأنه تصرف فيها بنفسه وقطابا به برديها فخل هذه الدعوى
 لا يثبت اليها القاضي لخروجها عن مخرج الزور والقبور ولا يثبت المدعى عليه عن جوابها اه
 قال في المنع لكنه لم يستنفذ في منع دعوى المستحيل العادى الى نقل عن المشايخ اه قال في البحر
 في آخر باب الصاف والله أعلم هل منقول أو قاله نقفا كما وقع لي ثم ذكره فحوفا ذكره ابن
 الغرس الى أن قال قلت اللهم إلا أن يقال غضب لي مالا عظيما كنت ورثته من مورثي المعروف
 بالغنى فحينئذ تسمع اه قالت لكن في المذهب فروع تشبه له منها ما سألني آخر فصل الصاف
 (قوله حتى لو سكت) لا يظن والتفريع ط قال في البحر وزاد الزيلعي وجوب الحضور على
 الخصم وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه
 (وأقول) وعبارة الزيلعي وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا صحت ويترب على صحتها
 وجوب احضار الخصم والمطالبة بالجواب بلا وأنعم واقامة البيعة أو اليمين اذا أنكر اه فليس
 في كلام الزيلعي ما يفيدانه جعل وجوب الحضور حكما وغاية ما استفيد من كلامه أن القاضي
 لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فان رآها صحيحة أحضره اطلب الجواب والا
 فلا تدبر أبو السعود (قوله وسحقه) أى في شرح قول المصنف وقضى بشكوله مرة (قوله
 تعلق البقاء) أى بقاء عالم المكافين (قوله المقدر) أى المحكم وهو نفى البقاء أى الذي قدره الله
 تعالى (قوله بتعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعلق أى
 والمعاملات من نحو البيع والاجارة والاستئجار وغير ذلك يجري فيها الزيادة والنقصان والاقرار
 والحدود والتوكيل وغير ذلك فكانت الدعوى عما يقتضى بقاءه لأنه لو أهملت أوضاعه أحواله
 لان الانسان مدنى بالطبع لا يمكن أن يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما
 كان سببا للمعاملات وهو تعلق البقاء كان سببا لها (قوله فلو كان ما يدعيه منقولا) أى مجعودا
 غير ودعية أما المقر به لا يلزم احضاره لأنه يأخذ من المقر وكذلك كان ودعية لا يصح الامر
 باحضارها اذا لوجب فيها التخلية لا النقل ط ويرد عليه ان الدعوى في العين الودعية انما
 تكون اذا جحد ما وحينئذ تسمع كون مقصوده والعين المقصودة بكلف احضارها تاملا
 والقسمه تفرزاد وذكر في الخزانة انهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وان أمكن
 احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه لا تقبل اه لكنه غريب فليتم امل وباتى خلافه
 (قوله وذكر المدعى أنه في يده) فلو أنكر كونه في يده فبهر من المدعى انه كان في يده المدعى عليه
 قبل هذا التاريخ بنسبة هل يقبل ويجبر باحضاره قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل

انه أقرضه إياها دفعة
 واحدة أو غصبها منه
 فالظاهر عدم جوازها
 بجزم ابن الغرس
 في القواعد البدرية
 (وحكمها وجوب الجواب
 على الخصم) وهو المدعى
 عليه بلا أو يتم حتى لو
 سكت كان انكارا تسمع
 البيعة عليه إلا أن يكون
 آخرين اختيارا وسحقه
 وسببها تعلق البقاء المقدر
 بتعاطى المعاملات (زاد)
 كان ما يدعيه منقولا في يد
 الخصم وذكر المدعى
 (انه في يده)

ولا بد من ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكيلات ويذكر في السلم شرائطه
من اعلام جنس رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره بالوزن ان كان وزنياً واتقاده بالجماس
حتى يصح ولو قال بسبب بيع صحيج جرى بينهما دعوى بالاختلاف وعلى هذا في كل سبب
له شرائط قليلة لا يكتفى بقوله بسبب كذا صحيج وان ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه
ونوعه ان كان مضموناً كبخاري المضرب وصفته جيداً أو وسطاً أو ردياً اذا كان في البلد نفود
مختلفة وفي العمادى اذا كان في البلد نفود واحد أو روج لا تصح الدعوى ما لم يبين وعنايه
في البرازية وخزانة المنتين اه قال في البرازية ولو قال بسلم صحيج ولم يذكر الشرائط كان شمس
الاسلام رحمه الله تعالى يفتى بالصحة وغيره لان شرائطه مما لا يعرفه الا الخاص ويختلف
فيه بعضها وفي المتنق لو قال ببيع يكتفى وعلى هذا كل ماله شرائط كثيرة لا يكتفى فيه بقوله بسبب
صحيج واذا قلت الشرائط يكتفى به ايجاب شمس الاسلام فين قال كذل كقالة صحيجة انه لا يصح
كافي السلم لان المسئلة تختلف فيها فلهذا صحيج على اعتقاده لاني الواقع ولا عند الحاكم والحنفي
يعتقد عدم صحة الكفالة لا فيقول فيقول كقل وقيل اما كقول له في الجماس فيصح ويذكر
في القرض واقرضه منه مال نفسه لخوازان يكون وكذا في الاقراض من غيره والوكيل سفير
فيه فلا يملك الطاب ويذكر ايضا قبض المستقرض وصرفه الى حوايجها لكونه ديناً بالاجماع
فان كونه ديناً عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وعنايه فيها (قوله اذ لا يقضى بجهول)
اى لان فائدة الدعوى القضاء بها ولا يقضى بجهول فلا تصح دعوى الجهول ويستثنى من فساد
الدعوى بالجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخائبة اذا شهدوا انه رهن عنده فوبالول بسعوا
الثوب ولم يعرفوا عينه جازت شهادتهم والقول للمرتين في اى ثوب كان وكذلك في الغصب اه
فالدعوى بالاولى وفي المعراج وفساد الدعوى اما ان لا يكون لزمه شئ على الخصم أو يكون
الدعوى بجهول ولا في نفسه ولا يعلم فيه خلاف الا في الوصية بان ادعى حتماً وصية أو اقرار
فانهم ما يصحان بالجهول وتصح دعوى الابرار بالجهول بالاخلاف اه قبلت المستفيبات
خسة اه وفي الاشياء ولا يخلف على مجهول الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى اليتيم
الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه بخلافه ما انظر الوقف واليتيم الثالثة اذا ادعى المودع
خيانة مطلقة الرابعة الرهن المجهول الخامسة دعوى الغصب السادسة دعوى السرقة اه
(قوله ولا يقال مدعى فيه) قال الطائي نعتية بنى لم أرها فليراجع اه قال الشيخ أبو الطيب
لم أجده في كتاب ان المدعى فيه خطأ أو فو أو هل الشارح رحمه اه وفي طائفة الطلبة ولا
يقال مدعى فيه وبه وان كان يتكلم به المتفتة الا انه مشهور وخير من صواب مشهور حموى
(أقول) وحينئذ يستفتى عما قاله الشارح من ان الادعاء يضمن معنى الاخبار فيمدى بالباء نال
(قوله الا ان يتضمن الاخبار) في بعض النسخ الا يتضمن الاخبار بحذف أن وبالباء الموحدة
في ضمن اى فهل الدعوى بمدى بنفسه فيقال ادعاء وقد يضمن معنى الاخبار فيقال ادعى
بارض اى أخبر بانها له فهو راجع الى به وبني الاول على عموم (قوله وكونه ملزمة) فلا تصح
دعوى التوكيل على موكله الحاضر لا مكان عزله بجر (قوله وظهوره) اى الكذب وهو بالجر
عظماً على يمين (قوله كدعوى معروف بالفقر) وهو أن يأخذ الزكاة من الأغنياء مخ أى

اذ لا يقضى بجهول ولا
يقال مدعى فيه وبه الا ان
يتضمن الاخبار (و) شرطها
أبداً (كونه ملزمة) شيئاً
على الخصم به رتبوها
والا كان عبثاً (وكون
المدعى مما يحتمل الثبوت
فدعوى ما يستحيل
وجوده) عقلاً أو عادة
(باطلة) اتبع الكذب
في المستحيل العقلي كقوله
لمعروف النسب اذ ان
لا يولد مثله لانه هذا ابني
وظهوره في المستحيل
العمادى كدعوى معروف
بالفقر أو الاعطية على
آخر

ففي مديات القنية رب الدين اذا ظهر من جنس حقه من مال المديون على صفته فله اخذه
 بغير رضاه ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعند الشافعي له اخذه بقدر قيمته وعن
 أبي بكر الرازي له اخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لاقياسا ولو اخذ من الغريم جنس الحق غير
 رب الدين ودفعه لرب الدين قال ابن سامة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ
 لم يصرف غاصبا بدينه وان ضمن الغريم صار قضا صا وقال نصير بن يحيى صار قضا صا بدينه
 والاخذ منه بدينه وبه يفتى ولو غصب غير الدائن جنس الدين من المديون فغصب به منه الدائن
 فالخيار هنا قول ابن سامة اه وظاهر قول أصحابنا ان له الاخذ من جنسه مقرا كان أو منكر
 له يفتى أولا ولم أر حكم ما اذا لم يتوصل اليه الا بكسر الباب ونقب الجسد اذ لو ينبغي ان له ذلك
 حيث لا يمكنه الاخذ بالظاهر كم واذا اخذ غير الجنس بغير اذنه فغلب في يده ضمنه ضمان الرهن
 كما في غصب البرازية ولم أر حكم ما اذا ظهر بمال مديون مديونه والجنس واحد فيه ما ينبغي أن
 يجوز اه بزيادة بعض تغيير مكن في اطلاق قوله ضمنه ضمان الرهن وعزوه لغصب
 البرازية نظرا فان الذي في غصب البرازية رفع عمامة مديونه عن رأسه حين تقضاه الدين وقال
 لا أرد ما عاكس حتى تقضى الدين فتلقت العمامة في يده تلك هلاك الرهن بالدين قال هـ اذا
 انما يصح اذا أمكنه استردادها فتركه ما عنده أما اذا عجز فتركه كما عجز فتركه نظر اه وأنت
 خير بان ما هنا مشكل اذ يقتضي أن الزائد على الدين امانة مع كونه غاصبا اذ ليس له اخذ غير
 جنس حقه فتأمل ذلك وفي البرازية في الرهن تقاضى دينه فلم يقضه فرفع العمامة عن رأسه
 وأعطاه من يدلافه على رأسه فالعمامة رهن لان الغريم يتركه ما عنده مرضى بكونها رهننا
 وسواء في الرهن متنا اخذ عمامة المديون له تكون رهننا عنه لم تكن رهننا اه وفي جامع
 الفصولين اخذ عمامة مديونه له تكون رهننا لم يجز اخذها له كرهن وهـ اذا ظهر لورضى
 المديون بترك رهننا اه والتوفيق بين القول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله منية)
 عبارتها اذا طاب من القاضي احضار الخصم وهو خارج المصير ان كان الموضوع قريبا بحيث
 لو ابتكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه وبيت في منزله يحضره بمجرد
 الدعوى كما اذا كان في المصير وان كان أبعد قبل يامر باقامة المينة على موافقة دعواه لاحضار
 خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن محاميه وان حلف يامر باحضاره اه كما قدمناه
 باوضح من هذا (قوله ومعلومية المال المدعى) أى ببيان جنسه وقدره بالاجماع لان
 الغرض الزام المدعى عليه عند اقامة البينة والزام فيه الا يعلم جنسه وقدره قال في البصر
 وأما ما يشترط معلومية الجنس والقدر الى انه لا بد من بيان الوزن في الموزونات وفي دعوى
 وقرمان أو سفرجل لا بد من ذكر الوزن للتفاوت في الوزن ويذكر انه حلو أو حامض أو صغير
 أو كبير وفي دعوى الكعك يذكرا انه من دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السمسم
 انه أبيض أو أسود وقدر السمسم وقيل لا حاجة الى السمسم وقدره وصفته وفي دعوى الابريس
 بسبب السمل لا حاجة الى ذكر الشرائط والخيار انه لا بد من ذكر الشرائط وفي القطن
 يشترط بيان انه بخارى أو خوارزمى وفي الحنطة لا بد من بيان انه مدقوق أو ورق وفي
 الديباج ان سلماته كرا الاوصاف والوزن وان عينا لا حاجة الى ذكر الوزن ويذكر الاوصاف

منية (ومعلومية) المال
 (المدعى)

يحضر خصمه وقيل يحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان حلف أمر باحضاره اه
 قال قاضيان فاذا أقام البيعة قبلت بيعة للاختصاص لاللقضاء اه أى بل لاحضاره فاذا حضر
 أعاد البيعة ثانيا فان عدت قضى عليه كفى شرح أدب القاضي قال الشافعي وعمل قضاة زمانه على
 خلاف مائة ثم فاذا أتى لهم شخص فقال لى دعوى على شخص يامرون باحضاره من غير أن
 يستدعوا المدعى عن دعواه اية او اصحابه من فسادها وههنا منهم غفلة عما ذكره وأوجهل به
 اه * وفي خزانة الاكل قال أبو يوسف لو اخفى المدعى عليه فى البيت بعث اليه القاضي نساء
 وأمرهن بدخول داره فان عرفتوه والاعزل النساء فى بيت ثم يدخل الرجال فيفتشون بقية الدار
 قال هشام لحمدة ما تقول فى رجل له حق على ذى سلطان فلم يجبه معه الى مجلس القاضي فأخبرنى
 ان أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والاعداء ان يبعث القاضي
 الى باب من يأنه به بان يقول له ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه فهم او الاجعل
 القاضي وكذا علمه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء اه * قال فى البحر ولم يذكر الشارحون هنا
 حكم استيفاء ذى الحق حقه من الفقير بالقضاء وأحببت جمعهم من مواضعه تكميل الفوائد
 وتيسير على طالبها فان كان الحق قد قذف فلا يستوفيه بنفسه لان فيه حق الله تعالى انتقاما
 والاصح أن الغالب فيه حقه تعالى فلا يستوفيه الا بالحدود ولا يمكن بطالب المقتضى كما
 ينه فى باب وان كان قصاصا فقال فى جنائات البرازية قتل الرجل عددا وله ان يقتل
 بالسيف قضى به أو لا ويضرب بالوتة ولو دام قتله بغير سيف منع وان فعل عزله لكان لا يضمن
 لاستيفائه حقه اه وان كان تعزيرا فنحن حدود القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب
 أيضا ثم ما تعزيران ويبدأ بأقامة التعزير بما أبدى منهم الا أنه أظلم والوجوب عليه أسبق اه
 وأما إذا شقه فله ان يقول له مثله والاولى تركه كما قدمنا فى محله بخلاف ما إذا قذفه فلا يجوز له أن
 يقول له مثله كما إذا قال لى كاذب لانه كذب محض وقالوا الزوج ان يؤذ بزوجته وله أن
 يضربها على عدم اجابته اذا دعاها لفراسه ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو يريد هدا على ضربها
 ولده وعلى خروجها بغيره ياذنه بغير حق وعلى صعودها على السطح انظر على الجبر ان أوبراها
 الا جانب وحيد فله ان يقول على الباب والصحيح انه لا يضربها على ترك الصلاة كما مر فى
 موضعه مفصلا وفى جامع الفصولين من التكليف ومن عليه التعزير لو لم يكن صاحب الحق منه
 أقامه فهو لم يمتنع الامام بأقامته فان الزوج يزوب المرأة ولو رأى أحدا يفعل ذلك فله أن
 يمنعوه ويضربه لو لم ينزجر بالمانع بالاسان ولو كان حقه تعالى لا منعكست هذه الاحكام اه وان
 كان عينا فى اجارة القنية ولو غاب المصاحب بعد السنة ولم يسلم المفتاح الى الآخر فله أن يتخذ
 مفتاحا آخر ولو أجره من غير أن الخاكم جاز اه وقد صارت حادثة الفتوى ٢ مضت المدة
 وغاب المصاحب وترك متاعه فى الدار فافتتت بان له ان يفتح الدار ويسكن فيها أو أجا المتاع فيجعله
 فى ناحية الى حضور صاحبه ولا يتوقف الفتح على اذن القاضي أخذ مما فى القنية وفى غضب
 منية المفتى أخذت أعصان شجرة انسان هو امدار آخر فقطع رب الدار الاعصان فان كانت
 الاعصان بحال يمكن لصاحبها أن يثملها به بل ويقرغ هو امداره ضمن القاطع وان لم يكن
 لا يضمن اذا قطع من موضع لو رفع الى الخاكم أمره بالقطع من ذلك الموضع اه وان كان دينا

٢ مطلب
 حادثة الفتوى

فلا يقضى على غائب وهل
يحضره بمجرد الدعوى ان
بالمر أو بحيث بيت منزله
ثم والاخفى حتى يبرهن أو
يجاف

* والمستأجر خصم من يدعى الاجارة في غيبة المالك على الاقرب الى الصواب وانس بخصم
على الصحيح لمن يدعى الاجارة أو الرهن أو الشراء أو المشتري خصم لكل كالمو هو به * وفي
دعوى العين المرهونة تشترط حضرة الراهن والمرتهن ونصح الدعوى على الغاصب وان لم
تكن العين في يده فلذا كان للمشتري الدعوى على البائع وحده وان كان المبيع في يد المشتري
اكونه غاصباً للمودع أو الغاصب اذا كان مقرراً بالودعة والغيب لا يقصّب خصمه للمشتري
ويقتصّب خصمه لوارث المودع أو الغصوب منه * ومن اشترى شيئاً بالخيار فادعاه آخر يشترط
حضرة البائع والمشتري باطلا لا يكون خصمه للمشتري واذا استحق المبيع بالملك المطلق
وقضى به فبرهن البائع على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المشتري لا يدفع عنه الرجوع
بالتمن اختلف المشايخ والاصح انه لا يشترط حضرته ومنهم من قال الخطة اراشترطها وأفتى
المرحسي بالاول وهو الاظهر * والاشبه أن الموصى له يقصّب خصمه للموصى له فيما في يده
فان لم يقبض ولا يمكن قضى له بالانكاح فادعاه موصى له آخر فان الى القاضي الذي قضى له كان
خصمه والا فلا * واذا ادعى نكاح امرأة وله زوج ظاهر يشترط حضرته لسماع الدعوى
والبيينة ودعوى النكاح عليها ابتزج أبيها صححة بدون حضرة أبيها * ودعوى الواهب
الرجوع في الهبة للعبه مدعيه صححة ان كان مأذوناً والا فلا بد من حضرة مولاه * والقول
لواهب انه مأذون ولا تقبل بيينة العبد انه محجور فان غاب العبد لم تصح دعوى الرجوع على
مولاه ان كانت العين في يد العبد وعلمه في خزانة المقتنين اه (قوله فلا يقضى على غائب) أى
بالبيينة سواء كان غائباً وقت الشهادة أو بعد ها وبعد التزكية وسواء كان غائباً عن المجلس أو عن
البلد الا أن يكون ذلك ضروريا كما اذا توجه القضاء على الخصم فاستتر بشرطه المذكور في
موضع ابن الغريم وأما اذا أقر عنه يد القاضي فيقضى عليه وهو غائب لان له أن يطعن في
البيينة دون الاقرار ولان القضاء بالاقرار قضاء اعانة يمكن قال في الخامس والعشرين من جماع
القصولين ناقلاً عن الخسائية غاب المدعى عليه بعد ما برهن عليه أو غاب الوكيل بعد قبول
البيينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البيينة لا يحكم بهم أو قال أبو يوسف يحكم وهذا
ارفق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو على الوكيل ثم حضر موكله يقضى
بتلك البيينة وكذا يقضى على الوارث بيينة قامت على مورثه وقدم السكلام على ذلك مستوفى
في القضاء فراجع * وكذا لا تسمع الشهادة على غائب الا اذا التمس المدعى بذلك كتاباً حكماً
للقضاية فيجيبه القاضي اليه فيكتب الى القاضي الغائب الذي بطرفه الخصم عليه من
الدعوى والشهادة يقضى عليه كما في الهندية عن البدائع (قوله وهل يحضره بمجرد الدعوى)
أى يحضر القاضي الخصم (قوله حتى يبرهن) يعنى قال بعضهم انما يحضره اذا برهن على
دعواه لا للقضاء به بل ليعلم صدقه وقال بعضهم انما تقام البيينة على الخصم ولا خصم هناك
يحافه بالثبته أنه صادق فيما يدعى عليه ليعلم بذلك صدقه فان حلف أحضره خصمه (قوله
أو يحلف) أو لحكاية الخلاف لانهم ما قبلوا قول واحد بخبر فيه بين البرهان والتخالف قال في
البحران كان في المصير أو قريباً منه بحيث لو أجاب بييت في منزله وان كان أبعد منه قبل بأمره
بإقامته البيينة على موافقة دعواه لا حضار خصمه والمستور في هذا يعني فاذا أقام الأمر اناسنا

يحضر معه أبوه أو من هو في معناه لان الصبي بنفسه لا يلي شياً فيحضر الاب حتى اذ لزمه يوم
الاب بالاداء عنه في ماله كذا في الحوائج الحربية والحاصل ان المفهوم مما ذكر انه لا يلزم
احضار الصغير ولو مد ركاعاً للصبي لم يكن مستملاً كالأشارة اليه في الشهادة ولكن يحضر
معه أبوه أو وصيه (قوله وشروطها) لم أر اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل
على الجزم والحقيقة فلو قال اشك وأظن لم تصح الدعوى بجر ~~بجر~~ فائدة لا تسمع الدعوى
بالاقرار لما في البرزانية عن الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان المين الذي في يده له لما انه أقرب له
أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه أقر ان هذا لي وأقر ان لي عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ
على انه لا تصح الدعوى اهدم صلاحية الاقرار للاستعانة بالخ بجر من فصل الاختلاف في
الشهادة وما في متننا أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي صحتها (قوله مجلس
القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في
مفهوم الدعوى حيث عرفها في الدرر بانها مطالبة بحق عند من له الخلاص وما على تعريف
الكتبانهم الاضافة الشيء إلى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أبو البوعود والمراد
بمجلس القاضي محل الجلوس حيث اتفق ولو في بيت أو دكان كان لا تسمع الدعوى ولا الشهادة
الا بين يدي القاضي أما نوابه الآن في محاكم الكمارات فلا يصح سماعهم الدعوى الا بمألم
يطابق لهم الاذن بسماعها أي بالراد أو اذا اطلق لهم صاروا مثله (قوله وحضوره) قال في
البحر ولا بد من بيان من يكون خصماً في الدعوى يعلم المدعى عليه وقد أغفل الشارح من وهو
عما لا ينبغي فاقول في دعوى التلويح ملكاً مطلقاً في عين في يده متاجر أو مستعير أو ممر من
فلا بد من حضرة المالك وذو اليد اذا ادعى الشراء منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون
خصماً وتشرط حضرة المزارع ان كان البذر منه أو كان الزرع نابتاً والا وفي دعوى الغصب
عليه لا تشرط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من
حضرة البائع والمشتري فاسد ادعاء الغصب خصم من يدعي المالك فيه وقبل القبض الخصم هو
البائع وحده وأحد الورثة ينتصب خصماً عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت
وقيه له في الجامع يكون الكل في يده وان البعض في يده فبقدره والموصى له ليس بخصم في
اثبات الدين انما هو خصم في اثبات الوكالة أو الوصاية الا اذا كان موصى له بما زاد على الثلث
ولا وارث فهو كالوارث * واختلاف المشايخ في اثبات الدين على من في يده مال الميت وليس
بوارث ولا وصى ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غريم الميت مديوناً أو دائماً أي لا جمل
الخاصة * والخصم في اثبات النسب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم للميت
أو على الميت * وقف على صغير له وصى ولرجل فيه دعوى يدعيه على متولى الوقف لا على
الوصى لان الوصى لا يل القبض * ولا تشرط حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكفي حضرة
وصيه دية أو عيناً بآية الوصى أولاً * ولا تشرط حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أرشه
ومهرها * ولو ادعى على صبي محجور عليه اسماً لا كأوغصب أو قال لي بعتك حاضرة تسمع دعواه
وتشرط حضرة الصبي مع آية أو وصيه والانصب له القاضي وما ارشده حضرة عند
الدعوى مدعياً أو مدعى عليه والصحيح انه لا تشرط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى

(وشروطها) أي شرط جواز
الدعوى (بمجلس القضاء
وحضوره)

لا يشترط - حضرة الصبي ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عينا أو ديناً واجب
بعبارة هذا الوصي أو وجب لأبيه مباشرة كضمان الاستهلاك ونحوه وذكر الخصاف في أدب
القاضي لو ادعى على صبي محجور ما لا بالاستهلاك أو بالنصب أن قال المدعى بيته حاضرة تسمع
دعواه ويشترط حضور الصبي لأن الصبي مؤاخذ بآفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة
لكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى إذا ألزم الصغير بشئ يؤدي عنه أبوه من ماله يعني من مال
الصغير وذكر بعض المتأخرين حضرة الصبي عند الدعاوى بشرط سواء كان الصغير مدعياً
أو مدعى عليه والصحيح أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعاوى هـ كذا ذكر في
المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصبي عند الدعاوى انتهى
وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي محجور - شياً أو له وصي حاضر
لا يشترط حضور الصبي هكذا ذكر شيخ الإسلام ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى ديناً أو عينا
وجب الدين بعبارة هذا الوصي أو لا وذكر الناطقي في أجناسه إذا كان الدين واجباً بمباشرة هذا
الوصي لا يشترط احضار الصبي وفي أدب القاضي للخصاف إذا وقع الدعوى على الصبي المحجور
عليه إذا لم يكن للمدعى بيته فليس له حق احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حضر لاتبوجه عليه
اليقين لأنه لو نكل لا يقضي به كـ وله وإن كانت له بيته وهو يدعى عليه الاستهلاك كان له حق
احضاره لأن الصبي مؤاخذ بآفعاله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فكان له حق احضاره
ولكن يحضر معه أبوه حتى إذا ألزم الصبي شئ يؤدي عنه أبوه من ماله * وفي كتاب الاقضية أن
احضار الصبي في الدعاوى بشرط وبعض المتأخرين من مشايخ زمانهم من شرط ذلك سواء
كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه ومنهم من أبي ذلك وإذا لم يكن للصبي وصي وطالب المدعى من
القاضي أن ينصب عنه وصياً واجبه القاضي إلى ذلك * وفي فتاوى القاضي ظهر الدين والصحيح
أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعاوى ويشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي
للاشارة إليه هكذا في الفتاوى * وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زمانهم من أبي ذلك وقال لو كان
الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا شك أن اشتراطه بعيد والاول أقرب
إلى الصواب وأشبهه بالفقهاء هـ * وفي جامع أحكام الصغار للاستدلال على صبي أيضاً الصبي التاجر
والعبد التاجر يستخلف ويقضي عليه بالنكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون
له يستخلف عنه علمائنا وبه نأخذ وفي التناوي أنه لا يمين على الصبي المأذون حتى يدرك وذكر
في النوادر يحلف الصبي المأذون له وبه يقضي به كونه وفي المنية الصبي العاقل المأذون له يستخلف
وبه يقضي به كـ وفي الولو الجمية صبي مأذون باع شيئاً فوجد المشتري به عيباً فإراد تخليفه
فلا يمين عليه - حتى يدرك وعن محمد لو حلف وهو يمين ثم أدرك لا يمين عليه كالتصريح إذا حلف
ثم أسلم لا يمين عليه فهذا دليل على أنه لو حلف يكون معناه براء عن محمد إذا ادعى على الصبي دين
وأنكر الفاعل فإما القاضي يحلفه وإن نكل يقضي بالدين عليه ولزمه في ذلك منزلة الكبير وفي
الصبي المحجور إذا لم يكن للمدعى بيته لا يكون له احضاره إلى باب القاضي لأنه لو حلف
ونكل لا يقضي عليه به كونه ولو كان له بيته وهو يدعى عليه الاستهلاك له احضاره لأنه مأخوذ
بآفعاله وإن لم يكن مأخوذاً بآقواله والشهود يحتاجون إلى الإشارة إليه فيحضر كـ

على السواء في التعميم وهو رد على الجبر (قوله بالجانب المدعى عليه) بان قال له من اختار غيرك
من القضاة فلا تحكم عليه (قوله لزم اعتباره) أي امر السلطان أي العمل به وقد أمر كما مر
فلا تنس (قوله له) أي ازل من اختاره المدعى عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى عملا بأمر
السلطان فمكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء يختص (قوله كما مر مرارا)
من ان القضاء يقيده (قوله قلت وهذا الخلاف) أي بين محمد القائل باعتباره المدعى عليه وبين
أبي يوسف القائل باعتباره المدعى (قوله على حدة) أي لا يقضى على غير أهلها (قوله أما إذا
كان في المصر حنفي وشافعي الخ) أي وقد ولي الحنفي على أن يحكم على جميع أهل مصر وكذا
الشافعي ونحوه فليس هو كمن ولي على محلة (قوله في مجلس واحد) قيد اتناقي والظاهر انه
اراد في بلدة واحدة لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلو اقتصصر على قوله والولاية واحدة
لكان أحسن ويعني بانحدارها وعمومها (قوله والولاية واحدة) أي لم يخص كل واحد دولة
(قوله لما انه صاحب الحق) هذا ما يعطيه كلام المتقدم وهو يقيد اعتبار المدعى ولو كان أحد
القضاة يساعده المدعى عليه وهذا العمل منه أولى من تعمله السابق بقوله اذا نظهر فائدة في
كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه ط قال الشارح في الدر المنقذ بعد أن ذكر نحوه هذا وأفتى
بعض موالى الروم بأنه ان انضم اليه احتمال ظلمه فلامدعى عليه والله تعالى الموفق اه (قوله
وركنها) أي الدعوى اضافة الحق الى نفسه الركن جزء المساهمة وقد قدم انه اقول مقبول الخ
فهى مركبة من اضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضي فيكون
أركانها ثلاثة ويحتمل ان كونه عند القاضي شرط كما يصرح به فيكون الركن شئين فقط
القول ومدلوله وظاهر كلام الشارح ان الركن هو المدلول فقط وأما القول فهو وسيلة
اليه فيكون اراد بالركن المساهمة وكثيرا ما يقع ذلك في كلامه فليأمل (قوله كوكيل ووصى)
لاولى كوكل ويتيم (قوله عند النزاع الخ) انما يسمى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى
مدعى أما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعىا وكذا عند المسألة قائم البتة
دعوى شرعا قال في البحر فخرج الاضافة حالة المسألة قائم ادعى لفه لا شرعا اه ونظيره
ما تقدم عن البرازية عند قوله يقصده طاب حق (قوله وأهلها) أدخله في البحر في الشروط
وقام الجوى الشروط بقوله

اي طالبها متى شرائط دعوة * فذلك ثمان من نظاميها احلى
خضيرة خصم وانقضاء تناقض * ومحاسن حكم بالعد القمير بلا
كذلك معلومة المدعى به * وامكانه والعقل دام لك العلا
كذلك لسان المدعى من شروطها * والزامة خصمه ما به النظم كلا

(قوله ولو وصيا) أي ولو لم يوصيا (قوله والا) أي وان لم يكن ما ذكرنا لا تصح دعواه كسائر عبارته
الدائرة بين الضرر والمنفع * (قوله) نقل العلامة أبو الوالد عود عن الزياهي أن الصبي العاقل
المأذون له يستخلف ويقتضى عليه بالنكول ولا يستخاف الابن مال الصبي والوصى في مال
اليتيم ولا المتوفى في مال الوفا الا اذا ادعى عليهم العقد فيبطلون حينئذ وباتى تمامه في محله
ان شاء الله تعالى وفي الفصول العمادية لو ادعى على صبي محجور عليه شيء او له وصى حاضر

باجابة المدعى عليه لزم
اعتباره له بالنسبة اليها
كما مر مرارا قلت وهذا
الخلاف فيما اذا كان كل
قاض على محلة على حدة
أما اذا كان في المصر حنفي
وشافعي ومالكي وخبلي في
مجلس واحد والولاية
واحدة فلا ينبغي أن يقع
الخلاف في اجابة المدعى لما
انه صاحب الحق كذا بخط
المصنف على هامش البرازية
فليحفظ (وركنها اضافة
الحق الى نفسه) لو اصيل
كلى عليه كذا (أو) اضافة
(الى من نائب) المدعى (منابه)
كوكيل ووصى (عند النزاع)
متعلق باضافة الحق
(وأهلها العاقل المميز) ولو
صبي الوأذون في الخصومة
والألا إشياء

وبه أفتيت مرارا بجزر قال
المصنف ولو لولاية القاضي
فأكثر على السواء فالعبرة
للمدعي نعم لو أمر السلطان

بأهلديان أشبهه وكرانه حيث كانت العلة لا يبي يوسف ان المدعي منشي الخصة ومرة ولحمدان
المدعي عليه دافع لها لا يتجبه ذلك فان الحكم دائر مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا
اكتنه لم يأت لردّه بوجه يقويه والظاهر انه لم يظهر له المراد وهو الذي نذكر في الحاصل آخر هذه
العبارة (وأقول) التحريف في هذه المسئلة مانقوله الشارح عن خط المصنف ومشي عليه العلامة
المقدسي كما نقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول محمد بن العبرة لمكان المدعي
عليه انما هو فيما اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد أمر كل منهما بأحكام على أهل محله فقط
بدليل قول العمادى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فاراد
العسكرى أن يختصمه الى قاضى العسكر فهو على هذا ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى
فقوله ولا ولاية دليل واضح على ذلك أما اذا كان كل منهما من أهل البلد فبالحكم على أى من حضر
عنده من مصري وشامى وحابى وغيرهم كفى قضاء زماتة فينبغى التحويل على قول أبى يوسف
لما وافقته انه عرف المدعى والمدعى عليه أى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبها عنده أى
قاض أراد به ظهر أنه لا وجه لما فى البحر من أنه لو تعدد القضاء فى المذهب الأربعة كفى
القاهرة فالخيار للمدعى عليه حيث لم يكن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت مرارا (أقول)
وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن الفتى أبى السعود العمادى ان قضاء المالك المحروسة
ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه اه وأشار إليه الشارح وذكر شيخ
شيوخ مشايخنا السائحان بعد كلام قال فى قضاء البرازية فوض قضاء ناحية الى رجلين لا يملك
أحدهما القضاء ولو قلدرجلين على ان يقر دكل منهما بالقضاء لا رواية فيه وقال الامام ظهير
الدين ينبغي أن يجوز لان القاضى نائب السلطان ويملك التفرّد اه فخصه بل ان الولاية
لوقاضيين فاكثر كل واحد فى محلة فتفرّد القاضى صحيح والعبرة للمدعى عليه وان كانوا فى
محل واحد على السواء فقد سمعت انه لا يملك أحدهم التفرّد فلا فائدة فى اختيار أحدهم وان
أمر كل واحد بالتفرّد جاز وحيدئذ فلا يظهر فرق بين كل واحد فى محله أو مجموعتين متافهما
المصنف ليس على اطلاقه بل على هذا التفصيل اه وكان عليه ان يذكر بعد قوله جاز والعبرة
للمدعى وقد انضح المرام من هذه المسئلة على أتم وجهه والله تعالى الجداد كن صدر الامر
السلطاني الآن بالعمل على ما فى المجلة من المادة ١٨٠٣ من ان العبرة للمدعى عليه فاحفظه
والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكرانه ينبغي التحويل على قول أبى
يوسف لما وافقته انه عرف المدعى والمدعى عليه وذكرانه غير صحيح أما أولا فان النسخ المشهورة
من البرازية على الاطلاق الذى ادعاه وبني عليه فتوا بل على ما قدمه من أن كلام المتقدمين
يطلب الحكم عند قاضى محله كما عات من عبارته المتقدمة وعلى تقدير أن فى نسخة اطلاقا
فهو محمول على التقييم المصريح به فى العمادية والخاصية وغيرهما فان الذى ولا خصمه بملك
البلدة أو بملك المحلة وهذا قال فى جامع القصولين اختصم غريبان عند قاضى بلدة صح قضاؤه
على سبيل الحكميم (أقول) ولا يحتاج الى هذا لان القضاء يفوض لهم الحكم على العموم فى كل
من هو فى بلدهم أو قريتهم ولو من الغرباء التى تولوا القضاء بها كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف
بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى فى عموم الولاية لان قضاء المذهب فى زماتة ولا يتهم

وهذا صحيح غير ان التمييز بينهما يحتاج الى فقه وحكمة ذكاه اذا العبرة بالعماني دون الصور والمباني
ولان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو ان كان معنى كادع اذا ادعى
أداء الوديعة أو هلا كها فانه مدع صورة ومنه كبر لوجوب الضمان معنى وله - ذايخافه القاضي
اذا ادعى رد الوديعة أو هلا كها انه لا يلزمه ردده ولا ضمان ولا يخافه - انه رده لان اليقين أبدا
تكون على النفي كافي الشبهة الالائية (قوله والمدعى عليه بخلافه) أي ملتبس بمخالفته
وهو من اذا ترك لا يتكبل بل يجبر على الخصومة اذا تركها وهذا فرق صحيح حوى قال الفهستاني
فلا يشكل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أجبره القاضي على الخصومة لليتيم
وانما عرفه بالملك وعدل عليه يقتضي التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيما وقيل
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لاحق لغيره عليه وقيل المدعى
من ياتمس خلاف الظاهر والمدعى عليه من يتمك بالظاهر اه وقيل المدعى من لا يتحقق
الاجبة كالخارج والمدعى عليه من يستحق بقوله بلا حجة كذا اليد قلت وهذا انما يعرف
بالحكم فيه دور وأصح ما ذكر فيه الذي مشى عليه المصنف (قوله فلو في البلدة قاضيه ان
كل في محله) أي بخصوصه وانما قضاؤه عاما واثار به الى أن الجبر في أصل الدعوى لا يقين
يدعى بين يديه والتفريق لا يظهر وفي بعض النسخ بالواو بدل القاء (قوله فالتحيار المدعى
عليه عند محمد بن يتي بزازية) انس ما ذكره عبارة البرازية وعبارته ان كافي المخ قاضيه ان في مصر
طلب كل واحد منهم ان يذهب الى قاض فالتحيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى
اه وفي المخ قبل هذا عن الثانية قال ولو كان في البلدة قاضيه ان كل واحد منهم ما في محله على
حدة فوقت الخصومة بين رجلين أحدهما من محله والاخر من محله أخرى والمدعى يريد أن
يخصمه الى قاضى محله والاخر ياتي ذلك اختلاف فيما أبو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بالمكان
المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل المسكر والاخر من أهل البلدة اه وعلا في المحيط
كافي البحر بان أبو يوسف يقول ان المدعى منشي للخصومة فيعتبر قاضيه ومحمد يقول ان
المدعى عليه دافع لها اه وبيان التعديل كما قال الرمي أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى
المدعى اذا ترك ترك فهو منشي فيختار ان شاء انشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء انشاها
عند قاضى محله - له خصمه وأن محمد ارجحه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع بطلب
سلامة نفسه والاصل براءة ذمته فاخذته الى من ياباه لريسة ثبتت عنه ذمته وقعت له ربما
يوقعه في اثبات المالم يكن ثابتا في ذمته بالنظر اليه واعتباره أولى لانه يريد الدفع عن
نفسه وخصمه يريد أن يوجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر عن
طلب خصمه تامل وانما جعل اشارة البرازية على ما في الثانية من التقييم بدلالة
ما قاله المصنف في المخ هذا كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى يفيد أن فرض المسئلة التي
وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيه ان كل قاض في محله
وأما اذا كانت الولاية لقاضيين أو اقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعى في دعواه
قوله الدعوى عند أي قاض أراد اذا لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعى أو المدعى عليه
وينهد لصحة هذا ما قدمناه من تعميل صاحب المحيط انتهى ورده الخبير الرمي وادعى ان هذا

(والمدعى عليه بخلافه) أي
يجبر عليه فلو في البلدة
قاضيه ان كل في محله فالتحيار
للمدعى عليه عند محمد بن يتي
بزازية ولو القضاة في
المذاهب الاربعية على
الظاهر

بذلك اهـ (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك القاضي منه دعوى التعرض قبل وجود
الخطبة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن إن أريد بالتعرض أن يكون بغير حق بل
مجرد اذنية وأريد بالنزاع أن يكون بمسند متبوههم وجوده فافرق ظاهر (قوله بخلاف دعوى
قطع النزاع) أي بينه وبين غيره حقيقة أن يأتي بشخص للقاضي ويقول هذا يدعي على دعوى
فان كان له شيء فليبينه ولا يشهد على نفسه بالابراء وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة
لان المدعى من اذا ترك ترك* قال في البهرار* مثل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه
وبين غيره فاجاب لا يجبر المدعى على الدعوى لان الحق له اهـ والذي رأيته في عبارة قارئ
الهداية مثل اذا ادعى شخص على آخر انه يقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة
يدعي به وبطالبة وان كان ليس له عليه حق يشهد عليه انه لا يستحق عليه شي من الحقوق
والدعوى والطالبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا اجاب لا يجب عليه أن يدعي
عليه لان الحق له ان شاء طالبه وان شاء تركه اهـ وهي التي عنها الشارح بقوله سراجية أي
فتدعى سراج الدين قارئ الهداية وهذه الدعوى دفع التعرض كما علمت لان ذلك يقول
هذه الارض في يدي وهذه البيعة تشبه يدي بها وهذا يدعي انما له وفي يده ولا يملكه له على دعواه
فأريد أن لا يتعرض لي لاني أثبت أنني ذو يدونه (قوله وهذا الخ) يعني لما عرفنا ان الدعوى
قول مقبول يقصده طالب حق فان أردنا بالحق الامر الوجودي كأن يقول هذا المال لي أريد
أن يسلمه الي بقى من أنواع الدعوى دعوى دفع التعرض فيزاد أو دفعه عن حق نفسه وان
أراد بالحق أعم من الوجودي وهو ما تقدم ومن العدمي وهو أن يقول هذا الحق لي في مالي لاني
أثبت أنني ذو يد وأطلب أن لا يتعرض لي بغير حق وعدم تعرضه حق لكنه عدمي فيستغنى عن
هذه الزيادة وهي قوله أو دفعه (قوله الامر الوجودي) فلا يشمل العدمي كالدفع فيحتاج الى
زيادته لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدمي ما يشمل الاعتبار فان الدافع ليس عدمي لان
المراد به كفه عن المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أي فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله
أو دفعه فانه فصل قصدي لادخال والفصل بعد الجنس قيد فافهم والوضح ان يقول لم يخرج لي
زيادة أو دفعه (قوله والمدعى الخ) أي فاعل من ادعى يدعي وأصله مدعى لان ثلثه مدعى فاعقل
الى باب الافتعال فصارت يدعى وقلت التامد الاول أدغمت الدال في الدال فصارت يدعى وكذلك في
باب التصريفات من المضارع والامر والمصدر وانما أبدت التامد الاول لم يعكس لان من المهموسة
والدال من الجهورية فلا قوى لا يتحول الى الضعيف* (تمة) ما كان قوله والمدعى الخ للاغاب
من المتنازعين في نفسه لا احتراز عنه في الدور بقوله من المتنازعين قولاً وما كان هذا متناولاً
للمتنازعين في المباحث احتراز عنه بقوله في الحق أي حق العبد اهـ قال شيخنا بوضعه انه اذا
تضاربا وكان الظاهر أحدهما فانه يطلق عليه مدع مع انه اذا ترك لا يترك فاحتاج الى أخرجه
بقوله من المتنازعين قولاً اهـ أبو السعود والحاصل ان طالب الحق يسمى مدعياً والطالب
اذا ترك لا يتعرض له والمطلوب هو المدعى عليه لا يتأتى منه الترك حتى يسمي مدعياً (قوله من
اذا ترك ترك) أي لا يجبر عليه لان حق الطالب له فاذا تركه لا يسمي عليه عيني (أقول) وهذا
أحسن ما قبل فيه وقال محمد في الاصل قبل المدعى عليه هو المنكرو والآخر المدعى قال الزباني

بخلاف دعوى قطع النزاع
فلا تسمع سراجية وهذا
اذا اذ يد بالحق في التعريف
الامر الوجودي فلو أريد ما
يهم الوجودي والمدعى لم
يجب لهذا القيد والمدعى
من اذا ترك دعواه (ترك)
أي لا يجبر عليه

ولو كان المدعى عاجزا عن الدعوى عن ظهر القلب يكتب دعواه في صحيفة ويُدعى بها افتدع
 دعواه اهـ (قوله عند القاضي) أى فلا تسمع هى ولا الشهادة الا بين يدي الحاكم بحج وأراد
 بالقبول المزمع فخرج غير مكافى (أقول) وينبغي أن يكون المحكم كالقاضي فيما يجوز به
 التحكيم بشرطه فانه شرط كافي الاختيار ونبه عليه الشارح في شرحه على الماتى قال في
 الشرع بلاية بهـ اذا ذكر القاضي قال وينبغي أن يكون المحكم كذلك لانه يلزم الخصم بالحق
 ويخلصه اهـ (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بنفاذ حكم المحكم اذا رفع للمحكم
 الشرعي وكان موافقا لنفذه كافي كتاب القضاء من مجله الاحكام المدنية (قوله يقصد به طلب
 حق) أى معلوم قبل غيره هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى
 ايتاء الدين والابراء عنه بهـ ورد العلامة القدسي بان هذا الغائب يكون من جانب المدعى
 عليه لدفع الدعوى أى فليس بدعوى وأيضاً اذا علم ان الديون تقضى بامثالها فالإبقاء
 دعوى دين والابراء دعوى تلك مهـ فى اهـ وقوله طلب حق يقيد به حال المنازعة فخرج
 الاضافة حال المسألة فانهم ادعوى لغة لا شرعا ونظيره ما في البرازية عـ ين في يد رجل يقول هو
 ليس لي وليس هناك منازع لا يصبح نفسه فلو ادعاه بهـ لانه نفسه صحيح وان كان غائبا فمنازع فهو
 اقرار بالملك للمنازع فلو ادعاه بعد ذلك لنفسه لا يصبح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرار بالملك
 له اهـ بحج (أقول) كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرار للمنازع أولا وليس فيه دعواه
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله خرج الشهادة) فانهم اوان كانت قولاً مقبولا الا انه يقصد به
 اثبات حق للغير (قوله والاقرار) أى وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق
 فانه قول مقبول يقصد به طلب حق قبل الغير واجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طلب
 خاص وهو ما كان باللفظ الدعوى ونحوه طـ (قوله أو دفعه) أى دفع الخصم عن حق نفسه
 زاد الباقي في الحديث مدد دعوى صحيحة لينطبق على الحدود اهـ وعطفه بالاعتذار بهـ إشارة
 الى أن الدعوى نوعان والقصد به الادخال فلا اعتراض بادخال أو في التعريف (قوله دخل
 دعوى دفع التعرض) أى بقوله أو دفعه وهو أن يدعى كل منهما ارضا انهما في يده وبرهن أحدهما
 على دعواه فكان مدعى دفع تعرض الآخر حيث أثبت باليمين انهما في يده واليمين لا تقبل الا بعد
 صحة الدعوى نعمنا صحة مدعى دفع التعرض قال في البرازية والقوى على أن دعوى دفع
 التعرض صحيحة فانه ذكر في الجامع الصفة أرض يدعى ارجلان كل يقول في يدي لا يقضى
 بالبدل واحد منهم ولو اقر أحدهما بالبدل لا تخلف يقضى له به ولو برهن أحدهما باليمين يقضى له
 بالبدل لانه قام على خصم انزاعه معه في البدل على أن دعوى دفع التعرض مسموعة اهـ ثم
 نبوت البدل لا تخلف اهـ افاده الرجعي لكن صورها الطعناوى بقوله أن يقول ان فلانا
 يتعرض لي في كذا بغير حق واطالبه بدفع التعرض فانهم اتهم فيمنه القاضي عن التعرض له
 بغير حق فناداهم لا حجة له فهو ممنوع عن التعرض فاذا وجد حجة تعرض بها اهـ قال الحموي
 ناقله عن بعض القضاة لانه وقع عنه مدد ترد فيما اذا سمع القاضي دعوى دفع التعرض ومنع
 الخصم من معارضته بعدها هل يكون قضاؤه مانعا للخصومة من التقاضي عليه في الحادثة
 المتنازع فيها ام لا فان كان مانعا اظهر نتيجةه واذ لم يكن مانعا فاقى فائدة فيه ولم أر من صرح

عند القاضي (يقصد به
 طلب حق قبل غيره) خرج
 الشهادة والاقرار (أو دفعه)
 أى دفع الخصم (عن حق
 نفسه) دخل دعوى دفع
 التعرض فسمع به يقضي
 برأيه

الوكيل الايضال لان القول قول الامين في نفي الضمان عن نفسه لافي الزام غيره فيما يدعيه
 واذا كان القول قول رب الدين في بقا دينه فالتصميم وهو المديون الموكل يجب على ابقاء ما في
 ذمته لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول قوله في براءته ثم
 الموكل ان كذبه الطالب وصدق الوكيل حلفه فان حلف لم يظهر قبضه وان نكل ظهر وسقط
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومثل ما ذكر في الدين من التفصيل يقال في الوديعة ط زيادة
 (قوله ولو قبض الخ) أي أخذ الدلال عن المبيع ليس له المالك فضاع منه بصلاح بينهما بالنصف
 فيضمن الدلال نصه قال المصنف ينبغي ان أذن له المالك في القبض لا يضمن والا ضمن رب
 السلعة أيا شاء فان ضمن المشتري يرجع على الدلال ما لم يكن رسولا في الدفع الى البائع والظاهر
 ان هذا في غير ما حصل منه اذن في القبض أو نفي عنه كذا في نهرج الوهبانية لا للمشتري بل لا يثم
 ينبغي ان يكون هذا في دلال توسط بين البائع والمشتري أما لو دفع الثوب ليبيعه كان وكيله لا عن
 مالكه ورجعت حقوق العقد اليه وكان قبض الثمن له ولا يعتبر حينئذ اذن البائع ولا نفيه
 وأستغفر الله العظيم

(كتاب الدعوى) *

ولو قبض الدلال مال المبيع كي
 يباع منه وضاع يشطر
 * (كتاب الدعوى) *

لا يخفى مناسبتها لاول كلمة
 بالخصوصية (هي) لغة قول
 يقصده الانسان ايجاب
 حق على غيره وألفها الثانية
 فلا تزدون وجهها دعوى
 بفتح الواو كفتوى وقعة أو
 دورا يكن جزم في المصباح
 بكسرهما أيضا فتح ما
 يحافظ على ألف الثانية
 ونبرعا (قول مقبول)

لا يخفى مناسبتها للخصوصية أي لما اقتضى كون العزل معقباً بالو كالة تقديم باب عزل الوكيل
 فتاخرت الدعوى عن الو كالة بالخصوصية عنه ووجه مناسبتها له أن الخصوصية تنبرعاهي الدعوى
 والجواب عنها في مكان ذكرها بعد الو كالة بالخصوصية من قبيل التفصيل بعد الاجمال (قوله
 قول الخ) ظاهره يشمل الشهادة إلا أن يكون نعيها بالاعم فان أريد اخراج الشهادة يزداد
 انفسه (قوله ايجاب حق على غيره) أي من غير تقييد بمذاعة ولا مسائلة حموى ولا تعرض فيه
 الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه وتطلق على
 دعوى الحرب وهي أن يقال يا فلان وكذا الدعوة والدعوى بالفتح والكسر اسمان منه والدعوة
 بالفتح أيضا المرة والحلف والدعاء الى الطعام وتضم وبالكسر في النسب ط وقيل الدعوى
 في اللغة قول يقصده الانسان ايجاب الشيء على غيره إلا أن اسم المدعي يتناول من لا حجة له في
 العرف ولا يتناول من له حجة فان القاضي يسميه مدعياً قبل إقامة البينة وبعد ما يسميه محقاً
 لا مدعياً ويقال المسئلة الكذاب مدعى النبوة لانه يجر عن اثباتها ولا يقال الخسرة سيدنا رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد أثبت بالبحر (قوله وألفها الثانية) هي لغة
 بعض العرب وبعضهم يوثقها بالياء مصباح (قوله لا يكن جزم في المصباح الخ) قال بعضهم
 الكسر أولى وهو المذهب ومن كلام سيديويه لانه ثبت ان ما بعد ألف الجمع لا يكون الا مكسوراً
 وأما فتحه فانه مسموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح أولى لان العرب آثرت التخفيف
 ففتحت ح (قوله فيهما) أي في الدعوى والفتاوى ح (قوله يحافظ على ألف الثانية)
 أي التي يبقى عليها المفرد والظاهر انه ساقط لفظ وفتحها به مد قوله بكسرهما كما هو صريح
 عبارة الشربلالية والمصباح أو يقال انما جزم صاحب المصباح بفتحها أيضاً يحافظ الخ فلا
 سقط تأمل (قوله ونبرعا قول) أي ان قدر عليه والافتح في كتابته قال في خزائن المفتين

فـ لان فباعه من غيره جاز وفي الكافي لا يجوز قال العـ لامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية
واذا نامت فيما ذكرنا من الاصل رأيت ان من قال بالجواز في بيعه من فلان فباعه اقره رأي
ان هذا مقيد من وجه فقط ولم يوجد لنا كيد بالذكي ومن قال لا يجوز بيعه من غيره رآه مقيدا
من كل وجه هـ وفي الخلاصة وقول جامع البرازي اوقال بيعه الى أجل فباعه نقدا قال الامام
السرخسي الاصح انه لا يجوز بالاجماع وفي الوبي نرح الخاصع الكبير ولو دفع اليه عبدا
وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم بهـ د البيوع حتى يقبض الثمن قال محمد بن النسي باطل وقيل
أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف يصح حتى لو سلم يضمن الثمن ان له والا لانه يتردو كذا الوباع
ثم نهاه عن التسليم هـ وفي الخاتمة وكذا البيوع ثم نهاه عن البيوع حتى يقبض الثمن فباع قبل
قبض الثمن وسلم المبيع كان البيوع باطلاـ لاـ حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع هـ قال
الشريفة في شرحه عليه اوقال بيعه وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخالد فانه جاز البيوع قال لانه
لما أمر بالبيع كان مطلقا ثم قوله وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخالد فانه جاز البيوع قال لانه
بالثمن د بـ في الخلاصة قيد فيه فلا يبيعه نسيئة كذا قال لا تتبع الابانة د بـ في الخلاصة لا يجوز
واو قال بـ فـ لان لا يجوز اغيره وتقبل خلاف هذا اوقال بـ لـ زيد أو في سوق كذا جاز في غيره
واغيره ولو قال لا تبعه الا لزيد أو في سوق كذا لا يجوز في غيره ولا لغيره ولهذا الخلاف أتى
بـ في خلاصة قالوا لانهم اتوا كـ في فـ في خلاف هـ (قوله في خلاصته) أي الوكيل (قوله قالوا لا يجوز)
أي للوكيل التغير أي المخالفة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قيد فيه فلا يخالفه كما هو
والحاصل ان قوله بعه وبيع بالثمن أو بعه وبيع بالخالد ليس بـ في قيد ولا تتبع الابانة قد والاختلاف في قيد
وكذا قوله بالثمن د بـ في خلاصته الكمال والضابط لهـ هذه المسائل كما قلنا ان الموكل متى شرط على
الوكيل شرطا يتغير فيه ان كان نافعا من كل وجه يجب مراعاة شرطه مطلقا وان ضارا من كل
وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان نافعا من وجه ضارا من وجه ان كده بالنفي يجب
مراعاته وان لم يؤكده لا يجب مراعاته وذكروا أمثلة ذلك فيما تقدم فراجعها ان شئت (قوله
وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم) صورته دفع الى آخر ما لا وقال اقض به ديني اقل لان قال
المامور فعلت وقضيت وقال الدائن لم يقض شيئا فالقول قول الوكيل في براءة نفسه عن الضمان
ـ واهـ كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال لم يدفعه للطالب أو أمره باقتضاء دين له اياي به
اليه أو يدفعه لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل يقبض الدين والعين فان
القول قوله اذا قال سامته لانه أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجوز
انهم على قضاء حقه وهـ ذامعني قوله كذا قول رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول
الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه فقط لا في سقوط حق الدائن
حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا أيضا معني قوله كذا قول رب
الدين الخ (قوله كذا قول رب الدين) يعني قوله مقدم على قول الموكل والوكيل في عدم سقوط
حقه (قوله وانهم) يعني الموكل يجبر على الدفع الى دائنه لهدم نقاذ قول الامين عليه بل
انما كان القول قوله في براءة نفسه فقط فقوله قول الوكيل مقدم أي في براءة نفسه لانه أمين
ينفي الضمان عن نفسه وقوله كذا قول رب الدين أي في عدم وصول حقه اليه بمجرد دعوى

بخلافه قالوا لا يجوز التغير
وفي الدفع قل قول الوكيل

مقدم
كذا قول رب الدين
وانهم يجبر

قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل انتهى عن التسليم فلان لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى اه
 (قوله ابراه عليه السلام) أي اجمالا ولا يمكن في ظنه انه عشرة فتمين انه مائة (قوله برئ من
 الكل قضاء) اعطاء على اطلاق البراءة (قوله لا بقدر ما يتوهم ان له عليه) وهو عشرة والاولى
 ذكر اسمهم ان وانظر ما مناسبه ذكر هذا الفرع هنا (قوله قال المدبونه) قال الشريفة لاني قال
 للمدبون من جئت به لامة كذا أو من أخذ خنصر كذا أو قال لك كذا فادفع اليه مالي
 لا يصح التوكيل لانه للمجهول فيضمن المأمور بالدفع لذلك ولا يخرج عن العهد ما لم يكن أمر
 انسانا بعينه باقبض فعلم ان المراد أنه بالقول الاول لا يصبر وكذا لا مال وقال لانسان بعده اقبض
 دين فلان واقبض خنصره علامة صدق صاروك الاول كن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب
 المال ولا يثبت بمجرد قبض الخنصر ونحوها (قوله لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه) ولو لم
 يدفع اليه حتى هلك لم يضمن لجواز ان غير رسول ياتي بذلك العلامة يبرأ عازيا الى المقتطعات
 ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاعلة فاحشة تؤدى الى المنازعة أما اذا كانت
 يسيرة كما اذا قال مالك عبدك ابن باعه أحد هذين الرجلين فهو جائز فاقام ما باع كان جائزا اه أبو
 السعود في حاشية الاشباه وقد ذكر هذه المسئلة في القنية آخر الكتاب في المسائل التي لم يوجد
 فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين اذا قال المودع للمودع من جئت به لامة كذا بان
 أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه الوديعة فهل يصح هذا التوكيل أم لا يصح لانه يكون
 اوكيل مجهول ولا يضمن بالدفع اه فقد جزم هنا بعدم صحة الوكالة وتردد فيها اذا وكل
 بعض الورثة انسانا ليستوفي نصيبه من ديون مورثه على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض
 من عليهم الديون يصح أن يتي به ناج الدين أخو الخسام الشهيد بعد التام والمباحة الكنية
 اه مع أنهم توكيل مجهول تأمل (فروع) * قال في الوكالة لحيمة رجل غاب وأمر فليذه أن يبيع
 السلعة ويسلم ثمنها الى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لان استاذة
 لا يتحقق عليه عادة فلا يصير بتأخير الاداء ضامنا اه بهت المدبون المال على يد رسول فهلك
 فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المدبون هلك عليه وقول الدائن ابعث به اجمع
 فلان ليس رسالة منه فاذا هلك على المدبون بخلاف قوله ادفعهما الى فلان فانه ارسل فاذا
 هلك هلك على الدائن ويانه في شرح المنظومة اه اشباه (قوله وفي الوهيانية الخ) هذه
 الايات منها ليست على نسق واحد بل من مواضع متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد
 البرور أيت بخط بعض العلماء بطل القنية في هذا الموضع هذا الجواب انما يستقيم على قولهما
 والله تعالى أعلم بالصواب (قوله ونهيه وبيع بال نقد) هذه صورة واحدة فانه يجوز له فيما ان يبيع
 بالنسيئة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقوله أبيع الخ الذي يعني اذا قال له بهمه وبعه بالخالد جازله
 ان يبيعه من غيره ويحمل على المشورة كما اذا قال مضارب خذ هذا المال مضاربة واشتر به البر
 وبعه فله ان يشتري غير البر لان الكلام مشورة منه بخلاف ما اذا قال بعه بالنقد أو قال بعه
 من فلان فلا يجوز له الخائفة كما لو قال لاتبع الامن فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المبسوط
 الوكيل بالبيع من فلان لا يبيع من غيره لان المقصود الثمن وانما رضى بكونه في ذمة من
 سواه لان الناس يتفاوتون في ملاءمة الذم فلا يجوز بيعه من غير من سواه وفي البرازية بعه من

ابراه عليه السلام من
 الكل قضاء وأما في الآخرة
 فلا لا بقدر ما يتوهم ان له
 عليه وفي الاشباه قال
 المدبونه من جئت به لامة
 كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه
 لا يصح لانه توكيل مجهول
 فلا يبرأ بالدفع اليه وفي
 الوهيانية
 ومن قال أعط المال فاقبض
 خنصر
 فاعطاه لم يبرأ بالمال بخبر
 وبعه وبيع بالنقد أو ببيع
 الخالد

بطلت الوصية في الوكالة اذا تغير في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط
 الخيار اذا تغير في أيام الخيار لا يبطل البيع ولا الخيار ١١ وفي البدائع اذا باع الموكل ما وكل
 ببيعها ولم يعلم الوكيل فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ومات المبدع قبل التسليم ورجع المشتري
 على الوكيل رجوع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره أو أعتقه أو أسحق أو كان حراً الأصل لانه
 صار مفروراً من جهةه ولو مات الموكل أو جن لا يرجع لعدم الفور و الوكيل يقبض الدين ولو
 قبضه وهلك في يده بعد ما وهبه الموكل للمديون ولم يعلم الوكيل لم يضمن ونعامة فيه ١٢ (قوله)
 أو يني أثره أي أثر ملكه أي وتبقى الوكالة اذا بقي أثره كسلة العدة وهي ما اذا وكله بطلاقها
 ثم طلق الآخر لنفسه بقيت الوكالة لبقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف
 الموكل مجزأ عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على اطلاق بل عقيد بزوال
 حاجة الموكل وهو موجود فيما اذا وكله بالهبة فهو ب نفسه ثم رجوع لم يكن للوكيل ان يهب كما
 قد مناه قريبالان الواهب مختار بالرجوع فتبين برجوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان
 مختاراً لما رجع فكان دليل على نقض الوكالة وانهذا صرح المصنف بانه اذا وكله بطلاق زوجته
 فطلاقها واحدة والعدة قائمة بقيت الوكالة لان الوكيل يمكنه بتقييد ما وكل به ولا دليل لزوال
 الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بهيب بقضاء فلو وكيل ان يبيعه
 لان الرد بقضاء بلا اختياره فلم يكن دليل لزوال الحاجة فله ان يبيعه لان الحاجة قائمة كذا
 في الحواشي البعقونية ومثله في العناية وغيرهما من المعتمرات (قوله كسلة العدة) وهي ما اذا
 وكله بطلاق امرأته ثم طلق الآخر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء اثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل
 فيه فلم يكن تصرف الموكل مجزأ عن تصرف الوكيل معه فتصرف الوكيل بان يوقع الباقي
 غير متهذر كذا في الفتاوى الصغرى قال في الشريعة لا يسهة والمراد بالباقي الطائفة الواحدة
 الباقية لأكثر من الان قوله اذا طلق امرأته واحدة وهي في العدة مفيد ايقاع الواحدة
 في العدة من طائفة سابقة ولان التوكيل بالتطبيق لا يقتضي ايقاع أكثر من واحدة ١٣
 والأصل فيه ان ما كان الموكل فيه قادراً على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالخلع
 نخلها كذا في العناية (قوله بخلاف ما لو تجدد الملك) كما اذا اشترى ما وكل في بيعه من مشتريه
 فلا يعود التوكيل لهدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تكهها بعد
 زوج آخر وقد طلقها اثنا عشر ط قال الزيلعي ولو وكله ببيع عبده فباعه العدة وادخلوه
 في دارهم ثم رجع الى الموكل بملك جديد بان اشتراه منهم لانه عود الوكالة ولو أخذ من المشتري
 منهم بالثمن أو بالقيمة عن وقع في سهمه من الفاعلين فهو على وكالته لانه بالاختصاص الطريفي عاد
 الى قديم ملكه ١٤ قاله أبو الطيب (قوله لا يهزل ما لم يصله الكتاب) لانه عزل قصدي بشرط
 فيه الفلم وعاه بوصول الكتاب اليه ط (قوله صح) أي وان لم يعلم (قوله وبعده لا) أي الا
 اذا علم في العزل القصدي وليس معناه انه لا يهزل مطلقاً (قوله ونسي) أي نسي من دفعها اليه
 (قوله لا يضمن الوكيل بالدفع) لانه فعل مأمر به ولم يكن متهذبا بالنسيان وهذا بخلاف مسألة
 ذكرها البرازي وهي وكيل البيع قال بعتته وسلمته من رجل لا أعرفه وضاع الثمن قال القاضي
 يضمن لانه لا يملك التسليم قبل قبض ثمنه والحقكم بحكيه والله لا لاسم امرأته انتهى عن التسليم

(أو يني أثره) أي أثر ملكه
 كسلة العدة بخلاف ما لو
 تجدد الملك (فروع) *
 في المنة ط عزل وكتب
 لا يهزل ما لم يصله الكتاب
 * وكل غائباً عنه زله قبل
 قبوله صح وبعده لا * دفع
 اليه فقبضه لم يدفعها الي
 انسان يصلحها فسد دفعها
 ونسي لا يضمن الوكيل
 بالدفع

بنفسه) لانقضاء الحاجة به كما لو وكاله باع ثياب عبده أو بكتابه فاعتقه الموكل أو كاتبه
 أو بتزويج امرأته أو بشراء منى ففعل بنفسه أو بطلاق فطلقة هائلان أو واحدة وانقضت عدتها
 أو بالخلع فخالها بنفسه بجر (قوله والا لا) أي وإن لم يجر الوكيل عنه كما إذا أذن للعبد
 في التجارة وغير ذلك لا ينعزل وفي الخلاصة لو وكاله بشراء حنطة بعينها أو ببيعها ففعلت دقيقا
 أو سويقا فخرج من الوكالة ولو وكاله إلى عشرة أيام هل تنقضي بمعنى العشرة روايتان والأصح
 لا فيلحفظ (قوله والعدة) الواو اسنة ثمانية لالاعالي فافهم (قوله لبقاء المحل) قال في
 الهندية ولو وكالت بالتزويج ثم ان المرأة تزوجت بثمنها فخرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك
 الوكيل أو لم يعلم ولو أنكرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة وإذا زوجها
 جازا النكاح ولو كان وكيله من جانب الرجل بتزويج امرأته بعينها ثم ان الزوج تزوج أمها أو
 بنته فخرج الوكيل عن الوكالة كذا في المحيط اهـ (قوله ولو ارتد الزوج) أي ولم يلحق بدار
 الحرب أو لحق أي بعد الرد ولم يحكم بطاقة فان طلاقا واقع اتفاقا لانه لا يعقد الملة فكذا
 وكالته فيه لانها أيام الغيم مقامه فيها يملكه وهو عيك الطلاق فكذا عيك النوكيل به أما لو حكم
 بطاقة فقد تقدم انه ينعزل به وكيله وصرح هنا في الجبر والمخ أن لحوقه بمنزلة موته أي بعد الحكم
 به وصرح المصنف انه اذا بطلت باللاحاق من أحدهما لا تعود بهود ومسلم على المذهب الظاهر
 فان قلت هـ هذا يناقض ما ذكره في المنية بقوله ارتد الموكل أو لحق بدار الحرب فتوقف وكالة وكيله
 وكذا ما تقدم من انعزاله باللاحاق مرثدا قلت لا منافاة لان ذلك في الوكيل يتصرف بما يتوقف
 من الارتداد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف اتفاقا كالطلاق فثبت تقدم الموكل نفسه من الوكيل
 وأيضا فان المراد من انعزاله باللاحاق مرثدا المحكوم به ثمة وهذا المجرد عن الحكم كما هو المقرر
 من كلامهم فتأمل (قوله أو لحق) أي ولم يحكم به فلا ينافي ما تقدم كما علمت (قوله ونعود
 الوكالة) أي يعود ملك التصرف للوكيل وهو جب الوكالة السابقة وليس المراد انما تعود بعد
 زوالها لانه لم ينعزل كما يفهم من قوله قبله والا لا وعادة الزباني فالوكيل باق على وكالة
 ثم رد عليه بما هو فسخ كغيره رؤية بشرط أو عيب بقضاء أو فساد ببيع (قوله بقى على وكالة)
 لان ملكه القديم قد عاد اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان رد بما لا يكون فسخا لا تعود الوكالة
 كما لو وكاله في هبة شئ ثم وهبه الموكل ثم رجع في هبته لم يكن للوكيل الهبة ولو وكاله بالبيع ثم
 رده الموكل أو أجره فسله فهو على وكالة في ظاهر الرواية ولو وكاله ان يؤجر داره ثم أجرها
 الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالة ولو وكاله ببيع داره ثم بقى فيها فهو رجوع
 عنه عن ذلك الامام ومحمد لا التخصيص كذا الووكاله ببيع ارضه ثم غرس فيه بخلاف ما اذا
 وكاله ببيع ارض وزرع فيها فبيع الوكيل الارض دون الزرع لان البناء والغرس يقصد
 بهما القوارا الزرع امره بشراء ارض وهي بضاة فبقى فيها النفس له ان يشتريها بعهده ولو كانت
 مبنية فزاد فيها حائط أو جصه الى البيع بجر وعادة الهندية بعد قوله أو جصه الزرع الامر
 وكذلك الوكالة بالبيع اهـ وفي الجبر والوصية بمنزلة الوكالة ففي وصايا الخانية ولو قال أوصيت
 به هذا الرطب الذي في ثغاتي فصار عمر اقبل موت الموصي في القيام تبطل الوصية ولا تبطل
 استصحابا ولو قال أوصيت بزدي هذا الفلان وهو يقل فصار حنطة أو شهرا قبل موت الموصي

(ينفسه فيما وكل فيه تصرفا
 يجر الوكيل عن التصرف
 معه والا كما لو طلقها
 واحدة والعدة باقية)
 فلو وكيل تطليقها أخرى
 لبقاء المحل ولو ارتد الزوج
 أو لحق وقع طلاق وكيله
 ما بقيت العدة (وتعود
 الوكالة اذا عاد اليه) أي
 الموكل قديم ملكه كان
 وكاله ببيع فباع موكاه ثم
 رد عليه بما هو فسخ
 بقى على وكالة

بالتصرف (قوله بالتصرف) والحاصل انه تبطل الوكالة التي في ضمن الشركة ووكالة وكيلهما
 بالتصرف اذا هلك المالكان أو أحدهما قبل الشركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها
 على ما بذلك أو لم يعلم لأنه عزل حكمي إذا لم تكن الوكالة مصرحاً بعقد الشركة وكذا إذا
 وكل الشريك كان أو أحدهما وكيل بالتصرف في المال فلو افترقا فانه عزل في حق غير الموكل منهما
 إذا لم يصرح بالاذن في التوكيل (قوله وان لم يعلم الوكيل) راجع الى قول الشارح ولو
 بتوكيل ثالث لأنه لا يمكن ارجاعه الى الوكالة الضمنية لأنها واقعة بين الشريكين وبعدها أن
 يفتروا فلا يعلمان بافتراقهما وكان المصنف هو الذي أرادوه والشارح عزم في كلامه تكثير الفائدة
 نعم يمكن ارجاعها للوكالة الضمنية بان كان انفساخ الشركة كغير ذلك المالكين أو أحدهما مقبل
 الشريك فإنه قد لا يطاع الشريك على ذلك أو أحدهما ومع ذلك تبطل وكالته الضمنية فيه صح
 رجوعه الى المسئلة على عمومها (قوله ويجوز موكله) أي عن أداميل الكتابة (قوله
 لومكاتباً) يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما
 أيضاً كإبائه عليه في البر وقال فيه وان باع العبد فان رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته
 فهو وكيل وان لم يرض بذلك لم يجبر على الوكالة كذا في الحاشية وهو يقتضي أن توكيل
 عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق اطلاق جواز ذلك لأنه لا علة له في ذلك إلا أن
 يقال انه من باب استخدام عبد الغير فيوقف على رضائده لأنه لا علة منافاهه فامل اه * وفيه
 وقد سئل عن ناظر وكل وكيل في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت
 بأنه ينزل أخذ من قواهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لابتدائها والله تعالى أعلم (قوله
 ويجوز) انما ثبت العزل بهما لان قيام الوكالة بقصد قيام الأمر وقد بطل بالهجز والجزع لم أعلم
 يعلم بجز وفيه ويؤخذ منه أن للمكاتب والمأذون عزل وكيلهما (قوله وهذا) أي العزل
 بالهجز والجزع قال في شرح المجموع لابن مالك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أذن المحجور لم تعد
 الوكالة لان صحتها باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقد زال ذلك ولم تعد بالكتابة
 الثانية أو الاذن الثاني (قوله اذا كان وكيله في العقود والخصومة) لأنه انما ينزل فيما
 امتنع عنه موكله بهجزه وجزعه والمكاتب بعد جزعه والمأذون بعد جزعه لا يملك العقود والخصومة
 فينزل عنها وكيله ولا يخرج عن قضاء الدين واقتضائه وقبض الوديعة لأنه أصيل في عقود
 بأشهرها واستوداد أمانته وردها فلا يملكها له ولو بهجزه فلا ينزل وكيله عنه (قوله اما اذا
 كان وكيله) أي عن المكاتب والمأذون ثم جزع أو جزع عليه (قوله فلا ينزل بهجز) أي
 بهجز موكله عن أداميل الكتابة (قوله ويجز) لان الهجز والجزع لا يوجبان الجزع عليه من
 قضاء الدين واقتضائه الخ ما قدمناه قريباً (قوله لم ينزل) لأنه جزع خاص والاذن في التجارة
 لا يكون الاعاماً فكان العزل باطلا لا ترى أن المولى لا يملك فيه عن ذلك مع بقاء الاذن ولان
 العبد كامل الرأى صحيح العبارة غير أنه لا يملك نفسه وما في يده وكل ذلك ملك السيد فلا يصح تصير
 فانه صيانة لحق مولاه فإذا أذن له المولى فقد أسقط حقه فيه تصرف العبد بولاية نفسه اصاله
 لانيابة عن سيده فلا يملك سيده الا بحره صيانة لحق نفسه لا باطال تصرف نصير بولاية نفسه
 لان المولى قد أسقط حقه بالاذن ومنها توكيله فكذلك لا يملك عزل وكيله (قوله وينزل بعزله)

بالتصرف (وان لم يعلم
 الوكيل) لأنه عزل حكمي
 (و) ينزل (بهجز موكله
 مكانه أو جزعه) أي موكله
 (لوماذا نأكل) أي
 علم أو لا لأنه عزل حكمي كما
 مر وهذا (اذا كان وكيله
 في العقود والخصومة أما
 اذا كان وكيله في قضاء دين
 واقتضائه وقبض وديعة
 فلا) ينزل بهجز وجزعه ولو
 عزل المولى وكيله عليه
 المأذون لم ينزل (و) ينزل
 (بتصرفه) أي الموكل

لا ينزلان) أى الوكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء (قوله بخلاف الوكيل بالخصوصة)
 يعنى وان كانت لازمة ان كانت بطالب الخصم وغنية الموكل لكنه ينزل بموت الموكل لعدم
 خصوصته بعد موته ولان الحق المتنازع فيه ينقل الى غيره فتكون الخصوصية مستبعدة مع
 خاف الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله أو الطلاق) قد تقدم انه لو قال له كذا عزلتك فانت
 وكيلى يلزم فى الطلاق والعناق لانهم من الاسقاطات المحضة فيصح تعليقهما بالشرط فيكون
 ذلك تعليقا فلا يصح الرجوع عنه ومع ذلك يبطل بموت الموكل لان التعليق يبطل بموت المعاق
 لان شرطه بقاء الملك ولا ملك له فى الزوجية والرقيق بعد موته أقاده بعض الافاضل قال الحلبي
 وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم اهـ والظاهر انه مبنى على مقابل
 الاصح من انه لازم (قوله بزاوية) فانه جعل ذلك فيها من الوكالة اللازمة كما قدم نصيحة عنه
 فى شرح قوله فاله موكل العزل وتقدم لنا ان المعتمد انهم لا يغير لازمة فيه ونص البزاية فاما فى الرهن
 فاذا وكل الراهن العدل والمرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل أو الوكيل بالامر باليد
 لا ينزل وان مات الموكل أو جن والوكيل بالخصوصة بالتقاسم الخصم ينزل بمجرد موت الموكل
 وموته والوكيل بالطلاق ينزل بموت الموكل استحسانا لا قياسا بغير قائل (قوله وفيما عداها)
 أى فيما عدا الوكالة ببيع الرهن فان الوكيل ينزل فيها بالموت والجنون الخ بنافى قول المتق
 كالموكيل بالامر باليد والوكيل ببيع الوفاء فالاولى ذكرهما مع الوكالة ببيع الرهن (أقول) واصله
 لم يستثنهما المساعات من أن الامر باليد عليك لا توكيل وبيع الوفاء رهن على المفتى به تأمل (قوله
 وبالنسبة عن الاهلية) ومنه موته بعد قوله فى التوكيل فى الطلاق والعناق كما عزلتك فانت
 وكيلى (قوله قلت فاطلاق الدرر فيه نظار) أى حيث قال وذا أى انزال الوكيل فى الصور
 المذكورة اذ المية تعلق به أى بالتوكيل حق الغير أما اذا تعلق به ذلك فلا ينزل كما اذا شرطت
 الوكالة فى بيع الرهن كما امر اوجهه لأمرا أنه فى يد هاتم بن الزوج اهـ فان قوله
 اما اذا تعلق به حق الغير فيدخل فيه الوكالة بالخصوصة بالتقاسم الطالب والحكم فيها ليس
 كذلك وأصله فى المنع ولا يخفى انه وارد على مانع الشارح عن شرح المجمع أيضا وحينئذ
 فلا وجه لتخصيص النظر بما فى الدرر بل الامر فيها أسهل مما تقدم عن شرح المجمع فانه وارد
 عليه أيضا وقد علمت ان هذا فى مسألة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيقى بل بالحكمى
 ولذا قال فيه نظار (قوله وينزل بافتراق أحد الشريكين) هذا يعمل أمرين أحدهما ان
 يكون الافتراق بين المالين أو مال أحدهما قبل الشراء فان الشركة تبطل به فتبطل الوكالة
 الضمنية التى دخلت فى ضمن عقد الشركة علماه أولا لانه عزل حكمى اذ لم تكن الوكالة مصرحا
 بهما عند عقد الشركة وثانيهما ان أحدهما أو كليهما الووكل من يتصرف فى المال جاز فلو
 افترقا نزل هذا الوكيل فى حق غير الموكل منه ما اذ لم يصرحا بالاذن فى التوكيل وانما
 ذهبنا الوجهين اذ لو بقى الافتراق على ظاهره لم يصح قولهم وان لم يعلم الشريك اذ
 لا يصح ان يفرد أحدهما بفسخ الشركة المستلزمة للوكالة بالبلاء لم صاحبه اهـ درر
 وهذا الذى عنده الشارح بقوله ولو بتوكيل ثالث (قوله ولو بتوكيل ثالث) أى توكيل
 الشريك بكن أو أحدهما اننا نابعى انه تبطل الوكالة التى فى ضمن الشركة وكالة وتبطل كليهما

لا يثبت - زلان بموت الموكل
 بخلاف الوكيل بالخصوصة
 أو الطلاق بزاوية قلت
 والحاصل كفى البصران
 الوكالة ببيع الرهن لا تبطل
 بالعزل حقيقة أو حكميا
 ولا بالنسبة عن الاهلية
 بجنون وردة وفيما عداها
 من اللازمة لا تبطل بالحقيقى
 بل بالحكمى وبالنسبة
 عن الاهلية قلت فاطلاق
 الدرر فيه نظار (و) ينزل
 (بافتراق أحد الشريكين)
 ولو بتوكيل ثالث

لا يحنى فليتم امل وقال في الهداية وتبطل الوكالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطبقا أو لحاقه
 بدار الحرب مرتدا ثم قال به - مدعوان كان الموكل امرأة فارتدت قالوا كيل على مكانته حتى تموت
 أو تلحق بدار الحرب لأن ردتهم لا تؤثر في عقدوها على ما عرف به - لم من هذا ان الرجل الموكل
 اذا ارتدت تبطل مكانته بمجرد الارتداد بدون اللعوق فينبغي ان يقول في قوله السابق وارتد بدل
 قوله ولحقه بدار الحرب مرتدا كما لا يحنى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الاسلام في المبسوط وان
 لحق الوكيل بدار الحرب مرتدا فإنه لا ينعزل عن الوكالة عنه - مدعاهم جميعا ما لم يقض القاضي
 بلحاظه اه وهذا كما ترى مؤيد لما يحتمل المحقق * ثم اعلم ان المذكور في السير ان تصرفات المرتد
 كالمباينة والعنق ونحوه - موقوفه عنه - مدعاهم لان المام ان اسلم نفذت وان هلك أو لحق بدار الحرب
 وكم به بطالت واجازها مطافا وهذا كما ترى ايسر خاصا بما اذا لحق بل الحاكم أعم وتامل
 (قوله) ثم لا تعود به مدعاهم على المذهب) أي سواء كان وكيله أو موكلا كما في البهر قال
 في الحواشي البعقوبية واعلم ان الوكيل ان عاد مسأله - مدعاهم بدار الحرب مرتدا والقضاء
 به يعود او كالة عنه - مدعاهم لا والله تعالى ولا تعود عنه - مدعاهم أي يوسف واوعاد الموكل مسأله - مد
 اللعوق والقضاء به لا تعود او كالة عنه - مدعاهم في ظاهر الرواية وعن محمد انه يعود كما قال في الوكيل
 والفرق على الظاهر ان معنى الوكالة في حق الموكل على المالك وقد زال بردت والقضاء بلحاظه
 وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الالمانية ولم تزل بالقضاء بلحاظه كذا ذكر في الهداية
 وشمر وسها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيبغى ان تعود الوكالة الباطلة بمجرد اللعوق بدون
 القضاء كما هو قوله اذا عاد الموكل مسأله - مدعاهم كما لا يحنى فليتم امل اه (قوله) ولا بافاقته بجز
 عبارته ومقتضاه انه لو افاق بعد جنونه مطبقا لا تعود مكانته وكانه أخذ بمحض ان عدم عودها
 بالعود الى الاسلام (قوله) لا تبطل بهذه العوارض اه - هذا باطلا لانه في التفصيل لا تاتي
 والاولى الاقتصار عليه (قوله) أو المرتد عطف على العال ح ولا يصح عطفه على الرهن لان
 المرتد لا يملك البيع (قوله) يبيع الرهن عنه - مدعاهم لا اجل) أطلقه فشم ما اذا شترطت
 الوكالة في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارح فيما مضى ويأتي (قوله) كالو كميل
 بالامر باليد الباء للاستعانة أي كالو كميل الذي صار وكيله بسبب جهل الامر بيده وهو المرأة
 بان قال ركعتك في ان تجعل امر زوجتي بيدها وفي ذلك مسأله لانه حينئذ يكون قائما كالوكيل
 ولذا لا تبطل بجنونه (قوله) والوكيل يبيع الوفاء) أي بالتمو كميل بجعله مخبر اعند حلول الاجل
 اذا كانت الوكالة حالية العقد أو بعده على ما اختاره الشارح وهي داخله تحت مسئلة الرهن
 قاله الرحنى - لكن قال سيدي الوالدر رحمه الله تعالى لهل وجهه ان يبيع الوفاء في حكم الرهن
 فيصير وكيله بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما تفاق به حق الغير وهو المشتري أي المرتد تامل
 ثم رأيتهم منقولوا عن الحموي وما ذكره السائحاني من انه يبيع الرهن فهو غفلة تنبيه اه فافهم
 لان الصحيح في بيع الوفاء انه رهن له أحكام الرهن قال في جامع الفصولين بآءه جاز ان يكون كالة ثم
 مات موكلا لا ينعزل بموته الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بجز قال
 العلامة المقدسي وهو ظاهر يتعلق حق البائع اه والاولى ان يقول لتعاق - حق المشتري
 قاله بعض الفضلاء أي لانه رهن في المعنى على ما عليه العمل اليوم فالتستري مرتد (قوله)

ثم لا تعود به مدعاهم على
 المذهب ولا بافاقته بجز
 وفي شرح الجمع واعلم أن
 الو كالة اذا كانت لازمة
 لا تبطل بهذه العوارض
 فلذا قال (الا) الو كالة
 اللازمة (اذا وكل الرهن
 الع - مد أو المرتد - من يبيع
 الرهن عنه - مد حلول الاجل
 فلا ينعزل) بالاعزل ولا
 (بموت الموكل وجنونه
 كالو كميل بالامر باليد
 والوكيل يبيع الوفاء)

التعليل بأنه اهل قدمات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى ان امره بعمير الدار لا يتخلو اما ان يكون
 من هذا المال المدفوع او من مال آخر دفعه له او من مال المأمور وعلى كل فقله ليس له ان يعمر
 الدار الخ يدل على عزله في التصرف دون الحفظ فثبت ما قاله في البحر فتأمل منه صفا ولو قال
 المصنف في هذه الاعذار وتبطل لكان أولى وجهه ان التوكيل تصرف غير لازم فيكون
 لدوامه حكم ابتدائه فلا بد من قيام الامر وقد بطل به هذه الغوارض * قال في اليعقوبية ذكر
 موت الوكيل وقع في الهداية والاكافي أيضا يمكن كون الموت مبطلا لتصرف الوكيل ظاهر
 فلا فائدة له الادفع توهم جريان الارث وان كان في غاية الابهة (قوله) وجنونه مطبقا (قوله) لا
 قيله بمنزلة الانغماس فيكلا لا تبطل الوكالة بالانغماس لا تبطل بقايل الجنون حموى (قوله) بالكمسر
 قال في المصباح والعامية تفخ الباء على معني أطبق الله عليه الحمى والجنون اداهما كما يقال
 اسمه الله واجنه أى أصابه بهما وعلى هذا فالاصل مطبق عليه محذوف الصلة تخفيفا ويكون
 الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا اه (أقول) وله له أو يكون باودون الواو لانه اذا كان مما
 يستعمل لازما ومتعديا لا يحتاج الى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذف منه الصلة
 يكون متعديا وما ذكر فيه يكون لازما فتعين ما قلنا تاويل أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله) سنة على الصحيح (درر) قال فيها وهو قول محمد وعليه في البحر اسة سقوط جميع العبادات فقدّر
 به احتياطا اه وقيل دأءا كذا قيل (وأقول) قال في البحر فالمطبق أى الدأء زاد في البناية
 وقيل مستوعبا (قوله) شهر أى مقدار شهر وهو قول أبي يوسف اعتبارا بما يسقط به الصوم
 وعنه أكثر من يوم وإليه ان سقوط الصلوات الخمس به فقد ربه احتياطا وهو الصحيح كما ذكره
 الزبلي (قوله) وان عليه الفتوى فاحفظ ونقل المقدسي عن شرح السكاكي انه به يفتى بالاحالة
 (قوله) وبالحكم بطوقه أى بطوق أحد ماموكلا كان أو وكيله لا يعنى اذا ارتد فكل فلحق
 وقيد بالحكم بلحاظه لان تصرفات المرتد قبله موقوفة عنده فكذا وكالته فان أسلم نفذ وان قتل
 أو طلق بدار الحرب بطلت الوكالة فاما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته الا ان يموت أو
 يقتل على ردة أو يحكم بلحاظه بغير وفيه عن ايضاح الاصلاح المراد بالعاقبة ثبوته بحكم الحاكم
 اه لكن عبارة درر البحار ولحاظه بغير مبطول من غير حكم به قال شارحه لان أهل الحرب
 أموات في أحكام الاسلام ولحاظه صار منهم اه وفي المجموع ولحاظ الموكل بعد ردة بدار
 الحرب مبطل وقالان حكم به قال ابن مالك لان لحاقه انما يثبت بقضاء القاضي قيد بالعاق لان
 المرتد قبله لا يبطل توكيله عندهما وموقوف عنده ان أسلم نفذ وان قتل أو طلق بدار الحرب
 بطل اه فعلم أن ما في الايضاح على قولهما وبجست فيه في اليعقوبية حيث قال قوله ولحاظه
 بدار الحرب مرئدا هذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلحاظه وقدمى
 في السير كذا في الهداية * وههنا كلام وهو ان المعلوم مما ذكر في كتاب الله - من ان المرتد اذا لحق
 بدار الحرب تكون تصرفاته موقوفة عنده أى حنيفة فان عاد مسلما صار كأن لم يزل مسلما
 ونصح تصرفاته وان مات أو حكم بلحاظه استقر كفره فتبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة
 الا ان يموت أو يحكم بلحاظه والوكالة من جهة التصرفات فلا وجه لاعتكافهم بها مجرد للعاق عند
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم الا ان يراد من بطلان الوكالة عدم نفوذها لكانه بعيد

وجنونه مطبقا) بالكمسر
 أى مستوعبا سنة على
 الصحيح درر وغيره لكان
 في الشرية - الامة عن
 المصنفات شهر وبه يفتى
 وكذا في القهستاني
 والباناني وجعله قاضيا
 في فصل فيما يقضى
 بالمجتمعات قول أبي حنيفة
 وأن عليه الفتوى فاحفظ
 (و) بالحكم (بلحاظه
 مرئدا)

فلا معنى لتوقفها على موافقة صاحبه لانه لاحق له بها تأمل (قوله) لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية) وكذا نقله السيد الخواري عن الولاية حيث قال وفيها في الفصل الثاني من
 الوصايا الوصاية فهو وجوع ثم قال وفي الجامع الكبير لا يكون رجوعا فيه رواية
 وعلى الخلاف بخود الوكالة من الوكيل أو الموكل ووجود الشبهة ووجود الوديعة من المودع
 ووجود المتبايعين أو المستأجرين والصحيح غير ما في الجامع انه يكون رجوعا وعليه الفتوى
 لان الخواري وصار مجازا عن الفسخ حتى لا ينفو اه قال العلامة المقدسي بحقل ان التصحيح
 في خصوص الوصية او في الجميع اه قلت والمتبادر الثاني ط (قوله) وقدم الثاني وهو كون
 الخواري عزلا (قوله) وعاله الخ) هـ ذابو يدقنا ان التصحيح راجع الى الجميع ط (قوله)
 وفي رواية لم ينزل بالخود قد علمت ان الفتوى على العزل بالخود وانه الصحيح وفي شرح
 القهستاني ويدخل فيه معنى العزل بخود الوكالة فان وجود ما عدا النكاح فسخ وفي رواية لم
 ينزل بالخود وهي مرجوحة (قوله) وينزل الوكيل الخ) وفي شرح كذا العارية بشكل على
 هـ ذان من وكل بقضاء الدين قضاء الموكل ثم قضاء الوكيل قبل العـ لم يضمن مع انه عزل
 حكمه وأوجب بان الوكيل بقضاء الدين ما مودع بان يحمله الموكل ويضمنه على القابض
 لان الدين تقضى بامثاله وذلك يتصور به بداء الموكل ولذا يضمنه القابض لو هلك
 بخلاف الوكيل بالتصدق اذا دفع به مدفع الموكل فلم يضمن الوكيل يتضرر الموكل لانه
 لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمنه اه بنوع تصرف (قوله) فزوج الوكيل
 أي ينزل الوكيل اذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل واشاء به ذابو بما قبله الى ان نهاية
 الموكل فيه اما ان يكون من جهة الموكل أو من جهة الوكيل وينزل الوكيل لهما فلو طلق
 الوكيل المرأة فليس للوكيل ان يزوجه اياها لان الحاجة قد انقضت وفي البرازية وكاله
 بالتزويج فتزوجها ووطئها وطلقها وبعدها العدة زوجها من الموكل صح إبقاء الوكالة (أقول)
 الظاهر ان الضيف في تزوجه لا للوكيل لانه لا موكل والا نافي ما هنا وما ياتي من ان نصره بنفسه
 عزل تأمل قال في المحيط وكاله يبيع عين له عزله الا ان يتعاقد به حق الوكيل بان يامر به بالبيع
 واستيفاء الثمن باداء دينه اه (أقول) وهذا اذا لم يكن الدين مؤجلا ما اذا كان مؤجلا ففي
 القهستاني عن الجواهر ولو وكل الدين مؤجل يبيع داره بسؤاله عند الاجل كان له عزله
 قبله اه فتنبيه (قوله) بشرط كان أي المشتريان من الوكيل والاصيل ومقتضى القواعد ان
 المقتد قول أبي يوسف ط (قوله) وبخيران أي المشتريان في الصورتين أي ثبت لكل منهما
 الخيارا في الصفقة عليهما (قوله) وينزل بموت أحدهما أي وان لم يعلم الآخر كما أفاده
 في البحر بقوله رجل غاب وجعل دارا له في يد رجل يبيعها فادفع اليه مالا يحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظ وايسر له ان يبيع الدار الا باذن الحاكم لانه له قدمان ولا يكون الرجل وصيا
 للمفقود حتى يحكم بموته تجنيس من باب المفقود وهو اعلم ان الوكالة تبطل بفقد الموكل في حق
 التصرف لا الحفظ اه لكن رده المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس انه انما دفع المال
 يحفظه وحده لا يدل على ما سبقه فلما ائله يقول لو دفعه ليعمر منه كان له ذلك وانما
 امتنع لعدم اذنه كذا في حاشية أبي السموذ عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كان له ذلك مع

لكن أثبت القهستاني
 اختلاف الرواية وقدم
 الثاني وعاله بان وجود
 ما عدا النكاح فسخ ثم
 قال وفي رواية لم ينزل
 بالخود اه فليحفظ
 (وينزل الوكيل) بلا
 عزل (بنهاية) الشيء
 (الموكل فيه كالموكله بقبض
 دين فقبضه) بنفسه (أو)
 وكاله (بنكاح فزوجها)
 الوكيل بزازية ولو باع
 الموكل والوكيل معا أول
 يعلم السابق فبيع الموكل
 أولى عند محمد وعند أبي
 يوسف بشرط كان وبخيران
 كما في الاختيار وغيره
 (وينزل بموت أحدهما)

٣ قوله والمراد بالخبر
هذه العبارة

(ولو عزل العدل) الموكل
بيعه الرهن (نفسه
بحضرة المرتن ان رضى
به) بالعزل (صح والالا)
اتفاق صدقه به وكذا الوكالة
بالخصوص بطاب المدعى
عند غيبته كما مر وليس
منه تركه بالطلاق بطابها
على الصحيح لانه لاحق لها
فيه ولا قوله كلما عزلت
فانت وكيلي لعزله بكما
وكذلك فانت معزول عني
(وقول الوكيل بعد
القبول بحضرة الموكل
القيت تو كيلي أو انابري
من الوكالة ليس بعزل
كحود الموكل) بقوله لم
أو كان لا يكون عزلا (الا
ان يقول) الموكل للوكيل
(والله لا أو لك بشئ فقد
عرفت تم اوتك فعزل)
زيابي لئلا يذ كر في الوصايا
ان حوده عزول وجه له
المصنف على ما اذا وافقه
الوكيل على التوك

الوكالة فينبغي ان يتوقف عزله حينئذ على علمه لان علمه منحل حضوره افاده الرضى (قوله ولو
عزل العدل) العدل فاعل عزل والظاهر ان التقييد به جرى على الغالب والافاقه وكيل يبيع
الرهن لا يقتصر على العدالة والمراد به الموكل يبيع الرهن في عقد الرهن وان يوفى الدين من غنه
لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما ياتي النص في بيعه والمراد بالعدل من وضع الرهن
على يده غير الرهن والمرتن باتفاقهما عليه فلو شرط في عقد الرهن ان يبيعه وبني الدين بغيره
أو وكيل غيره أجنبيا أو المرتن لا يملك عزله اتفاقا حق المرتن به (قوله الموكل) بالبناء للمجهول
صفة للعدل (قوله نفسه) مفعول عزل (قوله بحضرة المرتن) متعلق بعزل ويعلم منه حكم
ما اذا كانت بغير حضرته (قوله ان رضى) اي المرتن (قوله بطاب المدعى) اما اذا كانت بغير
طلبه فيصح عزله وان كان فيه ابطال حق الطالب من حيث ان صدقه بقوت رضاه لانه لم يلق
منه وكلا بالخصوص كذا في غاية البيان (قوله عند غيبته) أي غيبة الخصم الموكل وهو متعلق
باسم الاشارة في قوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا الخصم عند غيبته المدعى
عليه فيكون متعلقا بقوله عزله اما عند حضور المدعى عليه فيملك الوكيل عزل نفسه لعدم الضرر
(قوله وليس منه) أي مما يتعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرعاة له والحاصل انه لو وكل
رجلا بالخصوص ثم عزله حال غيبة الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح
عزله وان كان المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون
التوكيل من غير التماس أحد وفي هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني ان
يكون التوكيل بالتماس الخصم وفي هذا الوجه ان كان الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم
بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا لم يكن علم بالوكالة ولم يرد
لا يصح عزله حال غيبة الطالب يصح حال حضرته رضى به أو تخطا في مشقة الاحكام (قوله
لانه لاحق لها فيه) قال العلامة المقدسي فلوأ بر أنه بشرط الطلاق فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله
ط عن الجوى ونص عبارة لو وكل بطلاق فغيب لا يملك عزله قلت فلوأ بر أنه بشرط الطلاق
فوكل به ينبغي ان لا يملك عزله والصحيح انه العزل لان المرأة لاحق لها في الطلاق اه (قوله ولا
قوله كلما عزلت فانت وكيلي) معطوف على تو كبله أي فانه لم يتعلق به حق الوكيل (قوله لعزله)
قد مناعن الزباني وكذا عن البرازية طرق عزله عن الوكيل الدورية وما هو الصحيح فيها ورد
ما ذكره من انه لا ينعزل بقوله كلما وكالة فانت معزول فلا تغفل يؤيده ما ذكره الجوى وقيل
ينعزل بقوله كلما وكالة فانت معزول وهذا غير صحيح لانه تعليل العزل بالشرط وهو باطل
(قوله كحود الموكل بقوله لم أو لك لا يكون عزلا) كذا في البحر عن الزباني قال في المنح
بعد نقل عبارة الزباني سكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا ان حود التوكيل
يكون عزلا ذكر في مسائل شق بعد كتاب القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجهود اذا
وافقه صاحبه بالتوك الا النكاح فينبغي حمل ما في الوصايا على ما اذا وافقه الوكيل على ترك
الوكالة والله تعالى اعلم اه (قوله وجه له المصنف) بناء على ما ذكره الزباني في مسائل شتى من
القضاء ان جميع العقود تنفسخ بالجهود اذا وافقه صاحبه بالتوك ولا معنى له هذا الخ
لانه انما يحتاج لو افقه صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الجائرة الغير اللازمة

بالخصومة) تفصيل ما يتقيد بعلم موكله (قوله وبشراء المعين) كما اذا وكله بان يشتري له عبدا
 معينه فاذا اراد الوكيل ان يشتريه لنفسه أو يوكل من يشتريه له فاشتراه فهو الاول لانه لا يملك
 عزل نفسه عند غيبة الامر الا اذا اشتراه باكثر مما وكل به أو بخلاف ما وكل به برأيه (قوله
 لا الوكيل يتكاح) أي فانه لا يتقيد بعلم الموكل وحده فلو عزل نفسه ثم باشر ما وكل به لنفسه
 أو غيره يصح له عدم تقيد بعزله حينئذ بعلم الموكل بل بمجرد مباشرة العقد بصيرتار كالأوكالة
 لخالفته الامر (قوله ويبيع ماله) أي مال الموكل (قوله وبشراءه شيء بغير عينه) أي لو وكله بشراء
 عبده مثلا فاشترى عبد ليس للموكل أخذه ويقول له أنت ووكيلي لانه لا يقع للموكل في غير المعين
 ما لم يتو له أو ينفق الثمن من ماله أو يضيف العقد الى دراهمه والحاصل ان الموكل لانه يعزل
 نفسه في هذه الاشياء وان لم يعلم الموكل اهدم تضرره وكان الاولى ان يذكر هذه الجملة بعد قوله
 شرط علم موكله (قوله كافي الاشياء) عبارة الا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل
 بشرأى بغير عينه أو يبيع ماله وكذا الوكيل بالتكاح والطلاق والعنق فانخصر في الوكيل
 بشرأى بغير عينه وبالخصومة اهـ (قوله عزل نفسه) أي عن الوكالة وهو مبتدأ مؤخر قال
 الزيلعي عزل نفسه عن الوكالة ثم تصرف فيما وكل اليه قبل علم الموكل العزل صح قصره فيه اهـ
 قال البابا في لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الوكالة قبل علم الموكل اهـ (قوله وامام) أي
 امام الجماعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحت صلاته ولا يحتاج الى اذن جديد ما لم يعلم
 الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والى البلدة من قبله لان في انعزالهم قبل علمه تغريرا
 له وضررا بالمسلمين كما في نقله وموضعا قريبا (قوله والا) يعلم لا يصح العزل الا بعلم المولى ونص
 الجواهر لا يعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما في نقله في المقولة الثانية نص عبارة انما
 (قوله كما بسطه في الجواهر) أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان
 الذي ولاه القضاء في بلد آخر هل يعزل بعزل نفسه حتى لو جلس في بيته انما ما يقول عزات نفسي
 عن القضاء ثم خرج بشفاقة الناس وجلس للقضاء هل يتقيد اجاب لا يعزل الا اذا علم به السلطان
 ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكيل بشرأى شيء معين لمافيه من تغرير الموكل كذلك ههنا الامام
 والسلطان ما توضع ههنا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان اليه ووجب عليه
 القيام كذا الامام في باب الصلاة اذا صار اماما لمزمه القيام بها لم يكن له ان يعزل نفسه الا اذا
 صار بحال لا يمكنه المضي فيها فلو تقيد بتحقق العزل وانما ينزل باقامة غيره مقام نفسه حتى
 لا تبطل صلاة القوم فكذلك ههنا امام أهلا للقضاء لا يملك عزل نفسه لمافيه من تغرير السلطان
 وباطال حقوق المسلمين فاذا عزل نفسه وعلم السلطان انه يهجر عن القيام به فانه يخرج عنه
 ويكون اخرجه باقامة غيره مقامه كافي الصلاة اذا سبقه الحدث يعزل بالاستخلاف والا فلا
 وان لم يعزل بعزله نفسه فله ان يعود لقضاءه اقيام ولا يمتنع كما كانت اهـ نقله الحلبي (قوله
 ان بغير حضرة المديون) أي ان صدر التوكيل بغير حضرة المديون (قوله وان وكله بحضوره
 لا يتعلق حقه به) أي لانه يلحقه به مضره وتغرير لانه قد يدفع المال الى الوكيل لماعلم من الوكالة
 فلو صح عزله بدون علمه لكان مغرورا بذلك حيث دفع لغيره وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته
 ولا يدفع ذلك التغرير الا اذا علم بعزله والظاهر انه يلحق به ما اذا وكله بغير حضرة فبالحق

أي بالخصومة وبشراء
 معين لا الوكيل يتكاح وطلاق
 وعنق ويبيع ماله وبشراء
 شيء بغير عينه كافي
 الاشياء (عزل نفسه بشرط
 علم موكله) وكذا يشترط
 علم السلطان بعزل قاض
 وامام نفسهما والا كما
 بسطه في الجواهر (وكاه
 يقبض الدين ملك عزله ان
 بغير حضرة المديون وان)
 وكاه (بمحضرته لا) يتعلق
 حقه به كما في (الا اذا علم به)
 بالعزل (المديون) فحينئذ
 يعزل ثم فرع عليه بقوله
 (ولو دفع المديون دينه
 اليه) أي الوكيل (قبل
 علمه) أي المديون (يعزله
 يبرأ) وبعده لا دفعه لغير
 وكيل

اذا وكله ولم يعلم به افله عزله وان لم يعلم به بزمانه لكن نظره فيه سيدي الوالد رحمه الله تعالى بانه
 قبل عمله لا يكون وكلا حتى لو باع لا ينفذ ولا يكون فيه اجازة لا وكالة بخلاف الوصي ويثبت
 فعزله قبل علمه ليس عزلا حقيقة تامل (قوله كالرسول) فانه بعزل وان لم يعلم ولا يتوقف
 عزله على علمه أى مطلقا ولو قصد بالانه مبلغ عبارة فعزله رجوع عن الايجاب مقدسى (قوله
 ولو) وصليته أى له العزل فى الوكالة المنجزة وفى المعاقبة على شرط بعدم وجوده وقبله (قوله عزله)
 بصيغة المصدر بالمعنى على قوله فلام وكل العزل (قوله به يعنى) كذا فى الصغرى وقبل لا يصح
 لان العزل لا يتصور الا بعد تحقق الوكالة وهى لم تحقق بعد (قوله وبكتابة مكتوب بعزله) أى ان
 وصل اليه المكتوب كما سيأتى فى الفروع آخر الباب (قوله وارساله رسولا) أى ووصل اليه
 أيضا منية (قوله بميزا) خرج المجنون والمعتوه والصبي الذى لا يعزط (قوله ذكره المصنف
 فى متفرقات القضاء) وقدمنا الكلام عليه هناك مستوفى فراجع (قوله اذا قال الرسول الخ)
 قال المصنف فى متفرقات القضاء وظاهر ما فى العمادية انه لا بد ان يقول له انى رسول بعزلك اه
 ونقلنا عنه عن البحر (قوله الموكل ارسلنى الخ) الجملة مقول القول واحترزه عما اذا شهد على
 عزله حال غيبة الموكل فانه لا ينعزل كذا وقع التعبير بالموكل فى البحر والجوى والمنع والمخ واهل الاولى
 الوكيل انظره فائدة الاحتراز (قوله ولو اخبره الخ) ومنه الرسول الذى لم يقل ارسلنى اليك
 لا يبلغ الخ (قوله عددا وعدالة) منصوب على الحال المبيضة ومفعول المحذوف تقديره أعنى
 او على تعيين الميهم فى احد شطرى الشهادة وادعى قول الامام الاعظم فلا يثبت بخبر المرأة
 والعبد والصبي وان وجد العددا والعدالة كما قدمنا التنبيه عليه فى شتى القضايا وقدمنا ايضا ان
 العدالة لا تشتترط فى العدد فراجع ان شئت (قوله كاخواتها) أى اخوات الوكيل (قوله
 المتقدمة فى المتفرقات) وهى اخبار السيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع والبيع بالبكر بالنيكاح
 والمسلم الذى لم يجر بالشرايع والاعخبار بعيب اريد شرايعهم ومجر ما ذنوبهم فخص شركه وعزل فاض
 ومتولى وقف اه أى فانهما يشترط فيهما احدى شطرى الشهادة كما تقدم (قوله قبل) أى خبره
 (قوله اتفاقا) يوم انه مما قدمه وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله بالاخبار عدل او
 فاسق ان صدقه عنانية قال فى منية المقتضى ويخبر واحد غير عدل ان صدقه انزل والا فلا فى قول
 الامام وان ظهر صدق الخبر وقال لا ينعزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه اه فهذا ينافى بكتابة
 الاتفاق (قوله وفرع على عدم لزومه من الجانبين) لم يذكروا المصنف سابقا الا كونهم امن العقود
 الغير اللازمة واما كون عدم اللزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للتقرير
 والاولى كما فعله المصنف ان يكون قوله وعدم اللزوم مبتدأ وقوله من الجانبين خبراى وعدم
 اللزوم المتقدم فى عبارته ثابت من الجانبين فعلم لزومه من جانب الموكل قد سبق وهما بين عدمه
 من جانب الوكيل بانهم المالكات غير لازمة من جانب الموكل فلام وكل العزل والمالكات لا تكون لازمة
 من جانب الوكيل فلو كبل عزله نفسه وكما يشترط هناك عدم تعلق حق الغير بشرطه علم موكله
 صيانة لحقه لاعتماده على صحة وكالته فلو صرح ان يعزل نفسه بدون علمه لمكان فيه تقرير للموكل
 (قوله فلو كبل) خبر مقدم عزله نفسه اذا علم موكله فان علم ان يعزل الا اذا تعلق به حق الغير كما
 تقدم فانه لا ينعزل بعزل الموكل الصريح الا بعلم الخصم كذا هذا وتامل ط (قوله أى)

كالرسول (ولو) عزله
 (قبل وجود الشرط فى
 المعاقبة) أى بالشرط به
 يعنى شرح وهما بنية (ويثبت
 ذلك) أى العزل (بمباشرة
 به وبكتابة) مكتوب بعزله
 (وارساله رسولا) بميزا (عدلا
 أو غير) اتفاقا (حر أو
 عبدا صغيرا أو كبيرا)
 صدقه أى كذبه ذكره
 المصنف فى متفرقات
 القضاء (اذا قال الرسول
 الموكل ارسلنى اليك
 لا يبلغك عزله اياك عن
 وكالته ولو اخبره فضولى)
 بالهزل (فلا بد من أحد
 شطرى الشهادة) عددا
 أو عدالة (كاخواتها)
 المتقدمة فى المتفرقات
 وقدمنا انه متى صدقه
 قبل ولو فاسقا اتفاقا ابن
 مالك وفرع على عدم
 لزومه من الجانبين بقوله
 (فلو كبل)

مناقشة اما على الاول فلما فاته قوله وسيجي عن العيني خلافه لان الذي سيجي ان له العزل
فليس خلافه واما على الثاني فلانه يقتضى انه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول
بعدم عزله في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه كلما عزله تجددت له وكالة وقوله في طلاق
وعتاق يحتمل انه حال من الوكالة الدورية ويحتمل انه مسألة اخرى من مدخول لو ايضا أى ولو
في طلاق وعتاق لا يقيده كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أيضا لان البزازی لم يصح شيئا
منه ما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له ان يعزله في الطلاق والعتاق
وقال بعض مشايخنا له العزل وليس فيه رواية مسطورة وقال قبه له وعزل الوكيل بالطلاق
والنكاح لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر لكنه يصير مكذبا فيكون غرورا انتهى نعم يصح
حمله على الثاني ان جعلت المبالغة على قوله فلم وكل عزله ولا يرد حيث نذر عليه انه مما لا حق فيه
للغير كما صرح به والظاهر ان قوله وسيجي عن العيني خلافه وقع من سهو القلم ولو حذفه
لاستقام الكلام وانتظم والعبارة الجيدة ان يقال فلما وكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية
مالم يتعلق به حق الغير كوكيل خصوصية بطلب الخصم يت شرط علم الوكيل ولو في طلاق وعتاق
أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى قال في البزازیة واذا أراد الموكل عزله عن الوكالة الدورية
كيف يعزله قيل يقول عزالتك كلما وكالتك وانه لا يصح لان فيه تعاقب العزل بالشرط حيث قال
ان صرت وكيلا فانت معزول ولان المعلقة بالعزل غير ثابتة فكيف يصح العزل عنه واختاره
شمس الأئمة ان يقول عزالتك عن الوكالات كلها وعزالتك عن ذلك كله وانه أيضا مشكل لان
الخراج قبل الدخول في ذلك الشيء لا يتصور والعزل اخراج والمعلقة غير نازلة فلا يتصور
الخراج قال الفقيه أبو جعفر والامام ظهير الدين يقول رجعت عن المعلقة وعزالتك عن
المفوضة ولا يقدم العزل عن المفوضة على الرجوع عن المعلقة لانه اذا قدم العزل عن المفوضة
تجزئ وكالة اخرى من المعلقة فلا يعزل بعد عن الرجوع عن المعلقة اه قال في البحر ثم اعلم
انه لو قال كلما وكالتك فانت معزول لم يصح والفرق ان التوكيل يصح تعليقه بالشرط والعزل لا
كما صرح به في الصغرى والصيرفة فاذا وكاله لم يعزل اه وهذا بخلاف ما ياتي في كلام
الشارح عن العيني فتنبه وسيمأتى آخر الكتاب في مسائل شتى (قوله في طلاق وعتاق)
قال المحطاي عازيا بالخلاصة المختار انه عزله بعرض منه الا في الطلاق والعتاق والتوكيل
بسؤال الخصم وفي منية المفتي قال مشايخنا ذلك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو
المعتمد بجزر اى في غير التوكيل بسؤال الخصم (قوله على ما صرحه البزازی) قد مناقرية باعتبار
وعلى أيضا بان الوكيل يعزل مالم يتعلق به حق الغير او كانت دورية في طلاق وعتاق صيانة لحق
الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعتاق يتعلقان بالاخطار فكانا بمنزلة ولا يصح الرجوع عن اليقين
هذا خلاصة ما حرره البزازی وقد عاتض عنه (قوله وسيجي الخ) أى قرية بحيث أطاع في قوله
ولا قوله كلما عزالتك فانت وكيلى ولم يفرق بين طلاق وعتاق وغيرهما تأمل اسكن الشارح ساق
ما ياتي قرية في مقام عزل الوكيل نفسه وهذا في عزل الموكل وكيله (قوله بشرط علم الوكيل) فلا
أنه على العزل في غيبة الوكيل لم يعزل بجزر وانما لا يعزل اذا لم يبلغه لانه من حق بعد الامر
ولا يعمل بدون العلم وفقهه انه يلزم الوكيل ضرر ومحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما

في طلاق وعتاق على
ما صرحه البزازی وسيجي
عن العيني خلافه فتنبه
(بشرط علم الوكيل) أى
في القصدي أما الحكيم
فيمتثل ويتعزل قبل العلم

في التبرعات الابداعية فانها والوكالة والعارية ينعقدان على امر مسمى قبل فلا يلزم ان فيه
قبل وجوده (قوله فلا يدخلها خيار شرط) تنزيع على عدم اللزوم لان الامر اللازم بعينين
مضرة بغيره الخدم فشرع فيه الخيار لدفع ما يتوقع ولا حاجة فيه للامر الغير اللازم (قوله
ولا يصح) أي وينتفع أيضا على عدم لزومها عدم صحة الحكم بهما مقصودا لانه لا فائدة في ذلك
حيث لم تكن لازمة لم تكن انصح في ضمن دعوى صحيحة ان يمكن من الجرى على مقتضاها وهذا
ما قدمه في الفروع من قوله الوكالة المجردة الخ (قوله ويبيانه في الدرر) تقدم نقل عبارتها قريبا
(قوله فله وكل العزل متى شاء) حيث لم تكن لازمة من الجانبين فله وكل الخ أي هـ ذاهو
الاصل فيها وقد نص على لازمة اضرار تتعلق حق الغير كايانه بقوله ما لم الخ وانما يتوقف بطلان
الوكالة على العزل اذ لم ينته الامر فاذا بلغ خاتمة العزل بلا عزل كباقي قال الرمي أطلق العزل
فشمى مالو وكاه وشرط على نفسه عدم العزل أو مدة حياته أو ابدًا كما هو ظاهر وفقه مصرح في
الاسعاف ان منعوب الواقف كولو كبل عنه فملك عزله متى شاء وان شرط انه لا يعزل واقفه تعالى
أعلم (قوله كوكيل خصومة) أي من المطلوب وهو تمثيل المدخول النبي أي ليس له عزله وان علم
به الوكيل اتعاقب حق الغير به قال في الفصول وهذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم بها فله عزله
على كل حال قال في البحر ثم يطرأ على الوكالة اللزوم في مسائل منها الوكالة ببيع الرهن سواء كانت
مشروطة في عقد الرهن أو به دمه على الاصح فلتزم كالرهن ومنها الوكالة بالخصومة بالقاس
الطالب عند غيبة المطلوب لانه انما خلى سبيله اعتمادا على انه يتمكن من اثبات حقه متى شاء
فلو جاز عزله لضرر به الطالب عند اخفائه المطلوب بخلاف ما اذا كان الطالب حاضرا
او كانت الوكالة من غير التماس الطالب أو كانت من جهة تملكه لانه من الخصومة مع المطلوب
في الوجه الاول ولاه عدم تعاقب حقه بالوكالة في الوجه الثاني اذ هو لم يطالب وفي الوجه الثالث
العزل الى الطالب وهو صاحب الحق فله ان يعزله ويساخر الخصومة بنفسه ولان يتركها
بالكيفية وعلى هـ ذاقا بعض المشايخ اذا وكل الزوج بطلاق زوجته بالتامسها ثم غاب لايملك
عزله وانس بشئ بل له عزله في الصحيح لان المرأة لاحق لها في الطلاق اهـ قال العلامة قاسم
زيادة في التعليق ولان الزوج غير مجبور على الطلاق وعلى التوكيل به وانما جبه له وكيل لا
باختياره فملك عزله كما في سائر الوكالات اهـ وعلى هـ ذاقا لو قال الموكل لوكلي كذا
عزلة فانت وكلي لايملك عزله لانه كذا عزله فملك الوكالة له وفيه ليعزل بقوله
كذا وكذا فانت معزول وقال صاحب النهاية انه يملك عزله بان يقول عزلة لك عن جميع
الوكالات فينصرف ذلك الى المعاق والمنفذ وكلاهما ليس بشئ وان كان الصحيح اذا اراد عزله
وأراد ان لا تنفذ قد الو كالة بعد العزل ان يقول رجعت عن المعاقعة وعزلة لك عن الخيرة
لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه والوكالة منه زبلي ملخصا وسباني قريبا
نظيره عن البرازية (قوله كما يجبي) أي قريبا (قوله ولو الو كالة دورية) قوله
كذا عزلة فانت وكلي ثم لا يتخلوا ما ان يكون مباغاة على قوله فله وكل العزل أو على قوله
ما لم يتعاقب به حق الغير فعلى الاول يكون المعنى ان له العزل ولو كانت الو كالة دورية والمباغاة
حيث تظاهروا وعلى الثاني انه ليس له العزل في الو كالة الدورية وعلى كل ففي كلام الشارح

(فلا يدخلها خيار شرط ولا
يصح الحكم بهما مقصودا
وانما يصح في ضمن دعوى
صحيحة على غريم) ويبيانه
في الدرر (فله وكل العزل
متى شاء ما لم يتعاقب به حق
الغير) كوكيل خصومة
بطالب الخصم كما يجبي
ولو الو كالة دورية

اشتهر ان ذلك لا يصح جعل النظار له حيلة اذا ارادوا ان يجعلوا في القرية أمينة يحفظ زرعها
ويقررون له على ذلك جهه الا وهي ان يأمروه بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر
اهـ باطننا فافله المسلم لم فيما ثبت في ذمة الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف عنهم او لو صرف
مال المسلم على المستحقين لم يرجع به في غلة الوقف وكان متبرعا لانه صرف مال نفسه في غير
ما أذن له فيه بخلاف المسئلة السابقة لانه لو قيل بقبول السلم هذا حاصل ما ذكره شراح
الوهبانية في هذا المحل وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدة طويلة
حتى فتح المولى بشي يغاب على ظني انه هو المراد في تصوره هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي
ان شخصا يكون ناظرا على وقف فيريد ان يجعل أمينة قادر اعليه بحيث ينتفع هو عاجلا
والامين آجلا فاذا أخذ من الامين شيئا على ذلك ابقه موقفا وبأخذ من غلات الوقف بدلا عن
الجعل فهو لا يجوز لانه يسع الوكالة في المعنى لما علمت ان الناظر وكييل الواقف وهذا الفعل
في زماننا كثير في المقاطعات والاقواق ويسمونه التزامات فاذا احتمل له بهذه الحيلة وهي ان
يأخذ الناظر من الامين مبلغا معلوما سلما على غلة الوقف يصرفه في مصارفه يأخذ منه
ما عينه له الواقف من العشرة مثلا ويستغل ذلك الامين غلة الوقف على انه المسلم لم فيه يحصل
لناظر نفع بنظارته وللاامين بما تمه فهو ايضا لا يجوز لان الناظر وكييل الواقف فكأنه صادر
وكيل الا عن الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدراهم على الغلة الخارجية وقد علمت ان الجائر
التوكيل بعقد السلم لا بقوله فاذا أخذ الدراهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صار من
مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فيلزمه منها هذا ما ظهر لي ثم لا يخفى ان هذا كله انما يكون
بعد بيان مقدار السلم فيه مع سائر شروط السلم والافيه يكون فسادا من جهة أخرى كما لا يخفى
والله تعالى أعلم فاده سيدى الالدرجه الله تعالى (قوله به) أى بقبول السلم (قوله من يجعله)
أى متولى الوقف بمقابلة جعل يتراضيان عليه كإعانت (قوله أمينة) مفعول يجعل (قوله فيما مره
بعقد السلم) فيما يخرج من حبوب أرض الوقف وهذا هو محط الفائدة وانما لم يحجز لما علمت
(قوله وبسلم) أى ببعض قدر ما تراضيا عليه من الجعل يجعله أمينة على القرية (قوله لانه)
أى متولى الوقف (قوله لا يصح بيعها) أى الوكالة التي هي أمانة فلا يصح التزام الجعل في
مقابلتها أى ولا الحيلة التي اصطنعها لان التوكيل في قبول الاسلام باطل (قوله وتعامه في
شرح الوهبانية) حاصله انه فيه أربع مسائل الاولى التوكيل بالسلم جائز كالبيع والشراء
وهي معروفه وتقدمت الثانية لا يجوز التوكيل بقبول عقد السلم وقد علمت مما تقدم أيضا
الثالثة قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها الى آخر ما تقدم أيضا الرابعة
يجوز للقيم ان يسلم من ربه في رتبته وحصره بمنزلة الوكيل بعقد السلم ورأس المال وان ثبت في
ذمته فهو مأموور بدفع بدلته من غلة الوقف وإيسر المراد ثبوت ذمته متأخرا فيفسد العقد بل
المراد انه كالترب في الذمة ثم ما به طبعه يكون بدلا عما وجب كاتقدم واستغفر الله العظيم

(باب عزل الوكيل)*

من اضاقة المصداق الى فاعله او مفعوله واخره عن الوكالة لما أنه يقتضى سبق نبوتها وهو
رافعها فتناسب ذكره آخر (قوله الوكالة من العقود الغير اللازمة) لانها عقد تبرع ولا لزوم

به من يجعله يجعل أمينة
على القرية فيما مره بعقد
السلم ويستلم منه على
ما قرر له باطنا لانه وكييل
الواقف والوكالة أمانة
لا يصح بيعها وتعامه في
شرح الوهبانية
(باب عزل الوكيل)
(الوكالة من العقود الغير
اللازمة) كالهاربة

بها مئة ودأ قال فيها انقلا عن الصغرى الوكيل بتقبض الدين اذا حضر خصهما فاقرب بالتوكيل
وانكر الدين لا تثبت الوكالة حتى لو اراد الوكيل اقامة البيعة على الدين لا تقبل واذا ادعى
ان فلانا ركا به بطلب كل حق له بالكوفة وبقبضه والخصومة فيه وجاه بالبيعة على الوكالة
والموكل غائب ولم يحضر الوكيل احد الاموكل قبله حق فان القاضي لا يسمع من شهوده
حتى يحضر خصما جاحدا اذ ان ذلك او مقرابه فيئذ يسمع ويقرروا الوكالة فان احضر به بذلك
غير ما يدعى عليه حق الاموكل لم يحجج الى اعادة البيعة ولو كان يدعى انه وكاله بطلب كل حق له قبل
انسان بعينه يشترط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك بمحض من ذلك المدين ثم جاء بخصم آخر
يدعى عليه حقا بقبض البيعة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بهد له لو اقام الوكيل
بقبض كلى حق بيعة شاهدة دفعة على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدي عليه
قال ابو حنيفة تقبل على الوكالة لا غير فاذا قضى بها يومر الوكيل باعادة البيعة على الحق
للموكل على المدي عليه وعنده ما تقبل على الاخرى ويقضى بالوكالة اولاً ثم بالمال وكذا
الخلافا في دعوى الوصاية او الوراثية مع المال اه فقوله ولم يحضر الوكيل احداً من
الكوفة للموكل من قبله حق أى عليه حق للموكل سواء كان مقراباً وتوكيله او جاحداً وهو
المراد من اطلاقه ونهه به وقوله قبله نصب على نزع الخصائص متعلق بحق وهو مبتدأ خبره
للموكل والجملة صفة احداً وذلك اشارة الى التوكيل كان الضمير المجرور في به عائداً اليه يعنى
اذا حضر خصماً جاحداً او مقراباً يسمع القاضي دعوى وكالته ويقبل بيعة عليه اه هذا هو المراد
لانه ثبتت ركائبه بالاقرار ويتقرر مطلقاً من غير حاجة الى البيعة كما ظن (قوله مع التوكيل
بالسالم) أى الاسلام بان يدفع الدراهم لاسان استلها على بر مثلاً فهو جائز كالبائع والتمراه
وقد تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبائع والتمراه حيث قال هناك والمراد
بالسالم الاسلام لا قبول السلم فانه لا يجوز ابن كمال وأوضحناه بعبارة الزباجي فراجعه وفي شرح
الوهابية قال في المبسوط واذا ركا ان يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل ثم
دفعها الى الموكل فالطعام على الوكيل ولو كبل على الموكل الدراهم قرض لان أصل التوكيل
باطل لان المسلم اليه امره ببيع الطعام من ذمته الى ذمة الوكيل ولو امره ان يبيع عين ماله
على ان يكون الثمن على الامر كان باطلاً فكذلك اذا امره ان يبيع طعاماً في ذمته وقبول
السلم من صنيع المتألفين فالتوكيل به باطل اه (قوله لا يقبل عقد السلم) فاذا ركا ان
يأخذ الدراهم في طعام مسمى فاخذها الوكيل الى آخر ما قدمنا في المقالة السابقة (قوله
فلانناظر ان يسلم الخ) فرعه على ما قبله لانه كالموكل على ما صرحوا به وفي هذه العبارة يجاز
الحق بها بالاقتضار وهي مشتملة على مشأين احدهما يجوز للقيم أن يسلم من ربح الوقف في
زيتيه وحصره كالموكل بعقد السلم ثم رأس المال ون ثبت في ذمته كالمسئلة السابقة فهو
مأمور بدفع بدل من غلة الوقف وليس المراد ثبوته في الذمة متأخر اليقصد العقد بل المراد انه
كالتمن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه بكونه بلا عساجب ومنها يعطيه في الجمل من كالتوكيل
بالتمراه يصبح وان لم يكن الثمن له كما او تقول الثمن هنا مدين أى رأس مال السلم لان مال الأمانة
يتعين بالتعيين ثأنيهما قد علمت ان قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما

* صح النوكيل بالسالم
لا يقبل عقد السلم
فلانناظر ان يسلم من ربحه
في زيتيه وحصره وليس له
ان يوكل

مذهب الامام وعندهما لا يتمتعان في المعاملات والوكالة منها تأمل (قوله نعم في الملتقى) الذي
 في البحر عزوه الى الملتقى بالنون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدرالك
 بينهم والوجه فيه ان الدراهم التي اعمربعضها من مديونه كانتهم قائمة وقد تصدق من ماله مع
 قيامها فلا يكون منه برعافظهر انه لا وجه للاستدرالك بينهم لانهم لا تناسق ما قبلها فان قيام
 الدين في ذمة المديون كقيام المال في يد الوكيل ط و ح (قوله جاز استجسانا) أي جاز
 قضاء لادبانه لانه لم يامر به بالشر اعمال معين بل بعمال في ذمة المديون فكان بمنزلة مالهو كانت
 الدراهم عندهم كعائات (قوله ومال البتيم غائب) والحاضر كذلك بالاولى ح (قوله جامع
 الفصولين) عبارة كفي البحر تقدم من ماله فن شئ ثم اراه لولاه ونوى الرجوع يرجع ديانة
 لا قضاء لم يشهد ولو توبأوطع اما ما شهد انه يرجع فله ان يرجع لوله مال والا فلا لوجوب ماله عليه
 حلبي ولو قضا أو شيا لا يلزمه رجوع وان لم يكن له مال لو أشهدوا الا لا ولو اتفق عليه الوصي من
 ماله ومال البتيم غائب فهو متطوع الا ان يشهد انه قرض عليه أو انه يرجع اه ونقل الشارح
 في آخر كتاب الوصايا ما يوافق هذا وما يخالفه فقهنا اضطرب كلامنا في الرجوع مطلقا
 أو بلا شرط اه عليه والتحرير ما في أدب الاوصياء عن المحيط ان في رجوع الوصي بلا شرط
 للرجوع اختلاف المشايخ والذي حرره سميدي والودعة ان في المسئلة قولين أحدهما
 عدم الرجوع بلا شرط اه في كل من الاب والوصي والثاني اشتراط الاشهاد في الاب
 فقط ومنه له الام والوصي على اولادهم او علاله بان الغالب من شقة الوالدين الانفاق على
 الاولاد للبر والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الاجنبي فلا يحتاج في الرجوع الى الاشهاد
 والقول الاول استحسان والثاني قياس ومقتضاه ترجيح الاول وعليه منى المصنف فمما
 وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وعلماه ونظام الفوائد على ذلك هناك فراجع اه
 شئت (قوله فروع) تذكر اربع ما ياتي قريباً أول الباب (قوله الو كالة المجردة) أي عن حضور
 خصم جاحدا ومقر بها قال في البكافي ولا يجوز اثبات الوكالة لولاية بلا خصم حاضر وقدمنا
 انه لا يثبت التوكيل بشهود ومضمون الحجة مالم يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة
 فراجع اه (قوله لا تدخل تحت الحكم) يعني لا تثبت بسماع القاضي قال المولى عبدالمليم
 الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان ومن ذلك تفرع على ذلك
 انه لا يجبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير والكتابة والمهمة من فلاذ والمبيع وطلاق فلانة وقضاء
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبس الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن كما
 في الاشياء اعترض عليه ان قارئ الهداية سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا
 أو غائبا اجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل
 بدفع الدين أو كان كفيلا والا فلا يجبس اه قلت هذا الاعتراض ساقط عن آخر ما ان ما في
 الاشياء مبنية على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الامر بالاداء ولا الضمان فيكون متبرعا في
 فعله مالم يؤمر به ولم يتعاق حق الغير بوكالة فيكون كالواهب حيث لا يجبر على التسليم (قوله
 ويانه في الدرر) يستغنى عنه بما سبق من قول المصنف أول الباب الثاني ولا يصح الحكم

نعم في الملتقى لو أمره أن
 يتبع من مديونه ألقا
 ويتصدق فتصدق بالف
 يرجع على المديون
 جاز استجسانا (وصي أنفق
 من ماله) المال ان (مال
 البتيم غائب فهو) أي
 الوصي كالأب (متطوع
 الا أن يشهد انه قرض
 عليه أو انه يرجع) عليه
 جامع الفصولين وغيره
 وعلماه في المصنف بان
 قول الوصي وان اعترف
 في الاتفاق المكن لا يقبل
 في الرجوع في مال البتيم
 الا بالينة * (فروع) *
 الوكالة المجردة لا تدخل
 تحت الحكم ويانه في الدرر

المأمور بشراة لاه وكل لا يجوز ولا ينفع ذل على الموكل وقضيته نفوذه على نفسه ويكون ضامنا
 مال الموكل لكن يبقى ماله كان المدفوع غير النقص من ماله أو قيمه فاشترى لنفسه وكان
 المدفوع باقيا في يده من اشترى منه ماله وكل المطالبة بعين ماله أم يضمن الوكيل المثل
 أو القيمة بحل تامل والظاهر الاول قد دبر كذا في الحواشي الجوية (قوله بل يرفع التفاضل
 استحصانا) لان الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لان الانفاق لا يكون بدون اشراء فيكون
 التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل بالشراء يملك النقص من مال نفسه ثم يرجع به على الآخر
 وهذا لانه لا يستحب مال الآخر في كل مكان وينفق له ما امره من غير قصد فيشتر به له ويحتاج
 للنقص من مال نفسه فلم يكن متبرعا لتحقيق القصد الا حرم ونقصه بالخرج عن المأمور والقيام أن
 يكون متبرعا لانه خالف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فيرد مال الموكل لان الموكل أمره
 ان ينفق من ماله لامن مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا وكفى المقصود
 والرد * قال قاضي خان رجل دفع الى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فامسكها
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده جاز استحصانا وتكون العشرة له بالعشرة اه
 (قوله اذالم يصف الى غيره) أي غير مال الآخر سواء أضاف الى مال الآخر أو أطلق ومفهومه
 صرح به المؤلف في قوله وأضاف العقد الى دراهم نفسه (قوله فلو كانت وقت انفاقه
 مستهلكة) ومنه الشراء والصدقة وبها صرح في البحر (قوله ولو بصرفه الدين نفسه)
 أو غيره (قوله أضاف العقد الى دراهم نفسه) هذا محمول على ما ذكره لو نوى لنفسه أما
 لو نوى لوكله فان الوكيل يصح أن يشترى من مال نفسه ويرجع على موكله لكن حيث
 اضاف الى دراهم نفسه كان الظاهر انه مشتريها فلا يصدق قضاء وكذا بعد استملاكها افاده
 الرحقي (قوله وصار مشتريا لنفسه) ومثل وكيل النفقة وكيل الشراء عقد محمده وهو الصحيح
 ولذا مشى عليه المثل لان الوكالة تبطل بهلاك مال الآخر قبل الشراء خاتمة لكن ذكر فيها
 في مسألة النفقة أن الضمان قول محمد وعنده قول أبي يوسف وقدمه وفي البرازية أمره
 بانفق عشرة من عنده ليرجع فقال المأمور أنفق وكذبه الآخر وطالب المأمور ان يحلفه
 ما يعلم انه أنفق على أهله فله ذلك اه فافاد أنهم ما اذا اختلفا في أصل الانفاق فالقول لاه منكر
 ولو اختلفا في القدر فالقول لمن ذكر الزيادة وعلى مدعيه البيضة فتاوى خير الدين وفيها
 لو اختلفا في القدر وقد دفع الآخر لاه أمور مالا لينفق منه كي قولين يتصدق المأمور وعنده
 ومال الى الاول فاحفظه * وفي البرازية قال استمدن وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل
 شهر عشرة فمال نعمت وصدقة المرأة وكذبه الآخر لم يصدق الا اذا كان الحسا كم فرض لها
 ذلك لانه ما ذل باذن الحماكم ولو كذبه الآخر وأراد المأمور عين الآخر حلف الآخر بالله
 ما تعلم انه أنفق على أهله كذا ولو زعم الآخر انه أنفق دون ذلك فاقول للمأمور ولا يشبه هذا
 الوصي (قوله لان الدراهم تهيز في الوكالة) فاذا هلك الدراهم قبل الانفاق أو قبل الشراء
 به في التوكيل بالامرابطات الوكالة فاذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا فلا يكون له أن
 يرجع على الموكل ولانه خالف الامر فيرد مال الموكل لان الموكل أمره بان ينفق من ماله لامن مال
 نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان متطوعا طعن عن الانفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم انه

بل يرفع التفاضل استحصانا
 (اذالم يصف الى غيره) فلو
 كانت وقت انفاقه مستهلكة
 ولو بصرفه الدين نفسه
 أو اضاف العقد الى دراهم
 نفسه ضمن وصار مشتريا
 لنفسه متبرعا بالانفاق
 لان الدراهم تهيز في
 الوكالة بهاية وبرزانية

باطننا لانه ما قضى الاجبر دالهم فلم يكن قضاء في العقود والفسوخ (قوله خلافا لهـ ما) أي لا ييوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لان قضاء القاضي عندهما ينفذ ظاهر انقط اذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرد بالعيب وفصل الدين عند ادعاء ما يبرئه وقبل الاصح عند أبي يوسف انه يؤخر في الفصلين لان مذهبه ان القاضي لا يرد بالعيب على البائع ما لم يتكف المشتري بالله ما رضى به هذا العيب وان لم يدع البائع الرضا الى آخر ما قدمناه قريبا عن مذهبه (قوله فلوردها الوكيل الخ) مناف لما تقدم من ان القاضي لا يقضى بالرد اللهم الا ان يقال معناه لا ينبغي لذلك فلو أنه كان القضاء موقوفا فان حضر المشتري وكذب البائع مضى القضاء على الصحة وان صدقه استردها تامل ح ولا تنس ما تقدم قريبا والمراد بردها أي بالقضاء يدل لقوله لان القضاء لا عن دليل الخ واذا كان الرد بدون قضاء فالحكم كذلك بالاولى ولا يقال انه لم يرد عليه لانه المتقدمة فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لانه قول لم يرد عليه أي لا يسوغ للقاضي الحنفى أن يحكم عليه بالرد لانه لا يضر البائع لزوم الفسخ وقوله فلوردها عليه أي بقضاء غيره حنفى يرى ذلك لم يكن فسحا اتفاقا لان القضاء لا عن دليل الخ لكن به هذا التعديل يبطل ما عمل به اولاً يمنع الرد على البائع الا أن يجعل هذا من المسائل التي لا يتقدم فيها حكم القاضي حيث كانت لا عن دليل ولذا لا يسوغ للحنفى ان يقضى بها فتأمل (وأقول) ان ردها أيضا على المشتري البائع عند الامام لا يكون الا بعد حلف المشتري فلم يكن القضاء عن جهه بل عن دليل ولوردها بلا حلفه لم يكن لذلك عنده الا أن يقال انه حكم به على قوله ما فاذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلا اتفاقا أو يقال ان البائع أسقط حقه في البيع فليتأمل (قوله فلا ينفذ باطنا) اعترض بانه اذا جازت قض القضاء هنا عند أبي حنيفة أيضا بأي سبب كان لا يتم الدليل المذكور للفرق بين المسألتين (قوله أو الشراء) قيد به لما في البحر عن الخلاصة الوكيل يبيع الدينار اذا أمسكه وباع ديناره لا يصح والوكيل بالشراء اذا اشترى ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الأمر ثم نقد البائع غير حاجز واو اشترى بدنانير غير هاتم نقد بدنانير الموكل فالشراء الوكيل وضمن للموكل بدنانير لا تعدى اه وبه يظهر ان التفصيل هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف والشارح كما أنه مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر انه ليس بقيد خ ويدل عليه اطلاق ما بقى عن المنتقى (قوله ناو بالرجوع) أي ناو يا جعل الذي قبضه من الموكل عوضا من صدقه من مال نفسه (قوله كذا قيد الخامسة في الاشياء الخ) الظاهر انه قيد في المسائل كالهالكين ديانة لان الوكيل في غير معين لا يقع ما فعله لو كالهالكين فان تصادف عليهما فلا كلام وان جحد الموكل نيته نظر الى نقد الثمن فان تقدمه من مال الموكل كان موكلاه والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء أما الديانة فالشراء لو كاه متى نواه فيجزم على الموكل دفعه ان غلب على ظنه صدقه والواقع في مسألتنا انه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه) أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا اجتماعا لان الوكالة قد بطلت فدفع العوض الى غير مال كغير أمره تبرع كما قرره الاتفاقى (قوله لم يكن متبرعا) اذا كان المال قائما قيل يقيد بغيره ومعه انه لو اشترى بالمدفوع اليه شيئا لنفسه ثم اشترى بماله نفسه

خلافا لهـ ما) فلوردها
الوكيل على البائع بالعيب
فحضر الموكل وصدقته على
الرضا كانت له لا للبائع
اتفاقا في الاصح لان
القضاء لا عن دليل بل
لوجه بل بالرضا ثم ظهر
خلافه فلا ينفذ باطنا ثم اية
(والمأمور بالاتفاق) على
أهل أوبناء (أو القضاء للدين
(أو الشراء أو التصديق)
عن زكاة (إذا أمسك
جاء دفع اليه ونقد من ماله)
ناو بالرجوع كذا قيل
الخامسة في الاشياء (حاله)
قيامه لم يكن متبرعا

الوكيل بالخصوصة يملك الاقرار كما عرفت وهذا يخالف ما ذكر آخر العبارة من انه لو اقرب له لزمه أى
لزم الموكل واعلموا قولان تأمل (قوله خلافاً لـ زفر) فقال احاطه على علمه فان أى خرج عن
الوكالة لان البيعة لما جازى ما عاها عليه ما فيه امن اسقاط حقه فى الخصوصة جازان يستخلف لمنهكل
فثبت هذا المعنى ولا يـ حـ نية وأى يوسف ان الوكيل قام مقام الموكل فى الخصوصة والفاقته عن
غيره لا يستخلف فيما يدعى قبله من الاستيفاء كالوصى اه شلى وفى العنابة ولم يذ كر محمد اما انه
لا رواية عنه أو انه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومنه فى حاشية المولى عبد الحليم
(قوله بعيب فى أمة) أى بردأمة بسبب عيب ح (قوله لم يرد عليه) أى لم يرد الوكيل على البائع
ح (قوله حتى يحلف المشتري) يعنى لا يقضى القاضى عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويحلف انه
لم يرض بالعيب وهذا عند عدم البيعة فان أقام البيعة على الرضا قضى بلزوم البيع (قوله والفرق
الخ) أى بين هذه المسئلة حيث لاترد الأمانة على البائع وبين الذى قبلها حيث يدفع الغريم المال
الى الوكيل ح بن زيادة (أقول) هذا الفرق يخالف ما يأتى قرينه انه اذا صدقه كانت له انفاها
ولعل الاولى فى التعليل ان يقال ان البائع منكر لاستحقاق الرد عليه فمكون القول قوله مالم
يثبت عليه بين المشتري بخلاف الدين فانه قد اعترف باستحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قد لزمه
بصدق الابرهان ولا شك ان البائع هناك دفع استحقاق الرد عليه والمدينون رافع لدين قد لزمه
باعتراؤه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال ان قوله هناك لم يرد عليه أى لا يقضى الحنفى بذلك وقوله
لان القضاء لا عن دليل أى قضاء غير الحنفى لان القضاء يرفع الخلاف مطلقا سواء كان القاضى
حنفيا أو غيراه الا فى مسائل مستتناة الا أن تجعل هذه المسئلة منها ولا يقال ان الحنفى قضى
بخلاف مذهبه لان المعتز فى المسئلة انه لا ينفذ قضاؤه فى ذلك ولا يقال معنى قوله لم يرد
لا يفنى أن يرد لانه خلاف المعروف فى مثل هذه العبارة وتا كذلك بقريته مقابلة وهو دفع
الغريم المال وبأس هو من قبيل ينهى بل يجب ويرده قوله ان القضاء هنا فسخ لا يقبل النقض
وصرح فى البحر والتميز بان بعد القضاء لا يستخلف المشتري لعدم القاعدة لان القضاء ينفذ
عنده ظاهر أو باطنا (قوله فسخ لا يقبل النقض) لان التدارك ممكن هنا باسترداد ما قبضه
الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله ولا يمكن ذلك فى العيب لان القضاء هنا فسخ نافذ ظاهر
وباطنا عند أى حنيفة رحمه الله تعالى فى صحيح القضاء يلزم ولا يستخلف المشتري بعد ذلك لانه
لا يقبل اذا لا يجوز فسخ القضاء وفى مسئلة الدين ليس فيه قضاء وانما فيه الامر بالتسليم فاذا ظهر
الخطا فيه أمكن نزع منه ودفعه الى الغريم من غير نقض القضاء لان حق الطالب فى الدين
ثابت يـ يـ تحقيق الموجب فلا يمنع عن الوكيل استيفاءه مالم يثبت الغريم ما يـ قطعه ولا
كذلك العيب لانه لم يـ يـ ثبوت حق المشتري فى الرد لا احتمال انه رأى العيب ورضى به وقت
التسليم فيمنع ثبوت حقيقته فى الرد اه لا يـ قالوا عند أى يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين
المسئلتين بل يرد فيه ما قبل الاصح عند أى يوسف أن يؤخر فى الفصلين لان من مذهبه ان
القاضى لا يرد بالعيب على البائع مالم يستخلف المشتري بالله ما رضيت به هذا العيب وان لم يدع
البائع الرضا فلا بد من حضور المشتري وحاقه اه (قوله بخلاف ما مر) أى من مسئلة الدين
لان التدارك فيه ممكن باسترداد ما قبضه الوكيل اذا ظهر الخطا عند نكوله اذا القضاء لم ينفذ

لان النية لا تجزى فى
اليمين خلافاً لـ زفر (واو وكاله
بعيب فى أمة وادعى البائع
ان المشتري رضى بالعيب
لم يرد عليه حتى يحلف
المشتري) والفرق ان
القضاء هنا فسخ لا يقبل
النقض بخلاف ما مر

ويتبع الموكل أو يصبر حتى يحضر فيحاطه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهبة - دية
 (قوله ولو عقارا) أي فانه اذا برهن على الايقاع للموكل يقبل عنه الامام في الدين بخلاف
 العين ويوقف عنه دمه في الدين والعين كافي جامع الفصولين (قوله لان جوابه) أي المطلوب بما
 تقدم (قوله نساهم) أي اقرار بالدين وبالوكالة حيث قال اديت لرب المال أو ابرأني منه فهو
 اقرار بالدين والوكالة ثم زعم الايقاع أو البراءة بالينة فلا يقبل زعمه ووجه الاقرار خفي على
 قال السيد الخوئي وقد جمعه لو ادعوا له الايقاع لرب المال جوابا للوكيل اقرارا بالدين وبالوكالة
 وأنت ترى ان هذا لا يصلح تعليلا ولا تعليلا مازكروه من أن الوكالة تثبت ولم تثبت الايقاع بمجرد
 دعواه فلا يؤخر حقه اهـ (قوله ما لم يبرهن) فاذا برهن على دعواه الايقاع مثله لا قبل على
 الوكيل وان كان وكيله بالقبض لان الوكيل به وكيل بالقبض وبخلاف وكيل اجارة الدار
 وقبض الغنم له اذا ادعى بهض السكان انه يحمل الاجرة او كاه وبرهن توقف ولا يحكم بقبض
 الاجر حتى يحضر الغائب يجر عن جامع الفصولين والفرق ان هذا وكيل في العقد خفي القبض
 له اصاله فلما ثبت على الغائب كان حكما على الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل
 بالقبض فقط والدين لم يثبت بعبءه مقدسي (قوله وله تحليف الموكل) أي على اخذ واستيفائه
 فلو كان غائبا للقاضي ان يحكم له بالدفوع فاذا حضر وحلف انه لم يقبله لم يبق الحكم على حاله
 وان نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل - ل فان كان المال هلك عنه الوكيل فلا سبيل له
 عليه ولو اقام البينة على القضاء فان شاء اخذ به الموكل وان شاء اخذ من الوكيل - لو فاقما فان
 قال الوكيل قد دفعتني الى الموكل أو هلك مني فاقول قوله مع يمينه وان قال امر في قد دفعتني الى
 وكيل له أو غريم أو وهبه لي أو قضى من حق كان لي عليه لم يصدق وضمن المال اهـ (قوله
 لا الوكيل) ولو على عدم العلم باستيفاء الموكل اذا اقر لم ينفذ على موكله لانه على الغير
 وكذا أب طالب زوج ينفذ به ابنا بالغه بجهرا وقال ابني بكر في منزلي وقال الزوج بل دخلت بها
 ولم يبق لها حق القبض صدق الاب لنفسه بالاصل والزوج يدعى العارض والاب ينكر
 ولا يحلف الاب انه لا به لم يدخله اذا لو اقر به لم يجز عليه المباحر جامع الفصولين (أقول) وهذا
 التعليل أظهر مما ذكره الشارح من ان النيابة لا تجرى في العين لانم الاظهار فيه لان هذه العين
 على هذا الوجه لا نيابة فيها وكان الشارح تتبع الدرر فقدم برهن رأيت الوافي نقل عن صدر
 الشريعة ما يقوى هذا البحث واقاد أن المدعى عليه يريد بذلك ابطال وكالته كأنه يقول له
 ان صحت وكالتك وحق خصوصتك معي موقوف على بقا الدين وأنت تعلم اداني اياه فوكالتك
 باطله فانه ان أنكرت اداني فاحلف بالله ما تعلمه قال والحق ان ما قاله زفر قريب الى العواب
 * قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزبائات في كل موضع لو اقر لزمه فاذا أنكر يستحلف الا في
 ثلاث مسائل وكيلا ثم اوجدها فاد الرادوا اذا البائع تحليفه بالله ما يعلم ان البائع رضى
 بالعيب لا يحلف فان اقر الوكيل لزمه * الثانية وكيلا قبض الدين اذا ادعى عليه المديون ان
 موكله أبرأه عن الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو اقر به لزمه (يقول الحقير) لم يذكر
 الثالثة في الخلاصة وفي الثانية نظر اذا المقر به هو البراء الذي يدعيه المديون فكيف يتصور
 لزمه على الوكيل اهـ (أقول) وفي كلام الفصولين من أنه لو اقر به على موكله لم يجز اشكال لان

ولو عقارا (اليه) أي الوكيل
 لان جوابه نساهم ما لم يبرهن
 وله تحليف الموكل
 لا الوكيل

ذو اليد لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينا في يد المأقرا لانه اقرانه وكيل صاحب المال بقبض الوديعة
 أو الغصب بعد موته فلا يصح كمالوا اقرانه وكيله في حياته بقبضه او ان كان المال دينا على المقر فعلى
 قول محمد الاول يصدق ويؤمر بالدفع اليه وعلى قوله الاخير هو وقول أبي يوسف لا يصدق ولا
 يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقرارا على نفسه لكنه اقرارا على الفائب من وجه ودعوى ابراه
 نفسه يدفع المال له فانه لو تحقق موته ما برى بالدفع اليه بصحة امر القاضي بذلك حتى لو حضر
 الوارث وانكر وصايته لا يثبت اليه ولا له ولاية اتباع الفريم فيؤدي الى أن يبرأ من الدين
 بلا حجة بخلاف لو اقر بوكالته في حياته لانه لو حضر وانكر كان له أن يتبعه يدينه لان امر
 القاضي بالدفع لم يصح كذا في القبيين عن التيسير لكن قال في جامع القسوين في بحث أحكام
 الوكيل لا يفرق بينه وبين الوكيل بوجهين أحدهما ان للقاضي ولاية نصب الوصى فلو قضى
 بدفعه يكون اقراره مؤديا الى اسقاط حق الغير وهو برائة ذمته بدفعه اليه بخلاف الوكالة
 اذا القاضي لا يملك نصب الوكيل والثاني انه لو قضى بدفعه اليه يصير وصيا في جميع المال
 بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل بقبض الوديعة يؤمر الوديعة
 بدفعه اليه كما تقدمت مسألة الوصى (قوله ودعوى الايصاء كوكالة) فاذا صدق ذو اليد لم يؤمر
 بالدفع اليه اذا كان عينا الى آخر ما قدمناه (قوله يدفع الى بعض الورثة) أي جميع ما عليه (قوله
 ولو وركله بقبض مال) أي كان له على غيره (قوله أو اقراره) أي الموكل بانه ملكي قال في جامع
 القسوين ادعى أرضا وكاله انه ملك موكل فبرهن فقال ذو اليد انه ملكي وموكل أنزبه فاولم
 يكتفى له بيئته فله أن يحلف الموكل لا وكيله فوكاله لو غابا فلقاضي أن يحكم به موكله فلو حضر
 الموكل وحلف انه لم يقله بنى الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اه وبه يظهر ما في كلام
 الشارح من قوله ولو عاقد اقرانه قوله ما لم يبرهن لانه وان برهن في العين يدفعها كما مروى ولم يذكر
 حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين وحكم ما اذا برهن المدينون على الايقاع وفي جامع القسوين
 وان نكل عن اليمين لزمه المال دون الوكيل ل فان كان المال عند الوكيل فلا سبيل له عليه انما
 هذا مال الطالب الاول وقد قامت البيئته على القضاء فان شاء أخذه الموكل وان شاء أخذ المال
 من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى الموكل وهلك في فاقول قوله مع يمينه
 وان قال أمرني فدفعته الى وكيل له أو غيره لم له أو وهبه لي أو قضى لي من حق كان لي عليه
 لم يصدق وضمن المال اه قال الأخير الرمي قوله ولم يذكر حكم ما اذا نكل الطالب عن اليمين الخ
 الاقرار مثل النكول (وأقول) ولم يذكر الشارح في هذه المسئلة ما اذا أنكر رب المال الوكالة
 والذي يظهر ان الامر يرجع فيه الى مسئلة دعوى الوكالة عن القائب في أخذ الفريم المال من
 الوكيل ان كان قائما ويضمنه ان استعمله واذا هلك لا يرجع له عليه الا اذا ضمنه أخذ
 من قولهم ان دعوا الايقاع اقرارا بالدين وبالكافة فتأمل وراجع المنقول فاني لم أر من صرح
 بذلك والله تعالى أعلم هذا * ويقرب من هذا الجواب ما ذكره الاصحاب في تعاليل المسئلة بقولهم
 وهذا لانه لو لم يكن محققا منه في طلب الدين ما اشتغل بذلك فصار كما اذا طالب منه الدين فقال
 أو قيمتك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايقاع بدعواه فيؤمر بالدفع اليه كمالوا اقرانه بالوكالة
 مبرحا تأمل اه (قوله دفع المال اليه) فيه اشارة بانه لا يجب له حتى يحلف الموكل بل يدفعه

قال يبرهن ودعوى الايصاء
 كوكالة فليس اودع ميت
 ومدينه الدفع قبل ثبوت
 انه وصى ولولا وصى فدفع
 الى بعض الورثة برئ عن
 حصته فقط (او وركله
 بقبض مال فادعى الفريم
 فأيضا فقط حق موكله) كذا
 أو ابراه أو اقراره بانه ملكي
 (دفع) الفريم (المال)

المودع بزعمه فهو كمنعه من الموكل ولو سلمها له فما كتبت في يده وأنكر المودع الوكالة يضمن المودع
 بتسليمه وله تخليفه انه ما وكاله فان كل برئت ذمته وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في
 زعمه المودع ظالم بتضمنه والمظالم لا يظلم الا اذا ضمنه عقد الدفع كما مر ولو دفع له ولم يصدقه على
 الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت العين موجودة أو لا ولو كانت فائئة أخذها في كل الوجوه لانه
 ملكها بالضمنان ولو اراد استردادها لم يملكه واختلفوا في الملتقط لو أقر بالاقطه لرجل هل
 يؤمر بالدفع اليه بجر * قال في جامع الفصولين واذا قبض رجل وديعة رجل فقال رب الوديعة
 ما وكالته وحلف على ذلك وضمن المستودع رجوع على القابض ان كان بعينه فهو حذر ربه وكذبه
 في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه والارجع بعينه لو فائتا
 وبقيته لو الهالك (أقول) لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو فائتا إذ غرضه
 لم يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من ان المديون يرجعون بدفعه الى وكيل صدقه
 لو باقيا **ك**ذا هذا والله تعالى أعلم اهـ قات ما يجتمع مستفاد من كلام الركا في كاه وغيره خافي
 (أقول) وهذا كله اذا لم يثبت وكالته بالبينة فلو أقام بيته بانه وكيل بقبضها فانه يؤمر بدفعها فلو
 امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بعد حكم الحاكم الشريعي المستوفى بشرائطه الشرعية فلو أقامها
 ولم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل **(قوله)** خلافا لابن الشحنة) فيه ان ابن الشحنة ينقل رواية
 عن أبي يوسف انه يؤمر بالدفع فقط وما هنا هو المذهب المشهور فلا معارضة ومنه يعلم ان
 ما ادعاه السيد الخو من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فيه نظر أبو السعود **(قوله)** مطلقا أي
 صدقه أو كذبه أو سكت **(قوله)** (المأمر) من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للقائب **(قوله)**
 وكذا الحكم لو ادعى شيئا من المالك أي مثل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شيئا الوديعة
 من المالك وصدقه المودع **(قوله)** لم يؤمر بالدفع اليه) لانه مادام حيا كان اقرارا بملك الغير لانه
 من أهله فلا يصدق ان في دعوى البيع عليه **(قوله)** لانه اقرار على الغير أي بانه باع ماله أي وأنه
 وكاله في قبضه فهو علة لامتثالين **(قوله)** (ولو ادعى) أي الوارث أو الموصى له لا الوكيل كما لوهمه
 العيني لان المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة أصلا ح وفيه أن الوكيل به هذه الدعوى
 صاير وارثا أو موصى له وخرج عن الوكالة **(قوله)** لا تنافه ما على ملك الوارث أو الموصى له
 وينظر ما الفرق بين مدعي الارث ومدعي الوصية ومدعي الشراء وان عاقل في مسئلة الشراء بانه
 اقرار على القائب بالبيع فهم أيضا اقرار على المودع بالموت وبان هذا وارثه فليتأمل **(قوله)** اذا
 لم يكن على الميت دين مستغرق فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير أمر القاضي ضمن ولو
 أدى مديون الى الوصى بغير أصلا جامع الفصولين ولعل المراد بالمتغرق ما يحتاج كلها أو
 بعضها في قضائه ط وكذا يضمن ان لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا أمر القاضي على
 ما يستفاد من سياق كلام البحر معزى الى جامع الفصولين **(قوله)** (ولا يد من التلوم فيهما) أي في
 صورتي الوارث والموصى له ولم يبين مدة التلوم والظاهر تفويضا الى رأى القاضي وقد تقدمت
 هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها **(قوله)** لا يؤمر به أي بالدفع لعدم
 اتفاقهما على ملك المدعى ولو لم يقل في صورته دعوى الوصية لم يترك وارثا لم يكن ذوا اليد خصما
 وقيد بدعوى الارث والوصية للاحتراز عن دعوى الايصاء اليه فانه لو ادعى الايصاء اليه وصدقه

خلافا لابن الشحنة واودع
 لم يملك الاسترداد مطلقا
 (لو ادعى شيئا من
 المالك وصدقه) المودع
 لم يؤمر بالدفع لانه اقرار
 على الغير (ولو ادعى
 اتفقا لهما بالارث او الوصية
 منه وصدقه امر بالدفع
 اليه) لا اتفقا لهما على ملك
 الوارث (اذا لم يكن على
 الميت دين مستغرق) ولا يد
 من التلوم فيهما لا يحتمل
 ظهور وارث آخر (ولو
 أنكر موته أو قال لا أدري
 لا) يؤمر به

الرجوع عليه في مثل هذه الصورة وكذا من مسئلة الخمين لان الاب انما يقبضه وكالة عن ابنته
 تامل (قوله) وكذا يقبضه اذ لم يصدق عليه على الوكالة) فانه يرجع عليه لانه انما دفع له على رجا
 الاجازة فاذا انقطع رجاؤه يرجع عليه (قوله) يعصرون في السكوت (والكذب) أى عدم
 تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لانه لا اصل في السكوت عدم التصديق (قوله) ودفع له ذلك
 على زعمه الوكالة) فانه يرجع عليه كما ذكرنا (قوله) فهذه أى الثلاثة (قوله) فان ادعى الوكيل
 هلاكه أى في صورة ما لا ضمان عليه به لا كونه ماعدا المسائل الثلاثة (قوله) أو دفعه لموكله
 صدق الوكيل بحالقه) بدعواه الضياع أو اداء المال للموكل لانه أمين ادعى ايصال الامانة الى
 مستحقها فيصدق في برائة نفسه ولا يصدق فيها اذا ضمن ما لا ضمان منه وكذلك في بقية الصور
 السابقة والاولى ذكر هذه المسئلة بعد قوله الماروان ضاع لاعلاية تصديقه تامل (قوله) وفي
 الوجوه كلها) وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال الاخذ
 قبضت منك على انى أبرأتك من الدين اهـ (قوله) ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب) لان
 المؤدى صار حقا للغائب اما ظاهرا أو محققا فلا يصارح اذا دفعه الى فصولى على رجا الاجازة فإليك
 الاسترداد لاحتمال الاجازة هداية وهو أحد قوانين كافى جامع الفوائد وابن قال العلامة المقدسى
 وعندى اشكال في المنع لاسيما اذا منع عنه عدم الامانة حوى وعلى القول بالاسترداد لو دفع
 الى رجل ايدفعه الى رب الدين فله أن يسترد لانه وكيل المدين وقيل لا لان من باشر التصرف
 اغرض ليس له أن ينقضه مالم يقع اليأس عن غرضه (قوله) أو على اقراره بذلك) بقى لو كان
 الوكيل مقرافى الحال رجايعهم من كلام الشارح انه يلزمه الدفع والنظر الى كونه قد تعاق
 حق الغائب فيما يقبضه ولا يملك ابطال حقه باقراره فيبغى أن لا يمتنع اقراره فإلما رجع (قوله)
 لم يقبل) أى ما ذكرنا ما بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وما بالنظر الى ارادة الاستخلاف
 فالمراد به أنه لا يمكن من استخلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد ولو قال لم يقبل وليس له
 استخلافه اسكان أظهر ط بزيادة (قوله) لسعيه فى نقض ما أوجبه للغائب) وهو المدفوع فانه
 حقه ويريد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين وفي الاولى لانه لا يمتنع على النبي (قوله) تقبل
 لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالثابت بالعيان (قوله) وورثه غريمه) أى مدونه
 (قوله) أو ووجه له) أى وحب الموكل الدين للمدين لان هبة الدين من المدين ابراء ولو أبرأ
 الغريم المدين بعد قبض الدين رجوع عليه به فكذا يرجع على وكيله هذا اذا كان قائما ولو حكا
 وكذا لو كان هالكا ولم يصدق عليه على الوكالة أو امان صدقة فقد جعله آمينا فلا ضمان عليه
 في الهالك وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل بينه (قوله) الا اذا صدقه على الوكالة)
 فيما اخذ قائما ولو حكا لاهالكا (قوله) حالف ما يعلم) في بعض النسخ ما علم وعبرة العيني ما يعلم
 ان الطالب وكاله يقبض دينه فاذا حالف لم يدفع اليه وان شكك قضي عليه بالمال للوكيل اهـ
 وعن أبي حنيفة انه لا يحاقه لان حق التعليف بناء على انه خصم ولم يثبت بالاحقة (قوله) صدقه
 المدفع) واذا لم يصدق له لا يؤمر بالدفع بالاولى (قوله) لم يؤمر بالدفع اليه على المشهور) لانه اقرار
 بحال الغير بخلاف ما اذا ادعى انه وكيل يقبض الدين لانه اقرار بحال نفسه اذ الدين يقضى بماله
 لا بعينه فلو هلك الوديعة عنده بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لانه منع من وكيل

(وكذا) يقبضه (اذا لم
 يصدق عليه على الوكالة) يتم
 صورتي السكوت
 والتكذيب (ودفع له ذلك على
 زعمه) الوكالة فهذه أسباب
 للرجوع عند الهالك
 (فان ادعى الوكيل هلاكه
 أو دفعه لموكله صدق)
 الوكيل (بحالقه وفى
 الوجوه) المذكورة (كها)
 الغريم (ليس له الاسترداد
 حتى يحضر الغائب) وان
 برهن انه ليس بوكيل أو
 على اقراره بذلك أو اراد
 استخلافه لم يقبل لسعيه
 فى نقض ما أوجبه للغائب
 نعم لو برهن ان الطالب حكا
 الوكالة وأخذ من المال
 تقبل بجر ولومات الموكل
 وورثه غريمه أو ووجه له
 اخذ قائما ولو هالك كضمانه
 الا اذا صدقه على الوكالة
 ولو اقر بالدين وانحكر
 الوكالة حلف ما يعلم ان
 الدائن وكاله عيني (قال انى
 وكيل يقبض الوديعة
 فصدق المدفع لم يؤمر
 بالدفع اليه) على المشهور

(قوله بان استهلكه) أي الوكيل فانه يضمن مثله الاولى بدله تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه
أو دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه غيره أو وهبه وهو قائم في يد الوكيل
أخذ منه في الوجوه كلها ولو حال الكاظمه الا اذا صدقه على الوكالة كافي ان خلاصة (قوله وان
ضاع) أي المقبوض في يد الوكيل وكذا لو ادعى مدعى الوكالة دفعه الى موكله بكافهه م عا
ياتي (قوله لا) أي لا رجوع عليه (قوله علامه صديقه) لانه بتصديقه اعترف انه حق في
القبض والظالم هو الطالب بالاخذ منه ثانياً والمظالم لا يظلم غيره فان قلت يرد على هذا ان أحد
الابنين اذا صدق المديون في دعواه الايفاء للاميت وكذبه الآخر ورجع المكذب عليه بالنصف
فان للمديون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان لاميت تركه غير الدين مع انه في زعمه ان
المكذب ظالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بان الرجوع على المصدق لا يكونه أقر على أبيه
بالدين (قوله الا اذا صدقه عند الدفع) بان يقول أنت وكيله لكن لا آمن ان يجهل الوكالة
ويأخذ مني ثانياً فيضمن ذلك المأخوذ فيصح لاضافته لسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعلى
وما ذاب لك عليه فعلى لان مأخذه ثانياً غصب وما يأخذه الوكيل أمانة لا يصح ضمانه
لانه صدقه ما على انه وكيله وانظروا في ما يشهد به والتخفيف فعلى التمسيد ان يضمن
الغريم الوكيل فالضمان المستتر عائد الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف ان يضمن
الوكيل المال الذي أخذه الدائن من الغريم لا الذي أخذه الوكيل فالضمان المستتر في وكاله
عائد الى الوكيل والبارز الى المال (قوله لقد رما يأخذه) في بعض النسخ باللام وهي تناسب
التشديد وفي البعض بالباء لان المكفول به هو ما يأخذه الدائن كانه قال له ان أخذه الدائن
منك شيئاً فانه كفيله وما يأخذه الدائن ظالم في زعم الاخذ خذ زعم انه وكيل
والدافع يصدقه فتكون من قبيل قواهم ما غصبك فلان فعلى فيكون الرجوع بقدر ما أخذه
الدائن لا يرجع بما أخذه الوكيل من المديون لانه أمانة في زعمها والوكالة هي التجوز فلو سلمه
على بعض الدين عند ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المبالغ عليه (قوله
لاما أخذه الوكيل) أي لا يرجع بما أخذه الوكيل من المديون أي انما وقع الضمان على
ما أخذه الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذه الوكيل (قوله لانه أمانة) أي في
زعمها والامانة لا تجوز بهم بالوكالة (قوله لا تجوز بهم بالوكالة) وفيه انه تقدم ان الوكيل
بالقبض تصح كذا انه والجواب بانهم الموكل فيماتة دم وهذا للمديون في نفس ما يأخذ وهو
امانة فلا يتقلب غرامة (قوله أو قال) أي مدعى الوكالة (قوله على اني أبرأتك من الدين) كان
وجهه والله تعالى أعلم ان كلام القابض والدافع متصادقان على الوكالة عن الدائن وقول
القابض قبضت منك على اني أبرأتك يحتمل ان يريد براءة الاستيفاء وبرائة الاسقاط فان كانت
برائة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بانه
استوفى ما عليه من الدين فاذا رجع الدائن يدينه يرجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه
بمثلة البيع فقد انتم له السلامة بأخذ المديون كذلك في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين
بطلان استيفائه فيرجع عليه بما استوفى وهو مشكل لان في زعمهم ان المستوفى ثانياً ظالم
باستيفائه وانه قد برئت ذمة المديون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فما وجهه

بان استهلكه فانه يضمن
مثله خلاصة (وان ضاع
لا) علامه صديقه (الا
اذا) كان قد ضمنه عند
الدفع) لقد رما يأخذه
الدائن ثانياً لا ما أخذه
الوكيل لانه أمانة لا تجوز
بهم بالوكالة زيلعي وغيره
(أو قال له قبضت منك على
اني أبرأتك من الدين) فهو
كما لو قال الاب للخن عنه
أخذ مهر بقمه أخذ منك
على اني أبرأتك من مهر
بتي فان أخذته البنت ثانياً
رجع الخن على الاب فكذا
هذا بزيادة

الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداء فجعله باطلا للوكالة توسع لان ابطال النسي بعد نبوته (قوله) اما
فلما من أنها أقوى (قوله للبائع) المناسب للاموكل (قوله لم يجز) استشكله الشرنبلالي
بوكيل الامام يبيع الغنائم ودفعه أبو السعود بما مر من أنه سفير ومعه فلا تحقه عهده (قوله)
لما مر أنه يصير عاملا لنفسه) لان حق الاقتضاه لانه من حقوق العهده وهو اصل فيه السكن
الذي مر عكسه وهو عدم جواز توكيل الكفيل للعلة المذكورة والعلة هنا أن الحقوق
ترجع اليه فاذا ضمن على المشتري الثمن فكأنه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة
ضمن ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل مطالبة أو دين او من المحال أن يصير له مطالبة على نفسه
أو دين عليه والبائع يطلب الثمن فلو كان كفيل للبائع كان كافلا لنفسه ولا معنى له (قوله رجع)
أي على موكله بالبائع (قوله لبطالنه) أي ابطالان الضمان واذا كان الضمان باطلا وقد أدى
بحكم الضمان كان الاداء باطلا ايضا لان المبيع على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة
أنه لو أدى على ظن لزومه له أن يرجع عما أدى (قوله وبدونه) أي الضمان (قوله لا) أي لا يرجع
(قوله انبرعه) قال في الشرنبلالية ولما قل أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان
كأدائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليتأمل اه ولا يخفى أن التبرع في المقيس
عليه انما هو في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملزم به شاء أو أبى بخلاف مسئلة اعلى أنه اذا
أدى على حكم الضمان لا يسمى متبرعا بل هو ملزم به في ظنه وقد ذكر المسئلة في الخاتمة
ونفاها عنها في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل بالبائع اذا باع
وكفل بالثمن عن المشتري لا تصح كفالته اه وفي الهندية ولو صالح الاصر عن الثمن الذي
على المشتري على عبده للوكيل بعينه أو قضى الوكيل الثمن عن المشتري كان ذلك بائنا أو بئرا
المشتري وبصير العبد للاموكل ولا يكون للوكيل أن يرجع بشئ لاعلى الآخر ولا على المشتري
(قوله فصدقه الغريم) ويصح اثبات التوكيل بالبينة مع اقرار المدين به بجر (قوله أمر
بدفعه) أي أمر ارجبار سراج أي في مال نفسه لان الديون تقضى بامناها بخلاف اقراره
بقبض الوديعة الا أن في مال ابطال حق المالك في العين (قوله عملا باقراره) لان ما يدفعه
خالص حقه ولان المدين انما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره انما هو على نفسه
فينفذ (قوله ولا يصدق لو ادعى الابناء) أي لا يثبت الابناء بجر دعو بل ان برهن على ذلك
صح لان الوكيل بالقبض لا يعلل الخصومة وسياق متعاني قوله ولو وركه بقبض مال فادعى الغريم
ما يسهل حق مركه الخ (قوله والا أمر الغريم بدفع الدين اليه) أي الغائب ثانيا الفاسد
الاداء بانكاره مع عينه (رجع) الغريم (به على
الوكيل ان باقيا في يده ولو
حكا)

لما قلنا (وكيل البائع اذا
ضمن الثمن للبائع من
المشتري لم يجز) لما مر
أنه يصير عاملا لنفسه (فان
أدى بحكم الضمان رجع)
ابطالنه (وبدونه لا) تبرعه
(ادعى أنه وكيل الغائب
بقبض دينه فصدقه الغريم
أمر بدفعه اليه) عملا
باقراره ولا يصدق لو ادعى
الابناء (فان حضر الغائب
فصدقه) في التوكيل (فبها)
ونهت (والأمر الغريم
بدفع الدين اليه) أي
الغائب (ثانيا) الفاسد
الاداء بانكاره مع عينه
(رجع) الغريم (به على
الوكيل ان باقيا في يده ولو
حكا)

فوكاه ببيع سلمته وايضا منه الى رب الدين فباعها واخذ الثمن وهلك من مال المديون
 لا سيما ان يكون قاضيا او مقضيا فالواحد لا يصلح أن يكون وكيل لالة مطلوب والطالب في
 القضاء والاقتضاء اه قال في البحر ولا يخالفه ما في الوقعات الحسامية المديون اذا بعث
 بالدين على يد وكيله فخا به الى الطالب وانضمه ورضي به وقال ان ترى شيئا فذهب واشترى ببعضه
 شيئا وهلك منه الباقي قال بعضهم بهم لك من مال المديون وقال بعضهم من مال الطالب وهذا
 اصح لان امره بالامر بمنزلة قبضه اه لان ما في القيمة فيما اذا سبق تو كيل الطالب وما في
 الوقعات فيما اذا سبق تو كيل المطلوب كما لا يخفى (قوله بخلاف كقبيل النفس) محتمل الكفيل
 بالمال وقيد الزباني بان يوكله بالخصومة قال في البحر وليس بقيد اذ لو وكله بالقبض من المديون
 صح اه قال ابدرا العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لانه يجوز تو كيل الكفيل بالنفس
 بالخصومة لان الواحد يوقمهم ما اه والاولى أن يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا
 لان الوكالة والكفالة لا يجتمعان فتي صحت احدهما باطلت الاخرى اذا تواردتا الى محل
 واحد بخلاف كقبيل النفس فانه يصح تو كيله بقبض المال لاختم لاف المورد (قوله
 والرسول) أي قبض الدين تصح كفالته المطلب لانه سفير وكذلك ينبغي أن يصح لو وكله
 المديون بقضاء دين مرسله ولو كيل الامام يصح كفالته بمن ماباعه من الغنائم لعدم رجوع
 الحقوق اليه كما مر في خيار العيب من أن الامام ووكيله امين والامين لا ينتصب خصما (قوله
 ووكيل الامام) مقتضى كونه سفيرا انه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله والوكيل بالتزويج)
 لانه سفير ومثله الولي وقدم في النكاح (قوله حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزية
 الى كفالته التبيين ولا يخفى ان المقابلة تقتضي ان يقول حيث يصح تو كيلهم والخطب سـ
 ح (أقول) أي لان قوله بخلاف كقبيل النفس مقابل لقوله وبطل تو كيل الكفيل بالمال يعني
 ان كقبيل النفس يصح تو كيله من المكفول لا لغتقتضي هذه المقابلة ان يكون المراد من قوله
 والرسول وما عطف عليه تو كيلهم أيضا مع ان المراد ضمانهم فقول الحلي والخطب سـ
 ليس المراد منه أن ارادته تو كيلهم هذا جازية لان الرسول والوكيل لا يوافقان بل مراده انه
 وان كانت المقابلة تقتضي ذلك الآن المراد غير ذلك مقتضى وهذا الايم سـ هل مقتضى
 اه عامرو الذي سهل أن المقصود ما يجتمع مع قيمة الكفالة والوكالة فكانه قال لا يجتمعان الا
 في كقبيل النفس والرسول الخ تامل لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الامام ببيع الغنائم
 (قوله لان كلامهم سفير) أي معبر عن غيره فلا تلحقه العهد (قوله بخلاف العكس) أي في
 قوله وبطل تو كيل الكفيل بالمال فان الوكالة أضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح
 ناهية لكن اذ الوحد ارتباطه بقول الشارح فتصلح ناهية اظهار الفرق بينهما لم يكن تكرارا
 تامل (قوله وكذا كلما صحت الى قوله وبطلت وكالته) تكرار محض مع ما قبلها ح قال
 ط والذي في متن المنع الذي يـدى الوكيل بقبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت
 عن الكفالة أو تأخرت اه ولا تكرار فيه اول تدافع وقديقال لما ذكر بعض ما دخل تحت
 القاء مدة بين عمومه بقاء مدة كايته ومثله هذا لا يسمى تكرارا ولا احسن ملاحظة ارتباطه
 بقول الشارح فتصلح الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله تقدمت الكفالة أو تأخرت) في قدم

(بخلاف كقبيل النفس
 والرسول ووكيل الامام
 ببيع الغنائم والوكيل
 بالتزويج) حيث يصح
 ضمانهم لان كلامهم سفير
 (الوكيل بقبض الدين
 اذا كفل صح وبطلت
 الوكالة) لان الكفالة
 أقوى للزومها فتصلح
 ناهية (بخلاف العكس
 وكذا كلما صحت كذالة
 الوكيل بالقبض بطلت
 وكالته تقدمت الكفالة
 أو تأخرت)

قوله بخلاف كفيل النفس حيث يصح توكيله بالخصومة لأن الواحد لا يقوم به ما عني
 وزايحي (قوله) كما لا يصح لو وكله بقبضه من نفسه (لما ساء ما من استحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا (قوله) أو عبده) أي المأذون المديون لأنه يصير عاملا لنفسه من حيث أنه حفظ
 العبد على نفسه من بيع الغريم له كما استظهره الطحطاوي (قوله) لأن الوكيل متى عمل
 لنفسه) أي فقط بطلت أي الوكالة (قوله) إلا إذا وكل المديون ببراءة نفسه) أي هي مستثناة من
 هذه القاعدة فانها أجزت مع كونه عاملا لنفسه وليس خارجة عنها لأن شرط الوكالة كونه
 عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كما قاله المصنف لأن مثله الكفالة والحالة كذلك
 فان كلامه عامل لنفسه وغيره ولم تجز وكالهم ما لأنه تعالىك وليس بتوكيل كما قاله الزياحي
 إذ لو كان كذلك لم يصح رجوع الدائن عنه قبل إبراء المديون نفسه مع أنه يصح لكن يحتاج إلى
 معرفة إخراجهم من القاعدة فإفاده الرحي وقال الرمي وأقائل أن يقول القليل لا يكون إلا
 بعد إبرائه نفسه وبه لا يصح رجوعه فذام (قوله) فيصح) قال في البحر وأورد على
 بطلان توكيل الكفيل بالمال المعمل بأنه عامل لنفسه توكيل المديون ببراءة نفسه فانه صحيح
 مع كونه عاملا لنفسه والتحقيق في جوابه ما في منية المتي من قوله ولو وكله ببراءة نفسه
 يصح لأنه وإن كان عاملا لنفسه به بتقريبه فذمة فهو عامل لرب الدين بإسقاط دينه وشرط
 الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه إذا مات ماذكر فلا وجه لقول
 المؤلف لأن الوكيل متى عمل لنفسه بطلت إلا أن يعمل على ما إذا كان العمل لنفسه محضا
 ط قال العلامة المقدسي بهد كرمه أنه توكيل الكفيل بالمال المذ كورة ونقض
 بتوكيل المديون ببراءة نفسه من دين عليه صح وإن عمل لنفسه وأجيب بالمنع مستدما
 ذكره شيخ الاسلام أنه لا يصح على خلاف ما في الجامع وأن سلم فالإبراء تعالىك بدليل أنه يرتد
 بالرد وليس بتوكيل وأجاب في المنية بأن شرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل
 لنفسه وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لأنه إذا كان عملا واحدا هو لنفسه فلا يجتمع
 مع كونه عاملا لغيره واعترض بأن عمل الوكيل لنفسه ضعي ليكون الموكل أصليا في باب الوكالة
 والخفنيات قد لا تعتبر وأجيب بفتح ذلك بل الأصل وقوع التصرف لنفس العامل اه
 (قوله) ويصح عزله قبل إبرائه نفسه) ولو كان ذلك تعالىك كما قال الزياحي وتبعه العيني لم يصح
 رجوع الدائن عنه قبل إبرائه نفسه مع أنه يصح بجر فان قلت إذا تكفل بمات وكل بقبضه
 صحت الكفالة وبطلت الوكالة فمكان ينبغي أن لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتبطل
 الكفالة قلت انما يصح تكفيل الوكيل لأن الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناسخة
 بخلاف العكس كما في لزايحي لكن قوله فكانت ناسخة يقتضي كون الكفالة بعد الوكالة مع
 أن ذلك لا يعمين قال المصنف الكفالة بالمال مبطلة للوكالة تقدمت الوكالة وأتأخرت (قوله)
 أو وكل المحتال المحيل بقبضه من الحال عليه فيه أن المحيل اتقل الدين من ذمته بالأحوال وصار
 أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأجيب بأنه ساع في تحصيل براءة نفسه فانه إذا مات المحتال
 عليه مقاسا أو أنكر الحوالة ولا يبان رجوع الدين على المحيل (قوله) بالقبض) يصح أن يتعلق
 بكل وبوكيل (قوله) فنية) عبارتها كما في المنع ولو وكله بقبض دينه على فلان فاختبر به المديون

(كما لا يصح) (أو وكله بقبضه)
 أي الدين (من نفسه) أو
 عبده) لأن الوكيل
 متى عمل لنفسه بطلت إلا
 إذا وكل المديون ببراءة
 نفسه فيصح ويصح عزله
 قبل إبرائه نفسه الشبهة
 (أو وكل المحتال المحيل
 بقبضه من الحال عليه)
 أو وكل المديون وتوكيل
 الطالب بالقبض لم يصح
 لاستحالة كونه قاضيا
 ومقتضيا فنية

لان ولا يتم انظرية ولا نظرية في الاقرار على الصغير وأما التفرع من الموكل حصل مطلقا غير
 مقيد بشرط النظر فيدخل تحته الانكار والاقرار جميعا غير أن الاقرار بجمته تختص بمجلس
 القضاء على ما ذكرنا كذا في الكتابة (قوله - حتى لا يدفع اليه المال) أي بان وكاه أن يخصص
 عنه عن دعوى يسع فاقتر عليه بأنه باع فانه لا يملك قبض الثمن من مدعى الشراء (قوله
 للتناقض) لانه زعم انه مبطل في دعواه وذر (قوله والاس - تنافى على الظاهر) أي ظاهر
 الرواية ومثله استثناء الانكار فيصح منه - في ظاهر الرواية قال الفقيه في ولو استثنى الموكل
 بالخصوصة الاقرار فعن أبي يوسف انه لا يصح وعن محمد انه فرق بين الطالب والمطلوب
 وصححه من الطالب دون المطلوب ومثله لصحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجهه في
 الصغرى قول محمد خلافا لابي يوسف وعمل قول محمد بان الانكار قد يصح للموكل بان كان
 المدعى وديعة ولو أنكر الوكيل لا تنفع منه دعوى الهالك والرد ونفع قبيل الانكار وبقي
 قسم ثالث وهو لو وكاه غير جائز الاقرار والانكار قبيل لا يصح لعدم بقاء فديته وقيل يصح
 لبقاء السكوت كذا في البرازية وهو الماحصل ان المسئلة على خمسة أوجه الاول أن يوكل
 بالخصوصة فيصير وكيله ما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكيله بالانكار فقط الثالث
 عكسه فيصير وكيله بالاقراء فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يوكل بالخصوصة جائز الاقرار
 فيكون وكيله ما الخامس أن يوكل به غير جائز الاقرار ففيه اختلاف المتأخرين ولا يصح به
 مقر لانه يمكن انه وكاه بالاقراء خوف الشغب والخصوصة وان لم يكن عليه شيء لأن كل أحد
 لابقدر عايتها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم واستثنى الاقرار وموصولا صح
 ومفصولا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فقبل لا يصح لعدم بقاء فديته وقيل يصح
 لبقاء السكوت بجزء البرازية (قوله ولا يصح به مقرا) يعني التوكيل بالاقرار صحيح
 ولا يكون التوكيل به قبيل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطواويس معنى أن يوكل
 بالخصوصة ويقول خاصم فاذا رأيت لحوق مؤنة وخوف عار - في فاقتر بالمدعى يصح اقراره
 على الموكل كذا في البرازية قلت وبظهر منه وجه عدم كونه اقرارا ونظيره صلح المنكر
 (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسبق في هذا في قوله بخلاف
 العكس ففيه تكرار (قوله بالمال) متعلق بالكفيل أي بقبض المال من المدين ومرونة
 اذا كان لزجل دين على آخر وكفيل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من
 المدعى عليه الاصل لم يصح التوكيل عمي (قوله لانه لا يصح عام لانه) أي لان التوكيل
 هو الذي يعمل لغيره ولو صحه لانه الوكالة صار عام لانه ساعيا في براءة ذمته فانه عدم
 الركن فبطل ولانه مطالب بالمال وفي طلبه من المدين الذبح عن نفسه ولان حق الطالب له
 بعد أدائه المال لئلا يملك له بقبضه صار كانه جعل له المطالبة مع أن المطالبة حقه
 فلا يصح قال في الجزء واذ بطلت الوكالة في مدعى الكتاب وقبضه من المدين وهذا
 في بده لم يملك على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة ذمته ساع في تحصيل المال
 للطالب ولو أبرأه عن الكفالة لا تنقلب صحته لوقوعها باطلا لانه ساع في تحصيل المال
 يقع باطلا ثم اذا بلغه فاجاز لم يميز وتقييد الكفالة بالمال الاح - تراز عما - يأتي متنا من

حتى لا يدفع اليه المال
 وان برهن بعدمه على الوكالة
 للتناقض وذر (وكذا اذا
 استثنى الموكل اقراره)
 بان قال وكاه بالخصوصة
 غير جائز الاقرار صح
 التوكيل والاستثناء على
 الظاهر بنزلة (فلو أقر
 عنه) أي الفاضل
 (لا يصح) (وخرج به) (عن
 الوكالة) فلان مع خصوصته
 وذر (وصح التوكيل
 بالاقرار ولا يصح به) أي
 بالتوكيل (مقرا) بجز
 (وبطل توكيل الكفيل
 بالمال) (لا يصح عام لا
 لنفسه

عدل اه وهذا أحسن مما قدمنا عن نور العين تأمل هذا ولكن المذكور في المنع متناهماً وافق
 لما في الاشياء فإنه ذكر بعد قوله لا يجبر عليه الا اذا كان وكيلاً بالخصومة بطلب المدعى وغاب
 المدعى عليه وكانه ساقط من الماتن الذي شرح عليه الشارح تأمل (قوله كالمس) أي عن الاشياء
 في شرح قوله والوكيل بقرض الدين لا يجبر عليه (قوله بخلاف الكفيل) أي بالخصومة ويراجع
 تصويروها ويمكن ان تصور بان يكفل عن شخص بما ذاب عليه وأقر بخصمه مائة وأدعى الطالب
 ألفاً فإنه يخاضع فيما ثبت على المدعيون (قوله لا يسمع على الوكيل) أي ويحكم بالمال على المدعى
 عليه ويتبع الدائن بدفعه (قوله وصح اقرار الوكيل) يعني اذا ثبت وكالة الوكيل بالخصومة
 وأقر على موكله سواء كان موكله المدعى فاقرباً بقائه الحق أو المدعى عليه نافر بثبوت عليه
 درر وقال زفر لا يصح ولا ينفذ عليه لأنه أتى بغير الملاء وره لأنه ما دور بخصومة عنه في مجلس
 القاضى وما أتى به من الاقرار جواب فلا يصح وبه قات الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولانا
 ان التوكيل صحيح فيدخل تحته بملك الموكل الجواب مطلقاً ويراد بالخصومة مطلق الجواب
 عرفاً لانهم سبهم ان ذكر السبب وأراد المسبب وهو شائع عيني (قوله بالخصومة) متعلق بالوكيل
 (قوله لا يغيرها) أي لا يصح اقرار الوكيل بغير الخصومة أي وكالة كانت كوكيل الصلح
 أو القبض أو الملازمة وبصح اقرار وكيل القبض بالقبض والدفع للموكل برأيه وسبق صحة
 اقرار الاب بقبض مهر غير الباقعة ومهر الباقعة المبكرو صحة دعوى وكيل البيع بقبض الثمن
 (قوله مطلقاً) أي سواء كان بمجلس القاضى أو غير ذلك في الشرع لا يملك بالخصومة احتراماً
 عن الوكيل بالصلح فإنه لا يملك الاقرار لان الوكيل بالخصومة انما ملك الاقرار لكونه من افراد
 الجواب والصلح المصلحة لا تخصه ولهذا قلنا الوكيل بالصلح لا يملك الخصومة والوكيل بالخصومة
 لا يملك الصلح لان الوكيل بعدد لا يباشر عقد آخر (قوله بغير الحدود والقصاص) متعلق باقرار
 أمهما فلا يصح اقرار الوكيل بهما على موكله للشبهة بجر (قوله استسناناً) راجع الى قوله
 وصح اقرار الوكيل بالخصومة ووجهه ان التوكيل صحيح وصحته تتناول ما يملكه وذلك مطلق
 الجواب بالاقرار أو الانكار دون أحدهما عينا فينصرف اليه بغير بالخصومة وصح أبو يوسف
 اقراره مطلقاً وبطلان زفر مطلقاً وهو القياس لأنه ما دور بالخصومة وهي منازعة والاقرار
 ضدها لأنه مسألة والمرشئ لا يتناول ضده والقياس ان يصح عند غير القاضى لان الوكيل
 قائم مقام الموكل واقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك انائبه ووجه الاستسنان في الاول ان
 حقيقة الخصومة لا تحمل شرعاً خلفت على ما يحل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الانكار
 والاقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضى انه انما وكم بالخصومة وصحة قائم الا تكون الاعند
 القاضى فلم يكن وكيلاً في غيره لان غير مجلس القاضى ليس محللاً لخصومة التي هو وكيل فيها
 لكنه يخرج عن الدعوى كما قال وان اعزل الوكيل الخ (قوله وان اعزل الوكيل) أي عزل
 نفسه لاجل رفع الخصم واتى ورد عزمي زاده قال في الهداية لو اقيمت البيعة على اقراره في
 غير مجلس القضاء يخرج من الوكالة اه (قوله بهذا الاقرار) الواقع في مجلس القاضى لاجل
 دفع الخصومة ومنه ذلك الاب والوصى اذا أقر في مجلس القاضى لا يصح اقرارهما سوى
 أي وينعزلان في تلك الحادثة برأيه فلا يدفع المال اليهما هداية وانما لا يصح اقرارهما

(بخلاف الكفيل)
 كالمس) بطلب الادعاء
 فانه يجبر عليه بالادعاء
 (وكاله بخصومته وأخذ
 حقوقه من الناس على
 أن لا يكون وكيلاً فيما
 يدعى على الموكل جاز) هذا
 التوكيل (فلو أثبت)
 الوكيل (المال له) أي لو كان
 (ثم أراد الخصم الدفع
 لا يسمع على الوكيل) لأنه
 ليس بوكيل فيه درر
 (وصح اقرار الوكيل
 بالخصومة) لا يغيرها مطلقاً
 (بغير الحدود والقصاص)
 على موكله (عند القاضى
 دون غيره) استسناناً (وان
 اعزل) الوكيل (به) أي
 بهذا الاقرار

ان موكله سلم الشفعة أو أبرأ عن العيب وان الهبة بعوض وان حصته في القسمة كذا ط
 (قوله ابن مالك) عبارة أما وكيل القسمة بان وكل أحد الشر يكتن رجلا بالقسمة مع شر بكة
 فقال ان شر بكي استوفى نصيبه وأنكر الوكيل فاقام الشريك البينة على الاستيفاء فانها
 تقبل وأما أخذ الشفعة بان أقام المشتري البينة على الوكيل بأخذ الشفعة على ان الموكل سألها
 تقبل لكونه وكيلًا وأما الرجوع في الهبة بان أقام الموكل البينة على ان الواهب أخذ
 عوضاً أو أحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بان وجد المشتري بالمبيع عيباً فوكل رجلاً
 بالرد به فقال البائع رضى المشتري بهذا العيب وأنكر الوكيل فاقام البائع البينة على الرضا
 تقبل كما في التاجية اه * قال ملا مسكين الوكيل ينقل المرأة والمملوك من بلد الى بلد اذا
 أقامت المرأة بينة على الطلاق او المملوك على العتاق لا تقبل على اثبات الطلاق أو العتاق
 ونقل في قصر يد الوكيل - حق يحضر الغائب انتهى كما اذا أقام الخصم البينة ان الموكل عزله
 عن الوكالة فانها تقبل في حق قصر اليد لا في حق ثبوت العزل استحسن انه خصم في قصر يده لتمامه
 الوكيل لان البينة قامت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستحسان انه خصم في قصر يده لتمامه
 مقام الموكل فتم قصر يده في القبض والتام لم يتم فقصر يده بغير (قوله) وكذا لا يقبضه درهم ادون
 درهم) معناه لا يقبض متفرقا فلو قبض شيئاً ادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع القسوة وان
 لكونه متخالفًا ولو استوفى جميعه به - لم يبرأ لكونه متخالفًا عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم
 كما في المسئلة مثله السابقة وفي جامع القسوة وان وكل قبض الوديعة قبض بعضهم اجاز فلو أمر
 ان لا يقبضها الا جميعها فقبض بعضهم ولم يجز القبض فلو قبض ما بقي قبل ان يملك الاول
 جاز القبض على الموكل اه قال في البحر ولو احتمل الطالب بالماء على آخر لم يكن للوكيل
 بالقبض ان يقبضه من المحتمل عليه ولا من الاول وان توى المال ورجع الى الاول فالوكيل
 على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالماء عبداً من المطلوب فاستحق من يده ووجهه بقبضه
 بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخيار فالوكيل على وكالته وكذا لو كان قبض الدراهم
 فوجد هازيها فلو أخذ الطالب منه كذبا لم يكن للوكيل ان يتقاضى الكفيل والمقبوض في
 يد الوكيل بمنزلة الوديعة ولو وجد الكفيل زيفاً أو ستوفة فرده فانه ينبغي ان يضمن قياساً ولكن
 استحسن أن لا ضمنه انتهى (قوله) لان يده كيدته وفي نسخة يده لان يد الوكيل كيد الموكل
 وهذا هو الذي في المنع والبحر وغيرهما وفي نسخة لان يده أمانة ولا يصلح تعاليلها سابقاً وانما
 يحسن لقوله فلا سيل له على الوكيل (قوله لا يجبر عليها) ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليه الدفع
 الضرر كما تقدم نقله عن الاشياء (قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ) عبارة لا يجبر الوكيل اذا
 امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو يبيع رهن شرط
 فيه أو بعده في الاصح أو بخصومة بطالب المدعى وغاب المدعى عليه واظهاره أراد ان ينقل
 المذكور الاشارة الى مخالفتها في الاشياء فان ما نقله من جملة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب
 كما ذكرنا لا يجبر الوكيل بخصومة بطالب المدعى اذا غاب المدعى عليه وقد تبع المصنف صاحب
 الدرر وقال في العزيمة لم تجز هذه المسئلة هنا في المتون ولا في الشروح ثم أجاب كالشربة لا ي
 بانه لا يجبر عليها يعني ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن بوضع عند

ابن مالك (أمره بقبض
 دينه وأن لا يقبضه الا
 جميعاً فقبضه الا درهم ما
 لم يجز قبضه) المذكور (على
 الأمر) لخالفته له فلم
 يصبر وكيله (و) الأمر له
 الرجوع على الغريم بكنهه
 وكذا لا يقبض درهم ما
 دون درهم بحر (فلو لم
 يكن للغريم بينة على الايقاع
 فتضى عليه) بالدين (وقبضه
 الوكيل فضاع منه ثم برهن
 المطلوب على الايقاع)
 للموكل (لا لا سيل له)
 للمدين (على الوكيل
 وانما يرجع على الموكل) لان
 يده كيدته ذخيرة (الوكيل
 بالخصومة) ومثله اذا أجب
 الخصومة (لا يجبر عليها)
 في الاشياء لا يجبر الوكيل
 اذا امتنع عن فعل ما وكل
 فيه اربعه الا في ثلاث

أصح الأقاويل والاختيارات والنسب في الموصل وصدر النعمانية فانه باقاهما البيعة عليه
على استيفاء الموكل أو برأيه لانه لو ادعى ديناً على الموكل وأراد مصادمته به لا يكون الوكيل
خصمه عليه وهي واقعة الفتوى وكذلك لو ادعى المشتري على وكيل البائع في قبض ثمن المبيع
عيباً أو أراد رده عليه لا يكون خصمه فيه كإيدل عليه الكلام الآتي وهي واقعة الفتوى أيضاً
تأمله تفهم والذي ذكره في المجتبى شرح القدوري كالصريح فيما قلناه فانه قال الوكيل بقبض
الدين وكيل بالخصوص فيه عند أبي حنيفة فقوله فيه أي في الدين يمنع كونه وكيل بالخصوص في
غيره كادعاء المدينون الدين وكادعائه العيب في واقعة الحال فنأمل افاده الرمي وأفاد أيضاً انه
يتخذ من هذا الجانب تلك الخصوصية مع مستأجر الوقف اذا ادعوا استيفاء الناظر
لان الناظر اذا أقام جأياً صار وكيلاً عنه في القبض لماعلم به وهي واقعة الفتوى اهـ
* قال في البحر من أحكامه أي الوكيل بقبض الدين أنه يقبل قوله في دعوى القبض والهالك
في يده والمدفع الى موكله لكن في حق برائة المدينون لا في حق الرجوع على الموكل على تقدير
الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما أقر الوكيل بقبضه وضمن المستحق الوكيل فانه لا يرجع
الوكيل على موكله (قوله خلافاً لها) فلا تقبل البيعة عليه باستيفاء الموكل أو برأيه فلا يبرأ
لكن تقصر يد الوكيل حتى لا يقبل من قبضه بل يوقف الاصر الى حضور الغائب ولا يبيح حنيفة
أنه وكاله بالتملك لان المدينون تقضي بامثالها ان قبض الدين نفسه لا يتصور الا أنه جعل استيفاء
الدين حقه من وجه وانما كان كذلك لانه لا يمنع قضاء دين لا يجوز الاستبدال بها كبذل السلم
والصرف فاشبهه الوكيل باخذ الشفعة والرجوع في الهبة والوكيل بالشراء والشفعة والرد
بالعيب وهذه الأشياء به باخذ الشفعة حتى يكون خصمه قبل القبض كما يكون خصمه قبل الاخذ
هناك اذا الوكيل باخذ الشفعة خصم في الاثبات ولا يصير خصمه فيما اذا ادعى عليه تسليم
الاخر لما فيه من ابطال حق الموكل لكن المعتمد أنه ينتصب خصماً وتسمع عليه البيعة
وتوضحه في البحر (قوله لو وكيل الدائن) أي موضع الخلاف بين الامام والمصاحمين في وكيل
الدائن (قوله ولو وكيل القاضى) يعني اذا وكاله القاضى بقبض دين الغائب كما تقدم في باب
المنقود (قوله وكيل قبض العين) فانه لا يلبس بالخصوص لانه أمين محض فاشبهه الرسول حتى
لو وكاله بقبض عبده فبرهن ذواليد ان الموكل باعه اياه وقف الامر حتى يحضر الغائب استحضاراً
والاصل في هذه المسائل ان الموكل باستيفاء عين حقه لم يكن بوكيل بالخصوص لانه لو وكيل
وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بالخصوص فلا حاجة الى جعله وكيل بغير ما وكل به وان وقع
بالتملك كان وكيل بالخصوص لان التملك انشاء تصرف وحق العقد يتعلق بالعاقلة لانه لا يمكن
التحصيل الا به او بالخصوص من جهاتهما فالصاحبان جعلوا الوكيل بقبض الدين وكيله باستيفاء
عين حقه حكماً ولا الوقبض أحد الشرى بكن شيأ من الدين كان لا تخوان يشاركه فيه ومعه في
التملك ساقط حكماً حتى كان له ان يأخذ به الاقضاء ولا رضاً كفاي الوديعه والغصب فلا ينتصب
خصماً كفاي الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيل بالتملك لان الدينون تقضى
بامثالها لان المقبوض ليس ملكاً للموكل بل يملكه له الا ان الشرع جعل ذلك طريقتاً
للاستيفاء فانصب خصماً تبين لهما (قوله فيهما مع القبض اتفاقاً) فتسمع البيعة عليه

الخصوصية خلافاً لها
وكيل الدائن والوكيل
القاضى لا يملكها اتفاقاً
وكيل قبض العين اتفاقاً
وأما وكيل شفعة وأخذ
شفعة ورجوع هبة ورد
بعيب فبها مع القبض
اتفاقاً

عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يدهم لك على الموكل لان الوكيل بالنسبة وكيل
 بأتمامه واتمام الخصومة والمتقاضى يكون بالقبض وفي غير الافكار وروى عن أبي يوسف انه
 لا يملك القبض (قوله واعلم في البحر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل
 بالمتقاضى بعقد العرف ان كان في بلدة كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض
 الدين كان التوكيل بالمتقاضى توكيلا بالقبض والافلا اه وليس في كلامه ما يقتضى اعتداده نعم
 نقل في المنع عن السراجية ان عليه الفتوى وكذا في القهستاني عن المضمرة (قوله ولا الصلح
 اجماعا) لانه غير ما وكل فيه لان الوكيل بعقد لا يملك عقدا آخر قال في الذخيرة لا يجوز لوكيل
 يقبض الدين ان يهبه من المديون أو يبرئه أو يزوجه الى أجل (قوله ورسول المتقاضى ذلك
 القبض) لانه بمنزلة الرسول في القبض ط ولانه كالمرسل والجهب من كون الرسول يملك القبض
 باتفاق لا الوكيل مع انه أعلى حالا من الرسول (قوله أرسلتلك أو كن رسولا في إرسال
 وأمرتك بقبضه توكيل) يخالف هذا ما في مجموعة مؤيد زاده عن التتارخانية ضرورة التوكيل
 ان يقول المشتري لغيره كن وكيلاء في قبض المبيع وضرورة الرسول ان يقول كن رسولا
 عني أو يقول أمرتك بقبضه اه فقد جعل المأمور رسولا وهو الموافق لما في الزيلعي (قوله
 خلافا للزيلعي) حيث جعل من الإرسال أمرتك بقبضه قال في المنع قال قلت فما الفرق بين
 التوكيل والارسال فان الاذن والأمر توكيل كما علمت من كلام البدائع من قوله لا يجاب
 من الموكل ان يقول وكانت بكذا أو افعل كذا وأذنت لك ان تفعل كذا أو تخوه قلت الرسول
 ان يقول له أرسلتلك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل الزيلعي منتهى باب خيار الرؤية أمرتك
 بقبضه وصرح في النهاية فيه معزى الى القوائد الظهيرية انه من التوكيل وهو الموافق لما
 في البدائع اذا لفرق بين افعل كذا وأمرتك بكذا اه وهذه عبارة البحر في أول كتاب الوكالة
 وذكر في باب خيار الرؤية عن المهرج الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى
 الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافته الى المرسل واليه الإشارة بقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ
 وقوله وما أنت عليهم بموكيل وفي القوائد ضرورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكيل
 في قبض المبيع أو وكالتك بقبضه وضرورة الرسول كن رسولا عني في قبضه أو أمرتك بقبضه أو
 أرسلتلك بقبضه أو قل ان لان يدفع المبيع اليك وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فصل الامر
 بان قال القبض المبيع فلا يسقط الخيار اه فقد جعل المأمور رسولا موافقا للزيلعي فتأمل
 (قوله ولا يملكها أو وكيل الملازمة) لان الملازمة لا تنتظمها (قوله كمالا يملك الخصومة وكيل
 الصلح) لان الصلح مائة لا خاصة وهو غير ما وكل به (قوله ووكيل قبض الدين يملكها)
 أي الوكيل بقبض الدين يملك الخصومة مع المديون عند أبي حنيفة حتى لو أقيمت عليه البيعة
 على استيفاء الموكل أو ابراءه تقبل عنه عدم بخلاف العيينة وقال لا يكون خصة أو هو رواية
 الحسن عن أبي حنيفة لان القبض غير الخصومة وليس كل من يؤمن على المال يهتدى
 في الخصومات فلم يكن الرضا بالقبض رضاه بحر والذي في جامع النصارى في الفصل الخامس
 ويوقف عنده في الكل العين والدين والحق أن توافها أقوى وهو رواية عنه كذا في عدة
 وغيره اه ملخصا ومثله في نور العين لكن في تصحيح العلامة قاسم وعلى قول الامام الهوباني في

واعلم في البحر العرف
 (و) لا (الصلح) اجماعا بحر
 (و) رسول المتقاضى يملك
 القبض لا الخصومة اجماعا
 بحر أرسلتلك أو كن رسولا
 عني في إرسال وأمرتك
 بقبضه توكيل خلافا
 للزيلعي ولا يملكها أي
 الخصومة والقبض (وكيل
 الملازمة كمالا يملك الخصومة
 وكيل الصلح) بحر (وكيل
 قبض الدين يملكها) أي

وتجوز الوكالة بكل عقد ويجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جازان بعقده
 الا ان انفسه جازان يوكل به غيره والاصر في صورة الوصي كذلك فانه كما يجوز للوصي ان
 يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز ان يوكل فيه غيره فيشتره الوكيل ولم يقولوا
 كل ما بعده الانسان لنفسه جاز ان يكون وكيله فيه حتى يتم ما ذكر من خروج مسئلة
 الوصي اهـ وعليه فعبارة الاشياء بعده ضرورة والاولى ان تكون كما لو ايجوز التوكيل
 بكل ما بعده الموكل بنفسه كائنه عليه الحموى (قوله الا الوصي) الامتناع غير صحيح لان
 مسئلة الوصي لم تدخل في الاصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيه مالم يقع من وكيل
 الوصي وانما وقع من الوصي بطريق وكالته عن الغير (قوله فله ان يشتري مال اليتيم لنفسه)
 أي اذا كان النفع ظاهرا كما في الاشياء وغيره (قوله لا لغيره بوكالة) وذلك لان الحقوقي من جانب
 اليتيم ترجع اليه ومن جانب الاصر كذلك فيؤدي الى المضادة بخلاف نفسه وهذا اذا كان
 وصي الاب كائنه في باب الوصي والاصل ان من ملك تصرفا بالاصالة او الولاية العامة يملك
 تمامها اعتبر اربعة اقسام للاعيان ونسبته ان لا يؤدي ذلك التفويض الى التضاد والتناقض وهو
 ان يجعل المفوض اليه متبوعا في امر يحتاج الى الايجاب والقبول كبدالة المال بالمال فانه
 يؤدي الى ان الواحد يصير قاضيا ومقتضيا ومسالما ومتسائلا وذلك متحقق هنا وهذا تناقض في
 الاحكام الشرعية والاحكام الشرعية تصان عنه ذكر هذا الاصل محمد في الجامع الكبير كما
 في الحواشي الحموية (قوله جاز التوكيل بالتوكيل) وهذا معلوم عامرانه لو اذن له بالتوكيل
 جاز فلو وكاله ان يوكل فلا تقي شرا كذا في قوله واشترى الوكيل رجعا بالنعم على المأمور وهو على
 امره ولا يرجع الوكيل على الاصر أي الاول اشياء والله تعالى أعلم واستمعنا من القاضى العظيم

الا الوصي فله ان يشتري مال
 اليتيم لنفسه لا لغيره بوكالة
 ويجوز التوكيل بالتوكيل
 * (باب الوكالة بالخصومة
 والقبض) *
 (وكيل الخصومة والقاضي)
 أي أخذ الدين (لا يملك
 القبض) عند زفر وبه
 يبقى لفساد الزمان

* (باب الوكالة بالخصومة والقبض) *

لمالك كانت الخصومة مهجورة عن بابها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب
 الصريح بنعم أو لا وقد سبق (قوله والقبض) الواو بمعنى أو الجوزة للجمع وقد زاد في المسائل
 على الترجمة فقد ذكر وكيل الملازمة والقاضي وغير ذلك (قوله والتقاضى) أي الطلب وهذا
 في العرف وفي أصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت دبتى واقتضيت بمعنى أخذت وبقي
 تمامه فربما ذكر حكم صورة الاجتماع ليعلم انه حكم التوكيل باحدهما بالاولى (قوله أي
 أخذ الدين) هذا لغة ومعناه عرفا المطالبة عناية وكان عامه ان يذكر هذا المعنى فانهم ينو الحكم
 عامه مع العلم بان العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليك ان أخذ الدين بمعنى قبض فلو كان
 المراد المعنى الاخرى يصير المعنى الوكيل بقبض الدين لا يملك القبض وهو غير مقول تدبر قال
 بعض الفضلاء تفسير التقاضى هنا باخذ الدين ليس مما ينبغي فان الوكيل باخذ الدين هو الوكيل
 بقبضه والوكيل بقبضه له قبضه بالاجماع بل المراد بالتقاضى المطالبة به واللاحاق به على المدين
 فحينئذ التقاضى به للمعنى كالوكيل بالخصومة له الخصومة فيه عند القاضي وليس له
 القبض قال في التبيين المطالبة غير القبض قالو كميل به الا يملك القبض فجعل التقاضى هو
 المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عند زفر) وعندنا ثلثة ثلاثة يملك القبض وهو ظاهر الرواية

جواب المتأخرين قال في الواقعات وبه يبقى أفاده أبو السعود (قوله ولا يشترى الا الطعام
والكسوة الخ) قال في البحر وليس لوصي الام ولاية التصرف في تركه الام مع حضرة الاب
أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد وان لم يكن واحد ما ذكره الحفظ وبيع المنقول لا العقار
والشراء للتجارة وما استفاده الصفي غير مال الام مطلقا اه أي ليس لوصي الام ولاية
التصرف في مال استفاده من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين
ولم يكن أحد منهم فله الحفظ وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء
على التجارة الا شراء ما لا بد منه من نفقة أو كسوة وما مله اليتم من مال غير تركه أمه فليس
لوصي أمه التصرف فيه من نفقة ولا غيره والاصل فيه ان أضعف الوصيين في أقوى الحالين
كأقوى الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والعم وأقوى الحالين
حال صغر الورثة وأقوى الوصيين وصي الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر
الورثة ثم وصي الام في حال صغر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عنه وغيبة الوارث
نحو وصي يبيع منقول له ليعاقره كوصي الاب حال كبرهم اه (قوله وصي القاضي) سبق ما فيه
قرينا وسيأتي في كلام الشارح انه مثله الا في ضمان صورته ليس لوصي القاضي الشراء لنفسه
من مال الصفي غير (قوله عمادية) قال فيها وصي الجد والاب ووصي وصيه ووصي القاضي
ووصي وصيه بمنزلة وصي الاب الا في خصلته وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقيده وفي الاب
كان وصا في الأنواع كلها (قوله لا ترجع حقوق عقد بائنا الخ) تقدمت هذه المسئلة وانما
أعادها ليعرف علمها ضمن القاضي أو أمينة دون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق
لا ترجع اليه بخلافهم (قوله صحيح) لان الحقوق لا ترجع اليهم الا انهم ما أجنبيان عن الحقوق
بخلافهم فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم لنفسهم (قوله بخلافهم) أي الاب والوصي
والوكيل فالبايع القاضي أو أمينة عبدا للفرما مؤخذا المال فضاع عنه وما سيقى العبد
لم يضمن القاضي أو أمينة له شترى وانما يرجع على الفرما لانهم كالامام وكل منهم لا يضمن
كلا لابقاع الفاس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد
والمسئلة بحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو على الفرما وكذلك الوضاع العبد من
أحدهما قبل التسليم لا يضمن ولو قال أمينة بهت وقبضت الثمن وقبضت الغريم صدق بالاعين
وعهدة الخاقا بالقاضي اه قال في الفنية في باب يبيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع
ما نصه العهدة على وصي الميت وعلى من جعله القاضي وصيا عن الميت ولا كذلك اذا
جعله أمينة في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينة نائب عنه ولا عهدة
عليه فالقاضي مجبور عن التصرف في مال اليتم عند وصي الميت وعند من نصبه وصيا عن
الميت بخلاف ما اذا جعله أمينا اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جعلتك أمينا في
بيع هذا العبد مثلا أو ما اذا قال ببيع هذا العبد ولم ينز عليه اختلاف المشايخ فيه والصحيح
انه تطهقه عهده كافي للولاء الجلية والعهدة كافي للقاموس الرجعة والمراد بها هنا الرجوع
كافي الخواشي الجوبة (قوله وفي الاشياء ما جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه)
الذي كتب عليه أبو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعقده الموكل لنفسه وفي الجمع

ولا يشترى الا الطعام
والكسوة لانهم امن
بجمله حفظ الصفي خاتمة
(فروع) وصي القاضي
كوصي الاب الا اذا قيد
القاضي بنوع تقيده وفي
الاب يعم الكل عمادية وفي
منقرعات البحر القاضي
أو أمينة لا ترجع حقوق
عقد بائنا لليتيم اليهم
بخلاف وكيل ووصي وأب
فالوصي القاضي أو أمينة
عن ما باعه لليتيم بعد بلوغه
صحيح بخلافهم وفي الاشياء
ما جاز التوكيل بكل ما يعقده
الوكيل لنفسه

كفر وابعضهم أولياء بهض (قوله والولاية في مال الصغير الى الاب اذ لم يكن سفها) أما المسقية
 فلا ولاية له في مال ولده أشباه في القاعدة من الجمع والفرق وانيس للاب تحريره بمال وغيره
 ولا نيب ماله بعوض ولا اقراضه في الاصح كما في جامع الفصولين وللقاضى ان يقرض مال
 البيت والوقف والغائب يخلاف وصى القاضى أو الاب فانه انيس له ما اقراضه كما في العدة
 (قوله ثم وصى وصيه) أى وان بعد كما في جامع الفصولين (قوله اذ الوصى يملك الايصاء) سواء
 كان وصى الميت أو وصى القاضى وفي الشافى خلاف مخ وظاهر هذا التعديل ان الوصى يملك
 الايصاء ولو تعدد ط (قوله ثم وصى وصيه) قال في المخ عن العمادية ووصى الجد ابى الاب
 ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بمنزلة وصى الاب الا في خصلة وهي ان القاضى اذا
 جعل وصيا في نوع كان وصيا في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل وصيا أى في نوع كان وصيا
 في الانواع كلها اه وفيما قال في الكتاب اذ مات الرجل وترك وصيا وأبا كان الوصى أولى
 من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره ان تصرف
 منه صوب القاضى مع القاضى لا يصح مع انهم صرحوا ان القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو
 منصوبه لان الولاية الخاصة مقدمة على الولاية العامة وكأن المنصب لم يقصد الا أن وصى
 القاضى قداسة فاد الولاية منه فكان مؤخر عنه بهذا الاعتبار قدما عليه في التصرف لما
 سعت وفهم من كلام المصنف ان وصى وصى القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به
 في المخ عن الظمانية حيث قال اذا كان غائبا اذا اظهر ان المصنف في كان واجب الى القاضى
 لانه انما يصير وصيا بموت الموصى قال بعض الفضلاء لا نعيه به ثم يقضى تأخير عن القاضى
 وهو مخالف لما سياتى في كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه ايم ما تصرف يصح فلذا
 لم يقل ثم (قوله وليس لوصى الام ووصى الاخ) أى مثلا (قوله في ترك الام) الانسب زيادة الاخ
 والمراد بالتصرف ما يملك الحفظ كما يؤخذ مما به دواظر مما به في زيادة الاخ فنان كان الاب
 حيا مات الاخ فتركه له لا يه ولا شى لاخيه ه حتى ينقضي تصرف الوصى وانما تصرفه ذلك فيما
 اذ مات الاب وله وصى ثم مات الاخ وله وصى فلا يتصرف وصى الاخ مع وصى الاب (قوله وان
 لم يكن واحدا ما ذكر) أى من الاربعة وظاهره انه يملك ذلك مع وصى الجد والقاضى ووصيه
 وفي التنوير من كتاب المأذون ما نصه ووليه أبوه ثم وصيه ثم جد ه ثم وصيه ثم القاضى أو وصيه
 دون الام أو وصيها اه ط (قوله وله بيع المنقول) لانه من الحفظ (قوله لا العقار) ظاهره ان
 الوصى يملك بيع العقار حيث لم يكن وصى الام مع ان المصنف حجه عدمه الامسوخ كان يكون
 الممن بصفه القبة أو يكون في يد منقلب أو أشرف على الشراء أو يكون على الميت دين
 فيما له بقدرة الدين أو يكون لنفسه الصغيرة أو لوصيه بدراهم مطابقة ليس لها فاذا الامن
 ثمن العقار أو تزيد مائة على غلته كما سيذكره الشارح في كتاب الوصايا ما زال للدرر والاشباه
 وفي الواقعات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير بمنزل القبة فان كان الاب محمدا عند الناس يجوز
 وانيس للاب ان يقضه به بهد الامسوخ بخلاف ما اذا كان فاقه حيث يملك نقضه هو واختارقات
 والمسئلة مختلفة فيها فهاهنا يفتى على ظاهر الرواية من جواز بيعه بمنزل لقيمة قال الحلواني
 وهذا جواب السالف وما في الدرر والاشباه من عدم جواز البيع الا باحد الاعذار المقدمة

(والولاية في مال الصغير الى
 الاب ثم وصيه ثم وصى
 وصيه) اذ الوصى يملك
 الايصاء (ثم الى الجد أبى
 الاب ثم الى وصيه) ثم وصى
 وصيه (ثم الى القاضى
 ثم الى من نصبه القاضى) ثم
 وصى وصيه (وايس لوصى
 الام) ووصى الاخ (ولاية
 التصرف في ترك الام مع
 حفيظة الاب أو وصيه أو
 وصى وصيه أو الجد أبى
 الاب) وان لم يكن واحد
 بما ذكره (أى لوصى الام
 الحفظ له) (بيع المنقول
 لا العقار)

بموت الاول وانعزاله وبذلك الاول عزل الثاني اه (قوله وعزله من صنعه) مبدأ أو خبر يعني لما
 فوضه الى صنعه فقد درضى بصنعه وعزله من صنعه (قوله بخلاف اعلم برأيك) أى فانه لا يملك
 عزله لان العزل كف عن العمل وبمحت فيه في الحيوانى البعقوية والسعدية كما علمت قال
 المصنف والفرق ظاهر وعلمه قاضى خان يانه لما فوضه الى صنعه فقد درضى بصنعه وعزله من
 صنعه اه (قوله واعلم) تكرر مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل ما يقال ان الوكيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعناق والوقف والهبة على المقتضى وينبغى أن لا يملك الهبة
 والخط عن المديون لانهم ممن قبيل التبرع وينبغى أن لا يملك الاقراض والهبة بشرط العوض
 وان كانا معاوضة اتهاه وبذلك قبض الدين وانقضاءه والدعوى بحقة فوق للموكل
 وسماع الدعوى يحق على الموكل والاقارب بالدين على الموكل ولا يختص بمجلس القاضى لان
 ذلك فى الوكيل بالخصوص لا العام (قوله زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما عاشرتان على
 الاسماء الاولى للشيخ صالح والثانية لاختيمه الشيخ عبد القادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله
 الفزى المصنف صاحب المنح (قوله وتقييد طلاقه بالمجلس) أى ان طاق بالمجلس صحيح والا
 لا دور (قوله فلا يتقدم به) فان طلق بعد صحيح دور (قوله لم يجوز نصره في حقه) لان صحته
 انصرف مبنية على الولاية لان التوقيض غلبت وهو ما يقتصر على المجلس فاذا انتفت الثانية
 انتفت الاولى دور (قوله فاذا باع عبداً ومكاتباً أوسرى) قال الزياهى وأما المرد
 فان ولايته على أولاده وأوالهم موقوفة بالاجماع لانها سابقى على النظر والنظر يجعل باتفاق
 الملة لان اتحادهما ادع الى النظر وهو متردد فى الحال فوجب التوفيق فيه فاذا أسلم جعل كأنه
 لم يزل مسلماً انما قد نصره واذا مات أوقفه على رده تقرر جهة انقطاع الولاية فيبطل
 نصره بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يجوز ان أسلم بعد ذلك لان جواز النكاح يعقد الملة ولا ملة
 للمرد فالايتوقف اذا لم يجز له فى الحال لان شرط التوقف أن يكون له مجزى فى الحال فصارت نظير
 اعناق الصبي وطلاقة وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يجزى له فى الحال وهو الولي أو القاضى
 فيه توقف فان أسلم نفذت فصح النكاح والابطال بخلاف تصرفاته فى ماله عنددهما لانها انتفى
 عن الملك ومملكه قائم ثابت فى أمواله مادام حياً فينفذ بالتوقف اه (قوله عيني) وكأنه عدل
 عن قول الكثر كافر لا احتراز عن المرد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما
 علمت ليكن يرد على المصنف ان الحربى كالذى والعذر له انه اذا علم ان الذى لا ولاية له علم
 ان الحربى كذلك بالاولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد والمكاتب وقوله المسلم لم راجع
 الى الذى والحربى (قوله أوسرى واحد منهم به) أى بمال الصغير قيده لانه لو سرى له بمال نفسه
 كان مشترى بانفسه بصر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير فى نفسه وماله حرية الولي
 مطلقا واسلامه ان كان صغيرا مسلما والا والرق والكفر يقطعان الولاية الا ترى ان المرفوق
 لا يملك النكاح نفسه فكيف يملك النكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل
 شهادته عليه قال الله تعالى وان يجعل الله لكافرا من على المؤمنين سبيلا والمكاتب عبداً ما بقي
 عليه درهم ولا فرق أن يكون الكافر ذمياً أو سرباً وكذا الولاية لمسلم على كافرة فى نكاح ولا مال
 كفى البحر فى كتاب النكاح وقد دم هناك أيضاً متناوشت حافيه فقط قال الله تعالى والذين

وعزله من صنعه بخلاف
 اعلم برأيك قال المصنف
 فعلمه لوقبل للقاضى اصنع
 ما شئت فله عزل نائبه بلا
 تفويض العزل صريحاً
 لان النائب كوكيل الوكيل
 واعلم ان الوكيل وكالة
 عامة مطابقة مفوضة انما
 يملك المعادونات لا الطلاق
 والعناق والميراث به
 يقتضى زواهر الجواهر
 وتنوير البصائر (قال)
 لرجل (فوضت اليك امر
 امرأتى صاروكيلاً بالطلاق
 وتقييد طلاقه بالمجلس
 بخلاف قوله وكاتبك) فى امر
 امرأتى فلا يتقدم به دور
 من لا ولاية له على غيره لم يجوز
 تصرفه فى حقه وحينئذ
 فاذا باع عبداً ومكاتباً أو
 سرى (أوسرى عيني) مال
 صغيره الحر المسلم أو سرى
 واحداً منهم به أو زوج
 صغيرة كذلك أى حرة
 مسلمة (لم يجوز) لعدم الولاية

لأنه لا يهاو وقد خاف الخيانة والشارحين كأنهم ما عليه قريبا (قوله خلافا للخانية) راجع الى
الخصومة فقط كما فيه في المخ والبصر وتقدمت عبارتهما (قوله وان فعل أجنبي) أي ما وكل
به وكلاهما جازم الوكيل الاول جازم ظاهره ان الاجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لا لان الفضول
بعد اجازة عقده يصير وكيله لما علم ان الاجازة اللاحقة كالمسألة السابقة وترجع الحقوق الى
الثاني على الصحيح لأنه هو العاقد كما في المسألة العتد بالخصومة كما في البحر (قوله جازم) أي ولو في
النكاح على ما في الذخيرة آخره أو يؤيده الطلاق المتون والنسب وروح وكذا ما يأتي في بيان منية
المتى والاشباه من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله فانه يتقدم عليه) أي على الوكيل
الاول ٢ بجرع عن السراج وظاهره جواز فعل الاجنبي في كل شيء ما عدا الشراء وليس كذلك
قال في منية المقتي وكل بالطلاق أو العتاق أو فعل الاجنبي فاجازم ليجوز لان المطلوب عبارته وكذا
لو وكل الوكيل فطابق الثاني بخصومة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا
وكل وفعل الثاني بخصومته أو فعل اجنبي جاز ١٥ ونقله في الاشباه وعليه في مكان الاولى زيادة
الطلاق والعتاق في الاستثناء (قوله ولا يتوقف متى وجد نفاذا) أي فلا يتصور ان يكون
فضولي في الشراء لأنه يقع لنفسه فلا يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل الفضولي انه لو اشترى
لغيره تقدم عليه الا اذا كان المشتري صديقا أو محجورا عليه فمتوقف لانه لم يجد نفاذا على العاقد
وهذا اذا لم يصفه الى غيره فلو أضافه بان قال بعني هذا العبد فلان أو اشتريته فلان فتوقف على
اجازته (قوله وان وكل) أي الوكيل (قوله به أي بالامر) أي وكالة متبسة بالامر بالوكيل أي
بالاذن به (قوله فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا تصرف اخر اجبه سواء كان الوكيل الاول حيا أو
ميتا بجر (قوله فلا ينزل بعزل موكله) يصح ان يكون من اضافة المصدر لقاعله أو مفعوله
وعلى الاول معناه فلا ينزل بان يعزله موكله أي لا يكون له ان يعزله كما صرح به العيني وعلى
الثاني أي لا ينزل بان يعزله (قوله وينزلان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله بعوت الاول)
أي الموكل الاول وكان الاول التصريح به ح قال الزبائي وهو نظير استخلاف القاضي حيث
لا يمكن الا باذن الخليفة ثم لا ينزل بعزل القاضي الاول ولا بعوته وينزلان بعزل الخليفة لهما
ليكن لا ينزلان بعوته والفرق ان الخليفة عام للمسلمين فلا ينزل القاضي الذي ولا هو أو
ولا القاضي باذنه والموكل عام لنفسه فيعزل وكيله بوجه بطلان حقه ١٥ (قوله كما صرح في
القضاء) بان نائب القاضي لا ينزل بعزله ولا بعوته (قوله وفي البحر الخ) كالا استدراك على قوله
فلا ينزل بعزل موكله والذي في البحر نسبة ان الثاني صار وكيل الموكل فلا يملك عزله فيما اذا
قال اعمل برأيك الى الهداية ونسبة ان له عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو
مخالف للهداية الا ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيك والفرق ظاهر وعمل في الخانية
بانه لما فوضه الى صفة فقد رضي بصفته وعزله من صفته ١٥ فليس في كلام الخلاصة والخاتمة
التصريح بمخالفة أحد هما للاخر فيعمل ان في المسألة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور
الفرق غير ظاهرة لما في الحواشي البعقونية والحواشي السعدية أنه ينبغي أن يعلم في صورة
اعمل برأيك لتناول العمل بالرأي العزل كما لا يخفى ١٥ فتأمل وفي منية المفتي وكل الوكيل وقد
قبل له اعمل برأيك صار الثاني وكيل الموكل وينزل الاول والثاني بعوت الموكل ولا ينزل الثاني

أي على الوكيل الاجنبي
١٥ منه

خلافا للخانية (وان فعل
أجنبي فاجازه الوكيل) الاول
(جاز لا في شراء) فانه يتقدم
عليه ولا يتوقف متى وجد
نفاذا (وان وكل به) أي
بالامر أو التفويض (فهو)
أي الثاني (وكيل الامر)
بوجه تقدم (فلا ينزل بعزل
موكله أو بعوته وينزلان
بعوت الاول) كما صرح في
القضاء وفي البحر عن
الخلاصة والخاتمة له عزله
في قوله اصنع ما شئت
لرضاه بصفته

الفقيه أبي النصر وعن أبي شينة ما يؤيد كدهذا فإنه قال في هذه الصورة هـ ذائق كـ
 بالمعاوضات دون الهبات والاعتاق وبه يبقى من التتارخانية والحاصل ان التقويض ينظم به
 التوكيل كالذن ولا ينظم الطلاق والعتاق على ما فيه من الخلاف (قوله ففعل الثاني
 بحضرة) لان المقصود حضور رأيه وقد حصل وترجع الحقوق الى الثاني في الاصح كما يذكره
 الشارح لانه العاقد وقيل الى الاول لان الموكل رضى بلزوم العهد الاول وظاهر كلامه
 الاكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعامية على انه لا بد من اجازة الوكيل أو الموكل وان حضره
 الوكيل الاول لا تكتفي كافي النهاية والسراج والخانية قيد بالهـ قد احترازوا عن الطلاق
 والعتاق لانهم ما يقبلان التعاقب بالشروط فيمكن الموكل علقه بالفظ الاول قال في البحر ويزاد
 الابرار عن الدين كما سيذكره المصنف فاذا وكله بان يبرئ غريمه فوكل الوكيل فابراه بجضرة الاول
 لم يصح ويزاد المصنوع وقضاء الدين كما يذكره المصنف فلا تكتفي الحضرة كما في شرح المجموع ويخالفه
 في المصنوعة ما في الخاتمة الخ البحر ومنه به لم يأنى كلام الشارح من الابهام اذا ظاهر كلامه
 بقيد ان الاكته انما بالحضرة في غير المصنوعة أيضا بالنسبة للثانية وليس كذلك كما به عليه أبو
 السعود (قوله قال فاجازة الوكيل الاول صح) وهو المعقول لان توكيل الوكيل الثاني يصح
 التحق بالهـ دم فيكون الثاني فوضوا بالايتم بغير حضرة الاول حتى يجيزه وقيل تكتفي الحضرة
 من غير توقف على الاجازة لانه انما فعل باصره وبحضرة فاعفاء عن الاجازة (أقول) هـ هذا اذا
 لم يبين الثمن كما في شرح المجموع لابن مالك فان كان بينه جاز بلا اجازته هـ يبقى لو قدر الوكيل الثاني
 ثمانين قال به بكذا فباعه الثاني بغيره جاز بلا اجازة الاول وهذه رواية كتاب الرهن ووجهها
 ان مقتضى صدور الموكل ان يكون البيع برأى الوكيل الاول واذا قدر ثمانين ويبيع برأيه وهذا
 بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثمن فباع أحدهما بذلك الثمن حيث لم يجزه لان المقصود هنا
 اجتماع رأيهم في الزيادة واختيار المشتري وعلى رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان الاول لو كان هو
 الذي يباشر بيعه بالزيادة على ذلك المفاد ان كانه وهذا رايته كما في حواشي الاشباه (قوله
 لعلها ما بالشرط) أي بطوارقة ما بالشرط بخلاف البيع (قوله فكان الموكل علقه بلفظ
 الاول دون الثاني) أي فلا يوجد بياقاع الثاني ولا اجازة الاول وحضوره لا يكتفي لانه لم يعلق
 بذلك كالمسحوق والخاص على ان الوكيل بالطلاق وما شاكله رسول لانه لا عهد عليه والرسالة تنقل
 عبارة المرسل فاذا أمر غيره فاعضا أمره بنقل ملك الغير فلا يصح الاصر واذا لم يصح صار وجوده
 وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما عا له لانه أمره بالبيع وهو ملك للبيع
 بنفسه فان العبارة في البيع له حتى كان حقوق العقد له وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال
 غيبة الاول الا انه لم يصح لانه لم يحضر هذا البيع برأيه والموكل انما رضى بزوال ملكه اذا حضر
 رأى الاول كما في حاشية الجوى (قوله وابرار عن الدين) هذا معطوف على طلاق وتقدم مقال
 في بيان قال في البحر وكان ينبغي ان يصح لانه لا يقبل التعاقب بالشرط كالبيع هـ (قوله
 وخصوصة وقضاء دين) نفسه المصنف عن شرح المجموع قال ويخالفه ما في الخاتمة وان خاصم
 الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لان الاول اذا كان حاضرا كان الاول خاصم بنفسه كالوكيل
 بالبيع هـ ولذا قال الشارح ابن مالك خلافا للخاتمة ولا يظهر وجه ما نقله عن الفقيه وابن

(فعل الثاني) بحضرة أو
 غيبته (فاجازة) الوكيل
 (الاول صح) وتعلق حقيقة
 بالعاقد على الصحيح (الافى)
 ما ليس به عقد نحو (طلاق
 وعتاق) لعلها ما بالشرط
 فكان الموكل علقه بالفظ
 الاول دون الثاني (وابراه)
 عن الدين قضية (وخصوصة)
 وقضاء دين) فلا تكتفي
 بالحضرة ابن مالك

لو كان هو المباشرة للعقد اه وفي القارة خاتمة نقلا عن الخاتمة وان كان بفـ يحضر من العدل
وبين الثمن للوكيل بالبيع فو كل الوكيل غيره فباعه الثاني بذلك الثمن ذكر في رواية انه يجوز كما
ذكر في كتاب الرهن وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجز المالك أو الوكيل الاول اه
فكيف مع هـ هذا يحمل على اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب النية وفي الاصح لا الا
بحضرة الاول وبقول الخاتمة وفي عامة الروايات لا يجوز فضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر
لان التقدير يمنع النقصان لا الزيادة واختيار المشتري خصوصاً اذا كان الثمن مؤبداً لثبوتها
في الذم والالتزام الى الرأي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي الخاتمة أيضاً رجل وكل رجل
ان يبيع له هذا الثوب بعشرة دراهم فو كل الوكيل بذلك غيره فباعه الثاني بحضرة الاول روى
عن أبي يوسف انه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً ولا يتوقف على
الاجازة وقال أبو حنيفة وعنه لا يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً وقال ابن أبي ليلى
يجوز كان الوكيل الاول حاضراً أو غائباً لان الموكل رضى بزيوال مالك بالثمن المقدّر اه فهو
مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قاله المؤلف من ان ما في
الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في النية من جهة موكله وغاية ما نقله المحشي وجود
تخلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريح نعم على تقدير عدمه يحتاج الى
الفرق بين المستثنين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه قريباً وذلك ان عند تقدير الثمن
من الموكل لو كيله يظهر ان غرضه حصول رأيه في الزيادة الخ (قوله والتفويض) في البحر عن
البرازية قيل للوكيل اصنع ما شئت له التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا يملك الثاني توكيل
ثالث ولو قال السلطان استخلف من شئت له الاستخلاف أيضاً لغة (قوله الا في طلاق وعتاق)
الى آخر المعاطيف هـ هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في
الصحة (قوله لانهم ما يحلف به) فيصح تعليقه بالشرط فكان التوكيل به تعليقاً بإيقاعه فلا يقع
بإيقاع غيره لا فرق أن يكون ذلك بحضرة أو غيبته اجازة ولا لانه لم يلقه بأجازته بل بإيقاعه
هذا بالنظر الى التفويض وأما اذا أذن له صريحاً في التوكيل به فلا شبهة في الصحة قال في
منية المقتى التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه (قوله نية) يحصل ما فيها ان الاذن في التوكيل
بقوله اصنع ما شئت يختص بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه
كالطلاق فانه مما يحلف به أي فيصح تعليقه بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه
لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا يخرج فوضت
أمر مالي اليك صاروكيلاً في الحفظ ولو قال فوضت أمرى اليك قيل باطل وقيل ليس به وكيل
بالحفظ والنية ولو قال أنت وكيل في كل شئ جائز أمرت فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء
والهبة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عموماً صار كانه قال ما صنعت من شئ فهو جائز
فيملك أنواع التصرفات وعليه فلو طلق امرأته يصح قال أبو نصر لو طلق الوكيل امرأة الموكل
في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أخذ الفقيه أبو الليث وهكذا كان يقول لمن قال لغيره
وكانت في أموري لان الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لانراه
بمثل هذا التوكيل توكيل بالباطل والعتاق وكان الصمد والنهيدي وتاج الدين يستحسن قول

(والتفويض الى رأيه)
كاعل برأيك (كلاذن)
في التوكيل (الا في طلاق
وعتاق) لانهم ما يحلف
به فلا يقوم غيره مقامه
قضية (فان وكل) الوكيل
غيره (بدونهما) بدون اذن
وتفويض

قال الجوى ويمكن التوفيق بان يحمله ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من امر في
 عياله ما في القنية وكما يقبض دية فوكل الوكيل فقبضه وهناك في يده فان كان الوكيل الثاني من
 عياله الاول لا يرجع الدائن على احد والا يرجع على المدينين بدية اه وذكروا الزبالي في
 السرقة وعزاه في البحر الى وكالة الخزانة (قوله والاعند تقدير الثمن الخ) أى لو عين غنمه
 لو كيله فله أن يوكل به لهدم الاحتياج الى رأى أمالوكا بشرافه فيبقى أن يعين المشتري أيضا
 لانه رضى برأيه واختياره فليس له أن يفوض الى غيره ولا شك أن المشتري تتفاوت افراذه وهذا
 تقرير كلام الشارح وقد تبع فيه صاحب الدرر والذى جرى عليه المصنف في شرحه هو تعيين
 الوكيل لو كيل وهو صريح كلام الهداية وقال ان الرأى يحتاج اليه ائمة تقدير الثمن ظاهر رأى
 من الوكيل وقد حصل وقال أما الزميمة مدر الثمن وفوض الى الاول كان غرضه رأيه في معظم
 الامر وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار
 المشتري تابعا فافاد انه لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل
 عن منية المذنى اذا باع الثمن بغير عينه الموكل جاز بغيرية الاول وفي الاصح لا لا بغيرية الاول
 وهى مثله الشارح التى تباع فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول
 الثمن لو كيله ولا يصح اذا عين الوكيل لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم انه
 يقصد رأيه في غير الثمن اذا قصد من التوكيل الانتفاع برأى الوكيل وأما الذي يعين الثمن كان
 مقصوده رأى الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر كما تقدم عن الهداية فاذا قدره الوكيل
 لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير عن مع تقدير الموكل
 ولا بد من موافقة تعيينه الجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد فليتأمل
 وبأى تمامه وتوضيحه قريبا (قوله من الموكل الاول) بخلاف ما في البحر ولا تعديل كما ظهر مما
 ذكرناه والموافق ما في البحر ان يقول من الوكيل الاول له أى الوكيل الثاني (قوله أى لو كيله)
 أفاد اقصاره على هذه المسائل ان الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة
 والبرازية والبحر من كتاب النكاح وتقدم في باب الولى فراجع خلافا لما قلناه هناك بحثنا
 من ان له التوكيل قياسا على هذه المسئلة الائمة فافهم ثم رأيت في شرح المجمع عازيا لا تنفى
 وكيل النكاح والطلاق والكتابة كوكيل البيع اه (قوله لمحصل المقصود) لان الاحتياج
 فيه الى الرأى ائمة تقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقد راع الثمن لانه
 لما فوض اليه ما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهم الى الزيادة واختيار المشتري
 كما مر هداية وفي منية المفتى وقيل اذا باع الثاني بغير عينه الموكل جاز بغيرية الاول وفي الاصح
 لا لا بغيرية الاول اه قال في البحر ولا مخالفة بين ما في الهداية وما صححه في المنية لان الاول
 فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كما لا يخفى اه قال
 الرملى هـ اذا غير صحيح بل يمتنع هـ مخالفة اذ في المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند
 قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن لثاني فمقد بغيرية يجوز اطلاق الجواز وهو رواية
 كتاب الرهن وقد اخبرنا ان الرأى يحتاج فيه ائمة تقدير الثمن ظاهر او قد حصل وفى كتاب
 الوكالة لا يجوز ان تقدير الثمن لمنع النقصان لا منع الزيادة وهو ما لا يذ الاول على هذا الثمن

(و) الا (عند تقدير الثمن)
 من الموكل الاول (له)
 أى لو كيله فيجوز بلا
 اجازته لمحصل المقصود
 درر

الذخيرة اذا قبل الانفاق أو قضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجوز اذا كان وكيله بقضاء
 الدين وقيل الوكالة اه ثم قال فقد ظهر لثان الذي ذكره المصنف محله ما اذا كان مأمورا
 بقضاء الدين من مال نفسه وهو اطلاق في محل التقييم وهو غير مناسب وبعبارة كذا نظر لثان
 الذي في خلاصة الفتاوى محمول على ما اذا كان مأمورا بقضائه من مال الآخر وحده فانه يضع
 الحال اه ط (قوله وفي فروق الاشياء) هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكالة اه
 ح أي الا قوله حاضر بنفسه وانظر ما معنى هـ هذا فاني لم أرى ذكرا بل المذكور فانه حضوره
 شرط كما هو مع هذا انما مناسبة هنا وقد تنبعت فروق الاشياء فلم أرها فيها انما فيها ما افتقر فيه
 الوكيل والوصى ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى وفي الخاتمة ولو استاجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا لا اه فلهذا سبق قل (قوله الوكيل لا يוכל الا باذن
 آمره) لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل به وقد رضى برأيه دون غيره والناس مختلفون
 في الاراء والمراد انه لا يוכל فيما وكل فيه فخرج التوكيل بحقوق العقد فيما تخرج فيه الحقوق
 الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه أصيل فيها ولذا لا يعلن الموكل نهيها وصح توكيل الموكل
 كما قدمناه بغير وفيه وخروج عنه ما لو وكل الوكيل بقبض الدين من في عماله فدفع المدينون اليه فانه
 يبرأ لان يده كيدته كره الماشرح في السرقة اه وذ كر الثاني المصنف قيل هل المراد عدم الجواز
 من كون الوكيل لا يוכל الا باذن أي عدم الحل أو عدم الصحة فان أريد الأول لا يناقض ما سبق
 عن قريب وان أريد الثاني فاقضه وسدقف على الثاني يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بغير
 اذن أو تعميم وأجاز ما فعله وكيلا فقد ووجه المناقضة ان الموقوف قسم من الصحيح قال العلامة
 الرملي المراد انني النفاذ لانني الصحة حتى لو وكل بدونه ما أجاز الموكل نفذ فيكون فصولا يعلم
 هذا من قولهم كل ما صح التوكيل به اذا باشره الفضولي يتوقف اه قلت ويعلم عائد كره قريبا
 (قوله لوجود الرضا) تعليل المحذوف تقديره فيصح التوكيل (قوله في دفع زكاة) لان المقصود
 منها البرائة من حمة البخل في حق المزكى ونفع الفقير القابض لها انما جاز النية فيها عائد
 العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب وأطلق في دفع الزكاة فشمع الدفع لمعين وغير
 معين (قوله بخلاف شراء الاضحية) أي اذا وكل الوكيل فيه ما فاشترى فانه يكون موقفا
 على ايجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا وكذلك وكيل الوكيل لو وكل غيره ثم وثم فاشترى الاخير
 يكون موقفا على ايجازة الاول ان أجاز جازوا الا فلا يجوز عن الثانية لان الوكيل بالشراء ليس
 له ان يוכל الا بالشروط المذكورة ولا يقال ان الاضحية موقوفة على الاجر لان الانسان
 لا يرضى بالشراء بازيد من القيمة ولا شراء الهزيلة بمن السميعة ولان القرية تقوم بارقة الدم
 وتعظيم الاجر بحسن الاضحية وله ان ينفع باللحم فاذا اختارنا بباغ يره ليس له ان ينيب غيره
 الا باذنه لانه قد اعتمد به (قوله من في عماله صح) ويرى المدينون بالدفع اليه لان يده كيدته فلو لم
 يكن في عماله لا يصح التوكيل فلو هلك من يده كان لآخر الرجوع بدنه على المدينون وفيه
 أن وكل لا يعمد باللام ولا وجه لزيادته فالا لوى حذفها وعبارة الاشياء الا الوكيل بقبض
 الدين له ان يוכל من في عماله ولا اعتبارا عليه او ما ذكره المصنف مخالف لما في جامع الفصولين من
 الفصل الرابع والثلاثين من ان الوكيل بقبض الدين لا يוכל غيره لمتفاوت الناس في القبض اه

وفي فروق الاشياء التوكيل
 بغير رضا المصنف لا يجوز
 عند الامام الآن يكون
 الموكل حاضر بنفسه
 أو غيرا أو مريضاً أو
 مخدراً (الوكيل لا يוכל
 الا باذن آمره) لوجود
 الرضا (الا) اذا وكله (في
 دفع زكاة) فويل آخر ثم وثم
 قد دفع الاخير جازوا لا يتوقف
 بخلاف شراء الاضحية
 اذ صفة الثانية (و) الا
 الوكيل (في قبض الدين اذا
 وكل (من في عماله) صح ابن
 مالك

أوغايبا فاجاب انما يجبر على دفع مائت على موكاه من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين أو كان كفيلابه والا فلا يجبر اه قال الطحاوي والذي في تنوير البصائر ان عدم الجبر انما هو اذا كان مأمورا بالدفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعتمد (قوله قات وظاهر الاشياء الخ) الذي في الاشياء هو انه لا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل اه ويستفاد هذا من قول الشارح لكونه متبرعا قبل الاستئذان فأفهم انه اذا كان باجرا يجبر ولذا قال يري زاده في حاشيته اما اذا كان باجرا كالدلال والسمسار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره المصدر الشهيد كافي الذخيرة وفي الصغرى لان من سواهم متبرع فان فعل فهم او ان امتنع لا قال صاحب الاشياء وانما يجبر الموكل أى يقال له أحل الموكل على المشتري اه وقد صرحوا به في المضاربة بعد التقاضى انه اذا كان في المال ربح يجبر المضارب على تقاضي الدين والا لا يوكل رب المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما اذا امتنع عن مبادرة موكله به انه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على انه يجبر بل هو متوقف على صحة عقد الاجارة في مثله فان صح العقد أجبر للخروج عن عهده ما استوجب عليه فليراجع فان صحة الاجارة موقوفة على كون المنفعة المستأجر عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء اه ذكر في الفن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحف والا لا اه وفي شرح المجموع لابن أبي الصياء بعد كلام وأما الذي يبيع بالاجر كالبيع والسهر فيجعل كاجارة صحيحة بحكم المادة ويجبر على التقاضي والاستيفاء لانه وصل اليه بدل عمله كالمضارب اذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد لرب المال هذا الدين لم يجز لانه أمين اه ومثله في الخوى (قوله فتدبر) أى بزيادة هذه على المستثنى (قوله لا تنس الخ) أى زدها على المستثنى أيضا (قوله واقعة الفتوى) أى السابقة آنفا وهي ما اذا وكله بقضاء الدين عماله عليه فتصير استثنيات خمسة بضم الوكيل بالاجر واهل ارادهم اما ذكر في الثانية رجل أكرى جمالا الى بلخ وسجل جولات على الجمال وأمر الجمال بتسليم الجولات الى وكيله بلخ وبقبض الكرام منه فجاء الجمال بالجولات الى الوكيل بلخ فقبل الوكيل الجولات وأدى بعض الكرام وامتنع عن اداء الباقي قال ان كان اصحاب الجولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والأمر يجبر على دفع الباقي من الكرام وان أنكر الأمر يحاقه بالله ما يعلم ان صاحب الجولات أمره بالقبض وان لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال العمادى في فصوله بعد نقله لما ذكر عن قاضيان والفرع الاخير من هذه المسئلة دليل على ان الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على اداء الدين اذ لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى اه من المنع فيحتمل قوله والمسئلة الخ أن يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنع ولعلها هي التي أرادها الشارح ولا تنس ما قدمنا عند قول الشارح أو مال موكاه (قوله فله أوفى) عبارته وظاهر اطلاق الموائف انه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الآخر وانس كذلك فانه اذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو وكله من مال الآخر يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقوله

قات وظاهر الاشياء ان
الوكيل بالاجر يجبر فتدبر
ولا تنس مسئلة واقعة
الفتوى وراجع تنوير
البصائر فله أوفى

عبدى هـ ذ او ذ بر عبدى هـ ذ او كاتب عبدى هـ ذ ا ف قبل الوكيل ذلك وغاب الموكل بغيبه هـ ذ لا
 وطلبوا منه ذلك لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان
 فيؤمر بالدفع اليه اه ذ كره الحموى (قوله لكونه متبرعا) اه ذ قوله لا يجبر (قوله اذا واكله
 بدفع عين) كما اذا قال ادفع هـ ذ الثوب الى فلان فيجبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون
 ملك فلان فيجب دفعه له فيؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد الوديعة لانه من باب دفع الامانة الى
 أهلها وهو قادر فيجبر عليه وهل يبرأ الموكل عن عهدته ضمانا بمجرد الدفع للوكيل أولا اذا
 وصلت له الامانة لم أره والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها فحينئذ
 يبرأ الغاصب من ضمانه بمجرد الدفع له قال في الاشباه والمغصوب والامانة سواء لكن لا يجب
 عليه الخ اه حموى أفاده ط قال بعض الفضلاء قد عر عن هـ ذ في الجبر بقوله ومن
 أحكامه انه لا يجبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد وديعته بان قال ادفع هـ ذ الثوب الى فلان
 الخ وعزاه للمعطوط وهـ ذ هو الظاهر لان ما هنا صادق بما اذا دفع له عينا بقضاء دينه فينا في
 ما سنده كره بعد أسطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اه (قوله شرط فيه أو بعده) أى سواء من شرط
 في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين لولم بشرط التوكيل بالبيع في عقد
 الرهن وشرط بعده قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا أصح اه (أقول) وجه الجبر خشية أن يتوى
 حق المرتحن وهل قيد الغيبة المعتبرة في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا قبل
 الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معقدا على الوكيل فيتضرر بامتناع الوكيل عن الفعل ولو
 لم يجبر عليه ذ كره الحموى قال النسفي رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسلط على البيع مشروطا
 في عقد الرهن فان كان به مقتسام الرهن ذ كره من الاثمة السرخسي انه في ظاهر الرواية لا يجبر
 العدل على البيع لان رضا المرتحن بالرهن قد تم بدونه وهو توكيل مسقطا ليس في ضمن عقد
 لازم وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق باصل العقد وصير
 كالمشروط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده ونظر الاسلام البرزوى هـ ذ الرواية أصح لان
 محمد ارجه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل ولم يفصل بين أن يكون البيع
 مشروطا أو غيره فظاهر ما أطلق يدل على انه محجور في الحالين اه من تنوير البصائر (قوله
 بطلب المدعى) متعلق بوكاله المقتدر والمراد ان المدعى عليه وكل بطلب المدعى وانما أجبر
 الوكيل فيه المتعلق بحق الغير وهو المدعى بالوكيل ولو لم يجبر بعد غيبة الموكل اتضرر المدعى غاية
 الضرر مع تعلق حقه بالوكيل ط قال سيدى الوالدرج الله تعالى أشار الى ان المراد بوكيل
 الخصومة ووكيل المدعى عليه نقول الدرر ووكيل خصومة لو أبى عنها لا يجبر عليه لانه وعد أن
 يتبرع فبغى أن يخص بوكيل المدعى كما يفهم مما هنا كناية عليه في نور العين ويبيده قوله اذا غاب
 المدعى فالاحسن ما سنده كره بعد وسيد كرىانه في باب عزل الوكيل (قوله خلافا لما أفتى به
 قارئ الهداية) هذا صريح بقول المصنف المارو الوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنع
 أقول ما ذكره مولانا من انه لا يجبر وهو الذي عوانا عليه في هـ ذ المختصر مختار لما أفتى به شيخ
 الاسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله
 اذا كان للموكل مال تحت يده أى يدوكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا

الكونه متبرعا الا في مسائل
 اذا واكله بدفع عين ثم غاب أو
 يبيع رهن شرط فيه أو
 بعده في الاصح أو بخوصة
 بطلب المدعى وغاب المدعى
 عليه أشباه خلافا لما أفتى
 به قارئ الهداية

(قوله والو كبل بقضاء الدين) أعني من هذا عبارة الاستبام حيث قال ولا يجبر الوكيل إذا امتنع
عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل وهي الثلاث الآتية **أه** وعلمه في المقتضات بأن فعل
ذلك ليس بواجب عليه (قوله أو مال موكله) هكذا استنبطه العمادى من مسئلة ذكرها عن
الخاتمة حيث قال بعد نقله عبارة الخاتمة والفرع الأخير من هذه المسئلة دليل على أن الوكيل
بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على أداء الدين إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة
كانت واقعة الفتوى **أه** وهي التي أرادها الشارح ولكن ذكر قبله عنهم ما يدل على خلافه من
أنه لو كتب في آخر كتابه أنه يخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الفاسد ما لا فاقه الوكيل
بالو كالة وأنكر المال فاحضروا النهم ودعى الموكل لا يكون لهم أن يجبروا **الوكيل** لأنه
جزء الظلم ولم يظهر ظلمه إذا بس في هذه الشهادة أمر بأداء المال ولا ضمان الوكيل عن الموكل
فإذا لم يجب على الوكيل أداء المال من مال الموكل بأمر موكله ولا بالضمان عن موكله لا يكون
الوكيل ظاماً بالامتناع **أه** لمخصاً ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفالاته عنه يؤمر بالأداء
وعليه يحمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في حاشية المنح حيث قال أقول كلام الخاتمة
صريح فيما أفتى به قارئ الهداية فإنه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل
أو الضمان فليكن المأمور عليه فلي تأمل **أه** ثم قال موافقاً بين عبارة الخاتمة السابقة
وعبارتها الثانية القائلة وإن لم يكن لدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة الفتاوى لابن نجيم
القائلة لا يجبر الوكيل إذا امتنع عن فعل ما وكل فيه إلا في مسائل المنح ما نصه أقول الذي ذكره
في الفتاوى مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الأخير
المفتول عن الخاتمة مقيد بما إذا لم يكن عليه دين وما قبله بما إذا لم يكن له مال تحت يده وأنت إذا
تأملت وجدت المسئلة ثلاثية أما أن يوجد أمراً ولا مال تحت يده ولادين أو له واحد منهم ما
والظاهر أن الودبعة مثل الدين لصحة التوكيل بقضائها كهي فحمل الدين في الفرع الثاني على
مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الأول كلامه في الفرع الثاني لصحة وجهه ويحمل
كلامه في الفتاوى على عدم وجود واحد منهم فيحصل التوفيق فلا مخالفة فتأمل **أه** (فات)
وبحصل التوفيق أيضاً مع ما أفتى به قارئ الهداية من قوله أن لا يجبر على دفع ما ثبت على
موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أى وكان للموكل مال تحت يده يدل
ذكره في السؤال وحاصله أنه لا يجبر إذا لم يكن له عند الوكيل مال ولادين وعليك بالنأمل في
هذا التوفيق (قوله إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين) أما إذا كان وقد أمره بقضاء دينه
بماله عليه فإنه يجبر كما يفيد مفهوماً (قوله قال) أى المصنف (قوله لا يجبر عليه) أى على البيع
(قوله ولو بطلمها) أى ولو كان التوكيل بطلمها أو قوله على المقتدر راجع إليه أما إذا لم يكن بطلمها
فلا خلاف في عدم الاجبار وسبب ما أتى في باب عزل الوكيل (أقول) وما في الخلاصة من أنه يجبر
لو بطلمها بخلاف الرابع لأنه لاحق للمرأة في طاب الطلاق قال في الخاتمة الرجل إذا وكل بطلاق
امرأته بطلمها لا يملك عزله إلا بعرض منها قال الشيخ الإمام ثمس الأئمة السر حتى الصحيح أنه يملك
لأنه لاحق للمرأة في طاب الطلاق وطلب التوكيل كما في تنوير البصائر (قوله وعق ودية) مثله
المديون والكتابة كما في الأشباه قال في الخاتمة رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب إلى فلان وأعق

(والو كبل بقضاء الدين) **أه**
من ماله أو مال موكله
(لا يجبر عليه) إذا لم يكن
للموكل على الوكيل دين
وهي واقعة الفتوى كما
بسطه العمادى وأعتقه
المصنف قال ومفاده أن
الوكيل يبيع عين من مال
الموكل لو فاء دينه لا يجبر
عليه كما لا يجبر الوكيل
ببيع مطلق ولو بطلمها على
المقتدر وعق ودية من فلان
ويصح منه

قوله وبخلاف الوصاية
مبتدأ كذا بالاصـل
وعبارة الطعـطـاوى
وبخلاف الوصاية عطف على
قوله بخلاف اقتضائه وهى
ظاهرة اهـ محـصـه

كاستردادها بجر (قوله وبخلاف الوصاية) مبتدأ خبره قوله الاتى كالموكل زاد بهـ
الواقف بخلاف له عطفه على قوله بخلاف اقتضائه فالعطف خمسة والسامس العطف
عليه فلا اعتراض في كلامه فتنبيه لـكن لا يحسن تشبيهه منـه الاقتضاء بالموكل لانها وكالة
حقيقية ومثبتة فقول بعض الافاضل ان المسائل المذكورة خمسة لاسـتـثـناء مـا فيه ووقع في
بعض النسخ والوصاية بدون قوله بخلاف على انما مبتدأ وقوله كالموكل خبر وهى أولى لان
ظاهر النسخة الاولى ان الوصيين لا ينفردان أصلاً ولا في المسائل المستثناة حتى نصح أن تكون
الموكل بخلاف الوصاية وليس كذلك فان ما ينفرد به أحد الموكلين ينفرد به أحد الوصيين
وزاد مسائل أخر تأتى في باب الوصى ولذا جعل صاحب البحر حكم الوصيين والموكلين واحداً
حيث قال اعلم أن الوصية والمضاربة والقضاء والتولية على الوقف سواء ليس
لأحدهما الانفراد وقدمنا حكم القاضيين في القضاء والناظر ما وكيل أو وصى فلا ينفرد
أحدهما فقد سوى بين الموكل والوصاية كما ترى قال الرلى والصحيح ان الناظر وكيل لـكن قال
قاضى خان هو عند أبى حنيفة وأبى يوسف وكيل الوقف حتى كان له أن يعزله وان لم يشترطه
لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ (قوله لاثنتين) ولومته عاقبة (قوله وكذا
المضاربة) أى اذا قدمه معهما عاقبة المضاربة معاً فليس لأحدهما الانفراد لان المضاربة معاً
تحتاج الى رأى (قوله والقضاء) قيل ليس المراد ان السلطان اذا قلده شخصين قضاء بلدة ليس
لأحدهما الانفراد بالقضاء في غيبة الآخر كما يتوهم وانما المراد انه اذا فرض أمراً الى قاضيين
متولين قبل تفويض الأمر ليس لأحدهما الانفراد بالتصرف في ذلك الأمر بدون رأى الثاني
انتهى (أقول) ما نفي أن يكون مراده هو المصرح به كفى منية المفتى وعبارته السلطان
أو الامام الا كبر فوض قضاء ناحية الى اثنين فوضى أحدهما لم يجز كاحد وكيل يبيع كذا ذكره
المجوى في البحر عن الخبانية ولوان واحد من هذين القاضيين أراد أن يعزل القيم الذي
أقامه القاضى الآخر فان رأى المصلحة في ذلك كان له ذلك والا فلا اهـ (قوله والتولية
على الوقف) أى اذا نصب مافاض واحد أو كانا منصوبين الوقف (قوله فان هذه السبعة)
أى مع ضم الموكل والافهى خمس والتكسيم على استثنائه وان أراد جميع ما تقدم مما لم يجز
فيه الانفراد فهى تسع عشرة صورة مع مـثـلـه الموكل (قوله كالموكل فليس لأحدهما
الانفراد) لان ما ذكره يحتاج الى رأى ولم يذ كر في البحر التكسيم ولم يذ كر في الاشياء المضاربة
بل زاد على ما هنا المودعين والمشروط لهم الاستبدال والادخال والاخراج فباعية بارما هنا
تكون المسائل المنبئة بالوكالة ثمانية والحاصل ان الشيء المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما
كالموكلين والوصيين والناظرين والقاضيين اللذين يرضهما قاض واحد أو موكلاً كانا منصوبين
قاضيين فلا أحدهما الانفراد والمحكمين والمودعين والمشروط لهم الادخال والاستبدال
والاخراج كفى الاشياء (قوله الا فى مسـئـله ما اذا شرط الوقف الخ) قال المجوى يستفاد
منه ان الناظرين أعم من أن يكون أحدهما المفوض أو غيره وعلى هذا فلا استثناء
منـه لـا مـنـقـطـع (قوله) أى للواقف نفسه (قوله فان للواقف الانفراد دون فلان)
لان الواقف هو الذى شرط لذلك الرجل وما شرطه فيه فهو مشروط لنفسه انقيده ط

(و) بخلاف (الوصاية)
لاثنين (و) كذا (المضاربة
والقضاء) والتكسيم
(والتولية على الوقف) فان
هذه السبعة (كالموكل)
فليس لأحدهما الانفراد
بجر الا فى مسـئـله ما اذا
شرط الوقف الفطرله أو
الاستبدال مع فلان فان
لواقف الانفراد دون
فلان أشباه

ففيه ما **يكون** تفويضا فاصفة تصير على الجلس أي الذي هو ما فيه لا يكونه فليكن في التفرع
أو يكون تعلية فيستمر طوعا أو مكره لان المعلق يشبه في لا ينزل عنه وجود أحدهما
(قوله فانه يلزم اجتماعهما عملا بالتعليق) فلو باشر أحدهما لم يتفاداهم وجودا لمعلق عليه
وهو مشتمل **ما** (قوله فانه وظاهره عطفه على لم يفرضا) الضمير في قوله وظاهره يعود على ما قاله
المصنف والضمير في عطفه يعود على التعليق أي ظاهر ما قاله المصنف عطف التعليق على لم
يعوضا أي نظر إلى المعنى كأنه قيل لم يقع فيه ما هو بوض ولا تعليق بينهما والاحتساب
أن يقول على يعوضا بسايط لم انسايط النقي عليه وفيه ركازة زائدة (قوله كما يعلم من المعنى
والدرر) حيث قال بعد قوله لم يعوضا بخلاف ما إذا قال لهم ما طلقاها ان شئنا أو قال أمرها
بأيديكم لانه تفويضا إلى مشيئتهم ما فيقتصر على المجلس اه (قوله في العبارة) أي حقها
الواضح والانهى صحيحة على ما سلف واستثنى في البحر من اطلاق المصنف مسائله الأولى لو قال
طلقاها جميعا ليس لأحدهما ان يطلقها وحده ولا يقع عليه اطلاق أحدهما ولو قال طلقاها
جميعا لا فاطلقها أحدهما مطلقا ولا آخر طلقته لا يقع * الثانية قال لو **ك**بلى طلاق
لا يطلقها أحد دون صاحبه وطاق أحدهما ثم الآخر أو طاق واحد ثم أجازة الآخر لا يقع مالم
يجتمعوا وكذا في وكبلى عناق كذا في منية المذني اه (أقول) واعترضه الرمي بأنه انما لم يستثن
المصنف الأولى لعدم دخولها لان فيه زيادة وهي شرط اجتماعهما صريحا فتأمل وكذا لم
يستثن الثانية اعراض انتهى عن الانفراد (قوله وفي تدبير) أي لمعين لانه كالاتفاق لا يحتاج
إلى الرأي من فلاحدهما الاقرارا بدونه وانما قدر في في هذا وفيما بعده لم انه يتفرد أحدهما
فيها (قوله وردعين كودبعة الخ) لانه لا يحتاج لمرأى (قوله بخلاف استرداه) فليس
لأحدهما القبض بدون اذن صاحبه لا مكان اجتماعهما ماولا لكل فيه غرض صحيح لان حفظ
اثنين خير من حفظ واحد فاذا قبض أحدهما ضمن كله لانه قبض بغير اذن المالك فان قيل ينبغي
أن يضمن النصف لان كل واحد منهما مأمور بقبض النصف قلنا ذلك مع اذن صاحبه وأما في
حال الانفراد ففيه مأمور بقبض شيء منه بحجر عن السراج واعترضه أبو السعود بقوله وما
في البحر عن السراج من قوله فان قيل ينبغي أن يضمن النصف الخ فيه نظر لانه اذا قبض باذن
صاحبه لا يلزمه الضمان أم لا اه واعترض أيضا على دليل البحر المذکور بقوله لان
اجتماعهما ما فيه يمكن بان الحكم لو كان معلولا بإمكان الاجتماع لم يجز لأحدهما الانفراد
في التوكيل برد الودبعة اه وعلمه فالأولى الاقتصار على قوله لان لا موكل فيه غرض صحيحا
لان حفظ اثنين خير من حفظ واحد (قوله فلو قبض أحدهما) أي بدون اذن صاحبه كما صرح
به في الذخيرة لا بدون ضرورة كالتوجه به عبارة البحر كما علمت أي وذلك في يده سواء كان كل
المقبوض أو بعضه (قوله ضمن كله لم يدم أمره بقبض شيء منه وحده) إذا أمره بتناولها
مجمعة لم يفردين فلم يكن مأمورا في حالة الانفراد بقبض شيء (قوله وفي تسليم هبة) أي
ما هو بلمعين فان لأحدهما الانفراد انتفاقا وان لم يعين الموهوب له لا يتفرد أحدهما
عندهما او يتفرد عند الثاني ط (قوله بخلاف قبضها) فليس لأحدهما الانفراد والعلة
ما ذكر في الاسترداد وهي العلة في الاقتضاء (قوله وقضاء دين) فهو كودبعة واقتضائه فهو

فانه يلزم اجتماعهما عملا
بالتعليق قاله المصنف قلت
وظاهره عطفه على لم يعوضا
كما به لم من المعنى
والدرر في العبارة ولا عا
بمشيئتهما فتدبر (و) في
(تدبر وردعين) كودبعة
وعارية ومقصود ومبيع
فالسبب خلاصة بخلاف
استردادها فلو قبض
أحدهما ضمن كله لم يدم
أمره بقبض شيء منه وحده
سراج (و) في (تسليم هبة)
بخلاف قبضها ولو الهبة
(وقضاء دين) بخلاف
اقتضائه عيني

فيمفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي قوله فكذلك انائبه نظر ظاهر لما علم من كلام علمائنا ان وصى
القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي حتى تلحقه العهدة بخلاف أمين القاضي لانه نائب عنه
فلا تلحقه العهدة ومقتضى كون وصى القاضي نائباً عنه ان لا يملك كون القاضي محجوراً عن
التصرف في مال اليتيم كما اذا كان أمينه والمنقول انه محجور عن التصرف في مال اليتيم مع
وجود وصى ولو منصوص به بخلافه مع أئيمه ومقتضى كون القاضي نائباً عنه ان لا يملك القاضي
نمرا مال اليتيم من وصى نضبه كالأول كان أمينه والمحكم بخلافه كما في غاي كتب المذهب اه
(قوله كما سيجي في بابه) ونصه وبطل فعل أحد الوصيين ولو كان أيضاً له لكل منهما على
الانفراد وسيجي أيضاً قريباً مما تنافي قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي خه وممة) أى فان
لا أحدهما أن يخصم وحده لانه وان كانت تحتاج الى رأى الا ان اجتماعهما على الخصومة
وانتكام يتعذر واللفظ يوقع في الغلط لانه يلتبس على القاضي فهم الدعوى وبصير شغباً بفتح
الشين وسكون الغين هيجهان اشمر وبالفتح لافضة ضيقة حتى لو باشر بدون رأى الآخر لا يجوز
عندنا عيني أما اجتماعهما على البيع فغير متعذر بحر (قوله لاحضرته على الصحيح) لان
حضورهما في الخصومة ليس بشرط عند عامتهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي (قوله
الاذا انتهيا) الاولى الا اذا انتهت الخصومة (قوله فحق بجهما) هذا بناء على ان الوكيل
بالخصومة يملك القبض والمفق به قول زفر لانه لا يملكه كما ياتي قريباً وبه أنقأ أبو السعود
(قوله وعنى معين وطلاق معينة لم يعوضاً) أى بلا بدل لانه مما لا يحتاج الى رأى وتعيين المثنى
فيه كالأحد وقوله معين أى ولو كان التعيين بسبب تفرد الأمور بهتة وطلاقها كان قاله
مطلق زوجتى أو اعتق عبدي ولا زوجة وعبد له سوى واحد قال العلامة مسكين والمراد
بالطلاق والعتاق أن يكونا مفترقين بان قال طلقاها واحتقاها أما لو قال طلقاها ان شئت أو
قال أمرها بايدىك لا يتفرد أحدهما بالطلاق والعتاق اه وهذا معنى قول المصنف وتعليق
بشيئهما وبكون معضوفاً على لم يعوضاً كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على
صيغة اسم المفعول أى محجور ولا المعوض في مقابلته وهو صفة لما وكلا به من عتق أو طلاق أى
لو كان ما بطلاق وعنى معوض لا يتفرد أحدهما لانه اعتمد على رأيهما وهذا مما يحتاج الى
الرأى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من الأمور التي يحتاج اليها في التصرفات
وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معينة فان ذلك يحتاج الى رأى باختيار العبد الذى
يعتقانه أو المرأة التي يطلقها فالخاص على انه اذا لم يعوض المعتق والمطابقة لا يحتاج الى رأى
في باسرة الواحد والاثنين وبان بخلاف العتق والطلاق المعوض وغير العتقين فانه يحتاج الى
رأى أى فاذا رضى برأيهما لا يستقل أحدهما او المناسب أن يعطف عليه ولا علاقة أى العتق
والطلاق بشيئهما أى شيئاً الوكيلين فان علقا فباشرا أحدهما لم ينفذاهم وجود العتاق
عليه وهو مشيئتهما وتول اثنين وتعالى لا يصح عطفه على لم يعوضاً الا بتأويل وعبارة البحر
بلا بدل وتعليق وهو صحيح لانه عطف اسم صحيح على اسم صحيح وهو حـن صحيح (قوله وغير
معين) أى وكذا اذا كان العبد أو الزوج غدير معين فان ذلك يحتاج الى رأى أيضاً كما
علمت (قوله وتعليق بشيئهما) كما اذا قال طلقاها ان شئت أو مثل ذلك اذا جعل أمرها بيدهما

كما سيجي في بابه
و (في خصوصية) بشرط
رأى الآخر لا حضرته على
الصحيح الا اذا انتهيا الى
القبض فحق بجهما جوهره
وعنى معين وطلاق معينة
لم يعوضاً بخلاف معوض
وغير معين (وتعليق
بشيئهما) أى الوكيلين

بانقراده فلا يملك التصرف وحده لم يرضاه برأيه وحده ولو كانا رصيين فمات أحدهما
 لا يتصرف المحي الا بامر القاضى كفى وما يابا الثانية وفي الثانية رجل قال لرجلين وكات
 أحد كما بشره أمة لي بألف درهم فاشتري أحدهما ثم اشتري الآخر فان الآخر يكون مشتريا
 لنفسه ولو اشتري كل واحد منهما ما جارية ووقع شراءهما في رقت واحد كانت الجارية تان
 للموكل كذا ذكر في النوازل وعلمه الفتوى اه وفي الذخيرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض
 كل حق له ثم فارقته ثم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الاول شيئا من الدين فليس
 لوكيل الثاني أن يقبضه من الاول لانه الساعة عين وليس بدين ولو وكل الاول بقبض كل حق
 له ثم وكل الثاني بقبض كل شيء له وقبض الاول شيئا من الدين فلا ينافي أن يقبضه من الاول ولو وكل
 رجلا بقبض دار التي في موضع كذا التي في يد فلان فقبض الوكيل ثم وكل آخر بقبض ما وكل
 به الاول في قبض هذه به بينهما فان كان الاول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فلا ينافي أن يقبضها
 من الاول وان وكل الثاني قبل أن يقبض الاول الدار فليس للثاني أن يقبضها الا انما صادرت
 مقبوضة اصحابها اه ومثله في التاتر خاتمة في الرابع عشر امكن ذكر بدل التعليل قوله والشئ
 بعينه لا يشبه ما ليس بعينه الا ترى أن رجلا ولو وكل رجلا بقبض عبد له بعينه في يد رجل ثم قبضه
 المولى ثم أودعه انسانا آخر فلو وكل أن يقبضه اه ومثله في الخلاصة في الفصل الثالث (قوله
 الا فيما اذا وكلهما على التعاقب) فانه يجوز لاحدهما الانفراد كما عات وكان ينبغي للشارح أن
 يحذف قوله فيما تقدم ما ليس به هذا الاستثناء لانه لا يكون الامن عام ومع تقييد بجملة اصدار
 خاسرا فلا يستغنى منه اذا لا يدخل هذا في الاستثناء كما بيناه قريبا (قوله بخلاف الوصيين) فانه
 لا يتفرد أحدهما كما عات قال في تنوير البصائر وفيه اختلاف واختلاف نصحيح فقبل
 الخلاف فيما اذا وصى له ما وصى بالمال أو وصى بكل على حدة فينفرد اجماعا قال في الخزانة وهو
 الاصح وبه نأخذ وقيل في الفصلين وقيل هذا اصح قال في المبسوط امكن الاصح أن الخلاف
 في الفصلين والمراد بالخلاف الخلاف بين أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد فنه ند أبي حنيفة ومحمد
 لا يتفرد بقبضه اما استثنى خلافه لا في يوسف فمات ويستثنى مسائل أخرى فينفرد بهما بالتصرف
 أحدهما الوصيين تجهيز الميت وشراؤه ما لا بد منه للصغير كالطعام والكسوة ويبيع ما يتخلى عليه
 التلف وتنفيد الوصية المعينة وقضاء دين الميت اذا كان في التركة من جنسه والمصومة ورد
 المغصوب بورد الودائع وقبول الهبة وجمع الا وال الضائفة ورد المشتري فاسد او دقة
 ما يكال ووزن واجارة البيت في عمل يعلم وفي الايضاح ان يتصدق على فقراء كذا وعينه
 واعتاق التهمة المعينة وحفظ الاموال قلت والظاهر انه لا فرق بين أن يكون نصيبها الميت أو
 نصيبها قاض واحد أو نصيبها قاضيا بالمدين وليس كذلك فانه في مسألة ما لو نصب كل واحد
 منهما قاضيا بالدية ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال في المتقطين قيمان نصب كل واحد
 منهما قاضيا بالدية جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الميت لان كل واحد من
 القاضيين لو تصرف جاز فكذلك انما به فلو أراد كل واحد من القاضيين عزل المولى الذي نصبه
 الآخر جاز اذا رأى المصلحة في ذلك اه فانه تقييد الكلام الاشبهاء من أن محله فيما اذا
 كانا وصيين من جهة الميت أو من جهة قاض واحد أو مالو كانا من جهة قاضيين من بلدين

(الا) فيما اذا وكلهما على
 التعاقب بخلاف الوصيين

المتهم ورة قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في السكر باسم فالقول له ولو برهنا
فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الاثبات والمضارب يحتاج الى اثباته لدفع الضمان عن
نفسه وان وقتا فالوقت الاخير اولى بكافي مضاربة البزازية والبضاعة كالمضاربة الا ان المضارب
يملك البيع والمستضع لا الا اذا كان في اقله ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على ذلك كذا في
وكالة البزازية والظاهر انها كلو كالمضاربة من حيث ان الاصل فيها التقييد الا انه لا يملك الا بضائع
والايداع ويبع ما اشتراه الا بالانصبص بخلاف المضارب اه ٢ قال الرمي ومثل المضاربة
الشركة الظاهر ان الاصل فيها الاطلاق لانها صنية عليها وما عل به الزباني كالصريح فيه
فقال اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضي برأيهم الا يرى أحدهما
والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الزيادة واختيار المشتري
بحر أي التقدير للبديل لمنع النقصان عنه فربما زاد عند الاجتماع وربما يجتزأ الثاني مشتربا
مليا والاول لا يمتد الى ذلك وأشار بالتعدير بالنفاذ ولم يقل لا يصح الى ان تصرف أحدهما
موقوف ان تصرف بمحضرة صاحبه فان أجاز صاحبه جاز والا فلا ولو كان غائبا فاجاز لم يجز في
قول الامام كذا في التبيين قال الحاكم أبو الفضل هـ هذا خلاف ما في الاصل وقال أبو يوسف
يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه شـ لم يجز ما في وصايا الخانية لو باع أحد الوصيين شيئا من
التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اه (قوله معا
كوكا كبا بكذا) أي يبيع عبدي هـ ذا أو ينجح امر أي أما اذا وكاهما بأكلامين على التعاقب
فيعقد أحدهما وكذا اذا لم يمكن اجتماعهما ما كالمصومة وكذا ما لا يحتاج الى الرأي
كالاطلاق بغير مال بكافي الجمع وشرحه وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح رحمه الله تعالى وأتى
الشارح بقوله معا لبيان مراد الماتق بدليل استثنائه ما اذا وكاهما على التعاقب بعد ذلك
وايمان تقييد امتناع تصرف أحدهما بما اذا وكاهما محتملين ولا يخرج بذلك الاستثناء
عن كونه متصلا لان الاستثناء واقع في المتن واقتضاه الظرف تقييد من الشارح (قوله ولو الآخر
عبد أو وصيا) محجور اعليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لان الموكل رضي
برأيهم ما لا يرى أحدهما والبديل وان كان مقدرا ولو لم يكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي
في الزيادة واختيار المشتري كما قدمنا عن البحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف
لنصرف كالعبد والوصي فان الحقوق لا ترجع اليهما الا باذن من وليهما ولا دخل لهذا في
اختياره رأيهما لان مناط الاختيار معرفتهم بوجوده التصرف وما عندهما من الصدق
والامانة فلهذا يكون فيهما أربح من البالغ والخبر أطلقه فشكل ما اذا كان أحدهما غافلا حرا
بالفاو الآخر عبدا أو وصيا محجور اعليه ما يمكنه مقيد بما اذا وكاهما بأكلام واحد كما علمت
أما اذا كان توكلهما على التعاقب فانه يجوز لأحدهما الانفراد لانه رضي برأي كل واحد
منهما على الانفراد وقت توكله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصيين فانه اذا وصى الى كل منهما
بأكلام على حد لم يجز لأحدهما الانفراد في الاصح لانه عند الموت صار وصيين بجملة واحدة
وفي الوكالة يثبت حكمه بانفس التوكيل بحر (قوله أو مات أو جن) أي التوكيل الآخر
أي فلا يجوز للاخر التصرف وحده لانه انما فوض للباقي مع الذي قد فات رأيه ولم يفوض له

٢ مطالب
الشركة مثل المضاربة في
ان الاصل فيها الاطلاق

(لا ينفذ تصرف أحد
الوكيلين) معا كوكا كبا
بكذا (وحده) ولو الآخر
عبد أو وصيا أو مات أو جن

فد يكون بالنقد وقد يكون بالنسيئة وقد يكون بالبيع المطلق وقد يكون بالمقايضة (قوله وفي
 المضاربة العموم) فذلك الايداع والابضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال المضاربة في نوع
 والاخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سقط الاطلاق بتصادقهما فنزل
 في الوكالة الهضبة (قوله فان باع الوكيل نسيئة) لو قال المصنف لو اختلفا فباعا عنه الموكل
 فاقول لا لامر احكام اولي ايشمل ما ذكره يشمل ما اذا باع الوكيل بخمس مائة فقال الا امر
 امرتك بانف او قال امرتك بدينار او بمنطقة او شعير او قال بكذا وقال الوكيل بغيره فاقول
 لا لامر كما اذا أنكروا اصل الامر ووكيل الخلع والمقدار والصفة من حلول وتاجير - بل بحر
 واعلم ان قياس ما سبق عن الخلاصة يقتضي ان يكون المراد من امر الامر ووكيله بالبيع
 نقدا ان يقول له لا تبعه الا بالنقد لا بمجرد الامر بالبيع بالنقد الا ترى الى ما سبق من انه لو قال
 له به بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه انه لو قال به من فلان
 بكذا فباع منه بغير وكيل جاز بخلاف لا تبع منه الا بكذا لانه في البحر عن الكافي امره
 ان يبيعه من فلان بكذا فباع بغير وكيل لم يجز فتدبر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل
 ثلاث اوراق عند قول الشارح ربه علم الخ (قوله صدق الامر) لان الامر يستقدم من جهته
 * (تنبيه) ما مر نقل صريح في اعتبار قول الامر لا يجوز ان يدول عنه فقول بعض
 المتأخرين فيما تقدم فيما لو وكله بكذا فلا فلا فلا فاقول ان نسيئته فقال الامر انما امرتك فلا فلا
 غيره حيث قال ان اقول له امور لانه امين قول مخالف اصريح المنقول المتبر المقبول كما
 نبه عليه المقدسي (قوله علا الاصل) على المستثنى لان تصديق الامر في امره بالنقد
 تخصيص الوكالة وتصديق المضارب لاطلاقها فالو ادعى الوكيل الفعل وانكره موكله فان كان
 اخبار الوكيل بعد دعوته فاقول للموكل وان قبل في حياة الموكل فاقول للوكيل ان كان
 المبيع مسالما اليه والا لو ان كان بعد موته حال هلاك العين فكذلك واللام يقبل قوله اذا
 كذبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالشراء فنسب حكمه عند الاختلاف وأما
 وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال أعتقه امس وكذبه الموكل لا يعتق وأما وكيل الكتابة
 فقبل قوله في العقد لافي قبض المدل والهلاك كما اذا قال كاتبته وقبضت بدلها فاقول له في
 الكتابة لافي قبض بدلها أما لو قال كاتبته ثم قال قبضت بدلها ودفعته للموكل فهو صحيح
 مصدق لانه امين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل بقبض الدين اذا ادعى القبض
 والهلاك بصدق وفي خزانة المفتين وكل رجلان يشتري أحدا فاشترى فقال الامر ليس هذا
 اخي فاقول له مع يمينه لانه يشكر وجوب الفتن عليه ويكون الوكيل مشتر بالنقد ويعتق
 العبد على الوكيل بقوله هذا أخوك اه واذا اتفقا ان عقد المضاربة وقع خاصا واختافا فيما
 خص العقد فيه فاقول لرب المال لثباتهما على المدول عن الظاهر والاذن يستقدم من قبله
 فيعتبر قوله امرتك بالتجارة في البر وادعى الاطلاق فاقول المضارب لادعائه عموم وعنه
 الحسن عن الامام انه لرب المال لان الاذن يستقدم منه وان برهنا فان نص شهود العامل انه
 أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لاثباته الزيادة افظار معني وان لم ينصوا على هذا الحرف
 فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من البيع لانتضاء المضاربة اطلاقها على الروايات

وفي المضاربة العموم (قوله فان
 وفرع عليه بقوله) فان
 باع الوكيل (نسيئة)
 فقال امرتك بكذا وقال
 أطلق صدق الامر وفي
 الاختلاف في (المضاربة)
 صدق (المضارب) عملا
 بالاصل

أوبز يادة حدث فيه ينقل الى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد تبعاً وهكذا ذكر الروايتين في
شرح الجامع الصغير وغيره وبين الروايتين تفاوت كبير لان فيه نزولاً من اللزوم الى ان لا يتخاصم
بالسكينة وكان الاقرب أن يقال لا يلزمه والكن له ان يتخاصم زبالي وبه علم ان قول المتن
أواقاره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع المخالفة لهامة
روايات المبسوط من لزومه لا وكيل ولذا قال في المواهب لورد عليه بما لا يحدث مثله باقرار يلزم
الوكيل ولزوم الموكل رواية اه فتنه (قوله رده الوكيل على الأمر) لو قال فهو رد على
الأمر. لكن أولى لان الوكيل لا يحتاج الى خصومة مع الموكل الا اذا كان عيباً يحدث مثله
ورد عليه باقرار بقضاء وان بدون قضاء لا تصح خصومته لكونه مشترياً وهو حاصل هذه المسئلة
ان العيب لا يتحقق اوما ان لا يحدث مثله كالسنة أو الاصبغ الزائدة أو يكون حادثاً لكن
لا يحدث مثله في هذه المادة أو يحدث في منله في الاول والثاني يرد القاضى من غير حجة من
بينة أو اقرار أو اذ كول العلم بكونه عند البائع وتناول اشتراط الحجة في الكتاب ان الحال قد
يتبعه على القاضى بان لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج اليها لظهور التاريخ أو كان عيباً
لا يعرفه الا الاطباء أو النساء وقولهم حجة في توجه الخصومة لاني الرد فيقنقر الى الحجة للرد حتى
لو عابن القاضى البيع وكان العيب ظاهراً لا يحتاج الى شيء منها وكذا الحكم في الثالث ان كان
بيينة أو نكول لان البيينة حجة مطلقة وكذا النكول حجة في حقه فيرده عليه والرد في هذه
المواضع على الوكيل رد على الموكل وأما ان رده عليه في هذا الثالث باقراره فان كان بقضاء فلا
يكون رد على الموكل لانه حجة قاصرة فلا تنعدي ولكن له ان يتخاصم الموكل فيرده عليه ببينة
أو بذكره لان الرد فسخ لانه حصل بالقضاء كرهاء عليه فانه عدم الرضا وان كان بغير قضاء فليس
له الرد لانه اقالة وهي بيع جديد في حق ثالث وهو الموكل في الاول والثاني لورد على الوكيل
بالاقرار بدون قضاء لزم الوكيل وليس له ان يتخاصم الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون
رد على الموكل كما قدمناه فرياعن الزبالي قال في الاصلاح وكذا باقراره فيما لا يحدث مثله
ان رد بقضاء اه (قوله ولو باقراره فيما يحدث لا يرد لزم الوكيل) الا انه ان كان الرد بقضاء
فلا وكيل ان يتخاصم الموكل فيلزمه ببينة أو بذكره قال المقدسي ولا يرد الا بغيره ان
كان عنده والا يخلف فان نكل يرد والالزم الوكيل ثم قال فان قيل كيف يرد ويتخاصم الموكل
مع ان الرد بالاقرار فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل باقراره
بل بقضاء القاضى بكره منه بفعل فسخا لكن استدلنا قاصر فعمهنا الفسخ عند البرهان
ولزم الوكيل عند عمومهم لابلية صور المستند وهو الاقرار قال في النهاية قضاء القاضى مع
اقرار الوكيل متصور اذا أقر بالعيب وامتنع من القبول فيجبر عليه وان رده المتعدي
باقرار الوكيل بغير قضاء لزمه ولم يتخاصم بحال وفي كافي الحماكم اذا قبل الوكيل المبيع بغير
قضاء بمختيار شرط أو روية جاز على الأمر كرهه بعيب قبل القبض ولو قبل و وكيل الايجار
العيب من المستأجر بغير قضاء يلزم الموكل لان المذافع غيره مقبوضة (قوله الاصل في الوكالة
الخصوص) لان الموكل يقيم الوكيل مقام نفسه بالاسم تعانه في أمر خاص حتى لا تصح بيديان
الجنس بل حتى بين النوع أو الثمن ومبنى المضاربة على تحصيل الربح ووجوب تحصيله متبينة

(رده) الوكيل على الأمر
(و) لو (باقراره) فيما يحدث
(لا) يرد لزم الوكيل
(الاصل في) الوكالة المخصوص

قبل القبض فانه جائز على الاتص (قوله بالبيع) قيد به لان الوكيل بالاجارة اذا اجروا لم يجر
طعن المستاجر فيه بعيب قبل الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يرد به - بر اجارة جديدة بغير
(قوله بيعة) لان الثابت بالبيعة ثابت في حق الكفاية لان البيعة حصة مطلقة ممتدة فيلزم
الموكل كالزم الوكيل اما النكول فهو بذل أو اقرار وكل منه - ما حقه أن لا ينقذ على الموكل
لكنه لما كان النكول مضطرا البيعة - د العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع مع لزوم
الاتص دفعه للضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يتقن حدوث العيب
في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الحجج (قوله أو نكول) أي الوكيل لانه مضطرب في
النكول ابعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته المبيع فلزم الاتص بغير وفيه دليل على
ان الدعوى لو وقعت في غن المبيع بان ادعى المشتري دفعه له الوكيل وأنكره الوكيل وطلب
المشتري عينه على عدم الدفع له فنكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل لانه قد اعله
المذكورة وليكونه اما بالاذل أو مقرا وعلى التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل
رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرب الخ ببش - ير الى ان الوكيل يختلف على البنات ادلو
كان على العلم لم يكن مضطرا ابعد العيب عن علمه وليكن عامة الروايات على ان الوكيل يختلف
على العلم فاذا علم بالعيب فحينئذ يضطر الى النكول اه (قوله أو اقراره فيما لا يحدث مثله
هذه المدة) لان القاضي يتقن بحدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار
ولا الى البيعة والنكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالا صبح الزائدة لم يتوقف القضاء
على وجوده - هذه الحجج من البيعة والاقرار وانه الميمن بل ينبغي ان يقضى بعلمه قطع بوجود
العيب عند البائع بدون الحجج فيجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله
لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم أنه لا يحدث في مدة شهر مثلا لكنه اشتبه عليه
تاريخ البيع فية مقرر الى - هذه الحجج اظهره - هذا التاريخ أو كان عيبا لا يعرفه الا انباء
والاطباء وقولهم وقول الطبيب حجة في توجه الخصومة لافي الرد فية مقرر اليها في الرد حتى لو كان
القاضي عاين البيع والعيب ظاهرا لا يحتاج الى شيء منها قيد بما لا يحدث لانه لو رد عليه
باقراره فيما يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة قاصرة وهو غير مضطرب اليه لانه
السكرت والنكول الا انه ان يخاصم الموكل فيلزم بيعة أو نكول بخلاف ما اذا كان الرد
بغير قضاء والعيب يحدث مثله حيث لا يكون له ان يخاصم موكله لانه يبيع جديد في حق ثالث
والبائع ثامه ما ورد بالقضاء فسخه وهو ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهو الاقرار في
حيث الفسخ كان له ان يخاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل الا بحجة وان كان العيب غير
حادث أي كس زائدة أو كان حادثا الا انه لا يحدث مثله في تلك المدة ردده على الوكيل باقراره
بغير قضاء لزم الوكيل وليس له أن يخاصم الموكل في عامة روايات المذموم وذكري البيوع أنه
يكون رد على الموكل لانه مانعة الا عين ما بعهده القاضي لورفع اليه اذ لا يكفه القاضي على
اقامة البيعة ولا على الحلف في هذه الصورة بل يرد عليه بلا حجة فكان الحق متعين في الرد قلنا
الرد بالتراضي بغير جديد في حق ثالث والموكل ثامه ما ولا نسلم ان الحق متعين في الرد بل ثبت
حقه أولا في وصف السلامة اذا جهز ينقل الى الرد ثم اذا امتنع الرد بحدوث العيب

بالبيع (بيعة أو نكول)
أو اقراره فيما لا يحدث
مثله في هذه المدة

دليل سبق شرائه اه (قوله وظاهره ترجيح قولهما) أي لانه جعله استحسانا قال في البحر ولذا
 أخرجه مع داليله كما هو محاذته (قوله والمفتي به خلافه) بحر الذي في البحر وقد علمت ان المفتي به
 خلاف قوله كما قدمناه اه أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد علمت ما قدمناه عن
 العلامة فابهم من ترجيح قوله وعلميه المعول وانه أصح الاقوال (قوله وقيد ابن الكمال الخ)
 ومثله في البحر عن المعراج ونقل الاتفاق أيضا في الكفاية عن الابيضاح (قوله وفي الشراء
 يتوقف على شرائه باقية قبل الخصومة) يعني لو وكله بشراء عبد فاشتري نصفه فالشراء متوقف
 اتفاقا فان اشتري باقية لم يلزم الموكل وارفع التوقف لان شرائه البعض قد يقع وسيلة الى الامتنال
 بان كان موروثا بين جماعة فيحتاج الى شرائه شقة واحدة فاشترى الباقي قبل رد الآخر الشراء
 حينئذ انه وسيلة فينفذ على الآخر وهذا بالاتفاق بحر قال المحوى وهذا بالاجماع بخلاف
 الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة لافرق الا في بيانه وهذا اذا اشترى الوكيل النصفين فلو
 اشترى النصف ثم اشترى الموكل النصف لم ينفذ على الآخر بخلاف عكسه اه واعلم ان
 ما اعترض به المفتي على الزبلي حيث قال فان اشترى باقية قبل ان يحمته مالزم الموكل والا لزم
 الوكيل وهذا بالاجماع قاله الشارح قلت فيه خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي
 فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا بد على دعوى الاجماع ما اعترض
 به المفتي لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي
 راعى سلمنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسألة التوكيل بالشراء فقول أراد بالاجماع اجماع
 الامام مع الصحابين كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عند أبي حنيفة الخ أفاده
 أبو السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد بعينه أو بغير عينه اه وفيه
 لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لانا نقول انما لا يتوقف اذا وجد نفاذا على العاقد
 وهما شرائه النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفة من كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق
 أمره من كل وجه فقلنا بالتوقف فلو أعتقه الآخر من التوقف فنفذ عند أبي يوسف لا المأمور
 وعكس محمد لانه يخالف لما أمره وتوقفه لنههم رفع الخلاف بشراء الباقي فبقي الخلاف قبل
 الشراء فلا ينفذ على الآخر وأبو يوسف يقول يتوقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه
 (قوله اتفاقا) الفرق لابي حنيفة وجه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق ثمة
 أنه شراء لنفسه فراهى الصفة طاهرة فإرادان يلزم به الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف
 ما يمكن فيه تبرع الاطلا لاق والآخر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يصح فلا ينفذ بغيره
 التقييم والاطلاق كما في الهداية (قوله ولو رد مبيع) أطلقه فشمع ما اذا قبض الثمن أو لا وأشار
 الى ان الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعيب فيه وأنكره
 الوكيل لا يلزمه ما شئ لان الموكل أجنبى في الحقوق ولو بالعكس رده المشتري على الوكيل لان
 قراره صحيح في حق نفسه لا الموكل بزانية ولم يذكر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل
 ان كان نقده وعلى الموكل ان كان نقده كما في شرح الطحاوى وان نقده الى الوكيل ثم هو الى الموكل
 ثم وجد الشاري عيبا فأنقضى القاضي أنه يرد على الوكيل كذا في البرازية (قوله بعيب) قيد به
 لانه لو رد عليه بخيار شرط أو روية فهو على الآخر ولو من غير قضاء كرده عليه بعيب بغير قضاء

وظاهره ترجيح قوله - ما
 والمفتي به - خلافه بحر
 وقيد ابن الكمال الخلاف
 بما يذهب بالشركة
 والاجاز اتفاقا فليراجع
 (وفي الشراء يتوقف على
 شرائه باقية قبل الخصومة)
 اتفاقا (ولو رد مبيع بعيب
 على وكيله)

لأنه بالخالفه فيه يكون مشتركة بالنفسه فكانت القيمة فيه باقية **ا** خلاف ما عليه العامة
 ر الظاهر ان المراد بالخالفه في مخالفة ما هو المتعارف في غنمه والا فالكلام مفروض فيما اذا لم
 يقدر الا حرمته (قوله وغبن يسير) الواو بمعنى أو قال في القاء وس غنمه في البيع بغيره غنما
 ويجوز كخدمه والغناب ان يغبن بعضهم بعضا **ا** فالمراد بالغناب الخداع فقواهم لا يتغابن
 الناس فيه أى لا يتخدع بعضهم بعضا الفحش وظهوره وقواهم يتغابن الناس فيه أى يتخدع
 بعضهم بعضا قلته **ا** بحر ينصرف ط (قوله وهو ما يتقوم به مقوم) أى ما يدخل تحت
 تقويم أحده من المقومين وهو الاصح أما ما لا يدخل تحت تقويمهم فغبن فاحش **٢** وقبل حد
 الفاحش في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار تسعها وفي الدراهم
 ربع عشرها قال مسكين فلو قوموه عدل عشرة وعدل آخر غمانية وآخر سبعة فمابين العشرة
 والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما الزائد في الشراء والنقص في البيع فلا وهذا هو
 الاصح في حد الغبن اليسير والفاحش أى فلا يكون مما يتغابن فيه وهذا انما يتم في البيع على
 قواهم لا على قوله (وأقول) هذا البيان الحد الفاصل بين الغبن اليسير والفاحش وهو متفق
 عليه لا خلاف للامام فيه سواء كان وكيل بالاشراء أو بالبيع وأما ان الوكيل في البيع هل يملك
 البيع على الاشرولو بالغبن الفاحش فعند الامام نعم خلافا له ما فيه ذائى آخر ليس مما
 الكلام الآن فيه وقبل في العروض دهنم أى نصف العشر وفي الحيوانات دهنه أى العشر
 وفي العقار دهنه أى الخمس وفيما يتغابن فيه من الدراهم والدنانير مع العشر ووجهه ان
 التصرف يكفى وجوده في العروض ويقتل في العقار ويتوسط في الحيوان وكثرة الغبن لقلته
 التصرف وجعل الز يلقى نصف العشر في العروض فاحشا **ا** بزيادة (قوله كغبن ولحم) هذا
 باعتبار الغالب من أن هذه الاشياء معروفة فلو كان في مكان وزمان يختلف السعر في
 هذه الاشياء كانت كغيرها (قوله وجبن) هو يسكون الباء في لغتو بضمها مع تخفيف النون أو
 بالضم مع تشديد النون محتار (قوله ولو فلسا واحدا) لأنه لما كان معلوما بين الناس صار بمنزلة
 المعتبر منه فلا يقبل الزيادة به (قوله وبنائية) هى شرح الهداية (قوله صح) أى عند أبي
 حنيفة (قوله لا طلاق التوكيل) أى اطلاقه عن قيد الاجتماع والافتراق كالموكله ببيع مكيل
 ونحوه لا ترى أنه لو باع الكل بمن النصف يجوز عنده فاذا باع النصف أولى (قوله والا لا)
 لضرب الشراء كونه عيب تنفص القيمة فلا يراد بالطلاق (قوله وقواهم الاستحسان) قال الاتقاني
 وأصل ذلك ان أباح حنيفة يعتبر العموم والاطلاق في التوكيل بالبيع وأما في التوكيل بالشراء
 فيعتبر المتعارف الذى لا ضرر فيه ولا تهمه وعندهما كلاهما سواء **ا** قال المقدسي وفيه
 كلام وهوان الظاهر ان المراد ان قول أبى حنيفة قياس بالنسبة الى قواهم وقواهم الاستحسان
 بالنسبة اليه وليس كذلك بل قياس قواهم انه لا يقدر أصلا واستحسانا القول بالتوقف وكذا
 في قول أبى حنيفة فتأمل **ا** وفيه أيضا عن المبسوط لو وكل رجلا ببيع عبده فباع كل
 منهم الرجل فمن باع أولا جاز وبطل الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي وان لم يعلم الاول فلا يكل
 مشتر نصفه بنصف الثمن لأنه ليس أولى واستوى المشترين ويخير كل منهما المتفرق الصفة
 ولا ترجيح الا اذا كان في بدأ أحد المشترين فهو له ترجيح جانبه لما كدشراؤه وتكمكه من القرض

٢ مطالب
 في حد الفاحش

وغبن يسير) وهو ما يتقوم
 به مقوم وهذا (اذا لم يكن
 سعره معروفا وان كان)
 سعره (معروفا) بين الناس
 (كغبن ولحم) وموز وجبن
 (لا ينفذ على الموكل وان
 قلت الزيادة) ولو فلسا
 واحدا به يقتضى بحر وبنائية
 (وكله ببيع عبده فباع
 نصفه صح) لا طلاق
 التوكيل وقالا ان باع
 الباقي قبل المصومة جاز
 والا لا وقواهم الاستحسان
 ملحق وهداية

الهداية وهو مخالف لما في الخلاصة والبرازية من أن الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل
 يحتمل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط براءة الاصيل فانما أحسنه وهو لا يملكها
 لما في البرازية ولو أخذ به كفيل لا بشرط البراءة فهو حوالة لا يجوز للوكيل بقبض الدين قبضها
 اه ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكدالة هنا الحوالة لان التوى لا يتحقق في الكفالة
 وقيل الكفالة على حقيقة لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل واليكفول عنه مفسدين
 قال الزبلي أخذنا من الكافي وهذا كله ليس بشيء لان المراد هنا توى مضاف الى أخذه
 الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 الى أخذه الكفيل بدليل أنه لو لم يأخذ كفيل لا يتودينه كافي الرهن والتوى الذي ذكره هنا غير مضاف
 فانه لان الدين لا يتوى فيه موت المال عليه مفسدا بل يرجع به على المحيل وانما يتوى بموته ما
 مفسدين فصار كالكدالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك
 يحصل بالمرافعة الى الحاكم يرى براءة الاصيل كما يأتي بيانه قال في نور العين وكيل البيع لو قال
 أو أحتال أو أبرأ أو رط أو وهب أو تجوز صحت عندي حنيفة ومحمد وضمن لموكله لا عند أبي
 يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اه قلت وكذا بقبض الثمن لا يملك
 الخط والبراءة برافية (قوله فلا ضمان عليه ان ضاع) أي فلا ضمان على الوكيل للموكل
 فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن وفي الدراية وأخذ الرهن يقع للموكل فلورده الوكيل جاز
 ويضمن للموكل الاقل من قيمته ومن الدين عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف لا يصح رده وفي
 البرازية لا يملك الوكيل بقبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أو توى المال على
 الكفيل) وصورة التوى وكه يبيع شيء فباعه وأخذ بالثمن كفيل ولا يجوز عن التحصيل من الكفيل
 وامتنع الاصيل من اعطائه ماله لانه حيث كفل المال الذي عليه يرى منه ورافعه الى قاض
 يرى ذلك وحكم عليه ببراءة الاصيل حيث كفل ويجوز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله
 يجر (أقول) والقاضي الذي يرى ذلك هو من كان على مذهب سيدنا الامام مالك فان يرى براءة
 الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بموته مفسدا (قوله لان الجواز
 الشرعي ينافي الضمان) أي ما يسوغ له فعله في الوكالة لا حواها وقع موكله لا يكون سببا
 لضمانه لامطلق الجواز الشرعي فلا ينافي قواهم ان من جاز له شيء لمصلحة يتقيد بوجوب السلامة
 حتى لو وقع ثوبه على أحد في الطريق فقتله أو على شيء فأتلفه لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته
 فماتت ضمنها (قوله وتقيده شر أو بمثل القيمة) المراد به ان يشترى بمثل القيمة فلا يتغير
 النفعين كالكفيل وموزون ودين في الذمة قيد بالشرع لان الوكيل بالكساح اذا زوج به أكثر من
 مهر من لها فانه يجوز لعدم التهمة كافي الجوى ولان التهمة في الاكثر متحققة فلهذا اشترط نفسه
 فاذا لم يوافق له الحق بغيره على ما مر وأطلقه ففشل ما اذا كان وكيله بغيره معين فانه وان كان
 لا يملك شراءه لنفسه فيما خلفه يكون مشتريا لنفسه فالتهمة باقية كافي الزبلي وفي الهداية
 فالوايتة تدعى الآخر وذلك في البناء أنه قول عامة المشايخ والاول قول البعض وفي
 لتخيم أنه لا نص فيه بغير (أقول) فظهر ان ما جرى عليه الزبلي من ان الوكيل
 بشره ان يبيعه لا يكون له ان يشتريه للموكل بالعين الفاحش وان كان لا يملك شراءه لنفسه

فلا ضمان عليه ان ضاع
 الرهن (في يده أو توى) المال
 (على الكفيل) لان الجواز
 الشرعي ينافي الضمان
 (وتقيده شر أو بمثل القيمة)

ذلكم بين عليه وعدم التصديق في البيع لا مفعاله بعد المدة كقولنا له أنا كفيله الى ثلاثة ايام
فهو لما جيل المطالبة لا الكفالة حتى يكون كفيلا قباه او بعد ما كانت قدم (قوله لكن في
البرازية) استدراك على تقييدها برمان والاولى عدم ذكر هذه العبارة وعدم قوله متى عين
الاصر الخ استغناء عن مجامع الزواهر (قوله وبعدها في الاصح) ويحمل التقييد بالزمان على
ارادة التمسك على الوكيل والموكل عزله متى شاء فلا ضرر عليه في ثبوت وكالته بعدها قال
في الخاتمة دفع الوصي المال الى رجل ايجع عن الميت في هذه السنة فاخذوا حرم بالجمع من قابل
جاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما
لو وكل رجلا بان يهتق عبده او يبيعه غدا فاعتق او باع بعد الفد جاز اهـ أى ويكون ذكر الفد
لاستحصال التوقيت قولوا واحدا ولو قال بيع واشترى او ائتمنى اليوم فقهـ هل ذلك غدا فيه
روايتان والصحيح انه لا يتبى بعد اليوم كما قدمناه فريه او قال بعضهم يتبى الان يدل الدليل على
خلافه (قوله وكذا الكفيل) أى بالنفس كما تقدم (قوله لكنه لا يطالب الا بعد الاجل) فان
قلت ما فائدة كونه كفيلا قبل الاجل قلت فائدة انه اذا سلمه قبل الاجل برئ كما تقدمـ ثم هناك
حـ فلو قال كفله الى ثلاثة ايام كان كفيلا بعد الثلاثة كقولنا لا امر أنه انت طالت الى ثلاثة
ايام يقع الطلاق بعدها او باع عبدا بكذا الى ثلاثة ايام يصير مطالبا بعدها قال الحلواني
وهذا على خلاف ما يظنه الناص وهذا اذا لم يذكر الخاتمة الا ترى فلو قال أنا كفيل من هذا اليوم
الى عشرة ايام كان كافلا حال الى انتمائه وانتهت الكفالة في قوله (قوله بعه بشهود الخ) لانه
يحمل المشورة والارشاد ويحمل التقييد فلا يصير تقييدا بالشك بخلاف لا تتبع مع الاشهاد فانه
نص في التقييد (قوله وبيع بدونهم جاز) الذي في المقدس عن الخاتمة بعه بشهود اورهن او بعه
وخذ كفيلا او رهنا فباع بغير شهود او كفيل اورهن لم يجز (قوله بخلاف لا تتبع مع الاشهاد او
الا بغيره فلان) فانه نص في التقييد وبجمله الامر ان كل ما قيد به الموكل ان مفيد من كل
وجه يلزم رعايته الى آخر ما تقدم (قوله قلت وبه علم الخ) جعل ذلك قاعدة كلية استنبط منها حكم
الواقعة وليس بكلى ففي الهندية عن الحنابلة اذا امر ان يبيع برهن أو بكفيل فباع من غير رهن
ومن غير كفيل لم يجز كده بالنفي أو لم يوثقه كده لانه فيما ذكره الشرط دائر بين الافادة
وعدمها وما في الهندية مفيد بعض (قوله واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في وصايا
الخاتمة لكن بانظر بمحض فلان والحكم فيها ما ذكرهنا (قوله لم يضمن) لانه لم يكن مخالفاً أى
وقد اشترى بغير غبن فاحش ولا عيب والافلا يعضى على الموكل (قوله بخلاف لا تشترا الا بعرفة
فلان) فانه يضمن باثره لانه لا نافذ يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالاسعار
فهو مفيد من وجه (قوله وصح أخذه) أى الوكيل (قوله رهنا وكفلا بالثمن) أى لان العقد في
حق الحقوق وقع لانه أصيل في الحقوق وقبض الثمن منها والكفالة توثيقه والارتمان وثيقة
لجانب الاستيفاء فملاكها ان يخل الوكيل بقبض الدين لانه يفعل نيابة وقد أنابه في قبض
الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل بالبيع يتبض اصالته وهذا الوجه الموكل عن أخذ
الرهن والكفيل عن تسليم المبيع قبل القبض لا يتفقد حجه ولو هلك الرهن في يده حتى سقط
الثمن عن المشتري يظهر السقوط في حق الموكل كذا في شرح الجامع الصغير للتمرناشي ومنه في

لكن في البرازية الوكيل
الى عشرة ايام وكيـل في
العشرة وبعدها في الاصح
وكذا الكفيل لكنه
لا يطالب الا بعد الاجل كما
في تنوير البصائر وفي زواهر
الجواهر قال بعه بشهود
أو برأى فلان أو علمه أو
معرفة وبيع بدونهـم جاز
بخلاف لا تبع الاشهاد
أو الا بغيره فلان به يفتى
قات وبهـم لم حكم واقعة
الفتوى دفع له ما لا وقال
اشترى زينة بعرفة فلان
فذهب واشترى بـلا
معرفة فلهان الزينة لم
يضمن بخلاف لا تشترا الا
بعرفة فلان فليحفظ
(و) صح (أخذه رهنا
وكفلا بالثمن

بغير ذلك لم يضمن وإن قال لا تدفع إلا بشهود أو بحضرة فلان فضاء بغير شهود أو بغير حضرة
فلان يضمن كافي الوكيل بالبيع قالوا هذا إذا كان رجلا رفيع القدر فتنضم الناس بخافته
وان كان وضعيع القدر لا يصير بخالفا لانه شرط شرط لا يقيد فلا يجب على الأمور مراعاته وان
أكده بالنفي كالمقوله لا تباع إلا بالبيع أو لا تباع إلا بالنسيئة فباعت بالقبض أو بالنقد جاز لانه غير مقيد
أصلا ومنه لا تباع في سوق كذا فباعه في غيره نقد لا تباعه إلا في سوق كذا لا ينقد أي عند
التفاوتات تفاوت الرغبات اه وصلة في الحيوانية الحيوانية وقدمنا نظيره عند قوله واستقيماتها
فراجعهم (أقول) لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله لا تباع هذا العبد بالنسيئة الخ لانه نافع من وجه
دون وجه لانه بالنسيئة يزيد الثمن فإذا باعه نقد أفاضت زيادة الثمن الآن يقال إذا اتحد الثمن في
النسيئة والنقد تأمل (قوله) لا تباع بالنسيئة بالخ قيد ببيان الثمن لانه لو لم يبين وباع بالنقد
لا يجوز كما يمينه في البحر وأما لو قال بعه إلى أجل من غير تعيين الثمن فباع بالنقد قال الامام
السرخسي الأصح أنه لا يجوز بالاجماع اه قال في البحر ولا مخالفة بين الفرعين لان ما تقدم
عين له ثمنًا وهذه لم يبينه اه (أقول) لعل وجه عدم الجواز فيها إذا لم يبين الثمن ان البيع نسيئة
يكون بمن أزيد من ثمن المبيع بالنقد فيه يكون مراده البيع بالثمن الزائد لانه قد يكون الثمن
الزائد في المسألة أنفع له من الثمن الأقل في الحال لعدم احتياجه اليه الآن وهذا بخلاف
المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذي أمره ببيعه به بالنسيئة فقد حصل له الثمن الزائد في
الحال مع أنه دفع عنه عرضة الهلاك بالفلان المشتري أو بخوده وبه هذا انقضى وجه عدم
المخالفة وقدمنا عن المحيط قريبا وكذا أرل الباب عند قول المصنف وباقياتها واستقيماتها ان
الشرط نارة يجب اعتباره مطلقا ونارة لا يجب مطلقا ونارة يجب ان يقيد بالنفي فلا تنقل ثمن
الفرع الثاني انما يظهر إذا باع بالنقد ولم يكن مابعا به مثل مابعا بالنقد أمالو كان فلا يظهر
بين الفرعين فرق ثم رأيت في الذخيرة وإذا وكله بالبيع نسيئة فباعه بالنقد ان باع بالنقد بما يباع
بالنسيئة جاز وما لا فلا (قوله) فباع بالنقد بالخ (جاز) لانه وان صار بخالفا لانه لا يخير من كل
وجه كما علمت (قوله) في ذلك الجنس جاز والالا أي فلو باع يدنا نارة تساوى ألقا بالنقد لا يجوز وان
كان خلافا إلى خير لا اختلاف الجنس (قوله) وانها) بكسر الهمزة لانها موقوتة
على وقدمنا لعدم تقدم هذه المسئلة في كتاب الوكالة وكذا قال قلت وتقيده الخ لا بالفتح
معطوفة على قوله ان خالف الخ لانها حتمية فلا يكون معه موقوتة لقدمنا والواقع انه لم يقدمه كما
ذكرنا ح زيادة (قوله) تنقيد بزمان) كأن يقول له بعه يوم الجمعة أو في شهر كذا أو زمن
الصيد فلو قال بعه عند المبحر بعه اليوم وكذا الطلاق والعقاق وبالعكس فيه وابتان
والصحيح أنه كالاول قال في الخاتمة قال غيره بيع عبدي غدا فباعه اليوم لا يجوز لان الوكيل
مضاف الى غدا فلا يكون قبله ولو قال ببع عبدي اليوم واشترى اليوم ففعل غدا فبهر وايتان قيل
الصحيح انما لا يتبع بعد اليوم وقبل يتي وذكر اليوم للتجمل لا للتوقيت ولو وكل رجل البيعة العبد
ذو عمة غدا ففعل بعد غدا جاز ولو لا واحد يختلف ما إذا قال اليوم ففعل به خلاف والصحيح ان
كر اليوم للتوقيت فليمنظر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان) بأن يقول له بعه في سوق كذا
أو في بلد كذا فلو خالفه لم يجوز وهذا عند التفاوت كما ذكرنا وليس منه قوله بعه الى وقت كذا لان

الاف بعه بالنسيئة بالخ
فباع بالنقد بالخ جاز
بهر قلت وقدمنا انه ان
خالف الى غير في ذلك
الجنس جاز والالا وانها
نقطة بدو زمان ومكان

من الاصراف ان عين شيا تعين اه (قوله وبه يفتى) قال العلامة قاسم في تصحيحه على القدوري
ورجح دليل الامام وهو المول عليه عند النسخي وهو اصح الاقوال والاختيار عند المحبوبي
ووافقه الموصلي وصدر الشريعة اه رملى وعليه اصحاب المتون الموضوعات لنقل المذهب
بما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا يفتى بقول أبي حنيفة على الاطلاق خصوصا مع ظهور
وجهه فانه اطلاق له البيع وهو صادق على ذلك كما وقد يكون مقصودا للبايع في بعض الاحيان
كالقول من السلامة او اضطر الى الفتن او نحو ذلك حتى لو قامت قرينة على امر عمل بها كما هو
مذهب الامام (قوله كذا بغير درهم) اما اذا اتحد الجنس فلا يجوز ولو باع بغير درهم (قوله لانه
بيع من وجهه شرعا من وجهه) والوكيل بالشرع لا يجوز له بائنه الفاحش اتفاقا (قوله وصح
بالنسبة) أي المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر (قوله كالمرأة اذا دفعت غزلا الخ) لان
بيع المرأة للحاجة الى النفقة عادة فلا ينفقه النسبة ولا البيع باعرض للقرينة ولذا لو قال
له اني اخشى ان اغيب في بيع هذه السلامة فايدان تبعتها برأيك صيانة لى عن الضياع فليس
له ان يبيعهها بائنه حينئذ كما افاده المصنف (قوله كما افاده المصنف) حيث قال استفتيت في غار
يريد الجهاد فوكل انسانا ان يبيع له غلامه فباعه بالنسبة مع قيام الدلالة انه يريد الاستعانة
بائنه على سفره فاقبت بعدم جواز البيع بالنسبة لوجود الدلالة الظاهرة على ارادته فلا فقه
ويقال منه لو باعها بالسلامة (قوله وهذا ايضا) أي قول الامام يجوز ان يبيع بالنسبة أي وانما
قال الامام يجوز البيع بالنسبة ان باع الخ (قوله لم يجوز به يفتى) أشار بذلك الى ان هذا من نقل
عن الامام جواز النسبة مطاوعا قال في البحر اطلق في جواز بيعه نسبة وهو مقيم بما اذا كان
للتجارة فان كان للحاجة لا يجوز اه وفي المواهب وتاجره له عن التجارة جائز وان طال وقبدها
بالمعارف اه وبه تعلم ان الشرط الذي ذكره المصنف قول أبي يوسف وما ذكره الشارح قولهما
ه والحاصل ان الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسبة عند أبي حنيفة طاعة لانه وكما يبيع مطاوعا
وهذا مطاوعا فينفقه عليه كذا ما كان وعند أبي يوسف مقيم بقديم ان يكون البيع للتجارة وان
يكون الاجل متعارفا قال في النية الوكيل بالبيع المطاوع باع بئنه مؤجلا جاز وان طال المدة
فيل على قول الامام وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السلامة وبدونه لا وعن أبي يوسف ان
وكما يبيعه للتجارة جاز بالنسبة وان وكله بالحاجة الى النفقة أو قضاء الدين لا (قوله ومتى عين
الاصرف شيئا تعين) قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطا يتظر ان كان
مقيدا نافعا من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كذا بالنسخي أولا وان كان شرطا لا يفيد
ولا ينفقه بل يضره لا يجب مراعاته وان كده بالنسخي وان كان شرطا مقيدا نافعا من وجه ضار
من وجهه ان كده بالنسخي يجب مراعاته وان لم يرد كده بالنسخي لا يجب مراعاته لانه متى كده بالنسخي
دل على ارادته وجوده لان ادخال حرف التأكيد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في
ارادة الحال مثال الاول به بخلافه بغيره بخلافه لا يجوز ان شرط الخيار نافع مقيم من كل
وجه لانه لا يزيل ملكه للمال فيجب على الوكيل مراعاته ومثال الثاني لو قال بيع هذا العبد
بنسبة أو قال لا تبع الا بالنسبة فباع بالنسبة جاز لان هذا شرط غير مقيم لان البيع بالنسبة
يضره بالنقد وينفقه فلم يجب عليه مراعاته ومثال الثالث ادفع بشيئك أو بخرصة فلان قد دفع

وبه يفتى بزيادة ولا يجوز
في الصرف كذا بغير درهم
بغير فاحش اجتماعا لانه
بيع من وجهه شرعا من
وجهه صيرفة (و) صح
بالنسبة ان) التوكيل
بالبيع (للتجارة وان) كان
للمرأة (لا يجوز) كالمرأة
اذا دفعت غزلا الى رجل
لم يبيعهها ويتعين النقد
به يفتى خلاصة وكذا في
كل موضع قامت الدلالة
على الحاجة كما افاده المصنف
وهذا ايضا ان باع بما يبيع
الخاص نسبة فان طول
المدة لم يجوز به يفتى ابن مالك
ومتى عين الاصرف شيئا تعين

يصحح فينبغي أن لا يجوز لانه اذا لم يجوز بيعه من المكاتب حيث كان اسبيله حتى في كسبه
 وحقيقة بعد العجز فالمديون كذلك لاحتمال وفاء الدين وظهور ذلك في كسبه فليراجع قال
 الخنذي جـ لانه من ينصرف بالتسايط حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 بالمعروف وهو الاب والجد والوصى وقد رمايتقابين يجعل عفا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه
 على المعروف وعلى خلافه وهو المكاتب والمأذون عند أبي حنيفة فيجوز لاهم أن يبيعوا
 ما يساوي ألفا بدرهم ويشتروا ما يساوي درهما بألف وعندهم لا يجوز الا على المعروف وما
 الحزب البالغ العاقل يجوز بيعه كيفية ما كان وكذا شراؤه اجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كيفية ما
 كان وكذا شراؤه على المعروف وهو المضارب وشريك العنان والمقاوضة والوكيل بالبيع
 المطابق يجوز بيعه ولا عند أبي حنيفة باعزوهان وعندهم لا يجوز الا بالمعروف وأما شراؤهم
 فلا يجوز الا على المعروف اجماعا فان اشتروا بخلاف المعروف والمادة أو بغير النقة وقد نفذ
 شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما نقدوا فيه من مال غيرهم اجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدر
 ما يتقابين فيه عفا وهو المربض اذا باع في مرض موته وحاجي فيه قليلا وعليه دين مستغرق فانه
 لا يجوز بمحايته وان قات والمشتري بالخيار ان شاء في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ واما
 وصيه بعد موته اذا باع تركته لقضاء ديونه وحاجي فيه قدر ما يتقابين فيه صح بيعه ويجعل عفا
 وكذا الوبايع ماله من بعض ورثته وحاجي فيه وان قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وان كان
 أكثر من قيمته حتى يجزئ سائر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي من لا يجوز شراؤه له وحاجي
 فيه قليلا لا يجوز وكذا المضارب (ومنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه مالم يكن خيرا وهو الوصي
 اذا باع ماله من اليتيم أو اشتري فنه لا يجوز بحال وعندهم ان خير الخيرة والالم يجوز اه
 قلت وفي وصايا الخاتمة فسر السر خسي الظير في ٢ بما اذا اشتري الوصي لنفسه مال اليتيم
 ما يساوي عشرة بنجمة عشرة أو باع مال نفسه من اليتيم ما يساوي عشرة بنجمة وذكروا
 ما قدمناه في منية المفتي بعبارة أخرصر مما قد قدمناه (قوله بما قل أو أكثر) ولو بغبن فاحش
 عنده لان التوكيل مطلق فيجوز على اطلاقه وقد قيل الانسان من الشئ فينجأ وزفيه بغبن ط
 وكذا التوكيل بالاجارة ومن المشايخ من قال قولهم ما كقول أبي حنيفة في الاجارة كافي
 الذخيرة وفي الهندية والوكيل اذا أخر الثمن وأبرأ المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى
 الزيف وتجوز به جاز وضمن الثمن للآخر وهو قول الامام واجمعوا ان الثمن لو دينا مة بموا
 أو عينا فهو به لا يشتري لا يصح (أقول) وكذا وكيل المرأة لزوجها باقل من مهر مثلها بزازية
 أي فانه يصح بما قل أو أكثر (قوله وخصاه الخ) لان التصرفات لدفع الحاجات فتمت قبدها واقعا
 والمتعارف البيع بمثل الثمن وبالنقد فلا يجوز عندهما بيعه بمتقاص لا يتقابين الناس فيه ولا
 يجوز الا بالدراهم والدنانير حالة أو الى أجل متعارف لان مطلق الاصرية يقيدها بالمتعارف
 ولهذا يقيدها التوكيل بشراء القمح والجد يسكون الميم هو ما جلد من الماء والذهبية بزمان
 الحاجة ففي القمح بالثمن والجد بالصيف وفي الاضحية بزمانها ولان البيع بغبن فاحش بيع من
 وجهه بة من وجهه وكذا المقايضة بيع من وجهه ثمر امن وجهه فلا يتناولها مطلق اسم البيع
 وفي الغلصة التوكيل بالطلاق والعناق على مال على الخلاف ومحل الخلاف عند عدم التقييد

مطلب
 في تفسير الخيرية

بما قل أو أكثر وبالعرض
 وخصاه بالقيمة وبالنقد

وكذا بيعه عنده) أي لا يجوز عنده لانه حيث لم يجز العقد عندل القيمة لم يجز بالعين اليه
بالاولى (قوله خلافا لهما) لانه لما جاز عندل القيمة وكان العين اليه لا يمكن الاحتراز عنه لان
حقيقة ما يقوم به بعض المقومين جاز البيع معه والقيمة في ذكركم جواز البيع عنده
بالعين اليه مع انه معلوم من عدم جواز بيعه منهم عنده بمثل القيمة بالطريق الاولى ليعنى
عليه خلافا لهما وجواز ذلك عندهم أيضا (قوله وفي السراج لو صرح بهم جاز اجماعا) قال فيه لو
أمره بالبيع مع هؤلاء فانه يجوز اجماعا الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده وولدين
عابه فلا يجوز قطعه وان صرح له الموكل اه منح المكن في البرازية الوكيل بالبيع لا يملك
شراؤه لنفسه لان الواجب لا يكون مشتريا أو بائعا فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه وان أمره
الموكل أن يبيعه من نفسه أو ولده الصغار أو عن لائقه ل شهادته فباع منه م جاز اه
ولا يخفى ما بينهم من مخالفة وقد كرم من مافي السراج في النهاية عن الميسر وطوس من مافي
البرازية في الذخيرة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من
نفسه أو ابن صغير له أو عبده غير مدين وان أمره الموكل بالبيع مع هؤلاء أو أجاز له ما صنع
جاز اه وفي النهاية عن الميسر لو باعه الوكيل بالبيع مع من نفسه أو ابن صغير لم يجز وان
صرح الموكل بذلك لان الواحد في باب البيع اذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد
الاحكام فانه يكون مشتريا ومعتقضا بائعا ومسلما مختصا في العيب ومختصا وفيه من
النتيجة ادما لا يخفى اه وهذا موافق لما عن السراج وكان في المسئلة قولين خلافا لما ادعى
انه لا مخالفة بينهما والوجه مافي النهاية الا اذا أجاز الموكل بعد البيع فلا يراد ما ذكره تأمل ولان
طافي البرازية من انه يجوز لنفسه محله اذا صرح له بالعقد من نفسه فيه مانع فعلم مما تقدم
ان قول الامام مقيد بثلاثة قيود ان لا يطلق له كبيع من شئت وأن لا يبيعه من يبيعه من القيمة
أو يشتري منهم بأقل منها وأن لا يصرح بهم ففي هذه الصور يجوز انفاطوا ما قاله في السراج
مفهوم من القيد الاول فانه اذا جاز بقوله بيع من شئت يجوز بالتصريح بهم بالاولى وعلم من
تصريحه بالثلاثة نفسه وما عطف عليه بما اذا صرح بهم أنه عند الاطلاق لا يجوز بيعه من
نفسه وما عطف عليه وكذلك بالاكثر من القيمة (قوله الامن نفسه وطفله) فلا يجوز واه
كان شراؤه من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكله لانه يصير من واما طرفي العقد فالواحد يجيبا
والواحد لا يتولى طرفي العقد فقوله من نفسه يغنى عن قوله وطفله لان الطفل يعقله أبوه
واختصاص عليه لانه اذا كان يعقل البيع والشراء يجوز ان يعقد بنفسه لاذن ولية فدفع توهم
أن يجوز بيعه لانه انما يستعقب الاذن من ابيه فكان الاب هو العاقد فلا يضح وان قال له
بعضهم طفلك وعبارة المنع عن السراج أو ولده الصغير بدل طفله والمراد به ما وجد فلذا عبر
الشراح بلفظ الطفل لان مرادهم من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المنع في
باب الخفقة وقيد بالطفل وهو الصبي حين يسقط من البطن الى أن يحتمل وقال الراغب في
المفردات الطفل الولد مادام ناعما اه والذي يدل على بقاء اسم الطفل الى البلوغ قوله تعالى
واذا بلغ الاطفال منكم الحلم (قوله وعنده غير المدينون) اما المدينون الذي أحاط الدين بماله
ورقبته لا يملك بيده مافي يده عند أبي حنيفة فجاز بيعه من حيث صرح به الموكل اما اذا لم

وكذا بيعه عنده خلافا لهما
ابن مالك وغيره وفي السراج
لو صرح بهم جاز اجماعا لا
من نفسه وطفله وعبده
غير المدينون (وصح ببعه

والبيع عنه لا يجوز ورجه في الخيانة (قوله ونحوها) كالقروض فلو كان بقرض زوجة بنته ولو كبرية أو من لا تقبل شهادته لا يجوز عنده خلافا له ما وعلى هذا لو حذف قوله بالبيع والشراء كان أولى (قوله مع من ترد شهادته) أي كالمسلم وفرضه وسيد لعبد ومكاتبه وشركه فيما يشترط كانه لان مواضع التهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهم بدليل عدم قبول الشهادة كافي الدرر وفي القنية وكيل يبيع عن أحب الأمن أربعة اتفاقا عنده المأذون ومكاتبه وولده الصغير وولد مكاتبه وأربعة عند أبي حنيفة خلافا له وولده الكبير وولده والده وزوجه وقبل وزوجها ان كانت امرأة وقبل ولده الصغير ولا يجوز اذا مات أبوه ولم يترك وصيا اتفاقا وقبل مدبره المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه عندهم جميعا سواء كان خيرا أو شر الاموال أو الوكيل كافي فتاوى قاضيان قال في الجرح وهو منهوم من كلام المصنف بالاولى لانه اذا لم يملك العقد مع من ترد شهادته فاولى أن لا يملكه من نفسه ولو بطل القيمة في إحدى الروايتين عن الامام وقيد بقوله لانه لو عقد على من ترد شهادته للموكل كايه وابنه ومكاتبه وعبد المديون جاز وكذا الوكيل العبد اذا باع من مولاه والحيلة في جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر غير يشره منه واعلم ان الاولوية بالنسبة لمذهب الامام واما الصحابان فلا يمنعان الوكيل من العقد مع من ترد شهادته اذا كان بطل القيمة الامن عنده ومكاتبه كباقي فرياق كلام الشارح بخلاف منعه من البيع من نفسه فانهم مع الامام فيه كتابه عليه ابو السعود (قوله للثمة) وهذا موضعها يدل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فصار يبيعان نفسه من وجهه قال في الناجية التهمة من وهم بالفتح أي ذهب بعني يذهب الوهم الى انه انما يختار هذا المنفع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره اه (قوله بطل القيمة الامن عنده) أي لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وان أحاط الدين بماله ورقبته لان مع ذلك مذهبهم مابقاء ملك السيد في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب لمولاه على تقدير بخره ومثله انه الصغير وشركه معاوضة أما شركه عينا فيجوز عقده معه اذا لم يكن ذلك من تجارتهم وقيمة في المبسوط العبد بغير المديون املوا كان مديون فانه يجوز معراج فالمستثنى حينئذ من قوله ما اربع (قوله كبيع عن شئت) استدركه المقدمي بان الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء فلا يجوز الا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون اطلاقا ورده الجوى بان كون الوكيل بمجرد الوكالة يبيع عن شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع عن ذكر موضع التهمة وقيد بما ذكر من المسائل اما غيرها كالحوالة والاقالة والخط والابراء والتجوز بدون حقه فيجوز عندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز (قوله كما يجوز عقده معهم باكثر من القيمة اتفاقا) أي عند عدم الاطلاق (قوله اي بيعه) أشار به الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لان قوله كما يجوز عقده يشمل البيع والشراء اتفاقا فادانه أراد بالعتق البيع لانه حيث كان باكثر من القيمة انتفت التهمة اما الشراء باكثر منها فهو ظاهر التهمة والخيانة فلا يجوز اتفاقا من أبي حنيفة وصاحبيه كالمواضع باطل من القيمة ونظير البيع باكثر من القيمة الشراء باقل منها فيجوز اتفاقا (قوله لا شراؤه باكثر منها) أي عن ترد شهادته (قوله بعين فاحش) أي عن ترد شهادته (قوله لا يجوز اتفاقا) وجاز مع غيره عنده (قوله

ونحوها) مع من ترد شهادته
له للثمة وجوزاه بطل
القيمة الامن عنده ومكاتبه
(الا اذا أطلق له الموكل) كبيع
عن شئت (فيجوز بيعه لهم
بطل القيمة) اتفاقا كما
يجوز عقده معهم باكثر
من القيمة اتفاقا أي بيعه
لا شراؤه باكثر منها اتفاقا
كالمواضع باقل منها بعين
فاحش لا يجوز اتفاقا

لأنه في تصرف آخر) هذا جواب عما يقال المأمور بشرا معين لا يملك كماله فاجاب بان
 ذلك اذ لم يخالف واما هنا فانه في بصيغة توجب العتق لا الملك (قوله وعليه الثمن
 فيه ما) أي بدل العتق في الصورة الثانية والثمن في الصورة الاولى لان الموقوف ترجع اليه لما فيه
 بقوله لزوال حجره الخ اما الاولى فلكونه وكيل اليرجى مع ما نزع على الامر وأما الثانية فلكونه
 أصيلا (قوله لزوال حجره) جواب. وقال مذكور في الدرر وهو ان العبد اذا كان محجورا عليه
 لا ترجع الحقة وقا اليه قلنا زال الحجر هنا بالعقد الذي باشره من ثيابا بن المولى وهذا انما يظهر في
 المسئلة الاولى والله در الشارح حيث عالج في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع بين الحقيقة
 والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة ومجازه فان قال أردت به عموم المجاز فقول
 يمكن أن يراد في المسئلة الاولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرناه من القليل (قوله ومائة) أي
 من الدراهم (قوله نفقة) لان التامير في بيع جنس الدراهم (قوله ولو بمائة دينار لا ولو خيرا)
 لاختلاف الجنس اذ قد يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأهولة بالشرع اذا خالف في
 الجنس فنقد عليه الا في مسئلة وهي الاسير المسلم في دار الحرب اذا امر انسانا أن يشتريه بالف
 درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالف ٥١ أي بان اشتراه بمائة دينار أو عرض جزله
 ان يرجع والفرق ان شرائه الوكيل بشر حقيقة والشرع بمائة دينار أو عرض غيرا اشتراه
 بالف درهم ومسئلة الاسير امس بشر حقيقة بل طريق للتخلص وقد رضى بالتخلص بالف
 فيلزمه الاف كما قدمناه قال في الثانية رجل أمر غيره أن يبيع غلامه بمائة دينار فباعه
 المأمور بالف درهم ثم قال المأمور لا امر بهت الغلام فقال المولى أجزت ذلك ذكر في المتن
 أنه يجوز ان تصرف الاجازة الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بان يشتريه بمائة دينار
 فاشترى بمائة درهم قيمته مثل الدنانير لزم الموكل خلافا لفرق محمد ولو برض قيمته مثل النقد
 لا يلزم اجماعا وفي التمثيل كل موضع يكون خلافا في البيع فهو وقوف على اجازة الامر وفي
 الشراء يكون مشتركا لنفسه الا اذا كان الوكيل صبي أو عبدا محجورا أو مرضيا فهو وقوف
 وفي البرازية وكاله بان يبيع عبده بالف وقيته كذلك ثم زادت قيمته الى ألفين لا يملك بيعه بالف
 ٥١ (قوله - لاصلة ودرر) نقل في الدرر عن الخلاصة فالاولى لا تصارع على الخلاصة والله
 تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

٥ (فصل) لا يبعد وكيل البيع والشراء مع من تزدهم ادنله (قوله وكيل البيع الخ) مثل
 المضارب الا اذا كان يمثل القيمة فانه يجوز ان يخاله من تصرف لنفسه من وجهه وقيد بالوكيل
 لان الوصي لو باع منه - يمثل القيمة فانه يجوز وان حاجي فيه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي
 يحجر وفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفاء أو اجر من لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي
 حنيفة وفيه المتولى اذا ابردارا من ابنه البالغ أو ابنته لم يجز عند أبي حنيفة الا ما كفر من أجر
 المثل كبيع الوصي ولو اجر من نفسه يجوز لو خيرا والا لا وقيد بوكيل العقد احقر ازا عن وكيل
 لقبض كالموكل فخصا بقض دين على أبيه أو ولده أو كاتب ولده أو عبده فقال الوكيل
 قبضت الدين وهلاك كذبه الطالب فالتقول قول الوكيل ٥١ وفي النهاية انه اذا باع منه بأكثر
 من القيمة يجوز بالاختلاف وباقل بنين فاحش لا يجوز اجماعا يمثل القيمة في رواية وكافة

لأنه في تصرف آخر
 نفقة عليه وعليه
 الثمن فيه - المألوف
 بقوله بان
 المولى درر (فرع)*
 الوكيل اذا خالف ان
 خلافا لخير في الجنس
 كبيع بالف درهم فباع
 بالف ومائة نفقة ولو بمائة
 دينار لا ولو خيرا خلاصة
 ودرر

(فصل لا يبعد وكيل
 البيع والشراء)
 والاجرة والوصف والم

العقد في الكل ١٠ فان قلت كيف صح المجاز دون الحقيقة وكان الاولى القلب قلت لما كان
هو الاثر في كان هو المعتبر (قوله ومعه رجل آخر) أي تشارك الرجل والعبد في شراء نفسه
العبد صفقة واحدة كعامة ولو كان يباع بماله يصح فيه بيع صحيح الى بيع باطل فان شراء
العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشر يك باطل لانه شره بغير عوض لكن لما كان شراء العبد
اعتاقا وهو لا يطل بالشر وط القاسمة كعامة صح قوله فيه بما أي في حصة الاب والاجنبي
(قوله فانه يصح فيه ما) أي في حصة الاب والاجنبي وعتق الاب ولا يضمن عند الامام لشره بكم
لانعدام التمدي علم الشره بكم حاله ولا كما في الدرر (قوله والفرق انعقاد البيع في الثاني) أي
في شراء الاب مع الاجنبي لان صيغة الشراء استعمات في معناها الحقيقة فيقتضيه العتق في
حصة الاب (قوله لا الاول) لان ما وقع من العبد لم يكن صيغة تقيد الشراء فهو مجاز عن قبول
الاعتاق فيه بل لان اعتباره بغيره ممكن لانه لا يعلل بطل شراء الاجنبي لئلا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز والى هذا أشار بقوله لان الشرع جعله الخ (قوله جعله اعتاقا) أي في
حق العبد (قوله لا يلزم الجمع بين الحقيقة) وهو ثبوت الملك للمشتري والمجاز وهو الاعتراف
وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد للمالك في حق صاحبه
وحاصل ما اشار اليه من الجواب ان ذلك لا يستقيم لانه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو
الصيغة الصادرة في معناه المجازي وهو الاعتراف ومعناه الحقيقي وهو ثبوت الملك له
والحاصل انه يعتق على الاب نصيبه لانه ملك ذارحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق
الشراء من الاب والاجنبي وامام شراء العبد نفسه من سيده كالا أو بعضا فقد جعله الشرع
اعتاقا فشراء الآخر وقع على بعضه في بطل (قوله ففعل) أشار به الى انه يتم بقول المولى
بعت ولا يحتاج الى قول العبد قبل بعت قوله بعتي نفسي لانه اعتاق في نفسه بعبودية المولى بناء على
ان الواحد يتولى طرفي العقد في العتق والتمسك وهذا انما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد
اما اذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد الا بالاجاب والقبول
وعلى كل من الوجهين فيكون الثمن في ذمة العبد اما اذا وقع الشراء له فظاهر واما اذا وقع
لآخر فلا نه هو المانر للعقد فترجع الحقوق اليه فيطالب بالثمن ويرجع به هو على الآخر
أفاده العيني (قوله فهو لا امر) لان العبد يجوز تركه في شراء نفسه لان الشراء يقع على
ماله وهو اجنبي عن نفسه من حيث المألية وليس للبائع حبس العبد لاخذ الثمن لان العبد
في يده نفسه والمبيع اذا كان في يد الوكيل بالثمن حاضر في مجلس العقد لا يكون للبائع حق
حبسه لانه بالعقد يصير محتايابه وبين المشتري فكان قابضا بالشراء سوى (قوله فالرد
للعبد) لان الوكيل أصل في الحقوق والرد منها اذ لو كان محجورا فقد صار مازونا فلهذا العقد
حيث رضى به سيده فترجع الحقوق اليه وفيه ان الوكيل اذا اضاف العقد الى الموكل تنعاني
الحقوق بالموكل وتنفذ من ان من جهة الحقوق المصومة في العيب فهي هتاتة ما في بالآخر دون
العبد فتأمل (قوله وان لم يقل اقلان) بان قال بعتي نفسي أو اطلني بان قال بعت نفسي اما الاول
فلانه قبول للعق لان يبيعه من نفسه اعتاقا بعتي وان كان يباعا لفظا فلم يقع امة مالا واما الثاني
فلان المطلق يصلح لاولا فلا يتبع امة مالا بالاشك في نفسه لانه لا يبعده البيع والشراء ط (قوله

من مولاه ومعه رجل)
آخر (وبطل) الشراء (في
حصة شره بكم) بخلاف ماله
شري الاب ولده مع رجل
آخر فانه يصح فيه ما يبيع
الخاتمة من بحث الاستحقاق
والفرق انعقاد البيع في
الثاني لا الاول لان الشرع
جعل اعتاقا ولذا بطل في
حصة شره بكم لا يلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز (قال
العبد اشترى نفسه من
مولاه فقال مولاه بعتي
نفسى اقلان ففعل) أي
باعه على هذا الوجه (فهو
لا امر) فلو جرد به عيبا
ان علم به العبد فلا ودان
علم الوكيل كعلم الموكل
وان لم يبعه لم فالرد له
اختيار (وان لم يقل
اقلان عتق)

على ملك الموكل (قوله ولو أمره عبد) الاولى حذفه لانه اوجب ركاه لفظية فان المقصود ان
العبد أمره بـ لـ أن يشتره من سيده (قوله بكذا) أي بالف مثلاً وكان ينبغي التعبير به لقوله
بعد والالف للسيد (قوله ودفع المبلغ) فإذا لم يدفعه عتق على ألف وهي واحدة (قوله عتق على
المال) لأن بيع العبد منه اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق ببدل فصار كأنه اشترى
نفسه لنفسه (قوله وكان الوكيل سفيرا) فلا ترجع الحقوق اليه والمطالبة بالالف الاخرى على
العبد لا على الوكيل هو الصحيح قال في البحر فصار كأنه اشترى نفسه بنفسه وإذا كان اعتاقا
اعقب الولاء وإن لم يبين للمولى فهو عبد لا يشتري لأن اللفظ حقيقة لا ما عاوضة وأمكن العمل
به إذا لم يبين فيحافظ عليه بـ لـ الف والمولى كما غير العبد أن يشتره به فانه يصير مشتريا بالالف
سواء علم الوكيل البائع انه اشترى غيره أو لم يعلم وهذا ما لم يعلم انه يشتري للعبد لا يصير مشتريا
للعبد لأن عتقه على غلط واحد ولأنه في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة الى الوكيل فلا
يحتاج الى البيان اما هذا أحداهم الاعتاق معقب للولاء ولا مطالبة على الوكيل والمولى عساه
لا يرضاه ويرغب في المعاوضة المحضة فلا يضمن البيان اه بتصرف (قوله والالف للسيد
فيـ ما) أي في صورتي ماذا قال لنفسه أولا (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الاولى
بدل الاعتاق) قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير وفيما اذا بين الوكيل للمولى انه يشتره
للعبد فهل يجب على العبد ألف أخرى ليد كرفي الكتاب ثم قال وينبغي أن يجب لأن الاول
مال للمولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في
الصورة الاولى ولا عن المبيع في الصورة الثانية وحيث استحق البدل وجب بدل العتق على
العبد وبدل المبيع على المشتري قال من لا يسكن لقال أن يقول قد ذكركم فمات قد علم ان الوكيل
بشراءه حتى يضمنه لا يملك شراؤه لنفسه فلا يجوز أن يكون للمشتري ويمكن أن يجب عنه بان
توكيل العبد بشراء نفسه يكون توكيلا بقبول الاعتاق وحقيقة شراء الوكيل لنفسه يكون
اقتبانا بجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا خالف وأتى بجنس آخر من التصرفات فقد بذله
حسرى وقتـ دم في كلام الشارح معزيا للخلاصة والدرر ان الوكيل اذا خالف ان خلافا في
غير جنس كبيع بالف فباعه بالف ومائة نفذ ولو بمائة دينار لا ولو خيرا اه واستفاد منه
ان الدرهم والدنانير في باب الوكيل كالتة جنسان (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراء صورة (قوله
فتلقوا أحكام الشراء) فلا يطل بالشرط القاسـ مدة ولا يدخـ له خيار الشرط (قوله صح
الشراء) ولو كان شراء حقيقة لمكان فاسدا للجهة الاجل (قوله فلو شري العبد نفسه الى
العطاء صح) أي لانه اعتاق لاحقيقة الشراء اذ لو كان شراء حقيقة فالفسـ مدة الاجل المجهول
(قوله كما صح في حصته) أي العبد وصورة عبد اشترى نفسه مع شراؤه بالالف وكان مثل
قوته فصاح الشراء في حق العبد بحصته من الالف وكان المبيع اعتاقا بالجنس مائة وحيث قد علم
يصح شراء الآخر اهدم المبيع الحقيقي ولو قلنا بصحته لا يجوز لم كون المبيع مجازا عن العتق
في حق المشتري وحقيقة في حق الآخر فليزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز وفي البحر
عبد اشترى نفسه من مولاه ومعه رجل آخر بالف درهم صفقة واحدة يجوز في حصته العبد
وفي حصته الشراء بطل ولا يشبه هذا الاب اذا اشترى ولده مع رجل آخر بالف درهم فانه يجوز

(و) لو أمره عبد (بشراء
نفسه) لا أمر من مولاه
بـ كذا (ودفع) المبلغ
(فقال) الوكيل (السيد
اشترى به لنفسه فباعه
على هـ) (هذا الوجه) (عتق)
على المال (ولو لاؤه) (سيدة)
وكان الوكيل سفيرا (وان
قال) الوكيل (اشترى به)
ولم يقل لنفسه (فالعبد)
ملك (للمشتري والالف
للسيد فيهما) لانه كسب
عبده (وعلى العبد
ألف أخرى في) الصورة
(الاولى) بدل الاعتاق (كما
على المشتري) ألف (منها
في الثانية) لان الاول مال
المولى فلا يصلح بدلا (وشراء
العبد من سيده اعتاق)
فتلقوا أحكام الشراء فلذا
قال (فـ لو شري) العبد
(نفسه الى العطاء صح)
الشراء يجوز (كما صح في
حصته) اذا اشترى نفسه

التخالف ومنهم من قال انه أراد التخالف لكنه كتمى بذكريين الوكيل لانه مدع ولا يمين عليه
 الا في صورة التخالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول لا امر لانكاره فيما أخذ المبيع بما
 حلف عليه ولم يذكريين الوكيل كذا ذكروا وادعوا كل الزباني قول من قال ان مراده
 التخالف الخبائه وان كان يدل على ما ذكرنا من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على
 الاول فان قوله ان القول للمأمور بيمينه يدل على ان المأمور قد صدق فيما قال وفي التخالف
 لا يصدق واحد منهم ما لو كان مراده التخالف لما قال ذلك قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير
 وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمره بالشرا بالالف فلو قال أمرتك بخمسمائة وقال المأمور بالالف فاقول
 لا أمر بيمينه لان الأمر فيه يستفاد ويلزم العبد المأمور بخلافه وان برهنا فاليمينه يذكريين
 الوكيل لكثرتهما كذا في النهاية والدرية قبل يرد على ظاهره ان وضع المسئلة فيما اذا لم يسم
 عند التوكيل أمر فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بان
 التصديق في الثمن بخلاف التخالف فيه فصور بان يتفقا على تسمية ثمن معين وبان يتفقا على عدم
 تسميته أصلا وبالجمله فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني
 هو المراد في قول المحبوبي كذا في المقدسي قال في البحر ولم يذكريما اذا كانت قيمتهما ما اه
 (أقول) والذي يفهم من عبارة ابن السكال في الاصلاح فان أعطاه الف صدق هو ان ساواه
 والا فلا أمر وان لم يكن أعطاه الف وسأوى أقل منه صدق الا أمر وان ساواه بخلافه
 (قوله فوفوع الاختلاف في الثمن) أي الحكمى لان يمينه وبين الموكل مبادلة حكمية وفي
 الجامع دفع اليه ألفا يشترى له أمه وأمره أن يزيد من غده الى خمسمائة فشرى أمه وقال
 شريتم بألف وخمسمائة وقال الأمر بالالف فان برهن أحد صدق ما قضى بيمينته وان برهننا قضى
 بيمينه الوكيل وان لم يكن لأحد صدق ما يمينه حلف كل على دعوى صاحبه ويدأبين الموكل فاذا
 حلفا صارت الامه أثلا ثالثة للموكل وثلاثة للوكيل (فرع) في التاتر خاتمة دفع له ألف درهم
 وأمره أن يشترى بها عبدا بيمينته فشرى وأدفعه ثم اشتراه الوكيل من البائع فزاده ثوبا وقبله
 قبل يقسم الف على قيمة العبد وقيمة الثوب فما أصاب الثوب لزم المشتري رده للموكل في مكانه
 شرا مع ثوب بالف فالعبد نافذ على الأمر والثوب على المشتري بيمينته (قوله ولو اخلفا في
 مقداره) أي في تسمية مقداره أي الثمن كما دل عليه التصويرونها اتفقا على بيان شيء لكن
 الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فانه لم يبين فيها شيء من الثمن * واعلم ان كل
 الاختلاف السابق انما هو في الثمن فالاولى الاظهار في قول ولو اخلفا في مقداره الثمن عند
 الأمر وما في الزباني فهو كما علمته ونبه عليه في البحر بقوله وقولي هنا انه ما اتفقا على عدم
 تسمية الثمن أولى من قول الزباني وهذا فيما اذا اتفقا على أنه أمره أن يشترى له بالف اذا
 المسئلة انما فرضه المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم غنا فهو وهو والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (قوله فالقول لا أمر بيمينه) لان ذلك يستفاد من جهته فكان القول قوله ويلزم العبد
 المأمور بخلافه (قوله لانهم اكثر اثباتا) أنت الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشره
 أخيه) أي أخى الأمر والمراد به قريب ذو رحم محرم منه (قوله فالتقول له) أي لا أمر (قوله
 ويكون الوكيل مشتريا) هذا يعمدان الاول والوكيل (قوله بخلاف البيع) فانه يطل ويبيع

وفوق الاختلاف في
 الثمن يوجب التخالف
 (ولو اخلفا في مقداره)
 أي الثمن (فقال الأمر
 أمرتك بشرا بيمينته
 وقال المأمور بالف فالتقول
 لا أمر) بيمينته (فان برهنا
 قدم برهان المأمور) لانهم
 أكثر ثباتا (و) لو أمر
 (بشرا أخيه فاشترى
 الوكيل فالتقول لا أمر
 ليس هذا) المشتري (بأخي
 فالتقول له) بيمينته (ويكون
 الوكيل مشتريا لنفسه)
 والاصل ان المشتري لم
 يتفقا على الأمر يتفقا
 على المأمور بخلاف
 البيع كما صرح في خيار الشرط
 (وهو حق العبد عليه) أي
 على الوكيل لزومه عتقه
 على موكله فيؤاخذ به
 ثانية

يحلف الوكيل على الدفع لهم - ثم ذلك لان الثابت باليمينه كالثابت عيانا فان كان قبضه مع ما بنا
 دون دفعه فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم - ولولم يقيم المديون يمينه على الدفع للوكيل
 وأراد يحلف الورثة على نفي العلم بالدفع للوكيل يحلفون فان - ثبوت يمينه المدعى وان
 نكلوا لزمهم - دعواهم وهو الدفع ثم ثابت الدفع للوكيل بنكروا لهم - وكذبوا في الدفع للموكل
 لهم تحلفه على دفعه - فان - المبرئ وان نكل لزمه دعواهم * والحاصل انه متى ثبت قبض
 الوكيل الذين من المديون بوجه - من الوجه - كان القول قوله بيمينه في الدفع لانه صار به -
 موذوا والقول قوله في الدفع وقد ظهر من - هذا انه ينتصب خصمه للورثة - حتى اذا اقام عليهم
 يمينه بالدفع للميت جازوا نكته خصوصتهم عن المديون فاذا - دفعوه في لقبض منه والدفع
 أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما شرحت ثابت عليهم - بالدفع وان دفعوا عن الوكيل والمديون
 وانما قلنا بان لا ربح للوكيل على الدفع لانه - دفعه في القبض لافي الدفع والمادفع
 المال للورثة ثانيا صار - للمالين له فانتصب الوكيل خصمه له فيما قبضه ولتحليفه فائدة
 وهو انه ربحا بكل عن اليمين أو يقر به بالدفع فيرد المدفوع لربه - وهذا - لم من مسائل
 ذكرت في دعوى المديون لا ينشأ الدين في جواب الوكيل بقبض الدين فراجع تلك المسائل
 وافهم العلة يظهر لك الحكم والله تعالى أعلم - كذا حرره بعض الفضلاء - اه - ونحكم
 الشريعة - لا على عبارة الاشياء - كذا ما طو بالحرره في رساله حافله وكذا المقدم في رسالة
 تلخصها الخوى في حاشيته ونقله القائل فراجع ذلك ان شئت وسبأ في كتاب العارية من كلام
 المصنف والشارح في هذا البحث بما لا هن يدعيه فراجع ان شئت (قوله وان كان قبضه الفا
 فيمتثلان) أي في صورة ما اذ المدفع الانف فانه انما يكون امينا بحيث دفع اليه المال في المال
 المدفوع اليه فكان القول له بيمينه لم يبرئ نفسه عن الضمان ومع عدم الدفع ليس معه شيء هو
 امين فيه وانما يريد الرجوع على الآخر وهو بالنسبة اليه بمنزلة البائع منه لانه أصبح - في
 الحقة في كانه قد قدم وعند اختلاف البائع والمشتري في الثمن فيمتثلان فكذا هذا (قوله ثم يفسخ
 العقد) أي الذي جرى بينهما - كما (قوله فيلزم المبيع المأمور) أي في صورتين كل في يلزم
 (قوله من غير بيان ثمن) فان بعد القبض كان القول قول المأمور بيمينه لانه امين يريد ابراء
 نفسه من الضمان فان قلت كيف يتصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بان يدفع له
 مقدارا من المال فيقول له اشترى عبدا ودفع من - هذا المال ثمنه ولم يبين مقدارا مدفوع وان
 كان قبل القبض فيمتثلان ولا عبرة بتصدق البائع لان قوله لا ينفذ على الآخر ولو كان معه
 شاهد آخر لانه لا يصلح ان يكون شاهدا على فعل نفسه (قوله على الاظهر) وهو قول أبي
 منصور وعليه العظم لان البائع بعد استيفاء الثمن اجنبي عنهم - ما وقبله اجنبي عن الموكل اذ لم
 يجر بينهما عقد فلا يصدق عليه فيبقي الخلاف فيمتثلان وقيل لا تخالف لانه ارتفع الخلاف
 بتصدق البائع اذ هو حاضر فيجعل تصادقهما بمنزلة استيفاء عقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو
 غائب فاعتبر الاختلاف والحاصل ان التصحيح قد اختلف فصحح فاضحنا عدم التحالف تبعها
 للاحقية ابي جعفر وصحح في الكافي التحالف تبعها له - داية بناء على أن قول الله - داية وهو اظهر
 بعض اصح ونص محمد في الجامع الصغير ان القول للمأمور بيمينه فتم - من نظر الى ظاهره فتنى

(وان) كان قبضه الفا
 فيمتثلان ثم يفسخ العقد
 بينهما (فيلزم) المبيع
 كذا الواسع
 (المأمور) كذا الواسع
 (بشرائه من غير بيان
 ثمن) فقال المأمور اشترى بینه
 بكذا (ان) صدقه بانه
 على الاظهر (وقال الآخر
 بيمينه تحالفا)

والاوهام ان الوكيل اما أن يكون وكيلاً بقبض ديس ثابت او كلاً في ذمة غيره أو دين استقرضه
الموكل بنفسه ووكاله في قبضه من غيره واذا ادعى الوكيل ايصال ما قبضه لموكله اما ان يكون
دعواه في حياة موكله او بعد موته وفي كل منهما يقبل قول الوكيل بيمينه لبرائة ذمته ودعواه
هالك ما قبض في يده كدعواه الايصال لبرائة ذمته في كل حال وأما مسراية قوله على موكله لبرائة
غيره فهو يتناص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله بالقبض وأما بعد موته فلا يثبت به برائة
الغيريم الابينة يقيمها او تصديق الورثة على قبض الوكيل لو انكره وايصاله لموكله * وأما
الوكيل بقبض ما استدانه الموكل فلا يسرى قوله على موكله حال حياته اذا انكره قبضه على
المقضى به كما بعد موته فلا بد من البرهان وهذه عبارة الولوالجية تفيد ما تقدمناه قال ولو كاله بقبض
ودفعة ثم مات الموكل فقال الوكيل قبضت في حياته وذلك وانكر الورثة او قال دفعت اليه
صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضعين - حكى امر الایک استئنافه اى استئناف
سببه على طريق مجاز الحذف لكن من حكى امر الایک استئنافه ان كان فيه ايجاب الضمان
على الغير لا يصدق وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل بقبض الوديعة فيمضي
بوجوب الضمان على الموكل وهو ضمان مطلق المقبوض فلا يصدق اهـ وقوله وقد ذكرناه في
الامانات (اقول) وكذا في المدائيات وقد حصل الاشتباه بنقل المصنف تلك العبارة عن
الولوالجية في ثلاثة مواضع تصير لاعلى الوجه الاكل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الامانات
حيث قال كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالدعوى الى قوله الا الوكيل
بقبض الدين وفي كتاب المدائيات حيث قال تفرع على ان الديون تفضى بامثالها مسائل منها
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبض في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل
قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين انعمى فقد
حصل الاشتباه بقوله لا يقبل قوله الابينة هل النفي عام في حقه - وحق موكله او المنفي ثبوت
الدين على الاصر فقط لبرائة الوكيل بالقبض بقوله قبضت في حياته ودفعت له وقد علمت ما هو
الصواب اهـ وقوله لم يصدق أى في قوله قبضت ودفعت يهني بالنسبة الى المدينون لا بالنسبة
الى نفسه واذا لم يصدق ترجع الورثة على المدينون فان صدق المدينون الوكيل في الدفع فلا يمين
عليه ولا يرجع المدينون عليه لانه أقرب بانه ارسل الحق الى مستحقه وان رجوع الورثة بطريق
الظلم والمظلوم لا يظلم غيره وان كذبه في الدفع يحلف اذا الضابط ان كل من أقر بشئ لزمه بحلف
اذا هو وانكره ولو أقر بان المال موجود عنده لم يدفعه أخذه منه فاذا حلف برئ لانه بالنسبة
اليه مودع والقول قوله في براءة نفسه وانما كان مودعاً لانه مصدق له في الوكالة والقبض
بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده أمانة كما صرح حوايه في كتاب الوكالة وان نكل عن اليمين
رجع عليه وان صدق الورثة في القبض وكذبوه في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقبض صار
المال في يده وديه - فتصديقه لهم له فيه اعتراف بانه مودع وان المدينون قد برئت ذمته بذلك
فان حلف برئ وان نكل عن اليمين لزمه المال المدعى وان أقام يمينه على الدفع جاز وان دفعت
عنه اليمين ولو ان الورثة في صورة نكار القبض والدفع - بين أرادوا الرجوع على المدينون أقام
المدينون يمينه انه دفع المال للوكيل - بل حال حياة الموكل ان دفعت دعواه هم عليه ثم اذا ارادوا

الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل
 قوله الا بيمينه كافي فتاوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرنا في الامانات وفيما اذا ادعى بعد
 موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته امس وكذبه
 الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضه او هلك وكذبه الورثة
 في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعته بخلاف ما اذا كان مستهلكا المكل من
 الولوالجية من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل ٥٨ * قال المحشي الجوى اقول
 واما ورثة الوكيل فنص عليهم قارئ الهداية في فتاوى بعد نحو اربع ورقات مع بقية ورثة
 الامناء وذكرها المصنف في فتاوى في الكمراس الاخير مما عند كاتبه وقد سئل شيخ مشايخنا شيخ
 الاسلام نور الدين علي بن غانم المقيمي في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع او كاهم
 وهل يقبل قوله في الدفع او كاهم بعد موته في فرق ذلك بين العزل الحكي والحق في أم لا وهل
 قول المهادي في فصوله ولو كان الموكل هو الميت بطلت اى الوكالة فان قالوا كنت قبضت في
 حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق في ذلك لانه اخبر عمال تلك الاشياء في مكانه ما في اقراره
 وقد انزل بموت الموكل ومثله في الخلاصة صحيح بعته عليه اية وقضاء أولا وقد ذكر المهادي
 في موضع انه يقبل قول الوكيل بعد الموت اعني موت الموكل حيث قال ولو لو كاهم بقبض وديعة
 وعارية فالت موكل فة - يخرج الوكيل عن الوكالة قال الوكيل قد كنت قبضتها في حياته
 ودفعتها الى الموكل بصدق في ذلك رتاني المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من
 عدم تصديق الوكيل بعد موت موكل اهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين ام لا وهل اذا فرق
 بينهما يكون الاول في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق صحيحا فاجاب هذا السؤال - من
 وقد كان يحتمل بخاطري كثيرا ان اجمع في تحريمه كلا ما يجمع اشكالا وبوضوح من اما يمكن الوقت
 الا ان قضى عن كمال التحقيق فمقول وبالله التوفيق الشامل في صفاتهم ولتفحص لاقوالهم
 يفيد ان الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون بعض فاما يفيد عدم قبول قوله لو
 قال الموكل يبيع عهده لولو كاهم قد اخبر جئت عن الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه حتى
 عقد الايلاء انشاءه لصال نظير ما لو قال لطلقة بعد انقضاء العدة كنت راجعة في الا يصدق
 ومما يفيد القبول قولهم في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته
 من فلان بالف درهم وقبض الثمن وهلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هالك
 قالوا لان هذا الاخبار لا يريد ازالة تلك الورثة بل يكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة
 الحياة والورثة يدعون الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للتمسك وأما العزل الحكي
 والحق في فصولهم والفرق بينهما بان الحقيقة في توقف على علم الوكيل بخلاف الحكي وأما
 ما ذكره في الفصول العمادية فلا خفاء ان احدا المحل في الوديعة والاخر في الدين وقد استنتجنا
 صاحب جامع الفصولين بقباس احدهما على الآخر لكن الحكم مصرح به بالاختلاف بين
 الوديعة والدين كافي للولوالجية انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ قيل عليه ليس لهذا
 الاستثناء الذي ذكره اصل بل هو مخالف لما صرحوا به وقد اغتر بظاهر عبارة المصنف بعض
 المفتين فافتي بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور والابينة وتقرير الكلام بما يدفع الشبهة

الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولانه وكاله بشرا مع بدالف وقد اشترى عبد ايساوى
 خمسمائة وهو غير المأمور به وهو الذى يساوى الالف فحينئذ لا وجه لتحويل الموكل اظهر
 مخالفته له وشراؤه بالفن الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق ان يدفع له الالف او لا غير ان معنى
 تصديق الموكل عدم الزامه بالبيع الذى لا يساوى الالف بالفن الفاحش وظهوره انه غير
 المأمور به على انه مقتضى اثر صدر الشريرة ومع ذلك هو مطالب بتصحيح النقل ولم يجده فيها
 بين ايدينا من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل ان ادعاء التحويل من هؤلاء الافاضل
 من غير نقل من مدعيه ومن ظن بهم ومخطئهم في غيرهما وحينئذ فالقول لا لا امر
 المأمور بخلافه بشرائه بالفن الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم (اقول) وعبرة الوانى اقول
 ما ذكره الشارح من قوله بلاعين مخالف للعقل والنقل اما العقل فلان القول اذا كان لا لا امر
 بحكم يلزم العبد مثلا على المأمور به - ذا الحكم - مجرد قول الخصم بلاعينه بعيد جدا واما
 النقل فلانه قال في الهداية ولو امره ان يشتري له هذا العبد ولم يسم له ثمنه فاشتراه فقال لا امر
 اشتريته بخمسة مائة وقال المأمور بالف وصدق البائع المأمور فاقول قول المأمور مع عينه
 اه على ان تصديق البائع اذا احتج الى تحويل المأمور به - مدونه يكون اولى فان قيل
 سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر العين في الصورة السابقة وتعرضهم لها في هذه الصور
 يشهر ان لا يجب اليقين فيها كما قال الشارح قلنا له - ل سكوته في الصورة المذكورة بناء على
 ظهورها واما تعرضهم لها في هذه الصورة فلانوطنة ببيان الاختلاف الاتي هل يجب اليقين
 فقط او تخالف الباطنين لا يقال اذا كان الغبن فاحشا لا يلزم على الامر سوا حادف او لم يحادف
 فلا يكون فائدة ويكون قول الشارح بلاعين في موقعه لانا نقول فائدة ان المأمور قد
 يتضرر ببقاء العبد عليه فلو استكشف الامر بحدس هل ان يقرر اشتراؤه با ك ثم ومن هذا
 الاعتراض يرد على صدر الشريرة ايضا فانه قال اعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر
 التصديق بغير الحلف وكأنه ما اخذ الشارح ويحتمل ان تكون كلمة بغير تصحيح فاعن بعد وهذا
 توجيه تفرد به اضعف العباد والله تعالى الهادى واعتراض ذلك ايضا في الحوائج اليه عقوبة
 حيث قال هذا ليس بمذكور في غير هذا الكتاب وفيه كلام وهو انه صرح في الكافي في المسئلة
 السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شريفت عباد الامر فقلت فقال الامر الخ بان المراد
 من تصديق الوكيل تصديقه مع يمينه لان الثمن كان امانة في يده وقد ادعى الظهور عن عهدة
 الامانة من الوجه الذى امر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لاجل كونه امانة بين
 موضع وموضع فيمكن التصريح في موضع فلا يتم قول الشارح كما لا يخفى فليتامل اه قلت
 وذكر في نور العيون في مسائل اليقين في الفصل السادس عشر القول في كل امانة للامين مع
 يمينه وكذا اليمينه يمينه والضمير يقبل يمينه لا يمينه على الايقاع اه وعلى هذا فكيف يكون
 القول للمأمور بلاعين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون لا لا امر في الثانية بلاعين فتدبر
 (قوله لكن في الاشباه) هذا في مقام الاستدراك على التعميم الواقع في صدر الشريرة من نفي
 اليقين على الوكيل والموكل على ان ما في الاشباه من الوكيل وفي مسئلة الم يبق وكذا المسائل
 وحينئذ فلا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشباه الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا

قلت لكن في الاشباه
 اقول لا وكيلا بيمينه الا في
 اربع فباليمينه وتنبه

في الاجارة الطويلة على البحر في السنين التي كانت الاجرة في يده لانه لم يكن له با قبض وبالفصح
لا يفتقض له اذ كانت الاجرة دراهم وما شاكلها وعن السر خشي يجب على المستاجر ايضا
لانه يمد ذلك دين على الاجر وكذا في بيع الوفاة ذلك المال على البائع والمشتري وليس
هذا ليحجب الزكاة على خصمين في مال واحد لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ انتهى
(قوله وهو معلوم) هو جواب عما يقال انه امره بالتصدق وهو ثمنك للفقير وهو مجهول
وقد قيل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم فيكون الله سبحانه
وتعالى هو قابض للصدقة لان الصدقة تقع في كف الرحمن والفقير نائب عنه ولا تضر جهالة
النائب كما قالوا لصدقة على فقير ينصح مع ان الصدقة بالمشايع قبل القسمة
لانصح لان الصدقة تقع في كف الرحمن وهو واحد ولا يضر تعدد النائب (قوله وكذا لو امر
بشرع عبد) أي من الاجرة (قوله لانه لا يجزى الاجر) أي المؤجر وهو بدل ما قبله (قوله فجعل
المؤجر) بفتح الجيم أي العين المستاجرة وهو كالدراهم (قوله كما مؤجر) بكسر الجيم أي جعلت
الدراهم لافاقمة مقام الاجر وفي البحر فاقية العين مقام المؤجر في القبض (قوله قبل وجوب
الاجرة لا يجوز) لانه لا دين له عنده حينئذ فكأنه امره بالتصدق على نفسه فلا يرجع به على
الامر ولا يقطع طعمه من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت (قوله على الخلاف) أي لا يصح
عنده لانه امره بالتصدق على نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عنده لانه حيث شرط ان يكون
ذلك من الاجرة فكأنه قال اترجع به على تامل (قوله فراجع) أقول الذي رأيته في الشرح
المذكور في هذا المثل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله اجارة الحمام ونحوها قيل ذلك قولهم ما وان
كان قول الكل فاعلم اجاز باعتبار الضرورة لان المستاجر لا يجزى الاجر في كل وقت فجعلنا الحمام
فأقم مقام الاجر في القبض انتهى ولم أجده هذه العبارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المسانن
لان وجوب الاجرة يكون بهما استيفاء المنفعة أو باشترط التجمل وهو معنى قول المتن
عليه من الاجرة قال المقدسي وفرع الحمام عن وعن وان سلم فالضرورة لان المؤجر لا يوجد
كل حين فاقم الحمام مقامه هـ * (تنبيه) * اذا ادعى المستاجر انه علم يقبل منه الابينة
بغير الاف الامين المأذون بالدفع اذا ادعاه فانه يقبل قوله كما في فتاوى قارئ الهداية وغيرها
وفي دبيعة البرية ما يخالف مسئلة الدين فليست نظرية (قوله لانه أمين) ادعى الخروج عن
هدية الامانة والامر يدعى عليه ضمان شخصائة وهو يسكر (قوله قال قول لا امر)
ويقتضى على المأمور زيادتي لان الوكيل بالشراء ليس له ان يشتري بالغبن الفاحش اتفاقا
ولانه انما امره ان يشتري له عبد بانف والعبد الذي قيمته نصف الاف غير المأمور به فلم يكن
وكيف لا في شرائه ففقد الشرع اوصافه اذ المال يخرج عن كونه أمينا فلذا كان القول
لا امر (قوله بالامين) في الاشياء كل من قبل قوله فعليه العين الا في مائة عشر وعدها
وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تامل (قوله صدق في الكل بغير الحلف) أي في صورتي
الدفع وعدمه اذا كانت القيمة مقدار نصف الثمن (قوله لكن جزم الوالي بانه تحريف)
اعتراض وغيره من معنى هذا الكتاب على الوالي بانه لا وجه نسبة الوالي هو لا الجهافة
الى التواطىء على التحريف لان العلة كما في الهداية وغيرها ان الوكيل ليس له التبرع بالغبن

وهو معلوم (كما) صح امره
(لو امر) الاجر (المستاجر)
بمئة مائة مائة مائة
عليه من الاجرة) وكذا
لو امره بشرع عبد يسوق
الدابة وينفق عليها صح
اتفاقا للضرورة لانه
لا يجزى الاجر كل وقت
فجعل المؤجر كما مؤجر في
القبض قلت وفي شرح
الجامع الصغير لفاضي بيان
ان كان ذلك قبل وجوب
الاجرة لا يجوز به
الوجوب قيل على الخلاف
المخبر جعه (ولو) امره
(بشرع بانف ودفع) الاف
(فاشترى وقيمة) كذلك فقال
الامر اشترى نصفه
وقال المأمور بل (بكله
صدق) لانه أمين (وان)
كان قيمته نصفه (ف) القول
(لا امر) بلا عين دور وان
كامل تبع الصدرة الشريعة
حيث قال صدق في الكل
بغير الحلف وتبعهم
المصنف لكن جزم الوالي
بانه تحريف وصوابه بعد
الحلف (وان لم يدفع)
الاف (وقيمة نصفه
ف) القول (لا امر) بلا
عين فانه المصنف تبع
للدور كما

المفتين ولو قال اغيره اشترى بهذه الالف الدراهم جارية فاراه الدراهم ولم يملكها الى الوكيل حتى
سقطت ثم اشترى جارية بالالف لزمت الوكيل والاصل ان الدراهم والدنانير يتعينان في الوكالة
قبل التسليم بالالف وكذا به دمه على الاصح وفائدة النقطة والتسليم على الاصح شيان
احدهما ان وقف بقاء الوكالة ببقاء الدراهم المنقودة والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما
وجب للوكيل على الموكل بالثمن ولو كان الموكل يدفع الدراهم الى الوكيل فسقطت من يده
لا ضمان عليه فان اشترى بعد ذلك نقدا لشرائه عليه وان هلكت بعد الشراء فالشراء للموكل
ويرجع بمثله فان اختلفا في كون الهلاك قبله او بعده فالقول للاصح مع عينه انتهى ونقل
مثله في نور العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه قوله مانصه شيخ يتعين النقودان في التبرعات
كهيبة وصداقة والنقود تنهين في الشراكات والمضاربات والوكالات بعد التسليم الى هؤلاء
لكونها امانة وقبل التسليم لا تنهين وجيز النقودان لا يتعينان في المعاوضات وفسوخها
وان عينت حتى لا يتحقق عينها ولا مشقة ترى ان يسا كها او يرد مثلها ويتعينان في الفصوص
والامانات والوكالات والشراكات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والنظر في احكام النقود
وفي وكالة الابنية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانها لا يتعينان
جنسا او قدرا او وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام الغنوي في شرح الجامع ان صغيره قال المحوى
به في ان من حكم النقود وانها لا تنهين ولو عينت في عقود المعاوضات وفسوخها في حق
الاستحقاق فلا يتحقق عينها فلا مشقة ترى امسا كها او دفع مثله اجنسا او قدرا او وصفا مذهب
المراد اه وقد تم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان في المعاوضات
عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم عاينك بالتأمل في قوله وفائدة النقطة والتسليم الخ به
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انهم لا يتعينان وكذا ما ذكره بعده من انه لو اشترى بعد
ما سرق به الشراء عليه فانه دليل على تعيينهما كما هو قول الامام لاعلى عدمه والله سبحانه
وتعالى اعلم قال في الحوائج الحوية وانما لم يتعين في عقد المعاوضات لان النقود خلقا غنا والاصل
فيه وجوبه في الذمة لتوصله الى العين المقصودة واعتبار التعيين فيه بخلاف ذلك بخلاف تعيينه
في الهبة لعدم وجوبه في الذمة وكذا في الصداقة والشركة والمضاربة والوكالة والغصب اذا قام
عينه ولو هلك النقود في يد الوكيل انعزل ولو هلك بعد البيع قبل التسليم انفسخ البيع ولا
يطالب الوكيل به بالتسليم مثله وعين ذلك النقدين بالتعيين في عقد المعاوضة وفسخه والشافعي
وأحمد وافقاء كزفر لانه صدر عن أهله مضافا الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقيد بالنقد
لان ما هو مصنوع من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غنيرهما من المتعلقات واثرو
الخلافاً أنه لو عين الدراهم ليس للمشتري ان يسلم غيرها وعنده فانه ان يسلم مثله او لا ينقص
العتد بالهالك والا فحقاق بل يطالب بتسليم مثله كذا في شرح درر البحار لاهل الامعة شيخ
البحاري وقوله وكذا غنيرهما من المتعلقات يعني يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل
حاضرا امشارا اليه يفهمه هذا القيد من قوله يتعين بالتعيين اذا التبعين لا يكون في الغائب وذكر
في الذخيرة ان الفلوس غنيرة الدراهم والدنانير في انها لا تتعين بالتعيين انتهى وفي شرح الجامع
الصغير لا تثنى الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ ووفرع عليه وجوب زكاة الاجرة المجهلة

بأنه مبيعاً وكذا لو عين البائع مثلاً الأول إذا قال له اشتر فلاناً العبد فان بآئنه مالك العبد
ومثال الثاني اشترى عبد فلان وفي الحالين البائع معلوم فكأنه وكاه بقبض الدين الذي على
الوكيل المجهول ثم انما غلبت عليك الدين منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقاً للموكل بالتمن
الذي عينه له لاجل شراء العبد ومثلاً وإذا كان المبيع غير معين ولم يكن بآئنه مبيعاً لم يمكن ان
يكون وكيله بقبض الدين فلم يصح الشراء منه بذلك الدين ولو تم العقد كان مخالفاً لآمر في
التمن الذي عينه له وهو الدين لان البائع لا يصح ان يكون وكيله بقبضه لان وكيل المجهول
باطل وعندهما صح البيع لان الدراهم والدنانير في المعامضات لا تتعين والوكالات منها فصص
الشراء والحقوق ترجع الى العقد فيلزمه من المبيع ويرجع به على أمره فيلزمه ان قصاصاً بالدين
الذي له عليه (قوله والا بعين) أي وان لم بعين المبيع ولا البائع (قوله فهل كعابه) أي اذ لم
يقبضه الآخر وان قبضه الآخر فهو بيع له بالتعاطي (قوله شلاقاها) نقلاً يلزم الآخر اذا
قبضه المأمور يجوز أي في الوجهين كتره في جميعها اذا كان العبد المأمور بشراء مبيعاً أو غير
عين ابوالهود (قوله وكذا الخلاف لو امره ان يد له ما عليه) أي بعد عقد السلم بان قال
اسلم الدين الذي لي عليك الى فلان جاز وان لم يد له فلا يلزمه عند وعندهما يجوز كيفما كان
(قوله او يصرفه) أي بعد عقد الصرف بان امره ان يصرف ما عليه من الدين اذا كان
دراهم بدنانير او دنانير بدراهم مثلاً واصله ان التوكيل بالشراء اذا اضيف الى دين لا يصح عند
ابي حنيفة رحمه الله تعالى اذ لم يكن البائع أو المبيع متعيناً وعندهما يصح كيفما كان لهما
ان التقدين لا يتعينان في المعامضات عيناً كان أو ديناً ولهذا لو اشترى شيأ بدين لم يشترى على
البائع ثم تصادقا ان لا دين يطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تتعين صار الاطلاق والتقييد به
سواء كان في غير الدين وقول العيني وهذا لو اشترى شيأ بدراهم على المشتري الخ تبع فيه الزيلعي
وصواب العبارة بدين لا مذهب ترى على البائع كما ذكرنا ولا يوجب حنيفة رحمه الله تعالى ان التقود
تتعين في الوكالات ولهذا لو قيدها بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو اسقط الدين بطات
الوكالة فاذا تعينت فيها كان هذا اقل الدين من غير من عليه الدين وذلك لا يجوز الا اذا وركاه
بقبضه له ثم لنفسه وتوكيل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون
أمره ان يصرف ما لا يملك الا بالقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال أعط ما لي عليه من شئ بخلاف
ما اذا عين البائع لانه يصير وكيله لاعنه بالقبض ثم يتل كما يخلاف ما اذا امره بالتصدق لانه جعل
ماله لله تعالى وهو معلوم وأما مسألة التصديق بان لا دين عليه به الشراء به فلان التقود
لا تتعين في البيع ديناً كان أو عيناً فاذا لم تتعين لا يطل المبيع يطلان الدين بخلاف الوكالة فالـ
التقود تتعين فيها وفي النهاية ان التقود لا تتعين في الوكالة قبل القبض بالاجماع وكذا به عند
عند عامتهم وعزاه الى الزيادات والذخيرة فعلى هذا لا يلزمهما ما قاله ابو حنيفة زيلعي والمراد
بالمشتري في قوله كما اذا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أبو السعود عن شيخه (قوله بنا
على تعين التقود في الوكالات عنده) بدليل ان الأمر لو قيد بالوكالة بالعين منها او بالدين منها
ثم استعملت العين أو سقط الدين بطات الوكالة كما تقدم قريبا (قوله في المعامضات) عينا كانت
التقود او ديناً (قوله عندهما) قال في البحر تنبيهه في حكم التقود في الوكالة ففي يوع خزنة

ولذا قال (ولا بعين) فلا
يلزم الآخر (وتفـ) تدعى
المأمور) فهل كعابه
خلافهما وكذا الخلاف
لو امره ان يد له ما عليه
أو يصرفه بناء على تعين
القيمة وفي الوكالات عنده
وعندهما (ولو امره) أي
امر رجل مدبونه (بالتصدق
بما عليه صح) امره بجعله
المال لله تعالى

الغبين فيه أكثر يعني عن التفاوت بحسب الممارسة والصحيح الأول وفي النهاية جعل هذا القدر
مفقواعة أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والسكاكي وقيل لا يصح العمل الغبن اليسير أيضا
وليس بشئ هذا كله إذا كان سهرا غير معزوف بين الناس ويحتاج فيه إلى تقويم المقومين
وأما إذا كان معروفا كالنكاح والعم والوزن والجن لا يعني فيه الغبن وإن قيل ولو كان فلسا
واحدا كذا ذكره الزياحي (قوله صح) لأن التوكيل مطلق غير مقيد بغيره بقدر عني أي مطابق
عن قيدا شترأثم مامته قري أو مجتمعين فيجوز على إطلاقه أبو السعود (قوله عن الآخر)
أي ويقع لأنه قابل الألف بالعينين وقيمتها سواء فتنقسم عليهم ما نصين دلالة يكون أمرا
بشرا وكل واحد منهما مائة مائة ضرورية فالشراء مجتمعة مائة مائة وأقل منها مخالفة إلى
خير وبها أكثر منها إلى غير فلا يلزم الموكل إلا أن يشتري الباقي بما بقي من الألف قبل أن يتحصلا
استحسانا لأن غرضه المصريح به تحصيل العبدين بالألف وقد حصل وما ثبت الانقسام الأدلّة
والصريح بقوته فلا تعتبر معه زياحي (قوله فاشترى الخ) حاصله أن الوكيل بشراء جملته
لشراء كلها أو بعضها لا يتعيب بالقسم ولا تعيبه الشراء كتمثل المثل بالغبين اليسير عند
عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف) وكيل البيع) فله أن يبيع بغيره فاحش عند
الامام جوى والفرق كما في الزياحي أن الوكيل بالشراء شيء بعينه لا يكون له أن يشترى به
بغيره فاحش وإن كان لا يملك شراءه مائة مائة لأنه بالخالفه فيه يكون مشتريا لنفسه فكانت الثمة
فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لأنه لا ثمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز بالقبول
والكثير اهـ (قوله صح) لأنه قابل الألف بهم أو قيمته مائة مائة إلى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم
الآخر) لخالفته إلى ضرر لأنه حيث عين الألف لهما والحال أن قيمته مائة مائة فقد عين النصف
لأحدهما بخلاف ما لو شري بالألف فإنه خلاف إلى خير فلا يضر كما مر (قوله من المعنيين مثلا)
أي أو الجماعة وليس المراد غير المعنيين أيضا لعدم نافي ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما
إذا اختصما وقضى العقد فلا يعود صحيحا لأن المفسوخ لا يرجع إلى الجواز (قوله الحصول
المقصود) وهو تحصيل العبدين (قوله وجوزاء الخ) فيجوز شراء أحدهما بغيره بغيره عند
(قوله بشراءه) معنى لأحاجة أقوله معنى أقول الثمن وعينه مع أنه يؤهم اشتراط تعينه مع
تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع يفي عنه كما صرح به المصنف بقوله وعين البائع
(قوله أو عين البائع صح) أي على الآخر ولزمه قبضه وإن مات قبل القبض عند المأمور مات
على الآخر لأن البائع يكون وكيلًا عن الآخر في قبض الدين ثم يقال بخلاف ما إذا وكله
بشراءه بغيره فاشترى لا يكون للآخر بل ينفذ على المأمور حتى لو مات عند المأمور مات
من مال المأمور فإن قبضه الآخر فهو له أبو السعود (قوله وجعل البائع وكيلًا بالقبض)
راجع إلى الصورتين (قوله غير المعنيين) أي من مبيع وبائع (قوله لأن توكيل الجهول باطل)
هذا تعليل غير الافي لمن قوله بناء على أنه جار في ما ذكره لأن البائع قد يكون مجبه ولا في
الصورة الأولى فالأولى الاقتصار على ما يأتي ط والأصل أنه لا يصح تعليق الدين من غير من عليه
الدين إلا إذا وكله بقضه وإن أدرأهم والدان يترتبان في الوكالات فلما أمره بالشراء بدين له
عليه فإن كان المبيع معينا تعين البائع ضرورة لأنه إنما يبيعه ما ملكه وإذا كان المبيع معينا كان

الناس فيها صح) عن الآخر
(والألف) إذا لم يوكيل
الشراء الشراء بغيره فاحش
أجماعا بخلاف وكيل البيع
كما ينبغي (و) كذا
(بشراءه) بألف وقيمتها
سواء فاشترى أحدهما
بنصفه أو أقل صح
(و) لو (بالأكثر) ولو
تسيرا (لا) يلزم الآخر
(الأن يشترى الثاني) من
المعنيين مثلا (بما بقي)
من الألف (قبل الخصومة)
لحصول المقصود وجوزاء
أن يفي ما يشترى بعينه
الآخر (و) لو أمر رجل
مديونه (بشراءه) معنى
(بدين له عليه وعينه أو)
عين (البائع صح) وجعل
البائع وكيلًا بالقبض
دلالة فميرأ الفرديم بالتسايم
التي بخلاف غير المعنيين
لأن توكيل الجهول باطل

من أقاد الجواب وزاد عليه كما قدمناه (قوله الآخر) على وزن نصر مصدر أمر (قوله وانما
 انكاره الامر لما قضته الخ) أي لان قوله يعني لعمر وانكره امره بانه وكاه فان أنكر الوكالة بعده
 صار تناقضا فلا يسمع قوله فيكون العبد للموكل وهذا معنى قوله وانما أي بطل انكاره مع
 انكاره (قوله بتوكيله) متعلق بالاقرار (قوله بقوله يعني) بدل من قوله بتوكيله وهو منصوب
 للاقرار ودات المسئلة على أن يعني افلان ليس اضافة الى فلان والا كان عطف فصولي لان قوله
 افلان يحتمل أن يكون لشقاعة فلان اه وصورة الاضافة أن يقول ببع عبدك من فلان كما
 في الفسخ من الفصولي ط (قوله الا أن يسلم المشتري) أي القاتل يعني هذا العمر وقوله اليه
 أي الى عمرو وقيد بالتسليم لان عمر الوفاة أجزت بعد قوله لم أمره لا يعتبر والعبد للمشتري لان
 العقد نافذ على المشتري والاجازة انما تلحق الموقوف لا الجائز معراج (قوله للعرف) أي
 ولوجود التراضي به وهو المعتمد في باب المعاولات المالية لقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن
 تراض منكم (أقول) ونكون العهدة على المشتري الذي هو عمرو وبقسام الثمن (قوله معينين أو
 غير معينين) قال في البحر ولم يذكر الشارحون قاعدة التقييد بالمعينين والظاهر أنه اتفاق في غير
 المعين كالمعين اذا انواه للموكل أو اشتراه اه وتبعه بعضهم كالخوي والشارح وغيرهما
 قال العلامة أبو السعد ودون قول دعوى أن التقييد اتفاقا في غير مسلم لانه عند عدم التعيين
 يبطل التوكيل لعدم تضمية الثمن أو ما يقوم مقامه من بيان النوع كالركي والحشوي فهذا
 غفلة عن قول المصنف فيما سبق قرية الأمر بشره اذ أوعبه دجازان معنى غنا والافلا اه
 (أقول) بيان الثمن أو النوع لا يخرج عن كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الاضافة الى
 المال مثل جارية فلان لا تعينه ونقل في البراز به وكاه بشره تبع بدغير عنه فاشترى من
 قطعت يده فذ على الموكل عند الامام ولا يخفى انه مقيم بدبيان النوع أو الثمن والام تصح
 الوكالة وقد علمتنا أيضا لو وكاه بشره امثلي بغير عينه فاشترى له لو كبل الا أن ينوي للموكل
 أو يشترى به ماله تامل قال بعض الفضلاء انما قيدت المتون بالمعينين ليعلم الشيء الدور
 والعبيد وغيرهما أو ما لو تركوه وقد صدر جوابه عدم ذكر الثمن في رعايتهم انه لا يجري في
 العبيد والدور لانهم اذا لم يعينوا لم يذكرهم ما نكح لم يدخله ادم صحة الوكالة بهما حينئذ ومن
 غفل عن هذا قال ما قال فقوله او غير معين يحتمل على جهالة النوع وقوله اذا انواه للموكل
 يعني عينه اه (قوله وان يوجد الخ) هو أحد أقوال ثلاثة تقدمت في أول كتاب البيوع
 (قوله اذا انواه للموكل) قيد في غير المعينين أي انما يقع الشراء للموكل في غير المعينين اذا انواه
 له وكذا يقال فيما اذا وقع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كما مر) أي قرية في قوله وان
 بغير عينه فاشترى له لو كبل الا اذا انواه للموكل (قوله او بزيادة يسيرة يتغابن الناس فيها) أي
 وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لان القيمة تعرف
 بالحزرو الظن بعد الاجتماع اذ قد يشبهه لانه يسير لا يمكن الاحتراز عنه ولا يعذر فيما
 لا يشبهه اقصاه ولا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الاعمال وقيل حد الفاحش في
 القروض نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع
 عشر القيمة لان الفين يحصل لقلة الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان

لعمر وقبضه ثم انكر الامر
 أي انكر المشتري ان عمرا
 أمره بالشراء (أخذه عمرو
 وانما انكاره) الامر لما قضته
 لاقراره بتوكيله بقوله يعني
 له عمرو (الا أن يقول عمرو لم
 أمره به) أي بالشراء (فلا)
 يأخذه عمرو لان اقرار
 المشتري ارتد بوجه (الا أن
 يسلم المشتري إليه) أي الى
 عمرو لان التسليم على وجه
 البيع يبيع بالتعاطي وان
 لم يوجد نقد الثمن للعرف
 (أمره بشره شيئين معينين)
 أو غير معينين اذا انواه
 للموكل كما مر بحر (و) الحال
 أنه لم يسم غمفاش ترى له
 أحدهما بقدر رقيقته
 او بزيادة) يسيرة (يتغابن

موضع التهمة القول للآخر اه فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان ملك الانشاء
بين أن يكون الموضع موضع تهمة أو لا فان قلت بماذا تثبت التهمة قلت بالرجوع الى أهل
الظهور فان أخبروا ان الثمن يزيد على القيمة زيادة فاحشة تثبت والافلا (أقول) وأهل المراءى
بموضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتمام (قوله فذلك) الصواب اسقاط ما فانه قوله لا ياتي
وهو حى كما في الشرع بل لا ية لكنه تبع فيه صاحب الدرر و صدر الشريعة (قوله وهو حى قائم)
لا حاجة اليه ايضا لان المأمور يدعى هلا كما في كيف يقال وهو حى فالتقول للمأمور الآن يقال
أراد أنه قائم من كل وجه اختار به عما إذا حدث به عيب أو ابق فانه كالهلاك كما في البرازية
تأمل (قوله فالتقول للمأمور) أى مع عينه يعقوبية (قوله لا خبره عن أمره) استثنافه
بوجه من الشرع المأمور كل ولا تهمة فيه لان الوكيل بشر اشئ بعينه لا يملك شئ له لنفسه فمثل ذلك
الثنى في حال غيبته على ما مر كما في البحر قال المقدسى فالخبر به في التحقق والقبول يستغنى عن
اشهاد فصدق كقوله المطلقة في العدة راجعتك ربهذا وقع التقضى عن المولى إذا أقر على
مواثمه بالملك كالحج حيث لا يثبت عند أى حنية رجسه الله تعالى اه ولان من ملك الانشاء
ملك الاقرار (قوله وان مية) أى كان العبد مية قال العلامة أبو السعود وهذه مسئلة
الكتاب نظر السيد الجوى بان مسئلة الكتاب تشمل موت العبد وحياته وقت قول المأمور
اشترى به للآخر كما في البحر فان كان مية أو أخبر عن أمره لا يملك استثنافه وان كان حيا فهو يدعى
حق الرجوع على الآخر وهو ينكره ولا خلاف في الاول أنه على التقصيل المذكور وفى
الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقالوا القول للمأمور وان لم يكن الثمن
منقودا (قوله فكذلك الحكم) أى يكون القول للمأمور مع عينه لانه أمين يريد انظر وجع
عهدة الامانة فيقبل قوله (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال أن العبد مية اذ
الكلام فيه أمالو كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن
منقودا أو لا (قوله فالتقول للموكل) يعنى أن المأمور يريد استحقاق الرجوع بالثمن عليه
والقول قول الأمين فيما ينق به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على غيره بل
القول قول الآخر لانه ينكر استحقاق الرجوع بل انما يكون أميناً فيما دفع اليه بطريق
الامانة وما لم يقبضه لا يسمى أميناً بالنظر اليه فان قلت كيف يتأتى هذا والوكيل بشر اشئ
بعينه لا يشتر به لنفسه فهو غير قادر على مخالفة الموكل كما تقدم ويجب بانه يمكن أنه فعل ذلك
بحضرة أو بخالقه بما عينه من الثمن أو شرأ به عرض وأهله محمول على ما إذا أنكر الآخر
الشراء أصلا ويرشد الى هذا عبارة التبيين والدرر قوله انه ينكر الرجوع عليه بالثمن
والقول للمنكر (قوله والا) أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو مية (قوله
للتهمة) فانه يحتمل أنه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفة خاسرة أراد الزامه للموكل (قوله خلافا
لهم) الخلاف فيما إذا كان منكر احميا والتمن غير منقود فقط ولا يوجبهم ان خلافهم ما في
الصورتين الداليتين تحت الامع أن خلافهما فيما ذكرنا فاعلم بما نقرر أن صورة المسئلة فيما
إذا كان بعد هلاك العبد وعمه الشارح في الجواب وبين الحكم فيما إذا كان حيا أو مية فاعلم
بتمهيم جواب المسئلة وهو ما إذا هلك رزاد عليها بيان ما إذا كان حيا وحينئذ فلا خطا في حق

فذلك وقال موكله بل شرعته
لنفسك فان كان العبد
(معينا وهو حى قائم)
(فالتقول للمأمور) اجماعا
(مطلقا) نقول الثمن
اولا لا خبره عن أمره
استثنافه (وان مية
(والحال ان) الثمن منقود
فكذلك الحكم) (والا) يكن
منقودا (فالتقول للموكل)
لانه ينكر الرجوع عليه
(وان) العبد (غير مية)
وهو حى أو مية (فكذلك)
اى يكون للمأمور (ان
التمن منقودا) لانه أمين
(والا للآخر) للتهمة
فلا قالها (قال به في هذا

المقدم في بعض المتكلمين على الكثر صاحب الجبر (قوله الاذ انواه للموكل) علم بما تقدم أنه
 يجب حمله على ما اذا لم يضاف العقد الى مال نفسه سواء اضافه الى مال الموكل او الى مال مطلق
 وسواء نقد الثمن من ماله او من مال الموكل (قوله او شراء بماله) معناه اضافة العقد الى ماله
 لا النقدة من ماله يعني اذا اضاف العقد الى دراهم الامر ينبغي أن يقع للامر لانه لو لم يقع للامر
 كان واقعا للموكل فلوقوع له كان غاصبا لدراهم الامر وهو لا يحل شرعا كذا قال صاحب التمهيد
 وعليه عامة الشراح (أقول) فيه نظرون الغصب انما يلزم لو تقدم من دراهم الامر واما
 اذا اضافه الى دراهم الامر ولم يبق من دراهمه بل تقدم من دراهم نفسه فلا يلزم الغصب
 قطعا كذا ذكره أبو السهوي في حاشية مسكين وذكر أيضا عند قول الكثر أو يشتريه بماله أي
 ان اضاف العقد الى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله او من مال غيره ان فيه اشارة الى أن
 المراد من قول المصنف تبعه القدرى أو يشتريه بماله الاضافة عند العقد الى دراهم الموكل
 دون النقد من مال الموكل بقدر اضافة اليه قال صاحب الهداية وقول القدرى أو يشتريه
 بماله الموكل مطلق لا تفصيل فيه فيجمل على الاضافة الى مال الموكل كذا قاله جهور الشراح
 قال قاضي زاده أقول فيه نظرا لانهم حملوا التفصيل المذكور في قول المصنف لان فيه تفصيلا
 على انه ان تقدم من دراهم الموكل كان الشراء له وليس يصحح لان ذلك تفصيل للنقطة المطلق
 لانه تقدم من مال الموكل كما لا يخفى وما يصلح الترتيب كون المراد بقول القدرى أو يشتريه بماله
 الموكل الاضافة الى دراهم الموكل دون النقد من ماله انما هو وقوع التفصيل في النقد من مال
 الموكل لا وقوعه في النقد المطلق اذ لا مساس له بكلام القدرى فان المذكور فيه مال الموكل
 دون مطلق المال اه (قوله حكم بالنقد اجماعا) لان دلالة على التبعين مثل دلالة اضافة
 الشراء اليه زياحي (قوله فروايتان) أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم بالنقد وعند
 محمد هو للوكيل وان تقدم الثمن من دراهم الموكل يحوى لان الاصل ان كل أحد يعمل
 لنفسه الا اذا ثبت جملته بغيره ولم يثبت وظاهر ما في الكثر ترجيح قول محمد لدخوله تحت قول
 المصنف فالشراء للوكيل فانه لم يخرج عنه الا في مسئلتين اذا انواه الامر أو اضافته الى ماله
 واليه مال الزبلي حيث قدمه على قول أبي يوسف وعلاه بقوله لان ما يطلقه الانسان من
 التصرفات يكون لنفسه (قوله زعم الخ) صور المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعم في
 الجواب وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فلم يتعممه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاده
 علم ما بيان ما اذا كان حيا فلا خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه واعلم ان هذه المسئلة
 على ثمانية أوجه كما قال الزبلي واحد على الاختلاف والبواقي على الوفاق والاختلافية هي
 ما لو كان العبد المأمور بشراؤه بغيره عنه حيا ولم يكن الثمن منقودا كافي أبي السعود لان العبد
 المأمور بشراؤه اما أن يكون معينا أو غير معين وكل على وجهين اما أن يكون الثمن منقودا
 أو غير منقود وكل وجه على وجهين اما أن يكون العبد حيا حين أخبر الوكيل بالشراء أو ميتا ثم
 قال خصاصه له أن الثمن ان كان منقودا فالقول للمأمور في جميع الصور ومثاله الهلاك
 والتمهيد وان كان غير منقود ينظر فان كان الوكيل لا يملك الانشاء بان كان ميتا فالقول للامر
 وان كان يملك الانشاء فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي

الاذ انواه للموكل وقت
 الشراء (أو شراء بماله)
 أي بماله الموكل
 ولو كان في النية حكم
 بالنقطة اجماعا ولو وافقا
 انهم لم يفتضروا فروايتان
 (زعم انه اشتري عبد الموكل)

وجهين ان اشترى حالا يحكم النقدان تقدم من دراهم الموكل فالشراء للموكل وان تقدم من مال نفسه فالشراء له وان لم يتقدّر جمع في البیان الى الوكيل ثم قال وان اشترى مؤجلا فالشراء يكون للوكيل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للموكل لا يصدق الا ان يصدقه الموكل اه وحاصل ما تقدمناه انه ان اضاف المقتضى الى مال أحدهما كان المشتري له وان اضافه الى مال مطلق فان نواه الاثر فهو له وان نواه لنفسه فهو له وان تكاذبا في النية يحكم النقد اجماعا وان توافقا على عدمه فان له عند الثاني وحكم النقد عند الثالث وبه علم أن محل النية للموكل فيما اذا اضافه الى مال مطلق سواء تقدم من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاذبا وقوله ولو توافقا محله فيما اذا اضافه الى مال مطلق لكن في الاول يحكم النقد اجماعا وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي الحاشية ولو لو كان له أن يشترى له أمة وسعى جنسه ولم يسم الثمن فشرى أمة وأرسل بها إليه فوطئها الاثر فعلق فقال الوكيل ما اشترى بهم الاثني فعلقه على ذلك وياخذها وعقرها وقيمة ولها للشبهة التي دخلت وان كان حين أرسل بها إليه أقرانه شرها له أو قال هي الجارية التي أمرتني أن اشتريها الاثني لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فان أقام البينة أنه حين شرها ثمرها ثمرها لنفسه لم يقبل منه ذلك اه وبه علم أن الأرسال للموكل لا يكون معينا كونه اشتراها له وانهم اذا تنازعا في كون الشراء وقع له يحلف الوكيل ومحله ان لم يتقدّر الثمن والافتقار ما انه يحكم النقد بالاجماع عند التكاثر وذ كرارز بلغي أنه اذا تقدم من مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح موجب لبراءة الدافع موجب للضمان وذ كرفي بيع الفضولي ايضا فان من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضا في ضمن القضاء فيضمن مقبلة ان كان مئليا وقيمة ان كان قيميا وفي منظومة ابن وهبان

وكيل قضى بالمال ذنباً لنفسه * يضمن ما يقضيه عنه ومهدر

ومعنى م - درانه يكون متبرعا قال شارحها مسألة البيت من القيمة قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل الى دين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعا ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل واليه اشار بقوله ومهدر اه قال المقدسي وهي حادثة القوي حدثت لبعض المتأخرين من المتكلمين على الكثر وفيه كلام غامض ان اراد بقوله ان قضاء الدين بمال الغير صحيح انه جائز ونافذ ولا يتم فيه ولا ينقض فهو باطل ضرورة ان هذا المال مقصوب ولم يقل ا - بان المقصوب لا يجوز التصرف فيه وبه يقضى به الدين ولو طلبه صاحبه لا يمكن فيه ولا شك ان رب دراهم الغصب لو آتاه مع الدائن وبرهن عليه ما اخذها وبتقضى القضاء وما نقله عن الزباني وغيره لا يشهد له لانه جمل له قرضا والقرض انما يصح بالاختيار والرضا والضمنان والرضا لا يجوز على الجواز ويحتمل على ما اذا أجاز رب الدراهم والا فله عليها ومنع الوفاء من انقض القضاء نعم اذا لم يكت عنه الدائن فله تضمين أي تسام من الدافع والقابض لا يصح القضاء بقتضى ان لا يطالب القابض بل الدافع وامام - مثله المنظومة ففيها دفع مال نفسه باختباره ورضاه عن دين الموكل فلا يمس ما نحن فيه فصحه وصار متبرعا فالرجوع له فيما كان عنه من المال لانه لم ذمته وتبرع من عنه بده بقضاء الدين اه (اقول) واراد

نظرة

حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد الخ هكذا
بالاصل وليحذر اه

سيم لم يلزم الا حصره وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصف له بصفة وعي له غنا
 فاشترى بثلث المصفة باقل من ذلك الثمن فيجوز على الحصر واذا كان معينا فهو كالوصف وفي
 الوقائع قال اسير لرجل اشترى بالف درهم فشرى بمائة دينار او بعرض جازوله ان يرجع على
 الاسير اه وفي خزانة المفتين من الصيرف الاسير اذا امر رجلا ان يقديه بالف فقد ام بالفين يرجع
 بالفين عليه وليس بمنزلة الوكيل بالشراء وفي الزيادات قال له اشترى بي هذه الالف درهم امة ولم يسم
 الالف حتى سرق فشرى امة بالف لزم الموكل والاصل ان النقص لا يقع في الوقائع في الالف قبل
 التسليم بالاخلاف وبعده اختلف فيه وعامتهم انهم الاتمين اه (اقول) ويتفرع على هذا ما في
 الخلاصة وكيل الشراء اذا شرى ما شر به ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم لا حصر ثم نقد للبايع غيرها
 جازوا. ياتي تصحيح مقابل هذا عن الخاتبة وعليه قول الزيادات ولو دفع الدراهم للوكيل
 فسرقت لم يضمن فان شرى امة بالف نقد عليه علم به لا كها ولم يعلم ولو سرقت خمسة مائة فشرى
 امة بالف فهي له وان شرى بخمسة مائة تساوى الالف فهي له موكل وكذا لو دفع كسبا فقال
 اشترى بالالف التي فيه فلم يجد سوى خمسة مائة واذا دفع اليه اقلها يشترى له شيئا بعينه فهل
 فشرى فهو للوكيل وان هلك بعد الشراء فله موكل ويرجع به عليه هذا اذا اتفق على تلفها
 قبل او بعده فان اختلفا فالقول للامر بينهم (قوله) وان بشرى بغير عينه فان شرى
 للوكيل هذه المسئلة على وجوه كافي البحران اضاف العقد الى دراهم الامر كان لا امر
 وهو المراد عندي بقوله او يستقر به مال الموكل دون النقص من ماله لان فيه تفصيلا وخرقا
 وهذا بالاجماع وهو مطلق وان اضافه الى دراهم نفسه كان انقصه حلالا على ما يحل له
 شرعا او يفتله عادة اذا انشرا لنفسه باضافة العقد الى دراهم غيره مستند كشرع عاود وفاران
 اضافه الى دراهم مطلقة فان نواها لا امر فهو لا امر وان نواها لنفسه فله نفسه لان له ان
 يعمل لنفسه ويعمل لا امر في هذا التوكيل وان تكاذب في النية يحكم العقد بالاجماع لانه
 دلالة ظاهرة على ما ذكرنا وان توافقا على انه لم تحضره النية او اختلفا بان قال الوكيل لم
 تحضر في النية وقال الموكل بل ثبت لي او بالعكس قال محمد وهو لا يقد لان الاصل ان كل احد
 يعمل لنفسه الا اذا ثبت جهله اغير ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم العقد لان ما أطلقه يحتمل
 الوجهين فيبقى موقفا في أي الماهين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولان مع تصادقهما
 يحتمل النية لا امر وفيما قلنا اجل حاله على الصلاح كافي حالة التوكيل والتوكيل بالاسلام
 في الطعام على هذه الوجوه اه وشبه في الهداية والمقدمي وقول الامام في ما ذكره
 العراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبه قال من معنى الشراء للموكل اضافة العقد
 الى ماله لانه من ماله وان محل النية للموكل ما اذا اضافه الى دراهم مطلقة وظاهر ما في
 الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكيل لانه جهله للوكيل الا في
 مسألتي وظاهر ما في الهداية انه لا اعتبار بنية نفسه اذا اضافه الى مال موكله ولا بنية او كاه
 اذا اضافه الى مال نفسه وان نقده الثمن من مال موكله علامة بنية له وان لم يرضه الى ماله قال
 المقدسي وفي الثاني نظر لانه لا محذور في ذلك اذ دفع ماله من غير غير مستنكر اه هذا اذا اشترى
 بتمن حال وان هو جل فهو للوكيل قال في التارخانية وان اشترى بدراهم مطلقة فهو على

قوله انهم الاتمين كذا
 بالاصل واهله انهم الاتمين
 واجبر اه محكمه

(وان) بشرى بغير
 عينه فالشراء للوكيل

أو بالحيوان ولم يكن الثمن مسمى وهذا إذا أمر به بالنقد وعلى ما في مسكين ولو ساوى المسمى
 قيمته واعلم أن الأولى أن يقول فلواشترى بكذا بغيره وقع للوكيل ثم يستطرد ويقول وكذا بغير
 ما عين وسماوى إذا خالف في الدنانير بكذا قيمتها كالدنانير يصح للموكل وقد تقدم أيضاً
 ويجب تقييده بما إذا لم يصف العقد إلى الموكل أما إذا أضافه إليه بان قال بهتمه لموكل فقال
 الوكيل اشترى بكذا بغيره وقع على إجازة الموكل بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء
 الفضولي وسماوى ذكره قرىباً في شرح قوله قال بهنى هذا عمرو قلت وفيه كلام قد مرنا أول
 الوكالة في شرح قوله وبإيقا ثم واستيقا ثم فلا تغفل (قوله أو بخلاف ما عني) أى إن كان
 الثمن مسمى وأطلق في المخالفة فشمع المخالفة في الجنس والقدرة على البزاة بوقوعه في
 الهداية والجمع بخلاف الجنس فظاهره أنه إذا مسمى له ثمناً فزاد عليه أو نقص عنه فإنه لا يكون
 مخالفاً وظاهر ما في السكاكى للعسا كم أنه يكون مخالفاً فيها إذا زاد أو نقص عنه فإنه قال وإن
 قال اشترى ثوباً بكذا بغيره أو بالوكيل بكذا بغيره فهو جائز على الآخر وإن مسمى ثمناً فزاد عليه أو نقص عنه
 الآخر وكذلك إن نقص من ذلك الثمن إلا أن يكون وصفه له بصفة مسمى له ثمناً فاشترى بذلك
 الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الآخر وإن كان معيماً فهو كالوصف فشمع ما إذا كان
 خلاف الجنس عرضاً أو نقداً خلافاً لغيره في الثاني وما إذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أمر به
 أو أقل كافي البزاة ونقله عنه في البحر (قوله من الثمن) قال الجوى أى بان يامر به بالشرء
 بالف درهم فيشترى به ثوباً ديناراً وقد جعل محمداً الدرهم والدنانير جنسين اذ لوجهاهما جنسا
 واحداً والصار للوكيل مشترياً بالآخر حينئذ وفد كفى شرح الجامع الصغير في باب المساومة
 أن الدرهم والدنانير جنسان مختلفان قياساً في حق حكم الربا حتى جاز بيع أحدهما بالآخر
 متفاضلاً وفيما عدا ذلك الحكم الربا جوازاً واحداً استحسننا حتى يكمل نصاب أحدهما بالآخر
 والقاضى في قيم المتلفات بالخيار إن شاء قوم بالدرهم وإن شاء قوم بالدنانير والمكروه على البيوع
 بالدرهم إذا باع بالدنانير أو على العكس كان بيعه ببيع مكروه وصاحب الدرهم إذا باع
 بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كالأول فظهر بدراهمه الأرواية شاذة عن محمد وإذا باع
 شيئاً بالدرهم اشترى بالدنانير قبل نقد الثمن أو على العكس والثانى أقل من قيمة الأول كان
 البيع فاسداً استحسننا وتبين بما ذكرناه ما اعتبره جنسين مختلفين في حكم الربا شهد
 بالدرهم والآخر بالدنانير أو شهد بالدرهم والمدهى دنانير أو على العكس لا تقبل الشهادة
 وكذلك في باب الإجارة اعتبر جنسين مختلفين على أن من استاجر من آخر داراً بدرهم وأجرها
 من غيره بدنانير أو على العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول تطيب له الزيادة فماذا كفى الجامع
 أنهم ما جعلا جنسا واحداً فيما عدا ذلك الحكم الربا على الإطلاق غير صحيح كذا في التاترخانية اهـ قلت
 وذكر العمادى في فصوله الدرهم أجريت بحرى الدنانير في سبعة مواضع وقد ذكر صاحب
 البحر أوائل البيوع عنه قوله ولا بد من معرفة قدره ووصف عن أنه ليس للعصر (قوله
 ويتعزل في ضمن المخالفة) يفيد أنه لو شرأه له به ذلك لا يتعدى الموكل وفي المقدسى عن
 القيمة وكاه بشرى أمة بعتهم بدينار فشرى بها فشرى بها فشرى بها فشرى بها فشرى بها
 لنفسه بخمسة عشر قال قول للوكيل والبيعة بينته وفي المقدسى أيضاً ولو مسمى له ثمناً فزاد عليه

أو بخلاف ما عني (الموكل
 له من الثمن وقع الشرء
 للوكيل) للمخالفة عني
 ويتعزل في ضمن

عليه كغيره بالاولى وهذا ان لم يقبل وكالة الثاني بمحضرة الاول والا فهو للثاني وان كان الاول
وكلمه بشراؤه بالثاني عاتق دينه فاشترى بمائة دينار فهو للثاني لانه عاتق شرائه لنفسه
بمائة فعلى شرائه كغيره ايضا بخلاف الفصل الاول كذا في البرازية قال المقدسي فلو اضافته
الى الثاني ينبغي ان يكون للثاني كالوقيل وكالة الثاني بمحضرة الاول او شراء بمائة منه الثاني
مخالف الاول اه وفي كافي الحاكم رجل وكل رجل لا بشرى امة بعينهم ان قال الوكيل نعم فشرى اها
لنفسه ووطئ الخيلت منه يدرا عنه الحد وتكون الامة ولدها لا امر ولا يثبت النسب
اه قال الرمي يستفاد من قول الوكيل نعم انه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر فاذا لم
يقبلها واشترى وقع له والله تعالى اعلم ونقل في البحر عن البرازية اشتري جارية فلان فسكت
وذهب واشترى اها ان قال اشترى ثم الى فله وان قال للموكل فله وان أطلق ولم يصف ثم قال كان
لأن فائدة ولم يحدث بها عيب صدق وان هالكه أو حدث بها عيب لا يصدق اه وفي
الاشباه والنظائر سكوت الوكيل قبول ويرتد برده اه وقد منعنا عن البحر اول الوكالة ان
ركن ما دل عليها من الايجاب والقبول ولو كره المصدق دخل السكوت وصاحب البصر فهم من
عبارة البرازية كما ذكره أن الجارية لم تعين بالاضافة الى المالك فيسقط الذي يلوح في أن فرع
البرازية في المعينة ايضا ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في
كافي الحاكم بقوله فقال الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والالا يكون في ذكر
ذلك فائدة وعلم ان تتامل قلت وقد ذكر عبارة البرازية في الآثار خاتمة نقلا عن شركة
العميون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقل المأمور نعم ولم يقل لان قال في آخرها هذا
كاه رواية الحسن عن أبي حنيفة ورعا يستفاد منه أن في المسئلة رواية أخرى تامل ثم معنى
قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول انه ان سكنت فعلى التفصيل المذكور
في البرازية وان صرح فبهي للمأمور لانه ان سكنت لم تصح الوكالة فانه لما في البرازية
وهو ظاهر (قوله عند غيبته) أما لو كان حاضرا وصرح بانه يشترى به لنفسه كان المشتري له
لأنه لم يعزل نفسه بمحضرة الموكل وانس له ذلك بغير علمه لان فيه تقرير له (قوله حيث
لم يكن مخالفا) تعادل للحكم واسارة للفرق بين التوكيل بالشراء والتسكاح كما سبق (قوله دفعا
للغرض) على ثمانية أي انما منع شراؤه لنفسه لانه يؤدي الى تقرير الامر من حيث انه اعتمد
عليه ولان فيه عزل نفسه ولا يعلمه الا بمحض من الموكل والاصل في هذه المسائل المارة أن
الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكله لافي غيبته دفعا للغرض هذا بالعزل القصدي أما الضمني كالو
كان ذلك بمخالفة الموكل فيصح مطلقا وعليه يبقى قوله المارة فلو كان أن يزوجه معينة
فتزوجها فقد عزل نفسه عزلا ضميا لانه جعله من وجاله لا تزوجا فاذى عقده غير مطلقا عليه من
قبل الموكل فهو مخالف فيه فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه
وقد اشترى فلم تحصل المخالفة الا اذا فوض لنفسه لا لغيره فبطل نيته ببقاء الوكالة وعدم عزله
لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بمخالفة ما مهي له من الثمن أو بغير النقود
كان مخالفا لاهر فبعضل عزلا ضميا فلا يوقف على عدم الموكل كما قد صنفه (قوله فلو اشترى اها)
تفريع على قوله حيث لم يكن مخالفا (قوله بغير النقود) أي بان اشترى بالعروض

(عند غيبته حيث لم يكن
مخالفا) دفعا للغرض (ولو
اشترى بغير النقود)

وعبارة الزيلعي لان النكاح الذي اُتي به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخر تحت الوكالة
 نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفاً بضافته الى نفسه فانه زل وفي الوكالة بالشراء الداخل
 فيها شراء مطلق غير مقيّد بالاضافة الى الموكل فكل شيء اُتي به لا يكون مخالفاً به اذ لا يعتبر في
 المطلق الا ذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فيكون موافقاً بذلك حتى
 لو خالف مقتضى كلام الآخر في جنس الثمن وقدره كان مثله اه قلت حاصله ان النكاح من
 العقود التي تضاف الى الموكل ولا تتحقق له الا بالاضافة بخلاف الشراء فانه يكون للموكل ولو
 اُضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم مما مر (أقول) وعبارة الوافي فان قيل ما الفرق بين هـ ذا وبين
 ما اذا وكله بتزويج امرأة بعينها حيث جازله ان يتزوجها قلنا هـ وان النكاح الذي اُتي به الوكيل
 غير الذي أمر به لان المأمور به النكاح الذي اُضيف الى الأمر هـ اُضيف الى الوكيل
 فكان مخالفاً وأما في مسألة تناقلا ما مورع مطلق الشراء غير مقيّد بالاضافة الى أحد هـ كذا قيل ولا
 يخفى ان قوله وفي مسألة المأمور مطلق الشراء ممنوع فان المأمور فيه أيضاً البيع الذي
 اُضيف الى الآخر فانه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمراً بطلاق الشراء انتم (أقول)
 ومثله في النهاية والزيلعي والحواشي المعقوبة وغيرهم فليراجع (قوله غير الموكل) بالجرمصة
 لشيء مخصوصه وبالنصب استغناء منه أو حال لأنه يجوز بالوجهين بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل
 والموكل اسكان أوضح قال في المنع وانما قيدنا به غير الموكل للاحتراز عما اذا وكل العبد من
 يشتره له من مولاه أو وكل العبد بشرائه من مولاه فاشترى فانه لا يكون للأمر ما يصرح
 به للمولى أن يشتره به فيه ما لا أمر به انه وكيل بشراء شيء بعينه لمسايق اه وكان وجه
 الاحتراز عما ذكره من الصورتين باعتبار احتفال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول
 ولا يخفى ما منه فكان الاولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وكله بشراء معين
 غير نفس الآخر وأفاد مسكينان التعيين اما بالاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة (قوله لا يشتره
 لنفسه) لان فيه عزل نفسه وهو لا يملك عزل نفسه والموكل غائب حتى لو كان الموكل حاضراً
 وصرح بأنه يشتره بنفسه كان له ان يعزل نفسه بغيره الموكل وليس له العزل من غير
 علمه لانه قد صح عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود عيني وزيلعي وغيرهما كالعناية
 وغاية البيمان والمنع وأورد عليهم ان العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل باسباب متعددة منها
 حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها ارسال الرسول وتبليغ الرسالة
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالاجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند
 أبي يوسف ومحمد وقد صرح به في عامة المعتمدين سيما في البدائع واشتراط علم الآخر في نسخ
 أحد المتعاقدين العقد القائم بينهما لا يقتضي أن لا يملك الوكيل عزل نفسه الا بمضمر من الموكل
 لان انتفاء سبب واحد لا يستلزم انتفاء سائر الاسباب فلا يتم التقرر بالعلم الا أن يعلم وضع
 المسئلة على انتفاء سائر اسباب العلم بالعزل أيضاً لكنه غير ظاهر من عبارات المكتب أصلاً
 قاضي زاده أفاده أبو السعود (قوله ولا موكل آخر بالاولى) أي بان وكله جل آخر بان يشترى
 له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشراء لنفسه فلا

(غير الموكل لا يشتره
 انفسه) ولا موكل آخر
 بالاولى

المحيط ٨٥ (قوله فاشترى ضعفه) قيد بالزيادة الكثيرة لان القليلة كعشرة ارطال ونصف
 رطل لازمة لالامر لانها تدخل بين الوزنين فلا يتحقق حصول الزيادة بحجر عن غاية البيان
 (قوله خلافا لها) فعمدها يلزمه العشرون بدرهم لانه فعل المأمور وزاد خبرا وصار كما اذا
 وكاه ببيع عمده بانف فباعه بالقرين ولا يبيح حنيقة انه امره بشراء عشرة ولم يامر به بالزيادة فينفذ
 الزائد عليه بخلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زباني قال الحموي وهو مخالف
 لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكاه بالبيع بالف درهم فباعه بالف دينار لا ينفذ ببيع
 فليتأمل ٨٦ (وأقول) سيأتي انه متى اختلف جنس الثمن بان امره بالدرهم فباع بالدينار يصير
 مخالفا مطلقا ولو الى خير (قوله ولو شري ما لا يساوي ذلك) بان اشترى ما يساوي العشرون
 منه درهم ما بدرهمين وقع للوكيل لانه خلاف الى شر كشرائه هزولا لان الامر تناول السهمين
 وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الامر ط (قوله وقع للوكيل اجماعا) لانه خالف الى شر (قوله
 كغير موزون) أي من القيمات كما تقدم بان امره ببيع عشرة فاشترى به اربعة دين كل واحد
 يساوي المائة فالكل للمأمور اجماعا (أقول) ومثل الموزون المكيل والمعدود والمقارب (قوله
 ولو وكاه بشراء شئ بعينه) ٩ اي وعينه له اما باسم الاشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كأن وكاه
 أن يشتري له هذا العبد بقرن مسمى وقيل الوكيل الواكالة ثم خرج من عند الموكل وأنشده على
 نفسه انه يشتريه لنفسه ثم اشترى العبد بمثل ذلك الثمن فهو للموكل كافي الهندية والاصل ان
 الوكيل يعزل نفسه بمحضرة موكاه لاني غيبته دفعا للغرر هذا في العزل القصدي أما في الضمني
 كالموكل كان ذلك بخلافه الموكل يصح مطلقا وعليه فلو وكاه ان يزوجه معينة فزوجه فقد عزل
 نفسه عزلا ضميا لانه جعله من وجاله فاذن عقد غير مسلط عليه من قبل الموكل فهو
 مخالف فيه فيكون عزلا ضميا بخلاف الشراء فانه انما فوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم
 تحصل المخالفة الا انه نوافه نفسه لالامر فتم بطل نيته بقاء الواكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه
 اذ لم يباشر المأمور به حتى لو اشترى بخلاف ما سمى له من الثمن أو بغير النقود كان مخالفا لمره
 فيعزل عزلا ضميا فلا يتوقف على علم الموكل قال الحموي ومثل التوكيل بشراء شئ بعينه
 التوكيل بالاستجارة الا ان لم أره صريحا وهي حادثة الفتوى ولو اشترى نصف المعين فالشراء
 موقوف ان اشترى باقية قبل الخصومة لزم الموكل عند اصحها الثلاثة ولو خاصم الموكل الوكيل
 الى القاضي قبل أن يشتري الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد
 ذلك لزم الوكيل بالاجماع وكذا كل ما في تبعيضه ضرر وفي تشقيصه عيب كالعبد والامة والدابة
 والثوب وهذا بخلاف ما اذا وكاه ببيع عمده فباع نصفه أو جزأ منه مع الوفاء به يجوز عند الامام
 سوا باع الباقي منه أولا وان وكاه بشراء شئ ليس في تبعيضه ضرر ولا في تشقيصه عيب فاشترى
 نصفه يلزم الموكل ولا يتوقف لزومه على شراء الباقي ٨٦ (قوله بخلاف الوكيل بالنسكاح) أي
 بنسكاح معينة والانسب وضعها بعد قول المصنف لا يشتريه لنفسه ح (قوله والفرق في
 الواني) أي بين التوكيل بشراء معين وبين التوكيل بنسكاح معينة مذكور في الواني مخني
 الدرود كره الزباني أيضا وحاصله ان النسكاح الداخل تحت الواكالة نسكاح مضاف الى الموكل
 فيعزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فانه مطابق غير مقيد بالاضافة لكل احد

فاشترى ضعفه بدرهم ما
 يباع به عشرة بدرهم لم يلزم
 الموكل منه عشرة
 بنصف درهم خلافا لها
 والثلاثة قلنا انه مأمور
 بارطال مقدرة فينفذ
 الزائد على الوكيل
 ولو شري ما لا يساوي ذلك
 وقع للوكيل اجماعا كغير
 موزون (ولو وكاه بشراء
 شئ بعينه) بخلاف الوكيل
 بالنسكاح اذا تزوجها
 لنفسه صح منية والفرق
 في الواني

٩ الوكيل بشراء شئ
 بعينه لا يملك شراءه لنفسه
 وان قال عند العقد بشرية
 لنفسه الا ان خالف في
 قدر الثمن أو جنسه هذا
 اذا كان الموكل غائبا وان
 حاضرا وصرح الوكيل
 بانه يشتريه لنفسه صار
 مشتريا لنفسه بزازية
 ٨٥ منه

رأس المال لا يفسد العقد وانما يفسد اذا قام المرسل اليه عن المجلس قبل قبضه أو قام المرسل
 كذلك أنفاده ر (قوله بل بمقارفة مرسله) الاولى العاقد (قوله لان الرسالة في العقد) أي
 -صلت في العقد (قوله لا القبض) وكلام الرسول ينتقل الى المرسل فيكون العاقد هو المرسل
 فيكون قبض الرسول غير قبض العاقد فلا يجوز عيني ويترتب على ذلك حرمة العقد بين
 رسول والاخر نالوه عن القبض فالخلص أن يوصف في الصرف ولو بالامر ط (قوله
 واستفيدة التوكيل بم-ما) الاولى تقديم هذه الجملة قبل مسئلة الرسول (أقول) ومنشأ
 الاستفادة ان كلامهم ما عايناه الموكل فيمكن فيه ما علم ان هذا ليس بعزير اذ قد صرح
 به. من الدورانم يتجه لوقال واستفيدة صحة الاراء لكون خلافا لما في الجوهره لايصح الصرف
 بالرسالة لان الحقوق تتعلق بالمرسل وهو ما مقرر فان حالة العقد واعلم ان ما في الجوهره حقيق
 المقبول اذ لم يكن المرسل حاضر في مجلس العقد (قوله وكله بشراء عشرة ابطال لحم بدرهم)
 فيسبب الموزون لانه في القيمي لا يتقدشئ على الموكل اجزاء فلو وكله بشراء ثوب هروى بشمسة
 فاشترى له ثوبين هروين بين بعشرة بما يساوي كل واحد منهما -عشرة لا يلزم الاخر واحد منهما
 عنده لعدم امكان الترجيح لان ثمن كل واحد منهما مجهول اذ لا يعرف الا بالميزب بخلاف اللحم
 لانه موزون مقدار فيقسم الثمن على اجزائه فيلحق بجزءه وأما على تقدير كون اللحم قيما كما
 هو في غير الصحيح فافرق بينهما ان التفاوت بين العشرة ابطال وضعفها قليل ساقط عن درجة
 الاعتبار اذا كانا من جنس واحد وهو المقتضى بخلاف الثوب فان التفاوت يتصور بين
 افراد ما دة وطول او عرضا ودرجة ودقة كما في العناية ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمثله
 بحال الزمته ذلك الثوب بمحضه من عشرة وكذا لو أمره بشراء حنطة بعينها كذا في الوجيز
 لا يكره فيقال في الهندية والاصل في هذه المسائل ان الموكل متى جمع بين الاشارة والتسمية
 في ثمنه وكل بشراؤه والمشار اليه خلاف جنس المسمى فاما ان يكونا جاهلين بحال المشار اليه
 واحد -ما أو كانا عالمين ولا يعلم أحد -ما يعلم صاحبه أو عالمين بهما في الثلاثة الاولى تتعلق
 الوكالة بالمسمى لدفع الغرر عنه -ما أو عن أحد -ما وفي الرابع تتعلق بالمشار اليه لان الاشارة
 ابلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار اليه من جنس المسمى قالو كلة
 تتعلق بالمشار اليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بان يتقرر عليه الثمن من غير رضاه * قال افيده
 اشترى جار ية بما في هذا الكيس من الالف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى
 جارية بألف درهم كما أمر به ثم نظر الى الكيس فاذا فيه ألف دينار وألف فلس أو ثمانية
 درهم فالشراء جائز على الاثر اذا كانا جاهلين بما في الكيس أو كان أحد -ما جاهلا أو كانا
 عالمين الا ان كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلم به وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلم به ثم
 اشترى جارية بألف درهم كان الشراء لالموكل لان الوكالة حال وجودها تعلق بالمسمى وكذلك
 لو كان في الكيس ألف وخمسة مائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا اذا
 قال اشترى جارية بألف درهم نقد بيت المال الذي في هذا الكيس فاشترى له كما أمر به فاذا
 في الكيس ألف درهم غلته أو قال اشترى جارية بألف درهم غلته الذي في هذا الكيس
 فاشترى له كما أمر به فاذا في الكيس ألف درهم نقد بيت المال فالشراء جائز على الاثر هكذا في

بل بمقارفة مرسله) لان
 الرسالة في العقد لا القبض
 واستفيدة صحة التوكيل
 بم-ما (وكله بشراء عشرة
 ابطال لحم بدرهم

ما مضى عليه في المتن سابقا فنتبه (قوله ولو صديا) أتى بالباء الغنة لانه محل توهم حيث لا ترجع
 الحقوق اليه قال المصنف والمستحق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيصح قبضه وان كان
 لا يتعلق به الحقوق كالصبي والعبد المحجور عليه ولذا أطلقه في المختصر تبعا للذكر وغيره (قوله
 في بطل العقد) تقرير على الأصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والسكافي وسائر
 المتأخرين دور (قوله بفارقة صاحبه) أي مفارقة الوكيل صاحبه وهو العاقد منح (قوله
 والمراد بالسلام الاسلام) بأن يوكل رب السلم شخصا يدفع رأس السلم الى المسلم اليه (قوله لا قبول
 السلم) بأن يوكل المسلم اليه من يقبض لرأس مال السلم لان الوكيل اذا قبض رأس المال بقي
 المسلم فيه في ذمته وهو مبيع ورأس المال ثمنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز ان يبيع الانسان ماله
 بشرط ان يكون الثمن اغيره كما في بيع العين واذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقد لنفسه فيجب
 المسلم فيه في ذمته ورأس المال مملوك له واذا أسلمه الى الأمر على وجه القايك منه كان قرضا اه
 نعم يجوز توكيل المسلم اليه بدفع المسلم فيه (قوله لانه لا يجوز) نقله في البحر عن الجوهر
 وعبارته بان وكاه يقبل له السلم وعبارة الهداية ومراعاة التوكيل بالاسلام دون قبول السلم
 قال الرملي وقد تواردت الشراح وغيرهم على هذا قال في العناية واعتراض بان قبول السلم
 عقد يملك المالك كل فالواجب ان يملكه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة عن الاتقاض وبأن
 التوكيل بالشراعي جائز لا محالة والتمن يجب في ذمة المالك والوكيل مطالب به فلم لا يجوز أن
 يكون المال لا سلم اليه والوكيل مطالب بتسليم المسلم فيه وأجاب عن الايرادين بجوابين
 ردهما الرملي ثم قال ويختلج في صدرى جواب له يكون صحيحا ان شاء الله تعالى وهو انه لما
 اختلف العلماء كما قرر وفي المالك هل يثبت للموكل ابتداء أو لا ووكيل ثم ينفصل للموكل أثر هذا
 الاختلاف في المحل شبهة فوجب عدم الجواز فيما القياس فيه المنع مطلقا احتياطا ماذا العقود
 الفاسدة مجرأها مجرى الربا والاصل المتوهم في الربا كالحقق في مسألة يبيع الزيتون بالزيت
 فهدم جواز التوكيل من المسلم اليه لما فيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عندهم من يقول انه
 ينفصل من الوكيل للموكل ولا حتم له عند القائل بثبوت ابتداء للموكل لانه مجتمد فيه وهو محل
 الاحتمال والفساد ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اه قال الشيخ خايل القتال
 في حاشيته ونعقبه بعض حنفية فماتت احيث قال قوله ولعله يكون صحيحا بخلاف فيه الرجاء
 فاحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله ان يبيع المسلم فيه قبل قبضه انما يتأني لو كان الوكيل
 من طرف رب السلم والمصلحة في الوكيل من طرف المسلم اليه وأي يبيع للمسلم فيه قبل قبضه
 نعم يمكن أن يكون المسئلة قادم هذا ان تقرير هو الحاصل لتصحح المشايخ القول بثبوت المالك
 للموكل ابتداء اذ على مقابله وهو القول بالاتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام ما فيه من
 يبيع السلم فيه قبل قبضه اه قات وفي قوله نعم يمكن الخ نظر ظاهر فقد بناء على ما تقتضيه
 عبارة نه كيف يثبت غرضه (قوله أي الصرف) صورته ان يقول ان فلانا ارسلني اليك
 لتصرف له هذا الدين فقبل وقام الرسول قبل قبض البديل لا يفسد الصرف فاذا اقام المرسل
 اليه قبل دفع البديل الى المرسل أو نائبه أو قام المرسل من مجاهاه فسد الصرف (قوله والسلم)
 صورته ان يقول ان فلانا ارسلني اليك لتقبل منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول قبل قبض

ولو صديا (في صرف وسلم
 في بطل العقد لم يفارقه
 صاحبه قبل القبض) لانه
 العاقد والمراد بالسلم
 الاسلام لا قبول السلم لانه
 لا يجوز ابن كمال (والرسول
 فيهما) أي الصرف والسلم
 لا تقبضه اذ رفته

شرط تجديدها فان حبسها حتى مضت المدة فقبل الاجر على الوكيل ويرجع على الموكل وقبل بسقط
عن الموكل (قوله وعند الثاني كرهن) أي في ذلك بانفل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالمبيع
اللاستيفاء به - دأن لم يكن وهو الرهن بعينه فيه ملك بالاقبل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن
أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك الفضل على موكله وعند زفر يضمن جميع قيمته لانه كغصب
فان كان الثمن مساويا لقيمه فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر
يضمن خمسة عشر امكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسة وعند الباقي يضمن عشرة وان
كان بالعكس فعند زفر يضمن عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكذا عند أبي يوسف لان الرهن
يضمن بالاقبل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال
والحاصل ان المبيع يكون مضمونا ضمان المبيع عنده ما هو وسقوط الثمن أقل أو أكثر
من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالاقبل من قيمته ومن الثمن وضمان
الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومثلهما وبالقيمة لوقيمة ما بالغت وباقي التفصيل في صدر
الشربعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هذا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قوله ما
كالصنف حيث لم يتعرض للاختلاف كما لا يخفى (قوله كما اعتمد المصنف الخ) قال العيني قال
في النهاية هذا اذا كان الموكل غائبا عن مجلس العقد أما اذا كان حاضرا بصير كان الموكل صارف
بنفسه فلا تعتبر مفارقة الوكيل وعزاه الى خواهر زاده قال الشارح هذا مشكل فان الوكيل
أصيل في البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر قال هذا ليس بمشكل فان الوكيل نائب
عنه فاذا حضر الاصل فلا يعتبر النائب قال المصنف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضرا
أو غائبا قال شيخنا في بحره بعد ان ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره
وما في النهاية ضعيف لكون الوكيل أصيلا في الحقوق في البيع مطلقا اه فقي قوله أصيلا
الخ رد لقول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل ويأتي تمامه في المقالة الثانية (قوله خلافا
للعيني وابن ملك) أي والحدادي نقلا عن المستصفي ومشي عليه في درر البحار وعزاه
صاحب النهاية الى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي وصاحب الغاية بان الوكيل
أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق البسوط وسائر
الكتب دليل على ان مفارقة الموكل لا تعتبر أصلا ولو كان حاضرا وهذا منشأ ما مشي عليه
المصنف تبعا للبحر لكن أجاب العيني عن الاشكال بان الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا
يعتبر النائب اه وتعليقه الجوى بان الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ
فلا اعتبار بمحضرة الموكل ومما يوضح به ترتيب جواب العيني ما ذكره هو نفسه عند قول
المصنف والمشتري منع الموكل عن الثمن من ان الموكل أجنب عن العقد وحقوقه لانها تتعلق
بالعاقبة على ما ينما كذا افاده أبو السعود وذكر في الحواشي السعدية انه لو رجع الزيلعي
في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليك بالتأمل وبه علمت ان ما ذكره الشارح
أي العيني في غير محله (أقول) وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصل ما قدمه
الشارح عن الجوهر والمصنف في منحه من أن المعتمد ان العهدة على أخذ الثمن لا العاقلو
حضر في أصح الاقوال وما ذكره العيني يبنى على القول الآخر من انه لا عبرة بحضوره وهو

وعند الثاني كرهن (ولا
اعتبار بمفارقة الموكل) ولو
حاضرا كما اعتمد المصنف
تبعا للبحر خلافا للعيني وابن
ملك (بل بمفارقة الوكيل)

جوى بينهم كما كاسية اتي فافهم (قوله لانه كالبائع) لتعليل للعيب لالا لولوبه هذا اذا كان الثمن
 حالاً فان اشترى بقرن مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا قال في جامع الفصولين من السابع
 والعشرين نظ الوكيل لولم يقبض عنه حتى اتي الامر فقال بهت فوبك اقلان فانما اقبضت
 عنه عنه فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال اقبضه عليك على ان يبيعك ون المال الذي على
 المشتري لى لم يجز وجع الوكيل على موكله بما دفع عنه (تقنة) * يباع عنه بضايع فاناس
 امره ببيعها فباعها بثلث مسمى فبطل الثمن من ماله لا يباعها على ان ائتمن له اذا قبضها فاناس
 المشتري فللبائع ان يسترد ما دفع لاصحاب البضايع جوى (قوله ولو اشترى الوكيل ينقد) أى
 بمن حال فلو مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس للوكيل طلبه حالا بجر (قوله المطالبة
 به حالا) فالحاصل ان العبرة بما وقع عليه العقد (قوله وهى الحيلة) أى لخلوله على الموكل دون
 الوكيل (قوله ولو وهبه) أى وهب البائع للوكيل (قوله كل الثمن) أى جله واحدة أما
 لو وهب له نصفه ثم وهب له النصف الآخر لا يرجع الوكيل على الامر الا بالنصف المانة الاخرى
 لان الاول حط والثاني هبة قال في البحر ولو وهبه خمسمائة ثم الخمسمائة الباقية لم يرجع الوكيل
 على الآخر الا بالآخرى لان الاولى حط والثانية هبة (قوله رجع) أى الوكيل على الامر
 (قوله بالباقي) أى بالنصف المانة الاخرى كما في مسئلتنا (قوله لانه) أى لان الاولى (قوله حط) أى
 والثانية هبة وهذه المسئلة مبنية على ما تقدم في المبيع ان هبة بعض الثمن حط لاهية كله
 لان الحط يلحق باصل المبيع وفي حط البعض يبقى المبيع بالباقي فيرجع به على موكله هنا
 ولو جعل هبة البكل حط الصاربيها بلائع فيفسد به المبيع فلذلك جعل هبة هبة مائة أو لوكيل
 فيرجع على الموكل بالثمن للمعهود عليه كله فلو وهبه اياه بدفعتين أو أكثر كان ما قبل
 الاخير حطاً وكانت الهبة الاخيرة هبة مائة فيرجع على الموكل بقدرها فقط (قوله هلك المبيع
 من يده قبل حبسه) ولو هلك الثمن في يده فغن مال الامر وان اشترى ثم نقده الموكل فهلك الثمن
 قبل دفعه الى البائع عند الوكيل بهلك من مال الوكيل * وفي الخاتمة رجع دفع الى رطل ألف
 درهم وأمره ان يشتري له بما عده افوض الوكيل الدراهم في منزله وخرج الى السوق واشترى له
 عبداً بالف درهم وجاء العبد الى منزله فاراد ان يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد صرفت
 وهلك العبد في منزله فجاء البائع وطالب منه الثمن وجاء الموكل يطالب منه العبد كيف يفعل
 قالوا ياخذ الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلك
 على الامانة في يده قال الفقيه أبو الليث هذا اذا علم بشهادة الشهود انه اشترى العبد وهلك في
 يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدر في نفي الضمان عن نفسه انتهى (قوله ولم يسقط
 الثمن) كان الاول ولم يسقط الثمن عنه (قوله لان يده كيدته) أى لان الوكيل عامل له فيصير
 الموكل قابضاً بقبضه حكما (قوله ولو هلك به بد حسبه) قيد بالهالك لانه لو ذهبت عينه عنه
 به بد حسبه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن يخير الموكل ان شاء
 أخذه بكل الثمن وان شأ تركه (قوله فهو كببيع) هلك في يد البائع والبائع اذا حبس المبيع
 لاستيفاء الثمن يسقط به لانه كذا هلكا ولا رجوع للوكيل سواء تساوت قيمته مع غنمه أو
 تفاوتا ولو كان وكيله بالاستنجار وقبض الوكيل الداريس له ان يحبسها عن الموكل بالاجرة ولو

لانه كالبائع (ولو اشترى)
 الوكيل (بنقد ثم أجله)
 البائع كان للوكيل المطالبة
 به حالا وهى الحيلة خلاصة
 ولو وهبه كل الثمن رجع
 بكمه ولو بعضه رجع بالباقي
 لانه حط بجزء (هالك المبيع
 من يده قبل حبسه هلك من
 مال موكله ولم يسقط الثمن)
 لان يده كيدته (ولو هلك
 به بد حسبه فهو كببيع)
 فيهلك بالثمن

(قوله وكذا الوكيل بالبيع) أى فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا معا فلا من أهـ ل لزوم العهدة الى آخر ما تقدم وعلى وارثه أو وصيه وان لم يكن فعل الموكل وعلى ماهره نصب القاضي وصيا ويرد عليه (قوله وهـ) هذا الخ) أى فى مسألة الماتن انما يرد الوكيل بالبيع اذا لم يسلمه الى موكله ولا حاجة اليه مع قول الماتن مادام المبيع فى يده (قوله فلو سلمه) أى الوكيل (قوله امتنع) أى على الوكيل رده (قوله لانه لو كاله بالتسليم) أى الى الموكل ولان قبضه ابطال يده الحقيقية فلا يتكمن منه الا باذنه ولهذا كان خصم الماتن يدعى فى المشتري عوى كالمشيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لابعده وفى جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا اهـ منخ (قوله باع فاسدا) قال فى المنخ قيد بالبيع لانه لو وكاله ببيع متاعه فباعه ببيع فاسدا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويسترد الثمن من الموكل بغير رضاه لحق النمرع كذا فى الفنية (قوله مطلقا) أى ولو سلم المبيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير اذن الموكل ويسترد الثمن منه بغير رضاه (قوله فنية) عبارت ما قدمناه عن المنخ (قوله ولا وكيل) أى بالشراء (قوله حبس المبيع) أى الذى اشتراه له موكل (قوله بمن دفعه الوكيل من ماله) وان لم يكن الدفع باهر به صريحا فليس بمتبرع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد علم الموكل فيكون راضيا بدفعه من ماله (قوله أولا) أى لم يدفعه أصلا أو دفعه لامن ماله (قوله بالاولى) متعلق بقوله أولا ووجه الاولوية انه مع الدفع رجعا يتوهم أنه متبرع بدفع الثمن فلا يحبس به فاذا بالحبس انه ليس بمتبرع وان له الرجوع على موكله بما دفعه فكيف اذا يدفع أصلا فله الحبس بالاولى ولانه انعقدت بينهما مبادلة حكمية ولهذا الاختلاف فى الثمن يتماثلان * وفى وصايا الخاتمة الوصى اذا انقضى الوصية من مال نفسه له ان يرجع فى تركه الملبت على كل حال أى سواء كانت الوصية له عبدا أو لم تكن وعليه الفتوى * وفى الخلاصة الوكيل بالشراء اذا اشترى ما حره ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم الى الآخر ثم قد البائع غير عاجز ولو اشترى بدنانير غير هاشم قد قدناير الموكل قاله المراه الوكيل وضمن للموكل دنائير ماله عدى وفى الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن أخذ الثمن من الموكل يطالب بالتسليم الثمن من مال نفسه والوكيل بالبيع لا يطالب باده الثمن من مال نفسه وفى البحر عن كقالة الخاتمة لو ادعى الوكيل بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن قال الرملى تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه فى الاول عدم الرجوع وعبرة الخاتمة رجل عليه الف لرجل فامر المديون بجلال ان يقضى الطالب الا ان اتى له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الآخر وكذبه صاحب الدين لا يرجع المأمور على الآخر لان المأمور بقضاء الدين ووكيل بشرائه ما فى ذمته فاذا لم يسلم له ما فى ذمته ويرجع المأمور على الآخر كالوكيل بشرائه العين اذا قال اشترى وتقدت الثمن من مال نفسه وصدقه الموكل وكذبه البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان أقام المأمور بينة على قضاء الدين قيات بينته ويرجع المأمور على الآخر ويبرأ الآخر عن دين الطالب اهـ ولا يخفى ان معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع بمضاع عليه بجهود البائع والا فالثمن الذى وجب له بالعقد الحكمى يطالب به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة البائع من الموكل ولذلك يتماثلان اذا اختلفا فى الثمن وفسخ العقد الذى

وكذا الوكيل بالبيع
وهذا اذا لم يسلمه (فلو سلمه)
الى موكله امتنع رده الا
بأمره) لانه لو كاله
بالتسليم بغير خلاف وكيل
باع فاسدا فله الفسخ
مطلقا لحق النمرع فنية
(و) لو وكيل (حبس المبيع)
بمن دفعه) الوكيل (من)
ماله أولا بالاولى

الجنس من حيث ان الوكيل لا يقدّر على تخصيصه بل محصول الامر بما يسمى له والاصل ان
الطعام قبل هوائهم للبرودقة وقبل هوائهم كل مطعوم وقبل بالتفصيل والاول عرف أهل
الكوفة وجرى عليه في الكنز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعنده المصنف والثالث ذكره في
الوقاية ~~لكن~~ قال صدر الشرع به ينبغي ان تكون باطلة ان قلنا ان الطعام يقع على كل
ما يطعم فتكون جهالة جنسه قاطبة وجوابه أنه يدفع الثمن ويان المقدار يعلم النوع فتنتفي
جهالة الجنس والله تعالى أعلم (وأقول) ان هذه المسئلة غير محررة بالغافقها وتحررها ان
يقال اذا قرن الطعام بالبيع والشرع ينظر الى عرف الوكيل فان كان البر فقط فلا بد من بيان
المقدار والثمن وان كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة انه اللهم المطبوع والمشوى وما يؤكل مع
الخبز أو وحده فيظهر الى انه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل به غير غنا ولا نظير الثوب والادوية
الا ان يقول اشترى من الطعام الذي يجيبك كما يستفاد من الهداية وما في المقدس قال اشترى
أى ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشرائه الثياب بالقول قلت ايشأت الصحة لاجل ذكر
الثمن بل لاجل ان المراد الجنس المكن لا كماله لاستحالة بل ما يتبر منه ولعل هذا من قبيل اذا
ضاق الامر اتسع والافعال المانع من ارادة الجنس فيما لو وكله بشرائه ثوب * (تنبيه) * قال اشترى
بهذه الدراهم وأشار الى دينار كان وكيله بالدينار حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتملا بنفسه
* (تنبيه آخر) * أطلق الدراهم فشمعت القليل وهي من الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من
الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كافي الكافي والتبيين (قوله كافي العين)
أى فانه يعتبر فيه العرف أى فان الفاظ الوكالة كفاظ العين تنبى على العرف كما قدم في باب
العين في الاكل (قوله كل مطعوم) لان الوصية أخت الميراث فكما يكون في كل متروك تكون
الوصية لمن يبطعاه الموصى بكل مطعوم (قوله ولودواء الخ) هذا انما ذكره البرزاني في
الايمان لافي الوصية قال في البحر ومن أيمان الأياكل طعاما فكل دواء ليس بطعام ولا غذاء
كالبسة مونيلا يحنث ولو به حلاوة كالكهجين يحنث انتهى فليتأمل ولعل الشارح قصد
بذلك التنبيه على ان الوصية في حكم العين والكهجين خل وعسل (قوله به حلاوة) كانه
محمول على ما إذا خصه العرف بذلك * بقى هل يعم المالك قول والمشرى أو يخص الاول جعل
السكجيين منه يقتضى الاول (قوله ولالوكيل الرد بالعيب) أطاقه فشمعل ما إذا كان رده باذن
الموكل أو بغير اذنه لانه من حقوق العقد وكلاهما عليه وأشار الى انه لو رضى بالعيب فانه يلزمه ثم
الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبل ان يلزم الوكيل لو هلك من مال الموكل كذا
في البرزانية (قوله بعدم مونه أى موت الوكيل) أشار المصنف الى ان الرد عليه لو كان وكيله
بالبيع فوجد المشتري بالمبيع عيبا مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهدة فان كان
محمورا براد على الموكل وإلى ان الموكل أجنى في الخصومة بالعيب فلو أقر به الموكل وأنكره
الوكيل لم يلزمه - انتهى بخلاف عكسه فانه يلزم الوكيل لا الموكل الآن يكون عيبا لا يحدث
مثله في تلك المدة لقطع بقيام العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لا يرد على
الموكل الا بيهان والايحافه فان نكل رده والالزم الوكيل بغير عن البرزانية (قوله فلو كان
ذلك) تقدم انه نصب القاضي وصيا يأخذ الثمن ويدفعه لاهوكل وينبغي ان يكون هنا كذلك

كافي العين (وفي الوصية له)
أى اشترى (بطعام يدخل
كل مطعوم) ولودواء به
حلاوة كالكهجين بزانية
(والوكيل الرد بالعيب
مادام المبيع في يده) لتعلق
الحقوق به (ولو ارثه أو
وصيه ذلك بعدم مونه) أى
موت الوكيل (فان لم يكونا
قلو كله ذلك) أى الرد
بالعيب

والافلاوان بين النوع ولم يبين الوصف كالجوهر وغيره فافيد ذلك أى تصح الوكالة كذا فى العناية
 والمقدمة (قوله أو فرس أو بقل) قيد بهما للاختلاف فى الشاة كما تقدم فمهم من جعلهما من هذا
 القيل أى الجهالة الفاحشة ومنهم من جعلهما من قبيل المتوسط (قوله صعب ما يتحمل حال
 الأمر) حتى لو ان عاميا و كاه بشر افرس فاشترى فرسا يلحق بالموكل لزم الوكيل قال الاتفاقى
 وانما جعل جهالة النوع عفو الان تفاوت بين النوع والنوع بغير فلا يمنع الامتنال لم يكن
 تنصرف الوكالة الى ما يلحق بحال الموكل اه (قوله زبلعى فراجعهم) عبارة لان الوكيل قادر
 الى تحصيل مقصود الموكل بان يتصرف فى حاله ح وفى الكفاية فان قيل الجهر أنواع منها ما يصلح
 لركوب العظام ومنها ما لا يصلح الا يحتمل عليه قلنا هذا الاختلاف الوصف مع ان ذلك بصير
 له لو ما به رفة حال الموكل حتى قالوا ان القارئ اذا امر ان يارب يشترى له حمارا ينصرف الى
 ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب أو الاذنين لا يجوز عليه (قوله لانه من القسم الاول)
 أى عما فيه جهالة يسيرة وهى جهالة النوع المحض لانه ببيان الصفة صارت يسيرة وان لم يسم غنا
 (قوله وبشره ادر) جعل لدار كالعبد تبعه لا كالمزمو ان قال القاضى خان لى كنهه شرط مع بيان الثمن
 ببيان الهلة كفى فتاواه محالة لله دابة فانه جعلها كالنوب من الجهالة الفاحشة لانه يختلف
 باختلاف الاغراض والجيران والمراقق والمحال والبلدان ولذا التزوج على دار لم تكن تسمية
 صحيحة وذكر فى المسراج انه يخالف لرواية المبسوط قال والمناخرون قالوا فى ديارنا لا يجوز
 الا ببيان الحال ووفق فى البحر يحمل ما فى الهداية على ما اذا كانت تختلف فى تلك الديار
 اختلافا فاحشا وكلام غيره على ما اذا كانت لاتنفحش (قوله يخصص نوعا أولا) بان كان
 يوجد به هذا الثمن أنواع وقصده الرد على ما فى الجوهر على مامر وعبرة المقدمة سى الاولى ان
 يقول كما قال فى البحر أطلقه فشمع ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه اندفع
 ما فى الجوهر حيث قال وهذا اذا لم يوجد به هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لم يجوز عند بعض
 المشايخ وفى الكافى لو قال اشترى بالف درهم ثيابا أو دواب أو شيئا أو ماشيت أو ماريات أو أدنى
 شئ حضر ك أو ما يوجد أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التفويض الى رأيه وكذا لو قال اشترى
 بالف وبيع أو اجعل ألفا من مالك بضاعة لانه تفويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم
 (قوله زاد فى البرازية أو قدرا) أى فى كميل متفاوت افراده قال فى البحر والخطة من هذا
 القيل وبيان المقدار كبيان الثمن كفى البرازية والخاتمة وأراد التفاوت فى القلة والكثرة
 ولذا تزول ببيان القدر وهو الكيل فى المكيلات والوزن فى الموزونات فلو قال اشترى حنطة
 لا يصح ما لم يبين القدر فقول كذا اقضوا بيمين البهال الذى فيه كفى البرازية (قوله والا يسم
 ذلك) أى ما ذكر من الثمن والنوع والقدر (قوله وهى) أى جهالة الجنس (قوله لا يصح
 وان سمي غنا لجهالة الفاحشة) فان الدابة اسم لما يدب على وجه الارض وعرف القيل
 والبقل والحمار فقد جمع أجناسا وكذا النوب لانه يتناول الملبوس من الاطلس الى الكساء
 واهذا لا يصح تسميته مهورا كما تقدم واذا اشترى الوكيل وقع الشراء له كما قدمناه عن النهاية
 وسببنا فى هذا الباب لو وكاه بشر امشئ بغير عينة فان شرا لاهو كميل الا اذا انواه لاهو كميل أو
 شرا بماله أى مال الموكل والظاهر انه مقيد بما اذا سمي غنا أو نوعا تاما ويكون قوله بغير

أو فرس أو بقل صح
 بضمه حال الأمر زبلعى
 فراجعهم (وار لم يسم غنا) لانه
 من القسم الاول (وبشره
 دارا وعبد كالمزمو
 الموكل غنا) يخصص نوعا
 أولا بغير (أو نوعا) كنهى
 زاد فى البرازية أو قدرا
 كذا اقضوا (والا) بسم ذلك
 لا يصح والخف بجهالة
 الجنس (و) هى مالو وكاه
 (بشره نوب أو دابة لا) يصح
 (وان سمي غنا)

انفسه الو كالة باطله وكذا الدار أى لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكروا الامام
قاضي خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدار أيضا من الجنس والنوع لانهم اختلفوا بقوله
الموافق وكثيرا فان بين الثمن بالخو بجهالة النوع وان لم يبين بالخو بجهالة الجنس وعلى تقدير
المتاخر من بشرط المحلة لانهم اختلفوا باختلاف المحال ولما سمي من الثمن توجد الدار في كل محلة
وكذا لو قال اشترى حنطة لا يصح ما لم يبين عدد القفزان أو الثمن لان هذا الاسم يتناول القليل
والكثير وان سمي عن الدار ووصف جنس الدار والثوب جازمه فانه نوعه وقيمه لا ينفك كونه نوع
الدار بخلاف لرواية الميسر فانه وان وكله بأن يشترى له دارا ولم يسم غدا لم يجز ذلك على
الأثر ثم قال وان سمي الثمن جازلا ن تسمية الثمن تسمية معلومة عادة وان بقيت جهالة فهي
بسيطة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون في ديارنا لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي
نوع الدابة بأن قال سار يصح التوكيل بشراء الخمار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما
بالسمية وانما بقيت الجهالة في الوصف فتصح الو كالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجير انواعا
منها لور كوب ومن العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصح ميعر معلوما
بمعرفة حال الموكل اه ما في النهاية وراجع نسخة أخرى لان الفسخة التي بيدي محرقة جدا
(قوله كعبه) في الجوهره الشامة له لان النبي صلى الله عليه وسلم أعطى عروضة ثاروا أمره
ان يشترى له شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشتر شاة أو عبدا ولم يذكر غنا ولا صفة قالو كالة
باطلة لان اختلاف العبيد والجواري أكثر من اختلاف سائر الانواع وعادة الناس في ذلك
مختلفة فكانت بين الجنس والنوع (قوله فان بين الثمن الخ) لان بقدر الثمن يصير النوع
معلوما أطلقه فمثل ما اذا كان الثمن مخصوصا نوعا ولا يوبه اندفع ما في الجوهره حيث قال وهذا
اذ لم يوجد به هذا الثمن من كل نوع أما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ انتمهي (أقول)
بحزم من لا يخبر وفي مقته القرو حيث قال فان بين النوع أو ثمن عين نوعا صحت والا لا تنهي
ومنه لا في غرر الانكار تحتصر النهاية لكن قال القهستاني في شرحها والاحسن ترك الصفة
بعض صفة الثمن بقوله غير نوعا فان النوع صار معلوما بمعرفة تقدير الثمن كافي الهداية وعن
أبي يوسف انه يصرف الى مثل ما ياتي به حال الموكل اه ولا يخفى ما فيه (أقول) قال المقدسي
بفسد نقله عبارة الجوهره المذكورة مؤيد لها قلت ولا شك ان الجنس يميز مثلا يوجد به من
الحبشي والهندي وغيرهما اه (قوله صحت) أى الو كالة (قوله والا) أى وان لم يبين الثمن
أو الصفة لا يصح (قوله وكله بشراء ثوب هروى) منسوب الى هراقة مدنية بنجر اسان فثبت زمن
عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتقاني فان قال اشتر ثوبا هرويا ولم يسم الثمن فهو جائز اذا
اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتعاقب الناس في مثله وكذلك كل جنس مما من
التياب فان سمي له غنا فزاد على ذلك الثمن لم يلزم الأمر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الأمر
فان وصف له صفة وسمى له غنا فاشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الأمر اه
والاصل فيه انه اذا بين الموكل به بجنسه ونوعه ووصفه نصح الو كالة له للمحالة وان ترك جميع
ذلك وذكره كرافا يدل على اجتناب مختلفاته فذلك المجعول فلم تصح الو كالة أصلا لانهم الجهل وان
بين الجنس وذكره كرافا يدل على أنواع مختلفة فان ضم اليه بيان النوع أو الثمن صحت الو كالة

كعبه فان بين الثمن أو
الصفة أكثر من صحت والا لا
= (وكله بشراء ثوب هروى

أولاً فهذه الاشياء ملحقة بالجنس من وجه لان اختلاف العبد والجواري أكثر من اختلاف
 سائر الأنواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فاذا لم يسم الثمن أو الصفة الحق يجهول الجنس وإذا
 سمى الثمن أو الصفة بان قال تركى أو هندی الحق يجهول النوع وهذا لان العبد جنس واحد
 باعتبار منفعة العمل اجناس مختلفة باعتبار منفعة الجمال وان منفعة الجمال مطلوبة من بنى
 آدم ولهذا يجهل رؤية الوجه من بنى آدم كروية الكل في اسقاط خيار الرؤية وفي هذه المنفعة
 يختلف التركى والهندي اختلافاً فاحشاً فكان جنساً واحداً من وجهه دون وجهه فالحقناه
 بالجنس الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف اذا لم يبين أحدهما علماً بالشبه بين
 ولنا جهة الجنس المعقود به لا تمنع صحة التوكيل حتى ان من وكل ببيع عين من اعيان ماله جاز
 وان لم يبين الثمن وجاز له ان يبيع ناي عن شاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المعقود به
 اكتساب المأبأة والاجناس كلها في المأبأة سواء في هذا الوجه اتحد الجنس ولا يختلف وأما
 المعقود عليه فالمأبأة كلها مقصودة فراق آخر أيضاً مقصودة كالسن والركوب وباعتبارها
 يختلف الجنس فلم تجز الوكالة عند اختلاف الجنس كذلك وله ذاقنا لا يشترط بيان
 الجنس ولا بيان النوع في المضاربة اذا المقصود به اكتساب المأبأة والأنواع والاجناس سواء
 في اعتبار المأبأة كذا ذكره الامام المرغيناني والمحجوب في رحمهما الله تعالى والاصل ان الجهة
 البسيطة تكتمل في الوكالة كجهة الوصف استحسنانا وانما قيد بقوله استحسنانا لان القياس باباه
 (فان قلت) قد ذكر في المتوسط وان سمى الجنس والنوع ولم يبين الصفة جازت الوكالة سواء سمى
 الثمن أو لم يسم وهذا استحسنان وفي القياس لا يجوز ما لم يبين الصفة وجه القياس ان التوكيل
 بالبيع والشراء معتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى أنا
 نجعل الوكيل كالمشتري لنفسه ثم كالبايع من الموكل وفي ذلك الجهة التي تمنع الصحة فكذلكها
 اعتبر به وكان بشر المبيعى باخذها بقياس الى ان نزل به ضيق فدفع درهم الى انسان ليأتي
 بالرؤوس المشوية فجعل يصفها له فخرج عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل
 واشترى الرؤوس وجعلها الى عياله وعاد الى بشر بهدما كما قال له أين ما قلت لك قال ما قلت لي
 اصنع ما بدا لك وقد بدد الى ما قلت فرجع عن قوله وأخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ان ماروى
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه دفع ديناراً الى حكيم بن حزام وأمره ان يشتري شاة
 لا يخبثه ولم يبين صفتها وأيضاً فان وجه الاستحسان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه
 استعانة وفي اشتراط عدم الجهة البسيطة خرج فلما اعتبرناه لكان ما فرضناه نوعاً ضيقاً وحراً
 وذلك خاف باطل فلا بد من بيان الجهة البسيطة وغيرها ليعتبر ما يفسد الوكالة عملاً لا يفسدها
 (فقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناساً كالأبنة والثوب أو ما هو في معنى الاجناس كالدار
 والرقب على ما يبيح في الكتاب المولد فانه رادو ذكر في المغرب المولدة التي ولدت يلاذ الاسلام
 والسطوة ٢ مع الوسط كالعدو والعدو والوعظ في ان التاء عوضت في آخرها عن الواو
 الساكنة من أوها في المصدر والقول من حذو ضرب ومن قال لا تخر اشترى ثوباً أو داراً أو دابة
 فالوكالة باطله أى وان بين الثمن وقد ذكرنا ولما بطلت الوكالة كان الشراء واقعاً على الوكيل وبه
 صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل أمر رجلاً ان يشتري ثوباً أو دابة فاشترى فهو مشتر

قوله على ما يبيح الخ هكذا
 الاصل وتحرر هذه العبارة
 فانما هي بظاهرة ولذلك
 نبيه الموائم حفظه الله تعالى
 في آخر المقالة على أن
 الصفحة محرفة جداً

٢ أى الوسط

(قوله الاصل انها اسمت) بأن يقول ابتع ما رأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه
 فأي شيء اشتراه له يكون بمثابة درر وفي البحر عن البرزخية ولو وكمه بشمرا أي ثوب شامخ ولو
 قال اشترى الثوب لم يذكره محمد رحمه الله تعالى قبل يجوز وقيل لا ولو اتوا بالايحوز ولو ثيابا
 أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وان لم يقدر الثمن اه وفي حاشية الدرر للمولى عبد الحليم
 وفرقوا بين ثيابا واثوابا فقالوا الاول للجنس والثاني لا كان الفرق نشأ من عرفهم كذا في الكافي
 والخلاصة والتحقيق فيه أنه اذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التقويض الى
 الوكيل بخلاف ثوب أو ثواب لا يظهر العموم فيه فاصير شاة ما في جنسه متفاحش الجهالة فلا
 يصح كافي المقدسي اه (قوله أو عمت) أي بالشخص كأن قال هذا الشيء المعين أو بالانواع المحض
 وأراد به ما تاربت أحاده وهو الذي عناه بقوله أوجهات جهالة بيسيرة الخ (قوله أوجهات
 جهالة بيسيرة) قال في الكفاية الاصل أن الجهالة ثلاثة أنواع فاحشة وهي جهالة الجنس
 كالثوب كميل بشمرا الثوب والداية والرقيق وهي تمنع صحة الوكالة وان بين الثمن وبيسيرة وهي
 جهالة النوع كالثوب كميل بشمرا الحمار والبغل والفرس والثوب الهروي والمروى قائم لا تمنع
 صحة الوكالة وان لم يبين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالثوب كميل بشمرا عجب وشمرا
 أمسة أو دار فان بين الثمن أو النوع تصح وتطوق بجهالة النوع وان لم يبين الثمن والنوع لا تصح
 وتطوق بجهالة الجنس لانه يمنع الامتنال (قوله وهي جهالة النوع المحض كفرس صحت) احتراز
 بالمحض عما تردد بين الجنس والنوع كالعبد والدار ففيمه التفصيل المتقدم والآخر (قوله وان
 فاحشة وهي جهالة الجنس كداية بطات) أي وان بين الثمن والجنس عند الفقهاء هو المقول
 على كثيرين مختلفين في الاحكام ولا شك ان الدابة في اللغة ما يدب على الارض يشمل المكاف
 والطاهر ونجس العين ونجس السور وما فيه الزكوة وما يحمل بيده الى غير ذلك وفي العرف ذوات
 الاربع وهو قريب منه فاذا جرى العرف على غير ذلك اتبع لان التكلم بقصد المتعارف
 عنده فامدني اذا قال وكملت بشمرا دابة لا يقصد منها الا الحمار فهو كالوساء وفي بعض الجهات
 يريدون بالحيوان الحمار ولا يعرفون للحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من
 القطن في سوق معين بعد صلاة العصر فالوكل أحد من يتعاطاها ان يشتري له ولو لم يتصرف
 الا هو وعلى هذا يقاس قوله وان متوسطة وهي جهالة النوع الغير المحض وهو ما تفاوتت
 افراذه فتفاوتا فاحشا كعبد ولذا لا يجوز فيه الجهر على القسمة قال في النهاية وحاصل هذا ان
 الجهالة لا تخلو اما ان كانت في المقتود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المقتود به وهو الثمن
 فالجهالة باعقود عليه لا تخلو من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل
 الثوب كميل بشمرا الثوب والداية والرقيق فلا يصح سواء سمى الثمن أو لم يسم لان اسم الرقيق
 بقول الذكروا الاتي وهو ما من بني آدم جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخصا على انه غلام فاذا
 هو جارية كان المبيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على ما يدب على وجه الارض دابة قوله
 تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وجهالة بيسيرة وهي ما كانت في النوع المحض
 كالثوب كميل بشمرا أمسة أو بقرا أو فرس أو ثوب هروي أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين الثمن
 أو لم يبين وجهالة متوسطة بين منزلة الجنس والنوع كالثوب كميل بشمرا عجب أو جارية أو دار أو

مطلب
 ٣. الجهالة ثلاثة أنواع

الاصـل انـها انـ عمت أو
 عمت أوجهات جهالة بيسيرة
 وهي جهالة النوع المحض
 كفرس صحت وان فاحشة
 وهي جهالة الجنس كداية
 بطات وان متوسطة =

انفسح البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل المشتري عن الذم مع أبرأ الموكل (قوله)
 بخلاف وكيل بيتيم) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صحح والمراد بوكيل البيتيم وصيه كما
 في العيني يعني لو دفع المشتري من الوصي الثمن للبيتيم لا يصح لانه لا يخرج عن العهدة بل يجب
 عليه الدفع للوصي ثانيا لان البيتيم ليس له قبض ماله فـ كان الدفع اليه تضديعا فلا يعقده
 أبو السعود (قوله وصرف) أي وكيل صرف يعني ان الوكيل بالصرف اذا صار فقبض
 الموكل بدل الصرف يبطل الصرف لا تفرق أـ مد العاقد من غير قبض لان النقباض فيه
 بمنزلة الايجاب والقبول وهما متعلقان بالمتعاقدين فكذا القبض فيه ذكره التتبعي (قوله مع
 مولا) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أي المولى قبض ديونه لانه أعلى منزلة من الوكيل
 لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله مالم يكن عليه دين) الا عقد في التعبير اما اذا كان
 عليه دين الخ ويكون محترزا قول المصنف لادين عليه ط (قوله لانه لا فرما) أي لان الحق فيما
 بيده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فهو متأنى عن
 الخزانة حتى لو وكل به فاستقرض كان له لا للموكل لان البذل فيه لا يجب دينا في ذمة المستقرض
 بالعقد بل بالقبض والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد
 فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة ونحوه في الخاتمة ان المأمور بالاستقراض ان
 تصرف في عبارة نفسه بان قال لامقرض اقرضني عشرة دراهم كان الاستقراض لنفسه
 لا لا تصرفه ان يمنع العشرة منه وان تصرف في عبارة الآخر بان قال مثلا ان فلانا استقرض
 منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة لا تصرفه ان المأمور في هذه الصورة رسول
 لا وكيل والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا
 تقفل (قوله لا الرسالة) أي فانما غير باطل لا تنفقاء تقويض التصرف فيها لان الرسول سفير
 محض وقدمنا ان التوكيل بالاقرض صحيح لانه تقويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل
 بقبض القرض صحيح) بان يقول الرجل اقرضني ثم يوكل رجلا بقبضه اه وفي هذه الصورة
 منافاة لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط وارجع الى
 ما قدمناه* (فرع)* التوكيل بالاقرار صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من
 الموكل وعن الطواويس معنى ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رأيت حقوق مؤنة
 أو خوف عار على فاقر بالمدعى يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية وللشافعية فيها قولان
 أحسنهما لا يصح وقدم الشيخ به في صاحب البحر في كتاب الشركة في الكلام على الشركة
 الفاسدة انه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وانه باطل رمل على البحر والقرع سباني متأنى
 باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم وأسئله الله العظيم

(باب الوكالة بالبيع والشراء)

افردهما اياب على حدوة وقدمهما على سائر الابواب لكثر احكامهما وكثر الاحتياج اليهما
 وقدم بهما الشراء لانه يفي عن اثبات الحق والبيع يفي عن ازالته والازالة بهـ دالانبات
 (وعلم) ان الوكيل بالشراء اذا اشترى نسيئة فحل بعونه لا يحل على الآخر كما في منية المتفق

بخلاف وكيل بيتيم وصرف
 بيتيم (ومثله) أي مثل
 الوكيل عبد (ما ذون لادين
 عليه مع مولا) فلا يملك
 قبض ديونه ولو قبض صح
 استخرا فانما لم يكن عليه دين
 لانه لا فرما بن اذنيه* (فرع)*
 التوكيل بالاستقراض باطل
 لا الرسالة درر والتوكيل
 بقبض القرض صحيح فتنبه
 *(باب الوكالة بالبيع
 والشراء)*

إضافة العقد الى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب الى آخر ما قدمناه وفي البرازية وقبض
 المهر له الا لو كيل (قوله لكونه فيها سفيرا محضا) فانه بضيقها الى موكله فانه يقول خاله
 موكلني بكذا وكذا في أمثاله ابن ملك قال من لا على السفير حاك قول غيره ومن حكي قول غيره
 لا يلزمه حكم ذلك القول اهـ والسفير الرسول والمصلح بين القوم صحاح أى يظهر عن موكله
 عبارته فالعقد هو الموكل به - هذه العقود لا الوكيل ولذا لا يستغنى عن الإضافة الى موكله ولذا
 غيابه بقوله - حتى لو أضافه لنفسه وقع النكاح له فالغايتان في الحقيقة لا شيء واحد بقوله فيما تقدم
 حتى لو أضافه لنفسه لا يصح عنه عدم إمكان انصراف العقد اليه وقوله هذا حتى لو أضافه الخ
 عند الإمكان اذ يصح انصراف النكاح اليه (قوله فكان كالرسول) أى في كونه سفيرا محضا
 في نوعي العقد ودون ذلك لا بد أن يقول أو ساقى اليك فلان بكذا فيضيقه الى مرسله بلفظها فترجع
 الحقوق الى مرسله لا اليه في النوعين قال في البحر بشرطه الإضافة الى مرسله بان يقول ان
 مرسل لي يقول بعث منك ونحوه اهـ وقال في المنع وهذا لان الحكم فيها لا يقبل الفصل عن
 السبب لانه اسقاط فاعلة لا شيء فلا يتصور صدور من شخص وثبوت حكمه لغيره فكانت سفيرا
 اهـ (قوله فلا مطالبة عليه في النكاح بغير) أى اذا كان وكيل الزوج (قوله وتسليم للزوجة)
 أى اذا كان وكيلها ولا يلى قبض مهرها كان الوكيل بالخلع لا يلى قبض البذل ويصح ضمانه
 مهرها ونحوها بين المرأة وبين مطالبة أو الزوج فاذا أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو
 ضمن وكيل الخلع البذل صح وان لم تأمر المرأة بالضمن ولذا يرجع قبل الاداء اهـ بغير (قوله
 ولا يشتري الاباء عن دفع الثمن للموكل) لكونه اجنبيا عن الحقوق لرجوعها الى الوكيل اصالته
 وقد قدمنا احكام قبض الثمن وانه لا فرق بين حضرة الوكيل وغيبته وان وصى الوكيل ترجع
 الحقوق اليه بهدموته لا الى الموكل فلو وكل الوكيل الموكل بقبض الثمن فله ذلك ولا يقدرد على
 المنع اقامه عزى زاده ولودفع الموكل بالشراء الثمن الى الوكيل فاستلمه له وهو معسر كان للبائع
 حبس المبيع ولا مطالبة له على الموكل فان لم ينفذ الموكل الثمن الى البائع باع القاضي الجارية
 بالثمن ذارضا وبالافلا اهـ خزائن المفتين (قوله وان دفع لصح) لان الثمن المقبوض حتى
 الموكل وقد وصل اليه ولا فائدة في الاخذ منه ثم الدفع اليه (قوله لعدم الفائدة) لان المقبوض
 حقه وبرئت ذمة المشتري لو وصل الثمن الى مستحقه عيني (قوله نعم تقع المقاصد بيد
 الوكيل لو وحده) أى لو كان وكيل المبيع وحده مدونا للمشتري وقع الثمن مقاسمة بآء عليه من
 الدين ويضمن الوكيل للموكل لانه قضى دينه بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع
 المقاصد بيد الوكيل وهو موقوف على جواز ابراء الوكيل بالمبيع من الثمن فعندهما يجوز ابراءه
 فتقع المقاصد وعنده لا يجوز فلا تقع ووجه البناء ان المقاصد ابراءه بعوض فيعتبر بالبراءة بغير
 عوض ولو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصد بمجرد الدية ولو كان له عليه ما دين تقع
 المقاصد بيد الموكل دون دين الوكيل ذكره في البحر تبعا للشافعي وبه يعلم قول الشارح لو وحده
 فتنبيه ومثل المقاصد في جانب الوكيل يقال فيما اذا باعه من دائنه بدينه فانه يصح ويرى وضمن
 الوكيل للموكل كافي الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل
 وان ملك المبيع في يده قبل تسليمه بطات المقاصد ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه بالملك

لكونه فيها سفيرا محضا
 حتى لو أضافه لنفسه وقع
 النكاح له فكان كالرسول
 (فلا مطالبة عليه) في
 النكاح (بغير وتسليم)
 للزوجة (ولا يشتري الاباء
 عن دفع الثمن للموكل
 وان دفع له صح ولو مع
 نسي الوكيل) استحسانا
 (ولا يطالبه الوكيل ثانيا)
 لعدم الفائدة نعم تقع
 المقاصد بيد الوكيل لو
 وحده ويضمنه لموكله

لا وكالة فلو أخرج الكلام مخرج الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج الرسالة كما قلنا وبه علم
 أن ذلك غير خاص بالاستعراض بل كل ما كان تعليكا إذا كان الوكيل من جهة طالب التعلق
 لا من جهة المملك فان التوكيل بالاقرض والاعارة صحيح لا بالاستعراض والاستعارة بل هو
 رسالة هذا ما ظهر لي فتأمله أفاده سيدي الوالدرجه الله تعالى آمين (قوله كساح) فلو لم
 يضاف النكاح الى الموكل وأضافه الى نفسه وقع له قال في البحر معزيا للبرازية الوكيل بالطلاق
 والصنف اذا اخرج الكلام مخرج الرسالة بان قال ان فلانا أمرني ان أطلق أو أعتق يتفد على
 الموكل لانهم مدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق
 مخرج الوكالة بان أضاف الى نفسه صح الا في النكاح والفرق ان في الطلاق أضافه الى الموكل
 معنى لانه بناء على ملك المتعة والرقبة وهو للموكل وأعطى النكاح فذمة الوكيل قابلة للمهر
 حتى لو كان وكيله بالنكاح من جانب أو أخرجه الكلام مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته الى
 المرافعة لان صحة النكاح تلك البضع وهو اهذ كانه قال ملكته بضع موكلتي وفي الجوهره
 اذا قال أبو الصغيرة زوجت من ابنك فقال الاب قبالت ولم يقبل لا ينجي جاز النكاح للابن لان
 الايجاب له والقبول يتقيد به فصار كقوله قبالت لابني ولو قال زوجت ابنتي ولم يزد وقع للاب هو
 الصحيح وبغني الوكيل بالنكاح أن يقول قبالت لاجل فلان (واعلم) ان ما في البرازية من انه لو
 أضاف الطلاق الى نفسه يصح حكمه في جامع الفتاوى بقوله حيث قال ولو قال أنت مني طالق
 أو أنت طالق مني لم يقع وقيل يقع وقوله مني افقوال واستفيد الوقوع بان طالق من غير
 اضافة بالاتفاق انتهى (قوله وصلح عن دم عمدا وعن انكار) ومنه عن السكوت يعني أن زيدا
 اذا ادعى دارا على عمرو فوكل عمرو وصلى على ان يصلح على المائة فيقول زيد صالحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل فيتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار
 أم عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد عليه ابن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح اضافته الى الوكيل
 بخلاف الصلح عن اقرار فانه تصح اضافته الى كل منهم او قد عرفت اختلافا لاف الاضافة في
 الموضوعين فافتقر الصلحان في الاضافة قال العلامة أبو السعود قال الشيخ با كبر في التقييد
 بكون الصلح عن انكار نظر فانه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار في الاضافة
 فان زيدا اذا ادعى على عمرو فوكل عمرو وصلى على ان يصلح على مائة فاذا قال زيد صالحت عن
 دعوى الدار على عمرو بالمائة وقيل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار
 الا انه اذا كان عن اقرار يكون كالبيع فتراجع الحقوق الى الوكيل كما في البيع فتسليم بدل الصلح
 على الوكيل واذا كان عن انكار فهو فداء عيني في حق المدعى عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع
 اليه الحقوق حموى (قلت) هذا الذي ذكره الشيخ با كبر هو عبارة صدر الشريعة وما اعتضده
 في الدرر رده عزى زاده اه (قوله وهبة وتصدق) قال سيدي الوالدرجه الله تعالى انظر
 ما حقوق الهبة والصدقة المتعاقبة بالموكل اه (أقول) لعلها عند استحقاق عين الهبة والصدقة
 والرجوع فيه ما ولى البحر (قوله وشركة ومضاربة) يزداد البراء لانه لا بد من اضافته الى موكله
 فلو لم يضاف اليه لم يصح كما ذكرنا (قوله تتعلق بموكله لايه) قال في الدرر والمصرف ان الحكم
 فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاستقاطات والوكيل اجتنبي عن الحكم فلا بد من

(كساح وصلح
 عن دم عمدا وعن انكار
 وعتق على مال وكسابة وهبة
 وتصدق واعارة وبيع
 ورهن واقراض) وشركة
 ومضاربة عيني (تتعلق
 بموكله) لايه

اسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الصلح عن دم العمد فانه اسقاط
محض والموكل اجنبي سقير فلا بد من الاضافة الى الموكل وكذا الحال في البواب هذا المخلص
ما ذكره القوم في هذا المقام انتهى (أقول) يمكن التوفيق بان يكون معنى الاضافة اشتراط
ذكر الموكل وان اسند الموكل الفعل الى نفسه فاذا كان وكيلاً من جانب المرأة يقول للزوج
خالع امرأتك على هذه الالف فخالع يتم بقول الوكيل كما صرحوا به في الخلع أما لو قال خالع
فقط فلا ولو كان وكيلاً من الجانبين فقال خالعت فلانة من زوجهما على كذا جاز في الصحيح من انه
يكون وكيلاً من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضاً بأنه لو قال لغيره طلق امرأتى رجعية فيبين
فقال لها الموكل طلاقك ثانياً تقع رجعية ولو وكاله بالباقي فقال لها الموكل أنت طالق فطبقه
رجعية تقع واحدة باقية وصرحوا بأنه يصح توكيل الصبي والمجنون وبصير كانه علق الطلاق
على نطقه ما وفي طلاق الفتاوى الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في المتأخرات
الرسالة أن يبعث الزوج طلاق امرأته الغائبة على يدان فذهب الرسول اليها وبلغها
الرسالة على وجهها فاقع عليها الطلاق كذا في البدائع فقد ثبت به هذا ان قول الوكيل خالعت
وطاقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم ان المراد هنا بالوكيل الوكيل من جهة من يثبت له
المالك بقرينة التعليل بان الحكم فيها لا يقبل عن الـبب ففي النكاح يقول وكيل الزوج زوج
بنتك فلان فيضمنه الى الموكل ولو قال زوجي وقع له لالموكل وأما وكيل الزوجة فيقول
زوجت فيصح وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج
خالعت على ألف وأما وكيل المرأة فيقول قبلت بدون اضافة اليها وكذا في العتق على مال
والكتابة ولو كان الطالب من جهة وكيل المرأة أو العبد يقول طلق فلانة بألف وأخضعها بألف
على ألف أو اعتق عبدك كذا أو كاتبه على كذا فيقول وكيل الزوج أو السيد فعلت فيمكن في
بالاضافة من أحد الجانبين لان المالك من كل منهما فان المرأة تملك نفسها وكذا العبد كما ان
زوج أو السيد يملك العوض وفي الصلح عن انكار أو دم عمد يقول الوكيل صلح فلانا عن
دعوائك عليه على هذا المال أو الدم فيقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع اعتقني أو
طالقني أو كاتبني أو صلحني لم يصح بغير الالف بمعنى واجرتني فانه يصح اضافتها الى نفسه كما مر
وكذا بقية الصور الا تسمية يقول الوكيل من جهة طالب التملك هب فلانا أو تصدق عليه
أو أعمر أو أودعه أو أرحم عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو
أعمرني الخ يقع له لالموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كما اذا دفع لرجل مالاً وكاله بان يهبه
لفلان مثلاً فانه يقول وهبتك أو تصدقت عليك أو أعزتك أو أودعتك الخ من غير أن يقول
وهبتك هذه الالف التي لفلان الموكل ثم اعلم ان هذه المذكرات يفتقر بعضها من بعض من
حيث ان ما كان منها اسقاطاً يضيفه الوكيل الى نفسه مع التصريح بالموكل فيقول زوجتك
فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو الدم أما ما كان منها تملكاً كالعين أو منفعة أو
حفظ فلا يضيفه الى نفسه بل الى الموكل فقط كقوله لفلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا
فلا بد في هذا من اخراج كلامه من خرج الرسالة فلا يصح ان يقول هبني كذا كما مر ولا هبني لفلان
أو أودعني لفلان وعلى هذا فنقولهم التوكيل بالاستعانة باطل معناه انه في الحقيقة رسالة

وقال في البهرانه الاصح وقال الكرخي ثبت للوكيل ثم ينتقل للموكل وقال القاضي أبو زيد
الوكيل نائب في حق الحكم أصح بل في الحقوق فوافق الكرخي في الحقوق وأباطه في الحكم
وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الاصح) قال الشافعي وعلى طريقة الكرخي لا يعتق
أيضا لأنه ثبت للوكيل ملك غير متقدرو كذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته به بالوكالة فلا
غرم لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد الملك المستقر وهذا إذا اشترى الوكيل
قريب موكله يعتق عليه ويفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته به) في هذا التقرير يعظم فان هذه الأحكام ثابتة على
القولين كما أفاده في المنع أما على الاصح فظاهر وأما على قول الكرخي فلما عمل به الشارح من
قوله لأن الموجب الخ وان كان ظاهره تعبد لالقول الاصح لكنه لا يصح عليه (قوله لأن
الموجب) قد علمت أن هذا لا يناسب كلام المصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه ثبت
للكيل ابتداء ثم ينتقل إلى الموكل (قوله حتى لو أضافه لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا
ينافي قوله الآخر حتى لو أضاف لنفسه نكاح نفسه وقع النكاح له كما ظن وفي البرازية الوكيل
بالبطال والعناق إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق
يستغنى عن الموكل لأن عهدته ما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح والطلاق
مخرج الوكالة بأن أضافه إلى نفسه صح الإتيان في النكاح والفرق في الطلاق أضافه إلى الموكل
معنى لأنه بناء على ملك الرقبة وتلك للموكل في الطلاق والعناق فإما في النكاح فذمة الوكيل
قابلة للمهر حتى لو كان بالنكاح من جانبها وأخرج مخرج الوكالة لا يصير مخالفا لضافته إلى
المرأة معني فكأنه قال لم يمكنك بضع موكلتي اه قال العلامة أبو الواسع وهو ليس المراد أن
الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله ان فلانا أمرني أن أطلق أو أعتق بل لابد من الإيقاع مضافا
إلى موكله فيما إذا أخرج الكلام مخرج الرسالة وإلى نفسه إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة على
ما يأتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاترخانية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع
هو الصحيح اه قال في البحر فعلى هذا معنى الإضافة إلى الموكل مختلف ففي وكيل النكاح من
قبل الزوج على وجه الشرط وفيما عداه على وجه الجواز فيجوز عدمه اه وفي الأشياء الوكيل
بالبراء إذا أبرأه لم يصفه إلى موكله لم يصح كذا في الخزائنه اه (أقول) وظاهر ما في البحر أنه
لا تلزمه الإضافة إلى النكاح وهو مخالف لكلام غيره قال في الدرر بعد قوله في المتن تعاق
بالموكل ونسره أن الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لأنها من قبيل الأسقاطات والوكيل
أجنبي عن الحكم فلا بد من إضافة العقد إلى الموكل ليكون الحكم مقارنا للسبب أما النكاح
فلأن الأصل في البضع الحرمة فكان النكاح إسقاطا لها وإسقاطا لثلاثي فلا يتصور ضرورة
السبب عن شخص على سبيل الإصالة ووقوع الحكم غيره فجعل سفير المقارن الحكم السبب
حتى لو أضاف النكاح إلى نفسه وقع له بخلاف البيع فان حكمه يقبل الفصل عن السبب كما
في البيع بخلافه فيأخذ دور السبب عن شخص أصالة ووقوع الحكم لغيره خلافة وأما الخلع
فلأنه إسقاط للنكاح والناكح المراد منه كونه المرأة والوكيل أمانته أو منها وعلى
التقديرين يكون سفير محضا فلا بد من الإضافة إلى الموكل وأما الأصلح عن إنكار فانه أيضا

في الاصح (قوله لا يعتق قريب
الوكيل بشرائه ولا يفسد
نكاح زوجته به) لكن
(هما) ثابتان (على الموكل
لو اشترى وكيله قريب موكله
وزوجته) لأن الموجب
للعق والفساد الملك المستقر
(وفي كل عقد لابد من
إضافته إلى موكله) يعنى
لا يستغنى عن الإضافة إلى
موكله حتى لو أضافه إلى
نفسه لا يصح ابن كمال

لوهلك به ملك من الموكل ولومات الوكيل بالشرع وظفر الموكل بالمستقر عيبا رده ووارثه أو وصيه
والأفالموكل * وكيل البيع إذا مات وظفر مشقة به عيبا رده على وصي الوكيل أو وارثه والا
فعلى الموكل كذا في البرازية وفي الخانية الوكيل بالشرع لا يملك إرث البائع عن العيب عند
أبي حنيفة ومحمد واختلفوا في قول أبي يوسف والوكيل بالشرع إذا اشترى بالنسيئة فمات
الوكيل حل عليه الثمن ويبقى الاجل في حق الموكل وجزمه هنا يدل على أن المدة في المذهب
ما قال أنه الموقوف وقد أقيمت به به - دما - حطت كما قال فيما سبق وقد كتبت في الأشباه
والنظائر حكم التوكيل بالموكل * ومما فرغ على أن الوكيل أصل في الحقوق ما في كافي
الحاكم ولولو كالمقاضي وكما لا يبيع شيئا فباعه ثم خاصه المستقر في عيبه جاز قضاء القاضي
للوكيل اه (قوله بالفصل) حال من مدخول المكاف وهو الحقوق المقدمة (قوله بين حضور
موكله) أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حالة العقد ترجع الحقوق على الوكيل كالموكل
كان غائبا كما أوضحه في المنع (قوله وغيبته) أي وقت عقد الوكيل (قوله لانه) أي الوكيل
العقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه (قوله وحكا) فان أحكام العقد ترجع
اليه وهو محط العلة (قوله في أصح الأقاويل) وقال القاضي الامام أبو المعالي أن العهد على
الموكل لانه اذا كان حاضرا كان كالباشر بنفسه فعليه العهد (قوله اتفاقا) هـ ذينا في
ما في الخلاصة والبرازية وكييل بشرع العبد جاء الى مالكه فقال بهت هذا العبد من الموكل
وقال الوكيل قبالت لا يلزم الموكل وقد تقدم تعديله والكلام عليه مستوفى (قوله فيه ما فيه) أي
فيه نظر وعبر عنه بما تفخيم أي لان البدنية منقوضة بما ذكر ابن مالك وبما قال ابن السكال أيضا
لو أضاف الوكيل بالشرع الموكل له لو كان صحيح بالاجماع على أن البدنية لا تنبئ منقوضة أيضا
بمسئلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كما يأتي (وأقول) توضيحه أنك قد علمت من كلامه أنه
لا يكون وكيل الا اذا أضافه الى نفسه واذا أضافه الى الموكل ففيه الخلاف السابق في المنع
وقيد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق اليه بشرطه الاضافة الى مرسله لما في البرازية
والرسول في البيع والطلاق والعنف والنكاح اذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف
الى نفسه بان قال طلقك وبعثك وزوجت فلانه منك لا يجوز لان الرسالة لا تنضج الوكالة
لانها فوقها وان أخرج مخرج الرسالة جاز بان يقول ان مرسلتي يقول بهت منك اه (قوله
يكنفي) أي من غير لزوم (قوله لغو) كالموتى عن تسليم المبيع حتى يقبض الثمن فانه يكون
باطلا كالتقدم وكالموتى كالمبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالتنهي باطل أيضا ولو كتب
أصلك باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن الآن يقر الموكل بقبضه ط (قوله والمالك يثبت
للموكل ابتداء) جواب عن سؤال مقدرة تديره اذا كانت الحقوق في هذا الفصل راجعة الى
الوكيل ينبغي أن يعتق قريبه اذا اشتراه بالوكالة لان شراء القريب اعتناق فاجاب عنه بقوله
والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الامر خلافة عنه بمعنى أن الوكيل أصل في حق العقد
ليكن في حق الحكم يخلفه الموكل فيقع له من غير أن يكون أصل فيه كالعبد يتهب أو بصطاد
فكما أن المولى يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبده أو اصطاد خلافة عنه فكذا الموكل يثبت
له المالك ابتداء فيما اشتراه وكيله خلافة عنه قال الشافعي وهذه طريقة أبي طاهر الدباس

بالفصل بين حضور موكله
وغيبته) لانه العاقد
حقيقته وحكا - كن في
البويرة لو حضر فاعهده
على أخذ الثمن لا العاقد في
أصح الأقاويل ولو أضاف
العقد الى الموكل تنعاق
الحقوق بالموكل اتفاقا
ابن مالك فلا ينفذ فقوله
لا بد فيه ما فيه ولذا قال ابن
السكال يكتفي بالضافة
الى نفسه فافهم - م (وشروط)
الموكل (عدم تنعاق الحقوق
به) أي بالوكيل (لغو) باطل
جوه - رة (والمالك يثبت
للموكل ابتداء)

أمين وأبق ذلك الرسول لا يضمن البائع إذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا
رحمه الله تعالى وبه أجبت أنا وغيري اه وقد عُدَّ بقولهم المعروف عرفا كالمشروط شرطا
والعادة محكمة والعرف قاض الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخيرية* (تنبيه) اه لم أن
الحقوق التي للوكيل كقبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة في العيب والرجوع بثمن المستحق
غير واجبة عليه لانه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل به - هذه الأفعال وأما الحقوق التي على
الوكيل كتنظيم المبيع والتمن ونحوهما فالوكل فيها يدعى عليه فلا مدعى أن يجبره على ذلك كما في
الكافي والبرجندى ومصدر الشريعة (قوله وقبضه) أي إذا كان وكيلا المشتري (قوله وقبض
ثمن) أي من المشتري أي إذا كان وكيلا البائع فله أن مراده بالوكيل بالبيع ما يشمل الشراء
وكذلك في الجارية ما يشمل الاستئجار قال في البحر واستقيم من قوله وقبض ثمن انه لو ضمن
الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو أحال المشتري الموكل على وكيله بشرط برائة المشتري ليصح
ولو أحال الوكيل موكله بالثمن على المشتري صحته وهي وكالة لاحواله لانه لا ينفى للموكل على
وكيله وان الوكيل لو منع المشتري من دفع الثمن الى موكله صح وله الامتناع عن الدفع اليه
ولكن لو دفع له صح وبرئ استخسنا واناه يصح ويرأى وكيل البيع قبل قبضه الثمن
وحوائه على الأتملا والمائل والادون وأقالته وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما
ويضمن خلافا لابي يوسف هذا قبل قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والبراء والاقالة وبعد
ما قبل بالثمن حواله لا يصح كما به الاستئفاة والوكيل بالاجارة إذا فسخته بعد ما صح لا بعد
مضي المدة وبعد قبض الاجرة دينا كان أو عينا لا يصح الفسخ وان الوكيل لو وكل موكله
بقبض الثمن صح وله عزله الا اذا خاصم الموكل معه في تأخير المطالبة فالزم القاضي الوكيل
أن يوكل موكله لا يملك عزله ومن احكامه ان وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه
بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسماء او البيع لانهم
بهما لون باجر اه عن البرازية (قولا) ورجوع به عند استحقاقه (أي رجوع الوكيل بالبيع
أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المستحق للمبيع وكذا الرجوع
بالثمن عند استحقاقه) (والحاصل) أن هذه المسئلة شاملة لمسئلتين الاولى ما اذا كان الوكيل
بائه او قبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فان المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء
كان الثمن باقيا في يده أو سلمه الى الموكل وهو يرجع على موكله الثانية ما اذا كان مشتريا فاستحق
المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه
من الوكيل ثم استحق من الوكيل رجوع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على
الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بغير قال المجوى فان قلت فله في هذا يكون
المصدر مشتركا بين مصدر الفاعل والمفعول (قوله وخصومة في عيب) أي فيرد المبيع الى
البائع لو كان بيده وبه - تسليمه الى الموكل برده باذنه قال في البحر وهو شامل لمسئلتين أيضا
أما اذا كان بائعا فغيره المشتري عليه وأما اذا كان مشتريا فغيره الوكيل على بائه لكن بشرط
كونه في يده فان سلمه الى الموكل فلا يرد له الا باذنه كما - ما في في الكتاب وأشار المؤلف الى ان
الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء ألزم الوكيل وقبيل أن يلزم الوكيل

وقبضه وقبض عن ورجوع
به عند استحقاقه وخصومة
في عيب

تسليم بيع

في معنى الكفالة وان كان بمن حال فهو على الوكيل ليكون ضمانا عن جوى (وفيها) اياه الى
 ما بسطه الزياحي من الفرق وفي الجهر ما في الزياحي عن الايضاح اذا امره ان يشتري بالثمن جاز
 والعهد عليه وان امره بالشراء فبينة كان ما اشترى له دون الاثر بخلاف ما في الذخيرة
 (قوله تسليم مبيع) هذا وما بعده أمثلة للعقود التي تتعلق بالوكيل ففي كلامه اف ونشر
 مرتب أى اذا كان وكيل البائع واطلقه فشمس ما اذا قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال
 لا تدفع المبيع بعد التسليم حتى يقبض الثمن فمدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عنده ما
 خلافا للثاني وكان النهي باطلا كما في القنية وقيد في البزار به بما اذا كان المبيع في يد الوكيل
 فلو في يد المالك وأبي عن المدفع قبل قبض غنمه له ذلك أما لو نواه عن البيع حتى يقبض الثمن
 لم يجز بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعتهك به - هذه الدراهم التي قبضت منك ولو
 دفع وكيل المبيع الى الدلال فضاع في يده يضمن في المختار كما لو قال بعته وساتته من رجل
 لا عرفه وضاع الثمن يضمن قال القاضي لانه لا يملك التسليم قبل قبض غنمه والحقكم صحيح
 والعله لا لما صر ان النهي عن التسليم قبل قبض غنمه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم
 فلا ن لا يكون ممنوعا عن التسليم أولى وهذه المسئلة تتخالف مسئلة القمعة اه (قلت) مراد
 القاضي أنه لا يملك التسليم من لا يعرفه لامطلاقه الصحيح التعليل أيضا جوى (أقول) ومسئلة
 القمعة ما قاله في منفردات الوكالة من التاترخانية عازيا لظاهره ببيعة الوكيل اذا دفع قمعة
 الى انسان لا صلاحها بامر الموكل ونسي من دفعها اليه لا يضمن قال في النوازل وصار كالذي
 وضعه في موضع من دار ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود
 وأقول لم يظهر لي وجهه ما في القنية من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه مع ان
 المهرح به ان المشتري يؤمر بتسليم الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعلاو ذلك بقولهم لا تعين
 حتى البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع بمجرد العقد لان الثمن لا يتعين بالتعيين
 حتى لو أضيف العقد الى دراهم معينة كان له ان ينفذ غيها فالظاهر ان ما في القنية من
 بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض غنمه ضعيف أشبهى (أقول) وفيه في تقييد ضمان
 وكيل المبيع اذا دفع الدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة جارية في ذلك أما اذا
 كان شيئا لا يبيعه الوكيل بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال ليعرضه على البيع لا يضمن لانه
 بعقضى العادة يكون ما ذونا بذلك * وفي الفتاوى الظهيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار ان
 يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويشتريها منهم باع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة
 المكارية بحيث اشترى ذلك بينهم اشتراوا شائعهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوثة
 في مدينته وأرسل مع من اختاره منهم لبايعها عنهم على دفعات متعده حسب ما تيسر له وأنكر
 المبعوث اليه بعض الدفعات هل يكون القول قول باعث الثمن بيمينه وان لم يعلم تفاسيل ذلك
 اطول المدة أم لا بدله من البينة (أجاب) القول قوله بيمينه اذ له به مع من يختاره ويراه أمينا
 لانه أمين لم تبطل أمانته والحالة هذه بالارسال مع من ذكر وقد ذكر الزاهد راضا
 بذكر خواهره زاده جرت عادة ما كذا الرستاق انهم يبعثون السكرائيس الى من يبيعههم اليهم في البلد
 ويبعث بائعناهم اليهم يمدون شاعو يراه أمينا فاذا بعث البائع عن السكرائيس يمد شخص ظنه

مطلب

مسئلة القمعة

الوكيل شري ما وكاه بشراؤه موكاه فالظاهر لزوم الموكل وعدم لزومه بحتاجه لدليل أما للزوم
فلا فليتأمل وأقول ومما رآه بما في شرح الطحاوي ما رآه بقوله شحبي وهو موافق لما مر
عن الزياحي فتأمل في هذا المحل فانه من مداحض الاقدام والله تعالى أعلم بالصواب (قوله الى
الوكيل) أي اسناده في الصيغة (قوله وصلى عن اقرار) أي في دعوى مال ومنفعة لانه حينئذ
يكون بيعا أو اجارة وهذه الامثلة للعقد ذي الحقوق و يأتي امثلة الحقوق فقط (قوله يتعلق
به) أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يضيف العقد الى مرسله وبخلاف النكاح لانه لا بد فيه
من ذكر الموكل واسناد العقد اليه عيني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا قالوا
للمشتري والبيضة على البائع بجر وعند مالك والشافعي واجد تتعلق بالموكل لان الحقوق
تتعلق بالحكم والوكيل ليس بأصل فيه فلا يكون أصلا فيها فصار كالرسول والوكيل بالنكاح
ولان الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى الموكل ولو كان سفيها كازعوا
لما استغنى وانما جعل نائباً في الحكم للضرورة كي لا يطل مقصود الموكل ولا ضرورة في حق
الحقوق ولان العاقد الآخر اقدر جوع الحق اليه فلم يرجع لتقديره على تقدير كون الموكل
مقبلسا أو من لا يقدر على مطالبته عيني (قوله مادام حيا) أما اذا مات الوكيل قال الفضلي
تنقل الحقوق الى وصيه لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصيا عند القبض
وهو المعقول وقيل ينقل الى موكاه ولاية قبضه فيحاط عند الفتوى بحيط هذا اذا اتفقوا على
انه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراة لقلا وقال البائع بل لك فالحكم فيه ما قاله مؤيد زاده
اشترى شيئا وقال كنت رسول فلان ولا نحن لك على وقال البائع بعتك منك قال قول للمشتري
وفي الخيرية عن المصلاصة امرأة اشترت شيئا وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا نحن لك على
وقال البائع انما بعت منك والتمن عليه ك قال قول قولها وعلى البائع البيضة ونقل مثله عن
الخانية و كتب من المكتب ثم قال في البحر والوكيل بالشراة اذا اشترى بالبيضة فبات الوكيل
حل عليه الثمن و يبقى الاجل في حق الموكل وجرمه هذا يدل على ان المعتمد في المذهب ما قال انه
المعقول وقد أتيت به بعد ما احتطت كما قال فيما سبق اه وتأتي عبارة البحر قريبا (قوله
ولو غابا) فاذا باع وغاب لا يكون للموكل قبض الثمن كما في البحر (قوله ان لم يكن) أي الوكيل
مجبورا فان كان مجبورا كالعبد والصبي المجبورين فانهم اذا عدا بطريق الوكالة تتعلق
حقوق عداهما بالموكل اذ لا يصح من المجبور التزام العهدة لقصور أهليته ولحق مولى العبد
كافي الرسول والقاضي وامينه ثم العبد اذا أعتق تلزمه تلك العهدة والصبي اذا باع لا تلزمه
وفي الخانية عدا من شىء البائع لا للموكل لان المجبور وقال العبد أنا ما أذن
فالقول للعبد فلورهن البائع ان العبد قال أنا مجبور قبل أن يتقدم الى القضاء بعد الشراة
لم يقبل ولو قال عدا بعتك وأنا مجبور وقال المشتري وأنت ما أذن القول للمشتري لان الاقدام
على البيع دليل الاذن والاصل بقا ما كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن مجبورا يشير الى
أن العبد والصبي المأذون لهما ما يتعلق بهما الحقوق وتلزمهما العهدة وظاهر كلام المصنف ان
العهد على المأذون مطاوعة فصل في الذخيرة بين أن يكون وكلا بالبيع فانه يبيع فانه يبيع
بائع بمن حال أو مؤجل وبين أن يكون وكلا بالشراة فان كان بمن مؤجل فهو على الموكل لانه

(الى الوكيل كبيع واجارة
وصلى عن اقراره يتعلق به)
مادام حيا ولو غابا ابن
مالك (ان لم يكن مجبورا)

الوكيل لان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم
والله اعلم وفي حاشية أبي السعود وتعبير ابن السكال بقوله بكتفي بالاضافة الى نفسه صريح في أن
اضافته الى نفسه ليس يلزم خلافا لمن عساه بلا بد كالجروية المصنف امكن الشارح نقل
كلام ابن ملات وأمر بحفظه وأيده بقول ابن السكال المتقدم ورد على المصنف في ما يأتي بقوله
فقوله لا بد فيه ما فيه وحينئذ يتجه ما ذكره ابن ملك ويسقط ما عترض به في البحر عليه وما في
الخلاصة والبرازية لا يتأني في جواز الاضافة الى كل منهما وان كان اللزوم على الموكل فيما اذا
لم يضاف الوكيل العقد الى نفسه بان اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت
في الزيلعي من باب الوكالة بالبيع والشراء التصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء
ونحوه العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو وكاله بشرا مني بعينه لا يشترط
انفسه ما نصه بخلاف ماله وكاله أن يزوجه امرأه معينة حيث جازله أن يتزوج بها لان التكاح
الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكالة تكاح مضاف الى الموكل
وفي الوكالة بالشراء الداخل فيه اشراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون
مخالفا لمخالفه - اذ من الزيلعي صريح فيما ذكره ابن ملك * واعلم ان قول الزيلعي وفي الوكالة
بالشراء الداخل فيه اشراء مطلق الخ صريح أيضا في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى
الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازته خلافا لما سبق عن الخلاصة
والبرازية انتهى ملخصا (أقول) وفي نور العيون راجع الجامع الاصغر أمره بشراء فني بألف
فقال ما لك بهت قني هذا من فلان الموكل فقال الوكيل قبالتزم الوكيل اذا أمره الوكيل
أن يقبل عن نفسه ليلزمه الله - على الوكيل فخاف بقوله على موكله قاضي خان فيه نظر
ويشفي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذ الوكيل لما خالف صار كأنه المانع قال
ابتداء بعيت عبدي من فلان بمكذا وقال الوكيل قبالت يتوقف على اجازة الموكل ولا يصير
الوكيل مشتريا لنفسه (يقول) الحقير أصاب في ايراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم
الموكل حيث لم يدهل بل أفاده اذ كره من تعليل التوقف على الاجازة انه لا يلزم الموكل
بل يتوقف فبين كلاميه تناقض غير خاف على ذي فهم صاف ثم ان الظاهر انه لا يتوقف بل
يلزم الموكل لما في شراء الفضولي نقلا عن شحي ان الفضولي لو شري شيئا وأضاف عقد
الشراء الى من شري له بأن قال لبايعه به من فلان وقيله لا يتوقف على فلان ولو قال شريته
ان فلان فقال بايعه بهت أو قال بعته منك فلان فقال المشتري قبالت نفذ على نفسه ولم يتوقف
وهذا لو لم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق أحدهما فشرى الوكيل نفذ على موكله
وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهد انتهى (يقول) الحقير يروى بقوله
وعلى الوكيل العهد أن الوكيل لم يخالف موكله كما ظنه الامام قاضي خان تبعه صاحب الجامع
الاصغر غاية ما في الباب أن يكون في المسئلة رواية ان أو يكون احدا ما ذكر في شرح الطحاوي
وفتاوى قاضي خان غير صواب كما لا يخفى على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي يظهر أنه
لا يتأني اذا تعليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غموض يجب ايضاحه ولم يذكره لقوله يلزم
الموكل اذ لزومه اياه واضح وجهه عند الله أو بالنسبة الى من له ملكة بالققه بل علمه ظاهرة اذ

اضافته الى نفسه ثم اني بالو كيل وان اضافته الى موكله تتعلق بالموكل كما فهمه ابن ملك
 في شرح المجموع لما في الخلاصة والبرازية وكييل شراء العبد جاء الى مالكة فقيل بهت هذا
 العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل لانه خالف حيث امره ان لا ترجع اليه
 العهد وقد رجعت قال أبو القاسم الصفار والصحيح ان الوكيل يصير فضوايا ويتوقف العقد
 على اجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حق العقد فيما يضاف الى الوكيل به قال ابن
 ملك قيد بقوله فيما يضاف الى الوكيل لان الوكيل بالبيع والشراء لو اضاف العقد الى الموكل
 ترجع حقوق العقد الى الموكل انضافا كذا في الفصول اه فقد ادعى الاتفاق مستندا
 للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه فتأمل وفي المجتبى كل عقد يضيفه الوكيل الى نفسه
 اراد به ان تصح اضافته الى نفسه ويستغنى عن اضافته الى الموكل لانه شرط واهذا لو اضاف
 الوكيل بالشراء والشراء الى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو اضافته الى الموكل
 كأنه كاح مراده انه لا يستغنى عن الاضافة الى موكله حتى لو اضافته الى نفسه لا يصح فلو قلنا
 الاضافة واحد ومراده مختلف اه قال الخليل الرملي هذا شاهد لما فهمه شارح المجموع اه
 وهو بظاهره اقوال صاحب البحر بان ما في شرح المجموع فهم من شارحه الا ان يكون ذكره
 بحجارة اعبارة البحر هـ ذاولك ان تنفي المناقاة بين ما في البرازية وشرح المجموع بمسألة ما في
 شرح المجموع من قوله لان الوكيل بالبيع والشراء على المنافذين المتبادر هـ ما في قوله لا تتعلق
 حقوقه بالموكل كل قبل الاجازة اقرعية تتعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة البرازية
 ما ينفي تعلق الحقوق بالموكل بهـ النفاذ بالاجازة فلنلتزمه ليحصل التوفيق وقد علمت ان عدم
 تعلق الحقوق بالموكل في مسألة البرازية انما تنافي عن المخالفة فلو صدر التوكيل على وجه
 ينفي المخالفة بان اذن له الموكل باضافة العقد اليه فالظاهر نفاذ العقد له عدم المخالفة كما هو
 مفهوم البرازية واذا نفذ العقد هل تتعلق بالموكل أو الوكيل لا نفي في كلام البرازية بديل على
 ايجابه أو نفيه فنقول تتعلق بالموكل عملا بما في شرح المجموع والمجتبى اذ لم يولد ما ينافيه ما
 كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل بهين التحقيق فانه بالتأمل حقيق يظهر حقيقة الحال
 والله الميسر بلوغ الآمال وتوجيه ما في البحر بان يقال ان عبارة شرح المجموع مطلقة فالظاهر
 انما اشارة الى صورة المخالفة الواقعة في البرازية وانه اذا اضاف الى الموكل فيهما ما يتفاد البيع
 للحال وتعلق الحقوق به مع ان المنقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقا كما
 استند اليه الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير ان الشارح فهمه على اطلاقه ولم
 يقيد بالبيع النافذ وظاهر من كلام البحر عدم منع الحكم في النفاذ واذا حملت كلام شارح
 المجموع على ما قلناه وقيدت مستندة بما في البرازية وعلمت ان كلام البحر لا ينبوع الحكم
 المذكور ارتفاع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالماخذ التي وردت على صاحب شرح
 المجموع من صاحب البحر تستند الى اطلاق عبارة شارح المجموع لا غير والله تعالى أعلم (أقول)
 بما في شرح المجموع مقيد بما اذا أجاز الموكل العقد فلا ينافي ما ذكره الصفار واذا صح هذا التوفيق
 ظهر الجواب عما نقل عن المقدسي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل ترجع الحقوق الى

المديون كافي شهادة البزازية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد المبيع
بغير بعد مادفع الثمن للموكل فالمشتري مطالبة الوكيل بخلاف الوكيل قبض الثمن
لامطالبة عليه كافي القيمة ولا يصح ابراء الوكيل بالقبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا ناجيه
ولا قبول الخوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الا في حدود وقود) أي قصاص في نفس أو ماديها
وهذا استثناء من قوله وبإقامتها واستيفائها وقوله بغيره موكله قيدلاني فقط كإثباته عليه
في البحر المكن ظاهر كلام الزبلي وصريح كلام العيني والقضخ قصر المستثنى منه على الاستيفاء
حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها الا من قوله وصح التوكيل لان التوكيل يثبتها
جائز ولا يمكن لا يجوز واستيفاءهما ان غاب الموكل ووجه العدول عما هو الظاهر من كون
الاستثناء من كل من الايقاع والاستيفاء ان الايقاع تسليم ظهر القاذف وتسليم نفس الجاني وهذا
لا يتصور الوكيل فيه فثقله السيد الجوى عن شرح النقاية آخر المكن نقل اولاً عن شرح
الطحاوي ما يخالف ذلك وان الاستثناء من كل منه ~~الممكن~~ في الايقاع على اطلاقه وفي
الاستيفاء ان غاب الموكل عن المجلس أما اذا كان حاضراً أو امر باستيفائه فانه يجوز ~~اه~~ واعلم
ان ظاهر ما سبق عن العيني صحة التوكيل بآثبات الحد مطلقاً وليس كذلك كما قدمناه وقد علمنا ان
ما ذكره الزبلي من صحة التوكيل بآثبات حد السرقة بخلاف ما ذكره قاضيخان بقوله رجل
وكل رجلاً بآثبات السرقة ان كان الوكيل يريد القطع كان باطلاً وان كان يريد المال فهو مقبول
وهو كالوطيب المسروق منه ان يخلف السارق يقول له الفاضل تريد المال أو القطع ان قال
أريد المال حلقه وان قال أريد القطع لا يخلفه الخ اللهم الا ان يحمل كلام الزبلي على ما اذا
كان الموكل لا يريد القطع بالمال واعلم ان جواز التوكيل بآثبات القذف مذهب الامام ومنعه
أبو يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا الخلاف التوكيل بالجواب من جانب من عليه الحد
والقصاص غير ان الوكيل لا يقبل عليه لان فيه شبهة عدم الامرية وغير خاف ان قصر الاستثناء
على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل بآثبات التعزير بوجه صرح القهستاني عن شرح
الطحاوي (قوله بغيره موكله عن المجلس) هو قيد الاستيفاء فقط اذ الموكل لو كان حاضراً أو امر
بإستيفائها ما يجوز كافي شرح الطحاوي وغيره وعلة في غاية البيان باحتمال العقو المندوب
اليه بخلاف حال حضرته لانه دام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال
غيبتهم وان كان رجوعهم محتملاً لان الظاهر عدم احترازه عن الكذب والفسق ولم يذكر
الموافقات التوكيل بآثباتهم الدخولها ما تمت قوله فصح بخصوصه لان التوكيل بآثباتهم ما هو
التوكيل بالخصوصية فيه ما فهو جائز خلافاً لابي يوسف كافي العيني أما التوكيل بآثبات
حد الزنا والشرب فباطل اتفاقاً لاحق لاحد فيه بل تقام البيينة حسبة وأما التوكيل
بإستيفاء التعزير فيجوز مطلقاً لانه حق العبد ولا يسلط بشبهة (قوله وحدوق عقد)
ميتة أخذ بره قوله تنه ليق به وجهه قوله لا بد من اضافته في محل حرصه قوله عقد
والمراد بالاضافة المعنى النحوي وهو الاسناد بان يقول بعثت أجرة صالحة (قوله لا بد من
اضافته الى الوكيل الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد من
اضافته اليه لينة تدعى الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من انه قد يضيفه وقد لا يضيفه فان

الاقى حدود وقود بغيره
موكله عن المجلس ملحق
(وحدوق عقد لا بد من
اضافته) أي ذلك العقد

فيما اذا قال بعه بالف نسيمته او قال لا تبعه الا بالف نسيمته فباعه بالف فقد اجبوز على الآخر فاذا
 شرط شرطاً يبيع من وجه ولا يقبل من وجهه بان كان ينفع من وجهه ولا ينفع من وجهه ان
 اكد به بالنفي يجب مراعاته وان لم يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بانه فيما اذا قال بعه في سوق
 كذا فباعه في سوق آخر فان لم يؤكده بالنفي بان لم يقبل لا تبعه الا في سوق كذا فباعه
 في سوق آخر فقد على الآخر وان اكد به بالنفي لا يقبل على الآخر كافي ولو قال بعه في السوق
 لا يقبله حتى لو باع في داره جاز وعقد زفر لا يجوز م واذا عرفناه هذه الجملة جئنا الى تحرير
 المسائل فمقول اذا امر ان يبيع ويشهد على بعه فان لم يؤكده بالنفي بان قال ببع وأشهد
 فباع ولم يشهد جاز وان اكد به بالنفي بان قال لا تبع الا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز واذا
 امر ان يبيع برهن او كفيل فباع من غير رهن او من غير كفيل لا يجوز اكد به بالنفي اولم
 يؤكده واذا قال برهن فقه لم يجوز الا برهن يكون بقبضه وفاء بالثمن او تكون قيمته اقل مقدار
 ما يقبض الناس فيه واذا اطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز الا يقبضان لا يقبضان الناس
 فيه وتسام التفارب بيع فيها فراجعها واما الثاني اعنى الوكيل بقبض الدين في قبض قوله في قبضه
 وضياعه ودفعه الى الموكل ويبرأ الغريم ولو كان ممن لا تقبل شهادته للوكيل بخلاف اقراره
 بقبض الطالب ولو وجب على الوكيل بالقبض من له مديون موكله وقعت المقاصة وكان
 الوكيل مديون الموكل ولا يملك الوكيل بقبضه الا برأوه والهبة واخذ الرهن وذلك اخذ
 الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ملك الكل وليس للوكيل بالقبض قبول الخو الفو يصح
 التوكيل بالقبض والقضاء بالارض الخصم ولا يغزل بموت المطلوب وينهزل بموت الطالب
 فلوزعم الوكيل قبضه وتسليمه الى الطالب حال حياته لم يصح رقب بالهبة فان احتمل الطالب
 بالمال بعد التوكيل على انسان ليس للوكيل ان يطالب الخميل والمحال فلو توى المال على
 المحال عليه وعاد الدين على الخميل فالوكيل يملك الطالب ولو كان بالمال كفيل او اخذ الطالب
 كفيل لا بعد التوكيل ليس للوكيل ان يتقاضى الكفيل ولو كان كفيل بالقبض قبض بعهه الا اذا
 نص على ان لا يقبض الا الكل معا ما في البرازية يمكن قال في الاشباه كل امرين ادعى
 ائصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والناظر الا في الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعدم موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا بينة بخلاف الوكيل
 بقبض العين والفرق في الوولو الجمية اه (واقول) تعلقه الشربة لاني اخذ من كلام الوولو الجمية
 وغيرهما من كتب المذهب بان دعوى الوكيل الا ائصال تقبل ابرأته بكل حال وامام امر بقبضه على
 موكله ابرأته فهو خاص بما اذا ادعى الوكيل حال حياته موكله وامام عدم موته فلا تثبت
 براءة الغريم الا بينة او تصديق الورثة الى آخر ما ذكره في الرسالة المشهورة بجملة الخليل
 في قبول قول الوكيل كذا في حاشية أبي السهود قالت ولعلامة المقدسي ايضاً رسالة في هذه
 المسئلة ذكرها الشربة لاني في مجموعة رسائله عقب الرسالة التي ألتها واستشهد بها على ما دعاه
 فارجع الى تلك الرسالةين فقد أشبعها الكلام فيها بما جرحنا الله تعالى خيراً والحاصل ان الوكيل
 بقبض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل بقبض الثمن المشتري
 صحته ولو كفل الوكيل بالبيع لم تصح كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقبض الدين به على

التوكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانهم اندرئ بالشبهات والمراد بالبقاء هنا دفع ما عليه
 وبالاتيقاء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله) وكذا
 باستيفاءها قال في المنع المراد بالبقاء هنا دفع ما عليه وبالاتيقاء القبض فيكون معناه صح
 التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله قاله في البحر اما الاول في مسائله قالوا لو كان بقاء الدين وكاه
 بان يدفع الوكيل من مال نفسه الى دائن الموكل فناء الوكيل وزعم قضاءه وصدقه وموكله فيه فلما
 طالبه وكيلاه برده ما قضا له لاجله قال الموكل أخاف ان يحضر الدائن وينكر قضاؤه وكيلاه وبأخذه
 من ثانيا لا ياتت الى قول الموكل ويصر بالخروج عن حق وكيلاه فاذا حضر الدائن وأخذ
 من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وان كان صدقه بالقضاء اه وعامة فيه
 قال العلامة الجوى نقلا عن العلامة المقدسي هذا اذا قال أخاف ان ينكر الدائن القبض
 فلو قال الدائن انكر القبض وطالبني هل يكون كالأول قال أخاف أو يتوقف فيبني انه ان برهن
 على انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بجهته كذا ذكره في السكافي اه المولد دفع اليه دراهم وقال
 له انقض بها ديني الذي لزيد فادعى الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكذبه كل من الموكل
 والدائن فالقول للوكيل في براءة نفسه بيمينه والقول للدائن في انكاره القبض بيمينه أيضا
 كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا وفي كتاب الحوالة امره بقضاء دينه أي من مال نفسه
 أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الامر فيه ثم حلف الدائن على عدم وصوله اليه وأخذه
 من الامر لا يرجع المأمور بما قضا به مال نفسه على الامر لان الامر كذب في اقراره حيث
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يطي بالحكم على خلافه اذا كان الحكم باليمينه اما بغيرها
 فلا والصحيح انه يعمل له عدم رجوع المأمور على الامر ان المأمور ووكيل بشره ما في ذمة
 الامر له ونقص الثمن من مال نفسه وانما يرجع على الامر اذا سلم له ما في ذمته كالمشتري
 انما يؤمر بتسليم الثمن الى الامر اذا سلم الامر ما اشتراه اما اذا لم يسلم فلا ذكر القيد وروى ان
 رب الدين يرجع على المأمور والمأمور يرجع على المدينين بما قضى قال قضيت دينك بامر
 اقلان فانكر كونه مدينون فلان وامره وقضاه أيضا والدائن غائب فبرهن المأمور على الدين
 والامر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وان غائب لكنه عنه خصم حاضر فان المدعى على
 الغائب سبب لما يدعى على الحاضر لانه مالم يقض دينه لا يجب له عليه شيء وبينهما اتصال أيضا
 وهو الامر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لاندفع الدين الا بحضور فلان ففعل
 بالاحضره ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفعه بغيره وقال لا تدفع الا بشهود
 فادعى دفعه بشهود وانكر الدائن القبض حلف الوكيل انه دفعه بشهود فاذا حلف لم يضمن
 كذا في كافي الحاكم ولو قال ادفعه بشهود ودفعه بغيرهم لم يضمن قال في التاترخانية في اواخر
 النصل الحادي عشر عازيا للصحيح نوع آخر فيما اذا حصل التوكيل بشرط ما يجب اعتباره
 وما لا يجب الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بان
 كان ينفقه من كل وجه فانه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كده بالنفي أو لم يؤكده بيانه
 فيما اذا قال به بخلافه بغيره بخلافه لا يجوز وان شرط في العقد شرطا لا يفيد أصلا بان كان
 لا ينفقه بوجه بل يضره لا يجب على الوكيل مراعاته كده الموكل بالنفي أو لم يؤكده بيانه

(المراد بالبقاء هنا دفع ما عليه وبالاتيقاء القبض فيكون معناه صح التوكيل بدفع ما عليه وبقبض ماله منع (قوله) وكذا باستيفاءها)

لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بالاختصاص حاضر اه (قوله بل الشريف وغيره سواء
بحر) عن خزانة المفتين (قوله وله) أى للمدعى عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة والتمديد
باليوم في القنية اتفاق كاتبه عليه صاحب البحر (قوله قنية) عبارتة بالورضى ثم مضى يوم وقال
لا أرضى لذلك انتهى وذكره في شرح المجموع مع عزى اليه اقال في البحر والتمديد باليوم اتفاق
وانما المقصود ان له الرجوع عن الرضا ما لم يسع القاضي الدعوى ما في القنية أى بالوادعى
وكيل المدعى عند القاضي ثم أتى بشهود ايقية او لم يرض الخصم أى المدعى عليه بالوكيل ويريد
ان يختصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع الدعوى على أصل أى حنفية وفي البرازية
ولو و كاه بكل حق هو له وبخصوصه في كل حق له ولم يعين الخاص به والخاص فيه جاز اه واذا
وكاه بقبض كل حق يحدث له والخصوصية فيه جائز امره فانه يدخل فيه الدين والوديعة
والعارية وكل حق ملكه اما النفقة فن الحقوق التي لا يملكها كذا في الخزانة (قوله ولو
اختلفا الخ) أى ولا ينفقة (قوله ان من يثبت الاشراف) أى شرف نسب أو علم ويلحق بذلك بنات
الصلاه والامراء والاعنياء (قوله فالقول لها مطلقا) أى سواء كانت بكرا أو ثيبا لانه الظاهر
من حالها مخ (قوله فيرسل أمينه) أى القاضي يعي اذا قبل فوكيله او توجه عليها الامين يرسل
أمينه الخ قال في الفتح ثم اذا وكت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدل يستحلونها
أحدهم ويشهد الاخران على عينها أو نكوها وفي أدب القاضي للصدر الشهيدي اذا كان
المدعى عليه مريضاً أو مخدرة وهي التي لم يهره دلها خروج الاضرورة فان كان القاضي
مأذونا بالاستخلاف بعث نائباً يوصل الخصومة هناك وان لم يكن بعث أميناً وشاهدتين
يفرقان المرأة والمرضى فان بعثه مال الشهدا على اقرار كل منهما أو انكاره مع الامين ليقبلاه
الى القاضي ولا بد للشهادة من المعرفة فاذا شهدا عليها قال الامين وكل من يحضر خصم
مجلس الحكم فيحضر وكيله ويشهدان عنه مد القاضي باقراره أو نكوه لتمام البينة على ذلك
الوكيل ولو توجه عين على أحدهم اعرضه الامين عليه فان أبى الخلاف عرضه الاثا فاذ ان كل
أمره ان يوكل من يحضر المجلس يشهدا على نكوهه بحضوره فاذا شهدا بنكوهه حكم القاضي
عليه بالدعوى بنكوهه قال الدرر خسي هذا اختيار صاحب الكتاب فانه لا يشترط لاقضاء
بالنكول ان يكون على اثر النكول فاما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك
النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليهم بانكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضي مع وكيلهما
فيضيه القاضي وقال بعضهم يقول القاضي للمدعى أتريد حكمي بينكما بذلك فاذ ارضى
بعث أميناً بالتحكيم الى الخصم فيجزيه بذلك فاذ ارضى بحكمه وحكم فان كان مخالفاً لغيره
نفذ وان كان فيه خلاف توقف على امضاء القاضي والقضاء بالنكول مختلف فيه فاذا امضاء
نفذ على الكل انتهى (قوله في الوجهين) أى فيما اذا كانت بكرا أو ثيبا لان الظاهر غير
شاهد لها (قوله عملاً بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف المعرفي فيدخل
اغنياء الدنيا فمن بغناهم مصونات عن الظهور وان لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت
الظاهر نعم ط (قوله وصح بايقانها) أى حقوق العباد أى يصح التوكيل بايقان جميع
الحقوق واسعة قائم الا في الحدود والقصاص لان لكل منهم ما ينفقه فيملك

بل الشريف وغيره سواء
بحر (وله الرجوع عن
الرضا قبل سماع الحاكم
الدعوى) لا بعده قنية
(ولو اختلفا في كون المخدرة
ان من يثبت الاشراف
فالقول لها مطلقا) ولو
ثيبا فيرسل أمينه ليحلفها
مع شاهدين بحر وأقره
المصنف (وان من الاوساط
فالقول لها بالبكر وان)
هي (من الاسافل فلا
في الوجهين) عملاً بالظاهر
ببرازية (و) صح (بايقانها)

التو كبل وان لم يؤخرها قبل منه التو كبل اه **زيادة من الجوهره** (قوله اذ المريض الطالب بالتأخير) اما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فليس بعذر) لانه يخرج به فيجيب عن الدعوى ثم يبادر لوجهه عبايدى ان لم يؤخر دعواه ثم يعاد اه **بحر** (قوله بزيادة بجهما) عبارتها وكونه محبوسا من الاعذار يلزمه تو كيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا لكان يشهد على شهادته قال القاضى ان فى حين القاضى لا يكون عذرا لانه يخرج به حتى يشهد ثم يعيده على هذا يمكن ان يقال فى الدعوى ايضا كذلك بان يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى انه مفهوم عبارة المصنف وهى ليست من عهده بل واقعة فى كلام غيره والمفاهيم حجة بل صرح به فى الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين ان كان فى حبس هذا القاضى لا يقبل التو كيل بلارضاه لان القاضى يخرج به من الحبس ليخاصم ثم يعيده وان كان فى حبس الوالى ولا يمكنه من الخروج لخصوصية يقبل منه التو كيل اه (أقول) وفى زماننا لا يمنع الوالى من حبس فى حبسه من الخروج لخصوصية له واعلمه عند القاضى بل يخرج مع محافظ فى كل وقت طلبه القاضى ويعود للحبس على انه صار للحبس واحدا (قوله) ولا يحسن الدعوى بان علم القاضى انه عاجز عن ان الخصومة يتفهمه (قوله خاتمة) عبارتها ويجوز للمروءة الخدرة ان توكل وهى التى لم تخاطب الرجال بكرا كانت أو ثيبا كذا ذكر أبو بكر الرازى وعلمه الفتوى وكذا اذا علم القاضى ان الموكل عاجز عن البيان فى الخصومة بنفسه يقبل منه التو كيل * (تتمة) * يلزم التو كيل اذا كان الموكل حاضرا مع الوكيل فى المجلس وطريق اثبات الوكالة بالخصوصية ان يشهد ذوابه تعالى غريم الموكل سواء كان من ذكر أو مكر أو مكراب اليتيم على غير ما كان فى الغزاة ولا تقبل الشهادة على المال حتى تثبت الوكالة وفى القيمة لا تقبل من الوكيل بالخصوصية ينفذ على مكانته من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء فى الخلاف اه قال قاضيان وكلامه بقبض فاقرا المديون بركاته وانكر الدين فبرهن عليه الوكيل لا يقبل اذا اليمين لا تقبل الاعلى خصم وباقرا المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما الا ترى انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل انى ابرهن على وكالتى بخافة ان يحضر الطالب وينكر الوكيل بالوكالة تقبل بيئته ولو قامت على المقر وكذا وصى اقر المديون بوصايته وانكر الدين فانبت الوصى وصاية بيئته تقبل وكذا من ادعى دينه على الميت واحضر وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعى انا اثبت بيئته فبرهن يقبل لو راعى العيين وفى التمتع فى صلح كتب فيه اقر زيد وجماعة من أهالى قرية كذا فز يد بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرتين من أهل القرية بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن أنفسهم ان عليهم وعلى الموكلين التمس ومباغا قدر من الدراهم كذا مؤجلا الى كذا ومدر ذلك لدى حاكم شرعى لم يثبت التو كيل المزبور لديه فى وجه خصم شرعى ثم حل الاجل وطاب عمر والمبلغ من الاصل والموكلين وهم مجحدون التو كيل فى ذلك فكيف الحكم فاجاب حيث انكر والتو كيل المسد كور على الوجه المزبور فلا عبرة بمضمون الصك المرقوم فى ثبوت التو كيل بل لابد من اثباته بوجهه الشرعى والخالفه هذه والله تعالى اعلم ثم قال بعد كلام ولا عبرة بشهادة وشهود الوكيل كونه فى غير وجه خصم قال فى الكافى فى كتاب الشهادات

اذ المريض الطالب بالتأخير
بحر (أو محبوسا من غير
حكم) هذه (الخصوصية)
فلو منه فليس بعذر بزيادة
بجهما (أو لا يحسن الدعوى)
خاتمة (لا) يكون من
الاعذار (ان كان) الموكل
شريفا لخاصه من دونه

السفر أمر باطنى فلا بد من دليلها وهو ما نصه يدق الخصم بها أو القريضة الظاهرة ولا يقبل
قوله انى يريد السفر لكن القاضى يتطرق في حاله وفي عدته فانهم لا يتخفى حقيقة من يسافر كذا ذكره
الشارح وفي البرازية وان قال أخرج بالقافلة القلاية سألهم عنه كفى فسخ الاجارة اه
وفي خزانة المفتين وان كذبه الخصم في ارادته السفر بحقه القاضى بالله انك تريد السفر اه
والمتأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى ان القاضى ان علم التعفف من ابائه من قبول
التوكيل لا يمكنه من ذلك وان لم من الموكل قصد الاضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل
الابرصاء فقول الشارح به يد ويكنى قوله اذا اريد السفر محمول على ما اذا صدقه الخصم (قوله
أو مخدرة) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحمد بن علي الرازى
لانهم لو حضرت لم تستطع ان تنطق بحقة حياتهم فيلزم توكيلها أو يضيع حقة افعال المصنف
وهذا شئ استحسنه المتأخرون يهتق أفعالها ظاهر اطلاق الاصل وغیره عن ابى حنيفة
لا فرق بين البكر والشيب المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختاروه من ذلك وحديثه قد قصص
الامام الرازى ثم تعميم المتأخرين ليس الا فائدة انه المبدئ بقوى ذلك وتبعوه كذا فى الفسخ
والخدرة لغتهم من الخدر كالأخدار والتخدير بفتح الخاء الزام البنت الخدر بكسر الخاء وهو سريع
للجارية فى ناحية البيت وهى مخدورة ومخدرة وفى الشرع هى التى لم تجر عادتها بالبروز ومخالطة
الرجال قال الخوافى والتى تخرج فى حوائجها برزة وذ كرى النهاية فى نفسه يرها عن البرزوى
انهم التى لا يراها غير المهام من الرجال أما التى جليت على المنصة فراها الرجال لا تكون مخدرة
قال فى الفسخ وليس هذا بحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهى التى لم تجر عادتها بالبروز فاما
حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام فيقبلهم او لاهاهم لم يبروز ومخالطة فى قضاء
حوائجها بل بقبلها غير الزم توكيلها لان فى الزامها بالجواب تضييع حقةها وهذا شئ
استحسنه المتأخرون وعلمه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها عين بعث الحاكم اليها ثلاثة من العدول
يستجفونها أحدهم ويشهد الآخران على يمينها أو نكواها اه (قوله لم تخالط الرجال) أى لغير
حاجة لان الخروج للحاجة التى لا تخرج عن التخدير يلزمه مخالطة الرجال غالبا والخروج
للحاجة لا يقدح فى تخديرها ما لم يكثر بان تخرج لغير حاجة برزاية وفيها التى تخرج الى
حوائجها والحمام مخدرة اذا لم تخالط الرجال على ما ذكره فى الفتوى وكلام الخوافى هذا
محمول على مخالطة الرجال اه وليس للطالب مخاصمة مع زوجها ولا يمكن لا يمنع الزوج من
المصومة مع وكيل امرائه أو معها كذا فى خزانة المفتين ولو اختلفا فى كونها مخدرة فان كانت
من يثبات الاشراف فالقول لها بكرا أو شيئا لانه الظاهر من حالها وفى الاوساط قولها لو بكرا
وفى الاسافل لا يقبل قولها فى الوجهين كذا فى البحر ومثل فى البرازية وسما فى كلام المصنف
قريباً (قوله كما) أى فى باب الشهادة على الشهادة من انهم التى لا تخالط الرجال وان خرجت
لحاجة وحمام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال فى خزانة المفتين ومن الاعذار الحائض
أو النفاس اذا كان القاضى يقضى فى المسجد وهذه المسئلة على وجهين اما ان تكون طالبة
أو مطلوبة فان كانت طالبة قبل منها التوكيل وان كانت مطلوبة ان أخرها الطالب حتى
يجوز القاضى من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها الى

(أو مخدرة) لم تخالط الرجال
كما (أو حائضا) أو نفساء
(والحاكم بالمسجد)

قوله لم كذا بالاصل والمعه
ثم ان لم تأمل اه مصنفه

التعت في الابعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وان علم من الموكل قصد الاضرار لنفسه
 بالجيل كما هو صريح وكلاء المحكمة لا يقبل منه التوكيل الا برضاه وهو اخبرنا عن شمس الائمة
 السرخسي كذا في الكافي ونحوه في الزياهي وزاد في معراج الدراية وبه أخذ الصغار وقال
 الامام السرخسي اذا علم القاضي التعت من المدعي في اداء التوكيل يفتي بالقبول بغير رضاه
 وهو الصحيح وفي الخلاصة قال شمس الائمة الحلي في أدب القاضي المقتضي مخبر في هذه المسئلة
 ان شاء الله يفتي بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وان شاء الله يفتي بقولهما ونحن نفق ان الرأي الى
 القاضي اهـ ذافي قضائهم لم يعلموا من أحوالهم من الصلاح والدين اما قضاء زماننا فلا
 بلاظنون ما قالوه يفتي بل قصدهم حصول المحصول ولو علموا من التوكيل التزوير والاضرار
 في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنفسه عندنا وعند العامة
 وقال البعض الاولى ان يحضر بنفسه لان الامتناع من الحضور الى مجلس القاضي من
 علامات المنافقين والجواب الرد من المنافقين والاجابة من المؤمنين اعمق اذا اهـ وفي خزانة
 المفتين واذا واكله بالخصومة عنه ذافي القاضي فلان كان للوكيل ان يخصمه الى قاض آخر ولو
 واكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخصمه الى فقيه آخر اهـ (أقول) وكان وجهه
 انه جعل ذافي الفقيه كما فلا يكون الاخر كما يدون أمره بخلاف القاضي الاخر فان
 ولايته ثابتة وان لم يأمر تأمل (قوله) الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من غير
 رضا الخصم ووجه لزوم التوكيل بلا توقف على رضا الخصم اذا وجد عذر من مرض
 ونحوه أن جواب خصمه حينئذ غير مستحق عاينه أبو السعود (قوله) لا يمكنه حضور مجلس
 الحكم بقدميه) سواء كان مدعيا أو مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهور دابة أو انسان
 فان زاد مرضه بذلك لزم توكيله فان لم يزد فالصحيح لزومه برأيه وفي الجوهر ما المريض
 الذي لا يمكنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالمفهوم فيه تفصيل طاسكن في الشئ
 ومنه لا يمكنه بلزم منه بالارضاء وان كان لا يريده الر كواب مرضاض الاصح وظاهره المخالفة
 لما في البرازية ووجه المخالفة ما ذكره السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لو لم يزد مرضه
 بالر كواب لا يصح توكيله قلت هذا الظاهر انما يثبت لو كان المراد بالصحيح ما قابل القاسد ولا يثبت
 ان يحتمل ان يراد به ما قابل الاصح وعليه فلا اختلاف الا ترى الى ما ذكره في العناية في بحث
 الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما اذا اختلف الزوجان في المهر فانهم لا ينفصلان في الوجوه
 كلها أي فيما اذا اشهد مهر المثل له أو لها أو لم يشهدوا احد منهم ما واختلفت شرائع الهداية
 في الترجيح ففي النهاية ذكر ان قول الرازي أصح وغيره من الشارحين ذكر ان قول الكرخي
 هو الصحيح فقال في العناية ان أرادوا بقوله هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون أصح فلا كلام
 وان أرادوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ (قوله) أو غابا مدعى (سفر) قيد بدعة السفر
 لان مادونها كالحاضر كذا في الجوهر وفي المحيط ان كان الموكل مريضا أو مسافرا فان توكيل
 منه لا يلزم بدون رضا الخصم بل يقال له مدعى ان ثبت جواب خصمك فاصبر حتى يرتفع
 العذر وان لم تصبر فسيبلك الرضا بان توكيل فاذا برضى لزمه التوكيل برضا في ظاهر الرواية
 اهـ وهو خاص بتوكيل المدعى كما لا يخفى بصر (قوله) أو مريدا له الخ قال في البحر واردة

(الا ان يكون) الموكل
 (مريضا) لا يمكنه
 حضور مجلس الحكم
 بقدميه ابن كمال (أو غابا)
 مدعى أو مريدا له (ويمكن)
 قوله ان أريد السفر ابن كمال

اه وتماه فيه (قوله برضا الخصم) أطلق فيه فعمل الطالب والمطلوب كما فعلهما الموكل
 والشريف والوضيع قال الامام قاضيان التوكيل بالخصومة لا يجوز عند أبي حنيفة سواء
 كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب اه قال في البرزنية وأصله ان التوكيل
 بالارض والخصم من الصحيح المقسم طالبا كان أو مطلوبا وضيها أو شريها اذ لم يكن الموكل
 حاضرا في مجلس الحكم لا يصح عنده الامام أى لا يجزى برخصه على قبول الوكالة وعندهما
 والشافعي يصح أى يجزى على قبوله وبه أفتى الفقيه وقال القنابي وهذا هو المختار وبه أخذ
 الصقار انتهى وباقى تمامه (أقول) وبقول أبي حنيفة أفتى الرملي قائلا وعليه المنون واختاره
 غير واحد والمحجوبي والنسفي وصدر الشريعة وأبو الفضل المعلى ورجح دأله في كل مصنف فلو لم
 العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد كفى الخيرية (أقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل
 وان لم يرض به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن كما في ١٥١٦ من المجلة (قوله)
 وجوزاه بالارضاه قال في الهداية ولا خلاف في الجواز وإنما الخلاف في لزومه ومعناه انه اذا
 وكل من غير رضاه لم يرتد برده ولا فعند أبي حنيفة نعم وعندهما لا ويجزى فعلى هذا يكون قوله
 لا يجوز التوكيل بالخصومة البرضا والخصم مجازا لقوله ولا يلزم ذكر الجواز وأراد اللزوم فان
 الجواز لازم للزوم فيكون ذكر اللزوم وأراد اللزوم وفيه نظر لاننا نسلم ان الجواز لازم للزوم
 عرف ذلك في أصول الفقه سائما لم يكن ذلك ليس بمجاز والحق ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة
 البرضا والخصم في قوة قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رضى به الخصم صح والا فلا
 حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز والى التوجيه بجعله مجازا اهمه ان التوكيل تصرف في
 خالص حقه أى في حق الموكل وهذا لانه وكاهه اما بالجواب أو بالخصومة وكلاهما حق الموكل
 فاذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى الديون أى بقبض الديون لانه وكاهه
 بالجواب والخصومة لدفع الخصم عن نفسه وذلك حقه لا محالة والتصرف في خالص حقه
 لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بالتقاضى أى بقبض الديون وايضا هو لابي حنيفة رحمه الله
 تعالى اننا لا نسلم انه تصرف في خالص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا يستحضره في
 مجلس القاضى والناس يتفاوتون في الخصومة وفي جوابها فرب انسان يصور الباطل بصورة
 الحق ورب انسان لا يمكنه تشبیه الحق على وجهه فيحتمل ان التوكيل عن له حذق في الخصومات
 فيمتضرر بذلك الخصم فيشترط رضاه والمستحق لا غير لا يكون خالصا له سائما خلوصه له لكن تصرف
 الانسان في خالص حقه انما يصح اذا لم يتضرر به غيره وههنا ليس كذلك لان الناس متفاوتون
 في الخصومة فلو قلنا يلزمه أى التوكيل بالخصومة لتضرر به الخصم فيتوقف على رضاه
 كما بعد المتقول اذا كاتبه أحد الشريكين فأنما يتوقف على رضا الآخر وان كان نصير قافي
 خالص حقه كما كان ضرر الشريك الآخر بين ان يرضى به وبين ان يفسخه دفعا للضرر عنده
 فيمتخير بين القضاء والقضح وعلى هذا فاذا كانت الوكالة برضا الخصم كانت لازمة بالاتفاق
 فلا ترتد برضا الخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصومة الوكيل واذا كانت بالارضاهت
 وان كان يقبل عند الامام الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصومة الوكيل كما
 في الشروح (قوله والمختار للفتوى تقوى بضمه للعلم) أى القاضى بحيث انه اذا علم من الخصم

برضا الخصم وجوزاه
 بالارضاه وبه قالت الثلاثة
 وعليه فتوى أبي الليث وغيره
 واختاره القنابي وحققه
 في النهاية والمختار للفتوى
 تقوى بضمه للعلم كم در

الرسالة يقع القرض للآمر ولو خرج الوكالة بان اضافته الى نفسه يقع لو كبل وله منفعة من أمره
 (يقول الحقير) انما يجوز التوكيل بالاستعارة لانه لا يحمل فيه العقد الوكالة وقد اطلال
 شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان ندرسي كنت كتبت في هذا المبحث رسالة
 طويلة الذبول لطيفة بحيث قبلها كثير من القبول وحاصلها ان محل العقد فيه عبارة
 الموكل كافي التوكيل بالوكالة ونحوه مما يكون فيه التوكيل سفيرا محضا فلا بأس أصلا
 بان تسمى الرسالة بالاستعارة قراض وكالة كما تسمى الرسالة بالوكالة ونحوه وكالاته ويؤيد
 ما ذكرناه ما قال الامام السكاشاني في البدائع ويجوز ان التوكيل في الاستعارة قراض والقرض
 وما قال الامام الزياهي أيضا في شرح الكنز وعند أبي يوسف ان التوكيل بالاستعارة قراض
 جائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للموكل فيما اذا اضافته الى نفسه لانا نقول حال الوكالة باشرائه
 أيضا كذلك لان التوكيل بشرائى لا بعينه اذ انشأه يكون هو له الا ان يتولى الشراء لو كاله
 اذ العقد الى دراهم موكله كما ذكره في الهداية وغيرها والله تعالى اعلم انتهى (قوله بكل)
 متعلق بقول الماتن أول الباب التوكيل صحيح أى التوكيل صحيح بكل شئ مباشره الموكل ولما
 ورد عليه التوكيل فانه ليس له ان يوكل غيره مع أنه يباشر بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه
 (قوله لنفسه) جواب عما يقال ان التوكيل يملك التصرف فيما وكل فيه مع أنه لا يملك التوكيل
 الا بقوله يرض أو نص وحاصل الجواب ان التوكيل يملك التصرف في غيره لا لنفسه ح فان قلت
 انه يوكل باذن مع أنه لا يصدق عليه التعريف يجب بان ياذن صار التوكيل الثاني
 وكلا عن الموكل الاول والموكل الاول يباشر بنفسه وأورد على هذا القيد الاب والوصى اذا
 وكلا في مال الصبي فانه يصح مع انهما يتصرفان فيه لغيرهما افرجع ويرد عليه الاستعارة قراض
 فانه يجوز ان يباشره لنفسه لا غيره ولا يجوز ان يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلا والجواب
 ان عقد القرض لا يقيد الملك بمجرد بل لا بد من القبض أيضا فلو صح التوكيل به لكان توكيلا
 بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز وفي معنى المقتضى يسلك على الاصل المذكور انه لا يجوز
 توكيل الاب انه يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر المثل كافي القنية (أقول) لا اشكال فانه لم يوكاله
 بان يزوجه باقل من مهر مثله او انما وكاله بتزويجه افرز وجه باقل من مهر مثله كما هو صريح
 عبارة القنية فتأمل وأورد أيضا ان المأذون بالوكالة يباشره لنفسه ومع ذلك ليس له ان يوكل
 غيره وأجيب بانه وكيل عن سيده في العقد (قوله فشمال الخصومة) فترجع على قوله بكل
 ما يباشره وهو أولى من قول الكفر بكل ما يعقد اشموله العقد وغيره كالخصومة والقبض كما
 في البحر (قوله فصح بخصومة) هي في اللغة الجدل والخصم الخصم والجمع خصوم وقد يكون
 للجمع والالتين والمؤنث وفي الشرح الجواب نعم أولا وفسر هاني الجوهرية بالدعوى الصحيحة
 أو الجواب الصريح (قوله في حق العباد) نعم بعضهم ما وجبها كافي البحر وفيه عن
 منية المقتضى ولو وكاله في الخصومة له لا عليه فله اثبات ماله وكل ذلك لو اراد المدعى عليه الدفع لم
 يسعح واذا أثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يحبس عليه ولو كان وكيلاعاملا لم تنظم الامر
 بالاداء ولا الضمان فالجواب انما انخصص بخصيص الموكل وتعميمه لا يقبل من
 التوكيل بيته على وكأنه من غير خصم حاضر ولو قضى به اصح لانه قضاء في مختلف فيه وفيه عن
 البرازية ولو وكاله بكل حق هو له وبخصومه في كل حق له ولم يبين الخاص به والخاص فيه جاز

(بكل ما يباشره) الموكل
 (بنفسه) لنفسه فشمال
 الخصومة فلذا قال
 (فصح بخصومة في حق
 العباد)

و يقصده (أي البيوع) احترام ائمة عن بيع الهائل والمكره كما ذكره صاحب الهداية قال يعقوب
 باشا بعد كلامه والاولى ان قوله و يقصده تا كيداً قوله بعد والعطف عطف تفسيري لانه بالقصد يعلم
 كمال الاستعداد لا يخفى فليتأمل (قوله تبعه الا كثر) مفعول لاجله عا لم يقل أو حال من فاعله أي
 حال كونه تابعاً لا كثر في عدم القول أشار بهذا الى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة انما هو
 للاحتراز عن بيع المكره والهائل فانه لا يقع عن الا كما قال في البحر هذا خارج عن المقصود
 لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فلذا ترك المصنف اه وهذا معنى
 قول الشارح هنا تبعه الا كثر أي تابعه الا كثر في تركه هذا القول (قوله ثم ذكر ضابط الموكل فيه)
 أي ما ذكره المصنف ضابط لاحد فلا يرد عليه ان المسلم لا يملك بيع الخمر ويملك عليك الذي به
 لان ابطال القواعد باطل الطرد لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي منسبا لبيع
 خمر وهو يملك لانه يملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لانه لم يقل كل عقد يملك
 يملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وانما يرد عليه توكيل الوكيل بلا اذن وتعميم
 فانه يملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل واجابوا بان المراد لنفسه لكان يرد عليه الاب
 والجدي لكان شرا مال ولده المغير ولا يملك التوكيل به كما في السراج وفي التبيين قبيل
 الغصب انه يصح فلا يرد قال شيخنا ثم ظهر لي تسليم الورود وانه لا يخالفه بين ما في السراج
 والتبيين وذلك ان ما في السراج من انه لا يملك تلك مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد اموالي
 التبيين انما يملك تلك لكونه في ضمن التوكيل ببيعه تلك الشرا من وكاه بالبيع اه بان
 قال الاب لشخص وكانت ببيع عبد ابني مني ويرد عليه الاستقراض بضافه يباشره بنفسه
 لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته به ما في الحاشية ان وكل
 بالاستقراض فان اضاف الوكيل الاستقراض الى الموكل كان للموكل والا كان للوكيل اه
 وفي البرازية استقرض منه ألفاً وأمره ان يعطيه برسوله فلانا وزعم المقرض الاعطاء وافر
 الرسول أي بالقبض وانكر المقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه وهل يلزم
 الرسول الجواب لا لانه أمين يقبل قوله في حق برائة نفسه لا في لزوم الدين ذممة المستقرض
 كرسول المدين بالدين الى الدائن اذا أنكر وصوله اليه وادعى الرسول ايصاله اليه يقبل قوله في
 حق برائة نفسه لا في حق الدين نامل ثم قال بعد صح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض وفي
 القنية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقبض القرض يصح بان يقول لرجل
 أقرضني ثم يوكل رجلاً بقبضه يصح اه قال في الحواشي اليعقوبية ولا يرد الاستقراض لان
 محل العقد من شروطه وليس بوجود في التوكيل بالاستقراض لان الدرهم التي يستقرضها
 الوكيل ملك المقرض والا امر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب التخلف لما منع وقيد
 عدم المنافع في الاحكام السككية غير لازم وعن أبي يوسف ان التوكيل بالاستقراض جائز فعلى
 هذا لا نقضي به على مذهبه فليتأمل اه قال في أواخر الفصل التاسع والعشرين من نور
 الدين برمن جف بعث رجلاً لاستقرضه فافرضه فضاغ في يده فلو قال أقرض للمرسل ضمن
 مرسله ولو قال أقرضني للمرسل ضمن رسوله والحاصل ان التوكيل بالاقرض جائز لا
 بالاستقراض والربا بالاستقراض تجوز ولو أخرج وكيلاً للاستقراض كلامه مخرج

ويقصده تبعه الا كثر
 ثم ذكر ضابط الموكل فيه
 فقال

حال أو مؤجل فباع بغيره ولزمته العهدة وإن كان وكيلًا بالشراء فإن كان يمتن مؤجل
 لا تلزمه العهدة قياسًا واستحسانًا وتكون العهدة على الآخر حتى أن البائع بطالب الآخر
 بالتمن دون الصبي وإن وكله بالشراء يمتن حال فالتقاسم أن لا تلزمه العهدة وفي الاستحسان
 تلزمه انتهى قال في الجبر وقوله أي صاحب الكنتزان لم يكن محجورًا شامل للحر الذي لم يحجر
 عليه أسفه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذ كر شأرحو الهداية المحجور وعليه بالسفه هنا
 وانما زدت هذا لدخوله تحت المحجور وعليه في كلامهم وأقول قاضيان في الحجران المحجور وعليه
 بالسفه بمنزلة الصبي إلا في أربعة فلا تلزمه عهدة كهو وظاهر كلام المصنف أن العهدة على
 المأذون مطلقًا وفصل في الذخيرة بين أن يكون وكيلًا بالببيع فالعهد عليه سواء باع يمتن
 حال أو مؤجل وبين أن يكون وكيلًا بالشراء فإن كان يمتن مؤجل فهي على الموكل لأنه في معنى
 الكفالة وإن كان يمتن حال فهي على الوكيل لكونه ضمانًا يمتن اه وخالف في الإيضاح فيما
 إذا اشترى يمتن مؤجل فجعل الشراء له لا للموكل لأن الشراء للموكل والعهدة عليه كما
 في الذخيرة وإيضاحه في الشرح أي الزباني وقيد بقوله أن لم يكن محجورًا لأن المحجور يتعلق
 الحقوق بملكه كالرسول والقاضي وأمينه ولو قبضه مع هذا صح قبضه لأنه هو العاقد فكان
 أصلا فيه وانتهاء اللزوم لا يدل على انتهاء الجواز ثم العبد إذا أعتق تلزمه تلك العهدة والصبي
 إذا بلغ لا تلزمه لأن المانع المولى مع أهليته وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ
 ولو وقع التنازع في كونه محجورًا أو مأذونًا حال كونه وكيلًا لم أره في الثانية من الحجر عهده
 اشترى من رجل شيئًا فقال البائع لأسلم اليك المبيع لأنك محجور وقال العبد أنا مأذون كان
 القول قول العبد فإن أقام البائع بينة على أن العبد أقراه محجور قبل أن يتقدم إلى القضاء
 بعد الشراء لم تقبل بينته ثم قال عهده باع من رجل شيئًا قال هذا الذي بعته لك مولاي وأنا
 محجور وقال المشتري بل أنت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه
 وحاصلهما أن القول لمن يدعى الأذن لأن الأصل النفاذ وأقدمهما يدل عليه ومن هنا يقع
 الفرق بينهما وبين ما إذا كان وكيلًا فإن النفاذ حاصل بدون الأذن ولزوم العهدة بشئ آخر
 فيمتن أن يقبل قول العبد أنه محجور وعليه امتتنى العهدة عنه اه (قوله محجورًا) صفة لهما
 وهو من باب التنازع يعني بأن يكون كل واحد منهما محجورًا أو فردًا بالعطف باو والاولى بالواو
 قال في الإصلاح وصبيًا وعبدًا محجورين وقد منعا عن ابن الكمال أنه قال وأما على قول الأمام
 فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بعينه كالتوكيل والعبد المحجور والصبي لا يمكن
 التصرف فيكيفية صح تو كيهما وما يجب أن العبد عاك التصرف الكمال أهليته وانما يمنع
 لأنه لا مال له وتصرفه واقف في مال مولاه فتوقف على إذن المولى لأنه لا يتصرف في ماله بدون
 إذنه فإذا كان من أهل التصرف جاز تو كيه ولا تر جمع الحقوق اليه اثلا بضر به مولاه
 وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته وجود عقله إلا أنه يمنع ذلك لقصور في رأيه خشية
 أن يضر بنفسه فجاز أن يباشر العقد بغيره برأي ذلك الموكل ولا تر جمع الحقوق اليه كذلك وفي
 الشتمى وعن أبي يوسف أن المشتري إذا لم يعلم بحال البائع ثم علم أنه صبي محجور أو عبد محجور رله
 خيار الفسخ وإن كانا مأذونين لزمهما الثمن ورجعاه على الآخر استحسانًا (قوله فلذا لم يقبل

ولو صبيًا أو عبدًا محجورًا
 لا ينبغي أن الكلام الآن
 في صحة الوكالة لا في صحة
 بيع الوكيل فلذا لم يقبل

ذكره ابن الكمال لكن نظره فيه في البحر بأنه لا حاجة الى اشتراط عقليته الغيب الفاحش من
 اليسير لجواز بيع الوكيل عند الامام عاقل وكثرتم ان قيده عليه ان لا يبيعه بغيب فاحش اشترط
 اه واعترضه في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر وانما موقوفه لان التعريف انما هو للصبي
 العاقل وهو المميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر الى خصوص الوكيل كالتحقيق
 يحتاج الى ذكره هذا النظر والجواب عنه اه ويرد عليه ما في اليعقوبية حيث قال قوله
 ويعرف الغيب اليسير من الفاحش كذا في اكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على ان
 توكيل الصبي العاقل صحيح وقرئ الغيب اليسير من الفاحش مما لا يطلع عليه أحد الا بعد
 الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لصحة اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اه ولا يخفى عليك
 انه حيث كان تعريف الصبي العاقل ما خذوا فيه معرفة الغيب الفاحش من اليسير كان شرطاً
 في الوكيل أيضاً ثم كان الظاهر أن يقول الابدال اشتغال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان
 المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف ان هذا الشيء قيمته كذا وأنه
 لو اشتراه أو باعه به كذا يكون مقبولا تأمل وعلى كل فاشترط معرفة الغيب مشكل فقد
 يكون الرجل من أعدل الناس وأذكاهم ويعين في بعض الأشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمة
 مثله أو له مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عنه في قوله
 وقد يشترطه مثل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما نصه قوله مما لا يطلع عليه أحد الخ
 ممنوع فأنزلي كثيراً من الصبيان يعرف ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات
 وكثرة المباشرة بالعام لا تغمق قديماً التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث
 عدم قبول شهادة الاعمى في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك
 موجود في الصبي الذي كلاً منافيه فليتأمل اه قلت والظاهر ان مرادهم ان يعرف ان
 الخصة قيمة قيمته عشرة مثلاً غيب فاحش وان الواحد قيم اب يعرف ان من لم يدرك الفرق بينهما غير
 عاقل كصبي دفع له رجل كعباً وأخذ ثوباً به فاذا فرح به ولا يعرف انه مقبوع في ذلك لا يصح
 نصرفه أصلاً وقد منعنا عن البصر ما يرجع الى الوكيل العقل فلا يصح توكيل الجنون وصبي
 لا يعقل الخ وصريح عبارة المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل الجنون لكن في المقدسي
 ولو وكل مجنوناً بطلاق امرأته فقبيل الوكيل في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقه
 تزيد التمكن من التصرف ولا تزال الثابت قلت وفيه بحث لان قبول الجنون لغو فلم يثبت
 اه قلت بؤيده هذا البحث ان هذا الفرع مخالف للمعتون التي هي معقود المذهب وان
 أريد به من يعقل البيع والشراء كما ذكرناه هذا ليس بجنون بل كصبي مجنون وفي الواقعات
 الحساسة الوكيل اذا اختلط عقله بشرب نبيذ ويعرف الشراء والقبض جاز على الموكل
 شراؤه ولو اختلط ببيع ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي يشكل نفاذ
 نصرفه على الموكل لاناعماله معاملة الصحيح زجره ولا ذنب للموكل حتى نصرف الزجر له
 وبما مل عليه فيفاد فعل الوكيل المذكور عليه ثم رأيت بحثي هذا منقولاً قال قاضيها ان
 أبي سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى عليه وعلى ما ذكرنا فليراجع
 اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي ما ذونا في التجارة فصار وكيله بالبيع بمن

وارد أضاء على ما قدمه ابن كمال من أن الشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما علمه كذا الوكيل فان
الوكيل يملك الصدقة ونحوها إذا كان باعًا عامًا فلا يصح توكيل الصبي في ذلك والجواب عن
الثاني بان الوكيل يملك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره إلا بأذنه ولا يصح إذن
الصبي في ذلك التصرف عام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فان الذي يملكه بحال نفسه وبمال
غيره بأذنه والعاقلة البالغ يصح إذنه في ذلك باسقاط حقه عن الخمر والخنزير ألا يرى أن له إقرار
الخمر وتسبيب الخنزير فكذلك له أن يسقط حقه الذي فيه تصرف الذي بولاية نفسه لأن الحقوقي
ترجع إليه وهو العاقد حقيقة فحينئذ ينبغي أن يقال بما علمه كذا الوكيل مع صحة التقويض من
الاصيل تامل رحمتي (قوله بنحو طلاق) لأن فيه الزام المهر أو بعضه والزامه الثقة في العدة
وغير ذلك (قوله وعتاق وهدية وصدقة) تقدم اتفاقان هذا ضار بالنظر إلى وجه اكتساب المال
ظاهر وإن كان نافعا في نفس الأمر الخ (قوله بالأذن وإليه) متعلق بصح (قوله أن ما أذنوا) أي
أن كان الصبي الموكل ما أذنوا (قوله ولا يصح توكيل عبد) مضاف لقاعله (قوله وتوقف توكيل
مرتد) أي إذا وکل المرتد - لا توقف وأما جعله وكيلًا فلا توقف فيه - وهذا إذا كان بمبادلة
مال بمال أو عتق تبرع بناء على توقف تصرفه فمعه عند الامام وينفذ منه درهمان فيصح توكيله
وأما في النكاح والشهادة فلا يصح منه اتفاقًا فلا يصح توكيله فيه - وأما ما يعتمد المسألة
وهو المفاوضة وولاية ممة مدية وهي التصرف على ولده الصغير فيتوقف اتفاقا فانية وتوقف توكيله
فيه اتفاقا قال في البصر وما يرجع إلى الوكيل أي من الشرائط فاعقل فلا يصح توكيل مجنون
وصبي لا يعقل لا البالغ والحرة وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لأن المتوقف
مأذنه والعلم لا وکیل بالوكيل فلو كان ولم يعلم فتصرف توقف على إجازة الموكل أو الوكيل به -
علمه وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب إليه أو الرسول إليه أو بإخبار رجلين فصولين أو واحد
عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل اه كما قدمناه أول الوكالة (قوله خلافا لهما) فقالا لا ونفذ مخ
(قوله وصح توكيل مسلم ذميا الخ) قال في التمهيد باب البيع الفاسد صورته بأن أسلم عليهما
ومات قبل أن يزني بهما أو له وارث مسلم فبهرهما فبهر كل كافر أبيعهما غير أن علمه أن يتصدق
بفئته وهذا عند الامام خلافا لهما اه وتقدم في بابها بنتم ما هنا فراجع - إن شئت (قوله
وشترائهما) أي يصح عند الامام مع أشد كراهة وهي كراهة التحريم كما مر في البيع الفاسد
قال في التمهيد فيجب عليه أن يتخلى الخمر أو يرقها ويسبب الخنزير اه قال سيدى الوالد
رحمه الله تعالى وانظر لم لم يقولوا لو يقتل الخنزير مع أن تسبب السوائب لا يحل اه أقول
ولعل ذلك لعدم قولها (قوله أراض النهي) في بعض النسخ بأن يبدل اللام وهو من إضافة
الموصوف إلى صفته (قوله كما قدمنا) ومثله ما لو اشتري عبدًا ثم أفسد أو أعتقه قبل قبضه
لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لأنه يصير قابضًا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد (قوله
فتنبه) أشار به إلى أنه لا تنافي بين كلاميه كما قدمه (قوله ثم ذكر) عطف على محذوف أي ذكر شرط
الموكل ثم ذكر الخ تامل وإضافة الشرط للوكيل يعني في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فإله بعض
الافاضل (قوله إذا كان يعقل العدة) أي يعقل أن الشراء جالب للبيع سائب للتمن والبيع
على عكسه ويعرف الغبن القاحش من البيع ويوقصد بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل

(ب) - تصرف ضار (نحو
طلاق وعتاق وهدية
وصدقة وصح ما يتقعه)
بلاذن وإليه (كقبول هبة
(و) صح بما تردد بين ضرر
ونفع كبيع وإجارة
أن ما أذنوا ولا توقف على
إجازة وإليه) كالمباشر
بنفسه (ولا يصح توكيل
عبد محبور وصح لو ما أذنوا
أو مكانا وتوقف توكيل
مرتد فان أسلم نفذ وان
مات أو طلق أو قتل لا)
تتألفا لهما (و) صح
(توكيل مسلم ذميا يبيع
خمرًا وخنزير) وشترائهما
كما مر في البيع الفاسد
(ومحرم حلالا يبيع صيد)
(و) إن امتنع عنه الموكل
أراض التمس كما قدمنا
فتنبه ثم ذكر شرط
الوكيل فقال (إذا كان
الوكيل يعقل العدة

لودفع المديون لرجل وقال اقض فلانا أو فلانا (قوله عن يملكه) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو
اقامة الغير الخ معترض بينهما ويجوز أن يكون متعلقا باقامة وحيدته فلا اعتراض قال في المنح
بيان للشرط في الموكل قال في البحر وشمل قوله عن يملكه الاب والوصى في ملك الصبي فلهما ان
يوكلا بكل ما يملكانه قال الساجي في قوله عن يملكه يصح ان يكون حالامن الغير فلا يصح توكيل
الذي مملوكا ببيع الخ لانه لا يلي بيعه ويؤيد هذا قولهم حكم الوكالة جوازها ثمرة الوكيل بما
وكل فيه ويصح ان يكون حالامن نفسه أى من يملك تصرفا يملك التوكيل به والذي يملك
التصرف الاب والوصى اهـ (قوله نظرا الى أصل التصرف) أى من حيث انه لا يعارضه غيره
فيه من غير نظرا الى حكم شرعي فدخل فيه توكيل المسلم ذميا ببيع خرا وخنزير ومحرّم حلالا
ببيع الصبي لانه صحيح عنه ولا يملكه الموكل وهو جواب عما يرد على هذا الشرط لكن هذا
النظر يعكس على التقييد بقوله جائز وهذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة ويرد على
هذا الشرط أيضا العبد المأذون في تزويج نفسه لا يملك التوكيل كافي المحيط مع انه يملك ان
يتزوج بنفسه والجواب انه بمنزلة الوكيل عن سيده وان كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكّل
الاباذن أو تعميم كافي البحر (قوله وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي) هذا جواب عما
يرد على قولهم يوكّل بكل ما يباشره بنفسه عن يملكه انه غير مطرد ولا منه كس مع ان الذي يملك
بيع الخ ولا يملك توكيل المسلم فيه والمسلم لا يملك بيع الخ ويوكّل الذي فيه وحاصل الجواب
ان الذي وان ملك التصرف لا يملك توكيل المسلم لانه منهي عنه والمسلم لا يملك التصرف في الخ
لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع من لا يخاف نزول ذلك صح توكيل الذي يبيعه
لكن هذا انما يتأتى على أن الأصل في الاشياء الاباحة (قوله ابن كمال) عبارة علم ان من شرط
الوكالة أن يكون الموكل عن يملك التصرف لان الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه ويقدر
عليه من قبله ومن لا يقدر على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قولهما وأما على
قوله فالشرط أن يكون التوكيل خاصا ببيع يملكه الوكيل فاما كون الموكل مالكا فليس
بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره بالخ وقيل المراد به أن يكون مالكا لا تصرف
نظرا الى أصل التصرف وان امتنع في بعض الاشياء بعارض النهي ومثله في التبيين
وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكل عن تلمذه الاحكام لان المطلوب من الاسباب احكامها
فلا يصح توكيل الصبي والعبد المحجور عليهم النهي (قوله فلا يصح توكيل مجنون وصبي)
مصدر مضاف للقاعـل (قوله لا يعقل مطلقا) سواء كان ضارا أو نافعا أو مترددا بينهما (قوله
وصبي يعقل) أى بان البيع سالب للبيع جالب للثمن وان الشراء بالعكس (قوله بتصرف)
متعلق بتوكيل (قوله ضار) الضرر بالنظر الى وجه اكتساب المال ظاهر وان كان نافعا
في نفس الامر فافهم ما سبب الخلاف في الدنيا والثواب في الآخرة ونفع عباد الله الذي هو غاية
الكمال في العبد والتوصل من سمية الخجل لكانها ليست طريقتا لاكتساب بل تنقبض المال
ظاهر فلا يملكه الصبي وان كان عاقلا لان تمام نفعها بحسن النية وهي لا تكون الا تمام
العقل فلا يصح توكيله به ولهذا حكى ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لانه لو نظرنا الى أصل
التصرف اصح توكيل الصبي بالصدق لانه يملك أصل التصرف ويمتنع في البعض بعارض وهو

(عن يملكه) أى التصرف
نظرا الى أصل التصرف
وان امتنع في بعض
الاشياء بعارض النهي
ابن كمال (فلا يصح توكيل
مجنون وصبي لا يعقل
مطلقا وصبي يعقل

لا بالاعتاق والهبات وبه يقتضى وفي الخلاصة كفى البزازية والحاصل ان التوكيل وكالة
 عامة يملك كل شئ الا الطلاق والعناق والوقف والهبة والصدقة على المفتى به وينبغى أن
 لا يملك الابراء والخط عن المدون لانهم ما من قبيل التبرع فدخل تحت قول البزازية انه لا يملك
 التبرع وظاهره انه يملك التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض
 فانهم بالنظر الى الابتدائيات تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتفاء والهبة بشرط العوض
 هبة ابتداء معاوضة انتفاء وينبغى أن لا يملكهما الوكيل بالتوكيل العام لانه لا يملكهما الا لمن
 يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصى مال اليتيم ولا هبة منه بشرط العوض وان كانت
 معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاء وايداعه والدعوى بحق
 الموكل وسماع الدعوى بحق على الموكل والاقارب على الموكل بالدين ولا يختص بمجلس
 القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلتك وكالة مطلقة
 عامة فهل يتناول الطلاق والعناق والتبرعات قلت لم أر صريحاً وظاهراً انه لا يملكها على المفتى
 به لان من اللفاظ ما صرح قاضيان وغيره بأنه توكيل عام ومع ذلك فالواجب ان ما ذكره
 ابن نجيم في رسالته ملخصاً (قوله وسيجى أن به يقتضى) فيه حذف اسم أن (قوله ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة فالوكالة باطلة) عبارة الشرع بلاية نقلا عن الخاتمة وفي فتاوى الفقيه
 أبي جعفر قال غيره وكلتك في جميع أمورى التي يجوز بها التوكيل واقتك مقام نفسي لا تكون
 الوكالة عامة تتناول البياعات والانكحة وفي الوجه الاول اذ لم تكن عامة يتظر ان كان الرجل
 يختلف ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الرجل تاجراً تجارته معروفة تنصرف
 اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح ان صورة البطالان اتست في قوله أنت وكيلى في كل شئ كما
 بنى عليه الشارح هذه العبارات بل في غير هارهي وكلتك في جميع أمورى الخ الان يقال هما
 سواء في عدم العموم وان كان معنى كلامه على ان ما ذكره عام وانك قد علمت ما فيه مما قلناه
 سابقاً ان ما ذكره ليس مما الكلام فيه (قوله وهو) أى التوكيل اقامة الغير ولا بد أن يكون
 معلوماً فلا يصح توكيل المجهول فقول الدائن لدينونه من جاك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك
 أو قال لك كذا فادفع اليه مالى عام لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبر بالانفع اليه كفى القضية
 (قوله مقام نفسه ترافها) أى تنعم بنفسه وراحته لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله أو
 يحجز) بان كان لا يحسن الخصومة فرب مبطل يحسن التعبير ويصور الباطل حقا ويرب محق
 لا يحسن التعبير لحصول حقه فتتوجه الخصومة عليه (قوله في تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو
 وكل الصبي غيره في طلاق زوجته أو عتق عبده أو هبة ماله (قوله معلوم) أو رد عليه التوكيل
 العام وأجيب بأنه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوماً أصلاً كان كثر معاملاته بطل التوكيل
 (قوله فالوجه ل) كما لو قال وكلتك بمالى منخ وفتح عن البسوط أو قال أنت وكيلى في كل شئ
 (قوله ثبت الادنى وهو الحفظ) أى كان وكيلاً بالحفظ كما اذا قال وكلتك بمالى كفى المنخ وفي الخاتمة
 لاننا انما عن طلاق امرأتى لا يكون وكيلاً ولو قال لعبده لا أنفك عن التجارة لا يصير ما ذكرنا
 عند البعض والصحيح يصيره قال غيره اشتريه بألف درهم لا يصير وكيلاً ويكون مشورة قال
 لرجلين وكات أحدك ببيع هذا صحر وأهم ما باع جائز وكذا لو قال لرجل ببيع هذا أو هذا وكذا

وسيجى أن به يقتضى
 واعلم في الملتقط فقال
 وأما الهبات والعناق فلا
 يكون وكيلاً عند أبي
 حنيفة خلافاً لحمد وفي
 الشرع بلاية ولولم يكن
 للموكل صناعة معروفة
 فالوكالة باطلة (وهو
 اقامة الغير مقام نفسه)
 ترافها أو يحجز (في تصرف
 جائز معلوم) فالوجه لثبت
 الادنى وهو الحفظ

الشهادة قاله لقدمي (قوله التوكيل صحيح) أي تقويض انهم عرف الى الفير (قوله بالكتاب
والسنة قال تعالى حكاية عن أصحاب الكهف فادعوا أحدكم بورقكم هذه الى المدينة) وكان
ابنهم منهم بطريق الوكيل (قوله) وشرع من قبلنا نمرع لما اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير
انكار ولم يظهر نسخه والوقوف هي الفضة المضروبة (قوله) وروى كل عليه السلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية) روى ابو داود بسند فيه مجهول ورواه الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن
حكيم وقال لا نعرفه الا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم الا أن هذا داخل
في الارسال عندنا فيصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحيح اذا كان حبيب اماما ثقة فخرج
(قوله وعليه الاجماع) أي انفق الاجماع عليه (قوله وهو خاص) كانت وكيلي في شراء هذا
البيت مثلا (قوله) كانت وكيلي في كل شيء) ونحوه ما صنعت من شيء فهو جائز وجائز امرك في
كل شيء (قوله عم الكل) في النقص عن المحبوبي لو قال أنت وكيلي في كل شيء يكون بالحفظ فلوراد
فقال أنت وكيلي في كل شيء جائز منكم أو امرك فمصدق بصير وكيلي في البياعات والاجارات
والهبات والطلاق والعناق حتى ملك أن يتفق على نفسه من ماله وعنه أي حنيفته في
المعاوضات فقط ولا يلى العتق والتبرع وفي التماوى الزينة وعليه الفتوى ومثله اذا قال وكانك
في جميع أمورى اه قال في أدب القاضي واذا وكل الرجل رجلا بطاب حقوقه وقبضها
والخصوصية فيها ليس لهذا الوكيل أن يוכל بذلك غيره لان الخصوصية أمر يحتاج فيه الى
الرأى والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضى برأيه لا برأى غيره فلا يكون له أن يוכל غيره
قال وان كان صاحب الحق أجاز أمره في ذلك وما صنع فيه من شيء بان قال ما صنعت فيه من شيء
فهو جائز فله أن يוכל بذلك لانه فوض الامر اليه فيميرامعاما والتوكيل من جملة ما رآه
فيه صح وليس للوكيل الثاني أن يוכל غيره لان الوكيل الثاني ما فوض الامر اليه عاما وانما
فوض اليه الخصوصية قال وان مات صاحب الحق بطلت وكالتم ما جعها لان التركة انقضت
الى الورثة قال ولولم يمت صاحب الحق ومات الوكيل الاول فالثاني على مكانته على حاله لانه
نائب عن الموكل وليس بنائب عن الوكيل الاول لكن ملك الوكيل عزل الثاني لانه في العزل
نائب عن صاحب الحق (قوله) وخصه قاضيان بالمعاوضات) نقل في الشريعة ليلية وغيرها
عن قاضيان لو قال غيره أنت وكيلي في كل شيء أو قال أنت وكيلي في كل قليل أو كثير فيكون
وكيلا بحفظ لا غير هو الصحيح ولو قال أنت وكيلي في كل شيء جائز امرك بصير وكيلي في جميع
التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعناق ووقف فقبل
بذلك لا طلاق نعميم اللفظ وقيل لا يملك ذلك الا اذا دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه
أخذ الفقهاء أبو الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا لاحقا فقه دبر ولا ينفع
رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في التماوى أي جعفر
ثم قال وفي البرازيه أنت ووكيلي في كل شيء جائز امرك ملك الحفظ والبيع والشراء وبذلك
الهيئة والصدقة حتى اذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل
وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال طاعت
امرأتك ووهبت ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الذخيرة انه يוכל بالمعاوضات

(التوكيل صحيح)
بالكتاب والسنة قال تعالى
فادعوا أحدكم بورقكم
وكل عليه الصلاة
والسلام حكيم بن حزام
بشراء أضحية وعليه
الاجماع وهو خاص وعام
كانت وكيلي في كل شيء
عم الكل حتى الطلاق
قال الشبهة مدونة بقى
وخصه أبو الليث بغير
طلاق وعتاق ووقف
واعتمده في الاشياء وخصه
قاضيان بالمعاوضات فلا
يلى العتق والتبرعات وهو
المذهب كافى تنوير البصائر
وزواهر الجواهر

القوائد الزمنية ومنها في البرازية وكاه بقبض ودبقة وجعل له الاجر صح وان وكاه بقبض
 دينه وجعل له اجر الا يصح الا اذا وقت مدهم لمومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت جاز اه
 وكذا الوكيل بالتقصو كذا في الوكالية ومن أحكامها ان لا تبطل بالشروط الفاسدة
 ولا يصح شرط الخيار فيها كما في الخاتمة * ومن أحكامها صحة تعليلها واصاقتهم اذ قبل التقييد
 بالزمان والمكان فلو قال بعد غد لم يجز بيعه اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم
 فباعه غد افيه رواية ان الصحيح ان لا تبقى بعد اليوم ولو وكاه بتقاضى دينه بالشام ليس له ان
 يتقاضاه بالكوفة الكل من الخاتمة * قال في نور العين معزى الى العمود وكاه بقبض الوديعه
 اليوم فله قبضه غد ولو وكاه بقبضه غد الا ان قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتجسس فكاه قال
 أنت وكيلى به الساعة فاذا ثبت وكاه به الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالة الغد وكالة
 اليوم لاصح بما دلالة وكذا لو قال اقبضه الساعة فله قبضه بعد هاشم قال معزى الى قاضيخان
 وكاه بنى وقال افعله اليوم فله غد باهضهم قالوا الصحيح ان الوكالة لا تنتهى بعد اليوم وقال
 بعضهم - لم تبقى وذكر اليوم للتجسس لان وقت الوكالة باليوم الا اذا دل الدليل عليه اه وفي
 البرازية في الفصل الاول من كتاب الوكالة الوكيل الى عشرة ايام لا تنتهى وكاه مضى العشرة في
 الاصح اه السادس في صفتها وهو عدم الازوم فله ان يعزله متى شاء الا فيما نذكره ومنها انه
 امين فيما في يده كالودع فيضمن بما يضمن به الودع وببرأه والقول قوله في دفع الضمان عن
 نفسه ومنها انه يتحمل الجهة اليه يرة في الوكالة ولا تبطل بالشروط الفاسدة أى شرط كان
 ولا يصح شرط الخيار فيها لانه شرع في لازم يحتمل القسح والوكالة غير لازمة حتى ان من قال
 أنت وكيل فى طلاق امرأى على انى بالخيار لثلاثة ايام أو على انى بالخيار لثلاثة ايام فالوكالة جائزة
 والشروط باطل ومنهم صحة اضافتها قبل التقييد بالزمان والمكان فلو قال بعه غد لم يجز بيعه
 اليوم وكذا العتق والطلاق على الصحيح ولو وكاه بتقاضى دينه في الشام ليس له ان يتقاضاه
 بالكوفة ومنها صحة تعليلها فاذا قال اذا حل مالى فاقبض او اذا قدم فلان فمقتاض او اذا ثبت
 شيئا فانت وكيلى في قبضه او اذا قدم الحاج فاقبض ديونى صحت الوكالة (قوله مناسبتهم) أى
 للشهادة ان الانسان خلق مدنيا بالطبع يحتاج الى تعاوض وتماوض والشهادات من
 التعاوض والوكالة منه وقد يكون فيما تعاوض أيضا فصارت كالتركيب من المفرد قاورا خيرا
 ولان في كل واحدة من الشهادة والوكالة اعانة الغير باحيا حقه وكل من الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره الموكل والمدعى معه مد عليه كل منهم ما فتح وعناية قبل في بيان قوله وقد يكون
 فيها تعاوض كما اذا كان وكلا يبيع وشرا مة لاقال بعضهم هذا سحر لان التعاوض فيما ذكر
 انما هو في متعلق الوكالة اعنى الموكل به وهو البيع لافى الوكالة والكلام فيها لافى الاول والافقد
 يكون التعاوض في متعلق الشهادة كالوشه - دببيع من - لا والصواب ان مراده انه يكون في
 نفس الوكالة تعاوض كما اذا اخذ الوكيل اجره فانه لا يتمتع اذ الوكالة عقد جائز لا يجب على
 الوكيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب على الشاهد اقامته فلا يجوز فيها تعاوض اه
 فانت الاظهر ان يقال ان الوكالة يبيع وشوهد كروا انه فيه مبادلة حكمية بين الوكيل والموكل
 حتى كان له ان يمنع المبيع عن الموكل لا اخذ الثمن اذ انقده من ماله ولا شك ان هذا مقود في

مناسبتهم ان كلام من
 الشاهد والوكيل ساع
 في تحصيل مراد غيره

الخاصة في الوكالة اعمامة وحاصلها ان الوكيل وكالة عامة فلا كل شيء الا الاطلاق والعناق
 والهبة والصدقة على المفتي به وتعامه فيها وسياتي في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك ان شاء
 الله تعالى ومنه ان لا يوكّل لو كبل الا باذن أو تميم أو تفويض الا في مثلتين (الاولى) الوكيل
 بقبض الدين اذ اوكل من في عمله فلا يصح فيه المديون بالدفع اليه ولو قبضه وضاع لم يضمن
 (الثانية) الوكيل بدفع الزكاة اذ اوكل غيره ثم وثم دفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اضية
 الثانية ومنه انه أمين فيما في يده كما ودع فيضمن بما يضمن به المودع ويرأى بما يبرأ به والقول قوله
 في دفع الضمان عن نفسه فلودفع له مالا وقال اقضه فلان عن ديني فقال قضيت وكذبه صاحب
 الدين فاقول للوكيل في برأته وللدائن في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب اليمين على أحدهما
 فيخالف من كذبه الموكّل دون من صدقه وعنى هذا لو أمر المودع بدفعها الى فلان فادعاه وكذبه
 فلان ولو كان المال مضموعا على رجل كالغصوب في يد القاصب أو الدين على الطالب فامر
 الطالب أو الغصوب منه الرجل أن يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان
 ما قبضت فاقول قول فلان انه لم يقبض ولا يصح دفع الوكيل على الدفع الا بيمين أو بتصدق
 الموكّل ولا يصح دان على القابض والقول له مع اليمين وللاوكيل تحليف الموكّل أنه ما بعلم انه دفع
 فان نكل سقط الضمان عنه ولولا دفع اليه شيء وانما أمره بقضاء دينه من ماله فادعاه وكذبه
 الطالب والموكّل ولا بيمينه فاقول قولهما مع اليمين ويخلف الموكّل على نفي العدم لم وان صدقه
 الموكّل دون الطالب رجوع عليه بما ادعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدينه ذكره القدروري* وفي
 الجامع لا رجوع للوكيل على موكله ولو صدقه والاول أشبه كما في البدائع ولو ادعى المودع انه
 أمره بدفعها الى فلان وكذبه صاحبها فاقول له انه لم يأمره وقد مثل ابن نجيم عن دفع الى آخر
 ما لا يدفعه الى آخر ثم اختلفا في تعيينه فقال الآخر أمره بتدفعه الى زيد فقال المأمور الى
 عمرو وقد دفعت له فاجاب بان القول للوكيل لانهم جازت فقال على أصل الاذن فكان أميننا ولهذا
 قال الزيلعي في آخر المضاربة لودفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة وقال المدفوع
 اليه وديعة فاقول للمدفع اليه لانهم جازت فقال على الاذن انتهى لكن رده المقتضى على الوكيل
 المضارب شرط البروقال الآخر شرط الشبهة فان القول لرب المال وبما لو قال اذنت أن
 تجير في البروقال المضارب في الطعام به فتصرف المضارب القول لرب المال اهـ والحق مع
 المقتضى لان الوكالة بينهما على التقييد خصوصا وقد اتفقا عليه وان اختلفا في تعيينه وهو
 لا يستفاد الا من جهة الآخر أو ما كون الوكيل أمينا فلم ولكن اذا خالف بصيرا غاصبا فيضمن
 وهذا خالف لان الشرع اعتبر في التعيين من يكون مستقادا منه وفي البرازية بقره عليه انه
 دفع اليه عشرة فقال دفعته الى فلان فدفعته يصح الدفع وفي الانقروى أمره رجلا
 بنزع منه لوجع وعين سدا والمأمور بنزع سدا آخر ثم اختلفا فيه فاقول للآخر فان حلف فالدية في
 ماله يعني القانع لانه عمد وسقط القصاص للشبهة وفي العتابة اختلفا فاقول قول الموكّل في
 التخصيص يعني لان الاصل في الوكالة التخصيص بخلاف المضاربة وسياتي متما* ومن أحكامه
 انه لا جبر عليه في فعل ما وكل به الا في رد وديعة بان قال ادفع هذا النوب الى فلان فقبله وغاب
 الآخر يجبر المأمور على دفعه فاما سائر الاشياء فلا يجب عليه التنفيذ كما في المحيط وتعامه في

الرؤية أمرتك بقضه وصرح في النهاية فيه معزيا الى القوائد الظهيرة أنه من التوكيل
وهو الموافق لما في البدائع اذا فرق بين افعـل كذا وأمرتك كذا في البحر يمكن قدم في
باب اخبار الرؤية نقله عن القوائد جعل الامر من الفاظ الرسالة لان الفاظ التوكيل وسمايتي
في باب الوكالة بالخصوص انه ليس بتوكيل قدير * وفيه أيضا واعلم انه ليس كل أمر يفيد التوكيل
فما أمر به ففي الولو الجدية دفع له ألفا وقال اشترى بها أوبع أو قال اشترى بها أوبع ولم يقل لي كان
توكيلا وكذا اشترى هذا الاتجارية وأشار الى مال نفسه ولو قال اشترى بزيادة بثلث درهم كانت
مستورة وما اشترى المأمور فهو له دون الآخر وكذا لو قال اشترى هذه بثلث الا اذا زاد على ان
أعطيتك لأجل شرائك درهم ما لان اشتراط الاجر ليدل على الانابة (أقول) وحاصله انه لا بد
أن يكون في الامر ما يدل على أن المأمور يفعل امر الله بطريق النيابة عنه قال في تهذيب
القلانسي الوكيل من يسائر العقد والرسول من يبايع المباشرة والسلمة أمانة في أيديهم ما
قال في انهرج قيل للترقي بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل
والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل واليه الاشارة في قوله تعالى يا ايها الرسول بلغ
وقوله وما أنت عليهم بموكيل نفي الوكالة ثابت الرسالة اه قال في الدرر في أوائل البيوع
الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسـل فافرق أن الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى
الموكل بل يضيفه لنفسه الا في مواضع كالتكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها فان الوكيل
فيها كالرسول حتى لو اضاف التكاح لنفسه كان له والرسول لا يضيفه عن اضافته الى المرسـل
فاذا لم يضيف الرسول العقد الى المرسـل لم يقع له بل يقع للرسول قال في البحر لو ادعى انه رسول
وقال البائع انه وكيل وطالبه بالثمن فاقول للمشتري والبيعة على البائع وجه كون القول
للمشتري أنه منكر اضافة العقد لنفسه والبائع يدعي عليه ذلك والقول قول المنكر يمينه اليه
الاشارة في الخاتمة في البيوع وشروطه الاضافة الى مرسله أي شرط كون القول للمشتري اضافة
عقد الشراء الى مرسـله فلو اضافه لنفسه لم يثبت الثمن * الرابع في شرائطها وهي أنواع ما يرجع
الى الموكل وما يرجع الى الوكيل وما يرجع الى الموكل به فما يرجع الى الموكل كونه من عاقل فقل
ما وكل به بنفسه وسنة حكم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع الى الوكيل فاعقل فلا يصح
توكيل مجنون وصبي لا يعقل لا البلوغ والحرية وعدم الردة فيصح توكيل المرئود ولا يتوقف لان
المتوقف ما يملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل والعبد في التكاح والطلاق والخلع والصالح
والاستجارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يقدّمه الموكل بنفسه وما يرجع
للوكيل ان يملكه بالتوكيل بل هو كونه لم يملكه ولم يملكه فتم صرف توقف على اجازة الموكل أو الوكيل بعد
عاه وحكي في البدائع فيه اختلاف في الزيادات انه شرط وفي الوكالة انه ليس بشرط وبثبت
العلم ما بالمشاهدة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بأخبار رجلين فصولين أو واحد عدل أو غير
عدل وصدقه الوكيل والا فغنده لا وعندهم انهم وأما ما يرجع الى الموكل به فان لا يكون باثبات
حد أو استيفائه الا احد السرق والقذف وعم أبو يوسف الحدود والقصاص على الاختلاف وأن
لا يكون فيه جهالة متفاحشة كما سمي في الختام في حكمه ما في ثبوت ولاية التصرف الذي
تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقد صنف صاحب البحر فيه رسالة مماها المـثـلـة

مطلب
بشـترط العلم للوكيل
بالتوكيل

وعليه الفتوى وكذا اذا قل طاعت امرأتك ووقفت أرضك في الاصح لا يجوز وفي الروضة
فوضت امرى اليك قبل هذا باطل وقيل هذا الاول سواه في انه تفويض الحفظ ولو قال مالك
المستفلات فوضت اليك امر من مستغلاتي وكان اجرها من انسان ملك تقاضى الاجرة وقبضها
وكذا لو قال اليك امر دون ملك لتقاضى ولا قال فوضت اليك امر دوني وأمر عبدك ملك
الحفظ والرعى والتعليل والتفقه عليهم ولو قال فوضت اليك امر امرأتى ملك طلاقها
واقصر على المجلس بخلاف قوله ملكة حيث لا يقتصر على المجلس كذا في البرازية وفي كافي
الحاكم لو ركاها بالقيام على داره واجارته او قبض غنمها او البيع لم يكن له ان يبيع ولو ان يرم منها
شيئا وليس وكذا في خصومتها ولو هدم رجل منها شيئا كان وكذا في الخصومة لانه اسم ملك شافى
يديه وكذا الواجرها من رجل لي فجحد ذلك الرجل الاجارة كان خصمها فيها حتى يقيم او كذا اذا
سكنها او بعد الاجر اه وقال في باب الوكالة في الدين لو ركاها بتقاضى كل دين له ثم حدث له دين
بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو ركاها بقض غله أرضه وعمرتها كان له ان يقبض ذلك كل سنة
اه وقال في باب قبض العارية والوديعة ولو ركاها بقبض عبد بعد رجل فقتل العبد خطأ كان
للمودع ان يأخذ القيمة من عاقلة القاتل وليس للوكيل ان يقبض القيمة لانها كالغنم ولو كان
الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له ان يأخذ القيمة وهو الا ان يعتزلة الاول ولو جنى على العبد
جناية قبل ان يقبضه الوكيل فاخذ المستودع أرضها فلا وكيل ان يقبض العبد دون الارض
وكذا لو كان المستودع أجره باذن مولاه لم يأخذ الوكيل أجره وكذا مهر الامة اذا وطئت
بشبهة ولو ركاها بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل ان يقبض الولد مع الام ولو كانت ولدت
قبل ان يركاها بقبضه لم يكن له ان يقبض الولد وكذلك غرة البستان يعتزلة الولد اه قال في
البدائع وأما ركن التوكيل فهو الايجاب والقبول فلا يجاب من الموكل ان يقول وكانت بكذا
أو افعل كذا أو اذنت لك ان تفعل كذا أو نحو هذه زاد في الهمدانية لو قال شئت يبيع كذا فسكت
وباع جاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط السر حسي اه * اذا قال لغيره ان لم يبيع عبدي
هكذا فامرأتى كذا بصير ذلك الغير وكيل بالبيع كذا في الذخيرة * رجل قال لغيره ساطنك على
كذا فهو يعتزلة قوله وكانت * في المحيط امرهاني اذا قال الرجل لغيره احببت ان يبيع عبدي هذا
أو قال هو يت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقتي فهذا كله توكيل وأمر
بالبيع اه ولو قال لغيره أنت وكيلى بقبض هذا الدين بصيره وكيل لا وكذا لو قال أنت جري وكذا
لو قال أنت وصي في حياقي ولو قال أنت وصي لا يكون وكذا * والقبول من الوكيل ان يقول
قبالت وما يجرى مجراهما لم يوجد لم يتم وهذا لو وكل انسانا بقبض دينه فاني ان يقبض ثم ذهب
فقبض لم يبرأ الغريم لانه ارتد بالرق * قال في الهمدانية وقبول الوكيل ليس بشرط لصحة الوكالة
استصحابه انما يمكن اذا رد الوكيل الوكالة ترده هكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى كذا في الذخيرة * ثم
الركن قد يكون مطلقا وقد يكون معلقا بشرط نحو ان قدم زيد فانت وكيل في بيع هذا العبد
وقد يكون مضافا الى وقت بان يركاها في بيع هذا العبد غدا او بصيره وكيل في الفداء وما بعده لا قبله
اه فان قلت فما الفرق بين التوكيل والارسال فان الاذن والامر توكيل كما عرفت قلت
الرسول ان يقول له أرسلتك أو كن رسولا عني في كذا وقد جعل منها الزباني في باب خيار

على العلة وهو مذا بالانفاق أو ما لو رجع شهود الشرط وحدهم ففيه الاختلاف ولذا قال ولو
 وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو رجع شهود الشرط وحدهم يضمنون عند البعض لان
 الشرط اذا سلم عن معارضة العلة صلح علة لان الحال لم تجعل علة لا بدوا تها فاستقام ان يخلها
 الشرط والصحيح ان شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات والى هذا مال شمس
 الاثمة السرخسي والى الاول نثر الاسلام البردوي ثم نبلاية (قوله قال) أي العتيق وضمن
 شهود الايقاع أي لو قامت بينة انه فوض اليها الطلاق وأخرى انها أو قوته ثم رجعنا كان
 الضمان على بينة الايقاع فقط لانه العلة (قوله لا تنفوي بض) أي تنفوي بض الطلاق الى المرأة
 أو تنفوي بض العتيق الى العبد وشهد آخر ان انما طلقت وان العبد عتيق الخ شئني (قوله لانه) أي
 الايقاع علة قال في البحر وأراد من الشرط ما ليس به لانه فشم على السبب فلا ضمان على شهود
 اتفوي بض والضمان على شهود الايقاع كما قدمناه واستشهد الحساحي على عدم تضمين شهود
 الشرط بما لو قال العبد ان ضربك فلان فانت حر فضر به فلان يعتق العبد ولا يضمن الضارب
 لانه عتيق بين مولاه لا بالضرب فيكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* كتاب الوكالة *

قال وضمن شاهد الايقاع
 لا اتفوي بض لانه علة
 والاتفوي بض سبب انتهى
 * كتاب الوكالة *

هي دفع الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع * الاول في معناها لغة قال في
 المسباح وكات الامر اليه وكلام من باب وعد و كولا فوضته اليه واكتفيت به والوكيل فاعيل
 بمعنى مفعول لانه موكل اليه ويكون بمعنى فاعل اذا كان بمعنى الحافظ ومنه حسبه الله ونعم
 الوكيل والجمع وكلام موكلته تو كبلته وكل قبل الوكالة تو كل على الله تعالى اعطاه
 والحاصل اسم في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الامر الى الغير * الثاني في معناها اصطلاحا
 فهي اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في النهاية حتى ان التصرف ان
 لم يكن معلوما ثبت به ادنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في البسيط وقد قال علماءنا
 فيمن قال لا تخروا كذا على انه يملك به هذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية * الثالث في ركنها
 وهو ما دل عليه من الايجاب والقبول ولو حكما كالسكوت كما سمي به قيسل الرابع وستأتي
 التفريق في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فلو قال وكاتك فقال قبالت الوكالة فقال الوكيل
 لانه الادنى فيعمل عليه وقد بدوا بقوله في هذا لانه لو قال وكاتك فقال قبالت الوكالة فقال الوكيل
 طلقت امرأتك ثلاثا أو اعتقت عبدا فلانا أو زوجت بنتك فلانة من فلان أو تصدقت من
 مالك بكذا على النقرة فقال الرجل لا أرضى بذلك فهو هذا الكلام متوجه الى الذي تخاورا
 فيه وقيل لا ما يكون هذا الكلام والتفويض الاشارة على سابقة تجرى بينهما فان كان كذا
 قال امر على ما توافوه بما جرت الخسابة فيه فان فعل شيئا غير ما من ذلك النوع لم ينفذ على
 الموكل دون انفاذه كذا في خزائنه المقتنين ولو قال انت وكلي في كل شيء كان تفويض الحفظ
 وانقياص ان لا يكون وكيلا للجهالة والاستحسان انصرفها الى الحفظ ولو قال اجرت لك
 بيع عبدي هذا يكون تو كبلت بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكلي في كل شيء جاز امر لك
 ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهبة والصدقة حتى اذا أنفق على نفسه من ذلك المال
 جاز حتى يعلم خلافه من قصده الموكل وعن الامام تخصيصه بالاعراض ولا يلى العتيق والتبرع

الشرط اثبتوا شرطه والشرط لا يعارض العلة في اضافة الحكم لارضافة الحكم الى العلة حقيقة واضافته الى الشرط مجاز كما في الشهي وفي المنية شهد انه امر امره ان تطلق نفسها وآخران انهما طلقا قبل الدخول فرجعوا بضم شهود الطلاق لا يثبت ما السبب والتمهيد بضم شرط كونه سبيلا على هذا اذا شهد انه جعل عتيق عبده يده فلان وآخران أنه اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا انه امره بالتعليق وآخران ان المأمور عتيق وآخران اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا انه امره بالتعليق وآخران ان المأمور عتيق وآخران عتيق وجود الشرط ثم رجعوا فاضمان على شهود والتعليق (قوله لوقبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعوا لا يلزمهم شيء لانه استوفى منافع البضع والاتلاف بعوض كلا اتلاف كما قدمنا (قوله لاشهود الاحصان) صورته ان يشهد أربعة على الزنا وبشهاد آخر اعلى انه محصن ثم رجعوا فاضمان على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرده بالذكر مع انه داخل في الشرط على ما ص عليه بقوله لانه شرط إمكان الاختلاف فيه انه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق بالوجود عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعليق وجوب ولا وجود به ونص نفي الام وبوزيد وشمس الأئمة على ان الاحصان علامة لا شرط وأثبتوا مدعاهم بوجهين وذهب المتقدمون من أصحابنا وعامة المتأخرين انه شرط لا علامة بديل لان وجوب الحد يتوقف عليه بلا عاقبة تأثره في الحكم ولا افضاء اليه وهذا شأن الشرط واختارة المحقق ابن الهمام في تحويره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا مزيد عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً انما هو بالنسبة الى التزكية لمقابلته بها تدبر (قوله لانه شرط) والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محصناً انه يرجع وانما يرجع بفعله الزنا بشرط أن يكون محصناً فكان التسبب في رجعه هم شهود الزنا يلزمهم الضمان برجوعهم وحتى (قوله بخلاف التزكية) أي اذا رجع الشهود عنهم اقامهم بضعفون (قوله لانها) أي التزكية علة اد العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكانت تزكيةهم ملتبسة للقاضي على الحكم فيضعفون بالرجوع كما تقدم لكن الاولى ان يقول علة العلة لان العلة الشهادة عند القاضي والتزكية اعمالها لان القاضي لا يعمل بها انصارت في معنى علة العلة الآن يقال انه عند وجود العلة لا يضاف الحكم الا اليها والحاصل انه اذا اجتمع شهود التزكية مع شهود الزنا ورجعوا جميعاً فاضمان على شهود التزكية لان الحكم يضاف اليها فكانت علة فيه واذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الاحصان فرجعوا فاضمان على شهود الزنا لا لاحصان لان علة الحكم انهم اداة الاحصان شرط كما ذكره الاكثر توقف وجوب الحد عليه (قوله والشرط) عطف على الاحصان وظاهره ان المصنف مال الى قول من قال ان الاحصان علامة لا شرط على خلاف ما فصره الشارح بانه شرط على ما اختاره صاحب البحر تبعاً للاكثر واختار البزوي ان الشرط ما ليس به لانه يشمل الالباب فلا ضمان على شهود التزكية ويطعن بل على شهود الايقاع وعلى كل فقد انقضى وعلى عدم تضمين شهود الاحصان كانه شرط فلو شهد شهود بالزنا وآخران أن الزاني محصن فرجعوا أو شهد بتعليق عتيق وطلاق وآخران بوقوع الشرط ثم رجعوا فاضمان الدية وقيمة الفتن ونصف المهر ليس الا على شهود الزنا والتعليق ادشهادتهم

لوقبل الدخول (لاشهود الاحصان) لانه شرط بخلاف التزكية لانها علة (والشرط) ولو عدمهم على الصحيح عفي

قوله والشرط الخ هذا سهو وتوهم يفهم انه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته اه

الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا على غيرهم بالرجوع (قوله ولو رجع
 الكل) أي الاصول والفروع (قوله ضمن الفروع فقط) أي عندهم لان سبب الاتفاق
 الشهادة القائمة في مجلس القضاء اذ وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه من غير بين تضمين
 الفروع وتضمين الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عاين شهادتهم
 ووقع بشهادة الاصول من حيث ان الفروع نائبون عنهم ثم نقلوا شهادتهم بما مرهم دور
 وأشار بقوله لان القضاء الخ الى انه لا تجانس بين شهادتي الفروع بين فيجعل كل منهما كالفريق
 المنفرد من ذلك لم يجمع بينهما في التضمين وأي ضمن لم يرجع على الآخر كإثبات الشروع واعتراض
 عليه بان الفروع مضطرون بالاداء بعد التحمل يأتون بالامتناع ولا علم له به بحال الاصول
 ويمكن بذني ان لا يضمنوا الا اذا علموا انهم غير محققين وشهدوا ثم رجعوا أو بضاعتهم لم يوافقوا
 به ثم التزموا ورجعوا وبنا على ذلك بذني ان يضمنوا وان قالوا رجعت متابعا للاصول لانهم
 رجعوا عما حملوا ونحن تبعناهم منبغى ان لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول ان الحكم
 أضيف الى شهادة الفروع وظاهر حالهم أنهم محققون فيما افلأزم عليهم ان لا يرجعوا وسواهم رجع
 أصولهم أولم يرجعوا فالحال رجوع التوجه الضمان اليهم فلا خفاء فيه وعن الثاني ان التعارض
 وقع بين خبري الاصول وقد قوى خبرهم الاول بانصال القضاء اليه بواسطة اداء الفروع اياه على
 طريق الشهادة فظاهر حالهم ان لا يتبعوا خبرهم الثاني مع انه خلاف الظاهر وانه ضعيف تدبر
 (قوله ضمن المزكون) أي للرجوع عن التزكية عنه مدوقا لا يضمنون لانهم آمنوا على
 الشهود فصاروا كشهود الاحصان له ان التزكية عمال للشهادة اذا القاضي لا يميل بها
 الا بالتزكية فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم بشرط محض والخلاف فيما
 اذا نعتهم أو علموا انهم عبيد وكوهم كإفادته المصنف وقيل الاختلاف فيما اذا أخبر
 بحرية الشاهد وعداته أما اذا قال هو عدل فبان عبد الضمان اجماعا لان العبد قد يكون
 عدلا كإثبات البحر وغيره (أقول) وعلة العلة كإثبات الدر كإثباته سبب لمضي المصنف في الهواء
 وهو سبب الوصول الى المرمى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الم والموت وهو سبب الموت ثم
 أضيف الموت الى المرمى الذي هو العلة الاولى (قوله ولو الدية) أي الحق لوز كواشود لزنا
 فرجهم فاذا الشهود عبيد أو مجوس فالدية على المزكين عندهم في السراجية ان المنه ودينه لو كان
 زنا فاذا الشهود عبيد أو كفرة فالدية على المزمين لو قالوا لعنا انهم عبيد ومع ذلك زكيتناهم
 بخلاف ما لو زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد ذنوا
 حيا وقد ماتوا ولا يورث عنه وقال الدية على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكونهم عبيدا) اما
 اذا ثبتوا عليهم او زعموا انهم اسرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (قوله أمام الخطا) بان قال
 أخطأت في التزكية (قوله ضمن شهود التعلين) يعني لو شهدا بتعلين العتق أو الطلاق قبل
 الدخول بشرط وآخر ان وجود الشرط أي دخول الدار مثلا ففقد القاضي القاضي ورجع الفريقان
 بعد الحكم فالضمان على شهود المميزين لا شهود الشرط فضمن قيمة العبد ونصف المهر لان
 المميز هي العلة فاضيف الحكم الى من شهد بهما والشرط وان منع فاذا وقع أضيف التالف
 الى العلة لا شهود ووجود الشرط لان شهود التعلين اثبتوا العلة الموجبة للحكم وشهود وجود

ولو رجع الكل ضمن
 الفروع فقط (ضمن
 المزكون) ولو الدية
 (بالرجوع) عن التزكية
 (مع علمهم بكونهم عبيدا)
 خلافا لهما (أمام الخطا
 فلا) اجماعا بغير (ضمن
 شهود التعلين) قيمة القن
 ونصف المهر

مطلب
 في علة العلة

عليه ما في ثلاث سفين ومبالغ من ارش الجراحة خمسة مائة فصاعدا الى ثلث الدية في سفة
وما زاد الى الثمانين في سفة أخرى وما كان أقل من خمسة مائة ضمة حالوا وان كانت الدية
وجبت حالا ولم يؤخذ من ماله شي وشهد شاهدان انه أبرأه من ما وقضى بالبرائة ثم رجعه ضمة ذلك
حالا كذا في الحاشي (قوله لان القصاص ليس بمال) فاذا لم يكن مالا يضمن الشهود عندنا
كما تقدم (قوله وضمن شهود الفرع برجوعهم) لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم
في مكان التلف مضافا اليهم وبني الحكم عليهم ان كان التلف مضافا اليهم وفي المحيط شهدا على
شهادة أو بهمة وآخران على شهادة شاهد دين وقضى ثم رجعه وافعل شاهد على الاربعة
ثلاثة الضمان وعلى الآخر بن النصف مدأبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد على
الفرع يقين نصفا وأجوهوا على انه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين وشهدا بهمة على
شهادة شاهد دين فقط القاضي بضمة ثم رجعه وان الضمان على الفرع يقين نصفا وكذا في المحيط
اذا شهد شاهدان على شهادة شاهد دين على رجل بالف درهم وشهدا آخران على شهادة شاهد
واحد بذلك الالف بعينه وقضى القاضي بالالف بالشهادتين جميعا ثم رجعه واحد من الفرع
الاول وواحد من الفرع الثاني كان عليهم ما ثلاثة ثمان المال الثمان على أحد الاولين والثمن
على الآخر ولولم يرجع إلا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولورجع الآخران مع
أحد الاولين ضمة وانف المال يكون نصفه على الراجع من الاولين ونصفه على الآخرين كذا
في الذخير ولو شهد كل فرقة على شهادة شاهد دين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمة
ثمانين ونصفا وكذا في الميسر وعن النصف وعن المكرخي ربع وعن عيسى بن أبان الثلث والاصح
ان المذكور في الميسر جواب القياس ولذا كور في الجامع جواب الاستحسان كذا في محيط
المرحسي (قوله لا شهود الاصل الخ) قال المصنف في وجهه لانهم انكروا السبب
وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب فصارت رجوع الشاهد
بعد القضاء لا يفض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا كروا الاشهاد قبل القضاء لا يقضى
بشهادة الفرعين كما اذا رجعه وقبله فتح (قوله أو أشهدناهم وغلطنا) أي فلا ضمان عليهم وهذا
قولهما وقال محمد يضمنون لان الفروع نقلوا شهادة الاصول فصارت كلهم حاضرة واشهدوا ثم
حضروا ورجعوا او اهلها ان القضاء يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضى
بما يبين من الجلبة وهي شهادتهم وهذا الاختلاف مبني على ان الشهادة على الشهادة اقامة
وتوكيل عندهما وعنده تحصيل أو كثر الشروع صوابان الفروع نقلوا اقامة هنا وفي المسئلة
الآتية ومن ذلك رجوع اقوالهم على قوله لانهم لو كانوا ثابتين عنهم في الشهادة لما كان لهم
ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم
لم يرجعوا وانما انكروا التحميل كافي الشروح (قوله وكذا لو قالوا رجعنا) أي فالحكم كذلك
عندهم على الاختلاف بالطريق الاولى اذا غلط يستلزم الرجوع دون العكس كالا يحنفي
فقوله غلطنا اتفاقا (قوله لعدم اتلانهم) ولان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي
يقضى بما يبين من الجلبة وهي شهادتهم خلافا لمخالفه يقول يضمن الاصول كالأودوها
بانفسهم ثم رجعوا (قوله فلا ضمان) لان ما مضى من القضاء لا ينفق بقبولهم فلا يجب

لان القصاص لهم مال
اختيار (ضمن شهود الفرع
برجوعهم) لاضافة التلف
اليهم (لا شهود الاصل
بقواهم) بعد القضاء لم
يشهد الفروع على شهادتنا
أو أشهدناهم وغلطنا) وكذا
لو قالوا رجعنا عنهم لعدم
اتلافهم ولا الفروع لعدم
رجوعهم (ولا اعتبار
بقول الفروع) بعد الحكم
(كذب الاصول أو غلطوا)
فلا ضمان

لا القصاص لان القتل من غير ما ليس مباشرة ولا نسبيا لان السبب ما يفضى اليه غالباً ولا يفضى
 بالشهادة هنا لان العفو ومنع دواب اليه قال في البحر ومنع ما اذا شهد وانه في النفس أو مادونه وما
 اذا رجع الولي معهم أو لم يرجع لكن ان رجع معهم اخير الرئي بين تضمين الولي الدية أو الشاهدين
 كولو جاء المشهود بقوله حيا أو أم ما ضمن لا يرجع على صاحبه عنده وعنده ما له الرجوع عليه
 لان ما عام لان له واتفقوا على رجوعهما عليه في الخطأ شار بقيد القصاص لانهم لو شهدا
 بالعفو عن القصاص ثم رجعا لم يضمن في ظاهر الرواية لان القصاص ليس بمال الا يرى أن ولي
 القصاص لو مرض فمات مات من مرضه ذلك لا يعتبر من الثابت ولو كان مالا لا اعتبر منه وعن
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنع نقل رجعا في ظاهر الرواية ولو شهدا انه صالحه من دم
 العمد على ألف ثم رجعا لم يضمن أيهما كان المنكر للصالح وقبل اذا كان القاتل منكرا فالصحيح
 انهم ما يضمنان له الا ألف والصحيح جواب الكتاب وتعماده في المحيط وفيه شاهد انه صالحه على
 عشرين ألفا والقاتل يجحد فقتل ثم رجعا ضمننا الفضل على الدية وقبل الصحيح أن يضمننا جميع
 المال قال الطالب صالحه على ألف وقال الخصم لا بل على خمسمائة فالقول للمدعي عليه مع
 عيونه لا ينكره الزيادة فان برهن الطالب وقضى ثم رجعا ضمننا الخمسمائة الواجبة بشهادتهم
 وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الاولى سهو حيث أجابوا بعدم الضمان بشهادة على العفو
 عن دم فيه مال أو جرح عمد فيه مال ثم رجعا ضمننا الدية وأرض الجراحة في ثلاث سنين أو سنة
 انتهى وفي البدائع شهد بالقتل خطأ ثم رجعا ضمننا الدية في ماله ما وكذا لو شهدا بقطع
 يدهما فضمننا نصفه ما وكذا اذا شهدا بسرقة فقطع ثم رجعا انتهى مع زيادة (قوله في مال
 الشاهدين) أي لا على عاقلة ما كما قاله في الفتح لان الشهادة بمنزلة الاقرار والعاقلة لا تعقل
 الاتلاف بالاقرار كما في المنع وذكر في الصراحية الدية التي تكون على الشاهدين تكون في
 مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليهم ما ولا يجوز ما الميراث بان كانوا ولي المشهود عليه قائم ما
 يرثه اه فظهر أن ما في الفتح من أن الدية تكون على عاقلة ما مضى بل خلاف الصواب
 كما أفاده المولى عبد الحلیم (قوله وورثاه) أي ورث الشاهدان المشهود عليه لو كانا ورثينه
 لما قدم عن الصراحية والمسماة في الجفایات من أن القتل بسبب لا يمنع الميراث لعدم قتل
 المتسبب حقيقة (قوله ولم يقتصا) أي من الشاهدين عندنا وقال الشافعي يقتص منهم ما
 لوجود القتل نسبيا فاشبهه المذكور بل أولى لان الولي يعان على الاستيفاء والمكروه يمنع عن القتل
 ولا يعان عليه لان الشاهد بمنزلة المكروه بكسر الزاء والولي بمنزلة المكروه بفتح الزاء (قوله لعدم
 المباشرة) بل المباشرة اختصارا ولي الدم لان القتل مباشرة لم يوجد وكذا نسبيا لان السبب
 ما يفضى اليه غالباً ولا يفضى لان العفو ومنع دواب اليه بخلاف المكروه لانه يؤثر حيانا ظاهرا
 ولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقل من الشبهة وهي دائرة للأصاص بخلاف
 المال لانه يثبت مع الشهادة (قوله ولو شهدا بالعفو) بان قالان ولي المقتول عفا عن القاتل
 فحكم القاضي بشهادتهم ما ثم رجعا يضمننا شيئا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في
 المتعرفات اذا شهد شاهدان على رجائه عفا عن دم خطأ أو جرحا خطأ أو عمدا فمات الراس
 وقضى القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وأرض ثلاث الجراحة وتكون الدية

في مال الشاهدين وورثاه
 (ولم يقتصا) لعدم المباشرة
 ولو شهدا بالعفو لم يضمننا

لمولاه) لانه لا يمكن ان يمسكها بالضممان اثبوت كتابته (قوله وفي الاستيلاء) أى لو شهد انه أقر
 ان أمته ولدت منه والمولى ينكر ذلك فقصي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجعا في حياته
 ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم قسمة وأم ولد لوجاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت
 وضمننا بقيمة قيمتها للورثة فان كان معها ولد فرجعا في حياته ضمننا قيمة الولد مع ضمان نقصانها
 فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شريك في الميراث لم يضمن له شيء أو رجعا على الولد بما قبض
 الاب منهم ما من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معه اخ ضمننا له نصف البقية من
 قيمته أو رجعا من على الولد بما أخذ الاب منهم ما لا بما قبض الاخ ولا يضمنان للاخ ما أخذ الولد من
 الميراث فان رجعا بعد د وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شريك فلا ضمان عليهم والا ضمننا للاخ
 نصف البقية من قيمته ونصف قيمة الولد لا ميراثه ولا يرجعا من على الولد هنا وان كانت الشهادة
 بعد د موت المولى بان ترك ولد أو عبدا أو أمة وتركه قسمة هذا ان هذا العبد ولدته هذه الامة من
 الميت وصدقهما الولد والامة لا الابن وقضي ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامة ونصف الميراث اه
 قال الرمي وانما رجعا على الولد بما قبض الاب منهم ما الخ لا اعتراف الولد بالشفغال التركية بما أخذ
 والامه منهم ما لا ينزع انه أخذ ما أخذ منهم ما ظالم افرجعا في التركية فامل وقوله وان كانت
 الشهادة بعد موت المولى الخ يؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانه من مستحق هذا الوقف
 فقصي القاضي به بشهادتهم ثم رجعا لا يضمنان شيئا للمشهود عليهم من القلة فيما يستقبل
 بشهادتهم ما لانهم ما لم يلقها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شيء من القلة موجودا
 وقت الشهادة وحكم به يضمنان بالرجوع ما أخذ هذه المشهود له أو استهلك المشهود عليهم غلة
 السنين الماضية وحكم عليهم له بها كذلك يضمنان انهم ما انلقاه على المشهود عليهم بشهادتهم
 كسئلة الشهادة بعد موت المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد سلمت عنه فاستخرجت
 الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فامل ذلك الخ (قوله فيضمنان ما بينهما) فيه انه تقدم
 في باب الاستيلاء وعق المبعوض أن قسمة أم الولد ثلاث قيمتها قسمة فيضمنان ثلث قيمتها (قوله
 ونعامة في العيني) عبارته وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان معها ولد
 ضمننا قيمته أو قيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه وان شهد انه أقر ان أمته ولدت منه
 والمولى ينكر فقصي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد والمولى حي يضمنان له نقصان قيمتها فاذا
 مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وان رجعا أو المولى ميت ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فاذا مات المولى ان لم يكن مع الولد
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعا من على الولد بما قبضه الاب منهم ان كان له تركه والا
 فلا شيء على الابن وان كان معه شريك فأنهم يضمنان شريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقي
 قيمة الام ويرجعا من على الولد بما قبضه الاب منهم ان ترك ما لا ولا يرجعا بما أخذ منهم ما
 شريكه ولا يضمنان شريكه ما أخذ الابن من الارث وان رجعا بعد وفاة المولى فان شهدا بعد
 وفاته والمسئلة بطلت فالحال انه قصي به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمننا جميع قيمتها للورثة وان كان
 معها ولد ضمننا قيمته أو قيمة الولد كلها أو ما أخذ الولد بالارث اه ح (قوله وفي القصاص الدية الخ)
 أى اذا شهد اثنان فلا ناقتل فلانا عدا انقصي القاضي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم ما الدية

اولاد ولوجيز عاد لولد وورد
 قيمته على الشهود (وفي
 الاستيلاء يضمنان نقصان
 قيمتها) بان تقوم قسمة وأم
 ولد لوجاز بيعها فيضمنان
 ما بينهما (فان مات المولى
 عتقت وضمننا) بقيمة (قيمتهما)
 أمة (للورثة) ونعامة في
 العيني (وفي القصاص
 الدية)

بعض المنافع لانه لا يخرج من ملكه بخوبيح (قوله وهو ثلث قيمته) قال في البحر وقد مضى ان
 الفتوى ان قيمته مدبر نصف قيمته لو كان فنا اه عليه بيكون الا لازم نصف القيمة لانه
 الفات بالتدبير (قوله ولزمهما بقية قيمته) فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه
 وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع
 به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما بحر وباتى تمام عبارة في المقولة
 الآتية (قوله وتعامه في البحر) حيث قال فيه في المحيط لو شهد انه دبر عبده فقتضى ثلثه
 ضمنا ما نقصه التمدبير فانه بالتدبير فاته بعض المنافع من حيث التجارة بالانحراج عن ملكه
 فانه قص ملكه فضمنه نقصا ببقية قيمته وان مات المولى والعبد لم يخرج من ثلثه عتق وضمن
 الشاهد ان قيمته مدبرا لانهم ازالوا الباقي عن ملك الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير
 العبد عتق ثلثه وسعى في ثلثيه وضمن الشاهد ان ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعها على العبد
 فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع به الشاهد على العبد عندهما
 اه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزباجي من ان العبد اذا كان معه امرافانهم باضمان جميع قيمته
 مدبر او يرجعها به عليه اذا ايسرهم ولم يعلم انه انما يرجعها عن عليه بالثلثين وهو مصرح به في
 الميسر وصرح فيه بانهم باضمان ثلث قيمته مدبر او عليه يحتمل ما في المحيط وقد مضى ان
 الفتوى ان قيمته مدبرا نصف قيمته لو كان فانه ثلث عبارة البحر (قوله وفي الكتابة يضمنان
 قيمته) قال في البحر معنيا للمحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة فقتضى ثلثه باضمان
 قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه اليه فاذا اذاه عتق والاولا الذي كاتبه فان عجز فرد في الرق
 كان اولاولا ان يرد ما ائذاه على الشهود انتم حتى وبه علم ان ما في فتح القدير من ان الاولاد الذين
 شهدوا واعا به بالكتابة سهوا والاصواب ان يبدل قوله للذين شهدوا واعا به بقوله للذي شهد واعا به
 اه وانما تضمنه بالكتابة دون التدبير لانهم اباها بالبين المولى وبين ماله العبد بشهادتهما
 فكانا غاصيين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يحول بل تنقص ماله بفتح (قوله وان
 شاء) أي المولى اتبع المكاتب ولا يضمن الشهود وكان الاولى تأخير هذه الجملة لئلا يفسد بين
 المعطوف والمعطوف عليه (قوله ونصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان
 بدل الكتابة مثلى قيمته أو أقل يطيب اهما ما اخذ من المكاتب وان كان أكثر نصدقا بالفضل
 ذكره الزباجي وفي البحر عن المحيط شهد انه كاتب عبده على الف الى سنة وقيمة خمسة مائة ثم رجعا
 يخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى اجله فان اختار المولى ضمان
 الشاهدين وقبض منهما القيمة لم يعتق المكاتب حتى يؤدي الف الى الشاهدين ويتصدقان
 بالفضل وعند أبي يوسف يطيب له فان تقاضى المولى المكاتب وهو يعلم رجوع الشاهدين أو
 لا يعلم فهو رضا بالكتابة ولا يضمنان الا اذا كانت المكتوبة أقل من القيمة فلا يأخذ المكاتب
 ويرجع عليهم ما بفضل القيمة ولم يذكر الشارحون ما اذا شهدا على المكاتب ثم رجعا وفي المحيط
 ادعى العبد ان ولده عليه على ألف وانه قيمته وقال المولى كاتبته على ألفين وأقام البيعة
 وقضى وأداها ثم رجعا وضما ألف درهم للمكاتب فان أنكر المكاتب الكتابة وأدعاها المولى
 على ألفين لم تقبل قيمته عليه ويقال للمكاتب ان شئت فامض عليها أو دعه اه (قوله والاولاد

وهو ثلث قيمته ولو مات
 المولى عتق من الثلث
 ولزمهما بقية قيمته وتعامه
 في البحر (وفي الكتابة
 يضمنان قيمته) كلاه وان
 شاء اتبع المكاتب (ولا يعتق
 حتى يؤدي ما عليه اليه ما)
 ونصدقا بالفضل والاولاد

باعتاق عبده وأربعة أخرى زنى وهو محصن فيكم بالعتق والرجم ورجم ثم رجعوا قال القيمة على
شهود العتق للمولى والدية على شهود الزنا للمولى أيضا ان لم يكن له وارث آخر والمولى ان كان
جاهدا للعتق ينع أخذه الدية لكن زعمه باطل بالحكم وصار كالمعذور ووجوب القيمة بدل
المالية ووجوب الدية بدل النفس ثم الدية للمقتول حتى تقضى به اديونه فلا يلزم بدلان عن
مبدل واحد اه يجوز (قوله لانه ضمان انلاف) أى انلاف مائة المالك وهو العبد من غير
عوض لانهم ما يشهدتهم ما أنلاف المالك صاحب العبد فيجب عليه ما الضمان مطلقا أى سواء
كانا مومنين أو مشركين بخلاف من أعتق نصيبه من عبده من ترك فانه لم يتف المالك نفسه
ولزم منه فساد ملك صاحبه فضمنه الشارع ماله ومواساة له فاختص باليسر (قوله والولاية
للمعتق) لان العتق لا يؤول اليه ما بالضمان وهو لا يصلح عوضا لانهم انما ضمنوا به دعتقه
وتلاف ماليته وعدم قبوله للملك والعتق وقع على ما ملكه في ملكه فكان ولاؤه (قوله فلا
يقول الولاه) أى اليهما بالضمان لان العتق لا يستعمل الفسخ فلا يؤول بالضرورة اذ الولاه من
أعتق قال في البحر ولو شهد انه أعتق عبده عام اول في رمضان وقضى القاضي بعقبة ثم رجعها
ضمنها قيمة العبد يوم أعتقه القاضي وحكم في حدوده وجزائيا فيما بين رمضان الى أن
أعتقه القاضي حكم الحر لان القاضي اثبت حرية من رمضان باليمين والمأثبات باليمين
العادلة كالنائب بالمعينة وفي حق ايجاب الضمان يعتبر حرا يوم القضاء لان الناف حصل
يوم القضاء لان المنع والحيلة بين المولى وعبده حصل يوم القضاء ولو شهد انه طاق امراته
عام أول في رمضان قبل الدخول وقضى به وألزمه نصف المهر ثم رجعها وضمنها ثم شهد آخر ان
انه طلقها عام أول في شوال قبل الدخول به لم تقبل ولا يقع الاولان لانها اصارت مبانة بالطلاق
الاول قبل الدخول فلا يتصور قطعيةها بعد ذلك فكانت الشهادة الاخيرة باطلة وبقي الضمان
على الفريق الاول بحاله ولو أقر الزوج بذلك يرد على الشاهدين ماضيا وكذا اقرار المولى بالعتق
قبل هذا عند أبي يوسف ومحمد خلافا لابي حنيفة بناء على نفاذ القضاء باطنا في نفاذ القضاء في
رمضان باطنا عنده لم يصح اقراره بالطلاق والعتاق في شوال من هذا العام فبقي التالف مضافا الى
شهادتهم لا الى اقراره وعندهما المالم ينفذ القضاء باطنا في النكاح والرق الى شوال باطنا فصح
اقراره في شوال وكان التالف مضافا الى اقراره لا الى الشهادة كذا في المحيط ثم قال ولو شهدا
بالتدبير وآخران بالعتق فرجعوا والضمان على شهود العتق لان القضاء بالتدبير مع العتق
لا يقى بدلان حكم التدبير بقاء الرق الى وقت الموت ولا يبقى الرق مع العتق البات فلا يقضى
بالتدبير فان قضى بشهادة التدبير ثم شهد آخران بالعتق البات فقضى به ثم رجعوا ضمن شهود
التدبير مانقصة التدبير وشهود العتق قيمته مدبر لان القضاء بالتدبير يفيده حكمه لانه ليس
حالة القضاء بالتدبير شهادة قائمة بالعتق فامكن القضاء بالتدبير وشاهد العتق ألا المديبر عن
ما يملك به يرض في ضمان قيمته مدبرا اه وفي العتاقية ولو شهدوا احد باقراره بالعتق أمس
وآخر باقراره بالعتق من سنة وقضى به ثم أقام لشاهدان يمينته على اعتاقه من سنتين برئاعن
الضمان وهذا قولهما لان عندهما الدعوى ايت بشرط اه يعنى ثم رجعوا بعد القضاء ثم برهنا
اه (قوله وفي التدبير ضمانا مانقصة) وهو ما يبر قيمته مدبرا وغير مدبر فتح لانه بالتدبير فان

لانه ضمان انلاف
(والولاية للمعتق) لعدم
تحويل العتق اليه
بالضمان فلا يؤول الولاه
هذه اية (وفي التدبير ضمانا
مانقصة)

بشهادتهم - ما على المرأة المتعة لا العبد بخلاف ما لو شهدا انه صالحا عنها ابعده وقضى لها به ثم
 شهدا بقبضه ثم رجعا ضمنهما قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اه وأطلق في ضمنهما فاشمل ما بعد
 موت الزوج لما في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا بعد موت الزوج ضمنوا للورثة
 نصف المهر لانهم قاتلون مقام المورث ولا ميراث للميراث اذ ادعت الطلاق أولا فارت الورثة انه
 طاقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال الثوري ولا يضمن الشاهدان ميراثا ابتداء على ان قضاء
 القاضي بالطلاق بشهادة الزورينة قد ظاهر او يظن انهما قد خلاهما ما لو شهدا بذلك بعد موت
 الزوج وادعى ذلك الورثة فتقضى لها بنصف المهر ثم رجعا ضمنهما للميراث نصف المهر والميراث اه
 (قوله قبل الدخول) قيد في الشهادتين ح (قوله لا غير) لانه لم يقض بشهادة شهود الواحدة
 لانه لا يقبل ان حكم الواحدة حرة خفيفة وحرة الثلاث حرة غليظة (قوله لا حرة
 الغليظة) أي للقضاء بها (قوله ولو بعد وطء أو خلوة فلا ضمان) أي على أحدنا كذا المهر
 بالدخول فلم يقدرا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولانه لا تقوم البضحة حاله الخروج ذكره
 الكل ونقل عن القضاة انهم ايضضا ما زاد على مهر المثل لان الانلاف بقدر مهر المثل اتلاف
 بعوض وهو منافع البضح التي استوفى اه قال في الجبر ومما يناسب هذا النوع مسئلة انما
 الشهادة بالخلع والنفقة أطا الاولى ففي المحيط شهدا على امرأة انهما اختلفت من زوجها قبل
 الدخول أو بعده على انها أبرأتة من المهر وهي تجبه بدتم رجعا ضمنهما لها انصف المهر في الصورة
 الاولى لانها ما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخل بها ايضضا من كل المهر اه وأما النفقة
 ففي المحيط فرض القاضي اها النفقة أو المتعة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى ثم رجعا ضمنهما للمرأة
 وكذلك نفقة الاقارب قبل في نفقة الاقارب مهولان لا تصيد بنا بقضاءها أنفا شيئا أو قبل
 أنهما مؤولة وتاويلها ان القاضي قضى له أو امرأته بالاستدانة عليه حتى يرجع باستدانة على
 المقضى عليه بالنفقة وقد استدان وصاردينه على المقضى عليه فقد شهدا عليه باستيفاء دين
 مستحق له على المقضى عليه ضمنهما بالرجوع اه (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق ربعه) أي لان شهود الدخول أنفوا الكل والآخران النصف فغفلف
 النصف يقول شارح كفي فيه من ان الكمل فانقسم فاصاب من النصف النصف النصف وهو
 ربع وأصاب من النصف النصف النصف النصف فغفلف النصف فغفلف النصف فغفلف النصف فغفلف
 ولورجع شاهد الطلاق فقط لا ضمان عليهم لان الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولورجع شاهد
 الدخول فقط ضمنهما نصف المهر لانه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولورجع من كل طائفة
 واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء لان من ان الكمل باق مع رقيقه فكان النصاب باقيا
 ويضمن شاهد الدخول الرابع ربع لان رقيقه شاهد بالنصف ورقيق الشاهد بالطلاق
 شاهد بالربع وهم الميراثان فكان النصف الرابع ربع فقط فيضمنه سائحاني (قوله اختيار) اه
 بان الفرقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف
 فينفردون بضمنه اه فقال (قوله ولو شهدا بقبضه) أطلقه فانصرف الى العتق بالمال
 فلو شهدا أنه أعتق عبده على خمسمائة وقيمة ألف فتقضى ثم رجعا ان شاء ضمن الشاهدان ألف
 ورجعا على العبد بخمسمائة وولاه العبد للمولى كذا في المحيط وفي البرازية شهدا على رجل

قبل الدخول ثم رجعا
 فضمنان نصف المهر على نهود
 الثلاث لا غير) لا حرة
 الغليظة (ولو بعد وطء
 أو خلوة فلا ضمان) ولو
 شهدا بالطلاق قبل
 الدخول وأخيرا بالدخول
 ثم رجعا ضمن شهود
 الدخول ثلاثة أرباع
 المهر وشهود الطلاق
 ربعه اختيار (ولو شهدا
 بعقب فرجعا ضمنهما القيمة)
 مولا (مطلقا) ولو شهدا

اقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة ايضا مع ذلك وان شهد عليه بالمبيع وقبض الثمن بحيلة
 واحدة فقتضى به ثمر رجعا عن شهادتهم ما يجب عليهما القيمة فقط اه (قوله فان شاء ضمن
 الشهود قيمة حالا) وهي الف ورجعوا بالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل ط (قوله
 وان شاء اخذ المشتري) أي بالثمن (قوله برئ الآخر) أي من مواخذته فقط والا فاشهدوا
 برجعهم على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالا (قوله وعامة في خزائنه المقتنين) عبارة
 كما في المنع فان اختار الشهود رجعا وبالثمن على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري
 المبيع بعيب بالرضا أو تقا بالرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وان رد بقضاء
 فالضممان على الشهود بحاله وان اديا رجعا بما اديا اه أي ان كان بعد مدعى الاجل ودفع
 الثمن ويسقط عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولا شيء على الشهود ولو وصول المال الى مالكه مع انه
 في هذه الصورة يرجع جديد في حق ثالث والشهود ثالث فهما الجنيبان عن هذه المقابلة وانما
 شهادتهما في اصل المبيع وان رد بقضاء فالضممان على الشهود لانه حينئذ قد فسخ في حق الكل
 ولا يمكن نظر ما الذي تضمنته بهد أن وصل المبيع الى المشهود عليه (قوله وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة) أي ان شهدا على رجل انه طاق امر أنه قبل الوطء وخلوة (قوله ضمنا نصف
 المال المسمى أو المنة ان لم يسم) لانهم ما قد بقية فترقان قبل الدخول بخوضهما وعتما الابن الزوج
 او ارتداه واذ ذلك بمنزلة الفسخ فيوجب سقوط المهر اصابا لفقرا وعليه ظا كان على شرف
 السقوط ولان الفقرة قبل الدخول في معنى الفسخ فتوجب سقوط جميع المهر كما صرح في
 النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة فكان واجبا بشهادتهما كما في الهداية قال
 في البحر والتعليل الاول للمنة مقدمين والثاني للمتأخرين وقالوا لان اسم النكاح يشهد بهم بل
 وجب منا كذا بالعقد ولم يبق بعده الا الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعاق غماه
 بالقبض واثن سلنا التام كمد فلا نسلم ان التام كمد الواجب سبب للضممان فان الشهود
 لو شهدوا على الواجب باخذ المهر حتى قضى القاضي بابطال حق الرجوع ثم رجعا وقد
 هلكت الهبة لم يضمنا الوهاب شيئا كذا في الامرار فلما كان قول المتأخرين اقرب الى
 التحقيق اختار من نفي الاسلام كذا في التقرير بشرح اصول نفي الاسلام وفي العناية لو اقر
 الزوج بالطلاق بعد التضمن او السعي بدلا عن اقر رد الضمان عليهم وفي المحيط شهد رجلان
 وامرأتان بالطلاق قبل الدخول ثم رجع رجل وامرأة فعليه ما عمن المهر اذ لا تأثلهما على الرجل
 وثلاثة على المرأة ولو شهد رجلان بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجع شاهد الطلاق لضممان
 عليهم لانهم اوجبوا نصف المهر وقد ثبت بشهادتهما جميع المهر وهو شاهد الدخول
 وان رجع شاهد الدخول لا غير يجب عليهم انصف المهر لانه ثبت بشهادة شهود الطلاق
 نصف المهر وتنف بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وان رجع من كل طائفة واحد لا يجب
 على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما بدل بالمنة قيمة اذا
 لم يصح لان الواجبة وقد اختلفا وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهدا انه
 صابطها من المنة على عيده وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لا يضمنان العبد بل المنة وان كان مهر
 منها عشرة ضمنها الخمسة بدراهم لان القاضي لم يقض لها بالعبد لكونه مقبوضا فقد اختلفا

فان شاء ضمن الشهود قيمة
 حالا وان شاء اخذ المشتري
 الى سنة وأيا ما اختار برئ
 الآخر وعامة في خزائنه
 المقتنين وفي الطلاق قبل
 وطء وخلوة ضمنا نصف
 المال المسمى (أو المنة)
 ان لم يسم (ولو شهدا انه
 طلقها تالانا وآخران
 انه طلقها واحدة

وهو يساوي ألفين فانكر المدعى عليه فشهد شاهدان ثم رجعا بضمان للبائع ألفا لانهما اتلفاه عليه درر (قوله أوزاد لو الشهادة على المشتري) بان يقول البائع ان المشتري اشترى في هذا العيد بالفين وعليه الثمن وانكر المشتري فشهد شاهدان انه اشترى العيد بالفين وهو يساوي ألفا ثم رجعا بضمان للمشتري ألفا لانهما اتلفاه عليه درر وباقي تفصيل هاتين المسألتين في المبسوط والكافي ولا حاجة ليراد هذه المسئلة وان لم تدخل في الاول لانها داخله في مسئلة الدين لما ان مقصود البائع من دعوى المبيع توطئته الى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لانفس المبيع بخلاف ما اذا كانت الدعوى من جانب المشتري فان مطلوبه عين المبيع اصله دون الثمن فتكون شهادتهم حاصلة ملقة بالمبيع قصد الا بالدين نظهر ان تدقيق صدر الشريعة وان تبعه المصنف وصاحب الدرر تدقيق لمن لم يماثل نص عليه صاحب المقايض وقد مرناه قريبا فلا تغفل قال في البحر ومثل قوله أوزاد ما اذا كان الشهود عليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشراثة بمثل القيمة أو أقل وان كانا أكثر ضمانا ما زاد علمه ولو كان بخلافه وجاز المبيع بضئ المدة وأما اذا فسخه وأجازها اختيارا فلا كافي البائع وفي خزانة المفتين وان شهد اعلى البائع بالمبيع بالفين الى سنة وقيمه ألفا فان شاء ضمن الشهود قيمته حالا وان شهد أخذ المشتري بالفين الى سنة وأياما اختار برئ الآخر وان اختار الشهود درجة بالبائع على المشتري ويتصدقون بالفضل فان رد المشتري المبيع بعيب بالرضا وتجاوزا لرجوع على البائع بالفين ولا شيء على الشهود وان رد قضاء الضمان على الشهود بحاله وان أديا ربها بما أديا انتهي وفي منية المفتين شهدا بالمبيع بمائة مائة وقضى القاضي ثم شهدا ان البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جعيا ما ضمننا الثمن بمائة مائة عند الامام كالمشهدا باجل دبر ثم رجعا ضمننا انتهي (قوله لا تلاف بالاعوض) - علة لاه مسألتين (قوله ولو شهدا بالمبيع وبنقد الثمن) قدمنا قريبا الكلام على الشهادة على المبيع مع قبض مفرقا ووجهه فلا تنس ولا يظهر تفاوت بين المسألتين في الحكم بالضمن لان فيه ما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن بمثل القيمة فيها وان كان اقل منها بضمان الزيادة ايضا وقد يقال ان الفرق ظاهر فيما اذا كان الثمن أكثر من القيمة في الصورة الاولى فانهم ما يضمنانه فلما قوا لانه فيه ما يضمن القيمة تأمل (قوله ضمننا القيمة) لان المقضى به المبيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بالموجب الثمن لا فقرانه بما يوجب سقوطه وهو القضاء بالبقاء ولذا قلنا لو شهدا انه باع من هذا عبدا وقاله بشهادة واحدة لا يقضى بالمبيع لمقارنة ما يوجب انفسا وهو القضاء بالاقاله فتح (قوله ولو في شهادتين) اي شهدا بالمبيع وبثمن معلوم ثم طلب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمان الثمن صرفا لالرجوع الى الاخير كما ظهر لي سائحا في (قوله ضمن الثمن) لان القضاء بالبائع لا يقارنه ما سقطه لانهم لم يشهدا بالبقاء بل شهدا به بذلك واذا صار الثمن مقضيا به ضمننا برجوعهما فتح وهذا اذا كان بمثل القيمة وازيد والمدعى هو المشتري فلو انقص بضمان ما نقص ايضا لانهما اتلفاه عليه هذا القدر بشهادتهما الاولى فان كان المدعى هو البائع ضمننا الزيادة كما يفهم من الرض والتعيين (قوله عيني) عبارة وان شهدا بنقد الثمن مع شهادتهما بالمبيع ينظر فان شهدا بالمبيع بألف مثلا لا يقضى به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فقصي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمننا الثمن وان كان

(أوزاد) لو الشهادة على
المشتري لا تلاف بالاعوض
ولو شهدا بالمبيع وبنقد
الثمن فلو في شهادة واحدة
ضمن القيمة ولو في شهادتين
ضمننا الثمن عيني (ولو شهدا
على البائع بالمبيع بالفين
الى سنة وقيمه ألف

وهي تنكر وهو مهر مثلها خمسة فاقضى بالقاضى بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمنهما مهر المثل
دون المسمى ولو وقعت الشهادة بالمال قد بالالف أو لافقضى القاضى به ثم شهدا بقبض الف
وقضى القاضى به ثم رجعا عن الشهادة تبين ضمنهما للمرأة المسمى (قوله لتعذر المائلة بين البضع
والمال) قال في الفتح وذكر أوجهه بان البضع متقوم بثبوت تقومه حال الدخول فكذا
في غيره لانه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقومه وأجابوا بحاصل توجيه المصنف بان
تقومه حال الدخول ليس الا لظهور خطر حيث كان منه التسبيل المطلوب في الدنيا والاخرة
وغیر ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العدة قد علمه دون سائر العدة وذلك للاعتبار به
متقوم في نفسه كالايمان بالمالية لانه لا يرد المال على رقبته والمنافع لا تتقوم فلا يضمن
لان التضمن يستدعي المائلة بالنص ولا بمائلة بين الاعيان التي تحرز وتقول والاعراض
التي تتصور ولا تبقى وفعرف في النهاية على الاصل المذکور خلافتها هي ما ذاشه ودوا بالطلاق
المثلث ثم رجعا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا اذا قل رجل امرأ رجل
لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا اذا ارتدت المرأة لشيء علم الزوجها وعنده علمه او على القاتل
للزوج مهر المثل وأورد على قولنا نقضا أنهم أوجبوا الضمان بالانلاف منافع البضع حقيقة
فيما اذا أكره مجنون امرأة فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذا في الانلاف الحكمي وأجاب
نقل من الذخيرة بانه في الانلاف الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا
يكون الوارد فيه واراد في الحكمي ونظيره ما في شرح الطحاوي لو ادعى انه استاجر الدار من
هذا اشهرها بعشرة وأجرة مثلها مائة والمؤجر ينكر فشهد بذلك ثم رجعا للاضمان عليهم ما
لانه أنلاف المنفعة ومثلها المنفعة للاضمان عليه اه (قوله ثم رجعا) أي بعد القضاء ضمنها
لانهم ما أنلوا عليهم امالا وهو المهر فليلا كان أو كثر ادون البضع منق (قوله وضمننا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة المبيع) أمالو شهدا بجعل القيمة أو كثر فلا ضمان لانه أنلاف بعوض
وان شهدا به باقل من قيمته ضمننا النقصان لانه بغير عوض أطلقه فشهدا به باننا وبخيار
شرط للبائع وضمت المدة لاسناد الحكم عند سقوطه الى السبب السابق وهو البيع
بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما اذا ادعى البائع البيع فلا أنلاف أو اجازة اختيارا بقول
أو فعل فلا رضاية قيدا الشهادة بالبيع أي فقط لانهم مالو شهدا به مع قبض الثمن فان شهدا بهما
معتقرين ثم رجعا عن شهادتهما فأنهم ما يضمنان الثمن لان الثمن تقرر في ذمة المشتري بالقضاء ثم
اتلفاه عليه بشهادتهما بالقبض فيضمنانه وان كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة
أيضا مع ذلك لانهم ما أنلوا عليهم هذا المقدار بشهادتهما الاولى فان قلت حيث ضمننا الزيادة
أيضا فالفرق بين هذه وبين الثانية فانه يقول الى تضمن القيمة قلت يظهر فيما اذا كان الثمن أكثر
من القيمة فيضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن الا بالقيمة تأمل وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن
هذه واحدة وجبت القيمة عليهم لان القاضى يقضي بالبيع لا بوجوب الثمن لان القضاء بالثمن
قارنه ما يوجب سقوطه أي الثمن وهو القضاء بالقبض والقضاء بالشيء اذا اقرن به ما يوجب
سقوطه لا يقضي به كالوشهد بالبيع والاطالة معا فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريبا (قوله لو
الشهادة على البائع) بان ادعى المشتري بأن يقول اشترى هذا العبد من هذا الرجل بالف

لتعذر المائلة بين البضع
والمال (بجلاف مالو شهدا
عليها بقبض المهر أو بعرضه
ثم رجعا) ضمنها لانلافهما
المهر (وضمننا في البيع
والشراء ما نقص عن قيمة
المبيع) البائع

الضمير راجعاً الى المشهود به (قوله ضمناها) أى الزيادة للزوج لانها انقلها بالبلا عوض
 اذا اصل ان المشهود به ان لم يكن مالا كقود ونكاح لم يضمن وكذا المال بقابلة عوض
 بقدره ويضمن ما زاد على العوض وبلا عوض يضمن كله فلو شهدا عليها بنكاح فضى به ثم رجعها
 لم يضمنها لاشياء أسوأ كان المسمى مثل مهر مثلها أو أكثر أو أقل لانها ما وان انقلها عليها البضع
 بما لا يبعد له لئلا يضمن على المتلف وانما يضمن على المتلف ضرورة التملك وهذا لان ضمان
 الاتلاف مقدور بالمثل ولا مماثلة بين البضع والمال فاما عند دخوله في ملك الزوج فقد صار متقوماً
 اظهره الخطر حتى يضمن عن الالبته ذال ولا يملك مجازاً للحصول الذل به وهذا لا يوجب طرف
 الازالة ولو كانت هي المدعية فشهدا ورجعها فان كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانها
 أوجباً عليه المهر بعوض يبعده له أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج
 متقوم وبين ان الاتلاف بعوض يبعده لا يوجب ضماناً فان كان مهر مثلها أقل من الزيادة
 ضمناها للزوج المسمى مقدسى قال الزبلى فان قيل هذا مستقيم في حقها لانها انقلها عليها
 البضع بعوض متقوم وما في حق الزوج فقير مستقيم لان البضع غير متقوم وانقلها عليه المال
 المتقوم بقابله فوجب أن يضمن له مطلقاً فلما البضع متقوم حال دخوله في الملك والكلام فيه
 انتهى (قوله لو هي المدعية وهو المنكر) راجع الى الثلاث أى لو ادعت عليه النكاح
 بمهر مثلها أو أقل أو يزيد وشهد شاهداه بذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان
 لم يضمنوا شيئا في الاولين وضمناها الزيادة في الثالثة كما علمت (قوله عزى زاده) أقول ومثله
 في أكثر المقترحات متونا وشروحا قال عزى زاده (قوله ولو شهدا بصل النكاح بأقل من
 مهر مثلها) أى عليها بقربة المقابلة بما مر ولان أصل النكاح اغتياضت على المرأة للزوج
 لانها المملوك كله وهو المالك ثم اذ رجعها لم يضمن ما ناقصه من مهر مثلها انما يضمن ما ناقصه
 منافع البضع غير متقومة عند الاتلاف فلا يضمن بالمتقوم اذا تضمنت به المدعى المماثلة وانما
 تضمن وتقوم بالتملك ضرورة ابانة خطر الحمل كذا في التبيين بقى ما لو كان دعوا بمهر مثلها
 أو أكثر وعلم بحكمه فانه اذا لم يثبت لها شيء مع شهادتهم ما بالاقول فبالساواة والاكثر كان كذلك
 بالاولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح (قوله على المعتمد) ذكره في الهداية وشروحا خلافاً
 لما في المنظومة النسبية وشروحا وتبعهما صاحب المجموع حيث ذكروا انهم ما يضمنان ما ناقص
 عندهما خلافاً لابي يوسف قال في الفتح وما في الهداية وشروحا والمعروف ولم ينقلوا سواء
 وهو المذكور في الأصول كالمبسوط وشرح الطحاوى والذخيرة وغيرها وانقلوا فيها خلاف
 الشافعي فلو كان لهم شعور بالخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكلية ولم يشتغلوا بقل خلاف
 الشافعي اه قال الرملى وفي المصنعي لو أنبتوا نكاحها فاو كسوا لم يضمنوا وان رجعوا ما بخسوا
 وصورته ادعى نكاح امرأته على مائة وقالت تزوجني على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان
 على مائة وقضى بها ثم رجعها بعد الدخول به الا يضمنان شيء ألهما وقالوا يضمنان لها تسعة مائة
 على ان عندهما القول قولها الى تمام مهر مثلها فيكون يقضى لها بألف ولو اشهادتهم ما في انقلها
 عليها تسعة مائة وعنده القول قول الزوج فلم ينفقها عليه شيئاً اه ومثله في الحقائق شرح
 المنظومة قال في التاتارخانية شهدا على امرأته ان فلان تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك

ضمناها لو هي المدعية
 وهو المنكر عزى زاده
 (ولو شهدا بصل النكاح
 بأقل من مهر مثلها فلا
 ضمان) على المعتمد

لانهم اما ان يشهدا بمهر المثل أو بزيادة أو بانقص وعلى كل فالمدعى اما هي أو هو ولا ضمان الا في
 صورة ما اذا شهدا عليه بزيادة ولو قال المصنف بهد قوله ضمنها للزوج كما في المنع لا فاد جميع
 الصور خمسة منطوقا وواحدة مفهومة وما ولا غنى عما نقله الشارح عن العزيمة وكان عليه أيضا ان
 يقول وان باقل ويحذف ولو شهدا باصل النكاح لايحذف لانه ان الشهادة في الاولى ليست على أصله
 وعلى كل فقول الشارح أو اقل ~~نكرار~~ كما لا يخفى قال الحلبي فلو قال المتزوج يضمن الزيادة
 بالرجوع من شهد على الزوج بالنكاح باكثر من مهر المثل لاسمته وفي الستة واحدة منطوقا
 وخمسة مفهومة وما يخفى على ان المصنف أظهر ما خفى وأخفى ما ظهر من هذه الصور فذكر عدم
 الضمان في الشهادة بمهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالاقل وصرح بضمان الزيادة وهذا
 كما لو هي المدعية كآتيه عليه الشارح وأشار به الى ان ما بعده فيما لو كان هو المدعى فذكر
 المصنف بعده انه لا ضمان لو شهدا بمهر المثل وسكت عما لو شهدا بمهر المثل أو أكثر لعدم
 بانه لا ضمان بالأولى لان الكلام فيما اذا كان هو المدعى ولم يصرح به الشارح كما صرح بالاقل
 في الاول اعتمادا على ظهور المراتفة فتنبه ذكره سيدي الوالد رحمه الله تعالى (أقول) فالحاصل انه
 لا ضمان الا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالاكثر فيضمنان الزائد على مهر المثل وفي
 الخمسة الباقية لا ضمان أصلا وهذا موافق لما في التاترخانية حيث قال وفي الزاد ان شهد
 شاهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذلك لو شهدا باقل من
 مهر مثلها وان شهدا باكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمنوا الزيادة وفي المحيط وان ادعى رجل على
 امرأة النكاح وأقام على ذلك بينة والمرأة جاحدة ففقدت القاضي عليه بالنكاح ثم رجعا عن
 شهادتهما لا يضمنان للمرأة شيئا سواء كان المسمى مهر المثل أو أكثر أو اقل اه ثم قال واذا
 ادعى رجل على امرأة انه تزوجها بمائة درهم وقالت المرأة لا بل تزوجتني بالف درهم ومهر
 مثلها الف درهم فشهد شاهدان انه تزوجها على مائة درهم فقضى ثم رجعا حال قيام النكاح
 ذكر انهما يضمنان للمرأة تسعمائة عندهما ولا يضمنان شيئا عند أبي يوسف هذا اذا رجعا قبل
 الطلاق فان رجعا بعده فهذا على وجهين اما ان يرجعا قبل الدخول أو بعده فان كان بعده
 الدخول بها فالجواب فيه كالجواب حال قيام النكاح فاما اذا كان الطلاق قبل الدخول بها
 فانهم لا يضمنان للمرأة شيئا عندهم جميعا اه فافاد ان الكلام الاول فيما اذا كان أصل
 النكاح مجبورا أما اذا كانا مقررين به واختلعا في الهجر ثم رجعا الشاهدان ففيه هذا التخصيص
 والحكم فيه ما علمت فتنبه لذلك قال في البحر وأشار في المسئلة بمهر المثل الى ان هذا فيما اذا لم
 يطاقتها بعد الدخول أو طاقها بعده أما اذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا بالانفاق
 كما في الحقائق وفي النكاح انه لو ادعى بقبض المهر كلاً أو بعضاً وشهدا عليه به ثم رجعا بعده
 القضاء ضمنناه له الا انه ما اتلفا عليه ما لا دون البضع (قوله اذا اتلف بعوض كلاً اتلاف)
 وهذا اتلفا شياً يقابله عوض وهذا التعليل ظاهر فيما اذا كان المدعى الزوج لانهم اتلفا عليه ما
 البضع بمال قابله من الزوج وكذا فيما اذا كان المدعى الزوجة لانهم اتلفا المال بالبضع لانه
 يكون متقوماً بالدخول في المثل والحالة هنا حال الدخول في المثل (قوله وان زاد عليه) هذا
 هو الموافق لما في المنع والكثر بضمير المتلقي فيوافق قوله بهد ضمنها وعلى افراد الضمير يكون

اذا اتلاف بعوض كلاً
 اتلاف (وان زاد عليه

شبه أو ينبغي في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف اثلاً ناعلي الرجل والمرأة ماعنه - مدعاهما
النسوة وان كثرن بمنزلة رجل واحد - مدعاهما الانفراد وحالة الاختلاط وكان يشهد درجة لان لا غير
فكان الثابت بشهادة النسوة النصف فاذا بقي من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على
الراجعة شيء وما عنده فلان كل ثنتين حالة الاختلاط كرجل واحد وكل امرأة كنصف رجل
كأنه يشهد درجة لان ونصف من حيث الحكم فان رجوع رجل وامرأة فكانه رجوع رجل
ونصف فالضمان عليهما - ما اثنانا اه - قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الامام مع تقدم
قوله على ترجيح قول الامام وأما تصريح قولهما في المتن مقابل بقوله يقتضي التساوي بينهما - ما
نرجحان قول الامام - في على قوة دليله - له وذاعلى ما صرح في المبسوط وغيره ان حكم الشهادة
حكمكم الميراث وفيه يجعل كل بنتين كبن معه وعند الانفراد لم يزد نصيبهن على الثلثين وكذلك
في الشهادة عند الانفراد به - نصف النصاب فيها وعند المقارنة بالرجل يزداد النصاب ويضاف
القضاء بشهادة الكل على ان كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط انه لرجوع الرجل وثمان
نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لانهن وان كثرن يعمن مقام رجل واحد فمحمول
على قولهما كما ان ما ذكره الاسبيجاني من انه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجوع رجل وامرأة
كان النصف عليهما - ما اثنانا فمحمول على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والمنبع فظهر ان
صاحب المحيط لم يسهه وان ظن بهم وصاحب التبيين وقعه به بعض المتأخرين على انه يمكن ان
يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على ان طرف النساء نصف النصاب وان كثرن ولا
يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل ما لم ترجع واحدة اثنتين أو كلهن فساد شرط النصاب باقيا
من طرفهن لم يضمن الرواجع منهن فتدبر اه (قوله فان رجعوا) أى رجوع الكل من الرجال
والنساء غلب الذكر اشر فيه فلذا أعاد الضمير مذكرا (قوله فالغرم بالاسداس) السدس على
الرجل وخمسة الاسداس على النسوة لان كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فيكون قد شهد
ست رجال فيضمن الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الامام (قوله وقال علي بن
النصف) لان النساء وان كثرن في الشهادة لا يعمن الامم مقام رجل واحد وكان الثابت بشهادته
نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا لا تقبل شهادتهن الا بانضمام الرجل ولا في حنيفة
ان كل امرأتين قامت مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه وسلم في نقصان عقلاهن عدات شهادة
كل ثنتين منهن بشهادة رجل روى البخاري من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه
نه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء تصدقن واكثرن من الاستغفار فاني رأيتكن
أكثر أهل النار فقالت امرأة منهن يارسول الله مالنا أ أكثر أهل النار قال تكثرن اللعن وتكفرن
العشر ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذى لب منكن قالت يارسول الله وما نقصان
العقل والدين فقال أ ما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل ٣ وعصمت اليمالى
لا تصلى وتفطرون في رمضان فصارت كالوشهد بذلك ستة رجال ثم رجعوا (قوله كالو رجوعن فقط) أى
ضمن النصف اجماعا لانهن وان كثرن بمنزلة رجل واحد كما تقدم أمعنه ما ظاهرا لان الثابت
بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عنده اذ بقي من يثبت به نصف المال فصارت كالوشهد به ستة
رجال ثم رجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في المكاح الخ) هذه المسئلة على ستة أوجه

(فان رجعوا فالغرم
بالاسداس) وقال علي بن
النصف كالو رجوعن فقط
(ولا يضمن راجع في
المكاح شهد به مهر مثلها)
أو أقل

٣ قوله وعصمت الخ هكذا
بالاصول ويجزى هذا
الحديث فلعل فيه سقطا

في البحر عن المحيط موجهة بعبارة أخرى وهي ان الشهادة قائمة بقدر ثلثمائة وخمسين لان
القائم بقي شاهد اربعة اربعته والرابع بقي شاهدا بثلثمائة فبقي على ثلثمائة حجة كاملة فلا يجب
ضمنهم اعلى احد بقي على المائة الزائدة شاهد واحد وهو القائم على الشهادة فبقي من يقوم به
نصف الحق فبقي نصفها فظهر ان التساق بوجوه - ثم نصف المائة فيجب على الراجحين
لاستوائهم في الجواب فان رجح الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا وضمنوا سوى الاول
خمسين ايضا الاثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان وخمسون اه والمائة بثلثمائة
(قوله وان رجعت امرأة ضمنن الربع) لبقاء ثلثة ارباع الحق ببقاء رجل وامرأة اذ الرجل
وحدده بالنصف وهذا بالاجماع عيني وهذا اذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين
وامرأة لا ضمان عليهم وان رجعا ايضا لان شهادة الواحد قد يعض شهادة واحد فكان القضاء
مضافا الى شهادة الرجلين وقال الاسيبجاني لو رجح رجل وامرأة فالنصف عليهم ما اثلاثا (قوله
وان رجعتا فالنصف) لانه يقاء الرجل بقي نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان وامرأتان
فرجح رجل وامرأة فعليهما الربع اثلاثا وان رجح رجلان فعليهما النصف وان رجح امرأتان
فلا شيء عليهما وهو ظاهر فيلحق (قوله لم يضمن) أي الثمان لبقاء من بقي به كل الحق وهو رجل
وامرأتان وهو نصاب (قوله لبقاء ثلاثة ارباع النصاب) اذ النصف يبقى بالرجل والربع بالباقية
أي فيضمن النسوة التسع ربع الحق لانه يقاء الرجل والمرأتين ثلثة ارباع الحق قال في البحر
وان رجعت النسوة فقط فعليهن نصف الحق اتفاقا كما اذا رجح الرجل وحده ولو رجع معه
ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو هو بل يجب أن يكون النصف اخاسا
عنده وعندهم انصافا اه (أقول) هذه عبارة الزيلعي واختصرها بحذف التعديل من كلام
المحيط وهو قوله لانهم وان كثرتن يقمن مقام رجل واحد وقد بقي من النساء من ثبت
بشهادتهن نصف الحق فيجعل الراجعات كأهّن لم يشهدن وفي الشريعة الالية قات والذي يظهر
لي من كلامه ان ما ذكره صاحب المحيط على قول الصحابين ولذا اعلل بما لم يعمل به الامام بل بما
علل به ادعاءه بالامام كذا انه ان كل امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم
الاعتماد بكثرتهن عند انفرادهن لا يلزم منه عدم الاعتماد بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال
كافي الميراث انتهى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام رجل يقسم عليهن
ما ثبت بشهادتهن في حق من رجح منهن ليفرض بقدره وقد بقي منهن من يثبت به نصف الحق كما
ذكره الزيلعي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجحوا فعندهما على الرجل النصف
وعلى النسوة النصف وعنده عليهما الخمسان وعليهن ثلاثة الاخماس ولو رجح الرجل وامرأة
فعلية النصف كله عندهما ولا شيء على المرأة وعنده عليهما الاثلاثا اه ثم قال الشرنبلالي ومثله
في الفتح على أن الوسيلة الانقسام عليهن عند الرجوع فالذي يظهر من تعليل قولهما ان الانقسام
عليهن بحسب عددهن فعليهن أربعة اخماس النصف وعلى الرجل نصف كامل ويتبقى خمس نصف
المال يقاء المرأتين والجواب عما ذكره عن الاسيبجاني انه مشى على قول الامام لاعلى قواهم ما
فليتأمل انتهى (فات) وذكر في اللؤلؤ الحية نحو ما في المحيط وأشار الى مخالفة القياس حيث
قال شمس درجل وثلاث نسوة ثم رجح الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم تضمن المرأة

وان رجعت امرأة ضمن
رجل وامرأتين ضمنن
الربع وان رجعتا فالنصف
وان رجعت ثمان نسوة من
رجل وعشر نسوة لم يضمن
فان رجعت أخرى ضمن
التسع (وبه) لبقاء ثلاثة
أرباع النصاب

رجع احدهما الاثني ان لا يبقى شيء من المال لان الواحد لا يثبت بشهادة أصلا فيقتضي ان
يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجتماع على نفيه وانما كان الاجماع على نفيه لان
عدم ثبوت شيء بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يلزم في حال البقاء ما يلزم في الابتداء وحينئذ
فيه ما ثبت ابتداء شيء بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت حصته بشهادته
فتبقى هذه الحصته مابقي على شهادته ويكون متافاها برجوعه (قوله فان رجع احدهما ضمن
النصف) اذ بشهادة كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقى نصف الشهادة تبقى الحجة في النصف
فيجب على الرجوع ضمان ما لم يتبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز ان لا يثبت الحكم ابتداء
بعض العلة فيبقى بقا بعض العلة كابتداء الحول لا يعتمد على بعض النصاب ويبقى منعقدا
ببعضه درر (قوله وان رجع احدهما لثلاثة لم يضمن) أي الرجوع لبقائه من يبقى به كل الحق
(قوله وان رجع آخرهما النصف) أي الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر أثره فلما رجع
آخر ظهور أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد اربعة باربعة دراهم
وقضى بها ودفعت ثم رجع واحد عن واحد والثاني عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف
دراهم على كل واحد سدس درهم لان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع
على الكل ولو رجع الرابع عن الاربعة ضمنوا درهم او نصفاه على الاول سدس المضمون الاول
وهو ربع درهم وعلى كل واحد من الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على
الرجوع على الرابع فضمنوا ارباعا على كل واحد ربع والثالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده
فنشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة اثلاثا ولا شيء عليه فيه لبقائه على الشهادة به
فتأمل اه بزيادة عليه قال المقدسي فان قيل ينبغي ان يضمن الرابع الثاني فقط لان التلف
أضيف اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا ان رجوع الاول لم يظهر أثره مانع وهو من بقي
فاذا رجع الثاني ظهر ان التلف بهما (أقول) تقدم في الحد ودع الحيط اذا شهد على حد الرجم
خمس فرجع الخامس لاضمان وان رجع الرابع ضمنوا الربع وان رجع ثالث يضمن الربع
فقوله يضمن الثالث الربع مخالف لما هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس
والرابع والثالث يضمنون النصف اثلاثا لا ثلثا عن الحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا
شهد اربعة على شخص باربعائة درهم وقضى بها فرجع احدهم عن مائة وآخر عن تلك
المائة ومائة اخرى وآخر عن تلك المائتين ومائة اخرى فعلى الرابع خمسون اثلاثا لان الاول
لم يرجع الا عن مائة تبقى شاهدا بثلثائة والرابع الذي لم يرجع شاهدا بثلثائة كما هو شاهد
بالمائة الرابعة أيضا فوجد نصاب الشهادة في الثلثائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق
الرابع شاهدا بها او رجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو الخمسون
اثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة ارباعا يعني المائة التي اتفقوا على الرجوع
عنها وغير الاول يضمن الخمسين التي اتفقوا على الرجوع عنها اثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين
والخمسين ان الاول بقي شاهدا بثلثائة والثالث بقي شاهدا بثلثائة فثبتان تم عليهما النصاب
وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة الثالثة
ضمنوا الخمسين اثلاثا كما في قوله والثالث بقي شاهدا اربعة والثاني والمائة مائة كورة

فان رجع احدهما ضمن
النصف وان رجع أحده
ثلاثة لم يضمن وان رجع
آخرهما النصف

قوله ادعى من له ألف الخ
هكذا بالاصل واهل الظاهر
ادعى من عليه ألف
لاخر فليجرد

(والعبرة فيه ان بقى) من
الشهود (لان رجوع

قوله أو عرف كافر اهكذا
بالاصل وليجرد

انه وكاله بقبض دينه من فلان أو ودعيه فقبضه وأنكر الموكل ثم رجع الم يضمنه لان الشاهد
سبب انقويت امكان القبض على الموكل والوكيل باشر تفويته فيكون الضمان على المباشر
وفي العتابة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتناق ولا على شهود التفويض ولا على شهود
التوكيل بقبض الدين اه * وأما الرهن ففي المحيط ادعى من له الف على آخر انه رهنه عبد الله
قيمه ألف والمطلوب مقر بالدين وشهد بالرهن ثم رجع الم يضمنه لانهم أزالوا بعوض ولو كان فيه
فضل على الدين لم يضمنه مادام العبد حيا فان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولو
ادعى الرهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمنه الفضل ويضمنه ان قدر الدين لاه مرتهن وان رجع اعان
الرهن دون التسليم بان قال سلم اليه هذا العبد وما رهنه لا يضمنه ان اه * وأما الاجارة ففي
المحيط ركب بعير الرجل الى مكة يدعى الاجارة بخمسين واقام يئنه فطرب وادعى صاحب
البعير الغصب ثم رجع اضمنه ثمانية البعير يوم عطب الامم دارما أخذ صاحبها من الاجر شهدا انه
اكره ادابته بمائتين الى موضع كذا وأجر من له مائة فركبها ثم رجع الم يضمنه الفضل ان ادعى
المستأجر الاجارة وبجده صاحب الدابة وان ادعاه صاحب الابل وبجده المستأجر ضمانه ما أداه
ما فوق أجر البعير * وأما المضاربة ففي المحيط ادعى المضارب نصف الربح فشهد اياه ورب المال
مقر بالثلاث ثم رجعوا والربح لم يقبض لم يضمنه فان قبضوا وانقسماه نصفين ثم رجعوا ضمنه سدس
لربح قبل هذا في كل ربح حصل قبل رجوعهم ما فاما ربح حصل بعده رجوعهم ما فان كان
رأس المال عرضا فمكذلك وان كان نقدا فرب المال يملك فبضها فيمكن راضيا بان يتحقق الربح
اه * وأما الشراكة ففي المحيط شهدا انهم اشتركوا رأس مال كل واحد منهما ألف على ان الربح
اثلث وصاحب الثلث يدعى النصف وبجده قبل الشهادة فاقسموا اثلثا ثم رجعوا ضمنه صاحب
اثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا بعد الشهادة فلا يضمنه ان عليهم اه وفي كافي الخاتم
في بدرجل مال فشهد الرجل انه شريكه شراكة مقايضة ففضى له بنصف ما في يديه ثم رجعوا
ضمنه اثلث النصف لاهم وشهود عليه * وأما الشفعة ففي المحيط ولو شهدا ان الدار التي في يد الشفيع
ملكه ففضى له بالشفعة ثم رجعوا لم يضمنه وان كان الاول قد سبق فامر القاضى بقبضه يضمنه ان
قيمة ميثانه ولهما النقص اه * وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم ان أباه مات مسلما
أو عرف كافر أو لميت ابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث للكافر الوارث * وأما الوصية ففي
المحيط ادعى رجل ان فلانا لميت أوصى له بالثلث من كل شئ وأقام البيعة ففضى ثم رجعوا
ضمنوا جميع الثلث ونظامه فيه وفي كافي الخاتم لو شهدا ان الميت أوصى الى هذا في تركته
ففضى القاضى بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهم ما والضمن على الوصى ان اسلمت شيئا اه * وأما
لودبته والعارية ففي كافي الخاتم شهدا على رجل يودبته فجدها فضمنها اليه القاضى ثم رجعوا
ضمنها له ما غرم وكذلك العارية اه (قوله والعبرة فيه لمن بقى من الشهود لان رجوع) أى
عندنا مشر الحنفية وعند الأئمة الثلاثة العبرة لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان المعتبر
في هذا بقاءه من بقى لارجوع من رجوع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب
الضمن لانه اتلاف لهم فاذا بقى به بدرجوع من رجوع من يستقل بآثبات المال ثانيا لم يتحقق
بالرجوع اتلاف شئ ومن المحال أن يضمن مع عدم اتلاف شئ وأما ما ورد من انه فبغنى اذا

لا ندري لمن البناء فاني لا اضمنها قيمة البناء للمشهود وعليه كانهما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو
قالا ليس البناء فانه مدعى اضمنها قيمة البناء وعن أبي يوسف شهد الله يد ارفقا الا قبل الحكم انما
شهدنا بالعرصة اقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا ولو قالاه بعد الحكم اضمنها قيمة
البناء هـ ثم اعلم ان الضمان عنهما يسقط بأشياء الاول ضمنها نصف المهر ثم اقرب به رده اليهما
الثاني ضمنها قيمة العبد ثم اقرب بالاعتاق رده الثالث ضمنها قيمة العين ثم وهبها للمشهود له
للمشهود وعليه ردها اليهما الرابع رجع الواهب في هيبته بقضاء به مدما ضمننا الشاهدان رد
الضمان الخامس ورثة المقتضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتائية وشمل
قوله أيضا ما اتلفاه جميع الابواب الا ان المصنف ذكر بعضها وقائه البعض فذكر الدين والنكاح
والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود الاصل والفرع والمزكي وشاهد اليمين أي
التعليق والولاء والتدبير والكتابة والاستيلاء والاحسان والشرط والايقاع وسنشرح كل
واحد منها وقد فاته الهبة والابراء والاستيقاع والبضاعة والتأجيل والنسب وامومية الولد
والدخول والخلع والولادة والموالاتة والاقالة والوكالة والرهن والاجارة والمضاربة والشركة
والشفعة والميراث والوصية والوديعة والمارية * أما الهبة ففي المحيط شهدوا انه وهب عبده
من فلان وقبضه ثم رجعها بعد القضاء ضمننا قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمن فان ضمنها
القيمة لم يرجع فيها الوصول العوض ولا يرجع الشاهدان فيها ولو كان ايض العيين يوم شهدا
بالهبة ثم رجعها والبياض زائل ضمننا قيمتها ايض لاعتبار القيمة يوم القضاء هـ * وأما الابراء
والتأجيل ففي المحيط شهدا انه ابرأه عن الدين او أجله سنة او اوفاه فقضى به ثم رجعها ضمننا
ولو شهدا انه أجله سنة فقضى بها ثم رجعها قبل الحل أو بعده ضمننا ورجعها على المطلوب
الى أجله ويبرأ الشاهدان بقبض الطالب الدين بعده مضى الاجل من المطلوب فان ضمننا
رجع به على المطلوب الى أجله وقاما مقام الطالب فان توى ماعلى المطلوب فن مالهما ولو
أسقط المديون الاجل لم ضمننا ولو شهدا ان له على آخر القا أو آخر ان ابرأه ثم رجعوا كاف
مدعى الاتى اقامة البيينة ثانيا وخضعه في ذلك فهو دبراة الدين وقد رجعوا فيضمنها الالف
ولا تصح اقامة البيينة على الدين الا بحضرة الشهود ولا بحضرة المدعى عليه ولا يرجعان على
المشهود له بالبرائة هـ وفي العتائية شهدوا على انه ابرأه من الديون ثم مات الغريم مفلسا
ثم رجعوا لم يضمنوا الطالب لانه توى ماعليه بالافلاس هـ وأما الحد فسنذكره مع القصاص
* وأما النسب والولاء والكتابة والتدبير والاستيلاء فسنذكرها في كلام المسائق الاتي قال في
الولاء البيينة ولو ادعى انه ابن رجل والاب يجهل وأقام البيينة انه ابنه ولدى على فراشه فقضى
بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم ثم سوا رجعوا في حال حياة الاب أو بعده وفاته
أما في حال حياة الاب فلانهم مالم يشهدوا على الاب بالمال وانما شهدا عليه بالنسب والنسب
ليس بمال وماليس بمال لا يضمن بالمال وامامه وفاته فلانهم لو ضمنوا ما ورث الابن المشهود
له لسان الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان
الميراث يستحق بالنسب والموت جبرها والموت آخرهم اوجودا وكل حكم ثبت بهلة ذات وصفين
يضاف الى آخر الوصفين وجودا هـ * وأما الاقالة فمع البيع وأمالو كالة ففي المحيط شهدا

ما ذكره الماتن ونحوه القول الآخر من غير ترجيح ولا ذكر رجوع وأنت على علم بان ما أثبتته
 أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعه انقل المذهب وعما هو مقرر مشهور وأن
 ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى والحواشي فكيف
 لا يقدم ما في المتون والشروح على ما في الفتاوى وحيدة ذلكا كان ينبغي للمصنف أن
 يجزم بما في الفتاوى ويعمل بما عليه المتون فالعبرة بما عليه أصحاب المتون انه لا يرجع
 الا بعد القبض دينيا كان أو عينيا فليتم امل وما نقله في البحر عن الخلاصة أن ما في الفتاوى هو
 قول الامام الاخير كما علم فيه الكلام المتقدم ولما نقل فيه مجاله وكنائه هو الذي غر
 المصنف (قوله وقيد في الوقاية الخ) وكذا في الهداية والخنار والاصلاح ومواهب الرحمن
 وجزم به الحدادي في الجوهره وصاحب الجمع (قوله وقيل ان المال عينه كالاول) فانه
 شيخ الاسلام أي يجب على الشهود الضمان مطلقا قبضها المشهود له أولا لان الضمان مقيد
 بالماله وفي العين زوال ملك المشهود عليه عنها بالقضاء وفي الدين لا ينزل ملكه حتى يقبضه
 الا ترى أن المقضي عليه لا يجوز له أن يصرف فيها وجاز له مقضى عليه ذلك حاجي بن زيادة
 قال العلامة أبو السعود وكذلك العقار يضمه قبل القبض عندهم لان العقار يضم بالاتلاف
 بشهادة الزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة وأبي يوسف لعدم تحقق قبضه فيه زباني وقوله
 عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه بقى ان يقال ظاهر كلام الزباني يقيد عدم اشتراط
 القبض في العقار لوجوب الضمان على الشاهد اذ يرجع بعد القضاء من غير خلاف وليس
 كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هذا على قول شيخ الاسلام وعلى قول شمس الأئمة
 لا يضمه الشاهد ان الرجوع اذا قبضه المدعى كالمقول اه (قوله وان ديننا فكالهاني)
 أي لو رجع الشهود قبل قبضه لا يضمون الى أن يؤدي اليهم ولو بعده يضمون أي في الحال قال
 في البحر وفرق في المحيط بين العين والدين فقال شهدا عين ثم رجعا ضمنا قبضها المشهود له
 أم لا لان ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمن اتلاف مقدرا بمثل ان كان المشهود به مثليا
 وبالقيمه ان لم يكن مثليا وان كان المشهود به دينيا فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمون وان
 قبضه المشهود له ثم رجعا ضمنا لانهم ما أوجب ما عليه دينيا فيجب في ذمتهم ما مثل ذلك ولا يثبت وفي
 منه ما لا بعد قبض المشهود به تحققا لا معادلة اه وهذا هو قول شيخ الاسلام وشمل أيضا
 قوله ما أنلفاهم الخ ونزيره لكن في كافي الحاكم وذاشهم والذين ان الذي بمال أو خمر
 أو خنزير فقتل به ثم رجعا ضمنا المال وقيمة الخنزير ولا يضمون الخمر ولا قيمة في قول أبي يوسف
 ويضمنان قيمة الخمر في قول محمد ولو لم يسل الشاهدان واسلم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة
 ضمنا قيمة الخنزير ولم يضمنا قيمة الخمر وشمل أيضا ما أنلفاهم العقار فيضمنه الشاهد برجوعه كافي
 خزانة المفتين فهو وان كان لا يضمن بالقبض عندهما خلافا لمحمد يضمن بالاتلاف وهذا منه
 وفي جامع صدر الدين ادعى عبد الله في يد مملوك وقضى به فادعاه آخر وقضى له وادعاه آخر وقضى
 له ثم رجعا ضمن كل فريقين شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية بهي لا يضمن للورثة لالتحاد
 المقضي عليه بخلاف المالك دأله وجدته ود الاول عبيدا يردها في المالك دون الوصية وشمل
 كل المشهود به أو بعضه فلذا قال في جامع الفصولين عن محمد بن محمد بن عبد الله بدرو وحكمه ثم قال

وقيد في الوقاية والكتن
 والدرر والماتن بما اذا قبض
 المال لعدم الاتلاف قبله
 وقبل ان المال عينيا
 فكالاول وان ديننا فكالهاني
 وافرده القهستاني

ألا ترى أنه لو قال امرأته طالق إن كان لقفلان عليه - متى فشهد الشهود أن فلانا اقترضه ألفا
يحكم بالمال ولا يحكم بالوقوع ولو شهدوا أن عليه ألفا يحكم بالمال والوقوع جميعا فثبت بهذا
أن الشهادة على الاقراض ليست شهادة على قيام الحق للعالم والشهادة بالدين مطلقة لا شهادة
على الحق في المال اه فقد علم تضمنها بظهور كذبها من غير رجوع فتضمنها اذا تبين
كذبها بالاولى ولذا قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ الدية ثم جاء الشهود
بقوله حيا ضمن الولي لا قبض ظمنا ولا يرجع لسلامة بدله أو الشاهد لا الجاه ككراهه المكره ويرجع
بما أخذ الولي للملكة ذلك وكذا الواقع لكن لا يرجع عنه - انه اذ ليس لادم مالية تلك بخلاف
المدير ولهذا في عتقه يضمن الشاهد والمكره وفي العتق لا ولو شهد على الاقرار أو الشهادة
ضمن الولي لما مردون الشاهد لانه لم يظهر كذبه اذ لا تنافي بخلاف الاول ولهذا الوثبت الابراء
ضمن شاهدين الدين دون الاقراض ولو قال إن كان له على حنث في الاول دون الثاني كما لو وجد
المشهود بفسخها أو ماوا الشاهد عبدا أو محدودا في قذف اه وبهذا علمت أن فرغ الكراي يسي
منقول في التلخيص واندفع الايراد على القول بالتضمنين اذ اظهر كذبهم لو وجد المشهود
بفسخها أو ماوا واختلافه ظهر الكذب ولا ضمان اه (قوله نه ديا) لار المسبب يضمن اذا
كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع نه ذراخ) جواب عن سؤال وهو اذا اجتمع المسبب
والمباشر فالضمان على المباشر فلم يضمن الشاهد دون القاضي فاجاب بان القاضي متعذر
تضمنه لانه كالمجبا الى القضاء (قوله قبض المدعى المال أولا) تبع المصنف به هذا الاطلاق
صاحب الخلاصة والبراز بقوله المقتنين وأصحاب الفتاوى لصاحب الجمع كافي بعض
نسخ البحر اهدى تحرير عبارتها لأن صاحب الجمع قال في شرحه هذا اذا قبض المدعى المال
دينه - كان أو عيناً وأصحاب الفتاوى لم يقيموها اه وعزو الشارح للخلاصة اتبع فيه
صاحب البحر (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان اذ ارجعوا عن شهادتهما رجوعاً
معتبراً يعني عند القاضي لا يبطل القضاء لكن ضمن المال الذي شهد به وهذا قوله الآخر وهو
قوله ما وعليه الفتوى - بواقبض المقتضى له المال الذي قضى له أو لم يقبض انتهت فقوله
وهو قوله الآخر ليس نصاً في رجوعه الى الاطلاق والآخره والذي يظهر لي أنه أراد بقوله
الآخر الضمان بالرجوع مطلقاً أي سواء كان الشاهد كذلك الاول في العدة أولاً فيكون
اشارة الى ما تقدم الكلام فيه في عامر آتفاً بقرينة ما في الفتح حيث قال واعلم ان الشافعية
اختلفوا في هذه المسئلة والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم ان الشهود يضمنون كذبهم
والقول الآخر لا يتنقض ولا يرد المال من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبي حنيفة
الاول اذا كان حاله ما وقت الرجوع مثله وقت الاداء اه وفي الولو الجلية ثم اذ اوضح الرجوع
لا يبطل القضاء ولكن يضمنان المال الذي شهدا به وهو قولهما وقول أبي حنيفة الآخر
اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم انه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول لو صح
لم يمس على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالمهدي والشافعية والوقاية والفرق والادع
والكنز والمتنقي ومواهب الرحمن فكلمهم فيه - فلو ابا القبض وجزم به صاحب الجمع بكلمات
والحدادي في الجوهره ولو صح نقل الرجوع لذكره شرح الهداية فانهم اقتصرنا على شرح

نه ديا مع نه ذر ضمتين
المباشر لانه كالمجبا الى
القضاء (قبض المدعى المال
أولاً به بقى) بحر وبرزانية
وخلاصة رخرانة المفتين

(قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهذا قد أخطأ به دفعه عن حال الشهود (قوله)
 وضعنا ما أتلفناه للمشهود عليه أي إذا قبض المدعي المال لأن التسبب على وجه التعدد
 سبب الضمان كجافر البروقد وجب بسبب الاتلاف تعذرا يجب الضمان على المباشرة
 وهو القاضي لأنه كالمجالي القضاة من جهة ما فإن القضاء واجب عليه بهد ظهور عدلهم
 حتى لو امتنع بأنهم يستحق العزل ويعزروني يجابه عليه صرف الناس عن عقابهم وتذر
 استيفائه من المدعي لغير ذل الحكم فاعتبر السبب وفي المحيط رجح الشاهدان في المرض
 وعليهما دين الصحة وما نابي دين الصحة لأن ما وجب عليه بالرجوع في المرض دين المرض
 لأنه وجب بإقرارهما في المرض اهـ ويؤخذ من قوله أتلفناه أنه لو يضاف التالف إليهما
 لا يضمنان كالمشهود بالنسب قبل الموت فمات المشهود وعليه وورث المشهود له المال من المشهود
 عليه ثم رجعا لم يضمننا لأنه ورث بالموت وذلك لأن استحقاق الوارث المال بالنسب والموت
 والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وأجودا فيضاف للموت ذكره الزبلي في إقرار المريض وفي
 البحر عن العتابة مشهودا على أنه أبرأ من الدين ثم مات الغريم فاستأجر رجعا لم يضمن الاطالاب
 لأنه تولى عليه بالانفلاس اهـ واعلم أن تضمين الشاهد لم يخصص في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر
 شيئا لازما للقضاء ثم ظهر بخلافه كما أوضحه ابن النخعة في إسان الحكام بقوله دقيقة في إيجاب
 الضمان على الشاهد من الشاهدان متى ما ذكر شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمننا وفي
 ما ذكر شيئا لا يحتاج إليه القضاء ثم تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى أن مولى الموالاة
 إذا مات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فشهد شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم
 والاه وعاقده وأنه وارثه لأنه لم يوارث غيره فنقض له القاضي بغير أنه فاستأنس به وهو معسر ثم أن
 رجلا آخر أقام الدينة أنه كان نقض الموالاة الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي وهذا الثاني
 مولاة ووارثه لا وارث له غيره فالقاضي يقضي بالميراث للثاني فيكون الثاني بالخيار إن شاء
 ضمن الشاهد دين الأولين وإن شاء ضمن المشهود له الأول لأنه ظهر كذب الشاهد من الأولين
 فيما للحكم به تعالى وبين ذلك في مسألة الموالاة قولهما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه
 للقضاء بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الموالاة لم يقولوا أنه وارثه فالقاضي لا يقضي بالميراث
 وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهد من الأولين أنه مولاة ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما
 فضمن بخلاف مسألة الشهادة بالكساح فانهم إذا شهدوا أنه مات وهي أمر أنه لأن قولهما
 مات وهي أمر أنه زيادة غير محتاج إليها فانهم قالوا لا كانت أمرا أنه فان القاضي يقضي لها
 بالميراث نصا ووجوده هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو انعدمت هذه الزيادة لمكان لا يجب عليهم
 شيء لأنهم ما شهدوا بالكساح كان ولم يظهر كذبهم في ذلك اهـ وفي البحر عن فروق الكرايس
 شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف درهم وقضى القاضي به ثم أقام المأضي عليه
 دينة على الدفع قبل القضاء يا مسر القاضي برد الألف إليه ولا يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه
 ألف درهم وقضى القاضي بذلك وأخذ الألف ثم برهن المأضي عليه على البراءة قبل القضاء
 يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم بل وازأنه أقرضه ثم أبرأه وفي الوجه
 الثاني ظهر كذبهم لأنهم شهدوا عليه بالآلاف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا متلفين عليه

أن الحاكم إذا أخطأ
 فالقصر على القاضي له نرح
 تسكمله (وضعنا ما أتلفناه
 للمشهود عليه) اتسببوا

الصادق بالواحد والمتعدد وفي بعض النسخ يلفظ التثنية مطابقة لقول المتن فان رجعا وفي
 بعضها بالانفراد أي الشاهد كما في بعده وهو قوله لانه فسق نفسه اشارة الى أن الحكم لا يحتلف
 فيها اذ ارجع أحدهما قال في الفتح قالوا ويعز الشهود وسواهم رجوعا قبل القضاء أو
 بعده ولا يخفى لوعن نظر لان الرجوع ظاهر في أنه توبة عن تعدد الزور ان تعدده أو التهور
 والمجهل ان كان أخطأ فيه ولا تعزير على التوبة ولا على ذنب ارتفع به أو ليس فيه حكمة قد
 اه وأجاب في الجريان رجوعه قبل القضاء قد يكون القصد اطلاق الحق أو كون المشهود
 عليه غرما بحال لما ذكره وبعد القضاء قد يكون اظنه بجحله انه اطلاق على المشهود له مع انه
 اطلاق لما له بالقراءة اه (أقول) ويظهر لي أن الجواب الحسن في ذلك أن الحكم تعزير
 الجاني ولو بعد انقضاء الجزاء بخلاف غيره من بنية المسكين فليس لهم ذلك الا حين العباس بها
 ومعلوم أن القاضي حاكم (قوله ولوعن بعضها) كالمشهد ابدار وبنائها أو باتان وولدها ثم رجعا
 بالبنية والولد لم يقض بالاصل مخ (قوله لانه فسق نفسه) بتشديد السين المهملة من التفسير
 وشهادة الفاسق لا تقبل بجر ومخ (قوله لم يفسخ الحكم) لان آخر كلامهم يناقض أوله
 فلا ينقض الحكم بالنقض ولانه في الدلالة على الصدق مثل الاول وقد ترجح الاول بانصال
 القضاء به مخ (قوله مطلقا) قال في المخ وقولي مطلقا يشمل ما اذا كان الشاهد وقت
 الرجوع مثل ما شهد في العدة أو دونه أو أفضل منه وهكذا أطلق في أكثر الكتب متونا
 وشروحا وتفاوت وفي المحيط يصح رجوعه لو حال به الرجوع أفضل منه وقت الشهادة في
 العدة والنوالا ويعز زورده في البحر ادم صيته عن أهل المذهب لخالفته مانع لوه من وجوب
 الضمان على الشاهد اذ ارجع بعد الحكم ونقل في الفتح انه قول أبي حنيفة الاول وهو قول
 شيخه حماد ثم رجع عنه الى قوله هو عدم نقض القضاء وعدم رد المال على المقتضى عليه
 على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاه في البحر أيضا الى كافي الحاكم وهكذا قال في البرازية
 ثم رجع الى قوله ما وعليه استقر المذهب اه ومثله في التاتر خاتمة برهن المحيط فانه نقل عنه
 ان أبا حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم رجع عن هذا القول وقال لا يصح
 رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قوله ما والظاهر ان الماراد بالمحيط المحيط البرهاني لما ذكر في
 البحر أن ما في المحيط السرخسي ليس فيه التفصيل (قوله ليرجعه بالقضاء) الاولى ليرجعهما
 أي الشهادة وعلى عبارة الشارح الضمير يرجع الى الخبر الاول من الشاهد والوضح التصريح
 به اذ ظاهر ان الضمير راجع الى الحكم وفيه تهافت ظ أي فيكون فيه تعليل الشيء بنفسه
 فيصير المعنى كأنه قال لم يفسخ الحكم ليرجعه بالحكم وهو فاسد والاولى في التعليل لان القضاء
 به وقوعه صحيح لا ينقض تامل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عدا) وكذا لو شهدا على بيع
 واستثنى أو وجد حرا أو بالخلع وقبض البدل وأثبت الثلاث قبله أو بالقرض وقبض ثم أثبت
 الابراء أو الایة بخلاف شهادة بانة له عليه قائم ما يضمنان ولم يرجع ان برهن على
 الابراء لانهم شهدوا بانة عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أي برد المقتضى له ما
 أخذ المقتضى عليه بجر (قوله وتلزم الدية) أي الى ولي المقتول (قوله لو قصاصا)
 المقابلة القصاص اشبه صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لماسر) أي في كتاب القضاء

ولو عن بعضها لانه فسق
 نفسه جامع القصوين
 (وبعد لم يفسخ) الحكم
 (مطلقا) ليرجعه بالقضاء
 (بخلاف ظهور الشاهد
 عدا أو عدا في
 قذف) فان القضاء يبطل
 ويرد ما أخذ وتلزم الدية لو
 قصاص ولا يضمن الشهود
 لماسر

من استبعده وان كان بعض المتأخرين قلمه وقوله مجلس القاضى هكذا فى أكثر النسخ لكن
الذى فى المنع والنوع المجردة مجلس قاض منصوصا وهو الظاهر ان تأمله قال مسكين عند قول
السكر لا يصح الرجوع عنها الا عند قاض تنكيره بشير الى انه يشترط مجلس القضاء أى قاض
كان ولا يشترط الرجوع عند الذى شهد عنده اه (قوله ولو غير الاول) أى مجلس القاضى
الاول (قوله لانه نسخ) أى للشهادة فيختص بما يختص به الشهادة من مجلس القاضى أى من
أى حاكم كان كفسخ البيع يشترط له ما يشترط لصفة البيع من قيام المبيع ورضا المتبايعين
مقدسى ومنع وهو تعاميل لا شرط لمجلس القاضى (قوله أو توبة) فى المنع ولان الرجوع توبة
وهى على حسب الجنابة بفعل الرجوع فسوا توبة وأتى الشارح بالاول لانه قد يرجع لالتوبة
بل قد يكون اقصد اطلاق الحق اوله يكون المشهود عليه غره بمالك كفا دمنا (قوله وهى) أى
التوبة بحسب الجنابة فالرجوع عنها توبة وهى علانية لا يكون فى مجلس القاضى فيجب أن
تكون التوبة عنها علانية وذلك بوقوعها فى مجلس القاضى وان لم تكن عدان لم يثبت
بعضية فيكون الرجوع فسحا قال السكال أنت تعلم ان العلانية لا تتوقف على الاعلان بفعل
الذنب بخصوصه مع ان ذلك لا يمكن بل فى مثله عما فيه علانية وهو انه اذا أظهر للناس الرجوع
وأشهدهم عليه وباع ذلك القاضى بالبيئة عليه كيف لا يكون مغلنا اه (قوله السر بالسر
والعلانية بالعلانية) هذا بعض الحديث وصدره اذا الممت ذنبا فاحدث عنده توبة الخ
(قوله فلوا دعى) بان لقائدة اشترط مجلس القاضى (قوله عند غيره) أى عند غير القاضى ولو
شرطيا كما فى المحيط (قوله أو أراد عيبتها) أى عند المجهز عن البرهان درر (قوله لا يقبل) أى
ولا يستجيب (قوله لفساد الدعوى) لان مجلس القاضى شرط للرجوع فكان مدعىا رجوعا
باطلا والبيئة أو طالب المين انما يكون بعد الدعوى الصحيحة (قوله عند قاض) أى آخر
غير الذى كان قضى بالحق داماد (قوله ونص عينه اياهما) عطف على قوله وقوعه أى وادعى
ان ذلك القاضى الذى وقع رجوعهما عنده ضمنهما أى حكم عليهما بالضعفان حلبي حيث
تقبل لان السبب صحيح بحر (قوله اياهما) أى الشاهد من أى وأقام بيينة تقبل بيئته
وبخلاف ان أنكرنا لان السبب صحيح كالأقر عند القاضى انه يرجع عند غير القاضى فانه صحيح
وان أقر برجوع باطل لانه يجعل انشاء الحال كفى المنع (قوله قبل وجعل انشاء) أى كالأقر
عند القاضى انهم ارجعوا عنده غير قاض الخ مائة دم فى الموقلة التى قبل هذه فظهر الفرق
بين ما اذا برهن على رجوعهما عند غير القاضى وبين ما اذا برهن على اقرارهما بالرجوع عند
غير قاض فانه فى الاول لا يقبل لان رجوعهما عنده عند غير القاضى غير معتبر وفى الثانى يقبل
لان الثابت بالبيئة كالناتج بالمعينة فبالبرهان على اقرارهما صادرا كان ما أقر فى الحال
والحال انهم عنده القاضى وذلك لرجوع معتبر فيقبل (قوله ابن مالك) ومنه فى التبيين
وعبارته ولو أقام بيينة انهم اقرار برجوعهما عند غير القاضى تسع لان اقرارهما به يكون
رجوعا عنهم ما فى الحال اه أى وان كان اقرارهما عند غير باطل لانه يجعل انشاء الحال (قوله
سقطت) أى الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضى به المتعارض الخبرين بالمرجح
للاول (قوله ولا ضمان) لانهم لم يتلفا شيئا على أحد (قوله وعذر) أى الشاهد أى جنسه

ولو غير الاول لانه نسخ أو
توبة وهى بحسب الجنابة
كما قال عليه الصلاة
والسلام الخبر بالسر
والعلانية بالعلانية (فلو
ادعى المتبوع عليه
رجوعهما عنده غيره
وبرهن) أو أراد عيبتها
(لا يقبل) لفساد الدعوى
بخلاف ما لو ادعى وقوعه
عند قاض وتضمنه اياهما
ملته أو برهن انهم اقرارا
برجوعهما عنده غيره
القاضى قبل وجعل انشاء
للحال ابن مالك فان رجعا
قبل الحكم لم يسقط ولا
ضمان وعذر

شهدت به أو شهدت بزور فيما شهدت به أو كذب في شهادتي فلو أنكرها لم يكن رجوعا كذا
 في خزانة المفتين الرابع في شرطه مجلس القاضى فلا يصح الرجوع في غير وفائده عدم قبول
 المينة على رجوعه وعدم استخلافه إذا أنكر كما سيأتى الخامس في صفته قال في العناية أنه أمر
 مشروع مرغوب فيه - ه ديانة لأن فيه - ه خلاصا من عقاب الكبيرة ه و ذكر الشارح أن
 شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء وإذا شهد بزور عمد أو خطأ وجبت عليه التوبة
 وهى لا تصح إلا بعد الحاكم ولا ينعفه عنها الاستحياء من المخلوق وفيه تدارك ما أنفق بالزور ه
 السادس في حكمه وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب
 الضمان ويحتاج إلى بيان ثلاثة سببه وشرايطه ومقداره فسيببه اتلاف المال أو النفس بها
 فإن وقعت اتلافا انعقدت سببا لوجوب الضمان والا فلا تنزىل للسبب منزلة المباشرة وسيأتى
 بيانه مفصلا وشرطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء وكون المتلف بها عينا فلا ضمان لو يرجع
 عن منفعة كالفحاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر للمستهأجر بآجارتها باقلا من
 أجر مثلها ثم رجعا وأن يكون الاتلاف بغیر عوض لانه بعوض اتلاف صورة لامة في وقدر
 الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزنا سواء كان قبل القضاء أو بعده فلا تذف منهم ولو بعد الامضاء
 رجعا كان أو جلد اخلافا للزفر في الرجم ووجوب الضمان وهو الدية عليهم ان رجعوا بعد الرجم
 لا بعد الجلد وان مات منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزنا ان تعمد الشهادة
 بالزور فظهر عند القاضى باقراره كذا في البدائع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الخقوق كالعفو
 عن القصاص لو شهدا به ثم رجعا أو الرجعة أو تسليم الشفعة أو اسقاط خبار من الخيارات
 كذا في الغنف ولا فرق في وجوب التعزير أى التمهير بين كونه قبل القضاء أو بعده ونظر فيه
 في فتح القدير وأجاب عنه في البحر بما سيأتى في بيان عقوبة قوله وعزروا نافية جواب حسن يأتي
 قريباً فأنمله (قوله هو) أى الرجوع عنها مخ (أقول) ويمكن تفسيره بالراجع (قوله
 ان يقول) أى الشاهد (قوله عما شهدت به ونحوه) أى مما تقدم من ركنه (قوله فلو أنكرها)
 أى بعد القضاء (قوله لا يكون رجوعا) كفى البحر معزيا إلى خزانة المفتين وفي الفصول
 العامة ما دية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء القاضى لا يضمن لان الانكار للشهادة
 لا يكون رجوعا بل الرجوع ان يقول كنت مبطلا في الشهادة وهذا انكار للشهادة ه
 مخ (قوله شرطه مجلس القاضى) فلا يصح عند غير القاضى ولو شرطيا مخ أى وتوقف
 صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان خلافا لما استبعد منه كاتبه عليه في الفسخ وفيه أيضا
 ويتفرع على اشتراط المجلس انه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس وأشهد على نفسه به
 وبالترام المال لا يلزمه شيء ولو ادعى عليه بذلك لا يلزمه اذا تصادقا أن لزوم المال عليه
 كان هذا الرجوع وفي المحيط ولو ادعى رجوعهما عند القاضى ولم يدع القضاء بالرجوع
 والضمان لا نسمع منه المينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا يصير موجبا للضمان الا
 بانضال القضاء به كالتشاهد والى ذلك أشار صاحب الهداية به صرح في الفتاوى الصغرى
 قال في الدر المنقى وأفا دية ضمه منه توقف صحة الرجوع على القضاء به أو بالضمان والرد على

(هو أن يقول رجعت عما
 شهدت به ونحوه فلو
 أنكرها لا يكون رجوعا
 (و) الرجوع (شرطه مجلس
 القاضى)

على الخلاف المذكور قال في الفتح وأعلم أنه قد قيل إن المسئلة على ثلاثة أو جهة إن رجع على
سبيل الأصح أو من مثل أن يقول نعم شهدت في هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك فإنه يعزى
بالضرب بالافتقار وإن رجع على سبيل التوبة لا يعزى بالافتقار وإن كان لا يعرف حاله
فهو على الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في الجواب في التائب لأن المقصود من
التعزير الإنذار وقد انزجربدعى الله تعالى وجوابه ما فيه لم يبق ولا يخالف فيه أبو حنيفة
(قوله لرأى القاضي) أي بحيث يسوغ له أن يقبل شهادته لأن القبول والرد إليه فيه يكون
تدوير حاله في التوبة إليه وقيل بقدر بهام وقيل بنصفه لأنه بعض الزمان يتغير الحال
ثم إن الامة (قوله لو فاسقا) الأولى أن يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فاسقا لأنه بعد ظهور
توبته يعلم أنه لا يشهد زورا رجلا لحاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته
به - ذلك قالوا إن كان فاسقا تقبل لأن الذي جعله على الشهادة فقهه فإذا تاب وظهر صلاحه
يقبل لزوال الفسق ١٥ (قوله لا تقبل شهادته أبدا) لأن عدالة لا تقبل من لا على ولأنه
لا يظن به شهادة الزور وحاله به - التوبة كحالته حين شهد فلا يؤمن عوده (قوله وعن الثاني
تقبل) لأنه قد يظهر بالندم والتاسف على ما وقع أي من غير ضرب مدة كما في البحر عن الخلاصة
قبيل قوله والافتقار وفي الثانية المعروف بالعدالة إذا شهد بزور عن أبي يوسف أنه لا تقبل
شهادته أبدا لأنه لا تعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه تقبل وعلمه الاعتقاد وظاهر
كلام الشارح صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل والله سبحانه وتعالى
أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الرجوع عن الشهادة)*

أطلق الرجوع عنهم فشمس ما إذا كان الرجوع من الأصل أو الفرع ومناسبة العامة
والخاصة أي مسألة شهادة الزور وخبر ظاهرة وترجمته بالباب لأن مسائله تدخل في مسائل
كتاب الشهادات كدخول مسائل فواقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في
الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على خمسة أبواب لا لأنه مبين الشهادة إذا الرجوع رفعها
لما عرفت أن المبينة لم تمنع الدخول وقد صرحوا بأن الكتاب في اصطلاح الفقهاء كمله من
البدء والباب كالدار والفصل كالبيت قال الشريف الجرجاني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما
لم يكن لهذا تعدد الباب ولا أقل أن يكون فوق الفصل ترجمته بالباب فظهر أن هذا أولى من
الترجم بالفصل كما في الوقاية ومن المترجم بالكتاب كما في بعض نسخ الهداية لأنه يوجب في بعض
نسخها الترجمة بالكتاب ووجهه أن تحت أبوابا متعددة لا يمكن المصنف ذكر بعضها وإن لم
يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كما ذكره في البحر وشأن المتن الاختصار ولذا ترجم في
التأخرانية بالكتاب وذكر تحت خمسة عشر فصلا ساقها على نسق وبه اندفع ما وجهه بعض
أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين مشيريه إلى الاعتراض على الهداية قال في البحر
والكلام فيه في مواضع الأولى في معناه لغة قال في المصباح رجع من سفره وعن الآخر رجع
رجوعا ورجعا ورجعى ورجعا قال ابن السكيت هو تقيض الذهاب ١٥ الثاني في معناه
اصطلاحا فهو نفي ما أثبتته كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول المشاهير رجعت عما

٣ قوله لما في العين ١٥
العين ١٥ نور العين فليحذر

لرأى القاضي على
الصحيح لو فاسقا ولو عدل
أو مستحورا لا تقبل شهادته
أبدا قلت وعن الثاني
تقبل وبه يقتضى عيني
وغيره والله أعلم

(باب الرجوع عن
الشهادة)*

قوله فلما لم يكن له - هذا الخ
هكذا بالأصل ويحذف هذه
المبارة

بالمسلمين وليس فيها احد بدعة فيه مزرع جواله وتنبه كميلا اه (قوله بالنشهر وعلمه الفتوى)
أى لا بالضرب وهو قول الامام لانه كان يقول تعزيره نشهيه قال في السراجية والفتوى على
قوله واستدل الامام بان شريحا كان بشهر ولا يضرب وكان يبعثه الى سوقه ان كان سوفا
والى قومه ان لم يكن سوفا بعد العصر أجمع ما كانوا أى مجمعين أو الى موضع أكثر جمعا لا قوم
فيه قول ان شريحا يقرئكم السلام ويقول انا وجدنا هذا شاهدا زورا فاحذروه وحذروا الناس
منه اه قال الشافى فان قيل ان ابا حنيفة لا يرى تقلب الدنيا بى أجيب بانه لم يذكر فعل شريحا
مستدلا به وانما ذكره لبيان انه لم يستبد بهم هذا القول بل سبقه اليه واستدلاله انما هو بتجوز
الصحابه فعل شريحا فانه كان قاضيا فى زمن عمر رضى الله تعالى عنه وعلى رضى الله تعالى عنه
ومثله هذا انتشهير لا يخفى على الصحابة رضى الله تعالى عنهم الذين كانوا فى زمنهم وما
استدلاله أى الصحابان من حديث عز الاتى محمول على السياسة اه والتشهير لرفعة
على الناس كفى القاموس والابرار كفى الصباح وعند الفتوة ما نقل عن شريحا وبعثه مع
أعوان القاضى أعم من أن يكون ماشيا أو راكبا ولو على بقرة كما يفعل الآن كفى البحر وأعلى
جمار كما هو عرف ديارنا (قوله وزاد) أى الصحابان ضربه وحده لانه ارتكب محظورا قال
فى البحر ورجع فى فتح القدير قوله ما وقال انه الحق وهو قول الشافى لانه روى عن عمر رضى
الله تعالى عنه انه ضرب شاهدا زورا برعين صونا وخم وجهه قال المولى عبد الحليم
أقول ولا يلزم من كون قوله ما حقا أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق وله هذا كان الفتوى
عليه وذكر فى النهاية والمفبع معزى الى الحاكم الامام أبى محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل
التوبة والتداعى لا يعزى بالاختلاف وان رجع على سبيل الاصرار يعزى بالاختلاف وانما
الاختلاف فيما لم يعلم وجه رجوعه كما لا يخفى (قوله أن يسلم وجهه) السهم بضم السين
وسكون الحاء المهملتين السواد وانى قال الطبطبائى يقال ختم رجعه اذا سوده من السخام
وهو سواد القدر وقد جاء بالحاء المهملة من الاسود وهو الاسود وفى المغنى ولا يسلم وجهه
بالحاء والحاء كمال اه (قوله اذا رآه سياسة) بان كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤثر
به التشهير الا هذا الفعل الثلاثى به الزجر له الرادع لانه لا يمكن قدم الشارح فى آخر باب حد
القذف ما يخالف هذا حيث قال واعلم انهم يذكرون فى حكم السياسة أن الامام يفعلها ولم
يقولوا القاضى فظاهره أن القاضى ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليحذر رواله قوله
اذا رآه سياسة محمول على ما اذا فوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائبه والمائب كالاصيل
فى مثل هذه فاعلم ان كان قال القهستاقى لا يسود اجماعا اه (أقول) ويؤيد ما فى الذخيرة
البرهانية ولذى روى عن عمر رضى الله تعالى عنه فى شاهد لزورانه يسلم وجهه فتأويله عند
شمس الأئمة السرخسى انه قال ذلك بطريق السياسة اذا رأى الامام المصلحة فيه وتأويله عند
شيخ الاسلام أنه لم يزد به حقيقة التسويد وانما أراد به التجبيل بالتفضيح والتشهير فان التجبيل
يسمى مسودا قال الله تعالى واذا بشر أحدكم بالاتى ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله ان
رجع مصر) أى على ما كان منه مثل أن يقول شهدت فى هذه بالزور ولا أرجع عن مثل ذلك
فتح (قوله ضرب اجماعا) أى وشهر ط (قوله وان نائب الخ) أى وان لم يعرف حاله فهو

بالنشهير) وعلمه الفتوى
سراجية وزاد اضربه
وسميه مجمع وفى البحر
وظاهر كلامهم أن للقاضى
أن يسلم وجهه اذا رآه
سياسة وقبل ان يرجع
مصر اضرب اجماعا وان
تائبالم يعزى اجماعا
وتفويض مدة توبته

فيجب محيا كذا في فتح القدير وبحت فيه الرمي في حاشيته فقال الذي بقضيه التحقيق
 ما ساقى انه يحكم به في كل ما يتيقن به كذبه تأمله اه وقال قد جوزوا الشهادة بالموت من مع
 من نفة موته اذا اخبر به فكيف يحكم به معه وقد يقال ما جزم بالشهادة بالموت وظهورها قطع
 بكذبه فكان ينبغي ان لا يجزم بل يقول اخبرني فلان او سمعت من الناس او اشترع عندي ذلك
 ونحوه في مثل ذلك ينبغي ان لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزر تأمل فان قلت سبق عند الكلام
 على قول المصنف ولا يسمع القاضي الشهادة على الجرح المجرد ان المدعى عليه اذا قام البينة
 ان المدعى استنابح الشهود بمشورة دراهم من ماله الذي في يده وطلب استناده تقبل قلت
 لا يلزم من قبول بينة المدعى عليه لزاد الشهادة كونهم شهودا وروحى لا يلزمهم التعزير (قوله ولم
 يدع سموا ولا غلطا) في البحر عن فتح القدير ولو قال غلطت او ظننت ذلك قيل هما يعني كذبت
 لاقراره بالشهادة بغير علم ويخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما ككسيت فلا تعزير وهو
 الظاهر اه (قوله ولا يمكن اثباته) أي اثبات تزويره أما اثبات اقراره فممكن كما لا يخفى
 تأمل (قوله لانه من باب النفي) لان ما تقوم على انه شهد بغير حق ولا يلتفت الى ذلك جلي
 قال في البحر وخرج ما اوردت من ادلة لم تتمه او لخالفه بين الشهادة والدعوى أو بين مهاتين
 فانه لا يعزر لانا لا ندري من هو الكاذب منهم المشهود له أو الشاهدان أو أحدهما وقد كذب
 المدعى لئلا ينسب الشاهد الى الكذب ولا يمكن اثباته بالبينة لانه من باب النفي والبينة حجة
 الاثبات في اقراره على نفسه فقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان أو التعزير ذكره
 الشارح الزيلعي وبه علم انه لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافي الحاكم ومن التماثر ان
 يشهد أن هذا الشيء لم يكن اقلان فهذا مما لا يقبل وكذا لو شهد انه لم يكن اقلان على فلان
 دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم انه كاذب اه وظاهره انه من قبيل
 الزور فيعزر فعلى هذا يعزر باقراره أو يتيقن كذبه وانما لم يذكره المؤلف اما لانه بدونه واما لانه
 لا يحصى له أن يقول كذبت او ظننت ذلك أو سمعت ذلك فشهدت وهاهنا يعني كذبت لاقراره
 بالشهادة بغير علم فجعل كأنه قال ذلك كذا في البنا به وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مسألة
 ظهوره حيا بعد الشهادة بجهونه وقتله ماذا شهد وهاهنا رؤية الهلال قضى ثلاثون يوما وليس في
 السماء حلة ولم يروا الهلال اه قال الرمي قال في فصول العمادى شهد أن اقلان على هذا
 الرجل ألف درهم فقضى القاضي بشهادتهما وأمر المدعى عليه بدفع المال وهو الألف الى
 المدعى ثم أقام المدعى عليه البينة على البراءة فان الشاهد من ضمنان والمدعى عليه بالخيار في
 نفيه المدعى أو الشاهد من لانهم ما حقه عليه ايجاب المال في الحال فاذا أقام البينة على البراءة
 فقد ظهر كذبهم اقصا راضا مني ففرما اه وظاهره ان الشاهد يكون شاهدا وزورا لأن
 يحمل ظهور الكذب بالنسبة الى المال لا الى التعزير والله تعالى أعلم ذكره الفزى اه (قوله
 عزر) لان شهادة الزور كبيرة تهدي ضررها الى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه
 الصلاة والسلام يا أيها الناس عدت شهادة الزور والامر بالله تعالى ثم لا قولته تعالى فاجتنبوا
 الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور وعدها من الكبائر حتى سئل عنها قال في كافي الحاكم
 أعلم أن شاهد الزور يعزر واجماعا اتصل القضاء بشهادته أولا لانه ارتكب كبيرة اتصل ضررها

ولم يدع سموا ولا غلطا
 كما حرره ابن الكمال
 ولا يمكن اثباته بالبينة
 لانه من باب النفي (عزر)

ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى صناعته ومجتمعاته بل ليست بذلك
الاختصاص ويزول الاشتراك فانه كلما اتفق اثنان في اسمه ما واسم ابيه ما وجدده ما او
صناعتهم ما اقيم ما فاذ كر عن قاضيان من انه لولم يعرف مع ذلك الجدل لا يكتفي بذلك
الوجه منه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف ذكر ثلاثة اشياء غير انهم اختلفوا في
اللقب مع الاسم هل هو واحد اولا والمراد بالثلاثة اسمه واسم ابيه وجدده او صناعته او فخذ
فانه يكفي عن الجدل لا فالما في البرازية وقدمنا حاصل الكلام على ذلك في اوائل كتاب
الشهادات عند قول الشارح فالمعتبر التعريف لا تمكنه الحروف فراجع به (قوله بجددها)
الانساب ان يقول وجددها (قوله والمقصود الاعلام) اي باقصى ما يمكن لان مجلس الشهاد
كجلس القضاء والاولى رفع الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كما مر وفي البحر عن
البرازية وان كان معروفا بالاسم المجرد منه هو را كنهه في الامام ابي حنيفة يكفي عن ذكر
الاب والجد ولو كفي بالنسبة لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام كاتن قد تم قيل هذا في العرب
اما في العجم فلا يشترط ذكر القذف قال في ايضاح الاصلاح وفي العجم ذكر الصنعة بمنزلة
القذف لانهم ضيعوا انسابهم بجر (قوله ثم انما) اي عن الشهادة عن شهادة (قوله
لم يصح اي نفيه) اشار به الى ان الشهادات ليس بتوكيد لاذلو كان توكيد الاصح منه وان كان
يشترط امره بالشهادة لانها حقه فلا يعتبر نقل أحد بدون امره حتى لو سمع بمجمل شاهد ليس
للسامع ان يشهد على شهادته لانه انما حصل غيره بمحضته كافي الفتح (قوله كافر ان شهدا على
شهادة مسلمين الخ) قيد به لانه لو شهد مسلمان على شهادة كافر جاز كافي كافي الخ كما قال
في الشرع بل لاية العمل وجه عدم القبول لما فيه من ثبوت ولاية الكافر على المسلم ولم يملكه
قاضيان ولانهم ما شاهدان على اصيلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولذا
لا تقبل شهادتهما على القضاء الكافر على كافر اي ان كان القاضي مسلما لان شهادتهما على
القاضي (قوله وعلى قضاة ابيه) في المقدسي جوز ابو حنيفة الشهادة على القضاة وان سمعوا
من القاضي في غير مجلسه وهو الاقرب ومنعه ابو يوسف فيما سمعوا في غير مجلس القضاء وهو
الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تحرقنيت عليه بكذا أو على فلان يجب ان يشهد على قضاة
بلا تحميل (قوله درر) تنبيه عبارتهم هذه المسائل الاربع من الخاتمة (قوله من ظهر)
اي تبين (قوله انه شهد بزور) الزور هو في اللغة الكذب كافي المصباح وفي القاموس
الزور بالضم الكذب والتمسك بالله تعالى وأعياد اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغنا
وما يعبد من دون الله والقوة وهذه وفاق بين لغة العرب والفرس ونهر يصب في دجلة والرأى
والعقل والباطل الخ وذكروا القاضي في نفسه يرقوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يقيمون
الشهادة الباطلة أو لا يحضرون محاضرات الكذب فان مشاهدة الباطل شرك فيه اه بجر
وعند الفقهاء الثلاثة شهادة الباطلة عمدا والرجال والنساء فيها سواء بجر عن كافي الخ كما
(قوله بان أقر على نفسه) في البعقونية يمكن ان يحمل قوله لا يعلم الا بالقرار على الحصر
الاضافي بقية قوله لا يعلم بالبيعة قال في البحر وقيد باقراره لانه لا يحكم به الا باقراره فيقبل
اقراره ويجب عليه موجه من الضمان والقزير وزاد شيخ الاسلام ان يشهد بموت واحد

بجددها ويكتفي نسبته
لزوجها والمقصود الاعلام
(أشده على شهادته ثم
ثم انما لم يصح) أي نفيه
فله أن يشهد على ذلك
درر وأقره المصنف هنا
لكنه قدم ترجيح خلافه
من الخلاصة (كافران
شهادة على شهادة مسلمين
لكافر على كافر لم تقبل
كذا شهادتهما على
القضاء لكافر على كافر
وتقبل شهادة رجل على
شهادة أبيه وعلى قضاء
أبيه) في الصحيح درر
خلافه للمنفعة (من ظهر
انه شهد بزور) بان أقر على
نفسه

التعريف ولوذ كرام المولى واسم أبيه لا غير ذ كرام السرخسي انه لا يكتفى وذ كرشخ الاسلام
 انه يكتفى وبه يفتى لحصول التعريف بذ كرام ثلاثة العبد والمولى واسميه وان ذ كرام العبد والمولى
 ان نسب الى قبيلة الخصاص لا يكتفى على ما ذ كرام السرخسي ويكتفى على ما ذ كرشخ الاسلام
 لوجود ثلاثة وان لم يذ كرام قبيلة الخصاص لا يكتفى وان ذ كرام العبد ومولاه ونسب العبد الى
 مولاه ذ كرشخ الاسلام انه يكتفى وبه أفتى الصدر لانه وجد ثلاثة أشباه وشروط الخاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشباه الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ أو
 الصنعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرى مشهورا
 كشهرة الامام أبي حنيفة يكتفى ولا حاجة الى ذ كرام الاب والجد وفي الدار كذا واظن لافه
 وان مشهورة لا بد من ذ كرام الحدود عنه وعندهما هي كالرجل ولو كنى بلا تسمية لم يقبل
 الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن فلان الى فلان لم يحجز الا ان اشهر كابن أبي ايمى
 ولو كتب الى أبي فلان لم يحجز لان الجزم ينسب الى الكل لا العكس كذا في البرازية ثم قال
 ويشترط نظر وجهها في التعريف وان أراد ذ كرام حليتها يترك موضع الحلية حتى يكون
 القاضي هو الذي يكتب الحلية أو يعلى الكاتب لأنه ان حلاها الكاتب لا يجب للقاضي بدا
 من ان ينظر اليها فيكون فيه نظر رجلين وفيها ذ كرام ناظر رجل واحد في مكان الاولى وهل
 يشترط تمامه الرأى على عدلين في انه فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على
 انه فلانة بنت فلان وقال الشهادتان عدلين يكتفى وعلمه الفتوى لانه أبسر اه قال الطبراني
 في معين الحكم ولو عرفها رجلا ن وقال انه فلانة بنت فلان - للشاهد ان يشهد وفاقا
 لان في لفظ الشهادة من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه عين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ
 الخبر انما يجوز عنه أبي حنيفة لو أخذ به جماعة لا يمكن توطؤهم على الكذب وعندهما لو
 أخذ به عدلان انه فلانة بنت فلان بن فلان يحمل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هنا من
 المخالفة وقدم في شرح قوله انه يشهد به جماعة أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما يوافق
 ما ذ كرام هنا فامل والذي يظهر أن ما في معين الحكم هو المعتبر لما ذ كرام من العلة تامل
 وهو ظاهر الا قوله ان النسبة لا تكتفى عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم ذ كرام
 الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذ كرام الفخذ يقوم مقام
 الجد لانه اسم الجد الاعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا غنيل في البرازية للفخذ بقمي
 غير صحيح لما علمته آنفا وفي خزائن المفتين لو ذ كرامه ونسبه واسم أبيه قيل يكتفى والصحيح انه
 لا يكتفى فاذا قضى قاض بدون ذ كرام الجد في فتاوى قاضى خان وان حصل التعريف باسمه
 واسم أبيه ولفقه لا يحتاج الى ذ كرام الجد وان كان لا يحصل الا بذ كرام الجد لا يكتفى والمدينة
 والقريفة والمكورة ليست بسبب للتعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها وان دامت فاذا كان
 الرجل يعرف باسمه واسم أبيه وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل الا بذ كرام
 اللقب بان كان يشارك في المصير غيره في ذلك الاسم واللقب كما في أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع
 التعريف به لان في ذلك المصير يشاركه غيره فالخاص ان المعتبر انما هو حاصل المعرفة
 وارتقاع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب الى

قوله والصحيح ان الخ
 سيأتي وده قريبا اه منه

اسمه وكنته مثل ما في الكتاب **الحكمي** بان يتواطأ المدعى مع ذلك الرجل (قوله ويلزم مدعى الاشتراك البيان) يعني انه اذا اراد المدعى عليه ان غيره بشاركه في الاسم والنسب كان عليه البيان بان يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تندفع عنه الخصومة كالموعود علم القاضي بشاركه له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك **يكون خصما** (قوله كما بسطه قاضيخان) قال فيم القاضي اذا كتب كتابا وكتب اسم المدعى عليه ونسبه على وجه الحال فقال المدعى عليه است انا فلان بن فلان الفلاني والقاضي المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعى أقم البينة أنه فلان بن فلان فان قال المدعى عليه أنا فلان بن فلان بن فلان وفي هذا الحى أوفى هذا الفخذ أوفى هذه الحارة أوفى هذه البائدة رجل غيري **يهم** هذا الاسم يقول له القاضي أثبت ذلك فان أثبت ذلك تندفع عنه الخصومة كالموعود علم القاضي بشاركه له في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما **اه** ملخصا وفي الجرح عن البرازية اقرا عليه فلان بن فلان الفلاني كذا الجاه رجل **يهم** هذا الاسم وادعاء وقال أثبت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال **اه** وقد يقال ان كلام قاضيخان في المدعى عليه **وهذا** مدع ط وان برهن المدعى ان المشارك في الاسم والنسب قدماء لا يقبل قوله لانه لا يثبت في اثبات حيان ذلك الميت وان كان به لم ما قاله المدعى عليه فان كان به لم يموت ذلك الرجل بعد تاريخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك الرجل كافي الجرح (قوله ولو قالوا فيهما) أى في الشهادة وكتاب القاضي (قوله حتى ينسبها الى الفخذ) لان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى بنى نعيم لانهم قوم لا يحدون ويحصل بالنسبة الى الفخذ لانها خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالقبيلة الخاصة وفي الشرح بالجد الأعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر وبالسكون للتخفيف دون القبيلة ونوق البطن وقيل دون البطن وفوق القبيلة وهو مذكر لانه بمعنى النفر والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيهما **الافخاذ** **اه** وفي الصحاح الفخذ آخر القبائل اولها الشعب ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ فالشعب بفتح الشين يجمع القبائل والقبائل يجمع العمائر والعمارة بكسر العين يجمع البطون والبطن يجمع الافخاذ والفخذ يجمع الفصائل وذو الرزخ يخرى ان العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعمارة وبطن وفخذ وفصيلة فضر شعب وكذا ربيعة ومذحج وحير وسهيت شعوب بالان القبائل تشعب منها وكان قبيلة وقريش وعمارة وقصى بطن وهانم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الا كفاها بالفخذ ما لم ينسبها الى الفصيلة لانهم ادونها ولذا قال الله تعالى وفي صلاته التي تؤوبه ومنهم من ذكر بعد الفصيلة العشيرة وعامة في فصل الكفاية من النسكاح والحاصل ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لابد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب لا تكفي عند الامام ومحمد لابد من ذكر الجدة خلافا للثاني فان لم ينسب الى الجدة ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتميمى ونجاري لا يكفي وان الى الحرفة لا الى القبيلة والجد لا يكفي عند الامام وعندهم ان مروقا بالصناعة **يكنى** وان نسبها الى زوجها يكتفى المقصود الاعلام ولو كتب الى فلان ابن فلان الفلاني على فلان مسمى عبد فلان بن فلان الفلاني كفى اتنا قال انه ذو غمام

ويلزم مدعى الاشتراك
البيان كما بسطه قاضيخان
(ولو قالوا فيهما التسمية لم
يغز حتى ينسبها الى
فخذها)

الزباني وظهور أيضا ان قول الشارح هنا ولم نشهدهم ليس في محله لانه ليس من افراد انكار
 الشهادة لان معناه اننا شهدناه ولم نشهدهم فتأمل (أقول) ولكن لا يلزم من عدم التكميل عدم
 وجود الشهادة مع الاصول وعليه فيجبه كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم على قول
 الدرر راعل منشا غلطه الخ لا خفاء في ان كلام من مورق في المسئلة مقصود هنا الا ان احدهما
 لو مقصود بالذات فكيف يكون الاخرى مقصودة بالتضمن فان انكار الاصل الشهادة يقتضي
 بطلان شهادة الفرع سواء أنكر الاصل الاشهاد أيضا كما هو الظاهر أو لم ينكر وان انكار
 الاصل الاشهادية يقتضي بطلان شهادة الفرع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر
 أو لم يقر فكل وجه هو عبارة الفقهاء وهي ان أنكر شهود الاصل الشهادة يتبادر تصور
 المكافي وتعاليمهم بقولهم لان التكميل لم يثبت للتعارض يتبادر منه تصور الزباني اذا الظاهر
 في التكميل على الاول ان يقال لان الشهادة لم توجد للاصول في هذه الحادثة فكيف يوجد
 التكميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة الفرع فظهر انه لم يخف فضلا عن الغلط على الامام
 الزباني سيما ان شأنه حال من ان يخفى عليه مثل هذا المقام لانه اذهو من مشايخ الفقهاء جمع
 اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفرع وعدم قبوله لو كان الانكار
 من الاصل قبل اداء الفرع وحكم القاضي بشهادته يثبت على الفرع انكار الاصل وأما
 بعد الاداء لقول والحكمم اقل لا يثبت الى انكاره كما لا يخفى انتهى وقال وانت خبير بان
 انكاره لها لا يثبت انكاره لان الاصل يحتمل ان يقول اشهدت الفرع في ذلك كاذبا فيوجد
 لاشهاد مع انكار الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أشير اليه فيما سبق (قوله ما لنا
 شهادة أولم نشهدهم) أي ثم ما نوا أو غابوا فشهد الفروع لم تقبل لعدم الشرط وهو التكميل
 وفي الفتح لانه وقع في التكميل تعارض خبرهما بوقوعه وخبر الاصول بعده ولا يثبت مع
 التعارض انتهى فارق في شرح الوافي يعني اذا قال الاصول ذلك ثم ما نوا أو غابوا ثم جاء الفروع
 يشهدون على شهادتهم بهذه الحادثة امام مع حضورهم فلا يثبت الى شهادة الفروع وان لم
 ينكروا انتهى (قوله اذ اننا شهدناهم وغلطنا) هو في معنى انكار الشهادة وفيه ان الشاهد لو قال
 اشهدت بعض شهادتي تقبل بالشروط المتقدمة فماذا لم يجعل هذا مثله قائل (قوله قبلت
 خلاصة) هذه مما جعل السكوت فيها كالنطق (قوله على فلانة) هو وفلان من غير أن يعبر به
 عن بني آدم وبهم ما عن البهائم كما قدمناه (قوله الفلانية) أي المصرية مثلا (قوله قبل لهات
 شاهدين) أي فلا يشترط ان يعرف الفرع المشهود عليه بعينه وهذا من قبيل ما مر شهادة
 قاصرة يتقها غيرهم (قوله ولو مقرة) لان الشهادة على المعرفة بالنسب قد تحققت والمدي يدعي
 الحق على الحاضرة فلعلها غير هاتين فلا بد من تعريفها بذلك النسبة لاحتمال التزوير بغير ومنع
 (قوله ومثله الكتاب الحكمي الخ) فان كتب ان فلانا وفلانة شهدا عندي بكذا من المال على
 فلانة بنت فلان الفلانية واحضر المدي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت المرأة
 ان تكون هي المنسوبة بهذه النسبة فلا بد من شاهدين آخرين يشهدان انهما المنسوب به بذلك
 النسبة كما في المسئلة الاولى كذا في العميق مدني (قوله لانه كاشهادة على الشهادة) الا ان
 القاضي اكمل ديانته ووفو ولا يثبت بغيره بالنقل (قوله لاحتمال التزوير) أي على شخص

مالنا شهادة أولم نشهدهم
 أو أشهدناهم وغلطنا ولو
 سئلوا فـ كـتـوا قبلت
 خلاصة (شهدا على شهادة
 اثنين على فلانة بنت فلان
 الفلانية وقاد أخيرا نا
 يعرفهم او جاء المدي بامرأة
 لم يعرفها نسأله قبل له
 هات شاهدين أنهما هي
 فلانة) ولو مقرة (ومثله
 الكتاب الحكمي) وهو
 كتاب القاضي الى القاضي
 لانه كـالـشـهـادـة على
 الشهادة فلو جاء المدي
 برجل لم يعرفاه كـالـشـهـادـة
 انه هو ولو مقر الاحتمال
 التزوير بغير

وذ كرى البهر اذا كتب للمدعى كتاباً ثم حضر به المكتوب اليه قبل ان يقضى المكتوب
 اليه بكتابه لا يقضى بكتابه كالمحضر شاهد الاصل انتهى وفي البينة سؤال عن قاض قضى
 لرجل بملك الارض بشهادة القروع ثم جاء الاصول هل يبطل القروع فقال هذا مختلف
 بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الاصول يبطل ومن قال بشهادة القروع لا يبطل
 اهـ وهذا الاختلاف يجب فان القضاء كيف يبطل بحضورهم فالظاهر عدمه اهـ (قوله)
 بنهيهم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كما في الخلاصة (قوله على الاظهر خلاصة) الذي
 استظهره في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول ونهوا القروع عن الشهادة فالبطل حضور
 الاصول وزوال المدعى المذموم لا فرع لا انتهى عن اداء الشهادة كما يفهم من البهر والمخ فلا
 مخالفة مع ما يأتي تأمل (قوله وسيجي متمماً بما قبله) وقد علمت ما فيه تأمل قال سبدي
 الوالدرجـه الله تعالى وهو خلاف الاظهر (قوله وبخروج أصله عن أهليتها) لما في البهر
 عن خزنة المفتين واذا خرس الاصلان أو فسقا أو عجباً أو ارتداداً أو جناً لم تجز شهادة القروع اهـ
 (قوله كفسق) أدخات الكافي الجنون والارتداد (قوله وعي) الظاهر ان يجري
 الخلاف في شهادة الاهي هنا ط (قوله وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعبير في
 كثير من المعتمدين قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في الهداية وشروحها وسائر
 المعتمدين هكذا وان أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى على أحد
 مفارقة الاشهاد لاشهادة فكيف يصح تعبيرها به ولعل منشأ غلطهم لان التعميل لم يثبت
 لتمامه فان معنى التعميل هو الاشهاد وفي علمه ان التعميل لا يثبت أيضاً ذا أنكر أصل
 الشهادة بل هذا أبلغ من انكار الاشهاد لانه كناية وهي ابلغ من النصريح وفي النونية لا يثبت
 الفاضل المرحوم جوى زاده أقول لم يرد الزيلعي تفصيلاً في انقضاء الشهادة بالاشهاد بل أراد ان
 مدار بطلان شهادة القروع على انكار الاصل للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه
 الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير المسئلة في صورة من صورتي انكار الاشهاد وهي
 صورة انكار الشهادة رأساً اذ لا شك في فوات الاشهاد في هذه الصورة أيضاً وان لم يمس المارد بها
 في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه ان التعميل لا يثبت أيضاً مع انكار
 اصل الشهادة وانما يكون خافياً عليه لو توهم عدم بطلان شهادة القروع حينئذ وحاشاه عن ذلك
 واذا قد عرفت ان البطلان يتم بصورة انكار الشهادة رأساً وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد
 فحققت ان كون التعميل أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار
 الشهادة ما قاله في الجوهره وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة القروع وبان قالوا
 ليس انما شهادة في هذه الحادثة وغايتها ما لو اتم جاء القروع بشهادتهم في هذه
 الحادثة أو قالوا لم نشهد القروع على شهادتنا فان شهادة القروع لم تقبل لان التعميل لم يثبت
 وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يقيد ان الاولى في التعبير بالاشهاد لان انكار
 الشهادة لا يثبت ما اذا قال لي شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهد بهم بخلاف انكار الاشهاد
 فانه يشمل هذا ويشمل انكار الشهادة لان انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد نوعان
 صريح وضعي وله هذا عبر الزيلعي وصاحب البهر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرر على

بنهيهم عن الشهادة على
 الاظهر خلاصة وسيجي
 متمماً بما قبله وبخروج
 أصله عن أهليتها كفسق
 ونحو وعي و(بانكار
 أصله الشهادة) كقولهم

لا تقبل شهادة القرو وع لان قبولها باعتبار انها تقبل شهادة ولم تنبت شهادة الاصول فلا
تقبل شهادة القرو وع ولا ييوسف ان الماخوذ اى الواجب على القرو وع ايس الانقل ما حالهم
الاصول دون تعديلهم فانه قد يخفى حالهم فادانوا ما حالهم على القاضى ان يعرف
حالهم غير ان القرو وع حاضر ونوهم اهل للتر كية اذا كانوا عدولا فسادوا لهم اقرب للمسافة
من سؤل غيرهم فان كان عندهم علم فقد قصرت المسافة والاحتاج الى تعريف حالهم من
غيرهم هكذا ذكر الخلف الناصى في تهذيب أدب القاضى للخصاف وصاحب الهداية
وشمس الأئمة فيما اذا قال القرو وع حين سألهم عن عدالة الاصول للخيرك بشئ لا تقبل
شهادتهم اى القرو وع في ظاهر الرواية لان هذا ظاهر في الجرح كالموقالو تهتمهم في هذه
الشهادة ثم قال روى عن محمد انه لا يكون جرحا لانه يحتمل كونه بوقفا في حالهم ولا يثبت
جرحا بالشك اه وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد انه لا تقبل وبسال غيرهما ولو قال
لا تعرف عدالتهم ما ولا عدلها فكذلك الطواب فيما ذكره أبو على السعدى وذكر الخلفانى
انهم لا تقبل وبسال عن الاصول وهو الصحيح لان الاصل بقى مستورا فببطل عنه وذ كر هشام
عن محمد فى عدل اشهد على شهادة شاهد من ثم غاب غيبة منقطعة نحو عشر من سنة ولا يدري
أهو على عدالته أم لا فشهد على تلك الشهادة ولم يجد الخا كم من يسأله عن حاله ان كان الاصل
مشهورا كفى حنيفة وسفيان الثورى قضى بشهادتهم ما عنه لان عمرة المشهور يتحدث بها
وان كان غير مشهور لا يقضى بها ولو ان فرعين عدالتهم ما معلومة شهدا عن أصل وقال الاخير
فيه وز كاه غيرهما لا تقبل شهادتهم ما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفى الثقة اذا
شهد انه عدل وايس فى المصر من يعرفه فان كان ايس موضع للمئلة يعنى بان يخفى فيه المسألة
سألهم ما عنه او يبعث من يسألهم ما عنه سرفان عدلاه قبل والا كفى بما اخبر به اعلانية اه
(قوله فى حاله كما اذا حضر بنفسه) أى فيسأل عن عدالته فاذا ظهرت قبله والا (قوله)
على ما فى القهستانى) مبارته وفيه ايماء الى انه لو قال القرو وع ان الاصل ايس بعدل أولا عرفه
لم تقبل شهادته كما قال الخصاف وعن أبي يوسف انه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخلفانى
كفى المحيط اه فامل النقل مدنى (قوله عن المحيط) ذكر فى التاتار حانية خلافة ولم يذك
فيه خلافا وكيف هذا مع انه ما لو قال انهم لا تقبل شهادتهم ما و ظاهر استشهاد الخصاف به
كما مر انه لا خلاف فيه وفى البرازية فرعان معلوم عدالتهم ما شهدا عن أصل وقال الاخير فيه
وز كاه غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت اليه (قوله فتنبه) قال فى الدر المنقى
فليحروا فى البحر وغيره اذا قال القرو وع للقاضى انا اتهم فى الشهادة فان القاضى لا يقبله وهذا
لا ينافى ما ذكره المؤلف لان نفي القرو وع العدالة عن الاصل لا ينافى وثوقه به فى هذه الشهادة
أفاده أبو السعد (قوله وتبطل شهادة القرو ع بامور) عدمه فى البحر حضور الاصل قبل
القضاء مستدلا بما فى الحاشية ولو ان فروعا شهدوا على شهادة الاصول ثم حضر الاصول
قبل القضاء لا يقضى بشهادة القرو وع اه ~~مكن~~ قال فى البحر وظاهر قوله لا يقضى
دون ان يقول بطل الاشهاد ان الاصول لو غابوا بعد ذلك قضى بشهادتهم اه (أقول) وعلى
هذا فما كان ينبغى اصحاب البحر عدل الحضور من مبطلات الاشهاد ولذا تركه الشارح هنا

(فى حاله) وكذلك لو قال
لا أعرف حاله على الصحيح
شرب بلاية وشرح المجموع
وكذا لو قال ايس بعدل
على ما فى القهستانى من
المحيط فتنبه (وتبطل
شهادة القرو ع بامور)

في ظاهر الرواية وهو الصحيح لانه من أهل التزكية هداية ولان القرع ناقل عبارة الاصل
الى مجلس القاضى وبالنقل ينتهى حكم النيابة فيصير أجنبيا فيصح تعديله اذا عرفه
القاضى كما في الشروح قال الملا عبد الحلیم محشى الدرر أشار به وان الصحة أن فيه اختلافا
لما انه عن محمد عدم الصحة لتمام المنفعة وله الصحة ظاهر الرواية وصحتها في الصغرى وهكذا
في المنصورة (قوله والالزم تعديل الكل) هذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لانه لان المادة
الابالعدالة فاذا لم يعرف هو الم يتقوا الشهادة فلا تقبل ولا في يوسف ان المأخوذ عليهم النقل
دون التعديل لانه قد يحتج عليهم فيتعرف القاضى العدالة كما اذا شهدوا بانفسهم كذا في
الهداية وفي البحر وقوله الا صادق بصور الاول ان يسكتوا وهو المراد هنا كما أنصح به
في الهداية الثانية ان يقولوا لا تخبرك بخبره في الخاتمة على الخلاف بين الشيخين وذكر
الخصاف ان عدم القبول ظاهر الرواية وذكر الحلواني انه ان قبل وهو الصحيح لان الاصل بقي
مستورا اذ يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور انه جرح للاصول
واستشهد بالخصاف بانهم ما لو قالوا انانتم في الشهادة لم يقبل القاضى شهادتهم على شهادته
وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخاتمة اه ملخصا وحيث كان المراد الاول
فقول الشارح والالزم الخ تكرار مع ما في المتن (قوله أحد الشاهدين صاحبه في الاصح)
كذا اختاره في الهداية أى اذا كان المهدى وهو أحد الشاهدين معروفا بالعدالة عند
القاضى ونقل فيه قواين في النهاية والحاصل كما في الخاتمة ان القاضى ان عرف الاصول
والقروع بالعدالة قضى بشهادتهم وان عرف أحد همدون الآخر سأل عن لم يعرفه واذا
شهد القرع على شهادة أصل فردت شهادته لفسق الاصل لا تقبل شهادة أحد همدان ذلك
اه منح وبحر (قوله لان العدل لا يهتم بمثله) أى بتعديل مثله ولو تهم بمثله لا يهتم في شهادته
على نفس الحق بانه انما يشهد بصير قوله مقبولا عند الناس وان لم تكن له شهادة اه ط
عن الشافى (أقول) لكن الاولى فيه ان يقال فقول لا يهتم بمثله أى بهذا الاتهام المنفى للعدالة
فخل مقصده يعنى لان عدالته تمنعه ان يعدل غير العدل كذا عمل في البحر لكن فيه عود
الضمير على غير مذكور وأصل العبارة في الهداية حيث قال وكذا اذا شهد شاهدان فعدل
أحدهما الآخر يجوز لما قلنا أى من انهم أهل التزكية غاية الامر ان فيه منفعة من حيث
القضاء بشهادته ولكن العدل لا يهتم بمثله كما لا يهتم في شهادة نفسه كيف وان قوله مقبول في
نفسه وان ردت شهادته صاحبه فلا تهم اه قال في النهاية أى بمثل ما ذكرت من الشبهة
وقوله غاية الامر أى غاية ما يرد انه متهم بسبب ان في تعديله منفعة له من حيث تفضيل القاضى
قوله على موجب ما يشهد به قلنا العدل لا يهتم بمثل ما ذكرت من الشبهة فان مثلها ثابت
في شهادة نفسه فانها تتضمن القضاء بها فكأنه لم يهتم بتبشير الشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا
ما نحن فيه والالزام بدياب الشهادة اه وبه ظهران الضمير ليس عائدا للعدل كما توهمه بعضهم
(قوله وان سكت القرع عنه الخ) قال في فتح القدير وان سكتوا أى القرع عن تعديل
الاصول حين سألهم القاضى جازت شهادة القرع وع نظر القاضى في حال الاصول فان
عداها غيرهم قضى والا وهذا عند أبي يوسف وقال محمد اذا سكتوا وقالوا لا نعرف عدالتهم

والالزم تعديل الكل
(ك) ما يمكن تعديل (أحد)
الشاهدين صاحبه في
الاصح لان العدل لا يهتم
بمثله (وان سكت) القرع
(عنه نظر) القاضى

شهادته بترك الاحتياط ٥١ ٣ وقالوا الاساءة الخش من الكراهة ٥١ لكن ذكر
 الشارح في شرحه على المزارع ادونها رأيت مثله في التفسير شرح البرزوي والتحقيق
 شرح الاحمدي وغيره ٥١ أن الاساءة دون الكراهة وله من ادمن قال دون الكراهة
 راد بها التورية ٥١ ومن قال الخش اراد بها التورية ٥١ (قوله) ويقول الفرع
 اشهد ان فلانا الخ اي ويذكر اسمه واسم ابيه وجده فانه لا بد منه كما في البحر وقوله فلا تعميل
 والا فلا بد من ان شاهد الاصل ٥١ لو قال اشهد ان رجلين نعرفهما اشهدانا على شهادتهما
 تنهيا لشهدان ٥١ كذا وقالوا لا نسميها اولنا نعرف اسماءهم لم تقبل لانهم اقموا المجازفة
 لاعن معرفة كل في الصغرى ٤ وفي أبي السعد وفلان وفلان بدون ألف ولا مكتابة عن الاناسي
 وبهم ما كناية عن اليه اسم تقول ركب الف فلان وحادث الف لانه ٥١ (قوله) هذا وسط
 العبارات قال صاحب الهداية وخير الامور واساطها وهو الذي عليه القدر وذكرا أبو
 النصر شارحه انه أولى واحوط وفي المنبع واختارها خمس الاثمة الخواني ٥١ وتبعه
 صاحب الدرر والفرع (قوله) وفيه خمس شينات والاطول ان يقول الفرع عند القاضي
 اشهد ان فلانا شهد عندى ان فلانا على فلان كذا واشهدنى على شهادته وأمرنى ان أشهد
 على شهادته وأنا الان أشهد على شهادته بذلك ففيه ثمان شينات قال في النية أقل ما يكفي في
 الاشهاد ثلاث شينات وهي أشهد عندكم بكذا فاشهدوا على شهادتى فاشهد على شهادتى وفيه خمس
 شينات والاحسن الاقصر قول أبي جعفر ان يقول الاصل اشهد على شهادتى بكذا او يقول
 الفرع اشهد على شهادته فلان بكذا من غير احتياج الى زيادة كياي وهو اختيار الفقيه ابي
 الليث وأستاذ أبي جعفر (قوله) وعليه فتوى السرخسي وغيره قال في الفتح وهو اختيار
 الفقيه أبي الليث وأستاذ أبي جعفر ومكاذ كره محمد في السير الكبير وبه قالت الاثمة
 الثلاثة وحكي ان فقهاء زمن أبي جعفر خافوه واشترطوا زيادة طوله فخرج أبو جعفر
 الرواية من السير الكبير فاقادوا له قال في الذخيرة نالوا اعتمادا على هذا كان أسهل وكلام
 المصنف أى صاحب الهداية يقتضى ترجيح كلام القدرى المشتمل على خمس شينات حيث
 حكاه وذكر ان ثم أطول منه وأقصر ثم قال وخير الامور واساطها وذكرا أبو نصر البغدادي
 شارح القدرى أقصر آخر بثلاث شينات وهو اشهد ان فلانا أشهدنى على شهادته ان فلانا
 أقوم عنه بكذا ثم قال وما ذكره القدرى أولى وأحوط ثم حكى خلافه في قوله وقال
 اشهد على شهادتى شرط عند أبي حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لانه اذا لم يقله احتمل انه أمره
 أن يشهد من قبل شهادته وهو كذب وانه أمره على وجه التحمل فلا يثبت بالشك وعند أبي
 يوسف يجوز لان أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن فيصحب لذلك على التعميل ٥١ والوجه
 في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فيهم المعارف المتدين لان الحكم لأغالب خصوصاً
 المتخذي المكسبة للدرهم ٥١ ما في الفتح باختصار وحاصله انه اختار ما اختار في الهداية
 وشرح القدرى من لزوم خمس شينات في الاداء وهو ما جرى عليه في المتن كافة قدرى
 والكنز والفرع والفتي والاصلاح ومواهب الرحمن وغيرها (قوله) ويكفى تعديل الفرع لاصله

٢ مطلب

في معنى قواه من الاساءة
 الخش من الكراهة
 والكراهة الخش من
 الاساءة

٤ مطلب

فلان بدون الالف واللام
 كناية عن الاناسي وبهم ما
 كناية عن اليه اسم

(ويقول الفرع اشهد ان
 فلانا اشهدنى على شهادته
 بكذا وقال في اشهد على
 شهادتى بذلك) ٥١
 أوسط العبارات وفيه
 خمس شينات والاقصر ان
 يقول اشهد على شهادتى
 بكذا او يقول الفرع
 اشهد على شهادته بكذا
 وعليه فتوى السرخسي
 وغيره ابن كمال وهو الاصح
 كما في القهستاني عن
 الزاهد (ويكفى تعديل
 الفرع لاصله) ان عرف
 الفرع بالعدالة

القدمى فى الحاوى انه قد احترازى فقال ولا تقبل شهادة النساء على الشهادة اه وهو غلط اه (قوله عن كل اصل) متعلق بقوله وشهادة عدد ثلث عشر على شهادة واحد تقبل وليكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد يخرج عن الخزانة وافاد ثلث عشر هو واحد على شهادة نفسه وآخر ان على شهادة غيره يصح وصرح به فى البرازية (قوله ولو امرأة) لما قدمنا انه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتهم فيجوز للحرمان ثم دلى شهادتهم ارجلين أو رجلا وامرأتين (قوله لا تغاير فرعى هذا وذلك) أى دلى شهادته عن كل اصل ولا يلزم لكل شاهد شاهدان متغايران حتى لو أشهدا أحدهما على شهادته رجلين وأشهدهما الآخر بهن ماجاز ولو قال لا تغاير فرعى هذا المكان أولى (قوله خلافا للشافعى) فانه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهم ارجلان غير الذى أشهدهما صاحبه فيكون شهود أربعة (قوله ولو ابنته) مستدرك بما ساقى مننا (قوله أشهد على شهادتى انى أشهد بكذا) لانه لا بد من التحميل والتوكيد لان الفرع كالتائب عنه وهما يكونان بشيئين ولا بد ان يشهد عنه كايشهد عند القاضي امنه له الى مجلس القاضي وهو بالشين الثالثة وانما قالوا الفرع كالتائب ولم يجز له ان يقضى بشهادة اصل وفرعين عن اصل آخر ولو كان الفرع نائبا حقيقة لما جاز الجمع بين الاصل والخلاف ثمانية واجاب الزيلعي بعدم الجمع بينهما لان الفرعين ليسا بديلين عن الذى شهد بهما بل عن الذى لم يحضر قال فى البحر وليذكر المواقف بهد قوله اقر عندى بكذا واشهدنى على نفسه لانه ليس بشرط لان من سمع اقرار غيره حل له الشهادة وان لم يقل له أشهد كما قدمنا وقيد بقوله أشهد لانه لو لم يقل له أشهد لم يسمع ان يشهد على شهادته ولا يسمع هاهنا وهذا فيما اذا سمع فى غير مجلس القضاء مالو سمع فى مجلس القضاء شاهد ايشهد جاز له ان يشهد على شهادته كفى السراج عن النهاية وقيد بقوله على شهادتى لانه لو قال أشهد على بذلك لم تجز له الشهادة لانه لا يظن محتمل لاحتمال أن يكون الاشهاد على نفس الحق المشهود به فيكون امرأ بالكذب وقيد بعلى لانه لو قال يشهد على لم يجز له لاحتمال ان يكون امرأ يشهد على شهادته بالكذب وقيد بالشهادة على الشهادة لان الشهادة بقضاء القاضي صحيحة وان لم يشهد بها القاضي عليه وذكر فى الخلاصة اختلافا بين ابى حنيفة وابى يوسف رحمه الله تعالى فيما ذاه مع الشاهدان القاضي فى غير مجلس القضاء فجوز ابو حنيفة وهو لا يقيس ومنعه أبو يوسف وهو الاحوط اه كلام البحر مع زيادة عليه قال فى البرازية سمع من الحاكم يقول سمعت اهذا على هذا بكذا ثم نصب حاكم آخرهما ان يشهدا به عليه ان سمعاه منه فى المصر وهو الاحوط والذى عليه علم الهدى والمتأخرون ان كلام العالم والعادل مقبول وكلام الظالم والجاهل لا الا لجاهل العادل ان أحسن التفسير يقبل والا فلا ٢ ولا يخفى ان علم قضاة بلادنا ليس بشبهة فضلاء عن الحجة الا فى كتاب القاضي لضرورة اه (قوله ويكفى سكوت الفرع) أى عند تحميلة (قوله فتمية) عبارته الوفا لا أقبل ينبغى ان لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل اه كامل (قوله ولا ينبغى الخ) الظاهر ان ذلك على المنع والاحتياط فى الحقوق واجب وهذا الفرع نقله فى البحر ثم قال بعد ورقة وفى خزانة المفتين الفرع اذا لم يعرف الاصل بعد التولية لا غير فهو مسمى فى الشهادة على

(عن كل اصل) ولو امرأة
(لا تغاير فرعى هذا وذلك)
خلافا للشافعى (و) كيفية
(ان يقول الاصل مخاطبا
للفروع) ولو ابنته (شهد
على شهادتى انى أشهد
بكذا) ويكفى سكوت
الفرع ولو دونه ارنه فتمية
ولا ينبغى ان يشهد على
شهادة من ليس به عدل
عنده حاوى

٢ مطالب
علم القاضي ليس بحجة
الافى = تاب القاضي
للضرورة اه منه

منذور ١٥ (قوله ذكره المصنف في الوكالة) ونقله المصنف أيضا هنا عن السراج عن الذخيرة
 (قوله عند الشهادة) أي ادائها عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي منه عاق
 به عذر وما عطف عليه (قوله قيد لكل) أي فيكون الظرف منه لبقاء حضور الأصل (قوله
 لاطلاق جواز الاشهاد) يعني يجوز ان يشهد وهو صحيح أو سقيم ونحوه لكن لا تجوز الشهادة
 عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الأصل قال في البحر فإلا عن خزانة المفتين
 والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر يشهد بالقروع
 ١٥ ومثله في المنع عن السراجية (قوله كما مر) أي في قوله وجاز الاشهاد مطلقا (قوله شهادة
 عدد) قال في فتح القدير لا تجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولان شهادة
 كل من الاصاين هي المشهود به الملبد ان يجتمع على كل مشهود به شاهدان حتى لو كانت امرأة
 شاهدة مع الأصول لا يجوز على شهادتهما الا رجلان او رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه
 الله تعالى في احد قوابله لا يجوز الا ان يشهد على شهادة كل منهما شاهدان غير اللذين شهدا على
 شهادة الآخر فلا يربع على كل أصل اثنان واخبره المرفي لان كل فرعين بقوم مقام أصل
 واحد فصار كل امرأتين ثلاثة قوم الخجة بهما لان امرأتين لما قامتا مقام رجل واحد لم تنجح
 القضاء بشهادتهما ولان احدهما لو كان املا فشهدت شهادة الاصلية ثم شهدت شهادة فرعية مع
 قروع على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذا اذا شهدا جميعا على شهادة الاصاين وفي
 قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك واحد انما روى عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة
 الشاهد على الشاهد حتى يكونا اثنين فانه باطلا لبقائه بعد الاكتفاء باثنين من غير تقييد بان
 يكون بازاء كل أصل فرعان ولان حاصل امرهما انهما ما شهدا بحق هو شهادة الاصاين ثم شهدا
 بحق آخر هو شهادة الأصل الآخر ولا مانع من ان يشهدا شاهدان بمقوق كثيرة بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه الاصلية ثم شهادة فرعية على الأصل الآخر مع قروع آخر غير فانه انما
 لا تجوز لان فيه يجتمع البديل والمبدل بخلاف ما لو شهدا شهادته وشهدا اثنان على شهادة
 الأصل الآخر حيث تجوز بخلاف شهادة المرأتين فان النصاب لم يوجد لانهما بائنة لرجل
 واحد ولا تقبل شهادة واحد بخلاف ما لا ثالث روجه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الأصل معبر عنه
 بمنزلة رسوله في اصال شهادته الى مجلس القاضي فكأنه حاضر وشهد بنفسه واعتبر بهذا برواية
 الاخبار فان رواية الواحد عن الواحد مقبولة وانما روي ناعن علي رضي الله تعالى عنه وهو
 ظاهر الدلالة على المراد ولانه حق من الحقوق فلا بد من نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار
 كذا في الفتح مع زيادة (أقول) وجه الاستدلال بذلك ان علماء ارضى الله تعالى عنه يجوز شهادة
 رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادتهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط ان يكون بازاء كل
 أصل فرعان على حدة فلا إطلاقه على جواز شهادة الفرعين جميعا على شهادة الاصاين ولم
 يرو عن غيره على خلافه فكل محل الاجماع قلت وفيه تامل كذا في العيني (قوله وما في الحاروي)
 أي من انه لا تقبل شهادة النساء على الشهادة (قوله بغير) عبارته وكذا لا يشترط ان يكون
 المشهود على شهادته رجلا لان للمرأة أيضا ان تشهد على شهادتهما ارجلين أو رجلا وامرأتين
 ويشترط ان يشهد على شهادة كل امرأة نصاب الشهادة كذا ذكره السراج وقد توهم

ذكره المصنف في الوكالة
 وقوله (عند الشهادة) عند
 القاضي قيد لكل لاطلاق
 جواز الاشهاد لا الاداء
 (و) بشرط (شهادة عدد)
 نصاب ولو رجلا وامرأتين
 وما في الحاروي غلط بغير

قوله وبخلاف معطوف
 على قوله بخلاف اداء
 الأصل شهادة نفسه ١٥
 منه

من المتون أن سفر الأصل الخ في كون ظاهر المتون ذلك نظر حيث كانت العلة المجزوا للزم أن يكون المرض الذي لا يتعدى منه الحضور عذرا وليس كذلك فالتبادر غيبته مدة السفر ولذا أتى في الهداية بربطه فقال أبو بغيض وماسية ثلاثة أيام ولياليها فصاعدا كجاءت مما قدمناه آنفا (قوله) واكتفى الثاني بغيضه الخ وعن محمد يجوز الشهادة كيفما كان حتى يرى عنه أنه إذا كان الأصل في زاوية المسجد فشهد القرع على شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم والاقطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد تقبل وإن كانوا في المصر انتهى ط وفي النهاية عن السير خسي والسفدي إذا شهد القرووع على شهادة الأصول والأصل في المصر يجب أن تجوز على قواه ما لا على قول أبي حنيفة بناء على أن التوكيد بغير رضا الخصم لا يجوز عنده وعندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا يملك انابة غيره من باب نفسه في الجواب إلا به - ذكره كذا الأعيان الأصل انابة غيره من باب نفسه إلا به - ذكروا الجامع أن استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق الحضور على الشهود وعندهم المالك المدعى عليه انابة غيره من باب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في الحضور إلى مجلس الحكم زيلبي فعلى هذا لا يشترط لاداء القرووع أن يكون بالأصول عذرا أصلا عندهما (قوله) واستحسنه غيره واحد قال الكمال كثير من المشايخ أخذ بهذه الرواية وبه أخذ الفقيه أبو الليث وذكروا محمد في السير الكبير اه (قوله) وفي القهستاني عبارته وتقبل عندها كثر المشايخ وعليه الفتوى كافي المضمرات وذكروا القهستاني أيضا أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي البحر قالو الأول أحسن وهو ظاهر الرواية كافي الحاوي والثاني أوفق وبه أخذ الفقيه وكثير من المشايخ وقال نفع الاسلام أنه حسن وفي السيراجية وعليه الفتوى اه (قوله) واقروا المصنف أى في منحه (قوله) أو كون المرأة مخدرة قال البزدوى هي من لا تكون برزت بكرا كانت أو ثيبا ولا يراها غير المحارم من الرجال أما التي جلست على المنصة فراها رجال أجنب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مخدرة خاتمة قال في البحر وظاهر كلام المصنف الحصر في الثلاثة أى الموت والمرض والسفر وليس كذلك وذكروا كرسالة المخدرة المذكورة هنا (قوله) لا تخاطب الرجال هو تعريف المخدرة كافي القنية ونقله في البحر والهندية عنه وكذا نقله العلامة الانقرووي برضى به (قوله) وفيها لا يجوز إلا لشهادته سلطان وأمير أى على شهادتهم ما إذا كانوا في البلاد الأعلى قول محمد على ما سلف (قوله) وهل تجوز لمحجوس الخ قال في السيراج إذا كان شاهد الأصل محجوسا في المصر فاشهد على شهادته هل يجوز للقرووع أن يشهد على شهادته وإذا شهد عند القاضي هل يحكم به قال في الذخيرة اختلاف فيه مشايخ زماننا قال بعضهم إذا كان محجوسا في محجس هل هذا القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من محجسه حتى يشهد ثم يعيده إلى المحجس وإن كان في محجس الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة يجوز اه واطلق في التهذيب جوازها محجوس الأصل انتهى (اقول) ووجه ظاهر لأن المحجوس لا يملك الخروج بل هو محجور على عدمه قال ط ويمكن حله على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمنا أنه الآن في زماننا الفرق بين محجس القاضي والوالي بل المحجس واحد فان من لزمه أداء شهادته يخرج لادائهم بما عايناه من حاله فتنبه وفي الهندية أن كان الأصل معتكفا قال القاضي بدفع الدين لا يجوز سواء كان منه ذورا أو غير

واسكن في الثاني بغيضه
بحيث يبعد أن يبيت بأهله
واستحسنه غيره واحد وفي
القهستاني والسيراجية
وعليه الفتوى واقروا
المصنف (أو كون المرأة
مخدرة) لا تخاطب الرجال
وان خرجت لملاحة وجام
قنية وفيها لا يجوز إلا لشهادته
سلطان وأمير وهل يجوز
لمحجوس أن من غيركم
الخصومة نعم

٢ المراد بالأول ما صدر
المصنف بعبارة به وهو
السفر الشريعى اه منه

حضور الأصل) قال في البحر الرائل جوازها عند الحاجة وانما نفس عند هذا الأصل قال سبدي
 الوالد رحمه الله تعالى أشار إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطیع معه الحضور إلى مجلس القاضي
 كما أقيد في الهداية وإن المراد بالمرض الغيبة مدته كما هو ظاهر كلام المشايخ وأنصح به في
 الخاتمة والهداية لا يجاوز البيوت وإن أطلقه كالمريض في الكنز ولم يصرح بالنذر وإن كان
 ما ذكرناه هو المراد لأن اللفظ الجبر فافهم (قوله وما نقله القهستاني) حيث قال لكن في
 قضاء الخاتمة وغيره أن الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل (قوله فيه
 كلام) و يؤيد كلام القهستاني قوله الآتي وبجبرج أصله عن أهلية (قوله فانه نقله عن
 الخاتمة عنها) أي بواسطة أراد أنه نقل عن قضاء الخاتمة عن الخاتمة ونقله عنها هو على ما في أكثر
 الفروع في بعضها هناك بدل عنها أي في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشهد بذلك وهو
 الأصل (أقول) وليس في القهستاني في ذلك كما علمت من عبارة المقدمة وله الشارح اطالع
 عليه في عبارة الخاتمة وتحرر في القهستاني الذي رآه أو ادعى للشارح أن يقول فانه نقله
 عنها عن الخاتمة كما تدل عليه عبارة في شرح الملتقى فانه قال فيه يمكن في قضاء الخاتمة عن
 قضبان الأصل إذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره القهستاني
 (أقول) فيه أن استدراك القهستاني بقوله لكن في قضاء الخاتمة يخالف المشهور (قوله
 وهو خطأ) أي ما ذكره قاضيخان في القضاء خطأ (قوله وأصواب ما هنا) أي في باب الشهادة على
 الشهادة قال في الدر المنثور به ذكر عبارة القهستاني السابقة ونهتبه بعضهم بأنه أخطأ وإن
 قاضيخان وغيره كره ما كغيره فاصاب وخالف غم فخطأ اه ثم قال لكن نقل البحر جدي
 عن الخلاصة والقهستاني عن الخزنة وكذا في البحر والمخ والسراج وغيرها أنه إذا خرج
 الأصل عن أهلية الشهادة بان خرس أو فسق أو عي أو جن أو ارتد بطل الأشهاد انتهى أي
 وبالموت خرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جوزوا الشهادة بعد الموت نافية مستثناة ط
 (أقول) وقد يقال إن المقصود من تحميل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك بما ذكر
 لأنهم أوردوا عارضية قال في الهندية لا تقبل شهادة شهردا الفرع لأن يموت شهود الأصل
 أو يمرض أو لا يستطیع مع الحضور ليس القاضي أو يغيب أو يموت ثلاثة أيام ولياها
 فصاعدا كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والفتوى عليه كذا في التاترخانية (قوله أو مرض)
 أي مرضا لا يستطیع مع الحضور لمجلس الحاكم انتهى مخ وفي شرح المجموع المرض
 الذي لا ينفذ معه الحضور لا يكون عذرا انتهى (قوله أو سفر) ظاهر الكنز وغيره من
 المتن أن سفر الأصل فيحقق بأن يجاوز يوم مصره قاصدا ثلاثة أيام وإن يسافر ثلاثة
 وظاهر كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الأصل ثلاثة أيام ولياها كما أنصح به في الخاتمة مخ
 والذي في الخاتمة الشهادة على الشهادة لا تجوز إلا أن يكون المشهود على شهادة مريض أو
 الصبر لا يقدرون بحضور لاداء الشهادة أو يكون ميتا أو غائبا بغيبة السفر ثلاثة أيام ولياها
 وعن أبي يوسف إذا كان شاهدا الأصل في موضع لو حضر لاداء الشهادة لا يثبت في منزله جازت
 شهادة على الشهادة وعن محمد في النواذر أنه تجوز الشهادة على الشهادة وإن كان الأصل
 صحيحا في الصبر انتهى لكن اعترض سبدي على عبارة المخ من قوله وظاهر الكنز وغيره

حضور الأصل يموت أي
 موت الأصل وما نقله
 القهستاني عن قضاء
 الخاتمة فيه كلام فانه نقله
 عن الخاتمة عنها وهو خطأ
 والصواب ما هنا (أو مرض
 أو سفر)

المشهود به فان المشهود به بشهادة القروع هو شهادة الاصول والمشهدود به بشهادة الاصول
 هو ما عاينوه مما يدعي المدعى واذا كان كذلك لم تكن شهادة القروع بدلا عن شهادة الاصول
 فلم يمنع انعام الاصول بالقروع فاذا ثبت البطلانية لم لا تقبل فيما يسقط بالشبهات كشمادة
 انعام الرجال وكالحدود والقصاص وعند الائمة الثلاثة تقبل فيما يسقط به أيضا عناية
 بزيادة فان قيل ذكر في المبسوط ان الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا
 مد فلان في قذف تقبل حتى ترد شهادة فلان اوجب بان لا تقض فان المشهود به فعل القاضي
 وهو مما يثبت مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود الشهادة بوقوع اسبابها الموجبة
 لها فصار وان فعل القاضي موجب لردھا ووردھا من حده فهو موجب للحد اوجب بالمازج
 بل لموجب لردھا اذا كان من حده ما يوجب الحد ولذي وجبه هو القذف نفسه على ان في
 المحيط ذكر محمد في الديان لا تقبل هذه الشهادة فتح (قوله وان كثرت) أي تعددت أعني
 الشهادة على شهادة القروع بان يحمل القروع شهادة ثلاثين وأحد الاثنین لاخرين وهكذا
 ويشترط الشروط الآتية ذكرھا في كل فرع مع أصله (قوله في كل حق على الصحيح) أي لا يسقط
 بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فشمع الوقت وهو الصحيح احياء له وصوناعه اندر اسه
 وشمل التعزير وهو مخرج به في الاجتناس وقضاء القاضي وكفاه كافي الخمانية والنسب كافي
 خزانة المفتين وفي القنية امهد القاضي شهودا ان حكمت فلان على فلان بكذا فهو امهد
 باطل لا عبرة به والحضور بشرط اه وفي تقيعة الدهر وكتبت الى الحسن بن زياد اذا شهد
 الثاني على نضائه الشاهدين اللذين شهدا في تلك الحادثة هل يصح اشهاد اياهما ان قال نعم
 لكنه يفصل عن القول في الحكم اه قال في فتح القدير الشهادة على الشهادة جائزة في
 كل حق بثبت مع الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحد ودوا القصاص فالما التعزير في
 الاجتناس من نوا رابن رسدتم عن محمد يعجز في التعزير العقو والشهادة على الشهادة نص
 الفقيه ابو البلبث على ان كتاب القاضي الى القاضي لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي
 فتوى قاضيخان الشهادة على الشهادة جائزة في الاقاريروا الحقوق قضية القضاة وكتبتهم
 وكل شيء الا الحدود والقصاص بقولنا هذا قال احمد والشافعي في قول واضح قوله وهو
 قول مالك يقبل في الحدود والقصاص أيضا لان القروع عدول نقلوا شهادة الاصول فالحكم
 بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالمترجم وسيندفع اه (قوله الا في حد) اي ما يوجب
 الحد فلا يرد انه اذا شهد على شهادة شاهدين ان قاضي بلدة كذا ضرب فلانا في قذف قائما
 تقبل حتى ترد شهادته الى آخر ما ذكرنا آنفا وفيه اشعار بانم لا تقبل في التعزير وهذه رواية عن
 أبي يوسف وعن أبي حنيفة انم لا تقبل كافي الاختيار فهو متاني (قوله وجاز لانهم ادعوا مطلقا)
 أي بهذرا وغيره وسواء تعذر حضور الاصل ام لا لان العمل الشهادة اسهل من ادعائها قال في
 خزانة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول مذكر حتى لو حمل بهم
 القدر من مرض او سفر او موت شهد القروع اه فتبين ان الشترط العذر وقت الاداء
 لا وقت العمل قال في البحر وقد شهد القروع أي عند القاضي لان وقت العمل لا يشترط
 ان يكون في الاصل مذكر لما في خزانة المفتين وساق عبارتهم المذكورة (قوله بشرط تعذر

وان كثرت اكدت انما في كل
 حق على الصحيح (الا في حد
 وقود) لا وطها ما بالشبهة
 وجز لا شهدا مطلقا لا يمكن
 لا تقبل الا بشرط تعذر

والوارث لا يعلم ما فعل مورثه ثم نقبل القواين فكذب الخبير الرمل في هامشه قوله قات الخ
اقول ما في المحيط لا يمرض ما في القنبسة اذ ما فيها فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا بالماضى
فلذلك اتهم اى الشاهد ان لفظ كان وما فيه فيما اذا ادعى الدين للعمال فثبت هذا به كذلك ولذا لم
يقول كان وبه يحصل التوفيق فقامل انتهى وبهذا يتضح ما ذكره الشارح (قوله ادعى ملكا
في الماضى) اى بان قال ملكى وشهد انه له قال في الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضى وشهد
به في الحال بان قال كان هذا ملكى وشهد انه له قبل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو ادعى
انه كان له وشهد انه كان له لا تقبل (قوله كالمشهد بالماضى ايضا) اى لا تقبل لان اسناد
المدعى يدل على نفي الملك في الحال اذ لا قاعدة للمدعى في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف
الشاهدين لو اسند ملكه الى الماضى لان اسنادهم لا يدل على النفي في الحال لانهم لا يعرفان
بقائه الا بالاستصحاب والشهادة يختزن عن الشهادة باستصحاب الحال اعدم يقينه بخلاف
المالك اذ كما يعلم لم يثبت ملكه بيقينه انهم لم يبقاه بيقينا بغير وجه مظاهر الفرق بين هاتين
ما تقدم متضمن قوله بخلاف ما لو شهد انها كانت ملكه * (فرع مهم) * قال المدعى ان الدار
التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكى وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا
المحضر ملكه صح الدعوى والشهادة وكذا لو شهدوا ان المال الذي كتب في هذا الصك عليه
تقبل والمعنى فيه انه اشار الى المعلوم لو شهدوا بملك المتنازع فيه والخصم ان صادقا على ان
المشهدوبه هو المتنازع فيه ينبغي ان تقبل الشهادة في اصل الدار وان لم تذكر الحدود لعدم
الجهالة المفضية الى النزاع في اصل الدار جامع الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى
اعلم واستغفر الله العظيم

(باب الشهادة على الشهادة)

انما آخرها لانها فرع عن شهادة الاصل فاستحقت التأخير لان الاصل مقدم على الفرع ولانها
بمثلة المركب من المفرد وجواز استصحاب القياس لا يقتضيه لان الاداء عبادة بدنية لزم
الاصل لاحق للمشهدوبه لعدم الاجبار عليه او لعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري
في العبادات البدنية لان كون قول الانسان يتخذ على مثله يلزمه مانس به اليه وهو يتقنه
وبيرأضه انما عرف بحجة شرعاً عنه قد مر من احتمال الكذب وهو ما في شهادة الاصول لعدم
العصمة من الكذب والشهود فلا يكون بحجة كذلك عنه من زيادة الاحتمال فكيف اذا كان
الغائب ضده ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرعين وان اختلف محل الاداء فان محله في
الاصلين في اثبات حق المدعى وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الاصلين ثم يرجع الى الحق
المدعى به الا انهم استعملوا جوازه في كل حق لا يثبت بالشبهة المشبهة بالاحتمال اليها لان
الاصل قد يجهز عن أدائها البعض العوارض فلم تجز لادى الى ضياع كثير من الحقوق ولهذا
جوزت وان كثرت أعني الشهادة على شهادة الفروع وان بعدت الا ان فيها شبهة من حيث
البدلية لان البدل لا يعلو عليه الا عند المجز عن الاصل وهذه كذلك واعتبر بانها لو كان
فيها معنى البدلية لما جاز الجمع بينهما ما عدم جوازه بين البدل والمبدل ~~ا~~ كن لو شهد احد
الشاهدين وهو اصل وآخران على شهادة شاهد آخر جاز وأجيب بان البدلية انما هي في

* ادعى ملكا في الماضى
وشهد به في الحال لم تقبل
في الاصح كالمشهد بالماضى
ايضا جامع الفصولين
(باب الشهادة على الشهادة)

(هي مقبولة)

ذى اليد عليه كيمته لادعى تقبل ولو كان هذا في دعوى الامة والضيعة لا تقبل والفرق فيها وأما
عكسهما اعني ما اذا ادعى الاقرار فشهد بالانشاء فغيره تصور شرعا ان لا تسمع الدعوى بالاقرار
لما في البرازية معزيا الى الذخيرة ادعى ان له عليه كذا وان العين الذي في يده له ما انه اقر له به او
ابتداء بدعى الاقرار وقال انه اقر ان هـ ذى الى اقرار ان له عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ
على انه لا تصح الدعوى اذ لم يلاح الاقرار للاستحقاق كالاقرار كاذبا فلا يصح الاقرار لاضافة
الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الاقرار من المدعى عليه على المدعى بانه برهن على انه اقر انه
لاحق له فيه او بانه ملك المدعى حيث تقبل وتسامه فيها ومنه تستكم عليه ان شاء الله تعالى باوضح
من ذلك في الدعوى (اقول) اما قوله بغيره تصور شرعا قال الغزى ممنوع لانه لو ادعى انه ملكي
وانه اقر له به تسمع لم يكن قد يقبل رجع الى دعوى الملك والكلام ليس فيه بغيره يستقيم الكلام
(قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقا) اى سألهمما الخصم عن بقاءه ولم يسألهمما ولكن الذى
ردت فيه الشهادة في دين الحى انما هو في صورة الاقرار لما قدمناه قيل اسـ طر عن البحر عن
القنية ثم دعاه الى اقرار بدين الخ ولذا قال بعده وهو سكت الخ قال في البحر وفي مسئلة
دين الميت لا يثبت القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه احتياط في امر الميت ولهذا يحلف
المدعى مع اقامة البينة بخلافه في دين الحى فحضرانهم اذا شهدوا في دين الحى بانه كان له عليه
كذا تقبل الا اذا سألهمما الخصم عن البقاء نفى لا ندرى وفي دين الميت لا تقبل مطلقا انتهى
(قوله قلت) القول صاحب المنع (قوله من ثبوته بمجرد بيان سببه الخ) قال الرمى نقلا عن
الحيط انه ثبت الدين على الميت بمجرد بيان الشاهد سببه من غير حاجة الى ان يقول مات وعليه
شهادة على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراض حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات
من جراحته لانه لا علم لهم به برأيه معين الحكم كذا رأيت بخط بعض العلماء (واقول) ما في
الحيط لا يمارض ما في القنية اذا ما فيها فيما اذا ادعى الدين للحال فشهدا به كذلك بحيث انهم لم
يقولوا كان وبه يحصل التوفيق فتأمل ونقل بعض الفضلاء عن المقدسى انه قوى ما في معين
الحكم وانته قال ان الاول ضعيف وان الاحتياط في امر الميت يكفى فيه تخليف خصمه مع
وجود بينة وان في هـ هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفادته الذي يوجب عن الجنة
وتضييع حقوق الناس كثيرين لا يجب دون من يشهد لهم على هذا الوجه اهـ وبه اعترض
في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا يفتى) قدعات ان الاحتياط في
عدم اشتراط ذلك وان اشتراطه ضعيف لكن قال الرجى والاحتياط لا يفتى لان الامر فيه
مشكل دائر بين تضييع حق الدائن أو الزام الميت بما ليس في ذمته فيحتاج للقاضى والمفتى
ان يتفحصا كمال التفحص ويتبعوا القرائن واحوال المدعى والمدعى عليه فان ظهر له بقاء الدين
يفتى المفتى بقول من يقول لاجل الجور ويقضى القاضى به وان غلب على ظنه استيفاء
الدائن لادين أو سقوطه بوجه من المستعطات يفتى بالقول الثاني ويقضى به القاضى حفظا
لاموال الناس واديانهم ولذا قال والاحتياط لا يفتى وليس بماذا يكون الاحتياط والله أعلم
بكن عبارة المنع وفي مسئلة دين الميت لا يثبت القبول من شهادتهم بانه مات وهو عليه
احتياط في امر الميت انتهى فاذا كان الاحتياط انما هو في امر الميت لانه لا يجب عن نفسه

وفي دين الميت لا تقبل
مطلقا حتى يقول مات
وهو عليه بحر قلت
وبخلافه ما في معين
الحكم من ثبوته بمجرد
بيان سببه وان لم يقولوا
مات وعليه دين اهـ
والاحتياط لا يفتى

أى لانهم لم يوافقوا الا انه لم انه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضيع حق المدعى ظاهرا فلا
يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم هل تعلمون انه خرج عن ملكه فانهم اذا قالوا لا نعم لم انه خرج عن
ملكه لا تطل شهادتهم كما هو ظاهر اهـ وهذا كله اذا شهدوا بالمال في الماضي اما لو شهدوا
بالدين في الماضي لا يقضى به في ظاهر الرواية وان كانت اليد تسوغ الشهادة في الملك على
ما استقناه وعن أبي يوسف يقضى بها وخرج العمادى على هذا ما في الوقعات لو أقر بدين
عند رجلين ثم شهد عدلان عند الشاهدين انه قضى دينه ان شاهدى الاقرار بشهدان انه كان
له عليه دين ولا يشهدان ان له عليه فقال هذا أيضا دليل على انه اذا ادعى العين وشهدوا انه
كان له عليه تقبل وهذا غلط فانه انما تهرض لما يسوغ له أن يشهد به لا لا تقبل وعدمه
لربما يؤخذ من منعه من احدى العبارتين دون الاخرى فتبوت القبول في احدهما دون
الاخرى كيف وقد ثبت بشهادة العاين عنده الشاهدين انه قضاه فلا يشهدان حتى يحضر
القاضي بذلك وان الشاهدين حينئذ لا يقضى بشئ كذا في فتح القدير وفي البرازية شهدا أنها
زوجت نفسها ولا تعلم أنهم في الحال امرأته ولا او شهدا أنه باع منه هذه العين ولا تدري أنها
ملكه في الحال ام لا يقضى بالتمكاح والملك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهدى
الحال * والحاصل ان المخصوص عليه في العين مأمومة وأما في الدين فالمخصوص عليه عدم
القبول قال في القنية شهدا على اقرار رجل بدين فقال المشهود عليه انهم دان هذا القدر على
الا أن فقال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا تقبل الشهادة اهـ وقال قبة له ادعى على
آخر دين على مورثه فشهدوا انه كان على الميت دين لا تقبل حتى يشهدوا انه مات وهو عليه اهـ
فموضوع الاولى في الشهادة على الاقرار وان الشاهد قال لا ادري اهو عليك الا أن لم لا وهو
ساكت عما اذا شهدوا انه كان له عليه كذا وقد بحث العمادى انه في اقراره وليس
بهرض للمخصوص عليه كعامة اهـ (اقول) بل هو داخل في قولهم الشهادة بالمال لا يقضى
مقبولة وأما الثانية اعني ما اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال في جامع الفصولين
ادعى الوديعة فشهدا ان المودع اقر بالابتداء تقبل كافي الغصب وكذا العارية ادعى التكميحا
وشهدا باقرارهما بتكميحا تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهدا باقرارهما بالمال
تقبل وتكون اقامة البيينة على اقراره كاقامة البيينة على السبب وانتي بعضهم نهى عن القبول
ادعى قرضاً وشهدا باقرارهما بالمال تقبل بلا بيان السبب انهم في تقبل بالابتداء والغصب والعارية
والديون والتمكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيهما وشهدا انه اقر بالبيع
واختلفا في زمان ومكان تقبل وفيه قبله ادعى مائة فتعيز بسبب لم صحح ونهى ان المدعى
عليه اقرار له عليه مائة فتعيز برولم يزيد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل
لا وهو الاصح لانهم لم يذكروا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قبولها ولو لم
يختلف الدين باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدل قبل القبض
لم يجوز في السلم وجاز في دين البر بالسبب فلم يشهدا بدين بدعيه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
القرض وشهدا انه اقر ولم يذكروا سبب القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قرضاً دينه وشهدا انه
اقر بامته بانه تقبل انتهى وفي القنية ادعى عبداً فشهدا احدهما بالمال مرسل والاخر باقرار

ان التوفيق وان كان يمكن ان ليس به اعتبار ما لم يصرح به فيما ثبت بالشبهات فكيف به برامكاته
 فيما يدري بها والجواب عن الاول ان ذلك انما كان احتمالا لا ثباتا ان لو كان في اختلاف
 ما كافا فانه وهو من صلب الشهادة لبيان قيمة المسروق ايعلم هل كان نصا بافية طعم به أو لا وأما
 اذا كان في اختلاف ما لم يكف فانه له كلون ثملب السارق وامثاله فاعتبار التوفيق فيه ليس
 احتمالا لا ثبات الحد لا مكان ثبوت بدونه الا ترى انهم ما لو سكتا عن بيان لون البقرة ما كافهما
 القاضي بذلك فتبين انه ليس من صلب الشهادة ولم يكف فانه له الى محاسن الحكم بخلاف
 المذكورة والاثوثة فانهم ما يكفان النقل بذلك لان القيمة تختلف باختلافهما فكان اختلافهما
 في صلب الشهادة والجواب عن الثاني انه جواب للقياس لان القياس اعتبارا ما كان التوفيق
 أو يقال انهم يرجح بالتوفيق به اعتبار فيما كان في صلب الشهادة وامكانه فيما لم يكن فيه هذا
 وأطاق في اللون فشمل جميع الألوان وهو الصحيح ولهما ان السواد غير البياض فلم يتم على
 كل نصاب شهادة وصار كالغصب لان امر الحد أهم كاذ كورة والاثوثة وعلى هذا الخلاف
 لو ادعى سرقة ثوب مطا فقال أحدهما هاروي والآخر مروى اه شلبي وتكلم الشرح على
 القطع ولم يتكلم على الضمان والظاهر وجوبه وحرمه نقلا اه ط بزيادة (قوله خلافا لهما)
 حيث قال لا يقطع لانهم ما اختلاف في المشهود به فيمتنع به القبول كما اذا اختلفا في الذ كورة
 والاثوثة أو في اللون في الغصب بل أولى لان النابت بالغصب ضمان لا يسه قط بالشبهات
 والثابت هنا حد يسهط بها اه درر (قوله واستظهر صدر الشريعة قولهما) لكن الصحيح
 في الهداية قول الامام رحمه الله تعالى (قوله وهذا ان لم يدعى لو نها) اما لو عين لو نها
 حكمه فقال أحدهما سواد لم يقطع اجماعا لانه كذب أحد شهادته كافي الفتح (قوله أو جله
 لم تقبل) اما الاول فلان الاطلاق أفيد من المقيد واما الثاني فلاختلاف الشهادة والدعوى
 للمباينة بين المتفرق والجمله وتقدمت هذه المسئلة آنفا (قوله شهدا في دين الحى الخ) قال
 في البحر ولم يدعى كمالا لوجه الله تعالى مستثنين احدهما اما اذا ادعى شيئا للمال فشهدا به عما
 مضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانشاء فشهدا بالاقرار وعكسه أما الاول ففي المحيط نقلا عن
 الاقضية اذا ادعى المالك للمال أى في المعين فشهدا وان هذا المعين كان قدما كانه تقبل لانها
 أثبتت المالك في الماضي فيحكم بها في الحال ما لم ينعلم المزيل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها
 أمر روى مبدانت اه ومضى في حكمها في الحال الخ قال في نور العين هذا عمل بالاستصحاب
 وهو حجة في الدفع لا للاستحقاق فيكون ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما فيه امكن فيه مخرج فيقبل
 دفعا للرجح (بقول الحقير) قوله دفعا للرجح تعليل عليل كالا ينبغي على ذي فهم جليل اه
 وقال في البحر أيضا ومضى في هذا لا يحل للقاضي أن يقول انعلمون انه ما كنه اليوم نعم ينبغي
 للقاضي أن يقول هل تعلمون انه خرج عن ما كنه فقط ذكره في المحيط قال العمادى فعلى هذا
 اذا ادعى الدين فشهدا انه كان له عليه كذا ينبغي أن يقبل كافي العين ومثله ما لو ادعى انها
 زوجته فشهدا انه كان تزوجها ولم ينعرضوا للمال تقبل اه لكن اعترض الرملى قوله نعم
 ينبغي للقاضي الخ بان المنصوص خلافه وان البحث لا يعارض المنصوص اذ لا عبرة
 للابحاث في معارضة النصوص اه وقال أيضا معنى لا ينبغي للقاضي أن يقول الخ

خلافا لهما واستظهر صدر
 الشريعة قولهما وهذا
 ان لم يدعى لو نها
 ذكره الزبائى * ادعى
 المديون الاصل متفرقا
 وشهدا به مطلقا أو جله لم
 تقبل وهما يسهط بها في
 دين الحى بانه كان عليه كذا
 تقبل الا اذا سألهما الخصم
 عن بقائه الآن فقالا
 لا ندري

اضافة الملك الى وقت الموت حيث اختلف في قبولها او الفرق بينهما - ما عن الفتح فلا تنه - (قوله)
 أو أقر مع مطوف على قوله ثم هذا (قوله في يد المدعي) قد ببالاقرار باليد مقصود الا انه لو أقر له بما
 ضمنه لم تدفع اليه كما - بيان في الاقرار (قوله بذلك) أي يد المدعي أو ملكه ومن اقتصر على
 الثاني فقد قصر افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله دفع للمدعي) الاولى أن يقول فانه
 يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي البحر وانما طال دفع اليه دون أن يقول انه اقرار بالملك لانه لو
 برهن على انه ملك فانه يقبل اه أي في مسئلة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكوران
 في الكثر دون مسئلة الشهادة بالملك لما في جامع القصور لم يأخذ عنهما من يد آخر وقال اني أخذته
 من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبيل لانه وان كان ذا يد يحكم الحال امكنه ما أقر
 بقضيه منه فقد أقر ان ذا اليد في الحقيقة هو الخارج ولو أقر المدعي عليه اني أخذته من المدعي
 لانه كان ملكي فلو كذبه المدعي في الاختصاص لا يؤمر بالتسليم الى المدعي لانه قد اقره
 وبرهن على ذي اليد ولو صدقه يؤمر بتسليمه الى المدعي فيصير المدعي ذا يد فيجلب أو يبرهن
 الآخر اه وقوله دفع للمدعي قال في الدرر ليكن لا يصير المدعي عليه بزوال اليد عنه مقضيا
 عليه حتى لو برهن المدعي عليه بعده على انه ملك يقبل كذا في العمادية اه (قوله لمعلومية
 الاقرار) أي اقرار المدعي عليه انها كانت في يد المدعي فيؤاخذ به (قوله وجهالة المقر به) من
 كون اليد امانة أو ملكا (قوله لا تبطل الاقرار) أي في حق الدفع قال طاهره انهم شهدوا
 عليه انه أقر بان الدار التي في يده كانت افلان ولم يعاين الدار (قوله بالملك المنقضي) أي كيد
 الميت كما في صورة البحر السابقة عن البحر (قوله لا ياليد المنقضية) أي كيد الحي (قوله لتنوع
 اليد) أي لاحتمال انه كان له فاشتره منه (قوله المفتي به نعم) لانه أقر باليد وادعى انه باع في حق
 فيؤاخذ باقراره ولا تثبت الدعوى الاخرى الا ببرهان (قوله قبلت بالف) أي ولا يسمع قوله
 قضاء الكمال النصاب ولا يكون رده من المدعي تكذيبا له كما اذا شهد له بالف وخمسائة والمدعي
 يدعي ألفا لانه لم يكذبه فيما شهد له به وانما كذبه فيما شهد به عليه وذلك لا يمنع كما اذا شهد له بشئ ثم
 شهد عليه بآخر ولا تقبل الا اذا ادعى ألفا فادعى خمسمائة والمسئلة بحالها لا تقبل (قوله
 الا اذا شهد به آخر) أي اكمال النصاب (قوله ولا يشهد) أي بالالف كلها أي يجب عليه ان
 لا يشهد كما في الزيلعي والدرر (قوله من علمه) فهل ماض أي علم قضاء خمسمائة (قوله حتى
 يقر المدعي به) أي يقر المدعي عند الناس به أي بما قبضه - لا يتضرر المدعي عليه عند تقريره
 الدعوى وانما يكون اعانه على الظلم قال في البحر والمراد من يفتي في عبارة الكثر معنى يجب فلا
 تحل له الشهادة (قوله شهدا بسرقة بقره الخ) هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد
 عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في شاهدين شهدا جميعا على ان يسرق بقره واختلفا
 في لونهما قال أجزأ الشهادة واقطعه - وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزأ الشهادة ولا تقطعه اه له
 ان التوفيق يمكن لان التحمل في السرقة يكون لا غالب او اللوان يتشابهان أو يجتمعان فيكون
 السواد من جانب وهذا يبصره والبياض من جانب آخر وهما يشاهدان - واذا كان التوفيق
 ممكنا وجب القبول كما اذا اختلفا في الزنا في بيت واحد وفيه بحث من وجهين أحدهما ان
 طاب التوفيق في هذا احتمال لا يثبت الحد وهو القاطع والحد في احتمال لدرته لا لاثباته والثاني

أو أقر المدعي عليه
 بذلك أو شهد شاهدان انه
 أقر انه كان في يد المدعي
 دفع للمدعي لمعلومية الاقرار
 وجهالة المقر به لا تبطل
 الاقرار والاصل ان الشهادة
 بالملك المنقضي مقبولة
 لا باليد المنقضية لتنوع
 اليد لا الملك برأية ولو أقر
 انه كان يد المدعي بغير
 حق هل يكون اقرارا له
 باليد المنقضية به نعم جامع
 الفصولين * (فروع) *
 شهدا بالف وقال أحدهما
 قضى خمسمائة قبلت
 بالف الا اذا شهد به آخر
 ولا يشهد من علم حتى يقر
 المدعي به شهدا بسرقة
 يقره واختلفا في لونهما قطع

قوله لانه لم يكذبه - اه
 لقوله قبلت بالف

الآن يقولوا لا تعلم له وارثا غيره وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالا كثر والظاهر
الاول ويأخذ القاضي كفيلا عندهم اذ لو قالوا لا تعلم له وارثا بهذا الموضع كفى عند أبي حنيفة
خلافه ما اه وتقدمت المسئلة قبيل كتاب الشهادات وذ كر هاهنا السادس والخمسين
من شرح أدب القضاء منوعة ثلاثة أنواع فارجع اليه ولخصها هناك صاحب البحر بما فيه
خفاه وقد علم بما صار ان الوارث ان كان ممن قد يجب بحسب حرمان فذ كر هذا الشرط لاصل
القضاء وان كان ممن قد يجب بحسب نقصان فذ كر شرط للقضاء بالا كثر وان كان وارثا ثانيا
ولا ينقص بغيره فذ كر شرط للقضاء بالابدون تلوم فقام ل وقد منا الكلام عليه مستوفى
في شتى القضاء فارجع اليه (قوله وارجع) أى في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فقد
سبق انه يقبى بالنسب مع قال في البرازية شهدا ان فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا
ولم يذكر كالميت فشهادتهم ما باطل لانهما شهدا بغير ما نسب به ولا رأياه في يد المدعى انتهى
(أقول) قال الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي وان عاين المالك دون المالكين عاين ملكا
لحدوده بنسب الى فلان بن فلان الفداني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنسبه القياس فيه
أن لا يعمل والاستحسان يحل لان النسب مما يثبت بالقسم والاشهارة فيصير المالك معروفا
بالقسم والملك معروفا بفرع الجهالة لكن اغتبا تقبل اذ لم يقسم الشاهد اما اذا قسم فلا
(قوله ذ كرهما البرازي) وكذا في الفخ (قوله وذ كر اسم الميت الخ) حتى لو شهدا انه جده أبو
ابيه أو أمه ووارثه ولم يسجما الميت تقبل برأيه (قوله وان شهدا بيدى الخ) يعنى اذا كان
دارى بدرجل فادعى آخر ان له وأقام بينة انها كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان
الثابت بالبيننة كالنات باقرار الخصم ولو أقر المدعى عليه وقعت الى المدعى انفاقا ولهما
ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو المدعى فانه لا آت منقطعة ويحتمل انها كانت يذملك أو
ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها بالشك درر ولو شهدا انها كانت له تقبل بالا
خلاف كافي الثانية ولو شهدا بان المدعى عليه أخذها من المدعى فانه اتقبل وترد الدار الى
المدعى وقيد بقوله بيدى لانهم لو شهدوا انها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين
(قوله سواء فالأمة شهر الخ) لان قولها ماذلك وجوده كعدمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذ كر
فانه ذ كر القر تاتى في الجامع الصغير شهدوا الخى ان العين كانت في يده لم تقبل (قوله ردت)
أى عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف انها تقبل كما ذ كرنا (قوله اتمنوع بيد الخ) علة لقوله
بجهول وذلك انه يحتمل انها كانت يذملك أو ودبعة أو اجارة أو غصب فلا يحكم باعادتها درر
أى فلا يقضى بالشك قال في الغرر الآن يقولون ان المدعى عليه أحدث اليد فيه يقضى للمدعى
ويؤمر المدعى عليه بالتسليم اليه ولكن لا يصير المدعى عليه مقضيا عليه حتى لو برهن بهد على
انه ملكه تقبل اه واذا كانت ودبعة مثلا تكون باقية على حالها أما الميت فانه تقبل ملكه
اذا مات مجهلا كما تقدم (قوله بخلاف ما لو شهدا انها كانت ملكه) أى تقبل لان الشهادة
بالمالك المنقضى مقبولة لا بالامد المنقضى لانه لان الملك لا يتنوع والامد يتنوع باحتمال انه كان له
فاشترأ منه ولان الاصل ابقا ما كان على الذى عليه كان وقد منا قريما لو شهدا المدعى ملك
عين في يد رجل انها كانت ملك المدعى حيث يقضى بها وما لو شهدا انها كانت لورثه بدون

ورابع وهو ان يدرك
الشاهد الميت والا
فيما لم يعدم معانية السبب
ذ كرهما البرازي (وذ كر
اسم الميت ليس بشريط
وان شهدا بيدى) سواء
قالا (مذ شهر) أولا
(ردت) اقامها بجهول
لتنوع بيد الخى (بخلاف
ما لو شهدا انها كانت
ملكه

لا بد من بيان انه اعنته اه ولم يذكر هذا الشرط متنا ولا شرحا والظاهر ان الجرم مع الشرط
 الثالث يفتى عنه فتمام وقد مرنا الكلام على ذلك ممتد وفي في شتى القضاء عند قول المصنف
 تركه قسمت بين الورثة أو اقرباء الخ (قوله من بيان سبب الورثة) أي الخاص كالأخوة بقيد
 كونهم الألاب ومثل الأخ الم لا بد في الشهادة للمولى ان يقولوا هو مولاه أعتقه ولا نعلم له وارثا
 غيره لان لفظ المولى مشترك ط (قوله وبيان انه أخوه لا يبيح الخ) ذكر في البحر عن البرازية
 انهم لو شهدوا انه ابنه ولم يقولوا ووارثه الاصح انه يكتفى كالو شهدوا انه أبوه أو أمه فان ادعى انه
 عم الميت يشترط الصحة الدعوى ان يفسر فيقول عمه لا يبيح وأمّه أو ألابيه أو ألابيه ويشترط أيضا
 ان يقول ووارثه وإذا أقام البينة لا بد للشهود من نسبة الميت والوارث حتى يلتزموا إلى أب
 واحد وكذلك هذا في الأخ والجد اه ملخصا شهدا ان هذا ابن الميت أو وارثه ولم يشهدا
 انالاه لم له وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدفع اليه ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي
 تمار خاتمة من الثامن في كتاب الشهادة وعندهما قدر بمحول كما هو مفاد مما ذكره الطحاوي
 في مختصره ادعى انه أخوه لا يبيح وأمّه وشهد الشهود ولم يذكروا اسم الأم أو الجدة لا تقبل لانه
 لا يحصل التعريف وقيل يصح ويثبت لانه ذكره في الكتاب من ادعى انه أخوه لا يبيح وأمّه
 وأقام البينة تقبل ولم يشترط ذكر الجدة وقال شمس الأئمة السرخسي في الأخ لا يشترط ذكر
 اسم الجدة وغيره وأما إذا ادعى انه ابن عمه لا بد أن يذكر اسم الأب والجدة عمادية من السادس
 رجل طلب الميراث وادعى انه عم الميت يشترط الصحة أن يفسر فيقول عمه لا يبيح وأمّه أو ألابيه
 أو ألابيه وأن يقول أيضا ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لا بد للشهود أن يفسروا الميت
 والوارث حتى يلتزموا إلى أب واحد يقول هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا
 انه أخو الميت لا يبيح وأمّه أو ألابيه أو ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره جاز ولا يشترط في هذا ذكر
 الاسماء قاضيان ورجل ادعى ارثا عن ميت وزعم انه ابن عم الميت لا يبيح وأقام بينة على النسب
 وذكر الشهود اسم أبيه وجده واسم أبي الميت وجده كما هو الرسم والمدة أقام البينة
 ان جد الميت فلان غير ما أثبتته المدعى لا تقبل لان البينات للآباء لا للبنين وبينه المدعى عليه
 قامت للنفى وهو ليس بحصم في اثبات جد المدعى خاتمة * (تكملة) * الشرط في سماع بينة الارث
 احضار الخصم وهو اوصا وارث أو غير الميت وله على الميت دين أو مودع الميت أو الموصى له أو به
 لا فرق بين أن يكون مقرا بالحق أو منكرا بنزاهة في العاشر من كتاب الدعوى (قوله وبقى شرط
 ثالث الخ) يتألفه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود ولا نعلم له وارثا غيره وعدمه
 اذ لو كان قوله م ذلك شرط الماتاني التفصيل والذي في البحر عن البرازية ويشترط ذكر
 لا وارث له غيره لاسقاط التلوم عن القاضي انتهى فعلم انه شرط لاسقاط التلوم لا الصحة
 القضاء (قوله أولا ع لم له وارثا غيره) في البرازية قول الشاهد لا أعلم له وارثا غيره عندنا بمنزلة
 لا وارث له غيره انتهى (قوله غيره) قال في فتح القدير وادّعى انه كان له وارثه تركه ميراثا له
 ولم يقولوا لا نعلم له وارثا غيره فان كان بمن يرت في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه
 أو يرت على كل حال يحتمل القضاء وينظر مدة هل له وارث آخر أو لا فان لم يظهر يقضى بكماله
 وان كان نصيبه يختلف في الاحوال يقضى بالاقل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة بالثلث

(و) بيان (انه أخوه لا يبيح
 وأمّه أو ألابيهما) ونحو
 ذلك ظهريه وبقى شرط
 ثالث (و) هو (قول
 الشاهد لا وارث) أولا
 اعلم (له) وارثا (غيره)

مقامه من اثبات يده أو يدنا بيه عند الموت أيضا وهو ما أشار إليه المصنف بقوله إلا أن يشهدا
 بما كره الخ (قوله عليه) أي المورث (قوله عند موته) لا بد من هذا القيد كما علمت وكان ينبغي
 ذكر بهذا الثلاثة يؤيده ما في البرازية حيث قال شهدا أن هذه الدار كانت بخدمته لا تقبل لعدم
 الجبر ولو شهدا على إقرار المدعى عليه أنها كانت بخدمته يقبل ثم ذكر أن قولهم كانت في يده كهذا
 وجعل في الخاتمة الدين كاهين أنه كان لابي المدعى على المدعى عليه كذا اقتبوز و ذكر شيخنا أن
 قولهم كانت لابي لا يه ايس بجبر وظاهر تعليل الشارح الآتي أن قوله عند موته قيد لاشهاد به باليد
 أيضا وأنت خبير أنه بالاولى بل صريحه حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدائع
 شهدوا أنه مات وهو ساكن في هذه الدار تقبل وعند أبي يوسف لا و مراد الشارح أن الجبر يكون
 صريحا كالمثال الذي ذكره وحكمه بما فيها استثنى (قوله أو يده) إنما كان ذلك مثبتا لأن الظاهر
 من حال المسلم في ذلك الوقت أن يسوي الأسباب ويبين ما كان بيده من المقصوب والودائع
 فإذا لم يبين فأنظروا من حاله أن ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دلائل الملك (قوله أو يده من
 يقوم مقامه) قال في الدرر يعني إذا مات رجل فقام وارثه بينة على دارها كانت لابيها عارضا
 أو أردعها الذي هي في يده فانه يأخذها ولا يكف البينة أنه مات وتركها ميراثا له بالاتفاق أما
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يوجب الجبر في الشهادة وأما عندهما فلا نقيام اليد عند
 الموت يفتي عن الجبر وقد وجدت لان يد المسلمة غير المودع يد المعير والمودع اه وشمل هذا
 الامين وغيره كالعاصب والمزتم (قوله لان الايدي) أي أيدي الواضعين أيديهم على شيء وهذا
 تعليل للاستغناء بالشهادة على يد الميت عن الجبر ويبان ذلك انه اذا ثبت يده عند الموت فان كانت
 يده ملك فظاهر لانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى الوارث ثبتت الانتقال ضرورة كل شاهد
 بالملك وان كانت يدا مائة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب يده ملك
 بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لتركه الحفظ والمضمون عليه الضامن على ما عرف فيكون
 اثبات اليد في ذلك الوقت اثباتا للملك وتركه تعليل الاستغناء بالشهادة على يد من يقوم مقامه
 لظهوره لان اثبات يده من يقوم مقامه اثبات يده فيبقى اثبات الملك وقت الموت عن ذكر الجبر
 فاكتمنى به عنه أفاده سيمدى الوارثه الله تعالى (قوله تنقلب) أي تصير يده ملك اذ لو كانت
 لغيره لم يكن في الوقت الذي يصدق فيه الكذب ويرجع فيه العاصي لان الظاهر من حال المسلم
 في ذلك الوقت أي وقت الموت كذلك وان يسوي أسبابه ويبين ما كان بيده من الودائع
 والغصوب فإذا لم يبين فأنظروا من حاله أن ما في يده ملكه فتجعل اليد عند الموت دلائل الملك
 لا يقال قد تكون اليد يدا مائة ولا ضمان فيها التنقلب بواسطة يده ملك لان الامانة تصير مضمونة
 بالتجهيل بان يموت ولم يبين أنها أودعة فلان لانه يمتد ترك الحفظ وهو تعدى يوجب الضمان
 (قوله بواسطة الضمان) أي إذا مات مجهلا لتركه الحفظ فيضمن الوديعة (قوله ثبت الجبر ضرورة)
 أي لا قصدا (قوله ولا بد مع الجبر من بيان سبب الودائع الخ) أي وهو انه أخوه مثلا ولا يكفي
 مجرد انه وارثه قال في الفتح وينسب الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ونذكر أيضا
 انه وارثه وهل يشترط قوله ووارثه في الأب والام والولد قبل يشترط والفتوى على عدمه
 وكذا كل من لا يحجب بحال وفي الشهادة بانه ابن ابن الميت أو بنت ابنته لا بد منه وفي انه مولاه

عالمه (قوله عند موته) أو يده
 أو يده من يقوم مقامه
 كسائر ممتلكات وغاصب
 ومودع فيبقى ذلك عن الجبر
 لان الايدي عند الموت
 تنقلب يده ملك بواسطة
 الضمان فإذا ثبت الملك
 ثبت الجبر ضرورة (ولا بد
 مع الجبر) المذكور (من
 بيان سبب الودائع)

كانت لايه يوم موته أو كانت في يده أو في يده من يقوم مقامه من المصة وغيره والاصل فيه ان
 الجرح شرط صحة الدعوى لا كإتيههم من كلام الكنز من انه شرط القضاء باليمين فقط أى
 يشترط أن يقول في الدعوى مات وترك ميراثا كما يشترط في الشهادة وانما لم يذكر لان الكلام
 في الشهادة ليس ان ثبت ملكه أو يده عنه موته كان جرحا لانه أثبت ملكه أو ان الانتقال الى
 الوارث فيثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقالا وكذا اذا ثبت يده عنه الموت لان
 يده ان كانت يده ملك فهو على ما بينا وان كانت يدا مائة فكذلك الحكم لان الايدي في الامانات
 عند الموت تنقلب يده ملك بواسطة الضمان اذا مات مجهلا لمركه الحفظ به وهذا عند أبي حنيفة
 ومحمد وقال أبو يوسف الجرايم بشرط اه كما في الجرح لان ملك الوارث يتجدد في حق العين
 ولذا يجب عليه الاستبراء في الجارية المورثة ويحمل للوارث وطوهار لو كانت حراما
 للمورث أو بالعكس ويحمل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى
 النقل الا لا يكون استصحاب الحال مثبتا وعند أبي يوسف لا يلزم لان الوارث يملكه خلافة عن
 مورثه حتى يرد بالعيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للمورث شهادة له للوارث قال
 سعدى وفيه بحث فان من اجتمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث أو غيره يحمل لأكل
 ما عنده من الصدقات مع انه لم يوجد بجدة الملك اه فظاهر كلام سعدى الميل الى قول أبي
 يوسف (قوله الجراح) أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم
 مقامه من اثبات الملك للميت عند الموت أو اثبات يده أو يده نائبة عنه الموت أيضا وهو ما
 أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهما خلافا لأبي يوسف فانه لا يشترط شيئا
 ويظهر الخلاف فيما اذا شهد انه كان ملك الميت بل لازيادة وطوإما بالفرق بين هذا وبين
 ما يأتي من انه لو شهد الخى انه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفسخ بين هذا وما اذا شهد المدعى
 عين في يد رجل بانها كانت ملك المدعى أو انه كان ملكها حيث يقضى بها وان لم يشهد بانها
 ملكه الى الآن وكذا لو شهد المدعى عين في يد انسان انه اشتراها من فلان الغائب ولم يقيم
 يمينه على ملك البائع وذو اليد ينكر ملك البائع فانه يحتاج الى يمينه على ملكه فاذا شهد
 بملكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على انهما ملكه يوم البيع وهذه أشبه بمسئلة فان كلاً
 من الشراء والارث يوجب تجديد الملك والجواب انه ما اذ لم ينصا على ثبوت ملكه حالة الموت
 فانما ثبت بالاستصحاب والنايات به حجة لبقاء الثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو المحتاج اليه
 في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاء ملكه لا يتجدد به بخلاف مسئلة
 الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لاثبات ملك المشتري من بقاءه
 لان الثمراء آخرهما وجودا وهو سبب موضوع للملك حتى لا يتحقق لولم يوجد به فيكون
 مضافا الى الثمراء وهو ثابت باليمين اما هنا فثبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا
 للميت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل عنه يثبت ان كان له مال فارغ
 والله سبحانه وتعالى اعلم اه (قوله بشهادة ارث) بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انها
 ميراث أبيه وأقام شاهدين يشهدان هذه كانت لايه لا يرضى له حتى يجزأ الميراث بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى كالتقدم وكما صور الشارح (قوله ميراثا للمدعى) أى أو بما يقوم

بشهادة ارث) بان يقول
 مات وترك ميراثا للمدعى
 (الا ان يشهد - دا)

الاجارة سنة بالف وخمسمائة فشهد أحدهما كذلك والاخر بالف لا تثبت الاجارة كالمبيع
كذا في الفتح وقوله في أول المسئلة أي قبل استيفاء المنافع سواء كان المدعى هو المؤجر أو
المستأجر (قوله لا تثبت العقد) فلا تقبل شهادتهم ما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد
يختلف باختلاف البدل فلا تثبت الاجارة فتح (قوله وكالدين) اذ ليس المقصود بعد المدة الا
الاجرة فتح (قوله بعددها) استوفى المنفعة أو لا بعد ان تسلم فتح (قوله لو المدعى المؤجر) اذا
سألت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها أو لا فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخمسمائة
والمؤجر يدعى الاكثر بقضي بالالف وان كان يدعى الاقل لا تقبل شهادته من يشهد بالاكتر لانه
كذبه المدعى وان شهد الاخر بالفين والمدعى يدعيهما لا يقضى بشئ عنده وعندهما بالف
وان كان المدعى هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بمال الاجارة فيقضى
عليه بما اعترف به فلا يمتنع اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف
كما في الفتح (قوله فدعوى عقد) لانه معترف بمال الاجارة فيقضى عليه بما اعترف به الخ (قوله
وصح النكاح بالاقل أي بالف) الاول أن يقول بالف أي بالاقل ليكون اشارة الى أن الف
مثال لا قيد والاولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقل أي وذلك استحسان عند
الامام لان الاصل في النكاح الحل وأما المال فتبعض ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف
في التبعض سألني عن البكر (قوله مطلقا) أي سواء كان المدعى الزوج أو الزوجة والمدعى
يدعي أقل المائتين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في الفتح انه يخالف للرواية فان محمد رحمه الله تعالى
في الجامع قيد به دعوى الاكثر حيث قال جازت الشهادة بالف وهي تدعى ألفا وخمسمائة
والمفهوم معتبر رواية وقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المدعى بدين كونه الاكثر
فيصح عنده أو الاقل فلا يمتنع في البطلان كالكذب المدعى شاهد الاكثر كما عول عليه
محققو المشايخ فان قول محمد هو تدعى الخ يفي بدينه جواب قول أبي حنيفة بالجواز اذا
كانت هي المدعية للاكثر منه فانه لو اوفيه بالمال والاحوال مشروط فيثبت العقد
باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشرح بلالية قلت الا ان الزبلي رحمه الله تعالى أشار الى
جواب هذا فقال ويستوى فيه دعوى أقل المائتين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد
فالاختلاف في التبعض لا يوجب خلافيه لكنه لا بد من وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما
عليه ولا يكون بدعوى الاقل نكذبا لاشهاد بلو ازان الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر
بالزيادة اه (قوله خلافا لهما) حيث قالاهي باطله ولا يقضى بشئ كما في البيع لان
المقصود من الجانبين اثبات السبب والنكاح بالف غير النكاح بالف وخمسمائة ولا يثبت حقيقة
ان المال في النكاح تابع واهذا يصح بلانسمية المهر ومن حكم التابع أنه لا يغير الاصل ألا
تري انه لا يبطل بنفيه ولا يقصد بفساده فكذلك لا يمتنع باختلافه اذا اتفقا على ما هو الاصل
وهو المثل والحل والازدواج فوجب القضاء واذا وجب في المهر ما لا يفرد فوجب القضاء
بأقل المقدارين كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه (قوله ولزم في صحة الشهادة بالخ) يعني
اذا ثبت شئ انه ملك للمورث بان ادعى الوارث عينا في يد انسان انهما يراى أبيه واقام شاهدين
فشهدا ان هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يجر الميراث فيقولامات وتركها ميراثا له أو بقولا

للحاجة لا يثبت العقد
(وكالدين بعددها) لو المدعى
المؤجر ولو المستأجر
فدعوى عقد اتفاقا
(وصح النكاح) بالاقل أي
(بالف) مطلقا (استحسانا)
خلافا لهما (ولزم) في
صحة الشهادة (الجور)

الشاهدين فان البيع بالبيع غير البيع بالف وخسمائة (قوله على كل واحد) لفظ كل على الحاجة
 اليه سعية (قوله ومثله العتيق) أي بان قال مولى العبد أعتقه فكأن على ألف وخسمائة
 والعبد يدعى الألف أو قال مولى النصاص صالحة على ألف وخسمائة والقاتل يدعى الألف
 وكذا الباقيات كافي الدرر (قوله والرهن) أي بان كان المدعي هو المرتهن فهو كدعوى الدين
 يثبت أقلاهما وان كان الراهن فلا تقبل الشهادة لانه ليس له أن يلزمه الرهن اذ الرهن غير لازم
 في حق المرتهن وله أن يفسخه في أي وقت شاء فلا فائدة في إقامة البيعة ولانه حق عليه
 والإنسان لا يقيم البيعة على حق عليه وانما يقيمها على حق له قال في البحر وظاهر الهداية ان
 الرهن انما هو من قبيل دعوى الدين اه أي في وجوده او ذلانه اذا ادعى اكثر المسائل فشهد
 به شاهد واحد لا يتجر بالاقل ان كان الاكثر يعطف مثل الف وخسمائة تضي بالاقل اتفاقا وان كان
 بدونه كاف والعين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ ووجهه انه اذا ثبت العفو
 والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى في الدين كافي ففتح القدير ويتفرع عليه
 التوفيق والتكذيب والسكوت حيث تقبل في الاول وترد في الاخير من كافي البيانية (أقول)
 وتعلق الهداية صاحب الغاية تبعاً للثانية بان عقد الرهن بالف غير بالف وخسمائة فيجب
 ان لا تقبل البيعة وان كان المدعي هو المرتهن لانه كذب أحد شاهديه وأوجب بان العقد غير
 لازم في حق المرتهن حيث كان له ولاية الرد متى شاء فكان في حكم العدم فكان الاعتبار
 لدعوى الدين لان الرهن لا يكون الا بدين فتقبل البيعة كافي سائر الديون ويثبت الرهن بالألف
 ضمناً وتبعاً اه وفي الحواشي البعقونية ذكر الراهن في التبيين ليس على ما ينبغي في مورد
 الزيلعي دعوى الرهن ان يدعي انه رهنه ألفاً وخسمائة وادعى انه قبضه ثم أخذ الراهن
 فيطالب الاسترداد منه فاقام بيعة فشهد أحدهما بالف والاخر بالف وخسمائة ثبت أقلاهما
 (قوله ان ادعى) تقييده لمسئلة العتيق على ان أجرى قول المصنف أو كناية على عمومته
 موافقة لما قاله صاحب الهداية أولهما ان خص بما اذا ادعى الكتابة العبد موافقة لما
 في الجامع وما في العيني (قوله والمرأة) قال في البحر وان كان المدعي هو الزوج وقع الطلاق
 باقراره فيكون دعوى دين فثبت الاقل وهو ما اتفقا عليه اه (قوله اذمة قصودهم اثبات
 العقد كاسر) اي وهو مختلف (قوله كالمولى مثلاً) أي في مسئلة العتيق وأشار بالكاف الى ان
 ولي المقتول في الصلح والمرتهن في الرهن والزوج في الطالع كذلك (قوله فكذلك دعوى الدين) أي
 الدين المنفرد عن العقد اذا ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب الحق فبقي الدعوى
 في الدين كافي الهداية (قوله اذمة قصودهم المال) أما العقد والعتق والعفو والطلاق فثبت
 باعتراف صاحب الحق فلم تبق الدعوى الا في الدين فتح زاد في الايضاح وفي الرهن ان كان
 المدعي هو الراهن لا تقبل لانه لا حظ له في الرهن فغيرت الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن
 فهو بمنزلة دعوى الدين اه وتقدم قريباً عن البيعة قونية ان ذكر الراهن على لا ينبغي (قوله
 فتقبل على الأقل) أي اتفاقاً شاهد واحد الاكثر يعطف مثل ألف وخسمائة وان كان
 بدونه كالألف والألفين فكذلك عندهما وعند أبي حنيفة لا يقضى بشئ فتح (قوله والاجارة كالبيع
 لو في أول المدعة) أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المدعي هو المؤجر أو المستأجر بان ادعى

على كل واحد (ومثله العتيق)
 على الصلح وعن قود
 والرهن والخلع ان
 ادعى العبد والقاتل
 والراهن والمرأة) ان وثق
 من ثب اذمة قصودهم اثبات
 العقد كاسر (وان ادعى
 الاخر) كالمولى مثلاً
 (فكذلك دعوى الدين) اذ
 مقصودهم المال فتقبل
 على الأقل ان ادعى الاكثر
 كاسر (والاجارة كالبيع
 لو في أول المدعة)

بصريحته تبار ١٥ وهو يجب منه فان المسئلة نص محمد في الجامع الصغير وقد اجاب في
 العناية عن دليله بانه اذا اشترى بالف ثم زاد خمسة مائة لا يقال اشترى بالف وخمسة مائة وهذا
 ياخذ الشفيع باصل الثمن انتهى (قوله سواء الخ) وسواء كان المدعى البائع أو المشتري
 (قوله عزى زاده) ايمن هذا في كلامه بل هي عبارة الدرر ولم يكتب عليها عزى شيئا (قوله أو
 كتابته على ألف) هذا شامل لما اذا ادعاها العبد أو أنكر المولى وهو ظاهر لان مقصوده هو
 العقد وما اذا كان المدعى هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتح لان
 دعوى السيد المال على عبده لا تصح اذ لا دين له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيه نص
 أنكر العبد اليه العلم بانه لا يتصور له عليه دين الا به فالشيخ ادة ليست الا لاتباعها ١٥ وفي البحر
 والقبين وقيل لا تقيدين المولى لان العقد غير لازم في حق العبد ولما كتبه من الفسخ بالتجهيز
 ١٥ وحرم به هذا القيل العيني وهو موافق لما يفهم من عبارة الجامع أفاده سيدي ابو الدرر
 الله تعالى رحمه واسعة (قوله ردت) قدمنا قريبا عن علاء الدين السمرقندي ان الشراء
 الواحد قد يكون بالف الخ وان المسئلة نص عليها محمد في الجامع الصغير وخلاف المنقول
 ايمن محل التخرج وكون المدعى البائع كذلك من غير فرق كما في الشروح المعتمدة اذ الزيادة
 كالخط كما سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء بدون البيع على ان هذا
 التخرج ليس بصحيح اذ لو صح لزوم القضاء ببيع بالغن لانه لم يثبت أحد الثمنين بشهادتهم
 فتعود الخصومة كما كانت كما في الفتح نعم لو صرح بالتوفيق فبغني ان تقبل على الاقل ولم أر من
 صرح به فيما نذكر يحمل عليه ما نقل عن السمرقندي تدبر (قوله وهو يختلف) أشار الى
 انه لو شهد بالشر أو لم يبين الثمن لم تقبل وتسلم في البحر وقال الخبير الرمي في حاشيته عليه
 المفهوم من كلامهم في هذا الموضع وغيره أنه فيما يحتاج فيه الى القضاء بالثمن لا بد من ذكره وذكر
 قدره وصفته وما لا يحتاج فيه الى القضاء به لا حاجة الى ذكره تنبيه وفي المبسوط واذا ادعى
 رجل شرا اذ في بدرجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهادتهما
 باطلة لان الدعوى ان كانت بصفة الشهادته فهي فاسدة وان كانت مع تسمية الثمن فالشهود لم
 يشهدوا بما ادعاه المدعى ثم القاضي يحتاج الى القضاء بالعقد ويتعذر عليه القضاء بالعقد اذا
 لم يكن الثمن مسمى لانه كما لا يصح البيع ابتداء بدون تسمية الثمن فكذلك لا يظهر القضاء
 بدون تسمية الثمن ولا يمكنه ان يقضى بالثمن حين لم يشهد به الشهود ثم قال فان شهد ادعى
 اقرارا بالبائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا به قبض الثمن فالشهادة باطلة لان حاجة القاضي الى
 القضاء بالعقد ولا يمكن من ذلك اذ لم يكن الثمن مسمى وان قالوا اقر عندنا أنه باعها منه واستوفى
 الثمن ولم يسميا الثمن فهو جائز لان الحاجة الى القضاء بالمال للمدعى دون القضاء بالعقد
 فقد انتفى عن حكم العقد باستيفاء الثمن ولان الجهالة انما تؤثر لانها تنقض الى منازعة مانعة من
 التسليم والتسلم الا ترى ان ما لا يحتاج الى قبضه فجهالة لا تضر وهو المصالح عنه بخلاف
 ما يحتاج الى قبضه وهو المصالح فاذا أقروا باستيفاء الثمن فلا حاجة هنا الى تسليم الثمن فجهالة
 لا تنعق القاضي من القضاء بحكم الاقرار (قوله فلم يتم العقد) أي نصاب الشهادة وهو شهادة
 الاثنين على واحد منهم فاختلف المشهود به لاختلاف الثمن وأيضا فان المدعى يكذب أحد

سواء كان المدعى اقل
 المالين أو أكثرهما
 عزى زاده ثم فرغ على هذا
 الاصل بقوله (ولو شهد
 واحد بشراء عبدا أو كتابته
 على ألف وآخر بالف
 وخمسة مائة ردت) لان
 المقصود اثبات العقد وهو
 يختلف باختلاف البديل
 فلم يتم العقد

منلا على (قوله الا اذا اكد اللفظ) الظاهر ان الامة منما منقطع لانه لا فعل مع قول في هذه
 الصور بل قولان لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بذليل قول الشارح بعد سطر الاتحاد
 صيغة الانشاء الخ (قوله ببسيع الخ) هذه الاربعة كما تقبل مع اختلاف الشاهدين فهي ايضا من
 الثلاثة والعشر من المستغنا في البحر المتقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة
 بان ادعى البسيع ونحوه وشهد بالاقرار وقد مضى الاشارة اليه (قوله فتقبل للاتحاد صيغة الانشاء
 والاقرار) أي باعتبار آخر صيغة الاقرار والافتقار لزيادة لفظ كانت ولا حاجة الى اثبات لفظ كانت
 لانه يقول في الاقرار بهت ونحوه مرديا به الاخبار ط (قوله لعدم تكرار الفعل) أي الواحد
 وهو القتل هنا أي لعدم امكان تكرره (قوله محيط وشيرب لامية) الاولى شيرب لامية عن المحيط
 فانه نقله عنه (قوله بالف ومائة) بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لانه مركب
 كالالفين اذ ليس بين ما حرف العطف ذكره الشارح أي الزيلهي بحر وتعليقه في هذه المسئلة
 وفي المسئلة السابقة يقضى في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والآخر بالف والف على
 طريق العطف تقبل في الف اتفاقا اذا ادعى الاكثر او وفق في دعواه بالاقول ثم اراد صاحب
 الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمناه في صدر العيارة من انما لا تقبل فيما وفي القمية
 ينبغي ان تقبل (أقول) هو الاشبه لان العاطف مقدر فيه ولذلك بنى والمقدر كالمقووظ بخلاف
 التسمية ولان بحر لفظه يدل على بحر معناه اذ ليس هو علما هذا وقد صرح بخلافه في البرازية
 وهو محل تامل كما لا يخفى وقول البحر حيث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعى الخ الا
 اذا وفق المدعى فحينئذ تقبل لما سبق فظهر ان الشهادة لو كانت باكثر من المدعى به لا تقبل
 بالاتفاق ولا ينبغي امكانه بل لا بد منه بالفعل وأما اذا كانت باقل منه تقبل (قوله ان ادعى
 المدعى الاكثر) أطلقه فحمل من مائة الى نفسه مائة فقول المصنف على ألف في ألف ومائة
 مثال من جملة الامثلة لم يخص به شعول الاكثر وعمومه هنا (قوله لا الاقل) فلا تقبل لان المدعى
 كذب من ثم يدل بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف والفين فانهما هنا متفقان على
 ألف في شهادة أحدهما بالف والآخر بالف ومائة وفيها تقدم غير مائة في شهادة أحدهما بالف
 والآخر على الفين كذا في صدر الشريعة (قوله الا أن يوفق) أي المدعى كأن يقول كأنى
 عليه كما شهد الا أنه أوفاني كذا بغير علمه فانما تقبل للتصريح بالتوفيق * وعلم من ذلك ان احوال
 من يدعى أقل المالين اذا اختلفت الشهادة لا يتخلفون عن ثلاثة امان يكذب الشاهد بالزيادة أو
 يسكت عن التصديق والتوفيق أو يوفق وجواب الاولين بطلان الشهادة والقضاء دون الآخر
 كما في العناية وفي البحر ولا يحتاج هنا الى اثبات التوفيق بالبيعة لانه يتم به بخلاف ما لو ادعى
 المال بالشرا فشهد بالالهيته فانه يحتاج لاثباته بالبيعة (قوله وهذا في الدين) أي استلزام موافقة
 بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة راجع الى معلوم من الاصول
 السابقة (قوله تقبل على الواحد) أي الذي عينه أحدهما (قوله وفي العقد لا تقبل) قال
 في البحر وذكر علماء الدين المعروفة أن الشهادة تقبل في مسألة الكتاب لان التوفيق يمكن
 لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسائة فقد اتفقوا على شرا واحد بخلاف
 ما لو شهد أحدهما بالف درهمين وشهد الآخر بمائة دينار لأن الشراء لا يكون بالف درهم ثم

الا اذا اكد اللفظ
 كشهادة احدهما ببسيع أو
 قرض أو طلاق أو عناق
 والآخر بالاقرار به فتقبل
 للاتحاد صيغة الانشاء
 والاقرار فانه يقول في
 الانشاء بهت واقترضت
 وفي الاقرار كنت بهت
 واقترضت فلم يمنع القبول
 بخلاف شهادة احدهما
 بقوله عددا ببسيع والآخر
 به بسكين لم تقبل لعدم
 تكرار الفعل بتكرار الالة
 محيط وشيرب لامية (وتقبل
 على ألف في) شهادة
 احدهما (بالف والآخر
 بالف ومائة ان ادعى
 المدعى الاكثر) لا الاقل
 الا ان يوفق - في مسألة
 ابراه ابن كمال وهذا في
 الدين (وفي العين تقبل على
 الواحد كما لو شهد واحد
 ان هذين العبدين له وأخر
 أن هذين العبدان على
 العبد (الواحد) الذي
 اتفقا عليه (اتفاقا) در
 (وفي العقد لا) تقبل
 (مطلقا)

أعطى يدل على التبرع فلا يضره التفریط بخلاف الاول وهو دفعه امانة وقوله ونحوه ما أدى
 من كل لفظين دلالة على معنى واحد بالمطابقة فان الاختلاف فيهما لا يمنع القبول كما اذا ادعى
 الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهدبه له أو تصدق عليه به أو ما كد منه (قوله ردت)
 هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالاول اتفاقا لانه اذا لم يثبت الاتفاق لم يثبت ثبوت في الضمن
 من الاتفاق حموى (قوله لاختلاف المعنيين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على المعنى
 بالمطابقة يسميه اتحاد اللفظ والمعنى ودلالة أحدهما للفظين بالضمين يسميه اتحاد المعنى فقط
 (قوله لم تقبل) وجه عدم القبول ان اختلافا في الانشاء والاقراء وقع في الفعل فتعقب قبول
 الشهادة وهو ان يختلف ما لو شهد أحدهما بالبيع أو القرض أو الطلاق أو العتاق والاخر
 بالاقراء به فانهما تعقب لان صيغة الانشاء والاقراء في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في
 الانشاء بعته واقترض وفي الاقرار كنت بعته واقترض فلم يمنع قبول الشهادة محيط ط قال
 الرمي ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس الاختلاف بين الشاهدين
 بمنزلة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهدين ينبغي أن تكون كل واحدة
 منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما المطابقة بين الدعوى والشهادة
 فينبغي ان تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
 والاخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وعامة في الفصول
 العمادية ٨ وفي جامع الفصولين ادعى قتلوا شهيديه وآخر أنه أقرب تردا الاقرار به **كرر**
 لا التقبل قال الرمي في حاشيته عليه اقول فلو اتفقا على الشهادة بالاقراء كما هو ظاهر وقد
 صرح به في التتارخانية عن المحيط قال بعد ان رخص المحيط وصور المسئلة واذا شهد أحدهما
 على اقراره أنه قتله بعد ما بالسيوف وشهد الاخر على اقراره انه قتله بعد ما بالسكين فقال ولي
 القتل انه أقر بما قالوا لكنه والله ما قتله الا بالسيف أو قال صدق قاجيهما ولكن الله ما قتله
 الا بالرمح فهذا كله سواء يقتض من القاتل ٨ تدبره هذا وقد صرح أيضا في شرح
 القرير بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقراء به حيث تقبل
 انتهى (قوله ولو شهدا بالاقراء به قبالت) مقتضاه انه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة
 في قول مع فعل بخلاف اختلاف الشاهدين بذلك لان الموافقة المعنوية يكتب فيهما بين الشهادة
 والدعوى واما بين الشهادتين فلا يدم من الموافقة في اللفظ والمعنى عند أبي حنيفة رحمه الله
 نعمالي وتقبل عندهما فيهما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فعل) بان يكون القول من
 أحدهما والقول في لفظ الاخر (اقول) ومن ذلك ما ذكره في جامع الفصولين من الفصل
 الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة ولو شهد أحدهما بكاح والاخر باقراره به
 لا يقبل كالعصيب ومنه ادعى رهنا فشهد به جماعة القبض وشهد آخر ان الراهن أقرب قبض
 المرتن لا يقبل ومنه شهد أحدهما أن المدعى يدين المدعى والاخر أنه أقرا به به لا يقبل
 ولو شهد أحدهما بايداعه والاخر أنه أقر بايداعه فعلى قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تجمع
 للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بان المدعى على المدعى عليه وشهد الاخر
 على اقرار المدعى عليه بالف فانه يقبل لانه ليس بجمع بين قول وفعل افاده سيدي الوالد عن

ردت) لاختلاف المعنيين
 (كما لو ادعى غصبا أو قتلا
 فشهد أحدهما به والاخر
 بالاقراء به) لم تقبل ولو
 شهدا بالاقراء به قبالت
 (وكذا) لا تقبل (في كل قول
 جمع مع فعل) بان ادعى
 اذا شهد أحدهما بالدفن
 والاخر بالاقراء به
 لا تجمع للجمع بين قول
 وفعل فقيمة

وعنده ما يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذان الامام اعتبار توافق اللفظين على
معنى واحد بطريق الوضع وان الامامين اكتفيا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترطا
المعنى الموضوع له كل من اللفظين وليس المراد ان الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في
المعنى الوضعي والاشكل ما فرعه عليه من شهادة أحدهما بالانكاح والاخر بالتزويج
وكذا الهبة والعطية فان اللفظين فيهما مختلفان وليكنهما توافقا في معنى واحد فاداه كل
منهما بطريق الوضع ويدل على هـ هذا التوفيق أيضا ما نقله الزبلي عن النهاية حيث قال ان
كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادة ذلك نحو ان يشهد أحدهما على الهبة
والآخر على العطية وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو
ما صار اللفظ عما عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضمر المخالفة في ما سواها قال هكذا ذكره
ولم يحكم فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان الخمسة معناه
المطابق لا يدل على الاربعية بل تضمنها والذم لبقائها الامام وقبلها صاحبها لا كتنها
بالتضمن (والحاصل) انه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل اما بعينه أو بغيره
وقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود من ادبه ان التوافق على لفظ بعينه ليس
بمقصود لامطابقا كما ظن قافهم (قوله لا التضمن) هذا كما قد قلنا يجب مطابقة الشهادتين أى
دلالتهم على المعنى مطابقة وهى دلالة اللفظ على غايته معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى
(قوله واكتفيا) أى الصاحبان بالموافقة المعنوية فيمكن بالاقول في مسئلة الاف والالفين
والمائة والمائتين والطاقة والثلاث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما انه
قال لها أنت خالصة والاخر أنت بريئة لا يقضى بينهما أصلا مع افادتهما معناه واجيب
بمع الترادف بل هـ ما متباينان معنيين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيئونة والمباينات
قد تشرك في لازم واحد فاختلفا في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل
اختلاف صحتهما فان هذا يقول ما وقعت البيئونة الا بوصفها بخلية والاخر يقول لم تقع الا
بوصفها بغيرية والا فلم تقع البيئونة وعامه في الفتح (قوله ولو شهد أحدهما بالانكاح الخ) اشار
بذلك الى انه لا يشترط عند الامام في الموافقة ان تكون بعين اللفظ بل بعينه أو بغيره كما ذكرنا
لان كلام الانكاح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين على المعنى
الذى أردنا ولذلك رجعت مسائل من المستفيبات الى هذا (قوله لا اتحاد معناه) أى مطابقة
فصار كان اللفظ متحد ايضا قافهم وهذا التعديل يصلح اقوالهما واقول الامام ايضا ما مر آفا
من انه يعتبر بالاتحاد ولو بغير اذ اللفظ فن قال هذان التعديل لا يظهر الا على قولهما فغير ظاهر
قد برر فان قلت شرط في المتي الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق
الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحد اللفظين على المعنى
المشهود به بالمطابقة والاخر بالتضمن فنقله هنا لاتحاد معناه هـ ما افاد ان كلام الانكاح
والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدين لفظا ومعنى على المعنى الذى عنه
بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقا (قوله وكذا الهبة الخ) أى لان الكل يؤذن بالتبرع بخلاف
ما لو شهد أحدهما بأنه دفع عن وجه الامانة والاخر اقصر على لفظ اعطاه لان الثاني وهو

لا التضمن واكتفيا بالموافقة
المعنوية وبه قالت الأئمة
الثلاثة (ولو شهد أحدهما
بالانكاح والاخر بالتزويج
فبات لا اتحاد معناه هـ ما
(وكذا الهبة والعطية
ونحوهما) ولو شهد أحدهما
بالف والاخر بالقبول أو
مائة ومائتين أو طاقة
وطائفتين أو ثلاث

الى شهر وشهد الآخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما
 انه باعه بشرط الخمار ثلاثة أيام ولم يذكر الآخر الخمار تقبل فيه ما أرى في هذه المسئلة والتي
 قبها الحسن في التي قبها صريح بقوله تقبل فلا حاجة الى قوله فيه ما أرى والمراد انه يثبت البيع
 وان لم يثبت الاجل والشروط كما ذكره الزبائي في باب التحالف (الثانية والثلاثون) من وكالة
 منسية المفتي شهد واحدانه وكالة بالصلومة في هذه الدار عند قاضي البصرة وآخر قال عند
 قاضي الكوفة جازت شهادتهم ما أرى على أصل الوكالة بالصلومة (الثالثة والثلاثون) في أدب
 القضاء للخلاف من باب الشهادة بالوكالة شهد أحدهما انه وكالة في القبض والآخر انه جرحاه
 تقبل لان الجارية والوكالة سواء والجرى والوكيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا
 في اللفظ وانه لا يمنع قال في الصحاح في باب الالف المقصورة الجرى والوكيل والرسول (الرابعة
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه ساطعه على قبضه تقبل (الخامسة
 والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه اوصى اليه بقبضه في حياته تقبل لان
 الوصاية في الحياة وكالة كان الوكالة بعد الموت وصاية كما صرحوا به فالمراد بالوصاية هنا الوكالة
 حقيقة لا بقبضها بقوله في حياته فافهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بطلب
 دينه والآخر بتقاضيه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر
 بطالبه تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما انه وكالة بقبضه والآخر انه أمره باخذه
 أو أرسله ياخذ تقبل وهي في أدب القضاء وما قبلها (التاسعة والثلاثون) اختلاف في زمن
 اقراره بالوقف تقبل قال في جامع القصور ايزلوا اختلاف الشاهدان في زمان أو مكان أو إنشاء
 واقرا بان شهد أحدهما على إنشاء الآخر على اقرار وان كان هذا الاختلاف في فعل حقيقة
 أو كناية في نصرف فعل كناية وقصص أو في قول ملحق بالفعل كنياس كلفه ففعله لا وهو
 احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق واقرا
 وبراء وتخير أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يمنع الا
 بالقول وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقترض أو قرضك فصار كطلاق وتخير وبيع
 اه (قائ) ووجهه ان القول اذا ذكره لولة واحد لم يختلف بخلاف الفعل والطلاق
 الاقرار يفيد ان الوقف غير قيد (الاربعون) اختلاف في مكان اقراره به تقبل (الحادية
 والاربعون) اختلاف في وقته في صحته أو في مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين
 (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفة على زيد والآخر على عمرو تقبل وتكون وقفا
 على القفر لا اتفاق الشاهدان على الوقف وهو صدقة انتهى خافي البحر مع زيادة من حاشية
 سميدي الوالدرجه الله تعالى (أقول) وقد قدم في آخر الوقف ما زاد الشيخ صالح ابن المصنف
 رحمه الله تعالى فارجع اليه (قوله تركتم اخشبة التطويل) يعني ههنا والافتد ذكرها
 في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعفاء المطابق وهذا جعله الزبائي تفسير الموافقة في
 اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع
 لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر
 بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا

وزاد ابن المصنف في
 حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر
 اخر تركتم اخشبة التطويل
 (بطريق الوضع)

أحدهما أنه أعتق بالعربي والآخري بالقارسي تقبل للاقتناع في المعنى وهي مكررة مع
المسئلة العشرين (الخامسة والعشرون) اختلاف في مقدار المهرية قضى بالاقل كافي البرازية
لكن في جامع الفصولين شهد البيوع أو تجارة أو طلاق أو عتق على مال واختلاف في قدر البديل
لا تقبل الا في النكاح ويرجع في المهر الى المثل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت
والظاهر ان هذا فيما اذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا البيوع ونحوه وما ذكره في الجبر
فما اذا اتفقا على النكاح واختلاف في قدر المهر ووجه عدم القبول في البيوع ونحوه ان المال فيه
بالف مثلا غير العقد بالعين وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح ان المال فيه
غير مضمون ولا يصح يدون ذكره بخلاف البيوع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكرناه عن الجبر
على الخلاف المأثور نفعان المكافي (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بخصومة
مع فلان في دارهم وشهد الآخر أنه وكله بخصومة فيه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتمع
عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من الخصومة في دار كذا دون ما زاد الآخر اذا لو كالة
تقبل التخصيص وفيما اتفق عليه الشاهدان ثبت الوكالة لانها تقرب به أحدهما فلو
ادعى وكالة معينة فشهد أحدهما بالآخر بوكالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة (السابعة
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقفه في محضته والآخري بأنه وقفه في مرضه قبل اذا شهدا
بوقف بات الا أن حكم المرض ينتقض فيما لا يخرج من الثالث وبهذا لا تمنع الشهادة كالأول
شهد أحدهما أنه وقف ثلث أرضه والآخري أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من
كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاسعاف ثم ان خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفا
والافضل ما به ولو قال أحدهما وقفه في محضته وقال الآخر جعلها وقفا بهدوفاته لم تقبل وان
خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها اوصية وهم مختلفان اه (الثامنة والعشرون)
لوشهد أنه أوصى له يوم الخميس والآخري أنه أوصى له يوم الجمعة جازت لانها كلام لا تختص
بزمان ومكان كذا في وصايا الولوالجية (التاسعة والعشرون) ادعى مالا فشهد ان المحتمل عليه
أحال غيره بهذا المال وشهد الآخر أنه كفل عن غيره بهذا المال تقبل كذا في القنية
(صورتها) ادعى زيد على عمرو مالا فقام زيد شاهدين شهد أحدهما ان عمرا محال عليه يعني ان
دائمه أحال زيد عليه بماله عليه من الدين وشهد الثاني ان عمرا كفل عن مديون زيد به هذا
المال وحاصله ان المال على عمرو وغيره أن أحد الشاهدين شهد ان المال لزمه بطريق الاحالة
عليه والآخري شهد ان المال لزمه بطريق الكفالة يقضي بالكفالة لانهم الاقل لكن هذا
التصوير لا يوافق عبارة الجبر والموافق لها ما لو كان لزيد على عمرو وأما مثلا فاحال عمرو زيدا
بالألف على بكره ودفعها لبكره ثم ادعى بها بكره على عمرو فشهد أحد الشاهدين بما ذكره وشهد
الآخر أن بكره كفل عمرو ابذنه وأنه دفع الألف لزيد لكن عبارة القنية ادعى مالا فشهد
أحدهما ان المحتمل عليه احتال عن غيره هذا المال المحض والغريم يطلق على الدائن وهو المراد
بالاول وعلى المديون وهو المراد بالثاني وعلى هذا فغيره في كلام الجبر بالرفع فاعل حال
والمراد به عمرو المديون لانه الخيل لزيد على بكره وهذا معنى قول القنية ان المحتمل عليه احتمال
عن غيره أي ان بكره قبل الجواب عنه عن غيره عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا

وهما في البرازية اي لان ابراء الطالب للكفيل لا يوجب رجوع الكفيل على الاصيل بخلاف
هبة الطالب الكفيل فافهم (الثالثة عشر) ادعى رجل عبد في يد رجل فانكره المدعى
عليه فشهد احداهما على اقراره انه اخذ منه العبد والاخر على اقراره بانه اودعه منه هذا
العبد تقبل لاتفاقهما على الاقرار بالاخذ (الرابعة عشرة) شهد احداهما انه غصبه منه
والاخر ان فلانا اودعه منه هذا العبد فيضى للمدعى ولا يقبل من المدعى عليه بيينة بعد ذلك لان
الشاهد من شهدا على الاقرار بالاخذ يمكن بهكم الودبعة او الاخذ مفردا (الخامسة عشرة)
شهد احداهما انهما ولدت منه والاخر انهما حبلت منه تقبل لاتفاقهما على الحبس منه
وصورتها فيما لو عاق طلاقها على الحبس فان الولادة يلزمها الحبس فقد اتفق الشاهدان عليه
ولا يصح تعليةها على الولادة فان الحبس قد لا تلد او تم او موت الولد في بطنها فافهم (السادسة
عشرة) شهد احداهما انهما ولدت ذكر او قال الاخر انثى تقبل كذا في البرازية وهذه مقعدة
مع التي قبلها في التصوير فالانساب ان يذكر بدلها ما في البرازية شهد احداهما انه اقرانه
غصب من فلان كذا والاخر انه اقرانه اخذ منه تقبل (السابعة عشرة) شهد احداهما ان
المدعى عليه اقران الدار للمدعى والاخر انه سكن فيها تقبل أي ان المدعى سكن فيها فهو
شهادة بقبول المدعى عليه ما والاصل في اليد الملك فقد وافق في الاولى تأمل (الثامنة عشرة)
انكر اذن عبده فشهد احداهما على انه اذن له في الثياب والاخر انه اذن له في الطعام تقبل لان
الاذن في نوع يعم الانواع كلها لانه لا يخص بشيء كذا في المأذون بخلاف ما اذا قال
احدهما اذنه صريحا وقال الاخر آرمي مع وبشترى فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة)
اختلف شاهدا الاقرار بالمال فيكونه اقرارا بالحرية او بالفارسية تقبل بخلافه في
الطلاق قال في الاشياء والاصح القبول فيها (العشرون) شهد احداهما انه
قال لعبده انت حر وقال الاخر قال له آزدى تقبل لان آزدى كلمة فارسية معناه حر
(الحادية والعشرون) قال لامرأته ان كنت فلانا فانت طالق فشهدا انها كلمته غدوة
والاخر عشية طلقت لان الكلام يتكرر فيمكن انها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون)
ان طلقتك فبعدى حر فقال احداهما طلقها اليوم وقال الاخر طلقها أمس أي في اليوم الذي
قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعلق يقع الطلاق والعراق لان المعلق عليه طلاق مستعمل
(الثالثة والعشرون) شهد احداهما انه طلقها ثلاثا البتة والاخر انه طلقها اثنتين البتة
يقضى بطلقتين وذلك الرجعة لانه لا يحتاج الى قوله البتة في ثلاث لان الثلاث طلاق بائن
فقوله البتة لغو فكأنه لم يذكره وانقر بذلك الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدتين
في مجرد العدد وقد اتفقا على اثنتين فيقضيهما وتلفوا الثالثة لانقراد احداهما كما لفظ
البتة لذلك فلذا كان الطلاق رجعيًا فافهم لكن الظاهر ان قبول الشهادة هنا مبني على
قول محمد لانه في البرازية عزاء اليه وعند أبي حنيفة لا تقبل أصلا ما في البحر عن الكافي شهد
احدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل عنده وعند محمد تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى
الفين وعلى هذا المائة والمئتان والطاقسة والطاقسة والثلاث ثم ذكر في البحر بعد
ورقة مستدر كاعلى ما في البرازية ان ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد

أحدهما بانما أجبه والآخر دينة والدعوى بالافضل بقضى بالاقبل (الثالثة) ادعى مائة
ديتار فقال أحدهما دينا بورية والآخر بخاريه والمضى يدعى الدين بورية وهو أجد
بقضى بالبخارية بالاختلاف ينقل ومثله ما لو شهد أحدهما بالبيض والآخر بالسود
والمضى يدعى بالافضل تقبل على الأقل ووجهه في المسائل الثلاث انه ما اتفق على الكمية
وانفرد أحدهما بزيادة وصف ولو كان المدعى يدعى الأقل لا تقبل إلا أن وفق بالبراء وقامه
في فتح القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أى لو اختلف الشاهدان فقال أحدهما وهبه
والثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظا أن يكون بعين ذلك بل ما بعينه أو مرادفه حتى
لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية يقبل كما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى وحينئذ
لا وجه للاستنفاد لكن ما قدمناه أول المستفيبات من كلام الجرح وقد خرج عن ظاهر قول
الامام الخ وحينئذ فالاستقامة معنى على ظاهر قول الامام لا على ما هو التحقيق في المقام كما أفاده
الحوى (الخامسة) مسألة النكاح والتزويج وقد علمنا أى لو اختلفا في لفظ النكاح
والتزويج وفيها ما تقدم في التي قبلها (السادسة) شهد أحدهما أنه جعلها صدقة موقوفة أي
على أن يزيد ثلث غلتها وشهد الآخر أن يزيد نصفها تقبل على الثالث والباقي للمساكين كذا في
أوقاف الخصاص وهـ كذا الحل كهم لو شهد أحدهما بالكل والآخر بالنصف فانه يقضى
بالنصف المتفق عليه جرى ومحل ما إذا كان المدعى يدعى الاكثر ولا فرق بين كون المدعى
عليه يقر بالوقف وينكر الاستحقاق أو ينكره ما وأقيمت البينة بما ذكر ط (السابعة)
ادعى انه باع بيع الوفاء فشهد أحدهما به والآخر ان المشتري أقر بذلك تقبل كافي الفتح لان
في البيع بلفظ الانشاء ولفظ الاقرار ولا خصوصية لبيع الوفاء ولا لبيع بل كل قول
كذلك فاذا شهد أحدهما بالبيع والآخر بالاقراءه تقبل كما في جامع القصولين بخلاف
الفعل كما فيه أيضا والنكاح كالفعل اهـ (الثامنة) شهد أحدهما انها جارية به والآخر انها
كانت له تقبل كافي الفتح أيضا لان الاصل بقاء ما كان على ما عليه كان (التاسعة) ادعى ألفا
مطلقا أى غير مقيد بقرض ولا ودیعة فشهد أحدهما على اقراره بالقرض والآخر بالقرض
ودیعة تقبل فان ادعى أحد الآخر أن لا تقبل لانه كذب شاهد كذا في البرازية بخلاف
ما اذا شهد أحدهما بالقرض والآخر بالقرض ودیعة فانه لا تقبل واهل وجهه ان القرض
فعل والايداع فعل آخر بخلاف الشهادة على الاقرار بالقرض والاقرار بالودیعة فان الاقرار
بكل منهما ما قول وهو جنس واحد والمقر به وان كان جنسين لكن الودیعة مضمونة عند
الانكار والشهادة انما قامت بهد الانكار فكانت شهادة كل منهما ما قلناه على اقراره
بما يوجب الضمان تأمل ثم رأيت في البرازية على قوله لا تفاهم ما على انه وصل اليه منه
الالف وقد جددت ارضامها (العاشر) ادعى الابراش هـ أحدهما به والآخر على أنه
وهبه او صدق عليه أو حاله جاز بخلاف ما اذا شهد أحدهما على الهبة والآخر على الصدقة
لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة أى ان الدائن وهبه فشهد أحدهما
بالبراء والآخر بالهبة أو انه حاله جاز (الثانية عشرة) ادعى الكفيل الهبة فشهد أحدهما
بها والآخر بالبراء جاز وينبت الابراش الهبة لانه اقامه اقراره جمع الكفيل على الاصيل

وعشرين) الاولى تقديم هذا عند قول المصنف فاذا وافقتم اقبلت والا كما فعل صاحب البحر
وقال في بيانهم ادعى المدينون الايقاع فشهدوا على ابراهيم الدين أو على انه ساهل يقبل ٢ (ادعى)
الغصب فشهدوا بالاقرار به تقبل ٣ (ادعى) الكفيل الايقاع فشهدوا على البراءة تقبل ولا يرجع
الكفيل على الاصيل ويرجع الطالب على الاصيل كانه ابراهيم الكفيل وابراهيم الكفيل لا يوجب
ابراهيم الاصيل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا وله بمبلغ عشرة آلاف تقبل لان المبلغ في عرفنا هو
القدر فانهم يقولون قبضت بمبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها انه وكل وكيلها فطاعها
وشهدا انه طاعها بنفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدوا بالخلع تقبل لان وجه التوفيق
مكن ٧ (ادعى) المدينون ابراهيم وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم يعلم تقبل ان كان
الصالح بجنس المقتضى لحصول الابراء من البعض بالاسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن
سمرقند وشهدوا بهم بوزن مكة تقبل ان تساوى الوزنان أو وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت)
انها اشترت هذه الجارية من زوجها فشهدوا وشهدا أن زوجها اعطاها اياها مهرها من غير أن
يجرى العقد بينهما تقبل ١٠ (ادعى) المدينون الايصال الى الدائن متفرقا وشهدوا بهم ودعا بالايصال
مطلقا أو جملة لا تقبل فالمستثنى ثلاثة عشر قلت انما يكون من ذلك بخذف لامن الاخيرتين
لكن ما ياتي في الفروع صريح في ذلك لا قال وسأني قريئة انما يثبت كوت منها أربعة عند
قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والاربعة الباقية هو الايداع والغصب والعارية والديون
الثانية والعشرون الشرا من مجهول المذكور في الشريح الثالثة والعشرون اذا ادعى
القبض مع الشراء فشهدوا على المالك المطابق تقبل ١١ ثم اعلم انه في الحقيقة لا استغناء لان
الخاتمة المانعة ان يكون المشهود به أكثر في كل صورة قالوا بالمنع انما هو لكونه أكثر من
المدعى وفي كل موضع قالوا بالقبول مع صورة الخاتمة فانما هو لكون المشهود به أقل
أو كان ذلك في عتق الجارية بوطء لاق المرأة يعرف ذلك بالتأمل في كلامهم (قوله) وكذا تجب
مطابقة الشهادتين لفظا ومعنى أي عند أي حنفية ويكتفي عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد
بالتفاهما لفظا تطابق لفظهما على قاعدة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن فلو ادعى على
آخر مائة درهم فشهدوا واحد بدرهم وآخر بدرهمين وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم
تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة وكذا ان شهدا أحدهما بالالف
والآخر بالفين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الف اذا كان المدعى يدعى الفين ويأتى
تمامه قريبا (قوله الا في اثنين وأربعين مسألة) الخ (أقول) قد وجد في كثير من النسخ زيادة
عقيب الوقف عندها هذه عن الزواهرير داوم مع ذلك فهي خالية عن الاربعة المذكورة ههنا
شرحا أعني ما لو شهد أحدهما بببيع أو قرض أو طلاق أو عتاق والآخر بالاقرار به واحييت
ذكرها هنا الفائدة لا تختفي قال في البحر ونخرج عن ظاهر قول الامام مسائل وان أمكن رجوعها
اليه في الحقيقة (الاولى) شهدا أحدهما ان له عليه ألف درهم وشهد الآخر انه أقله بالف
درهم تقبل ١٢ كذا في العمدة وهذا قول أبي يوسف ويرجح الصدوق لا لا تقبل ومنها كما
في خزانة الاكمل اذا شهد أحدهما بالطلاق والآخر بالاقرار به وفادى الولو الجدية ما لو شهد
أحدهما على قرض مائة درهم والآخر على الاقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كرجطة فشهد

وعشرين (وكذا تجب
مطابقة الشهادتين لفظا
ومعنى) الا في اثنين
وأربعين مسألة مسبوبة
في البحر

لاني اشترى من ذي اليد ويصح ويكون آخر كلامه بيننا الاول بخلاف ما زاد على اول
 النتائج وشهد بالشر من ذي اليد لا تقبل الا ان يوفق والا فلا لان دعوى النتائج على ذي اليد
 لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهة له لانه لو قال هذه الدابة ملكي بالنتائج من جهة ذي اليد
 لا يصح كلامه فلا يمكن ان يحتمل آخر كلامه بيننا الاول ولا تقبل الشهادة بدون التوفيق اه
 فامل وفي نور العين ولو ادعاه تناجاشه هذا بطاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى
 اولية الملك بالاحقاق وشهادة النتائج اولية الملك باليقين فقد شهدوا باكثر مما ادعاه فترد هذه
 المسئلة تدل على انه لو ادعى نتائج مطلقا يقبل لا عكسه ط ادعى تناجاشه راسب بسبب ترد
 وفي التنازع خاتمة غايبا للمنايا مع الشهادة بالنتائج بان يشهد ايان هذا كان يتبع هذه الثقة
 ولا يشترط اداء الشهادة على الولادة كما في الهنـ مدينة في باب تحمل الشهادة (قوله) وشراء من
 مجهول (كالمو ادعى انه ملكه اشترى من رجل او من زيد ولا يعرف وشهدوا على الملك المطلق
 فانهم اتقبل والظاهر المساواة للمطلق لانه لم يبين البائع صار كانه لم يذ كره وكانه
 ادعى الملك المطلق حينئذ قال في نور العين اما لو ادعى من مجهول بان يقول شريته من محمد
 او احمد فبرهن على الملك المطلق يقبل لان اكثر ما فيه انه اقر بالملك ابانعه وهو لم يحجز لانه اقر
 لمجهول وهو باطل فكأنه لم يذ كره الشراء فقبل لا يقبل في المجهول ايضا لانهم شهدوا
 باكثر مما يدعيه اه قال في البحر وترك المؤلف رجـه الله تعالى شرطين في دعوى الشراء
 (الاول) ان يدعيه من رجل معروف بان يقول ملكي اشترىته من فلان وذ كره شرائط
 المعرفة اما اذا قال ملكي اشترىته من رجل او قال من محمد والشهود شهدوا على الملك
 المطلق يقبل كذا في الخلاصة (الثاني) ان لا يدعى القبض مع الشراء فان ادعاه ما فاشهدوا
 على المطلق تقبل وحكي في القح خلافاً قبل تقبل لان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق
 الملك حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العبد وقبل لان دعوى الشراء معتبرة في
 نفسه الا كالمطلق الا ترى انه لا يقضى له بالزوائد في ذلك وقيد بما يكون له اسباب متعددة
 لاحتمار عسا اذا كان له ذلك سبب واحد فشهدوا بالمطلق تقبل كالمو ادعى انه امراته بسبب
 انه تزوجها بكذا فشهدوا انهم صاموك وحته ولم يذ كروا انه تزوجها تقبل ويقضى به مهر المثل
 اذا كان بقدر المسمى او اقل فان زاد على المسمى لا يقضى بالزيادة كذا في الخلاصة وأشار
 المؤلف الى ان الملك المؤرخ اقوى منه بل ان تاريخ فلو أرخ في دعوى الملك واطلق شـهـوده
 لا تقبل وفي عكسه المختار القبول كما في الخلاصة ولو ادعى الشراء وارخه فشهدوا به بل ان تاريخ
 تقبل لانه اقل وعلى القاب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فآرخوا شهدوا تقبل وعلى القاب
 لا تقبل كذا في فتح القدير اه (اقول) وذ كره في الخلاصة أيضا وانظر ما الفرق بينه
 وبين ما قبله والذي ظهر لي ان الشهادة بالملك المطلق بدون تاريخ اقوى منه بعدد مؤثرنا
 لانه بدون تاريخ محتمل الاولوية في الشهادة بزيادة قال في البحر ومثله شراء مع دعوى قبض
 فاذا ادعاه ما فشهدوا على المطلق تقبل اه (أقول) لعل وجهه ان شهادة الشهود في الملك
 المطلق انما تنفي على مشاهدته ايسر زمانا بحيث يقع في قلبه سم انه ملكه وهذا لا يتناقى الا بعد
 القبض فان شهدوا ولم يدع القبض يكون مكذبا بالشهود تامل (قوله) واستثنى في البحر ثلاثة

وشراء من مجهول كتاب بـطـه
 الكل واستثنى في البحر
 ثلاثة

اليه انما لا ندرى باى جهة قيل لا يقبل والاشبه ان يقبل قال في الجرد ادى دارا ارثا او شرا
 فشم ادى املك مطلقا فتأى لا تقبل المينة لانهم ما شهدوا باكثر مما ادعاه المدعى لانه ادى ملكا
 حادنا وهم ما شهدوا بملك قديم وهما محتفلان فان الملك في المطلق يثبت من الاصل حتى يستحق
 المدعى بزوائده ولا كذلك في الملك الحادث وترجع الباعية بعضهم على بعض فصارا غيرين
 والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور ان يكون قديما ولا القديم حادنا اه قال في الخاتمة
 والملك المطلق يظهر في حق الزوائد وفي رجوع الباعية بعضهم على بعض فصارا كأنهم شهدوا له
 بالزوائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب الى معنى آخر فقال المدعى اقرب بالملك لمن
 ادعى الشراء منه ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشراء ولم يثبت الانتقال لانهم لم يشهدوا بالانتقال
 فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وبهذا المعنى الاخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة فيعالمو
 ادى الشراء من مجهول وشهدوا بالمطلق (قوله بان ادعى بسبب) أى ادى العين لا الدين بجر
 (قوله اكونها بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وفق بجر (قوله قلت وهذا في غير دعوى ارث)
 لانه مسأله الملك المطلق على المشهور كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المواقف رحمه الله تعالى
 دعوى الارث كدعوى الشراء والمشهور انه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجرم به في
 البرازية اه (أقول) وكذا جرم به في الخلاصة وقيد بالدار لا لا احترام من الدين فان فيه اختلافا
 وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشم ادى بطلاق لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول
 وعندى الوجه القبول لان أولوية الدين لاهن في بخلاف العين اه قال الرملي قال في
 التاترخانة ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها عن عبد اشترى منى
 وقبضه وخمسة مائة منها عن مناع اشترى منى وقبضه وشهد الشهود له بالجسمائة مطلقا فبات
 الشهادة على الجسمائة فهذه المسئلة تنصيص على ان المدعى اذا ادعى الدين بسبب وشهد
 الشهود مطلقا انه تقبل على الدين وبه كان يفتى الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني والمسئلة
 مرت من قبل اه وهو ما تفقه به في فتح القدير اه (قلت) وفي نور العين وقيل تقبل
 وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين ان العين تحتل الزوائد في الجمله وحكم المطلق ان
 يستحق بزوائده والملك بسبب بخلافه فيصير بالسبب مكذبا لشهوده بالمطلق بخلاف الدين
 لانه لا يحتل الزوائد فلا كذابا فترقا اه وهكذا سره مناعا على التمكن في مجموعته
 الكبرى (قوله ونتاج) لان المطلق اقل منه لانه يفيد الاولوية على الاحتمال والنتاج على
 الميقين ولو ادعى النتاج وشهد على الشراء لا تقبل الا ان يوفق المدعى فيه قول نجت عندي ثم
 بهتم بانه تم اشترى بهما فتقبل كافي البحر وفي البحر ايضا والحاصل انهم اذا شهدوا باكثر مما
 ادعى فان وفق المدعى فبات في المسائل كلها والا لا وهذا مما يجب حفظه اه (أقول) اما
 قول الجرد ادى النتاج وشهد على الشراء لا تقبل الخ لا يخفى ان الشهادة على الشراء شهادة
 على الملك بسبب وهو اقل من النتاج فتكون شهادة بالاقل وقد مر ان الشهادة بناقل عما ادعى
 تقبل بالاتوفيق ويظهر من كلام الجسمائة ان الشهادة بالاقل تقبل اذا صلح ذلك الاقل بانما
 ادعاه فانه ذكر اولائه اذا ادعى دارا في يدرج بل انما له وشهدا انه اشترىها من ذى اليد
 جازت لان شهادتهم بالاقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بانما ادعاه المدعى فانه لو قال ما ادعى

بان ادعى بسبب وشهدا
 بمطلق (لا) تقبل اكونها
 بالاكثر كما مر فأت وهذا
 في غير دعوى ارث ونتاج

وأما عكسه كنيكاح فانه يمنع اه قال في البحر عن الكافي واذا اختلف الشاهدان في
الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعقود والوكالة والوصية والرهن والدين
والقرض والبرائة والكفالة والحول والقذف تقبل وان اختلفا في الحناية والغصب والقتل
والنيكاح لا تقبل والاصل ان المشهود به اذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان
فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعادو يكرر وان المشهود به فعلاً
كـ الغصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل بشرط صحته كالنيكاح فانه قول وحضور الشاهدان
فقبل وهو شرط فاختلفا في الزمان والمكان يمنع القبول لان الفعل في زمان أو مكان غير
الفعل في زمان أو مكان آخر فاختلف المشهود به اه وفي الاقضية واذا شهد الشاهدان
على اقرار رجل بدين أو ابرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فاشهادة
مقبولة لان الاقرار مما يعادو يكرر فيكون عين الاول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما
من المحيط البرهاني ف ٢١ في البرازية ولوسألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقال لا نعلم
تقبل لانهم لم يكفاه اه وفي الفتح وغيره ولا يكلف الشاهدان الى بيان الوقت والمكان
شرح المتن في اللعان وفي التنقيح اذا خالفت الشهادة الدعوى ثم أعيدت فتقبل مادام في المجلس
ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهذا أحد الاصول المتقدمة) فيه عليه دون
ما قبله لدفع توهم عدم أصابته بسبب كونه مفرعاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه والافاقيله
أصل أيضاً كما علمته فتنبه (قوله فلو ادعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب ان يفرع بقوله فلو ادعى
ألفين وشهد بالالف قبلات اتفاقاً لوجود التطابق معنى وهذا التفرع مشعر بما قاله في البحر
من ان اشترط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه
قريباً (قوله بسبب) حال من الضمير المحرور والعائد على الملك (قوله كسراً أو اوارث) تبع فيه
الكينز والمشهور أنه كدعوى الملك المطلق كما في البحر وسيد كره الشارح بقوله قلت فلو اسقط
هذا المكان أولى حاجي (قوله قبلات الخ) توضيح المسئلة كما في الفوائد الزينية ادعى ملكاً
مطلقاً فشهد بسبب وسأل القاضي المدعى هل هو لائب بهذا السبب الذي شهد به ادعى أم بسبب
آخر فان قال بالسبب الذي شهد به تقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر
وأشار المؤلف الى أنه لو ادعاه بسبب فشهد بسبب آخر كات من ثمن مبيع فشهد بالف من
ثمن مقصود به الملك لا تقبل كما في الخلاصة هذا اذا اختلفا فيما هو المقصود فاذا اتفقا فيه
كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهد بالف كفالة عن آخر فانما تقبل كما في الخلاصة أيضاً ولو
شهد أنه أقر أنه كفالة بالف عن زيد وقال الطالب نعم انه أقر كذلك لكن كانت الكفالة عن
خالد لم يقر بذلك بل أقر أنها كفالة لخالد فانما لا تقبل لانه لا كذب شهوده كذا في
البرازية وكذا في أسباب ملك العين كما في البرازية أيضاً قال والمالك بسبب الهبة كالمالك بالشراء
وكذا كل ما كان عقداً فهو حادث اه فعلى هذا لو ادعى عينا بسبب شراء فشهد بانها مملوكة
بالحبة تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا) لكن في الحناية ادعى ديناً بسبب
فشهد ابدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً ديناً فشهد أنه دفع

وهذا أحد الاصول المتقدمة
(فـ) لو ادعى ملكاً مطلقاً
فشهد به بسبب كسراً
أو اوارث (قبلات) لا يكونها
بالأقل مما ادعى فتطابقاً
معنى كسراً (وعكسه)

الموافقة فلعدم ما يدره من التكذيب وأما عدمها عند المخالفة فلوجود ذلك لان الشهادة
لنصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبته فصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث من
وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما توافقها وهو
لم يكن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني أنه عند المخالفة تعارض كلام
المدعى والشاهد ففي المرحج لصدق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول
ان عمله قبول الشهادة التزام الحاكمتماها عند صحتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد
اتفق المانع فوجب القبول بوجود العلة واتقاء المانع لان وجود الشرط استلزم وجوده
وعن الثاني بان الاصل في الشهود العمد لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى
ولا يشترط عدالة المدعى المحضة دعواه فربما جانب الشهود عمدا لا بالاصل اه قال في الحواشي
السعدية أما وجودها عند الموافقة فظاهر وأما عدمها عند المخالفة فكذلك ان ظهور ان ليس
المراد من تقدم الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود وعامة فيها
(قوله فاذا وافقت قبالت) أي وافقت ما هي وصدر الباب بهذه المسئلة مع انه ليست من
الاختلاف في الشهادة لكونها كالل دليل لوجوب اتفاق الشاهدين ألا ترى انهما لو اختلفا لزم
اختلاف الدعوى والشهادة كما لا يخفى على من له أدنى بصيرة سعدية قال سيدي الوالدرجه
الله تعالى وبه ظهور وجه جعل ذلك من الاصول ثم ان التفريق على ما قبله مشعر بما قاله في البحر
من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرط اقباله
وتبعه في تدوير البصائر وهو ظاهر لان تقدم الدعوى اذا لم يكن شرطا كان وجودها وعدمها
فلا يضر عدم التوافق ثم ان تفرقه على ما قبله لا ينافي كونه أصلا شئ آخر وهو الاختلاف في
الشهادة فانهم وبما تقر راندفع ضافي الشبهة لا يسه من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق
العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه
(قوله قبالت) كما اذا ادعى القارض افضه اية تقبل لامكان القضاء (قوله والافواقها
لاتقبل) بان ادعى قرضا وشهدا بمن متاع لاتقبل لانها خالفت فلم يمكن القضاء بها وذلك ان
الشهادة لاجل تصديق الدعوى فاذا خالفتم اقدم كذبته والدعوى الكاذبة لاتعتبر فان عدم
الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عيني ولا تنس ما قدمناه قريبا عن العناية من معنى
موافقتها ايها قال في فصول الاستروشن من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهد
أحدهما انه ادهم والاخر على الاقرار بالغصب لاتقبل واذا اشترى جارية ثم وجد بها عيبا
وأراد ان يردّها على البائع فانكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهد أحد الشاهدين انه
اشترى هذه الجارية وهذا العيب بها وشهد الاخر على اقرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها
شهدا على امرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الفتاوى الصغرى اذا
اختلف الشاهدان لا يتخلو عن ثلاثة أوجه اما في زمان أو مكان أو انشاءوا اقرارا وكل منها لا يتخلو
عن أربعة أوجه اما في الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كغصب
وثبوت نسب لانه يكون بالولادة وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول
المحض كبيع أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع

(فاذا وافقت) أي وافقت
الشهادة الدعوى
(قبالت والا) توافقها
(لا) تقبل

المدينون الابرار وشهدوا ان المدعى صالح المدعى عليه بما لم معلوم تقبل شهادتهم ان كان الصلح
 بجنس الحق لحصول الابرار عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاستسقاط ادعت انها اشترت
 هذه الجارية من زوجها بمهرها وشهدوا ان زوجها اعطاها مهرها من غير ان يجري البيع
 بينهم ما قبل اه (قوله ومنه ان الملك المطلق الخ) هذا من فروع الذي قبله لا أصل له - قبل
 ط قبل وكان الظاهر ارجاع هذا الأصل الى أصل قبله كما هو المتضح من تعديل قوله وبمكسلا
 اه وايضا الظاهر ان هذا وما قبله يرجعان الى موافقة الشهادة للدعوى وعدمها المانها
 متفرعان عليها كما في البدائع بل التحقيق فيه ان كليهما انوعا عدم الموافقة بينهما - ما فلا يناسب
 ارجاع أحدهما الاخر كما يناسب ارجاعهما لذلك تدبر (قوله اثبوتنه) أي المطلق من الأصل
 أي غير مقيد بوقت بقرينة المقابلة فكأنه تاج (قوله لفظا ومعنى) واخذ خلاف لفظهما الذي
 لا يوجب اختلاف المعنى لا يضر من كان كالحكاية والتزويج والهبة والوطية (قوله معنى
 فقط) كما اذا ادعى غصبه باقترانه قبل وكما لو ادعى دارا فشهد باللفظ البيت تكفي
 في عرف من يطالع على الدار وهو الاشبه والظاهر هندية قال في الخاتمة ولو ادعى أنه اشترى
 الامه منه بعد منة شهر ثم جاء بشهود فشهدوا أنه اشترى اها منه من مئة سنة أو قبل ذلك لا تقبل
 لمكان التناقض الا ان يوفق فيقول اشترى اها منه من مئة سنة كما شهد به الشهود ثم يعمم اشترى اها
 من مئة سنة فاذا وفق على هذا الوجه وشهد بالشهود بالبيع والشراء به - بذلك يصح التوفيق
 ويقضى له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعى بالآخر وهو ما شهد بالاول الا اذا أعاد الشهادة
 بالاطلاق ورجمنا أشار لذلك بقوله بعد ذلك وفي الجزئية ادعى الشراء من مئة شهرين فشهد بالانراء
 من مئة شهرين وبقيامه لا (قوله تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبولها) فيه اشارة
 الى ان ما لا يشترط فيه الدعوى لا يضر فيه مخالفة الشهادة اه أي لان الشهادة حيث
 قبلت بالدعوى فوجود المخالفة كالا وجود وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل
 وكذا على الطلاق فطابق فيشهد بالشهود أنه طلقها بنفسه يقع الطلاق قال في العناية الشهادة
 اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفت لم تقبل قد عرفت معنى الشهادة فاء - لم ان الدعوى هي
 مطالبة حق في مجلس من له الخلاص عنه اثبوتنه وموافقته او ان يتخذ انواعا وكذا وكذا ومكانا
 وفي ما نوافعها وانفعالا وصفها وما كان - به فانه اذا ادعى على آخر عشرة دنانير وشهد الشاهد
 بعشرة دراهم أو ادعى عشر دراهم وشهد بدينارين أو ادعى مائة نوب أو حرو وشهد بدينارين
 أو ادعى أنه قتل ولديه يوم النحر بالكوفة وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة أو ادعى شق
 زقه وانلاف ما فيه وشهد بان شقافه عنه أو ادعى عقار بالجناب الشرقي من ملك فلان
 وشهد بالقرى منه أو ادعى أنه ملكه وشهد أنه ملك ولده أو ادعى أنه عبده ولده الجارية
 القلانيسة وشهد بدولادة غيره لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وأما الموافقة بين اقطعهما
 فلا يشترط بشرط الا ترى ان المدعى يقول ادعى على غريمي ه - ذا والاشاهد يقول اشهد بذلك
 واستدل المصنف رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد بشرط قبول
 الشهادة وقد وجدت فيما نوافعها وانعدمت فيما تخالفها أما تقدمها فيما بشرط لقبولها لان
 القاضي نصب لفصل الخصومات فلا بد منها ولا نهى بالخصومة الا الدعوى وأما ما وجدنا عند

ومنه ان الملك المطلق ازيد
 من المقيد لثبوتنه من الأصل
 والملك بالسبب مقتصر
 على وقت السبب ومنها
 موافقة الشهادتين
 لفظا ومعنى وموافقة
 الشهادة للدعوى معنى
 فقط وسيمتضج (تقدم
 الدعوى في حق - وفي
 العباد بشرط قبولها)
 اتوقفها على مطالبتها
 ولو بالنو كبل بخلاف
 حقوق الله تعالى لوجوب
 اقامتها على كل أحد
 في كل أحد ختم فكانت
 الدعوى موجودة

شهادتهم ما على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم ان المدعى اذا تكلم بكلام يعقل ان
يكون تكذيبا فان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يطل الا ان يكون تكذيبا
للسامع قطعا فلو قضى له بالدار باليمين فاقراهم الرجل غير المقتضى عليه لاحق للمدعى فيها
وصدقه فلان او كذبه لم يطل القضاء لاحتمال النفي من الاصل واحتمال انه ماله الياء بعده
القضاء وان كان في مجلس القضاء فلا يطل بالشك فلو قال بعد القضاء هي افلان لم تكن لي قط
فان بدأ بالاقرار وثني بالنفي او عكسه فان صدقه المقر له في الجميع بطل القضاء ويرد على المقتضى
عليه ولا نفي للمقر له وان كذبه في النفي وصدقه في الاقرار كانت للمقر له وضمن المقر قيمة الدار
للمقتضى عليه سواء بدأ بالاقرار او بالنفي كذا ذكر في الجامع قالوا هذا ان بدأ بالنفي وثني
بالاقرار موصولا اما ان كان مقصولا لم نصح ونعامة في الخاتمة بخلاف المقر له اذا قال هي
افلان ما كان لي قط لان غنة لامنازع لثالث قدس لم وهما للمقتضى عليه يتنازع كذا في التخصيص
وفي المحيط البرهاني قضى له بالدار بينا ثم ما بينة ثم قال ليس البناء على وانما هو للمدعى عليه
بطل القضاء لانه كذاب للشاهد بخلاف ما اذا قال البناء له فليس با كذاب هكذا في الاضية
وفرق بين ما اذا ذكروا البناء في شهادتهم فيكون ا كذبا او لا فلا في شهادات الاصل واذا
ذكروه فلا فرق بين النفي والاثبات فقط في كونه تكذيبا ولو ادعى قدرا او برهن عليه ثم أقبر
بقبض بعضه فان أقبر بما يدل على قبضه قبل الدعوى واليمين فهو تكذيب لشهوده والا فلا
ولو ادعى اربعمائة درهم وقضى له بيمينه ثم أقر ان للمدعى عليه مائة سقط عنه مائة اتفاقا
وهل تسقط المائة قولان في المحيط وغيره والفتوى على عدمه كما في الملقط وفي المحيط شهدا
له على رجل بالف وعلى آخر بمائة فصدقه في الاول وكذبهم في الثاني بطلنا وكذا لو شهدا
بغصب ثوبين فصدقه ما في أحدهما وكذبهم في الآخر بطلت فيما ولو قضى لثلاثة ميراث عن
أبيهم ثم قال أحدهم مالي فيه حق وانما هو لآخرى كان السكك لهما فان قال لم يكن لي فيه حق
وانما هو لهما بطلت حصته عن المقتضى عليه ولو ادعى أنه أوصى له بالف درهم وبرهن ثم ادعى
أنه ابن الموصى ولم يرهن فله الأقل من الميراث ومن الف وقال محمد الوصية باطلة ولا نفي له
اه وفي البرازية ادعى المديون الایفاء فشهد ادعى ابراه الدائن أو على أنه لاه تقبل كلوا دعى
الغصب فشهد بالاقرار به تقبل ادعى الكفيل بالامر الایفاء وشهد ادعى البراءة تقبل ووضع
المسئلة على الایفاء ليعلم ان الایفاء غير مقتصر عليه وهذا يرجع الكفيل على الاصل ويرجع
الطالب على الاصل كانه ابراه الكفيل و ابراه الكفيل لا يوجب ابراه الاصل وانما ذكره
ليؤذن ان المقتضى به براءة الكفيل لا الایفاء وهذا لان دعوى الكفيل تضمن البراءة مع تمكنه
بالرجوع على الاصل وشاهداه شهدا على القطع ببعض دعواه فقبل في ذلك لافي الزائد اه
وفي السراجية ادعى عشرة آلاف درهم فشهد له بمبلغ عشرة آلاف درهم لم تقبل لان مبلغ
هذا المال مال آخر شهدا على دهرى أرض انما خمسة مكاييل وأصابا في بيان حدودها وأخطأ
في المقدار فبات اه وفي عرفنا المبلغ هو القدر فانهم يقولون قبض مبلغ كذا أي قدر كذا
لامال آخر فنبهني ان تقبل الشهادة في عرفنا ادعت على زوجها انه وكل وكيفية طلاق وشهدا انه
طافها بنفسه يقع الطلاق ادعت الطلاق وشهدا بالخلع تسمع لان وجه التوفيق يمكن ولو ادعى

شرطا والا فلا ولد الوادعت الطلاق فشهد بالخلع تقبل كما سيأتي والحاصل انهم اذا
شهدوا باقل مما ادعى تقبل بالتوفيق اه وسند كرامة الكلام على ذلك في مسئلة دعوى
النجاح ان شاء الله تعالى وان كان باكثر لم تقبل الا اذا وفق فلوادعى ألفا فشهد اربا
وخمسمائة فقال المدعى كان لي عليه ألف وخمسمائة الا اني أبرأته من خمسمائة أو قال
استوفيت منه خمسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الاف والالفين ولا يحتاج الى اثبات
التوفيق بالمينة لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالمينة اذا كان سببا لا يتم بدونه ولا يتفرد
بإثباته كما اذا ادعى المالك بالشراء فشهد هذا الشهود بالهبة فان غلبت يحتاج الى اثباته بالمينة
أما الإبراء فيتم به وحده ولو أقر بالاستيفاء أصبح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من
دعوى التوفيق هنا استحسانا والقياس ان التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع
التوفيق نصحهما الشهادة وصيانة الكلام وجه الاستحسان ان المخالفة بين الدعوى والشهادة
ثابتة صورية فان كان التوفيق مراد لتزول المخالفة وان لم يكن التوفيق مرادا لتزول باشكل
فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اهر
زاده ان محمدا شرط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول
على ما اذا ادعى التوفيق أو ذلك جواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعى
ما كان لي عليه الألف درهم فقط لا تقبل شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون الشهود
به أقل من أن يكون في الدين أو في العين فلوادعى كل الدار فشهد ابنه فها قضى بالنصف
من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعى اذا أكل كذب
شهوده في جميع ما شهد وبأيه أو بعضها بطلت شهادتهم ام لانه تسبق للشاهد أولان
الشهادة لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار
لفلان رجل آخر غير المدعى فقال المدعى ليس هولى فقد أكل كذب شهوده وان قال هذا قبل
القضاء لا يقضى له ولا لفلان بشئ فان كان بعد القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي اغما هو
لفلان قال أبو يوسف اجزأت اقراره لفلان وجعلت له البيت واردماني من الدار على المقضى
عليه ويضمن قيمة البيت للمشهد وعليه ولا يبي يوسف قول آخر انه يضمن قيمة البيت
للمشهد ودعاه ويكون ما بقى من الدار للمشهد كذا في الخاتمة ثم اعلم ان المدعى اذا
كذب شهوده اغما ترده شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به اما اذا صدقهم فيها وكذبهم
في شئ زادوه فانهم ناقب ل له فيما ادعاه ان لم يدعه المدعى عليه يعني ان لم يدع الزائد اما ادعاه
المدعى وعلى هذا قال في الخاتمة شهد الرجل ان فلانا غصب عبده ولكن قدرده عليه بهده
فما عند ولاده فقال الغصوب منه لم يرد على وانما مات عند الغاصب وقال المشهد وعليه
ماغصبته عبدا ولا رددته عليه وما كان من هذا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ما ضمنته القيمة
كذا لو شهد أنه غصبه عبدا فجاءه ولادته عند الغاصب فقال الغصوب منه ما قتله ولكنه
قد غصبته ومات عبده وقال المشهد وعليه ما غصبته عبدا ولا قتل هذا المدعى عبدا في يدي
كان عليه قيمته وكذا لو شهد ان هذا على هذا ألف درهم ولكنه قد أبرأه منها وقال المدعى
ما أبرأته عن شئ وقال المشهد وعليه ما كان له على شئ ولا أبرأني عن شئ قال اذا لم يدع

موجودة درر اسكن ما ذكره الشارح من هذا الاصل ليس من هذا الباب لانه في
الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة وعدمها كما افاده الشرح لا لى لكن يأتى قريبا
ما ينافيه عند قول المصنف فاذا وافقتهما (قوله) باكثر من المدعى باطلا لان المدعى مكذب لهم
الا اذا وافق قال في البحر ومن المخالفة الممانعة ما اذا شهدوا بكثرة من فروعهما دار في يد رجلين
اقتسمها او غاب أحدهما فادعى رجل على الحاضر ان له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا ان له
النصف الذى في يد الحاضر فهي باطلا لانها باكثر من المدعى به ولو ادعى دارا واستثنى طريق
الدخول وسوقها وصرافها فشهدوا انها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا
ولم يستثنوه الا اذا وافق فقال كنت بعثت هذا البيت منها فاقبض بل كذا في فتح القدير ومن
أمثلة كون المشهود به أقل ما في الخلاصة ادعى النقرة الجيدة وبين الوزن فشهدوا على
النقرة والوزن ولم يذكروا جيدة أو رديئة أو وسطا تقبل ويقضى بالردى بخلاف ما اذا ادعى
فغير دقيق مع النخالة فشهدوا من غير نخالة أو منخولا فشهدوا على غير المنخول لا تقبل هـ مع
انهم شهدوا باقل فيما اذا شهدوا به غير منخول والدعوى بالمنخول بدليل عكسه ادعى الاختلاف
وشهدوا بقبضه تقبل ولو ادعى انه قبض منى كذا درهم بغير حق وشهدوا انه قبضه بجهة
الربا تقبل ولو ادعى الغصب وشهدوا بقبضه بجهة الربا لا تقبل اذا الغصب قبض بالاذن
والقبض بجهة الربا قبض باذن ولو ادعى انه غصب منه وشهدا انه ملك المدعى وفي يده أى
يد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لا على المالك لانهم لم يقولوا غصب به منه ولا على الغصب لانهم
شهدا انه بيده بغير حق ويجوز ان يكون بيده بغير حق لامن جهة المدعى بانه غصبه من غير
المدعى لانه هـ (أقول) وهذا يدفع تنظير صاحب جامع الفوائد في تعليل المسئلة وقوله
ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانهم شهدوا باقل مما ادعى ان دفع دعوى الغصب منه
دعوى انه بيده بغير حق مع زيادة دعوى الفعل فينبغي ان يقبل مع ان عدم القبول في أمثاله
يفضى الى التضييق وتضييع كثير من الحقوق والمخرج مدفوع شرعا هـ فقدر ثم قال
في البحر ادعى انه قبض من مالى كذا قبضا موجباً للرد وشهدا انه قبضه ولم يشهدا انه قبض
قبضا موجباً للرد يقبل في أصل القبض فيجب رده ولو شهدا انه أقرب قبضه منه ففى أن تقبل
قياسا على الغصب ادعى انه أهلك الماشى كذا وعليه قيمته وشهدا انه باع ولم يقلان يقبل لانه
هلاك ولو ذكر اياه لا تسليما لا يكون شهادة باهلاك ثم قال ادعى ثرا منه فشهدا بشرائه من
وكيله ترد وكذا لو شهدا ان فلانا باعوه هذا المدعى عليه أجازه ثم قال ادعى ان مولاي
أعتقني وشهدا انه حر ترد لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية
الاصل وهى زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهم الماشهدا انه حر شهدا بنفس الحرية قال
والامة لو ادعت ان فلانا أعتقني وشهدا انها حرة تقبل اذا الدعوى ليست بشرط هنا فلى
هذا ينبغى أن يكون الخلاف المذكور في القن على قول أبى حنيفة أما على قولهما ما ينبغى أن
يقبل في القن رواية واحدة كفى الامة اذا الدعوى ليست بشرط في القن عندهما كالامة
ولو ادعى حرية الاصل وشهدا ان فلانا حره قيل ترد وقيل تقبل لانهم شهدا باقل مما ادعاه
اتمى وبه علم ان المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هى شرط فيما كانت الدعوى فيه

ومنها أن المدعى باطلا بخلاف الأقل
لا اتفاق فيه

الوارث فبرهن الموصى له فادعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل يسمع وهو الاصح لانه مما
يحتج اهل الموصى أوصى ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فأنكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض
في مثله لا يضروا لوبرهن على جحود الموصى الوصية بقبل على رواية كون الجحود رجوعا على
رواية انه ليس برجوع (يقول الحنفية) الظاهر ان الرواية الاولى هي الاصح والاولى ان تقبل
ان جحود ما عدا النكاح فسخ له اه قال في البحر فان قضى باحدى البيعتين أو لا بطات
الآخرى لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بهما فلا تنقض الثانية ونظيره لو كان مع رجل فوبان
أحدهما نجس فحضر وصلى باحدهما ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لا تجوز له الصلاة فيه
لان الاول انصل بحكم الشرع فلا ينقض وقوع التحريم في الآخر اه قال الرمي لي يدل
بظاهره على أنه في المسائل التي بردها وفيها ترجيح احدى البيعتين لو قضى بالرجوع فقبل
المرجحة ولو انصل القضاء بالآخرى التي هي مرجحة لانها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف
المساوية فانها ما ترجحت الا باتصالها بالقضاء كما هو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما اذا
تساوى ما ترجح الاولى باتصال القضاء بهما أو سبق القضاء بالمرجحة اذ لا معارض لها وقتئذ
وما اذا كانت احدى اهما أولى بالقبول فنقض بغيرها ثم أقيمت عليها بعمل بها ولو انصل القضاء
بغيرها لا ولو بينهما يؤيده ما ذكره الزبلي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهننا على نكاح
امرأة من قوله في تعليل كونها من سبقت بيمينته لم يكن أقوى لاتصال القضاء بهما لانها لما
سبقت وحكم بهما كدت فلا تنقض بغيرها كذا اه فان المرجحة أقوى قبل اتصال
القضاء بهما فهي مما كدت فينقض القضاء بغيرها لا رجحمتها قبله لكن حال الزبلي مسئلة
القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك حكما بأنه لم يقتل في غيرها اذ قتل شخص واحد في مكانين
لا يتصور وهذا يقتضي انه في المسائل التي بردها لا ينقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم
بنفي مقابلة اذ لا يتصور منهل في بيع واحدانه بفقين فاحس وبمثل القيمة وكذا في نظائره كما هو
ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلي في كتاب الوقف اذا حكم الحاكم باليمين
الاولى لا تسمع البيعة الثانية لان الاولى ترجحت باتصال القضاء بهما قال قاضي خان لو أقامت
المرأة البيعة ان الميت تزوجها يوم النحر بمكة وحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى انه
تزوجها في ذلك اليوم بخبر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الاختلاف في الشهادة)

قال في المصباح طالعته مخالفة وخلاف وتختلف القوم واختلفوا اذا ذهب كل واحد الى خلاف
ما ذهب اليه الآخر اه ثم الاختلاف من العوارض والاصل الاتفاق ولذلك آخر هذا الباب
وأطلق هذا الاختلاف فشمع مخالفتهم للدعوى كما فعل اختلاف الشاهدين واختلاف
الطائفتين من المشهود فسيظهر هذا الشمول في المسائل الآتية كالا يفتي (قوله مبني
الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر مبني لا اسم مكان لان المكان هو الباب (قوله منها
ان الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بالدعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم يتوقف على
مطالبتهم ولو بالتوكيل دبر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان
أقامة حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد دخيم في انبائهم افسار كان الدعوى

(باب الاختلاف في الشهادة)
مبني هذا الباب على اصول
مقدرة منها ان الشهادة على
حقوق العباد لا تقبل بلا
دعوى بخلاف حقوقه تعالى

لى وبرهن آخر انها كانت له وميت منذ سنة ثم مات وتركه امير اثنى بخلاف ما لو ارخا الموت
 فتتصف بينهما ما ويلى النار يخ * بينة الابن أن فلانا قتل أيام يوم السبت أولى من بينة المرأة
 أن أباه تزوجها يوم الاحد * بينة المرأة أولى لو برهن الابن على الموت لأن وقت الموت لا يدخل
 فى القضا بخلاف القتل * بينة المدعى أنه ابن عم الميت لا ييه مع ذكر القرب أولى من بينة
 المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقرب فى حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه * بينة
 المسلم أولى فيما لو أقام مسلم ولم ينصر انى شهود انصارى على دين فى تركه انصر انى فببدا بين المسلم
 وقال الثانى فبما صان * وبينة المسلم أولى فيما لو أقام شهود انصارى على عبد فى يد نصر انى
 حى وعن الثانى أنه يتصف بينهما وبينة المسلم * بينة المسلم أولى أيضا فيما لو مات نصر انى له اثنان مسلم
 وكافر وأقام المسلم بينة مسلمة أو كافرة على موته * ما لو برهن الكافر على موته كافر اذ يضى
 بالارث للمسلم ويصل على الميت * بينة المقضى عليه بالارض أنه أحدث البناء فيها أولى الا اذا
 فضى عليه بالارض والبناء * بينة المدعى عليه أن أباه أقرب منه ملكى أولى من بينة مدعى الارث
 من أبيه الا اذا برهن المدعى أنك أقربت أنه ملك أبى فبما تعارض الدفعان وتبقى بينة الارث بلا
 معارض * بينة الورثة ان من المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بينة المدعى أنه ابن الميت وهو
 ابن عشر من سنة * بينة المرأة أنها كانت حلالا وقت الموت أولى من بينة الورثة أنها كانت حراما
 قبل موته بسنة * بينة من يدعى أن الكفيف فى طريق العامة محدث أولى من بينة صاحبه أنه
 قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكفيف وغيره فبما تقدم بينة الحدوث على بينة القدم مطلقا اذا كان
 بدون ذكر تاريخ ما لو أرخا فالسبق تاريخا رجع كل جزم به أصحاب المتون وغيرهم * بينة الامانة
 أولى من بينة الشراء * بينة البائع على الغنم بخرصة المشتري والمستهق منه أولى من بينة
 المستحق على الغنم * بينة ذى اليد أولى فيما لو ادعى أن أباه بنى الدار وتركه امير اثنى له لو برهن
 الخاريج على مثل ذلك * بينة مدعى الارث من جدته أولى من بينة ذى اليد أنه كان للجددة ابن
 غائب لم يعلم موته الى الآن لأنه أجفى فى اثنان ملك الفير * بينة من يدعى زيادة الارث أولى
 فيما لو اختلف الورثة فى تاريخ موت الاقارب وبرهنوا * بينة مدعى البنوة أولى فى حق الارث
 فيما لو برهن واحد أنه عم الميت وآخر أنه أخوه وآخر أنه ابنه وكل قال لا وارث له غيره فبما قضى
 بنسب الكل والميراث للابن فقط (شهادات) * بينة أن فلانا قال أو فعل كذا أولى من بينة أنه
 لم يقل أو لم يفعل * بينة أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بينة أنه حى الا اذا أخبر بجهاته
 بتاريخ لاحق * بينة الجرح أولى من بينة التعديل * بينة الطلاق أو العتق أولى من بينة النكاح
 أو الملك * بينة حرية الاصل أولى من بينة الرق (مأذون) * بينة العبد أو الصبي المأذون على
 ما أقرب به من غصب أو ودعة أو عارية اسم لملكها أو مضاربة قبل اذنه أولى من بينة المقر له أنه
 فى حال الاذن (عبر) * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترى منك حال صلاحتك ولو برهن
 المحجور انه حال المحجور (مرفقة) * بينة ذى اليد ان المتاع ملك فلان ورثه من أبيه منذ سنة ثم
 اشترى منه من أولى من بينة الخاريج أنه سرق منه منذ شهر * بينة الخاريج ان الحارم لملكه سرق
 منه منذ شهر أولى من بينة ذى اليد انه ملكى وفى يدى منذ سنة (وصية) * بينة الرجوع عن
 الوصية أولى من كونه موصيا مصر الى الوفاة قال فى نور العين ادعى الوصية وأنكرها

قوله بأنه أى الشئ المتنازع
 فيه ملكى

والبيدواني شرطت لك النصف وعشرين فقيرا أولى من بيعة الآخر على شرط النصف فقط
 (مضاربة) * بيعة القايض ان المال قرض أولى من بيعة الدافع انه مضاربة أو بضاعة وبيعة
 الدافع ان المال قرض أولى من بيعة القايض انه مضاربة * بيعة المضارب أولى فيما لو اختلفا
 في قدر المشرط ومن الربح * بيعة رب المال أولى فيما لو اختلفا في الخصيص بتجارة أو بيع بقدر
 وعدمه * بيعة المضارب أولى في المضاربة الخاصة اذا اختلفا في التجارة * بيعة المضارب أولى فيما
 لو قال قسمنا الربح بعد قبضك رأس المال وأنكر الآخر قبضه * بيعة المضارب انك شرطت
 لي الثلث أولى من بيعة الآخر على الثلث الا عشرة * بيعة المضارب انك شرطت لي مائة أو لم
 تشرط لي شيئا في اعمالك أجزا المثل أولى من بيعة الآخر شرط النصف (شركة) * بيعة الآخر
 أولى فيما لو أصر أحد الشريكين رجلا بشراعه بعد وانه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة
 وبرهن الآخر انه بهدده لم يكون للآخر وحده وبيعة غير الآخر أولى فيه لو برهن الآخر ان
 الشراعه بعد التفرق لم يكون العبد له خاصة * بيعة الخارج على شركة المفاوضة مع الميت أولى من
 بيعة الورثة انه ترك المال ميراثا بالشركة (قسمة) * بيعة من يدعى يتنازع آخر انه وقع في
 قسمته أولى من بيعة الآخر (دعوى) * بيعة البراءة أولى من البيعة على المال ان لم يورثا
 أرخ أحدهما فقط أو أرخا سواهما بيعة المطلوب على انك أقررت بالبراءة أولى من بيعة الطالب
 على انك أقررت بالمال بهذا اقرارى بالبراءة وبيعة الطالب أولى ان قال انك أقررت بالمال بهد
 دعواك اقرارى بالبراءة * بيعة الاسبق تاريخا أولى فيما لو ادعى مالكه عين في يد ثالث
 أو في أيديهم ما وكذا لو أرخ أحدهما فقط والافيهنما * بيعة الخارج أولى اذا ادعى
 ذو اليد النتائج ونحوه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن أو أرخا وتاريخه اسبق فبينته
 أولى * بيعة الخارج أولى في دعوى النتائج ان أرخا ووافق سن الدابة تاريخه * بيعة الخارج أيضا
 أولى فيما اذا برهن على النتائج ثم برهن على اقرار ذى اليد بدينه ما وشراهم من فلان لانه اذا باع
 ثم اشترى كان ملكا حادنا في بطل دعوى النتائج ونحوه * بيعة من وافق سن الدابة تاريخه أولى
 فيما لو ادعى النتائج على ثالث ذي يدوان لم يوافق أحدهما فبيدنا * بيعة مدعى النتائج خارجا
 أو صاحب يد أولى من بيعة المدعى المالك * بيعة ذى اليد أولى فيما لو ادعى ان هذا العبد ولدى
 ملكه من امته وعمده وبرهن الخارج على مثل ذلك * بيعة الخارج أولى فيما لو برهن على أن
 هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوا اليد كذلك * بيعة مدعى كل الدار أولى من بيعة
 مدعى نصفها لو كانت في أيديهم ما ولو في يد ثالث فلدى الكل ثلاثة أرباعها وللاخر ربعها
 عنده الامام * بيعة رب الدين على اليسار أولى من بيعة المدين على الأيسار * بيعة الاقرب
 تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما ان العين في يده منذ شهر وبرهن الآخر انها في يده منذ
 جمعة أو الساعة * بيعة ذى اليد أولى فيما لو برهن أن العبد عبيده منذ عشر من سنة وبرهن
 الخارج أنه كان في يده منذ سنة حتى اغتصبه ذوا اليد منه * بيعة الخارج أن قاضي كذا
 قضى له بهذه الجارية أو الدابة أولى من بيعة ذى اليد على النتائج خلافا لمحمد * بيعة الشراء أولى
 فيما اذا برهن على ذى اليد شراها من زيد وبرهن آخر على الهبة منه أي من زيد وآخر على
 الصدقة منه وآخر على الارث منه وان ادعى كل واحد ذلك من رجل فيبيد ارباعا * بيعة
 الاسبق تاريخا أولى فيما لو برهن ان الدار كانت لزيد الميت منذ سنتين ثم مات وتركها ميراثا

قوله من الاصل أى من كتاب
تعارض البيهات للشیخ عام
اه منه

الامنة أولى من بينة مدعى الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يثبت تاريخه الاخر أو يمكن
أحدهما زائدا أو الاخر خارجا وفي المسئلة يبحث بطلب من الاصل * بينة الوارث ان المورث
وهبه كذا في الصحة أولى من بينة الاخرين على المرض (عارية ووديعة) * بينة المعير انما
هذه بكت بعد ما جاوز الموضع أولى من بينة المستعير انه ردها اليه * بينة المودع ان رب الوديعة
عزلت من الوكالة بقبضها أولى من بينة الوكيل بالقبض * بينة الخارج على المالك أولى من
بينة ذى اليد على الايداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أو لانه في يدي وديعة * بينة المودع
على الرد أو على ضياعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقيل بالعكس * بينة مدعى
الايداع عند ذى اليد أولى من بينة ثالث على مالك مطلق * بينة ذى اليد ان فلانا أو دعيها
أولى من بينة آخرانى اشترىته منك (غصب) * بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة
الغاصب على الرد الى المالك * بينة الغاصب ان المقتضى مات عند المالك أولى من بينة الموت
عند الغاصب عند محمد وعنده الثاني بالعكس * بينة القصب فيما في يدي آخر أولى من بينة ثالث
المالك المطابق * بينة ان ذى اليد غصب الجارية منه اليوم أولى من بينة ثالث غصبها منه منذ
شهر ويضمن المدعى عليه قيمته الثالثة في قياس قول الامام وفي قياس قول أبي يوسف هي للثالث
ولا ضمان خانية (جنبايات) * بينة الموت من الجرح أولى من بينة الموت بعد البرء كما في الدرر
والفنية وفي الخلاصة بالعكس وبه أفق المولى أبو السعود أفندى * بينة انه قتل أباه يوم كذا
أولى من بينة الخصم ان أباه كان ميتا ذلك اليوم * بينة انك أمرت صبيدا بضرب جاراتك أولى
من بينة الاخر ان الجارية لانه نفي مقصور (اقرار) * بينة انه أقر لوارثه في الصحة أولى من
بينة انه أقر له في المرض * بينة الاقرار مكرها أولى من بينة الاقرار طوعا * بينة المقضى عليه
بالدوان المدعى أقر قبل القضاء بان لا حق له فيها أولى ولو بانه أقر بعد القضاء لا يطل القضاء
* بينة ان الميت كان أقر انه لاحق له في الدار أولى من بينة الوارث الارث (صلح) * بينة مدعى
الصلح عن كره أولى من بينة مدعيه عن طوع (وهن) * بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة
الرهن بعد هلاكه * بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن اني أخذت المسال ورددت
الرهن * بينة المرتهن في تعيين الرهن أولى من بينة الراهن * بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل
منهما هلاكه عند الاخر * بينة المرتهن انك رهنتمني الثوبين أولى من بينة الراهن انه رهنه
أحدهما * بينة الراهن ان العبد كانت قيمته قبل اعوراره مثل الدين أولى من بينة المرتهن
انه مثل نصفه * بينة الراهن انه رهنه سائما قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن انه رهنه معسما
قيمة خمسة * بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه الا اذا أرخ الاخر فقط أو كان
تاريخه أسبق * بينة ذى اليد لو كانت العين في يدي أحدهما أولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ
الخارج (مزارعة) * بينة المزارع أولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر في قدر المشروط
بعد ما ثبت وبينه الاخر أولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد ما ثبت أيضا * بينة رب
الارض أولى فيما لو قال بعد ان النبات شرطت لي نصف الخارج وقال الاخر عشرين قفيزا
* بينة المزارع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض شيئا أو لا نباتها عدم لزوم اجرة
الارض * بينة مدعى الصحة أولى من بينة مدعى الفساد باشرط ان يقر بمعية * بينة رب الارض

المالك الرد لانهم املزموه * بينة الخارج اني اشتريته من أيك أولى من بينة ذي اليد انه ملك أبيه
 الى حين موته * بينة الخارج اني اشتريته من أيك منذ عشر سنين أولى من بينة ذي اليد ان
 أباه مات منذ عشر سنين * بينة مثبت الزيادة أولى فيما لو اختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع
 * بينة البائع في الثمن وبينة المشتري في المبيع أولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان
 قال البائع بعث العبد الواحد بالقرين وقال المشتري بل بعث العبدين بالف فيحكم للبائع بالقرين
 وللمشتري بالعبدين * بينة العدة أولى فيما لو ادعى الشرائين ثالث أحدهما شراء صحبها
 والاخر فاسدا * بينة ذي اليد ان زيد اقال لآخر قلى في الدار قبل شرائك منه أولى من
 بينة مدعى الشرائين من زيد * بينة الخارج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي اليد انك
 شريته متى ثم تقابلنا * بينة البائع اني بعثك الجارية بهم - هذا العبد أولى من بينة المشتري ان
 المبيع بالف * بينة البائع أولى فيما لو اشترى زيد منه عبد من فلان أحدهما أوردا لاخر بهيب ثم
 اختلفا في قيمة الهالك * بينة البائع ان المبيع هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري انه هلك
 في يد البائع * بينة من ليس له الخيار أولى في الخيار لاحدهما واختلفا في الاجازة
 والنقض في المدة وبينة مدعى النقض أولى لو اختلفا في مدة المدة * بينة رب السلم أولى فيما لو
 اختلفا في قدر السلم فيه أو جنسه أو صفته أو زرعه * بينة المسلم اليه أولى فيما لو اختلفا في
 رأس المال أو في مضي الاجل لا ثباتها الزيادة * بينة المؤرخ أو السابق تاريخا في دعوى الشراء
 من ثالث أولى من بينة الاخر وفيها تفصيل طويل * بينة ذي اليد انني اتبعت في ملك بאתه
 أولى من بينة الخارج النماذج في ملك بאתه (شفعة) * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري فيما
 اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس * بينة المشتري أولى فيما لو هدم البناء واختلف
 مع الشفيع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس * بينة المشتري أولى فيما لو قال اشترت
 البناء ثم العرصه فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفيع على شرائه جميعا عند الثاني وقال
 الثالث بالعكس * بينة الشفيع أولى من بينة المشتري على انه أحدث هذا البناء والنهر * بينة
 الشفيع انك اشتريت من زيد أولى من بينة المدعى عليه ان عمرا أو دعنيها (اجارة) * بينة
 المستأجر انه استأجرها بعشرة اير كمها الى موضع كذا أولى من بينة المؤجر انه بعشرة الى نصفه
 * بينة الراعي انك شرطت على الرعي في هذا الموضع الذي هلكت فيه أولى من بينة صاحبه على
 موضع آخر * بينة المؤجر انه استأجر منه الحانوت طاعة أولى من بينة الاخر على الاكراه
 (أقول) تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها أولى في الصحيح فلمل هذا مبقى على خلاف الصحيح
 فامل * بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد مصرعي باب الدار فادعاه كل منهما * بينة المؤجر
 أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر انها كانت في يده الا يجوز هذه المدة * بينة المؤجر أولى
 في قدر الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر المدة * بينة ركب السفينة أولى فيما لو قال لصاحبها
 استأجرني لاحفظ لث السكك فابنته رب الدابة أولى فيما لو قال له اركب استأجرني لابلغها
 الى فلان (هبة) * بينة مدعى الهبة المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة
 بالعكس ودلت المسئلة على ان بينة البيع أولى من بينة الرهن * بينة الشرائين من ذي اليد أولى
 من بينة الهبة والقض منه الا اذا رُخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق * بينة مدعى نكاح

٢ قوله بينة من ليس له الخيار
 الخ صورته ادعى صاحب
 الخيار اجازة البيع في مده
 الخيار وادعى الاخر نقضه
 وادعى الاول النقض وادعى
 الاخر الاجازة فالقول قول
 الاول والبينة بينة الاخر
 أعنى من ليس له الخيار انتمى
 منه

٣ قوله أولى لان ذا اليد
 اتصبت خصم للمدعى
 بدعوى الفعل عليه
 فلا تدفع الخصومة عنه
 بحالة الفعل الى غيره تعارض
 البيئات للشيخ غانم اه منه

انه تزوجه في رجب أولى من بيعة ورثته انه مات في صفر (طلاق) * بيعة المرأة انه كان عاقلا
 وقت الخلع أولى من بيعة الرجل انه كان مجنوناً والاصـل في ذلك ان بيعة كونه المتصرف عاقلاً
 أولى من بيعة كونه مجنوناً * بيعة الابن ان أباه أو ابنتها أولى من بيعة المرأة انه
 مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) * بيعة المرأة انه موثر فعليه نفقة المومن أولى
 من بيعة الزوج انه موثر * بيعة الزوجة أولى فيما لو اختلفا في مقدار المفروض أو زمانه
 لانها تثبت الزيادة * بيعة الزوجة ان الثوب المبعوث أو الدراهم هدية أولى من بيعة الزوج
 انه من الكسوة أو المهر خاتمة وفي الخلاصة بالعكس * بيعة الابن الغائب ان أباه حـيـن
 أنفق مال الابن على نفسه كان موثراً أولى من بيعة الاب الاعسار * بيعة الابن الزمن ان
 زيدا أبوه فعليه نفقة أولى من بيعة زيد ان رجب لا آخره أو الزمن * بيعة الظاهر المشرط
 عليها الارضاع بنفسها انها أَرْضعت الصبي بلبثها فلها الاجر أولى من بيعة أُمِّه انها أرضعته
 بلبث شاة (عتق) * بيعة الأمة انه اعتهقها قبل الولادة فولد لها حر أولى من بيعة السيد انها
 ولدت قبل الاعتاق * بيعة البنت ان أبي مات حر الاصل أولى من بيعة المارعى انه كان
 عبدي فاعتهقه وولاه أولى * بيعة المولى في قدر بدل الكتابة أولى من بيعة العبد لا ثباتها
 الزيادة * بيعة الأمة انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بيعة الورثة انه كان مختلط
 العقل * بيعة مدعى فساد الكتابة أولى من بيعة مدعى صحتها * بيعة الممكاتب أن الكتابة
 على نفسه وماله أولى من بيعة المولى انها على نفسه فقط (وقف) * بيعة الاسبق تاريخاً أولى فيما
 لو برهن ذواليد انها وقف عليه والقسم انها اوقف على المسجد * بيعة مدعى الوقف بطنا بعد
 بطن أولى من بيعة مدعى الاطلاق * بيعة الخارج على الملك أولى من بيعة المتولى ذي اليد على
 انه وقف وبه يفتي * بيعة الخارج انهم اوقف على مطلق أولى من بيعة ذى اليد ان بائني اشتراها
 من الواقف الا ان اثبت ذواليد تاريخاً سابقاً على الوقف * بيعة فساد الوقف أولى من بيعة
 الصحة ان كان الفساد بشرط فساد وبيعة الصحة ان كان الفساد له في المحل أو غيره
 (بيع) * بيعة مدعى فساد البيع أولى من بيعة الصحة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسد من
 وبيعة مدعى الفساد أولى أيضاً ولو اعني في صلب العقد كالشرائط أو رطل خمر في ظاهر
 الرواية * بيعة مدعى البيع كرها أولى من بيعة مدعى طوعاً في الصحيح * بيعة الفين أولى من بيعة
 العكس * بيعة الدائن ان الورثة باعوا عبداً من التركة المـتـغرقة أولى من بينهم ان البائع
 موثرهم * بيعة مدعى البيع وفاء أولى من بيعة مدعى بطلانها بيعة المشتري على الاقالة أولى من
 بيعة البائع على البيع بطلان الثانية باقواً رمدى الاقالة * بيعة ذى اليد اني بعته بكذا هذا العبد
 بالفين أولى من بيعة احداهما اني اشتريته بكذا بالف * بيعة اني بعته بكذا في يوم كذا في مكان
 كذا أولى من بيعة الاخر اني لم أكن ذلك اليوم في ذلك المكان * بيعة ذى اليد ان فلاناً أودعني
 الدار أولى من بيعة الخارج على الشراء من ذى اليد * بيعة من باع فادعى ان الوصي باع كذا بفين
 أولى من بيعة المشتري وقال كثير بالعكس * بيعة المشتري ان أبالك باعها مني في صفوك أولى
 من بيعة الابن انه كان بالفاوق قبل بالعكس * بيعة المشتري انك بعته مني بعد بلوغك أولى من بيعة
 البائع انه قبله لاثباتها العارض * بيعة المشتري اجازة المالك للبيعة الفتن أولى من بيعة

عنده اذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل أما عند أبي يوسف فلا لان عنده يجوز ان تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه آنفا ومثله في الجوى عن الظهيرية (قوله قبلت في حق النصارى) ويكون العبد معتق البعض من أحد الشريكتين فيجوز فيه الطهارات المشهورة (قوله وزاد محشيها خمسة أخرى) الأولى قال العبد ان دخلت هذه الدار فانت حر وقال نصيراني ان دخل هو هذه الدار فامر أنه طالق فشهد نصيراني ان على دخوله الدار ان العبد مسلم لا تقبل وان كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال ان استقرضت من فلان فعبد هو فشهد رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لافي حق عتق العبد لان فيه شهادة الاب لابن الثالثة لو قال ان شربت الخمر فعبد هو فشهد رجل وامرأتان على تحققة يقبل في حق العتق لافي حق لزوم الحد الرابعة لو قال ان شرفت فعبد هو فشهد رجل وامرأتان عليه يقبل في حق العتق لافي حق القطع الكل من البرازية وانما لا تقبل لان شهادة النساء في الحد ودغيرة مقبولة قلت وأبنت مسئلة أخرى فزدمت وهى الخامسة لو قال لها ان ذكرت طلاقك ان ثبتت طلاقك ان تكلمت به فعبد هو فشهد شاهدان طلقها اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهى في البرازية أيضا كذا في حاشية تنوير البصائر (اقول) لعل ذلك موقت بان يكون اصل الكلام ان ذكرته اليوم وحده فعدم عتق العبد من حيث انه لم يقم عليه نصاب الشهادة والافهو مشكل نامل وزاد البيرى ما في خزانة الاكل من اللقطة وذلك لقطة في يده لم وكافر فقام صاحبها شاهدين كافر من علمهما تسمع على ما في يد الكافر خاصة استحسانا وما لو مات كافر فاقسم اياه تركته ثم أسلم أحدهما ثم شهد كافران على أبيه بدتين قبلت في حصة الكافر خاصة ٥١ (اقول) قد ذكر سيدى الوالد في تنقيحه جملة مسائل في ترجيح البيئات لخصها بخطي صاحبنا جعفر عجمارة وقد ذكر أنه قصد ذلك خدمة صاحب الشريعة صلى الله تعالى عليه وسلم فأحببت الاقتداء به كذلك خدمة لجانب جدى سيد الانبياء والمرسلين مستمدا بعبدته ومدهم صلى الله تعالى عليه وعليهم وسلم أجمعين ونماذ كرت ذلك هنا وان لم يكن عملها هذا الباب كما ثبت على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا لمصنف والشارح رحمهما الله تعالى ونفع فيهما والمسكين آمين (نكاح) * بينة الاسبق تاريخا أولى في رجلين ادعى نكاح امرأة * بينة رد البكر النكاح عند تزويج وإليه أولى من بينة سكوتها وبنية الزوج على رضاها أو اجازتها أولى من بينة ردها * بينة زيد انها امرأة أولى من بينتها انها امرأة عمر والمنكر * بينة المسلم أولى من بينة النصارى اذا قاما بينة نصيرية على نكاح نصيرية * بينة فساد النكاح أولى من بينة هخته * بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج ان شهد مهر المثل للزوج * بينة المرأة ان أباهاز وجهها وهى بالفسه ولم ترض أولى من بينة الزوج انها كانت قاصرة * بينة المرأة ان الدار التي يسكنها ملكها أولى من بينة الزوج انها ملكه * بينة الزوج في متاع النساء انه ملكه أولى من بينة المرأة * بينة الصفة أولى فيما لو ادعى الزوج الابراء من المهر في الصحة وورثه انه في المرض * بينة المرأة انها أبرأت من المهر بشرط أولى من بينة الزوج انه بلا شرط * ٣ بينة الزوج انها أبرأت من المهر أولى من بينة المرأة انه كان مقرابه الى الآن * بينة المرأة

قبلت في حق النصارى فقط
اشبهاه فأت وزاد محشيها
خمس أخرى معزية
للبرازية

٣ (قوله بينة الزوج انها أبرأت من المهر أولى لان بينة المرأة على الاقرار قد بطلت باقرار الزوج به لما ادعى البراءة ولم تبطل بينة البراءة وكذا في دعوى الدين وكذا البيوع والاتالة فان بينة الاتالة أولى ابطلان بينة البيوع باقرار مدعى الاتالة ويقتضى ان تحفظ هذا الاصل فانه يخرج به كثير من الوقائع كما في القنية انتهى منه

مخلص* (فائدتان)* اذا تم دأبنا القاضي لرجل ان أباهما قضى لهذا على هذا لم تقبل عند
الامام وله قول آخر با قبول وبه تأخذ خاتمة قال رجل يا زاني فقال آخر صدقت هو كذات
صار قاذفا وأكثر المشايخ لا وعليه الفتوى (قوله وعليه الفتوى) صحيح في غير
هذا المحل القبول وافتى به في الرحيمية (قوله شهادة النفي المتواتر) أي عند الناس مقبولة
بان علم الكل عدم كون المدعى عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه أي بانه
أقرضه فيها ~~كذا~~ مثلا ويقضى بفراغ ذمته لا يلزم تكذيب الثابت للضرورة
والضرورة بات مما لا يدخلها الشك وأما إذا لم يتواتر فلا تقبل بينته الا في عشرة مسائل مذكورة
في الاشباه من القضاء وفي المتواتر عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو كفاية
أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص في موضع وصفاه أو في يوم - ميا - فبرهن
المشهد وعليه انه لم يكن غاي يومه فلا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة
للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالنفي وعظامه في حوائش الاشباه قال في الذخيرة الا ان تأتى
العمامة وتشهد بذلك فيؤخذ بشهادتهم اه وفي المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم
كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى بفراغ ذمته لانه يلزم تكذيب
الثابت بالضرورة والضرورة بات مما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بينة قامت
على ان فلانا لم يقيم ولم يفعل ولم يقر كذا في البرازية قال سيدي الوالد في تنقيح البينة اذا قامت
على خلاف المشهور المتواتر لا تقبل وهو ان يشهد ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم
على المكذب كذا في الفتاوى الصغرى للامام الخالص وكذلك الشهادة التي يكذبها الحس اه
وعظام فيها (أقول) واستترز بالمتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورة أو معنى وسواء احاط به
علم الشاهد أولا كما يقع في هذه الا زمان من غير اسناد حسن ويسمونه متواترا لانه
كثير ما ينظر كذبه وانظر الى ما عرفوا به المتواتر من أنه مانقه لجمع عن جمع فان قالوا بمعنى
الابدان يكون عن مثلهم أو يقولون رأينا باعيننا أو شخوه وانظر لما تقدم في باب اليمين بالبيع
والشراء من قبول بينة في الشروط وراجع (قوله الشهادة اذا بطلت في البعض الخ) كما اذا
ادعى أخ وأخت أرضا فشهد له ازوجها ورجل آخر ترد في حقها وحق أخيها واذا شهد بشئ
لم لا تجوز شهادتهم اه واقهر لا تجوز لمن لا تجوز له اتفاقا واختلاف في الآخر والمفهوم عدم
الجواز كما يفيد اطلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز ان تبطل الشهادة في البعض
وتبقى في البعض كما في الظهيرية وكما لو شهد انه قذف امه او فلانة لا تقبل شهادتهما وكما لو
شهد له على رجل بانف وعلى آخر بمائة فصدقه - في الاول وكذبهم في الثاني بطات
(فروع)* في الخاتمة شهد الرجل أن فلانا غصب عبده - لكنه رده عليه فمات عنده فقال
نعم مات عند الغاصب وقال الغاصب ما غصبته ولا ردته ضمن القيمة كمالوا قالوا غصبته فقتله
عندك مولوا فقال الغاصب ما قتله عندي ولا غصبته بضمن القيمة وكما لو شهد ان له الف الف لكنه
أبرأه فقال ما كان له شئ ولا أبرأني من شئ يقضى عليه بانف ولو ادعى انه أوصى له بانف
وبرهن ثم ادعى انه ابنه ولم يبرهن فله الاقل من الميراث ومن الف الف وقال محمد الوصية باطله
(قوله الا في عبد بين مسلم ونصراني الخ)* أقول الاستثناء المذكور انما يصح على قول محمد لان

وعليه الفتوى * شهادة
النفي المتواتر مقبولة *
الشهادة اذا بطلت في
البعض بطات في الكل
الا في عبد بين مسلم ونصراني
فشهد نصرانيان عليه ما
بالهتق

ثم اذنتهم هنافي مجرد كونها في يد المدعي عليه ونحوه في أنها لم تكن له في يده ولا يلزم من اشتراط الرؤية في الشهادة بالمال اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد ولذلك جوز كثير من الفقهاء شهادتهم بمجرد سماعهم عن المدعي عليه بانها في يده ولكن مختار عما لدين عدم الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشي الملاء عبد الحليم الاطلاق هنا ما بينه من امن الفرق فتدبر (قوله فشهد به آخران) لانه يحتاج الى هذا الاثبات يد المدعي عليه حتى يصير خصما (قوله أو شهد بالمال بالحدود وآخران بالحدود) وفي الجزاية لو علم بالحدود من النفاق وفسر القاضى تقبل وفيما أيضا شهدوا بالدار للمدعي بحدودها فشهد آخران ان حدودها يقبل ويجعل كائن الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس من الشهادات ولو شهد ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان بن فلان الفلاني وهي في يد فلان المدعي عليه هذا هو هذا ولكن لا يعرف حدودها ولا تقف عليها فقال المدعي للقاضى أنا آتيتك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأتى بشاهد من هذه ان حدودها كذا وكذا الاختلاف جواب هذه المسئلة في النسخ ذكر في بعضها ان القاضى يقبل ذلك ويحكم به للمدعي وذكر في بعضها انه لا يقبل ولا يحكم به للمدعي وكذا القرى والضيعات والخوانيت بجميع العنارات على هذا في الظهيرة ذكر ظهير الدين المرغيناني هذه المسئلة في شروطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر انه تقبل لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض أو الكرم في السواد فالظاهر ان الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا ذكر الحدود فثبت ههنا على تلك الحدود المذكورة في البيع وان كانوا لا يعلمون الحد ودعى الحقيقة كذا في الفصول العمادية وهو الاصح كذا في القبة وهو الصحيح كذا في الذخيرة وان لم يأت المدعي بشاهد من يشهد ان على الدار المدعى بها على تلك الحدود فطلب من القاضى ان يبعث له أمينين من أمانته الى الدار حتى يعرفا عن حدود الدار واسما جيرانها اجابه القاضى الى ذلك فاذا بعثهما وتعرفا ان كانت حدود الدار واسما جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود واخذ بالامينان القاضى بذلك قضى القاضى بالدار للمدعي بشهادتهم كذا في المحيط هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة فتحدروا عمرو ابن حريث بالكوفة وشهد بهما الشاهدان لانه ان لم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبيه والضيعة اذا كانت مشهورة على هذا الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضيخان اهـ (قوله فشهد به آخران انه المسمى به) أي بذلك الاسم قال في الهندية في اواخر الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال بعته في هذا العبد بالف درهم ونقدتلك الثمن فانكر المدعي عليه المبيع وقبض الثمن فشهد للمدعي شاهدان على اقرار البائع بالمبيع وقال لا نعرف العبد ولكنه قال لانا عبد يد زيد وشهد شاهدان آخران ان هذا العبد اسمه زيد وأقر البائع ان اسمه زيد قال لا يتم البيع به هذه الشهادة وان شهد الشاهدان ان البائع أقر انه باعه عبده زيد المولود فذهب به الى شئ يعرف من عمل أو صناعة أو عيب أو حلية فوافق ذلك هذا العبد يقبل استحسانا وكذا الاثمة اهـ

فشهد به آخران أو شهد بالمال
بالحدود وآخران بالحدود
أو شهد على الاسم والذهب
ولم يعرف الرجل بعينه
فشهد آخران انه المسمى به
دريشه رواه فقال
الباقون نحن نشهد
كشهادته لم تقبل حتى يتكلم
كل شاهد بنبهاته

الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسد أو أجل فاسد وان كان يدعى فسادا في صاحب العقد
 بان ادعى الشراء بائنا ورطل من خمر وانكره الآخر فيه روايتان وظاهر الرواية عنه كالأول
 (قوله الا في مسألة الاقالة) كما تقدم في بابها وهي لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع باقل
 من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فسادا للعقد وهذا ليس
 مما نحن فيه لان كلامنا فيما اذا انتقل على عقد واحد ادعى أحدهما بطلانه والآخر فسادا
 فالقول المدعى الصحة لانه الاصل في العقود والابق بحال المدعى لو خالفنا قد انتقل على صحة المبيع
 ثم ادعى البائع فسحقه بالاقالة وانكره المشتري والقول قول المنكر غير ان المشتري أقر
 بعقد فاسد يجب رفعه وبطلاله لكن صاحب الاشياء بعد ذلك المثلثة قال ولو كان على القلب
 مخالفا ظاهره انه اذا ادعى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فلا ينظر وجهه قال الحوى
 قبله في أن لا يكون هذا الفرع داخلا تحت الاصل المذكور لاحتياج الى استثنائه لانه لا يدع
 صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكرها فيكون القول قوله ٥١ (أقول) فيما قاله
 نظرا فان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة المبيع اذا الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان
 وجه التحالف على ما قاله الحوى ان المشتري يدعوا الاقالة فيدعى ان الثمن الذي يستحقه بالرد
 مائة مثلاً والبائع يدعوا الشراء باقل مما باع يدعى ان الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري
 خمسون مثلاً فنزل اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري منزلة اختلافهما في قدر الثمن
 الموجب للتحالف بالنص والافالمائة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة
 في المبيع الاول وهي غير الخمسين التي هي الثمن في المبيع الثاني كما ترى ٥١ (قوله وفي المنطق
 اختلاف في المبيع والرهن فالمبيع أولى) يعني يفتنه أن يرى كما يأتي وقياس ما بعده عكسه لان
 الوفاة من حقيقة على ما هو المعقد فيه ولان اشتراط الوفاة زائد والامتناع عدمه والقول
 لمكره الان يقال ان موثرته صورة المبيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن البحت قال
 في التنازلية القول المدعى الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم المبيع والمبيعة المدعى المبيع لانه
 خلاف الظاهر (قوله اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحضانا) وانما كان القول
 المدعى البتات لانه الاصل في العقود الا بقرينة كنهان الثمن كثير كما تقدم وحاصل عبارة
 المنطق ان الاستحسان في الاختلاف في المبيعة ترجيح بينة الوفاء وفي الاختلاف في القول
 ترجيح بينة مدعى البتات وهذا الذي حرره الرمي فيما مر فقد برخلاف الماسم شيء عليه الشارح
 قبيل المكافاة فراجع وذكرة الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله شهادة فاصرة بتمها
 غيرهم تقبل) قال في الدرر لان الحاجة الى الشهادة لا يثبت المدعى عليه حتى يصير خصما
 في اثبات الملك للمدعى ولا فرق في ذلك بين أن يثبت كلاً الحصة كمين بشهادة قريبي واحد
 أو فريقين ثم اذا شهدا انها في يد المدعى عليه سألهم القاضي عن سماع تشهد دون انها
 في يده أو عن مائة لانهم ربما سمعوا اقراره انها في يده وظنوا ان ذلك يطلق لهم الشهادة ٥١
 أي ان سماعهم اقراره بانها في يده يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل يجوز لهم معاينة
 انها في يده هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارح من أنه ظاهر الرواية
 والختم في الشكافي والهـ داية في الشهادة بالملك الذي اليد نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك اذا

الا في مسألة الاقالة وفي
 المنطق خلتها في المبيع
 والرهن فالمبيع أولى
 اختلاف في البتات والوفاء
 فالوفاء أولى استحضانا
 شهادة فاصرة بتمها غيرهم
 تقبل كأن شهدا بالدار بلا
 ذكر انهم في يد الخصم

ادعى عليه الاقرار طاعا وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه ان ذلك الاقرار كان بالكره
 فيبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فيبينة المدعى اولى اه وفي
 التواريخ الثانية من الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معز بالاناصري ولو ادعى الاقرار طاعا
 فاقام المدعى عليه بينة انه كان هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكره فالبينة ببينة المدعى عليه
 وان لم يؤرخا أو ارخا على التعاقب فالبينة للمدعى اه (قوله واتحدتاريخهما) اهل وجهه
 انهما اذا ارخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع فيعمل به عند عدم البينة
 لانها لا يثبت خلاف الظاهر تأمل (قوله فان اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى) اهل
 وجههما اه اذا اختلف التاريخ كانا قرايين أحدهما بالطوع والآخر بالاكراه وان لم يؤرخا
 أحقل التمهيد فيعمل ببينة الطوع فيهما والله تعالى اعلم والظاهر ان هذا التوفيق بين القولين
 قال الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية تعارضت بينة الطوع والكره ببينة الطوع اولى
 ولو قضى القاضي ببينة الاكره نفذ قضاءه وان عرف الخلاف وقال أبو حامد ببينة الاكره اولى
 ونقل المصنف لو اختلفا في الصلح والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع وبالبينة بينة
 الآخر في الصحيح من الجواب وفي العمادية ببينة الاكره أحق بالقبول لانها تثبت خلاف
 الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد زاده اجتمعت ببينة الاكره على البيع وببينة الطوع اعية روى عن
 أبي يوسف ان بينة الاكره اولى واليه ذهب بعض مشايخنا وقال بعض المتأخرين الطوعية
 اولى وعزاه للوجيز ثم قال لو ادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعا والاخر مكرها فاقول لمن
 يدعى الطوعية وبالبينة لمن يدعى الاكره فاضيقان قال المصنف في منعه أقول كلامه يقتضي
 ان بينة الاكره انما تقدم على بينة الطوع عند التعارض وما اذا لم يحصل التعارض ببينة
 الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثية وهي اما أن يؤرخا أولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا فاما
 ان يتحد التاريخ او يختلف فان كان الاول ببينة الاكره اولى وان كان الثاني وهو
 ما اذا اختلف التاريخ أولم يؤرخا فيبينة الطوع اولى اه (تمت) قال في العمادية لا حاجة
 في دعوى الاكره الى تعيين المكره كالحاجة في دعوى السهابة الى تعيين العوان وقيل لا بد
 من تعيين العوان والاول أصح اه (قائدة) بينة الحررية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمرا
 زائدا وهو ولاية التصرف وأهلية الشهادة وغير ذلك كافي جامع الفصولين (قائدة أخرى)
 ببينة الرجوع عن الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصر الى الوفاة حامدية عن أبي السعود
 (أقول) وهذا اذا لم يقض بالبينة الاولى فان قضى بالوصية واقبت بينة أخرى على الرجوع
 لاتقبل الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض القضاء والقضاء بصان عن الالفاسد ما أمكن
 كما قدمناه عن شرح الرئادات في هذا الباب فراجع وانظر ما سنذكره آخر الباب (قوله واعقد
 المصنف) حيث أقره (قوله بينة الفساد) ذكرار مع مسئلة القين المقدمة (قوله فاقول
 للمدعى البطلان) لانه متمكر لا تعدوا الظاهر ان البينة ببينة الصحة لانها أكثر اثباتا فان بينة
 البطلان لم تفد أمرا جديدا جوى ومثله في شرح المجموع لابن ملان عن الفتاوى الصغرى
 (قوله المدعى الصحة) مقاده ان البينة ببينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمرا زائدا
 وهو الفساد كالشرط الفساد ومدعى الصحة ينكره والقول للمدعى أمرا زائدا فان

واتحدتاريخهما فان
 اختلفنا أولم يؤرخا فيبينة
 الطوع اولى مانقط وغيره
 واعقد المصنف وابنه
 وعزى زاده * (فروع) *
 ببينة الفساد اولى من بينة
 الصحة شرح وهبانية
 وفي الاشباه اختلاف
 المتباينان في الصحة
 والبطلان فالقول للمدعى
 البطلان وفي الصحة والفساد
 للمدعى الصحة

عاقلة وبرهاناً فينبه المعتبره أولى اه وهذا غير موافق لما مر آنفاً فاعمل في المسئلة روايتين
 اه فظهر من هذا ان من قال بتقديم بقية العتمة فقد مشى على ما في جامع الفتاوى غير ان أكثر
 الكتبة على خلافه كما ظهر مما ذكر من النقول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بقية كونه
 مخلوط العقل أو مجنوناً) لان الورثة يدعون أمر اعارضاه وهو غير العقل وهو ينكره فالقول
 للمنفكر عند عدم البينة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق من أي والمدعى يدعى
 الصحة والمدعى عليه يدعى المرض (قوله لاندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي
 لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون متيقناً ولان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته
 فلما تردد وحل على الأقرب أما لو اختلفوا فبينة الصحة مقدمة كالأودعي الزوج بعد وقتها
 انها كانت أبرأته من الصحة اذ حال صحتها واقام الوارث بينة انها أبرأت في مرض موتها
 فبينة الصحة أولى وقيل بينة الورثة أولى كما في جامع الفتاوى ومثلهما في الاحكام
 وفي الجامع أيضاً ولو أقر لوارث ثم مات فقال القهر له أقر في صحة أو مرضه وقال بقية الورثة في مرضه
 فالقول للورثة والبينة للمهرله وان لم يقيم بينة وارداً استخلافهم له ذلك ادعت المرأة البراءة
 عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقاً واقام البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً
 يصح الإبراء معه وقيل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على ان زوجها
 كان مقرباً اليه يومنا هذا واقام الزوج بينة انها أبرأت من هذا المهر فبينة البراءة أولى وكذا
 بينة الدين لان بينة مدعى الدين بطلت لاقرار المدعى عليه بالدين فمن ادعوا البراءة كشهود
 يسع واقالة فان بينهم الميطاهاشي وتبطل بينة البائع لان دعوى الاقالة اقرار به (قوله فهو
 على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى ادعى بعض الورثة ان
 المورث وهبه شيئاً معيناً وقبضه في صحته وقالت البقية كان في المرض فالقول لهم وان أقاموا
 البينة فالبينة المدعى الصحة ولو ادعت ان زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة
 وادعى الورثة انه في الصحة فالقول لها وان برهاناً وقتنا واحداً فبينة الورثة أولى (قوله ولو قال
 الوارث الخ) هذا مطلق شامل لكل دعوى الا انه لم يذكر فيه تعارض البينة بين (قوله كان يهذى)
 الظاهر ان المراد انه كان محتاط العقل للمقابلة وذكر البيرى انه اذا اختلفا في الحد والهزل
 فالقول المدعى الهزل الا ان يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل اه (قوله وبينة
 الاكراه) قال في البحر تعارضت بينة الاكراه والطوع في الاجارة فبينة الطوعية أولى وان
 قضى ببينة الاكراه في الاجارة نفذ وان تعارضت بينة البائع ومكراً فقولان اه
 قال الجوى والذي يظهر ان الاصح العمل ببينة المكراه لانه يدعى خلاف الظاهر والبينة لمن
 يدعيه وبؤيده ما يصرح به قريباً تأمل (قوله في اقاربه) وكذا في البائع والاجارة والصلم
 على ما في الاشباه قال الباقي في تعارضت بينة الاكراه والطوع في البائع والصلم والافترار
 فبينة الاكراه أولى اه وعزاه الى الخاتمة وفيه اوهو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح
 البينات قال سبدي الوالد في تفكيحه لو اثبت اقرار انسان بشئ طائفاً فاقام المدعى عليه بينة
 اني كنت مكراً في ذلك الاقرار فبينة الاكراه أولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح
 كما في الفصول العمادية وعليه المستوى كما في الخلاصة اه قال في البرازية عن الملقط

أولى من بقية الورثة
 مثلاً كونه مخلوط العقل
 أو مجنوناً ولو قال الشهود
 لاندري كان في صحة أو
 مرض فهو على المرض
 ولو قال الوارث كان يهذى
 يصح حتى يشهد انه
 كان صحيح العقل بزازية
 (وبينة الاكراه) في اقراره
 (أولى من بينة الطوع)
 ان ارنا

أجد المسئلة في المنية، ورايتها في مؤيدرا معزولة القنبية (قول) وبينه كون المتصرف في نحو
تدبير الخ) أي أو يبيع كما في دعوى القنبية ويخى. أقامت الامة بينة أن. ولا هادبرها في مرض
موتة وهو عاقل وأقامت الورثة بينة أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا اذا خلع
امراة ثم أقام الزوج بينة أنه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً حينئذ
أو كان مجنوناً وقت الخصومة فأقام وابنه بينة أنه كان مجنوناً والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينت
المرأة أولى في الفصلين كذا في الدرر لكن قال الشيخ غانم البغدادي في ترجيح البيئات بينة
كون البائع معتوها أولى من بينة كونه عاقلاً وبينة العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع
وبينة كون المتصرف عاقلاً أولى من بينة كونه مجنوناً قال في الجبر برهنت الامة على أنه دبرها
في مرض موتة وهو عاقل وبرهنت الورثة على أنه كان مخلوط العقل فبينت الامة أولى وكذا
الخلع اه قال في مخزن الزوائد ولوظهر جنونوه وهو مقيم بحد الافاقة وقت بيعه فالقول
له وبينه الافاقة أولى من بينة الجنون وعن أبي يوسف ادعى شرا الدار قسمه دساهد ان اه
كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلاً فبينت العقل وصحة البيع أولى وفي الاشياء
اختلفا في كون الاقرار لاوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض أولى كونه
في الصغر أو البلوغ فالقول بان ادعى الصغر وكذا الوطاق أو أعنت ثم قال كنت صغيراً فالقول
له وان أسند الى حال الجنون فان كان معه هودا قبل والافلا وفي جامع الفتاوى بينة العتة أولى
ليكنها مخالفة لامت موافقة للشيخ غانم ولذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى ولم يبين
وفي القنبية بينة العقل أولى من بينة العتة أو الجنون في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة
قولين بناء على أن ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن قال المرض رجح بينة الصحة
ومن قال الصحة رجح بينة المرض لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي
التعويل عليه هو الاول حيث أطيقت النقول كما سمعت على ترجيح بينة العقل الاماندر
والفتوى على ما عليه الاكثر وعن أنفي بذلك مطلقاً المرحوم على أفندي مفتي الديار الزومية
بنص العتة اول ترجيح البيئات من فتاويه وما وقع في ترجيح البيئات للشيخ غانم في البيوع فقد
ذكر خلافه هو اول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقلاً أولى من
بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اه والعته نقص العقل كما في الصباح على أنه قد استدرك
الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كما في بعض النسخ فلا تعارض ما في المقابلة فاعتهم هذا
التحرير الذي لا تجده الا بعد التنقيح ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت في المحمية آخر الشهادات

بينتة الفـ بن بلا اشتباه * قدم كذا بينة الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان * جالدى القاضى يشهدان

وآخران أنه قد كانا * مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً لاوى الاولى * والحكم هكذا أتى منقولاً

وفي ترجيح البيئات من نور العين عند ذكره ان الاصل في ترجيح البيئات بين العقل وكونه
مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال به كذلك مانصه بقول الحقير وفي جامع الفتاوى
باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري ان البائع معتوه وأنا وصيه فيها وقال المشتري بل هو

(وبينة كون المتصرف في
نحو تدبير أو خلع أو خصومة
ذاعقل)

باب الاختلاف في الشهادة لكن في آخر كتاب الدعوى من الخلاصة أقاما البيعة هذا على
 الصحة وهذا على الموت بالضرر فبيعة الصحة أولى وكذا في البرازية ومثله قل الاحكام وبه
 أفق المولى أبو السعود كما في تعارض البيئات للشيخ غانم وكان الأولى ذكره هذه ونحوها في باب
 ما يدعيه الزوجان أو آخر باب الاختلاف في الشهادة تنزيلا كما لا يخفى ولكن ذكره هنا
 لادنى ملازمة (قوله لم يجر حتى ولم يقتلني) لا يقال بيعة يزيد على النفي لانها أقيمت على القول
 (قوله وبينه الفين) على مشتر من وصى يتيم (قوله من يقيم بلغ) متعلق ببيعة (قوله أولى
 من بيعة كون القيمة الخ) وهي بيعة المشتري هذا اذا اجتمعنا عند الحاكم وشهدنا على نحو ما ذكر
 اما لو قضى باحداهما أو لا بطلت الاخرى وقد أفق بذلك الشلبي وهي في قتال به مستند لا بعلة
 ما لو شهد بقتل زيد يوم النصرية كما ذكرنا بقتله بالكوفة فواجهه ان شئت كذا في الحواشي
 الطبرية (قوله ما اشتراه) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه)
 أي وصى اليتيم وكذا من أبيه كذا أفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى ويظهر لحل العبادة وجه
 آخر وهو أن يقال ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيد زاده عن
 الحواشي بقوله وصى باع كرم الصغير وادعى غبا وأقام بيعة وأقام المشتري بيعة ان عن الكرم
 في ذلك لوقت مثل الثمن فبيعة الفين أولى اه (أقول) لكنه يحتاج الى تقدير لفظ وصى عند
 قول الشارح السابق من يقيم أي من وصى يتيم لكن يعكز على هذا التقدير لفظ بلغ كما مثل
 به المصنف في منحه فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه كما
 نسره المصنف عازيا للعمادية ويؤيده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الفين يحكمه
 الحال لو لم تكن المدة قد رما بغير السعر والايضا صدق المشتري وبيعة الزيادة أولى اه وحينئذ
 فلا غبار على عبارة الشارح فافهم (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة
 ح (قوله خلافا لما في الوهبانية) * أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكرم والطوع
 وقدم بيعة الطوع على الكرم وبيعة الطوع على بيعة الصحة وغ-ير بينهما العلامة عبد البر
 وقال

وبيعتله كره وطوع أقيمتا • فتقدم ذات الكرم صحح الآخر

قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلاف في الصحة والفساد فالبيعة بيعة من يدعي الفساد باتفاق
 لروايات فتأمل قال المصنف في منحه وفي القيمة ادعى عليه محدودا في يده اذ ناسن ابيه واقام
 ذوالبيد البيعة انه اشتراه من وصيه بمثل القيمة واقام المدعي البيعة ان القيمة زائدة على ما ثبت
 ذوالبيد فقبول البيعة المنتهية للزيادة أولى اه وقال كثير منهم المنتهية لقله الزيادة أولى اه
 وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيعة المنتهية لقله الزيادة وحكي ما عن
 العمادية بصيغة قيسل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى رجحان قبول بيعة الزيادة
 الذى جزم به فى العمادية ويرشد اليه كلام القضية والنظم مشعر بخلافه اه وفي البرازية ولو
 شهدوا أن الحاكم باع مال اليتيم وقيمه أكثر بفسخ (قوله اما بدون البيعة الخ) قال عبد البر اذا
 اختلف المتبايعان أحدهما يدعى الصحة والاخر يدعى الفساد فالقول قول مدعى الصحة
 والبيعة بيعة من يدعى الفساد باتفاق الروايات كما قدمناه قريبا (قوله منية) لعلمه اقية لاني لم

قال ان زيدا لم يجر حتى ولم
 يقتلني فبيعة زيد أولى
 من بيعة أولياء المقتول
 بجمع التناوى (وبيعة الفين)
 من يتيم بلغ (أولى من بيعة
 كون القيمة) أي قيمة
 ما اشتراه من وصيه في ذلك
 الوقت (مثل الفين) لانها
 ثبتت أمرا زائدا لان بيعة
 الفساد أدرج من بيعة الصحة
 درر خلافا لما في الوهبانية
 اما بدون البيعة فالقول
 مدعى الصحة منية

والتمثيل المقدمة تظهر عليه (قولاً فتنه وتبصر) في كلام الشارح عنى عنه في هذا المقام
نظر من وجوه * الاول ان قوله ولو بعد القضاء ليس في محله لان الضمير في قول المصنف قبلت
راجع الى الشهادة كما نص عليه في المنع وهو مقتضى ضيقه هنا وحيد فلا معنى لقبوله باء
لقضاء بل الصواب ذكره بعد عبارة الملتقى * الثاني انه لا محل للاستدراك هنا لان في المسئلة
قولين ولا يقبل الاستدراك بقول على آخره الا ان يعتبر الاستدراك بالنظر الى ترجيح الثاني
* الثالث ان قوله وكذا وقع الغلط في بعض الحدود والنسب يقتضى انه مفرع على القول
المذكور في المتن وليس كذلك * الرابع انه يقتضى انه لا يقبل قوله بذلك وليس كذلك وعبرة
الزياحي تدل على ما قلنا من اوجه النظر المذكورة حيث قال ثم قيل يقتضى بجمع ما شمل به
اولاً حتى لو شمل به اثبات ثم قال غلط في خمسة مائة يقتضى بالالف لان المذهب وديه اولاً صار حقا
للمدعى ووجب على القاضي القضاء به فلا يبطل رجوعه وقيل يقتضى بما في لان ما حدث بعد
الشهادة قبل القضاء كحدوثه عند الشهادة ثم قال وذكر في النهاية ان الشاهد اذا قال او حدثت
في الزيادة او في النقصان يقبل قوله اذا كان عدلاً ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده
رواه عن أبي حنيفة وعلى هذا أى على اعتبار المجلس في دعوى التوهم لو وقع الغلط في ذكر
بعض حدود العقار كاللوح كراثة في مكان الغري أو بالعكس أو في بعض النسب كاللوح كرمحمد
ابن أحمد بن محمد بن علي بن عمر ثم ذكره قبل لانه قد يتلى به في مجلس القضاء فذكره ذلك
للقاضي دليل على صدقه واحتياطه في الامور أى ان تداركه قبل الجراح عن المجلس قبلت والا
فلا كما في النهاية تأمل اهـ (قوله لا تقبل) يجوز ان لا يغره الخصم بالدين وقيد في الهداية
والزياحي شرط عدم الجراح بما اذا كان موضع شبهة كالزيادة والنقصان في قدر المال والافلا
بأس باعادة الكلام وان برح عن المجلس مثل ان يقول انظر انهم مدوا اسم المدعى أو المدعى
عليه أو الاشارة الى أحد الخصمين وما يجرى مجراه شرعاً لانه لا يمين المحقق وتقييد المطلق
يصح من الشاهد ولو بعد الاتفاق كما في البرازية والخاتمة وانما يصور ذلك قبل القضاء لان
لفظ الشهادة وبيان اسم المدعى والمدعى عليه والاشارة اليه - ما شرط القضاء اهـ وعن أبي
حنيفة وأبي يوسف انه يقبل في غير المجلس أيضاً اذا كان عدلاً والظاهر ما ذكرناه اهـ (أقول)
التقييد بالزيادة والنقصان في قدر المال يشترط فيه المجلس وعدم الجراح بخلاف ما ذكره
(قوله في بعض الحدود والنسب) فان كان الشاهد عدلاً ولم يبرح عن مجلس القاضي ولم يطل
المجلس ولم يكذب المشهود له ولم تكن مناقضة قبلت والا لا والمراد بالحدود حدود الدار مثلاً
كما قدمناه لانه قد يتلى بالغلط في مجلس القاضي وفي البرازية ولو غلطوا في حد أو حدين ثم
تداركوا في المجلس أو غير يقبل عند امكن التوفيق بان يقولوا كان اسم فلان ثم صار اسمه
فلاناً أو باع فلان واشتراه المذكور ط (أقول) وكذا اذا وقع في بيان قال له اسمان كما في دعوى
التنقيح والماصل ان الظاهر الاول أى التقييد بالمجلس وعدم الجراح عنه هو ظاهر الرواية فعلم
ان ما في البرازية ليس على اطلاقه ان لم يحمل على خلاف ظاهر الرواية كما أفاده سيدي الوالد
وجه الله تعالى (قوله أولى من يمين الموت بعد البرء) يعنى تقدم علمه او كانه لان فيها اسنادا
الى السبب الظاهر وهذا موافق لما في الفينة من باب البيئتين المتضادتين وتبعه في البحر في

فتنه وتبصر (وان) قاله
الشاهد (به) دقيامه
عن المجلس لا) تقبل على
الظاهر احتياطاً وكذا لو
وقع الغلط في بعض الحدود
أو بالنسب - داية (بينه)
انه أى الجروح (مات)
من الجرح أولى من يمينه
الموت بعد البرء ولو (أقام
أولاً) مقتول بيمينه على ان
زيداً جرحه وقتله وأقام
زيد بيمينه على أن المقتول

لانه اذا كذبه لاتقبل شهادته (قوله حتى قال أوهمت) أو شككت أو غاظت أو نسيت أي
 أخطأت انسيان هرا في زيادة باطله بان كان شهدا بالف فقال انما هي خمس مائة أو بقص بان
 شهد بخمسة مائة فقال أوهمت انما هي ألف جازت شهادته واذا جازت فبماذا يقضى قبل
 به جميع ما شهد به لان ما شهد به صار - قال للمدعي على المدعي عليه فلا يطل حقه بقوله أوهمت
 ولا بد من دعوى المدعي الزيادة بان يدعي المدعي ألفا وخمسة مائة فثبت شهدا بالف ثم يقول أوهمت
 انما هو ألف وخمسة مائة لاترد شهادته بالف وخمس مائة وعبارة القنابة تفيد انه لا يقضى بالزيادة
 وقبل بما بقي فقط واليه مال شمس الأئمة السرخسي وروى الحسن عن أبي حنيفة اذا شهد
 شاهدان لرجل بشهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقالوا أوهمنا وما غيبرتم من قبل
 منهما وظاهر هذا انه يقضى بالكل كذا في الفتح وبه يعلم انه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو
 بعده وبه صرح قال وزكري النخعي ان الشاهد اذا قال أوهمت في الزيادة أو في النقصان
 يقبل قوله اذا كان عدلا ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده زوايا الحسن عن أبي
 حنيفة وبشر عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة ان عليه الفتوى (قوله أخطأت) قال في
 البحر مه في قوله أوهمت أخطأت بنسيان ما كان يحق على ذكره أو بزيادة كانت باطلة ولو قال
 نه مدت ولم أغلط ثم يدلي فرجعت كان ذلك رجوعا عن شهادته قال الساجي في فيما عقبه
 القاضي ولا يقبل منه الثاني ولا غيره حتى يحدث توبة (قوله بعض) منصوب على نزع
 الخافض أي في بعض شهادتي فتعقوبية وفي قوله بعض يفيد انه لو قال أوهمت الحق انما هو
 افلان آخر لا هذا لم يقبل ببحر (قوله ولا مناقضة) كما اذا قال هو افلان ثم قال افلان آخر
 (قوله قمت شهادته) لانه قد يتلى بالغلط لهابة مجلس القاضي فوضح العذر فيقبل اذا
 تدارك في أو انه ط (قوله بجميع ما شهد به) لانه صار - قال للمشهد له فلا يطل بقوله أوهمت
 واختاره في الهداية وقبل يقضى بما بقي ان تدارك بنقصان وان بزيادة يقضى بها ان ادعاها
 المدعي لان ما يحدث بعدها قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر
 عليه قاضيخان وعزاه الى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه معنى القبول العدم بقوله
 الثاني ومشى على هذا في المتن ومن هنا يعلم ان الشارح كان الاول انه لا يجوز له ان يكرر
 يستدرك بقول على قول وأيضا الذي في الخاتمة والفتوى على ما في البحر وهو بيمينه ما في المتن
 بزيادة أو بعد ما قضى فقد أساء البحر بزيادة أو أيضا في الخاتمة لم يقيد هذا بما اذا لم يبرح بل أطلقه
 ونقل قبل ما في البحر عن الجامع الصغير وصدر به انه اذا شهد ولم يبرح حتى قال أوهمت بعض
 شهادتي ان كان عدلا جازت شهادته فيما بقي وان برح لاتقبل شهادته وكذا الواسي بعض الحدود
 أو بعض النسبة ثم تدارك في مجلسه جازت شهادته اذا كان عدلا (قوله لو عدلا) تكرار
 مع المتن (قوله ولو بعد القضاء) ولا يضمن اذ ارجع عدم جزا معراج (قوله وعليه الفتوى)
 أي على القبول بعد القضاء (قوله لكن عبارة المتن) لانه في الاستدراك بعبارة والخلاف
 صريح بين أهل المذهب بكلمات (قوله قبول قوله أوهمت) لان ما حدث بعدها قبل القضاء
 يجعل كدونه عندها كما قدمناه قريبا (قوله بما بقي) أي أو بما زاد كما صرح به غيره كما علمت
 مما سبق قريبا (قوله وظاهر كلام الاكمل وسعدى ترجمته) واقتصر عليه قاضيخان

(حتى قال أوهمت) أخطأت
 (بعض شهادتي ولا مناقضة
 قمت) شهادته بجميع ما
 شهد به لو عدلا ولو بعد القضاء
 وعليه الفتوى خاتمة وبجر
 قلت لكن عبارة المتن في
 نقض قبول قوله أوهمت
 وانه يقضى بما بقي وهو مختار
 السرخسي وقهره وظاهر
 كلام الاكمل وسعدى
 ترجمته

(قوله أو أنهم زنا أو وصفوه الخ) ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرى وغيره وحله ما قدمناه قريبا عند قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه ان هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليهم ما لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد إلا أن يقرض ان الشهود أو أربعة (قوله ولم يتقدم العهد) بان لم يزل الرجح في الخمر ولم يعض شهر في الباقي قيد بعد عدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل ادم اثبات الحق به لان الشهادة يحد متقدما مردودة مخ وما ذكره المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزبلي بين جعلهم زنا بشرية الخمر من المجرى وجعلهم زنا أو شربوا الخمر ولم يتقدم العهد عن المتقدم أن الاظهر ان قواهم زنا أو فسقة أو شربة خمر أو كلة ربا اسم فاعل الى آخر ما قدمناه عنه قريبا فلا تنسأه (قوله كما صر في بابه) أي في باب حد الشرب (قوله أو قتلوا النفس عدا) فيه ان هذه شهادة لا توجب حقا لله تعالى ولا للعبد لعدم تعيين ولي الدم ولا احتمال انه قتل عدا بحق كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا تعين ولي الدم وكان المقتل بغير حق والولي يدعيه فانهم تقبل أي شهادة الجرح (قوله أو شربا كالمدي والمدي مال) يشتركون فيه والمراد ان الشاهد مفاوض فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان يراد أنه شر يكفى المدي به والا كان اقرارا بان المدي به لهما فتح ومثله في القهستانى ومافى البحر من حله على الشر كعدمه ايشمل به وهو العنان ولا يلزم منه نفع الشاهد فكأنه سبق قلم وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدي مال أي مال نصح فيه الشر كذا يخرج نحو العتار وطعام أهله وكسوتهم مما لا تصح فيه (قوله واعطاهم ذلك مما كانلى عنده) أي ايصالح أن يكون مديع المال والظاهر أن يقول وأنا أطاب منهم ذلك التصح دعواه كما يأتى فى المسئلة التي بعدها (قوله لدعواه الخ) عال الزبلي عدم القبول اذا ادعى انه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لمافيه من وجوب رد المال على المشهود عليه وهو مما يدخل تحت الحكم ولو لم يقبله لا تقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان جرحا مجردا لانه لا يدع قب له حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستخبار وان كانت صحيحة لا يمكنه يدعي القهيه وليس له ولاية الزام غيره غيره اه ط (قوله أو افى صالحتهم على كذا) أي شهدوا على قول المدي اى صالحتهم الخ قال فى البحر وكذا اذا ادعى أجنبى انه دفع لهم كذا فلا يشهدوا على فلان به هذه الشهادة وطاب رد وثبت انما يمينه أو اقرار أو نكول فانه يثبت به فسق الشاهد فلا تقبل شهادته وقد يدفع المال ومفهومه لو ادعى المدي انه اسأجرهم فلا يشهدوا عليه ولم يدفع المال فاقروا ونسقط العدالة وبه صرح الشارحون (قوله ودفعته اليهم رشوة) أي دفع ظاهرا وأقام على ذلك بيضة فشهدت على مقالة به (قوله والا فلا يصالح بالمعنى الشرعى) كفى الخوانى السهوية ولو قال أو شهدوا بانه صالحهم على كذا الخ كان أولى (قوله شهد عدل) أي ثابت العدالة عند القاضي أو سال عنه فعدل وهو احتراز عن المستور لاعتق القاسق فانه لا شهادة له بحر (قوله فلم يبرح) أي لم يمارق مكانه وليس المراد كونه على الفور بل ما لم يبرح عن مكانه أشار اليه بقوله يعنى بعد ما شهد تذكرا لانه لو قام لم يقبل منه ذلك لحواراته غره الخصم بالدينار (قوله ولم يطل المجلس) هكذا جعل فى المحيط اطالة المجلس كالمقام عنه وهو رواية هشام عن محمد بحر (قوله ولم يكذبه المشهود له) قيد به تبعه لا لا يحيط

(وانهم زنا أو وصفوه
أو شربوا الخمر ولم يتقدم
العهد) كما صر في بابه أو
قتلوا النفس عدا عفى
(أو شربا كالمدي أي
والمدي مال) أو انه استأجرهم
بكذا (كذالها) للشهادة
(وأعطاهم ذلك مما كانلى
عنده) من المال ولو لم يقبله لم
تقبل لدعواه الاستخبار لغيره
ولا ولاية عليه (أو افى
صالحتهم) على كذا
ودفعته اليهم) أي رشوة والا
فلا يصالح بالمعنى الشرعى ولو
قال ولم أدفعه لم تقبل (على
ان لا يشهدوا على زوروا)
قد (شهدوا زورا) وأنا
أطلب ما أعطيتهم وما غابا
قبلت فى هذه الصور ولا نهما
حق الله تعالى أو العبد
فست الحاجة لاحيائهم ما
(شهد عدل فلم يبرح) عن
مجلس القاضي ولم يطل
المجلس ولم يكذبه المشهود
له

تعالى أعلم اه قلت امكن صرح في تعزير البحران الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه
 ومن التعزير وصرح هنالك أيضا بان التعزير لا يسقط بالتوبة لأن يقال من اذنب ما كان حقا
 للعبد لا يسقط بهما نامل (قوله على الجرح المركب) انما كان من كمال النظر لما يرتب عليه من رد
 شهادتهم فكان هو ما يرتب عليه شيئا (قوله كآقرار المدعى بفسقهم) يعني اذا شهد شهود
 المدعى عليه على المدعى انه اقر ان شهودى فسقة تقبل لانهم ما شهدوا باظهار الفاحشة وانما
 حكموا اظهارها عن غيرهم فلا يصحرون فسقة بذلك لان المظهر والحاكمي ليسا سواهما الاقرار بما
 يدخل تحت الحكم وبقدرا القاضي على الالتزام به لانه لا يرتفع بالتوبة قال في البحر لا يدخل تحت
 الجرح ما اذا برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو انهم أجروا ولم يحضروا الواقعة أو على انهم
 محدودون في قذف أو على رفق الشاهد أو على تركه الشاهد في العين ولذا قال في الخلاصة للخصم
 أن يظن بثلاثة أشياء - اه أن يقول هو ما عبدان أو محدودان في قذف أو شريكان فاذا قال هما
 عبدان يقال للشاهدين أقيما البيعة على الحربة وفي الآخر ينال للخصم أقم البيعة على
 انهما كذلك اه فعلى هذا الجرح في الشاهد اظهر ما يجمل بالعدالة لا بالاشهاد مع العدالة
 فاذا خال هذه المسائل في الجرح المقبول كما فعل ابن الهمام مردود بل من باب الطعن كافي
 الخلاصة وفي خزانة الاكل لو برهن على اقرار المدعى بفسقهم أو بما يبطل شهادتهم يقبل
 وليس هذا بجرح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يرد على المصنف
 فكان على الشارح ان لا يذكر قوله الجرح المركب فانما زيادة ضرر وسيدى الوالد رحمه الله تعالى
 (أقول) فقوله كآقرار المدعى الخ تنظير لا تنمیل اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب بل انما تبطل
 شهادتهم بهذه الشهادة لان اقرار المدعى اعترافا بأنه مبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل
 البيعة عليهم لانها انما تصح بعد صحة الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعى
 بذلك لان الاقرار مما يدخل تحت الحكم اه وأما لو شهدوا على اقرار الشهود بانهم شهدوا
 زورا أو انهم أجروا أو ان المدعى مبطل فانه جرح مجرد لا يفتى عليه - حق لله تعالى ولا حق عبد
 فلا تقبل وأما اذا شهدوا انهم قالوا الاشهادة انما فانهم لو صرحوا به ثم شهدوا تقبل شهادتهم
 كما سيذكره المصنف (قوله أو انهم عبيد) أى اذا أقام البيعة انهم عبيد لان الرق حق لله
 تعالى فاستثنى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما وانما لا يختص في الشهادة بل
 اذا أخبر القاضى برقمهما سقط شهادتهما والاحسن أن يكون بالشهادة واذا سألهما القاضى
 فقالا أعتقنا - سيدنا وبرهنا ثبت عتق السيد في غيبته فاذا حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن
 خزانة الاكل قال الرختي وأما كونهم عبيدا فلما انه يثبت الرق وهو ضعف حكمى أثره في
 سلب الولاية وهو حق لله تعالى فكان جرحا مركبا (قوله أو محدودون في قذف) لان من تمام
 حده رد شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما قبالت لانها ليس فيها اشاعة فاحشة
 لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار الفاحشة عن الغير كافي البصر عن المكافي
 (قوله أو انه ابن المدعى) أو مملوك أو أحد الزوجين لانه من قبيل الدفع بالتممة ليس فيه اظهار
 فاحشة (قوله أو قاذف الخ) انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد هستانى (قوله
 والمقذوف يدعيه) أشار به أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق

على الجرح المركب كآقرار
 المدعى بفسقهم أو اقراره
 بشهادتهم بفسقهم بفسقهم
 استأجرهم على هذه الشهادة
 أو على اقوالهم انهم لم
 يحضروا المجلس الذي كان
 فيه الحق عيبى (أو انهم
 عبيد أو محدودون في قذف)
 أو انه ابن المدعى أو يوه قباية
 أو قاذف والمقذوف يدعيه

الشهادة على ما من الناس ويمكنه كفه عن الظلم باخبار القاضى بذلك سرا بصر وفي القضية
 من الحدود ولو قال له يا فاسق نعم اريد ان يثبت فسقه لا تقبل (قوله أو زناة) أى عاداتهم الزنا أو كل
 الربا أو الشرب وفي هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتى من أنهم زنوا أو سرقوا من الخ لانهما شهادة
 على فصل خاص موجب للحد هكذا ظهر ما سجدى الوالد رحمه الله تعالى قال ط وهو فى الاول
 محمول على ما اذا كان السبب متقادما وفى الثانى على غير المتقادما والتقدم فى الشرب بزوال
 الزرع وفى غيره بشهر قال المقدسى ويمكن أن يفرق بما هو أظهر من ذلك بان قولهم شربة أو زناة
 أو كلة ربا اسم فاعل وهو قد يكون بمعنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم بما ذكر بخلاف الماضى
 من قولهم شربوا أو زنوا أو سرقوا به تصرف وهذا هو المتبادر من تخصيصهم فى التمثيل للقول
 باسم الفاعل ولما تبنى بالماضى فالظاهر انه هو المراد والله تعالى أعلم وفى الكلام الا فى ما يفيد
 أنهم قالوا زنوا أو سرقوا كذا ويمنه أو شربة خمر ولم يتقدم العهد اه فيحمل ما هنا
 على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال قد وقع فى صور عدم القبول أن يشهدوا بانهم فسقة
 أو زناة أو شربة الخمر وفى صور القبول أن يشهدوا بانه شرب أو زنى لانه ليس بحر حرج من التهمة
 دعوى حق الله تعالى وهو الحد ويحتاج الى جمع وتأويل اه قال فى الشربة لامية قات وبالله
 التوفيق الى الجمع بينهم والتأويل بما ذكره الزبلى ان الشاهد اذا أطلق فى أنه زنى أو شرب الخمر
 أو سرق ولم يبين وقتسه لا تقبل للتقدم فيحمل ما فى صور الجرح على هذا وان يمينه ولم يكن
 متقادما يقبل وعليه يحتمل ما فى صور القبول وهذه عبارته وما ذكره الخصاص ان الشهادة على
 الجرح المبرمة بولته تأويله اذا أقامها على اقرار المدعى بذلك أو على التقرينة وعلى هذا ما ذكره
 فى الكافى وغيره من أن الشهود ولو شهدوا أن الشهود زناة أو شربة خمر لم تقبل وان شهدوا أنهم
 زنوا أو شربوا الخمر أو سرقوا تقبل بحمل الاول على انه اذا كان متقادما والافراق بين قولهم
 زناة أو شربوا الخمر اه فالصنف تبع ما اول الزبلى به كلامهم فتنبه (قوله أو على اقرارهم
 أنهم شهدوا بزور) الاحسن افراد الضمير اعترض بانهم شهادة باقرارهم الداخلة تحت
 الحكم وأجيب بان فيه هناك السكت به ثبت الفساد والشهود به لا يثبت بشهادة الفاسق
 وفيه ان الشهادة على اقرار الشهود تكون حكاية للهلك عن قولهم فهو كاشمادة على اقرار
 المدعى بفسقهم أفاده التالى ومثله فى الحوائى اليه قوبلية (قوله أو أنهم اجراه فى هذه
 الشهادة) اعلم تقبل لانهم شهادة على جرح مجرد والاستشهاد بان كان أمرا زائدا على الجرح
 ولكنه لا خصم فى اثباته اذ لا تعلق له بالاجرة بجر (قوله فلا تقبل الخ) هذا بعينه قد تقدم
 وزيادة عليه فهو تكرار محض واعلم تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لان المدعى بعد ما ثبتت
 لا ترفع الاثبات حق الشريع والعبء كما عرفت وليس فى شئ مما ذكر اثبات واحد منهم بخلاف
 ما اذا وجدت قبل التعديل لانها كافية فى الدفع كما مر كذا قاله للاخسرو وغيره فان قلت
 لانهم ليس فيما ذكر اثبات واحد منهم ايعنى حق الله تعالى وحق العبد لان اقرارهم بشهادة
 الزنوا وشرب الخمر مع ذهاب الرخصة موجب للعزير وهو هنا من حقوق الله تعالى قلت الظاهر
 ان مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا الله عزير اقول لهم ولين فى وسع القاضى الزامه
 لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير حق الله تعالى بسقط باتوبه بخلاف الحد لا يسقط به اوالله

أو زناة أو كلة الربا أو شربة
 الخمر أو على اقرارهم أنهم
 شهدوا بزور أو أنهم اجراه فى
 هذه الشهادة أو ان المدعى
 مبطل فى هذه الدعوى
 أو انه لا شهادة لهم على
 المدعى عليه فى هذه الحادثة
 فلا تقبل بعد التعديل بل
 قبله در واعتمده المصنف
 (وتقبل لو شهدوا)

وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل اقامة البيعة على العدل او كونه بعدها
 (قوله وفيه) أي كلام النقاية حيث جعل عدم قبول التفسير المجرد في الشاهد العدل وهو
 يفيد أنه يقبل في غير العدل (قوله لم يثبت اهذه الشهادة) الاولى لا يثبت أي لا يعتبرها
 على أنها شهادة مسقطه لشهادة الشهود ولو عدلوا بل تمنعه عن الحكم إلى أن يعدلوا فإذا
 عدلوا قبل شهادتهم - م قال إلى الكلام السابق (قوله ولا يمكن بركي الخ) ولو كانت شهادة
 مقبولة لما طلب التزكية بعدها (أقول) اعلم أن القهستاني نقل أولاً عن مصنف منته ان القضاء
 قبل التعديل لا يجوز فكيف اذا وجد الجرح فنظري هذا بقوله وفيه ان القاضي الخ (وأقول)
 الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب الامام ان ظاهر العدالة
 يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقة قتل الخ لم يطلب الخصم التعديل وقال لا بد من حقيقة قتل مطلقاً
 ومن البين ان الجرح المجرد أقل ما هناك في عن طاب التعديل فيه ثم لا بد من التعديل
 باتفاق فن قال قبلت شهادته صراده انه لا يمكن حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ردت صراده ان
 التعديل لو كان ثابتاً أو أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا يمال العدالة كالجرح
 الغير المجرد كما قدمناه قرياً (قوله وجهه البرجندى) أي جعل قبول الشهادة اذا عدلوا
 على قولهم الخ قدعات انه لا حاجة إلى ذلك وان الخلاف لفظي قال سبدي الوالد رحمه الله
 تعالى والمتبادر منه رجوعه إلى قوله لا يمكن بركي الشهود صراده أن ما على قول الامام فيكتفي
 بالتزكية علناً كما تقدم وهذا محله ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو
 على قول السلك من انهم يزكون صراده أن ما اذا لم يطعن الخصم أما اذا طعن كما هنا فلا اختلاف بل هو
 قتيبه والظاهر أن الضمير راجع إلى لاطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكلام اه وهذا أولى
 مما ذكره بعض الافاضل بقوله وجهه البرجندى على قولهم ما يعني انما يحتاج إلى تزكية
 الشهود صراده علناً لوجوه اقبل التعديل انما هو قول الامامين المشركين لذلك لجواز القضاء
 بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل ان القاضي يكتفي بظاهر العدالة كما تقدم بيان
 الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر الشريعة قبلت الشهادة قبل
 الجرح لانه لا معنى لقبولها الا بالحكم بها ولو حكم بفسقهم بهذه الشهادة لم يصح تزكيتهم بعدها
 كما قاله ابن الكمال ولم يميز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فيجانب ما قاله البرجندى
 فن قال ان الخلاف هنا لفظي فن عدم علمه بما يقول كما هو عادته اه لانا نقول لعمال الكلام
 أرلى من اهماله وثانياً لما علمت من ارجاع الاقوال لبعضهم وعدم المخالفة بين كلامهم جميعاً
 فارجع إلى ما قدمناه وعرض عليه بالنواجد (قوله على الجرح المجرد) الاولى الايمان بالباء بدل
 على وفي نسخة المفرد ولا حاجة إليه بل زيادة محضة لان الكلام في التمثيل له (قوله بانهم فسقة
 الخ) انما لم تقبل لان البيعة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه
 والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة ولان
 الشاهد عار به هذه الشهادة فاسقاً لان فيها الشاعة الفاحشة بالضرورة وهي حرام بالنص
 والمشهدود به لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كف الظالم عن الظلم باداء
 الشهادة الكاذبة وقد قال عليه السلام انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً لانه لا ضرورة إلى هذه

وفيه ان القاضي لم يثبت
 لهذه الشهادة ولكن بركي
 الشهود صراده انما فان
 عدلوا قبله او عزاه لاهضرات
 وجهه البرجندى على
 قولهم الا قوله قتيبه (مثل
 أن يشهدوا على شهود
 المدعى) على الجرح المجرد
 (بانهم فسقة)

(قوله ولو قبله قبلت) أى من حيث كونها طعنا في العدالة - متى منع القاضي عن قبول شهادتهم
والحكم بهم - حتى بعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن تقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن
أثبت أمرهم بسقطتهم عن حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره
صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل على الجرح المجرد فانه وإن قال بذلك يقول انه لم يعدل
عدلوا بعده تقبل شهادتهم فراجع الخلاف لفظيا والذي ذكره الوائى مجيبا به عن ابن الكمال
خاصة إن مراده أن الشهادة بالنسبة للمجرد ليست شهادة حقيقية سواء كانت قبل التعديل
أو بعده بل هو اخبار بمحض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة
لا يكون مما نحن فيه - لأن الباب معقود بأن تقبل شهادته ومن لا تقبل لافى الأعم فقول ابن
الكمال لا تعتبر أى لأنه - شهادة ولو قبل التعديل اه - إذ لو عدلت شهادة لما قبلت شهادة
المطعون فيهم به إذا عدلوا وأنت ترى أن هذا راجع إلى ما ذكرناه أولا اه ط (أقول) وأنت إذا
حققت النظر يظهر لك عدم المخالفة بين كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج يحتمل لقبولها
على المجرد قبل التعديل نعم ظاهره عدم القبول والمراد به انه لا تثبت أمر بسقطتهم عن حيز
القبول أما ثبوت الطعن بهم أو عدم الحكم بشهادة المجرد وحيز ما لم يعدلوا فلا كلام فيه وهذا
ما قاله صدر الشريعة في شرح الوقاية وهو ما حققه مالاخسر وأيضاً من انها افادت الدفع أى
عدم العمل بتلك قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقول خبر الواحد وصاحبه تسامح افادتها
بمجرد الطعن لا اثبات فسق الشاهد من الرفع للقبول ما لم تغض مدة يظهر فيها حسن حالهما
ويعدلوا بعدهما وهذا أيضاً معنى قول القهسبى - متى لا يلتفت إلى هذه الشهادة أى لا تثبت بها
فسقهم قد بره (قوله وذ كروجهه) أى مالاخسر وفي الدرر حيث قاله جواباً عن سؤال حاصله
لماذا قبل خبر الواحد قبل التعديل وإن كان مجرد ولم يقبل بعده التعديل لأنصاب شهادة ولا
بدان يكون غير مجرد مانصه أقول بتحقيقه أن جرح الشاهد قبل التعديل دفع للشهادة قبل
ثبوتها وهى من باب الديانات ولذا قبل فيه خبر الواحد وبعد التعديل رفع الشهادة بعد ثبوتها
حتى وجب على القاضي العمل بها إذا لم يوجد الجرح المعقب ومن القواعد المقررة أن الدفع
أهل من الرفع وهو السرى - كون الجرح المجرد مقبولاً قبل التعديل ولو من واحد وغير
مقبول بعده بل يحتاج إلى نصاب الشهادة واثبات حق الشرع أو العبد اه وهذا لا ينافي
قبول شهادة المطعون فيهم بالجرح المجرد إذا عدلوا لأن هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجتهم
عن حيز القبول وهو ما مراده ابن الكمال ط (قوله وأطلق ابن الكمال ردها) أى ردها شهادة
الطاعن بالفسق المجرد ولو قبل التعديل أى فلم يعتبرها أى على أنها شهادة مخروجة للمطعون
فيه بالمجرد عن حيز القبول ويدل على أن هذا أمراده ما ذكره من السؤال والجواب بقوله فإن
قلت ليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم - متى منع القاضي عن قبول
شهادتهم والحكم بهم قلت نعم لكن ذلك لا طعن في عدالتهم - لم لا يثبت أمر بسقطتهم عن حيز
القبول ولذا لو عدلوا بعدهم هذا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة أسقطوا
عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه (قوله وذ كروجهه) حيث قال إنما لا تقبل
البينة على الجرح المجرد لأنه لا يدخل تحت الحكم والبينة إنما تقبل فيما يدخل تحت الحكم

و(لو) قبله قبلت) أى الشهادة
بل الاخبار ولو من واحد
على الجرح المجرد كذا اعقده
المصنف ثم المأقروء صدر
الشريعة وأقروءه مالاخسر
وادخله تحت قولهم الدفع
أهل من الرفع وذ كروجهه
وأطلق ابن الكمال ردها تبعها
إمامة الكتب وذ كروجهه
وظاهر كلام الوائى وعزى
زاده المبل إليه وكذا
القهسبى متى حيث قال

الحاجة اليه ان يكون صحيحا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل المقول له عن الفرائض
التي يفترض عليه معزفتها فان لم يعرفها ثبت فسقه فلا نفي على القائل لها فاسق لما صرح به في
الجبتي من أن من ترك الاشتغال بالفتنة لا تقبل شهادته اه (أقول) اما قوله فلا شك في قبولها
الحق فانه يأتي قرينان من الجرح المجرد الذي لا يقبل لو شهدوا على شهود المدعى بانهم فسقة أو ذناة
أو كالة الربا أو شربة الخمر أو على اقراءهم انهم شهدوا بزور وانهم أجازوا في هذه الشهادة الى آخر
ما يأتي ولا يخفى ان اقراءهم بشهادة الزور وجب للتعزير كما نذكره في مقامه قريبا ان شاء الله تعالى
فتأمل (قوله فان تضمنته) أي ما ذكر من حق الله تعالى أو العبد كما يأتي في المركب (قوله)
والا لا تقبل) لا حاجة اليه لانه نفس المتن فهو تذكير (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح ان
هذا التفصيل فيما اذا ادعاه الخصم وبرهن عليه جهرا أما اذا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا
طلب منه البرهان عليه جهرا فاذا برهن عليه سريا أبطل الشهادة لعدم جواز السر في الجرح
والتعديل فيقدم الجرح فاذا قال الخصم للقاضي سريا ان الشاهد كل ربا وبرهن عليه
رد شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه انه لو كان البرهان جهرا لا يقبل على الجرح المجرد فسق
الشهود به باظهار الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في البصر وحاصله انما تقبل
على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا وبه يظهر انه لا بد من التقييد
بقول المصنف لا تقبل بعد التعديل بما اذا كان جهرا وظاهر كلام السكاكي ان الخصم
لا يضره الاعلان بالجرح المجرد كافي الجرح أي لانه اذا لم يشبهه بالشهود وسريا فسق باظهار
الفاحشة لا يقطع حقه بخلاف الشهود فانما تسقط شهادتهم بفسقهم بذلك وكذا يقبل
عند سؤال القاضي قال في البحر أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم هناك ان
الجرح يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد
والتفصيل الآتي من أنه ان كان مجردا لا تسمع البينة به أولا فتسمع اعما هو عند
طعن الخصم في الشاهد علانية اه هذا وقد مر قبل هذا الباب انه لا يثبت عن الشاهد
بلاطعن من الخصم وعند هذا يسأل مطلقا والفتوى على قولهما من عدم الاكتفاء بظاهر
العدالة وحيدته فكيف يصح القول برد الشهادة على الجرح المجرد قبل التعديل واجاب
السائحاني بان من قال تقبل أراد أنه لا يكفي حينئذ ظاهر العدالة ومن قال ترد أراد أن
التعديل لو كان ثابتا أو اثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح المجرد فلا تبطل العدالة انتمى ويشير الى
هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس الخبر عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدم التعميم يمنع
القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت نعم لكن ذلك للطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر
يسقطهم عن حيز القبول ولذا لو عدلوا بعدهم لا تقبل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم
مقبولة لقطعوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل اه وهذا معنى كلام القهستاني
وكذلك صدر الشريعة وملاخيم ويرجع الى ما ذكره ابن الكمال كما يأتي توضيحه قريبا والحاصل
ان البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة الا أنها تورث شبهة فلا بد ان لا يكون للقاضي أن
يقضى ما لم ترك الشهود وان الذي ذكره في البصر عن السكاكي لا ينافيه ما بعده فان الرد كان
اسؤال القاضي عن الشهود لا مجرد دعوى الخصم اذهي غير مسموعة وبالله تعالى التوفيق

فان تضمنته قبلت والا
لا تقبل (بعد التعديل)

بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشريك اشهر بكم وهو لا يصح بخلاف
شهادة اثنين ان الميت اوصى بهذا المعين له - الذين الشخصين ثم شهدا لنفسه ودلهما لا شاهدين
بهمين آخر فانه لا شر كفة في ذلك لان كلا شبهة بهين أخرى فلم يبقه وانكر كما فافهم (قوله على
أجنبي) الظاهر انه غير قيد تأمل ذكره - سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله في ظاهر الرواية)
أعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن الصبي فان شهادته لا تقبل للتهمة (قوله ولو شهدا
في ماله) بان شهدا الكبير بشئ على الميت (قوله ولو لم يصر) أو لم يصر جميعا على
أجنبي كما في الهندية (قوله وسيجي في الوصايا) حمله انه لو شهد الوصيان الكبير بمال الميت
لا تقبل شهادتهما لانهم ما يشبان ولاية الحفظ ولا يبيع المنقول لانفسهم ما عند غيبة الوارث
بخلاف شهادتهما مالا كبيرا في غير التركة أعدم التهمة - وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا
اذا شهدا لو ارث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت له - ما في مال الميت اذا
كان الوارث - بكارا أفاده البني وهذا المنص - يل لم يذكره فيما يأتي (قوله على جرح بالفخ)
أي فسخ الجرح من جرحه بلسانه جرحا عليه ونقصه ومنه جرحت الشاهد اذا أظهرت فيه ما تردد
به شهادته كذا في المصباح وفي الاصطلاح اظهار فسق الشاهد فان لم يقض ذلك اثبات - حق لله
تعالى أوله بعد فهو جرح مجرد وان تضمن اثبات حق لله تعالى أوله بعد فهو غير مجرد والاول هو
المراد من اطلاقه كما أفصح به في الكافي وهو غير مقبول مثل ان يشهدوا ان شهودا مدعي فسقة
او زناة أو كاذبا إلى آخر ما يذكره المصنف ويأتي الكلام عليه ان شاء الله تعالى وأما الثاني اعني
غير الجرح فهو كالأوامر المدعي عليه البيعة انهم زنا او وصفوا الزنا وشربوا الخمر أو سرقوا من
كذا ولم يبقه اقدم العهد الى آخر ما يذكره المصنف أيضا (قوله أي فسق) هذا المعنى لا يوافق واحدا
مما ذكرنا من تفسير الجرح الآن ان يكون بتقدير مضاف أي اظهار فسق (قوله مجرد عن اثبات
حق لله تعالى الخ) في القهستان في الجرح ما لم يترتب عليه ما يترتب على الجرح من دفع الخصومة
عن المشهود عليه عن اثبات حق لله تعالى كالحل فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان
التعزير اذا كان حقا لله تعالى يسقط بانقوبة بخلاف الحد فانه لا يسقط بهما وبديل عليه انهم
مثلا للعجز دبا كل الرباع انه يوجب التعزير بقرعة ارادة الحد وداه بحر وفيه من باب
التعزير يقال له بافاسق ثم اراد ان يثبت بالبيعة فسقة ما يدفع التعزير عن نفسه لا يسمع بيعة لان
الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقبل بخلاف ما اذا قال بازا في ثم أثبت زناه بالبيعة تقبل
لانه متعلق بالحد ولو اراد اثبات فسقة ضمنها ما تصح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته
بكذا فعليه رد تقبل البيعة كذا هذا - وهذا اذا شهدوا على فسقة ولم يبينوه وأما اذا يبينوه بما
يتضمن اثبات حق لله تعالى أوله بعد فانه تقبل كما اذا قال له يا فاسق قل - رفع الى القاضي ادعى
انه رآه قبل أجنبية أو عاتقها أو خلاها او نحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا انهم - اراه فعل ذلك فلا
شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها انقضت اثبات حق لله تعالى وهو التعزير على
القائل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح
الشاهد بئله واقامة البيعة عليه وينبغي على هذا القاضي ان يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان
بين سبب انكر عيا طاب منه اقامة البيعة عليه وينبغي انه ان بين ان سببه ترك الاشتغال بالعلم مع

على أجنبي (في غ - مير مال
الميت) فانها مقبولة في
ظاهر الرواية كلو شهد
الوصيان - على اقرار
الميت بشئ معين لو ارث
بالغ تقبل بزانية (ولو)
شهدا (في ماله) أي
الميت (لا) خلا فلهما
ولو لم يصر - غير لم تجز اتفاقا
وسيجي في الوصايا (ك) ما
لا تقبل (الشهادة - على
جرح) بالفخ أي فسق -
(مجرد) عن اثبات حق لله
تعالى أوله بعد

في غير ما وكل به وهو الدراهم فتجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزيادة من الذي قدمناه
عن الجامع وزاد في الذخيرة الا ان يشهد بحال حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل شهادتهما
عنده اه ولهذا قال في البرازية بعد ما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لان الرواية محمولة
فيما اذا وكله بالخصوص في كل حق له وقبضه على رجل معين انه لا يتناول الحادث اما اذا كان وكله
بطاب كل حق له قبل الناس اجهين فالخصوصية تنصرف الى الحادث ايضا استحسانا فان تحمل
الذكورة على الوكالة العامة ثم قال والحاصل انه في الوكالة العامة بعد الخصوصية لا تقبل شهادته
لو وكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل اه يعنى
واما في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطلوب قبل الوكالة وتقبل في الحادث بعدها وبعد
العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التقييد بقوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء
بالوكالة ولذا لم يقيده بذلك في الذخيرة بل صرح بعدم بيان الحادث تقبل فيه كما قدمناه فاعتقم هذا
انحرير القريد الذي حرره سميدي والدرجة الله تعالى (أقول) والذي يظهر لي أن هذا كله
على قول أبي يوسف والناظر الكلام بعرضه يامل (قوله) كقابات شهادة اثنين بدين على
الميت (لرجلين الخ) قال عطاء الله افندي في فتاويه شهد رجلان لميت بالف درهم
وشهد المشهود لهما الشاهدان على الميت بالف درهم فالشهادة باطلة وذكروا في الجامع الصغير
والجامع الكبير ان الشهادة جائزة وروى صاحب الكتاب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة انهم ان جاؤا جميعا وشهدوا بالشهادة باطلة وان شهدا اثنين لاثنين قبلت شهادتهما
ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بالف درهم فشهدا لهما الغريمان الاولان فنقض شهادتهما
جائزة فصار في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هذان الدين اذا ثبت على الميت حل في التركة
فتصير التركة مشتركة بين الغرماء فبعض أحد الشرى يكون حل للآخر مشاركة فيه فصار
كل فريق شاهدا على شئ لهما فيه وجه رواية الجامعين ان الشهادة لهما انما كانت على الميت
بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول الى التركة لا يتحول القردان الوارث لو اراد أن يقضى
الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه له ذلك فيصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وجه رواية
الحسن انهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى الماوضة فتمت فاحش التهمة ثم استدلل في الكتاب
للا رواية الاولى بدلائل على كيفية الشر كذا فقال ألا ترى ان الميت لو لم يترك الا الف درهم فانه لم
يتخاصم فيها فانه يكون بينهم والاترى لو أن أحد الفريقين حضر واقطعاهم القاضي نصف
الالف ثم ضاع النصف الاخر ثم جاء الغريم الاخر له أن يشاركهم فيما قبضوا فيدل هذا على ان
التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي (أقول) وقيد بالدين لانه لو كان المشهود به عينا
والمشهود عليه حيا تقبل اتفاقا كما في المكافى وعام الكلام على ذلك موضح في التاترخانية
فراجع (قوله وهو) أي الذمة (قوله له) أي للشاهد (قوله في ذلك) أي فيما في الذمة وانما
ثبتت التركة في المقبوض بعد القبض ووجه قول أبي يوسف بعدم القبول ان أحد الفريقين
اذا قبض شيئا من التركة يدينه شاركة الفريق الاخر فكل شاهد لنفسه كما ذكرناه آنفا
(قوله بخلاف الوصية بغير عين) كما لو شهد كل فريق للاثربان الميت أو وصى له بالثلث فانها
لا تقبل اتفاقا لان حقهم في التركة وهو الثلث وهو مقدر ومن بينهم فهي شهادة في مثلك

(ك) ما قبات عندهما
خلافًا لثاني (شهادة اثنين
بدين على الميت لرجلين
ثم شهد المشهود لهما
لشاهدتين بدين على الميت)
لان كل فريق يشهد بالدين
في الذمة وهي تقبل حقا
شئ فلم تقع الشركة في ذلك
بخلاف الوصية بغير عين
كما في وصايا الجمع وشركة
وسيجي ثمة (و) (ك) شهادة
وصيين لو ارث كبير

يعني قبل الناس مطافاً وفي معنى فقه دم رجلاً وأقام عليه البيعة وجعله القاضي خصماً ثم
أخرج الموكل من الوكالة لم تجز شهادته على هذا الرجل ولا على غيره من كان له موكل عليه حتى
من يوم وكاه ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرجه من الوكالة اهـ مارأيت في النسخة
التي كانت في يدي وهي محرفة فإتراج نسخة أخرى (قوله) وهذا ان الاصلان متفق عليهما
قدمنا اتفاقاً أن أبي يوسف لم يجوز شهادة الوكيل خاصه أولاً في هذا الاتفاق نظراً لأن أبي يوسف
جعل الوكيل كالوصي وإن لم يخصه مع أنه بعرضه أن يخصه (قوله) وتعامه فيه أي في
الزباني وعبارته بقوله متفق عليه ما غير أنهم ما يجبه لأن أهل المحلة عماله عرض به أن يصير
خصماً وهو يجعلهم من انتصب خصماً وعلى الذين الأصاين يخرج كثير من المسائل
فن جنس الأول الوكيل بالخصوصة إذا خصه عند المالكم ثم عزل لا تقبل شهادته والشفع
إذا طلب الشفعة ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني أن الوكيل إذا لم يخصه
والشفيع إذا لم يطلب وشهدا تقبل شهادتهما ولو ادعى الوكيل على رجل بهينه من أهل المحلة
فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لأن الخصوصية فاعلة مع الكل والشاهد
يقطعه عن نفسه فيمكن منه ما لا في رواية عن أبي يوسف ذكرناها من قبل اهـ (قوله) ثم عزله
أي الموكل قبل الخصوصية عند القاضي (قوله) عندهما أي خلافاً للثاني فإنه كالوصي عنده كما
قدمناه قريبا كالمشهد في غير ما وكل به أو عليه (قوله) أو عليه عطف على في غير ما وكل به أي
لوشهد على موكله وفي شرح نسخة الاقران الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين ثم قال
الكفيل بنفس المدعى عليه ان شهد أن المدعى عليه قضى المال الذي كانت الكفالة لاجله
هل تقبل شهادته باختلاف المشايخ سائحاتي (قوله) وفي البرازية بيان اقوله في غير ما وكل
فيه (قوله) عند القاضي متعلق بقوله وكاه بالخصوصة (قوله) بالف درهم متعلق
بخصم (قوله) مائة دينار أي مال غير الموكل به بخلاف ما هو (قوله) تقبل لأنه مال آخر
لأن المائة دينار مال آخر غير الذي خصه فيه أولاً (قوله) وخصم أي فانه لا تقبل مطلقاً
وذلك بان أنكر المدعى عليه وكالته فثبتت بالبيعة ثم عزل وشهدت شهادته موكل في حق كل
قائم وقت التوكيل الا إذا شهد بحق حدث بعد تاريخ الوكالة فينتد تقبل وقد قلناه عن الكافي
وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل بغير محضر القاضي فخصم المطلوب بالف درهم
وأقام البيعة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد له على المطلوب بعد الوكالة لم تجز شهادته لأنه لما
انصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصماً في جميع حقوق الموكل فإذا شهد بالدينانية فقد شهد
بما هو خصم فيه أما إذا وكاه عند القاضي فلا يحتاج لاتباع العلم ومع ذلك فله لم القاضي بها
ليس بقضاء فلم يصير خصماً في غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر
اهـ وسنوضحه في المقالة الآتية بوضع من هذا (قوله) وتعامه فيها حيث قال بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضي وخصم المطلوب بالف وبرهن على الوكالة ثم عزله الموكل عنها فشهد
له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالوكالة لا يقبل لأن الوكالة
لما انصل بها القضاء صار الوكيل خصماً في حقوق الموكل على غرمايته فشهادته بعد العزل
بالدينانية شهادة الخصم فلا تقبل بخلاف الأول لأن علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصماً

وهـ ذان الاصلان متفق
عليهما وتعامه فيه قيدنا
بمجلس القاضي لأنه لو خصه
في غيره ثم عزله قبلت عندهما
كالمشهد في غير ما وكل فيه
أو عليه جامع الفتاوى وفي
البرازية وكاه بالخصوصة
عند القاضي فخصم
المطلوب بالف درهم عند
القاضي ثم عزله فنهـ لد أن
لموكله على المطلوب مائة
دينار تقبل بخلاف
ماله وكاه عند غير القاضي
وخصم وتعامه فيها

شهد الوصي بدين للميت والورثة نص - غارأو بهضهم لا تقبل ولو كانوا كبارا جازت ولو شهد على
الميت بدين جازت على كل حال وفي المنع ولو شهد الكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد
للاورث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اه - ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفا
على الميت (قوله لحلول الوصي محل الميت) - هذا لا يظهر الا اذا بقيت وصايته أما اذا عزل
عنها فلا يظهر الا بعبارة ما كان ط (قوله فكان كالميت نفسه) أي فكانت شهادته لنفسه
(قوله ولو شهد الوكيل الخ) أصل المسئلة في البرازية حيث قال وكاه بطاب أف قبل فلان
والخصوصية فخاصم عنه - غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد
الوكيل بهذا المال او كاه يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على ان نفس الوكيل قام مقام الموكل
اه - فالمراد هنا انه خاصم فيما وكل به فان خاصم في غير ذلك فبطلت شهادته - بل أشار إليه الشارح فيما
يأتي وكان العبارة بمجمله ونفصها ما في الهندية فانه قال فيها وشهادة الوكيل للموكل بعد العزل
ان خاصم لا تقبل وان لم يخاصم تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى كذا في
الذخيرة ولو لو كاه بكل حق قبل فلان بحضور القاضي فخاصم في ألف فعزل فان شهد بذلك الاثبات
ردت وان شهد بعد آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وأنكر فلان وكالته وأنبت ما بالبيعة ثم
عزله وشهد ردت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت النوكيل الا اذا شهد بحق حدث به - د
نارح الوكالة فيثبت تقبل كافي الكافي (قوله انفا قال التهمة) أي تهمة تصديق نفسه فيما
خاصم فيه (قوله والاقبل لعدمها) لان الموكل حي وهو قائم في حق نفسه دون الوكيل
ولو كبل أن يخبرج نفسه متى شاء من الوكالة وهو يفعل من ذلك ما أمر به الموكل فاذا عزل
قبل الخصومة لم يطق تهمة فيما شهد به فتبطل شهادته اه - من (قوله فجعله كالوصي) فلا
تقبل شهادته مطلقا بناء على ان عنده بمجرد قبول الوكالة يصير خصما وان لم يخاصم واه - هذا لو
أقر على موكله في غير مجلس القضاء نفسه فذا قرأه عليه وعندهما الإبصار خصما بمجرد القبول
ولهذا لا ينفذ اقراره من غير مخصص (أقول) وقد بطل المسئلة في التاترخالية في الفصل السابع
فقال اما شهادة الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام اما الخاص وهو اذا وكاه بطاب ألف درهم
قبل رجل معين والخصوصية فيها اذا خصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند
القاضي ثم شهد به - هذا الاثبات لو كاه جازت شهادته وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على ان عنده
ينفس الوكالة فقام مقام الموكل فلان القاضي جعله خصما ثم أخرجه الموكل من الوكالة فشهد
بعد ذلك بحق قد كان له يوم وكاه أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخبرج من الوكالة لم تجز شهادته
جعله وكما لا فيما يحدث والمسئلة مخفوفة انه لو وكاه بالخصوصية في كل حق له وقبضه على رجل
معين فانه لا يتناول ما يحدث اما اذا وكاه بطاب كل حق له قبل أن يناس أجمعين بالخصوصية
ينصرف الى الحقوق القاطعة وما يحدث استحسنانا فيحمل ما ذكرنا على الوكالة العامة اذا خاصم
هذا الوكيل المطلوب في ألف درهم للموكل عليه فاخرجه الموكل من الوكالة ثم شهد به بان
دينار لا تقبل شهادته أو شهد الوكالة العامة ومات قدم لانه لو لم تكن عامة تقبل في الدنيا نيرانا
لا تقبل في الدنيا اذا كانت واجبة عليه قبل الاخراج وأما اذا شهد بدنانير وجبت عليه بعد
العزل لا تقبل شهادته وأما العامة للموكل رجل بالخصوصية في كل حق له وقبضه جاز لا مؤقتة

الميت - اول الوصي محل الميت
ولذا لا يملك عزل نفسه بلا
عزل قاض فمكان كالميت
نفسه فاستوى خصامه
وعدمه بخلاف الوكيل
فإذا قال (ولو شهد الوكيل
بعد عزله للموكل ان
خاصم) في مجلس القاضي ثم
شهد له بعد عزله لا تقبل
تنبأ قال التهمة (والا قبلت)
لعدمها - لا قال الثاني
فجعله كالوصي سراج وفي
سماة الزبالي كل من صار
خصما في حادثة لا تقبل
شهادته فيها ومن كان
مريضاً أن يصير خصما
لم يقبض خصما بعد تقبل

وشهد انبا الموكل بذلك لاتقبل وان اقر المطلب بالوكالة لانه لايجبر على دفع الدار الى لو كمل
 بهكم اقراره بل بالشهادة فكانت لايمهافلا تقبل بمر مخلصا عن المحيط (قوله ان اباهما)
 أشار الى عدم قبول شهادة ابني الوكيل بالاوى والمراد عدم قبولها في الوكالة من كل من لاتقبل
 شهادته للموكل وبه صرح في البرازية بمر (قوله الغائب) قيد به لانه لو كان حاضر الا يمكن
 الدعوى به بالسبب شهد الان التوكيل لاسمع الدعوى به لانه من المفقود انما لا يمكن بحتاج
 الى بيان صورة شهادتهم ما في غيبته مع عدم التوكيل لانها لاتسمع الا به الدعوى ويمكن ان
 تصور بان يدعى صاحب ودبعة عليه بتسليم ودبعة الموكل في دفعها فيجوز فيشهد ان به وبقبض
 ديون أبيهما وانما صورناه بذلك لان الوكيل لايجبر على فعل ما وكل به الا في رد الدبعة ونحوها
 كما سيأتي فيها بمر ونظر في ذلك سيدي الوالد رحمه الله تعالى بقوله قوله تسليم ودبعة الموكل
 في دفعها أى التي وكله الغائب بدفعها صاحبها وقوله يشهد ان به أى بتسليم الدبعة الذى
 ادعاه المدعى وقوله وبقبض ديون أبيهما لم تجز فيه الدعوى فسامعني شهادتهم ما به عن المقصود
 جريانهم افيهم مع اجبار الوكيل ولا اجبارهما فاعامل (قوله أو انكر) صورته كما تقدمت عن
 البحر فانما لاتقبل (قوله والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فيهما ما أو أماني صور
 الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في الوصى وهو ان القاضى لا يملك اجباره على قبول الوصية
 ط (أقول) ويمكن أن يقال للفرق أى اذا لم يحضر الوكيل خصه ما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يملك
 القاضى نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصه ما وشهد غير ابني الموكل فالقاضى يثبت
 الوكالة عن الغائب ويكون من قبيل الاثبات لا النصب وأما شهادة ابني الموكل فلا تثبت
 لو وكالة لعدم كونها شهادة ولاتهممة أيضا اذ يمكن أن يتواضع مع الوكيل على أخذ المال
 فيصير لنفسه ما فلا تقبل كافي طرح الملقى لاداماد يؤيد ذلك ما سيأتي في الوصايا من قول
 الشارح لان القاضى لا يملك نصب الوكيل عن الحي بطلبهما اه فانذار قوله بطلبهما لم يقل
 بشهادتهم ما فانه يشير الى انها غير شهادة بل كتابة عن الطلب ويظهر لى القبول لو ادعى بكر
 الشر من وكيل زيد المنكر واستشهد بابني زيد على ذلك (قوله عن الغائب) لعدم الضرورة
 اليه لوجود رجا حضوره الا في المفقود كافي البحر (قوله بخلاف الوصى) أى وصى القاضى
 وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أماني صورة الانكار فالحكم متحد لان القاضى
 لا يملك اجباره على قبول الوصية كما قدمناه قريبا (قوله أى وصى الميت) في بعض النسخ أو
 بدل أى (قوله بحق للميت) أو لليتيم واحترز بذلك عن شهادته بدين عليه فانما لاتقبل كافي
 الهندية (قوله بعدم اعزله القاضى) وكذا قبله بالاوى فكان الاولى ان يقول ولو بعد ودات
 المسئلة على ان القاضى اذا عزل الوصى ينزل برأيه ويمكن ان يقال عزله بجنحة سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى قال في الخاتمة ايس اقاض ان يخرج الوصى من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان
 ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا مرفقا بالنبر أخرجه أو نصب غيره معه وان كان ثقة الا انه
 ضعيف عاجز عن التصرف ادخل غيره معه (قوله أو بعد ما دركت) أى بلغت (قوله في ماله
 أو غيره) أى في ماله الذى تحت يده أو غيره قال بعضهم أو غيره أى كانا شهدانه طلب الشفعة
 أو ان فلانا أبرأه من كذا وجه بل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو النسب وفي معنى الملقى

ان اباهما) الغائب (وكله
 يقبض ديونه وادعى الوكيل
 أو انكر) والفرق ان القاضى
 لا يملك نصب الوكيل عن
 الغائب بخلاف الوصى
 (شهد الوصى) أى وصى
 الميت (بحق للميت) بعد
 ما عزله القاضى عن الوصاية
 ونصب غيره أو بعد ما
 أدركت الورثة (لاتقبل)
 شهادته للميت في ماله أو غيره
 (خاصم أولا)

بأحياء موقوفة هم أو الغريمين الدائنين والموصى لهم الوجود من يوم توفيان منه والمدينون
 لوجود من يرآن بالدفع اليه والوصيان من يعينهم ما في التصرف في المال والمطالبة وكل
 شهادة تجرت فقبلها لا تقبل وجه الاستحسان انما لوجوب هذه الشهادة على القاضي شيئا لم يكن
 واجبا عليه بل انما اعتبرت بها على وزن القرعة لا يثبت بها شيء ويجوز استعمالها الفائدة غير
 الاثبات كما جاز استعمالها تطيب القلب في السفر بالمدى نسائه ولدفع التهمة عن القاضي
 في تعيين الانصاف فكذلك هذه الشهادة في هذه الصور لم تثبت شيئا وانما اعتبر بها الفائدة اسقاط
 تعيين الوصي عن القاضي فان للقاضي أو عليه اذا ثبت الموت ولا وصى أن ينصب وصيا فلما
 شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوه واعترفوا له بالولاية الصالحة لذلك فكفى القاضي
 لذلك مؤنة التقديس على الصالح وعين هذا الرجل بملك الولاية لا بولاية أوجبته الشهادة
 المذكورة وكذلك وصية الميت لما شهد بها اثبات فقد اعتق فابحج من عي منها عن التصرف الا
 أن يكون هو موصيها أو يحجز عنه الميت منها حتى ادخل ماله ما فيه نصب القاضي الاخر وفي
 الصور كلها ثبوت الموت شرط لان القاضي لا يملك نصب وصى قبل الموت الا في شهادة الغريمين
 المدينين فانه لا يثبت شرط في اثبات ذلك الوصي الذي شهد به ثبوت لانهم ما يقران على أنفسهم
 بقبول حق قبض الدين لهذا الرجل فضررهما في ذلك أكثر من نفعهما فافترق قبل شهادتهما
 بالوصية والموت جميعا وهذا بخلاف المسئلة التي أعني مسئلة مالوشهد ان أباهما الغائب
 وكاه بقبض دينه الخ ورأيت سؤال الأوجب وأباحيت ذكرهما معا لنفسا بجهة لا تخفى على الفطن
 الغيبه وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمد دافندي الحزراوى حفظه الله تعالى سئل عن
 صورة دعوى مضمونها في الوصي اذا ثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أتى
 رجل آخر وادعى ان الميت أخرج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تنفع هذه الدعوى
 من الاخر لتضمنها ابطال القضاء الاول أم لا أجاب بقوله حيث أثبت المدعى عليه قبلا كونه
 وصيا ثم دعوى القاضي بفسخ وصايته بوجهها الشرعي فلا تنفع دعوى المدعى الا ان
 ولا الشهادة بان الميت أخرج المدعى عليه وجعل مورث موكلة به وصيا الا في سماع
 مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء يصان عن الانغاء ما مكن قال في
 شرح الزيادات للامام محمد شهد شاهدان ان الميت أوصى الى هذا الرجل وقضى القاضي بها
 ثم شهد آخران بالابصاء الى رجل آخر لانه قبل ان فيه ففرض القضاء الاول وكذلك في شرح
 الزيادات لقاضيخان حيث قال وان ذكر الشاهدان رجوعا من الوصية الاولى لانه قبل
 شهادتهما الا ان هذه الشهادة تضمنت ابطال القضاء انتهى وكلاهما ماصري حتى عدم صحة
 سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اه (أقول) لكن يشك على ذلك
 قولهم الدفع ودفع المدعى صحيح قبل القضاء وبهذه على الصحيح والله مبني على القول المرجوح
 من أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تامل (قوله كالاتفة بـ الخ) هذا اذا كان المطالب
 يجحد الوكالة والاجازت الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت
 الشهادة لبراء المطالب عنه الدفع الى الوكيل اذا حضر الطالب وأنكر الوكيل كالاتفة كانت
 شهادة على أبيهم ما فقبل وقرق بينهما وبين من وكل رجلا بالخصوص في دار بعينها وقبضها

(كأن لا تقبل (لوشهدا

فان فيه تمام المرام وقد ذكر سيدي الوالد رحمه الله تعالى أيضا بقصة من ذلك في باب المرتد
فراجعها والسلام (قوله عن تبرأ منهم) كالخوارج فانهم من أهل الاوهاء غير المكفرة
(قوله لانه يعتقد ديننا) قال في المخ وقرقوبان اظهاره سعة لا ياتي به الا اسقاط المستخفة
وشهادة الضعيف لا تقبل ولا كذلك المتبرئ لانه يعتقد ديننا وان كان على باطل فلم يظهر قسمة
(قوله شهد ان اباهما) مثل الابن كل من لا تقبل شهادته لأم وكل وأما حكم الاجنبيين اذا
شهد بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيما ذكره أن لا تقبل للثمة
ولا كونهم اشهادا للشهادة او بالمنفعة اليه (قوله أوصى اليه) هذا ضمارة قبل الذكر
والاولى اظهاره بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعل له
وصيا أو وصى له بكذا أي جعله موصى له (قوله فان ادعاه) أي الابطال المشهور من أوصى
والمراد من قوله ادعاه أي رضى به قال في الحواشي السعدية أي والوصي يرضى هكذا نسخ للبال
ثم رأيت في شرح الجامع الصغير لولا لنا علا الدين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى في قوله
والوصي يدعي هو الرضا اذا الجواز لا يتوقف على الدعوى بل للقاضي أن ينصب وصيا اذا رضى
هو به اه (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر المزموم واردة للارم قاله الدماماد
(قوله استحسانا) لانه لم يثبت بهذه الشهادة شيء لم يكن للقاضي فعله وانما كان له نصب الوصي
فاكتفى بهذه الشهادة مؤنة التعمين اذ لو اشهادتهم ما كان للقاضي يتامل فيمن يتعين فيعين
من ثبت صلاحيته نظر الامت وان لم يوص له لانه نصب ناظرا لمصالح المسكين وحينئذ فانه يكون
وصي القاضي لا وصي الميت كما حرره المقدسي قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه
المسائل أي ظاهرا الا في مسألة غريمي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانه ما يقران
على أنفسهما بنبوت ولاية القبض للمشهود له فالتفت التهمة وثبت موت رب الدين باقرارهما
في حقهما وقيل معنى النبوت أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبرايتهم ما عن الدين بهذا الاداء
لان استيفاءه منهم ما حق عليهم او المرأة حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله
كشهادة دائني الميت) أي لرجل بانه وصى وكذا في ما بعد (قوله والموصى لهما) بذلك بان اياهما
أوصى الى فلان أي ان الموصى له ما بشئ من المال شهدا ان الميت أوصى الى زيد يكون
وصيا على أولاده عيني (قوله ووصيه) أو رد على هذه ان الميت اذا كان له وصيه من فاقاضي
لا يحتاج الى نصب آخر وأجيب بانه يمكن له لاقرارهما بالاجتزاع القيام بأمور الميت كذا في البحر
قال ط وفيه تامل (قوله لثالث) أي لرجل ثالث متعاقب شهادة كقوله على الابطال أي
على ان الميت جعله وصيا وهذا امر يربط بالمسائل الاربع بالاخيرة كما لا يخفى فانهم
ولأنفس ما قدمناه قريبا عن البحر من انه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهرا الا في
الح (قوله لا يملك اجبارا أحده على قبول الوصية) ظاهر في ان الوصي من جهة القاضي كما
قدمناه خلافا لما في البحر (أقول) وبيان هذه المسائل كافي الفتح رجل ادعى انه وصى فلان
الميت فشهد بذلك اثنان موصى لهما بمال أو وارثان لذلك الميت أو غريمان لهما على الميت دين
أو للميت عليهم مدين أو وصيان فالشهادة جائزة استحسانا والقيام أن لا تجوز لان شهادة هؤلاء
تضمن جاب نفع للشاهد اما الوارثان لفصلهم انصب من ينصرف لهما ويرى بهما ويقوم

من تبرأ منهم لانه يعتقد
ديننا وان كان على باطل
ولم يظهر قسمة بخلاف الساب
(شهد ان اباهما أوصى
اليه فان ادعاه صحت
شهادتهم ما استحسانا
كشهادة دائني الميت
ومرئونه والموصى له ما
ووصيه لثالث على الابطال
(وان أنكر لا) لان القاضي
لا يملك اجبارا أحده على قبول
الوصية عيني

تهاد أهل الأهواء الأهوى يكفر به صاحبه الكفره اذ لم يكن فيه شبهة اجتهاد كهوى الجمعية
والاتحادية والحلوية ونحوهم من غلاة الروافض ومن ضاهاهم فان آمنناهم لم يحصل منهم بذل
وسع في الاجتهاد فان من يقول على هو الاله أو بان جبريل غلط ونحو ذلك من السخف انما هو
متبع مجرد الأهوى وهو أسوأ حالا ممن قال مانع بهم الا يقربونا الى الله زاني فانه بلا شبهة
كفر ومن أشد الكفر امامن له شبهة فيما ذهب اليه وان كان مذهب اليه عند التحقيق في حد
انه كفر انما تكبر الرؤية وعذاب القبر ونحو ذلك فان فيه انكار حكم النصوص المشهورة
والاجماع الا انهم شبهة قياس الغائب على الشاهد ونحو ذلك مما علم في الكلام وكنت كبر
خلافه الشيخين والسبب انهم شبهة انكار حكم الاجماع القطعي الا انهم يشكرون بحجة
الاجماع باتمامهم الصحابة فكان لهم شبهة في الجملة وان كانت ظاهرة البطلان بالنظر الى
الدلائل فبسبب تلك الشبهة التي أدى اليها الاجتهاد لم يحكم بكفرهم مع ان معتقدتهم كفر
احتياط بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وحاصله ان الحكم بكفرهم ككفرهم من أداه هو ادبيته
الى مخالفة دليل قطعي لا يوغ فيه تاويل أصلا كدابة قرآنية أو تكذيب نبي أو انكار أحد
أركان الاسلام ونحو ذلك بخلاف غيرهم من اعتقد ان عليا هو الاحق بالخلافة وصاروا يسبون
الصحابة لانهم منهوه حقه ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياط وان كان معتقدتهم في نفسه كفرا
أي يكفر به من اعتقده بلا شبهة تأويل وانما سب لابي يوسف لانه خرج به (قوله من سب
الصحابة) لانه لو سب واحدا من الناس لا تقبل شهادته فهذا أولى قهس تاني والحاصل ان
الحكم بالكفر على سبب الشيخين أو غيرهما من الصحابة مطلقا قول ضعيف لا ينبغي الافتقار
ولا التعويل عليه كما حققه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في كتابه تنبيه الولاة والحكام فراجع
وقال فيه أيضا علم ان من القواعد القطعية في العقائد الشرعية ان قتل الانبياء أو طعنهم
في الاشياء كفر باجماع العلماء فن قتل نبي أو وقتله نبي فهو أشقى الاشياء وأما قتل العلماء
والاولياء وسبهم فليس يكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى
رضي الله تعالى عنهما لم يقل بكفره أحد من العلماء الا الخوارج في الاول والروافض في الثاني
وأما قتل عائشة فكفر بالاجماع وهكذا انكار صحة الصديق لخالفه نص الكتاب بخلاف
من أنكر صحة عمر أو علي وان كانت معتقدتهم ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كفر الا
تري ان من أنكر جود حاتم بل وجوده أو عدالة الفويز وان وشهده لا يصير كافرا اذ ليس مثل
هذه علماء لم من الدين بالضرورة وأما من سب أحدا من الصحابة فهو فاسق ومبتدع بالاجماع الا
اذا اعتقد انه مجاح أو يقترب عليه ثواب كما عليه بعض الشيعة وأعتقد كفر الصحابة فانه كافر
بالاجماع فاذا سب أحد منهم فينظر فان كان معه قرائن حايلة على ما تقدم من الكفر يات فكافر
والافساق وانما يقتل عند علماء تناسيا لندفع فسادهم وشهرهم وهذا في غير الغلاة من
الروافض والافغلاة منهم كفار قطع افجيب التخصيص فثبت انهم قتل لانهم زنادقة
ملحدون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحكم كلام العلماء الذين افتوا بكفرهم وسبب ذرارهم
لانهم لا يتكفرون عن اعتقادهم الباطل في حال ايمانهم بالشهادتين وغيرهما من أحكام الشرع
كالصوم والصلاة فلهذا لا مردون ولا أهل كتاب اه وان أردت توضيح المقام فعليك به

من سب الصحابة وأقبلها

يمنع قبولها وان لم يكن محرما والمروءة أن لا ياتي الانسان بما يفتخر منه مما يخصه عن مرتبة
عند أهل الفضل وقيل السميت الحسن وحفظ الانسان وتجنب السخف والجون والارتفاع عن
كل خلق دني والسخف رقة العقل من قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل وفي الغابة قال
محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكر واصلها المشي بسراويل فقط والجل
وقبده مالت بالمفرط لانه يؤديه الى منح الحقوق ومن يعتاد الصياح في الاسواق ومد الرجل
عند الناس وكشف رأسه في موضع فقد فعله خفة وسوء أدب وسرقة لقمة والافراط في المزح
المفضي الى الاستخفاف وههنا الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقه اقباه ولعل هذا
الاخير كان من مخلات المروءة في الزمن السابق وأما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشتراطوا في الصغيرة
الادمان وما شرطوه في فعل ما يحل بالمروءة فيما رأيت ويطلب في اشتراطه بالاولى واذا فعل ما يحل
بها سقطت عدالته وان لم يكن فاسقا حيث كان مباحا فاعل المحل بها ليس بفاسق ولا عدل
فالعادل من اجتناب الثلاثة والفاسق من فعل كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم أر من نبه عليه بجر
قال في النهاية وأما اذا شرب الماء أو كل القواك على الطريق لا يقدح في عدالته لان الناس
لا تستقيم ذلك منح (أقول) لكن في زماننا بعدونه قادحا من البعض كما قدمناه آنفا (قوله
لا يستنجي من جانب البركة) بخلاف كسفه بالبول والغائط اذ لم يجد ما يستتر به فانه لا يفسق به
اه ط عن أبي السعود (قوله أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الانسان بما
يؤيبه قال القهستاني ونعم ما قبل من طعن في علماء الامة لا يلوم من الأمانة كما في الكرماني واذا
قال أبو يوسف لا قبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لانه لو شتم واحد من الناس لم تقبل
شهادته فهو هنا أولى كما في الحية فاعلى هذا لا يبعد ان يكون السلف شاملا للجمعة من كلهم كما ذكره
المصنف وغيره على ان السلف في الشرع كل من يقلد مذهبه في الدين كما في حنيفة وأصحابه
فانهم سلفنا وأصحابه والتابعين رضى الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل
لما في المسند تصني انه جمع سالف والمشهور انه في الأصل مصدر سلف أى مضى وسلف الرجل
آبؤه والجمع اسلاف (قوله اسقوط العدالة بسب المسلم) في الحديث سبب المسلم فسوف
وقاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه يسبه سبوا وسبنا قيل هذا محمول على
من سبه أو قاتله من غير تاويل وقيل انما قال ذلك على جهة التقليل لأنه يخرج به الى الكفر
والفسق أقول هذا خلاف الظاهر اه ط قال في شرح المجموع للعيني لا تقبل شهادة من يظهر
سب السلف بالاجماع لانه اذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لانه فاسق مستور
ومثله في الجوهر وفي شرح الكنز للزبيلى أو يظهر سب السلف يعنى الصالحين منهم وهم
الصحابه والتابعون لان هذه الاشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمنع عن مثلها
لا يمنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان يخفى السب اه (قوله منهم أبو حنيفة) كذا
ذكره الكوردي في مناقبه وبعده صاحب النهاية والحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهم
وفي اصطلاح الفقهاء كما قال الشيخ عبد المال في فتاويه السلف الصدر الاول الى محمد بن الحسن
والخلاف من محمد بن الحسن الى شمس الأئمة الحلواني والمتأخرون منسبه الى الامام حافظ الدين
البحارى (قوله عن أبي يوسف) الظاهر ان حكم هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول

(أو يظهر سب السلف)
أظهر وفسقه بخلاف من
يخفيه لانه فاسق مستور عني
قال المصنف وانما قيدنا
السلف بهما الكلام مهم والا
فلاولى ان يقال سب المسلم
اسقوط العدل بالنسب للمسلم
وان لم يكن من السلف كما
في السراج والنهاية وفيها
الفرق بين السلف والخلاف
ان السلف الصالح الصدر
الاول من التابعين منهم
أبو حنيفة رضى الله تعالى
عنه والخلاف بالفتح من
بعدهم في الخير وبالسكون
في الشر وفيه عن
الغناية عن أبي يوسف
لا قبل شهادة

في المطعومات والمراد بالبالقدر الزائد لا الزيادة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما ينه
 في بابيه بحر (قوله قيدوه بالشمرة) لان الانسان قلما يخوضون العقود الفاسدة وكل ذلك
 كالماء فلو اطلق عدم القبول عن قيد الشمرة لزم الجرح قال في البحر وهو أولى مما قيل لان
 الربا ليس بحرام محض لانه يقيد الملك بالقبض كسائر المبيعات الفاسدة وان كان غاصباً مع ذلك
 فكان ناقصاً في كونه كبيرة بقيد لاف كل مال اليتيم ترد شهادته بمرءة والاوجه ما قيل لانه ان لم
 يشتر به كان الواقع ليس الاتهمة كل الربا ولا تسقط العدالة به ولا يصح قوله لانه ليس بحرام
 محض بهد الاتفاق على انه كبيرة والملك بالقبض شيء آخر وهذا أقرب ومرجه الى ما ذكر في
 وجهه تقييد شرب الخمر بالادمان وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد وأنت تعلم انه لا بد من
 الظهور للقاضي فلا فرق بين الربا ومال اليتيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعاً غير
 ان القاضي لا يرتب ذلك الا بعد ظهور له فإسكل سواء في ذلك وأما كل مال اليتيم فلم يقيد به أحد
 ونصوا انه بمرءة وأنت تعلم انه لا بد من الظهور للقاضي لان الكلام فيما يرد به القاضي الشهادة
 فكان بمرءة يظهر لانه يحاسب فيه لانه انقص من المال فتح مع زيادة (قوله ولا يخفى ان الفسق)
 أي ولو بأكل مال اليتيم (قوله يمينها) أي الشهادة (قوله لا يثبت ذلك) أي الفسق المانع
 (قوله الا بعد ظهور له) انظر هل يكفي في الظهور له اخبار الشاهدين له والمراد بالشمرة حينئذ
 ان يشترع عندهما حاله (قوله فإسكل) أي كل المفسقات لخصوص الربا سائحاتي (قوله
 سواء) خلافاً لمن فرق فقال بأكل مال اليتيم مرة ترد ويشترط الشهرة في الربا وقد علمت ما عليه
 الممول لا تغفل (قوله بحر) وأصل العبارة لا يسكن في الفتح كما قدمناه مع زيادة (قوله
 فليحفظ) أي هذا التوفيق (أقول) لكن نظريه السائحات بقوله والصواب ما قالوه من أن الربا
 يقيد الملك بالقبض والملك مبيح لذلك فكان ناقصاً في كونه كبيرة اهـ والاولى ان يقولوا كان
 ناقصاً في اسقاط العدالة والاهو كبيرة كما لا يخفى كما قدمناه قريبا وأما كل مال اليتيم فمرءة
 تسقط عدالته يعني لعدم الشبهة (قوله أو يول أو ياكل على الطريق) أي في الطريق على
 حدود دخل المدينة على حين غفلة ولا بد ان يكون بمرءة من الناس وانما منع الدلالة على ترك
 المروءة واذا كان الشاهد لا يستحي من مثل ذلك لا يتنع من الكذب قيمتهم وانظر حكم
 ما لا يهدا كالأعراف كتماطي شرب ومص قصب ونحوه ط (أقول) الذي يظهر ان هذا سقط
 لعدالة أهل الوجاهة من أشراف الناس وعلمائهم ويدل عليه ما قاله في الاشباه في وصية الامام
 لابي يوسف رحمه الله تعالى ولا تشرب من السقاء والسقائين ومن جملة ما علمه الجوى بسقوط
 المروءة تامل (قوله وكذا كل ما يخل بالمروءة) عبارة الهداية ولا من يفعل الاشياء المستحقة
 وفي بعض النسخ المستحقة وفي بعضهم المستحقة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الخصلة
 أي يستخفها الفاعل فيبدون منه ما لا يليق وعلى هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين
 لا يؤمنون ومن يفعل فعلا يبدون منه خفة وسوء أدب وقلة هروءة وحياء لان من يكون كذلك
 لا يعلم منه ان يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أدرك الناس من كلام
 النبوة الاولى اذ لم تستح فافعل ما شئت كما في الفتح ومنه ادمان حلق اللعينة سواء كان عادة لاهل
 بلد الشاهد أم لا كما حرره سيدي الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه قال في البحر كل ما يخل بالمروءة

قيدوه بالشمرة ولا يخفى
 ان الفسق يمينها شربا
 الا ان القاضي لا يثبت
 ذلك الا بعد ظهور له
 قال كل سواء بحر فليحفظ
 (أو يول أو ياكل على
 الطريق) وكذا كل ما
 يخل بالمروءة ومنه كشف
 عورته ليس تنجس من جانب
 البركة والناس ضرور قد
 كثر في زماننا فتح

وابن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفي من نقل صاحب البحار وأقرارها
وكذلك غيره كاعت وكفى بهم قدرة فان ابن الشحنة أدري وأعلم من السامحاني رحمهم الله تعالى
لا سيما وقد صححه أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في محله
وأقره قال في شرح الكنز يجوز اللعب به لاحضار الذهن اذ لم يحل بالواجب قال ابن الشحنة
قلت ولا ينبغي ان ماذ كرم المعاني أو الامن الاخلال بالواجب نأيا يحل بكل ما اقترن به لانها
أمور منية فنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية عن وسيط المحيط وهذا مما ابتلي به جمع من
الحنفية في هذا الفرع رخصة عظيمة لهم فالحققة بقولي ولا بأس بالشرطي وهو رواية عن
الحبر قاضي الشرق والغرب توثق وهو الامام أبو يوسف لان ولايته شملت المشارق والمغارب
لانه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معزيا للجواهر ان مجرد اللعب بالشرطي
قادر قبل هذا اذا اتخذ منة فقد ورد روح القلوب ساعة فساعة اه والعلامة السخاوي
تمليح العلامة ابن حجر كتاب ألفه في الشرطي ومما عده المخرج في حكم الشرطي وذكر فيه
الاحاديث في المنع عنه وطعن فيها ثم ذكر قسمين قسمين كرهه وذمه من الصحابة والائمة وسرد
روايتهم في ذلك وضعف بعضها وقسمها في الصحابة المنسوب اليهم لم لعبوه أو أقرروا عليه
وأورد ما قيل في ذلك وطعن فيه ثم عقد بابا ذكر فيه ما جاء عن المجتهدين وعن التابعين وتابى
التابعين في ذلك من التحريم والاباحة واللعب به والنهي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها اختلاف
العلماء فيه على مذاهب الى آخر ما قال فيه فراجعها قال بعض الحنفية انما حرم التردول لم يحرم
الشرطي لان المخطي في الشرطي انما يجعل خطأ على فكره والمخطي في التردول على التقدير
وهذا كفر وما يفضي الى الكفر حرام كافي فينا يسع المصايح في باب التصوير (قوله شرط) أي
استقوط العدة القبة (قوله أو يقام) القمار الميسر وفي القاموس قاصر مقامرة وقمار فقامره
كنصره راهنه فغالبه وهو القمار اه وذكر النووي أنه ما خوذ من القمار لان ماله تارة
يزداد اذا غلب وينقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه (قوله حتى يفوت وقتها) أي
فليس المراد بالترك عدم الفعل أصلا (قوله أو يحلف عليه كثيرا) قيده الزياحي كالاتقاني
بالكذب وهو يفيد ان كثرة الحلف بدون الكذب أو الكذب فيه بدون كثرة لا ترد به ثم ادته لانه
انما يشترطه اذا كثر منه أبو السعود بصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به
ان يكون بموأي من الناس اذ هو لازم في الفتح وأما ماذ كرم من أن من يلعبه على الطريق
ترد منه ادته فلا تباينه الامور المحقرة (قوله أو يذ كر عليه فسقا) أي ما يكون به فسقا كالاستم
والقذف والغناء ط (قوله أو يداوم عليه) لان المداومة عليه دليل التلهي به ويلزمه غالباً
الاخلال ببعض المطلوب وهذا هو سادس الشروط الستة الذي شرط وجود واحد منها المحرمته
واستقوط العدة قال في البحر والحاصل ان العدة انما تسقط بالشرطي اذا وجد واحد من
خمس القمار وفوت الصلاة بسببه واكثر الحلف عليه واللعب به على الطريق كافي فيخ القدير
أو يذ كر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كاذ كرم الشارح (قوله أو ياكل الربا)
أي ياخذ القدر الزائد على ما يستحق لانه من الكثرة فالمراد بالاكل الاخذ وانما ذكره معها
للاية الكريمة الذين ياكون الربا وانما ذكر في الآية لانه أعظم منافع المال ولان الربا شائع

شرط واحد من ست فلذا
قال (أو يقامر بشرطي
أو يترك به الصلاة) حتى
يفوت وقتها (أو يحلف
عليه) كثيرا (أو يلعب به
على الطريق أو يذ كر عليه
فسقا) أشباه أو يداوم عليه
ذكره سهدي أفندي معزيا
للإكافي والمهرج (أو ياكل
الربا)

هي اكل بروج ولا يزيد درجة الى آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكندي في كتابه غرر الخصال نص الواضحة
قال في القبح بعد كلام ولذا نقول اذا علم القاضي ان الشاهد يلعب بالنرد دردت شهادته سواء قام
به اولم يقامه لما في حديث أبي داود من لعب بالنردشير فقد عصي الله ورسوله اه (قوله او
طاب) أى طاب ذلك هو نوع من اللعب يرى بأربع قصب قال في القبح ولعب الطاب في بلادنا
منه لانه يطرح ويرى بلا حساب واعمال فكر وكل ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان وعمله أهل
الغفلة فهو حرام سواء قورمه به أولا اه قال سيمى الوالدرجه الله تعالى ومثله اللعب بالصينية
والخاتم في بلادنا وان تورع ولم يلعب وامكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جالس مجلس
الغناء وبه يظهر جهل بعض أهل الورع البارد (قوله اما الشطرنج) بكسر أوله ولا يفتح
والسين فيه لغة قاموس وجعل الخوى المكسر فيه مخذرا والحاصل ان فيه أربع لغات كسر
السين وقصها مع الاجسام والاعمال وكذا حكمها ابن مالك لكن الاجسام هو الاشهر كافي شهرة
وشهرة بالسين المهملة والسين المجرى ويجمع على شطارج وأصله بالمعجمة شش ونك ومنه
سنة ألوان لان شش ستة وزنك ألوان وهى أعنى الستة الشاه والفرزان والقبيل والفرس والرخ
والميدق واذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكره ابن خلدون وصاحب الغرر صفة مهملة
مكسورة ثم مشددة ابن داهر الهندي وضعه بالمهيمت ويقال له شهرام بكسر الشين المعجمة
مضاهاة لازدشير اول ملوك الفرس الاخيرة حيث وضع النرد مضاهاة للدنيا وأهلها وافخرت
الفرس به فقصت حكما ذلك العصر بترجيحه على النرد بكونه ضربا من الملا على أن لا قدر وان
الانسان قادر بسهميه واجتماعه يبلغ المراتب العلمية والخط السنية وان هو أهلها صارت به
من التحول الى الحضيض وأخرجته من روض العيش الاريض ومما جهل دابلا على ذلك ان
الميدق ينال بحجر كته وسهميه منزلة الفرزان في الرياضة وجعلها مصورة فتأثيل على صورة
الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشاه المدبر الرئيس والفرس والقبيل
مر كوين له والفرزان وزيره والميدق رعاياه فكان الواحد من الرعية اذا أعطى الاجتماع
حقه في تمذيب نفسه وتمذيبها كان ذلك عونا على أن ينال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان اذا
علت همته وتمكنت قدرته طهعت نفسه الى نيل رتبة الشاه وقتاله وكذلك ما يليهم من القطع
وقبل وضعها بعض الحكماء ليبين لهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب
وخذلان المغلوب وبين فيها التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والنعيمية
والخبرة والقوة والجلد والشجاعة والباس فمن عدم شيامن ذلك علم موضع تقصيره ومن أين أتى
بسوء تدبيره لان خطاها لا يستقال والمجرب فيها متلف المهج والاموال واعلم ان في ترك الحزم
ذهاب المال وضعف الرأي جالب للعطب والهلك والمقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم
المعرفة بالتهبسة داع الى الانكشاف ونظامه ثمة (قوله فلننسبه الاختلاف) علمه مقدمة
على معلولها أى اختلاف مالك والشافعي في قولهما بابا بنحوه وهو رواية عن أبي يوسف
واختارها ابن الشحنة اذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كما في البحر معزيا
للمحيط البرهاني عن شمس الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد السانحاني
له بقوله هذه الرواية ذكرها في النجدي ولم تستمر في الكتب المشهورة بل المشهور الرد على الاباحة

أوطاب مطلقا قاهر أولا
أما الشطرنج فلشبهة
الاختلاف

قوله في تمذيب نفسه الخ
هكذا بصله وأهل احدهما
تأديب فأيضا راه معصمه

عليه وسلم فقال دعها فان هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحيط فقصي الاخر في التقني حاصل
انه يفتقر الحكم بين التقني لازالة الوشاة فيجل أولاهو المبرد فلا ومنهم من فصل بمشاهدة
التسبيح في الآلة انما فيجل والايحرم وشبهه وسوق الدابة ان احتيج اليه حل والاحرم وقد
صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله الشيخ
عبد الرحمن افندي العمادى وقد سئل عن السماع بالبراع وغيره من الآلات المطربة هل ذلك
حلال أم حرام فاجاب قدس سره من لايهترض عليه لصديق مقالة وأباحه من لم يذكر عليه اقوة
حاله فن وجد في قلبه شيئا من نور المعرفة فليقدم والافرجوعه الى ما نهاه عنه الشرع أو لم
وأحكم والله أعلم وتمام الكلام على السماع وعلى جواز ضرب النوبة للتعزية لتذكر النفختين
باني في الحظر والاباحة في كلام الشارح وسببى الوالدرجه الله تعالى فراجعهما (قوله أو
يجلس مجلس الغناء) أى وان اشتغل عنه بذكر ونحوه أو يتبع صوت المغنية ولا من يسمع
الغناء بجر عن المنة وقوله ولا من يسمع الغناء أى وان لم يجلس مجلسه ليعاير ما يلهو به في
ان يقيد بالشهرة كما سبق في نظائره ط (قوله أو يجلس القبور) كمجالس المجانة والازدحامات
فانهم محرمون بل تؤدى الى الكفر كما قد شوهد مرارا وليس عندنا ثلها شئ من الدين كما يقيد
بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لان حضور مجلس الفسق فسق كافى البدائع (قوله
وتركه الامر بالمعروف) أى عند توفر شرطه من نحو أمنه على نفسه من ضرر ورجاء بقوله
ونحو ذلك كما بين في تبين المحرم فراجعهم (قوله ومراعاة من يرتكب كبيرة) بشرط اعلانها
فهي تنافى عن النظم وكذا نقله في النونية لامية عن الفتح فيحمل قولهم من يأتى بابا من الكبائر
على الاتيان به شهرة ولذا قال بعضهم أو يرتكب ما يهدبه مآثنه ان يحمد به ولا يكون ذلك
الابشمار واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يهدبه بالفعل اه من شرح المتقى
وبه علم ان قيد الشهرة يأتى في كل ما ذكر قال الزيلعي الاوجه في تعريف الكبيرة والصغيرة
فأذكره المتكلمون ان الكبيرة والصغيرة اسمان اضافان لايه مرتكبان بل بالاضافة فكل
ذنب اذا نسبته الى مادونه فهو كبيرة واذا نسبته الى ما فوقه فهو صغيرة اه وقيل أصح ما نقل
فيه عن الحلوانى ما كان شيعيا بين المسلمين وفيه فتك حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه ط
وقد تقدم أيضا في أوائل الباب فراجعهم (قوله أو يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة
فسق وقيدته في الذخيرة بما اذا لم يعلم رجوعه عنه اه درمغنى (قوله أو يلبس بريد) هو
الطاولة أى اذا علم منه ذلك فخرج وخصه بالذكر لان الالبس فيه فسق بالنص وهو قوله عليه
الصلاة والسلام ملعون من يلبس بالبريد ومثله غيره من الملاهي والتردو وضعه ازديش بن بياك
ولهذا يقال التردشيه وهو أول ملوك الفرس الاخيرة وضع الترد وضر به امنه للقضاء والقدر
وان الانسان ليس له تصرف في نفسه لايملك له انفسه ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر ان يجابها
موتنا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم القضاء والقدر معرض بطور الانقاع
وطور الضرر وجعلها أيضا تمثيلا للفظ الذى ياله العاجز بما يجرى ليه من الملك والحرمان
الذى يتلى به الحازم بما دار به عليه التلك وضعها على مثال الدنيا وأهلها فترتب الرقعة اثني
عشر يوما بعد شهر السنة والبروج ووجه القطع ثلاثين قطعة بعد أيام كل شهر والبروج التى

أو يجلس مجلس الغناء
أو يجلس مجلس القبور
والغنى أو يجلس لم يسكن
والشرب وان لم يسكن
اختلاطه بهم وتركه الامر
بالمعروف يسقط عدالته
(أو يرتكب ما يهدبه)
للفسق ومراعاة من يرتكب
كبيرة قاله المصنف وغيره
(أو يدخل الحمام بغير ازار)
لانه حرام (أو يلبس بريد)

اليهود مستدلون بالزيادة إذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذو كرمها
 الوصية للمؤمنين والمؤمنات (أقول) هذا على الإطلاق لأن كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن
 من أبا حنيفة مطلقاً في المذهب وله رواية في كلام الزيادة على أن تصحيح العيني واطباء المتون
 هو المذهب كما لا يخفى قال سديد الوالد رحمه الله تعالى إن أراد أنه حرام مطلقاً فهو مخالف لما
 حمله عليه في البناء والعناية فانهما استدلوا بعبارة الزيادة على أنه معصية لقصد الله وقلم
 يحرمه على عمومته فهو موافق لما قاله الامام السرخسي فكان محتملاً لكل من القولين نعم
 ظاهره الاطلاق وقد يقال لفظة المؤمنين ظاهرة في أن المراد من اتخذ حرفة وعادة نمرأت في
 الفخ قال إن اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكسب بها المال
 ألا ترى أنه إذا قيل ما حرفة فلان أو ما صناعته يقال مغن كما يقال خياط وحداد إلى آخر كلامه
 وفي ايضاح الاصلاح انما قال يغني للناس أي يجمعهم لأنه لو كان لا يسمع نفسه حتى يزيل الوحشة
 عن نفسه من غير أن يسمع غيره لا بأس به ولا يقطع عدالته في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح
 العيني وإن أشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق الخ ونحوه ما مر عن الفخ من قوله
 المحرم هو ما كان الخ قد بر اهـ (أقول) وأنت خير بان ما ذكره من النصوص لا يؤيد الاطلاق
 وعبارة الزيادة تفيد التقييد بالشهرة وانما يكون به إذا كان للناس وقد تتبع الشارح
 المصنف في ذكر الاطلاق في منعه والصحيح التفصيل كما علمت عن الهندية (تمة) قال القتال
 في حاشيته أقول انما سمى الغناء غناء لان النفس تستغنى به عن غيره من الملاذ البدنية في حال
 سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء كفضل النطق على الخرس والدينار المغنوس على
 القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك
 وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل إلى نعيم الدنيا والآخرة لأنه يؤنس الوحيد ويريح
 التعبان ويسلي الكئيب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال افلاطون هذا العلم
 أي علم الغناء لم يفضله الحكماء للهو واللعب ولكنه للمنافع الذاتية ولذة الروح الروحية وبسط
 النفس وترطيب العيوسات وتهديل السوداء وترويق الدم اهـ (وأقول) فعلى هذا لا ينبغي
 اجوازه لاجل التداوى به اذ لم يوجد شيء يقوم مقامه كما قالوا في التداوى بالمحرم فتأمل اهـ
 قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة الصوفية نفعنا الله تعالى بهم ولو قيل
 هل يجوز السماع لهم فيقال ان كان السماع سماع قرآن وموعظة فيجوز ويستحب ان لم
 يخرج الجورف عن نظمها وقد رهاوا ان كان سماع غناء فهو حرام ومن أبا حنيفة من المشايخ
 الصوفية فبشروط ان يخلو عن اللهو ويقتضي بالنفع ويحتاج اليه احتياج المريض إلى
 الدواء له شرائط أحدها أن لا يكون فيهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الامن جنتهم
 ليس فيهم فسق ولا أهل الدنيا ولا امرأة والثالث أن تكون نية القوال الاخلاص لأخذ الابرة
 والطعام والرابع أن لا يجتمعوا لاجل طعام أو قنوح والخامس أن لا يقوموا الا مغلوبين
 والسادس لا يظهرون وجد الاصادقين وفي التاتخاتية عن الذخيرة ومنهم من قال لا بأس به
 في الاعماد روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن جالساً في بيته يوم العيد وفي الدهليز
 جارتان يتغنيان بالدف بجاء أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما اتغنيان في بيت رسول الله صلى الله

يغني للناس) رد الشهادة لاعلان الفسق لا للفسق فهو متافى وفي ضربه المعلوم الغناء على وزن فعال صوت المغنى والغنى كثرة المال فالاول عمد ودوالثاني مقصور اه ط (قوله لانه يجمعهم على كبيرة) قال في البحر ونظايره ان الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لا يسمع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام خواهر زاده فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي انما منع ما كان على سبيل الله ومنهم من جوز له للناس في عرس أو وليمة ومنهم من جوز له لا يسمع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوز له بغيره بغيره نظم القوافي وفصاحة اللسان اه وعلمه فيه وقد تقدم بعضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرا على ما قاله السرخسي بان يكون كبيرة بسبب الاجتماع عليه وقويده كلام النسفي في الكافي وهو المتبادر من لفظ يغني للناس وعلى ذلك حمل في العناية ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال والعيني من انه لو كان لنفسه ايزيل الوحشة معناه الانسقط عدالة في الصحيح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن وسكان عليه المهور فلا تنقل قال العيني في ترجمته على البحارى أما الغناء فلا خلاف في تحريره لانه من الله واللعاب المذموم بالاتفاق أما ما سلم من المحرمات فيجوز اقليل منه في الاعراس والاعباد وشبههما وسئل أبو يوسف عن الدف أنكره في غير العرس مثل المرأة في منزلها والصبي قال لا أكرهه وأما الذي يجي منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه الى أن قال أى العيني وقال المهاب الذي أنكره أبو بكر رضى الله عنه كثرة التثقيب واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطريب بالالحن ألا ترى انه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته الزمر بما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات وطلب الاطراب فهو الذي يخفى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت حتى لا يخفى معنى البيت وما أراد الشاعر بشعره فغير منهي عنه وقد روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه رخص في غناء الاعراب وهو صوت كالحداء يسمى النصب الا انه رقيق اه ملخصا (قوله وكلام سعدى افندي يفيد تقييده بالاجرة) وقيدته القهستاني بان يكون من الشعر مع التصديق بالكف كما قبل في البداية بالله وعبارة الزيارات تفيد التقييد بالشهرة بان يكون للناس فافهم وتأمل (قوله فتأمل) والوجه ان اسم مغنية ومغن انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفته التي يكتسب بها المال وهو حرام ونصوا على ان المغنى لله وأولج المال حرام بالاخلاف وحينئذ قد كانه قال لا تقبل شهادة من اتخذ التغنى صناعة ياكل بها وعلمه في الفتح وسبأنى قريبا (قوله وأما المغنى لنفسه لدفع وحشته) من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا انسقط عدالة في الصحيح كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام كجاءت مما تقدم وسئل ابن شجاع عن الذي يترنم في نفسه قال لا يحد في عدالة وفي البحر عن الفتح التغنى المحرم هو ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكر والمرأة المعينة الحمية ووصف الخمر المهيج اليها الى ان قال وأما القراءة بالالحن فأباحها قوم وحظروها قوم والختماران كانت الالحن لا تخرج الحروف عن نظمها وقد ورائهم القبح والافغير مباح كذا ذكره متافى باب الاذان ما يفيد ان التلحين لا يكون الامع تغيير مقتضيات الحروف فلا معنى لهذا التخصيص اه (قوله في العرس) والواحدة والاعباد ومنهم من جوز له بغيره بغيره نظم القوافي الى آخر ما قد مضى قريبا (قوله والمذهب حرمة مطلقا) هكذا حرر صاحب

لانه جعل الغناء الذي يجمع
 الناس عليه كبيرة اعمنه

يغنى للناس) لانه يجمعهم
 على كبيرة هداية وغيرها
 وكلام سعدى افندي يفيد
 تقييده بالاجرة فتأمل وأما
 المغنى لنفسه لدفع وحشته
 فلا بأس به عند العامة
 عناية وصححه العيني وغيره
 قال ولوفيه وعظ وحكمة
 بخارنا فاقا ومنهم من أجاز
 في العرس كما جاز ضرب
 الدف فيه ومنهم من أباحه
 مطلقا ومنهم من كرهه
 مطلقا اه وفي البحر
 والمذهب حرمة مطلقا
 فانقطع الاختلاف بل
 ظاهر الهداية انه كبيرة
 ولولنفسه وأقره المصنف
 قال ولا تقبل شهادة من
 يسمع الغناء

وترى الرياح اذا سجن غديره * مقيلة تنفذين كل قذاة
ما ان يزال عليه ظي كارعاً * كنطام الحنافة في المرأة

فلوجه لمنعه على هذا انتم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان مواعظ وحكمالات
تقسم الا لذلك التفتي والله أعلم وفي الذخيرة عن النوازل قراء شعر الادب اذا كان فيه مذكر
الفسق والنمر والفسلام بكره والاعقاد في الفلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انما ان كانت
معينة حية بكره وان كانت ميتة فلا اه وتقدم الكلام على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم
المفتي وكذا باقي في الخطر والاباحة ونقل قبيل الوتر والنوافل عن الضياء المعنوي العشرون
من آفات اللسان الشعر مثل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن منه حسن وقبيح منه قبيح
ومعناه ان الشعر كانه يحمي حين يحمي ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد الاعراب وهو
انشاد الشعر من غير لمن ويحرم هجومه لم ولو بما فيه كما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
انتم الله تعالى وصفة المقتين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والاهم فباح
وما كان من هجومه وخفف فحرام وما كان من وصف الخلد ودود الشعر وفكره وكذا
فصله أبو الليث السجستاني ومن كثر انشاده وانشأه حين تنزل به مهماته ويحمله مكسبة له
تنقص مروته وتردنيها منه اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة وأما وصف
الخدود والاصداغ وحسن القدو والقامة واثراً وصف النساء والمراد بالهضم فيه نظر
وقال في المعارف لا يليق باهل الديانات ويغني أن لا يجوز انشاده عنده من غلب عليه الهوى
والشهوة لانه يحجبه على اجالة فكره فيمن لا يحسن وما كان سبباً لمحظوره فهو محظور اه لكن
قدمنا ان انشاده للاستشهاد لا يضر ومثله فيما يظهر انشاده أو عملها لتشبهات بليغة واستعارات
بديعة (قوله وضرب القصب) الذي في البحر وغيره القصب والظاهر ان المراد بهما واحد
وهو الزمر في الغاب لانه هو الذي يرقصون حوله ويدله ما في البحر عن المعراج حيث قال
الملاهي نوعان محرم وهو الآلات المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عود او قصب
كالشبابية أو غيره كالعود والطنبور لما روى أبو امامة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله
تعالى يهني رجة للعالمين وأمرني بحق المعازف والمزامير ولانه مطرب مصدع عن ذكر الله والنوع
الثاني مباح وهو الدف في النكاح وفي معناه ما كان من حادث سرور ويكره في غيره لما روى عن
عمر رضي الله تعالى عنه ٣ انه لما سمع صوت الدف بهت ففطن فأن كان في واحة سكنت وان كان
في غيره عمد بالردة وهو مكره للرجال على كل حال للتشبه بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم
ينعقبه قال في السراجية هذا اذا لم يكن للدف جلال ولم يضرب على هيئة الطرب اه
قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وينبغي ان يكون طبل المسحور في رمضان لا يقاط الناعين
للسحور كبوق الحمام يجوز تأمل والتشبه به لما فيها من الشجاء بالسكر وهو التشاط
ورفع اليدين (قوله الا اذا خش بان يرقصوا به خائفة) وعبارتها وان الغيب بشئ من الملاهي ولم
يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدا الله وملاعبته الاهل والقرن لا تبطل العدا لتمام
يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنيع بين الناس كالمزامير والطناوير فكذلك وان لم
يكن شنيعاً كالخلد او ضرب القصب فلا الا اذا خش بان يرقصوا عند ذلك مقدمي (قوله ومن

وضرب القصب فلا الا اذا
خش بان يرقصوا به خائفة
لدخوله في حداث الجائر
بحر (ومن)

قوله لما سمع صوت الدف
الحال الظاهر كان
اذا سمع

الولولة الحية ان لعب بالاصول بان يريد به القروسية جزت شهادته لانه غير محظور بحجر لمخصا قال
في الخاتبة وان لعب بنبي من الملاحى ولم يشغله ذلك عن الفرائض لا تبطل عدالة الله
وملاعبة الابل والفارس لا تبطل العدالة ما لم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شذيع
بين الناس كالزماير والظناير فكذلك وان لم يكن شذيعا كالحمداء وضرب القضيبي فلا الا اذا
لخص بان يرقصوا عند ذلك اه (قوله نحو الحمداء) أى لا ابل قال الشاعر الماهر

نحو الحمداء

أوما ترى الابل التي * هي وليك أعظم منك طبعها

نصفي الى صوت الحمداء * وتقطع البيداء قطعا

ولم يذكر الشعر وفي الهندية الشاعر اذا كان يجهول ان قبل شهادته وان كان يدح وكان أغلب
مدحه اصدق قبيل والذي يعلم شعر العرب ان كان تعلم لا بل العرب يسهل لا تبطل عدالة الله وان
كان فيه غش اه قال سيدي الرواد بعد كلام ان المكره منه ما داوم عليه وجهه لصناعة
له حتى غلب عليه واشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق
عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن يمتلئ جوف أحدكم فيخاخير من ان يعتلى شجرة اقله يبر
من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والاطافات والتشابه اللطيفة والمعاني الرائقة وان
كان في وصف انما دود والقديود فان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم
اه هذا القصد وقد ذكر المحقق ابن الهمام في فتح القدير ومن المباح ان يكون فيه صفة امرأة
محرمة لا بخلاف ما اذا كانت بعينها حرة وععم بعضهم المنع الا ناعرفنا من هذا ان النعني
المحرم هو ما كان في اللفظ بما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف النحر المهيج
اليها والحنان والبهجة المملأ أو ذى اذا أراد المتكلم بهاء لا اذا أراد انشاد الشعر للاستشهاد
به أوله لم فصاحته وبلاغته ويدل على ان وصف المرأة كذلك غير مانع ماسد في كتاب الحج
من انشاد أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وهو محرم شعرا

قامت ترين ربه ان تهضما * ساقا بخندة فوكة بأدرما

وانشاد ابن عباس شعرا * ان تصدق الطير تنك ليلى * لان المرأة في مال يست معينة
فلولا ان انشاد ما فيه وصف امرأة كذلك جائز لم تقله الصحابة رضي الله عنهم عما يقطع به في
هذا قول كعب بن زهير بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وما سها غداة البين اذ رحلوا * الا اغن غصن الطرف مكبول

تجلوعوارض ذي ظلم اذا ابتست * ككانه منهل بالراح مهلول

وكثير في شعره ان من هذا كقوله وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره في قصبة بدته
التي أولها

تبلت فؤادك في المنام خريدة * نسقي الضبيع ياراد بسام

فاما الزهريات المهرودة عن غير ذلك المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه المطردة كقول
ابن الميمون

سقاها بقباب خاليج كانه * اذا ما اخته راحة الرمح مبرد

يعني في تلك الرياض وقوله

قوله بخندة الخندة
كعندة المرأة التامة
القصص كالبغندي وقوله
أدر ما درم الساق كفرح
استوى والكعب أو العظم
واراه الأدم حتى لم يكن له
هم اقاموس اه

لا تبطل عدالته الا اذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عجيب من محمـ دلالة قال بخرمة
 قبله ولم يسهطها بكثيره وظاهره انه يقول بان السكر منه صغيرة فشترط الاعتماد اه قال
 سيدي الوالد قوله وهو عجيب من محمد الخ فيه نظر ظاهر يعلم مما قدمه عن الصدر الشهيدي من ان
 الادمان على شرب الخمر شرط اسقوط العدالة عند محمـ مع انه من يقول بان مجرد شرب الخمر
 ولو بدون ادمان واسكاروا هذا قال المقدسي وانما قيل ذلك محمدية في حيث اشترط الاعتماد
 على السكر من النبد لا احتياط فنع القليل يعفى من السكر ولم يسهط العدالة الا اذا اعتاد
 ولم يكتب بالكثرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يلوجب الحد
 قلت ذكر البرجندي ان الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجرد الشرب
 مسقطا للعدالة ادى الى الخرج اه قال في البحر واشرب الخمر ان يشهد اذ لم يطاع عليه ما
 في الملتقط واذا كان في الظاهر عدلا وفي السر فاسد اغاراد القاضي ان يقضي بشهادته لا يحل له
 ان يذ كونه لانه من ذلك السر وابطال حق المدعي اه ولا فرق في السكر المسقط لها بين
 المسلم والذمي لما قدمناه انه اذا سكر الذمي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب بالصبيان) في
 الهندية حكى عن أبي الحسن ان شيخا لوصارح الاحداث في الجساع لم تقبل شهادته اه قال
 ط والمواد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار اتسببتهم عن البكاء أو طهرهم ويدل عليه
 التعليل بعدم المروية ويحتمل ان المراد بهم ما في ماذ كرو يحمل على الكثرة وسره اه (أقول)
 قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم لاعبه الحسن ولا مامة ولو كان فيه أدنى ما يحل لما فعله وبه
 يتعين ان المواد الاحداث المشتهون تامل (قوله والطيور) أى من يلعب بهم اجمع طيور وهو جمع
 طائر واللعب بالسكر فعل قصده به مقصد صحيح فانه الراغب فهو ستاني وانما ردت شهادته لانه
 يورث غفلة وهو مشغول على ما اذا كان يقف على عورات النساء صوره سطحه ليطير طيره
 اه بحر (قوله للاستئناس) أو لحمل الكتاب كفى بلاد مصر والشام أى سابقا وفي بلاد فارس
 الا ان (قوله الا ان يجر جازم غيره) أى المملوك فتقرخ في وكراهيا كل ويبيع بحر وان
 لم يصعد السطوح قال في الهندية ولا شهادته من يلعب بالحمام بطيرهن فاما اذا كان يمسك
 الحمام يستأنس به ولا يطيرها عادة فهو عدل مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في
 الكافي وفتاوى قاضي خان الا اذا كانت تجرحا مات اخر ملوكه فغيره فتقرخ في وكراهيا كل
 ويبيع منه اه (قوله لا كراهية) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الرب بالمسهور بذلك
 المقيم عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادة من استغل بأكل الحرام جوهر ط (قوله
 والطيور) بالضم فهو ستاني وقسره في الهداية بالمغنى (قوله وكل الهوشنيع) من عطف العام
 على الخاص قال في البحر وأراد المؤلف بالطنبور وكل لهو كان شنيعة بين الناس استرازا عا لم
 يكن شنيعة كضرب القضيب كما ذكره الشرح عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من
 الماهي وذلك لم يشغله عن الصلاة ولا عما يلزمه من الفرائض ينظر ان كانت مستشبهة بين
 الناس كالزمامير والطنابير لم تجز شهادته وان لم يكن شنيعة الا مع قبولها الا ان يتفاحش بان
 يرقصوا به فيدخل في حد المعاصي والبكارة تسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ
 هنا حديثا من فواعا ما انما من ددولا الدمى والدالاب والهو أى ما انما من شئ من الهو وفي

(ومن يلعب بالصبيان) اه لم
 مروته وكذا في غالب كافي
 (والطيور) الا اذا أمسكها
 للاستئناس فيباح الا ان
 يجر جازم غيره فلا كراهية
 للحرام عيسى وعناية
 (والطنبور) وكل الهوشنيع
 بين الناس كالتنابير
 والمزمار وان لم يكن شنيعة

بان شربها كبيرة ولما خلت الله دبت المشهور في الكثر انهم اسبغ وذ كرمها شرب الخمر اه
 بل انما شرب الادمان عليه الاشتغال لانها صغيرة لان الشهادة لا ترد الا بالادمان وظهوره
 بالاشتهار وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد عانت انه كبيرة ولو بقطرة
 فلا تقبل قال الساجي اقول نسبة الغلط الى هذا الهمام في الفرق بين شرب الادمان والخمر
 وغيره من الاشربة غير مسألة المصريح قاضيان في قضاوا وعبارة ولا تقبل شهادة مدمن
 الخمر ولا مدمن السكر لانها كبيرة وانما شرب الادمان يظهر ذلك عنه الناس فان من اتهم
 بشرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته وان كانت كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك أو يخرج سكران
 يسخر منه الصبيان لان مثله لا يحتز عن الكذب وذ كرم الخصاص رحمه الله تعالى ان شرب
 الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون مستورا لحال اه وفي
 المقدمي ومحمد شرب الادمان وهو الصحيح نعم اذا جمل الغلط على قول ابن السكال ان شرب الخمر
 انفس بكبيرة يظهر لما قدمناه قريبان ان شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر احيانا
 للتعوي لا للتلهي يكون عدلا وعامة المشايخ لا يكون عدلا لان شرب الخمر كبيرة محض اه
 (قوله قال وفي غير الخمر) قد عانت انها يشترط فيها ايضا (قوله يشترط الادمان) قدمناه
 اختلاف في الادمان هل هو في الفعل أو النية على قولين محكيين فيه وفي الاصرار قال ابن كمال
 ان الادمان بالهزم أمر خفي لا يصلح ان يكون مدار العدم قبول الشهادة ومحصله ان ابن السكال
 يعمل الى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالنية فراجع (قوله على اللهو) أي لاجل اللهو أي
 وهو مزوف واصله ترويح النفس عما لا تقضي به الحكمة بحر عن المصباح والمراد به ان
 لا يكون للهو داوي فيدخل في اللهو الشرب للاعتياد قال في البحر فاطلق اللهو على المشرروب
 وظاهره انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا قال في المنع هو خيال الظاهر من العبارة لان
 الظاهر منها ان مدمن الشرب أي مداوم شرب الخمر على اللهو وقال الزبلي أي مداوم
 شرب الخمر لاجل اللهو ولا شربها كبيرة وقال من لا خسر وادمن الشرب أي شرب الاشربة
 المحرمة فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على اللهو اه فاقاد كلامه ان
 الشرب على اللهو انما هو شرب في غير الاشربة المحرمة أما فيما لا يشترط وهو داوي ان كلام
 صاحب البحر والظاهر ان هذا هو الذي أحوجه الى ما ذكره من جعل اللهو في كلام الكثر على
 المشرروب وهو مخالف الكلام الزبلي فانه جعله شرط في الخمر رأينا وادعياننا به كلام
 الشارح هنا والظاهر خلافه لان شرب الخمر كبيرة ترد الشهادة بها سواء شربت على اللهو
 أم لا وظاهر كلامهم انه لا بد من الادمان في حق الخمر ايضا وأما ادمان شرب غير المحرم لا يسقط
 الشهادة ما لم يكن على اللهو فجعل اللهو قيد الشرب وجعله على شرب غير المحرمة هو الذي يظهر
 كما يظهر لي من كلامهم والله تعالى الموفق (قوله لشبهة الاختلاف) قال في البحر في قوله على
 اللهو اشارة الى انه لو شرب اللهو لم يسقط عدالته لان الاجتهاد فيه مسانعا اه قال
 ط والاصح المحرمة نعم لو شرب لقصة شئ في حلقه ونحوه بما ينقصه لا بحالته كان مباحا
 فهو متاف وفي القاموس لا يسقط عدالة اصحاب المروآت بالشرب ما لم يشتهر وفي الظهيرية من
 سكر من النبيذ بطلت عدالته في قول الخصاص لان السكر حرام عند الكل وقال محمد

قال وفي غير الخمر يشترط
 الادمان لان شربه صغيرة
 وانما قال (على اللهو) ليخرج
 الشرب للداوي ولا يسقط
 العدالة لشبهة الاختلاف
 صدر الشريعة وابن كمال

يخبر بشئ توقف القاضي ملة قط (قوله للميت) وللايتيم هندية (قوله أبدا) أى
وان لم يخصم هندية (قوله وكذا الوكيل) أى شهادة الوكيل للموكل (قوله فكذلك) أى
لا تقبل عند أبي يوسف وتقبل عند الامام ومحمد كذا فى الذخيرة وانما اقتصر المؤلف على قول
الثانى لما قيل ان الفتوى والقضاء على قوله فى الوقف والقضاء ط (قوله وممن الشرب)
قال فى النهاية معزيا الى الذخيرة أراد به الادمان فى الغيبة بمعنى يشرب ومن نفيه ان يشرب
بعد ذلك اذا وجدته قال الرملى فى حاشية المنح بخلاف ما اذا أفلح عنه فانه فاسق تاب فقبل
شهادته انتهى فاذا تم هذا الفرق بين الخمر وغيره لانه وان كان بقطرة منها ارتكب
الكبيرة وتترد شهادته لكن بالتوبة يزول فسقه ويعود عدلا وتقبل شهادته لكن لا تتم
التوبة بحسب رذيلة عدم الشرب بل لابد من الندم والاقلاع فى الحال والعزم على
ان لا يعود واذا عاتب مع فى الادمان وان غير المدمن نائب بانه قد أفلح عنه ونوى ان
لا يعود اليه سقط هذا الكلام كله لان النائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغيرة
أو الكبيرة (أقول) لكن قد مدعاهن الفسخ عند الكلام على النائية ان تغيب الادمان
بالنية أمر خفى لا يصح لمح ان يكون مدار عدم قبول الشهادته تأمل (قوله لان بقطرة
منها) فيه حذف اسم ان (قوله يرتكب الكبيرة) لانه يحرم قليلا هو وكثيره او القليل
بطاق على القطرة بالاجماع خلافا للمعتزلة فانهم يقولون بإباحة القليل قال فى الهداية وهذا
كفر لانه محمود للكتاب فانه عامر جساو الرجس ما هو محرم العين وقد جاءت السنة متواترة
ان النبي عليه الصلاة والسلام لام حرم الخمر وعليه انه قد اجماع الامة ولان قلبه له يدعو الى
كثيره وهذا من خواص الخمر ولانه لو أقر بشرب قطرة واحدة يلزمه الحد كما قرر فى محله (قوله
فترد شهادته) أى من غير ادمان هذا مخالف لما فى الكفاي حيث قال وانما شرط الادمان ليكون
ذلك ظاهرا منه فان من شرب الخمر سرورا لا يظهر منه ذلك لا يخرج من أن يكون عدلا وان
شربها كثيرا وانما سقط عدالته اذا كان ذلك يظهر منه أو يخرج سكران فانه اب به
الصبيان فانه لاهى ومثل ولا يحتز عن الكذب عادة وكذا من يجلس مجلس الفجور والجهالة فى
الشرب لا تقبل شهادته وان لم يشرب وفى فتاوى قاضيان لا تقبل شهادة مدمن الخمر ولا مدمن
السكر لانه كبيرة وفى الذخيرة لا تقبل شهادة مدمن الخمر فليعى وعين وفى النهاية الادمان شرط
فى الخمر أيضا فى حق سقوط العدالة اه فهذه نقول صريحة فى عدم الفرق فى اشتراط
الادمان بين الخمر وغيره فاذا كره الشرع له صاحب البحر لا يعمل عليه أبو السعود وقد
تقدم انه يشترط الاشتمار فى كل من أتى بابا من أبواب البكائى بزيادة (أقول) وكذلك صمم
شرط الادمان فى شرب الخمر لسقوط العدالة البرجندى وصاحب التمه وعليه كلام الدرر حيث
عمم الشرب شرب الخمر والعرفى والزوج ونحوها كما فى عبد الحليم (قوله وماذا كره ابن الكمال)
من ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة الا بالاصرار عليه (قوله كما حرره فى البحر)
قال فيه وذا كره ابن الكمال ان شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة الا بالادمان عليه قال فى
الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لان هذا الحد لم يثبت بنفس قاطع
الا اذا دهم على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمناه عن المشايخ من انصرح

للميت أبدا وكذا الوكيل
بعد ما اخرج من الوكالة ان
خاصم اتفقا والا فكذلك
عند أبي يوسف (وممن
الشرب) انه غير الخمر لان
بقطرة منها يرتكب الكبيرة
فترد شهادته وماذا كره ابن
الكمال غلط كما حرره فى
البحر

شهادته اه أى صورة ذى روح (قوله اقمه الموت) وان لم يقمه بان كان عدلا تقبل كذا
 قومه شمس الأئمة قال الرضى وينبغي أن يكون منه - له بائع الطعام اقمه الغلاء والسدة على
 الخاص اه (اقول) وهذا ايضا ان لم يقمه بان كان عدلا تقبل (قوله وكذا الدلال) أى فيما
 عقده لعدم صحة الشهادة على فعل نفسه أو مطلقا لكثرة كذبه فى التفتيح لسيدي الوالد مثل فى
 شهادة الدلال العدل الذى لا يخاف ولا يكذب هل تقبل الجواب نعم اذا كان كذلك تقبل قال
 فى البحر وكذا لا تقبل شهادة الخاص وهو الدلال اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخاف اه وقدمنا
 عن الفتح ان اهل الصناعات الدائمة الاصح انهم تقبل كالزبال والحجام لانهم لا يقومون صالحون
 غالم يعلم القادح لا يبقى على ظاهر الصنعة وكذا الدالون والنحاسون ويحتمل ان المراد الدلال
 اذا شهد على البيع فانه قال فى الهندية الوكيلان بالبيع والدلالان اذا شهدا وقالوا نحن بهذا
 هذا الشئ من فلان لا تقبل شهادتهما اه (قوله والوكيل) أى بالنسبة كالح (قوله ولو بائعات
 النسكاح) أى لا تقبل بائعات النسكاح لانها شهادة على فعله وقوله ولو بائعات النسكاح للتبديل
 لالة التقييد ومثله سائر العقود التى باشرها لا يصح شهادتهن الا اذا صرح بانه باشرها وكافة اما اذا
 شهدانه ما لم يكن اوفى اجارته تقبل وفى بعض نسخ الشرح زيادة وابقبل لو أى ولو بائعات النسكاح
 ترقيا اذ هو هنا سفير وهى الاولى (قوله اما لو شهدنا امرأته تقبل) لانه شهادة بتمام النسكاح
 لا بعقده (قوله والحيلة الخ) مقتضاه ان من لا تقبل شهادته اه - له يجوز له ان يتحققها
 ويشهد بها اذا كان عبدا لامرأته او ابنة او نحو ذلك فاما تامل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (اقول) وسأفقرى من البحر عن المنطق ان اشارب الخمر ان يشهد اذ لم يطاع عليه وانه لا
 يحل له ان يمتنع بغيره كرفقه وابطال حق المدعى (قوله بالنسكاح) أى بائعاته ولا يذكر الوكالة
 أى انه كان وكيله لافيه (قوله بزانية) عبارتها وشهادته الوكيلين والدالين اذا قالوا نحن بهذا
 الشئ أو الوكيلان بالنسكاح أو بالخمر اذا قالوا نحن فعلناه - هذا النسكاح أو الخمر لا تقبل
 أطول - شهد الوكيلان بالنسكاح أو بالنسكاح انهما مكرهته أو ما لم يكن تقبل وذكر أبو القاسم
 أنه كره الوريثة النسكاح فشهد رجل قد تولى العقد والنسكاح يذكر النسكاح ولا يذكر كراهته
 تولاه انتمت (قوله ومخلصه) أى لمخلص ما ذكره المصنف فى كتاب الاجارة من كتابه المسمى
 بالمعين (قوله الدالين والصكاكين) اذا كان غالب حالهم الفساد لكثرة الكذب منهم -
 غالبه اما اذا غالب عليهم المصالح فالصحيح انهم تقبل كفى الهندية وقدمناه آنفا (قوله
 والمخضربين والوكلاء المقتمة - له على أبوابهم) أى القضاة وهو متعلق بالثانى وحذف من
 الاول نظيره قال ح الوكلاء المقتمة الذين يجتمعون على أبواب القضاة فيكونون للناس
 فى الخصومة اه قال نضر الدين ما سئل عن شهادة أعوان الحاكم والوكلاء على أبواب
 القضاة قال لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون فى ابطال حق المستحقين فهو فسق فلا تسمع (قوله
 وفيها) مكررمع ما يأتى مننا (قوله أخرج من الوصاية) نص على التوهم لانه اذا لم يخرج
 فشهادته لا ميث بدين أو غيره باطله سواء كانت الوريثة بكرا أو وصفا أو لو شهد على الميت
 بدين قبالت على كل حال هندية (قوله به - دق بولها) اما اذا لم يقبل به - لموت الموصى
 ولم ير دفنه - فاقضى يقول له أقبيل الوصاية فان قبيل أبطاها وان رد امضاها وان لم

لقتنه الموت وكذا الدلال
 والوكيل ولو بائعات النسكاح
 اما لو شهدنا امرأته تقبل
 والحيلة انه يشهد بالنسكاح
 ولا يذكر الوكالة بزانية
 وتسهيل واعتمده قدرى
 افندى فى واقعاته وذكره
 المصنف فى اجارة معينة
 معزى بالزانية ومخلصه انه
 لا تقبل شهادة الدالين
 والصكاكين والمخضربين
 والوكلاء المقتمة - له على
 أبوابهم ونحوه فى فتاوى
 مؤيد زاده وفيها وصى
 اخرج من الوصاية به -
 قبحوا لم يخرج شهادته

بعدم الكراهة فيه فالظاهر ان يقدح هو وما بعده في الصحراء (قوله وطفيلى) يتبع الدعوات
 من غير ان يدعى وصار عادة له وان أمم بجمرة أى بلاخلاف كفى البحر (قوله ومضرة) لرفضه
 المروءة ان اعتاد ذلك واشتهر ولا يرتكب المحظورات غالباً بلاخلاف كفى الهندية (قوله
 ورقاص) ومنه الكوش والحريسة والمعروف بالسماع كل ذلك حرام فن اعتاده واشتهر
 عنه بقدر في عدم التمهيدون ما يقع عن غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار فنفعنا الله
 تعالى بهم **كم** أو ضح ذلك سيدى الوالد فى رسالة شفاه العليل وبل الغليل فى حكم الوصية
 بالخط ومات والتم اليل (قوله وشتم الدابة) محمول على الاعتقاد أقاده فى الهندية (قوله وفى
 بلادنا يشتمون بائع الدابة) فيجوز فيه التفصيل فى الاعتقاد وعدمه وكثير ما يلعنون الدابة
 وبائعها فلا يجوز لعن الدابة وغيرهما من الجاد وقد ورد التصريح بالنهي عن لعن (قوله
 لا تقبل شهادة الجبل) ذكره فى الهندية عن المحيط (قوله يستقصى) بالصاد المهملة أى بما بلغ
 (قوله فيما يقرض) وفى نسخة يقبض وهو كذلك فى الخلاصة والذى فى شرح الوهبانية لعبد البر
 والشربة لا يقرض بالياء المثناة تحت والقاف اه ح (قوله ولا شهادة الاشراف من
 اهل العراق لعصبيهم) لانهم قوم يتعصبون فاذا ناب قوم احد منهم نائبة أقرضه
 فيشفع فلا يؤمن ان يشهد له بزور اه وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بحج قال
 الرملى قال القزى قلت وفى الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله اثنان وجره اثنان فالجرح
 أولى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل جرحهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند العصبية
 فالجرح أولى اه وفى معنى **كم** فى موانع قبول الشهادتين اه (اقول) من التعصب ان يفضيه
 يفض الرجل الرجل لانه من بني فلان او من قبيلة كذا اه (اقول) من التعصب ان يفضيه
 لانه من حزب فلان او من اصحابه او من اقاربه او منسوبيه اه قال عياض الحليم فى حاشية
 الدرر ولا يذهب عليك ان كثرة طائفة القضاة بل الموالى فى عصرنا يفتنهم تعصب ظاهر لا جمل
 المناصب والرتب فينبغى ان لا تقبل شهادتهم على بعض ما يمتنع عدلته كما لا يخفى اه
 (قوله ولا من انتقل من مذهب أبى حنيفة الخ) أى استخفاً لانه لا يكون أهلاً للشهادة فلا
 يعتمد عليه مخ وتقدم فى باب التعزير ان من ارتحل الى مذهب بدون حاجة شرعية يعزر
 فكان ذلك معصية موجبة لرد شهادته ولانه ليس للعالمى ان يتحول من مذهب الى مذهب
 وبسوى فيه الحنفى والشافعى وقبل من انتقل الى مذهب الشافعى ليزوج له أخاه ان يكون
 محبوب الايمان لاهلته بالدين بحجة فذرة فنية من كتاب الكراهية وفى آخر هذا الباب من
 المنعوان انتقل اليه لقله مجالاة فى الاعتماد والجرائد على الانتقال من مذهب الى مذهب كما
 بقوله وعيىل طبعه اليه افرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته اه فعلم عجموع ما ذكرناه
 ان ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وانه اذا لم يكن افرض صحيح فافهم ولا تكن من
 المتعصبين فيحرم ترك الأئمة المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم أجمعين فى الدنيا والاخرة آمين
 وتقدم هذا البحث متوفى فى فصل التعزير فارجع اليه (قوله وكذا بائع الاكفان والمنوط)
 أى اذا ابتكر وترصد لذلك اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الاكفان تجوز شهادته
 جامع الفتاوى وبحجوفى الهندية اذا كان الرجل يبيع الثياب المصورة أو ينسجها لا تقبل

وطفيلى ومضرة ورقاص
 وشتم للدابة وفى بلادنا
 يشتمون بائع الدابة فتح وغيره
 وفى شرح الوهبانية لا تقبل
 شهادة الجبل لانه الجبل
 يستقصى فيما يقرض من
 الناس فيما أخذ من زيادة على
 حقه فلا يكون عدلاً ولا
 شهادة الاشراف من أهل
 العراق لعصبيهم ونقل
 المصنف عن جواهر
 الفتاوى ولا من انتقل من
 مذهب أبى حنيفة الى
 مذهب الشافعى رضى الله
 تعالى عنه قال وكذا بائع
 الاكفان والمنوط

وينفعه ذلك خاتبة (اقول) وهل مثله ما اذا كان مضيقا ولا يرضى صاحب الطعام الا بذلك
بحرور والذي في حقه ان عذرا ايضا فليراجع امامه هذه الضيف فالظاهر انه اذا لم يكن بينهم
مباشرة تامه اما اذا كان فلا يكون عذرا ولا بحررا ايضا (قوله) وخروج افرجة قدوم امير
الهندية اذا قدم الامير بالمدن فخرج الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خاف بطالت
عدا اثم الا ان يذهبوا للاعتبار فحينئذ لا تبطل عدا اثمهم والفتوى على اثمهم اذا خرجوا
للاعتظيم من يستحق التعظيم ولا للاعتبار تبطل عدا اثمهم كذا في الظهيرية وقاضيان اه
وعلمه في الضواوي الصغرى بشيخه الطريقي فصار مرتبكا للحرمان لانه حق العامة ولم يمهمل
للجلوس اه وهذا التعميل بقيه مدانه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادحا مطلقا ولا
ينا فيه ما تقدم اذا تامته لكن كلام قاضيان بقيه خلافه قال ابن وهبان وينبغي ان يكون
ذلك على ما عناه اه لبلد فان كان من عادة اه لبلد انهم يسهلون ذلك ولا ينكرون ولا
يستخفون فيه ينبغي ان لا يقدح ذكر ابن الشهنة بعده فقول المصنف وينبغي الخ ليس كما ينبغي
اه ومنه في البحر قال الخطيب الرملي اقول فتحرر من مجموع ما ذكرناه ان كان الامير غير صالح
قدح في العدا المطلقا وان كان صالحا ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شغل قدح وانت على علم
بان المصالحكم بدور مع الهة والهة في القدح ارتكاب ما هو محظور وتعظيم الناس في ذلك فعلى
ذلك يدور الحكم تأمل اه (اقول) هذا بمنزل عما قدمناه فيما اذا خرج للاعتبار ولم يجلس
في الطريق وكان الامير صالحا او فاسقا ولم يقصد تعظيمه فحينئذ لا يقدح كعالمات فافهم (قوله)
وركوب بحر) اي بحر الهند وهو البحر الاحمر المعروف الا ان بحر السويس لانه اذا ركب
البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنها ما يكفي دار الحرب وتكثر سوادهم وعددهم
وتشبههم ايمانا بذلك ما لا ويرجع الى اهله غنيما فاذا كان لا يبالى بما ذكر لا يامن ان ياخذ من
عرض الدين فبشهادته بالزور وقال ظهير الدين لا يمنع قال الامام عبيد البر والذي يظهر ان
المانع ليس الركوب لانه مطلقا بل مع ما فتن به وهذا حين كان الهند كله كنرا كما يشهد اليه
التعليل كيف والنص القطعي باحراك ركوب البحر مطلقا لا عند ظن الهلاك وما زال السلف
يركبون البحار من غير ان يذكروا نص القرآن العظيم اعظم دليل على الجواز اه بتصريف وفي
القهستاني وقيل بشهد ركاب البحر للتجارة وغيرها وهو الصواب اه ط (اقول) لاسيما في
زماننا الا ان فانه لا يخاطره بالنفس ولا محمل لظن الهلاك في السفن المختصرة الا ان وهي
المغروقة يابور النار فان سيرها بالاهل لا بالبرح فان الهل يدور بخار الماء المقلي بالانوار فلا يخشى
من نواف الانوار من غفلة الملاحين (قوله) وابس حرير) الى قوله واقرح محل ذلك فيما ينظر على
من شهر بذلك ط اما لبس الحرير فلم يرتبه الامام استغنى واما البول في السوق فلا خلا له بالمروءة
واما استقبال الشمس والقمر في البول فلا يكره اه لانهما آيتان عظيمتان من آيات الله
الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم او امرادنا لاستقبال استقبال عينهم فلو كان في مكان
مستور ولم تكن عينهم جاعرة أي منه بان كان ساترا منع عن العين ولو صابا فلا كراهة كما اذا لم
يكونا في كبد السماء كما حوته في مهرج النجاش على نور الايضاح (اقول) ومثل لبس الحرير
استعمال ما يحرم شرعا كفضة وذهب وقوله أو الى قبله ظاهره ولو في بناء مع ان الأئمة يقولون

وخروج افرجة قدوم امير
وركوب بحر وابس حرير
ويول في سوق او الى قبله
او خمس اوقر

السبب الستم يقال سبه يسبه سبوا وسبابا قيل هذا محمول على من سب أو قال مسابا بغير تأويل
وقيل إنما قال ذلك على جهة التغليظ لأنه يخرج به إلى الكفر والفسق (و أقول) هذا خلاف
الظاهر اه (قوله لانه) أى الاعتقاد (قوله كبيرة) أى إذا اصر عليه بالعود ولذا
قيد به بالاعتقاد والانه وصغيرة (قوله كترك زكاة) أى من غير عذر وبه أخذ الفقيه
قال الامام فخر الدين والفتوى عليه وذ كرهنا صى عن قاضى خان ان الفتوى على سقوط
العبدلة بتأخيرها من غير عذر لائق الفقراء دون الحج خصوصاً فى زماننا كذا فى شرح النظم
الوهابى منع فى الفروع آخر الباب والصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة كما فى الهندية
(قوله اوج) قال فى الهندية كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم اذا أخر من غير عذر
سقط عدا الله وما ليس له وقت معين كالزكاة والحج روى هشام عن محمد رحمه الله تعالى أن
تأخيرها لا يسقط العدالة وبه أخذ محمد بن مقاتل وقال به بعضهم اذا أخر الزكاة والحج من غير
عذر ذهبت عدا الله وبه أخذ الفقيه ابو اليمت وتأخير الحج لا تسقط خصوصاً فى زماننا كما فى
المضمرات (قوله على رواية فوريته) فى العام الاول عند الثمانى وأصح الروايتين عن الامام
ومالك واحمد اى فيقتسق وترد شهادته بتأخير سنين لان تأخيرها صغيرة وبارت كتابه مرة لا يفسق
الا بالاصرار بحجر ووجهه ان القورية ظنية لان دلائل الاحتياط ظنى ولذا اجمعوا انه لو تراخى
كان اداء وان اتموه قبله كما نقله الشارح فى الحج (قوله او ترك جماعة) قال فى الفتح منها
ترك الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه فى دين ولا حال وان كان متأولاً فى تركها كان
يكون معتقداً لفضيلة اول الوقت والامام يؤخر الصلاة وغير ذلك لا تسقط عدا الله بالترك
(اقول) والجماعة سنية مؤكدة فى قوة الواجب وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين
واقول بوجوبها وقول عامة مشايخنا وبه جزم فى التحفة وغيرها قال فى البحر وهو الرابع
عند اهل المذهب وهو اعدل الاقوال وافواها ولذا قال فى الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها
استخفافاً بان لا يسميها عظم امرها كما يفعله العوام او مجانة او فسقا ما سهوا او يتأويل ككون
الامام من اهل الاهواء أو فاسقا فذكره الا قد دأبه ولا يمكنه ان يصرفه ولا يراعى مذهب
المقتدى بقبول والقائل بالفرضية لا يشترطها للعتبة فتصح صلاته منفرداً وتسميتها سنية
لوجوبها بالسنة وقام الكلام فى شرحنا على نور الايضاح المسمى بمعراج النجاشى فراجع
فان فيه فوائد خات عنها اكثر الشروح (قوله اوجعة) من غير عذر فثم من اسقطها بكرة
واحدة كالخوانى ومنهم من شرط ثلاث مراف كالمرضى والاول اوجه فتح لكن قدمنا
عنه ان الحكم بسقوط العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور تأمل سيدى الوالد
رحمه الله تعالى قال فى تهذيب القلائى قال فى ترك الجماعة مجاناسها وفى الذخيرة هذا ان
لم يستخف بالدين وان استخف فهو كافر اه (قوله او كل فوق شبع) عند الاكثرين
والظاهر ان المراد بالشبع ما لا يضره وما زاد عليه ما يضره لانه هو الذى يحرم ط (قوله بلا
عذر) راجع الى الثلاثة قبله ومثال العذر فى الاكل مؤانسة الضيف وقصد التقوى على صوم
الغد كما فى الشرع بلاية والفتح ومن العذر ما اذا اكل اكثر من حاجته لانه قايده قال الحسن
لاباس به قال رأيت انس بن مالك رضى الله تعالى عنه يأكل الوا من الطعام ويكثر ثم يثقبها

لانقصية كبيرة كترك زكاة
أوج على رواية فوريته
أو ترك جماعة أو جعنة
أو اكل فوق شبع بلا عذر

عليه تعلمه من الفرائض فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المجتبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل
شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله والعالم الخ) اني بدعنا اتوهم أن العالم المدرس (قوله
من يتخرج المعنى) السين والتاء زائدان والمراد بانراجه من التركيب فهمه منه والظاهر أن
المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلياتها ط قال في الاشباه والاهلية للتدريس
لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر انما يعرفه منطوق الكلام ومفهومه وبمعرفة المفاهيم
وان تكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات ويقدر على اخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على
سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذا قرأ
لا يلحن واذا لحن قارئ يحضره رد عليه اه (اقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم
الشرعية ما قاله قاضيخان اوصى لاهل العلم بالتحديد لاهل الفقه والحديث اه (قوله
ومجازف في كلامه) هو المكثرون الذي لا يتحرى الصدق فان من كثر كلامه كثرت قطعه والمجازفة
هي التكلم بالامور الشرعية روى ان الفضل بن الربيع مع وزير الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد
شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم ترددت شهادته قال لا في سمعته يوم يقول للخليفة انا عبدك
فان كان صادقا فلا شهادة له ودان كان كاذبا فيكذلك لانه اذا لم يبال في محاسن الكذب فلا
يبالي في مجاميس نكده الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندي ان رد أبي يوسف شهادته
ليس للكذب لان قول الحرابي به انا عبدك انما هو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة من وكوفى
تحت أمره كمنتهى الاله على اهانة نفسي في ذلك والتكلم بالمجاز على اعتبار الجامع فان وجهه
الشبه ليس كذا محظور وانما عا ولذا وقع المجاز في القرآن ولكن رده لما يبدل عليه خصوص هذا
المجاز من اذلال نفسه وطاعته لاجل الدنيا فرمى بغير هذا الكلام اذا قبل لتخليفة فعدل الى
الاعتذار بما يرضى به من خاطره اه (قوله أو يخالف فيه) أى في كلامه كثير اى وان كان في
صدق فان جرأته على ذلك تقتضى قلة مبالاة بامور الدين ولانه ربما اداه ذلك الى الكذب
فيه وقد عده في الطريقة الحممدية من جلة آفات اللسان وساق آيات واحاديث ثم قال ان الخلف
بالله تعالى صادقا جائز بالخلاف لكن اكثاره مكره لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الخلف
حنت او ندب وعامة فيها (قوله او اعتاد شتم اولاده وغيرهم) كما يكذبوا له فان كان ذلك يقصد
منه احيا بالاثبات في اسقاط العد التالان الانسان فلما يحلومنه هندية قال في القبح وقال نصير
ابن يحيى من يشتم اهل رعا بك كثيرا في كل ساعة لا يقبل وان كان احيا بنا قبل وكذا الشتم
للعيوان كدائنه اه قال في شرح ادب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يستحق
عدلا كما في الشرع بل اية حر رابن وهبان مسألة الشتم حيث قال والفقه في ذلك ان الشتم
لا يحلوا ما ان يكون بمقامه او بما ليس فيه في وجهه او غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما
توجب الفسق وان كان في وجهه فبعبارة ادب وانه من ضيع وعاع الناس وسوقهم الذين
لامرؤسهم ولا حياء فيهم وان ذلك مما يسهط العد التوكذا اذا كان السب بالامانة والابهاد كما
يفعله من لا اخلاق لهم من السوق وغيرهم اه اى وان كان بما ليس فيه كذب وحكمه
ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية

والعالم من يتخرج المعنى
من التركيب كما يجب وينبغي
(ومجازف في كلامه) أو
يخالف فيه كثير أو اعتاد
شتم اولاده وغيرهم

اليه وفي فتاوى الخافق سئل في شخص ادعى عليه واقبته عليه بيعة فقال انهم ضربوني خذ
ايام في حكم عليه الحاكم ثم اراد ان يقيم البيعة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب
قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عدوة دينية وهذا قبل الحكم واما بعده
فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له ان يقضي بشهادة الفاسق ولا يجوز
له فاذا قضى لا ينقض اهـ يمكن يعارضه ما قدمناه آتفاق الرمي وصرح يعقوب باشا في
حاشيته بعدم نقض قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه واقول وقد ساء يقضي ان العصبية
كلها فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يرفض الرجل لكونه من بني فلان او من
قبيلته كما في معنى الحكم اهـ (اقول) وقدم الشارح عبارة اليه قونية اول القضاء واقرها
سيدى والدوكذا الخير الرمي في فتاواه تنبيهه (قوله لا تقبل له لاعلمه) هذا يفيد قبوله الغير
عدوه اذ لم يسبق به كلياتي (قوله واعقد في الوهبانية والمحبية قبولها الخ) قد عات ما تحصل
عما سبق ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وعدم نقض القضاء به او المسئلة
دوارة في الكتب فاحفظه (قوله مالم يسبق بسببها) وهي الزاوية المنصوصة والاطلاق
اختيار المتأخرين وفي القهستاني ما يفيد ان ما عليه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا
اهـ وينبغي ان يقال فيه ما قيل في مدمن الخمر من الاشتهار ط (قوله قالوا والحق قد فسق
لأنه في عنقه) فصره في الطريفة المحمدية بان يلزم نفسه بغضه وارادة الشر له وحكمه ان لم يكن
بظلم اصابه منه بل بحق وعدل كالاصحاب المعروف والنهي عن المنكر فخرام وان كان بظلم اصابه منه
فليس بجرام وان لم يقدر على اخذ الحق فله تاخير الى يوم القيامة قال الله تعالى ولئن انتصر
بهذا ظلم فاولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الارض
بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم وساق للنهي احاديث دالة عليه منه اقوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لا تظهر الشهادة لاختيك فيها فيه الله وبيته امك ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل المؤمن
ان يحجره ومنا فوق ثلاث فاذا صرت به ثلاث فلياقه وايسلم عليه فان رد عليه فقد اشد ثم كافي
الاجر وان لم ير عدليه فقد اياه بالاثم وهذا المحمول على الهجر لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة
والمعصية والتأديب فثنازل مستحب من غير تقدير اهـ (قوله سواء شهد على عدوه او غيره)
اولها ما قيل عليه من فساد ان عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا معنى له
اذ شهادة عدو زيد على عمرو مقبولة فله في العبارة سقطا اهـ (اقول) حيث كان عدم قبول
شهادة العدو على عدوه مبنيا على انه يسبق بالمعاداة والفسق مما لا يجزأ فله معنى وانس في
امارة سقط وحينئذ لا فرق بين ذلك الشخص وغيره وانما يفرق الحال لو كان عدم القبول مبنيا
على التهمة فتأمل ذكره الحموى (قوله لا تقبل شهادة الجاهل) قال في معنى الحكم ولا من
لا يحكم فرائض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج للتيمم فلم يحسنه ولا المنجم وان اعتقد عدم
تأثير النجوم وادعى انها دالة ويؤدب حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق اقوله تعالى فلا
يظهر على غيبه احدا الا من ارتضى من رسول (قوله على العالم) ليس بقيد دليل التفرع
والتمثيل ح (قوله افسدته بترك ما يجب تعلمه شرعا) قدم في باب التعزير ان للقاضي ان
يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المشتوم عما يجب

فقبل له لاعلمه واعقد
في الوهبانية والمحبية
قبولها مالم يسبق بسببها
قالوا والحق قد فسق للنهي
عنه وفي الاشباه في تمة
قاعدة اذا اجتمع الحرام
والحلال ولو العدو
للدنيا لا تقبل سواء شهد
على عدوه او غيره لان فسق
وهو لا يجزأ وفي فتاوى
المصنف لا تقبل شهادة
الجاهل على العالم الفسقة
بترك ما يجب تعلمه شرعا
فحينئذ لا تقبل شهادته على
من له ولا على غيره ولما حكم
تعزيره على ترك ذلك ثم قال

انت خبر بان فعل الكبيرة والاصرار على الصغيرة قاذح في العدالة وقد نمرط في القضية لعدم
 القبول كونه فسق بثلث العداوة وعلى هذا قدم قبولها طاقا ظاهرو وينبغي تقييده بما اذا
 كانت عداوة ظاهرة كما يفيد ما يأتي عن الفسخ في شرح قوله او يرتكب ما يوجب الحد فمجرد ان
 الوجه عدم القبول مطلقا والاعتدال بالاتهام كما مر عن كنز الروس لا ينافيه لان الفاسق لا يقبل
 للاتهام ايضا وما يأتي عن ابن النكاح يمكن حمله على ما اذا لم يفسق به اقلية امل اه قاله سيدي الولد
 رحمه الله تعالى * (الثاني) * لو ادعى شخص عداوة آخر يكون مجرد دعواه واعتداله منه بفسق
 نفسه ولا يكون ذلك قاذح في عدالة المدعى انه عدو عالم ثبت المدعى انه عدوله * (الثالث) *
 لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه او على غير عدوه هل يصح اولادنا ان المانع من قبول
 الشهادة هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فاذا لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ
 قضاؤه ويصح وان قلنا انه اعني آخر اقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره
 وذكر ابن النكاح في اصلاح الانصاح ان شهادة العدو والعدوه جائزة عكس شهادة الاصل افرعه
 اه وهذا يدل على انه لم تقبل للتممة لا للفسق اه قال سيدي الولد رحمه الله تعالى قوله لان
 القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفذ قضاؤه ويصح قال الرمي وصرح بعقوب باشا في حاشيته
 بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه (واقول) وقيل به يقتضي ان العصبية
 كذلك فلا ينفذ قضاء القاضي بشهادته لانه الذي يفيض الرجل اسكونه من بني فلان او من قبيلة
 كذا كما سيأتي فريضة قولنا عن معين الحدكام فامل اه * (الرابع) * قد يتوهم بعض المتفقهة
 والشهود ان كل من خاصم شخص في حق وادعى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما
 بالعداوة واما كذا بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا نعم لو خاصم الشخص آخر في حق
 لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالوكيل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه ونحو ذلك لانه
 اذا تخصص اثنان في حق لا تقبل شهادتهما على الاخر لما بينهما من الخصامة اه قات
 ويدل له ما في فتاوى قاضيخان من باب ما يطل دعوى المدعى رجلا لخصمه رجلا في دار اوفي
 حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته اذا كان عدلا اه واعلم انه لو شهد
 على رجل آخر فخاصمه في حق قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا
 لئلا يشهد عليه وطالب الرد واثبت دعواه ببينة او اقرار او كقول خيئة بطلت شهادته وهو
 جرح مقبول كما صرحوا به وسأيت في بيان الجرح * (الخامس) * اذا قلنا لا تجوز شهادة العدو
 على عدوه اذا كانت دينوية بل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من بينه
 وبينه عداوة لم أقف عليه في كتب اصحابنا وينبغي ان يكون الجواب فيه على التعميل ان كان
 قضاؤه عليه بعهما ينبغي ان لا ينفذ وان كان بشهادة العدو وبمضمر من الناس في مجلس الحكم
 بطالب خصم شرعي ينبغي ان ينفذ وقرئ الماوردي من الشافعية بينه ما بان اسباب الحكم
 ظاهرة واسباب الشهادة خافية مجر وقد هنا وائل الباب أن في المسئلة قواين معتدلين
 احدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز والمقتضى ومقتضا
 ان العلة العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو ايضا ثانيها انها تقبل الاذا فسق بها
 واختاره ابن وهبان وابن الشحنة فراجعه وكذا تقدم في اول القضاء الكلام على ذلك فارجع

اعلم ان هذا التفرع بعض من المفهوم السابق فالجواب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني
وتعادل الوافي اشارة الى أنهم ما نقصا من العبارة السابقة اشتراط الاجر ولهذا قال القهستاني
ولو بالاجر وتقدم الكلام على ما في ظاهر التعديل فانهم (قوله بزيادة اضطرارها) أي
وفي الفروع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك ليعلم بظاهر قوله فكان كالشرب للتدوي ط
(قوله واختيارها) مقتضا لو فعلته عن اختيارها لا تقبل سيدي الوالد رحمه الله تعالى
(قوله فكان كالشرب) أي شرب محرم للتدوي فانه يجوز عنه الدخول في الضرورة (قوله
وعدو) أي على عدوه كما في الماتقي (قوله بسبب الدنيا) لان المعادة لاجلها حرام فمن ارتكبها
لا يؤمن من القول عليه أما اذا كانت دينية فانما الاتبع لانما يدل على كمال دينه
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه من منكرات شرع عالم فتمت به بدل
قبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية والمقتول وليه على القاتل
والجروح على الجراح أو الزوج على امرأته بالزنا ذكرا أو إناثا وفي خزانة المفتين والعدو
من يفرح لحزنه ويحزن لفرحه وقبل يعرف بالعرف اه ومثل العداوة الدينية
ان يشهد المقتول على القاتل والمقتول عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج
هنا نظر فقد صرحوا بقبول شهادته عليه بالزنا الا اذا فقهوا أولا وانما المنع مطلقا قول الشافعي
وفي بعض الفتاوى وتقبل شهادة الصديق لصديقه اه أي الا اذا كانت متناهية بحيث
يتصرف أحدهما بامال الآخر كما تقدم ثم اعلم ان المصريح به في غاياب كتب أصحابنا والمشهور
على السنة فقهائنا ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القنية ان العداوة بسبب الدنيا لا تمنع
مالم يفسق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما
في الوفيات وغيرها اختيار المتأخرين واما الرواية المنصوصة فبخلافها وفي كنز الروس شهادة
العدو على عدوه لا تقبل لانه منهم وقال ابو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال اسماعيل بن وهب
وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب امر الدنيا اه
واختاره ابن وهبان ولم يلقه ابن الشحنة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رواه ابو
داود مرفوعا لا تجوز شهادة خاش ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا ذي غمر على أخيه والغمر الحقر
ويمكن جعله على ما اذا كان غير عدل بدليل ان الحق قد فسق للنهي عنه وقد ذكر ابن وهبان رحمه
الله تعالى تميمات حسنة لم أرها غيره * (الاول) * الذي يقتضيه كلام صاحب القنية والمبسوط
انا اذا قلنا ان العداوة فادحة في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو
فقط وهو الذي يقتضيه الفقه فان الفسق لا يتجزأ حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في
حق آخر اه قلت ولهذا لم يقل المؤلف على عدوه بل اطلقه ويقاس على قولهم ان الفسق
لا يتجزأ الفاسق اذا كان عليه أنظار وقت عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهل
يسرى فسقه في كلها فيهزل اجاب سيدي الوالد بالسريان وانه يهزل منها جها وبه اتفق ابو
السهود وكتب الرمي هنا الظاهر من كلامهم ان عدم القبول انما هو للتمتع بالفسق ويؤيد
ما يأتي عن ابن السكيت وما صرح به يعقوب باشا وكثير من علماءنا صرحوا بان شهادة العدو على
عدوه لا تقبل فالتقديم بكونه على عدوه ينفي ما عدا وهو المتبادر للافهام فتأمل اه (اقول)

زيادة اضطرارها
وانه لا يصبها واختيارها
فيمكن كالشرب للتدوي
(وعده بسبب الدنيا)
جعله ابن السكيت عكس
الفرع لاصله

الاسم ومنها الحديث على ما قرأته في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب
 والنباح والافتراء فالطعن معروف والنباح ما ذكره والأفتراء جمع فتوهى منازل القمر
 والعرب كانت تعتقد ان الامطار والخبر كلها تنجي منها وقيل الفوج بكامله صوت اه رملي
 على المنح قال في البحر قوله هم ان الناحية لا تسقط عدالتهم الا اذا ناسبت في مصيبة غير عام
 ان النباحة كبيرة للتوعد عليهم لكن لا تظهر الا في مصيبة غير غالبها اه وهذا الذي ينبغي
 التعليق به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تضميع المراتبه اذ ظاهره انه يساح لها
 حينئذ وهو خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاترخانية معزيا لا يسطر لا تقبل
 شهادة الناحية ولم يرد به التي تنوح في مصيبتهم وانما أراد التي تنوح في مصيبة غيرها واتخذت
 ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الذخيرة ثم قال ولم يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما
 علم لكن بعض متأخري الشارحين نظر فيه بانه مصيبة فلا فرق بين كونه للناس أولا قال
 صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله الصالحة والخالقة والشاقة وقال ليس منا من ضرب
 الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولان ان النباحة
 ولو في مصيبة نفسها مصيبة لكن الكلام في ان القاضي لا يقبل شهادتهم لذلك يحتاج
 فيه الى الشهرة ليصل الى القاضي فانما يتدبكون للناس لهذا المعنى والافه ويرد عليه بمثله
 في قولهم ولا مدمن الشرب على الهوى يريد شرب الاثربة المحرمة فخرا أو غيره ولفظ محمد في
 الاصل ولا شهادة مدمن خمر ولا شهادة مدمن السكر يريد ولوم من الاثربة المحرمة التي ليست
 خمر اذ قال هذا الشارح يشترط الادمان في الخمر وهذه الاثربة يعني الاثربة المحرمة لسقوط
 العد التمتع أن شرب الخمر كبيرة بلا قيد الادمان ولهذا لم يشترط الخصاص في شرب الخمر الادمان
 لكن نص عليه في الاصل كما سمعت فها هو جوابه هو الجواب في تقييد المشايخ بكون النباحة
 للناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الادمان انه انما شرط ليظهر عنه الناس فان
 من شرب بهما سمر الانسقط عدالته ولم يتنفس فيه بكلمة واحدة فكذا التي ناحت في بيت المصيبة
 لا تسقط عدالتهم ادم اشتبه بذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعدم ذكر الادمان بانه
 ارتكب محرم دينه مع أن ذلك ثابت بلا ادمان فانما أراد انه اذا ادمن حينئذ يظهر انه
 مرتكب محرم دينه فترد شهادته بخلاف التي استقرت تنوح للناس اظهروه حينئذ فيكون
 كالذي يسكر ويخرج سكرانا وتذهب به الصيحات في رد شهادته وصرح بان الذي يتم بشرب
 الخمر لا تسقط عدالته ومنهم من فسب الادمان في نفسه وهو ان يشرب ومن في نفسه ان يشرب مرة
 اخرى وهذا هو معنى الاصرار وأنت تعلم انه سيذكر من يأتي بابا من أبواب البكائر التي
 يتعلق بها الحد وشرب الخمر من امن غيبه توقف على نية ان يشرب ولان النية أمر مبطن لا يظهر
 للناس والمدارات التي يتماق بوجودها حكم القاضي لا بد ان تكون ظاهرة لا خفية لانها
 معروفة والتحقق لا يعرف والظاهر بالادمان الظاهر لا بالنية نعم بالادمان الظاهر يعرف اصبراره
 لكن بطلان العدالة لا يتوقف في البكائر على الاصرار بل انما يتوقف في ذلك وانما ذلك في
 الصفاة وقد ادرج فيما ذكرنا من ذلك اه (قوله باجر) أطلق في مسكين وأشار اليه في
 السكافي وكذا في التمهيد متا في كفاي النقل عنه قريبا (قوله زاد العيني فلو في مصيبتها تقبل)

باجر ذكره وفتح زاد العيني
 فلو في مصيبتها تقبل وعلمه
 الوافي

قوله والمدارات المدارات
 بفتح الميم والدال والراء
 المهملات أي مدار الامر
 اعدم قبول الشهادة الثمة
 وهي أمر خفي لا بد أن
 تكون الخ اه منهم

ويطلق على الرضا بالقسم فهو ضد وفي المثل خير الفقى القنوع ونحو الفقر الخضوع والفعل
كمنع واسم الفاعل قانع وقنوع أما القناعة فالرضا بالقسم كالقنع بحر كالفعل كفرح واسم
الفاعل قنع وقانع وقنوع وقنيع أفاده في القاموس وبهذا علمت ان قوله لا من القناعة يعني
ان المراد بالقنوع اما السؤال واما التذلل وعلمت ان القنوع يأتي بمعنى في القناعة ط بزيادة
(قوله لا من القناعة) الاجتزاء باليسير من الاعراض المحتاج اليها يقال قنع يقنع قناعة وقنعه انا
اذ رضى والحق البابين أشار الشاعر بقوله

العبد سحر ان قنع * والمحرج بدان قنع
فاقنع ولا تقنع فما * شئ أضمر من الطمع

(قوله ومفاده) أى الحديث الخ صرح به في القنع جاز ما به ونقله في الشرح بلاية أى اذا كان
العلة في عدم قبوله شهادتهم ما هو طلب معاشهم من الشهادة اذ حثته بذمة من بما يحصل له
من الخير وذلك لا يوجب في المستأجر والاستاذ فتصح شهادتهم لكن في التاتر خاتمة عن الفتاوى
الغياثية ولا يجوز شهادة المستأجر للاجير وفي حاشية الفتح عن المحيط لاسم حتى قال أبو
حنيفة في الجرد لا ينبغي للقاضي ان يجيز شهادة الاجير لاستاذ ولا الاستاذ لاجير ما هو مخالف
لما استنبطه من الحديث (قوله من يفعل الردي) أى من أفعال النساء من التزين بزينة
والتشبه بهن في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محلا لاوطة والقول مثل تلبين كلامه
باختباره فشبها بالنساء مقرب وجعل بعضهم الواو في قوله والقول بمعنى أوفاء حدهما
كاف لان التشبيه بقوله من حرام للرجال وجعل القهستاني الخنف خليفة بمنزلة امرأة واحدة في
الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما اذا كان في كلامه ما ينفي في أعضائه تكسر خليفة ولم
يشتر بشئ من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا في التبيين اه وانما كان
مقصود لو بقصد الحديث لان الله الخنفين من الرجال والمترجلات من النساء (قوله ومفنية)
ولو بشيء من حكمته فهمتاني لانه صلى الله تعالى عليه وسلم نهي عن الصوتين الاحقين
المفنية والناتجة وصف الصوت بصفة صاحبه اعلم ان التقى للهواو يلحق المال حرام لا خلاف
والنوح كذلك خصوصا اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام لا خلاف اه شلبي
(قوله المحرمة رفع صوتها) ظاهره انه يحرم رفع صوتها في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعها
الاجنبى قال في النهاية فلذا أطلق في قوله مفنية وقيد في غناء الرجال بقوله لانه وعلمه في
الفتح ويأتى ان شاء الله تعالى عند قوله ومن يفتى للناس امكن نظريه الطحاوى واستظهر
عليه بما في الهندية عن شرح أبى المكارم فلا تسمع شهادة مفنية تسمع الناس صوتها وان لم تسمع
اهم اه قال في السعدية وما ذكره أى صاحب الدر ومن قوله ولو انفسها الخ جار في النوح
بمعناه فباله لم يكن مسقطا للعدالة اذا ناحت في مصيبة نفسها اه قال سيدي الوالد رحمه الله
تعالى يمكن الفرق بان المراد رفع صوت يحنى منه الفطنة اه (قوله ويقتضي تقييده الخ)
مثله كل من أتى بابا من أبواب الكبار أفاده الكمال وانما خص الظهور عند القاضي بالمدامه لان
الشهادة على ذلك جرح مجرد لكن فيه انه تقبل الشهادة عليه مير انامل (قوله وناتجة في مصيبة
غيرها) في المغرب ناحت المرأة على الميت اذا تدبته وذلك ان تبكى عليه وتعدد بحاسنه والتماحة

لا من القناعة ومفاده
قبول شهادة المستأجر
والاستاذ له (ومحنت) بالفتح
(من يفعل الردي) وبؤى
وأما بالكسر فالمتكسر
المتلبين في أعضائه وكلامه
خليفة فيقبل جرح (ومفنية)
ولو انفسها المحرمة رفع
صوتها ذرر وينبغي
تقييده بعدا ومتماعليه
ليظهر عند القاضي كفاي
منه من الشرب على اللهو
ذكره الوانى (وناتجة في
مصيبة غيرها)

آخره فاقاضى بسال المدعى عن الاجارة كانت بامره أو بغير امره فان قال كانت بامرى لم
تقبل شهادة المستاجر لانه مستاجر شاهد بالمستاجر لا جبر وان قال كانت بغير امرى فقبل
شهادته لانه ليس بمستاجر فى حقه ولوليه كمن الشهر كانه لم تجز شهادته وان لم يدع المدعى أن
الاجارة كانت بامره ولو شهد المستاجر أن المدعى الذى أجرهما الاثبات الاجارة أو لانسان
آخر على المؤجر لفسخ الاجارة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت
الاجارة رخصة أو غالية وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا تجوز شهادتهما فى فسخها لانهما
يدفعان عن أنفسهما الاجارة وان كانا ساكنين فى الدار بغير أجر جازت شهادتهما عندية عن
الحيط وفيها اذا شهد الاجير لانه تاذ وهو اجير شهر فلم ترد شهادته ولم يمتل حتى مضى الشهر ثم
عقل لم تقبل شهادته كمن شهد لاهم أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وان شهد ولم يكن
اجير ثم صار اجير اقبل القضاء بطلت شهادته ولو ان القاضى لم يرد شهادته وهو غير اجير ثم صار
اجير انهم مضى مدة لاجارة لا يقضى بذلك الشهادة وان لم يكن اجير عند القضاء ولا عند
الشهادة فلان القاضى لم يطل شهادته ولم يقبل فاعاد الشهادة بعد انقضائه لاجارة جازت
شهادته اه ولا تجوز شهادة الكيال بخلاف الذراع وشهادة الدائن لم يثبت له تقبل وان كان مقفلا
كفى الهداية وفى المحيط لا تقبل بدين له بعد موته بجر قال العلامة القرطابى فى فتاويه تقبل
شهادة رب الدين لم يثبت له حال حياته اذ لم يكن مقفلا قولا واحدا واختلف فيما اذا شهد له فى
حال كونه مقفلا فى المحيط لا تقبل وشمس الأئمة الحلوانى والمصاحب المحبى قال تقبل واما
اذا شهد له بعد الموت فلا تقبل قولا واحدا التعلق به بالتركة الموصى له كذا فى شرح
الوهابانية اه (قوله أو مشاهرة) أو مياومة هو الصحيح جامع الفتاوى ومثله فى الخلاصة
و يلحق به المزارع فانه لا يلزم ان تكون مسانحة أو مشاهرة فقد يزارعه على انهاء هذا الزرع
اكتنه فى حكمه فلا تصح شهادته لرب البذر كما تقدم (قوله أو الخادم أو التابع) يجوز الفرق
بين المذكورين وقد يقال ان المراد بالخادم من يخدع بغير أجر والتابع من يكون يتعيش فى
منزل المشهود له من غير خدمة كمالزم فى البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون لكبيرهم
ط وفى الخلاصة هو الذى يأكل معه وفى عياله وليس له أجر معلوم رقيق المراد الاجير مسانحة
أو مشاهرة أو مياومة وعامة فى الفتح وكان بين الخادم وبين الاجير عموم وخصوص من
وجه فالاجير يستاجر بغير الخدمة الخاصة به كالواستاجر لرحى القمح أو للضيطة أو الخبز
مسانحة أو مشاهرة والخادم قد يخدعه بلا أجر طمعا فى طعامه أو امر آخر فيجتمه عن فمين
استاجر مسانحة أو مشاهرة للخدمة وينتقد الاجير فيما لو استاجر للضيطة مثلا كذلك
وينتقد الخادم فيما اذا كان يخدعه طمعا فى طعامه وشرا به بدون استئجار والذابح هو الذى
يكون عالة عليه وان لم يخدعه والتلميذ هو الذى يتعلم منه علما أو غيره من الصنائع ويدخله فى
نفقة وهو الذى أراد بقره بعد دضر راسه تاذ الخبذائل وله وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم قنع يقنع فهو عا اذا سأل فيكون المزاوية السؤال كما هو
أحد معانيه قال تعالى أطعموا القانع قال بعضهم القانع هو السائل الذى لا يلح فى السؤال
ويرضى بما ياتيه عفو او يطلق على التذلل ومن دعاهم فسأل الله القناعة ونعوذ به من القنوع

مسانحة أو مشاهرة
أو الخادم أو التابع أو
التلميذ الخاص الذى يعد
ضروا سمانه ضرر نفقه
ونفقه نفقه نفسه ورقة
وهو معنى قوله عليه الصلاة
والسلام لا شهادة للقانع
بأهل البيت أى الطالب
معاشه منهم من القنوع

لوقوف استحقاقا لا يبطل بابطاله فانه لو قال ابطال حتى كان له ان يطالب وياخذ بعد ذلك في مكان
شاهد النفسه فيجب ان لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ اذا شهد اثنان من أهل مكة
على وقف تلك السكة ان كان الشاهد يطالب بنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطالب تقبل
ونظرفيه اه ملخصا ويؤيده ما ذكره من الكلام عليهم في المقولة الثانية فاحفظه (قوله
وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفه على مدرسة كذا وهم من أهل تلك
المدرسة وكذلك انهم اعادة على وقف مكتب وللشاهد صبي في المكتب وشهادة أهل الحلة في
وقف عليهم وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل
اذا شهدوا بوقف على أبناء السبيل فالعقد القبول في الكل بزازية وقيد بالشهادة بوقف
المدرسة لان شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لا تقبل لان له حقا
في المشهود به فيمكن من تمامه بغير قال ابن الشحنة ومن هذا النمط مسئلة قضاء القاضي في
وقف تحت نظره أو مستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء باصل الوقف أما شهادة
المستحق فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجارة ونحوها لم تقبل لان له حقا فيه فيمكن من تمامه
وكتب في حوائج جامع النصولين ان مثله شهادة شهود الاوقاف المقررين في وظائف
الشهادة فيما يرجع الى الغلة لما ذكرنا وتقرر فيه الا يوجب قبولها وفائدتها اسقاط التهمة
عن المتولى فلا يحلف وبقويه ان البيعة تقبل لاسقاط اليمين كما ودع اذا ادعى الرد أو الهالك
فالقول له مع اليمين فان برهن فلا يمين بغير ملخصا فراجعه قال الرمي ويعلم من قوله ومن هذا
النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم
وقد أفتى به شيخ الاسلام الشيخ محمد الغزالي في واقعة الحمال بقوله الظاهر قبولها كالمشهد
بوقف مدرسة وهو صاحب وظيفة بها والله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق
ما في البرازية من قوله أهل القرية اذا شهدوا على قطعة أرض انهم امن اراضي قريتهم لا تقبل
واجاب عنه القرطبي بجملة على قرية م لو كان في التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى
الحنفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجير الخاص) وذلك لان منافعه مستحقة
للمستاجر ولهذا لا يجوز له ان يؤجر نفسه من آخر في تلك المدة فلو جازت شهادته له - - -
كانت شهادة الاجير لان شهادته من جملة منافعه فلا تقبل شهادته في تجارة - - - تاذ ولا في شيء آخر
اه سلب وقيد بالخاص لان شهادة المستقر كالخياط تقبل لانه لا يستوجب اجرا الا بهمه
فاذا لم يستوجب باجرته شيئا انتفت التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استأجره يوما
في ذلك اليوم استخدا انا كما في البرازية ولا تقبل شهادة المستعير لمعيه بالمستعار ولورهن دارا
فشهد له من استأجره لئلا يقبل وان شهد له من استأجره له مالا قال في الهندية رجل
ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المدعى استأجرهما على يثائها وغ - - -
لا يجب عليه الضمان في ذلك جازت شهادته - - - ما وان قال الاستأجر ناعلي هدمها فهدمها
لا تقبل شهادتهما بالمالك للمدعى وبضمنان قيمة البناء للمدعى عليه كذا في فتاوى قاضي خان
وشهادة الاستاذ للمذمومة وكذا المستأجر للاجير فتح ولا تقبل شهادة المستأجر للاجير
بالمستأجر بغير لو استأجر دارا شهر فاسكن الشهر كله ثم جاء مدعى آخر فشهد بها المستأجر ورجل

وكذا في وقف المدرسة
انتمى فليحفظ (والاجير
الخاص استأجره)

الاولاد وغيرهم والفرق بينهم ما بين اولادهم ان المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم
 يتناولهم الكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في
 مسئلة الشهادة لقراءة أهل بيته باعتباره انهم يحضرون بخلاف فقراء مجيرائه وبقي تميم وذکر
 قاضيخان في فتاواه من الوقف لو شهدوا انهم صدقة موقوفة على فقراء مجيرائه وهم امنهم جازت
 ولو على فقراء قرابته لا قال الناطقي في الفرق ان القرابة لا تزول والجوار يزول فلم تكن شهادة
 انفسه لاحالة اه وأهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم هم أقارب الذين في عياله فلهذا لم
 تقبل فيها ولكن بشكل بمسئلة القبيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولا يمكن لايدخلان
 ويمكن الفرق بين الوصية ولو وقف بما أشار اليه ابن الشيخنة اه وعلى هذا شهادة أهل
 المدرسة بوقفها جائزة كما يأتي في بيان كلام الشرح (قوله لانفسه من وجه) وهو البعض
 الذي هو حصه وذلك باطل واذا بطل في البعض بطل في الكل كما هو غير متجزئ اذ هي
 شهادة واحدة عناية (قوله برك) فاذا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى
 المدعي اقامة البيينة على حريتهم بحر عنه قوله الان فيهم لاني الرق والصغر ان كان نقل
 بعده عن الخلاصة في الكلام على الجرح المجرد انه يقال للشاهدين اقيموا البيينة على الحرية
 وهو صريح ما قدمه في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعي وهو قوله
 فعلى المدعي اقامة البيينة على حريتهم فتأمل (قوله وسد) فلو قال هم محدودون في سد ف
 فعلى الطاعن اقامة البيينة جوى وله الطعن ولو بعد الحكم ولو عدلهم الخصم قباهان
 الطعن ولو عدلهم بعد الشهادة لا يقبل طعنه ط (قوله وشركة) أي ادعى الخصم ان الشاهد
 شريك المدعي وأقام بيينة تقبل شهادته فيتم ولا يكف المدعي اقامة بيينة على انه ليس شريكا
 له على الظاهر لانها بيينة في ط (قوله بزيادة الخراج) أي الذي لم يكن معية الا تقبل لانه يدفع
 عن نفسه بما غرما (قوله مالم يكن خراج كل أرض معينة) فان الشاهد بشهادته لا يجبر انفسه
 مفعما ولا يدفع بما غرما وكذا يقال فيما بعد (قوله أو لاخراج للشاهد) أي عليه كافي الهندية
 عن الخلاصة (قوله شهدوا على ضيعة) أي تعود نفقها للجميعهم اما اذا كانت لجماعة معينة
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبارة البرزبة على قطعة لكن في الفتح كما هنا على ضيعة
 وفي القاموس الضيعة العقار والارض المغلة قال في الهندية أهل القرية أو أهل السكة
 الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض انهم امن قر يهم أم وسكنهم لا تقبل وان كانت نافذة ان
 ادعى انفسه لا تقبل وان قال لا أخذ شيئا تقبل كذا في الوجيز لا كرددري (قوله يشهدون
 بشي من مصالحه) بان شهدوا على قطعة أرض انهم امن سكتهم كما قدمنا من الهندية (قوله
 وفي النافذة الخ) صورته ادعى أهل السكة قطعة أرض انهم امن السكة وشهد بعضهم ان كان
 الشاهد لا يقرض له الاثبات تنفع عام لاجرم فمفهمه تقبل وان اراد ان يفتح بابا فيم الا تقبل ط
 (قوله لا تقبل) وقيل تقبل مطلعا في النافذة فتح (قوله وان قال لا أخذ شيئا تقبل) في قاضي
 خان داربيعت واهاشفة وأذكر البائع البيع فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب
 الشفعة وقال أبطلت شفعتي جازت شهادته والالان حق الشفعة مما يحتمل الابطال أما في
 المسئلة الا تبنى في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مسنقا

لانفسه من وجهه
 في الاشياء لنفسه ان يطعن
 بثلاثة برك واحد وشركة وفي
 فتاوى النسفي لو شهد بعض
 أهل القرية على بعض منهم
 بزيادة الخراج لا تقبل مالم
 يكن خراج كل أرض معينة
 أو لاخراج للشاهد وكذا
 أهل قرية شهدوا على
 ضيعة انهم امن قر يهم
 لا تقبل وكذا أهل سكة
 يشهدون بشي من مصالحه
 لو غير نافذة وفي النافذة
 ان طلب حقا انفسه
 لا تقبل وان قال لا أخذ
 شيئا تقبل

دين ومن وجهه ان كان عليه دين لان المال موقوف مراعى وفي منية المفق شمس العبد اولاد
فردت ثم شهد بها بعد العتق تقبل ولو شهد الاول لعبد به بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق
لم يجز لان الردود كان شهادة وكذا الصبي أو المكاتب اذا شهد فردت ثم شهد بها بعد العتق
والعتق جاز لان الردود لم يكن شهادة اهـ بجر وقدمنا الكلام عليه مسـ وتوفى في هذا
الباب فراجعه (قوله والشرىك اشريكه) سواء كانت شركة أم ملك أو شركة عقد عذنا
أو مفوضة أو وجوها أو صنائع وخصه في النهاية بشرىك العنان قال وأما شهادة أحد
المفاوضين صاحبه فلا تقبل الا في الحدود والقصاص والنكاح لان ما عداها مشترك بينهما
وتبعه في العناية والبنية وزاد في فتح القدير على الثلاثة الطلاق والعتاق وطعام أهله
وكسوتهم ونفقة الشارح بانه هو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل
فيه العقار ولا العروص ولهذا قالوا لو وهب لأحد ماله غير الدراهم والدنانير لا تبطل
الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط اهـ وكذا قال في الحوائى السعدية فيه بحث لانه اذا
كان ما عداها مشتركاً لم يدخل في عموم قوله ما ليس من شركتهم فيشمل كلام المصنف شركة
المفوضة أيضاً لوجه لاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك بقية الساق ثم ان قوله لان
ما عداها مشترك بينهم غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره
في النهاية هو مخرج كلام محمد في الاصل كما ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحد
شريكي العنان فيما لم يكن من تجارتهم مامة بوجه لا فيما كان منها وليذكر هذا التفصيل في
المفوضة لان العنان قد تكون خاصة وقد تكون عاماً فاما المفوضة فلا تكون الا في جميع
الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة
ان المفوضة تكون خاصة فيجب ان تكون المفوضة على التفصيل الذي ذكرنا في العنان
اهـ وشمل كلام المؤلف ما اذا شهدا ان لهما اولفان على هذا الرجل ألف درهم وهي على
ثلاثة أوجه الاول ان ينص على الشركة بان شهدا ان لفلان ولهما على هذا الرجل ألف
درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بان قالان شهدا ان لفلان على
هذا خمسة مائة بسبب على حد ولنا عليه ضمانه بسبب على حدة فتقبل شهادتهما في حق فلان
الثالث ان يطلعا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كانوا أحداً على ثلاثة دين فشهدا انان منهم
ان الدائن ابراهم او فلان عن الاف الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا كفلاً لم تقبل والا
فان شهدوا بالابراهم بكامة واحدة فكذلك والاعتقيل كذا في المحيط البرهاني بجر بزيادة قال
في الهندية وكذلك أى لا تقبل شهادة أجيـ أحد الشريكين لا شريك الآخر كافي الميسر وما
اهـ (قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما فتقبل لان قضاء التهمة قال في البحر
وهنا مسائل متفرعة على عدم شهادة الشريكين لا شريكه الاول شهدا ان زيدا أوصى بثلاث ماله
لقبيلة بنى فلان وهما من تلك القبيلة صححت ولاشئ لهما منها الثانية لو أوصى لفلان أوصى لغيره
وهما منهم فالحكم كذلك الثالثة لو أوصى لغيره أو لاهل بيته وهما منهم لم تصح ولو كانا
غنيين صححت والفرق بين الاولين والثلاثة انه يجوز فيهما تخصيص البعض منهم بخلافه في
الثالثة الزابعة لو أوصى لغيره أو لغيره من له اولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقاً في حق

والشريكين اشريكه فيما
هو من شركتهما

مطلب
شهد الشريكان ان لهما
ولفلان على هذا الرجل
كذا فهو على ثلاثة أوجه
مطلب
شهدا ان الدين ابراهما
وفلان عن الاف

للجنس الصادق بالمتعدد وصورتها كافي الحاي عن الاشياء ثلاثة قتلوا رجلا بعد ان شهدوا
 بعد التوبة ان الولي قد عفا عنا قال الحسن لا تقبل الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا
 الواحد في هذا الوجه قال ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل
 اه قال البيهقي الذي رآه في تخيص الكبرى رخصانة الاكمل وعن الحسن في ثلاثة قتلوا
 رجلا بعد ان شهدوا او اقرؤا وشهدوا انه عفا عنا لا يجوز ان قال اثنان عفا عنا وعن هذا قال
 ابو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تخيص الكبرى
 والفتوى على قول أبي يوسف اه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لانسان لنفسه بل
 شهادتهم للثالث ولا تهمه فيها عدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما لا يلزم
 تجر منفعة اه وأما على قول الحسن بالقبول فقد قيلت شهادة الانسان لنفسه بالنظر اه ما
 وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فانه ذكر عن الحسن فيما اذا قال الثلاثة عفا عنا
 لا يجوز فان عاير في الاشياء البيهقي منفتحة على عدم القبول فيما اذا قال عفا عنا فقط عند
 الحسن والظاهر ان ابا يوسف معه اذ لم يذكر خلافه الا في الثانية فان اريد بالوجهين الثالث
 والشاهد ان وافق بجزء عبارة الاشياء السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي رأينا الخ فانه
 يفيد المخالفة بين العبارتين ط قال سيمى الوالدرجه الله تعالى ان كان المراد بقول الحسن
 تقبل اذا قال اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد تقبل ان القائل اثنان فقط كما هو المتبادر
 من ظاهر العبارة فالظاهر ان القبول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فيجب الدية على
 الشاهدتين فقط وان كان المراد ان كل اثنين فلا ذلك أو كل واحد قال ذلك فتسقط الدية عن
 الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هذا وقد جعل المسئلة في الاشياء مستثناة من قاعدة
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه فقال محشم الخوى تبعا للزملي لا يصح استثناء هذه المسئلة
 من الضابط المذكور لانه ليس فيه قبول شهادة الانسان لنفسه ولا على قول الحسن بل انما
 قبلت على قوله في الوجه المذكور ولان شهادة الاثنين كل منهم على عفو الولي عن الثالث وأما
 شهادة كل لنفسه فلا قائل به او الوجه في ذلك ان شهادة الاثنين لا تسقط لاتهم فيها عدم
 الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما لا يلزم تجر منفعة فهي كشهادة غريمين
 قتال وفي حاشيتهم لا يكفي قال ابو حنيفة تقبل في حق الواحد ويسقط القصاص عن
 الاثنين ويلزمهما بقية الدية وذلك لان الشهادة ليست لانفسهما او قال الحسن تقبل في حق
 الكل وذلك لما فيه من اعتبار ان كل اثنين تكون شهادتهما انفسهما واذا فرض ذلك فتحصل
 الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تسقط لاتهم شهادة الكل اه نقله بعض الفضلاء وعلى
 هذا المقرر يصح الاستثناء لان فيه قبول شهادة الانسان لنفسه فتأمل اه قال في البحر
 ونظيره أي نظيره ماله القائل ما في الخاتمة أيضا الو قال ان دخل داري أحد فبدي حرقه
 ثلاثة انهم دخلوها قال ابو يوسف ان قالوا دخلوها جميعا لا تقبل وان قالوا دخلها واحد دخل هذا
 تقبل وسال الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال ان شهد ثلاثة بان دخلوها جميعا تقبل وان شهد
 اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت أبائك اه (قوله وسيد العبد) أي وأنت وأم
 ولده وتقبل عليهم قهرا (قوله ومكاتبه) لانه شهادة لنفسه من كل وجه ان لم يكن عليه

(وسيد العبد ومكاتبه)

تجدها فيستهدون على أهمهم لانهم يكذبونهم فيها تجدد ويطلون عليها ما استحققت من الحقوق
على زوجها من القسم والنفقة وما يحصل لها من منفعة وودبضهها الى ملكها فان كانت منفعة
مخضرة بشوبها مضرة فلا تنفع قبول الشهادة اهـ وهذه من مسائل الجامع الكبير وأورد
عليه ان الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدمها سواء لم يتم
اشتراطها أو اجيب بان مع كونه حق الله تعالى فهو حقه أيضا فلم تشترط الدعوى الاول
واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول لثاني عملها وفي المحيط البرهاني معزيا الى فتاوى
شمس الا لام الا وزجنته يدى ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادته ما قال وهو الاصح لان
دعواها الغو قال ولا نأوه فدعى ان ما ذكره في الجامع أصح انتهى ويتفرع على هذا مسائل
ذكرها ابن وهبان في شرحه الاولى شهدا ان امرأته ايها ما ارندت وهي تنكر فان كانت
امهم صاحبة لم تقبل ادعت او انكرت لا تنفعها والا فان ادعى الاب لم تقبل والاقبات
الثانية طابق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فشهدا ببناء انه طلقها في المدة الاولى والثانية
تزوجها بلا محال فان كان الاب يدعى لا تقبل ولا تقبل الثالثة شهدا ببناءه على الاب انه خلع
امرأته على صداقها فان كان الاب يدعى لم تقبل دخل بها او لا ولا تقبل ادعت او لا الرابعة
شهدا ببناء الجارية الحرة ان مولاهما اعتقها على الف درهم فان كانت تدعى لم تقبل ولا تقبل
وان شهدا ببناء المولى وهو يدعى لم تقبل وعتقت لقراره بغير شيء ولا تقبل بخلاف ما اذا شهدا
على عتق ايها ما بان فقام لا تقبل مطلقا لان دعواها شرط عتقه ولو شهدا ببناء المولى فان ادعى
المولى لم تقبل وان شهدا على الف لام تقبل ويقضى بالعتق وبوجوب المال وان أنكر لم
تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت انه باعها من فلان وان فلانا الذي اشترها اذعتها
والمشترى يجحد فشهدا ببناء الذي اشترها ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل ولا تقبل
انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير **ذكرها** الصدر الشهيدي سليمان في باب من
الشهادات وزاد فأتبعته منه واعتمت في وشهدا ببناء البائع ان ادعى لا تقبل وعتقت
باقراره وان كذبه ثبات وثبت الشراء والعتق لانه خصم كالشتم في بده جارية قال بهما
من فلان بالف وقبضها وابعها في بمائة دينار وشهدا ببناء البائع يقضى بالبيعين وبالثمنين
وعند محمد يشترط تصديقه ولا يجبس به وان ادعى الاب لا تقبل ويسلم له باقراره الى آخر ما فيه
وفي البرازية وفي الماتقي شهدا على ان اباهما القاضى قضى فلان على فلان بكذا لا تقبل
والمأخوذ ان الاب لو كان قاضيا يوم شهدا لابن على حكمه تقبل ولو شهدا لابن على شهادة
ايهما ما تجوز بلا خلاف وكذا على كتابه انتهى ثم قال قضاء القاضى بشهادة ولده وحافده يجوز
وفي الحسانية ولو ولدت ولدا وادعت انه من زوجها رجح ذلك فشهدا على الزوج أبوه وابنه
انه اقران هذا ولده من هذه المرأة قال في الاصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة
تجحد فشهدا عليها أبوها اتهما اولدت وانما أقرت بذلك اختلاف فيه الرواية انتهى وتقدم نقل
مسألة الحسانية فلا تنفعه (قوله لا تقبل شهادة الانسان لنفسه) قال مؤيد زاده شهادة الانسان
فيما يباشره مردودة بالاجماع سواء كان لنفسه أو لغيره وهو خصم في ذلك أولا فلا تجوز منه شهادة
الوكيل بالنسكاح اهـ (قوله الا في مسألة القاتل اذا شهد بقتول المقتول) أل في القاتل

وفيما بعد عثمان ورفات
لا تقبل شهادة الانسان
لنفسه الا في مسألة القاتل
اذا شهد بقتول المقتول
فراجعه (و بالعكس)
للهمة

هذان يقال الا اذا شهد ابن الابن على أبيه بلمده وهذا تبع فيه صاحب الاشياء ابن الشحنة
 كما نقله عنه في المنع ويظهر لك بيانه قرين ان صاحب المحيط جعل ذلك في صورة مخصوصة
 وهي ما اذا ولدت امرأة ولدا فادعت انه من زوجها وهذا وجد الزوج ذلك فشهد أبووه وانيته
 على اقرار الزوج انه ولده من هذه المرأة تقبل شهادتهما لانها شهادة على الاب اه ومنه في
 الثانية (اقول) وتمة عبارتها ولو شهد أبو المرأة وحدها على اقرار الزوج بذلك لا تقبل شهادتهما
 لانهما يشهدان لولدهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تشهدت بهما علم أبوها انهما اولدت واقرت
 بذلك اخذت فيه الرواية قال في الاصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية
 أبي سليمان واذا شهد رجل لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انت وتقبلها في التاترخانية
 بخبرونها ووجه الاولى انها شهادة على الابن للمرأة قصر بها بحجوده وادعائها في الثانية بالعكس
 والقبول في الاولى بقية قضى القبول في الثالثة وترجيح رواية أبي سليمان ان لا يفرق بظهور ولم يصر
 الولد المجعود ابن ابن الابعد الشهادته في المسألة وعلى هذا فلا فرق بين الاموال والنسب في
 القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد البر نقل عن الثانية القبول مطلقا من غير تقييد بحق
 قال المصنف وادل وجه القبول ان اقدامه على الشهادة على ولده وهو عز عليه من ابنة
 دليل على صدقه فتنتفى البهمة التي ردت لاجلها الشهادة وهذا خلاف ما مشى عليه صاحب
 البحر من انه مقيد بشهادة الاب على اقرار ابنته ببنوة ولده في الاموال ونقله قبله انه لا تقبل
 وحده على انها في غير مثله المحيط المذكور وتقبل المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص
 قاضي خان فيمن لا تقبل شهادته للهمة واذا شهد الرجل لابن ابنه على ابنته جازت شهادته كما
 ذكرنا اه قال الشافعي في فتاويه سمعت عمالوشهدت الام لابنتها على بنت لها اخرى هل تقبل
 شهادتها فاجبت بما حكمه ان شهادة الام على احدي البنتين وان كانت مقبولة لا يمكن انما
 تضمنت الشهادة للآخرى ردت فلا تقبل شهادتهما للهمة والله الموفق وبشهادتهما اجبت به
 قول الزبيدي رحمه الله تعالى في كتاب النكاح ولو تزوجها ابنتها جازت شهادتها لا تقبل
 مطلقا لانها يشهدان بغير المذمومة منهما اه ثم اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب
 على ولده لابنته غير صحيحة والله تعالى اعلم اه اقول ويظهر لي اعتماد عدم القبول ايضا لانه
 منطوق المتن فتأمل (قوله قال) اي صاحب الاشياء (قوله الا اذا شهد على ابنة لاهمه) في
 مال لا طلاق ادعته عليه كافي تنوير الاذهان والضمائر معز بالفتاوى شمس الأئمة الاوزجندى
 من ان الام وان ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الاصح لان دعواها الغوفان الشهادة
 تقبل - - - بة من غير دعواها انصار وجود دعواها وعدمها سواء ط (قوله ولو بطلاق
 ضربتها) لانها شهادة لاهمه (قوله والام في نكاحه) الواو للعالم ووجه الشر يف المحوى بان
 فيه جو نفع للام واخذ السيد أبو السعد من كلام الاوزجندى السابق ان القبول هنا أولى
 لان الام لم تدعوا الشهادة في الطلاق مقبولة - - - بة قال في البحر رد كفي القضاء من الفصل
 الرابع رجل شهد عليه بنوه انه طاق أمهم الاثنا وهو يجحد فان كانت الام تدعى فالشهادة
 باطلة وان كانت تجحد فالشهادة جائزة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لاهم لانهم
 يصدون الام فيها تدعى ويعيدون البضع الى ملكها بعد ما خرج عن ملكها اراما اذا كانت

قال وجاز على اصله الا
 اذا شهد على ابنة لاهمه
 ولو بطلاق ضربتها والام
 في نكاحه

الزوجية او العدة وهـ ذاهو المتفرع على عبارة الخاتمة حيث قال ثم تزوجها بطائفة اي
لا يقتضى بها بعد اتمام قبل الزوجية كما يصح الاداء حال قيام الزوجية اهـ وهو مخالف
لما قدمناه من الخاتمة من نفاذ شهادة العدل لزوجته حال الزوجية اذا اباها وانقضت عدتها
قبل رد الحيا كم شهادته وهو الموافق لظاهر عبارة الشارح لان الظاهر عطف قوله او اداه على
قوله لا تحمل من غير تكاف لما قاله الرحق كما سمعت فتكون الزوجية غير مائة عند العمل
وعند الاداء الا ان يشهد لما قاله الرحق نقل فتأمل قال في البحر والحاصل انه لا بد من انتفاء
التممة وقت القضاء واما في باب الرجوع في الهبة فهي مانعة منه وقت الهبة لا وقت الرجوع
ولو هو بـ لا جنسية ثم نسكه اقله الرجوع بخلاف عكسه كما سألني وفي باب اقرار المريض
الاعتبار اكونه ازوجته وقت الاقرار فلا اقر لا جنسية ثم نسكه او مات وهي زوجته صح وفي باب
لوصية الاعتبار اكونه ازوجته وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو
كان فرعاً من وجه كولد الملاعة لا تقبل شهادته لاصوله او هو له او اقروعه انبوت نسبه من
وجه بدليل صـ دعوته منه وعدمه من غيرهم فتحرر من كتمه ووضع الزكافيه ولا اذن ولا
نفقة من الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التومين وقد ولا في ملكه واعتقه المشتري فشهد
لبانعه تقبل فان ادعى الباقي ثبت نسبه ما وانقض البيع والعق والنفاء ويرد ما قبض او منله
ان ذلك للاستناد لتحويل العدة وان كان القضاء قصاصاً في طرف أو نفس فارشه عليه دون
العاقلة وتعمامه في الخصيص الجامع من باب ثمادة ولدا الملاعة ولا تقبل شهادته ولداً من النفي
من السيد ولا يعطيه الزكاة كولد الحرة المنق باللعان كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير
تجوز شهادته لابنه رضاعاً وفي خزانة الاكمل شهداياه ان الطالب ابرأ أباه ما واحتمال بدنيه
على فلان لم تجز اذا كان الطالب منكراً وان كان المال على غير أيهما فشهدا ان الطالب
أحال به أباهما والطالب ينكر والمطالب يدعي البرائة والمجو العجارت انتهى وفي المحيط
البرهاني اذا شهدا على فعل أيهما فاعلاماً لا تقبل اذا كان للاب منقعة اتفاقاً والافعلي
قولهما لا تقبل وعن محمد روايتان فلو قال ان كذا فلان فانت حر فادعى فلان انه كله وشهد
اياه لم تقبل عندهما وكذا ان عاق عنقه بدخوله الدار ولو انكر الاب جازت شهادتهما وكذا
الحكم في كل شيء كان من فعل الاب من نكاح او طلاق او بيع وان شهدا الوكيل على
عقد الوكيل فهو على ثلاثة اوجه الاول ان يقر الموكل والوكيل فالأمر والعقد وهو على
وجهين فان ادعاه الخصم قضى القاضي بالتصادق لا بالشهادة وان انكر فعلى قولهما لا تقبل
ولا يقضى بشيء الا في الخلع فانه يقضى بالطلاق بغير مال لاقرار الزوج به وهو الموكل وعند
محمد يقضى بالعقد لا بالعقد ترجح حقوقه الى العاقد كالبائع الثاني ان ينكر الوكيل والموكل
فان محمد الخصم لا تقبل ولا تقبل اتفاقاً الثالث ان يقر الوكيل بهما ويحذف الموكل العقد
فقط فان ادعاه الخصم يقضى بالعقد كذا الا ان نكاح على قول أبي حنيفة وتعمامه (قوله)
وان علا) كجده وجد جده الى ما لا نهاية سواء كان جده لايه او لامه (قوله الا اذا شهد الجدة
الخ) محل هذا الاستثناء بهد قوله وبالعكس اذا الجدة اصل لا فرع وانت خير بان هذه ليست من
جزيئات شهادة الفرع لاصله بل الامر بالعكس وحديثه فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقياسه

(الفرع لاصله) وان
علا الا اذا شهد الجدة
لابن ابنه على أبيه أشباه

قوله قاضي فلان انه كله
وشهداياه اي ابن فلان
وكذا الضمير في قوله بدخوله
فلان اهـ منه

في شجاج الجاهل سائحاتي وحله - مدى الوالد على القصاص بالشجاج (قوله في القتل) فلا
تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله بحكم الدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقبل
أى لا في ثبوت القصاص فانه لا يثبت بالنكاح وظاهر ذلك انه يحكم بالدية مع شهادتين بالعمد ط
(قوله المعلم) ولو لا غير قرآن (قوله والزوجة لزوجه او هو لها) أى ولو كانت الزوجة أمة لقوله
عليه الصلاة والسلام - لام لا تجوز شهادة الوالد ولده ولا الولد لوالده ولا المرأة لزوجه او لا الزوج
لأمراته ولا العبد لسيده ولا السيد لعبد ولا الشريك لشریکه ولا الأجير لمان - متاجر - كفى
الفخ مرفوعا من رواية الخفاف ومن قول شريح وساقه بسنده ولان المنافع بين هؤلاء متصلة
ولهذا لا يجوز ادعاء بعضهم الزكاة الى بعض فتكون شهادته لنفسه من وجه فلا تقبل قبل قيل -
ما فائدة قوله أسيد فانه العبد لا شهادة له في حق أحد واجيب بانه ذكره على سبيل الاستطراد
فانه عليه الصلاة والسلام ما عدمواضع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانت كناية قال لو قبلت
شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيده (قوله وجاز عليها)
أى وعليه (قوله الا في مسئلتين في الاشياء) وفي الجزأ أيضا الاولى قد نفى الزوج ثم شهد عليها
بالزنا مع ثلاثة لم تقبل لانه يدفع اللعان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بانها اقرب بالرق
لغيره وهو يدعى ذلك لم تقبل ولو قال المدعى انما اذنت لها في نكاحه الا اذا كان دفع لها المهر
بأذن المولى كذا في النوازل مجر وكان وجهه ان اقدامه على نكاحها ونسائها المهر مناف
لشهادته اذ لم يعترف المدعى بأذنه بالنكاح وبقبض المهر قال في البحر ثم اعلم ان من لا تقبل
شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاصله وان علا ولا فقره وان سفل ولو وكيل من ذكرنا كما
في قضائه لنفسه كفى البرازية ومنها أيضا اختصم وجلان عند القاضي وكل أحدهما ابن
القاضي او من لا تجوز شهادته فلا يقضى القاضى له - هذا الوكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز
وفي الخرافة وكذا لو كان ولده وصيه فلا يقضى له ولو كان القاضي وصي اليتيم لم يجز قضاؤه في أمر
اليتيم ولو كان القاضي وصيه لم يلام بجز قضاؤه ولو كان وصي اليتيم لم يجز قضاؤه في أمر
تزوجها) أى قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل ان يقضى بها نازخانية
قال ط وانظر ما لو طاقها وانقضت عدتها والمسئلة بما لها هل يقضى بها والمناسب للمواف
زيادته مسئلة أخرى يريد ان تقرب معهما وضوحا وهي انه لو شهد لأمه أو لغيره ولم يرد المال كم
شهادته حتى طلقها بائنا وانقضت عدتها فانه تنفذ شهادته كافي الخانية اه (قوله فلم يمنع
الزوجية) ولو لم يكن كافي المعتمدة - لكن الذي يعلم مما ذكره منع الزوجية عند القضاء وما
منعها عند التهم - لوالاد افلا - لم مما ذكره لا بد من ضبيعة ماذ كره في المنع عن البرازية لو
تحملا حال نكاحها ثم ابانها وشهد لها أى به - انقضت عدتها تقبل وما قدمناه في المقالة
السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهد لأمه أو لغيره وهو عدل الخ (قوله لا تحتمل) أى لا تمنع
الزوجية عن التهم - فلا تحتمل أحدهما حال الزوجية وادى به انقضت العدته يجوز (قوله
أو أداه) كافي المسئلة المنقولة عن الخانية قال الرجعي وهو معطوف على القضاء أى يمنع
الزوجية عند القضاء والاداء عند التهم - فلا تمنع في النكاح او العدة وادى به ما جاز
كتحتمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا ادأوهما للشهادة في حال قيام

في القتل في الجاهل بحكم
الدية كى لا يجر الدم اه
فليتنبه عند التوى
وقد مناقب شهادته المعلم في
حوادث الصبيان (والزوجة
لزوجه او هو لها) وجاز عليها
الا في مسئلتين في الاشياء
(ولو في عدة من ثلاث)
لما في القضية طلقها لانها
وهي في العدة لم تجز شهادته
لها ولا لشهادته ولو
شهد لها ثم تزوجها
بطلت خانية فله لم يمنع
الزوجية عند القضاء
لا تحتمل أو أداه

بالزناقة وودشهادته كالأبني ثم اعلم ان الضم في قوله لم يحدنا غايد الى الحدودين وعند
 الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كما ذكره الفخر الرازي فلو لم يحسد تقبل شهادته
 عندنا خلافا له ولو قد فوجئنا بثلاثة شهداء على انه زني فان كان حدى لم يحسد المشهود عليه وان
 لم يحسد القاذف حدى المشهود عليه كذا في البرازية اهـ (قوله الفاسق اذا تاب تقبل شهادته)
 قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر اثر التوبة عليه وان
 بعضهم قد رد ذلك بسنة اشهر وبعضهم قد رد بسنة وان الصحيح انه موقوف الى رأى القاضى
 والمعدل فراجعهم (قوله والمعروف بالكذب) اى المشهور به فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف
 صدقه من توبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر انواع الفسق فان شهادته تقبل بغير
 عن البدائع (قوله وشاهد الزور الخ) قال ط صنيعة يقتضى انه ذكر ذلك في البحر وقد اقتصر
 فيه على الاولين فلو قال وفي الملقط وساق العبارة لكان اولى اهـ (أقول) نعم ذكره في البحر في
 هذا الباب عند قول الكتز ومن لم يصفية ان اجتناب الكبائر وقد منع عبارته في هذا الباب
 عند قوله ومتى ارتكب كبيرة سقطت عدالته (قوله لو عدل لا تقبل ابدا) لانه لا تعرف توبته
 ولا تعدل عدالته اى من غير ضرب مدة كما في البحر عن الخلاصة فينبى قوله والا فان وفي الخاتمة
 المعروف بالعدالة اذا شهد بزور عن ابي يوسف انه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته
 وقيل بالعدالة لان غير العدل اذا شهد بزور ثم تاب تقبل شهادته كما قدمنا (قوله لكن سيحى
 ترجع قبولها) اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعليه الاعتماد وجعل
 الاول رواية عن الثانی وروى الفقيه ابو جعفر انه تقبل وعليه الاعتماد وكلام الشارح فيما
 يأتى اى قبيل باب الرجوع عن الشهادة صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف أيضا تأمل
 (قوله ومسجون) ولو تعدد ولذا عبر في الدرر فيهم بجمعهم على بعض والتعليل بقيده قال في
 المخبر في اذا حدث بين أهل السجن حادثة في السجن وأراد بعضهم ان يشهد في تلك الحادثة
 لم تقبل لكونهم متهمين كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اهـ (قوله وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان) ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى بقيدها لا تقبل شهادة لباليخ الذي
 حضر الملاعب لنفسه بالضرورة (قوله لمنع الشرع عما يستحق به السجن) لان العدل لا يحضر
 السجن والباليخ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام النساء والشرع شرع لذلك
 طريقا آخر وهو الامتناع عن حضور الملاعب وغمايس تحقيقه الدخول في السجن ومنع
 النساء عن الحمامات فاذا لم يمتثلوا كان التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع اهـ وقد تقدم
 الكلام على انه قد يسجن الشخص من غير جرم والمنع انما يظهر في حق المسجون والنساء
 في الحمام لا في الصبيان لعدم تكليفهم ذكر في اجارة المنع مع مزيالى المبسوط ان عندنا اكثر
 العلماء والجمهور دين لا باس بالتخاذ الحمام للرجال والنساء لاجبة اليهم اخصوصا في الديار الباردة
 وما روى من منعهم محمول على دخولهم مكشوفات العورت وقال القمى وهو الصحيح (قوله
 وصغرى وشرب لبلاية) ما في الشرب لبلاية نقله عن الصغرى فالاولى شرب لبلاية عن الصغرى قال
 في جامع الفتاوى وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كافي القنية اهـ (قوله تقبل شهادة
 النساء وحدهن) قدم في الوقف ان القاضى لا يقضى قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن

الفاسق اذا تاب تقبل
 شهادته الا الله ودود
 بقذف والمعروف
 بالكذب وشاهد الزور
 لو عدل لا تقبل ابدا ملقط
 لكن سيحى ترجع قبولها
 (ومسجون في حادثة) تقع
 (في السجن) وكذا لا تقبل
 شهادة الصبيان فيما يقع
 في الملاعب ولا شهادة
 النساء فيما يقع في الحمامات
 وان مست الحمامات لمنع
 الشرع عما يستحق به
 السجن وملاعب الصبيان
 وحمامات النساء فكان
 التقصير مضافا اليهم لا الى
 الشرع بزانية وصغرى
 وشرب لبلاية يمكن في
 الحامى تقبل شهادة
 النساء وحدهن

الكفر بمنع اقص شرطه وهو ان لا يكون في القرع نص يمكن العمل به وهو النص وهو التأييد
 نهى وفي النهاية ولا يمكن صرف الاستثناء الى الجميع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله
 تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو ليس بمطوف على ما قبله لان ما قبله طائي وهو اخباري فان
 قلت فاجبه لا يعنى الطلب ليصح كافي قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت بياضه في الفصل فانه
 بقية حصر أحد المسندين في الآخر وهو يؤيد كذا الاخبارية سائلا لانه يلزم جعل الكلمات
 المتعددة كالجملة الواحدة وهو خلاف الاصل سائلا لانه كان اذ ذلك جزا فلا يرتفع بالتوبة
 كاصل الحد وهو ناقص ظاهر سائلا لانه كان أبدا مجازا عن مدة غير متناهية وليس بههود
 سائلا لانه جعله ليس بأولى من جعل الاستثناء منقطعاً بل جعله منقطعاً على دفعه للحدود
 ونظام الصور على هذا البحث يقتضي مطابقة تقريرنا في تقريرنا في الاستدلال الفاسدة اه
 (قوله الان يحسد كافر في القذف) لان للكافر شهادة (قوله بعد الاسلام) قال في
 البحر وضع هذه المسئلة يدل على ان الاسلام لا يسقط حد القذف وهل يسقط شيان الحدود
 قال الشيخ عرقاري الهداية اذا سرق الذي ارزى ثم اسلم فان ثبت عليه ذلك باقراره او بشهادة
 المسلمين لا يدرأ عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم سقط عنه الحد انه في وجب ان
 يقال كذلك في حد القذف وفي البيعة من كتاب السير ان الذي اذا وجب التعزير عليه فاسلم
 لم يسقط عنه ولم ار حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب قبله ونقل الفخر الرازي عن
 الشافعية سقوطه لزمه بالبلوغ ومقتضى ما في البيعة انه لا يسقط الا ان يوجد نكاح صريح
 اه (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه لم يرد ما ضرب تمام الحد
 فلو اسلم بعد ما ضرب بعضه فاضرب الباقي بعد اسلامه فقيمه ثلاث روايات في ظاهر الرواية
 لا تبطل شهادته على التام فاذا تاب قبلت وفي رواية تبطل ان ضرب الاكثر بعد اسلامه
 وفي رواية تبطل ولو بسوط بحر عن السراج أي لانه لم يوجد في حقه ما ترويه شهادة التي
 تقبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقيم عليه تمام الحد ولا ترد
 الشهادة الا بذلك وفي الاسلام لم يقيم عليه تمام ايضا فلم تسقط شهادته (قوله بخلاف عبيد حد
 فعلى لم تقبل) لانه لا شهادة له بعد اطلاق حال رقه فتوقف الرد على حدونه فاذا حدث كان رد
 شهادته بعد العتق من تمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره له شهادة
 فاذا احدث القذف سقطت تلك الشهادة فاذا اسلم فقد استغاد بالاسلام بعد الحد ثم اذ لم يخلفها
 رد بخلاف العبد اذا حدث ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على احد وقت الحد
 فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق (قوله على زناه) أي المقتدوف (قوله أو اثنين) أو رجل واحد
 منح (قوله كالو برهن قبل الحد بحر) ونصه لانه لو اقام أربعة بعد ما حد على انه زنى قبلت
 شهادته بعد التوبة في الصحيح لانه لو اقامها قبل لم يحسد كذا لا ترد شهادته وانما قيد بقوله على
 انه زنى لانه لو اقام بيعة على اقرار المقتدوف بالزنا لا يشترط ان يكونوا أربعة لما في فتح القدير من
 باب حد القذف فان شهد رجلان أو رجل واحد على اقرار المقتدوف بالزنا يدرأ الحد عن
 القاذف لان النائب بالبيعة كالنائب بالعمامة الخ فكذا اذا اقام رجلين بعد حده على اقراره

الان يحسد كافر في القذف
 (في سلم) فقبل وان ضرب
 أكثره بعد الاسلام
 على الظاهر بخلاف عبيد
 حد فعلى لم تقبل (أو بيمينه)
 الحدود (بيعة على صدقه)
 اما أربعة على زناه أو اثنين
 على اقراره به كالو برهن قبل
 الحد بحر وفيه

شهدتهم من تمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا ترد بالقذف مؤبدا
 بل بالحد (قوله تمام الحد) أي لا تسقط شهادة من ضربه تمام الحد لأن الحد لا ينجز ألقا
 دونه لا يكون - قد هو صريح المصنف لأن الحد قد من ضرب الحد أي تمام الحد وما دونه
 يكون تميزا بغيره - سقط لها وهو ظاهر الرواية (قوله وقيل بالاكثر) كما هو رواية وقد عات
 ان ظاهر الرواية تمامه واختاره في المحيط لأن المطابق يحتمل على الكمال وفي رواية ولو بسقوط
 كافي التبع ولا فرق في عدم اتمامه بين ان يكون ضرب ناقصا أو فرقا قبل اتمامه لأنه ليس
 بحد حيث نقتض (قوله وان تاب) ان وصله أي لا تقبل شهادة الحدود في القذف وان تاب
 (قوله بتكذيبه نفسه) الباء للبيان أي بسبب تكذيبه نفسه لأن تكذيبه ناشئ عن
 كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب توبة لصحة الشهادة ويمكن ان يكون
 الباء لتصويروا يؤيده ما في الشريعة لا يبرأ من الشهادة (قوله لان الرد) أي رد الشهادة الحدود
 في القذف (قوله من تمام الحد بالنص) وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ووجه
 الاستدلال ان الله تعالى نص على الايد وهو ما لا ينهيه عنه والنصيص عليه يتأني القبول في وقت
 ما وان معنى قوله لهم للحدود ودين في القذف وبالتوبة لم يخرج عن كونه محدودا في قذف ولأنه
 يعنى رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعا عن القذف كالحاد والحد وهو الاصل فيبقى بعد
 التوبة لعدم سقوطه من كذا تنبيه اعتبارا بالاصل كافي العناية وفي المعنى على الهداية
 وانما كان رد الشهادة من تمام الحد أي لكون تمام الحد مانعا أي عن القذف لكونه واجبا
 لأنه يؤلم قلبه كالحاد يؤلم يده ولان المقصود منه رفع العار عن المقذوف وذلك في اهدار قول
 القاذف اظهر لأنه بالقذف آذى قلبه فجزاؤه ان لا تقبل شهادته لأنه فعل اسائه وفاقا لمعناه
 فيكون من تمام الحد يعني أي الرد بعد التوبة كاصله أي كاصل الحد اعتبارا بالاصل اه
 (قوله والاستثناء منصرف لما يليه) أي قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم
 الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا بخلاف آية المحارم فان قوله تعالى الا الذين تابوا
 راجع الى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لأنه لو رجع اليه لما قيد الاستثناء بقيل القدرة لأن
 التوبة نافعة مطلقا فغائبة التقييده بسقوط الحديه وقال الشافعي ومالك واحد تقبل قوله
 تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فان الاستثناء اذا تعقب
 جملا بعضها معطوف على البعض ينصرف الى الكل كقول القائل امرأته طالق وعبد محر
 وعابه حرة الا ان يدخل الدار فان الاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا افتراء على
 عبد من عبدة الله تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الكفر لا يوجب رد الشهادة على التأييد
 بل اذا أسلم يقبل فهو ذاك أولى وانما ان قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أي معطوف على قوله
 فاجل المدحهم والعطف للاشتمال فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرتفع بالتوبة
 ولأنه لم ان الاستثناء في الآية تعقب جملا بعضها معطوف على بعض بل تعقب جملة متقطعة
 عن جمل بعضها معطوف على بعض لأنه يعقب جملة أولئك هم الفاسقون وهي جملة مستأنفة
 لان ما قبلها أمر ونهي فلم يحسن عطفها عليها بخلاف المثال فان الجمل كلها في انشائية
 معطوفة فيتوقف كلها على آخرها - في اذا وجد الفير في الاخير فبم الكل والقياس على

تمام الحد وقيل بالاكثر وان
 تاب بتكذيبه نفسه فتح
 لان الرد من تمام الحد بالنص
 والاستثناء منصرف لما
 يليه وهو أولئك هم
 الفاسقون

مطلقا له اشارة في التوازل اه واطلق عدم القبول فشملة ولومن فاض آخر قال الو برى
من رد الحما كم شهادته في حادثة لا يجوز لها كم آخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتهده - ولا
قال سيدي الوالدا ما سوى الاعي فظاهر لان شهادتهم - ليست شهادة وأما الاعي فلا ينظر
الفرق بينه وبين أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة الالهية استشكل قبول شهادة الاعي اه
(أقول) ويمكن أن يقال بان الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعي ليس أهلا لانهم مطلقا
كاهن والصبي وأما الزوج فاهل لها لكن عدم قبولها انتم مقه تأمل وبأني قريبا ان شاء الله
نعمالي (قوله عبد الخ) وجه القبول فيها به مد الردان المردود ولا ليس بشهادة بخلاف
القاسق اذا اردت شهادته وأحد الزوجين اذا اردت شهادته ثم شهدا لا تقبل لان المردود أولا
شهادة فيكون في قبولها بعض نقض قضاء قد مضى بالا جتم اذ (قوله وأعي) يحتمل على ما اذا
تجمل بصبر او ادى كذلك وقد تخال الاعي بينهما وعاميه يحتمل قوله وكذا بعد ابصار السابق
كما نقلناه عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله وادخل الكمال) مع انه صرح في صدر
عبارة بخلافه ومثله في التاترخانية والجوهرة والبدايع قال في خزانة المفتين ومن ردت
شهادته اعله ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال الخامسة اذا تحمل المملوك
شهادة اولاه فلم يرد حتى عتق ثم شهد به انقبل وكذا الزوج اذا أبان امرأته ثم شهد بها اجاز
فظاهر وجهه من المستنبات يؤيد كلام الكمال وتصويره لا يساءل به لانه قال لم يرد حتى عتق
فليس فيه انه اردت لذلك ثم شهد به او قال اذا أبان امرأته ثم شهد لها ولم يذ كر ان اردت قبل
الابانة كانه كره تصويره قريبا عن الجوهرية والبدايع ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله وهو) لان
الزوج له شهادة وقد حكم بردها بعض الاف العبد ونحوه تأمل والمحجب انه ذكر اولانها
لا تقبل كالوردت لفسق ثم تاب ثم قال نصار الحاصل الخ نذ كرا أحد الزوجين مع من يقبل
فالظاهر انه سبق قلم لها الفقه صدر كلامه ولما صرح به في التاترخانية والخلاصة لا تقبل الا في
اربعة ولمافي الجوهرية اذا شهد الزوج الجوز وجمته فردت ثم ابانها وتزوجت غيره ثم شهد لها
بتلك الشهادة لم تقبل لجواز ان يكون توصل بطلاقها الى تعحيح شهادته وكذا اذا شهدت
لزوجها ثم ابانها ثم شهدت له ولمافي البدايع لو شهد القاسق فردت أو أحد الزوجين
اصاحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والبيئونة لا تقبل ولو شهد العبد والصبي او الكافر فردت
ثم عتق وبلغ واسلم وشهد في تلك الحادثة بهيئتها تقبل ووجه الفرق ان القاسق والزوج هما
شهادة في الجملة فاذا اردت لا تقبل بعد بخلاف الصبي والكافر اذا لاشهادة لهم اصلا
اه كذا في الشريعة الالهية وفيها قال في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لعبد في النكاح فردت
ثم شهدا بذلك بعد العتق لم يجز لان المردود كان شهادة ثم قال والصبي او الممكات اذا شهد
فردت ثم شهدا به بعد البلوغ والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بدليل ان قاضيه بالوقضى
به لا يجوز فاذا عرفت يسهل عليك استخراج المسائل ان المردود لو كان شهادة لا تجوز بعد ذلك
أبد اولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الضرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاعي
اذ لو قضى بها اجاز فتهي شهادة وقد حكم بقبولها بزال الاعي (قوله ومحمد وفي حذف) أي
بسيبه وفيه لان الردي غير ملاءم في وقد ارتفع بالتوبة وامان به فلان عدم قبول

عبد وصبي وأعي وكان
على مسلم وادخل الكمال
أحد الزوجين مع الاربعة
مع و(ومحمد وفي حذف)

فيه تصرف منه من قبض وصرف وشراء يسع ثم يظهروا انه بغير شرط الواقف أو ان انما
باطل ينبغي ان لا يضمن لانه تصرف باذن القاضي كالوصى فلا تمام لقت وتقدم في الوقت
ما يؤيده اه (قوله وصي) مطابقا لمدم الولاية كما هو لك وقد علمنا ان الصبي اذا بلغ
فشهد فانه لا بد من القرينة وكذا الكافر اذا اسلم وان الكافر اذا عدل في كفره اثم ادة ثم اسلم
فشهد فانه يكفي التعديل الاول وان الفرق بين الصبي والكافر هو ان الكافر كان لشهادة
مقبولة قبل اسلامه بخلاف الصبي (قوله ومغفل) قال محمد في رجل يحمي صوامع قوم مغفل
يخشى عليه ان يلقن فيما خذبه قال هذا شر من الفاسق في الشهادته وعن أبي يوسف انه قال انا
نرد شهادة اقوام زرجوش فاعتهم يوم القيامة معناه ان شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وان كان
عدلا صالحا فآثر خائبة وفي الجرح وعن أبي يوسف اجب شهادة المغفل ولا اجب تعديله لان
التعديل يحتاج فيه الى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصي في ذلك اه وفي مؤيد زاده ومن
استدعت غفلة لا تقبل شهادته (قوله ومجنون) في حال صحته (أي وقت كونه صاحبا) قال في
المحيط ومن يجن ساعته ويقيم أخرى فشهد في حال صحته تقبل لان ذلك بمنزلة الانغماس وقدر
بعض مشايخنا جنونه يوم أو يومين فاذا شهد بعدهما وكان صاحبا تقبل اه وقد علم ان قوله
الاف في حال صحته استثناء من جنون (قوله الا ان يحكملا) أي المملوك والصبي (قوله والقميز)
انما عدل عن قول حافظ الدين والصفير لان التحمل بالضبط وهو انما يحتمل بالقميز اذا ضبط قبله
قال غير الاسلام ان الصبي أول حاله كالمجنون يعني اذا كان عديم العقل والقميز وأما اذا عقل
فهو والمعتوه الماقل سوا في كل الاحكام أفاده المصنف (قوله وادبا بعد الحرية) أي النافذة
فلو اعتق عبده في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لان عتقه موقوف بمر
(قوله كما) في قوله وعميق لمعتقه (قوله وبعد البلوغ) لان الصبي والرفيق والمملوك أهـ ل
للتحمل لان التحمل بالشهادته والسمع ويبقى الى وقت الاداء بالضبط وهما لا يتأفان ذلك
وهما أهل عند الاداء وأطلقه فشهد ما اذا لم يؤدها الا بعد الاهلية وأداهما قبلها فرددت ثم زالت
العلة فاداهما ثانيا (قوله وكذا بعد ابصار) أي بشرط ان يتحمل وهو بصير أيضا بان كان بصيرا
فتحمل ثم عي ثم أبصر فادى فافهم قاله سيدي الوالد وعبارة الشارح توهم انه اذا التحمل أعى
وأدى بصيرا انها تقبل وليس كذلك لما تقدم من ان شرط التحمل البصر فتعين ما قاله سيدي
الوالد (قوله واسلام) قال في الجرح وأشار الى ان الكافر اذا التحمل اعلى مسلم ثم اسلم فاداهما تقبل
كما في فتح القدير (قوله وتوبة فسق) أي بان يتحمل فاسقا فادى بعد توبة فانها تقبل والصحيح
ان تقدير المدة في التوبة مفوض الى رأي المعدل والقاضي كما قدمناه واحتمل في توبة الفاسق
عن توبة القذف كباقي قريب (قوله وطلاق زوجة) يعني اذا التحمل وهو زوج وادى بعد زوال
الزوجية حقيقة وكمك أي ان لم يكن حكم بردها لما ياتي قريبا (قوله وفي البصر) أي عن
الخلاصة (قوله برده) أي الشاهد (قوله فشهد بها) أي بثلث الحادثة اما في غيرها فلا مانع
(قوله لم تقبل) أي الشهادة (قوله الا اربعة الخ) فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاجير
والمغفل والمهم والفاسق بعد ردها اه بجر وفيه أيضا قبل هذا الباب اعلم انه يفرق بين
المردوداته وبين المردودا شهية فالثاني يقبل عند زوال المانع بخلاف الاول فانه لا يقبل

(وصي) ومغفل ومجنون
(الا) في حال صحته الا
(ان يحكملا في الرق والقميز)
وادبا بعد الحرية ولو لمعتقه
كما (و) بعد (البلوغ)
وكذا بعد ابصار واسلام
وتوبة فسق وطلاق زوجة
لان المعتبر حال الاداء شرح
تكملة وفي الجرح حتى حكم
برده له ثم زالت فشهد بها
لم تقبل الا اربعة

عند أبي يوسف فعدم كونه مانعا عن القضاء بعد أدائه بغيره يكون في غاية الظهور وعندهما
لأنه لا تأثير في نفس قضاء القاضي للامعنى العارض للشاهد بعد أدائه شهادته انتهى (قوله
مطلقا) سواء كان فيما يجزى فيه التماس مع ام لا وفي البحر ولا تقبل شهادته سواء كانت
بالإشارة أو بالكتابة (قوله بالاولى) لأن في الامعنى انما تصحق التهمة في نسبته وهما تصحق
في نسبته وغيرهما من قدر المشهود به واموراخر كذا في الفتح ولأنه لا عبارة له أصلا بخلاف
الامعنى وفي المذهب انما ياجماع الفقهاء لأن لفظة الشهادة لا تصحق وتعام الكلام على ذلك في
الفتح * (تنبيه) نصوا على ان التهمة أفضل من نعمة البصر اهـ وهو منقعهها
فانه يدرك من كل الجهات بخلاف البصر ولأنه لا انس في مجاسة اخرى بخلاف
الامعنى ولأنه يدرك التكليف الشرعية بخلافه ط (قوله ومرد) لأن الشهادة من باب
الولاية ولا ولاية على أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافر أو مرتد مثله في الاصح كما قدمناه
موضعا (قوله ولعلوك) ولوم كتابا أو مدبرا أو أم ولد أو ولاية له على نفسه كالمسيبي فعلى غيره
أولى قال في الطواشي السعدية الو كالة ولاية كإيه لم من أوائل عزل الوكيل والعبد محجورا
كان أو ما ذونا تجوز وكالته فامل في جوابه اهـ قال سيدي الوالدو مثله نو كيل صبي بهقل
وقد يقال ولايتهما في الو كالة غير أصلية تامل (قوله أو مبعضا) أشابه هذا إلى ان المراد من
الامولك من فيه رقا والافا مالوك لا ينافي المكاتيب والمبعض قال سيدي الوالدو والمعتق في
المرض كالمكاتيب في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما حرمدون اهـ (أقول) والمزاد
بالمريض مرض الموت وكان الثالث يضيئ عن قيمته ولم تجزه الورثة * (تنبيهات) مات
عن عم وأمتين وعبدتين فاعةتاهما الم فشهدا ببنوة أحداهما بغيرها لا يثبت أي انه أقرب به في
صحته لم تقبل عنه دله لان في قبولها ابتداء بطلان التهمة لان معتق البعض كالمكاتيب لا تقبل
شهادته عنده لعندهما لانه حرمدون ولو شهدا ان الثانية أخت الميت قبل الشهادة الاولى
أو بهداهما أو مدها لا تقبل بالاجماع لان الو كالة انما انصارت عصبة مع البنت فيخرج الم عن
الورثة بغير عن المحيط (أقول) هذا ظاهر عند وجود الشهادة بين وأما ما سبق شهادة الاختية
فانه لا فيها هي على البنية فننقعه وفي المحيط مات عن أخ لا يعلم له وارث غيره فقال عـ بدان من
رقيق الميت انه اعتقنا في صحته وان هذا الآخر أخته فصدقهما الا في ذلك لا تقبل في دعوى
الاتفاق لانه أقرب بانه لا مالك له فيهما بل هما عبدان لا يجوز لقرار الاخ انه وارث دونه فقبل
شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر اني جاز شهادتهما وثبت نسبهما ويسميان في
نصف قيمتهما لانه اقران حقه في نصف الميراث فصح بالمعتق لانه لا يجزأ عندهما الا ان المعتق في
عبد لم يشترك فيجب السعاية للشريك الساكت (وأقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
يعتقان كما قالوا غير ان شهادتهما با بنية لم تقبل لان معتق البعض لا تقبل شهادته فننقعه
* (فائدة) قضى بشهادة فظهورا عبيدا تامين بطلان فلو قضى بوكالة ببنية واخذ ما على الناس
من الديون ثم وجدوا عبيدا تبرا الفرماء ولو كان بمثل في وصاية برنم الان قبضه باذن القاضي
وان لم يثبت الابداء كاذنه لهم في الدفع الى امينه بخلاف الو كالة اذ لا يملك الاذن افرم في دفع
دين المحي اغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الا أن كثيرا من تولية شخص نظروا فتم صرف

مطلقا بالاولى (ومرئته
وعـ لوك) ولوم كتابا أو
مبعضا

مطلب
يطلب القضاء بظهور
الشهود عبيدا

الصناعة الدينية كالزكاة والحائث مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اهـ وقد مناه
 قريبا قال سيدى الوالدو يدفع بان مراده ان عدوله عن حرفة آية الى أدنى منها دليل على عدم
 المروءة وان كانت حرفة آية دينية فينبغي ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تامل اهـ (أقول)
 فالجواب ان المعبر العمدالة ولا تنظر الى الحرفة الا اذا عدل عن حرفة آية الشهادة الى
 الحرفة الخسيسة اذا كان بلا داع اليه من هجر أو عدم اسباب أو قلة بدنة قصره عن حرفة آية
 ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه علمه في صغره هذه الحرفة الدينية فكبير وهو لا يعرف غيرها ما
 اذا كان بلا داع فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة به وهذا عيب يستقط العدالة أمالو كان
 اتقاه لاحد هذه الاعذار المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه لرد شهادته فتعين ما قلنا
 (قوله لا تقبل من أعمى) في شئ من الحقوق ديناً أو عينا منة قولاً أو عقاراً قهراً في العلم فيه
 ان الاداء يفتقر الى التمييز بالاشارة بين المشهود له والمشهد عليه ولا يميز الا بالاعى الا بالغممة
 فيحشى عليه التلقين من الخصم اذا النعمة تشبهه النعمة (قوله ولو قضى صح) أى قاض
 ولو خفيا كما يفهمه اطلاقه أو يحتمل على قاض يرى قبولها كما يكتفى ط (قوله مالو عى بعد
 الاداء) لان المراد به عدم قبولها لعدم القضاء به الان قيام أهليتها بشرط وقت القضاء لصيرورتها
 حجة عنده (قوله وما جاز بالسماع) أى كالنائب والموت وما تجوز الشهادة عليه بالشهرة
 والسمع كما في الخلاصة (قوله خلاف الثالث) أى فيما لو عى بعد الاداء قبل القضاء وما جاز
 بالسماع كما في فتح القدير ولزور وهو مروي عن الامام واستظهره قوله بالاول صدر الشريعة فقال
 وقوله أظهر ليكن رده في البهقورية بان المفهوم من سائر الكتب عدم اظهار يته وأما قوله
 بالثاني فهو مروي عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة ورد الرمي بانه ليس
 في الخلاصة ما يقتضي ترجيحه واختياره نعم قال ط وجزم به في النصاب من غير ذكر خلاف
 كما في المحوى اهـ (أقول) وهو ترجيح له ليكن عزاه في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب لم
 يهرض له كناية الخلاف وفي حاشية الظهير الرمي على المنع عند قوله ودخل تحتها ما كان طريقه
 السماع خلافاً لابي يوسف كما في فتح القدير (أقول) عبارة فتح القدير وقال ابو يوسف تجوز فيما
 طريقه السماع وما لا يكتفى فيه السماع اذا كان بصيرا وقت التحمل أعمى عند الاداء اذا كان
 يعرفه باسمه ونسبه انتهى (أقول) فحق العبارة خلافاً لابي يوسف فيما طريقه السماع أو لا ولزور
 فيما طريقه السماع وقد تبع الشارح شيخه في ذلك فان هذه عبارة مرفوعة بحرف ولا ينبغي
 ما فهم من اتمام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طريقه السماع وليس كذلك وفي الفتح وقيد
 في الذخيرة قول أبي يوسف بما اذا كانت شهادته في الدين والعقار ما في المنقول فاجع علمونا
 انه لا تقبل (أقول) وفي الحقائق وقال في العمون الخلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة وفي غير
 الحدود وقال في الذخيرة الخلاف فيما لا تجوز الشهادة بالشهرة والسمع اضاف في خلافه تقبل
 شهادة الاعمى بالخلاف اهـ وهذا مخالف لما في أكثر الكتب من انه لا تقبل شهادته عند
 أبي حنيفة ويحتمل فيما طريقه السماع أو لا فارجع الى الشرح والفتاوى ان شئت قال في
 صدر الشريعة في مسئلة الاعمى بعد الاداء قبل القضاء خلاف لابي يوسف وقوله أظهر
 قال اخي زاده في حاشيته وجه الاظهر ان العمى اذا لم يكن مانعاً من الاداء اذا التحمل بصيراً

(لا تقبل من أعمى) أى
 لا يقضى به ولو قضى صح
 وعم قوله (مطابقاً) مالو عى
 بعد الاداء قبل القضاء وما
 جاز بالسماع خلافاً لابي
 وأما عدم قبول الآخر

ط قال الرجى قبده في القبة فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجوه
 المزارعة الجائز في ثلاثة ان يكون الارض والبذر والبقول واحد والعمل من الآخر فيكون
 الزرع اصحاب البذر ويكون ما يأخذ العامل في مقابلة عمله فهو اجير خاص فلا تقبل
 شهادته ما تاجر وكذا ان كان الارض والبذر واحد والعمل والبقول لا تخر فيكون اجير عاما
 يأخذ من المشروط والبقول تبع له آلة العمل الثالث ان تكون الارض لواحده والبقول لآخر
 فيكون الخمار ج لرب البذر وما يأخذ رب الارض اجرة ارضه والمزارع مستأجر للارض بما
 يدفعه اصحابها من المشروط ومن استأجر ارضا من آخر تصح شهادته ولا تصح المزارعة في
 غير هذه الوجوه الثلاثة كما حرق في بابها (قوله وقيل اراد بالعمل) هذا ممكن في مثل عبارة
 المكنز فانه لم يقل الا اذا كانوا اعوانا الخ (قوله المحترفين) اي والذين يؤجرون انفسهم للعمل
 فان بعض الناس رد شهادته اهل الصناعات الخسيسة فافردت هذه المسئلة على هذا
 لانه لا يظهر الخلف فيهم وكيف لا وكسبهم اطيب المكاسب كافي البحر قال الرمي فكرر ان العبارة
 لعدم الدلالة للحرفة وهذا الذي يجب ان يقول عليه وبقي به فانما ترى بعض اصحاب الحرف الدينية
 عندهم من الدين والتقوى ما ليس عنده كثير من ارباب الوجيهة واصحاب المناصب وذوى
 المراتب انهم كرمكم عند الله اتقاكم اه فيكون في اراد التارح هذا القول رد على
 من رد شهادته اهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح وأما اهل الصناعات الدينية كالتقوى
 والزبال والحائك والحجام فقبيل لا تقبل والاصح ان تقبل لانه قد يتولاها قوم صالحون
 فالحال لم يعلم القادح لا يبق على ظاهر الصناعات ونسبها فيه فراجعه (قوله وهي حرفة آباءه
 واجدادهم) ظاهره انما اذا كانت حرفة لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتها او هو خلاف
 ما يذهب اليه الكلام الا في (قوله والافلامروءة) اي بان كان أبوه تاجر او احد عرف هو الحياكة
 أو الخياطة وغير ذلك (قوله فلا شهادة له) اي لانه لا يكتبه الدعاة وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه
 يعني صاحب البحر فريامن ان صاحب الصناعات الدينية كالزبال والحائك مقبول الشهادة
 اذا كان عدلا في الصحيح اه (قوله لما عرف في حد العدالة) قال القهستاني به قد قول
 التقاية ومن اجنب البكائر ولم يصر على الصقائر وغاب صوابه على خطئه مانعه كان عليه ان
 يزيد قيدا آخر في تعريف العادلة وهو ان يجنب الافعال الدالة على الدناءة وعدم المروءة
 كما بول في الطريق اه وهو يقتضي رد شهادته ذى الصناعات الدينية نظرم المروءة بما وان لم
 تكن مصيبة فتأمل ط وتحقق به ما ندكره في المقولة الثانية (قوله فتح) لم أره في الفتح
 بل ذكره في البحر بصيغة ينفى حيث قال وينفى تقييد القبول بان تكون تلك الحرفة لا تامة
 به بان تكون حرفة آباءه واجدادهم والافلامروءة اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة له لما
 عرف في حد العدالة اه قال الرمي وعندى في هذا التقييد نظري يظهر لمن نظر فتأمل اه
 أي في التقييد بقوله بحر حرفة لا تامة الخ فالتوجه انهم جعلوا العبارة لعدم الدلالة للحرفة فيكم من
 ذى صناعات اتقى من ذى منصب ووجهة على ان الغالب انه لا يعدل عن حرفة آبيه الى ادنى
 منها الا لقله ذات يده أو وهو بها عليه ولا سيما اذا علم آباءه أو وصيه في صغره ولم يتقن
 غيرها فتأمل وفي حاشية أبي السعد وفيه نظر لانه مخالف لما قدمه هو فريامن ان صاحب

وقيل اراد بالعمل المحترفين
 أي بحرفة لا تامة به وهي
 حرفة آباءه واجدادهم
 والافلامروءة له لودنية
 فلا شهادة له لما عرف في
 حد العادلة فتح وأقره
 المصنف

وسماني في شرح قوله أو يقول أو يأكل على الطريق انه لا تقبل شهادة الخامس وهو الدلال الا اذا
 كان عدلا لا يصف ولا يكذب ونقله عن السراج هنا وقد رأيت في كلامهم كثيرا أو قول قد ظهر
 من هذا ان شهادة الدلال والصكك ونحوهما لا ترد لمجرد الصناعة بل لمباشرة ما لا يحل شرعا
 وانما تصيب العامة على من ذكر لاشتمال ذلك منه تأمل (قوله وضمن الجاهات) بضم الصاد المعجمة
 وتشديد الميم قال السكال عاطفة على من لا تقبل شهادته مانصه وكذا كل من شهد على اقرار
 باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق الخامسين مقاطعة أو شهد على وثيقته اه
 وقال المشايخ ان شهد واحد عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون
 من مجامع السلاطين على ضمان الجاهات وعلى المحبوسين عندهم والذين في ترسيمهم اه
 (قوله كمقاطعة سوق الخامسين) كمن يأخذها بقطعة من المال يجعلها عليه مكسار يوجد في
 بعض الكتب بالهاء المعجمة جمع فخاص وهو بائع الدواب والرقيق والاسم الخاصة بالكسر
 والفتح من فخص من باب نصر اذا غر زموخر الدابة يعود ونحوه كافي القاموس وقد جعل في
 الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله حتى حل امن الشاهد) أي الذي
 شهد على صك مقاطعة الخامسين كافي المنع وليس المراد لمن المعلن لعدم جواز بل المراد بان
 يقال لمن الله شاهد ذلك قال الخضر الرملي في فتاواه في رجل قاطع على مال معلوم احتساب
 قرية هل يصح ذلك أم لا يجب لأبى لا يصح ذلك باجماع المسانين فلا يطالب المحتسب بما التزمه من
 المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تقام البينة عليه ولا يحل للقاضي سماع مثل هذه الدعوى
 سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو الاستزام كإثباته بحظ النقاة اه ووجهه ان المقاطعة
 لا تصور ان تكون بغير العلم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع المتافع واذا
 وقعت باطلا كانت كالمعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى المقاطع
 على القضاء ما على المقاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بل يستل عن كفره - فحله
 ومعه ما طيه كافي البرازي به قال مؤيد زاده مثل الصفار عن رجل أخذ سوق الخامسين مقاطعة
 من الديوان وشهد على كتاب المقاطعة اننا نأله ان يشهد قال اذا شهد حل عليه اللعن ولو
 شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو أيضا ملعون ويجب التحرز عن تحمل مثل هذه
 الشهادة وكذا كل اقرار بناؤه على حرام (قوله ورعاياهم) أي رعايا العمال والنواب (قوله
 لا تقبل) بلهاتهم وميلهم خوفا منه قال في البحر وفي شرح المنظومة أمير كبير ادعى قسمه - له
 عماله ودواوينه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرملي يؤخذ منه ان شهادة خدامه
 المأزمين له كالأزمة العبيد ملولاه كذلك لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زمانه - اذا تأمل وقد
 أفتيت به مراراً والله الموفق للصواب ومثله في شهادات جامع الفتاوى بصيغة أعوان الحكام
 والوكلاء على باب القضاء لا تسمع شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق المستحق وهم فساق
 والله تعالى أعلم قال في الهندية شهادة الخند لا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا
 لا يحصون تقبل نص في الصيرفية في هذا الاحصاء مائة وما دونه وما زاد عليه فهو لا يحصون
 كذا في جواهر الاخلاط اه نافذ عن الخلاصة (قوله كنهم ادة المزارع لرب الارض)
 فانهم لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر رظا هروان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة

لوضمان الجاهات كمقاطعة
 سوق الخامسين حتى حل
 امن الشاهد اشهادته على
 باطل فصح وبجروفي الوهابية
 أمير كبير ادعى قسمه له عماله
 ونوابه ورعاياهم لا تقبل
 كنهم ادة المزارع لرب
 الارض

مطالب
 لاتضح المقاطعة بمال
 لاحتساب قرية

مطالب
 الخند اذا كانوا يحصون
 لا تقبل شهادتهم لانهم
 والا تقبل وحده الاحصاء
 مائة

مطلب
حاشية الفتوى

مطلب
اسلم زوجها ومات تقبل
شهادة اهل الذمة على مهرها

لم تقبل شهادة انصارى على المسلم في اثبات الايصال الذي بناؤه على النكاح ادى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالايساء فقبلت ضرورة كقبول شهادة القابلة
 اه قال عبد الحاميد في حاشيته وفيه اشارة الى حاشية الفتوى وهي ذميمة اسلم زوجها ثم مات
 فادعت مهرها عليه بوجه خصم يبرى قبلت شهادة اهل الذمة اثبت مهرها عليه ضرورة
 عدم حضور المأين نكاحهم (قوله والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين
 يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ونحوه عند الجهور لان نفس العمل ليس بفسق فبعض
 الصعابة رضى الله عنهم عمال (قوله للسلطان) هذا هو المراد بهم عند عامة المشايخ كافي البحر
 وفيه عن السراجية معزيا الى الفقيه أبى الليث ان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز
 فشهادته جائزة وان كان مثله يزيد بن معاوية فلا اه وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر
 والظاهر منه انه من قبل عمال من الخليفة اه (قوله الا اذا كانوا على الظلم الخ) أى
 كمال زماننا قاله نحر الاسلام لكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجيهاً في
 الناس ذا مروءة لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن أبى يوسف في الفاسق لانه لو جاعته
 لايكذب على الكذب يعنى ولو كان عونا على الظلم كما في العناية اه (قوله كرئيس القرية)
 هو المسمى شيخ البلد وهم من أعوث الناس على الظلم اغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة
 ويسمى في بلادنا شيخ الضيقة ومختار القرية قال في الفتح وقد مرنا عن البرزوى أن القائم بتوزيع
 هذه النوائب السلطانية والجبليات بالعدل بين المسلمين مأجور وان كان أصله ظالماً فعلى هذا
 تقبل شهادته اه (قوله والجاني) أى جاني الظلم (قوله والصراف) الذى يجمع عنده
 المال ويأخذه طوعاً (قوله والمعرفون) بالواو وفي بعض النسخ المعروفين بالباء عطف على
 المجرور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الاشخاص الذين في المركب ليأخذ الحاكم
 منهم شيأ معلوماً صادرة (قوله والعرفاء في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سيدى
 النور رحمه الله تعالى بعد كلامه وبه يعلم ان شهادة الفلاحين اشبح قريبهم وشهادتهم للقيام
 الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية طاعتهم وعاملهم ومن له نوع ولاية عليهم لا يجوز اه (أقول)
 لكنه مقدم على ما سمي في قرية ائمن الهندية من انهم اذا كانوا يمحسون وهو ما اذا كانوا مائة فاقبل
 تامل (قوله ومحضر قضاة العهد) أى الذى يحضر الاختصاص للقاضي اقبواهم الرشوا ولهم
 المروءة فيهم والمراد بالعهد الزمن أى قضاة زمنهم فكيف الحال في زماننا ط (قوله والوكلاء
 المقنعة) اهل المراد بهم من يتوكل في الدعاوى والخصومات وذلك لانه قد شوهد منهم قلة
 المبالة في الاحكام وأخذ الرشوا وغير ذلك وانما جعلوا مقنعة لان الناس لا يصدقون منهم الا
 الاعانة على اغراضهم بحيلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) بضم الصاد
 المهملة جمع صكالك بقصه اقال في البرازية من الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لا
 لانهم يكتبون اشتري وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكتابة
 أو التكلم قلنا المكلام في كاتب غلب عليه الصلاح ومثله يحق ثم يكتب ط عن الجوى أى
 وما ذكر من الكذب عقولاً منهم يحققون ما كتبوا اقال الرملى في حاشية المنج وفي اجازات
 البرازية لا تقبل شهادة الدلال ومحضر قضاة العهد والوكلاء المقنعة والصكالك اه (أقول)

والصكالك

المادى الماتة مع النصرانى صارط البانصة هو الماتة فربطاب كلها فتقسم عولا عند الامام
فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الثلث لان له نصف فقط وان كان للمادى مع
النصرانى قسمين بينهما قال سيدى الوالد النصرانى مات وترك ألف درهم وأقام مسلم منهم ودامن
النصارى على ألف على الميت وأقام نصرانى آخرون كذلك فالألف المتركة للمسلم عنده وعند
أبى يوسف يتحصان والاصل ان القبول عنده فى حق اثبات الدين على الميت فقط دون اثبات
الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني فى حقهما ذخيرة لمخصاويه ظهر ان قبولها على الميت
غير مقيده بما اذا لم يكن عليه دين مسلم نعم هو قيد لاثباتها الشركة بينه وبين المدعى الآخر فاذا
كان الآخر نصرانيا أيضا بإشراكه والا فالأمال للمسلم اذ لو شاركه لم يقيمها على المسلم وظهر أيضا
ان المصنف ترك قيد الابد منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما
لا يخفى هذا ما ظهر لى بعد التفتيح التام (قوله بجر) نص عبارته وتقبل شهادة الذى دين
على ذى ميت وان كان وصيه مسلما بشرط أن لا يكون عليه دين له لم فان كان فقد كتبناه عن
الجامع اه والذى كتبه هو قوله نصرانى مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين عليه بمائة وصلى
ونصرانى بعثه فالثلثان له والباقي بينهما والشركة لا تنفع لانها باقراره اه ووجهه أن الشهادة
الثانية لا تثبت للذى مشار كتبه مع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم المادى يطلب كلها فتقسم
عولا فلدى الكل الثلثان لان له نصفين وللمسلم الآخر الثلث لان له نصف فقط لكن المادى ادعى
مع النصرانى قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تنفع لانها باقراره قال سيدى الوالد
ويقدم دين الصحة وهو ما كان ثابتا باليمين أو الاقرار فى حال الصحة وقدير بجمع بعضهم على بعض
كالدين الثابت على نصرانى بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه
والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان
شهودهم ما كافرين أو شهود الكافر فقط أما اذا كان شهودهم مسلمين أو شهود الكافر
فقط فهم ما سواه اه فافهم وعام الكلام على هذه المسئلة وفروعها يطالب من البحر وحاشيته
لسيدى الوالد قال الرملى فى حاشيته على البحر فحصل أن الوصى يخالف الوكيل فى البيع
والشر او قد تقر بأن الوكيل فى الحقوق المتعلقة بهم ماى البيع والشر أوصيل والوصى قائم
مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صرح فى أن العمل به وقد صرح صاحب الهيطة
بما فى الظهيرية اه (قوله كافر) أى فى العبد الكافر وسيدى مسلم والوكيل الكافر وكله
مسلم وزاد فى الاشباه عليه ما اثباته وكيل كافر كافر ابكافرين بكل حق له بالكوفة على خصم
كافر فتهدى الى خصم مسلم اه (قوله أو ضرورة فى مسئلتين) حل القبول فيه ما فى
الشريعة الالهية بمعا على ما اذا كان الخصم المسلم مقربا بالدين منه كالأوصاية والنسب فتقبل
شهادة الذميين لانها شهادة على النصرانى الميت اما لو كان مفكرا للدين كيف تقبل شهادة
الذميين عليه (قوله وأحضر) أى الوصى (قوله ابن الميت) أى النصرانى (قوله فادعى
على مسلم بخن) أى ثابت أى وأقام شاهدين نصرانيين على نسبه تقبل استحسانا (قوله
ووجهه فى الدرر) حيث قال فيه اوجه الاستحسان ان المسلمين لا يحضرون موت النصارى
والوصايا تكون عند الموت غالباً بسبب ثبوت النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلو

يجزى وفى الاشباه لا تقبل
شهادة كافر على مسلم لاتباع
كافر أو ضرورة فى مسئلتين
فى الايضاح شهد كافران على
كافر أنه أبوى الى كافر
وأحضره للمعاليه حتى
لا يجزى فى النسب شهد أن
النصرانى ابن الميت فادعى
على مسلم بخن وهذا
استحسان ووجهه فى الدرر

تقدم في آخر باب الاقالة أنه لا تخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه بشرط قيام المبيع عند
الاختلاف في الثأف الا اذا استهلك في يد البائع غير المشتري فراجعهم وتأمل (قوله ومن
محرم رضا) كايه منه وفي الاقضية تقبل لابو به من الرضاع ولمن أرضعته امرأته ولام
امرأته وابنه ابزانية من الشهادة (قوله أو مصاهرة) كأم امرأته وبنتها وزوج بنته وامرأة
أبيه وابنه لان الاملاك بينهم متميزة والايدي مختصة ولا بسوطة اياهم في مال بعض فلا تحقق
التممة بخلاف شهادته لقرايته ولاداء درر ومثله في البحر (قوله الا اذا امتدت الخصومة) أي
سنتين كما في المنع عن القنية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقيل اس ذلك ان يطرد في كل قرابة
والفقه فيه أنه لما كفر منه التردد مع الخصم صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه قال أبو السعود
والتمتع بهدم الخصم على القول به لا يخص الشهادة الا بخ و نحوه اه قال الملا عبد الحليم
ولا يذهب عليك أن المعقد عليه قبول شهادة عدو بسبب الدين لوعدا لا يبعد لخصومة على
ما تقدم وذا لا ينافي ذلك لان المتردد المذكور بمنزلة المدعى لا بمنزلة العدو تدبر (قوله على ما في
القنية) يعني اذا كان مع المدعى أخ أو ابن عم يخاصم ان له مع المدعى عليه ثم شهد الاتقبل
شهادتهم ما في هذه الحادثة بعد هذه الخصومة وكذا كل قرابة وصاحب ترد في الخصومة سنتين
لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للمدعى عليه كما في الوهبانية (قوله وفي الخزانة الخ) أي
خاصة عند اداء الشهادة عليه بان نسبهم ما الى الكذب وقد فعان انفسهم ما ومثله القنية فيها
اذا خاصها مع قريبه على الحق الذي يدعيه (قوله تقبل لوعدا ولا) قال في المنع عن البحر وفيه
حمله على ما اذا لم يسأله المدعى في الخصومة أو لم يكثر ذلك توفيقا اه ووفق الرمي بغيره حيث
قال مقهورم قوله لوعدا ولا انهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تمتد الخصومة للتممة بالخاصة
واذا كانوا عدولا تقبل لارتفاع التهمة مع العدالة فجعل ما في القنية على ما اذا لم يكونوا عدولا
توفيقا وما قلناه أشبه لان المعقد في باب الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر مولا مسلم)
لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا ولزم منه الحكم على المولى المسلم ضمنا
على ان استحقاق مالية المولى غير مضاف الى الشهادة لانه ليس من ضرورة وجوب الدين عليه
استحقاق مالية المولى لا لمحالة بل ينفك عنه في الجملة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا كان
العبد مسلما مولا كافر يعني لا تجوز شهادة الكافر على عبد مسلم لم يولد كافر وعلى وكيل مسلم
مولا كافر كان مسلما لعبد كافر اذ ذله بالبائع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين
بشراء أو بيع جازت شهادتهم عليه لان هذه شهادة قامت على اثبات أمر على الكافر قصدا
وعلى المسلم ضمنا كما تقدم ولو ان مسلما وكل كافر اشراء أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان
كافرين بشراء أو بيع لا تقبل شهادتهم عليه لان الشهادة كافر قامت لاثبات حق على مسلم
قصدا كما في الدرر والفرر (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا ظاهر ان كانت الحركة لا يخرج
منها الدينان وأما اذا كانت متسعة لم يكن فيها شبهة انه شهادة على تقيص حق مسلم وفي المنع
نصر اني مات عن مائة فاقام مسلم شاهدان نصرانيين عليه بمائة ومسلم ونصراني بمائة فالتان
له والياق بينهما اه أي لان شهادة أهل الذمة على المسلم لا تقبل وهنا لا تقبل في مشاركة الذي
للمسلم في المائة والحاصل انها اثبتت الدين على الميت دون المشار كمنع الفريم المسلم وان المسلم

ومن محرم رضا أو مصاهرة
الا اذا امتدت الخصومة
وخاصم معه على ما في القنية
وفي الخزانة تخاصم الشهود
والمدعى عليه تقبل لوعدا ولا
(ومن كافر على عبد كافر
مولا مسلم أو وكيل
مولا كافر مولا مسلم لا
يجوز عكسه) اقبامها على
مسلم قصدا وفي الاول ضمنا
(و) تقبل (على ذي ميث
وصيه مسلم ان لم يكن عليه
دين مسلم)

التكليف فرضا ووجوباً وسنة ونهياً ومن جعله كشف العورة وهو حرام على المباليين من غير
محرم فظهر ان وقت الختان على الوجه المسمون يتم عنده فلو قال رجل ان بلغ ولدي الختان فلم
اختمه فامرأتى طالق فان نوى اول الوقت لا يثبت ما لم يبلغ سبع سنين وان نوى آخره قال
الصدر الشهيد المختار انه اثنا عشرة سنة وهو سنة للرجال مكرمة للنساء اذ جاع المختونة
ألد وكان ابن عباس لا يميز بينة الا كف ولا شهادته اه بجر ملخصا وفيه فائدة من كراهية
فتاوى العنابي وقيل في ختان الكبير اذا أمكن ان يحتم نفسه فعل والالم بفعل الآن يمكنه أن
يتزوج أو يشتري ختانة فحتمه وذكرا كبر في الكبير يحتمه الحامى وكذا عن ابن مقاتل
لاباس للحامى أن يطلى عورة غيره بالنورة انتهى **مكن** قال في الهندية بعد أن نقل عن
التمار خاتمة ان أباحنية كان لا يرى بأساً بنظر الحامى الى عورة الرجل ونقل أنه ما يباح من
النظر للرجل من الرجل يباح المس ونقله عن الهـ داية ونقل ما قلناه لكن قيده بما اذا كان
يغض بصره ونقل عن الفقيه أبى الليث ان هذا في حالة الضرورة لافي غيرها وقال وينبغي لكل
واحد أن يتولى عاتقه يده اذا تهور كفى الهيوط فليحفظ (أقول) ومعنى ينبغي هنا الوجوب كما
يظهر فاعلم (قوله بجر) ومثله في التمار خاتمة (قوله والاستمراء بشئ من الشرائع كفر) اشار
الى فائدة تقييده في الهداية بان لا يترك الختان استخفافاً بالدين (قوله ابن كمال) عبارة والالاف
لانه لا يحل بالعدالة اذا تركه استخفافاً بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستمراء لان
الاستمراء بشئ من الشرائع كفر وانما أراد به التواني والتكاسل اه ح وكذا ذكره
عزى زادته مؤقلاً عبارة الدرر (قوله ٢ وخصى) بفتح الخاء منزع الخصة الان عمر رضى الله تعالى
عنه قبل شهادة عاقمة الخصى على قدامته بن مظهون رواه ابن شيبه ٣ ولانه قطع منه عضو ظاهراً
فصار كمن قطعت يده ظاهراً ومعلوم نعم لو كان ارتضاه لنفسه وفعله مختاراً منع فتح (قوله
واقطع) اذا كان عدلاً ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع يدرجل في السرقة ثم كان بعد
ذلك يشهد بقبول شهادته منخ (قوله وولد الزنا) لان فسق الوالد لا يوجب فسق الولد
ككفرهما منخ (قوله ولو بالزنا) اى ولو شهد بالزنا على غيره فقبل اطلقه فشمع ما اذا شهد
بالزنا أو بغيره خلافاً لما لى الاول كفى المنخ (قوله كاتنى) فيقبل مع رجل وامرأة في غير
حد وقود (قوله لو مشكلا) في كل الاحكام شرعاً بلاية والاولى ان يقول وهو كاتنى (قوله
وعتبق لمعتقه) اى يقبل شهادته لان شمر يحاقبل شهادته فبها على وهو عتقه وأشار باللام الى
أن شهادته على المعتق تقبل بالاولى كاصرح به متنا بقوله وعكسه وقمير بفتح القاف وأما ضم
القاف فجدسيديو به ذكره الذهبي في مشقبة الانساب والامهات ٤ وشرح ابن الحرث بن قيس
الكوفي الخنفي القاضي ابوامية تاجي ثقة وقيل له صحبة مات قبل الثمانين أو بعدها وله مائة
وعان من أو أكثر واستقضاه عمر رضى الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك فاضياً خـ
وسبعين سنة الاثلاث سنين امتنع فيها من القضاء في فتنة الجحاج في حق ابن الزبير حيث
استعفى الجحاج من القضاء فعاد ولم يقض الى أن مات الجحاج كفى البهر وشرح جلال الدين
التياني على المزار (قوله ان الثمن كذا) ولو شهد بدياته أو برائه فقبل مقدسى (قوله لجر
النفق باثبات العتق) لانه لو لاشهادتهم انهما الفاء وفسخ البيع المقتضى لابطال العتق منخ لكن

مطلب
لاباس للحامى أن يطلى
عورة غيره بالنورة اذا غرض
بصومه حالة الضرورة

مطلب
في شهادة الخصى

٣ قوله ابن شيبه هكذا
باصله واعل الصواب ابن
أبي شيبه فليهر ر اه

بجر والاستمراء بشئ من
الشرائع كفر ابن كمال
(وخصى) واقطع (وولد
الزنا) ولو بالزنا خلافاً لما لى
(وكتنى) كاتنى لو مشكلا
والافلاش كمال (وعتبق
لمعتقه وعكسه) الالهمة
لما في الخلاصة شهد ابعد
عتقه ما أن الثمن كذا عند
اختلاف تابع ومثلم تقبل
لجر النفق باثبات العتق
(ولاخيه وعه

مطلب
ترجمة شمر بن جحاق القاضي

تاب لا تقبل شهادته لم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدروه بسنة أشهر وبعضهم قدره
 بسنة والصحيح ان ذلك موقوف الى رأى القاضى والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا فشهد
 بزور ثم تاب فشهد تقبل من غير مدة اه وسبأى الكلام عليه في هـ هذا الباب وقبل باب
 الرجوع عن الشهادة في كلام الشارح وقد صان الشاهد اذا كان فاسدا فاسرا لا ينبغي أن
 يخبر بفسقه كي لا يطل حق المدعى وصرح به في العدة أيضا والخاتمة والظاهر انه لا يحل له
 ذلك كما استظهره سيدي والدرجحة الله تعالى قال في الخاتمة قبل التركة والتعديل المعروف
 بالهداية اذا شهد بزور عن أبي يوسف انه لا تقبل شهادته أصلا أبدا لانه لا يعرف توبته وروى
 الفقيه أبو جعفر انه تقبل شهادته وعليه الاعتماد اه وفيما هو من اتهم بالفسق لا تبطل عدالته
 والمعدل اذا قال الشاهد هو متهم بالفسق لا تبطل عدالته اه ولا بأس به كرافاد سقطت
 عدالتهم نص عليها منها اذا ترك الصلاة بجماعة بعد كون الامام لا طعن فيه في دين ولا حال
 وان كان متاولا في تركها بان يكون معتقدا فضله أول الوقت والامام يؤخر الصلاة أو غير
 ذلك لا تسقط عدالته بالترك وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فقه من أسقطها بموتوا حدة
 الحلواني ومنهم من شرط ثلاث مرات والاول أوجه وذكر السيبي ان من أكل فوق
 الشبع سقطت عدالته عند الأكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم الفطر وأور
 مؤانسة الضيف اه والاعانة على المعاصي والحث عليها كبيرة ولا تقبل شهادته الطفيلي
 والرقاص والمجازف في كلامه والمسخرة بالاختلاف ولا من يخلف في كلامه كثيرا ولا تقبل
 شهادة البصير والذي أخر القرض بعد وجوبه فغير عذر ان كان له وقت معين كالمصلاة بطلت
 عدالته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والحج اختلفت فيه الرواية والمشايع وذكرنا الخاص
 عن قاضيان ان الفتوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحج وبركوب
 بغير الهند لانه محظور بنقصه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل
 المال ومثله لا يسأل بشهادة الزور ولا تقبل شهادة من يجلس القصور والمجانة والشرب
 وان لم يشرب كما في الهندية وتعام ذلك في المطولات وفي البحر عن العناية من آجره من
 يبيع الخمر لم تسقط عدالته اه (قوله ومن أكل) اذ تقبل شهادة الكبير الذي لم يمتحن لان
 العدل لا يتحل بترك الختان اكونه سنة عندنا كذا أطلقه في السكندر وغيره وتبعهم المصنف
 (قوله ولو عذر) بان يترك خوفه على نفسه أما اذا تركه بغير عذر لم تقبل كما قيده قاضيان وقيده
 في الهـ داية بان لا يترك استحقاقا بالدين أما اذا تركه استخفا فلم تقبل لانه لم يبق عدلا ولا تقبل
 شهادته نص امامته كما في فتح القدير واختلفوا في وقته فالامام لم يقدر له وقتا معلوما لعدم
 ورود النص به وهذه إحدى المسائل التي توقف الامام في الجواب عنها وقدره المتأخرون
 واختلفوا واختار ان أول وقته سبع سنين أول وقت استغناء الصبي عن الفبر في الكل والشرب
 واللبس والاستنجاء حيث يتحمل مثله ووقت الاحتياج الى التاديب وتهذيب الاخلاق ولذلك
 كان ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه نامورا بالاصالة ولولندا ومن جعلته الختان أيضا
 كونه ابن اثني عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه حينئذ فيجوز عليه فلم

(و) من (أفان) لولعنا
 والا وبه نأخذ

خطاب
 في وقت الختان

ولذا قال وغاب صوابه (قوله وهو معنى العدالة) قال السكال أحسن ما نقل فيما عن أبي
يوسف ان لا يأتي بكبيرة ولا يصير على صغيرة ويكون ستمائة كثر من هتكه وصوابه أكثر من
خطئه ومروته ظاهرة ويستعمل الصدق ويجنب الكذب ديانة ومروته اه قال القهستاني
من اجتناب الكبائر وفعل مائة حسنة وتساهل في الصغيرة فهو عدل وان فعل حسنة
وصغيرة بين ليس بعدل اه قال في البحر هي الاستقامة وهي بالاسلام واعتماد العقل
وبه عارضه هو بضله ويصدده وليس لسكالك واحد يدرك مداه ويكتفي لقبولها باذناه كي لا تضيق
الحقوق وهو ربحان جهة الدين والعقل على الهوى والشهوة اه وتعامه فيه (قوله كل
فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أى كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة اذ يبعد
أن يقال ان الاكل في السوق مثلا فهو السوقي كبيرة بل قالوا انما يحرم عليه ذلك اذا كان
معه لا شهادة الا يضيق حتى المشهور وله عبارة الخلاصة بعد ان نقل القول بان الكبيرة
ما فيه حديث من الكتاب قال وأصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما بنوا على ثلاثة معان أحدها ما كان
شبه عابين المسابن وفيه هتك حرمة والذاني ان يكون فيه منابذة المروءة والكرم فكل فعل
يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون مفسدا على المعاصي والقبور اه وتعمقه
في فتح القدير بأنه غير منضبط وغير صحيح اه ولذا انظر المحشى فيما ذكره الشارح عنه قال
الآن نراد الكبيرة من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الاصح قال في
الذخيرة الاصح ان ما كان شبه عابين المسابن وفيه هتك حرمة الدين فهو من الكبائر وكذا
ما فيه نبذ المروءة والكرم وكذا الاعانة على المعاصي والخت هلكا وفيه من المفتي رفض المروءة
ارتكاب ما به تذر منه ويقضه عن رقبته عند أهل الفضل قال الهبني اختلفوا في الكبيرة
فقال أهل الحجاز وأهل الحديث هي السبع المذكورة في الحديث المشهور وهي الاشهر الثلاثة
والقرار من الزحف وعقوق الوالدین وقتل النفس وبهت المؤمن والزنا وشرب الخمر وزاد
بعضهم عليها كل الربا وكل أموال اليتامى بغير حق وقيل ما ثبت حرمة بدل مقطوع به
فهو كبيرة وقيل ما فيه حد أو قتل فهو كبيرة وقيل كل ما أصر عليه المرء فهو كبيرة وما استغفر
عنه فهو صغيرة والوجه ما ذكره المتكلمون ان كل ذنب فرقة ذنب وبهتة ذنب بالنسبة الى
ما فرقه فهو صغيرة والى ما تحته فهو كبيرة والاصح ما نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال كل
ما كان شبه عابين المسابن وفيه هتك حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبائر اه (قوله
ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدالة) غير ان الحكم بزوال العد التبارك كتاب الكبيرة يحتاج
الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم الادمان اه حوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة
الختار اجتناب الاصرار على الكبائر ولو ارتكب كبيرة مرة قبلت شهادته قال في الفتح وما في
الفتاوى المغربي العدل من يجنب الكبائر كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالة وفي
الصغائر العبرة للغلبة لتصير كبيرة حسن ونقله عن أدب القضاء لعصام وعليه المعول غير ان
الحكم بزوال العدالة بارتكاب الكبيرة يحتاج الى الظهور فلذا اشترط في شرب المحرم والسكر
الادمان والله سبحانه أعلم اه واذا سقطت عدالة تعود اذا تاب لمصر حوايان المحدود في
العدا ذنبا اذا تاب فهو عدل أى وان لم نقل شهادته لكن قال في البحر وفي الخاتمة الفاسق اذا

(قوله وبه عارضه الخ) لعله
ومعارضه فلجرح

وهو معنى العدالة وفي
الخلاصة كل فعل يرفض
المروءة والكرم كبيرة وأقره
ابن السكال قال ومضى ارتكب
كبيرة سقطت عدالة

فخصه ل من ذلك أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدو لا وصرح بقية بياشافي
 حاشيته بعدم نقاد قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه والمسألة دارة في الكتب فاذا أثبت
 المدعي عليه العداوة بثبوت امر بما تفجرى الاحكام المذكورة من عدم صحة أداء الشهادة
 والتزكية المذكورة لثبوت عداوتهم بالسببين المرقومين المحرمين شرعا وبسبب الحق ودواهم
 عن يفرحون لحزنه ويحزنون لفرحه اه وتسامه فيه فان قلت العداوة الدينية فسق لانه لا يحل
 معاداة المسلم لاجل الدنيا فها الاستغنى عنه بقوله لا تقبل شهادة الفاسق قلت لا فرق بينه فانه
 لو قضى بشهادة الفاسق صح وانما كماله ولو قضى بشهادة العدو بسبب الدنيا لا ينفذ لانه ليس
 بمجتهد فيه كما نقله المصنف عن يعقوب باشا لکن قال الملا عبد الحليم في حاشيته على الدرر وقد
 جات الرواية بعدم قبول شهادة عدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقيق فيه ان من العداوة
 المؤثرة في العدالة كعداوة الجروح على الجارح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير
 مؤثرة كعداوة شخصين بينهم ما وقعت مضاربة أو مسامحة أو دعوى مال أو حق في الجمل
 فتمهاده صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو المصريح في غالب كتب أصحابنا والمنهم وروى على
 الاستنفذ فقها ثمة وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل وبهذا التحقيق يحصل التوافق
 بين الروايتين وبين المتن والشرح وان لم يمتد المصنف اليه الحمد لله لذي هذا نال هذا اه قال
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلام والحاصل ان في المسئلة قولين معقدين أحدهما عدم
 قبولها على العدو وهذا اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكنز المقتضى ومقتضاه ان العدالة
 العداوة لا الفسق والالم تقبل على غير العدو أيضا ثانيا ما انها تقبل الا اذا فسق بها واختاره
 ابن وهبان وابن الشحنة انتهى وهل حكم القاضي في العداوة حكم الشاهد قال شارح
 الوهابية لم أفق عليه في كتب أصحابنا وينبغي أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان
 قضاؤه عليه به بعله لا ينفذ وان كان بشهادة من العدو ولومحضر من الناس في مجلس الحكم
 بطاب خصم نمرحى ينفذ ذكره الجوى وسياق كلام البرجندى يفي بان شهادة العدو لعدوه
 مقبولة لهدم التهمة وهذا بناء على ان العلة التهمة أما اذا كانت العلة الفسق فلا فرق وقد
 اختلف تعليل المشايخ في ذلك قال أبو السعد ودولعل في المسئلة قولين منهم من عا بالاول
 ومنهم من عا بالثاني اه (اقول) قد علمت ما قدمناه عن سيدي الوالد انه ما قولان معقدان
 وان المنون على عدم قبولها وان لم يفسق بها التهمة (قوله الا اذا كانت المصادقة متناهية)
 أى فانما لا تقبل للتهمة (قوله بلاصرار) أى تقبل من من تكب صغيرة بلاصرار لان
 الامام من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام فيؤدي اشتراط العفة الى سد باب الشهادة وهو مفتوح أما اذا أصر
 علمه او فرح به او استخف ان كان عالما بقصدى به فهو كبيرة كذا كره بعضهم (قوله ان اجتناب
 البكائر كاه او غاب صوابه على مغائره) الاولى ان يقول على خطئه وأشار الى انه كان ينبغي
 ان يزيدو بلاغية قال ابن الكمال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة بلاصرار وكذا بالعلية على
 ما أفصح عنه في الفتاوى الصغرى حيث قال العدل من يجنب البكائر كاهها حتى لو
 ارتكب كبيرة تسقط عداوته وفي الصغائر العبرة للغلبة والدوام على الصغيرة لتصير كبيرة

الا اذا كانت المصادقة
 متناهية بحيث يتصرف
 كل في مال الآخر فتاوى
 المصنف معزى بالمعنى الحكم
 (و من من تكب صغيرة)
 بلاصرار (ان اجتناب
 البكائر) كاه او غاب صوابه
 على صغائره درر وغيرها
 قال

مطلب
 العداوة اذا فسق به لا تقبل
 شهادته على أحد وان لم
 يفسق به لا تقبل على غير
 عدوه

افندي حجة مقي دمشق الشام في فتاواه بعد كلام فحصل من هذا ان من يفرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه فهو عدوه وكل عدو ترد شهادته اذا كانت دنيوية فينقض بفرح لحزن الآخر
ويحزن لفرحه ترد شهادته فالصافي في مسألة ما في البحر وعلى افندي من تعريف العدو
والكبرى مسألة الحديث الشريف ٣ الذي هو دليل الجحيم فافتنج لذاته ان من يفرح لحزن
الآخر ويحزن لفرحه ترد شهادته ثم اذا حكم بها احكام لا ينقض حكمه لما في البحر ارضاء وكيف
لا ترد شهادته من انصف بهذه الصفة وهي مما تنهاه به العداوة وقد وصف الله تعالى بها
المنافقين في كتابه العزيز انكم حسنة تسبؤهم وان تصبكم سيئة يفرحوا بها قال القاضي
بيان تنهاه عداوتهم الى حدس واما نالهم من خير ومنفعة وقتلوا ما اصابهم من ضرر وشدّة
فخذ الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اهـ (قوله لانهم من التدين) فيدل على كمال دينه
وعداوته وهذا لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فيه منكرا شرعا لم ينته به منه وقد قبلوا
شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهم من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدنيوية)
كنها عداوة المذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول وليه على
القاتل والجروح على الجارح والزواج على امرأته بالزنا اذا كان قد نفها أولا فالعداوة ليس
بما يتوهمه بعض المتفتة أو الشهود ان كل من خاصم شخصا في حق وادعى عليه أن يصير
عدوه فيشهد بينهما بالعداوة بل العداوة انما تثبت بنحو ما ذكرنا في القضية ان العداوة بسبب
الدينية لا تمنع به ما لم يفسق بسببها أو يجلب مفسدة أو يدفع بها عن نفسه مفسدة وهو الصحيح
وعليه الاعتماد اهـ وفي فتاوى المصنف سئل عن رجل شتم آخر وقد نفه فهل تثبت العداوة
الدينية بينهما به هذا القدر حتى لو شهد لا تقبل أجاب ظاهر كلامهم من العداوة الدنيوية
تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انما أى العداوة تثبت بنحو القذف وقتل
الولى اهـ ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دنيوية على عدوه ولا على غيره بل تكون قاذفة في
حق جميع الناس فان الفسق لا يجزأ - في يكون فاسقا في حق شخص لا في حق غيره ويقاس
على عدم تجزئ الفسق ما لو كان ناظرا على أو قاف عديدا وثبت فسقه بسبب خيانة في واحد
منها فانه يسرى في كله افيهمزل منها جميعا كما فتى به المفتي أبو السعود والعادى المفسر في
فتاويه ولو ادعى شخص عداوة آخر يكون اعترافا منه بنفسه ولوشهد الشاهد على آخر
لخاصم المنهم ودعاه الشاهد قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه
كذا التلا بشهد عليه وطلب الرد أو أثبت دعواه ببينة أو اقرارا ونكول فتبطل شهادته وهو
بحر مقبول كما صرحوا به لكن قال سيدي الوالد في جواب سؤال عن شهد عليه شهود بحق
وزكروا فتعلم المدعى عليه ان الشهود ومنزكاهم أعداء له بسبب انه تشاجر معهم على قمار
ولعب فأجاب به - كلام حاصله في الحادثة المصولة عنها ربا انه فسق بها اذا العداوة تجرت
بينهما على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار ولعب محرمين شرعا وله كذا المتأخرون على الاول من
الاطلاق سواء فسق بها أولا والحديث الشريف شاهد على ما عليه المتأخرون كما رواه أبو داود
صرفوا لا تجوز شهادته شاتن ولاذى غير على أخيه والغف والحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غير
عدل بدليل ان الحق قد فسق للنهي عنه كما أفاده في البحر وقال العلامة الخیر الرمي في فتاواه

٣ هو قوله عليه الصلاة
والسلام لا تجوز شهادة
ذی الظنة ولا ذی الحنة
رواه الحاکم والبيهقي
وهو حديث صحيح وذو
الحنة العدو وقال في النهاية
الحنة العداوة

لانهم من التدين بخلاف
الدنيوية فانه لا يؤمن من
التقول عليه كما سيجي
وأما المصدق لصديقه
فمقبول

مطلب
الفسق لا ينجزأ

بكلمة اسلام مكرها او سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحيط ونصه لو شهد على اسلام
 النصراني رجل وامرأتان من المسلمين وهو يجحد فهادتهم باطلة لان في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لاهل
 رجلان من اهل دينه وهو يجحد فهادتهم باطلة لان في زعمهم انه مرتد ولا شهادة لاهل
 الذمة على المرتد اه الثانية فيما اذا شهد على نصراني ميت وهو مدنيون مسلم أي والتركة
 لاتبقي الثالثة فيما اذا شهد عليه بعين انتمائها من مسلم والمسلم ينكر البيع الرابعة فيما اذا
 شهد أربعة على نصراني انه زني بمسالة الا اذا قال اسلمتكم ههنا فانه يحسد الرجل وحده
 انما مسالة فيما اذا ارعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده ورضي به فلان القاضي
 المسلم اه (قوله) وتبطل بالاسلام أي شهادة الذي على مثل بالاسلام أي المشهود عليه قبل
 القضاء لانه لو قضى عليه اقصى على مسلم بشهادة الكافر (قوله) وكذا عبده لو بعقوبة كقود
 بحر لان المنة بمراسلة حال القضاء لا حال اداء الشهادة ولا حال الشهادة لما في البحر عن
 الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني بقطع يد او قصاص ثم لم المشهود عليه بهذا القضاء
 بطلت الشهادة لان الامضاء من القضاء في العقوبات اه وهل يجب الديار ذكر الخصاص انما
 تجب الديار فقبل انه قول الكل وقبل عنده يتقد القضاء في اداء النقص ويقضي بالديار في
 النقص وعندهما يقضي بالديار فيهما اه شريعة الامة (قوله) وان اختار امة لان الكفر كله ملة
 واحدة (قوله) ولذي على المستامن) لان الذي اعلى حاله ان يكون من اهل دارنا ولا يتقبل
 المسلم بالذي ولا يتقبل بالمستامن مخ (قوله) لاهل دارنا ولا يتقبل بالذي ولا يتقبل بالذي
 مخ (قوله) ولا مرتد على مثله) والوجه فيه انه لا ولاية له على احد كما قدمناه (قوله) في الاصح
 أي انهم لا يتقبل بجمال غيره كما قدمناه عن المحيط (قوله) وقيل قبل منه) أي من المستامن
 قيد به لانه لا يتصور غيره فان الحربى لو دخل بالامان قهرا استترق ولا شهادة لاهل دارنا على احد
 فتح (قوله) مع اتحاد الدار) أي بان يكونان من اهل دار واحدة فان كانوا من دارين كالروم والترك
 لم يتقبل هداية ولا يخفى ان الضمير في كافوا المستامن في دارنا وبه ظهر عدم صحة ما نزل عن
 الجوى من قتيله لاتحاد الدار بكونهما في دار الاسلام والزم ثوارهم ما حينئذ وان كانا من
 دارين مختلفين وفي الفتح وانما يتقبل شهادة الذي على المستامن وان كانا من اهل دارين
 مختلفين لان الذي بعقد الذمة صار كالمسلم وشهادة المسلم تقبل على المستامن فكذا الذي قاله
 سيدي الوالد رحمه الله تعالى وباقى تايبته في المقولة الثانية ان شاء الله تعالى (قوله) لان
 اختلاف دارهما) قال في البحر ويستثنى من الحربى على مثله ما اذا كانا في دارين مختلفين
 كالفرنج والمسلمين لا قضاء الولاية بينهم ما واه لا يشترطان ولدار مختلف باختلاف المنفعة
 والمالك اه والذي في المنع ونحوه في الفهستاقى التعبير بما اذا كانا من دارين فمقتضى انهما
 لو كانا في دارنا وهما من دارين لا يتقبل هدايتهم ما على الاخر لان الارث يتبع في هذه المودة
 لوجود الاختلاف المحكم وهذا هو الظاهر خلافا لما افاده الجوى كما تقدم في المقولة
 السابقة فاهم ما اذا كانا في دارهم ما لوجه للقضاء بشهادته لان دار الحرب ليست دار احكام
 نلتامل ط (قوله) العدو من يفرح لمزرك ويحزن لفرحك وقبل يعرف بالعرف بحر
 ومثله في فتاوى على افندي عن خزانة المفتين قال العلامة الخيري السيد الشريف محمود

وتبطل بالاسلام قبل القضاء
 وكذا عبده لو بعقوبة
 كقود بحر (وان اختار امة
 ملة) كالروم والنصارى
 (و) لذي على المستامن
 لاهل دارنا (و) لا يفرح
 منه له في الاصح (وتقبل
 منه على) مستامن (مثله
 مع اتحاد الدار) لان
 اختلاف دارهم ما يتقطع
 الولاية كما يمنع النورث
 (و) تقبل (من عدو
 بسبب الدين)

والنصيرية والمرتين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان من أهلهم في الاعتقاد أو مخالفا لهم
 لعدم ولايتهم قال في الداماد شرح الملتقى أي لا تقبل شهادة المسقام على الذي لقصور ولايته
 عليه اهـ فجور الشهادة التي تدور عليه انما هو الولاية وكما هاهنا المسلم صحت شهادته على الجميع
 ولتقصائهم في أهل الذمة صحت على بعضهم وعلى من دونهم سوى المرتد لا شبهة ولتقصور هاهنا في
 المسلمان من صحت على من هو مثله وعدم الولاية في غيرهم من الكفار المأذون كرههم وهم الذين
 لا يقرون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تدخ شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح الداماد وتقبل
 شهادة أهل الأهواء المطلقة سواء كانت على أهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة أذ لم يكن
 اعتقادهم مؤديا إلى الكفر كما في الذخيرة ومن المعلوم أن الشرط إذا تعقب المتعاطفات فإنه
 يرجع للجميع فهو هذه الجملة إن اعتقاد أهل الأهواء إذا كان مؤديا إلى الكفر فلا تقبل
 شهادتهم على أهل السنة ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر أن مناهم الكتب حجة عندنا
 وإذا لم يكن من مر ذكرهم من أهل الأهواء المكفرة من الكفار فهم شر منكم فلا تقبل شهادتهم
 على أحد أصلا على أن المولى عبد الرحمن أفندي العمادى نص في فتاويه في كتاب السير على أن
 الدرر والنيامنة والنصيرية والباطنية كلهم كفار ملائمة زنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير
 قبول توبتهم يعرض عليهم الإسلام وإن يسلموا أو يقاتلوا ولا يجوز لولاة الأمور تركهم على ما هم
 عليه أبدا اهـ بعضهم اهـ لمخصا قال سيدى الوالد الشهادة أهل الذمة بعضهم على بعض مقبولة
 إذا كانوا عدولا في دينهم اتفقت ملهم أو اختلفت (اقول) والظاهر أن عدوتهم دينية والام
 تقبل فتأمل (قوله لوعدا في دينهم) قدمنا عن البحران تركية الذي أنزكى بالامانة في دينه
 واسأله ويده وأنه صاحب بقعة ويزكية المسامون أن وجدوا أو لا فيستل من عدول الكفار وأنه
 إذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله على منله) فلا تقبل على مسلم قوله تعالى وإن يجعل الله
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا لولا لولا لولا على المسلم ولأنه يقول عليه لانه يفظه قهره
 أباه قال في الهذبية مات وعليه دين مسلم بشهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد وزفر بن يحيى بن المسمك هكذا في محيط السرخسى فان فضل شئ
 كان ذلك للنصراني هكذا في المحيط وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم
 بينهم على مقدار دينهم افتاوى الانقروى عن التارخانية والمحيط اهـ وتقام المسئلة فيها وفى
 حاشية الخبير الرملى على البحر اقول في الذخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم شهودا
 من النصارى على ألف على الميت وأقام نصراني آخرين كذلك تدفع الألف المتروكة للمسلم
 ولا يتحصان فيها عده وعند أبي يوسف نصها من والخلاف راجع إلى أن دينه انهم إلى مقبولة
 عنده في حق اثبات الدين على الميت لا في حق اثبات الشركة بينه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف
 مقبولة بينهم اهـ والحاصل أنه على قول الإمام يلزم من اثبات الشركة والخاصة الحكم
 بشهادة الكافر على المسلم (قوله الا في خمس مسائل) الاولى فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني
 أنه قد أسلم وهو يحد لم تجز شهادتهما وكذا لو شهد عليه رجل وامرأتان من المسلمين وترك
 على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت جاز وأجبت على الإسلام ولا تقبل وهذا
 قول الإمام اهـ قال العلامة المقدسى ينبغي أن يكون الكافر الذي ذكر كذلك يجبر ولا يقتل

لوعدا في دينهم جوهرة
 (على منله) الا في خمس
 مسائل على ما في الاشباه

مطلب
 الدرر والنيامنة
 والنصيرية والباطنية
 كلهم كفار

مطلب
 إذا سكر الذي لا تقبل
 شهادته

اقوله لانه يفظه قهره اياه
 قال الرملى الضمير في انه
 و يفظه راجع للذي
 وفي قهره راجع للمسلم اهـ
 لانه بسبب قهر المسلم اياه
 وإذ لا لاله يقول عليه
 بخلاف ما في الكفر لان
 حله الاسلام قاهرة لكل
 فلم يبق له غير ما يستظهرون
 بها انتهى انتهى منه

وأصناف الجسرية اثنا عشر أيضا المطرية والافعالية والركوعية والصخرية
 والمباينة والصنمية والسابقة والحرفية والعرفية والخشبية والحشرية
 والمهنية وأصناف الجهمية أي التعطيل اثنا عشر أيضا المعطلة واللازمية والمواردية
 والخرقية والمملوكية والفهرية والفائدية والزنادقة والرافعية والقطبية
 والمرسية والعبرية وأصناف المرجئة اثنا عشر أيضا الناركية والسبئية والراجية
 والشاكية واليهشية والعلمية والمشبهة والافرية والبدعية والمنيعية والحشوية
 واليهودية كافي فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبد العال (قوله الاخطائية) نسبة الى
 ابي الخطاب واختلاف في اسمه قيل محمد بن وهب الاجدع وقيل محمد بن ابي زبيب الاسدي
 الاجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فالما مات اسمعيل رجع الى القول بامامة جعفر
 وغلو في ذلك غلوا كبيرا وقال في شرح الاقطع هم قوم ينسبون الى ابي الخطاب رجل كان
 بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس واطهر الدعوة الى جعفر فقبضوا
 منه ودعاه عليه فقتل هو واصحابه قتله وصلبه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان
 يزعم ان عليا هو الاله الاكبر وجعفر الصادق هو الاله الاصغر وكانوا بقتلهم دون ان ادعى
 منهم شيئا على غيره يجب ان يشهد له ببقية شيعته وذكر خمس الآلة السرخسية انهم ضرب
 من الروافض يجوزون اداء الشهادة اذا حلف المدعى بين ايديهم انه محق في دعواه ويقولون
 المسلم لا يحلف كاذبا (قوله يزون الشهادة لشيعتهم) اي واجبة فها هنا (قوله واحد من
 حلف انه محق) الاولى التبرير او كافي الفتح بدل الواو لانهم اقول ان كافي البهر والفتح وغيرهما
 واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح المجمع كما هنا وفي تعريفات السيد الشريف ما يفيد
 انهم كفار قاتله قال ما نصه قالوا الاثمة الانبياء وابو الخطاب نبي وهو لاه يستحون شهادة
 الزور لموافقهم على مخالفتهم وقالوا الجنة نعم الدنيا والآخرة (قوله فردهم) اي عن
 اداء الشهادة (قوله لا بدعته) لانهم اغرهم بكفرة اذ لم يعتدوا اعتقاد رئيسهم (قوله بل اتهمه
 بالكذب) ومن التهمة المانعة ان يجز الشاهد بشهادته الى نفسه نفعه او يدفع عن نفسه مفرما
 خائفة (قوله ولم يبق لمذهبهم مذكر) انما هم وانقرضهم (قوله ومن الذي الخ) لانه عليه
 السلام اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه واولاده
 الصغار فيكون من اهل الشهادة على نفسه والنفس من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجتنب
 عما به قد حرّم دينه والكذب محرم في الايمان كلها قيد في لان المرتد لا شهادة له لانه
 لا ولاية له واختلفوا في شهادة من تذر على مثله والاصح عدم قبولها بحال كذا في المحيط البرهاني
 ويلحق به الدرزي كما في به الخير الرمي والعلامة على افندي الماردي في رسالته اقوال الاثمة
 العالمة في احكام الدرر والقيامسة قال العلامة السيد محمود افندي حمزة مفتي دمشق
 الشام في فتاواه في جواب سؤال رفع اليه في شهادة اهل الاهواء الكفرة هل تقبل على بعضهم
 سواء كانوا متقين في الاعتقاد ام مخلفين وسواء كانوا اهل كتاب ام لا فكتب حفظه الله تعالى
 جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتقصيل واما شهادة الكفار الذين لا يعرفون على ما هم عليه من
 العقيدة كاهل الاهواء المكفرة والمخلفين والباطنية والزنادقة والمجوس والدرر والقيامسة

(الاخطائية) مصنفان
 الروافض يزون الشهادة
 لشيعتهم واحد من حلف
 أنه محق فردهم لا بدعته
 بل التهمة الكذب ولم يبق
 لمذهبهم مذكر مجر (و) من
 (الذي)

مطلب
 في شهادة المرتد

مطلب
 في شهادة الدرزي

ينافي ان بعضهم كفار كيانى قريما ان شاء الله تعالى لان فسقهم من حيث الاعتقاد وما أوقعهم
 فيه الا التعق والغالو في الدين والفاسق انما ترد شهادته لتهمة الكذب فصاروا كمن يتعرب
 المثلث أو ياكل متروك التسمية عدمه مستحب لئلا يخلو من حيث المعاطى قال في المغرب أهل
 الاوهام من زاع عن طريقة أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة والاهوا جمع هوى
 مصدر هو به من باب تعب اذا أحبه واشتهاه ثم يسمى به المهوى والمشتهى محمودا كان
 أو مذموما ثم غالب في المذموم والهواء مذموم وهو المسخر بين السماء والارض والجمع أهوية
 وأهل الاوهام ليسوا بطائفة بعينها بل بطائفة على كل من خالف السنة بتأويل فاسد (قوله
 لا تكفر) فنوجب اكفاره منهم فالأكثر على عدم قبوله كما في التقرير وفي المحيط البرهاني وهو
 الصحيح وما ذكره في الاصل محمول عليه بجر وفيه عن السراج وان لا يكون ناجزا ويكون
 عدلا في تعاطيه واعتراضه بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العدد الثمتم
 في أهل السنة والجماعة فظاهر في غيرهم تامل وفي فتح القدير قال محمد بقبول شهادة الخوارج
 اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا قاتلوا ردت شهادتهم لظاهر الفسق بالفعل (قوله بحجر) أهله
 طائفة ثانون اقدرة العبد والاولى حذف الكاف ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بينا لاهل
 الاوهام في ذاتهم لان تقبل شهادتهم (قوله وقدر) هم المنافون للقضاء والقدر عنه تعالى
 والقائلون ان العبد يخلق افعال نفسه (قوله ورفض) هم الملعونون اللاعنون الصهريين
 وغيرهم من الاخبار كذا في القهسمة انى فهم من أهل الاوهام وان لم تقبل شهادتهم بخلاف
 من يفضلهم أو علميا على الشيخين (قوله وخروج) هم المكثرون للخنين وطهارة الزبير ومعاوية
 (قوله وتشبيه) ذكر به القهسمة انى المرجئة وهم المنافون ضرر الذنب مع الايمان ثم قال بعد
 كل من كفر منهم كطهارة الخوارج وغلاة الروافض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم
 على المسابن كذا في المصارف اه فعد هؤلاء القرى لبيان أهل الاوهام في ذاتهم لان تقبل
 شهادتهم منهم ويدل عليه ما في البحر عن النهاية ان أصول الهوى ستة وذكرها المؤلف
 (قوله وتعطيل) هم القائلون بخلق الذات عن الصفات (قوله فصاروا اثنتين وسبعين) فرقة
 كلهم في النار والفرقة الزائدة على هذا العدد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام في الحديث الشريف وستة ففرق أمق على ثلاث وسبعين
 فرقة كلها في النار الا واحدة قلنا من هي يا رسول الله قال من كان على ما انا عليه وأصحابي
 وازافة الفرقة الناجية من النار وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف الى ما ذكر
 تكمله الى الثلاث والسبعين فرقة * واما ذكرها على طريق الاجمال فنقول أصناف الخوارج
 اثنا عشر الفرقة والاباحية والنازمية والتغلبية والخلقية والكوزية والمكثوبة
 والمعتزلة والمجوسية والمجسية والاحنسية والمشيرقية وأصناف الروافضة اثنا
 عشر أيضا العلوية والاموية والشيعية والاهوائية والزيدية والعباسية
 والاهاعيلية والامامية والمتنخصة والاعينية والراجعية والمرشدية وأصناف
 القدسية اثنا عشر أيضا الخيرية والشفعية والكيسانية والشيطنية والفكرية
 والوهمية والعروندسية والمناسية والمثورية والبسطية والنظامية والمعتزلة

لا تكفر بحجر وقد روض
 وخروج وتشبيه وتعطيل
 وكل منهم اثنا عشر فرقة
 فصاروا اثنتين وسبعين

قوله بخلاف من يفضلهم
 وعلميا كذا بالاصل ولعل
 الصواب من يفضل علميا الخ
 فليحذر اه محله

قوله والمعتزلة سابقا بعدهم
 في أصناف القدسية فاعل
 أحدهم ما يحرف عن لفظ
 آخر وبالجملة فانظر هذه
 الاسماء جميعها في محل آخر
 والحرر اه محله

في جامع الفتاوى لحافظ الدين البزازي تقييد الجواز بما إذا شهد بما سوى جنس حقه وهذا
لاشعار بالنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المفسر بل منه وهو عدم القبول في انعدام
الحياة والمباراة والله تعالى أعلم ١٥ نقل الطعطاوي عن الخوي أن من صار خصما في حادثة
لا تقبل شهادته فيها ومن كان بغير ضمية أن ينصب خصما لم ينصب تقبل وشهادة أجنبي
الوحد لا سمة تاذ لا تجوز في تجارته وغيرها وان كان عدلا وان كان أجنبيا ومما يؤيد صحة ما في حادثة أو
منه استحسننا ولو مضت الاجارة وأعاد شهادته تقبل بخلاف الاجير المشترك حيث تقبل
شهادته لانه غير محلول لا رقبته ولا منفعته وتجوز شهادته الدائن لمدينه ولو مضى ما سأل من جنس
دينه ولو شهد لمدينه بعد موته لم تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدين حال حياته ويتعلق به
بعد وفاته وتقبل شهادة المدين لذاته ١٦ والله تعالى أعلم

*** (باب القبول وعدمه) ***

لما فرغ من بيان ما تسمع فيه الشهادة وما لا تسمع وقدم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط
والشرط مقدم على المنروط ثم معنى القبول لغة يقال قبالت القول حاقته على الصدق كذا
في المصباح (قوله لصفة الفاسق) أي لصفة القضاء بشهادته أي وقد ذكره عما لا يقبل وكما يصح
القضاء بشهادة الفاسق يصح بشهادة الاعي والمحدود في القذف اذا تاب وبشهادة أحد
الزوجين مع آخر صاحبه وبشهادة الوالد لولده وعكسه حتى لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى
بطلانه ١٥ يجوز عن خزانة المفتين (أقول) اهله محمول على ما اذا كان القاضي يرى ذلك بخلاف
الحق في بقرينة قوله حتى لا يجوز للثاني الخ تأمل واستظهره الطعطاوي وذكر في منية المفتي في
بحث القضاء في المجهد فيه قضى بشهادة محمد ودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا يتقد قضاؤه
وعليه ان يأخذ المال من المقضى له وكذا لو علم انه ما عبدان أو كافران أو أعيمان وقيل يتقد قضاؤه
ذكر اذا قضى بشهادة محمد ودين قد تابا ثم عزل أو مات ورفع ذلك الى قاض آخر لبراءة أمضى
القضاء الاول ١٦ قال سميدي الوالد أقول وسميذ كذا شارح أي صاحب البحر نفاذ القضاء
بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجير انخاص صارت واقعة التقوى ولم
أرها لان العلة التي لا تقضى على ما يحرمه المراف فيما سميذ يأتي في شهادة العدو وهذه مثلها
(قوله مثلا) أشار به الى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعي أو أحد الزوجين أو الوالد
ولده أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه انه لا يجوز للثاني ابطاله
وان رأى بطلانه في كل ذلك انتهى وهذا اذا لم يؤيد قضاءه بارجح الاقوال كما مر (قوله كما حقه
المصنف تبعه المعقوب باشا) أفاد عنه ان كل شهادة يكون سبب ردها الفسق اذا قبلها يصح
كأنه نكث والنكث لغة والمغنى ومن يلعب بالظهور أو الظهور أو يغنى للتسام ومن يظهر سب
السلف ومن ارتكب ما يحمله ويصح قبول شهادته الاعي أقول مالك بقبولها مطلقا كما بصير
أما المولود لا يصح قبول شهادته وكذا العدو بسبب الدين لانه ليس بمجتهد فيه وكذا السيد
العبد ومكانه والاجير لما ذكره من يبطل في الطريق أو ياكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف
حتى يكون مجتهدا فيه ولم يصرحوا بكونه فسد حتى يدخل في حكمه انتهى وسما في تحقيقه
(قوله تقبل من أهل الاهواء) أي قبول لاعام على المسكين وغيرهم بل المراد أصل القبول فلا

قوله لما فرغ الخ هكذا
بالاصل ليحذر

*** (باب القبول وعدمه) ***

أي من يجب على القاضي
قبول شهادته ومن لا
يجب لامن يصح قبولها
أو لا يصح لصفة الفاسق
مثلا كما حقه المصنف
تبعه المعقوب باشا وغيره
(تقبل من أهل الاهواء)
أي اصحاب بدع

به وظاهر كلام الشارح انه ليس من التسامع لكن في البحر عن المنابيع انه منه اه وعبارة
البحر وفي المنابيع نفس بمره ان يقول في النكاح لم أحضر الله قد وفي غيره أخبرني من أثنى به
أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال انه ان أطلقا بان يقولان شهد على موت رجل فانه يقبل وان قال
لم نعاين موته وانما سمعنا من الناس فان لم يكن موته مشهورا فلا تقبل بل بالاختلاف وان كان
مشهورا ذكر في الاصل انه تقبل وقال بعضهم لم لا تقبل وبه أخذ الصمد والشعير وفي الغيبة
هو الصحيح وان قالان شهدا انه مات لانه أخبرنا من شهد موته عن نثقي به جازت وقال بعضهم
لا يجوز كافي الحامدية (قوله رحمه الله شارح الوهبانية) أي العلامة عبد البر في شهره عليهم اوقد
نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالشهرة والتسامع بقوله

وهو شارح الوهبانية
وغیره انتهى

(قوله وأطلق بعض الخ)
هكذا بالاصل وأعله
وأطلق بعض ردها ثم دعوا
وقوله وبه بعض يقبلها هكذا
بالاصل أيضا وهو غير
مستقيم الوزن فاجوز

وقد جوزه في النكاح بسامعه * وان ينسردت وتقبل ل أظهر
كذا نسب ثم الطريق سماعه * من الجمع ما كذب لهم يتصور
وأفتوا بما فالأبدين يكتفي * قضا وفي موت كفي العدل بخبر
وقيل لكل والمصحح ان ذا * كاسر والاخبار فيه مؤثر
وفي غيره فالشرط لفظ شهادة * به أخذ الصمد والشعير المصدر
وان أطلقا سمعنا ونفي عيانة * ترد اذا ما الموت لم يكن بشم
وأطلق بعض دراهم سمعوا * قبول اذا قال الموثق بخبر
وبعض يقبلها بالسماع بموت من * غدا غير مشهور ولا بد ينتظر
وقد جوزه في الدخول ورجموا * جواز المهر في الوقف يذكر
خلاف شيوخ والصحيح جوازا * على الاصل دون الشرط في البحر
وجوزها الثاني أخيرا على الولا * وفي الحق بعض قال والبعض ينكر
وفي المال محمد ودوا به زى مالك * ولم يدعينا اذ الامر أشهر
وبعزى الى الخصاص في جوازا * ومن دائن وانصم حتى ومومر
فضه يرينا الشاهد التسامع أي يمانا ان شهدا من التسامع ردت أي الشهادة وقضيه تقبل
أيضا لها وقولي أظهر إشارة الى تصحيح القبول وضعه بسماعه من يشهد وخبره افتوا للمشايخ
وضعه قالوا لصاحبين والمراد بكل كل المسائل المتقدمة والاشارة الى الموت كما مر في انه لا بد من
اخباره دابن وضعه فيه للموت وتردد للشهادة وضعه قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنية
بعد ان رقم نجم الانفة البخاري والفاضل البديع تقبل شهادة المدعيون لرب الدين وفي المحيط
ولا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مفلسا وشتمس الأئمة الحلواني ووالد صاحب المحيط
قالا تقبل وان كان مفسا او في شرح الجامع للعقابي لا تقبل بعد الموت التعاق حقه بالتركة
وكذا الموصى له بالف مرسلة أو نبي بهينه لانه يزاد به محال الوصية أو سلامة عينه ثم مر
اقاضى خان وقال انه يجوز شهادته لحي دون الميت هذا خلاصة ما في القنية وقد ذكر فيها
في موضع بعد ان رقم ابرهان الدين صاحب المحيط ادعى الكفيل عليه الكفاية فأنكرت تقبل
شهادة البائع بكفالته ارب الدين اذا شهد لمديونه وحاصله القبول اذا كان مومرا حيا والقولان
في المقاس وعدم القبول بعد الموت قول واحد والتعاق حقه بالتركة كالوصى له لكن رأيت

فصائه في يد غيره كما لا يخفى اهـ (قوله وان نسر الشاهد الخ) أي فيما يشهد فيه بالتسامع وقالوا
 ينبغي للشاهد ان يطلق الشهادة ولا يفسرها حوى (قوله بالتسامع أو بعناية اليد) أي بان
 يقول أشهد لا نرى آية في يده بتصريف فيه تصرف المالك والشهادة بالتسامع كما ذكرها الشارح
 ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقف) لما تقدم من انه يقتضى بكل ما هو أنفع
 للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى وجهه في الدرر بقوله حفظ الا قواف القديمة عن
 الاستملاك وذكر المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد
 ربما يكون سنة عشر من سنة وتاريخ الوقف ما تيسر فيتمتع القاضي انه يشهد بالتسامع
 لا بالعنان فاذن لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا بخلاف
 ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها اذا صرحا به لا تقبل اهـ أي بخلاف غير الوقف من الخمسة
 المارة فانه لا يتيقن فيما بان الشهادة بالتسامع فيفرق بين السكوت والافصاح والمحصل أن
 المشايخ رجحوا استثناء الوقف من الضرورة وهي حفظ الا قواف القديمة عن الضياع ولان
 التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 (قوله على الاصح) هذا مخالف لما في المتون من الشهادات في الكنز وغيره ولا يشهد به عالم بعين
 الا ان نسب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أخبره
 بها من يثق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لا ان تشهد له وان نسر للقاضي انه يشهد
 بالتسامع أو بعناية اليد لا تقبل قال العيني وان نسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع
 يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد له بالملك بعناية اليد يعني برؤية في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد
 علم بذلك فلا يجوز له ان يحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوط وفي شهادات الخيرية الشهادة
 على الوقف بالسماع فيم اخلاف والمتون فاطبة قد أطلقت القول بانه اذا نسر انه يشهد بالسماع
 لا تقبل وبه صرح قاضيان وكثير من أصحابنا اهـ ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على افندي
 مفتي الروم اهـ ملخصا من مجموعة ملا على التركاني (أقول) ولا تنس ما قدمناه آنفا من التصحيح
 في الوقف حفظه عن الاستملاك (قوله بل في العزيمة) أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله
 المصنف عن الخلاصة والبرازية (قوله معنى التفسير) أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف
 والموت (قوله وليكنه اسم وعندها) أفاد العلامة نوح في كتاب الوقف أن الشهادة لا ينبغي ان يكون
 مشهورا معروفا اهـ وهذا يقتضى شهرته عند كل الناس أو جلهم وأما السماع من الناس الذي
 وقع في العبارة الاولى لا يقيده ذلك لانه كقول الشاهد أنا أشهد بالسماع وقصيره في الدرر بان
 يقولوا عند القاضي تشهد بالتسامع وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع أن يقول
 الشاهد أشهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب أني سمعته من الناس ونحوه اهـ وتفسير
 الشارح الشهادة بالسماع فافاد انه مائة واحد كما يبه عليه سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفي حاشية
 نوح افندي الشهادة بالشهرة ان يدعى المتولى ان هذه الضيقة وقف على كذا مشهور ويشهد
 الشهود بذلك والشهادة بالتسامع ان يقول الشاهد أشهد بالتسامع اهـ ولا يخفى ان المال
 واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله جازت في الكل) أي
 فيما يجوز فيه الشهادة بالتسامع كافي الخلاصة قال سيدي الوالد أقول بنى لوقال أخبرني من أتى

(وان فسر) الشاهد
 للقاضي ان شهادته
 بالتسامع أو بعناية اليد
 ردت على الصحيح (الاف
 الوقف والموت اذا فسر
 و) فالأقبح أخبرنا من
 يثق به تقبل (على الاصح)
 خلاصة بل في العزيمة عن
 الخلاصة معنى التفسير ان
 يقولوا شهادتنا بالسماع
 الناس أمالوا قالوا ما بين
 ذلك وليكنه اسم وعندها
 جازت في الكل

فلا يحل لك أن تمتنع عن الشهادة الآن يقع في قلبك أن هذا الواحد صادق فحينئذ لا يحل
لك أن تشهد أنه لا أول له شاي في الحاشية عن الخلية وكما جازله أن يشهد أنه ملك بوضع اليد
جازله ثم أنه لم يكن رآه قبله في يد غيره فإن كان وأخبره بأنه قال الملك إليه أو بالو كآلة منه حل
الشراء والالا كما أراى جارية في يد انسان ثم رآها في بلدة أخرى وقالت أنا حرة الاصل لا يحل
له أن ينسكها اه وأفاد المصنف بعبارة أنه عاين اليد ووضع اليد فلو لم يعاينها وانما سمع ان
انفلان كذا فلا يجوز له الشهادة لانه مجازفة كمالو عاين المالك لا الملك لانه لم يحصل له العلم بالحدود
* (تنبيه) * نقل الصدر حسام الدين في شرح أدب القاضي انه ان عاين المالك دون المالك بان
عاين محمدا وينسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه بوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس
ان لا تحل وفي الاستحسان تحل لان النسب مما ثبت بالتسامع والشهرة فيصير المالك معروفا
بالتسامع والمالك معروف فتمتقع الجهالة وكذا اذا أدرك المالك ولم يعاين المالك والمالك امرأة
لا يراها الرجال ولا يخرج فان كان ذلك مشهورا عند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة
يريد به اذا عاين المالك ووقع في قلبه ان الامر كما اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر
ولو لم يسمع مثل هذه الضمائم حقوق الناس لان فهم المحجوب ولا يبرز أصلا ولا يتصور ان يراه
متصرفا فيه وانيس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما هو اثبات النسب بالتسامع وفي ضعفه
اثبات الملك به وهو لا يمتنع اثباته قصدا عني تبعه الازيلي وعزاه في البحر الى النهاية وهذا هو
النص وقد بحث فيه الكمال بان مجرد ثبوت نسبه بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكه
الملك الضميمة لولا الشهادة به وكذا المقتصد وانيس اثبات النسب بل الملك في الضميمة اه وفي
البرازية يشهد أن فلان بن فلان مات وترك هذه الدار ميراثا ولم يدركها الميت فشهادته ما باطلة
لانهم ما شهدوا بملك لم يعاينها سببه ولا رأيا به في يد المدعي ولو شهد دابة تتبع دابة وتوضع منها له ان
يشهد بالمال والانتساج اه ط وفي البحر ولورآه على حمار يوم لم يشهد انه لاحتمال انه ركب
يا امارية ولورآه على حمار خسين يوما أو أكثر ووقع في قلبه انه له وسعه ان يشهد انه لان الظاهر
ان الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالمال اه (قوله أي اذا ادعاه المالك) أشار به الى التوفيق
بينه وبين مافي الزباني متابعا لصاحب البحر وقد ذكره مجيبا به عن التنافي الواقع بين قول من قال
انه يقضى بها يتوضع اليد كما في الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له ان
يحكم بسمع نفسه ولو تواتر عنده ولا برؤية نفسه في يد انسان فحمل صاحب البحر كلام الاولين
على ما اذا حصلت دعوى وكلام الشارح على ما اذا لم تحصل دعوى ورده المقدسي وحمل كلام
الشارح على ان القاضي لا يقضى قضا محكم بمر ما بحيث لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا يتاقي
انه يقضى قضا تركه بمعنى انه يترك في يد ذي اليد مادام خصمه لا يجمله وقد صرح بذلك الشارح
أول كلامه وأما حمله على ما اذا لم تحصل دعوى فغير صحيح لان القضاء بغير دعوى لا يقع أصلا
فلا يتوهم ارادته قال السيد أبو السعود ولا حاجة الى هذا التكلف لان المسئلة تختلف فيها
فما في الزباني يمتنى على قول المتأخرين من ان القاضي ليس له ان يقضى بعلمه وهو المقتضى به وما في
الخلاصة والبرازية يمتنى على مقابله قال في الحواشي السعدية ولا يتوهم المخالفة بين ما ذكر
الزباني وما في النهاية فان مافي شرح الكنز هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال

أي اذا ادعاه المالك والالا

معتبر اه (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحدة بخلاف غيره
 عيني (قوله وقيل شارح الوهبانية) عبيد البرقة لان السير الكبير (قوله كوارث
 وموصى له) كما قدمناه (قوله ومن في يده شئ) نقدا كان أو عرضاً أو عقاراً وقد تقدم ان
 هذه تمام العشرة لكن في عددها من العشرة نظرد كره في البحر والفتح وياق الكلام عليه قريبا
 ان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) يعم العبد والامة (قوله علم رقه) صوابه لم يعلم رقه كما هو
 ظاهر ان نامل مدني قال ط لوجه هذه الجملة والذى أوقفه أي الشارح في ذكرها عبارة
 الشربة الامة ونصها قوله سوى الرقيق المعنى اذ لم يعرف انه رقيق لا يشهد به بماينة
 اليد وفي غير المعبر يشهد برقه اه أي بماينة اليد وحراة أن الذي يعبر عن نفسه لا يشهد
 برقه بماينة اليد الا اذا علم رقه له وهذا المعنى لم يفسده المواقف فلو قال سوى رقيق يعبر عن نفسه
 ولم يعلم لم رقه ثم ياتي بجمعه ومه لا صاب فالخاصل ان المعنى فيه أنه لا يجوز له أن يشهد في رقيق لم يعلم
 رقه ويعبر عن نفسه اذ ارآه في يد غيره انه لا يمكنه ان لا يكون للرقيق يد اعلى نفسه تدفع يد الغير عنه
 فانه عدم دليل الملك حتى اذا ادعى انه حر الاصل كان القول قوله ولا يمكن ان يعتبر فيه التصرف
 وهو الاستخدام لان الحر يستخدم طائفا كما لعبد الا اذا علم رقه أو كان صغيرا لا يعبر عن نفسه
 فانه كالمنازع لا يبدله فله ان يشهد فيه لذي اليد انه لا يجوز له وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر
 وغيره المكن الذي أوقع الشارح ما نقلناه (قوله ويعبر عن نفسه) أي سواء كان بالغاً أو غير
 بالغ كافي النهاية وهذا تفسير لا كبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكراً أو أنثى كافي النهاية
 والوجه فيه ان لهما أي العبد والامة الكبير ين يد اعلى أنفسهما تدفع يد الغير عنهما
 فانه عدم دليل الملك حتى لو ادعى الحرية الاصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة انه يحل
 له أن يشهد فيهما أيضا اعتبارا بالثياب والفرق ما بيناه وان كانا صغيرين لا يعبران عن أنفسهما
 كالمنازع لا يبدلهما فله أن يشهد بالملك الذي اليد بشرط أن لا يخبره عدلان بأنه لغيريه كافي البحر
 (قوله فلما أن تشهد به) أخرج المصنف عن حراة وان كان الحاكم ظاهراً وانما جازت
 الشهادة بانثى الواضع اليد لان اليد أقصى ما يسد تدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في
 الايجاب كما هي كني بها صورته يرجع لرأى عيناً في يد انسان ثم رأى تلك النعمين في يد آخر
 والاول يدعي الملك يسعه أن يشهد انهما للمدعي ط (قوله انه له) أي ان في يده بلا منازع (قوله
 ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد بذلك قلبك وصدقه وأسد هذا القيد في الظهيرية الى
 اصحابين قال في البحر وعن أبي يوسف انه يشترط مع ذلك أن يقع في قلبه أنه لا ولاية في
 المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الاطلاق محمد في الرواية قال في فتح القدير قال المصدر
 الشهيد يوبه ناخذ فهو قولهم جميعا اه قال الرازي هذا أقولهم جميعا اذا الاصل في حل الشهادة
 اليقين فلهذا تقرر بصار الى ما يشهد به القاب لان كون اليد مدعياً وغائباً فادبها طان الملك
 فاذا لم يقع في القاب ذلك الظن لم يقدح مجرد اليد وهذا قالوا اذا رأى انسان درة قيمة في يد
 كاس أو كتاباً في يد جاهل ليس في آثانه من هو أهل له لا يسعه أن يشهد بالملك له فعرف ان مجرد
 اليد لا يكفي شربة لامة ويشترط أن لا يخبره عدلان بانهم الغيره فلو أخبره لم تجز الشهادة بالملك
 خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل ما كان في قلبك انه الاول

وهو المختار ما فتح
 وقيل شارح الوهبانية
 بان لا يكون المختار ممتما
 كوارث وموصى له (ومن
 في يده شئ سوى رقيق) علم
 رقه (يعبر عن نفسه) والا
 فهو كالمنازع (لك أن تشهد
 به) أنه ان وقع في قلبك
 ذلك أي انه لا يملكه (والالا)
 ولو عاين القاضي ذلك جاز
 له القضاء به بزازية

الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بالفظ الشهادة كذا في باب النسب من
شهادات خبر اهر زاده وكذا ذكر عدالة الخبر في الموت صاحب المختصر ثمرة الامة وفي الزباني
ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة لانه لا يشترط فيه العدول ~~في~~ هذا لفظ الشهادة وفي شهادة
الواحد بخبر الموت قولان معصيان ووجه القبول ان الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه
الواحد فلو قلنا انه لا تسمع الشهادة الا بعد اضاءات الحقوقي ط (قوله لا يتصور تواطؤهم
على الكذب) هذا هو المتواتر عند الاصوليين فانه كما في المنار الذي رواه قوم لا يحصى عددهم
ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عددهم بل خلافا لبعض
(قوله بالشرط عدالة) أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبرين حتى لو أخبر جمع غير مصورين
من كفار بلادة بموت ما حكمهم حصل لنا اليقين كما في شرح المنار (قوله أو شهادة عدلين) بالجر
عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما أو عدل وعدلان كما في المتن يعني ان الشهرة لها
طريقان حقيقي وهو بالتواتر وحكمي وهو ما كان بشهادة عدلين فقد ذكر ظهري الدين ان
الاشتهار بشهادة عدلين أو رجل واحد ينفي بالفظ الشهادة بدون اشتهار ويقع في قلبه ان الامر
كذلك وقد تقدم عن الصغرى (قوله الا في الموت) قال في جامع القصولين شهد ان ابا مات
وترك ميراثا له الا انه لم يذكر الموت لا تقبل لانهم شهدوا بملك الميت بسماع فلم يجز اه (قوله
فيكفي العدل) أي بالنسبة للشهادة أو ما القضاء فلا بد فيه من شهادة اثنين لقولهم وفي الموت
مسئلة عجبة هي اذا لم يعاين الموت الواحد ولو شهد عنه القاضى لا يقضى بشهادته وحده
ماذا يصنع قالوا يخبر بذلك عدلا مثله واذا جمع منه حل له ان يشهد على موته فيشهد هو مع ذلك
الشهادة يقضى بشهادتهما اه ولا بد ان يذكر ذلك الخبر انه شهد موته أو جنازه ودفعه حتى
يشهد الا خبر معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط ان يلفظ الخبر بالموت بل لفظ الشهادة
عند من يشهد اما الذي يشهد عنه القاضى يلفظ الشهادة واما القصول الثلاثة التي
يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي ان يشهد عنه بالفظ الشهادة قال استاذنا ظهير الدين في
الافضية وهذا اختيار الصدر الامام الشهيد برهان الآفة وفي مختصر القدروري انما تجوز
انهم اذع بالسمع اذا أخبرهم من يثق به فهذا يدل على ان لفظ الشهادة ليس بشرط اه وفي
شرح ابن الشهنة والجواب في القضاء والنيكاح نظير الجواب في النسب فقد فرقا جميعا بين
الموت والاشياء الثلاثة كما كتبه والخبر الواحد في الموت دونها والفرق ان الموت قد يتفق في
موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونهم اثنان جماعة ومن المشايخ من لم
يفرق وتسامه فيه وفي جامع القصولين والصحيح ان الموت كنسكاح وغيره لا يكفي فيه بشهادة
الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف
الموضوع موضوع مسئلة الموت اذا أخبره واحد عدل ولم يذكر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر
في الثلاثة عدلا أيضا حل لهم ان يشهدوا وفي الثلاثة اذا ثبت الشهرة عندهما بخبر عدلين
يجب الاخبار بالفظ الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد بالاجماع لا يجب بل يكفي بمجرد
الاخبار (قوله ولو اتى) قال العلامة عبيد الله انما تجوز اذا جمع من محدد في تدف
أو النسوان أو العبيد اذا كان الصديق ظاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان عسيرا كلامه

لا يتصور تواطؤهم على
الكذب بالشرط عدالة أو
شهادة عدلين الا في الموت
فيكفي العدل ولو اتى

كأن يكون فقيرا مسلما مجتهدا لا آخره - لجهة لا تقطع ونحو ذلك مما ذكر في شروط صحته قال
 المصنف في الوقف وبيان المصرف من أصله أي لتوقف صحة الوقف عليه أي فتقبل الشهادة على
 المصرف بالتسامع كصله وكونه وفقا على الفقراء أو على مسجد كذا فتوقف عليه صحته بخلاف
 اشتراط صرف غلته لرزق ولد أو لخدمة فهو من الشرائط لا من الأصل قال سيدي الوالد وأهل هذا
 مبنى على قول محمد باشتراط التصريح في الوقف بجهة لا تقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف
 بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غي - يلزم في كلام الواقف فيه نفي أن لا يلزم في الشهادة
 بالاولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف والخاتمة لا يجوز الشهادة
 على الشرائط والجهات بالتسامع اه - ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فق - مساوي
 بينهما وبين الشرائط الآن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التمارخية -
 وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف
 وإن لم يبينوا وجهها ويكون للفقراء اه - وفي جامع الفصولين ولو ذكر الواقف لا المصرف
 تقبل لو قدمها وبصرف إلى الفقراء اه - وهذا صريح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة
 والظاهر انه مبنى على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصرف من أصله فلا تقبل فيه
 الشهادة بالتسامع كما عرفت نقله عن الخاتمة والاسعاف والظاهر ان هذا إذا كان المصرف
 جهة مسجدا أو مقبرة أو نحوهما المألوكان للفقراء فلا يحتاج إلى إثباته بالتسامع لماعلمت من انه
 يثبت بالشهادة على مجرد الوقف فإذا ثبت الوقف بالتسامع بصرف إلى الفقراء بدون ذكرهم كما
 علم من عبارة التمارخية والفصولين وقد ذكر الخبير الرمي توفيقا آخر بين ما ذكره المصنف وبين
 ما نقلناه عن الاسعاف والخاتمة بمحمل جواز الشهادة على ما ذكرنا من الوقف ثابتا على جهة بيان
 ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بانه وقف على جهة كذا فشهدوا بالسمع للضرورة في الاول
 دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالسمع للضرورة والحكم بدور مع علمه وجازت اذا
 قدم قال وقد رأيت شيخنا الحائري أجاب بذلك اه - ملخصا (قوله والا) أي والاتوقف عليه
 صحته كذا كجهات من امام ومؤذن أو تاي - دفانه لا يشترط فيه في رواية عن الثاني وعلمنا
 الافتاء كما تقدم آنفا (قوله بذلك) أي بالتسامع وانما جازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم
 المعايينة إذا أخبر به من يثق به استحسننا دفعها للخرج وتعطيل الاحكام اذا لم يحضرها الا
 الخواص فالنسكاح لا يحضره كل أحد - ودوا لا يدخل لا يقف عليه أحد وكذا الموقوف لا يعاينه كل
 أحد وسبب النسب الولادة ولا يحضرها الا القابلة وسبب القضاء التقليد ولا يعاين ذلك الا
 الوكيل ونحوه من الخواص وكذا الوقف يتعلق به وكذا بما هي أحكام تبقى على من الدهور فلولم
 يقبل فيها التسامع أدى إلى الخرج وتعطيل الاحكام وتعامه في الجوى ط (قوله من يثق
 الشاهد به من خبر جماعة) قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق
 الشهرة الحقيقية أو بالحكمة الحقيقية ان يشتهر ويجمع من قوم كثيرين لا يتصور تواطؤهم
 على الكذب ولا يشترط في هذا العهد القيل يشترط التواتر والحكمة ان يشهد عنه عدلان
 من الرجال أو رجل واحد أنان بالفظ الشهادة ~~لكن~~ الشهرة في الثلاثة الاول يعفى النسب
 والنسكاح والقضاء لا تثبت إلا بخبر جماعة لا بتوهم تواطؤهم على الكذب أو خبر عدلين بالفظ

والا فث شرائطه (فله
 الشهادة بذلك إذا أخبره
 جماعة من هذه الاشياء (من يثق)
 الشاهد به) من خبر جماعة

على شروط الواقف لان الذي يشترط انما هو اصل الوقف وانه على الجهة الفلانية اما الشرط
فلا يشترط فلا يجوز الشهادة على الشرط بالتسامع اه وتقدم في الوقف انه تقبل الشهادتين فيه
من غير بيان الواقف لوقد ساء عند أبي يوسف وان القوي عليه فراجعه وهذا بالنسبة لنفس
الوقف اما الدعوى به بان ادعى ان هذه الارض وقف وقفها فلان على وذو اليد يبعد وبقول
هي ما يحكي فيمشرط بيان الواقف وانه وقفه وهو يملكه (قوله قيل ونمراطة على المختار) قال
الطحاوي ولا وجه لذلك قيل فانهم اقولان مصححان قال في البحر وفي الفصول العمانية من
العائير المختار ان لا تقبل الشهادة بالشهر في شرائط الوقف اه وفي المجتبى المختار ان تقبل
على شرائط الوقف اه واعقده في المعراج وأقره الشرياني وعزاه الى العلامة قاسم وقوا في
الفتح بقوله وانت اذا عرفت قوله سم في الاوقاف الذي انقطع ثبوتها ولم يعرف لها مصارف
ونشرائط انه يسلك بها اما كانت في دواوين القضاة لم تنوقف عن تحسين ما في المجتبى لان ذلك هو
معي الثبوت بالتسامع اه أي لان الشهادة بقاء التسامع هي ان يشهد بها لم يباينه والعمل بما في
دواوين القضاة عمل بما يباين وأيضاً قولهم الجهة وله نشرائطه ومصارفه فبهم منه ان عالم يجعل
منها يعمل بما علم منها وذلك العالم قد لا يكون بمشاهدة الواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في
الذخيرة حيث قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهر مصارفه وقد مر ما يصرف الى
مستحقية قال ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعملون فيه
والى من يصرفونه فيبين على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يعملون ذلك على موافقة شروط الواقف
وهو المأخوذ بحال المسلمين فيعمل على ذلك اه فهذا عين الثبوت بالتسامع وفي الظهيرية اذا
كان للوقف كتاب في ديوان القضاة المسمى في عرفه بالبرجل وهو في ايديهم اتبع طاقه استقصانا
اذا تنازع أهله فيه والاي ينظر الى المهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا
يعملون وان لم يعلم الحال فيما سبق رجعنا الى القياس الشرعي وهو ان من أثبت بالبرهان حقاً
حكم به اه لكن قولهم الجهة وله نشرائطه الخ يقتضي انهم الوعاء ولو بالنظر الى المهود من
حاله فيما سبق من تصرف القوام لا يرجع الى ما في يجعل القضاة وهذا عكس ما في الخير به فتنبه
لذلك (أقول) ثم ان المراد من الشرائط والجهات كما وقع في عبارة الاسعاف وأوضحه الرملي أن
يقول ان قدرا من الغلة لا يكذا ثم يصرف الفضل الى كذا بعد بيان الجهة وليس معنى الشرط
أن يبين الموقوف عليه لانه لا بد منه في اثبات اصل الوقف كما تقدم آنفاً قال الرملي والمراد باصل
الوقف ان هذه الضيقة وقف على كذا فبيان المصير داخل في أصل الوقف اما الشرائط فلا
يجل فيها الشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشرط ان يبين
الموقوف عليه اه ويأتي تمام الكلام عليه قريبا ان شاء الله تعالى * (تنبيه) قال في البحر
ومسئلة الشهادة بالوقف أصلاً بشرط المئذ كفي ظاهر الرواية وانما قاسم المشايخ على الموت
وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم قال يجعل وبعضهم قال لا يجعل وبعضهم فصل كما سبق ولكن
نقل الشافعي عن شريح الجمع للمصنف في كتاب الوقف ان قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف
قول محمودية أخذ الفقيه أبو الليث وهو المختار اه (قوله في باب) أي باب الوقف في فصل
يراعى شروط الواقف وتقدم هنالك لتحقيقه في الحاشية فراجع (قوله هو كل مانع له به صوته)

قيل ونشرائطه على المختار
بما صرف في باب (و) أصله (هو)
كل مانع له به صوته وتوقف
عليه

الى رشيد الدين في فتاواه بان يكون عالما ومن العمال اما اذا كان تاجرا او مثله فانما لا تجوز
 الابا عاينة ١٥ قال العلامة عبد البر ولا ننظر به في الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه
 ١٥ ومثله في جامع الفصولين قال ط فمكانه لم يسلم له هذا القيد لانه لم يستند الى نص ١٥
 فتأمل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في المنقح عازيا لصور المسائل والنسب والنكاح
 يخالف الموت فانه لو أخيره بالموت رجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا بد من اختيار عدلين
 وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو اتى هو المختار إلا أن يكون المخبر منهما كوارث وموصى
 له كافي شرح الوهبانية شرح الملا في الهلاقي من الشهادة شهدانه شهد أي حضره دفن زيد أو
 صلى عليه فهو ما يتحقق لو فسر للقاضي بقبوله اذ لا ينفذ في الامت ولا يصلي الاعليه در آخر
 الشهادات ١٥ والقتل كالموت فيترتب عليه أحكامه من جواز اعتداد المرات إذا أخبر
 بقتله كونه للزوج كإني عليه السلام صاحب البحر والمقدس لمن جهة ترتب القصاص
 (قوله والنكاح) فان سمع بمن سمع عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به قهستاني وفي
 الفتية نكاح حضره رجلان ثم أخبر أحدهما بجماعة ان فلانا تزوج فلانة باذن وليها والا أن
 يجحد هذا الشاهد يجوز لساغيين أن يشهدوا على ذلك وفي العمادية وكذلك تجوز الشهادة
 بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة أو سمع من الناس ان فلانة
 زوجة فلان وسمعه أن يشهد بانها تزوجته وان لم يعين عقد النكاح ١٥ ويشهد من رأى رجلا
 وامرأتهما انبساطا للزوج انهما عرسه ١٥ در وفي الخلاصة اذا شهد نعر يسه وزفافه أو
 أخبر بذلك عدلان حل له أن يشهد بانها امرأته قال في جامع الفصولين الشهرة الشرعية أن
 يشهد عنه عدلان أو رجل وامرأته أنان بلفظ الشهادة من غير استنهاد ويقع في قلبه ان الامر
 كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجه) فانما تقبل بالسماع ذكر في الخلاصة
 خلافا في الدخول في فوائدها من اذنا ظهير الدين لا يجوز له سم أن يشهدوا على الدخول
 بالمان كوجه السماع ولو اراد أن يثبت الدخول يثبت الظلوة الصحيحة ١٥ لكن أفاد العلامة
 عبد البر انما تقبل بالسماع ويترتب على قبولها أحكام كالمدة والمهر والنسب ١٥ (قوله
 وولاية القاضي) أي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس جاز أن يشهد به قهستاني
 وان لم يعين تقليد الامام ١٥ عبد البر وفي البحر وظاهر ما في المعراج ان الامير كالقاضي
 فيزاد الامرة ١٥ وصرح به في البرازية حيث قال وكذلك يجوز الشهادة على انه قاضي بلد كذا
 أو الى بلد كذا وان لم يعين التقليد والمنشور ١٥ وصرح به في الخلاصة أيضا قال في البحر
 وكذا اذا رأى شخصا جالسا مجلس الحكم بقصص الخصومات جاز له أن يشهد على انه قاض
 (قوله واصل الوقت) بان يشهد ان هذا وقف على موضع او جماعة كذا وهل ذكر المصير بشرط
 في المكافي عن المرغيناني نعم وفي الخزائن لا يشترط على المختار ان كان وقفا فافا يصره الى
 الفقهاء وذكر الشيخ ظهير الدين المرغيناني اذ لم يكن الوقت قديما لا بد من ذكر واقفه ط وفي
 فتاوى قارئ الهداية صورة الشهادة بالسماع على أمل الوقت أن يشهدوا ان فلانا وقفه على
 الفقراء وعلى القراء أو على أولاده من غير أن يتعرضوا لشرط في وقفه كذا وكذا فان
 شهدوا على شرط الواقف وانه قال للجهة القلائية كذا والجهة القلائية كذا فلا تسمع بالتسامع

والنكاح والدخول) بزوجه
 (وولاية القاضي وأصل
 الوقت)

مطلب
 اذ لم يكن الوقت قديما لا بد
 من ذكر واقفه في الشهادة
 عليه

انما أمته أو كان الدعوى في ولاء الموالاة وأنكره المدعى عليه فبرهن المدعى على ما قال يقبل
 ادعى به حقا ولا ينجس لاف دعوى الاخوة لانه دعوى الغير الا ترى انه لو أقر انه أبوه أو ابنة أو
 زوجته أو زوجته صح أو بانه أخوه لا يكون محل النسب على الغير وعامة فيها وحاصل ما ينفقهنا
 ههنا ان الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الا في
 الاب والابن اه وأراد بدعوى المال النفقة أو الارث أو دعوى الاستحقاق في الوقف
 والوصية ونحوها سیدی الوالد رحمه الله تعالى وقال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنسب عما
 لا يقبل النفقة لكونه على الكافة كالكساح والحريه والولاء كما في الصغرى وقد كتبنا في
 القوائد ان القضاء على الكافة في هذه الاربعه يمكن يستغنى عن النسب ما في المحيط من باب
 الشهادة بالنسب مع شهداء ان فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه ووارثه قضى بالنسب والارث
 ثم أقام آخر البينة انه ابن الميت ووارثه ينقض الاول ويقضى للثاني لان الابن مقدم على ابن
 الاخ ولا تنافي بين الاول والثاني بل هو ان يكون له ابن وابن اخ ٣ فينقض القضاء في حق الميراث
 لافي حق النسب حتى يتي الاول وابن عم له حتى يرث منه اذ مات ولم يترك وارثا آخر أقرب منه
 فان أقام آخر البينة ان الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي نسبته الى الاول
 فانه ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لانه لما أثبت نفقه من الاول خرج عن أن
 يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة اثبات الى آخر ما ذكره والمراد
 بقوله من ينسبه به غير الخصم اذ لو أخبر رجل انه فلان بن فلان لا ينسبه له أن يعتمده على غيره
 ويشهد بنسبه لانه لو جاز له ذلك جاز للقاضي القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروط فيها
 لا قبل في النسب أن يخبره عدلان من غير استشهاده الرجل فان أقام الرجل شاهدين عنده على
 نسبه لا ينسبه أن يشهد اه (قوله والموت) فاذا سمع من الناس ان فلانا مات وسعه أن يشهد
 على ذلك وان لم يعين الموت وللزوجة أن تعمل بالسماع قال في البرازية قال رجل لامرأة هجعت
 ان زوجك مات لها أن تنزوح ان كان الخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت وآخر بالحياة فالمرأة
 تأخذ بقول من كان عدلا منهم ما سواه كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما معا عدلين
 تأخذ بقول من يخبر بالموت ان لم يؤرخا فان أرخا وناخرا تاريخا شهدا الحياة فهي أولى كما في
 الظهيرية وغيره او في المحيط لو جاء خبر موت انه ان فصحوا له ما يمنع على الميت لم ينسبه أن يخبر
 بموته حتى يخبره ثقة انه عاين موته لان المصائب قد تقدم على الموت اما خطأ أو غاظا أو حيلة
 اقسمة المال اه ولو قال الخبر اناد فمات وشهدنا جنازة فنقبل لانها تكون شهادة على الموت
 يمكن قال في جامع القسوين من الفصل الثاني عشر لو أخبر ما عدل ان زوجها مات أو طلقها
 فلا مانعها التزوج ولو أخبر ما فاسق فحوت وفي اخبار الفقه دل بجهته انما يعتمد على خبره لو قال
 عاينته ميتا أو شهد جنازته لا لو قال أخبرني بخبره اه قال في البرازية ولو أخبر واحد بموت
 الغائب واثان بحياته ان كان الخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لها أن تنزوح اه هذا اذا لم
 يؤرخا وأرخا كان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر افضاهم دل الحياة أولى وفي
 وصاياهم شهد بان زوجها فلانا مات أو قتل وأخبر على الحياة فالمرأة أولى اه قال في البحر
 وظاهر اطلاقه في الموت انه لا فرق في الموت بين أن يكون منهم ورثا ولا وقيده في المهر اج مخرجا

قوله فينفق القضاء في حق
 الميراث لافي حق النسب
 هذا مضاف لقوله لا يمكن
 يستغنى عن النسب الخ اه

والموت

وفي حرية الأصل لا تشترط الدعوى وفي الاعتراف المبتدأ تشترط الدعوى عند أبي حنيفة
وعندهما ليس بشرط واجهوا على ان دعوى الامة ليس بشرط خلاصة أى لانها شهادة بحرية
امة فهي شهادة بحرية الفرج وعامة فيه (قوله والولاة عند الثاني) أى فى القول الاخير له
والقول الاول له كالامام انما لا يحل ما لم يعاين اعتراف المولى وقول محمد مضطرب والظاهر ان
المعتد قول الامام اهـ مدم تصحيح قول الثاني على ان بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبها
والدليل للامام كفى الزياحى ان العتق يفتى على زوال الملك ولا بد فيه من المعاينة فكذا ما يفتى
عليه ط (قوله والمهر على الاصح) أى من روايتين عن محمد لانه من نوابغ الكناك فكان
كامله قال فى البحر ومن ذلك المهر فظاهر التمسك به لانه لا تقبل فيه به ولكن فى البرازية والظاهرية
والخزنية ان فيه روايتين والاصح الجواز اهـ ومثله فى الخلاصة والشربى لاية فان حمل
ما فى هذه الكتب على ان الروايتين عن محمد فلا منافاة ط قال فى جامع القصولين الشهادة
بالسمع من الخارجين من بين جماعة حاضرين فى بيت عقد الكناك بان المهر كذا تقبل لا من
سمع من غيرهم اهـ (قوله والنسب) سواء جاز بينهما الكناك أولا يجوز ان يشهدا أنه
فلان بن فلان القلاني من سمع من جماعة لا يتصور توطؤهم على الكذب عند الامام وان لم
يعاين الولادة وعند محمد ما اذا أخبر بذلك عدلان يكتفى والفتوى على قولهما كما فى شرح
الوجهانية عن الامامية وفى التتارخانية عن المحيط واذا قدم عليه رجل من بلد آخر وانسب
اليه واقام معه دهر لم يدعه ان يشهد على نفسه حتى يشهد له رجلان من اهل بلده عدلان أو
يكون النسب مشهورا وذكرا خلاص هذه المسئلة بشرط جواز الشهادة بشرطين ان يشهد
الخبر والثاني ان يثبت فيهم سنة فانه قال لا يشهدهم ان يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في
قلوبهم وذلك بان يقيم معهم سنة وان وقع في قلبه معرفة ذلك قبل مضي السنة لا يجوز ان يشهد
وروى عن أبي يوسف انه قدر ذلك بسنة أشهر والاصح انه اذا سمع من اهل بلده من رجلين
عدلين حمل له اداء الشهادة والا فلا اما اذا سمع ذلك من سمع من المدعى لا يحل له ان يشهد وان
اشهر ذلك فيما بين الناس لكنه ان يشهد عند جماعة حتى تقع الشهرة حقيقة وعرف ووقع
عنده انه ثابت النسب من فلان أو شهد عند عدلان حتى ثبت الاشهاد شرعا حل له ان يشهد
اهـ وفى البحر عن البرازية وفى دعوى العمومة لا بد ان يفسر انه عمه لانه أولاه له أو لهـ ما
ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارث له غيره فان برهن على ذلك أو على انه أخو الميت لا يوجب
لا يعلمون ان له وارثا غيره يحكم لهم بالمال ولا يشترط ذكر الامة فى القضية ٣ الى أن قال ادعى
على آخر انه أخوه لا يبيح ادعى ارثا ونفقة وبرهن يقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى
لو حضر الاب وانكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة المينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على
الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المحردة لا يقبل لان هذا فى الحقيقة اثبات البنوة على
الاب المدعى عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى انه ابن ابيه أو أبوه أو أخته أو ابنته
والاب غائب أو ميت لا يبيح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الحاضر والغائب جميعا
بجفاف فاذا ادعى على رجل انه أبوه أو أخته أو على امرأته ان زوجها أو ادعت عليه انه زوجها
أو ادعى المهر على عري انه مولد عاقبة أو ادعى عري على آخر انه ممتعة أو ادعت على رجل

والولاة عند الثاني والمهر
على الاصح برأيه (النسب)

٣ قوله ولا يشترط ذكر
الاسماء فى القضية قال
الرملى وفى آخر الفصل الثالث
من جامع القصولين فى
دعوى الحكم بالانتمية
القاضي بهد كلام قدمه
فالخاصل انه فى دعوى القضاة
والشهادة على الفعل هل
يشترط نسمية القاضى
فيه اختلاف المشايخ رجح
الله تعالى وادلة الكتب فيها
متعارضة ثم ذكر مسائل
وقال وهذه المسائل كلها
تدل على ان نسمية القاضى
ليست بشرط صحة الدعوى
والشهادة فتأمل عندهم
الفتوى اهـ منه

لاروى والقاضى دون الشاهد وفى الخلاصة ان ابا حنيفة ضيق فى الكل حتى قلت روايته
 الاخبار مع كثرة سماعه فانه روى انه سمع من ألف ومائتي رجل غير انه يشترط الحفظ وقت
 السماع وفى وقت الرواية اه وحمل الخلاف فى القاضى اذا وجد فضاه مكتوباً عنده
 واجمعوا ان القاضى لا يعمل بما يجده فى ديوان قاض آخر وان كان محتوماً كذا فى الخلاصة
 وقال شمس الأئمة الحلواني يفتى ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس وجرميه فى البرازية
 وفى المبتغى من وجد خطه وعرفه ونسى الشهادة وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه نأخذ
 اه وعزاه فى البرازية الى التوازل بجر قال سيدى الوالدنا قلاع الجوهرية من ان عدم
 حل الشهادة اذا رأى خطه ولم يتذكر الحادثة هو قولهما وقال أبو يوسف يحل له أن يشهد
 وفى الهداية مع أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم فى هذه المسئلة أنهم متفقون على انه
 لا يحل له ان يشهد فى قول أصحابنا جيعا الا ان يتذكر الشهادة وانما الخلاف بينهم فيما اذا وجد
 القاضى شهادة فى ديوانه لان ما فى خطه تحت ختمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له
 العلم ولا كذلك الشهادة فى الصلح لان ما فى يده غيره على هذا اذا ذكر الجالس الذى كانت فيه
 الشهادة أو أخبره قوم عن يمينهم انهم قد نأخذ وانت كذا فى الهداية وفى البرزوى الصغير
 اذا استيقن انه خطه وعلم أنه لم يزد فيه شئ بان كان محبواً عنه أو علم بدليل اخر انه لم يزد فيه لىكن
 لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يسمع ان يشهد عن أبي يوسف بسعه وما قاله أبو يوسف هو المأمول
 به وقال فى التقويم قولهما هو الصحيح اه ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى ثم ان الشاهد اذا
 اعتمد على خطه على القول المقتضى به ونهه وقلنا بقوله فللقاضى ان يسأله هل يشهد عن علم أو
 عن خط ان قال عن علم قبله وان قال عن الخط لا تكفى الج ر وظاهر كلام المؤلف كىكن أن
 الصحاحين متفقان وقد علمت ما قدمناه ونحوه فى العتيق والزياى قال أبو السهرود ويمكن دفع
 التمايى بأن عن الثانى روايتين (قوله وجوز له فى حوزة وبه نأخذ) تقدم فى كتاب القاضى
 عن الخزانة انه يشهد وان لم يكن الصلح فى يد الشاهد لان القاضى نادر وأثره يظهر فراجعه ورجع
 فى الفتح ما ذكره الشيخ وذكر له حكاية تؤيده (قوله بما لم يعاينه) أى بما لم يقطع به من جهة المعاينة
 بالعين أو بالسماع ط عن السكال ومثال الثانى العقود (قوله الا فى عشرة) كلها مذكورة
 ههنا متناوئاً شرحاً آخرها قول المتن ومن فى يده شئ الخ ح قلت بل العاشر قوله ونيرانه وفى
 الطبقات السنية للقيمى فى ترجمة ابراهيم بن اسحق من نظمه

افهم ما ائمتنا واشهدنا * من غير رؤيا او غير وقوف

نسب وموت والولادونا كح * وولاية القاضى وأصل وقوف

(قوله منها العتيق) ذكر السرخسى ان الشهادة بالسماع فى العتيق لا تقبل بالاجماع وذكر شيخه
 الحلواني أن الخلاف ثابت فيه فعن أبي يوسف الجواز فالقاعدة عدم القبول فيه كالذى بعده وفى
 البحر شرط الخصاف للقبول فى العتيق عند أبي يوسف ان يكون مشهوراً اولاهم حتى أبوان أو
 ثلاثة فى الاسلام ولم يشترطه محمد فى المبسوط وفى شرح العلامة عبد البر التامة الشهادة فى
 العتيق قالوا لا يحل عندنا خلافاً لسانى ثم نقل عن الحلواني ما تقدم قال سيدى الوالد رحمه الله
 تعالى فى تنقيحها والعبد اذا ادعى حربة الاصل ثم العتيق المعارض لسماع والتمايى لا يمنع الصحة

وجوز له فى حوزة وبه
 نأخذ بجر عن المبتغى (ولا)
 يشهد أحد (بما لم يعاينه)
 نالاجاع (الافى) عشرة على
 تعالى شرح الوهابية منها
 العتيق

شهدانه كتر كية أحد الزوجين لا يخرجون تركية الوالد لولده وبالعكس كافي العيني وصدر
 الشريعة (قوله وجاز تركية عبد) أي مولاه (قوله ووالد) لولده وعكسه واحد الزوجين
 لا آخر (قوله في تقوم) أي تقوم الصبي الذي أتلقاه المحرم وكذا في متلف بان كسر شخص
 الشخص شيئا فادعى ان قيمته مبلغ كذا فانكر المدعى عليه أن يكون ذلك القدر في كفي في
 اثبات قيمة قول العدل الواحد وذلك في البرازية من خيار العيب انه يحتاج الى تقوم
 عدلين لمعرفة النقصان فيحتاج الى الفرق بين التقوية ويستثنى من كلامه تقوم نصاب
 السرقة فلا بد فيه من اثنين كافي الغاية ط (قوله وأرش بقدر) أي في نحو الشجاج (قوله
 والسلم) بسكون اللام للضرورة بمعنى المسلم فيه ح أي اذا اختلفا فيه بعد احضاره بصر
 (قوله وافتلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس المحبوس بعد مضى المدة طافقه مكتفيا به
 جوى (قوله الارسال) أي رسول القاضي للمزكى (قوله والعيب يظهر) أي اذا اختلف
 البائع والمشتري في اثبات العيب يكتفي في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار ٢ ضميره الى
 العدل والعيب مفعول مقدم (قوله وصوم على ماصر) أي من رواية الحسن انه يقبل العدل
 الواحد في الصوم بلا علة (قوله أو عند علة) من غيب أو غبار ونحوه على ظاهر المذهب (قوله
 وموت) أي موت الغائب (قوله اذا للشاهدين بخبر) أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت
 رجل وسههما ان يشهدا على موته (قوله والقية للذي الخ) وهل يكفي فيه تركية الكافر
 الواحد يحرم جوى (أقول) مقتضى ماص في تركية السير انه تقبل لان المزكى في كل مرتبة مثل
 الشاهد وحيث قبل الاصل فالزكى مثله من باب أولى على ما ظهر لي فتأمل (قوله بالامانة في
 دينه) بان يكون محافظا على ما بعته شريعة على ما هو الظاهر ط (قوله واسانه) بان لم يجهد
 عليه كذب (قوله ويده) لعل المراد به المعاملة أو ان لا يكون سارقا ط (قوله وانه صاحب
 بقطة) أي ليس بمغفل ولا معتوه (قوله سألو عنه عدول المشركين) قال أبو السعود ومن هنا
 يعلم ان العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق الكافر والاولى ان يقول سال أي القاضي
 وفي البصر يسأل أي القاضي عن شهود الذمة عدول المسلمين والاسأل عنهم عدول الكفار كذا
 في المحيط والاختيار (قوله عدل) بالبناء للمفعول (قوله قببات شهادته) ولا يحتاج الى تعديل
 جديد بعد الاسلام بخلاف الصبي الذي احتمل فانه لا يقبل القاضي شهادته ما لم يسأل عنه أهل
 محله ويتأني بقدر ما يقع في قلوب أهل محله كافي الفرق بين الفصال أو غيره كما قدمنا عن
 الجبر والظهيرية (قوله ولو سكر الذي لا تقبل) لان السكر من المحرمات التي ذكرت في الانجيل
 فيكون بذلك فاسقا في دينه (قوله ولا يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد اذا رأى
 خطه ان يشهد حتى يتذكر وكذا القاضي اذا وجب في ديوانه صكته وشهادته شهود ولا يتذكر
 ولا الراوى ان يروى اعتقادا على ما في كتابه ما لم يتذكر وهو قول الامام فلا بد عنه للشاهد من
 تذكر الحادثة والتاريخ ومبلغ المال وصفته حتى اذا لم يتذكر شيئا منه وتيقن انه خطه وخطه
 لا ينبغي له ان يشهد وان شهد فهو شاهد زور كذا في الغلصة ولا يكفي تذكر مجلس الشهادة
 وفي الملتقط وعلى الشاهد ان يشهد وان لم يعرف مكان الشهادة ووقتها اه وجوز محمد لكل
 الاعتماد على الكتاب اذا تيقن انه خطه وان لم يتذكر توسعة على الناس وجوز أبو يوسف

وجاز تركية عبد وصبي
 ووالد وقد نظم ابن وهبان
 منها أحد عشر فقال
 ويقبل عدل واحد في تقوم
 وجرح وندبل وأرش بقدر
 وترجة والسلم هل هو جيد
 وافتلاسه الارسال والعيب
 يظهر
 وصوم على ماصر أو عند علة
 وموت اذا للشاهدين بخبر
 (والتركية للذي)
 تكون (بالامانة في دينه)
 واسانه ويده وأنه صاحب
 بقطة) فان لم يعرفه
 المسألون سألو عنه عدول
 المشركين اختيار
 وفي الملتقط عدل نصراني
 ثم أسلم قببات شهادته ولو سكر
 الذي لا تقبل (ولا يشهد
 من رأى خطه ولم يذكرها)
 أي الحادثة كذا القاضي
 والراوى (مشايخه الخط
 للخط

٢ أي من باب الانفعال
 من يد الثلاثي جهنم اه منه

المصدر لقوله أي اخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه بما قبله من النظم
ومقتضاه ان القاضي اذا حبس شخصا في مال عوض عن مال وقد ادعى انه معسر فانه لا يصدق
ويحبس بمدة يراها فاذا اُخبره عدل بهذه المدة بالاساس فانه يقبل خبره وبطلان ط (قوله
بهذا المدة) أي بعد ان حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على
ذل الحبس كما تقدم مدني (قوله أي تركية السر) عندهما اورب محمد تركية على مراتب
الشهادة الاربعة المتقدمة فالمركي في كل مرتبة مثل الشاهد ثم تبالية أي يشترط في تركية
الزنا أربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص رجالان وفي غيرهما من الحقوق رجلان
أو رجل واحد وان وفيما لا يطالع عليه الرجال امرأة واحدة مرتبة على ترتيب الشهادة لانها
كالشهادة وبه قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض الخصم بتركية واحد فان رضى
الخصم بتركية واحدة تركي جازا جماعا بحر عن الولوجية (قوله وأما تركية العالانية
فشهادة اجماعا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيدنا بتركية السر للاحتراز عن تركية العالانية
فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشهادة من الحرية والبصر وغير ذلك الالفاظ الشهادة اجماعا
لان معنى الشهادة فيها أظهر فانها مختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدل فيها على ما قاله
المصنف اه ويشترط في المركي علانية عدم العداوة للمدعي عليه فلوركي أعداء المدعي
عليه الشهود لا تصح التركية لانها شهادة كما صرح به في التقيج وفي البحر أيضا وخرج من
كلامه تركية الشاهد بمجد الزنا لا بد في المركي فيها من أهلية الشهادة والعدد الاربعة اجماعا ولم
أر الا ان حكم تركية الشاهد بقيمة الحدود ومقتضى ما قالوه اشتراط رجلين لها اه قال
الذي يطالب أم أقوله اجماعا فية تأمل لانه لم يبقه خلاف يقابل به اجماع قال في البحر وينبغي
للقاضي أن يختار في مركي الشهود من هو أخير باحوال الناس وأكثرهم اختلاطا بالناس مع
عدالة عارفا بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير كي لا يخدع بالمال فان لم يكن في
جيرانه ولا أهل سوقه من يثق به اعتبروا تر الاخبار وخص في التزنية السؤال من الاصدقاء
اه (قوله وترجمة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أعشى عند الامام وهذا اذا لم يعرف
القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والخصم لم يجز ترجمة الواحد والاولى أن يقال
لا يحتاج القاضي الى ترجمة وذكر بعضهم ان الاولى كون القاضي عارفا باللغة التركية واتخاذ
المترجم وقع في الجاهلية والاسلام ولما جاء سلمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ترجم يهودي
كلامه فخان فيه فنزل جبريل عليه السلام يحذيث طويل وأمر رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم زيد بن ثابت ان يعلم العربية فكان يترجم بها وفي المصباح ترجم فلان كلامه
اذمينه وأرضه وترجم كلام غيره اذا عبر عنه بلغة غير لغة المتكلم واسم الفاعل ترجمان بفتح
الهمزة وضيم الجيم في القصص وقد انضم التاء تبع الجيم وقد تفتح الجيم تبع التاء والجمع تراجم
بكسر الجيم والتركية المدح قال في المصباح تركي نفسه تركية مدحا اه (قوله والخصم)
هو أعم من المدعي والمدعى عليه (قوله من القاضي) وكذا ان المركي الى القاضي كما في الفتح
أي فيمكن العدل الواحد للتركية والترجمة والرسالة لانها خبر وليست بشهادة حقيقة ولذا
جوزوا تركية العبد والمرأة والأعشى والحدود في القذف اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل

بعد المدة (التركية) أي
تركية السر وأما تركية
العلانية فشهادة اجماعا
(وترجمة الشاهد) والخصم
(والرسالة) من القاضي
الى المركي والاثنان أحوط

ما لم يشهد عليه ا. كان أولى من قوله عليه لما في الخزانة لو قال اشهد على ب كذا أو اشهد على
 ما شهد به كان باطلا ولا بد أن يقول اشهد على شهدا حتى الى آخره اه (قوله فلو فيه جاز) لانها
 حينئذ ملزمة والتعامل يفيد ان القاضي قضى بها سوى ا. لكن قال س. يدى والظاهر ان
 المراد من كونها ملزمة أى للقاضي الحكم بها الا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع
 تقدمت في القضاء كما صرح به في النهاية وفق القدير وتبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم
 ما أفاده التعامل من قضاء القاضي بها بالفعل (قوله ويخالفه تصوير صدر الشريعة) حيث
 قال مع رجل ادعى الشهادة عند القاضي لم يسخفه ان يشهد على شهدا اه ح فان حل ذلك
 على انه قبل القضاء به ارتفعت المناقاة ط (أقول) وهو مؤيد لما قلناه اتفاقا في المقولة التي قبل
 هذه (قوله وقولهم) عطف على تصويره أى ويخالفه قولهم ووجه المخالفة الاطلاق وعدم
 تقييد الاشتراط به اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التعميل) مصدر فعل
 المضارع في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التعميل) فلو اشهد عليه ا فقال لا أقبل
 فانه لا يصير شاهدا حتى لو شهد بعد ذلك لا تقبل كما في القنية وينبغي أن يكون هذا على قول
 محمد بن أنه لو قبل ولو كدل أن لا يقبل وأما على قولهم امن أنه تخميل فلا يطل بالرد لان من
 حل غيره شهدا لم تبطل بالرد بجر (قوله على الاظهر) وهو قول العامة لما في الخلاصة
 معزيا الى الجامع الكبير لو حضر الاصلان وغيرهما القروع عن الشهادة صحح النسي عند عامة
 المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول اظهر اه بجر قال ط ووجه المخالفة ان الاولين
 لم يوجد الا ان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا بمنزلة
 الشهادة بالحكم نفسه لكونها به رد القضاء به او يقال في الثاني أيضا ان اشترطه قول محمد
 لا قولهم ا فليتأمل اه (قوله وان لم يشهد بهما القاضي عليه) أى فيحمل عبارة النهاية السابقة
 على انه سمعه في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فيحكم القاضي لا بشهادة الشاهد
 لان الشهادة على الحكم لا تحتاج الى الشهادة او الشهادة على الشهادة تحتاج اليه بلا قيد كما هو
 صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال مع رجل ادعى الشهادة عند القاضي لا يسمعه ان يشهد
 على شهادته أفاده د (قوله وقيد به أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء
 في غير مجلس قضائه اذا كان موهبته فلو كان هذا الخلاف فيما اذا شهدا القاضي يشهد على
 قضائه لكان اظهر وفي حاشية الشلبي عن الكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضائه كان
 للسامع أن يشهد على قضائه بغير أمره لان قضاء القاضي بحكم ملزمة ومن عاين حجة حله
 الشهادة بهما كالموعين الاقرار والبيع اه لكن قد سبق ان القاضي اذا حكم في غير نوبة
 القضاء وأجاز فيه اصح فتدبر ط (قوله كفى عدل واحد) قيد بالعدل لان خبر المستور
 لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الديانات كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام
 وحرمةه ويقبل خبر العدل أو المستوفين في عزل الوكيل وبجر المأذون واخبار البكر بانكاح
 ولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد
 عشر الآتية في النظم قال فيها وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود
 على عين تعذر حضورها كافي دعوى القنية اشباه (قوله منها اخبار القاضي) من إضافة

وقيدته في النهاية بما اذا
 سمعه في غير مجلس القاضي
 فلو فيه جاز وان لم يشهد
 شر بلائية عن الجوهرية
 ويخالفه تصوير صدر
 الشريعة وغيره وقولهم لا بد
 من التعميل وقبول التعميل
 وعدم النسي بعد التعميل
 على الاظهر نعم الشهادة
 بقضاء القاضي صحيحة وان
 لم يشهد بهما القاضي عليه
 وقيد أبو يوسف بمجلس
 القضاء وهو الاحوط ذكره
 في الخلاصة (كفى) عدل
 (واحد) في اثني عشر
 مسألة على ما في الاشياء
 منها اخبار القاضي بافلاس
 المحبوس

قوله في اثني عشر مسألة
 كذا بالشريح وتبعه
 الطحاوي والصواب
 اثني عشر مسألة اه
 مصحفة

يجب أن يكون حجة لاهرف اه وفي خزنة الاكمل صراف كتب على نفسه بمال معلوم
 وخطه معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات فجاء غريم يطلب المال من الورثة وعرض خط
 الميت بحيث عرف الناس خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت انه خطه وقد جرت العادة بين
 الناس بمثل حجة اه فاقاله البصري ثم قال بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة
 الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال البياع وجده في يار كاري ه أى دفتر بخطى أو كتبت
 يار كاري بيدي ان اقلان على أنف درهم كان هذا اقرارا ملزما يابى فأت ويزاد ان العمل
 في الحقيقة انما هو بموجب العرف لا بمجرد الخط والله تعالى أعلم وأقره الشارح في باب كتاب
 القاضى الى القاضى حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ويلحق به
 البراءة ودفعه يباع وصراف وسداد الخ وكتب بيدي نقلا عن المحقق حجة الله البعللى
 في شرحه على الاشياء ما نصه تنبيهه مثل البراءة السلطانية الدفاتر الخاطى المعنون بالعمارة
 السلطانية فانه يعمل به ولا شارح رسالة في ذلك حاصلها بعد ان نقل ما هنا من أنه يعمل بكتاب
 الامان ونقل لى جزم ابن الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفاتر الصراف والبياع والسمسار والعمارة
 أمن التزوير كما جزم به البرازى والسرخسى وقاضى خان وهذه الالة في الدفاتر السلطانية
 أولى كما يعرفه من شاهد أحوال أهاليها حين نقلها اذ لا تجرأ ولا الاباذن السلطان ثم بعد
 اتفاق الجرم الفقير على نقل ما فيها من غير تساهل بزيادة أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع
 خطه عليها ثم تعرض على المتولى لحفظها المسمى بدفتر أمين فيكتب عليها ثم تعاد أصولها الى
 أمكنتها المحفوظة بالخط فالامن من التزوير مقطوع به وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة
 والكتبة فلو وجد في الدفاتر ان المكان القلائى وقف على المدرسة القلائية مثلا يعمل به من
 غير مينة وبذلك يفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في حجة عبد الله أفندى وغيرها فليحفظ
 اه فالماصل ان المدار على انتفاء الشبهة ظاهرا وعليا فلو وجد في دفاتر التجار في زماننا اذا
 مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره الذى يقرب من اليقين انه لا يكتب فيه على سبيل
 التجربة والاهزل يعمل به والعرف جاريتهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال الناس اذا غاب
 بياعاتهم بالاشهود فلهذه الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وثمة بلح كما نقله في البرازية
 وكفى بالامام السرخسى وقاضى خان قدوة وقد عات ان هذه المسئلة مستنفاة من قاعدة انه
 لا يعمل بالخط فلا يرد ما صر من أنه لا تحمل الشهادة بالخط على ما عليه العامة ويدل عليه تعديلهم
 بان الكتابة قد تكون للتجربة فان هذه الالة في مسئلة انما مبنية واحتمال ان القابري يمكن
 أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره بعيد جدا على ان ذلك الاحتمال موجود ولو كان
 بالمال شهود فانه يحتمل انه قد أوفى المال ولم يعد له الشهود ثم لا يخفى انما حيث قلنا بالعمل بما
 في الدفاتر ذلك فيما عليه كما يدل عليه ما قدمناه عن خزنة الاكمل وغيرها ما فيها له على الناس
 فلا ينبغي القول به فلو ادعى بماله على آخره عند الدفاتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من
 التفتيح لسمي الوالد ملخصا وعمامة فيه وانظر ما قدمه في كتاب القاضى (قوله ولا يشهد على
 شهادة غيره) ولو سمعه يشهد غيره فانه لا يسمعه ان يشهد لانه حمل غيره ط (قوله مالم يشهد
 عليه) أى مالم يقل له الشاهد ان شهد على شهادتى قال في البحر ولو قال المراف كما في الهداية

يقوله يار كاري بالياء المنفأة
 الحقيقية والراء المهملة
 آخره راء مركب معناه
 المذكر وهو هنا الدفتر
 وفي بعض الأباركار
 الباعة وفي بعض في تذاكر
 الباعة اه منه

طلب
 في العمل بالدفاتر السلطانية

(ولا يشهد على شهادة غيره)
 مالم يشهد عليه)

يشهد وان لم يقل له اشهد على بما فيه هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في النوادر ٨١
 وعامة فيها (قوله واعقد في الاشياء) قال في احكام الكتابة منهم اوز كرا القاضى ادعى عليه
 مالا واخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فان ذكر ان يكون خطه فاستكتب
 فكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطى وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب
 كذا هنا (قوله لكن في شرح الوهبانية الخ) هذا قول القاضى النسفى والعامة على خلافه
 كما في البحر ونصه قال القاضى النسفى ان كتب مصدر امر سو ما علم الشاهد حل له الشهادة
 على اقراره كمالا اقر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة
 اما بهد ذلك فلك على كذا يكون اقرار الان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون
 متكاما والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة ٨١ (قوله وفتاوى قارئ
 الهداية) عبارة اسئل اذا كتب شخص ورقة بخطه ان في ذمته اشخص كذا ثم ادعى عليه
 بخمس المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه اجاب اذا كتب على رسم الصكوك يلزم المال وهو ان
 يكتب يقول فلان بن فلان القلاني ان في ذمته فلان بن فلان القلاني كذا وكذا فهو اقرار
 يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فاقول قوله مع يمينه ٨١ ثم اجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله
 اذا كتب اقراره على الرسم المتعارف بحضور الشهود فهو معتبر فيسقط من شاهد كتابته ان
 يشهد عليه اذا جحد اذا عرف الشاهد ما كتب أو قرأه عليه اما اذا شهدوا انه خطه من غير ان
 يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك ٨١ وحاصل الجواب ان الحق ثبت باعتباره بانه خطه أو
 بالشهادة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه عليه - م والا فلا وهذا اذا كان معنونا ثم لا يخفى
 ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر عن البرازية في تعليل المسئلة بقوله لانه لا يزيد
 على أن يقول هذا خطى وانا حررتة لكن ليس على هذا المال ونعمة لا يجب كذا هنا وقد يوفق
 بين - ما جمعه على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضى النسفى كما في البرازية وقد قدمنا
 انه خلاف ما عليه العامة (قوله فراجع ذلك) أراد بذلك أن يبين ان المسئلة التي أفتى بها قارئ
 الهداية غير - مسئلة قاضيخان فان ما في قاضيخان هو الذي ذكره المصنف كدرة في عليه والذي
 أفتى به قارئ الهداية هو ما في شرح الوهبانية والملة كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب
 كلامهم في مسئلة العمل بالخط واهله مبنى على اختلاف الرواية وان فيه قولين كما يشعر به
 التعبير بلانظ قالوا كما قدمناه والذي قدمناه عن البحر يفيد أن عامة علمائنا على عدم العمل
 بالخط وأشار العلامة البيرى الى ان قواهم لا يعقد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي
 عليه خطوط القضاة الماضين الخية تنفى منه ما وجد القاضى في أيدي القضاة الماضين وله
 رسوم في دواوينهم - ويشير اليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضا
 في الاشياء تبعا لما في قاضيخان والبرازية وغيرهما خط السماسر والبياع والصراف وجزم به
 في البحر وكذا في الوهبانية وحققه ابن الشهنة وكذا الشيرازي في شرحها وأفتى به المصنف
 ونسبه العلامة البيرى الى غالب الكتب قال - حتى المجتبى حيث قال وما خط البياع والصراف
 والسماسر فهو حجة وان لم يكن معنونا ظاهرا بين الناس وكذلك ما كتب الناس فيما بينهم - م

واعقده في الاشياء لكن
 في شرح الوهبانية لو
 قال هذا خطى لكن ليس
 على هذا المال ان كان الخط
 على وجه الرسالة مصدرا
 معنونا لا يصح ويلزم
 بالمال ونحوه في الملة
 وفتاوى قارئ الهداية
 فراجع ذلك

للقاضي العلم بالنسب شهادة عدلين فينبغي أن يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما
 ٥١ وقيد برؤية الشخص لانه لا يشترط رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتنفة كما قال به بعض
 مشايخنا عند التعريف شربلاية والى هذا مال خواهر زادو بعضهم قال لا يصح التحمل
 عليهم بدون رؤية وجهها ذكره سبى الدين قال أبو السعد قد حصل منه ان الفتوى على عدم
 اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) ولا يخفى ان هذا كله عند عدم معرفته لها اما اذا عرفها
 فيشهد عليهم بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر اذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على اقرارها
 مثلا في حال تنقيبها هذا الاشك ان لا يحتاج الى تعريف من غيره اذا تعريف غيره حجة لا يزيد
 على معرفته واما اذا كانت منقبة وكان يعرفها قبل فعرها بصوتها وهدمتها ولم ير وجهها
 وقت التنقيب أو الاقرار هل يكفي ذلك ظاهر اطلاقهم انه لا يكفي في اهمادية قالوا لا يصح
 التحمل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الاسلام الاوزجندى وظهير الدين المرغيناني اه
 ولم يفصل بين ما اذا عرفها بصوتها أولا وفي البيهقي شمس الاسلام لا يجوز أن يشهد على من سمعه
 من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراه وان عرف كلامه لان الكلام يشبه بهضه بعضا
 كما في التارخانية وفي منية المفتي اقرت من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على اقرارها الا اذا رأى
 شخصها ولم يشترط في النوادر رؤية وجهها انتهى وانظر كلام الفخ فانه بقيد ذلك أيضا (قوله
 وعليه الفتوى) مقابله ما تقدم قريبا من انه لا بد من شهادة جماعة ذكر الفقيه أبو الليث عن
 نصير بن يحيى قال كنت عند أبي سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فسأله عن الشهادة على المرأة
 متى تجوز اذا لم يعرفها قال كان أبو حنيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنه جماعة انهم افلانة وكان
 ابو يوسف وأبو بكر يقولان يجوز اذا شهد عنه عدلان انهم افلانة وهو المختار والفتوى وعليه
 الأئمة لانه ليس على الناس انهم واعلم أنهم ما كما احتمل بالاسم والنسب لانه شهد وعليه
 وقت التحمل يحتاجان عند اداء الشهادة الى من يشهد أن صاحبة الاسم والنسب هي هذه
 وذكر الشيخ خبير الدين انه يصح التعريف عن لا تقبل شهادة لها سواء كانت الشهادة عليها
 أولها سائحات بزيادة من البهر وغيره (قوله لان عند الاداء) كذا وقع في المنهج وفيه حذف
 اسم أن وهو ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها (قوله فيضره) أي يضر المدعى عليه بقضيه
 لافقيه (قوله ظاهرة) ضمنه معنى دالة فعدها بهلى (قوله على أنهم ما) لخط كاتب واحد) لفظ
 على بمعنى في أو متعلق بمحذوف تقديره تدل والاولى حذف الكاف من كخط كما هو في المنهج وهو
 كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لانه لا يزيد على أن يقول هذا خطي وانحررت
 ليكنه ليس على هذا المال ولعمري لا يجب فكذا هنا مخ (قوله خاتمة) عبارة من الشهادات
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماءنا لا يجوز
 للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل
 لهم أن يشهدوا بأحد معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو يكتبه غيره أو قرئ الكتاب
 عليه بين يدي الشهود فيقول هولاء هم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد
 ويعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه قال أبو علي النسفي هذا لم يكن الكتاب مكتوبا على
 الرسم فان كان مكتوبا على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في الكتاب وسعه أن

ويكفي هذا للشهادة على
 الاسم والنسب وعليه
 الفتوى جامع الفوائد
 * (فرع) في الجواهر عن
 محمد لا ينبغي للفقهاء كتب
 الشهادة لان عند الاداء
 يعضهم المدعى عليه فيضره
 (وان كان بين الخطين) بان
 أخرج المدعى خط اقرار
 المدعى عليه فأنكر كونه
 خطه فاستكتب فكتب
 وبين الخطين (مشاهدة
 ظاهرة) على أنهم ما كخط
 كاتب واحد (لا يحكم عليه
 بالمال) هو الصحيح خاتمة
 وان افق قارئ الهداية
 خطه فلا يقول عليه
 وانما يقول على هذا الصحيح
 لان قاضيان من أجل أن
 يقر المدعى على نصيبا نه كذا
 ذكره المصنف هنا وفي كتاب
 الاقرار

الموتيات (قوله وان لم يشهد عليه) لو قال بده ولو قال لا تشهد على اكان افود لما في الخلاصة
 لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعة اشهادة اه فيعلم حكم ما اذا سكبت بالاولى بحر
 وفيه واذ اسكت يشهد بما علم ولا يقول أشهد في لانه كذب وفي النوازل سئل محمد بن مقاتل
 عن ثمر يكن يتجاسر بان وعندهما قوم فقال لا تشهدوا عليا بما سمعونه من انتم اقر احدهما
 صاحبه بشرا او باع شيئا فطلب المقر له بعد ذلك منهم الشهادة قال ينبغي ان يشهدوا بذلك
 وهو قول محمد بن سيرين واما الحسن البصري والحسن بن زياد فانهم ما يقولون لا يشهدون به
 قال الفقيه وروى عن أبي حنيفة انه قال ينبغي ان يشهدوا به نأخذ اه ثم قال
 بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه انه اذا اقر بشئ صدق وادعى ان شريكه قبض
 لا يصدقه يقول لاه متوسط اجعل كان هذا المال على غيري وانا اعبر عنه ثم يقول قبض كذا وكذا
 فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كي لا يصير حجة عليه اه (قوله ولو لم يقر بشئ وجه
 المقر ويهمله) وان لم يرو وسعوا كلامه لا يحل لهم الشهادة الا اذا دخل بيتا فزوى رجله فيه
 وحده فخرج وجلس على بابيه واديس له مسكاته فمعه اقراره من الباب من غير رؤية وجهه
 حل له ان يشهد بما اقر كذا ذكره الخصاص وفي العميون رجل خبا قوما لرجل ثم سأل عنه شئ
 فاقروهم يسمعون كلامه ويرونه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحل
 لهم الشهادة اه بحر (قوله لكن لو فسر) بان قال اني شاهد على المحجب (قوله لا تقبل)
 اذا ليس من ضرورة جواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة بالتسامع تقبل في بعض
 الحوادث لكن اذا صرح لا تقبل ط (قوله أو يرى شخصا) في الماتقة اذا سمع صوت المرأة
 ولم يرها شخصا فشهد اثنان عنده انهما افلانة لا يحل له ان يشهد عليهما وان رأى شخصا واقرت
 عنده فشهد اثنان انهما افلانة حل له ان يشهد عليهما اه بحر من أول الشهادات واحترز برؤية
 شخصا عن رؤية وجهها قال في جامع الفصولين حشرت عن وجهها وقالت ان افلانة بنت
 فلان بن فلان وهبت لزوجي مهرى فلا يجتاج الشهود الى شهادة عدلين انهما افلانة بنت فلان
 مادامت حية اذ يمكن الشاهد أن يشير اليها فان ماتت فحينئذ يجتاج الشهود الى شهادة عدلين
 بنسبها وقال قبله لو اخبر الشاهد عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان يكفي هذا الشهادة على
 الاسم والنسب عندهما وعلمه الفتوى ألا ترى انهم ما لو شهدا عند القاضي يقضى بشهادتهما
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة باخبارهما بالاطريق الاولى فان عرفت بانها ونسبها
 عدلان ينبغي للعدين ان يشهدا القرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليهما بالاسم والنسب
 وبالحق أصالة اه وفيه ولا يجوز الاعتقاد على اخبار المتعاقدين بانهما ونسبهما العلم ما تسميا
 وانتسابا باسم غيرهما ونسبه يريدان أن يروا على الشهود ليخبر جالميع مع من يدمالكة فلو اعتدوا
 على قواهم ما نفذ تزويرهم ما بطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناقص فانهم
 يسمعون لفظ الشراء والبيع والاقرار والتقباض من رجلين لا يعرفونهم ما تم اذا استشهدوا
 به لموت صاحب البيع مع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب ان يحتز عن
 مثل ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصورون طوطهم على الكذب
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما شهادة رجلين كاف كافي سائر الحقوق (اقول) يحصل

مطاب

وان لم يشهد عليه) ولو
 محتقيا يرى وجهه المقر
 ويهمله (ولا يشهد على
 محجب بشما عنه الا اذا
 تبين القائل) بأن لم يكن
 في البيت غيره لكن لو فسر
 لا تقبل درو (أو يرى
 شخصا) أي القائل (مع
 شهادة اثنين بأنهما افلانة
 بنت فلان بن فلان)

ما يقل الناس عنه كثيرا
 من الشهادة على المتعاقدين
 باسمهم ونسبهم ما باخبرهما

عن يثيق به من امنائه وأخبرهم بعد التهم ولا بد من المغايرة بين شهود الصبر والعلانية وانما لم نشترط
 عند التهم لانها لا احتياط اجابة للمدعى الى ما طالب اه **ذكر** العلامة عبد البر في شرح
 الوهبانية ومثله في شرحها المصنعة واود كفي البحر ان ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كرها
 معروف العدة لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشهادة أو هو محمول على ما اذا
 تقدمت التزكية سرا وان كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراد فهو ضعيف
 لنقل الاجماع على ان تركية العلانية كاشهادة اه **(قوله بما سمع)** أى ان كان من المسموعات
 وقوله أو رأى أى ان كان من المراتبات وقد يكون الشيء مسموعا ومرئيا باعتبارين وأشار بقوله
 بما سمع الى انه لا بد من علم الشاهد بما يشهد به ولهذا قال في التوازل عن رجل ادعى على ورثة
 ميت ما لا قاصر بآبائنا ذلك فاحضر شاهدين شهدا ان المتوفى قد أخذ من هذا المدعى مئذيل
 فيه دراهم ولم يعلمكم وزنه اهل تجوز شهادتهم ما وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان
 كان الشهود ووقفوا على تلك الصلة وفهموا انهم ادراهم وحزروها فيما يقع عليه بقيتهم من
 مقدارها شهدوا بذلك وينبغي ان يعتبروا جودتها فانها قد تكون ستوقفة فاذا فعلوا ذلك جازت
 شهادتهم اه وفي خزنة الاكمل رجل في يده درهمان كبير وصغير فاقر باحدهما الرجل فشهدا
 انه اقرب باحدهما ولا ندري بأيهم ما أقر فانه يؤمر بتسليم الصغير اه **(قوله في مثل البيع)** ان
 عقدا بالبيع وقبول كان من المسموعات وان تعاط كان من المراتبات وفيه يشهدون بالاخذ
 والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بغير عن الغزابة قال في الدرر يقول اشهد انه باع وأقر لانه
 عاين السبب فوجب عليه الشهادة كما عاين وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان بالتعاطي
 فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقبل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ
 والاعطاء لانه بيع حكومي لاحقيق اه وفي البحر عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى
 الشهادة المشرى يشهد له بالمالك بسبب الشراء ولا يشهد له بالمالك المطلق لان الملك المطلق ملان
 من الاصل والملك بالشراء حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثمن في الشهادة على الشراء لان
 الحكم بالشراء بمنحجه وللايصح اه وانظر ما قدمناه في شقي القضاء وما سنده في باب
 الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى **(قوله والافرار)** هو باللسان من المسموعات بان يسمع
 قول المقر لفلان على كذا **(قوله ولو بالكتابة)** في البحر عن الغزابة ما لم يصره اذا كتب اقراره
 بين يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا تحل الشهادة به ولو كان مصدرا مرسوما
 وان اغتاب على وجه الرسالة على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس
 يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب وان كتب وقرأ عند الشهود ومطلعا أو
 قرأ غيره وقال الكاتب اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال اشهدوا على بما فيه وعلما به كان
 اقرارا والافلا فيه ظهران ما هنا خلاف ما عليه العامة لكن جزم به في الفتح وغيره وافتى به
 الشيخ سراج الدين قارئ الهدياية اذا كان على رسم الصكوك واعترف بانه خطه أو شهدوا
 عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا حاصل ما أجاب به في موضعين من
 فتاواه وسما في قريبا ان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك **(قوله وحكم الحاكم)** يكون من
 المسموع ان كان بالقول ويكون من المراتبات ان كان فعلا **(قوله والغصب والقتل)** من

(و) الشاهد (له أن يشهد
 بما سمع أو رأى في مثل البيع)
 ولو بالكتابة
 المرفق (والاقرار) ولو بالكتابة
 فيكون مرئيا (وحكم
 الحاكم والغصب والقتل)

الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصير رحمه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا بن سامة فيه
قولان وعن أبي بكر الجبلي في ثلاثة شهداء والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف
الثالث فان القاضي يقبل تعديله - الوشهادة - هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديله ما
في الشهادة الاولى وهو كما قال نصير رحمه الله تعالى (قوله ولا تنس ماصر عن الاشياء) أي قبيل
التحكيم من ان الامام لو أمر قضاة بحلف الشهود وجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له
لا تكلف قضاة ان امر يلزم منه خطك ان خالفوك أو خط الخلق اذا وافقوك اه ح
أقول وعبارة البحر بعد ما ذكر عبارة القلانسي من ان مختار ابن أبي ليلى استخلف الشهود قال
قلت ولا يصفه مافي الكتب المعقدة كالخلاصة والبرازية من انه لا يعين على الشاهد لانه عند
ظهور عدالة والى الكلام عند خفائها خصوصا في زماننا ان الشاهد مجهول الحال وكذا المزكي
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المصنف بعد ذكر مافي التعذيب للقلانسي
لا يخفى انه مخالف لما في الكتب المعقدة ولا يقال يجب التحمل به لان الشاهد مجهول كالمزكي
غالبوا والمجهول لا يعرف المجهول لانا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو اسبغ قصي مثل ذلك
لضاف الامر ولا يوجد مؤمن بغير عيب كما قيل

ومن ذا الذي ترضى بحجابه كلها * كفى المزمل ان تعد معايبه

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا ألح المصمم على القاضي بان يحلف الشهود قبل
الحكم لتقوية الشهادة ورأى الحاكم لزوم ذلك فله اجابته كما في مادة ١٧٢٧ من المجلة
(الطيفة) * في الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة قاضيا فوجدت فيها
مائة وعشرين بن عدلا فطلبت أسرارهم فرددتهم الى سبعة ثم أسقطت اربعة فلما رأيت ذلك
استعفيت واعتزات * (تنبيهه) * قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وهو من جملة الأئمة أخذ عن أبي يوسف وزاحمه في العلم ولو عرف اتفاق المتقدمين والمتأخرين لكنه
مات شاب رحمه الله تعالى اربعة من الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو ان يجتمع الخصوم
يساب القاضي ومنهم شخص يدعي الغربة والعزم على السعة وفوت الرفاق بالناخير وطاب
تقدمه لذلك أي بالقرعة كما في البحر فلا يقبل الا بشاهدين على ذلك ولا يحتاج الى تركيهم ما
التحق القوت بطول المدة بالتركية الشامية المدوى وهي ما لو هي شخصائنه وبين المص
أكرم من يوم وله عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يقيم بينة بالحق الذي عليه ولا يشترط
تعديله ونقل عن محمد انه اشترط تعديل هذين لما فيه من الازام على الغير وكل ما كان كذلك
سبيله التمهيد واليه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الثمانية شهود الطينة وهو
ما لو ادعى على شخص انيس بحضوره بحيث وذكر انه امتنع من الحضور معه اعطاه القاضي
طينة أو خاتما وقال آره اياه وادعه الى واشهد عليه فان أراه ذلك وقال لا أحضر وشهد عند
القاضي بذلك مستورا لا يسأل عنه - ما قالوا وفيما نقل عن محمد اشارة الى تعديله - ما حيث
قيده بما فيه الزام على الغير وقال الصدر المصنف ان عدم التعديل انظر للناس وبه نأخذ ظروف
اختفاء المصمم مخافة العقوبة فاذا شهد كتب الى الوالي في احضاره الرابعة شاهدته - دليل
العلانية لا يشترط تركيته ظاهر اربعة وسؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديله - م في المص

قلت ولا تنس ماصر عن
الاشياء

لنبوت الحربية بالدار دور
يعني الاصل فيمن كان في
دار الاسلام الحربية فهو
بعبارة جواب عن النقض
بالعبد ويدل لانه جواب عن
النقض بالحدود ابن كمال
(والتمه تعديل من الخصم
الذي لم يرجع اليه في
التعديل لم يصح) فلو كان
من يرجع اليه في التعديل
صح بزانية والمراد بتعديله
تركيبه بقوله هم عندول
زاد ~~انهم~~ اخطوا
أو نسوا أو لم يزد (و) أما
(قوله صدقوا أو هم عدول
صدقة) فانه (اعتراف بالحق)
فيضي باقراره لا باليمينه عند
الحدود اختيار وفي البحر عن
التعذيب يحلف الشهود
في زماناته هذا تركيبة
اذا جهل - ول لا يعرف
الجهول وأقره المصنف
ثم نقل عنه عن الصيرفية
تقويضه للقاضي

٢ مطلب

شرح الشاهد نفسه
مقبول

٣ مطلب

تعديل أحد الشاهدين
صاحبه

العلانية بالواقعة اه قال القهستاني وتركبة السراحدتها شرح وعليه الفتوى كما في
المضمرات وغيره ويشكل ما في الاختيار انه يسأل سر او علانية وعليه الفتوى اه قالت
يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بالعدالة الظاهرة فهو ترجيح اقوله سماتامل فانه
سبدي الوالد (قوله لنبت الحربية بالدار دور) ونحوه في الهداية لكن في البحر واختار
المرحسي انه لا يكتفي بقوله هو عدل لان الحدود في قذف بعد التوبة عدل غير جائز الشهادة
وكذا الاب اذا شهد لابنه فلا يدين زبادة جائز الشهادة كما في الظهيرية وينبغي ترجيحه اه
وفي البرازية ينبغي أن يعدل قطعاً ولا يقول هم عندول لاختبار النقاية ولو قال لأعلم منهم
الاخير انهو تعديل في الاصح (قوله الحربية) مخافة ما نقل في بعض الشروح عن الجامع
الكبير من ان الناس احرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست بالبعقوية
لكن ذكر في البحر عن الزباني ان هذا محمول على ما اذا طعن الخصم بالرق كما قدمه القدوري
(قوله فهو) أي فقط عدل بعبارة أي بمنطوقه فيه انه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحربية
تفهم بمنطوقه فان العدل ولا يطبق على العبد عدل مع انه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي
بمنطوقه وهو ما سبق الكلام له (قوله وبدلانه) هو الحكم الذي يسأل في المنطوق لكن
لم يسبق النص اليه وهو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلاً وليس كذلك ولذا اختار
المرحسي عدم الاكتفاء بقوله هو عدل كما قدمناه آتة وقد جعل الحلبي مرجع الضمير في قوله
فهو بعبارة الى الاصل فيمن كان في دار الاسلام الحربية عفة فهم الموافقة المسمى بدلالة النص
فانه بمنطوقه جواب عن النقض بالعبد الوارد على قول المزكي هو عدل فقط ويدل لانه الذي هو
مفهوم الموافقة جواب عن النقض بالحدود في القذف الوارد على عبارة المزكي السابقة وانما
دل بة فهم الموافقة عليه لان الاصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضا فهو
مساو اه (قوله والتعديل) أي التركبة (قوله من الخصم) أي المدعي عليه والمدعي بالاولى
كتمثيل الشاهد نفسه وأطلقه فشمع ما اذا عدله المدعي عليه قبل الشهادة أو بعده كما في
البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجد منه كذب في انكاره وقت التعديل وكان
الفسق الطارئ على المعدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كيان
في زعم المدعي وشهوده ان المدعي عليه كاذب في الانكار ومبطل في الاصرار وتركبة الكاذب
الفاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما يصح ان كان من أهله بان كان عدلاً
لكن عند محمد لا يدين ضم آخر اليه درر ومفاده انه لو كان مقراً يصح قال في منية المقاتي المشهود
عليه اذا كان ساكناً غير جاحد لا يثق فقال هم عندول يقبل بالاتفاق فان جحد وقال هم عندول
لمكن اخطوا أو نسوا في صحة التعديل روايتان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب
القضاء للصدر الشهيد ان يكون مقراً بقوله صدقوا وفيه شاهد وابه على وبقوله هم عندول فيما
شهد وابه على اطاعه وقيد في البرازية بما اذا كان المدعي عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان
صح قوله قال في البحر ٢ وأما شرح الشاهد نفسه فمقبول لكنه يات بمثل ذلك حيث كان صادقاتي
شهادته في منية من ابطال حق المدعي ٣ وتعديل أحد الشاهدين صاحبه فيه اختلاف قال
في الظهيرية شاهدان شهد الرجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعدله

فبشرط لجوازها شروط الاول ان تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الشافعي ان تعرفه
وتعتبره بشركة أو معاملة أو سفر الثالث ان تعرف انه ملازم للجماعة الرابع ان يكون معروفا
بصحة المعاملة في الديار والدرهم الخامس ان يكون مؤدبا لامة السادس ان يكون
صدوق اللسان السابع اجتناب الكائن الشامن ان تعلم منه اجتناب الاصرار على الصغائر
وما يحل بالمرودة والكل في شرح أدب القضاء للشافعي وفي الفوائد من قال لا ادري انا
مؤمن أو غير مؤمن لا تعدله ولا تصل خلفه وفي البرازية عرف فسق الشاهد فغاب غيبة
منقطعة ثم قدم ولا يدري منه الا الصلاح لا يجوز حمله المثل ولا يعدله ولو كان معروفا بالصلاح
فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على المدلة والشاهدان لو عدلا بعد ما تابا بقضى بينهما ثم
وكذا لو غابا ثم عدلا ولو خرسا أو عميا لا يقضى تاب الفاسق لا يعدله كتاب بل لا بد من مضي زمان
يقع في القلب صدقه في التوبة اه بحر وفيه وشمل اطلاقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان
كان ولا يجد معه دلالة فانه يكتب الى قاضي بلده ليخبره عن حاله أو الى اهل بلده ليعرف حاله وكذا
غريب ينزل بين ظهراني قوم لا يعدله حتى تبعد المدة ويظهر حاله للقوم وكان الامام الثاني يقول
ان المدة سنة أشهر ثم رجع الى سنة ومحمد لم يقدّر بل على ما يقع في القلوب والوقوف عليه القنوي
اه ملخصا (قوله به يفتي) صرت بقوله وعندهما يسأل في الكل قال في البحر والاصل
انه ان طعن الخصم سال عنهم في الكل الى آخر ما قدمناه نرياه كان ينبغي للمصنف ان يقدمه
على قوله سر او علمه الثلاث يومهم خلاف المراد فانه سيقول ان القنوي الاكتفاء بالسر وحينئذ به ابن
الكمال في منته وذكّر في البحر ان ما في الكل خلاف المفتي به وبه ظهران ما يقع في زماننا من
الاكتفاء بالعلمانية خلاف المفتي به بل في البحر لا بد من تقديم تركية السر والعلمانية الى آخر
ما قدمناه آنفا فتنبه (أقول) وعمل قضاة زماننا الآن على تركية السر والعلمانية لورود الاصر
السلطاني بذلك (قوله لانهم ما كانوا في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة
والكذب رأبو حنيفة كانوا في القرن الثالث وهم ناس شهد بهم رسول الله صلى الله تعالى عليه
وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أنا فيه ثم الذين يلونهم
ثم الذين يلونهم ثم يفسدوا والكذب حتى يحلف الرجل قبل ان يستخلف ويشهد قبل ان يستشهد
اه زيلعي وهذا بناء على ان القرن خمسون سنة كما نقله الاخضرى في شرح السلم اه ح
وقال ابن حجر في شرح البخاري بطاق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة
أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بالسبعين ولا بمائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قال
به قائل اه وذكر ان الامام مات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢
مائة واثنين وعشرين ومحمد سنة ١٨٧ مائة وسبع وعشرين فان قلت هلا قال الشارح في القرن
الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم لم أدركوا أبا حنيفة وهو من التابعين الذين هم
أهل القرن الثاني كما ان الصحابة هم أهل القرن الاول فيجب ان الذين كانوا يتبعونهم الى
الصحابة هم أهل القرن الرابع وهم ما بعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عبارته كما في
البحر والقنوي على انه يسأل في السر وقد تركت التركية في العلمانية في زماننا لكي لا يخدع
المركي أو يخون اه وقد كانت العلمانية وحدها في الصدر الاول ويرى عن محمد تركية

مطلب

يشترط في التركية شروط

مطلب

عرف فسق الشاهد فغاب

ثم قدم

مطلب

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم عاد فهو على

عدله

به يفتي) وهو اختلاف

زمان لانهم كانوا في القرن

الرابع ولوا كفي بالسر جاز

مجمع به يفتي سراجية (وكفي

في التركية) قول المركي (هو

عدله في الاصح)

مطلب

ناريخ وفاة أئمة الثلاثة

ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحليته ومسجده الذي يصلي فيه ثم يكتب المزكى الذي
 بهت القاضي اليه عدالة بان يكتب هو عدل جائز الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور
 ومن عرفه بقسق لم يصرح به بل يسكت تحريزا عن هتك السر أو يكتب الله تعالى أعلم به الا اذا
 عدله غيره وخاف انه ان لم يصرح به بقضى بشهادته يصرح به كذا في البغاية وفائدة السر ان المزكى
 اذا جرح الشاهد يقول القاضي للمدعى هات شاهدا آخر ولا يقول انه مجروح وفي هذا صيانة
 عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المزكى ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قاسم
 اذا جرح واحد وعدل واحد فعندهما الجرح أولى لان مذهبهما ان الجرح والتعديل يثبت
 بقول واحد كذا لو كان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله
 فيثبت الجرح أو التعديل فان جرحه واحد وعدله اثنان فالتعديل أولى بالاجماع وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة فالجرح أولى فلو قال المدعى بهد الجرح أنا بحى بقوم صالحين يعدلونهم
 قال في العميون قبل ذلك وفي النواذر انه لا يقبل وهو اختيار ظهير الدين وعلى قول من يقبل اذا
 جاء بقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الخارجين فاعلمهم جرحا وبالا يكون جرحا عند القاضي
 لا يثبت الى جرحهم هذا الطف الا قال بل وبه جرح في الخاتمة وكذا لو عدل المزكى الشهود سرا
 وطعن المشهود عليه وقال للقاضي سل عنهم فلانا وفلانا وسمى قوما يصحون ٣ ولو عدل شاهد
 في قضية وقضى به ثم شهد في أخرى ان بعدت المدة أعيد التعديل والا وفي الظهيرية للقاضي
 اذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فعنده قال نصير لا يبق لولابن سلمة قولان ٤ وفي
 البرازية من ردت شهادته في حادثة له لم تخرات العلة فشهد لم تقبل الا في أربعة أصبي والعبد
 والكافر على المسلم والا عى اذا شهدوا فردت فزال المسامح فشهدوا يقبل وقد جمعها العلامة
 المقدمة في قوله

ان زالت العلة في شهادة * ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما اربعة في العد * أعشى وكافر صبي عيب

وفي البحر ٥ يفرق بين المردود المسموع وبين المردود الشبهة فالثاني يقبل عند زوالها بخلاف الاول
 فانه لا يقبل مطلقا اليه أشار في النوازل وذلك كاجير الواحد لا تقبل شهادته مادامت الاجارة
 قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله وعلنا) بفتح اللام مصدر عن الاصر ظهور وانتشر وفي المصباح
 علن الامر علنا من باب قعد لظهور وانتشر فهو علان وعلن علنا من باب تعب اغفة فهو علان
 وعلين والاسم العلانية بان يجمع بين المزكى والشاهد الذي ذكرناه ويقول للمزكى هذا هو
 الذي زكيتك حوى قال في البحر لوزكى من في السر علنا يجوز عندنا والخلاف شرط تغيرهما
 كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا لم يقد انه لا بد من تقديم تركية السر على العلانية
 امكن أولى لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يزكى في السر اه وتعل
 سؤال القاضي عن الشاهد الاصل والفرعي فبـ ال عن السجل كذا عن أبي يوسف وعن محمد
 يسأل عن الاولين فان زكيا سأل عن الآخر من كذا في الملتقط * (تبعه) * لا يجوز تركية الا ان
 تعرفه أنت أو وصف لك وعرفت ان القاضي زكاه أو زكى عنه وقد قال محمد كم من رجل أقبل
 شهادته ولا أقبل تعدله يعني ان الشهادة على الظواهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط

٢ مطلبه
 لو جرحه واحد وعدله
 اثنان فالتعديل وان جرحه
 اثنان وعدله عشرة
 فالجرح

٣ مطلبه
 لو عدل شاهد وقضى ومضى
 مدة وشهد أخرى
 ٤ مطلبه
 اذا ردت الشهادة لعله ثم
 زالت تلك العلة

٥ مطلبه
 يفرق بين المردود بتممة
 او شبهة
 = وعلنا

قبول شهادة الفاسق قبل نعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصديق وقبله يكون موافقا
للنص الا ان يزيد بالنص قوله تعالى واشهدوا الآية لكن فيه ان دلالة على عدم قبول العدل
انما هي بالنص وهو غير معتبر عندنا ولا سيما هو مفهوم لقب مع ان الآية الاولى تدل على
قبول قوله عند التبيين عن حاله كما قلنا نامل (قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي
خصم حاضر والمراد به جنس الخصم ليسهل المتداعيين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول
شهادته (قوله الى الاشارة) أي اشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى اشياء (قوله بان لا يشاركه
في المصغر غيره) لم يشترط هذا في جامع الفصولين ثم نبلاية (قوله فالمعتبر التعريف لا تكثير
الحروف) قال في جامع الفصولين والحاصل ان المعتبر حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بآي
وجه كان وقال في اثناء الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه ما نصه ٣ كالمو كان الرجل معروفا
مشهورا باسمه أو بلقبه لا بآبيه ووجهه بكنى بذكر ما اشتهر به وجهه الأبي ووجهه لا ينظر
التعريف بل ذكره وعدمه سواء لعدم معرفة الناس به اه وشخوه في نور العين (قوله أو بلقبه)
وكذا بصفته كما فتى به في الحامدية فيمن شهد ان المرأة التي قتلت في سوق كذا يوم كذا وقت كذا
قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها أو أبيها حيث كانت معروفة لم يشاركها في ذلك غير ما قال
في الاشياء وتكفي النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام وفي العبد اسمها واسم مولاه وأبومولا
ولا يكتفي بالاختصار على الاسم الا ان يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل
التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم
ان يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاختصار على ظاهر الاهداء في المسالم (قوله بلا طعن
من الخصم) قال الرملي ولو بالجرح المجرد ولا ينافيه قوله فيما يأتي ولا يسمع القاضي الشهادة على
جرح مجرّد لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والا فلان خبر عن فسق الشهود يمنع القاضي
عن قبول شهادتهم والحاكم بها فالطعن به مسموع منه قبل التزكية وسيله من مسائل
الطعن والله تعالى أعلم اه (قوله الا في حدود) أي فانه يسأل عنهم لاحتمال في اسقاطها
فمنه قصي ولان الشهادة فيها دأرة والحاصل انه ان طعن الخصم سال عنهم في الكل والاسال
في الحدود والقصاص وفي غيرهما محل الاختلاف وقيل هـ هذا بخلاف عصر وزمان والفتوى
على قوله ما في هذا الزمان بجرع الهداية (قوله) عندهم يسأل في الكل) أي وجوبها وليس
بشروط للصحة عندهما كما أوضحه في البحر أي فيما يتكره ولا يبطل الحكم اه حوى قال
في المحيط البرهاني لو قضى بالحد بينة ثم ظهر انهم فساق بعد ما رجح فانه لا ضمان على القاضي لانه
لم يظهر الخطا فيقين اه وهـ هذا يدل على ان القاضي لو قضى في الحدود قبل السؤال بظاهر
العدالة فانه يصح وان كان آثما فقل في الهداية بشرط الاستقصاء معناه يجب ومعه في قول
الامام يقتصر الحاكم يجوز اقتصاؤه لانه يجب اقتصاؤه اه (فرع) وفي المانطة صـ بي احتمل
لا قبل شهادته عالم أسال عنه ولا بد ان يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومعه
انه صالح أو غيره اه (قوله ان جهل بمجالهم بجرع) وعبارته ومحل السؤال على قوله ما عند جهل
القاضي بمجالهم ولذا قال في المانطة القاضي اذا عرف انهم وديجرح أو عدالة لا يسأل عنهم
اه (قوله مر) بان يبعث الرقعة ويقال لها المسطورة استرها عن أعين الناس الى المزكى

وأقره المصنف (وشي) ان
(على حاضر يحتاج)
الشاهد (الى الاشارة الى)
ثلاثة مواضع أعني
(الخصمين والمتهود به)
لوعينا (لادينا) وان على
غائب) كما نقل الشاهد
(أو ميت فلا بد) لقبوا
(من نسبته الى جده فلا
يكفي ذكر اسمه واسم أبيه
وصناعته الا اذا كان
يعرف بها) أي بالصناعة
(لا محالة) بان لا يشاركه في
المصغر غيره (فلو نـ وـ)
بلا ذكر الجدة (فلما اعتبر
التعريف لا تكثير الحروف
حتى لو عـ وـ ف باسمه فقط
أو بلقبه وحده كفي جامع
الفصولين وملة نقط) ولا
يسأل عن شاهد بلا طعن
من الخصم الا في حدود قوله
وعندهم يسأل في الكل
ان جهل بمجالهم بجرع
(مر) =

مطاب
اذا عرف باللقب واشتهر
لا يلزم ذكر أبيه ووجه
حيث لم يشتهر بمجالهم

الصغار تصلاحه وصوابه أكثر من فساد وخطئه مستعملا للصدق بحسن الكذب ديانة
ومروية وهو مروى عن أبي يوسف اه وتقوم في الذخيرة (قوله ومنه) أي عما يظن به فيه
(قوله الكذب) ذكر بعضهم أن الكذب من الصغار أن لم يترتب عليه ما يصير كبرى كالكل
مال مسلم أو قدفه وتحو ذلك ط (قوله لا يحسنه) أي احسنه القضاء أي نقضه منج وأعلم أن
صاحب الكفر تبع صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كافة الشهادة وتسوية منهم
بينهم ما ليس كذلك لأن لفظ الشهادة أي أشهد شرط لصحة الاداء بل زكته كما قدمناه وأما
العدالة فلا يستلزم شرطا في صحة الاداء وانما يظهرها شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه
وبه صرح صدر الشهر بقية وصاحب المدايع والبحر والمنع وتبعهم الشارح تبعه الما في الهداية
واقرب ابن الهمام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا في فتح
الغدير وكان عاصيا (قوله ولو قضى بشهادة فاسق نقض) هذا إذا غلب على ظنه صدقه وهو مما
يحفظ درر وظاهر قوله وهو مما يحفظ اعتماده قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق
فإن تحرى القاضي الصدق في شهادة تقبل والا فلا اه (قوله الامام) أي الاعظم وهو
السلطان بأن قال استنبه لانتفاء بشهادة الفاسق (قوله فلا ينفذ) أي القضاء بشهادة الفاسق
لمنع الامام القاضي عن القضاء به (قوله امام) أي في كتاب القضاء (قوله يتاقت) قياس مادته
يتوقت بالواد (قوله وقول معقد) ظاهره انه إذا أطلق أو امره بالقضاء به ان يجوز القضاء به
وقد كروا انه لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا للانسان في خاصة نفسه اذا كان له رأى
وبعضهم منع العمل به فحينئذ لا يجوز العمل به عند الاطلاق ولا عند التصريح ويحرم
ويحتمل انه راجع الى القضاء في ذاته وان لم يقيد بذلك الامام ط أقول تحريره ما نقل العلامة
الشريفة في رسالته العقد القريني في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي
منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه ومذهب الحنفية المنع عن
المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخا اه فليحفظ وقيد به البيهقي بالعالمى أي
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من
الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأى أما اذا كان غاميا فلم أره لكن مقتضى تقييده بذي
الرأى انه لا يجوز للعالمى ذلك قال في خزانة الروايات العالم الذى يعرف به معنى النصوص
والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له ان يعمل عليه وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سبكي
والله وهذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في بعض البحر في بحث الوان الدماء أقوالا ضعيفة
ثم قال وفي المهرج عن غير الأئمة لو اتفق مقتضى بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة كان
حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في المنى إذا خرج بعد قتل الشهوة ولا يجب به الغسل ضعيف
واجازوا العمل به لاسا فرأوا الضيف الذى خاف الزينة وذلك من مواضع الضرورة (قوله ذى
المروءة) وهى آداب نفسانية تعم على محاسن الاخلاق وجمل العادات والهمزة وتشديد
الواو فيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة ككاس (قوله فقول الثاني بحر) الذى في البحر انه
رواية عن الثاني (قوله في مقابلة النص) وهو قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله تعالى
من ترضون من الشهادة أى فلا يقبل واقرب المصنف قال في البحر ان ظاهر النص انه لا يقبل

ومنه الكذب لخروجه
من البطن (لا يحسنه)
خلاقا للشافعي رضى الله
تعالى عنه (ولو قضى
بشهادة فاسق نقض) وايم
فتح (الا ان يمنع منه)
أى من القضاء بشهادة
الفاسق (الامام فلا) ينفذ
لما رواه أنه يتاقت ويقتيد
بزمان ومكان وحادثة وقول
معقد حتى لا ينفذ قضاؤه
بأقوال ضعيفة وما في
القصة والمجتهبي من قبول
ذى المروءة الصادقة
فقول الثاني بحر وضعفه
الكمال بأنه تعالى في مقابلة
النص فلا يقبل

للمنزعه الذي ذكرته ولا يباس به اه وما ذكره في البحر من الحسكية المذكورة ليس صريحاً في
ان المذهب عندنا عدم التفریق في الشهادة للنساء اذا ارتاب القاضي ذكره بعض القضاة
(قوله اقوله تعالى فتد كراحداهما الاخرى) ولا تد كرالامع الاجتماع (قوله اثلايه ككر
خروجهن) أي ولعدم ورود الشرع به (قوله وخصهن) أي خص قبول شهادتهن (قوله
وتابعها) كالأجل وشرط الخيار منخ والدليل لكل مذكور في المطولات والحاصل ان أنواع
الشهادات ستة ما لا يقبل الا بشهادة أربع وما لا يقبل الا برجلين وما يقبل فيه شهادة رجلين
أو رجل واحد اثنين وما يقبل فيه شهادة المرأة وما يقبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الدية كما
ذكرنا (قوله ولزم) أي شرط والشرط هنا ما لا بد منه اي عمل الركن والشرط بحر (قوله
من المراتب الأربع) هي الزنا وبقية الحدود وما لا يطاع عليه الرجل والرابع غيرهما من الحقوق
وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر لجميعها وهو التمسك به حتى لو قال
أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وبقية الاوزنجندي بما
اذا قال اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه وبه يفتى خلاصة وقال الحلواني ان كان فصيحاً
لا يقبل منه الاجمال وان كان مجعياً يقبل بشرط ان يـون بحال ان اسقسه بين وقال
السرخسي ان احس القاضي بجهالة كافة التفسير والا لا وفي البزاية وقال الحلواني لو اقر
المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد اشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال
المدعى في يده بغير حق يصح عندنا اه وفيما كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد
ان اهـ هذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما هي ووصف في هذا الكتاب أو قال هـ هذا المدعى
الذي قرئ ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه بغير حق وعليه تسليمه الى هذا المدعى
يقبل لان الحاجة تدعو اليه اطول الشهادة والهجز الشاهد عن البيان اه (قوله لفظ أنهم) ٣
حتى لو قال اعلم أو اتيقن لا تقبل شهادته لان النصوص ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرها
مقامها ما فيها من زيادة نو كيد لانها من الفاظ اليمين فيكون معنى اليمين ملاحظاً فيم اخلافاً
للعراقيين فانهم لا يشترطون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطاع عليه الرجال فيجب لو انها
من باب الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح هو الاول لانه من باب الشهادة واليه هذا شرط فيه
شرائط الشهادة من الحرية وبجس الخكم وغيرها يعقوبة (قوله بلفظ المضارع بالاجماع)
فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عامض فلا يكون شاهد الحال (قوله كطهارة ماء) أي
ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلاً أم الفاسق فخير في الديانات التي لا تبصر تلقيناً من
العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة الماء ونجاسته ونحوه حيث يفحش في خبره
أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيه من جهة العدول وقول الطحاوي أو غير عدل محمول على
المستور كما هو رواية الحسن سيدي الوالد من الصوم وقامه في طاشيته (قوله ورؤية هلال)
أي هلال رمضان (قوله فهو اخبار لا شهادة) لانه أمر دني فاشبهه برواية الاخبار هداية
وأما في المعاملات فيقبل الخبر ولومن كافر أو فاسق أو عبد أو صبي ان غاب على الرأي صدقه
كما في الخطر والاباحة من الدرر (قوله والعدالة لوجوبه) أي وجوب القضاء على القاضي
منخ قال العلامة عبيد البر أحسن ما قيل في نفسه سير العدل انه المجهنم البكاثر غير المصير على

(قوله ستة أنواع) كذا
بالاصل والمعدود خمسة
وايجز اه معناه

اقوله تعالى فتد ككر
احداهما الاخرى ولم تقبل
شهادة أربع بالرجل اثلا
يكسر خروجهن وخصهن
الائمة الثلاثة بالاموال
وتابعها (ولزم في الكل)
من المراتب الأربع (اللفظ
أشهد) بلفظ المضارع
بالاجماع وكل ما لا يشترط
فيه هذا اللفظ كطهارة ماء
ورؤية هلال فهو اختيار
لا شهادة (لقبولها والعدالة
لوجوبه) في الينابيع
العدل من لم يطعن عليه
في بطن ولا فرج

٣ مطلبه

لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم
أو أتيقن

عليه لم يخال به لا يظهر على ان المعصية لا تنافي اقامة الاحكام الاترى أن من في حانة الخمر
تجربى له وعليه الاحكام فالأظهر ما في الحساوى وخزانة المفتين ما يسيس الحاجة قال الجوى
في المنة من كتاب المواريت اذا ادعت امرأة الميت أنها حبلى تعرض على امرأة ثقة أو
امرأتين فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من علامات
الحمل يوقف نصيب ابنتين ونحوه عن أبي يوسف ومحمد ط (قوله ونصاها) أى الشهادة (قوله
لغيرها) أى لغير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال منح فشمى القتل خطأ والقتل
الذى لا قصاص فيه لان موجب الممال وكذا تنقبيل فيه الشهادة على الشهادة وكتاب
القاضى وملى عن الخاتمة وقامه فيه (قوله سواء كان الحق مالا أو غيره) اطلقه فشمى الممال
وغيره قال الرملى وشمل الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص من قبيل الشهادة على
المال قال في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو بقتل لا يوجب القصاص تنقبيل
الى آخر ما صر (قوله ووصية) أى الايصاء اذ الكلام فيما ليس بمال قال في الشرع نبلاية ولعل
الحال لا يفتقر في الحكم بين الشهادة بالوصية والايصاء اه (قوله واستمال صبي) هذا
قوله وعندهما يثبت بشهادة القابلة وهو الأرجح كما سلف (قوله ولو) في بعض النسخ ولو بلا أو
واظا هر حذفتها تامل (قوله للارث) أى والحق والنسب عنده فالصنف بحرى على مذهب
الامام والشارح فيما تقدم بحرى على مذهبهما كما ترى (قوله الا فى حوادث صبيان المكنب)
هذا مكرر مع ما تقدم والذي في المنة عدم التقييد بصبيان المكنب فيم صبيان الحرفة
قال ظاهر ان التقييد بصبيان المكنب هنا اتفاق أبو السعود (قوله أو رجل وامرأتان)
لقوله تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهدا
حال كونهم مارجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا هذا التاويل لمساءلة يرشدان مع وجود
الرجال وشهادتهما مع تبرعهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة بشئ يضاف
الحكم الى الكل حتى يجب الضمان على الكل عند الرجوع اه ط قال في البحر والاصل
في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهى المشاهدة والضبط والاداء
ونقصان الضبط بزيادة النسب ان انجبر بضم الأخرى اليها فلم يبق بعد ذلك الا الشهادة ولهذا
لا تنقبيل فيما يدرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت بالشبهات وحقق الاكل في العناية بانه
لا نقصان في عقله من فيها هو مناط التكليف بل فيما هو العقل بالمسكة ففتين نقصان عند الشهادة
حالتن في تحصيل البلوغيات بانهما مال الحواص الجزئيات وبالنسبة ان ثبت فانه لو كان في ذلك
نقصان لكان تكليفهن دون تكليف الرجال فى الاركان وقوله صلى الله عليه وسلم ناقصات
عقل المراد به العقل بالفعل ولذلك لم يصلحن للولاية والخلافة والامارة اه ملخصا وقامه
فيه (قوله ولا يفرق بينهما) أى المرأتين حكى ان أم بنهر شهدت هى وأم السانعى عند الحاكم
فقال الحاكم فرقوا بينهما ما قالت ليس لك ذلك قال الله تعالى ان تصل احداهما افترقا
احداهما الاخرى فسكت الحاكم كذا فى البحر قال التاج السبكى بعد نقل هذه الحكاية
وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنزع غريب والمعروف في مذهب ولدها اطلاق القول
بان الحاكم اذا ارتاب بالشهود استحب له التفرق بينهما وكلامه صريح فى استثناء النساء

مطلب
لا فرق في الشهادة بين الوصية
والايصاء

(و) نصاها (لغيرها من
الحق وسواء كان) الحق
(مالا أو غيره كمنكاح وطلاق
ووكالة ووصية واستمال
صبي) ولو (للارث رجلان)
الافى حوادث صبيان
المكنب فانه يقبل فيها
شهادة المعلم من غير اذنه
عن النجاشي (أو رجل
وامرأتان) ولا يفرق بينهما

العيوب التي يرد بها المبيع قال في الخائنة وفيما لا ينظر اليه الرجال كاقترن والرنق ونحوه
 اختلفت الروايات وآخر ما روي عن محمد انه ان كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث ترد بشهادة
 النساء وهو قول أبي يوسف الاخير والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوثق وأما الجمل
 فيثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادتهن (قوله فيما لا يطلع عليه الرجال) قال
 الرمي قد علم أي صاحب البحر في باب ثبوت النسب في شرح قوله والمعتدة ان حدثت ولادتها
 بشهادة رجلين الخ أفاد بقوله بشهادة رجلين قبول شهادة الرجال على الولادة من الأجنبية
 وانهم لا يفسقون بالنظر الى عورتهم أما كونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا نعلم دأ
 للضرورة كما في شهود الزنا وفي المنع نقلا عن السراج وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته أيضا وان
 قال تعمدت النظر اليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد ظاهر او يمكن التوفيق بان يحمل كلام
 الشافعي على التعمد لا التحمل الشهادة والمثبت على التعمد مدلهما احياء للعقوق بابطالها الى
 مستحقها بواسطة أدائها الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع إشارة اليه وربما أفهم كلام
 الزيلعي في شرح قوله ولوقال شهود الزنا تعمدنا النظر قبلت أرجحية القبول وأيضا عبارته في هذا
 المحل ثم اختلفوا فيما اذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كما في الزنا طرحة ذكر مقابله
 وقبائسه على الزنا والراجح فيه القبول تامل ثم رأيت في التاترخانية نقلا عن العتبية واختلف
 المشايخ فيما اذا دعي الى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم انه لو نظر اليها يشتمى فنه من جوز ذلك
 بشرط ان يقصد بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصح انه لا يباح ذلك ذكره في كتاب
 المكره (قوله امرأة حرة مسلمة) بالغة عاقلة عدلة زبانية ودليله قوله عليه الصلاة والسلام
 شهادة النساء جائزة فيما لا تستطيع الرجال النظر اليه والجمع المحلى بالالف واللام يراد به الجنس
 فيتم اقل وهو الواحد وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع ولانه انما سقط الذكورة
 ليخف النظر لان نظر الجنس اخف فكذا بسقط اعتبار العدد (قوله والنكتان أحوط) وكذا
 الثلاث أحوط لما فيه من معنى الالتزام بغير وفيه عن خزائن الاكمل لو شهد عدة نسوة عدول
 انها امرأة فلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيه ما يقبل تعديل المرأة ولا يقبل ترجيحها (قوله
 والاصح قبول رجل واحد) اذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما لا يطلع عليه الرجال الى
 ان الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعمدت النظر اما اذا شهد بالولادة
 وقال فاجأتم فاتفق نظري عليه اتقبل شهادته اذا كان عدلا كما في المبسوط اه وقد مننا نحوه آثقا
 (قوله وفي البرجندى عن الماتنق الخ) ذكر الجوى في شرحه عن الحاوى القدسي تقبل شهادة
 النساء وحدهن في القتل في الجاهل في حكم الدنيا لئلا يهدم الدم ومثله في خزائن الفتاوى وفي
 خير مرطوب خلافه قال نهادة أهل السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا
 شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء فيما يقع في الجماعات وان مست الحاجة
 لعدم حضور العدول في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طريقا وهو منعهم من الجماعات
 والصبيان عن الملاعب والامتناع عما يشق به الحبس كان التعمير مضافا اليهم لا الى الشارع
 اه وقد تقدم أن المعتد جواز دخولهن في الجاهل اذ لم يشتمل على مفسدة ومعلوم انه قد
 يسهن من لامعة منه بكمسر ومعلوم والصبيان غير مكلفين حتى يتوجه خطاب الدفع

فيما لا يطلع عليه الرجال
 امرأة حرة مسلمة والنكتان
 أحوط والاصح قبول رجل
 واحد خلاصة وفي البرجندى
 عن الماتنق ان المألم اذا شهد
 منفردا في حوادث الصبيان
 تقبل شهادته اه فليحفظ

بوجوب الحد والقود لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وان كان المعلق
 عليه لا يثبت بذلك وصورته كما في البحر عن الولوالجية رجل قال ان شربت الخمر فملاو كح
 فشهد برجل واحد ان ان شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لان هذه شهادة لا مجال لها في الحدود
 ولو قال ان شربت من فلان شربة على قياص ما ذكرناه ينبغي ان يضمن المال ويعتق العبد
 ولا يقطع اه وعزا المسئلتين في الخطائية الى ابي يوسف ثم قال والفتوى فيهما على قول ابي
 يوسف وفي خزانة الاكمل شهدانه اعتق عبده ثم شهدا بربعة بانه زنى وهو محصن فاعتقه القاضي
 ثم رجع اليه رجع السكك ضمن شاهد الاعاق فيتمه لمولاه وشهود الزنا دية لمولاه ايضا لم يكن
 له وارث غيره اه **(قوله كحاض)** أى قرىءا عنه وقوله ولو علق عتقه بالزنا وقع برجلين ولا
 حد ومضى ايضا في الزنا اذا شهد به رجلان **(قوله وللولادة)** أى في حق ثبوت النسب دون
 الميراث عنده ذكره قاضيان وهو خبر مقدم لامرأة ولم يذكر الولادة في الاصل لاح لان شهادة
 امرأة واحدة على الولادة انما تكفي عندهما خلافا له **(قوله لا لالة)** اقلنا في حق المرأة لان في حق
 شهادتها على الاصل ثم لال فتقبل بالاجماع في حق المرأة اقلنا في حق المرأة لان في حق
 الارث لا تقبل عنده خلافا لهما **(قوله لا لالة)** متعلق بالاخيرة أى تقبل شهادة القابلة
 باستئلال الصبي للصلاة عليه اتفاقا كما في المنع وانما قبلت وان كان يمكن أن يطاع عليه الرجال
 لكنهم لا يحضرون الولادة عادة فالنكاح لم يطاع عليه الرجال **(قوله وللارث عندهما)** أى
 تقبل شهادة القابلة باستئلال الصبي للارث عندهما **(قوله والمبكرة)** أى الشهادة عليها فان
 شهدت انها بكر يؤجل العنين سنة فاذا مضت فقال وصلت اليها وانكرت ترى النساء فان
 هي بكر تخبر فان اختلفت الفرق ففرق للرجال وكذا في رد المبيع اذا اشتراها بشرط المبكرة
 ان فان انها انثى يحلف البائع لينضم **كقوله** الى قولهن فالعيب يثبت بقولهن لسمع
 الدعوى وللخلاف اذ لو لا شهادتهن لم يحلف البائع وكان القول قوله بل لا يمين لنفسه بالاصل
 وهو المبكرة كما في البحر وسيأتي قريبا اوضح من ذلك **(قوله وعيوب النساء)** كالاماء المبيعة
 من نحو ورثي وقرن كالأشترى جارية فادعى ان بهم اقرا نورا ورثا يمكن ذكر في المنع في باب خيار
 العيب عند قوله ادعى ابا فان ما لا يعرفه الا النساء يقبل في قيامه للحال قول امرأة ثقة ثم ان
 كان بعد القبض لا يريد بقوله بل لا بد من تحلف البائع وان كان قبله فكذلك عند محمد وعند
 أبي يوسف يرد بقوله بل لا يمين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الرقبة ان الاصل ان
 القول لمن تمسك بالاصل وان شهادة النساء بائنا فراهن فيما لا يطاع عليه الرجال حجة اذا
 تأيدت بمؤيد والاعتبار به لا يوجب الخصومة لا لزام الخصب ثم ذكر انه لو اشترى جارية على انها
 بكر ثم اختلفا قبل القبض أو بعده في بكارتهما يريهما القاضي النساء فان بكر لم يكره المشترى
 لان شهادتهن تأيدت بان الاصل المبكرة وان قلنا يجب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن
 لانها حجة قوية لم تتأيد بمؤيد **كقوله** ثبتت الخصومة لمتوجه الميمين على البائع فيحلف بالله
 انه قد سلمت اليكم البيع وهي بكر فان نكل ردت عليه والا فلا اه ملخصا والاولى حذف
 قوله قوية أو ابداله بلفظ ضمنية قال الرملي ذكر في الدرر والغرر وللولادة واستئلال الصبي
 للصلاة عليه والمبكرة وعيوب النساء امرأة اه فدخل في قوله وعيوب النساء الحمل لانه من

كما في (وللولادة واستئلال
 الصبي للصلاة عليه) وللارث
 عندهما أو الشافعي وأحمد
 وهو أرجح فتح (والمبكرة
 وعيوب النساء)

مطلب
في الشهادة على اتيان البينة

عدلان لان موجب التميز عنده وعندهما لا بد فيه من اربعة كازنا واما اتيان البينة فلا يصح
انه يقبل فيه شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعقبة القاضي) اى حكم
بعقبة وكذا قوله ورجحه (قوله ضمن الاولان قيمة ما ولاه) لانلاف رقبته المملوكة على السيد
(قوله ديمه له) انظر هل المراد بالدية هنا قيمة لانه رقيق او دية الاحرار لحكم القاضي عليه
بالحرية وبذلك قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا كانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه)
بان لم يكن له وارث غيره والوارثه (قوله والقود) شمل القود في النفس والعص وقيده به
لما في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطا او بقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم
وكذا الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي لان موجب هذه الجناية المال فقبل
فيه شهادة الرجال مع النساء اه (أقول) علم به قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل
والمرأة وطرو العبد وكل ما لا قصاص فيه وكان موجب الممال ويعلم به كثير من الوقائع
الحالية (قوله ومنه) اى من القود (قوله لما آها) اى لانها اتول (قوله اقبله) بسبب
ردته اى ان اصغر على كفره (قوله بخلاف الاثني) فانها لا تقتل بل تجلس فقبل شهادة
رجل وامرأتين فلذا اقبله كبر في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية انها اسلمت جاز
وتجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصراني كذلك فيجبر ولا يقتل ورأيت في الولوالجية اه
سأبحا في وانما لا يقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلمان قال سيدى الوالدوا انظر لم يقبل كذلك
في شهادة رجل وامرأتين على اسلامه امكنه يعلم بالاولى وصرح به في الجرح عن المحيط
عنه قوله والذي على منه له وثقه دم في باب المرتدان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يثبت الا
من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين على
رواية النوادر ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه اسلم وهو يشكر لم تقبل شهادتهما وقبل
تقبل في المسئلةين ولو على نصرانية قبلات اتفاقا لان المرتدة لا تقتل بخلاف المرتدوا لكنهم تجبر
على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي النوادر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
وشهادة نصرانيين على نصراني انه اسلم وهذا هو الذي في آخر كراهية الدرر كافي ح واعتمد
قاضيان قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان كان يجبر على الاسلام لان اى نفس
كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومنه ردة مسلم) اى حكم ردة وتقييمه وعله قال في
الجرح وما الشهادة بردة مسلم فلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كما ذكره في العناية من السير اه
(قوله رجلان) انما لم تقبل شهادة النساء الحديث الزهري مضى السنة من لدن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم والخاتمة من بعده ان لانها دالة النساء في الحدود والقصاص ولان
فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيما تندرى بالشبهات كذا في الهداية
وانما لم يكن فيها حقيقة البدلية لانها انما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع امكان الاصل
وليس كذلك فانها اجازة مع امكان العمل بشهادة الرجلين كافي العناية وفي خزائن الاكمل
لو قضى بشهادة رجل وامرأتين في الحدود والقصاص وهو راء اول راء ثم رفع الى آخر امضاء
اه بجر (أقول) والاحسن حذف قوله ولا يراه لان القاضي حجة فيحكم بعقبة مذهب
(قوله الا لما في قيع) اى اذا كان بعض الشهود نسوة ولا يجحد يعني ما عني على نفي عما

فاعقبة القاضي ثم رجحه ثم
رجع الكل ضمن الاولان فيه
امواه والاربعة ديمه له
ايضا لو ارثه (ولبقية
الحدود والقود) منه
(اسلام كافر ذكر) لما آها
اقتله بخلاف الاثني بجر
(و) مثله (ردة مسلم رجلان)
الا لما في قيع ولا يجحد

المأخوذة منه وغير ذلك فلا تنبذ من الشهادة بالاختصاص مطلقا ثبوت الحديث كمال يمكن قد
 يقال مع هذا الاحتمال لاحتمال العلق فيه ط قال في البحر ولا يقول سرق محافظة على
 السر ولو أنه لو ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا يحصل احدا حقه
 وسرح في غاية البيان بان قوله اخذ ذاولي من سرق وعلى هذا فيجوز قول القدوري وجب
 ان يقول اخذ على معنى ثبت لا الوجوب انتهى وقوله في العناية بتمهين ذلك مع قوله
 لا يجوز رأى أن يقول سرق ذاسع وانما الكلام في الافضل وكل منهما جائز اه (وقوله لطيفة)
 حكى الفخر الرازي في التفسيران هرون الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفيهم أبو يوسف فادعى
 رجل على آخر بأنه اخذ ماله من بيته فاقرب بالاختصاص ذاسع آل الفقهاء فافتوا بقطع يده فقال أبو
 يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالاختصاص فادعى المدعى انه سرق فاقربهم فافتوا بالقطع
 وحالفهم أبو يوسف فقالوا له لم قال لانه لما أقر بالاختصاص ثبت الضمان عليه وهو سقط القطع
 فلا يجزى اقراره بهدء بما سقط الضمان عنه فحججوا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى
 هذا ظاهر في انه اذا ادعى انه اخذ مالى او دابتي تسع وان لم يبين وجه الاختصاص (قوله
 ونصاها) أى ما نصيب عليه أى تتوقف عليه قال ابن الكمال ولم يقل بشرطها أى كما قال في
 الكنز السابق ان المرأة ليست بشرط في الولادة وأختها (قوله للزنا أربعة) وذلك يشير إلى
 نذب السرقة لانه قلما ينهيه أربعة بصفة الموجبة والدليل قوله تعالى فاستشهدوا عليهن
 أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فلا يجوز بالاقول ونحن وان لم نقل بالانهم وهم فالاجماع
 عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا عليه من رجالكم لان الاول
 مانع والثاني مبيح والممانعة دم والدليل وان كان في التمسك مثبت في حق الرجال للمداواة
 ط اخذ من البحر بالمعنى عن فتح القدير قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى عبارة فتح القدير
 وان النص أو جب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة منكم فقبول امرأتين مع ثلاثة مخالف لما
 نص عليه من العدد والمداواة وغاية الامر المعارضة بين عموم قوله تعالى فان لم يكونا رجلين
 فرجل واحد وان وبين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وتلك مبيحة اه ولا يخفى عليك ما في كلامه
 من المخالفة والايهام تأمل قال في البحر وقدمنا في الحدود انه يجوز كون الزوج أحدهم الا في
 مسنتين أن يقدفها الزوج أو لا ثم يشهد مع ثلاثة وان يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة اه
 (قوله ليس منهم ابن زوجها) أى اذا كان الأب مدعيا أو أم الابن حجة اما اذا فقد فيجوز قال
 في البحر اعلم انه يجوز أن يكون من الاربعة ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحيط البرهاني
 ان الرجل اذا كان له امرأتان ولأحدهما خمسة بنين شهد أربعة منهم على اخيم انه زنى بأمرأة
 ايهم تقبل الا اذا كان الأب مدعيا أو كانت أمهم حجة اه والمنع في كون الأب مدعيا لعله
 مقيد بما اذا كان بعد قد فقه لانه لا يدفع بشهادته عن أبيه اللعان وفي كون أمهم حجة للمداواة
 الدينوية عادة (قوله ولو علق عنقه بالزنا) أى بزنا نفس المولى (قوله ولاحد) أى على المولى
 ويسكتلف اذا أنكره لعلق قال في البحر ثم اعلم أن العلق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم
 يحد المولى ويسكتلف المولى اذا أنكره لعلق وفيه خلاف ذكره في الخاتمة وادب القضاء
 لتعصاف اه قال أبو السعود واختلفوا في الشهادة على الواطئة فعند الامام يقبل فيها رجلان

(ونصاها للزنا أربعة رجال)
 ليس منهم ابن زوجها ولو علق
 عنقه بالزنا وقع برجلين
 ولاحد ولو شهدا بعنقه ثم
 أربعة بناته محصنا

مطلق
 في الشهادة على الواطئة

على قواهما والرضاع داخل في حرمة المصاهرة تأمل (قوله وليس انما مدعى حسمة) الاولى
مدعى حسمة بخذف ياء مدعى (قوله الا في الوقف) يعني اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف
تسمع عند البعض والمفتي بعدم سماعها الا من اتولى كانه تقدم في الوقف قال ط فاذا كان
الموقوف عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى اشباهه (اقول) يمكن في فتاوى المالوف ان
الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اه فتأمل لكن قديمه سيدي الوالد في تنقيح
بان يكون باذن قاض على ما عليه الفتوى (قوله وسعها في الحدود) أى كتمانها قال في
الهداية والشهادة يخبر فيها الشاهد في الستر والظاهر لانه بين حسيبتين اقامة الحدود والوقوف
عن الهتك والستر افضل اه قال الكاكي والحسبة مائة نظرية الاجرى في الاخرة وفي الصحاح
احتمس بكذا الجراعت الله تعالى والامم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه (قوله
أبر) أفاد ان عدمه ع جاز اقامة الحسبة ما فيه من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا
ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين آمنوا الآية لان
ظاهرها انهم يحبون ذلك لاجل ايمانهم وذلك صفة الكافر ولان مقصود الشاهد ارتقاءها
لا اشاعتها وكذا لا يعارضه السرية التي عن كتمانها لانها في حقوق العباد دليل
قوله تعالى ولا ياب السوء اه اذا ما دعوا الى الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انما في
الدين بان العبرة له حوم اللفظ لا بخصوص السبب كما ذكره الرازي اوله عام مخصوص
بالحديث السري التي بلغت صباغ الانحط عن درجة الشهرة لانه قد مدعى مع قبول الامهات
أوهى مستند الاجماع على تخيير الشاهد في الحدود كما يفهم من البحر وتمام الكلام على ذلك
فيه فراجع فانه مهم (قوله حديث من ستر ستر) الذي في الفتح من ستر على مسلم ستره الله
تعالى وافادته في الصحيحين (قوله الاتمة بكبحر) وفيه عن الفتح واذا كان الستر مدعى وبالله
ينبغي ان تكون الشهادة بخلاف الاولى التي مرجعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة القذف
في جانب الفعل وكراهة التنزيه في جانب الترك وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا
ولم يهتك به اما اذا وصل الحال الى اشاعته والتمسك به بل بعضهم ربما افتخروا به فيجب كون
الشهادة أولى من تركه الا ان مطلوب الشارع اخلاء الارض من المعاصي والقوا حش
بالخطايا المقيمة لذلك وذلك يصدق بالنسبة من الغافلين وبالزجر اعم فاذا ظهر حال الشهرة
في الزنا لاوا الشرب وعدم المبالاة به واشاعته فاخلاء الارض المطلوب حينئذ بالنسبة احتمال
يقابل ظهور وعدمها من انصف بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر للاخلاء وهو الحدود بخلاف
من زنى مرة أو مرارا مسترا متخوفاً مستدماً عليه فانه محتمل استحباب ستر الشاهد وقوله
عليه السلام له زال في عازلو كنت سترته بثوبك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة
الغيبية يحرم منه ما يحرم منها ويحتمل منه ما يحتمل منها اه (قوله والاولى الخ) هذا
كلاستدراك على قوله بولانه رعاية عدم التعرض بالشهادة في السرقة أصلاً ويلزم منه
ضياح حق الغير فاستغنى السرقة واثبت لها حكماً خاصاً وهو انه باقى باللفظ بقيت الضمان من
غير قطع قال سيدي الوالد درجة الله تعالى وفيه اشارة الى ان المراد ستر أسباب الحدود اه وبه
ظهر الجواب (قوله أخذ) الأخذ أعمن من كونه غصباً أو على ادعائه ملكه مودعا عند

ع أى عدم الستر وهو
الشهادة اه منه

واليس لنا مدعى حسبة الا في
الوقف على المرجوح فليحفظ
(وسعها في الحدود أبر)
حديث من ستر ستر فالاولى
التمسك بالاتمة بكبحر
(و) الاولى أن (يقول)
الشاهد في السرقة أخذ
احكاماً على (لا يرق) رعاية
للسر

المشهور وتقبل وان انكر الزوجان ط ومثله في العمادية والقصوين والبرازية قال في
 الذخيرة اذا غاب الرجل عن امرأته فاخذ بها عدل ان زوجها طاقها اثلاثاً او مات عنها فله ان
 تعدد وتزوج بزوجة أخرى وكذا ان كان الخبير فاسقاً لان هذا من باب الديانة فثبت بخبر الواحد
 بخلاف النكاح والنسب اه (أقول) لكنه في التنقيح ذكر العدل دون الفاسق قال في
 القصوين ولو اخبرها فاسق تحرت وهذا عند المعاصفة او المشاهدة لموته او جنازته وبقي تمامه
 ان شاء الله تعالى (قوله اي بائناً) هذا القيد لم يذكروه في التنقيح بل أطلقوا الطلاق وكذلك
 أطلقوه في الاشياء ولم يقيده بالباين وكذا محشوها لكن قال ط والتنقيح فيه ظاهر لانه اذا
 طلقها رجعي لا ينكر بعد معة شتم معة شاة الا زواج لانه يعد صراحها لها (قوله وعق أمة)
 أي عند الكل لانها شهادة بجرمة القرح وهي حق الله تعالى وهل يحلف حصة في طلاق المرأة
 وعق الأمة أشار بمحمد في باب النكاح انه يحلف كذا في شرح القردوري وذكر الصرخسي في
 مقدمة باب السامية انه لا يحلف فثام له عند الفتوى كذا ذكر ابن الشحنة ط (قوله
 وتنبيره) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الأمة والعبد كافي عتقه ما قبل في
 الأمة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف لان التدبير فيها يتضمن حرمة فرجها على الورثة بعد
 موت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتقه اخلافه فان دعواه شرط عنه كذا اذا
 شهد شاهدان على رجل بعق عبده والعبد والمولى ينكران ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام
 وقالوا تقبل وفي الحق ان قد تحقق الدعوى كباين يقطع العبد يدخر فقال الحر اعقل
 مولاً لتقبل الجفائية ولي عليك القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل بيئته ويقضى بعقه
 لان دعوى الجفائية عليه العتق قائم مقام دعوى العبد كجائز اعلم ان الشهادة بلا دعوى
 أحدم مقبولة في حقوق الله تعالى لان القاضي يكون نائباً عن الله تعالى فتكون شهادته على
 خصم مقبولة وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل متفق عليه لكن الغالب عندنا في
 عتق العبد - ق الله تعالى لان سبب المالكية وهي الحرية يهتاق بها حقوق الله تعالى من
 وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما يعني كالعبد والحر والحدود ولذا لم يجز استرقاق الحر برضاه
 لما فيه من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عندنا حق العبد لان نفع
 الحرية عائد اليه من مال كيمته وخلاصه من كونه مبيعاً فلا كمال فلا تقبل بدون الدعوى
 كما في شرح المجموع لابن مفلح (قوله وتنبيره) قد علمت انه على الخلاف كما ذكر ابن وهبان
 ولا فرق عند الامام بين ان يشهدوا بالعق او بالحرية الاصليّة والشارح مشى على قولهما وتبع
 الشرح بل لا في عدم الفرق بين الحرية الاصليّة والعارضة (قوله وهل يقبل جرح الشاهد
 حصة) الجرح يفتح الجيم يعني تجزئ قوله حصة بمحتمل أنه حال من جرح يعني ان الجرح
 يفعل ذلك حصة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والاولى أظهر قال الحلبي
 حصة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله ثبافت ثمانية عشر) أي بن زيادة عتق العبد وتنبيره
 والرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعق الأمة وتنبيره هاتين الاربعة عشر قال ط وفيه
 ان عتق العبد من جلة الاربعة عشر اه (أقول) ليزد على باقي الاشياء غير عتق العبد وتنبيره
 والرضاع وهي داخل في الاربعة عشر فعق العبد وتنبيره داخل في عتق الأمة وتنبيره

اي بائناً (وعق أمة)
 وتنبيره او كذا عتق عبدة
 وتنبيره شرح وهبانية وكذا
 الرضاع كما صرح في بابيه وهل
 يقبل جرح الشاهد حصة
 الظاهر نعم لكونه حقة الله
 تعالى اشياء قبلت ثمانية
 عشر

بدونها وفق أبو الفضل الكرماني وهو المختار عمادية ومنها هل لرمضان قال فاضيلان
 الذي ينبغي ان لا يشترط الدعوى فيه كالاتي - شرط في عتق الاممة وطلاق الحرية وفي العمادية
 عن فتاوى رشيد الدين الشهادة بطلان عيب الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الاضحية
 اختلاف المشايخ فاسه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم على هلال الفطر ومنها الحدود وغير
 حد القذف والبرقة ومنها النسب وفيه خلاف حتى صاحب المحيط القبول من غير دعوى
 لانه يتضمن حرمان كاه الله تعالى حرمة الفرج وحرمة الامومة والابوة وقبل لا تقبل من غير
 ختم ومنها الخلع فان الشهادة عليه بدون دعوى المرأة مقبولة اتفاقا ونسبة المهر عن
 ذمة الزوج ودخول المال في هذه الشهادة تتبع ومنها الايلاء والنظار والمصاهرة ويشترط أن
 يكون المشهود عليه حاضرا ومنها الطرية الاصلية عندهما او الصحيح اشتراط الدعوى في ذلك
 عند الامام كما في العتق العارض ومنها النكاح فانه يثبت بالدعوى كاطلاق لان حل الفرج
 والحرمة حتى لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لان الغالب عندهما فيه حتى الله تعالى لان
 الطرية يتبعان بهما حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرهما كالعبد والحدود
 والحدود ولا يجوز استرقاق العبد برضاهما فيه من ابطال حتى الله تعالى وقال الامام لا بد في
 عتقه من دعوى والغالب فيه حتى العبد لان نفع الحرية عائد اليه من مال كونه وخالصه
 من كونه مبتذلا كالمال وقد عتق الاربع عشرة مسئلة وقوله عدم منها الخ بقيد ان هناك
 مسائل أخرى كذلك وهي التي ذكرها بعد وقد اعاد صاحب الاشياء ذكر شهادة الحسبة بعد
 فعدم حد الزنا وحده الشرب مسئلتين وزاد الشهادة على دعوى مولى العبد نسبه اه ط قال
 سبدي والواقعات ويزاد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في بابه وتقدم في الوقف (قوله
 بلا عذر فسق فتد) نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الاممة وظاهر ما في القضية انه في
 الكل وهو في الظهيرة والعقيقة اه اشياء وفي البحر عن القضية اجاب بعض المشايخ في شهود
 شهدوا بالحرمة المغالطة بعد ما اخرجوا شهادتهم خمسة ايام من غير عذر انهم لا يقبل ان كانوا
 عالين بانهم ما يعيشان عيش الزوج ثم نقل عن العلا الجاحي والخطيب الانطاقي وكما للامة
 البيهقي شهدوا بعد ستة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل اذا كانوا عالين بعيشهم
 عيش الزوج وكثير من المشايخ اجابوا كذلك في بنس هذا وعامة فيه وفي الجوى وقيل
 المداف في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص بالزوج او لا قال في
 البرزخية اذا طلب المدعي الشاهد لاداء الشهادة فاجر من غير عذر ظاهر لا تقبل اه فاطلاقه
 بقيد عدم القبول مطاوعا وهو الذي اعقده ابن الشهادة اه ملخصا وافق في نقيج الحامدية
 بانه حتى اخر خمسة ايام من غير عذر ان كانوا عالين بانهم ما يعيشان عيش الزوج فانهم لا يقبل
 وعزاه لمعين المفتي وجامع الفتاوى (اقول) قد عتق ان ذكر خمسة ايام او ستة اشهر ليس بقيد بل
 المراد التمكن من الشهادة عند القاضي وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطرد في
 كل حرمة لا يوجد فيها تاويل كما افاده الجوى (قوله كطلاق امرأة) حرها واممة وقيد
 القبول في النهاية بما اذا كان الزوج حاضر اما اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبيد البر
 وكذا يشترط حضور المولى في صورة الاممة ولا يمكن لا يشترط حضور المرأة ولا الاممة على

بلا عذر فسق فتد
 امرأة

والاضاعت الحقوق وعلى هذا الكتاب الا انه يجوز له اخذ الاجرة على الكتابة دون الشهادة
 فمن تعينت عليه باجماع الفقهاء وكذا من لم تتعين عليه عندنا وهو قول للثاني وفي قول
 يجوز لعدم تعينه عليه اهـ سألني اهـ طـ ليكن ينظر مع ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي
 والمفتي لا يحمل لهما أخذ الاجر به وليس خالصا - ما يدل ما ذكره من ان غايل الاموات اذا
 تعين لا يحمل له أخذ الاجر تأمل افاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى (قوله حتى لو أركبه
 بالعدو) بان كان يقدر على المشي او طال يستاجر به دابة وأركبه من عنده (قوله وبه) أي
 بالعدو بان كان شيخا لا يقدر على المشي ولا يجد ما يستاجر به دابة وهذا التفصيل لصاحب
 النوازل طـ (قوله الحديث أكرموا الشهود) تمامه فان الله تعالى يستخرج بهم - هم المحقوقون
 ويدفع بهم الظلم رواه الخطيب وابن عساکر عن ابن عباس (قوله وجوز الثاني الاكل مطلقا)
 أي سواء صنع له لاجلهم أولا ومنعه محمد مطلقا بعضهم فصل قال في البصر الشهود في الرستاق
 واحتج إلى أدائهم هل يلزمهم كراه الدواب قال لا رواية فيه ولا يمكن جمع من المشايخ
 انه يلزمهم - وفي فتح القدير ولو وضع للشهود طعنا ما قالوا ان كان مهيا من قبل ذلك تقبل
 وان صنع له لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيه ما وعن أبي يوسف تقبل فيه ما للعادة الجارية
 باطعام من حل محل الانسان عن يمينه عليه شاهدا اوليا ويؤثرون ما تقدم من ان الاداء اذا
 كان بالشرط ليعض حاجته عند الامير يجوز كذا قيل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف
 الذهاب الى الامير اهـ وجزم في الملتقط بالقبول مطلقا اهـ (قوله وبه يفتي بجر) نقله عن
 ابن وهبان في نثره منظره قال شارحها الامام عبد الله بن الشحنة نقله عن مختصر
 المحيط للبخاري أخرج الشهود الى ضبيعة اشترافا فاستأجرهم دوابا ركبوها ان لم يكن
 لهم قوة المشي ولا طاقة الكراه تقبل شهادتهم - والا فلا فان كل طعاما للشهود له لا ترد
 شهادته وقال الفقيه أبو الليث الجواب في الركوب ما قال اما في الطعام ان لم يكن المشهود
 له طعاما للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه اليهم - رأوا كاره لا ترد شهادتهم - وان هيأ لهم
 طعاما فأكوه لا تقبل شهادتهم - هذا اذا فعل ذلك لاداء الشهادة فان لم يكن كذلك لكتمة جمع
 الناس للاستشهاد وادواهم طعاما أو بعث لهم - دوابا واخرجهم - من المصروف ركبوها أو أكوا
 طعاما اختاروا فيه قال الثاني في الركوب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في كل الطعام
 وقال محمد لا تقبل فيهما او الفتوى على قول الثاني جرى العادة به - سيما في الانكحة ونثر السكر
 والدرهم ولو كان قادم في الشهادة لما فعلوه كذا في القفرية اهـ (قوله ويجب الاداء)
 أي يفترض اما كفاية أو عينا (قوله لو الشهادة في حقوق الله تعالى) وجه قبول الشهادة بالا
 طلب فيما ذكر ان حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بإثباته والشاهد من
 جهل من عليه ذلك فكان قاعا بالخصوصة من جهة الوجوب وشاهد من جهة العمل ذلك فلم
 يحتاج الى خصم آخر اهـ وبعضهم جهل القائم بالخصوصة القاضي طـ (قوله أربعة عشر)
 ذكر منها طلاق المرأة وعق الامة وتدنيرها ومنع الوقف قال قاضي خان ياب - في ان يكون
 الجواب على التفصيل - بل اذا كان الوقف على قوم باعيانهم لا تقبل البيعة عليه بدون الدعوى
 عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عنده بدون الدعوى وتقبل عندهما

حتى لو أركبه بالعدو لم تقبل
 وبه تقبل الحديث أكرموا
 الشهود وجوز الثاني الاكل
 مطلقا وبه يفتي بجر وأقره
 المصنف (و) يجب الاداء
 (بالطاب لو) الشهادة في
 حقوق الله تعالى وهي كثيرة
 عدمها في الاشياء أربعة عشر
 قال ومضى آخر شاهد الحسبة
 شهادته

٢ قوله ان يمنع من الاداء عند غير العدل لانه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على ظنه انه يقبله
 لشهرته مثلاً ينبغي ان يتعين عليه الاداء وكذا المعدل لو سئل عن الشاهد فاخبر بانه غير عدل
 لا يجب عليه ان يبدله عنده ببحر (قوله وقرب مكانه) أي ان يكون موضع الشاهد قريباً
 من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه ان يفتدوا الى القاضي لاداء الشهادة
 ويرجع الى أهله في يومه ذلك قالوا الا ياتم لانه يلحقه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب
 ولا شهيد (قوله وعلمه بقوله) فلو علم انه لا يقبله الا يلزمه ببحر قال الحموي فلو شك
 في نظر حكمه (قوله أو بـ) كونه أسرع قبولاً أي فيجب الاداء وان كان هناك من تقبل
 شهادته فتح وفيه تأمل مقدسي وكانت له عدم ظهور وجه الوجوب حيث كان هناك من
 يقوم به الحق ط عن الحموي (أقول) لكنه يحميه في مقابلة المنقول فقد ذكر المصنف في
 شرح الوهبانية عن الخاتبة (قوله ان لم يوجد بدله) أي بديل الشاهد وهذا هو خامس الشروط
 وأما الاثنان الباقيان ثقة السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما ان لا يعلم بطلان المشهود به وان
 لا يعلم ان المقر أقر خوفاً والخ وال في الشاهد للجنس فيصديق بالواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد
 الاداء بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل لثمة
 الشبهة فانه يحتمل ان تأخيره كان لاستجلاب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على
 العذر من نسب ان ثم تذكر او غيره اه قال العلامة عبد البر وعندى ان الوجه ما قاله شيخ
 الاسلام لاسيما وقد قدس الزمان وعلم من حال الشهود التوقف بمقتضى القوة وهذا مطلق
 عن مسائل القروج والظاهر ان هذا مطلق في كل حرفة لا يتوجه فيها تاويل اه (قوله
 لانهم افترض كفاية) أي اذا قام بها البعض الكافي سقط عن الباقي (قوله تتعين لولم يكن
 الاشاهد ان التحمل او اداء) قال الامام الرازي في احكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب
 الشهاد اذا مادعوا انه عام في التحمل والاداء لكن في التحمل على المتعاقدين الحضور اليهما
 للاشهاد ولا يلزم الشاهد من الحضور اليهما ما وفي الاداء يلزمهما الحضور الى القاضي لأن
 القاضي ياتي اليهما باليؤديا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه يجب عندنا وكذا في
 الرجعة عند الشافعي وأحمد قال في البحر وفي الملتقط الاشهاد على المدانة والبيع فرض
 كذا رواه في يوم ذكر الامام الرازي في احكام القرآن أن الاشهاد على المبايعات والمداينات
 مندوب الا التزاليس كالتزويج والمبايعات وأطلقه جماعة من السلف حتى في البطل اه
 قال في التاتارخانية عن المحيط طو كفي فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد على المدانة والبيع
 فرض على العباد الا اذا كان شأحه غير الا يخاف عليه التلف وبعض المشايخ على ان الاشهاد
 مندوب وليس بفرض اه وفي البرازية لا بأس للرجل ان يتخرب عن تحمل الشهادة ولو طلب
 منه ان يكتب شهادته او يشهد على عقد او طلب منه الاداء ان كان يجده غيره فله الامتناع
 والا فلا تنتهي وجبته اذا التحمل في الآية الكريمة محمول على ما اذا لم يوجد غيره وهو الا قالوا في
 الامتناع كما ذكرنا (قوله وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازي في احكام القرآن
 بان عليه الكتابة اذا لم يوجد غيره اذا كان الحق مؤجلاً والا فلا اه ببحر (قوله لكن له
 أخذ الاجرة لا للشاهد) في المجتبى عن الفضلي تحمل الشهادة فرض على الكفاية كما اذا

٢ مطلب

لشاهد ان يمنع من
 أدائه عند غير العدل

٣ مطلب

اذا كان موضع القاضي
 بعيداً من موضع الشاهد
 بحيث لا يفتدوا ويرجع في
 يوم لا ياتم بعدم الاداء

٤ مطلب

لوزم الشاهد الاداء ولم
 يؤد ثم أدى الشهادة

وقرب مكانه وعلمه بقوله أو
 بـ كونه أسرع قبولاً
 وطلب المدعي (لوفى حق
 العبد ان لم يوجد بدله)
 أي بديل الشاهد لانها
 فرض كفاية تتعين لولم
 يكن الاشاهد ان التحمل
 أو اداء وكذا الكتاب اذا
 تعين لكن له أخذ الاجرة
 لا للشاهد

٥٦ (قوله وحكمها) أي صحتها الماتقة بدم في أول كتاب القضاء من معاني الحكم الاثر
 اشابت بالخطاب كل وجوب والحكمة فيكون المعنى هنا وصفتها (قوله وجوب الحكم) أي
 القضاء (قوله وجوبها) بفتح الجيم أي بما تعلق بها اذا لموجب عبارة عن المعنى المتعلق بما
 أضيف اليه في ظن القاضى فالذى أضيف اليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام
 الخصم بالشهود به (قوله بعد التركية) اشتراط التركية قوله ما هو المقتضى به ط عن
 الشرع بلاية (قوله افتراضه) أي القضاء (قوله الا في ثلاث قدمناها) أي قبيل باب الحكم
 وهي رجاء الصلح بين الاقارب واذا استعمل المدعى وخوف رية عند القاضي (قوله بعد وجود
 شرائطها) أي المتقدمة (قوله ان لم ير الوجوب) نقله في أول قضاء البحر عن شرح المكنز لما
 (قوله ابن مالك) في شرح المجمع في مجتبه القضاء بشهادة الزور (قوله وأطلق الكافي
 كفره) في رسالته سيف القضاء على البغاة حيث قال - حتى لو أخر الحكم بلاء - ذكر عدا
 قالوا انه يكفر كذا في المنع (قوله واستظهر المصنف الاول) لما تقدم في باب الرد من الاعتماد
 على عدم تكفير المسلم ولو بالرواية الضعيفة (قوله ويجب أدائها) أي عينا (قوله بالطلب) أي
 طلب المدعى (قوله ولو كما كاسر) أي من انه لو خاف فوت الحق والطلب لايه - لم يهرزمه
 ان يشهد بالطلب قال في البحر وانما قلنا أو - كما لا يدخل من عنده شهادة لايه - لم يهرزمه صاحب
 الحق وخاف فوت الحق فانه يجب عليه ان يشهد بالطلب كما في فتح القدير اذ كونه طالبا لادائه
 كما ٥٦ لم يكن نظريه المقدسي بان الواجب في هذا اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب
 عليه ان يشهد والا لا يجوز ان يشهد بغيره ان لم يوجد بغيره (قوله بشرط سبعة) ذكر منها خمسة منها
 ان يمين عليه الاداء وهو المأشور اليه بقوله ان لم يوجد بغيره فان لم يمين بان كانوا جماعة فادى
 غيره من قبل شهادة فقيمت لم يمين بخلاف ما اذا ادى غيره فلم يقبل فان لم يوجد من يقبل يمين
 بامتناعه * السادس ان لا يجزئه عدلان يظن ان الشهود به فلو شهد عنه شاهد عدلان
 ان المدعى قبض دينه أو ان الزوج طلقها ثلاثا أو ان المشرع ترقى أعتق العبد أو ان الولي عفا
 عن القاتل لايه - عن ان يشهد بالدين والمكاح والبيع والقتل وان لم يكن الخبر عدلا فالحيار
 للشهود ان شأوا وشهدوا بالدين مثلا واخبروا القاضى بخبر الخبرين وان شأوا امتنعوا عن
 الشهادة وان كان الخبر عدلا ولا واحد الا يه - معه ترك الشهادة وكذا الوعاين اواحدة يتصرف في شئ
 قصر في المال وشهد عدلان عنه هما ان هذا الذي أفلان آخرا لا يشهدان انه للم تصرف
 بخلاف اخبار العدل الواحد وفي البرزخية في الشهادة بالجمع اذا شهد عنه ذلك عدلان
 بخلاف ما سمعته من وقع في قلبك - رقه ليس - ملك الشهادة الا اذا علمت يقينا انهما كاذبان
 وان شهد عنه ذلك عدلان ان شئ رجعت الا أن يقع في قلبك صدق ويغنى ذلك جميعه
 في كل شهادة ٥٦ بالمعنى السابع ان لا يفد الشاهد على ان المقر أخر خوفا فان علم بذلك لا يشهد
 فان قال المقر أقررت - خوفا وكان المقر له سلطانا وكان المقر في يدعون من أعوان السلطان
 ولم يه - لم الشاهد بخوفه - ههههه القاضى وأخبره انه كان في يدعون من أعوان السلطان
 ٥٦ ط قال سبى الى الامم زبالا جوهره وكذا اذا خاف الشاهد على نفسه من سلطان
 جائر أو غيره أو لم يتذكر الشهادة على وجهها وسعه الامتناع ٥٦ (قوله منها عدل القاض)

(وحكمها وجوب
 الحكم على القاضى
 بوجوبها بعد التركية)
 - في افتراضه فورا الا
 في ثلاث قدمناها (الاول
 امتناع) - بعد وجود
 شرائطها (أثم) انكره
 القرض (وابتغى العزل)
 لفته (وعذر)
 لا تركه ما لا يجوز شرعا
 زياحي (وكفره) ان لم ير
 الوجوب) أي ان لم يمتنع
 افتراضه عليه ابن مالك
 وأطلق الكافي كفره
 وانه ظاهر المصنف الاول
 (ويجب) أدائها (بالطلب)
 ولو كما كاسر ولو كان
 وجوبه بشرط سبعة
 مبسوطة في البحر وغيره
 منها عدل القاض

السبعة الخاصة ثم قال فالخاص ان شرائطها احدى وعشرون بشرائط التحمل ثلاثة وشرائط
الاداء سبعة عشر منها عشر شرائط عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة
وشرائط مكانها واحد اهـ ومقتضى ان شرائط الاداء نوعان لأربعة كما ذكرنا في الاول والصواب
ان يقول انهم أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط التحمل واحدى وعشرون شرائط الاداء منها
سبعة عشر شرائط الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة
ومنها واحد شرط مكانها وبهذا يظهر لك ما في كلام الشارح ايضا (قوله منها) أى العامة
الضبط أى ضبط الشاهد المشهود عليه بان يكون غير مسلم وان يكون ذا كرا (قوله والولاية)
أى ان يكون ولاية للشاهد على المشهود عليه بان يكون من أهل دينه أو من دينه حتى حر بالفا
فماذا فرغ عليه بقوله في شرط الاسلام الخ (قوله ولو المدعى عليه مسلم) أمالو كال كافر اذ قبل
شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الاولى حذف القدر لان الشرط
التمييز بالفعل (قوله بالسهم) هـ اذا تدعى الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط)
أى المقدمة أى العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تنبى شهادة الاصل افرعه كعكسه
(قوله أو زوجية) أى وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر (قوله أو عداوة
دنيوية) أى وعدم عداوة دنيوية أصل الدنيوية فلا تمنع الشهادة (قوله لفظ أشهر) باللفظ
المضارع فلو قال شهدت لاجوز لان الماضى موضوع للاخبار عما وقع فيكون غير محجوب في
الحال س (قوله لا غير) أى لا غير من الالفاظ كأعلم وأتقن وأيقن (قوله لتضمنه)
أى باعتبار الاشتقاق معنى مشاهدة وهى الاطلاع على الشيء عما ناسبه يدى قال ط دخل في
ذلك الشهادة بالتسامع فانها عن مشاهدة حكما وأنها اخبارية عن القياس اهـ وقدمنا بيان
كافيا (قوله وقسم) لانه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أى أقسم وقسم
في الايمان (قوله واخبار بالمال) بخلاف لفظ الماضى فانه موضوع للاخبار عما وقع كما
قدمنا (قوله فكأنه يقول أقسم بالله) هذا راجع الى قوله وقسم (قوله لفظ اطلعت على
ذلك) هـ هذا راجع الى قوله لتضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع الى قوله
واخبار بالمال والحاصل ان فى كلامه شرا على غير ترتيب اللفظ (قوله فتعني) فلذا اقتصرت
عليه احتياطاً واتباعاً لعمامة انور ولا يخفى معنى التعميد اذ لم ينقل غيره بحسب (قوله حتى لو زاد
فيما علم بطل للشك) لانه يشترط ان لا يأتى بما يدل على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم لم
تقبل كما لو قال ظنى بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لاحق لى قبل فلا فيما علم
لا يصح الابراء ولو قال اعلان على آتف درهم فيما علم لا يصح الاقرار ولو قال المعلن هو عدل فيما
اعلم لا يصح كون تعديلاً بحسب (فرع) * قال المقدسى ولا بد من علم بما يشهد به وفى
الانوار شهد ان المتوفى أخذ من هذا المدعى مديوناً فيه دراهم ولم يعلم كم وزنه المتجوز
شهادته ما رهل له ما ان يشهد بان المقدار قال ان كانوا وقعوا على تلك الصيغة فهو موافق
دراهم وحرروا فيما يقع عليه يقيهم من مقدارها شهدوا بذلك وينبغى أن يعتبر احوالهم فقد
تكون سنة توفقه فاذا فعلوا ذلك جازت شهادتهم اهـ وفى خزائن الاكمل بيده درهمان كبير
وصغير فاقرب باحدهم الرجل فشهد انه أقرب باحدهما ولا يدري بايهما أقرب يومئذ يسلم الصغير

منها (الضبط والولاية)
في شرط الاسلام لو
المدعى عليه مسلم
(والقدرة على التمييز)
بالسهم والبصر بين
المدعى والمدعى عليه
ومن الشرائط عدم قرابة
ولاد أو زوجية أو عداوة
دنيوية أو دفع مغرم أو حر
مغنى كما ينبغي (وركنها
لفظ أشهد) لا غير لتضمنه
معنى شهادة وقسم
واخبار بالمال فكأنه يقول
أقسم بالله انى اطلعت
على ذلك وأنا أخبر به وعلمت
المعنى منقودة فى غيره
فتعني حتى لو زاد فيما أعلم
بطل للشك

بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المرافئ يلزم عائدا الى الشهادة بمعنى تحمّلها الاجماع في أدائها
 فان تحمّلها عند الطلب والتمين فرض وأما عدم التمين ففرض كفاية كما في البحر (قوله)
 بان لم يعلم بها ذوالحق (أي بشهادته) (قوله وخالف) أي الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بالاطلب
 في حق أدى الا اذا لم يده لم يشهادنه ذوالحق وخالف الشاهدان لم يشهدوا حق المدعى فيجب
 عليه حينئذ اعلام المدعى بما يشهد فان طلب وجب عليه ان يشهد والا لا يحتمل انه ترك
 حقه كما أفاده العلامة المقدسي (قوله) شرائط مكانها واحد وهو مجلس القضاء وهو من
 شروط الاداء كما في البحر والاولى ان يقول شرط مكانها واحد انما جاعله مع انه واحد وهو
 مجلس القاضي لا لزوم واج أي التماس بقوله وشرائط التحمل (قوله العزل الكامل) المراد
 ما يشمل التمييز بدليل ماسي في الباب الآتي فلا يصح تحمّلها من مجنون وصبي لا يعقل (قوله)
 وقت التحمل قال الطحاوي لا حاجة اليه (قوله والبصر) فلا يصح تحمّلها من أعمى ولا
 يشترط للتحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت التحمل صبيما عاقلا أو
 عبدا أو كافرا أو فاسقا ثم باغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وتاب الفاسق فشهدوا وعند
 القاضي تقبل بجر (أقول) ولا ينافيه ما نقله بعد عن الخاتبة صبي احتمل لأقبل شهادته ما لم
 أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده ومحلته انه صالح أو غيره
 اه فان ذلك لتر كية فقط لا رد شهادته تأمل (قوله ومما يثبت المشهود به) قال في البرازية
 شهدا ان فلا نقله هذه الدار ميراثا ولم يدر كالميت فشهدا تمسكها باطالة لانها مشهورة بالعلم
 يعسايا نسبة وسيمصرح بها الشارح في شهادة الارث (قوله الا فيما يثبت بالتسامع) كالشهادة
 بالموت والنسب والنكاح والوقف كباقي (قوله عشرة عامة) أي في جميع أنواع الشهادة
 أما العامة فهي الحرية والبصر والنطق والعدالة ~~التي~~ هي شرط وجوب القبول على
 القاضي لا شرط جوازها وان لا يكون محدودا في قذف وان لا يجبر الشاهد على نفسه مغمما
 ولا يدفع عن نفسه مغمرا فلا تقبل شهادة القرع لاصله وعكسه واحد الزوجين لآخر وان
 لا يكون خصما فلا تقبل شهادة الوصي للمتهم والوكيل لو كلفه وان يكون عالما بالمشهود به وقت
 الاداء اذا كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافا لما فافهم ما يقع لان اذ لم يكن للشاهد شبهة
 في الخط يشهد وان كان في يد الخصم وعليه الفتوى اختيار وأما ما يخص بعضهادون بعض
 فالاسلام ان كان المشهود عليه مسلما والذكورة في الشهادة في الحدود والقصاص وقت عدم
 الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقة للدعوى فان خالفتم لم تقبل الا اذا وفق المدعى
 عند امكانه وقيام الراتحة في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا بعد مسافة والامالة
 في الشهادة في الحدود والقصاص وفيه ذكر حضور الاصل في الشهادة على الشهادة كذا في البحر
 لكنه ذكر أولان شرائط الشهادة نوعان فاهو شرط تحمّلها وما هو شرط أدائها فالاول ثلاثة
 وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع الى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع الى
 مكانها وما يرجع الى المشهود به وذكر ان ما يرجع الى الشاهد السبعة عشر العامة والخاصة
 وما يرجع الى الشهادة ثلاثة فقط الشهادة والعلة في الشهادة بما يطالع عليه الرجل واتفق
 الشاهد دين وما يرجع الى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع الى المشهود به علم من

قوله فرض كذا بالاصل
 وله فرض عين بدليل
 مقابله اه صححه

بان لم يعلم بها ذوالحق وخالف
 فونه لزمه ان يشهد بلا
 طلب فتح (شرطها) أحد
 وعشرون شرطا وشرائط
 مكانها واحد وشرائط
 التحمل ثلاثة (العقل
 الكامل) وقت التحمل
 والبصر وما يثبت المشهود
 به الا فيما يثبت بالتسامع
 (و) شرائط الاداء سبعة
 عشر عشرة عامة وسبعة
 خاصة

قوله ولم يكن سكران
 لا بعد مسافة هكذا بالاصل
 وايضا مل اه صححه

(قوله لا ثبأت حق) يخرج قول القائل في مجلس القضاء أشهد بكذا ببعض العرفيات قال في البحر هي أخبار عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعا رخص المأخوذ بها من إمامها القوي وهو خلاف الظاهر وإنما هو معناها الشرعي أيضا كما أفاده في إيضاح الإصلاح والمشاهدة المعاينة كما تقدم والعيان المعاينة والتخمين الحدس وهو الظن والحسبان بالكسر الظن وأورد على هـ هذا التعريف الشهادة بالتسامع فأنهم لم يكن مشاهدة وأجاب في الإيضاح بأن جوازها إنما هو للاستحسان والتعريفات الشرعية فأنما تكون على وفق القياس ولكنها أخبارا عن معاينة قال في الخاتمة إذا قرئ عليه صلواتهم فأنهم لا يجوز له أن يشهد بما فيه ٢ وفي المتن إذا سمع صوت المرأة ولم يرتخصها فأنه لا يثبت له أنها فلائحة لا يثبت له أن يشهد عليها وإن رأى شخصها وأقرت عنه فأنه لا يثبت له أنها فلائحة حل له أن يشهد عليها اهـ أي ويصح التعريف ولو من زوجها وابنتها ومن لا يصح شهادتها لها سواء كانت الشهادة لها أو عليها كما في التمتع لـ يمدى الوالد (قوله مجاز) من حيث المشابهة الصورية أي مجازا من حيث وعلاقته الضدية لأن الزور أخبارا بكذب (قوله كاطلاق العيين على القهوس) فإن حقيقة العيين عقدية أقوى به عزم الحالف على الفعل أو الترتيب المستقبل والقهوس الحالف على ماض ~~ك~~ كذا بعد (قوله بلفظ الشهادة) فلا يجزئ التعبير بالعلم ولا باليمين فيتمتعين فأنهما كما يأتي (قوله في مجلس القاضي) خرج بها أخباره في غير محاسنه فلا يثبت فيه وأنما قيد بالقاضي وإن كان المحكم كذلك لأن المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه جوي أي بخلاف القاضي فإنه يتقدم بمجلس حكمه المعين من الإمام وعمل ولايته ط (قوله كما في عتق الامة) وطلاق الزوجة فايدست الدعوى شرطا صحتها ما قبل كل شهادة حسبة كذلك قال في البحر ولم يقولوا بعد دعوى الختافها أنها في عتق الامة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرطا لصحتها ما قبلها وقول بعضهم أنها أخبارا بحق الغير على الغير بخلاف الاقرار فإنه أخبارا بحق على نفسه للغير والدعوى فأنها أخبارا بحق لنفسه على الغير غير صحيح لعدم شمولها إذا أخبر بما يوجب الفرقة من قبلها قبل الدخول فإنه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما أشار إليه في إيضاح الإصلاح وكأنه لاحظ أنه لم يجز بحق للغير لأن ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه أن سقوطه عن الزوج عائد إلى أنه فهو كالشهادة بالابراء عن الدين فإنه أخبارا بحق للمدين وهو السقوط عنه فكذا هنا وجعل الأخبار أربعة والرابع الانكاز وعزاه إلى شرح الطحاوي اهـ (قوله طلب ذى الحق) يشمل الحق تعالى في شهادة الحسبة فإنه مطالب فيها بالأداء شرعا والادمين في حقوقهم فيحرم كتمان القول تعالى ولا نكثوا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو منتهى عن الكتمان فيكون أمرا بضده حيث كان له ضده واحد وهو كتمان الأمر بآثامها والذات لا تمنع من الكتمان إلى رئيس الأعضاء وهو الآلة التي وقع بها أذاؤها ما عرف أن أسناد الفعل إلى محله أقوى من الأسناد إلى كاه واستدل في الهداية بهذه الآية على فرض ضم مع احتمال أن يراد من المدينين عن كتمانهم كما احتمل أن يراد من الشهود قال القاضي ولا نكثوا الشهادة أي الشهود أو المدينون والشهادة شهادتهم على أنفسهم فعلى الثاني المراد انتهى عن كتمان الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها

٢ مطاب

لا تحل الشهادة بسماع صوت المرأة من غير رؤية شخصها وإن عرف بها اثنان

لا ثبأت حق) فخرج قلت فاطم لا قهوا على الزور مجاز كاطلاق العيين على القهوس (بلفظ الشهادة في مجلس القاضي) ولو بلا دعوى كما في عتق الامة وسبب وجوبها طلب ذى الحق أو خوف فوت حقه

٣ قال المقدسي وما أورد من الشهادة على امرأة بما يوجب فرقة قبل الدخول وليس لا ثبأت حق فجوابه أن سقوط المهر عن الزوج حق له كشهاده بالبراء من دين يثبت به حق المدين أي سقوطه عنه انتهى

فما قيل في كل ألف خمسة
دراهم لا يقول عليه

مطلب ٢

يجب الاجر بقدر العناء
والعقب

مطلب ٣

الصحيح انه يرجع في الاجرة
الى مقدار طول الكتاب
وقصره الخ

مطلب ٤

اذا تولى القاضى قسمة
المركة لا يستحق الاجر
وان لم تكن له مؤنة في بيت
المال

مطلب ٥

لاباس للمفتي ان ياخذ
شيئا من كتابة جواب
الفتوى

مطلب ٦

الواجب على المفتي الجواب
باللسان لا بالبيان

وفيها

وليس له اجر وان كان قاسما
وان لم يكن من بيت مال مقدر
ورخص به بعض لانعدام مقدر
وفي عصرنا فاقول الاول
ينصر

وجوز لاهل الفتى على كتب
خطه

على قدره اذ ليس في المكتب
يحصر

(كتاب الشهادات)*

آخرها عن القضاء لانها

كالسبيلة وهو المقصود

انه اى الاجر بقدر المشقة وقد تزداد مشقة الوثيقة في أجناس مختلفة بمائة على مشقة ألف ألف
في العقود ونحوها فالت في العمادة عن المنقط ١ وما قيل في كل ألف خمسة دراهم لا يقول
عليه ولا يليق ذلك بنقته أصح بان رحمه الله تعالى وأى مشقة للمكانب في كثرة الفن وانما له أجر
مستله بقدر مشقته وبقدر صنفته وعمله كما يستأجر الحائك بآجرة كثيرة في مشقة قليمه ٢ وفي
شرح التمرناشى عن النصاب يجب بقدر العناء والذهب وهذا أشبهه بأصول أصحابنا ٣ وفي
كتاب السجلات الصحيح انه يرجع في الاجرة الى مقدار طول الكتاب وقصره وصعوبة
وسهولته ٤ (قوله وفيها الخ) يؤهم أن هذه الايات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك
بل هي من كلام ابن النخبة كما أوضح به بقوله تكميل قال العلامة عبد البر هل يستحق
القاضي الاجرام لا قال الزاهد في شرحه لا قد يرى لا يستحق الاجر وانما يستحقه اذا لم يكن
له في بيت المال شيء ٥ وفي القنية عن ظهير الدين المرغينة اني وشرف الأئمة المكي القاضي
اذا تولى قسمة المركة لا أجر له وان لم تكن له مؤنة في بيت المال ثم رقم المصيط وشرح بكر خواهر
زاده وقال له الاجرة اذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البديع
ما أجاب به الظهير والشرف حسن في هذا الزمن افساد القضاة اذ لو أطلق لهم لا يفتنون باجر
المثل فاحببت الحاقه فقلت وذكر البيهقيين الاولين ثم ذكر البيت الاخير بعد كلام يتعلق بالمفتي
(قوله وان كان قاسما) أى للتركات مثلا (قوله فاقول الاول) بوصول حمزة الاول (قوله)
اذا ليس (أى المفتي) (قوله في المكتب) أى في الكتابة (قوله يحصر) أى يلزم ويجب
عليه ٥ وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبى المحامد قالوا لا بأس للمفتي ان ياخذ شيئا من
كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لان الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة بالبيان
ومع هذا المكف عن ذلك أولى (قوله على قدره) أى قدر الخطأ والعناء وقد سبق ما فيه من
ان المكف أولى احترامه من القيل والقال وصيانة لما له الوجه عن الابتذال ٧ والله تعالى
أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب الشهادات)

بجها وان كانت في الاصل مصدر باعتبار أنواعها فانما تكون في حد الزنا وغيره (قوله آخرها
عن القضاء) وان كان المتبادر تقديمها عليه لان القضاء موقوف عليه اذا كان نبوت الحق بها
وفي الجوى آخرها لان القاضي يحتاج اليها عند الانكار فكان ذلك من نفقة حكمه ولان الشهادة
انما تقبل في مجلس القضاء ولا تكون ملزمة بدون القضاء ١ (قوله هي افسه) الضمير عائذ
للمهمة المفهومة من الشهادات (قوله خبر قاطع) نقول منه شهد الرجل على كذا ورعا قالوا
شهد الرجل بسكون الهاء للتحقيق وقولهم أشهد بكذا أى اختلف والمشاهدة المعاصرة وشهده
شهودا أى حضره وقوم شهودا أى حضوره وفي الاصل مصدر وشهد أيضا مثل راعى ورعى
وشهد له بكذا شهادة أى أدى ما عنده فهو شاهد والجمع شهد كصاحب وصاحب وسافر وسفر
وبعضهم ينكره ويجمع الشاهد شهودا والشاهد الشاهد والجمع الشهداء (قوله اخبار
صدق) فالأخبار كالجنس وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقة له للواقع

(قوله)

(هى) لغة خبر قاطع شرعا (اخبار صدق)

الاجرة به جعل له شـ ما معلوما يأخذ كل سنة حل له العشر لو كان أجر مثله ١٥ وقدم سيدي الكلام على ذلك في كتاب الوقت فراجع به وقال في فصل يراعى شرط الوقت بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعه منى قول الوالوجية بعد ان قال جعل القاضى للقيم عشر غلة الوقت أى التى هى أجر مثله لامتوهمه أمر باب الاغراض الفاسدة الخ ١٥ قلت وهذا فمن لم يشترط له الوقت شيئا ٢ وأما الناظر بشرط الوقت فله ما عينه الوقت ولو كان أكثر من أجر المثل كافى الجور ولو عين له أقل فلا قاضى أن يكمل له أجر المثل بطالبه كما بحثه فى أنفع الوسائل ١٥ وتعاممة (قوله قلت لا يمكن الخ) لوجه هذا الاستدراك الساعات من ان مانعة عن الاشياء هو قول بعض الشافعية فكيف يستدرك عليه بعبارة البرازية التى هى مذهب الحنفية (قوله ليجعل لهما أخذ الاجرة) أى بسببه (قوله كأنه كاح صغير) قال فى الخلاصة يجعل للقاضى أخذ اجرة على كتبه السجلات وغيره بقدر اجرة المثل هو المختار ولا يجعل لأخذ شئ على نكاح الصغار وفى غير محل ولا يجعل أخذ الاجرة على اجازة بيع مال القيم ولو أخذ لا ينفذ البيع ط عن الجوى (قوله وكجواب المفتى بالقول) لان أخذ الاجرة على بيان الحكم الشرعى لا يجعل عندنا وأما الهدية فمقدّم الكلام عليهم فى كتاب القضاء فراجع به (قوله أما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما) ٣ لان الكتابة لا تلزمهما أى لو كانت بالكتابة فيجوز لهما أخذ أجر مثله ما ولا يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما ما قبول الهدية ولا الدعوة لخاصة لانهم فى معنى الرشوة وهى من أقبح قبائح القضاة والمفتين فكيف يجوز لهما ان يأخذوا زائدا على أجر مثلهما أى على مقدار ما يستحق كل منهما من الاجرة على مثل تلك الخطوط اللهم الله من الصواب وجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرملى وعما يتعلق بذلك مسئله سئل عن الوسيط المفتى عما لا يمكنه أو عما يصعب عليه جوابه باللسان ولا يصعب عليه بالكتابة كما سئل المناصب التى يدق كسورها جـ د اولاً لا تثبت فى حفظ السائل هل يفرض عليه بالكتابة مع تيسرها أولا ولم أر من صرح بالحكم لكن النظر انتهى يقتضى وجوبها عليه حيث يصعب أو تعذر باللسان ويكون الجواب بالكتابة نائباً عن الجواب باللسان يخرج عن هذه الواجب عليه من الجواب باللسان فيكتب المفتى ما يتعذر عليه أو يصعب الفطى بذلك حيث تيسرت له آلة الكتابة لا جعل القيام بالواجب فيه قرأ على السائل فيخرج من الهدية ٥ ولا يجب عليه دفع الرقعة له ولا أن يفهمه ما يشق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك خارج عن التكليف ولا يؤخذ المفتى بسوء حفظ السائل وقوله فهمه ٦ والاصل ان على المفتى الجواب بى طريق يتوصل به اليه وكل ما لا يتوصل الى الفرض الا به فهو فرض ٧ وحيث كان فى وسع المفتى الجواب بالكتابة لا باللسان وجب عليه الجواب بها حيث تيسرت اليه بلا مشقة عليه بان أحضره السائل ولا يلزم المفتى بذلك ما من عنده له ومقتضى القياس وجوب تخصصه لهما على المفتى كما هو الموضوع ليحصل به ما هو المفروض عليه وهذا كما اذا تعين عليه الافتاء ولم يكن فى البلدة من يقوم مقامه فى ذلك والاقتضاء طاعة والطاعة بحسب الاستطاعة فما راعى فى غيره من الطاعات يراعى فيه فراض وجوباً واستحباباً ونحوه فليتامل فيه ٨ ومثله فى الخواتم الحوية (قوله وتعامم فى شرح الوهبانية) ٨ قال فيه والاصح

٢ مطلب
للفاظ ما عينه الوقت
وان زاد على أجر مثله

٣ مطلب
للقاضى والمفتى أخذ أجر
مثل الكتابة اذا كانا

اليها
٤ مطلب
لوسئل المفتى عما يصعب

أو يتعذر جوابه باللسان
هل يجب عليه بالكتابة

٥ مطلب
ايس على المفتى دفع الرقعة
وايس عليه ان يفهم
السائل ما يصعب ولا
يؤخذ المفتى بسوء حفظ
السائل

٦ مطلب
على المفتى الجواب بى
طريق كان ولو بالكتابة
اذا تيسرت له

٧ مطلب
اذا سئل المفتى عما يصعب
أو يتعذر باللسان ويتيسر
بالكتابة لا يجب عليه بذلك
آلها
٨ مطلب
الاجرة مقدرة بقدر المشقة

خط

السلطان اذا عزل قاضيا
لا ينفذ ما لم يبلغه الخبر

۱۶۳

إذا قال المقر اسم مع
اقراره لا تشهد له ان يشهد
بخلاف ما اذا قال له المقر
له لا تشهد فلا يشهد عليه

11.4

في أخذ القاضى العشر
من مال اليتام والاقارب

11. 0

اذا كان للناس في عـل
في مال الا ينالوا الشر

1607

المراد بالعشر أجزا المثل ولو
زاد رد الزائد

م: مائة للضم ان في مصدق

الا أن يبرهن زيدا على
كونه في غير قضائه

فالقاضي يكون مبطلا
مدرا الشريعة * (فرع) *

نقل في الاشياء ما عن بعض
الشافعية اذا لم يكن

لأما الذي شئ في بيت المال
فله أخذ عشر مائة وثلث من

اموال اليتامى والاوقاف
وفي الخاتمة لامتولى العشر

في مـ مـ مـ

_____ 16.7

— 2 —

بطريق العمل

القاعدة من قولنا من كل وجهه لان كونه امة له لا ينفي الضمان عنه من كل وجه لانه بعض
فيما لو كانت مروهنة او ما ذرته مديونة فلم يرد واصل المسئلة في المجموع من الاقرار ٢ * (تمة) *
السلطان اذا عزل قاضيا لا ينزل مالم يصل اليه الخبر حتى لو قضى بقضايا بعد العزل قبل وصول
الخبر اليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف انه لا ينزل وان عزل مالم ينزل مالم يقدغه يرمه مكانه ويصل
صيانة الحقوق للناس ولو مات رجل ولا يهمل له وارث فباع القاضى داره يجوز ولو ظهر وارث
بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم جياذ فقهه زبوا وقال أنفة
فان لم ترج فردها أنفة هل فلم ترج قال أبو يوسف له ان يرد ها عليه استخرا انا لان ما قبض من
الدار لم يس هو عين حقه بل هو مثل حقه وانما يصير حقه اذا رضى به فاذا لم يرض به لم يصير
حقا له فيكون القابض متصرفا في ملك الدافع بامر فلا يبطل حق القابض وهذا بخلاف ما لو
اشترى شيئا فوجده معيبا فاراد ان يردده فقال له البائع به فان لم يبع رده على نعره على
البيع فلم يشتره أحد لم يرد وذلك لان المقبوض عين حقه الا انه معيب فلم يكن قول البائع به
اذناله بالتصرف في ملك البائع فكان متصرفا في ملك أنفة فبطل حقه في الرد ٣ اذا قال
المقر اسمع اقراره لا تشهد علي وسهه ان يشهد عليه الا اذا قال المقر له لا تشهد علي به بما اقر به
لا يسهه ان يشهد فلورجع المقر له وقال انما ينتمى لك ذروا طلب منه الشهادة فقولان اشباه
(قوله منافية للضمان) أى من كل وجه كما زاده في البحر ونقدت الكلام عليه آنفا (قوله
كونه ما) أى الواقعتين (قوله نقل في الاشياء) وعبارته اقال في بسط الانوار للشافعية من
كتاب القضاء ما قلناه ٤ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة اذ لم يكن للقاضى شئ
من بيت المال فله أخذ عشر ما يتولى من مال الاقيام والاقواف ثم باع في الانكار ٥ ولم أر هذا
لاصحابنا ٥ وما أحبت نقل الشارح العبارة على هذا الوجه لانه لا يظن بهض المهورين صحة
هذا النقل مع ان الناقل باع في انكاره كما ترى وكيف وقد اختلفوا عنه فان أخذ من
بيت المال فظنك في التام والاقواف قال الشيخ خير الدين الرملى في حاشيته على الاشياء
مانصه قوله ثم باع في الانكار أقول يعنى على الجماعةين والمبايعة في الانكار واضحة الاعتبار
لانه لو تولى على عشر من القامه لا ولم يلحقه فيها من المشقة شئ بما اذا يستحق عشرها وهو مال
القيم وفي حرمة جات القواطع فها هو الابهتان على الشرع الساطع وظلمة غطت على
بصارهم فنهو بالله من غضبه الواقع ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ٥ قال الحموى
لاوجه للمبايعة في الانكار بل وازان يكون ذلك مقيدا اذا كان له عمل وأقله حفظ المال الى
أو ان بلوغ القاصر ٦ قال يبرى زاده في حاشيته واهو اب ان المراد من العشر أجرة
عمله حتى لو زاد رد الزائد ٥ مدنى (قوله للمدنى العشر في مسألة الطاحونة) أى اذا كان له
عمل قال ط هذه المسئلة لا محل لذكرها هنا على انها غير محررة وفي الاشياء وعبارة الخانية رجل
وقف ضبعة على مواليه فمات الواف وبعده القاضى الوقف في يد القيم وبعده ل القيم عشر
الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لاحاجة فيها الى القيم وأصحاب هذه الطاحونة
يقبضون غلاتها لا يجب للقيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما اخذ لا بطريق الاجر
فلا يستوجب الاجر الا بطريق العمل ٨ وفي تلخيص الكبرى قاض نصب قيم على غلات

في البحر لو اتفق لم طواف فطواب بالضمنان فقال كانت ممية فاذ افتتم الايصديق والاشهد ودأن
 ينهمدوا انه لم يمدد كبحكم الحال وقال القاضي لا يضمن فاعترض عليه به مسئلة كتاب
 الاستحسان المتقدمة وهي لو قتل رجلا لم يلحق فاجاب عنه بما نقله الشارح عن اقوال البرازية
 (قوله صدق قاض) وكذا الضمان على القاطع والاخذ لو اقرب عا قربه القاضي ووجه
 عدم الضمان على القاضي انه مما لموافقا انه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهد الاذا
 القاضي لا يقضي بالجوهر ظاهر ولا يمين عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق ولا يمين على
 القاضي كما في البحر (قوله وكذا الوزع) اي المقتضي عليه لا يمكن لو اقر القاطع والاخذ في
 هذا بما اقرب به القاضي بضمنان لانهم ما اقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع
 الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الاول لانه ثبت فعله في قضائه
 بالصادق أي قيد دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المال في يد الاخذ
 قائما وقد اقرب بما اقرب به القاضي والمأخوذ منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضائه
 أولا يؤخذ منه لانه اقر ان المبدك كانت له فلا يصديق في دعوى القتل الابحجة وقول المعزول
 ليس بحجة فيه بحر (قوله لانه أسند) أي القاضي (قوله الى حالة موهودة) فصار كما اذا
 قال طلقت أو اعتقت وأنا محجورون وجنونة موهودة ومنه المدحوش وهي واقعة الفتوى ٢
 لخير الرمي فاذا كانت الدهشة موهودة منه يقبل قوله واذا لم تكن موهودة لا يقبل قوله
 الايمنة ولو اقر القاطع والاخذ في هذا الفصل بما اقرب به القاضي بضمنان لانهم ما اقر بسبب
 الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لافي ابطال سبب الضمان عن غيره
 بخلاف الفصل الاول لانه ثبت فعله في قضائه بالصادق وجهل به ضمهم هذا أصلا فقال ٣ الاصل
 ان المقر اذا أسند اقراره الى حالة منافية للضمنان من كل وجه فانه لا يلزمه ضمان ماذكر ومنها
 لو قال العبد غيره بعد العتق قطعت يده وأناعبد فقال المقر له بل قطعتها وأنت حر قال قول
 للعبد ومنها لو قال المولى العبد قد أعنته أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها لو قيل بالبيع اذا قال بعثت وسألت قبل
 العزل وقال المولى بعد العزل قال قول للمولى ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما قال قول
 للموكل لانه أخبر عما يملك الانشاء وكذا في مسئلة الغلة لا يصديق في الغلة القائمة لانه اقر
 بالاخذ والاضافة يدعي عليه التملك ومنها لو قال الوصي بعد ما بلغ اليقين أنفق عليه كذا
 وكذا من المال وأنكر اليتيم كان القول للوصي لانه أسنده الى حالة منافية للضمنان وأورد
 في النهاية على هذا الاصل ما اذا اعتق أمته ثم قال لها قطعت يده وأنت أمي فقالت هي قطعتها
 وأنا سرقة قال قول لها وكذا في كل شيء أخذته منها عنه داني حنيفة وأبي يوسف مع انه منكر
 للضمنان باسمه الفعل الى حالة منافية للضمنان فاجاب بالفرق من حيث ان المولى اقر باخذ مالها
 ثم ادعى التملك لنفسه فيصدق في اقراره ولا يصديق في دعواه التملك وكذا لو قال رجل أكلت
 طعامك باذنك فانكر الاذن يضمن المقر وذكر الشارح أي الزيلعي ان هذا الفرع غير مختص
 وهو كما قال كما في البحر أي لعدم جبر يانه في صورة النزاع في أخذ غلة العبد وقطع يد الامامة كما
 لا يخفى كما في الحواشي السعدية ثم قال في البحر وقد خرج هذا الفرع ونحوه بزيادة على

اقرار برازية (صدق) قاض
 (معزول) بلا يمين (قال
 لزيد أخذت منك ألفا
 قضيت به) أي بالالف
 (ابكر) ودفعته اليه
 أو قال قضيت بقطع يده
 في حق (وادي زيدا أخذه)
 الف (وقطعه) اليه
 (ظلم) وأقر بكونه (ما)
 أكل الاخذ والقطع (في)
 وقت (قضائه) وكذا
 لوزع فعله قبل التقاعد
 أو بعد العزل في الاصح
 لانه أسنده الى حالة
 موهودة

٢ مطلب
 واقعة الفتوى

٣ مطلب
 الاصل ان المقر اذا أسند
 اقراره الى حالة منافية
 للضمنان من كل وجه فانه
 لا يلزمه شيء

والغائبين من أداءه وقبض (قوله وقيل يقبل لوعدا لعالمنا) دخول على المتن قصد به اصلاحه
 وذلك انه أطلق أولا القاضى ولم يقيد بالعدل العالم به العالم الصغير وهو ظاهر الرواية ثم ذكر
 التفصيل وهو على قول الماتريدى القائل باشتراط كونه عدلا لعالمنا كما مضى عليه في الكتبخا
 مريانه وان أردت زيادة الدراية فأرجع الى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان
 الصواب ان يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرع على ما رأينا بل الأولى حذف
 هذا القيل لكونه عين ما في المصنف ثم ان هذا القيل هو قائله أبو منصور لان عدم الاعقاد
 انما على بالفساد والفظ وهو منتف في العالم العدل وذكر الاستيعاب ان المسئلة مصورة عند
 الامام في القاضى العالم العدل لانه اذا كان غير هذا الا بولى القضاء ولا يؤتمر بامر بالاتفاق اه
 فيقاله أبو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله وان عدلا جاهلان استفسر فاحسن
 تفسير الشرائط) بان يقول في حد الزنا في استفسرت المقر بالزنا كما هو المعروف فيه وحكمت
 عليه بالرجم ويقول في حد السرقة انه ثبت عندي بالحجة انه أخذ نصابا من حرز لاشبهة فيه وفي
 القصص انه قتل عددا بالاشبهة وانما يحتاج الى استفسار الجاهل لانه ربما يظن بسبب جهله
 غير الدليل دليلا كفاية (قوله صدق) أى يجب تصديقه وقبول قوله نعم المراد من جهله جهله
 بوقائع الناس لانهم افترض كفاية فانه يسأل المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله بما يترتب عليه
 عيناه فانه يفسق فلا يكون عدلا فيكون من القسم الا ترى بيانه (قوله فانه لاشبهة أربعة) لانه
 انما عالم أوجاهل وفي كل اماءل أو فاسق (قوله أى سبعاشر عميا) للحكم فحينئذ يقبل قوله لانتفاء
 التهمة اه منع وانما أول الحجة بالسبب لعدم الاقرار ط (قوله صب دهننا لانسان عند
 اليهود) لاحاجة اليه لانه مقر ط (قوله لانكاره الضمان) أى الضمان بالمثل لا بالقيمة والا
 كان من كلالان المتخصص مال بدليل جواز بيعه فيجبر فيه القليل والقليل فيكون مالا
 معصوما وأيضا فان ظاهره ان القول له في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه
 متنجسا وأما الضمان فلا فيضمن قيمته متنجسا فلا يكون القول له الا في أنهم امتنجسة فيضمن
 قيمته امتنجسة كانه له أبو السعد وعن الشيخ شرف الدين الفزى يحشى الاشياء ويدل له عبارة
 الثانية قبيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره استملاك الطاهر
 ولا يسمع الشهود ان يشهدوا عليه انه صب زيتا غير نجس وتعامه فيها فراجعها وفي البرازية
 أراق زيت انسان أو سمه وقد وقعت فيه فارة ضمنه وحينئذ فتمين ان المراد بعدم الضمان
 ضمان المثل لانه المتبادر وان المراد بالضمان المثبت ضمان القيمة لانه بالتجسس صار قيميا بالقيمة
 المثلى ما صهره كبل أو وزن وكان على صفته الاصلية من الطهارة فان خرج عنه بالنجس صار
 قيميا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى واذا تلف زيت غير في السوق أو
 سمه أو خله أو نحو ذلك وقال أتلفتموه لكونه نجسا لانه مات فيه فارة فالقول قوله لان الزيت
 النجس ونحوه فديساع في السوق وان أتلف لحم قصاب في السوق وقال أتلفه لكونه ميتة
 ضمن لان الميتة لا تباع في السوق فجاز للشهود ان يشهدوا أنهم اذ كية كافي الحوائى الحوية
 (قوله وأمر الدم عظيم فلا يمل) ألا ترى أنه حكم في المال بالنكول وفي الدم حبس حتى بقر
 أو يحافوا كتم في المال باليمين الواحدة ونجس يمين في الدم (قوله بخلاف المال) قال

وقيل يقبل لوعدا لعالمنا
 (وان عدلا جاهلان
 استفسر فاحسن) تفسير
 (الشرائط صدق والا لا
 وكذا) لا يقبل قوله (لو)
 كان (فاسقا) عالما كان
 أوجاهلا لاشبهة فالتقضاء
 أربعة (الأربعة
 الحجة) أى سبعاشر عميا
 (صب دهننا لانسان عند
 اليهود) فادعى مالكة
 ضمنه (وقال) الصاب
 (كانت) الدهن (نخبة)
 وأنكره المال فاقول
 للصاب لانكاره الضمان
 والشهود يشهدون على
 الصاب لا على عدم التجاسة
 (ولو قتل رجلا وقال قتله
 لردنه أو قتله أبى لم يسمع)
 قوله لا يوردى الى فتح باب
 العدو وان فانه يقتل ويقول
 كان القتل لذلك وأمر الدم
 عظيم فلا يمل بخلاف
 المال

اليه لان العطف باو (قوله لوجوب طاعة ولي الامر) بالاية النثر بقة ومن طاعته تسديقه
قال العلامة البيري في أواخر شرحه على الاشياء والنظر عند الكلام على شروط الامامة
ثم اذا وقعت البيعة من أهل الحل والعقد صار اماما فيفترض اطاعته كما في خزنة الاكل
٢ وفي شرح الجواهر تجب اطاعته فيما أباحه الدين وهو ما يعود نفعه الى العامة كعدم حارة دار
الاسلام والمالين مما تناوله الكتاب والسنة والاجماع اه وفي النهاية وغير هاروي عن أبي
يوسف لما قدم بغداد صلى بالناس العيد وكأنه هرون الرشيد وكبر تكبير ابن عباس رضي الله
عنه ما روي عن محمد كذا وتاويله ان هرون أمرهم ان يكبروا تكبير جده ففعلوا ذلك امثالاً
لامره وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التنازل عن المحيط اذا أمر
الامير أهل العسكر بشئ فمعصاة في ذلك واحدة فلا مير لا يؤدبه في أول وهلة ولكن ينهض حتى
لا يعود الى مثل ذلك بل يذكره فان عصاه به ذلك أدبه الا اذا بين في ذلك عذرا عند ذلك يخفى
سبيله ولا يمكن يحلفه بالله تعالى لقد فعلت هذا به مذر اه وقد أخذ البيري من مجموع هذه
النقول انه لو أمر أهل بلدة بصلية أيام باب الغلاء أو الوباء وجب امتثال أمره والله تعالى
أعلم وتقدم في العبد والاسئلة وانظر ما قدمه سيدي الوالد في باب الامامة من كتاب
الصلاة (قوله ومنه محمد) هذا ما رجع اليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يعاين الحجة) زاد
عليه بعض المشايخ ويشهد بذلك مع القاضي عدل وهو رواية عنه ومنه انه ان يشهد القاضي
والعدل على شهادة الذين شهدوا بسبب الحجة دلا على حكم القاضي والا كان القاضي شاهدا على
فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه بعيدا في العادة وهو شاهد القاضي عند الجلاء
والا كنفاه بالواحد على هذه الرواية في حق يثبت بشاهدين وان كان في زمانه لا بد من ثلاثة آخر
كذلك الاستيعاب بجزر (قوله واستحسنوه في زمانها) لان القضاة قد فسدوا وان لا يؤمنون
على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح فاز في العناية لاسيما قضاة زمانها فان أكثرهم
ينزلون بالرشا فحكماء باطلة اه ٣ والتدارك غير ممكن (أقول) هذا في قضاة زمانهم فبالايات
في قضاة زماننا صلح الله تعالى أحوالنا جميعا آمين عنه وكرمه (قوله رفي العيون وبه يقتضي) قال
في البحر امكن رأيت بعد ذلك في شرح أدب القضاة للصبي رالشهيد انه صرح رجوع محمد الى
قوله ما رواه هشام عنه اه فالماصل ان الشيخين لا لا يقبل اخبار القاضي عن اقرار الخصم
بما لا يصح رجوع المقر عنه كاقصاص وحدها القذف والاموال والطلاق وسائر الحقوق وان
محمد وافقه ما ولا ثم رجع الى ما ذكره من أنه لا يقبل الا بضم رجل آخر اليه ثم صرح رجوعه
الى قولهما وما اذا أخبر القاضي باقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحكم يقبل قوله بالاجماع
وان أخبر عن ثبوت الحق بالبيعة فقال قات بذلك بينة وعدلوا وقيمت شهادتهم على ذلك تقبل
في الوجهين جميعا وهذا في القاضي المولى أما الموزول فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن النضر
أوائل القضاء (قوله الا في كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة اجراء الحق ولان الخيانة في
مثله قلما تقع ونظيره الاقتصار على كتاب القاضي ان القاضي لا يقبل قوله فيما عداه أي على قول
محمد سواء كان قتلا أو قطعاً أو ضرراً ولو قال قضيت بطلاقها أو بعتقه أو ببسيع أو ببيع كساح
أو اقرار لم يقبل قوله وفي التمهيد ويصدق فيما قال من التصرف في الاوقاف وأموال الايتام

٢ مطلبه

طاعة أولى الامر واجبة

لوجوب طاعة ولي الامر
ومنه محمد حتى يعاين الحجة
واستحسنوه في زمانها رفي
العيون وبه يقتضي الا في كتاب
القاضي للضرورة

٣ مطلبه

القضاة اذا تولوا بالرشا
أحكامهم باطلة

أوبلا أمره (فاستحق) العبد (أومات قبل القبض) ٤٦ للعبد من الوصي (وضاع) الثمن (رجع المشتري على الوصي) لانه وان

نصبه القاضي عاقدا
نيابة عن الميت فترجع
الحقوق اليه (وهو يرجع
على القراء) لانه عامل لهم
ولو ظهر بعده للميت مال
رجع الغريم فيه بدينه هو
الاصح (أخرج القاضي
الثالث للفقراء ولم يعطهم
اياله حتى هلك كان الهالك
(من مالهم) أى الفقراء
(والثالث للورثة) لما امر
(أمرك فاض) عدل
(برجم أو قطع) في سرقة
(أو ضرب) في حد (قضى
به) بما ذكر (وسلك فعله)

٢ قوله السر خكتي يضم
السين وسكون الراء ففتح
الخاء المعجمة والالف وفي
آخرها الفاء المثناة الفوقية
نسبة الى سر خكت قرية
بغرب حسان سرقة قد نسب
اليها محمد بن عبد الله بن
قائل ذكره عبد القادر
في الطبقات ١٨ منه

٣ أى مسئلة يبيع القاضي
أو أمينه والرجوع فيها
بما ضمه له المشتري ١٨ منه

٤ أى مسئلة يبيع الوصي
والرجوع فيها بما ضمه
للاوصى ١٨ منه

(قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالاولى لانه اذا رجع عليه في الامر فلان يرجع عليه عند عدمه
بالاولى ط (قوله فاستحق العبد) أى من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عاقدا)
الاولى حذف هذا التعميل لانه انما يطهر في وصي القاضي والاقتصار على قوله لانه أى وصي
الميت عاقدين نيابة عن الميت فترجع الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كافي الهداية ليشمل وصي
الميت قال في الكفاية أما اذا كان الميت أو وصى اليه فظاهر وأما اذا نصبه فكذلك لان القاضي
انما نصبه ليكون قائما مقام الميت لامقام القاضي (قوله فترجع) الاولى حذف الفاء (قوله
اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل غيره عملا وحقه بسببه ضمان
يرجع به على من يقع له العمل (قوله ولو ظهر بعده للميت مال يرجع الغريم فيه) أى في المال
الذي ظهر للميت (قوله بدينه هو الاصح) قال سيدي الوالد فيه يجب ان يحمل بوضعه ما في فتح
القدير فلو ظهر للميت مال يرجع فيه الغريم بدينه بلاشك وهل يرجع عما ضمن للميت ترى فيه
خلاف قيل نعم وقال مجدد اللغة السر خكتي ٢ لا يأخذ في الصحيح من الجواب لان الغريم انما
يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له ان يرجع على غيره وفي الكافي الاصح الرجوع لانه
قضى بذلك وهو مضطر فيه فكذا اختلاف الصحيح كما ذهبت ١٨ وقوله بما ضمن للمشتري يفيد
ان الاختلاف في المسئلة الاولى ٣ لانه في الثانية ٤ انما ضمن للوصي لا للمشتري لكان
قال في البحر وقيل لا يرجع به في الثانية والاولى أصح ١٨ والحاصل انه في الاولى اخذ
الصحيح في الرجوع وفي الثانية الاصح عدمه فتنبه ووجدت في نسخة ترجع الغريم فيه بدينه لا بما
غرم هو الاصح وهذه لا غبار عليها قال الحلبي وقيل يرجع عما غرم أيضا وصح (قوله كان الهالك
من مالهم) لانه نائب عنهم في القبض (قوله لما امر) متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد
بما امر ان القاضي لا يضمن لانه عامل لهم والاولى ذكرها عنه دمع لولها وانما كان الهالك من
مالهم لما يأتي في باب الوصي من قوله ٥ وصح قسمة القاضي وأخذ قسط الموصى لانه نائب
الموصى له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي أو أمينه لكنه قال غنة وهذا في المكمل والموزون لانه
اقرار في غيره لا يجوز لانه مبادلة كما يبيع ومبادلة مال الغير لا يجوز فكذا القسمة ١٨ فيلنظر
هل فرق بين ان يكون الموصى له الغائب معينا أو مطلقا الفقراء أو يحجر القيد فيه - وما ليحجر
(قوله أمرك فاض عدل) أى وعالم كذا قيد في الملتقى وغيره مدني وكذا قيد في الكفر
وهو الموقوف لما في بعض نسخ المتن وهو قيد لا بد منه هنا المقابلة قوله الآتي وان عد لاجاهلا قال
في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي وفي الجامع الصغير لم يقيد به - ما أى العدة والوالم ثم
رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله ما لم يعاين المحسة أو ينهم بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ
مشايخنا ١٨ وبه - ذا ينظر هل ان كلام المصنف ملحق من قولين لان عدم تقييده بالعدالة
والعلم مبنى على ما في الجامع الصغير والتفصيل بعده مبنى على قول الماتريدي وحينئذ ثبت
قيد المصادح قوله عدل يجب زيادة عالم أيضا لكونه على قول الماتريدي ويكون قوله بعده
وقيل لا يقبل لوعده لا بما امره - تدركه كاحقه ان يقول وقيل يقبل ولولم يكن عدلا عالما هو ما في
الجامع الصغير كذا أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى وسأبقي ته الكلام عليه قرى ان شاء الله
تعالى (قوله قضى به) أى بما ذكر أشار به الى أن افراد الضمير باعتبار المذكر كور ولا حاجة

بأمينه والاقبل قوله في اليمين والتكول وحده (ثم اعلم) ان القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد
 بأمره لا يمين اليه ما بخلاف الوكيل والاب والوصي فلو ضمن القاضي أو أمينه عن مباعه لا يمين
 بهد بلوغه صح بخلافهم وقيد بعدم ضمان القاضي عند الاستحقاق لانه لو اخطأ في قضائه ضمن
 كما اذا رجم بمحصنة بآبار بعة شهود وظهر أحدهم عبداً أو محدوداً في قذف فدينه على القاضي
 ويرجع به في بيت المال بالاجماع ٢ والاصل في جنس هذه المسائل ان القاضي متى ظهر خطؤه
 فيما قضى ييقن فانه يضمن ما قضى به ويرجع بذلك على المقتضى له كالودع والوكيل وان كان الخطأ
 في المال فان كان قائماً يد المقتضى له أخذه القاضي وردّه على المقتضى عليه وان كان مستمسكاً
 ضمن قيمته ويرجع بذلك على المقتضى له وان كان في قطع أو رجم ضمن ويرجع بما ضمن في بيت المال
 اهـ ونعامة فيه (أقول) ٣ ملخص ما قيل في خطأ القاضي في غير الجور ان كان في مال لا في حد
 لخطؤه في مال المقتضى له وان كان في حد فان ترتب عليه تلف نفس أو عضو وخطؤه في بيت المال
 وان لم يترتب عليه شيء من ذلك كالجور فهدر هذا عند الصالحين وعند الامام رحيمهم الله تعالى
 يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس أو عضو ولا كذا أفاده في الخاتمة من الحدود
 والسير وهذا اذا لم يترتب عليه الجور وان تدرج الجور كان ذلك في مال القاضي سواء كان في مال
 أو حد وترتب عليه تلف نفس أو عضو وتدرج الجور يظهر فيما اذا أقر هو بذلك وخطؤه
 بلا جور يظهر باقرار المقتضى له في الاموال كان بان ان الشهود عبيد من لا باقرار المقتضى له أو
 تقوم البيينة على ذلك هذا خلاصة ما تحجر من النصوص المعقدة في هذه المسئلة كمنرح السير
 الكبير السرخسي والهندية والخاتمة من الحدود والسير والاشباه من القضاء وحواشي
 الطعطاوي وسيدى الودراعي السعدي (فالخاتمة) ان خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال
 وهو اذا اخطأ في حد ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة يكون في مال المقتضى له وهو اذا اخطأ
 في قضاء في الاموال وتارة يكون هدر او هو اذا اخطأ في حد ولم يترتب على ذلك تلف نفس أو
 عضو كمنرب مثلاً وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تدرج الجور (قوله بخلاف
 نائب الناظر) قبله قوله ولا يخلف أي فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في المنح ان نائب الامام
 كهو ونائب الناظر كهو في قبول قوله فلو ادعى ضياع مال الوقف أو تقر بقرعة على المستحقين
 فأنكروا فاقول له كلامي لـ لكن مع اليمين وبه فارق أمين القاضي فانه لا يمين عليه كالمقتضى
 اهـ (قوله ويرجع المشتري على الغرماء) لان البيع وقع اثم فكانت العهدة عليهم عند تعذر
 جعلها على العاقد كما تجب العهدة على الموكل عند تعذر جعلها على الوكيل المحجور عليه كما اذا
 كان العاقد عبداً أو صبياً يعقل البيع وكما رجل يبيع ماله فانه لا تعلق الحقوقي به ما بل
 بموكلهما لان التزام العهدة لا يصح منها القصور الاهلية في الصبي وحق السيد في العبد كما في فتح
 القدير (قوله لتعذر الرجوع على الغرماء) أي لانه عقد لم ترجع عهدة الى عاقدته فتجب على
 من يقع له العقد والبيع واقع للغرماء فتكون العهدة عليهم كافي الدرر وفي فتح القدير الاصل
 انه اذا تعذر تعلق الحقوق بالعاقد تعلق بالقرىب الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من يتقنع
 به ألا ترى ان القاضي لا يامر ببيعه حتى يطالب الغريم وأقرب الناس في مسئلة ما من يتقنع به
 العاقد وهو الغريم (قوله ولو باعه الوصي) لافرق بين وصي الميت ومنصب القاضي مدني

٢ مطاب

لو اخطأ القاضي بضمن

٣ مطاب

ملخص ما قيل في خطأ

القاضي

بخلاف نائب الناظر
 (ويرجع المشتري على
 الغرماء) لتعذر الرجوع
 على العاقد (ولو باعه
 الوصي لهم) أي لاجل
 الغرماء (بأمر القاضي)

لا يشترط في العدد وان قوله عدل مدة رجل قال في النكاح وهو الاصح (قوله ويشترط)
 أى في الخبر (قوله سائر الشروط) أى مع العدد أو العد الذلى قول الامام الاعظم فلا يثبت
 بخبر المرافة والعد والصبي وان وجد العدد أو العد الذلى وقيل من يه على هذا سدى الوالد (قوله
 في الشاهد) أى المشروطة في الشاهد والمراد به الخبر أى من الحرية والبلوغ وأن لا يكون
 أعى ولا محدودا في قذف مع العدد أو العدلة والمعنى ويشترط في الخبر ما اشترط في الشاهد مما
 ذكر الالفاظ أنهم وحضور مجلس القاضى عنده خلافا لهما كما سبق (قوله وقيد في البحر)
 أى قيد عزل الوكيل بكون الخبر لا بد ان يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالعزل القصد سدى
 احتراز عما اذا كان حكميا كمرت الموكل وجنونه مطبقة فانه يثبت وينعزل قبل العلم (قوله
 وبما اذا لم يصدقه) أما اذا صدقه قبل ولو فاسقا بجر وقدم (قوله غير المرسل) سبق قلم
 ومرواه كفى في البحر غير الخصم ورسوله ولو أخبر الشفيع المشتري بنفسه وجب الطلب اجماعا
 حتى اذا أخره سقط طلبه (قوله فانه يعمل بخبره) أى الرسول مطلقا وان كان فاسقا أو صغيرا
 أو كذبه وظاهره ان ذلك يجزى فى كل ما ذكر فيه عزل بذلك وتسقط الشفعة بعد عدم الطلب بعده
 ويكون سكوت البكر بعد رضا وقس الباقى مما يتأتى فيه ذلك وظاهره انى الامانة لا بد ان
 يقول له انى رسول بعزل كفى في البحر (أقول) وعليه فلا بد للرسول ان يقول للمرسل اليه انى
 رسول اليك بكذا (تنبيه) يثبت العزل بكتاب الموكل اذا بلغه وعلم فانيه كفى ط عن سرى
 الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل (قوله كما سيجى في باب) أى باب عزل الوكيل
 حيث قال ويثبت بمشافهته وبارسالة رسولا أو غيره اتفاقا صدقه أو كذبه اذا قال أرسلنى اليك
 لا بأقل عزله اياك الخ (قوله وان لم يقل جعلتك أمينا فى بيعه) بان قال له بيع هذا العبد فقط
 ولم يزد (قوله على الصحيح ولو الجلية) اعلم ان أمين القاضى هو من يقول له القاضى جعلتك أمينا
 فى بيع هذا العبد أما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد عليه اختلف المشايخ والصحيح انه لا يلحقه
 عهدت كره شيخ الاسلام خواهر زاده كفى في البحر معزيا الى شرح التلخيص للقايسى (أقول)
 والمسئلة مذ كورفة الفتاوى ولو الجلية من (قوله عبد الدين الغرماء) أى أبواب الدينون
 ولم يذكر الوارد مع انهم امواء فاذا لم يكن فى التركة دين أى نقود كان العاقد عاملا له فيرجع
 عليه بما لحقه من العهد ان كان وصى الميت وان كان القاضى أو أمينه هو العاقد يرجع عليه
 المشتري لان ولاية البيع للقاضى اذا كانت التركة قد أحاط بهم الدين ولا يملك الوارث البيع كما
 فى البحر (قوله أوضاع) أى هلك العبد من يد القاضى أو أمينه قبل التسليم الى المشتري كفى
 المنع فالانصب زيادة أو أمينه (قوله كالامام) وينبغى ان يجعل نائب الامام كالامام لار
 القاضى انما قبل قوله بلايين لكونه نائباً عن الامام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضى فعلى
 هذا يقبل قول أمين بيت المال بلايين وانما لم يضمن من ذكر لانه يؤدى الى تعادهم عن قبول
 هذه الامانة فتعطل مصالح الناس عني قال فى البحر وأشار الى ان أمينه لو قال بعثت
 وقبضت الثمن وقضيت الغريم صدق بلايين وعهدة الخاقا بالقاضى وان العيب اذا كان ظاهرا
 يرد المبيع به بنظر القاضى أو أمينه واذا اوجب عين على مخدرة وجهه لها القاضى ثلاثة من
 العدول يستخلفها واحد وآخران يشهدان على عينها ونكوله انفعلى هذا المستحاض ليس

(ويشترط سائر الشروط
 فى الشاهد) وقيد فى البحر
 بالعزل القصد سدى وبما
 اذا لم يصدقه وبكون الخبر
 غير المرسل ورسوله فانه
 يعمل بخبره مطلقا كما سيجى
 فى باب (بايع قاض أو أمينه)
 وان لم يقل جعلتك أمينا فى
 بيعه على الصحيح ولو الجلية
 (عبد الدين الغرماء) وأخذ
 المال فضاغ) ثم عند
 القاضى (واستحق العبد)
 أوضاع قبل تسليمه (لم
 يضمن) لان أمين القاضى
 كالقاضى والقاضى كالامام
 وكل منهم لا يضمن بل ولا
 يخلف

ان صدقه عنانية (أو

مستورين أو فاسقين) في
الاصح (كأخبار السيد
بجناية عبده) فلو باعه كان
مختاراً للفداء (والشفيع)
بالبيع (والبكر) بالشكاح
(والمسلم الذي لم يهاجر)
بالشرائع وكذا الأخبار
بعدم البكر بدشراء وبعبر
مأذون وفسخ شركة وعزل
قاص ومنولى وقف وهي
عشرة بشرط فيها أحد
شطري الشهادة لا لفظها

٢ مطلب

الفاسق إذا أخبر من أسلم
ولم يهاجر يلزمه العمل
بالشرائع في الاصح

اختار السر حتى قبول
خبر الفاسق فوجب عليه
الاحكام بغيره لان الخبر له
رسول الله صلى الله تعالى
عليه وسلم والعدالة لا تنشرط
في الرسول كما مر وصحة
الرباعي ورده في الفتح بان
عدم اشتراط العدالة
انما هو في الرسول الخاص
بالارسال والا فيلزم على
قوله أن لا تنشرط العدالة
في رواية الحديث مقدمة
اه منه

٣ مطلب

البكر إذا أخبره رسول
الولي بالتزويج

الشفيع المشعري بنفسه وجب الطلب اجماعاً والرسول به حمل بغيره وان كان فاسقاً اتفاقاً
صدقه أو كذبه كذا كرا الاستيعاب وكذا لو كان الرسول صغيراً وظاهر ما في العمادية أنه لا بد ان
يقول له اني رسول يعزلك ومقيم ادباً بما اذبا بغيره العزل ان كان العزل قصدياً أما اذا كان
حكما كارت الموكل فانه يثبت وينعزل قبل العلم اه (قوله ان صدقه) أي الوكيل
حتى لو كذبه لا يثبت كما قدمناه عن اليقينية (قوله في الاصح) راجع للفاسقين خلافاً لما
في الكثر حيث قيد بالمستورين فان ظاهره انه لا يقبل خبر الفاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر
الفاسقين أقوى من تأثير خبر العدل بل دليل انه لو قضى الشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة
فاسقين نفذ فلو أخبره بالعزل غير من ذ كر ونصرف صح نصرفه لعدم عزله كما في البحر (قوله
كأخبار السيد بجناية عبده) أي فانه يشترط فيه أحد شطري الشهادة أي العدد أو العدالة
عنده خلافاً لما (قوله فلو باعه كان مختاراً للفداء) يعني اذا أخبره أحد من ذ كر ثم باعه كان
مختاراً للفداء فلا يكون مختاراً له بأخبار غير من ذ كر فدمفعه البائع أو المشتري الى ولي الجناية
فيما اذا باعه بهدان أخبره فاق مثلاً بالجناية وانما يدفعه اذا لم يعلم بجنايته المشتري أما اذا علم
فيكون مختاراً للفداء اقدمه على شرائه مع العلم بهيبه وأما اذا اعتق السيد كان الطالب
بالارش عليه أفاده أبو السعود (قوله والشفيع بالبيع) هو على الخلاف أيضاً فاذا أخبر
الشريك مثلاً بالبيع فسكت ولم يطلب فان كان الخبر عدلاً أو مستورين مثلاً فمات شفيعه
لان أخبره مستور فبكونه لا يعد مسلماً للشفعة (قوله والبكر بالشكاح) هو على الخلاف
أيضاً فلا يكون سكوته رضاً الا اذا أخبره عدلاً أو مستورين مثلاً أما اذا أخبره هاهنا مستور
بشكاح وإيه فسكت لا يكون ذلك رضاً منها قال في البحر ثم اعلم ان الامام محمد انص على خمسة
منهم اولهم كرم مثله البكر وانما قالها المشايخ اه (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) أي الذي
أسلم في دار الحرب فأخبره أحد من ذ كر (قوله بالشرائع) فانه اذا أخبره مستور ولا يلزمه الشرائع
عنده خلافاً له ما واذا أخبره عدلاً أو مستورين لم يمتنع حتى اذا ترك الفرائض يلزمه قضاؤها
٢ والاصح انه يكفي فيه خبر الفاسق كما في المفتاح جوى أي فانه يجب عليه الاحكام بغيره كما
في الرسول فانه لا يشترط عدالته ٣ كالبكر اذا أخبره رسول الولي بالتزويج كما ياتي قريباً ان شاء
الله تعالى (قوله وكذا الأخبار بعيب البكر بدشراء) فلو قال له رجل عدل أو مستورين هذه العين
معيبة وقدم على شرائها يكون راضياً بالعيب لان أخبره فاسق (قوله وبعبر مأذون) فاذا أخبر
المأذون ببكره عدلاً أو مستورين حرجاً لا اذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد
الشريكين لا يثبت الفسخ عند الاتحار الا بأخبار عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال
الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاص) فهو على الحكم السابق قال في البحر وفيه
ان يزاد أيضاً عزل القاضي ولم أره اه قال سيدي الوالد وهو ظاهر لانهم مصرحوا في كتاب
القضاء بأنه ملحق بالوكيل كما قدمه أي صاحب البحر فيه اه (قوله ومنولى وقف) أي وعزل
منولى وقف أي على القول بصحة عزله لا بشرط أو على قول الكل ان كان شرط الواقف اه بجر
بجنا وقد مناه الكلام عليه مستوفى قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد
شطري الشهادة) أي المدد أو العدالة وفي الحوائى السعدية أقول فيه إشارة الى أن العدالة

الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن المحي وفي ان الوارث يملك اعة ق الموصى بعقده تخييرا
 وتعليقا وتندير او كتابة ولا يملك الوصى الا الاول قال في الحواشي الخوية على الاشياء من حيث
 ما انتزق فيه الوكيل والوصى ان الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول ولا يشترط القبول
 في الوكالة ولا يشترط في الوصاية وفي تقيده الوكيل بما قبله الموكل ولا يتقيد الوصى ولا يستحق
 الوكيل أجره بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان
 لم يعلم به الوصى بخلاف الوكالة ويشترط في الوصى الاسلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط
 في الوصى ان لا يعقل واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقعد وللحفظ وفي ان القاضي يعزل وصى الميت بخيانة أو تهمة
 بخلاف الوكيل وفي ان الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يثبت فانه يخلف
 على الثبات بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العمل وهي في التنبه ولو اوصى فقرا أهلا بلخ
 فالافضل للوصى ان لا يجاوز أهله بلخ فان أعطى لاهل كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى
 بالتصدق على فقراء الحاج يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقرا هذه
 المسئلة يجوز كذا في وصايا خزنة الا كدل وفي الخاتمة ولو قال الله على ان اتصدق على جنس
 فتصدق على غير لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالتصدق ففعل المأمور وذلك ضمن اه فهذا
 مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو اوصى بالاجرا الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢
 العمل وهي في الخاتمة ولو اوصى بالاجرا الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢
 فهي خمس عشرة مسئلة فالحفظ ٣ ثم اعلم ان وصى القاضي نائب عن الميت لاعن القاضي قال
 في البحر ولم أره في كذا في حكم وصاية قبل العمل وكذا في حكم تولية الناظر من الواقف وينبغي ان
 يكون على الخلاف في جعل الناظر وصيا قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلا قال لا اه وهو
 ان وكيل حتى ملك الواقف عزله لا بشرط اه قال سيدي الوالد معز بالابى العود ومقتضاه ان
 تقريره في النظر بلا علم لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الفري محشى الاشياء انهم
 لا يجبه لونه وصيا من كل وجه ولا وكيلا كذلك بل له شبه بالوصى حتى صح فقره في مرض
 موته وشبهه بالوكيل حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبي يوسف وأما على قول محمد
 فهو وكيل عن الموقوف عليهم كذا في الاشياء قلت وقول محمد من كل اذمة قضى كونه وكيلا
 عنهم ان اهم عزله مع ان الظاهر من كلامهم انه لا يصح بل لعزله القاضي لم يصح اذا كان منصوب
 الواقف الانجيسانة اه ٧ قلت انه وكيل مادام الواقف حيا وصى بعده وفاته والظاهر ان مراد
 محمد انه نظير الوكيل في حياته اهـ م لا وكيل حقيقة اذ ليست ولايته منه ثم تأمل (قوله فلو علم
 الخ) وفي الهداية المكتبة كالخطاب ٨ (قوله ولون غير) أقول الخاتمة انظر ميز لا يظهر لانه
 لا يشترط في العلم الا القيز (قوله أو فاسق) أى اذا صدقه الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى
 هذا الفرق بين الوكالة والعزل لان في العزل أيضا اذا صدقه ينزل كذا في غاية البيان يعقوبة
 (قوله ولا يثبت عزله الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في الخبر بهذه الا التميز بكونه عاملا وله ان
 فيه الزام من وجه دون وجه فيشرط أحد شرطى الشهادة اما العدد او العدالة قال في البحر
 أطلقه وهو مقيد بان يكون الخبر غير الخصم ورسوله فلا يشترط فيه العدالة حتى لو أخبر

٢ مطلب
 الوصى يخالف الوكيل في
 ١٥ مسئلة

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل
 (ولون) ميمز أو (فاسق)
 صح تصرفه ولا يثبت عزله
 (الاب) اخبار (عدل) أو
 فاسق

٣ مطلب
 وصى القاضي نائب عن
 الميت لاعن القاضي

٤ مطلب
 الناظر وكيل لا وصى

٥ مطلب
 تقريره في النظر بلا علم

٦ مطلب
 الناظر له شبه بالوصى وشبهه
 ما بالوكيل

٧ مطلب
 الناظر وكيل في حياة
 الواقف وصى في موته

٨ مطلب
 المكتبة كالخطاب فيقع بها
 علم الوكيل بالوكالة

وكيلا بالبيع بان كان المالك قال للمثـ تـرى اذهب بعدي الى زيد فقل له حتى يبيع به بـو كـالـته عـنى
منك فذهب به اليه ولم يخبره بالتوكيل فباعه هو منه ويجوز ومنه الاذن للعبد والصبي بالتجارة
فلا يثبت الابداع والعلم والامر بالمدح حتى لو جعل امره بالايصير الامر به ما لم يعلم فلو
طلعت نفسها قبل العلم لم يقع خاتبة وفي شرح المجمع لابن ملك اذا قال المولى لاهل السوق
يا بـعـوا عـبـدي فـلا يـا بـعـر ما ذـو نا قـبـل العـلم بـخـلاق ما لو قال اذنت لعبدي فلان ولم يشهد بين
الناس فعلم العبد به شرط كافي البحر (قوله خلافة) فلا تقف على العلم كتصرف الوارث. لمكا
وولاية حتى لو باع الجدمال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علم عوته جاز لكن قال في البحر ثم اعلم
انه وقع في الهداية هناك الوصية خلافة كالوراثه وهو مشكل فان المصريح به ان ملك الموصي
له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال المصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ان الموصي له
ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وانما يصح على وارث أو وصي ولو
أوصى له بعد ما اشتراه فوجده الموصي له عيبا فانه لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغرورا
لو استحققت الجزية بعد الولادة كالورث بخلاف الموصي له اهـ ولم أر أحدا من الشارحين بينه
وقد ظهر لي ان صاحب الهداية أراد بالخلافة ان ملك كل منهما يكون بعد الموت لابعي انه قائم
مقامه ومما يدل على عدم الخلافة ما في التخصيص بعد بيان ان ملكه ليس خلافة انه يصح شراء
ما باع الميت باقل مما باع قبل فقد اثن بخلاف الوارث وقد علمنا تعريف المال أول كتاب البيوع
اهـ (أقول) وقد سبق صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لان خلافة كهى
أى كالوراثه من حيث انهما يثبتان الملك بعد الموت اهـ وفي البحر أيضا ثم اعلم ان صاحب
الهداية ذكر هناك الوصية خلافة لنيابة كالوراثه وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد ضنا
ما في الثاني وأما الاول فالمراد به انه خليفة الميت في التصرف كالوارث لافي الملك بخلاف
الخلافة في الوصية فانها في الملك لافي التصرف ومما يدل على أن الوصى خليفة الميت ما في خزنة
المقتين لومات عن وصى وابن صغير ودين فقبضه الوصى بعد بلوغ الصغير جاز الا انه ثم اعلم
انهم فرقوا بين الوارث والوصى في مسئلة لو أوصى بعتق عبد ملك الوارث اعتماقه فتجيزا وتعليقا
وتدبير او كتابة ولا يملك الوصى الا التخصيص في التخصيص اهـ (قوله والوكيل نيابة) أى عن
الموكل فالموكل أثبت له ولاية التصرف في ملكه لا بطريق الخلافة لبقائه ولاية الموكل فلا بد من
العلم ولو أودع ألقا عن درجل ثم قال المالك أمرت فلا نأبى قبضها منه ولم يعلم فلان يكونه مأمورا
بالقبض فقبضه وثان عنده قال المالك بالخيار في تضمين أي ما شاء ولو علم المودع فقط فدفع للأموور
المدكور فثان عنده لا ضمان على أحد لان المدع دفع بالأذن ولو لم يعلم أحدهما فقال
المأمور ادفع لي وديعة فلان لا يدفعها الى صاحبها أو ادفعها الى توكيل عندي لصاحبها فدفع
فضاعت فلما ألت تضمين أيهما شاء عندهما بحر عن الخاتمة ٣ ثم اعلم ان الوصية والوكالة
يحتجمان ويقتزمان فبمقتضى فان في مسئلة الكتاب وفي ان الوصاية من الميت لا تقبل التخصيص
بخلاف وصى القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصيص وفي انه يشترط في الوصى ان يكون
مساحرا بالغاعا بخلاف الوكيل الا العقل وفي ان الوصى اذا مات قبل تمام المصلحة نصب
القاضى غيره ولومات وكيل الغائب لا ينصب غيره الا عن المفقود للعقود وفي أن القاضى يعزل

والفرق ان تصرف الوصى
خلافة والوكيل نيابة

٣ مطالب
الوصاية والوكالة يجتمعان
ويقتزمان

(قوله ثم يفعل ذلك) أي الخلو فاعلم (قوله فلا يلزمه شيء) يعلم منه كما قال المقدسي ان المعتبر الملك حين الحنث لا حين الحلف اه ووجه المسئلة انه حين الحنث لا مال له (أقول) ويعلم منه ان المشتري باسم المفعول بخيار الرؤية فلا يدخل في ملكه حتى يراه ويرضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه ~~لأنه~~ غير لازم واللازم أن يخرج البطلان من ملكه ولا تقابل به والمسئلة تختص بالمرجعة وما نقله عن البحر عزاه في البحر إلى لولو الجلية في الحبل آخر الكتاب وعلمه فيها حيث قال وان كان له يكون على الناس يتصلح على لان الدينون مع رجل بشوب في منديل ثم يفعل ذلك ويرد الذوب بخيار الرؤية فيعود الدين ولا يحث اه (قوله لزمه بقدر ما علق) ولا يلزمه شيء بعد لانه بمنزلة النذر بما لا يملك وكذا يقال فيما بعد (قوله ولولم يكن له شيء لا يجب شيء) الطاهر ان التعاقب ليس بشرط حتى لو تجوز النذر يقال على أن أنصدق بالف درهم كان الحكم كذلك فان كان ذلك دون المبلغ التصديق وان لم يكن عنه شيء لا يلزمه فراجع رحي قال في الهداية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذروا شيء فعليهم الوفاة يسمى وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاة بنفس النذر لا طلاق الحديث ولان المعاق بالشرط كالمنجز منه وعن أبي حنيفة انه رجع عنه وقال اذا قال ان فعلت كذا ففعلت حجة او صوم سنة او صدقة مائة مائة كجاءه عن ذلك كفارة بين وهو قول محمد ويخرج عن العهد بالوفاة يسمى أيضا وهذا اذا كان شرط الا بريد كونه لان فيه معنى العين وهو المنع وهو بظاهره نذره بخير يعيل إلى أي الجهة بين شأين مختلف ما اذا كان شرط ابريد ~~كونه~~ كقوله ان شئني الله صريضي لانه دام معي العين فيه وهذا اتفق عليه بل هو الصحيح اه وعليه مشي في متن مجمع البحرين والدرر والقرروا فتي به اه عيل الزاهد دوم شايخ بلخ وبعض مشايخ بخاري واخبره شمس الامنة والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليه الفتوى وقال في القبض والمقبى به ما روينا عن أبي حنيفة من رجوعه وقد أوضح المسئلة الامة الشرع لاني في رسالة لها ما تحققة التحرير واصناف الناذر الفقي والفقير بالتخيير على الصحيح والتحرير فليبراجه امن رام ذلك (قوله وصح الايصاء) أي من شخص لشخص على صفة أو وصيته ٢ قوله فصح تصرفه ٣ أي من غيره علم بالايصاء واذا تصرف بعد قابلا فلا يتكمن من اخراج نفسه منه والا فلا اخرج نفسه اذا علم لعدم القبول لانه لا يجني ان من ~~حكم~~ الوصي انه لا يملك عزل نفسه به بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهرا ما هنا تبين ان كثرة ان يصير يوم ما قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير به كناية عليه في البحر ولذا قال في نور العين من ٢٣ عازيا مات وباع وصيه قبل علمه بوصايته وموته جاز استخرانا ووصيه بذلك قبولاً منه لا وصاية ولا يملك عزل نفسه اه فيمكن على السراح أن يقول ان تصرف قبله بدل قوله فصح تصرفه فتنبه (قوله لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل) فلو باع الوكيل قبل العلم لم يجز بغير حجر أي لم يلزم فيكون بيع الفضولي فيمتوقف على اجازته به اه لم أوعلى اجازة الموكل كافي منحة الخالق لا يبدى الوالد وفي البرازية عن الثاني خلافة وفي البحر اما اذا علم المشتري ولو كالة وانتهى منه ولم يعلم البائع التوكيل كونه

ثم يفعل ذلك ثم يرد بخيار الرؤية فلا يلزمه شيء ولو قال ألف درهم من مالي صدقة ان فعلت كذا ففعله وهو يملك أقل لزمه بقدر ما علق ولولم يكن له شيء لا يجب شيء (وصح الايصاء بلا علم الوصي) يصح تصرفه (لا يصح التوكيل بلا علم الوكيل)

٢ قوله أو وصيته هكذا بالأصل والذي في ط أو تركته

٣ مطاب لا يشترط علم الوصي بالايصاء بخلاف الوكيل

٤ مطاب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل يصح

مطلب

في التوفيق بين القوانين في
دخول الدين في الوصية
وعدم دخوله

مطلب

من قال جميع ماله صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة لقان وأوصى
له مال ثم استنفاد تصح
الوصية

مطلب

لأنه أخت الميراث (ولو قال
مالي أو ماله صدقة فهو
على) جنس (مال الزكاة)
استحسانا (وان لم يجده غيره
أمسك منه) قدر (قوته
فأدامك) غيره (تصدق
بقدره) في البحر قال ان
فعلت كذا فماله صدقة
فحياته ان يبيع ماله من
رجل بثوب في منديل
ويقبضه ولم يره

مطلب

مالي أو ماله سواه في
الصحيح

مطلب

لو قال ان فعلت كذا فما
مالي صدقة فالحيته في
الفعل وعدم الخلف الخ

كيف يثبت حقه فيه اذا تعين لانا قول مثل هـ ذاعبر عنه منع الاترى ان الموصى له بثلاث المال
لا يثبت حقه في القصاص ومتى انقلب ما لا يثبت حقه فيه اهـ (قال) سيدي الوالد ويمكن أن
يوفق بين القوانين بهذا اقتدبر والله تعالى أعلم اهـ ويقتضي التأمل عند الفتوى لان كلام كل
متكلم يفي على عرفه فاذا كان العرف ان المال يقع على ماسوى العقار والدين أو يعم الكل
فدقت به (قوله) لان اخ الميراث أى والميراث يجري في كل شئ أى في الدين والعين (قوله)
مالي أو ماله صدقة الخ) أما لو قال الله على أن أهدي جميع مالي أو ملكي فانه يدخل فيه
جميع ما يملكه وقت الخلف بالاجماع فيجب أن يهدى ذلك كله الا قدر قوته فاذا استنفاد شيئا
نصفه منه وفي مسئلة المصنف يدخل الموجود وقت القول في المنجز أمواله كان معلقا بالشرط
نحو قوله مالي صدقة للمساكين ان فعل كذا دخل المال القائم عند الدين والحادث بعده
قال سيدي الوالد ظاهره انه بدون التمييز لا يشمل الحادث بعده الدين وهذا بخلاف الوصية
لما في الحاشية ولو قال أوصيت بثلاث مالي لقان وليس له مال ثم استنفاد ما لومات كان للموصى
له ثلث ما ترك ثم قال بعده ولو قال عبيدي لقان أو برادي لقان ولم يصف الى ثنى ولم ينسبهم
يدخل فيه ما كان له في الحال وما يستفيد قبل الموت اهـ يمكن قد يقال الوصية في معنى المعلق
وفي حاشية أبي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعده وجود الشرط يمكن ذكر
الايرادى ما فيه لوعلقه بشرط دخل المال الموجود عند الدين والحادث بعده الى وجود
الشرط اهـ فظاهر قول المصنف مالي أو ماله صدقة الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه
أنه من الخلاف والتوفيق (قوله) فهو على جنس مال الزكاة أى أى جنس كانت بلغت نصيبا
أو لأبيه دين مستغرق أو لا ولا ينصرف به بذلك من الاموال لانها ليست بأموال الزكاة
وقال زفر بنزله التصديق بالكل لان اسم المال يتناول الكل ولنا انه يعتبر بإيجاب الله تعالى
قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالفقير وعروض التجارة والسواثم والقلة
والثمرة العشرية والارض العشرية لان المعتبر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن
قدرها وشرطها فان قضى دينه لم يره أن يتصدق بعده بقدره عيني وغيره قال ط ولا تدخل
الارض العشرية عند الطرفين ولا الخراجية اتفاقا اهـ وخرج رفيق الخدمه ودور السكنى
وأثاث المنازل وما كان من الخواص الاصلية قال في البحر وتسوية المصنف بين قوله مالي وبين
قوله ما أملك هو الصحيح لان ما يثبت به لان استعما الا واحد اذ كان فيهما القياس والاستحسان
خلاف البعض واختاره في الجمع والهداية وذكر القاضي الاسيحي ان الفرق بين المال والمالك
انما هو قول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاره الطحاوى في مختصره اهـ (قوله)
أمسك منه قدر قوته لم يبين في الميسر ما يمسك لان ذلك يخلف باختلاف الاعمال
وباعتبار ما يجد له من التحصيل فيسلك أهل كل صناعة قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ قال
ط المتأخرون قدروا هذا القدر فقالوا في المحترف يمسك لنفسه وعياله قوت يومه وصاحب
القلة وهو أجرة الدار ونحوها يمسك قوت نهر وصاحب الضيعة يمسك قوت سنة وصاحب
التجارة يمسك قدر ما يكفيه الى أن يتجدد له شئ اهـ (قوله) تصدق بقدره أى بقدر ما أمسك
(قوله) فحيته ٣ أى ان أراد أن يفعل ولا يثبت (قوله) يبيع ماله أى مما يجب فيه الزكاة

(قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده وأما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يده عين تركه لان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدمت فلو قد علمت ان ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذي اليد فانه ثبت ان كان القضاء بالارث له ولبقية الورثة اذا ادعاه ارثاله ولهم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثك باعها مني مثلا وأثبت الشراء فندفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كما أفاده الطحاوي عن أبي السهمود (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وترك باقية في يد ذي اليد وقيل يوضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الجوى ٢ ولو كانت الدعوى في منقول قيل يؤخذ منه انفاقا للاحتياج المنقول الى الحفظ والنزع من يده بالغ في الحفظ كي لا يتأنه أما العقار فيحفظ بيقينه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول اظهر ما جئنا الى الحفظ والترك في يده أبلغ فيه لان المال بيد الضمين أشد حفظا وبالانكار صار ضامنا ولو وضع عند عدل كان أمينا كذا في الكافي والفتح وغيرهما وبجاء العلامة المقدسي بان النزع من يد الظالم أبلغ في الحفظ باحتمال هروبه أو تحمله بوجه ما نلتأمل اهـ (قوله ومثله في البحر) فانه يحكى مقابلا لاتفاق بقيل ط (قوله انه لا يؤخذ) أي المنقول لومقرا أي كالعقار وهذه العبارة توهم ان العقار لم يجمعه على عدم أخذه لومقرا وليس كذلك فان الحكم فيهما واحد كما لم يمسس بقى (قوله أو وصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي افلان أو سدسي فهو وصية جائزة وقيل بالوصية لانه لو قال ثلث مالي وقف ولم يزد قال في البرازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دينار فبقوله باطل وان ضامنا صار وقفا على الفقراء ولو قال ثلث مالي لله تعالى الوصية باطله عندهما وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو صرح به الى سراج المسجد يجوز ولو قال ثلث مالي في سبيل الله فهو لاغزو فان اعطوه حاجا منقطعا جاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شيء) وهل تدخل الديون في الوصية في الخسائية لا وكلام الشارح في الوصايا بغير دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالاً بالاسمية فاقعة واقعة الوصية خصوصاً قالوا انما اخذ الميراث وهو يجري فيهما وكذا كلام الوهبانية يشير الى الخلاف ويرجح الدخول حيث قال

وفي ثلث مالي يدخل الدين أجدر * قال ابن الشحنة في شرحه المسئلة في الفقيه راضا للبرهان صاحب المحيط وقال لو وصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم رخص للاصل وقال يدخل قال المصنف وفي حقه من فتاوى فاضلخان رواية دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخوله ان يدخل ثلثه في الوصية ولا يسقط فيه بل كان الم يكن اهـ ٤ وفي وصايا الكنز أوصى له بالنصف والعين ودين فان خرج الاف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج من ثلث من الدين له ثلثه حتى يستوفي الاف وهذه غير مسلمتنا وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكره في البحر عن الخسائية من عدم دخول الدين ورأيت في وصايا الظهيرية اذا كان مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فاوصى لرجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين دون الدين الا ترى ان حلف ان لا مال له وله ديون على الناس لم يخرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لانه لمبايعين الخارج مالا لا حتى بما كان عيناً في الابتداء ولا يقال المالم بثبت حقه في الدين قبل أن يتعين

والعين (ومثله) أي العقار
(المنقول) فمما ذكر في
الاصح) درر لكن اعتمد في
المات في انه يؤخذ منه اتفاقا
ومثله في البحر قال واجهوا
على انه لا يؤخذ لومقرا
(أوصى له بثلاث ماله ببيع)
ذلك (على كل شيء)

٢ مطلب
هل ينزع المنقول من يد
ذو اليد

٣ مطلب
أوصى بثلاث ماله جاز

٤ مطلب
هل يدخل تحت الوصية
بالمال ما على الناس من
الديون قولان

الحاضر خصه مائة ذكروا القاتل عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين
ولو ادعى نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينتصب هذا الوارث خصه
اذ ينتصب أحد الورثة خصه مائة الباقين لو كان العين يده بخلاف الاجنبي اه (أقول)
نقوله بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فادعى عليه فلا يتعاضى القضاء عليه
إلى غيره بان تكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون الشريك القاتل مقضيا عليه سيدي الوالد
(الثاني) انما لا تسمع دعوى القاتل اذا حضر بشرط أن يصدق ان العين ميراث يده وبين
الحاضر امالوا انكر الارث وادعى انه اشتراها او ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على
الحاضر قضاء عليه فقسهم دعواه وتقبل بينته فالأصل انه انما ينتصب خصه مائة الباقين
بشأنه شروط كون العين كلها في يده وان لا يكون مقسومة وان يصدق القاتل على ان الميراث
عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به امالوا دعى
حصته فقط وقضى بها فلا يثبت حق الباقين (الرابع) ادعى ميتا فقال ذواليد انه ملكي ورثته
من أبي ذوالقضى عليه أي على ذى اليد أي يبرهان المدعى يظهر على جميع الورثة لان العين كلها
في يده غير مقسومة فان لم يثبت لهم ان يده بجهة الارث اذ صار ورثتهم قضى عليه فلا
ادعاء أحدهم ملكا طاعة قبل اذ لم يقض عليه في الملك المطابق فلو ادعى ذواليد ملكا طاعة
لا ارثا لا نصيب الورثة مقضيا عليهم فلهم أخذ بدعوى الارث لكن ليس لذى اليد حصته فيه اذا
قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة بكرا غيبا ومغارا نصب القاضي وكيل عن الصغير
لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا الوكيل بقضاء على جميع الورثة (السادس) اذا
أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي يده حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم
يرجع الحاضر على القاتل بجمته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا أنكر أي على العلم
وان لم يكن للميت تركة (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للميت تركة (التاسع)
لو لم يكن للميت وارث فجاء مدعى الدين على الميت نصب القاضي وكيلا للدعوى كما في أدب
القاضي للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخصم انتهى بزيادة (أقول) قال سيدي
في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى
عليه أيضا تسمع دعواه والدعوى عليه ويملك في ذلك ما يملك السلطان لانه فوض اليه ما يملك
وهذه المسئلة في كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصلح خصمه لمن يدعى الملك في
الارض وكذلك المقاطع المسمى بلقمت تبارياتا مل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه
المسئلة فاجاب بما ذكره الشيخ زين ههنا اه (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لان ما قبله في
اتصاف أحد الورثة خصه للميت وهذا الفرق في اتصاف أحدهم خصه فيما عليه قال في
البحر وكذا ينتصب أحدهم فيما عليه مطلقا ان كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بد من كونها
في يده ليكون قضا على الكل وان كان البعض في يده نفذت بغيره كما صرح به في الجامع الكبير
وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بد من كونها كلها في يده في دعوى الدين أيضا
وصرح في فتح القدير بالفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره هو اه وفي حاشية أبي السهود
عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق الدائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين اه

والحق الفرق بين الدين

مطلب
وكيل بيت المال ليس بخصم
الا اذا وكله السلطان في ان
يدعى ويدعى عليه لا بالجمع
والحفظ

بالدين وهو محترز قوله بشهود (قوله كذا اتفاقا) يعني واتلاف فيما اذنت الدين والارث
 بالشهادة ولم يقل الشهود لانعلم له وارثا غيره هم اما اذنت بالاقرار فيؤخذ كقيل بالاتفاق
 (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لانعلم له وارثا أو غيرهما غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم كقيل
 سواء كان وارثا يجب بحال أولا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصر في الحاصل (قوله ادعى)
 قال في جامع الفقه ولين من الرابع ادعى عليه ما ان الدار التي بيد كماله بن نهر بن علي أحدهما
 نلوا الدار في يد أحدهما باورث فالحكم عليه - حكم على الغائب اذا حدد الورثة فيقتصب خصما عن
 لبقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاء على الغائب بل يكون قضاء بما في يد الحاضر على
 الحاضر ولو لم يبد أحدهما بشرا لا يكون الحكم على أحدهما حكما على الآخر اهـ (قوله ارثه)
 قيد به لانه لو شرا لا يكون الحاضر خصما عن الغائب كاتقدم (قوله مشاعا) يعني ينتفع به
 اتفعا مع المشاع لانه يقسمه ويقرضه لانه سياتي في القسمة فان برهن وارث واحد لا يقسم الا بالبد
 من حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا أو موصى له (قوله بحد وذو اليد دعواه أولم يجحد) هذا
 التعميم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق الجحد وقد أجمعوا انه لا يؤخذ
 الـ كقيل في صورة الاقرار والصواب أن يعدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل
 الشبوت بالاقرار ولا كقيل فيه اتفاقا وبالمينة وفيه الخلاف وحيد فيدسقط قول بحد دعواه
 أولم يجحد اهـ ط واجب عنه سيدي الوالدان هذا التعميم راجع الى قوله وترك باقية أشار به
 الى الخلاف فانهم (أقول) عبارة الهداية والجمع والبحر وغيرهما تساوي عبارة المنصف
 وهي عبارة متين الدردوكانهم تساؤلوا في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بان قوله وترك
 باقية مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفية وهي أخذ المدعى
 النصف اذا برهن ومسئلة خلافية وهي ترك الباقي مع ذي اليد مطلقا وأشار الى الخلاف
 بالتعميم بقوله بحد أولا وهذا ما ظهر لي نعم الاولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر ان المدعى
 يأخذ النصف ويترك الباقي مع ذي اليد عند الامام وعنده ما ينزع منه أي ويجعل في يده أمين
 ثم ذكر انهم أجمعوا انه لو معة راي نزع الباقي منه أيضا (قوله لا قالوا) أي في صورة الجحد
 حيث قال لا بحد وذو اليد يؤخذ منه ويجعل في يده أمين لحيلته بجوده والترك في يده فلا
 نظر في تركه في يده فهو راجع الى قوله وترك باقية في يده لا لقوله بلا كقيل فانه لا خلاف
 فيه وله ان الحاضر ليس يتحصن عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بالخصم كما
 اذا رأى شيئا في يد انسان يعلم انه اخذ منه لا يتزعمه منه بالخصم وقد ارتفع جوده بقضاء القاضي
 بالكل بحر (قوله خصما الميت) الأوضح عن الميت (قوله حتى تقضى منه ادبونه) وتنفذ
 منها وصاياه (قوله ثم انما يكون خصما) أي عن بقية الورثة فيما يدعى على الميت (قوله بشروط
 تسعة) الاولى أن يقول ثلاثة الاول كون العين كلها في يده وان لا تكون مقسومة وان
يصدق الغائب انما ارث عن الميت العين كافي البحر والمحوى (قوله مبسوط في البحر) ليس
 بجميع المذكور في البحر شروطا بل بعضها شروط وبعضه أحكام ونصه * (تقنيات) * (الاول)
 انما يقتصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي اذا كانت العين لم تقسم بين الحاضر
 والغائب فان قسمت واودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا يقتصب

كـ نلوا اتفاقا ولو قال
 الشهود ذلك لا اتفاقا
 (ادعى) على آخر (دارا
 انفسه ولا خبى الغائب)
 ارثا (وبرهن عليه) على
 ما ادعاه (أخذ) المدعى
 (نصف المدعى) مشاعا
 (ترك باقية في يده اليد
 بلا كقيل بحد) ذو اليد
 (دعواه أولم يجحد) خلافا
 لهما وقولهما استحسن
 نهاية ولا تعاد المينة ولا
 القضاء اذا حضر الغائب في
 الاصح لا تصاب أحد الورثة
 خصما للميت حتى تقضى
 منها ادبونه ثم انما يكون
 خصما بشروط تسعة
 مبسوط في البحر

تألم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه من يحجب كالأخ أو من لا يحجب كالابن كما في البزارية من
 العاشر في النسب والارث قال الصدر الشهيد وحاصله المدعى لو برهن على انه مات مورثه ولم
 يذكروا عدد الورثة ولا قالوا لا نعلم له وارثا فانه لا يقضى له وان يثبتوا عددهم وقالوا لا نعلم له وارثا
 غيره ما ذكروا كان من لا يحجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وان كان من يحجب
 بحال تاني ثم قضى وان شهدوا انه ابنه أو وارثه وانه مات وتركه ميراثا لم يقو لو لم نعلم له وارثا
 غيره تألم القاضي زمانا ثم قضى ولا يؤخذ منه كقبيل عند الامام خلافا له ما اورد في لاحد
 الزوجين أو فر النصبين عند أبي يوسف وعند محمد اقله ما ٨١ وروى عن الامام انه قال في
 أخذ الكفيل هـ ذائبي احتاط به بعض القضاة وهو ظلم وعنى بالقبيل ابن أبي ليلى قاضي
 الكوفة وأوردانه مجتهدا ما جاوروا من أخطأ فلا وجه نسبته الى الظلم وقد قال الامام
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد أي مصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق
 في الواقع والجواب ما قاله في التلويح الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل
 يكون معه مذورا ما جاوروا الذليل عليه الا يدل الوسع وقد دفعه لفظه لفظا له الا أن يكون
 الدليل الموصول الى الصواب ينافي خطأ المجتهد لثمة قصير منه وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه
 يعاتب ومافعل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان مبنيا على ان
 طريق الصواب بين في زعم الطاعن انتهى أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر
 ما سياتي في قبيل باب الشهادة عن الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي باسقاط لا والحق ثبتهما كما
 في سائر الكتب سيدي قال ط ولعله فيما وقع له والذي بيدي فيما ذكره وكلام المصنف في
 الشارح مثله واعلم ان مفهوم المتن امر ان سكوتهم وقولهم لا نعلم ولم يكن لوالفهم ما عند الامام
 وقال صاحبان يكفلون في صورة السكوت الا اذا قالوا لا نعلم فعدم المكفلة في الثاني متفق
 عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون نفور يعا على غير المتن (قوله لم
 يكفلوا) مبنى للعجول مضعف العين والاول للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كقبيل
 ح قال في الدرر رأى لم يؤخذ منه كقبيل بالنفس عند الامام وقال لا يؤخذ هـ وهذا ظاهر في انه
 على قواها يؤخذ كقبيل بالنفس ثم رأيت له لتاج الشريعة أبو السعود عن شيخه ولم يره في البحر
 فتوقف في انه بالمال أو بالنفس هـ سيدي فانه ما وقع من على نفي التكفيل لان القاضي
 بعد تألم لم يذكروه الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره ولا غير له
 اتفاقا لانه من باب الاحتياط ان نفسه بزيادة علم بانقضاء الشريك المستحق معه بقدر الامكان كما في
 غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لاحتمال أن يكون له وارث أو غريم آخر (قوله لجهالة
 المكفول له) عليه لقوله لم يكفلوا لان حق الحاضر ثابت قطعا وظاهر افلا يؤخر لاجل
 الموهوم كذا قالوا (قوله وتألم القاضي) أي يتأني في تأخير القضاء الى المدة المتقدمة ببيانها
 لافي الدفع بعد القضاء والمسئلة على وجود ثلاثة تقدم ببيانها عن الصدر الشهيد وسبأ في ثبوتها
 قبيل باب الشهادة على الشهادة ان شاء الله تعالى (قوله مدة) تقدم انه مفوضه الى رأى
 القاضي وقدرها الطحاوي ببول وعلى عدم التقدير حتى يغلب على ظنه انه لا وارث له غيره أولا
 غير له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذكروا من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو

كذا نسخ المتن والشرح
 وعبارة الدرر وغيرها لا نعلم
 له وارثا أو غير ما لم يكفلوا
 خلافا لهما لجهالة المكفول
 له وتألم القاضي مدة ثم
 يقضى ولو ثبت بالاقرار

والوصية فان اقام اخذها هـ بجر وفيه ومن دعوى الجمع وان كانت في يد زيد فبها احد
 الزوجين نصده زيد بوجوبه باعطاء اقل النصيبين لا اكثرهما اهـ قيد بصديقه لانه لو برهن
 وقال لا نعلم له وارثا آخر فله اكثر النصيبين اتفقا كذا في شرحه لابن مالك (قوله دفعها
 اليه وجوبا) لاقراره ان ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت والعارية والعين المغصوبة
 كالوديعة ط (قوله كقوله هذا ابن دائني) والمسئلة بجهالها بان قال لا وارث له سواء (قوله
 في يد الوارث) أي الذي هو الابن ونحوه (قوله لم يدفعها) لانه اقر بقيام حق الموعد وملكه
 فيها الا ان فيكون اقراره على ملك الغير ولا كذلك بعد موته لزوال ملكه فانه اقر بملكه لما في
 يده من غير ثبوت ملك مال معين فيه للخال وفي فصل الشراء وان اقر بزوال ملك الموعد لكن
 لا ينفذ في حقه لانه لا يملك ابطال ملكه باقراره فصار كقوله بالو كالمقبض الوديعة ط
 وتوضيح الفرق بينهما ان في المسئلة الاولى اقرار ما في يده ملك الوارث خلافة عن الميت فصار
 كما اذا اقر انه ملك الوارث وهو حي أصالة وفي هذه المسائل فيه ابطال حق الموعد في العين
 بازائها عن يده لان يد الموعد كيد المالك فلا يقبل اقراره (قوله فان اقر ثانيا) سواء كان متصلا
 بالاول بان قال هذا ابني وهذا الآخر أيضا ومنه فصلان اقر لثاني في مجلس آخر حوى (قوله
 اذا كذبه الابن الاول) حكمه مفهومة ظاهر وهو ما اذا صدقه فيشترط كان (قوله لانه اقراره على
 الغير) لصحة الاقرار الاول لعدم من يكذبه (قوله ان دفعه للاول بلا قضاء) وهو الصواب كما
 في الفتح خلافا لما في غاية البيان من ان الموعد لا يغرم لابن الثاني شيئا باقراره لانه لا استحقاقه
 لم يثبت فلم يتحقق التلف * (تنبيه) هو اقرار بالوديعة لرجل ثم قال لا بل وديعة فلان أو قال غصبت
 هذا من فلان لا بل من فلان وكذا العارية فانه يقضى به الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا
 في الاقرار بالدين ولو قال هذا الفلان وهذا الفلان المقر له الانصاف الاول فانه اقلان كان جائزا
 وكذا لو قال هذه الخنطة والشعر فلان الاكرام من هذه الخنطة فانه اقلان اذا كانت الخنطة
 اكثر من الشعر كذا في الاصل ولانا محمد رحمه الله من الدعوى هـ ط عن البحر (قوله تركه
 قسمت بين الورثة) أي سواء كانوا ممن يجب أولا قال في آخر الفصل الثاني عشر من جامع
 الفصولين راجعا الى الاصل الوارث لو كان محجوبا بغيره بجدو جدة وأخ وأخت لا يعطى
 شيئا لم يبرهن على جميع الورثة أي اذا ادعى انه أخو الميت فلا بد أن يثبت ذلك في وجه جميع
 الورثة الحاضرين أو يشهد انهم ما الايمان وارثا غيره ولو قال لا وارث له غيره فقبل عندنا
 لا عند ابن أبي ليلى لانهم ما جازفا ولما العرف فان صرنا الناس به لانعلم له وارثا غيره وهذه
 شهادة على النبي فقبلت لما من من انتم اقبل على الشرط ولو نفيا وهذا كذلك لقيامها على شرط
 الارث ولو كان الوارث ممن لا يجب باحد فلو شهد انه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره ولا نعلمه
 يتلوم القاضي زمانا رجاه أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع الارث ولا يكفل
 عند أبي حنيفة في المسئلةين يعني فيما اذا قال لا وارث له غيره أو لا نعلمه وعندهما يكفل فيه ما
 ومدة التلوم مفوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهو هذا عند أبي يوسف وأما أحد
 الزوجين لو اثبت الورثة بيينة ولم يثبت انه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة ومحمد يحكم له ما
 باكثر النصيبين بعد التلوم وعند أبي يوسف باقله ما اوله الربع ولها الثمن اهـ لمخصران

دفعها اليه) وجوبا كقوله
 هذا ابن دائني قيد بالوارث
 لانه لو اقر انه وصيه أو وكيله
 أو المستقر منه لم يدفعها
 (فان اقر) ثانيا (بان آخره
 لم يقبل) اقراره (اذا كذبه)
 الابن (الاول) لانه اقراره
 على الغير ويضمن للثاني
 حظه ان دفعه للاول بلا قضاء
 في رايي (تركة قسمت بين
 الورثة أو الفرما بشهرو لم
 يقولوا نعلم)

سبى الوالد وهو قتل للمنفى وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هذا ايضا المسامحة
 ولا يمكن أن يكون لها بناء على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهى محتاجة إلى
 اما الورثة فهم المدافعون ويشهد لهم ظاهرا الحدوث أيضا (قوله فارتد) بصيغة المضارع
 (قوله لان الحادث الخ) أى وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجبا
 لاستحقاقها الارث وكان الاولى للشارح التعديل بالهالة السابقة لان ما ذكر لا يصلح تعديلا لما
 تقدم (قوله لا قرب أوقاته) وأقربهم اما بعد موت الزوج (قوله وقع الاختلاف الخ) بان
 مات رجل له أبوان ذميان وولدهم لم يقض الامان ابنا كانوا وقال ولده المسلم مات مسلما فالميراث
 لما ولد دون الابوين وكذا الوفاة امرأة مسلمة ماتت زوجي مسلما وقال ولده الكافر كافر
 وصديق المرأة اخو الميت وهو لم يقض بالميراث للمراة والاخ: ون الاولاد قال صاحب البحر
 ولا يحتاج الى تصديق الاخ بل تكفى دعوة المرأة انه مات مسلما وتبها المقدمة يمكن استظهار
 فيه سبى الوالدان تصديق الاخ شرط لارثه مشاركاله لانه لو كذبها يكون مدعى فبان
 ولده وارثه فيجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم انه شرط لارث المرأة ايضا وليس
 كذلك فيما يظهر فلا منافاة تامل (قوله هذا ابن مودعى) مراده بالابن من يرث بكل حال
 فالميت والاب والام كالابن وقيد بالابن لانه لو قال هذا أخوه شقيقه ولا وارث له غيره وهو يدعيه
 فالقاضي يتأني في ذلك والفرق ان استحقاق الاخ مشروط به عدم الابن بخلاف الابن لانه وارث
 على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالأخ بحر مع زيادة ثم اذا تاني ان حضر وارث
 آخر دفع المال اليه لانه خاف عن الميت وان لم يحضر أعطى كل مدعى ما أقرب به يمكن بكسب ثمة
 وان لم يجد كفيلا أعطاه المال وضمنه ان كان ثمة حتى لا يهلك ثمة وان كان غير ثمة تلوم
 القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر رأيه ذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدرد
 التلوم بشئ بل موكل الى رأى القاضي وهذا أشبه بابي حنيفة وعندهم مقدار بحول هكذا
 حكى الخلاف في الخلاصة عن الاقضية قال وعن أبي يوسف مدة در بشهر (قوله لا وارث له
 غيره) قيد به لانه لو قال له وارث غيره ولا أدري أم لا يدفع اليه نفي الا قبل التلوم ولا به
 حتى يقيم المدعى بينة تقول لانه لم له وارثا غيره ومثل اقرار المدعى بما ذكره ما لو أقر ان الميت أقر
 بان هذا ابنه أو أبوه أو مولاه أعتقه بخلاف ما لو أخبر عنه بانها زوجته أو أنه مولى المولاة أو
 الموصى له بالكل أو بالثلث فانه لا يدفع اليهم المال لان ذلك أقرب بسبب بنقض ط وفي فتح
 القدير ولو ادعى انه أخو الغائب وانه مات وهو وارثه لا وارث له غيره أو ادعى انه ابنه أو أبوه أو
 مولاه أعتقه أو كانت امرأة وادعت أنها أمة الميت أو خاتمه أو بنت أخته وقال لا وارث له
 غيري وادعى آخر انه زوج أو زوجة للميت أو ان الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه وصدقهما
 ذواليد وقال لا أدري للميت وارثا غيره أو لا لم يكن للمدعى الوصية بشئ من هذا الاقرار ويدفع
 القاضي الى الاب والام والاخ ومولى العتق أو الوالد أو الخالة أو بنت الاخت اذا انفرد
 اما عند الاجتماع فلا يرزحهم مدعى البتة مدعى الاخوة لكن مدعى هذه الاشياء اذا رزحهم
 مدعى الزوجية أو الوصية بالكل أو الثلث مستدلا بما قرأ في اليد مدعى الاخوة أو البنوة
 أولى بهما يستخلف الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا اذا لم تكن ينة على الزوجية

(أسلمت قبل موته) فارتد
 (وقالوا به) فارتد
 (لهم لان الحادث بضاف
 لا قرب أوقاته) (فرع)
 وقع الاختلاف في كونه
 الميت واسلامه قال
 المدعى الاسلام بحر
 المدعى بالفتح (هذا ابن
 مودعى) بالبحر (الميت
 لا وارث له غيره)

مطلب
 مدة التلوم في دفع المال
 للوارث الذي أقرب به المدعى

وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة أو متعاطفة لكن حصل سكوت بينهما أى فى اللفظ أو فرجة
 فى الخط (قوله أو به بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الأخيرة وبين ما قبلها (قوله
 فلا خير اتفاقاً) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله وعطفه به بعد سكوتة آخر) اذا كان قبله
 ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت الدار قات طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أى فقصد
 أن لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله الا بما فيه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار
 قات طالق وسكت ثم قال وهذه الاخرى دخلت الثانية فى المين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو
 قال هذه طاققة ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا فى العتق بجر (قوله اسأت بهد مونة)
 أى وقدمات وهى على دينه فلها الميراث (قوله وقالت ورثته قبله) أى اسأت قبل مونة
 للميراث لهما (قوله صدقوا) أى باليمين الا اذا ادعت عليهم بكفرها بهد مونة فيخلفون على
 عدم العلم (قوله تحكيم الحال) أى استعمال الظاهر الحال فان سبب الحرمان ثابت فى الحال
 فيثبت فيما مضى وفى التحرير الاستصحاب التحكيم يقاتل امر محقق لم يظن عدمه وسحر ابن نجيم
 نقار فيه فى الاشهاد والنظر فى قاعدة اليقين لا يزول بالشك وفى آخر باب القهالف فى بصره
 (قوله كما يحكم الحال الخ) ان هذه العبارة ليست موجودة فى أصل المصنف وإنما الذى فيه
 قوله بعد كفى مسلم الخ وجعل المصنف وجه الشبهة فيما كون القول للورثة فيما واراد بقوله
 كما يحكم الحال فى مسلمة لجرىءان ماء الطاحونة وانقطاعه أى اذا اختلف المؤجر والمستأجر
 فى جريان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم الحال ويستدل به على الماضى فاذا كان الماء
 جارياً فى الحال حكمه بانائه جار من أول مدة الاجارة الى زمان النزاع فيستحق الاجرة وان لم يجز
 حكمه بانالانقطاع كفى الخاتمة فان قلت جريان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا فى عدمه قلت
 يمكن ان يقال ان اقدام على العقد اقرار بالجريان فكان الاجر ثابتاً ومستحقاً من كل وجه
 فاذا ادعى الجريان يكون مدعى الاستحقاقه الاجر عملاً بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق
 فاذا لم يستحق بهذا التحكيم يصير دافعه وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق
 ثابتاً بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجريان وتحكيمه له حجة لاستحقاقه
 ما فى ذمته من الاجرة قلت يمكن ان يجاب بان كون اقدام على العقد اقراراً انما هو حجة
 غير قوية فلا يعمل به اذا خالفه عدم الجريان المشاهد فيه كون عدم الجريان تحكماً للدفع
 عنه لا للاستحقاق (قوله جريان الخ) لوجه تخصيص الجريان بل الانقطاع كذلك فكان
 الاولى مدفعه (قوله الطاحونة) أى المستأجرة اذا قال المستأجر لم أتمكن من الانتفاع
 به لعدم جريان مائها وقال المالك بل تمكنت فينظر الى وصف الماء فى الحال ويحكم به
 فيما مضى (قوله للدفع لا للاستحقاق) أى لدفع دعوى المدعى كفى المسئلة السابقة فان قيل
 هذه امة قوض بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة جارياً عند الاختلاف لانه
 استدلال بالحال لاثبات الاجر قلنا انه استدلال لدفع ما يدعى المستأجر على الاجر من ثبوت
 العيب الموجب لسقوط الاجر اما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا
 لا موجباً يعقوبة (قوله كفى مسلم مات الخ) ظاهره انه مثال للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع
 الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلا يبنى المصنف من غير زيادة مسلمة الطاحونة لكان أولى قال

أو به بعد سكوت فلا خير
 اتفاقاً وعطفه به بعد سكوتة
 فهو الإجماع فيه تشديد
 على نفسه وعلمه فى
 البحر (مات ذى فقالت
 عوسه أسأت بهد مونة
 قالت ورثته قبله صدقوا)
 كما يحكم الحال (كما)
 يحكم الحال (فى مسلمة)
 جريان (ماء الطاحونة)
 ثم الحال انما تصلح حجة
 للدفع لا للاستحقاق (كفى
 مسلم مات فقالت عوسه)
 الذميمة

مطلب
قائمة نظرية

مطلب
صك كتيب نيم يسع واجارة
واقرار وغير ذلك وكتب
في آخره ان شاء الله تعالى

٣ قوله والاناني ما قبله
أى ان لم تفسر الجمل
بالقوالية بل بقيت على
ما رادها أولا وهى الجمل
في الصك لوفقت المناقاة
بين ذكره الاتفاق على
الرجوع لكل وبين ذكره
الخلاف فيما تقدم بين
الامام وصاحبيه لأنه أولا
حكى الخلاف وثانياً حكى
الاتفاق فلزم ان تفسر
الجمل بالقوالية لذلك اه منه

واتفقوا أن الفرجة كفاصل
السكوت وعلى انصرافه
للصك في جمل عطفت بواو
واعقبت بشرط وأما
الاستثناء بالا واخواتها
فلا خير الاقرينة كاه
مائة درهم وخسون دينارا
الادرهما فلاول استثناء
وأما الاستثناء بان شاء الله
بعد جهتين ايقاعيتين
فاليهم ما اتفقا وبعد
طلاقين معلقين أو طلاق
معلق وعق معلق فاليهم ما
عند الثالث ولاخير عند
الثاني ولو بالاعطف

كان مبطلاله فيكون ضداً فاصدله فيمنصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله ان الصك
يكون كشي واحد بجهكم العطف فيمنصرف الى الصك كافي الكلمات المطورة قال الامام
اذا كتب يسع واقرار واجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى بطل الصك قياساً لما
تقدم من أن الصك اثنى واحد بجهكم العطف وعنده أبي يوسف ومحمد بطل الاخير فقط
استحساناً (قوله ان الفرجة) أى على ان الفرجة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الانشاء
راجحاً الى ما بعد الفرجة اتفاقاً كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله وعلى انصرافه) أى
الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للصك لكان أوضح (قوله في جمل) ٢ أى قوالية والاناني
٣ ما قبله وهو مسئلة كتب الصك كقوله امر أنه طالق وعنده مرو عليه المشى الى بيت الله تعالى
ان شاء الله تعالى قال في البحر والحاصل انهم اتفقوا على أن المشيئة اذا ذكرت بعد جمل
منعاطفة بالواو كقوله عبده مرو امر أنه طالق وعليه المشى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى
ينصرف الى الصك فبطل الصك كشي أبو حنيفة على أصله وهو ما أخرجا صورة كتب الصك من
عمومه بعارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب بجملة منعاطفة للمعادة
وعليه ما يحمل الحادث ولذا كان قولهما استحساناً راجحاً على قوله وظاهره ان الشرط ينصرف
الى الجميع وان لم يكن بالمشيئة اه وفي وكالة البرازية وعن الثاقب قال امر أن يزيد طالق وعنده
مرو عليه المشى الى بيت الله ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بكاه لان الجواب يتضمن إعادة
ما في السؤال انهم وكان الشارح غفل عن قوله وأخرجا صورة كتب الصك فكان عليه
أن يقول وعلى انصرافه للصك في جمل قوالية لم يكتب (قوله وأعقب بشرط) أى سواء كان
الشرط هو المشيئة أو غيرها كما صرح به في البحر والظاهر ان هذا خاص بالاقرار لما ساق
بعده من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله وأما الاستثناء بالا الخ) أى الواقع لفظاً أو
الواقع خطأ وهو باطلاقة بيم طلاقين وعتاقين وطلاقا وعتقا (قوله فلا خير) أى اتفاقاً
اقر به وانصاه وانقطاعه عما سواه كما علم في آية ودشهادة المحدث في القذف فان قوله تعالى
الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً أيضاً
فلو أقر بالبين لشيخين واستثنى شيئاً كان من الأسر بجر وفيه والحاصل ان الشرط اذا تعقب
جملة منعاطفة منصلاً بها فانه للصك اه قال في الخواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو
حنيفة أصله فان الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخيرة على أصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله
ان شاء الله تعالى شرط شاع اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس اياه حقيقة فتأمل (قوله الا
اقرينة) فيعمل بها الاول أو الثاني (قوله فلاول) ولو قال الادبنا فلاول الثاني (قوله ايقاعيتين)
أى محجزتين ليس فيهما تعليق بقدرينة المقابلة فتحو انت طالق وهذا حر ان شاء الله تعالى ح
(قوله وبعد طلاقين معلقين) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وفلان ان شاء الله تعالى (قوله
أو طلاق معلق أو عتق معلق) فتحو ان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حر ان شاء الله تعالى
واشار به الى أنه لا فرق بين الشبهتين من جنس واحد او من جنسين والخلاف هـ ذى النطق
وأما في الصك فهى المسئلة المتقدمة وافاد ان اتفاقهم ما معه انما هو في الايقاعيتين وأما
في المعلقين فمعه وخالف أبو يوسف ط (قوله ولو بالاعطف) مفهوماً قوله عطفت أى اذا

في إعادة زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بوجوبها حتى جعله موجب لدعواه الرجوع على الاصيل
واما البائع في مسئلة تناقضه في ادعيته في إعادة ما زال زعمه وهو برائه فزعمه بعد التحاقه بالعدم
بثبوت خلافه واراد نقض ما اثبتته البينة وهو عدم برائه فزعمه فهو باق في حقه وكذا
يقال في دعوى الاقالة لانها فسخ للعقد الذي اثبتته الخصم بالبينة فبطلت دعوى الرجوع وكذا
المتقدمة عن الجبر عن العدة فيما اذا ادعى على آخرانه اشترى منه هذه الدار فأنكر الشراء فلما
أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردها عليه يعني اقالها يسمع هذا الدفع
ولو لم يدع الاقالة ولكن يدعى ابقاء الثمن أو الابرأه اختلاف المتأخرون ومثله يقال في جواب
مسئلة ما اذا ادعى عليه شراعه فأنكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب يسمع
لانه صار له كذبا في انكاره المبيع فارتفع التناقض بمكذب الشراء كما ارتفع بتصديق
الخصم اه فاحفظه فانه ينفذ في كثير من أمثال هذه المسائل (قوله لا مكان التوفيق
بيعه وكيله) أى وكيله البائع فقوله أو لالم بهما من ذلك أى مباينة وقوله انه برئ اليه من
كل عيب أى الى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله وبراءته عن العيب) من اضافة المصدر
الى مفعوله وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلناه مضاف الى فاعله والضمير
لو كيله وهو المقوم من عبارة الجبر (قوله ومنه واقعة مبرقة) أى من جنس مسئلة
المصنف وهو ما وقع فيه التناقض ولو صرح به لكان أوضح لكن لا يظهر ان هذه الواقعة منه
لان عقد النكاح الاب فيه سفير لا تلحقه عهد بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه
قائم به بخلاف المبرأ فانه غير ظاهر في أنه حاضر وقت البراءة فافهم اسرار المقال ولا تكن عن
يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما نذكره في المقالة الاتية عن الجبر ولو قال لا نكاح ينفى
وبينك الى آخر ما نذكره عن سيدى الوالد رحمه الله تعالى (قوله ادعت الخ) بدل من واقعة
(قوله فأنكر) ٤ أى بان قال لا نكاح بيننا كما في الجبر عن جامع الفصولين وعبارة الخلاصة
فأنكر الزوج النكاح أصلا اه قال في الجبر ولو قال لا نكاح ينفى وبينك فلما برهنت على
النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته اه أى لأن نفي الخلع لا يلزم منه نفي الماضي فلم يوجد
تناقض أصلا لكن يهكر عليه قول الشارح لاحتمال أنه زوجه أبوه الخ وظاهر أنه تعليل
خلاف ظاهر الرواية وفي الجبر ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط ه أو قال لم أتزوجها قط والمباقي بحاله
فقتضى ما مر في مسئلة العيب على ظاهر الرواية فيبقى أن يكون هذا وسيله للعيب فلا تقبل
بينته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بينة البراءة عن العيب لانها اقرار بالمبيع فكذلك الخلع يقتضى
سابقة النكاح فبتحقق التناقض اه سيدى الوالد بزيادة (قوله فبرهنت) أى على النكاح
(قوله تقبل) أى دعواه أى وبطاب بالبرهان عليها (قوله لاحتمال أنه زوجه أبوه وهو صغير)
أى فأنكره النكاح يحتمل على نفي مباينته اياه وهو لا ينافى وقوعه بطريق الاجبار مثلا
واذا كان كذلك فلا يناقض دعوى الخلع على المهر بعد (قوله جميع صل) فارضى معرب
والجمع أصل وصكك وصكوك اه وأشار بقوله جميع الى انه يبطل سواء اشتغل على شئ
واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله وقال آخره) بالرفع أى بطل آخر الصك المشتغل
على أشياء اذا اصر في الجمل الاستقلال والصك يكتب للاستيفاء فلا ينصرف الى الكل

٢٥ طاب

ادعى شراء عبده فأنكر
فأثبتته فادعى البائع انه
رده عليه بالعيب يقبل

٢٥ طاب

واقعة مبرقة

وعن الثاني تقبل لا مكان
التوفيق ببيع وكيله
وابرائته عن العيب ومنه
واقعة مبرقة ادعت انه
نكحها بكذا وطالبته بالمهر
فأنكر فبرهنت فادعى انه
خلعها على المهر تقبل
لاحتمال انه زوجه أبوه وهو
صغير ولم يعلم خلاصة
(يبطل) جميع (صل)
أى مكتوب (كتب ان
شاء الله في آخره) وقال
آخر فقط وهو استحسان
راجع على قوله فتح

٢٥ طاب

قال لا نكاح بيننا فبرهنت
فبرهن على الخلع يقبل

٢٥ طاب

لو قال لم أتزوجها قط أو
لا نكاح قط فبرهنت فبرهن
على الخلع يقبل لا يقبل

فيه ما تقدم آتيا من ان الاقرار بالبيع اقرار بركنيه لانه مبادلة مال بمال الا ان يعمل على انه
 اقرار بالبيع بالمال تأمل قال في المبسوط شهذا على اقرار البائع بالبيع ولم يسمي الثمن ولم
 يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاء بالعدة ولا يتمكن من ذلك اذ لم يكن
 الثمن مستقي وان قالوا اقر عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسمي الثمن جاز لان الحاجة الى
 القضاء بالمال للمدعي دون القضاء بالعدة فقد انتهى **حكم** العقد باستيفاء الثمن وفي مجموع
 الفتاوى شهدا انه باع وقبض الثمن جاز وان لم يبينوا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع انه باعه
 وقبض الثمن اه وقال في الخلاصة شهدوا على البيع بلا بيان الثمن ان شهدوا على قبض
 الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اه نور العين في أوائل الفصل السادس
 وسبب أتى الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الشهادة وفي باب الاختلاف فيها ان شاء الله تعالى
 (قوله أمته منه) لا حاجة الى قوله منه لان ضمير باعه يغني عنه اه ح أي لان باع قد استوفى
 معموله لانه يتعدى بنفسه ومن وقد عدا المصنف بنفسه حيث قال باعه الا ان يقال انما ذكره
 لدفع توهم عود الضمير الى المدعي من اول الامر تأمل (قوله عينا) أي قد عينا لوجب الرد
 (قوله فبرهن الخ) اما لو برهن على الفسخ بقبل لان الانكسار فسخ منح (قوله أي
 المشتري) لورجع الضمير الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون من البائع
 غالبا بان يقول بعثتك وانما برى من الرد عما فيه من العيوب فم البراءة يكون من المشتري ط
 (قوله لم تقبل بينة البائع) أي للتناقض اذ شرط البراءة من العيوب تصرف في العقد بتغييره
 عن اقتضاء صفة السلامة الى غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بالعدة محال واذا بطل
 التوفيق ظهر التناقض (قوله للتناقض) لان اشتراط البراءة بتغييره لا يقدم من اقتضاء وصف
 السلامة الى غيره فبطلت وجرد العقد اذا الصفة بدون الموصوف لا تتصور وقد انكره
 فيكون مناقضا واستشكل بانه ينبغي ان تقبل البينة فيها وفاخا خلافا لقرانه لانه صار مكذبا شرعا
 ببينة المدعي فلحق انكاره بالعدم كما تقدمت نظائره فصار كافي السكافة من ان رجلا لو برهن
 ان له على الغائب الفاء وهذا كقوله باصره يرجع السكفيل على الغائب ولو انكر السكافة أصلا
 لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلحق بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بإدائه ثمة حكم
 بالرجوع أيضا فلا حاجة الى اقامة البينة ثانيا على كفايته لثبوتها أولا وهما الحكم بالشراء
 ليس بهكم بالبراءة والايضا فلا بد من الدعوى فيبطله التناقض فافترقا ويمكن بان يرتد بان انكاره
 لما لحق بالعدم لما مر لا يتحقق التناقض لعدم انكار البيع والشراء فينبغي ان يضح الدعوى على
 أصل قال في العدة ٢ انكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع اقالة يسمع هذا الدفع ولولم
 يدع الاقالة ولكن ادعى ايضا الثمن أو البراءة اختلف المناهرون اه وقد يجب بان المقر انما
 يصير مكذبا شرعا اذا حكم القاضي بما يخالف اقراره وفي مسئلته لم يقض بالبيع حتى تنافض
 الخصم فلم يكن مكذبا شرعا بمجرد حال ط وفيه نظر اه وكذا انظر فيه الرمي قال سيدي الوالد
 رحمه الله تعالى أي تدوير للمظن فان القضاء بالشراء اقتضاء بالبيع فقام على قوله لم يقض القاضي
 بالبيع (وأقول) ٣ الجواب النافع ان شاء الله تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المثل
 وفي غير هذه المسئلة وهو ان السكفيل لما اتضح زعمه بالعدم وثبت خلافه وهو كونه كسفا لا يسمع

مطلب

لو شهدا على البيع وقبض
 الثمن يقبل وان لم يبينوه

(ادعى على آخر انه

باعه أمته) منه (فقال)

الآخر (لم ابعه امته)

قط فبرهن) المدعى (على

الشراء) منه (فوجد

المدعى (بها عينا) واراد

ردها (فبرهن البائع انه

أي المشتري (برئ اليه من

كل عيب بها لم تقبل) بينة

البائع للتناقض

٢ اسم كتاب وهو عدة

الفتاوى اه منه

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

واراد الرد بالعيب فادعى

البائع البراءة عن عيب

لا يقبل للتناقض

مطلب

انكر البيع فأنبته المشتري

فادعى البائع الاقالة يسمع

مطلب

الجواب النافع عن اشكال

جامع الفصولين

القضاء أو الإبراء (قوله أنه عذر التوفيق) أي بين كلاميه لأنه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفته كره أصحابنا (قوله لأن المحتجب) من الرجال هو من لا يتولى الأعمال بنفسه بقربة قوله حتى لو كان الخ وقيل من لا يبرأ **كل أحد اعلمه** (قوله بالشغب على يابه) الشغب بالسكون وقيل يحرك تهيج الشر قاموس (قوله حتى لو كان) أي المدعى عليه فروع هذا على ذلك القول أي التقييم بالمحتجب في النهاية تبعاً لاضطرار وفي إصلاح الإيضاح وفيه نظر لأن معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحداهما من لا يتولى الأعمال بنفسه لا على أن يكون المدعى عليه مخصوصه انتهى ودفعه ظاهر لأن الكلام كله في تناقض المدعى عليه لا المدعى بجر أقول وبوخذه من كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى كأي الحواشي الخيرة وهي ادعى أن مورثه اشتري منك ثورا بكذا أقبضه منه كذا وبقي كذا فأجاب بأن مورثي لم يشتري منك ثورا ولا كان يعرفك فبرهن على دعواه فبرهن الآخر على دفع جميع الثمن أنه يقبل بلا شك لأنه لا يصح جوابه إلا على نفي العلم اهـ (قوله نعم لو ادعى الخ) هذا مرتبط بكلام محذوف مفهوم من المقام تقديره وإذا لم يمكن التوفيق لم يندفع التناقض كما لو قال لم ادفع اليه شيئا ثم ادعى الدفع لم يسمع لأنه يستحيل أن يكون دفعا معا وغير دفع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن القنية المدعى عليه قال للمدعى لا عرفك فلما ثبت الحق بالبيينة ادعى الإيصال لا تسمع ولو ادعى اقرار المدعى بالوصول أو الإيصال تسمع اهـ قال في البحر لأن التناقض هو الذي يجمع بين كلاميه وخالف يجمع واحد وهو صدقه المدعى عيانا لم يكن متناقضا كره القرائن اهـ وتعامه فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهران قول الشارح اقرار المدعى عليه صوابه المدعى بإسقاط عليه إلا أن يقرأ المدعى عليه بصيغة المبني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه الدفع نامل ثم رأيت ما يؤيد هذا في المقدمة حيث قال وقالوا فيمن قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض إلا إذا ادعى اقرار المدعى بذلك فيقبل لأن التناقض لا يمنع صحة الأقرار وعمله بماعمل به البحر واجاب صاحب البحر في ٣ حادثة هي اذن لمن علمه الدين في دفعه إلى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعت ثم قال لم ادفع فحكم به بخاء الأخ فافر بالدفع له فانه يبرأ لأن تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدعى اهـ وقد علمت ما إذا صدق المدعى وحكي صاحب الكافي قبول البيينة على الإبراء في فصل المحتجب والخبرة باتفاق الروايات لأن الإبراء يقتضي بالامعروفه لكن عبر عنه صاحب البحر والعيني بقبول (قوله بالوصول أو الإيصال) بأن ادعى اقراره بأنه وصله منه كذا أو أوصله وبرهن (قوله لأن التناقض) أي من القويم (قوله لا يمنع صحة الأقرار) أي اقرار الدائن بالدفع اليه إذا قامت قرينة قوية كما بينهم من سببها فهم (قوله ثم جده صح) أي بخوده ومعنى صحة بخوده أنه لا يكون متناقضا ولا تنهع البيينة بأقراره السابق وفيه أن البيع عقد محقق من إيجاب وقبول صادرين منهما فكيف صح بخوده ط (قوله بلائع باطل) هذا التماس يظهر إذا أفرو ببيع عبده بلائع والتعرض للإطلاق والواقع الذي لا يكاد أن يخاف أن البيع لا يكون إلا بين لان الأقرار بالبيع اقرار بركنيه لأنه مبادلة مال بمال فلو قيل بصحة الأقرار ثم بالبحث عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله لأن الأقرار بالبيع الخ)

مطلب
جواب حادثة الفتوى

مطلب ٣
حادثة اذن لم يدونه في دفعه
لأخيه الخ

لأنه عذر التوفيق وقيل
يقبل لأن المحتجب أو المخدرة
قد يتأذى بالشغب على يابه
فيأمر بارضاء الخصم ولا
يعرفه ثم يعرفه حتى لو كان
من يعمه لم يتفقه لا يقبل
نعم لو ادعى اقرار المدعى
عليه بالوصول أو الإيصال
صح درر في آخر الدعوى
لأن التناقض لا يمنع صحة
الأقرار (أقرب مع عبده)
من فلان (ثم جده صح)
لان الأقرار بالبيع بلائع
باطل اقرار بزيادة

انه يدعى عليه بسبب الإقرار لكن الأصل ان الموجب والمسقط اذا تعارض يجعل المسقط آخر
 لان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل انتهى والحاصل انه
 لو ادعى رجـ ل على رجـ ل مالا وقضى به للمدعى بالبينة ثم قال المدعى كنت كاذبا فيما ادعيت
 يبطل القضاء واذا قال المدعى بعد القضاء المقضى به ليس ما لي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا
 قال لم يكن ما لي وهذا لان قوله ليس ما لي يتناول الحال وليس من ضرورة نفي الحال انتفاؤه
 من الأصل بخلاف قوله لم يكن ما لي فالو ادعى زيد على عمرو ومالا فأنكر عمرو وعواه ثم ان زيدا
 أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيد المال منه ثم ادعى عمرو انك كاذب ومبطل في دعواك
 هذه حتى انك اقررت بذلك لدى بيعة شرعية وثابت عمرو مدعاه فله استرداد المال المذكور
 كما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستبراء) أي طاب شرايئني وفيه فوائد جمة تأتي
 (قوله ان لم يصلح) راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ومن ادعى على
 آخر مالا قال في المنع وهو هذا لم يصلح اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء أو
 الإبراء لم يسمع برهانه على الابقاء اه قال في البحر وقيد بكون المدعى عليه لم يصلح لسكوته
 عنه والاصل العدم اما اذا أنكر فصالحه على شيء ثم برهن على الابقاء أو الإبراء لم يسمع مدعواه
 كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الابقاء ثم صالحه فانه يقبل منه برهانه على الابقاء كافي
 الخزانة لانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا بالبينة ثم ادعاه فبنا عليه نسمع
 وعلى القاب لان مال الشركة ينقاب ديناً بالبحر والدين لا ينقاب أمانة ولا شركة كذا
 في البرازية ومن مسائل دعوى الابقاء ما في المحيط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر مائتي
 درهم وأنه استوفى مائة وخمسين وبقي عليه خمسون وأثبت بالبينة ثم برهن المدعى عليه انه
 أوفاه الخمسين لا نسمع حتى يقول لاهذه الخمسين التي تدعى لان مائة وخمسين خمسين (قوله
 قبل برهانه على الابقاء) ولا يكون صلحه مبطل الادعوى الابقاء لان غير الحق قد يقضى
 دفعا للخصومة أو كانه لم يجز بدبرهانا فالصالح ثم وجد فاقامه فلا يكون اقامه على الصلح
 اقرارا بخلاف الاولى تامل قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو برهن على ابقاء البعض
 فعد صارت حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما تامل (قوله وقيل لا وعليه
 الفتوى) قال في البحر وليتأمل في وجهه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه بما ذكره
 الشارح قال في المنع والظاهر ان وجهه ان المدعى عليه لما كان جاحدا فذمه غير مشغولة
 بشيء في زعمه فاني تقع المقاصة والله تعالى أعلم انتهى ونقله عنه الرمل مع زيادته وهي قوله
 أو تقول بجعل تصميحه على الانكار رد لما أقر به المدعى وهو مما يرتد بالرد انتهى
 (قوله وكأنه الخ) من كلام صاحب المنع وهو جواب لتوقف البحر في عدم السقوط
 حينئذ فيحتاج للمقاصة صريحا لاضمنا أو أن يصرفه في الكل لكن وجه القول
 الاول بظهوره لان السقوط يكفي في زعم المدعى (قوله فابن) الواقع في المنع فاني تقع
 المقاصة فله أن يطالبه بثلاثمائة (قوله وان زاد لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان لك على
 شيء قط (قوله كرايتك) أو ما جرى بيني وبينك معاملة أو مخالطة أو خلطة أو لا أخذ
 ولا عطاء أو ما جفت معك في مكان كافي فتح القدير بحر (قوله لا يقبل) أي برهانه على

في فصل الاستبراء (كما)
 يقبل (لو ادعى القصاص
 على آخر فأنكر) المدعى
 عليه (فبرهن المدعى) على
 القصاص (ثم برهن المدعى
 عليه على العقو أو) على
 الصلح عنه على مال وكذا
 في دعوى الرق) بان ادعى
 عبودية شخص فأنكر
 فبرهن المدعى ثم برهن
 العبد ان المدعى أعتقه
 يقبل ان لم يصلح له ولو ادعى
 الابقاء ثم صالحه قبل
 برهانه على الابقاء بحسب
 وفيه برهن ان له أربعة مائة
 ثم اقر ان عليه لاهمكر ثلثمائة
 سقط عن المذكر ثلثمائة
 وقيل لا وعليه الفتوى
 ملقط وكانه لانه لما كان
 المدعى عليه جاحدا فذمه
 غير مشغولة في زعمه فابن
 تقع المقاصة والله تعالى
 أعلم (وان زاد) كلمة (ولا)
 أعرفك ونحوه) كرايتك
 (لا) يقبل

دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حلى (قوله قبل برهانه لامكان التوفيق الخ) مشى على القول بان امكان التوفيق كاف كما تقدم قال سيدى الوالد فى تنقيحه فى جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مرة بالوجه الشرعى مسـ توفية اشراطها الشرعية لانتقض ولا تعاد ٢ اقول ليس هذا على اطلاقه بل هذا حيث لم يزد المدعى على ما صدر منه والا لما وجب دفع صحيح أو جابى بيمينه بعد عجزه عنها فانما اتهم دعواه قال مشايخنا فى كتبهم كالخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع ٣ وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل اقامة البينة يصح بعدهما وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفى الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكمه ثم برهن ذواليد على النتاج يحكم له به اه فاذا كان هذا فى يمينه مبنية ولها اعتبار وحكم بها وسمع بعدها دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على المحكوم عليه فكيف لا تبطل يمينه ذى اليد فيما ألحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر اليد المغنقة عن البينة فكيف يمينه غير مبنية لان عنما غنى باليد ولا حاجة للحكم به اذا القضاء للمدعى عليه عند عدم يمينه الخارج قضاء ترك لا قضاء استحقاق فتقول ان اعاد الخصم الدعوى ولا يمينه معه بما يدعى لا تسمع دعواه لانهم عين الاولى حيث لم يقيم يمينه ولم يأت بدفع شرعى وقد منع أولا لعدم اقامتها فمات فى تكملة تكوار محض منه وقد منع مما سبق فلا يلتفت اليه ولا يسمع منه اجماعا وفى البرازية لا تسمع دعواه بعدهم فيه الا أن يبرهن على ابطال القضاء بان ادعى دارا بالارث وبرهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورد المدعى او ادعى الخارج الشراء من فلان وبرهن المدعى عليه على شرائه من فلان أو من المدعى قبله ٤ أو بقضى عليه بالداية فبرهن على نتاجها عنده اه وهذا يفيد ان قولهم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بما اذا كان فيه ابطال القضاء وينبغى تقييده ايضا بما اذا لم يمكن التوفيق لما فى جامع الفصولين عن فتاوى رشيد الدين لوائى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل ٥ فحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له فى الدار لا يبطل الحكم بل هو ازال التوفيق بان شره ايجار فلم يملكه فى ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فلم يملكه فلما احق هذا لم يبطل الحكم الجائر بشك ولو برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذا شك يدفع الحكم ولا يرفعه اه لكن ينبغى ان يكون هذا مبنيا على القول بان امكان التوفيق كاف اما على القول بان لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقييد بما ذكر وقد ذكروا القوابين فى مسائل التناقض والذى اختاره فى جامع الفصولين وقال انه الاصول عندى وأقره فى نور العيون أنه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى امكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أيده بمسئلة فى الجامع وهى لو أقرانه لم يكتفى قدر ما يكتفه الشراء منه ثم برهن على الشراء منه بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشترط به اقراره ولان البينة على العقد المبرم تقيده الملك للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف لم يكن لى لان ليس لثنى الحال ولم يكن لى انقيده فى الماضى كما فى التمار خاتمة قال فى الدرر برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نثى صح الدفع اه ومثله فى العمادية وفيها ادعى رجل مالا أو عينا فقال المدعى عليه انك أقرت فى حال جوارا قوارك أن لا دعوى لى ولا خصومة لى عليك وأثبت ذلك بالبينة تسمع وتنفذ دعواه وان كان يحتمل

(قبل) برهانه لامكان التوفيق لان غير الحق قد يقضى ويبرأ منه دفعا لخصومة وسيجى فى الاقرار انه لو برهن على قول المدعى انا مبطل فى الدعوى أو شهودى كذبة أو ليس لى عليه نثى صح الدفع الى آخره وذكره فى الدرر قبيل الاقرار

٢ مطلب

الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى لا تنتقض الالفائدة

٣ مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه

٤ قوله قبله متعلق بشرائه اه منه

٥ مطلب

أفى بالدفع بعد الحكم فى بعض المواضع لا يقبل

قوله على العقد المبرم أى الذى لم يورخ اه منه

(ومن ادعى على آخره لا
فقال) المدعى عليه
(ما كان لك على شيء قط
فبرهن المدعى على) أن له
عليه (الف وبرهن)
المدعى عليه (على القضاء)
أى الايقاع (أو البراءة ولو
بعد القضاء) أى الحكم
بالمال اذ الدفع بعد قضاء
القاضى صحيح الا فى المسئلة
الخمسية كما سيجى

مطابق
حادثة الفتوى

مطابق
بيان وجه تسمية الخمسة
وبين اقوالها

نئى يكون الحق فيه لواحد كالهبة والصدقة والاقرار لا ينفقه اقراره بعده اه أى لا ينفقه
رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار تقدم الكلام عليها موضحا (قوله ما كان
لك) انظر لولم يذ كر لفظ كان وانظر ما سنبذ كرهه قريبا عند واقعة معروفه فانه يفيد الفرق بين
الماضى والحال أقول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم اذ لو لم يذ كره لا تناقض لأن نئى الحال
لا يفيد نئى الماضى تامل (قوله قط) قال فى البحر ولا فرق بين ان يؤ كذا النفى بكلمة قط أولا اه
فيمكون القديم اتفاقا اه حوى (قوله على ان له عليه الخ) الا صوب أن يقول على الف
له عليه فافهم وفى بعض النسخ على ان له عليه ألف (قوله على القضاء) أى الايقاع قيد بدعى
الايقاع بعد الانكار اذ لو ادعاه بعد الاقرار بالدين فان كان كلا القولين فى مجلس واحد لم يقبل
للتناقض وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه واقام البيينة على الايقاع بعد الاقرار تقبل لعدم
التناقض وان ادعى الايقاع قبل الاقرار لا يقبل كذا فى خزائن المفتين ببحر أقول ينبغي
تقديم قوله اذ لو ادعاه بعد الاقرار بما اذا كان الاقرار بلفظ له على بدون كان والا فلا تناقض
كما هو ظاهر تامل وقوله وان ادعى الايقاع قبل الاقرار أى حصول الايقاع قبل تقبل طرف
للايقاع لا لادعى بئى ما اذا ادعى ايقاع البعض وهى حادثة الفتوى قال فى مجموع النوازل ادعى
عليه شيئا فاجاب قائلا فى آتى بالدفع فقبل على الايقاع أو البراءة فقال على كليهما يسمع قوله
ان وفق بان قال أدفيت البعض وأبرأتى عن البعض أو قال أبرأتى عن الكل ليكن لما انكر
اوفيته اه قال فى البحر ولا يخفى ان على القول بان الامكان كاف يسمع مطلقا اه (قوله
ولو بعد القضاء) أى قضاء القاضى بلزوم المال على المنكر (قوله الا فى المسئلة الخمسة)
سميت بذلك لان فيها خمسة اقوال للعلماء الاول ما فى الكتاب وهو أنه تنفذ دفع خصومة المدعى
وهو قول ابى حنيفة الثانى قول ابى يوسف واختاره فى المختارات المدعى عليه ان كان صالحا
فكما قال الامام وان معروف بالحيث لم تنفذ عنه الثالث قول محمد بن الشهور اذا قالوا
نعرفه بوجهه فقط لا تنفذ عنه لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب وفى البرازية تعويل
الائمة على قول محمد وفى العمادية لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذ كره فى شيء من
الكتب وفيه قولان وعند الامام لا بد ان يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكفى معرفة الوجه
واتفقوا على انهم لو قالوا اودعه وجب لا نعرفه لم تنفذ الرابع قول ابن أبى شيرمة انه لا تنفذ
عنه مطلقا الخامس قول ابن أبى ايمى لم تنفذ بدون بيينة وعامة فى البحر ويأتى ان شاء الله تعالى
فى الدعوى اولان صورها خمسة ودعوية واجارة واعارة ورجوع وغصب كأودعني فلان أو
اعارني أو أجزني أو ارضعتني أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الارض من ارض فلان
وهذا الكرم معاملة منه قال فى البحر واعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح مخالف لما
قدمناه من ان القاضى لو قضى للمدعى قبل الدفع ثم دفع باليداع ونحوه فانه لا يقبل الا ان
يخص من السككى فافهم قال السيد الجوى اقول برده عليه ما فى الدرر من باب دعوى النسب
برهن أنه ابن عمه لا به وأمه وبرهن الدافع انه ابن عمه لأمه فقط أو على اقرار الميت به كان
دفعه قبل القضاء لا بعده لنا كده بالقضاء بخلاف الثانى اه فمبني ان يخص هذه المسئلة
من الكمية وحينئذ لا وجه لقوله الا فى المسئلة الخمسة اه تامل (قوله كما سيجى) أى فى فصل

دعوى فلا بد من الحجة أو تصديق الخصم أى المقر حتى لو صدقه المقر ثانيا لزمه الألف استصحبنا
 كما فى الهداية وعامة نبروها قال والمراد بالحجة البينة ط قال سيدى الوالد كيف تقبل
 بجمته وهو متناقض فى دعواه تأمل فى جوابه سعية واستشكك فى الجبر أيضا ونقل خلافه
 عن البرازية حيث قال فى يده عبد فقال لرجل هو عبدك فردده المقر له ثم قال هو عبدى وقال
 المقر هو عبدى فهو لذى اليد المقر ولو قال ذواليد لا آخر هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال
 لا آخر بل هو عبدى وبرهن لا يقبل للتناقض اه وهذا يخالف ما فى الهداية من انه لا بد من
 الحجة فانه يقتضى سماع الدعوى اه أقول وهذا وجه ظاهر دون ما فى الشارح ويكفى
 أن يحسم على ما اذا كان الرد بالنفى فقط من غير أن يقول بل هو لك أو اقلان فتزول مخالفتهم
 للبرازية قال فى الجبر وهذا بخلاف ما اذا قال اشتريت وأنكر له أن يصدقه لان أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد والمعنى انه حقه ما فى العقد فعمل التصديق أما المقر له
 فينفرد برد الاقرار فافترا كذا فى الهداية ونافقه فى السكافى بانه ذكر هنا أن أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ وفى مسئلة التجاحد قال ولانه لما عذر استيفاء الثمن من المشتري فأتى رضا
 البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلاميه صعب اه واقره عليه فى فتح القدير بقوله بعده
 وهو صحيح ويقتضى أنه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يمتنع ان له ان يفسخ ويقتنع
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه واجاب عنه فى العناية بانه لا منافضة لانه انما يحكم أولا
 بكونه فسخا من جهته لا مطلقا ولان كلامه الاول فيما اذا ترك البائع الخصومة والثانى فيما
 اذا لم يتركها لك قال سيدى الوالد فى مضمة الخالق عن الحواشى اليعقوبية قال صاحب
 الكفاية لا تنافض بين كلاميه فيحتاج الى التوفيق لان مراده بقوله لان أحد المتعاقدين
 لا ينفرد بالفسخ فيما اذا كان الآخر على العقد متفقا به كما اذا قال أحدهما اشتريت وانكر
 الآخر لا يكون انكاره فسخا للعقد اذا لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشتريت وفى هذا
 الجارية وانكر فالمدعى للعقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانقراده على العقد
 فيستبد بفسخه وفيه كلام وهو ان الظاهر ان قوله فيما سبق ولانه لما عذر الى آخره كون مجرد
 استعلال البائع فى الفسخ لتعذر استيفاء الثمن دليلا مستقلا لحل الوط بدون اعتبار كون
 انكار المشتري فسخا من جاتبه حتى لو تعذر الاستيفاء مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ أيضا
 ويدل على هذا قول صدر الشريعة فى تقرير حل الوط لاسيما اذا بحد المشتري الخ كما لا يخفى بل
 غاية ما يمكن فى التوفيق ان يقال ان مراده فيما سبق استبعاد البائع بالفسخ لضرورة تعذر
 استيفاء الثمن وجوب دفع الضرر وهنا لا ضرورة للمقر له بالشراء الى الفسخ فلا يستبد به
 فردا من قوله ههنا لان أحد المتعاقدين لا ينفرد بالفسخ الخ لعدم الانفرد عنه عدم الضرورة
 فلا تنافض لكنه بعيد لا يخفى فليتأمل اه (قوله أو اقرارا ثانيا) الارضى نان ويكون صفقة
 للاقرار فانه نكرة (قوله وكذا الحكم فى كل ما فيه الحق لواحد) كما هنا فان المقر له ينفرد برد
 الاقرار بخلاف ما اذا قال اشتريت وانكر فان له ان يصدقه لان أحد المتعاقدين لا ينفرد
 بالفسخ كما لا ينفرد بالعقد اه ح وفى الجبر الحاصل ان كل منى يكون له ما جميعا اذا رجع
 المنكر الى التصديق قبل أن يصدقه الآخر على انكاره فهو جائز كالبيع والفسخ وكل

أو اقرارا ثانيا وكذا الحكم
 فى كل ما فيه الحق لواحد

الاقرار بالمال انه لا يخلو اما ان يرد مطلقا او يرد بالجهة التي عينها المقر ويحولها الى اخرى او
 يرد لنفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهم مامنا فاقرب
 المال كقوله له اقبض بدل قرض فقال بدل غضب والابان كان دينهم مامنا فاقرب بطل كقوله عن عبد
 لم اقبضه وقال قرض او غضب ولم يكن العبد في يده فبليزمه الالف صدقه في الجهة او كذبه عند
 الامام وان كان في يده فاقول للمقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت لي قط الاكتم فلان فان
 صدقه فلان تحول اليه والا فلا وان كان بطلاق او عتاق او ولاء او نكاح او وقف او نسب او
 رق لم يرتد بالرد فيقال الاقرار يرتد بمراد قوله الا في هذه قال في المنية وان كان دينهم مامنا فاقرب
 قال المدعي عليه عن عبد باعنيه الا اني لم اقبضه وقال المدعي بدل قرض او غضب فان لم يكن
 العبد في يد المدعي بان اقر المدعي عليه بباع عبد لا بعينه فعند الامام يلزمه الالف صدقه المدعي
 في الجهة او كذبه ولا يصح في قوله لم اقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين
 عبدا فان صدقه المدعي يؤمر بها بخذه ونسليم العبد الى المقر كذا اذا قال العبد له واسكن هذه
 الالف عليه من غير عن هذا العبد وان كذبه وقال العبد لي وما بعته وانما لي عليه بسبب آخر
 من بدل قرض او غضب فاقول للمقر مع يمينه بالله ما لهذا عليه ألف من غير عن هذا العبد اه
 وانما قلت عبارة المنية لان في عبارة البحر اختصارا كما في عليه سببى الوالد (قوله فرد المقر
 له) كما اذا قال ليس لي عليك شيء او قال هي لك او هي لفلان اه فتح أي ولم يصدقه فلان والا
 فهو وتحويل بحر وقيد برد المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان اقرب بقبض المبيع أو الثمن ثم
 قال لم اقبض واراد تحليف الاخر انه اقبضه او قال هذه لفلان ثم قال هولي واراد تحليف فلان
 او اقربدين ثم قال كنت كاذبا لا يحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لانه متناقض كقوله
 ليس لي على فلان شيء ثم ادعى عليه مالا واراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف للعادة
 وسما في في مسائل شتى آخر الكتاب ان النتوي على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارزم لكن
 اختلافوا فيما اذا ادعى وارث المقر على قولين ولم يرجح في البرازية منهم ما شيا قال الصدر الشهب
 الرأي في التحليف للقاضي وفسره في فتح القدير بان يحتمل في خصوص الوقائع فان غلب على
 ظنه انه لم يقبض حين اقر يحاسبه الخصم وان لم يقبض على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو
 في المتفرس في الاختصاص اه بحر (قوله ثم صدقه) قيد يكون التصديق بعد الرد لانه لو قبل
 الاقرار أولا ثم رد لم يرتد وكذا الابرأ عن الدين وهبته لانه بالقبول قد تم وكذا اذا وقف على
 رجل فقبضه له ثم رد لم يرتد وان رد قبل القبول ارتد وقالوا ان الابرأ يرتد بالرد الا فيما اذا قال
 المديون ابرأني فابرأه فانه لا يرتد وكذا الابرأ الكفيل لا يرتد بالرد بحر اسكن قال سيدي وفي
 البرازية الاقرار والابرأ لا يحتمل انا انما الى القبول ويرتد بالرد قال في الخلاصة لان لكل أحد
 ولاية على نفسه وليس لغيره ان يعنه ولكن لا مقر له أن لا يقبل صدقته لنفسه عن المنية وفي
 التتارخانية فلا عن السكافي والمالك يفت للمقر له بلا تصديق وقبول ولكن يبطل برده اه
 قلت ٣ ويستثنى الابرأ عن بدل الصرف والسلم فانه يوقف على القبول ابطالا (قوله في
 محاسنه) قيد به ليعلم ما اذا لم يكن في محاسنه بالاولى اه ح قال في المنح بان قال كان لي عليك
 في مكانه أو بعده (قوله فلا نفي عليه لانه مقر له الخ) لان الاقرار هو الاول وقد ارتد بالرد والثاني

(فرد) المقر له (ثم صدقه)
 في محاسنه (فلا نفي عليه)
 للمقر له لا بجهة

٣ قوله ويستثنى أي من
 قوله -م الابرأ لا يوقف
 على القبول اه منه

مستحق الايسة ثم المبيع وفي الثانية وان قبض ولم يتر بنى ثم ادعى انها مستتوقة قبل قوله
 (قوله أو استوفى) الاستيفاء عبارة عن قبض الحق بالتمام سبعة واربين كمال (قوله في دعواه
 الزيافة) ومنه البتة رجعة لاتحاد الحكم فيهما وكذا المستتوقة قال في النهاية لو أقر بقبض حقه
 ثم قال انها مستتوقة أو وصا ص يصدق موصولا لامفصولا اه ط عن الشرح بلاية وكذا
 اقراره بقبض رأس ماله كما في البرازية ولم يذكر الموائف حكم وزنه عند الاطلاق والدعوى
 وفي كافي الحاكم لو أقر بالف درهم عددا ثم قال هي وزن خمسة أو ستة وكان الاقرار منه
 بالكوفة فعليه مائة درهم وزن سبعة فلا يصح صدق على القصان اذا لم يبين موصولا وكذا
 الدنانير وان كانوا في بلاد يتعارفون على دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وأطلق
 في الدراهم المقر بها فشمع ما اذا كانت دينار من قرض أو غن مبيع أو غصبا أو ودية كما في
 فتح القدير ورأس المال كذلك كما في البرازية وقيل بدعي المقر لانا لو أقر بقبض دراهم
 معينة ثم مات فادعى وارثه انها زيف لم يقبل وكذا اذا أقر بالوديعة أو المضاربة أو الغصب
 ثم زعم الوارث انها زيف لم يصدق لانه صار دينه في مال الميت كذا في البرازية وفيه من
 الرهن قضى دينه وبعضه زيف وستتوقة فزعم شيئا بالاستتوقة والزيف وقال خذرهنا
 بما فيه من زيف وستتوق صح في حق المستتوق لانها ليست من الجنس ولا يصح في الزيف
 لانها من الجنس فلا دين اه بجر (قوله لان قوله جيباد) اه اقول له ولو أقر بقبض الجيباد
 فالاولى ذكره موصولا به اه ط (قوله مفسر) بفتح السين المشددة من التفسير بمبالغة
 القسر وهو الكشف وهو ما ازداد وضوحا على النص على وجهه لا يبقى معه احتمال التأويل
 وحكمه وجوب العمل به وهذا غير ما قدمناه من التعليل (قوله بخلاف غيره) أي من المسائل
 التي بعدها (قوله لانه ظاهر) راجع للاولى وهي قبض الحق أو الثمن والظاهر ما احتل غير المراد
 احتمالا بعدد والنص يحتمله احتمالا بعدد دون المفسر لانه لا يحتمل غير المراد أصلا اه سيدي
 الوالد (قوله أو نص) راجع للثانية وهو قوله أو استوفى (قوله قبل برهانه) لانه مضطروا
 تناقض سيدي عن القنية (قوله قنية عن علاء الدين) الذي في البحر و ذكر في القنية مسئلة
 ما اذا أقر بدين ثم ادعى ان بعضه فرض وبعضه رباه يقبل فيه اذا برهن وذكره عبد القادر في
 الطبقات من الالفاظ عن علاء الدين اه (أقول) وسأيت نظيره في شتى الاقرار لكنه يخالفه
 ما يذكره الشارح عن الشرح بلاية ولكن المعتمد ما مشى عليه المصنف ثمة والوهبانية وأفتى به
 الخبير الرمي والحامدي في الحامدية من انه اذا أقام البينة على أن بعضه رباه يقبل وأقره سيدي
 الوالد رحمه الله تعالى فاعتقه (قوله قال لا تحل على ألف درهم الخ) قيد بالاقرار بما لا يحتمل
 عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والنسب والولاء فانهم لا يترتب بالرد أما الثلاثة الاول فني
 البرازية قال لا تحل انما بعد ذلك فردا لمقر له ثم عاد الى تصديقه فهو وعنده ولا يطل الاقرار بالرق
 بالرد كما لا يطل بوجود المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق
 لا يبطلان بالرد لانهما اسقاط يتم بالاسقاط وحده وأما الاقرار بالنسب والولاء العناق فني شرح
 الجمع من الولاء انه لا يترتب فيه بالرد وأما الاقرار بالنكاح فلم أره الا أن وحاصل مسائل رد

أو استوفى) - حقه (صدق
 في دعواه الزيافة لو) بين
 (موصولا والا) لان قوله
 جيباد مفسر فلا يحتمل
 التأويل بخلاف غيره
 لانه ظاهر أو نص فيحتمل
 التأويل ابن كمال (أقر
 بدين ثم ادعى أن بعضه
 قرض وبعضه ربا) وبرهن
 عليه (قبل) برهانه قنية
 عن علاء الدين وسيجيئ في
 الاقرار (قال لا تحل على
 ألف) درهم

كان مقصولا وان كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسئلة المثنى والحاصل أن ادعاءه
 أن موصولا صحيح في الكل سوى صورة الاقرار بقبض الجياد وأن ادعاءه مقصولا في البواقي
 غير صحيح سوى صورة الاقرار بقبض عشرة دراهم والريف ما زيفه ميت المال أي يردده (قوله
 أو بنهرجة) قال ط صوابه بنهرجة بتقديم الباء على النون كما بسـتقادم المغرب أبو
 السعود عن الجوى والريف ما زيفه ميت المال والبنهرجة ما يردده التجار وفي الريف هو
 المغشوشة والبنهرجة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح الريف ما زيفه ميت
 المال النوع قصور في جودته الا انه تجرى فيه المعاملة بين التجار والبنهرجة ما يردده التجار لرداءه
 فضته والسوقة التي وسطها نخاس أو رصاص ووجهها فضة وهي معرب سـتوبه اه وفي
 الفتح سـ ثلاث بمعنى ثلاث طاقات الاعلى والاسفل فضة والوسط نخاس اه لكن نقل سيدي
 الوالد عن القاموس في فصل النون النهرج الزيف الردي اه وفي المغرب النهرج الدرهم
 الذي فضته رديئة وقيل الذي الغلبة فيه لافضة وقد استعمل لكل ردي باطل ومنه بهرج
 دمه اذا أهـ دروا بطل وعن اللحياني درهم بهرج ولم أجده بالنون الا له اه وهو مخالف
 لما في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيدي الوالد قال في أنفع الوسائل عن الكرخي
 السـتوق عندهم ما كان النخاس فيه هو الغالب الاكثر وفي الرسالة التوسعية البنهرجة اذا
 غلبها النخاس لم تؤخذ وأما السوقة فخرام أخذها لانهم افلوس وحاصل ما قاله في تفسير الزيوف
 والبنهرجة والسوقة أن الزيوف أجود من الكل وبعد الزيوف البنهرجة وبعدها السوقة
 فتمكون الزيوف بنزلة الدراهم التي قبلها بعض الصيارف دون بعض والبنهرجة ما يرددها
 الصيارف وهي التي تسمى مغيرة لكن الفضة فيها أكثر والسوقة بنزلة الرغل وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا ٢ فالزيوف والبنهرجة ما يرددها الصيارف وهي التي نخاسها
 أكثر من فضتها فاذا عرفنا هذا ٣ فالزيوف والبنهرجة يكون القول قول القابض فيها اذا لم يقر
 بأستيفاء الحق أو الاجرة والجياد بل يكون أقرب بقبض كذا من الدراهم ثم يدعى أن بعض الزيوف
 أو بنهرجة كما قدمناه فيقبل قوله ويردها وأما اذا قال انها سـتوق بعد ما أقرب بقبض الدراهم
 لا يقبل قوله ولا يرددها (قوله بخلاف السوقة) بفتح السين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن
 شرح المجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى حذف هذه العبارة والاقتصار على
 المصنف (قوله فالتفصيل) أي بين الزيوف والبنهرجة وبين السوقة (قوله في المفصول) أي
 من كونه يصدق فيه بادعاء الزيافة لا السوقة (قوله ولو موصولا للتناقض) الفرق بينهما وبين
 ما بعده حيث يصدق فيه اذا كان موصولا أنه في الثاني مقر بقبض القدر والجودة بلفظ واحد
 فاذا استثنى الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصح كقولنا فلان على ألف الامانة فلما اذا
 قال قبضت عشرة جياد انقد أقرب بالوزن بلفظ على حدة وبالجودة بلفظ على حدة فاذا قال انها
 زيوف فقد استثنى الكل من الكل في حق الجودة وذلك باطل كأنه قال جياد الا انها غير جياد
 فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار الاديار فان الاستقناء يكون باطلا وان ذكره
 موصولا انتهى حـ لبي حـ زيد عن الغنابة ط (قوله ولو أقرب الخ) يشير الى انه ان لم يقر بقبض
 وهو ساكت ولو بعد نقد الصير في يرد وفي جامع الفتاوى لو وجد البائع المثنى رصاصا وسوقة أو

٢ قوله فاذا عرفنا هذا الخ
 كذا بالاصل ولا يحرر

بخلاف السوقة لغلبة
 غشها (و) لذا لو ادعى
 انها سـتوق لا يصدق
 (ان) كان البيمان
 (مقصولا وصدق لو) بين
 (موصولا) نهاية فالتفصيل
 في المفصول لاني الموصول
 (ولو أقرب بقبض الجياد لم
 يصدق مطلقا) ولو موصولا
 للتناقض (ولو أقرب بقبض
 حقه أو) قبض (المثنى

مطلبه
 اذا أقرب بأستيفاء الحق أو
 الاجرة أو الجياد ثم ادعى
 انها بنهرجة أو زيوف لم
 يصدق واذا أقرب بقبض
 دراهم مطلقا يصدق

باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض في قوله فيقبل وبقرة ما ذكره في القنية
هو من المبسوط فانه رخص بين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكره أنه اذا أقر بقبض الدراهم
بان قال مثلاً قبضت منه عشرة دراهم ثم ادعى أنها زيف صدق ولو قال هي ستوقة لا يصدق
وذلك لانه في الزيف مناقض كلامه لان الزيف من جنس حقه وفي الستوقة ناقض كلامه لانه
أقر أولاً بالدراهم وثانياً ادعى انها ستوقة والمستوفى ليس من الجنس فكان مناقضاً على ما يأتي
بيانه ان شاء الله تعالى من تفسير الزيف والمستوفى والنهر ج ٣ وقوله وان أقر باستيفاء الاجرة
الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله في المبسوط مما نقلناه وسنبيحه فانه قال وان أقر باستيفاء
الاجرة الى آخره هذا مشكل مخالف لما قاله الى تقديره والمستوفى له بها الحق حتى يتم الكلام واذا
كان كذلك فينبغي تقدير الكلام تكرار دابة الى بقية ادعى عشرة دراهم وأقر الاجرة بقبض
الاجرة ثم ادعى انها زيف أو ستوقة يقبل قوله في ذلك وهو اذا خالف ما ذكره شمس الأئمة
في المبسوط فانه قال اذا أقر باستيفاء الاجرة ثم قال هي زيف لم يقبل قوله والحرف قدينا وهو
الموافق للفقهاء لانه تناقض كلامه بهذا ذلك والمناقض لا قول له فكيف يقول في القنية القول له
فهذا والله أعلم هو فانه زيف كلام المبسوط وما يقوله محمد الى آخره فالذي يجب أن يعمل به هو
ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في
المبسوط فاذا تقررنا هذا في الاجرة والاجرة عديناه الى استيفاء الثمن في البياعات والديون
في المعاملات فان العلة تجمع مع الكل فمقول اذا دفع اليه دراهم وهي عن متاع ثم جاء البائع
وأراد ان يرد عليه شيئاً يزعم انه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري ان ذلك من
دراهمه التي دفعها فلا يتخلو اما أن يكون البائع أقر بقبض الثمن أولاً فان أقر بقبض الثمن لم
يقبل قوله في ذلك ولا يلزم المشتري بان يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه
ما به لم ان هذا الرد من دراهمه التي أعطاه له فيجب ان يجاب الى ذلك ويحلفه القاضي على العلم
فان حلف ان قطعت الخصومة ولم يبق له معه منازعة وان كل يفتي ان يرد ما عليه لانه أقر بما
ادعاه بطريق النكول وان كان البائع لم يقرب بقبض الثمن ولا الحق الذي على المشتري من جهة
هذا البيع وانما أقر بقبض دراهم مثلاً ولم يقل هي الثمن ولا الحق فان في هذه الصورة يكون
القول قول البائع لانه منكر استيفاء حقه ولم يقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع
يمينه هذا اذا أنكر المشتري انها من دراهمه أيضاً وكذلك الديون أيضاً فيبني ان يكون الجواب
فيها كالجواب في الاجرة والتمن في باب البيع وهذا كما اذا كان الذي يرد زيفاً أو نهر جافاً
كان ستوفاً لا يقبل قوله فلا يرد لانه ناقض كلامه أما في صورة اقراره بقبض الدراهم فظاهر
لان الستوفى ليس من جنس الدراهم وقد أقر بقبض الدراهم أولاً ثم قال هي ستوقة فكان
مناقضاً وكذلك في اقراره بقبض الاجرة أو الحق بل بالطريق الاولى وعبرة بالمبسوط خالية عن
ذكر الستوفى وليس فيها ما يمنع ما قاله في القنية بل يوافق من حيث المعنى (قوله ثم ادعى انها
زيف) عبر به ليقيد ان البيان اذا وقع مقصوداً لانه يترجم بالوصول أولى بالاعتبار اه بغير ومنه
في الطحطاوى عن المنع وقيل بالزيف للاحتراز عما اذا بين انها ستوقة فانه لا يصدق لان اسم
الدراهم لا يقع عليها ولذا التجوز بالزيف والنهر ج في الصرف والسلم جاز في الستوفى لان

٣ قوله وقوله وان أقر الخ
هكذا بالاصل والتحرر هذه
العبارة الى آخرها

(ثم ادعى انها زيف) أو
نهر جة (صدق) يمينه
لان اسم الدراهم يقع

قرض الا انه ردى فاقول له وليس هذا كدعوى الرداء لانهم في الحنطة ليست بعيب لان
العيب ما يخلو عنه أصل الفطرة والحنطة قد تكون رديئة باصل الخلقة فلا يحتمل مطاقها على
الجيد ولذلك يجوز شراء البر بدون ذكر الصفة * اقر بقبض عشرة أفانس أو ثمن مبيع ثم ادعى انها
كاسدة لم يصدق وان وصل وقال لا يصدق في القرض اذا وصل أما في المبيع فلا يصدق عند الثاني
في قوله الاول وقال محمد يصدق في المبيع وعليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة
سنة وقفة من قرض أو ثمن مبيع ولو قال غصبته عشرة أفانس أو ادعى عشرة أفانس ثم قال هي
كاسدة صدق اهـ وقد بانقتصاره على قبض الدراهم لانه لو قال قبضت دراهم جادالم يصدق
في دعواه الزيف موصولا ومفصولا ونقل في أنفع الوسائل أنه اذا قبض البائع الثمن أو المؤجر
الاجرة أو رب الدين دينه من المدين ولم يشهد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك وكران
فيما قبضه رداه وهو الذي تؤوله العامة فتجاس ورفعه الى الحاكم فطالب منه الحكم والخصم
ينكر ويقول دراهمي جاد وما أعلم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع
وتحريم الكلام في ذلك ذكر في القنية * ص تذكاري دابة الى بغر ادب عشرة ودفعها اليه فلما
بالغ بعد ادرب بعضه او قال هي زيف أو ستوفة فاقول لرب الدابة لانه ينكر استيفاء حقه ٢
والحياد فاقول له هذه عبارة القنية وذكر في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة موصوفة وأنهم المؤجر انه قبض من المستأجر عشرة دراهم أو قفيز حنطة ثم ادعى
ان الدراهم نهرجة أو أن الطعام معيب فاقول قوله لانه ينكر استيفاء حقه فان مافي الذمة
يعرف بصحة ويختار باختلاف الصفة فلا منافضة في كلامه فاقبض الدراهم يتناول النهرج
واسم الحنطة يتناول المعيب وان كان حين أنهم قال قد قبضت من أجر الدار عشرة دراهم أو
قفيز حنطة لم يصدق بعد ذلك على ادعاء العيب والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم
قال وجدته زيفاً لم يصدق بيئته ولا غيرها لانه قد سبق منه الاقرار بقبض الحياد فان أجر الدار
من الحياد فيكون هو من اقصا في قوله وجدته زيفاً والمناقض لا نقول له ولا تقبل بيئته ولو كان قويا
بعينه فقبضه ثم جاء يريده بعينه فقال المستأجر ليس هذا ثوبي فاقول قول المستأجر لانهم ما
نصادقوا على أنه قبض المدة ودعا عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الآخر لنفسه حق الرد والمستأجر
منكر لذلك فاقول قوله فان أقام رب الدار البيئته على المعيب رد سواه كان العيب يسير أو
فاحشا على قياس المبيع (قلت) فتحرر لنا من كلام شمس الأئمة السرخسي ان المؤجر متى قال
استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته فيه زيفاً لم يقبل قوله ولا يفتنه ولو قال قبضت من المستأجر
كذا من الدراهم ولم يقل الاجرة ثم جاء وقال هذه الدراهم نهرجة فاقول قوله فصا جواب
المسئلة ان القابض متى اقر بقبض الحق ثم ادعى انه زيف لم يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره
بقبض الحق اقرار بقبض الحياد فاذا قال بعد ذلك هو زيف أو بعضه فقد ناقض كلامه
والمناقض لا يقبل قوله ولا يفتنه بخلاف ما اذا قال قبضت عشرة دراهم مثلا ولم يقل من اجرة
داري ثم ادعى انها زيف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منه كراستيفاء الحق وما سبق منه
ما يناقض هذا القول فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وأما ما ذكر في القنية
ورحمته بالصادق علامة كتاب الاصل فهو موافق لما قررناه لانه قال ودفعها اليه ولم يقل وأقر

٢ قوله والحياد فاقول له
هكذا بالاصل وليحرر

ان كانت زوجتي فهي طالق بائن ولو ادعى على امرأته تزوجها فأنكرت المرأة ثم مات الزوج
فجاءت المرأة تدعى بيرانه فلها الميراث كحكمه عندهم ارعده الامام لاميراث له لانه لأعدة عليه
ولذا كان له ان يتزوج بأخيه وأربعه واما ولو ادعت الطلاق فأنكرت ثم ماتت لاثبات مطالبة
الميراث وكما لا يكون انكار النكاح فمضا لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف استلزم ما مر أنه فانه
يقع به ان نوى عنده خلافا لها اه ط ومثله في البحر وقد ذكر في البحر في خيار البلوغ صورة
من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم حمله
فمضا لا نأقول المعنى بقوله لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح الا اذا لازم وأما
قبل التام فيحتمل الفسخ وتزويج الاخ والعم صحیح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اه ويرد
ارتداد أحداهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام وكذا الباطل من الاسلام بعد اسلامه فانه فسخ
اتفاقا وهو بعده وكذا مال أحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق انه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد
ما يقتضيه شرعا اه قال سیدی الوالد قد يقال مراده بالفسخ ما كان مقصودا منه نقلا بفسخه
وهو فيما ذكره من الصور وليس كذلك فانه تابع لازم لغيره أعني الارتداد والابناء والمالك ومثله
الفسخ بتقبيل ابن الزوج وسبي أحداهما ومهاجرته اليها تامل ٣ ثم رأيت بعد ذلك أجاب بعض
القضاة بان ذلك انفساخ لا فسخ اه وهو ودي ما قلنا انتمسى (قوله فلا بائع رداه بعيب
الح) أى وقد علمه بعد هذه الدعوى والا كانت الدعوى رضائية وقيدته في النهاية بان يكون بعد
تحليف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد على البائع لاحتمال انكاره المدعى عليه فلهذا فاعلم
ببعض جديد في حق ثالث والاشبهه أن يكون هذا التفصيل بعد القبض وأما قبله فيمنعني ان يرد
مطلقا أى ولو قبل تحليفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن حمله على البيع زيادى
وغيره ط ونحوه في الشرع لالائية (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الفسخ
والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الأسـ باب أى التي يتطاعها الزوجان وأما انفساخه
بخروجه ما عن أهلية النكاح كارتداد أحداهما وابطاله المجوسية عن الاسلام وملاك أحد
الزوجين الآخر وكذا ما قدمه من الفرقة بأنهم تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا يثنى
ما هنا رحتى (أقول) وهو معنى ما قدمناه قرر بباعن سیدی الوالد أقول حق قد ذكره المسائل
في كتاب الدعوى وانما ذكرت هنا البيان حكم القضاء فيها (قوله يقبل برهانه) لعل وجهه مع
أنه تناقض ظاهر ما يأتى فريمان أن النكاح لا يرتد بالرد فيكون بجوده رد الاقرارها (قوله أقر
بقبض عشرة دراهم) أطلق فيها فشمع ما اذا كانت دين من قرض أو عن مبيع أو غصب أو
وديعة كما في الفتح وقيد بالدراهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا به فان القول
لبائع له لان المبيع متعين فاذا قبضه وأقر بأنه اسنوفى فقه دلالة فبدعواه العيب صار متناقضا
اه ط عن الجوى قال في البحر وقيد بالاقرار بالقبض لانه لو أقر بالان ولم يبين الجهة ثم ادعى
موصولا انها زيف لم يقض عليه واختلف المشايخ قيل أيضا على الخلاف وقيل يصدق اجماعا
لان الجوده تجب في بعض الوجوه لاعلى البعض فلا تجب بالاقرار ولو قال غصبت ألفا أو
أودعني ألفا الا أنما زبوف صدق وان فصل وعن الامام ان اقترض كالتغصب ولو قال في الغصب
والوديعة الا أنها رصاص أو ستوفة صدق اذا وصل ولو قال على كرخطة من عن مبيع أو

٢ مطلب
الحق أن النكاح يقبل
الفسخ

٣ مطلب
ما يقبل الفسخ من النكاح
ليس بفسخ بل انفساخ

فلا بائع رداه بعيب قديم
لتام الفسخ بانه اضى عيني
أما النكاح فلا يقبل
الفسخ أصلا (ف) لئلا لو
بجده انه تزوجها ثم ادعاه
وبرهن) على النكاح
(يقبل) برهانه (بخلاف
البيع) فانه اذا أنكره ثم
ادعاه لا يقبل لانفساخه
بالانكار بخلاف النكاح
(أقر بقبض عشرة دراهم

وتعامة في البحر وأقره المصنف (كما لو ادعى أولادها) أي الدار مثلا ١٧ (وقف عليه ثم ادعاه لنفسه أو ادعاه

لغيره ثم ادعاه لنفسه) لم تقبل للتناقض وقيل تقبل ان وفق بان قال كان لفلان ثم اشترته درر في أو اخر الدعوى قال (ولو ادعى المالك لنفسه) (أو لا ثم ادعى (الوقف) عليه (تقبل كالأدعاء لنفسه ثم لغيره) فانه يقبل (ومن قال لا اشترت مني هذه الجارية وأنكر) الآخر اشترى جاز (للبائع ان يطاها ان ترك) (البائع (الخصومة) واقتن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما ساء كهاونقلاها لمثله لما تقر أن (بجود) جميع العقود (مأهلا) (النكاح فسخ)

٣ مطلب

ادعى بسبب ثم ادعاه مطلقا

٤ مطلب

ادعى وقف ثم ادعاه مـ كما لنفسه لا تقبل

٥ مطلب

ادعى المالك ثم ادعاه وقفا تقبل

٦ مطلب

جهود ماعد النكاح فسخه

من المشتري بالحق يجمع على البائع بالتمن وان كان كل مشتر مقرر بالملك بائعه له لكنه لما حكم ببرهان المستحق صار مكد بشرا عبات اتصال القضاء به ٨ ط ومنه في الانقرهوى وانما احتاج للدعوى لاثبات كون الكفالة بالامر لا لاثبات أصل الكفالة اذهى من المسائل التي يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب (قوله وتعامة في البحر) وعبرة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلل له بما في البرازية عن الذخيرة ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بآل كذت ادعيته قبل هـ ذامقيدا وبرهن عليه فقال المدعى ادعيه الا ان بذلك السبب وتركت المطابق يقبل ويبطل الدفع ٨ فان المتروك الثانية لا الاولى ومع هـ ذانظر فيه صاحب الترهالك وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سيدى الوالد في باب الاستحقاق تأيد ما في النهر ٣ وقال في الحاشية رجل ادعى المالك بسبب ثم ادعاه به ذلك مـ كما مطلقا فسخه منهم وده بذلك ذكر في عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال مولانا رضى الله تعالى عنه قال جدى شمس الأئمة رحمه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أردت به هذا المالك المطابق المالك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته ٨ (قوله ثم ادعاه لنفسه ٤) لوجود التناقض مع عدم امكان التوفيق اذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله لم تقبل للتناقض) لان الانسان لا يصح مال نفسه الى غيره قال في جامع الفصولين بعد ذكر البسلة في الفصل ٣٩ أقول يمكن أيضا في هذا انه أضاف مال الغير الى نفسه فلا تناقض حينئذ فينبغي ان يكون مقبولا انتهى (قوله وقيل تقبل ان وفق) هذا راجع الى المسئلة الثانية دون مسئلة الوقف ومقتضى من سبق ان امكان التوفيق بما ذكر كاف ط وأما ما ذكر الشارح فليس بكاف بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان ان التوفيق بالفعل شرط (قوله ثم ادعى الوقف عليه ٥) كذا في المنخ ولم يذكره في البحر والذي في الجوى عدم التقييد بقوله عليه وكانه أخذ من قاعدة اعادة الذكرة معرفة فيكون المراد به الوقف المار قيل وعليه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن جويانه على مذهب الشافعي القائل بصحة وقفه على نفسه ٨ ولا يخفى عليك ما فيه لما في البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنه الم ثم ادعى انها وقف عليه تسمع لصحة الاضافة بالاختصاصية اتفاقا كما لو ادعاه لنفسه ثم لغيره ٨ تأمل (قوله تقبل) لاحتمال انها انتقلت لغيره منه (قوله اشترت مني هذه الجارية) أى والواقع كذلك (قوله فله ان يطاها) أى بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو الوالد عن الحايي بخلاف (قوله واقتن تركه بفعل يدل على الرضا الخ) هذا ما ذكره صاحب الهداية جاز ما به وبهضم اكنفى بهزم القلب على الترك وبهضم اشترط لانهم ساد عليه أى على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا بفسخ به يمكن له خيار شرط أجيب بان المراد عزم مؤ كد بفعل كما ساء كهاونقلاها محله اذ لا يحل ذلك بدون فسخ فكان فسخا لالة كما في المقدمة (قوله لما تقر) علة للمصنف (قوله ماعد النكاح ٦) فانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب فلو ادعى تزوجها على ألف فانكرت ثم أقامت البيينة على ألفين قبلت ولا يكون انكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا يقبل ويكون تكذيبا للشهود ولو ادعت عليه نكاحا وحلف عندهما أو لم يحلف عنده لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون فسخا فيحتاج القاضي بعده ان يقول نزلت بينكما أو يقول الخصم

عنه القاضى بل يكاد ان يكون الخلف لفظي لان الذى حصل سابقا على مجلس القاضى لا بد
 ان يثبت عنده ما يترتب على ما عنده حصول التناقض والاثبات بالبيان كالاثبات بالامان
 فكأنهم ما فى مجلس القاضى فالذى شرط كونه ما فى مجلسه يعم الحقيقى والحكمى فى السابق
 واللاحق اه وهو حسن لكن ذكره سيدى الوالد رحمه الله تعالى فى حاشيته على البحر بعد
 ذكره فحوم ما تقدم قلت وسبق فى لو كاله ان الوكيل بالتصوم يصح اقراره ولو اقر عند
 القاضى لاعتد به غيره ولكنه يخرج به عن الوكالة وعند سيدى يوسف يصح اقراره مطلقا لان
 الشئ انما يختص بمجلس القضاء اذ لم يكن موجبا الا بالنضمام القضاء اليه كالقيمة والنيكول
 ولهم ان المراد بالتصوم الجواب مجازا او الجواب يستحق فى مجلس الحكم فيختص به فاذا اقر فى
 غيره لا يعتبر لكونه اجنبيا لان لا يستند على الموكل لكنه يخرج به عن الوكالة لان اقراره يتضمن
 انه ايسر له ولاية التصوم اه والحاصل ان اختم ما به مجلس القاضى لكون لفظ التصوم
 يتقيد به وهذا ليس كذلك فالذى يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين فى مجلس القاضى اه
 (قوله يرتفع بتصديق الخصم) أى بكلاميه المتناقضين (قوله) وبقول المتناقض تركت الاول
 الخ أقول فيه انه حتمى لا يبق تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه ان يقول ذلك وانظروا
 ان هذا مخصوص بمسألة ما اذا ادعاه مطلقا ثم ادعاه بسبب الخ فاذا قال ذلك قبل قوله أموال قال
 هذا ملك المدعى عليه ثم قال بل ملكى تركت الاول وادعى بالثاني فلا قال به ويرشد لذلك
 قوله تركت الاول الخ ثم رأيت فى البحر عن البرازية وصف المدعى المدعى فلما حضر خالف
 فى البعض ان ترك الدعوى الاولى وادعى الحاضر سمع لان ادعى مبتدأ أو لا فلا اه وفيه
 أيضا ورجوع المتناقض عن الاول بان يقول تركته وادعى بكذا قال سيدى الوالد فى
 حاشيته عليه بعد كلام وظاهر ما ذكره المؤلف فى الاستحقاق أى صاحب البحر ان مسألة رجوع
 المتناقض بحث منه ثم رأيت البرازية ذكر بعد ذلك فى نوع فى الدفع وذكر القاضى ادعى بسبب
 وشهد بالاطلاق لا يسمع ولا تنقبى لى لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالمطلق المقيد
 بسمع كما مران برهن على انه له وفى الذخيرة أيضا ادعاه مطلقا فدفعه المدعى عليه بانك كنت
 ادعيتك تبطل هذا مقيد او برهن عليه فقال المدعى ادعاه الآن بذلك السبب وترك المطلق
 يقبل ويبطل الدفع انتهى ما فى البرازية قال الرملى رجائى كل عليه ما فى البرازية وغيرها
 ادعى على زيد انه دفع له مالا امدنعه الى غيره وحلفه ثم ادعاه على خالد ورفع دعواه على زيد
 كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كالا يستوفى من اثنين لا يخاصم مع اثنين بوجه واحد انتهى
 ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره
 الفزى (وأقول) قد كتبت فرقا فى حاشيتى على جامع القسولين بين فرع البرازية وفرع ذكره
 فراجعهم ويفرق ههنا بان فيما ذكره البرازية امتنع ارتفاع التناقض لتعلقه باثنين فلا تصح
 الدعوى لما ذكره من امتناع تخصمة الاثنين فى حق واحد وهذا امتنع فى الواحد وهو محل ما فى
 هذا الشرح فندبر اه (قوله) أو بتكذيب الحاكم (كقوله) ادعى انه كفل له عن مديونه بانف
 فأنكر الكفالة وبرهن الدائن انه كفل عن مديونه وحكم به الحاكم وأخذ الحاكم كفو له منه
 المال ثم ان الحاكم ادعى على المديون انه كفل همه بامرهم وبرهن على ذلك يقبل عندنا ويرجع
 على المديون بما كفل لانه صار مكذبا شرعا بالقضاء كذا فى المنح ح وكذا اذا استحق المشتري

والتناقض يرتفع بتصديق
 الخصم وبقول المتناقض
 تركت الاول وادعى بكذا
 أو بتكذيب الحاكم

مطلبه
 يرتفع التناقض بقول
 المتناقض تركت

مطلبه
 يرتفع التناقض بتكذيب
 الحاكم

من أقوال أربعة واختار الخجندی انه يكفي من المدعى عليه لامن المدعى لانه ١٥ مستحق ودائع والظاهر يكفي للدفع

لا للاستحقاق بزمانه (فأقام
بينة على الشراء بعد وقتها)
أي وقت الهبة (تقبل في
الصورتين) وقبله لا لوضوح
التوفيق في الوجه الأول
وظهور التناقض في الثاني
ولولم يذكر له ما تارة يحتاج
لاحد منهما تقبل لامن
التوفيق بتأخير الشراء
وهل يشترط كون
الكلامين عند القاضي
أو الثاني فقط خلاف وينبغي
ترجيح الثاني بحسب لان
به التناقض

١ مطلب
من سعي في نقض ماتم من
جهته فسمعه مردود عليه
الاي موضعين

٢ مطلب
في ارتفاع التناقض أقوال
أربعة

٣ مطلب
هل يكفي امكان التوفيق
لدفع التناقض أو لا يدمنه
بالفعل

٤ مطلب
يكون التناقض من متكلم
واحد ومن اثنين

٥ مطلب
لا تسمع دعوى الوارث فيما
لا تسمع دعوى مورثه فيه
٢ قوله والاولى اي مسئلة
الوارث والمورث ١ منه

الفضولي بان لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهته لان كل من سعي في نقض ماتم من جهته
فسمعه مردود عليه فقوله ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا
لم يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعي في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين
١ الاول فيما اذا اشترى عبدا وقبضه ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن
يقبل الثاني وهب جاريته واستولدها الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها أو استولدها
وبرهن يقبل ويسترددها والعقر ١٥ وتسامه فيه فراجع به ان شئت (قوله من أقوال
اربعة) ٢ الاول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقا
أي من المدعي أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحاد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع
كفاية الامكان ان اتحد وجه التوفيق لان تعدد وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل
موضع حصل فيه التناقض من المدعي أو منه ومن شهوده أو من المدعي عليه كما في البحر ومنه
في حاشية سيدى الوالد عليه (قوله انه يكفي من المدعى عليه) هذا اختصار واصل عبارة
الخجندی كما في البحر ان التناقض ان من المدعي فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكفي الامكان
وان من المدعي عليه يكفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر حجة
في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكفي في الدفع لافي
الاستحقاق ويقال أيضا ان تعدد الوجوه لا يكفي الامكان وان اتحد يكفي الامكان والتناقض
كما منع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كشوال وهو ظرف للشراء كقبوله
١٥ ح (قوله في الصورتين) يعني ما اذا قال بجدنيها أولا ح (قوله وقبله) أي قبل وقت الهبة
كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الاول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة
وهذا العمل انما يظهر فيما اذا قال بجدنيها وما اذا لم يقبله فالذي فيه امكان التوفيق (قوله
وظهور التناقض في الثاني) لانه يدعى الشراء بعد الهبة وشهوده تشهد له به قبلها وهو
تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما وما مر ادهم بالتناقض ما يكون بين الدعوى والبينة
والا فالمدعى تناقض منه لانه لم يدع الشراء مسبقا على الهبة والتناقض يبطل الدعوى وكما
يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد كما كوارث ومورث ووكيل
وموكل والاولى ٢ في البرازية ولم أر الا ان الثانية صريحاً وهي ظاهرة من الاولى بحسب قول
أبو السعود وفي هذا دلالة ظاهرة على ما نقله الشيخ حسن الشيرازي في رسالة الابرا عن
فتاوى الشيخ الشامي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع في شيء لا تسمع
فيه دعوى مورثه أن لو كان حياً كما اذا أقر مورثه بقبض ما يخصه من التركة وأبرأ أبا عما
لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ وانما عرف هذا في الابرا فكذا في غيره من بقية الموانع كالقول
الدعوى في حق لامن جهة الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقوله لا تسمع الدعوى بعد
خمس عشرة سنة الا في الارث يحتمل على ما اذا لم تنقض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه ١ ط
٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين) أي المتناقضين (قوله أو الثاني فقط) أي ويحتاج الى
اثبات الاول عند القاضي ليدفع به دعوى المدعي (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه
انه الذي يهتق به التناقض منح وفي النهر من باب الاستحقاق والوجه عندى اشتراطهما
عند الحكم اذ من شرائط الدعوى كونها لديه ١٥ وفي شرح المقدسي ينبغي ان يكفي أحدهما

٦ مطلب
هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط

وكانت له جنازة حافلة معاه - دنظيرها حتى ان جنازته رفعت على رؤس الاصابع من تراحم
الخلق وخوقامن وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضا حتى صار حاكم البلدة وعساكره يقرقون
الناس عنها واصار الناس عموما يمشون نساء ورجالا كبارا وصغارا وصلى عليه في جامع سنان
باشا وغص بهم المسجد حتى صلوا في الطريق وصلى عليه اماما بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى
عليه غائبة في أكثر البلاد ولم يترك أولاد اذ كورا غير هذا الطقير العاجز الفقير المنجى الى
عناية مولاه القدير جامع هذه التكملة جعلها الله تعالى خالصة لوجهه الكريم ورحم الله تعالى
روحه ونور مرقده وضريحه وجواه الله تعالى عن وعن المسكين خيرا ونفعه في بهو عبادته
الصالحين في الدنيا والاخرة * وهذا وان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجلود
فنعول بعون الله تعالى قول الله - لاني (قوله قال المحشي) هو الشيخ صالح على ما يتبادر من
سابقه ومن نقله عنه كثير ولا حاجة الى هذه الممارسة للاستغناء عنها بما قبلها ط (قولنا مع
قبض) ٢ قيد به لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة فلا بد في دعواها من ذكر القبض
ولهذا صور المسئلة شراح الهداية بانه ادعى أنه وهبها له وسألها ثم غصبها منه وذكر العمادى
اختلافا في الاقرار بالهبة أي يكون اقرارا بالقبض ٣ قيل نعم لانه كقبول فيما الاصح لا وتيد به
التاريخ له - مالا لولم يذكر له ما تاريخ أو ذكر لا حدهما فقط تقبل لامكان التوفيق بان يجعل
الشراء متأخرا ٤ يجوز وفيه أيضا وأشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولا ثم برهن على
الهبة أو الصدقة فان وفق فقال بحديث الشراء ثم وهبها مني أو تصدق قبل والأفلا كما في خزانة
الاكمل وفي منية المقتى ادعاهما الرنا ثم قال بحديث فاشترى ثم اوبرهن تقبل ٥ وذكر مسائل
من التفاضل من الوادعى الشراء من أي في حياته وصحته فانه كقول لا يفتنة خفاف ذواليد فبرهن
المدعى انه ورثها من أبيه تقبل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أو لان الشراء لا تقبل
لعدمه ٤ ومنه ابرهن على انه له بالارث ثم قال لم يكن لي قط ولم يرد قط لم يقبل برهانه وبطل القضاء
وتقييده بالقبض ٥ انيس للاحتراز عن دعوى الشراء بعد ما ادعى الهبة بتدوين التسليم أبو
السعود (قوله في وقت) ظرف للهبة لا الادعى ٥ ح وذلك كما اذا ادعى انه وهبها له في رمضان
(قوله ومفاده) أي مفاد قوله أو لم يقبل ذلك ٥ ح (قوله بإمكان التوفيق) أي مطلبا من المدعى
أو المدعى عليه تعدد وجهه أو اتحاد مجرى وفيه ان هذا هو القياس والاستحسان ٦ ان التوفيق
بالفعل شرط قال الرمي وجواب الاستحسان هو الاصح كما في منية المقتى (أقول) لكن نقل في
نور العين عن فتاوى رشيد الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا تقبل نحو أن يبرهن
بعد الحكم ان المدعى أقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار لا يبطل الحكم بطوار التوفيق
بانه شرأ بجمار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيارات وقت الحكم فملكه فلما أحق هذا
لم يبطل الحكم الجائز بشك ولو برهن قبل الحكم بقبول ولا يحكمكم اذ الشك يدفع الحكم
ولا يرفعه (يقول) الحقير الظاهر انه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفيا ينبغي
ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل إمكان التوفيق كافيا لإشراك حياته لان إمكانه
كتصريحه عندهم والله تعالى أعلم ٥ كذا في نسختي نور العين والذي يظهر زيادة لاني قوله
ينبغي ان لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسما في تمام الكلام على ذلك قريبا ان شاء الله تعالى
عند قوله ومن ادعى على آخر ما لا يخ (قوله وهو مخنثا شيخ الاسلام) قيد به في البحر في فصل

قال المحشي فكذا نصرقه
في ما ذكره ابن أضر أو
أشكل يمنع وان لم يضر
لم يمنع قال ولم أر من نه
عليه فليفتنه فانه من
خواص كتابي انتهى
(ادعى) على آخر (هبة)
مع قبض (في وقت فستل)
المدعى (يفته) فقال
قد (بجديها) أي الهبة
(فاشترى بها منه) أو لم يقبل
ذلك (أي بجديها ومفاده
الاكتفاء بإمكان التوفيق
وهو مخنثا شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير قبض
غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل يكون
اقرارا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه له بالارث ثم
قال لم يكن لي قط

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد الهبة
مسموعة مطلقا والشراء
قبل هبة من غير قبض
مسموعة أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفعـل شرط في
الاستحسان وهو الاصح

دمشق ورئيس صاحب السند حسين الرسامة فانه عنه أخذوه انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
العالم العلامة الفقه دوة القهامة صاحب التآليف المقبلة والتصانيف الفقيسة في
المعقول والمنقول الشيخ يوسف بدر الدين المقرئ فانه عنه أخذوه انتفع وعلمه تخرج * ومنهم
العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الجاني * ومنهم الشيخ محمد الحقل * ومنهم الشيخ محمد
افندي المنير أحد أصحاب بابة الزمير المجردة * ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر
الخلاصي شارح الدر المختار والافية لابن مالك وغيرهما * ومنهم عدة الموالى الكرام على
افندي المرادي مفتي دمشق الشام * ومنهم العالم العلامة العمدة القهامة فخرية الموالى
القظام عبد الحليم ملا قاضي الشام وقاضي عسكرا ناطولي * ومنهم الشيخ حسن بن خالد بك
* ومنهم الشيخ محمد تالو * ومنهم الشيخ محي الدين الباني * ومنهم الشيخ أحمد الخلاوي المصري
شيخ القراء في زمنه * ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجبل المصري * ومنهم الشيخ أيوب المصري
* ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها * ومنهم الشيخ
مصطفى قاضي جينين * ومنهم الشيخ أحمد البرزقاني قاضي صيدا * ومنهم أخوه الشيخ محمد افندي
مفتيها * ومنهم الشيخ محمد افندي الاتنابي مفتي حص وأخوه أمين افندي أمين فتواه * ومنهم
الشيخ أحمد سليمان الروادي وغيرهم ممن يطول ذكرهم هذا ولا يحصى عددهم من أفاضل
وأعيان فاتهم انتفعوا به وأخذوا عنه وعلمه تخرجوا * مات رحمه الله تعالى ضحوة يوم
الاربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت مدة حياته قرىباً من
أربع وخمسين سنة ودفن بمقبرة دمشق في باب الصغير في التربة الفوقانية لازالت مباحة الرجة
تبل ترأه في البكرة والعشمة وكان قبل موته بعشرين يوماً قد اتخذ نفسه القبر الذي دفن فيه
وكان دفن فيه بوضعية منه تجاوزته القبري العلامة الشيخ العلافي شارح التنوير والشيخ صالح
الجيني امام الحديث ومدارسه تحت قبعة النسر وهذا مما يدل على حبه للشارح الملائق لاسيما
وقد حنى له شرحه على الدر المنقبي وشرحه على المنار وما ياتي باسمه وارض ولاد في على ظهر
كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء اثنان مائة من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ رحمه الله
تعالى العزيز الغفار وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

عـ لاه الدين يامقـ تي الانام * جزا الله خير على الدوام
اقـ دأ برزت لافتـ با كـ نانا * مينا للـ لال وللـ حرام
اقـ دأ عـ طـ فضل لا بضـ افي * وعلمـ وافـ را كـ اصـ طام
فـ كـ نـ تـ به فـ ريد العصر حـ ما * كـ نـ لـ البـ در في وفق القـ ام
وكان بك الزمان خصيب عيش * رطبا اذا حـ بور وابـ سام
وفاق بدرت المختار عـ د * افقه أي حـ مـ فـ ذوات نظام
بالفاظ ترين الصـ عـ بـ لا * ومطر وحـ ا على طرف الغـ ام
اذا ما قلت قولاً قـ ل فيه * على قول اذا قالت حـ ام
صـ فير الحـ مـ حـ اى الجـ لـ مـ * تنقح في ربا الكتب العظام
فـ كل الصيد في جوف القـ را ان * تقل ذالست تخشى من ملام
حـ وى اـ مـ ا قد افى طبـ بق المـ مـ * وماتنى كذا كل الاسـ مـ

وقد حرر عني الاشـ باه
المفع قياسا على مسئلة
السـ قل والهـ لوان لا يـ د
اذا أضر وكذا اذا أشـ كل
على المختار لا فتوى كان
الخاصية

قوله على الدوام يقرأ بوصول
عين على بدل الدوام
وحذف ما بينهما
لاستقامة الوزن

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد العطار واستجازه له فاجازه وكتب له اجازة عامة على ظهور ثبته بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين والف وقد ترجمه سيدى المرحوم الوالد في ثبته عقود الالآتى ترجمة حسنة فراجعهما ورفاهه عنه ودفاته مع غروب الشمس ثم اراخيليس التاسع من ربيع الثانى سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصيدة مؤرخا وفاته بموطلعهما

ليقدح الجهل في البلدان بالشهر * وايسكن العلم في كتب وفي سطر

* وقد أخذ سيدى عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الامير الكبير المصرى وأجازة اجازة عامة كتبها له بخطه الشريف وختمها بخطه الشريف وأرسلها له مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدر من شهر وعام ثمانية وعشرين بهذا الف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين بطول ذكركم هنا من شاميين ومصريين وحجازيين وعراقيين وروميين * وكان له عم من أهل الصلاح وهظنة الولاية ومن أهل الكفاية اسمه الشيخ صالح اسم على معسمى حتى انه بشر أمه به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه ويضمه في حال صفوه في حجره ويقول له أعطيتك عطية الاسمة يادى راسك * وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها نعمة مير المساجد وافتقار الارامل والفقراء وكانت تسمى اليه الوزراء والاعضاء والموالى والعلماء والمشايخ والكبراء والفقراء وذو الحاجات وعظمت بركته وعم نفعه وكثر أخذ الناس عنه وغالب من أخذ عنه وقرأ عليه أكابر الناس وأشرفهم واجلاؤهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التآليف والمشاهير وقصده الناس من الاقطار الشاسعة للقراءة عليه والأخذ عنه * فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفى السيد عبد الفتى المذكور * ومنهم ولد أخيه المذكور الشيخ أحمد افندى أمين الفتوى بدمشق حالا صاحب التآليف الشهيرة * ومنهم ابن ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين * ومنهم صاحب الفضيلة والسعادة العالم العلامة عمدة الموالى الفاضل جابى زاده السيد محمد افندى قاضى المدينة المنورة سابقا ومن أصحاب بابية اسلامبول المطائر للفتيان العالي الجيدى من الرتبة الثانية من نشر فتى - ضربة بابية اسلامبول واقتضرت فيه على من ناله بافضاله وعلمه الذى أقرت به الفصول وبكمال علومه وقدره مع فضله زاد فيه رنة وعز النيشان العالى الجيدى من الرتبة الثانية التى افتخرت فيها أعظم الرجال وهى فيه فافت وتخترت على أكابر أهل الكمال فانه أخذ عنه سائر العلوم وبه انتفع * ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع التقى فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد افاضل الصوفية فى زمانه فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة عمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الفتى القنمى الميداى شارح القدورى وعقيدة الطحاوى فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم العالم العلامة والسادة الفهامة الشيخ حسن البيطار فانه قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج فى مذهب السادة الحنفية * ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد افندى البيطار فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج وهو أمين فتوى بدمشق الشام حالا * ومنهم العالم العلامة أحمد افندى الاسلامبولى محشى الدرر فانه عنه أخذ وبه انتفع وعليه تخرج * ومنهم الشيخ الفاضل والعالم الكامل فرضى

بدرجة النبوت وايس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والفقهاء كما جرت عادة أصحاب الانساب
 * وكان سيدي رحمه الله تعالى قد عرض عليه شيخه ابيه للزواج فنهى والده من زواجه وقال له
 أخاف عليك من غضب شيخك وعقوبته ان أغضبت ابنته يوم ما تهاوه ذاعما لا تخلو منه الجبهة
 الانسانية عابا * وكان والده رحمه الله تعالى شوقا عليه ويحب به محبة تامة حتى انه لما حج سيدي
 سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره الجوانبة مدة غيباب سيدي ولم يسم على فراش
 تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائما في داره البرانية * وكان سيدي رحمه الله تعالى ورعا في
 سائر احواله وعلى الخصوص في حال احرامه في حجة المذكورة فانه تحوى للطعام غاية
 التحري مع قلته تناول الطعام الا بقدر الضرورة * وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصلة
 لارحامه بواسيتهم بافعاله وأقواله وماله وبالصوم شقيقه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي
 النقي الصالح السيد عبد الغني وكان يعتني ويتفرس الخير بكبر أولاده وهو العالم العلامة
 العمدة الفهامة الشيخ السيد أحمد افندي أمين الفتوى بدمشق حاليا ويهتم بتربيته ويقول
 لو الله دع لي من ولدك السيد أحمد وأقاربيه وأعلمه فعمله القرآن العظيم وأقرأه مسائلات
 العلامة ابن عقيلة وأجازة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تاليفات عديدة منها
 شرح مولد ابن حجر شرحه شرح حال يسبق على منواله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب
 السحابة والفضيلة جندي زاده أمين افندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأ له
 ولدان نجيبان فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير مسود الفتوى بدمشق وخطيب جامع
 برسباي الشهير بجامع الورد ومدرسه وثانيهما السيد درغاب امام الجامع المذكور * وكان
 سيدي رحمه الله تعالى ذهب مرة مع شيخه السيد محمد شاذلي كورلي يارة بعض علماء الهند
 وضمائم الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جالس شيخ سيدي وبقي سيدي
 واقفا في العتبة بين يدي شيخه حاملا لعل يبيده كما هو عادته مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي
 الشيخ سيدي مر هذا القلام السيد فلجس فاني لا اجلس حتى يجلس فانه سيقبل يدوية فتقع
 بفضل في سائر البلاد وعليه نور آيات النبوة فقال له الشيخ محمد شاذلي كورلي اجلس يا ولدي
 وكذلك وقع له مع شيخه المذكور إشارة تظهير هذه من الامام الصوفي الشهير والولي الكبير
 الشيخ طاعا الكردي قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به والتقائه اليه بالتعليم
 وكان شيخه المذكور كثر ما يأخذه معه ويحضره دروس أسماخه حتى انه أخذه وأحضره
 درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكز بري واستجازه له
 فجازره وكتب له اجازة عامة على ظهر ثبته مؤرخة في افتتاح ليلة غرة سنة عشر ومائتين والثاني
 وترجمه سيدي المرحوم في ثبته ترجمة حسنة فواجهها ورثا أيضا سيدي عند وفاته ليلة
 الجمعة لتسع عشرة ليلة خات من ربيع الاول سنة احدى وعشرين ومائتين والثاني بقصيدة
 مؤرخا وفاته في اومطاعها

خطب عظيم باهل الدين قدز لا * فبنا الله في كل الامور ولا

وبيت التارخ

امامنا الكز بري فحيم أفلا * فليل جلقه ما زال منسلا

قوله امامنا الكز بري الخ
 هكذا بالاصل والشطر
 الاول ناقص ما يتم به الوزن
 والتاريخ فليحذر اه

معه

كثيرة العلماء الا كبروا المفتين في كل مدينة وكانت أعراب البوادي اذا وصات اليهم قنوا
 لا يتخلفون فيها مع جهلهم بالشرية المطهرة وكانت كلمة نافذة وشفاة مقبولة وكاتبته
 ميمونة ما كتب لاحد شيئا الا وانفع به لصدق نيته وحسن شريته وقوة بيقينه وشدة
 دينه وصلابته فيه * وكان رحمه الله تعالى مفرما بصحيح الكتب والكتابة علم لا يدع
 شيئا من قبحه او اعتراض أو تنبيه أو جواب أو تسمية فائدة الا ويكتبه على الهامش ويكتب
 المطالب أيضا * وكانت عنده كتب من سائر العلوم لم يجمع على منوالها وكان كثير منها
 بخط يده ولم يدع كتابا منها الا وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب العديدة النظير
 والده فانه كان يشتري له كل كتاب اراده يقول له اشتر ما بد لك من الكتب وأنا أدفع لك الثمن
 لانك أحبيت ما أمته أنا من سيرة سلفي فجز الله تعالى خير يا ولدي وأعطاء كتب اسلافه
 الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذراهم وعندي بعض منها والله تعالى الحمد * وكان
 رحمه الله تعالى سريضا على اصلاح الكتب لا يرضى على موضع منها فيه غلط الا صلحه وكتب
 عليه ما يناسبه وكان حسن الخط حسن القسط قل ان يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى
 هوامش الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الاسطر وتناسقها ولا يكتب على سؤال رفع
 اليه الا أن يغيره غالبا * وكان رحمه الله تعالى فقيها النفس انقريه في زمنه بما نالها حننه أحد
 الاوظهر عليه وقد حكى تلميذه صاحب الفضيلة العلامة محمد افندي جاني زاده قاضي المدينة
 المنورة ان شيخ الاسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة يدار الخلافة العلية قال له اني كنت
 أوصل ان تطلب لي الاجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذه العلامة الشيخ محمد افندي الحلواني
 مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سيدي والدك في درسه حتى اني كنت كثير اما اجتهد
 في مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الحوائج والشروح والكتابات على الدرس وأظن من
 نفسي اني فهمت سائر الاشكالات واجوبتم او حين أحضر الدرس يقرر شيخنا الدرس ويتكلم
 على جميع ما طالعته مع التوضيح والتفهيم ويندنا فاند ما سمعنا به سوا لا رأيناها ولم يخطر على
 فمكر أحد ذكرها * وكان رحمه الله تعالى بارا بوالديه ومات والده في حياته سنة سبع وثلثين بعد
 المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما ينسبر من القرآن العظيم ويهديه نوابه مع
 ما تقبل له من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له جزاك الله تعالى خيرا
 يا ولدي على هذه الخيرات التي تهديها لي في كل ليلة وكانت جدته سيدي أم والده من بنات الشيخ
 المحي صاحب التاريخ المشهور وله أوقاف على ذرية جارية الى الآن وأتناول حصتي منها
 وأما والده سيدي فقد توفي في حياته وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة الى الجمعة مائة ألف
 مرة سورة الاخلاص وتب نواحي الولد سيدي الولد وتصلى كل ليلة خمس أوقات قضاء
 احتياطا وكانت كثيرة الصلوة والصيام عاشت بعده سنتين صابرة محتسبة لم تفعل ما فعله
 جهله النساء عند فقد أولادهن بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر وتقول الحمد لله على جميع
 الاحوال وكانت من سلالة طاهرة من ذرية الخانق الداودي المحدث الشهير وكان عمها الشيخ
 محمد بن عبد الحفي الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية المنهج وحاشية على ابن عقيل
 ومجموع الفوائد وغيرها وعلى ما سمعت واشهر أن نسبهم الى حضرة سيدنا العباس الا انه انيس

في اكتساب رضاء * مقسمه زمانه على أنواع الطاعات * والعبادات والافادات * من صيام
 وقيام * وتدريب وافتاء وتليف على الدوام * وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله بهم
 الاعتماد العظيم * وبه املهم بالاحترام والتكريم * وأخذ طريق السادة القادرية * عن
 شيخه المذكور ذي الفضل والمزية * حتى أخبر عنه من يوثق بصلاحه ودينه * عن صحبه في سفره
 من تلامذته اني ما وجدت عليه شيئا يشينه في دينه ولا في دينه * وكان حسن الاخلاق والسمات
 ما سمعته في سفرى معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أعياظهم أحد من رفقاءه وخدمه أو أحدا
 من الناس أجمعين اللهم الان رأى منك كرا في غيره من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة
 العادلة وكانت ترد اليه الاسئلة من غالب البلاد * وانتفع به خلق كثير من حاضر وباد * وكان
 رحمه الله تعالى جهل وقت التاليف والتجرب في الليل فلا ينام منه الا ما قل وجهل النهار
 للدروس واقادة التلامذة واقادة المسـتـفـيـن ويلاحظ أمر دينه بشريكة من غير ان يتعاطى
 بنفسه * وكان في رمضان يفتح كل ليلة ختما كاملا مع تدبر معانيه وكثيرا ما يستغرق ليله بالبكاء
 والقراءة ولا يدع وقتا من الاوقات الا وهو على طهارة في ثياب الوضوء على الوضوء * وكان رحمه
 الله تعالى حريصا على افادة الناس وجبر خواطرهم ~~مكـ~~ مالا لعلهم والاشراف وطلبة العلم
 ويواسيهم بماله * وكان كثير التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا يسهلون الناس
 الخافا وكان غيور على أهل العلم والشرف ناصر لهم دافع عنهم ما استطاع وكان مهيا باطعام
 نافذ الكلمة عنه الحكام واعيان الناس بأكل من مال تجارته مباشرة بشريكة مدد حياته
 * وكان رحمه الله تعالى ورعا دينا عفيفا حتى انه عرض عليه خيـون كيسان الدراهم لاجل
 فتوى على قول مرجوح فردها ولم يقبل وقد امتنع عن شراء العقارات الموقوفة التي عليها
 كدك أو محارة أو قيمة أو بالاجارين وكان وقف جده لام يه مشروطا نظره لا لارشده من ذرية
 الوافق فامتنع من توليته وسلمه لا خيه ولم يتفق له قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة * وكان
 رحمه الله تعالى طويل القامة شين الاعضاء والانامل أبيض اللون أسود الشعر قبيح ليل
 الشيب لوعند شبابه مقرر الحاجبين ذاهبية ووقار وهيئة مستحسنة ونضار جميل
 الصورة حسن السريرة يتلأأ وجهه نور احسن البشر والعجبة من اجتمع به لا يكاد ينساه
 لطلاوة كلامه ولين جنته وتعام تواضعه على الوجه المشروع كثير الفوائد لصاحبه والمفاكهة
 ومجلسه مشغل على الآداب وحسن المنطق والاكرام للواردين عليه من أهله ومحبيه
 وتلامذته ومصاحبيه كل من جالس به يقول في نفسه أنا أعز عنه مدد من ولده مجلسه محفوظ
 من القحط والفسية والتكلم بما لا ينبغي لاختلاؤا وقائه من المكتبة والافادة والمراجعة للمساؤل
 صافق اللهجة ذا فراسة ايمانية وحكمة لفه مائة متين الدين لا ناخذه في الله لومة لائم صداعا
 بالحق ولوعند الحاكم الجائزتم اياه الحكام والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه اعدل
 البلاد ولا تبرع بها ناموس عظيم لا يتجاسر أحد على ظلم أحد ولا على اثبات حق بغير وجه شرعي
 ولا في غالب البلاد الفرقة منها فانه كان اذا حكم على أحد بغير وجه شرعي جاءه الله كرم عليه
 بصورة عجة انقاض فيفتيه بطلانه ويراجع القاضي فيمقدّمه واول ان تقع واقعة مؤمنة
 أو مشكلة مدلهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الاسلامية أو قرأها الاوبسـتـفـقـ فيـمـاـمـع

رب الارباب على اب الاسباب شرح نبذة الاعراب وغير ذلك وذلك في حياة شيخه المرقوم
 ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة اثنتين وعشرين ومائتين وألف
 وكان يقرأ عليه الجعر والهداية وشروحا وكانت وفاته في اثنا عشرة راقية الكتب المذكورة
 وكان من جملة من حضر مع سيدى الوالد على شيخه المذكور كبر التلامذة وهو علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه فقيه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاقم سيدى الوالد قرائته
 الكتب المذكورة عليه وحضر معه لانعام الكتب المذكورة بقيمة التلامذة والطلبة الذين
 كانوا يداومون على الشيخ محمد شاكرا المذكور ثم شرع في تأليف رد المحتار على الدر المختار
 وفي اثنا عشر ألف العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ولهن المؤلفات حاشية على
 حاشية الحلبي المداوى مما هارفع الانظار عما أورده الحلبي على الدر المختار وحاشية على
 البيضاوى وحاشية على المطول وحاشية على شرح الملتقى وحاشية على النهر الانهم لم يجدوا
 من الهوامش وحاشية على الجبرمهاها منحة الخالق على البحر الرائق وله مجموع جمع فيه من
 نقائس الفوائد المنثرية والشعرية وعرائس النكات والمخالادبية والالغاز والمعربات
 ما تروق الناظر ويصغر الخاطر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وفاضلهم
 جمع له ذيل لتاريخ المرادى الذي هو ذيل لتاريخ جده لامة العلامة المحبى الذي هو ذيل
 لريحانة الخفاجى وله العقود الالآتى في الاسانيد العوالى المتقدم ذكره وشرح رسالة
 البركوى في الحيض والنقاس فهامم للواردين من بحار الفيض على ذخرا المتأهلين لمسائل
 الحيض وشرح منظومته رسم المقتى والرحيق المختوم شرح فلائذ المنظوم في القرائض
 وكتاب تنبيه الولاة والحكام وله رسائل عديدة فاهزت الثلاثين في جملة فنون منها تنبيه
 العرف في بناء بعض الاحكام على العرف ورسالة في النققات لم يسبق لها نظير اختصر لها
 ضابطا جامعامانها والفوائد الهيبة في اعزاب الحكامات الغربية واجابة الغوث في احكام
 النقباء والحيما والابدال والغوث والعلم اظاهر في نفع التسبب الطاهر وذيلها وتنبيه
 الغافل والوسنان في احكام هلال رمضان والابانة في الحضانة وشفاء العليل وبل
 الغليل في الوصية بالخمات والتمثيل ورفع الانتقاض ودفع الاعتراض في قولهم
 الايمان مبنية على الانشاز لاعلى الاعراض وتحرير العبارة فيمن هو اولى بالاجارة
 واعلام الاعلام في الاقرار العام وجملة رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام
 الهندى وغاية المطلب والفوائد المخصصة وتحرير التحرير وتنبيه ذوى الافهام ورفع
 الاشتماء بحري النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع التردد
 وذيلها والاقوال الواضحة الجلية واتحاف الذكى النبيسة ومناهل السرور وتحفة
 الناسك في أدعية المناسك وغير ذلك وله مجموع اسئلة عويصة وله في مدح شيخه مقامات
 كمقامات الحريرى وله نظم الكنز وله قصة المولد الشريف النبوى وأمانات لبقه على
 هوامش الكتب وحواشيهما وكاتبه على اسئلة المسئلة مقامين والاوراق التى سورها بالمباحث
 الرائقة والرفائق الفاتقة فلا يكاد ان تحصى ولا يمكن أن تسعصى وبالجملة فكان
 شغل من الدنيا التعملم والتعليم والنههم والفقهيم والاقبال على مولاة والسعى

محمد أمين عابدين ابن السيد الشمر بن عمر عابدين ابن السيد الشمر بن عبد العزيز عابدين
 ابن السيد الشمر بن أحمد عابدين ابن السيد الشمر بن عبد الرحيم عابدين ابن السيد
 الشمر بن نجم الدين ابن السيد الشمر بن العالم الفاضل الولي الصالح الجامع بين الشريعة
 والحقيقة * امام الفضل والطريقة * محمد صلاح الدين الشمر بن عابدين ابن السيد الشمر بن
 نجم الدين ابن السيد الشمر بن محمد كمال ابن السيد الشمر بن نقي الدين المدرس ابن السيد
 الشمر بن مصطفى الشهابي ابن السيد الشمر بن حسين ابن السيد الشمر بن رحمه الله
 ابن السيد الشمر بن احمد الثاني ابن السيد الشمر بن علي ابن السيد الشمر بن احمد الثالث
 ابن السيد الشمر بن محمود ابن السيد الشمر بن أحمد الرابع ابن السيد الشمر بن عبد الله
 ابن السيد الشمر بن عز الدين عبد الله الثاني ابن السيد الشمر بن قاسم ابن السيد الشمر بن
 حسين ابن السيد الشمر بن اسمعيل ابن السيد الشمر بن حسين النقيب الثالث ابن السيد
 الشمر بن احمد الخامس ابن السيد الشمر بن اسمعيل الثاني ابن السيد الشمر بن محمد
 ابن السيد الشمر بن اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر
 ابن الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن البتول * هي الزهراء فاطمة بنت الرسول *
 صلى الله تعالى عليه وسلم وعليه وعلى جميع آله وصحبه آمين * فانه رزقه الله تعالى ولد في سنة
 ثمان وتسعين بعد المائة والالف في دمشق الشام ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن العظيم
 عن ظهر قلب وهو صبي صغير جدا وجلس في محل تجارة والده ليا آف التجارة ویتعلم البيع والشراء
 فحس مرة يقرأ القرآن العظيم فمر رجل لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ فزجره وأمره كسر قرآنه
 وقال له لا يجوز لك ان تقرأ هذه القراءة أولا لان هذا المحل محل التجارة والناس لا يستمعون
 قرائتك فيتركبون الاثم بسببك وأنت أيضا آثم وتنايسا قرائتك ملحونة فقام من ساعته وسأل
 عن اقرار أهل العصر في زمانه فدلوه واحدا على شيخ القراء في عصره وهو الشيخ سعيد الجوى
 فذهب لجزيرة وطالب منه أن يعاها أحكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ يبلغ الحلم فحفظ
 المبدئية والجزرية والشاطبية وقرأها عليه قراءة اتقان وامعان حتى أتقن فن القرات
 بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحو والصرف وفقه الامام الشافعي وحفظ من
 الزيد وبعض المتنون من النحو والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه علامة زمانه
 وفقه عصره وأوانه السيد محمد شاكرا السامري ابن المقدم سعد الشمر والده بالعهاد
 الحنفى وقرأ عليه علم المعقول والحديث والتفسير ثم ألزمه بالتحول المذهب سيدنا أبي حنيفة
 النعمان * الامام الاعظم عليه الرحمة والرضوان * وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى
 برع وصار علامة زمانه في حياة شيخه المذكور وألف حاشيتين على شرح المنار للالاف كبرى
 وصغرى سمى احدها اسمها الانهار على افاضة الانوار شرح المنار والثانية لم يخطري
 اسمها لانهم افقدت عند مقتضى عصر الشيخ التميمي رحمه الله تعالى والفتن بالاسانيد شيخه
 سمى العقود الالافى في الاسانيد العوالى وشرح الكافي في العروض والنوافى
 وكتب في آخر هذا الشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين والاف وكان سنة سبع عشرة مائة
 ورسالة سماها ارفع الاشياء عن عبارة الاشياء وحاشية على شرح التبيين لمدعىها فنفق

ولسان الصولة الخاقانية مؤيد دولة الملوك والسلاطين * ملجأ الفقراء والضعفاء والمنقطعين *
 الا وهو حضرة ولي النعم * المنفق باخلاقه * ميمية نحر العالم * صدى الى الله تعالى عليه وسلم *
 الوزير الانغم * والصدور الاعظم * السيد احمد اسعد باشا المعظم * لازالت عبدة
 بابه صندرا الواردين * وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين * وأطال الله تعالى عمره *
 وأدام عزه ومجده * ودولته * آمين وفي مدين ايام مشيخة * ساخنة دولة حضرة المولى
 الاعظم * والسيد الكبير الانغم * الجامع بين الرتبة الشريفة بين العلم والعمل
 بقوة اليقين * والحفوظ بعناية الله تعالى من الزلزال بالتمكين * الحائز لرياسة الدنيا والدين *
 شيخ الاسلام والمسلمين * ملاك العلماء المحققين * عين الأئمة المدققين * نعمة الله تعالى في هذا
 العصر على الانام * ملاذ الافاضل الكرام * مرجع الخاص والعام * حضرة مولانا
 صاحب الدولة والاقبال * والسماحة والافضال * خواجة شمس الرياى حسن فهمى افندى
 لازالت الفتيا مشرفة ببنائه * واحكام الشريعة مشيدة وموضحة ببيانه * وابقاه عقدا
 في جسد الدهر لا يلا بالدر * واقرب عينه بحبايه ونجلى الامام اللوذى الابرى * سيدنا صاحب
 السماحة الهام السيد عى حيدر * ووقاه ما كل حاسد ترى عينه بالشمر * آمين
 * وقد جاءت هذه التكملة من قبض فضله تعالى * وجود كرمه الذى به تعالى * قرعة عين
 قاريها * ودرة لتاج دارها * وبلغة لمعانيها * وخاض في بحار معانيها * وكفاية
 لطلابها * ومجدة للمفتين * ومجدة للمستفتين * طوية لدرر الفوائد * خاوية عن مستند كرات
 الزوائد * جعمت من معتمدات المذهب * اتى اليها يذهب * وضعت الى ذلك بعض تحويرات
 وتايد * أو بعض استدراكات أو تقوية أو تقييد * فلا غرو حينئذ ان تكون
 العمدة في المذهب * والحري بان تكتب بماء الذهب * مستعينا بكرم غفار * حكيم سمار *
 مقبل العثرات * ومجيب الدعوات * وقاضى الحاجات * ومنشئة ما شبرع هذه المنبر وعات *
 من لا ترد له شفاعات * عليه افضل الصلوات * وازكى التحيات * وعلمية باق على اعزائنا معه
 يارب البريات * هذا وانى ارقى الدر المختار * ومتمنه تنوير الابصار * وحاشية رد المختار *
 وكذا بقية كتب الفقه وغيرها من سائر العلوم والقنون عن أئمة اخيار * من شاميين
 ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل والاستبصار * ومن
 اجلهم وأكثرهم اقادة فى ومد اومة لديه وقراءة عليه سيدى العالم العلامة * والجمدة
 الفهامة * علامة المعقول والمقول * والمستخرج بغواص فكره ما بهجز عنه القول *
 الشيخ محمد هاشم افندى التاجى البعلبى رحم الله تعالى روحه * ونور مرقد الشريف
 وضريحه * وجعل على الجنان بلوغه ومقبلة * ومن اجلهم علامة زمانه على الاطلاق *
 من انتهت اليه الرياسة باستحقاق * الامام المتقن * والعلامة المفتن * العلامة الثانى *
 من لا يوجب له نانى * الحبيب النسيب * الفاضل الاديب * الجامع بين شرفي العلم والنسب *
 والمستحسن بولاه باقوى سبب * الجامع بين الشريعة والحقيقة * وعلوم المعقول
 والمنقول والتصوف والطريقة * اعلم العلماء العالمين * افضل الفضلاء الفاضلين * سيدى
 ومحمد فى علامة الانام * مرجع الخاص والعام * والذى المرجوم الشيخ السيد الشريف

ولا يسادر على الاعتراض والملام * فليست أول قارورة كسرت في الاسلام * ويصلح ما بكبه
 القلم * أولت به القدم * فقد قدمت بين يديهم عذرى * وكشفت لهم عن حقيقة امرى *
 فان الله لا يضيع أجر المحسنين * وهو يقبل عزرات المقيمين * (وقد هبت) ما عنيت جمعه
 من هذه الكلمة بقرة عيون الاخيار * لتسكمله رد المختار * على الدراختار * شرح تنوير
 الابصار * وحيث قلت سيدى فالمراد به سيدى الوالد * أو بعض الافاضل فالمراد الرضى
 أو القتال * والكمال محال * اغفر ذى الجلال * وعلى الله تعالى الاتكال * في المبدأ والمآل *
 وكان اتقاهم في عصر حضرة مولانا السلطان الاعظم * وانما كان العدل الاكرم *
 ملك ملوك العرب والعجم * ظل الله الممدود على الامم * بمجد قوانين العدل والانصاف *
 وموطد دعائم بيان المراحم والاطاف * سلطان البرين * وخاقان البحرين * وخادم الحرمين
 الشريفين * فاروقى السيرة والشيم * علوى الشهامة والهمم * خليفة الله تعالى في الارض *
 تاملوا المراحم في طولها والعرض * ملك أنام الانام في ظل أمانه * وشمل العباد بسجال
 لطفه واحسانه * حافظيضة الدين * وحامى نمر قعة سيد المرسلين * أمير المؤمنين * لمجاة
 المساكين * بل كافة الناس أجمعين * معمر الامصار والبلاد * مدمر أهل الشر والفساد *
 قاسع البدع والظلم * ومؤيد السنة بالعدل والحلم * المؤيد المظفر المعان * والمحفوظ بعناية
 الملك الديان * صاحب العساكر القاهرة * المبيدة كل فئة باغية فاجرة * بصوارم سيوف تقطف
 حروفها أعناق المعتدين * وأهله قسى ترسل نجوم مهامها على شياطين البغاة والمفردين *
 ورايات تحقق قلوب الاعدا منقطة قائمها * وتحقق رتبهم لرفع شأنها * لا يرتاب متماله في انه
 البحر والعساكر مواجحه * ومرآة الدر الذي يظفر بهم اطلاب العرف وأفواجه * السلطان
 ابن السلطان ابن السلطان * السلطان عبدالعزيز خان * ابن السلطان الغازى محمود خان *
 ابن السلطان الغازى عبد الحميد خان * خلد الله تعالى ملكه * وجعل الدنيا بامر هاملكه *
 وأدام سعادته أيامه * وجعل البسيطة قبضة يديه وطوع أحكامه * ولا زال لواء عدله المنشور *
 الى يوم النشور * ولا برحت الايام على يديه دائرة * ووجوه السعادة الى مساعيه سافرة *
 وأجحة النعم بابوابه مقصورة * وبناياته طائفة * وعزائم التوفيق لآرائه مسخرة * وباعدائه
 ساخرة * مرفوعة اعلام دولته الى محيط القبة الخضراء * وأوجد له في كل مكان وزمان
 عزاء نصرا * ومصرة وبشرى * ولا زالت سلسلة سلطنته متسلسلة الى انتهاء سلسلة الزمان *
 رافلا في حلال السعادة والسيادة والرضا والرضوان * ولا زال الوجود ديدن خلافة سنيها
 عامرا * ولا برح الايمان في أيام سلطنته قويا ظاهرا * ووفى وكلامه القام * ووزراءه
 العظام * وعماله الى السعي في صلاح المالك والماله في كافة بلادهم ولاياته * وجمع القلوب كافة على
 طاعته وتحصيل مرضاته * آمين

أمين آمين لا ارضى بواحدة * حتى اضم اليها الف آمينا

وفي عين ايام حضرة صاحب الفخامة والدولة الصمد الاعظم * والمشير الانعم * مدبر أمور
 جهور الامم الجامع بين مرتبتي العلم والعلم مع قوة اليقين * والخاتمة فضيلتي السيف والقلم
 بالتمكين * ورياستى الدنيا والدين * قرعة عين المملكة والوزارة سيف الدولة السلطانية *

وارقام رفته منتهى السطور * على مدى الدهور * آمين وبعد اقامتي مدة تقرب
من ثلاث سنين قدمت الاستغفار * لما في قلبي من الرضا * من فراق الاوطان * والاهل
والخلان * فامرني قبل سفري من امر مطاع * واجب الاستماع * ان اتم نقصها *
وأثافي ثاهها * حين وصولي الى الوطن * وقراري بالسكن * فلما رجعت بعد ثلاث سنين
من سفري الى وطني دمشق الشام * ذات النفر البسام * استغفرت الله تعالى المرة بعد المرة *
والكرة بعد الكرة * في تكلمة الخرم * معتمدا على الله تعالى في الحزم * ومتوكلا عليه
في سائر الامور في أن يحفظني من الخطا والخلل * والهفوات والزلل * ومتوسلا اليه بيبه
النبية المكرم * صلى الله تعالى عليه وسلم * وباهل طاعته من كل مقام على نعمه ظم *
وبقدوتنا الامام الاعظم * أن يسهل على ذلك من انعامه * ويعفني على كماله وانعامه *
وان يعفو عن زللي * ويتقبل مني على * ويجهل ذلك خالص الوجهه الكريم * يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * من ساكن وباد *
وان يسلك في سبيل الرشاد * ويلهمني الصواب والسداد * ويستعوراني * ويغفر خطيائي *
ويسمح عن هفواتي وزلاتي * فاني متطفل على ذلك * است من فرسان تلك المسالك *
وهيئات اناسي أن يكون له اسم في طرس * أو ان يكون له في صفة غرس * بل أن يكون له
في الناس ذكر * أو ان يخطر في بال أو يعر على فكر * فقد أوفقت في الذنوب والخطيئات *
واقعدتني عن ادراك أدنى الدرجات * مع قصور باعي * واندراس رباعي * وجود فحوى
وفكري * وخود ذكري * واني لا تسخمي من ذلك * فقد أوفقت نفسي في المهالك *
وصيرتها امرى سهام الاسن * وموقع النظر الشمر من الاعين * حيث تجرأت على أمر
غير مهمل * مع كوني لست له باهل * ونشبت بالسادات الاعلام * الذين هم مصابيح الظلام *
وهيئات أن يترك السباق معهد * أو ان يسلك الطريق مصفد * أو ان يقرب من عرين
الاسد ابن آوى * أو ان يشبهه الجباري البازي ولو لم يكن له في الجسيم ساوى * وما أشبهه
قول القائل بجالي * التي كان منها على مثل هذا جرائتي *

أيها المدعي ولا سليم * لست منهم ولم اقلامة ظفر

انما أنت في سايه كواو * الحقت باله جاء ظلماءهم و

ولكن اخفض على نفسي * وأسلم بالنامي * واتمحل بقول الشهاب السهم ووردى

فتشبهوا وان لم تكونوا مثلهم * ان التشبه بالكرام فلاح

واني أسأل الله تعالى من طوله * وأستعذ بقوته وحوله * في أن يحفظني من الخطا والخلل *
ويحسن ختامى عند منتهى الاجل * وما توفى في الا بالله القريب الجيب * عايه توكت
واليه أئيب * والقس من الناظر لهذه التكملة أن يلحظها بهين القبول والصفاء * لابعين الحسد
والخفاء * فان الحسد لا يخلو عن الحسد * ولكن الكريم يخفيه * والاثيم يديه * وان لا ينسى
جامعه أو اولاده ومظهرها وكنها وقارهم من دعائه المستجاب * وشأنه المستطاب * ولا يحكم
بشي منها حتى تراجع أصله المنقولة عنه والمعزولة اليه وان لم يكن ثمة عز وفالي قصار برسيدي
الوالد فاني غير واثق في نفسي أتم الوفاق فان البراع قد يبطوش * وبغير عن محالة تلك النقوش *

أرواحهم - ثم تسرح في رياض المكوث بين جنات * له الشكر على ما أنعم علينا به فتمهم
وخدمتهم وانعم عليهم بأنهم مدام بعنايته الأزلية وهدايته لا كل الحالات * بفح القدير
والنعم الخفارات * والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكمل لامتة كل نقص وثلم باوضح
شريعة ومعجزات * صاحب المعراج غاية البيان منحة الخالق السراج الوهاج حاوي المقامات
الشائعات * وعلى آله واهل الجواهر ودرر البحار * ذوي المخائب والخصوصيات *
وأصحابه البحور الزاخرة وتنوير الابصار الفاضلين في العصر الخاليات * بصفاء النيات *
وحسن الطويات * والتابعين النجوم الزواهر وخزائن الامرار الخائزين اعلى الفضل
والكمال * والآفة المجتهدين الاكابر ذوي الفيض المدرار المبرزين من الشبهات والتبهمات
والترهات الفاسدات * لاسيما امامة الاعظم ذو الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام
البياهر الدر المختار والعلم الراجح ذو الثبات * القاسم بالاوصار والزواجر راداهة المتهتمار
صاحب الكرامات الفاضلات * صلاة وسلاما دائمين متلازمين مانع اقرب الليل والنهار
ومرت الاوقات * وعرج السناء نبوي وضياء صباح وماهيت نسمات الانصار وفي كل
الساعات * لا تنقطع لحظة من اللغات * من الله كريم عظيم رب رحيم مقبل العثرات *
وغافر الزلات * (اما بعد) فيقول فقير راجع ربه * واسير موصلة ذنبه * محمد علاء الدين
ابن السيد محمد أمين * ابن السيد عمر عابدين * عفا الله تعالى ذنوبهم * وملا من زلال
العقود ذنوبهم * آمين * انه لما سبقت الارادة الالهية * والمشيئة الرحمانية بوفاة
سيدى الوالد قبل اتمامه بيبض حاشية رد المختار * على الدر المختار * شرح تنوير الابصار *
فان رحمه الله تعالى وفور ضريحه * وجعل اءلى الجنة خبيعه * لما وصل الى اثنا شتى
القضاء من هذا الكتاب * اشتاق الى مشاهد ربه الارباب * فنقل من دار الغرور *
الى جوار مولاه الغفور * وكان رحمه الله تعالى بدأ اولافى التسويد من الاول الى الآخر *
ثم نزع في التبييض فبدأ اولافى الاجابة الى الآخر * ثم من اول الكتاب الى انتهاء
هذا التحرير الفاسخ * وترك على نسخة الدر بعض تعليقات * وتحريرات واعترضات *
قد كادت اول الايدي ان يذهبها * لهدم من يذهبها مذهبها * وكان قد جرى الامر بطبعها
في بولاق المصرية * فجمعها بمهمتها بدون زيادة حرف بالكتابة * وارسلتها فطبعت ثمة *
حرم على فوائدها الجنة * وكان كثيرا ما يخطر لي زيادتها مع ضم تحريرات * وبعض قروح
وتحريرات * لكن لم تساءل الاقدار * لاسيما مع شغل الافكار * وقلة البضاعة *
في هذه الصناعة * حتى سافرت لآستانه العلمية * دار الخلافة السنية * عام خمس وعشرين
بعد المائتين والالف * من هجر من تم به الالف * وزال به الشقاق والخلاف * صلى الله
تعالى وسلم عليه وعلى آله وصحبه ألفا بعد ألف * ووظفت عضوا في الجمعية العلمية *
التابعة لديوان احكام العداية * لجمع المجلة الشرعية * تحت رياسة حضرة الوزير المعظم *
والشير المقيم * مدير امور روجه وراى الامم الجامع بين حقى العلم والعلم * والخاتمة انضامات
السيوف والقلم * صاحب الدولة احمد جودت باشا * بلغه الله تعالى من الخيرات ماشا * واسعد
ايامه وحرسها * والى محبة في القلوب وغرسها * ولا زالت اعلام دولته مبهمة النور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المتوسد بابداع المصنوعات * المتفرد باختراع المخلوقات * المنزه عن التحيز
والسكون والحركات * المخصوص بقدوم الاسماء والصفات * القريب من دعاءه لا يقرب
المسافات * المحيب لمن ناجاه باخلاص الدعوات * الذي يغفر الذنوب ويستتر العيوب
ويقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات * العالم بكنون الاسرار ومصون الخفيات *
الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة في الارض ولا في السموات * السميع فلا يعزب عن سمعه
اختلاف الاصوات * البصير يرى ديب التل وذوات الرمل في الظلمات * الواحد الاحد
فلا ثاني له في الكائنات * القدر الصمد المنزه عن البنين والبنات * الباقي على الابد
ويبقى كل احد ويقضى عليه بالامات * فسبحانه من اله لا يحمد على المكروه سواء
ميت الاحياء ومحيي الاموات * أبكى الآباء والامهات * وايم البنين والبنات * يقب على
الطاعات والصدقات * ويقضاع الاجور على نشر العلوم النافعات * فتح بصائر ايمانهم
للاعتبار والتفكير في الآيات * ونور قلوبهم بنور الاخلاص وقدمهم من شواغل الاسباب
وشوائب المكدرات * تقليم يد الاطاف في مهدها الكرامات والعنايات * فقرضهم
ثدى العطف وقطعهم عن الشهوات * المانعة من القرب والمجاهدات * وأهل أذهانهم
لقهم معاني العبارات * والرموز والاشارات * وتنقيج الاحكام والمباني وحل المشكلات *
حق صبر وهامان أوضع الواضحات * مهد لهم فرش الاعمال بلين الصفا فاستعذبوا طيب
المخلوة مع الحبيب تحرير العلوم وخدمة شجرة سيد السادات * تجمي في جنوهم عن المضاجع
يتلذذون بالسهر وترك المسلمات * نزهوا نفوسهم عن عبادة الهوى فاضحت اطياف

Qussat Sayun al akhbar li-takmilat
Sudd al-mukhtar old al-Qurr al-mukhtar
Sharh Tanwir al-Abhar

الجزء الاول من قرة عيون الاخيار لتكملة رد المختار على الدر المختار
شرح تنوير الابصار لسيدي العلامة الفاضل والقهامة
الكامل فقيه العصر والوان وأبي حنيفة الزمان
السيد محمد علاء الدين افندي
عابدين متعنا الله بجمعياته
ونفعنا به والمسلمين
آمين

K

T152627

1882

V 3

cop. 3

MICROFILMED BY
UNIVERSITY OF TORONTO
LIBRARY
MASTER NEGATIVE NO.:

930063

صفحة	صفحة
٤٥٨	مطلب قال النصف لي والنصف وديعة
٤٥٩	لفلان هل تبطل الدعوى في الكل أو في النصف
٤٦٣	مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب
٤٥٨	مطلب لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة
٤٦٩	مطلب أطلق في الغائب فشمع البعيد
٤٥٩	مطلب أراد بالبرهان الخجة سواء كانت بينة أو اقرار المدعى
٤٦٣	مطلب اذا حضر الغائب وصديق المدعى عليه في الايداع والاجارة والرهن رجع عليه بما ضمن للمدعى
٤٦٩	مطلب واقعة الفتوى
(تمت)	

مصحفة

مصحفة

٤٥٢	مطلب استنبط صاحب البحر ان من شرط صحة الدعوى ان يكذب المدعى ظاهر حاله	٣٠٧	فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء
٤٥٣	مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى المدة	٣١٠	مطلب تفسير الخيرية
٤٥٣	مطلب ينهى السلطان عن موع حادثة اها خمس عشرة سنة	٣١٥	مطلب في حد الناحش
٤٥٣	مطلب لانسمع الدعوى بعدم مضى ثلاثين سنة اذا كان الترتك بلا عذر شرعي من كون المدعى غائبا ارضيا او محجورا الخ	٣٢٠	مطلب الشركة منهل المضاربة في ان الاصل فيها الاطلاق
٤٥٤	مطلب باع عقارا ارغيره وزوجته او قريبه حاضر ساكت يعلم البيع لانسمع دعواه	٣٣٦	باب الوكالة بالخصوصة والقبض
٤٥٤	مطلب لا يعهد سكوت الجار رضا بالبيع الا اذا سكنت عند التسليم والتصرف	٣٥٥	باب عزل الوكيل
٤٥٤	مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث يمنع صحة دعوى وارثه	٣٧٠	(كتاب الدعوى)
٤٥٥	مطلب لو ترك دعواه المدة ثم اقام بينة على ان المدعى عليه اقر له بها تسمع	٣٧٩	مطلب حادثة الفتوى
٤٥٦	مطلب في امر ذكره خدمة سيد له فادعى السيد عليه مبلغا سمعا وقامت الامارات على السيد بان غرضه استبقائه ولا تسمع دعواه	٣٩٤	مطلب المقصود التمييز لمعرفة الحد
٤٥٧	فصل في دفع الدعاوى	٣٩٨	مطلب فيما يجب ذكره في دعوى العقد
٤٥٧	مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا في الخمسة	٣٩٨	مطلب في كلام المتون والشروح في الدعوى قصور اذا لم يبينوا بقية الشروط
٤٥٧	مطلب لا يصح الدفع من غير المدعى عليه الا اذا كان احد الورثة	٣٩٩	مطلب في شروط دعوى العقد
٤٥٧	مطلب لان دفع الدعوى لو كان المدعى به مالكا	٤٠١	مطلب لا يجوز للقاضي تاخير الحكم بعد شرائطه الا في ثلاث
		٤٠٢	مطلب يخلف بلا طاب في أربعة مواضع
		٤١٩	مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى الدين اذا أنكرها يخلف على العلم
		٤٢٢	مطلب هل للطالب ان يمنع من دخول داره ان لم اذن له بالدخول معه
		٤٢٣	مطلب فيه لو كان المطلوب امرأة
		٤٢٣	مطلب له ملازمة المدعى
		٤٢٥	مطلب مسائل ذكرها لخصاف في آخر كتاب الحيل
		٤٣٥	باب التحالف
		٤٥٢	مطلب تورك على عبارة الشارح
		٤٥٢	مطلب تورك على كلام الشارح

صفحة	مطاب	صفحة
٧١	مطلب عرف نسق الشاهد فغاب ثم	٧١
١٠٥	مطلب في شهادة مختار القرية وموزع	٧١
النواب	مطلب لو كان معروفا بالصلاح فغاب	٧١
١٠٦	مطلب لا تصح المقاطعة بمال لا حساب	٧١
قربة	مطلب تار يخ وفاة أئمتنا الثلاثة	٧٢
١٠٦	مطلب جرح الشاهد نفسه مقبول	٧٢
مطلب الجند اذا كانوا يحصون لا تقبل	مطلب تعديل أحد الشاهدين	٧٥
شهادتهم للامير والانتقب ل واحد	صاحبة	٧٥
الاحصاء مائة	مطلب ما يقتل الناس عنه ككثيرا	٧٨
١٠٩	من الشهادة على المتعاقدين باسهم ما	٨٥
مطلب يبطل القضاء بظهور الشهود	ونسبهما باخبارهما	٩٣
عبيدا	مطلب في العمل بالدقاتر السلطانية	٩٥
١٢٠	مطلب اذا لم يكن الوقت قديما لا بد من	٩٥
مطلب شهد على هذا الرجل كذا فهي على	ذكر وفاقه في الشهادة عليه	٩٦
ثلاثة أوجه	باب القبول وعدمه	٩٦
١٢٠	مطلب شهد أن الدائن أبرأهما وقلنا	٩٨
عن الالف	باب في شهادة المرتد	٩٩
١٧٥	باب الاختلاف في الشهادة	٩٩
٢٠٣	باب الشهادة على الشهادة	٩٩
مطلب علم القاضي ليس بحجة الا في	مطلب الدروز والتمامة والنصيرية	٩٦
كتاب القاضي	والباطنية كاهم كفار	٩٦
٢٠٩	مطلب اذا سكر الذي لا تقبل شهادته	٩٨
مطلب في معنى قواهم الاسماء الخش	مطلب الفسق لا يتجزأ	٩٩
من الكراهة والكراهة الخش من	مطلب العداوة اذا فسق بهم لا تقبل	٩٩
الاساءة	شهادته على أحد وان لم يفسق بم لا تقبل	٩٩
٢٠٩	على غير عدوه	٩٩
مطلب فلان بدون الالف واللام كناية	١٠١	مطلب في وقت الختان
عن الانامى وبهما كناية عن البهائم	١٠٢	مطلب لابس للدهامى أن يطلى عورة
باب الرجوع عن الشهادة	غيره بالضرورة اذا غرض بصره حالة	١٠٢
٢١٩	الضرورة	١٠٢
مطلب في علة العلة	مطلب في شهادة الخصى	١٠٢
٢٤٤	١٠٢	مطلب في ترجمة شريح القاضي
(كتاب الوكالة)	١٠٥	مطلب حادثة الفتوى
٢٤٤	١٠٥	مطلب أسلم زوجه او مات تقبل شهادة
٢٤٦	١٠٥	٢٩٢
مطلب يشترط العلم للوكيل بالتوكيل		
٢٦٨		
مطلب مسئلة القمقة		
٢٧٥		
باب الوكالة بالبيع والشراء		
٢٧٦		
مطلب الجهالة ثلاثة أنواع		
٢٩٢		
مطلب حادثة الفتوى		

صفحة

صفحة

المقر له لا تشهد ولا يشهد عليه

٥٠ مطلب في أخذ المقاتلي العشر من مال

الايتام والاقارب

٥٠ مطلب اذا كان للقاضي عمل في مال

الايتام له العشر

٥٠ مطلب المارديا العشر أجر المثل ولو زاد يرمي

الزائد

٥٠ مطلب لا يمس متوجب الاجر الا بطريق

العمل

٥١ مطلب للناظر ما عينه له الواقف وان زاد

على اجر مثله

٥١ مطلب للقاضي والمفتي أخذ أجر مثل

الكفاية اذا كانوا اليها

٥١ مطلب لو سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

جوابه باللسان هل يجب عليه بالكفاية

٥١ مطلب ليس على المفتي دفع الرقعة وليس

عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا

يؤخذ المأثني بسوء حفظ السائل

٥١ مطلب على المفتي الجواب بأي طريق كان

ولو بالكفاية اذا تسمرت له

٥١ مطلب اذا سئل المفتي عما يتعسر أو يتعذر

باللسان ويتيسر بالكفاية لا يجب عليه

بذل آتيا

٥١ مطلب الاجرم قدر به قدر المشقة

٥٢ مطلب ما قيل في كل ألف خمسة دراهم

لا يعمل عليه

٥٢ مطلب يجب الاجر بقدر العناء والتعب

٥٢ مطلب الصحيح أنه يرجع في الاجرة الى

مقدار طول الكتاب وقصره الخ

٥٢ مطلب اذا تولى القاضي قسمه التركة

لا يستحق الاجر وان لم تكن له مؤنة

في بيت المال

٥٢ مطلب لا باس للمفتي أن يأخذ شيئا من

كفاية جواب الفتوى

٥٢ مطلب الواجب على المفتي الجواب

باللسان لا بالبعثان

٥٢ (كتاب الشهادات)

٥٣ مطلب لا تحل الشهادة بسماع صوت

المرأة من غير رؤية شخصها وان عرف

بها اثنان

٥٧ مطلب للشاهد ان ينفع من ادائهما عند

غير العدل

٥٧ مطلب اذا كان موضع القاضي بعيدا

من موضع الشاهد بحيث لا يقدر

ويرجع في يوم لا يأنم بعدم الاداء

٥٧ مطلب لو لزم الشاهد الاداء ولم يؤد ثم

أدى الشهادة

٦٢ مطلب في الشهادة على اللواطة

٦٣ مطلب في الشهادة على ايمان المبهمة

٦٦ مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصية

والايصاء

٦٧ مطلب لا تقبل الشهادة بالفظاع لم أر

اتيقن

٦٩ مطلب اذا عرف باللقب واشهر به لا يلزم

ذكر أريبه وجره حيث لم يشهر بهما

٧٠ مطلب لو جرحه واحد وعده انسان

فان تعدل وان جرحه اثنان وعده عشرة

فالجرح

٧٠ مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى

مدته وشهد أخرى

٧٠ مطلب اذا دعت الشهادة له ثم زالت

تلاها العلة

٧٠ مطلب يفرق بين المردود عليهم أو شبهة

٧١ مطلب يشترط في التزكية شروط

فادعي البائع انه رده عليه بالعيب يتبر	وينتقن
٣٠ مطلب رافعة مبرقة	٤٢ مطلب الوصي يخالف الوكيل في خمس
٣٠ مطلب قال لا نسكاح بيننا فبرهنت فبره	شرة مسئلة
على التامع مال يتبر	٤٢ مطلب وصي القسطنطيني نائب عن الميت
٣٠ مطلب لو قال لم اتزوجها فاطأ أولادك	لا عن القاضي
قط فبرهنت فبره من على التامع مال لا يقبل	٤٢ مطلب الناظر وكيل لا وصي
٣١ مطلب فائدة تمورية	٤٢ مطلب تقريره في الناظر بلا علمه
٣١ مطلب صلت كتب فيه بيع واجارة	٤٢ مطلب الناظر له شبهة بالوصي وشبهه بما
واقرار وغير ذلك وكذب في آخره ارشده	بالوكيل
الله تعالى	٤٢ مطلب الناظر وكبير في حياة الواقف
٣٣ مطلب مدة التلوم في دفع المال للوارث	وصي في سونه
الذي اقرب المودع	٤٢ مطلب الكتابة كالمطلب فيقع بها لم
٣٧ مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا	الوكيل بالوكالة
اذا وكال السلطان في أن يدعي ويدعي	٤٣ مطلب القساق اذا اخبر من أسلم ولم
عليه لا بالجمع والحفظ	بما جري لزمه العمل بالنمرا تع في الاصح
٣٨ مطلب هر ينزع المنقول من يدي ليد	٤٣ مطلب البكر اذا احبها رسول الولي
٣٨ مطلب أوصى بثلاث ماله جز	بالقروج
٣٨ مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال	٤٥ مطلب لو أخطأ القاضي يضمن
ما على الناس من الديون قولان	٤٥ مطلب ملخص ما قبل في خطأ القاضي
٣٩ مطلب في التوفيق بين القوانين في دخول	٤٦ مطلب للقاضي اقراره صفة الموصي له
الدين في الوصية وعدم دخوله	المكيل والموزون اذا كان غائبا
٣٩ مطلب من قال ببيع ما أمالكه صدقة	٤٧ مطلب طاعة أولى الامر واجبة
٣٩ مطلب أوصى بثلاثة لثلاث وليس له مال	٤٧ مطلب القضاة اذا قولوا بالرشا أسكاهم
ثم استفاد تصح الوصية	باطلة
٣٩ مطلب مالي أو ما أمالكه سواء في الصحيح	٤٩ مطلب وثيقة الفتوى
٣٩ مطلب لو قال ارفعك كذا فاعلمك	٤٩ مطلب الاصل ان المقر اذا أسند اقراره
صدقة فالحيلة في الفعل وعدم الحيل الخ	الى حالة منافقة للضمان من كل وجه فانه
٤٠ مطلب لا يشترط علم الوصي بالايضا	لا يلزمه نفي
بمخلاف لو قيل	٥٠ مطلب السلطان اذا عزل قاضيه لا يشترط
٤٠ مطلب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل	لم يبلغه الخبر
يصح	٥٠ مطلب اذا قال المنكر اسامع اقراره
٤١ مطلب الوصاية والوصية التي يجتمعان	لأن شهد له ان يثبت بمخلاف ما اذا قال له

صفحة	صفحة
١٧	١٤
مطلب ادعى المالك ثم ادعى اعداءه وقتا قبل	مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير
١٧	مصلحة
مطلب يجوز دماء النكاح فسخه	١٤
١٨	مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرارا
مطلب الحق أن النكاح يقبل الفسخ	بالقبض
١٨	١٤
مطلب ما يقبل الفسخ من النكاح ليس	مطلب برهن على أنه له بالارث ثم قال لم
يفسخ بل انفساخ	يكن لى قط
٢١	١٤
مطلب اذا أقر بامتناع الحق أو الاجرة	مطلب دعوى الثراء بعد الهبة
أو الجهاد ثم ادعى أنه ابترجة أو زبوف	مسموعة مطلقا والثراء قبل هبة من
لم يصدق واذا أقر بقبض دراهم مطلقة	غير قبض مسموعة أيضا
يصدق	١٤
٢٥	مطلب التوفيق بالفعل شرطي
مطلب حادثة الفتوى	الاستحسان وهو الاصح
٢٥	١٥
مطلب بيان وجه تسمية الخمسة وبيان	مطلب من سعى في نقض ما تم من جهته
أقوالها	فسعيه مردود عليه الا في موضعين
٢٦	١٥
مطلب الدعوى اذا فصلت بوجه شرعى	مطلب فى ارتفاع التناقض أقوال
لاتنقض الا الفائدة	أربعة
٢٦	١٥
مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه	مطلب هل يكفى امكان التوفيق لدفع
٢٦	التناقض أو لا بد منه بالفعل
مطلب أتى بالدفع بعد الحكم فى بعض	١٥
المواضع لا يقبل	مطلب يكون التناقض من متكلم واحد
٢٨	ومن اثنين
مطلب جواب حادثة الفتوى	١٥
٢٨	مطلب لا تسمع دعوى الوارث فيما
مطلب حادثة اذن المدونة فى دفعه لآخره	لا تسمع دعوى مورثه فيه
الحج	١٥
٢٩	مطلب هل يشترط كون المتكلمين
مطلب لو شهد على البيع وقبض الثمن	المتناقضين في مجلس القاضى أو الثاني
يقبل وان لم يمينوه	فقط
٢٩	١٦
مطلب أنكر البيع فأنبته المسمى	مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض
وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البرة	ترك
عن عيب لا يقبل للتماقض	١٦
٢٩	مطلب يرتفع التناقض بتكذيب الحاكم
مطلب أنكر البيع فأنبته المسمى	١٧
فادعى البائع الاقالة تسمع	مطلب ادعى بسبب ثم ادعى مطلقا
٢٩	١٧
مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع	مطلب ادعى وقف ثم ادعى ما كان نفسه
القوانين	لا تقبل
٣٠	
مطلب ادعى شرا عبدا فأنكر فأنبته	





Presented to the
LIBRARY *of the*
UNIVERSITY OF TORONTO
by

the estate of
M. Durmus Gökçen

